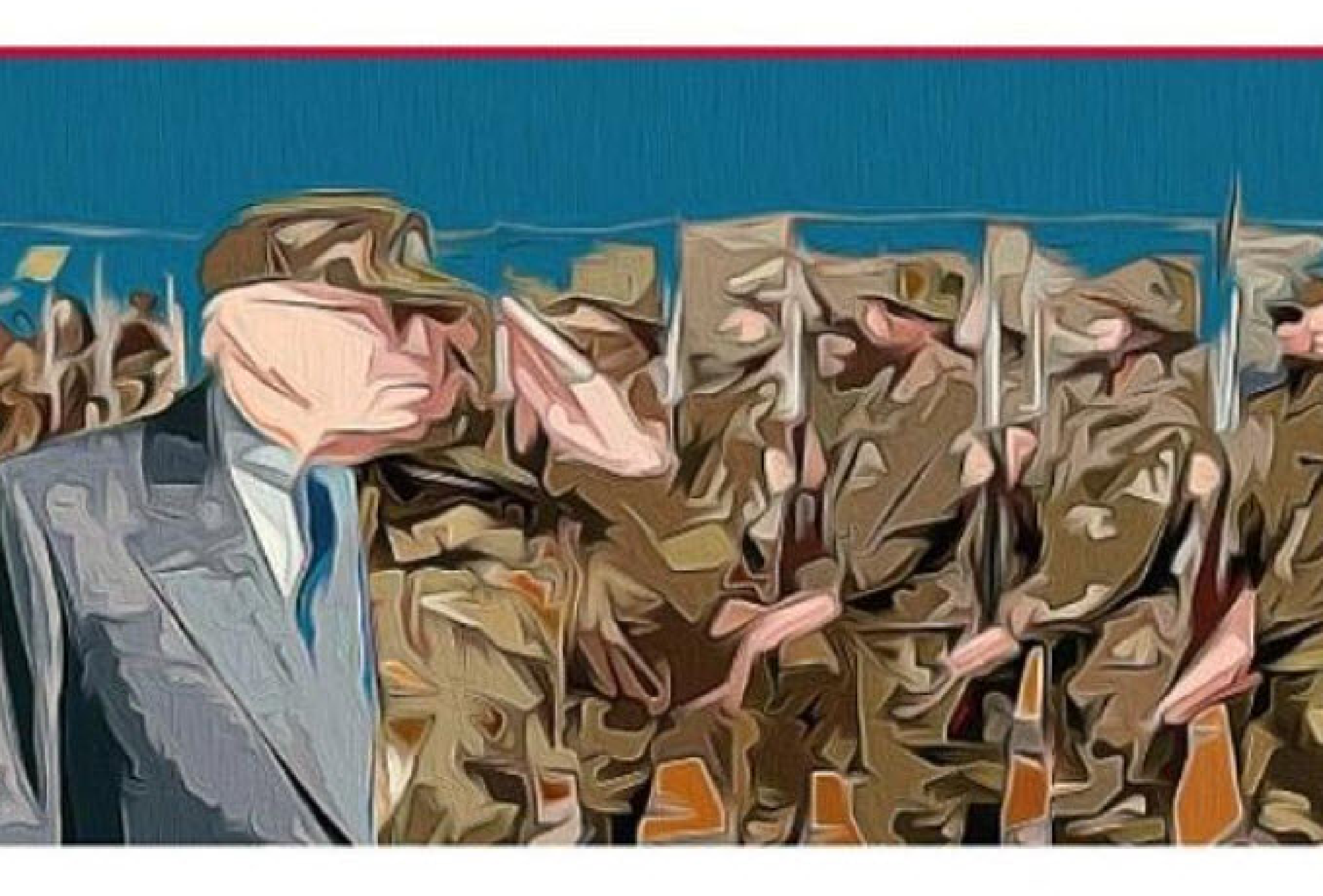
مجموعة مؤلفين

الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عبد الوهاب الأفندي

العربي العربي

عزمي بشارة

علي المعموري

كمال حسن

محمود جمال

مراد يشيلتاش

مصطفى التير

مهند مصطفى

الناصر دريد سعيد

نوري دريس

ياسر جزائرلي

=====================

تحرير

محمد جمال باروت

========================

سلسلة «دراسات التحوّل الديمقراطي»

في إطار الرسالة التي يضطلع بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الرامية إلى دعم الجهود البحثية العربية وتعزيزها في قضايا وإشكاليات تهمُّ تطور المجتمعات العربية وبنياتها وتحولاتها ومساراتها نحو الوحدة والاستقلال والديمقراطية، دشّن المركز في كانون الثاني/ يناير 2016 مشروع «التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية». يروم هذا المشروع بحث حالات التحول الديمقراطي في البلدان العربية وتحليل إشكالياتها المختلفة النظرية والسوسيولوجية والسياسية، فضلًا عن قضايا الحكم الرشيد، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقضايا المواطنة والمشاركة السياسية، والتطور الدستوري، والقضايا المتعلقة بأدوار الفاعلين السياسيين، والتنمية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، وتأثير العوامل الإقليمية والخارجية.

يستند المشروع في منطلقاته إلى رؤيةٍ تؤكد النظر إلى عمليات الانتقال الديمقراطي بوصفها ممارسة اجتماعية سياسية ثقافية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، بما يعنيه ذلك من إقامة حوارات ونقاشات وإجراء مساومات وتوافقات. ويشدد على أهمية الربط بين هدف إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وبين الأهداف التي تروم معالجة مشكلات الأمن والاستقرار والتنمية والتبعية.

تتوخّى سلسلة «دراسات التحوّل الديمقراطي»، التي تصدر عن هذا المشروع، اجتذاب البحوث النظرية والتطبيقية التي تطرح رؤى لفهم مسارات التحول الديمقراطي بمقاربات مقارنة وبالاستفادة من التجربة العربية.

=====================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي/ أحمد أويصال ... [وآخ.]؛ تحرير محمد جمال باروت.

(سلسلة دراسات التحول الديمقراطي)

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية.

ISBN 978 - 614 - 445 - 298 - 1

1. الانقلابات العسكرية – البلدان العربية. 2. البلدان العربية – الجيش. 3. القوات المسلحة – البلدان العربية – النشاط السياسي. 4. البلدان العربية – أحوال سياسية – تاريخ. 5. الديمقراطية. أ. أويصال، أحمد. ب. باروت، محمد جمال. ج. مؤتمر قضايا التحول الديمقراطي في الوطن العربي (5: 2016: قطر، الدوحة) د. السلسلة.

322.509174927

العنوان بالإنكليزية

Army and Politics during Democratization in the Arab World

by Multiple Authors

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الصور

المساهمون

أحمد أويصال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة مرمرة بتركيا، ومدير مركز الدراسات الإيرانية في أنقرة. نشر عددًا من البحوث حول التغييرات الاجتماعية والسياسية في تركيا والعالم العربي، وركز في رسالة الدكتوراه على الانقلاب العسكري الذي أطاح نجم الدين أربكان في تركيا (1998)، كما نشر كتابًا حول الصورة النمطية لتركيا في مصر قبل الربيع العربي وبعده.

بدر حسن شافعي

باحث مصري. يعمل حاليًا مستشارًا سياسيًا لمركز أمية للبحوث والدراسات بإسطنبول. تخصص في دراسة الدكتوراه في العلوم السياسية بموضوع دور الشركات العسكرية الخاصة في الصراعات الداخلية في أفريقيا. له كتابان أحدهما عن دور منظمة «الإيكواس» في تسوية الصراعات في غرب أفريقيا، والثاني عن دور شركات الأمن في الحروب الأفريقية.

حسن الحاج علي أحمد

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم. يشغل حاليًّا منصب عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية فيها. له عدد من الكتب والدراسات المنشورة؛ منها «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، و«خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة». فاز في عام 2014 بالجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي (فئة الشباب) التي يمنحها المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات بالدوحة.

حمزة المصطفى

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسكرتير تحرير مجلة **سياسات عربية**. حاصل على شهادة الماجستير في برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا. تتعلق اهتماماته البحثية بالشؤون الدولية والإقليمية بوجه عامّ، والوضع السوري على نحو خاص. نشر عددًا من الأبحاث والدراسات المحكمة. صدر له عن المركز العربي كتاب **المجال العامّ الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صناعة الرأي العام**.

خالد زيادة

مدير فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت، عمل سابقًا أستاذًا بالجامعة اللبنانية. شغل منصب سفير لبنان في مصر ومندوبًا دائمًا للبنان في جامعة الدول العربية. عضو الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية. له عدد من المؤلفات، منها: **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب**، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، و**الكاتب والسلطان: من الفقيه إلى المثقف**، وله رواية بعنوان **حكاية فيصل**.

خليل العناني

أستاذ العلوم السياسية المشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا. درّس سابقًا في عدد من الجامعات العربية والأميركية، وعمل كبيرَ باحثين بمعهد الشرق الأوسط في واشنطن، وباحثًا زائرًا في معهد «بروكنغز» للأبحاث في واشنطن، وباحثًا مقيمًا بقسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة «دورهام» البريطانية. له مقالات وأبحاث كثيرة. من أبرز كتبه: **الإخوان المسلمون في**

مصر: **شيخوخة تصارع الزمن**، وكتاب **الانتخابات والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط**. صدر له حديثًا عن جامعة أكسفورد كتاب بعنوان **الإخوان المسلمون: تفاعلات الدين والهوية والسياسة**.

زولتان باراني

أستاذ العلوم السياسية في جامعة تكساس. يشغل منصب أستاذ كرسي مئوية رئيس الجامعة الراحل فرانك سي إروين جونيور. من أحدث مؤلفاته **الجندي والدولة المتغيّرة: بناء الجيوش الديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**، و**انهيار الديمقراطية وانحدار الجيش الروسي**. شارك في تحرير كتاب **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟** الصادر عن منشورات جامعة كامبردج.

سردار عزيز

باحث عراقي، يعمل حاليًّا مستشارًا في برلمان إقليم كردستان/ العراق. متخصص في الشؤون الأمنية والعلاقات الدولية. عمل في عدد من مراكز الدراسات في ألمانيا، والسويد، وتركيا. له مقالات عدة بشأن الشرق الأوسط نُشرت في عدد من المجلات والكتب.

سمية شيخ محمود

باحثة صومالية. طالبة ماجستير تاريخ وحضارة بجامعة فطاني بمملكة تايلاند. يتركز عملها البحثي حاليًا في «عوامل ظهور حركات التّمرد وأثرها في انهيار مؤسسات الدولة بالصومال». تهتمّ بالدراسات ذات الصلة بإعادة بناء الدول في فترة ما بعد النزاعات في المجتمعات المنقسمة مناطقيًا، ولا سيما الصومال.

سيف الدين عبد الفتاح

يعمل حاليًّا أستاذا باحثًا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وينسق مشروع «التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية». عمل سابقًا أستاذًا للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، ومديرًا لمركز البحوث السياسية في جامعة القاهرة، ورئيسًا لمركز الحكم الرشيد والسياسات العامة بمؤسسة قطر التعليمية. له مؤلفات عدّة، في حقل تخصصه، في النظرية السياسية والفكر السياسي الإسلامي.

الطاهر سعود

أستاذ علم الاجتماع في جامعة سطيف 2 بالجزائر. شغل مناصب علمية وإدارية كثيرة بالجامعة نفسها؛ منها نائب عميد كلية العلوم الاجتماعية، ورئيس مجلسها العلمي. وهو رئيس تحرير مجلة **رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، وعضو مؤسس لمخبر البحث «المجتمع الجزائري المعاصر». له دراسات وأبحاث عدة حول مسائل الثقافة والتنمية والتخلف والتاريخ الاجتماعي والحركة الإسلامية في الجزائر.

عبد الفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية. له عدد من الكتب والمقالات المنشورة في دوريات محكمة عربية وأجنبية. عمل أيضًا أستاذًا زائرًا بمركز وودرو ويلسون بواشنطن وجامعة دنفر الأميركية، وفي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤسسة قرطبة بجنيف، وهو متخصص في نُظم الحكم والتحول الديمقراطي وتحويل النزاعات والصراع العربي – الصهيوني ومناهج البحث.

عبد الوهاب الأفندي

أستاذ العلوم السياسية ورئيس برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة

للدراسات العليا. عمل منذ عام 1998 بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر، وكان زميلًا باحثًا في برنامج المتغيرات الدولية (2009 – 2012). من أواخر مؤلفاته **دارفور: حصاد الأزمة في عقد من الزمان** (عام 2013)، و *Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities* (2015).

العربي العربي

أستاذ محاضر في جامعة مستغانم بالجزائر. شغل منصب نائب رئيس قسم العلوم السياسية، ونائب العميد المكلف ما بعد التدرج والعلاقات الخارجية. عضو مخبر «القانون الدولي للتنمية المستدامة»، ومسؤول فريق شعبة «الجغرافيا السياسية» بكالوريوس تكويني. مسؤول فريق شعبة «الدراسات الجيوسياسية» ماجستير تكويني. مسؤول فريق شعبة التكوين للعلوم السياسية. له مقالات علمية عدة.

عزمي بشارة

مفكّر عربي، مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومؤسسه في عام 2010. نُشرت له كتب ومؤلّفات عدة في الفكر السياسي والنظرية الاجتماعية والفلسفة؛ من أبرز كتبه الأخيرة **الدين والعلمانية في سياق تاريخي** (جزآن في ثلاثة مجلدات)؛ **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**؛ **في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟**؛ **تنظيم الدولة المكنّى «داعش»** (جزآن)، إضافة إلى بعض المؤلّفات الأدبية. عمل أستاذًا للفلسفة والدراسات الثقافيّة في جامعة بيرزيت بين عامي 1986 و1996. كما ساهم في تأسيس مراكز بحثيّة في فلسطين، منها: المؤسّسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومركز مدى الكرمل للدّراسات الاجتماعية التطبيقية.

علي المعموري

باحث عراقي في مجال العلوم السياسية. متخصص في دراسة سياسة

الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003. له عدد من المقالات المنشورة في مجلات عربية ودولية.

كمال حسن

باحث في الاستراتيجية والأمن الوطني. رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة السليمانية في العراق. متخصص في دراسة استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط. له عدد من المقالات والدراسات المنشورة.

محمود جمال

طالب ماجستير ببرنامج العلوم السياسية بمعهد الدوحة للدراسات العليا بقطر. أنجز بعض المقالات حول عملية التحول الديمقراطي في مصر.

مراد يشيلتاش

أستاذ مساعد بقسم العلاقات الدولية في جامعة ساكاريا. يدرّس سياسة تركيا في الشرق الأوسط (الجغرافيا السياسية، وتحليل السياسة الخارجية المقارنة). وهو أيضًا مدير الدراسات الأمنية بـ «مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» في تركيا. عمل باحثًا زائرًا بقسم الدراسات الأوروبية والسياسة الدولية في جامعة مانشستر البريطانية في 2008 – 2009.

مصطفى التير

أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية بأكاديمية الدراسات العليا، بطرابلس في ليبيا. كان أول رئيس لجامعة بنغازي، كما رأس الجمعية العربية لعلم الاجتماع. نشر عددًا من المقالات في دوريات عربية وإنكليزية.

مهند مصطفى

أكاديمي فلسطيني، يعمل محاضرًا مشاركًا في كلية الدراسات الأكاديمية ومحاضرًا في مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا. متخصص في التحول الديمقراطي والنظام السياسي عمومًا والمنطقة العربية خصوصًا. نشر عددًا من الأبحاث في دوريات علمية عربية وإنكليزية حول الإسلام السياسي والتحولات السياسية في العالم العربي، وحول السياسية الفلسطينية والإسرائيلية.

الناصر دريد سعيد

أستاذ في جامعة السليمانية في إقليم كردستان بالعراق، شغل وظيفة أستاذ محاضر في أقسام السياسة الخارجية، والسياسة العامة والاستراتيجية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين في العراق. له مساهمات ومقالات علمية عدة.

نوري دريس

أستاذ محاضر في علم الاجتماع السياسي بجامعة سطيف 2 في الجزائر، وباحث لدى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بلبنان. مهتمّ بانعكاسات الاقتصاديات الريعية على مسارات التحول الديمقراطي في العالم العربي. له مقالتان في كلّ من مجلة **عمران** (العدد 14)، ومجلة **سياسات عربية** (العدد 19). شارك في عدد من المؤتمرات حول قضايا التحول الديمقراطي التي أقامها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ياسر جزائرلي

باحث جزائري درس الأدبين الألماني والفرنسي. يعمل أستاذًا في قسم الدراسات الإنسانية بجامعة ولاية فيتشبيرغ في الولايات المتحدة الأميركية.

له أبحاث عن الأدبين الألماني والفرنسي والشرق الأوسط. يشارك بنشاط في مؤتمرات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدورة الخامسة للمؤتمر السنوي لقضايا التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وذلك بين 1 و3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 في رحاب معهد الدوحة للدراسات العليا. وقد اختار المؤتمر لهذه الدورة موضوع «الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي». ويضمّ هذا الكتاب بين دفّتيه 22 بحثًا من البحوث المشاركة في المؤتمر، تتوزعها خمسة أقسام. وقد افتُتح المؤتمر بمحاضرة للدكتور عزمي بشارة، المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان «الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية»، قدّمت إطارًا نظريًا - تاريخيًا لأبرز قضايا العلاقة بين الجيش والسياسة وإشكالياتها على المستويات المؤسسية والسياسية والسوسيولوجية، منذ مرحلة ما قبل التنظيمات العثمانية وما بعدها في القرن التاسع عشر، مرورًا بالتجارب الانقلابية العسكرية في ما بعد الاستقلال في سورية ومصر والعراق، وما ارتبط بها من مشروعات وأفكار وتنظيرات وتبدلات جذرية في بنى الدولة والسلطة والقوة والثقافة، وصولًا إلى الانقلاب العسكري الأخير في مصر، ما وضع مجريات المؤتمر أمام تمهيد نظري شامل لأبرز محاوره.

في **القسم الأول** من الكتاب بعنوان **مداخل ومقاربات نظرية**، يحاول خليل العناني، في **الفصل الأول** بعنوان «تحولات العقيدة الأيديولوجية للجيوش العربية: قراءة في الأدبيات والأطر النظرية العربية - الحالة المصرية»، أن يفكك العقيدة الأيديولوجية للنخب العسكرية العربية، وذلك لفهم طبيعة التحولات التي طرأت عليها منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي حتى الآن. وبهذا الصدد، تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة أهمها: كيف يفكر العسكريون في السياسة؟ وما تصوراتهم بشأن العمل السياسي وعلاقتهم بالنخب المدنية؟ كيف تُبنى هذه التصورات؟ ما محدداتها وخصائصها؟ ما مصادرها؟ هل هي تصورات «إستاتيكية» جامدة؟ أم هي متغيرة ومتبدلة؟ وتجادل الدراسة بأن العقيدة الأيديولوجية أدّت دورًا مهمًا في

المراحل الانتقالية؛ إذ تحدد نمط التحالفات التي تعقدها النخب العسكرية مع نظيرتها السياسية، ما يؤثّر في تحديد شكل النظام السياسي وتأطير قواعد اللعبة السياسية.

يركز العناني في دراسته على الحالة المصرية التي تقدّم أنموذجًا كاشفًا لتحولات العقيدة الأيديولوجية بالنسبة إلى النخب العسكرية المصرية طوال نصف القرن الماضي. وتخلص هذه الدراسة إلى أنّ أيديولوجية النخب العسكرية في العالم العربي أدّت دورًا مهمًا في صوغ العلاقات المدنية – العسكرية طوال مرحلة ما بعد الاستقلال؛ كما هي الحال مع حزب البعث الذي كان له تأثير في أكثر من بلد عربي مثل العراق وسورية.

في **الفصل الثاني**، يشخّص عبد الوهاب الأفندي، في دراسته بعنوان «بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة 'إشكالية الدولة المتخندقة'»، ضعف أُسس التنظير في مجال العلاقة بين العسكري والمدني في الدولة الحديثة وهشاشته، ويحلّل هذا الضعف وما يرافقه من نقص كبير بخصوص البيانات الكمية والنوعية، كما ينقد النظريات الغربية المتعلقة بذلك، وفي مقدمها كتاب صامويل هنتنغتون المعروف **الجندي والدولة**، ويعرض نقديًا للقضايا المحورية التي تشكّل أساس السجالات في هذا المجال في ضوء أوضاع العالم الثالث على نحو عام، والمنطقة العربية على نحو خاصّ، ولا سيما اختبار فرضيات أولوية المدني سياسيًا على العسكري، ثمّ العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظلّت في عسكرة السياسة، والشروط اللازمة لتمدين الجهاز العسكري، وإخضاعه للسلطة الشرعية، وتأثير ذلك في فاعلية الهياكل العسكرية والأمنية. تُضاف إلى ذلك الإشكاليات التي تطرحها أوضاع التحول والتمكين الديمقراطي، ولا سيما أوضاع العالم الثالث عمومًا، والمنطقة العربية خصوصًا. ثمّ يختم بتطوير إطار نظري أوسع يصلح لدمج هذه السياقات ويهدف إلى تفسيرها؛ من داخل منظور موحّد وشامل.

يحلّل نوري دريس في **الفصل الثالث** بعنوان «الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية»، الأوضاع

التي أدّت إلى احتلال الجيش قلْبَ الدولة والسلطة في الجزائر المعاصرة، ويناقش هذه الأوضاع. كما يحاول تبيّن انعكاسات ذلك على عملية بناء المؤسسات السياسية والقانونية وتجربة الانتقال الديمقراطي. وقد استند في ذلك إلى أطروحة ازدواجية السلطة في الجزائر، بين سلطة ظاهرة في المؤسسات الرسمية، وسلطة فعلية خفية في يد الجيش، يُسيّر فيها السلطة الظاهرة. فقد استثمر الباحث مفهومَي «الشعبوية» و«النيوباترمونيالية» في تحليل المسار الذي أخذته السلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا؛ فالشعبوية كانت وصفًا لتلك الأيديولوجية التي كرّست الأحادية الحزبية والشرعية الثورية، والنيوباترمونيالية كانت شكل الممارسة السياسية للسلطة التي نتجت منها. كما أنّ وضع هذين المفهومين في سياقهما التاريخي سمح لنا بفهم أوضاع استيلاء الجيش على السلطة، وتماهيه مع الدولة، وأسباب رفضه إعادة توزيع السلطة داخل الجسم الاجتماعي، بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور شباط/ فبراير 1989. ويخلص إلى أن الجيش لا يبني دولة القانون، بل يحوّل الدولة إلى أداة لممارسة السلطة فحسب، كلّما وقعت بين أيديه، أو كان مصدرًا لها ولمشروعيتها.

في **الفصل الرابع** بعنوان «خطاب العسكر من الثورة إلى الانقلاب: دراسة استطلاعية في العلاقات المدنية - العسكرية»، يحاول سيف الدين عبد الفتاح أن يقدّم دراسة استطلاعية استكشافية عن الخطاب السياسي للعسكر المصري، ولا سيما بعد الانقلاب السياسي، وطبيعته وبنيته وآثاره والمصالح الفئوية والنخبوية الاقتصادية والسلطوية التي يموّهها. ويحاول الباحث، من خلال التركيز على تحليل الخطاب واستثمار مفاهيمه، فتح باب الاجتهاد في هذه المسألة، وموضعتها ضمن حقل دراسة العلاقات المدنية - العسكرية بمصر، خصوصًا في تعلقها بتفجّر الثورات، وبعمليات الانتقال السياسي؛ والأهمّ على الإطلاق في ارتباطها بتحولات المؤسسة العسكرية ذاتها وانتقالاتها. وينتهي الباحث في عملية تحليله المتعدد المستوى على مستوى الخطاب ووظائفه إلى تشخيص الصراع بين السرديات، ونشوء معركة حول الذاكرة، تبرز فيها المؤسسة العسكرية سرديتها ومحاولة صوغ هذه السردية للثورة على نحوٍ يتسق مع مصالحها، في مقابل محاولة طمسٍ أو إخفاءٍ للذاكرة الأخرى

المتعلقة بالثورة المصرية، والتلاعب بها.

يبحث ياسر جزائرلي، في **الفصل الخامس** بعنوان «الانقلابات وتطور الوعي السياسي العربي»، في أساس مستوى تاريخي يسمح ببناء نتائج نظرية. وتقوم هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الجيوش والشعوب في الوطن العربي في إطار الوعي السياسي والفكري بتلك العلاقة طردًا مع ظاهرة الانقلابات، وأثرها في تطور الوعي السياسي في المجتمع العربي، لينتهي إلى تشخيص ظاهرتين متناقضتين في الواقع العربي المعاصر. فمن ناحية، تشير ثورات عام 2011 إلى دخول الوطن العربي في مرحلة جديدة من تاريخه، تختتم حقبة ما بعد الاستقلال التي سادتها الانقلابات. وهناك، من ناحية أخرى، ظاهرة أخرى تناقض الأولى؛ عكستها النتائج الواردة في المؤشر العربي، وهي ظاهرة شعبية واسعة للجيوش العربية في الدول المستطلعة. فكيف يمكن العالم العربي أن يكون في طور الثورة على الأنظمة التسلطية، وفي الوقت نفسه تثق شعوبه، إلى هذه الدرجة، بالمؤسسة التي أدّت دورًا أساسيًا في القمع الذي عاشته هذه الشعوب بعد الاستقلال؟ ليطرح البحث في النهاية أسئلته عن إمكان تطور وعي سياسي عربي يتجاوز مرحلة الانقلابات وأنظمتها التي سادت في حقبة ما بعد الاستقلال، والمستمرة حتى اليوم في بعض الدول العربية.

أما في **القسم الثاني** بعنوان **مداخل تاريخية**، فيعود خالد زيادة، في **الفصل السادس** بعنوان «الأدوار المبكرة للعسكريين في السياسة»، إلى تجربتي التحديث العسكري العثمانية والمصرية في القرن التاسع عشر. فقبل بدايات القرن العشرين، في وقت كانت حركة المعارضة تنشط في الخارج، اقترح أحمد رضا رئيس جمعية الاتحاد والترقي دورًا للجيش في التغيير. والواقع أنّ اقتراحه كان في عام 1908، وذلك حين قاد ضباط من الجيش العثماني انقلابًا أعادوا من خلاله العمل بالدستور، في الوقت نفسه الذي فتحوا فيه الأبواب أمام العسكريين للقيام بمهمات السياسة والحكم. ويرصد البحث أدوار العسكريين المبكرة في الثورة العربية في عام 1916، وفي الدول الناشئة بعد الحرب العالمية الأولى. وهذه الأدوار (في النصف الأول من القرن العشرين) التي كانت محطّ أنظار العامة الباحثة عن التغيير، مهدت لحقبة الانقلابات

العسكرية في الخمسينيات والستينيات، إضافة إلى أدوار العسكريين الذين شاركوا في حكم العراق في ظل الحكم الملكي، والانقلاب المبكر الذي قام به ضابط في الجيش العراقي، والتي حصدت تأييدًا عربيًا واسعًا؛ إذ كان لثلاث شخصيات أن تكرس صورة العسكري الوطني والقائد الواعد، في النصف الأول من القرن العشرين، هي: يوسف العظمة، عزيز علي المصري وفوزي القاوقجي. وفي هذه الدراسة إضاءة على هذا الأمر.

قدّم كمال عبد الله حسن والناصر دريد سعيد، في **الفصل السابع**، بحثًا مشتركًا بعنوان «أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق (1921 - 2003)». ويحاول الباحثان، من خلال المقترب التاريخي التحليلي لإشكاليته الأساسية، أن يبحثا في ملابسات هذه الظاهرة وأصولها وخلفياتها، عبر ثلاث مراحل تاريخية، حيث غطى المحور الأول المرحلة الملكية (1921 - 1958)، متوقفًا عند الانقلاب الأول في هذه المرحلة في عام 1936، والذي اكتفى بإسقاط الوزارة (وليس النظام). لكن بمجيء المرحلة الثانية، وهي مرحلة الجمهورية (المحور الثاني)، تحوّل الجيش العراقي إلى مصدر لتوليد النُخب الحاكمة في الدولة، قبل أن تتسلل الأحزاب الأيديولوجية إلى صفوفه، وتحاول صبغ انقلاباته بصبغتها الأيديولوجية، ابتداءً من انقلاب 1963 فصاعدًا. ثمّ جاءت المرحلة الثالثة في المحور الثالث، وهي مرحلة تُعنى بسيطرة النخبة الحزبية المؤدلجة (حزب البعث) على الجيش والسلطة تمامًا، مبتدئة عصرًا جديدًا من استخدام الجيش لتحقيق الأهداف السياسية المباشرة للسلطة، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي (حروب كردستان) أو على المستوى الخارجي (حرب الخليج الأولى (1980 - 1988)، والثانية (1990 - 1991))، ما أدى إلى كارثة تحطم الجيش والدولة العراقية على حدّ سواء حتى سقوط النظام في عام 2003.

في **القسم الثالث بعنوان الجيش والميليشيات والشركات الخاصة الجديدة،** يطرح علي عبد الهادي المعموري، في **الفصل الثامن** بعنوان «الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني»، مسألة انبثاق الفصائل المسلحة غير النظامية وتعاظم دورها بالنسبة إلى دور الدولة في العراق لمعاودة البحث. ولا تنطلق معاودة النظر في هذه المسألة من زاوية الممارسات على

الأرض، بل من نقطة أساسية تتمثل في تفحّص طبيعة دورها ضمن تضخم موقع الإثنيات تجاه الهوية الوطنية. وهي ترى أن هناك خطأً في فهم طبيعة نشأة هذه الفصائل وأسبابها، وأن كثيرًا من الدراسات قد أخطأ في التعامل معها؛ بوصفها مدخلًا لعملية التحليل البحثي، في حين أنّها في حقيقتها مخرجات لوضع أشدّ تعقيدًا، ونتائج مشكلة الإثنيات المتناقضة في العراق، وفشل الدولة في أن تحتكر العنف الشرعي، ما أدى إلى اختلال التوازن، لتتقدم الإثنيات عبر بناها التقليدية (الدينية، والعشائرية)، بطريقة أضرّت بصورة الدولة في الشعور الجمعي للإثنيات العراقية، وقد عزّزت ذلك التدخلات الإقليمية والدولية ودعمها عملية تفتّت الدولة العراقية. وتربط الدراسة بين جذور هذه المشكلة منذ قيام الدولة العراقية الحديثة، ثمّ تفاقم عملية تأكّل بناء الدولة قبل أن يجري البناء، حتى العصر الحاضر الذي أنتج بروز ظاهرة عدم الثقة بالجيش، ومحدودية دعمه، وتشكيل ميليشيات خاصة مرتبطة بالقوى السياسية، لا بالانتساب إلى الجيش كانعكاس لضعف الدولة وعجز نظامها السياسي.

تبحث سمية عبد القادر شيخ محمود في **الفصل التاسع** في نشوء «إشكالية بناء جيش وطني موحّد في مجتمع منقسم مناطقيًّا: حالة الصومال»، بعد حل الحكومة الانتقالية التشاركية في الصومال في عام 1991، التي نتجت من سقوط نظام محمد سياد بري بحلّ الجيش الصومالي وتسليم سلاحه ومقارّه لرجال الميليشيات الموجودة في العاصمة. ويرصد البحث ما نتج في إثر ذلك من فوضى اجتماعية وسياسية وقبلية في الصومال، انفصل فيها الإقليم الشمالي عن الصومال تحت مسمى «جمهورية صومالي لاند». أما ذريعة ذلك، فهي أنّ جبهة المؤتمر الصومالي لم تتشاور معها في قراراتها الأخيرة. وبعد تعثّر مؤتمرات المصالحة الوطنية، قررت الجبهة الصومالية الديمقراطية للإنقاذ، إعلان منطقة حكم ذاتي في مناطق شرق البلاد، تحت مسمى «بونتلاند»، وأسست نظامها الخاص وقواتها الخاصة. وهكذا انقسم الصومال مناطقيًّا إلى ثلاثة كيانات، وبقيَ من دون حكومة موحّدة، ومن دون مؤسسات حكومية نظامية طوال عقد، في حين أخفقت محاولة بناء جيش بديل من الجيش المنحل، وتراجع مشروع دمج الكيانات الإدارية المتولدة من التمزق السياسي والأهلي

في إطار واحد، لتتكرس زعامة القيادات العسكرية المحلية لمناطقها، وتعوق أيّ عملية لبناء جيش ديمقراطي وطني موحد، وتشكيل حكومة مسيجة شعبيًا وسياسيًا بجيش واحد، وإن كان معترفًا دوليًا بالحكومة الراهنة.

يبحث بدر حسن شافعي، في **الفصل العاشر** في «إشكالية العلاقة بين الجيوش الوطنية والشركات العسكرية الخاصة»، مبيّنًا بروز الاهتمام بتشكيل هذا النوع من الشركات في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتصور وظائفها في مجال العلاقات الدولية؛ إذ اعتمدت عليها الدول الكبرى كأحد الأدوات الفاعلة في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، وكأحد البدائل المتاحة من النظم الحاكمة في قمع المعارضة المسلحة، أو حتى أيّ تمرّد داخل المؤسسة العسكرية، وهو أمرٌ يثير تساؤلًا عن طبيعة العلاقة بين هذه الشركات والمؤسسة العسكرية الوطنية. وإنّ ما حدث في العراق، من فوضى ودمار، أكبر دليل على التداعيات الخطِرة لهذه الشركات. فتبعًا لما ذُكر، يفحص البحث فرضيتين أساسيتين؛ **الأولى** أنه كلما كانت الجيوش ضعيفة، زاد الاعتماد على هذه البدائل. و**الثانية** أنه كلما توترت العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، فإنّه يتمّ التزود بهذه البدائل كالشركات العسكرية. لذا، عالج الأسباب المؤدية إلى الاستعانة بمثل هذه الشركات وحلّلها، وتوقف عند دراسة ثلاث دول كحالات مقارنة: العراق وأنغولا وسيراليون. وحاول أن ينتهي بتقييم التأثير الذي نتج من الشركات في تسوية الصراعات في تلك الدول، متوقعًا أنّ الإقبال على هذه الشركات سيزداد مستقبلًا نظرًا إلى الصراعات الراهنة التي تعيشها الدول، لتنشأ علاقة اعتماد بين الشركات العسكرية والجيوش الوطنية.

يعود مصطفى عمر التير، في **الفصل الحادي عشر** بعنوان «العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية»، إلى دراسة الأسئلة والقضايا المتولدة من هذه المعضلة تاريخيًا؛ منذ حصول ليبيا على الاستقلال حتى سقوط النظام الليبي، بقرار أممي، فتح الباب أمام إمكانية بناء دولة مدنية ذات مؤسسات ديمقراطية. ولكنْ بدلًا من تطور ذلك، تدنّت ليبيا - بعد سبعين سنة - إلى مستوى الدولة الفاشلة، إلى حدّ يمكن أنْ تُعدّ فيه أنها في حالة «لا دولة». ويشير البحث إلى عوامل كثيرة قادت إلى هذه النتيجة، لكنه

يحصر اهتمامه - لغايات بحثية - في تقييم ما قد يكون للجيش أو العسكر من دور في كتابة هذه النتيجة. وفي ضوء ذلك، يميز بين ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة الحكم الملكي، ومرحلة ثورة الفاتح، وأخيرًا مرحلة انتفاضة/ ثورة 17 فبراير 2011. وقد توافرت لكلّ مرحلة عوامل أثّرت في دور الجيش أو العسكر لتجعله متميزًا. كما أكد الباحث أنّ ليبيا لم تقُم فيها تجربة ديمقراطية تستدعي قيام الجيش بانقلابه العسكري، والقضاء عليها، مثلما حدث في أقطار أخرى. لكن الانقلاب العسكري الذي جاء في وقت مبكر، نسبيًّا، من عمر الدولة الجديدة، قضى على طموحات كلّ من كان يحلم بتطور ديمقراطي. ويقيّم البحث، في خاتمته، العوامل والأوضاع التي حالت بين مسيرة الانتفاضة الليبية والسير في طريق الديمقراطية، مع الاهتمام بصفة خاصة بالدوافع الكامنة وراء حالة الصدامات المسلحة التي سيطرت على المشهد السياسي الليبي، خلال مراحل الانتفاضة كلها.

يتصدى سردار عزيز، في **الفصل الثاني عشر** بعنوان «البشمركة والعلاقة المدنية - العسكرية في كردستان العراق»، لنشوء «البشمركة»، كقوات مسلحة شبه عسكرية في كردستان العراق، يرأسها حاليًا ما يُعرف بـ «وزير البشمركة»، في حكومة كردستان العراق في إطار دولة العراق. كما أن البشمركة تُعدّ قوّةً معترفًا بها دستوريًا - بناءً على الدستور الفيدرالي العراقي - أنتجت أدبًا غزيرًا، أو ارتبط بظاهرتها هذا الإنتاج، يركز على خصائصها الاستثنائية بطريقة تسمح بتحليل النظرة إليها. ويتوقف الباحث عند نشوء هذه القوة، وانقسامها الحزبي في سياق الحرب الأهلية التي وقعت بكردستان، محللًا اسمها ومفهومها تحليلًا إشكاليًا يتميز بكونه في حركة مستمرة، وبأنه يتحول طبقًا للحوادث والتقدم في مجالات أخرى؛ سواء كانت مجتمعية أم اقتصادية أم سياسية، مشيرًا إلى أنّ أغلبية أدبيات المجال المدني والجيش لا تصلح لفهم قضية البشمركة. ويرى أن، من دون تمييز المجالين المدني من العسكري، لا يمكن البشمركة في الوضع الحالي أن تتحول إلى قوّة نظامية، ولا سيما أن كبار ضباطها كانوا جزءًا من الحرب الأهلية، وأن بعضهم يكن لبعضٍ العداء.

في القسم الرابع بعنوان **الجيش والانتقال السياسي - حالات دولية**

وحالات دولية مقارنة، يتناول زولتان باراني في **الفصل الثالث عشر** بعنوان «القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي»، القوات المسلحة بوصفها مؤسسات سياسية مهمّة، وليس من جهة أنها مؤسسات يتركز نشاطها على الأمن والدفاع فحسب. وتمثّل عمليات الانتقال السياسي – سواء كانت نتيجة تغيير في الحكومة أم في النظام أم كانت نظامًا سياسيًا جديدًا بكامله – مراحل حرجة بالنسبة إلى القوات المسلحة؛ لأنها تكون مطالبة باتخاذ موقف ما متعدد الشكل والاحتمال منها. ويركز الباحث في دراسته على هذه المسائل، وعلى نوع عمليات الانتقال السياسي التي تواجهها القوات المسلحة على نحوٍ أخص، ويتساءل عن الصفات الأساسية للجيوش الديمقراطية، وعمّا تعنيه الديمقراطية، على صعيد الممارسة، بالنسبة إلى القوات المسلحة.

في **الفصل الرابع عشر** بعنوان «العسكر ودوره في التحول – العسر والتعثر الديمقراطي: ثلاث حالات دراسية»، ينطلق مهند مصطفى من منظومة الدراسات المقارنة، ويرى أن الدراسات السياسية المقارنة هي الأفضل إبيستيمولوجيًا لفهم قضايا تتعلق بالتحول الديمقراطي، ويهدف في هذا الإطار إلى تعميق فهم العلاقة بين المؤسسة العسكريّة والتحول الديمقراطي، أو العُسر، أو التعثّر، في النظم السلطوية، أو في النُظم التي مرّت بتحولات ديمقراطية؛ وذلك من خلال دراسة ثلاث حالات، هي: تركيا وتايلاند والأرجنتين. وقد جاء اختيار هذه الحالات، استنادًا إلى عوامل عدة؛ **أوّلها** التوزيعة الجغرافية لهذه الحالات (آسيا والمنطقة الأوراسيوية وأميركا الجنوبية). وفي الحالات الدراسية المذكورة، انتهت سيطرة العسكر في حالتين: تركيا والأرجنتين. في حين أنّها مستمرة في الحالة الثالثة (تايلاند). علاوة على ذلك، شهدت الحالات الثلاث مراحل تحول ديمقراطي تقدمت في مراحل، وتعسّرت في أخرى، واستدامت في ثالثة. وكان العسكر فاعلًا مركزيًا في التحول والعُسر الديمقراطي في الدول الثلاث. ويعمل البحث على فهم العوامل التي أدّت إلى تقدّم التحول الديمقراطي في تركيا والأرجنتين وتعثره في تايلاند، وعلى محاولة إيجاد المشترك والمختلف في السياقات السياسية للحالات الثلاث؛ من خلال المتغيرات أو العوامل التالية: الشرعية السياسية لتدخل الجيش في الحياة السياسية، والأزمة الاقتصادية وفاعلية النظام

السياسي، وتأثير التدخل الخارجي، ومستوى التكتل والصراعات بين القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي، وتوجهات الجيش الفكرية وقواعده الاجتماعية؛ وذلك في محاولة للوصول إلى فهم أعمقَ للحالة العربية، مقارنة بحالات غير عربية، يتوقف عندها على نحوٍ مكثف في خاتمته من خلال الحالات الدراسية الثلاث.

يركز عبد الفتاح ماضي، في **الفصل الخامس عشر** بعنوان «الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟»، على الإجابة عن سؤال رئيس هو متى وتحت أي ظرف يضطر العسكريون إلى الخروج من السلطة؟ ومن خلال دراسته عددًا من الحالات، انتهى إلى أن هناك دروسًا كثيرة أظهرتها الحالات المختلفة، أهمها أن العسكريين لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم وإنما يُدفعون إلى ذلك دفعًا؛ إمّا لاقتناعهم بأن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، وإما خوفًا من تعرضهم للمحاسبة والعقاب. ولا يدفعهم إلى الخروج في معظم الحالات إلا ظهور إجماع وطني واسع، أو كتلة ديمقراطية معارضة، متفقة على هدف استراتيجي محدد هو إخراج العسكريين من السلطة، ضمن مشروع سياسي واضح ومعلن. وهذا الإجماع أو التكتل يغيّر، في واقع الأمر، ميزان القوة القائم لمصلحة قوى التغيير، فضلًا عن أنه يساهم في تحييد الدعم الخارجي للعسكريين، بالنظر إلى أن هناك قوى مدنية ديمقراطية بديلة قادرة على حكم البلاد.

يبحث أحمد أويصال في **الفصل السادس عشر** بعنوان «العلاقات المدنية – العسكرية خلال حقبة حزب العدالة والتنمية»، منطلقًا من أن التجربة التاريخية القومية التركية والعثمانية التي سبقتها بيّنت أن العسكر شكّل العمود الفقري لبنية السلطنة أو الدولة التركية الحديثة بعد نشوئها. وقد انتمى مؤسسو الجمهورية التركية الحديثة إلى الطبقة العسكرية، إلا أن مصطفى كمال «أتاتورك» استطاع، إلى حدّ ما، أن ينأى بالمؤسسة العسكرية عن السياسة الداخلية لتركيا، خلال الحقبة الأولى من الجمهورية (من العشرينيات إلى الأربعينيات من القرن العشرين). ومكّن هذا الأمر من تبنّي الديمقراطية في تركيا، ثمّ تغيّر الوضع مع أوّل الانقلابات العسكرية في عام 1960. وبعد ذلك، تتالت الانقلابات بمعدل انقلاب واحد كل عقد واحد تقريبًا، ما أدى

إلى أزمات اقتصادية وسياسية طاحنة، الأمر الذي مهّد الطريق لحزب العدالة والتنمية من خلال إحرازه فوزًا كبيرًا وتأييدًا واسعًا، بالنظر إلى أنه حزب غير مرتبط بالعسكر. ويتوقف البحث عند آثار تلك الانقلابات، كما يتوقف تحليليًا عند قيام حزب العدالة والتنمية بالتعديلات الدستورية، ليتحكم في الشؤون الخارجية والأمنية التي كثيرًا ما احتكرها الجيش، ومساعدة جماعة فتح الله غولن حليف حزب العدالة والتنمية على التغلغل في الجيش، لكنّ هذا الائتلاف تفكك بانقلاب تموز/ يوليو 2016، ما فتح صفحة جديدة في العلاقة بين العسكر والحكومة المدنية في تركيا. ويتطرق الباحث إلى التغييرات التي طرأت على هذه العلاقة من خلال المقاومة الشعبية والإجراءات القانونية والسياسية التي لحقت محاولة الانقلاب الفاشلة.

في نوع من تكامل موضوعاتي مع البحث السابق، يهتمّ مراد يشيلتاش في **الفصل السابع عشر** بـ «إعادة رسم العلاقات التركية المدنية – العسكرية بعد 15 تموز/ يوليو 2016»، ويتوقف عند تداعيات محاولة الانقلاب في تركيا على الصعيدين السياسي والعسكري؛ وذلك في إطار تحليلي لدراسة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والحكومية المدنية في تركيا. وقد حاول الباحث أن يقدّم فهمًا للطبيعة المتحولة في العلاقة بين العسكر والحكومة المدنية في تركيا إبّان حكم حزب العدالة والتنمية، وصولًا إلى فشل الانقلاب الأخير، انطلاقًا من فكرة «تحوّل الجيش»؛ وذلك من خلال التركيز على الإصلاحات الطارئة على المؤسسة العسكرية في الأسابيع التي تلَت محاولة الانقلاب الفاشلة، في حين تبنّى عدد من الجنرالات والضباط سردية مضادة لسردية حزب العدالة والتنمية عن الانقلاب لا يستهان بها من ناحية انتشارها وتأثيرها. وتزعم هذه السردية أن الانقلاب كان من تدبير حزب العدالة والتنمية؛ فكان الأمر وفق نظرهم انقلابًا ضد الجيش وليس ضد الحكومة، مقترحين تحولًا تدرّجًا. وقد وضعت إجراءات الحكومة ضد الانقلاب على مختلف المستويات العسكرية والمدنية العلاقات المدنية – العسكرية في خضم مرحلة جديدة من التطورات والتحولات يتوقف الباحث عند بعض احتمالاتها، ويقترح جملة تصورات لمعالجتها.

في القسم الخامس بعنوان **الجيش والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**

- **حالات مقارنة** حاول العربي العربي، في **الفصل الثامن عشر** بعنوان «المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية»، أن يرصد دور المؤسسة العسكرية، وأن يتتبع سلوكها في المسار العامّ للثورتين التونسية والليبية من خلال جدلية العلاقة بين العسكري والسياسي، وموقع كلّ من المؤسّستين في رسم الخريطة العامة للمشهدين السياسي والأمني خلال الثورة، والإفرازات اللاحقة بالمشاهد المختلفة في كلتا الدولتين، والعوامل التي تحكمت في مواقف كل من المؤسستين وفي أدوار كلّ منهما. ويحاول من خلال فهم البناء التاريخي لهاتين المؤسستين، أن يفكّ رموز التباين في المواقف من الأحداث والاختلاف في التعامل معها. فمن موقف مؤيّد للثورة ومساند لها في تونس، مع الابتعاد عن التجاذبات السياسية، على نحوٍ ما مكن تونس من الدخول في عملية سياسية يشكّل التحول الديمقراطي عنوانها الأساس، إلى انفجار البنية الاجتماعية - السياسية - العسكرية الليبية، وتشظيها إلى قوى سياسية - عسكرية وميليشياوية لا تعوق بناء جيش ليبي موحد فحسب، بل أيضًا عملية التحول الديمقراطي، على غرار ما حدث في تونس، ما زاد المشهد الأمني حدّةً وسوءًا. ويحدد الباحث، عبر المقارنة بين دوري المؤسستين، بعض التحديات الأساسية لبناء جيش ليبي محترف، من خلال صهر الميليشيات والكتائب كافة فيه على أسس مهنية، والحدّ من التجاذبات السياسية التي تتحكم فيها النزعات القبلية والجهوية، كما يقدم بعض التصورات حول تذليل هذا التحدي.

يطرح حمزة المصطفى، في **الفصل التاسع عشر** بعنوان «الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية»، إشكالية أثارها اندلاع الثورات العربية في عام 2011 مفادها تأثّر الجيوش العربية، خلال سيرورة تأسيسها وتنظيمها، بطبيعة المجتمع والنظام السياسيّ للدول التي تنتمي إليها؛ ما جعل كل جيش من هذه الجيوش حالة مختلفة عن غيرها. لقد اضطلعت الجيوش العربية، شأنها شأن مثيلاتها من دول العالم الثالث، بأدوار متفاوتة في عمليّة بناء الدولة الحديثة بعد التحرر من الاستعمار، ما أفقد محددات «الاستقلالية» و«الاحترافية» و«الحياد»، التي ركزت عليها الأدبيات النظرية الغربية في

معالجتها للعلاقات العسكرية - المدنية، أهميتَها التفسيرية في فهْم مواقف الجيوش العربية من الثورات وجعْلها أقرب إلى أن تكون أفكارًا مثالية.

في ضوء ذلك، تُقدّم الدراسة قراءة نقدية انتقائية لأهمّ المساهمات النظرية في مسألة العلاقات المدنية - العسكرية، وتتساءل بموجبها عن ماهية الاقترابات النظرية التي يمكن أن تشرح تباين مواقف الجيوش من الثورات في ثلاث حالات مختلفة جرى اختيارها بشأن عملية المقارنة. وهذه الحالات هي: تونس ومصر وسورية. ويرد الاهتمام بالجانب النظري بوصفه ضرورة لا غنى عنها في اختبار فرضية رئيسة تطرحها الدراسة، تجعل دور المؤسسة العسكريّة أهم المحددات التي تعوق تحفز التحول الديمقراطيّ، وتحديدًا عندما يحصل التغيير من الأسفل «انتفاضات أو ثورات»، من دون مبادرة النخبة الحاكمة أو نتيجة توافقاتها (Pacts) مع المعارضة، ما يبرز جليًا في الخلاصة التركيبة للدراسة عند التوقف تدقيقًا وتحليلًا في مآلات الثورات بالنسبة إلى الدول الثلاث المختارة.

يبحث حسن الحاج علي أحمد، في **الفصل العشرين** بعنوان «الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان»، فرضية تتلخص في أن أسباب تدخل العسكريين في السلطة في السودان تعود إلى الاستقطاب السياسي المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية؛ إذ أصبح العسكريون امتدادًا للمدنيين داخل المؤسسة العسكرية. فعندما يخسر السياسيون المدنيون في الميدان السياسي، يلجأون إلى حلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعًا جديدًا. وفي فحصه هذه الفرضية، ينتهي الباحث إلى أن الضباط الذين تسلّموا السلطة عبر انقلابات، فعلوا ذلك بتواطؤ مع قوى سياسية مدنية. ولكنْ، ينبغي ألا يُنظر إلى العسكريين الحكام بمعزل عن الأوضاع المجتمعية السائدة؛ فالمجتمع السوداني يشهد تسيسًا حادًّا: نقاباته واتحاداته ومدارسه ومؤسساته الدينية. والمؤسسة العسكرية ليست استثناء. وعندما يقوم الضباط بانقلاب، فإنّهم يسعون لتحقيق ما فشل فيه نظراؤهم المدنيون؛ فالانقلاب العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى.

يتناول محمود جمال، في **الفصل الحادي والعشرين** بعنوان «الجيوش

والانتقال السياسي: أبعاد تدخّل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011»، دور الجيش المصري في عملية الانتقال السياسي، بخاصة في مرحلة ثورة 25 يناير 2011، عبر توقفه عند ثلاثة محاور رئيسة. ويتناول المحور الأول، مقدمات نظرية وتاريخية ترتبط بدور الجيوش في عمليات الانتقال السياسي، مع الإشارة إلى مراجعة عامة لأدبيات العلاقات المدنية - العسكرية التي ترتبط مباشرة بالحالة المصرية. ويرصد المحور الثاني تطور الوضعين الدستوري والقانوني للقوات المسلحة المصرية منذ الحقبة الملكية حتى حقبة كانون الثاني/ يناير 2011، مع أخذ المواءمات السياسية التي تحكم العلاقات المدنية - العسكرية، في الحالة المصرية، في الحسبان. ويرصد المحور الثالث إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، بعد تنحّي الرئيس الأسبق مبارك وتأثير سياساته في نجاح العملية السياسية برمتها. في حين تسعى الدراسة في المحور الرابع لمحاولة اختبار فرضيتَي المصالح الاقتصادية والمهنية (بمعنى تراجع نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عهد الرئيس الأسبق مبارك) كأُطر تفسيرية لأبعاد تدخّل الجيش المصري في أحداث 25 كانون الثاني/ يناير 2011؛ وتستند في ذلك إلى صفقات التسليح الشاملة التي عقدتها القوات المسلحة في مصر بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، وكذلك توسيع المؤسسة سيطرتها الاقتصادية في الفترة نفسها. وتوصلت الدراسة إلى أن موقف الجيش المصري من أحداث 25 كانون الثاني/ يناير - على الرغم من تعدّد الإطار التفسيري في هذا الصدد - لا يُمكن أن ينفكّ من مُحدّدي المصالح الاقتصادية والمُتطلبات المهنية.

يبحث الطاهر سعود في **الفصل الثاني والعشرين** بعنوان «أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر»، موضحًا الدور المحوري الفعلي والدستوري لمؤسسة الجيش في الجزائر، ولا سيما بعد تحديد دورها في الدستور الجزائري بالدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها. ويبيّن الباحث من خلال التناول والتحليل أن الدور السياسي للجيش الجزائري في الحياة السياسية الجزائرية قد ازداد بعد ذلك، وأن ابتعاده عنها كان شكليًا، ما تسبب باندلاع أحداث وصراعات أهلية سياسية خطِرة نتيجة اتباع الجيش السياسة الأمنية، واضطراره بسبب فشلها إلى البحث عن حلول لهذه الأزمة، كان آخرها

مشروع المصالحة الوطنية، ليقيّم البحث نتائجها وبعض جوانب أهميتها في خروج الجزائر من تلك الدوامة.

يأمل المركز أن يفيد هذا الكتاب الباحثين المختصين والمهتمين بالشأن العامّ وسائر القرّاء.

محاضرة افتتاحية

الجيش والحكم عربيًا إشكاليات نظرية[1]

...... عزمي بشارة

ليست هذه مقدمة لدراسة مجال الجيش والسياسة بصورة عامة، بل محاولة في تحديد الموضوع يتبعه تحليل عيني لبعض جوانب تدخّل الجيوش العربية المباشر في الحكم، ثم استنتاج مقولات نظرية بناء على ذلك. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إطلاق تعميمات عابرة للزمان والمكان حول الجيش والسياسة، أي خارج السياق التاريخي، بما فيه التاريخ المحلي، والثقافة، والبنية الاجتماعية وغيرها.

تروم المحاولة النقد، من دون الانزلاق إلى تعداد المساوئ بوصفه مقدمة للوعظ. والنقد هنا مرادفٌ للنظرية. ورِجلا النقد لا تقفان على ما يجب أن يكون، بل على ما هو قائم من علاقة بين الجيش والسياسة، ليس بوصفه خطأً، أو عارضًا من عوارض الابتلاء العربي، بل نتاج مراحل تاريخية وبنى اجتماعية واقتصادية وثقافية. إن تحليل الظواهر انطلاقًا من تاريخيتها وإعادة إنتاجها نظريًا، ودحض ما ينتشر من أساطير وأفكار مسبقة هي مكونات النقد الذي نقصد، أما الإجراء النقدي الذي يتلوه فيُتّخذ من خلال تبيين التوتر بين نتائج التحليل وضرورات التحول الديمقراطي عربيًا، وهي شاغلنا الراهن.

توخيًا للوضوح، سنقوم بداية ببعض التحديدات لحصر الموضوع، ولو نظريًا:

– نعني بالجيش هنا ما يجمع الجيوش الوطنية الحديثة؛ أي القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدفاع عن دولة، وقد تتدخل أيضا

للحفاظ على استقرارها الداخلي[2]. ولا نقصد القوى غير النظامية المسلحة في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب. كما لا نقصد أيضًا فيالق فرسان يلبّون الدعوة للخدمة العسكرية، ومعهم جنودهم، وينضمون إلى حملة عسكرية بناء على طلب الملك أو الإمبراطور، ويديرون إقطاعية في حياتهم العادية، أو يجبون الضرائب للسلطان، مع أن هذه الأخيرة سميت جيوشًا في الماضي. المقصود في هذه الدراسة هو الجيش النظامي التابع لدولة. وهو غالبًا ما يرتبط به في عصرنا جيش احتياط، وحتى إذا تعزّز في الحروب وحالات الطوارئ بقوات تعبئة شعبية وغيرها، تبقى نواته الأساسية قوات نظامية دائمة مؤلفة من ضباط وجنود محترفين خاضعين لقيادة.

ربما كان الجيش النظامي الأول في التاريخ هو الجيش الإنكشاري العثماني[3]. وليس مصادفة أنه بني من أسرى وصبية مخطوفين منتزعين من أهاليهم، في الواقع، كانوا يجلبون إلى معسكرات خاصة يخضعون فيها لتدريب رياضي وعسكري وديني، وتثقيف على الولاء للسلطان. ويجري تدريب بعضهم للعمل في ديوان السلطان، ومرافقه المختلفة. ومن زاوية نظر موضوعنا، كانت هذه الأساليب ما يلزم فعله لتجاوز العلاقات الاجتماعية والولاءات والعصبيات التي تفصل الأفراد (الرعية) عن الحكام، وذلك لبناء ولاء مباشر للسلطان. فلم تكن الدولة الحديثة قد قامت بعد، ولم يقم لها جيش يجمعه الولاء للوطن. والطريق الوحيد لإنتاج هذا الولاء المباشر في ذلك العصر هو التبعية الشخصية للسلطان، أي ملكية السلطان لهم. إنهم في الواقع نوع جديد من المماليك، انتظم في جيش نظامي يتبع للسلطان. وإذا نظرنا إلى تدريبهم وعيشهم المشترك في القرون الأولى للسلطنة وجدناهم الأقرب إلى تصور أفلاطون لطبقة «حراس المدينة» في كتابه **جمهورية أفلاطون**.

لاحقًا، في مراحل أفول السلطنة، تحوّلت ملكية السلطان للإنكشارية إلى ملكية الإنكشارية للسلطان. ويحتاج تتبع هذه السيرورة في التاريخ العثماني إلى دراسة خاصة، تتقاطع مباشرة مع موضوعنا، الجيش والسياسة. وفي كل حال، فإن جذور تدخل الجيش بمعنى القوة النظامية المحترفة في السياسة تضرب بعيدًا في التاريخ العثماني؛ إذ أنشأت السلطنة جيشًا محترفًا مرتبطًا

بالسلطان يمكن عدّه أول جيش مدرب محترف ومنظم في أوروبا. غير أنه ما إن بدأت بوادر الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتجذر الإنكشارية في حياة المدينة العثمانية، حتى أصبح هذا الجيش عبئًا على الباب العالي وقيدًا من قيود أخرى تكبل يديه؛ إذ أجج تذمر السكان في الأزمات، وقاد تحركات احتجاجية في العاصمة، أو شارك فيها، وتدخّل مباشرة في عزل الصدور العظام، وقتل السلاطين أو خلعهم، وصولًا إلى رفض الجيش الإنكشاري في العقد الأول من القرن التاسع عشر عملية تحديثه، أو حتى بناء جيش حديث إضافةً إليه؛ وخلال ممانعته التحديث والإصلاح جرى عزل سلطانين من منصبهما، وقتل أحدهما.

كلما تراجعت الإنكشارية من حيث النجاعة القتالية وعجزت عن قتال الأعداء في الثغور والذود عن السلطنة، زاد تدخلها باعتبارها قوة مسلحة في شؤون الآستانة، وزاد جشع قادتها ومطالبتهم بحصة من الثروة. وتطور تداخل مصالح بينهم وبين فئة التجار في إسطنبول. لقد تحول الإنكشاريون «إلى آلة فساد وفوضى، وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم، وصار الكثير منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لاستلام المرتبات التي كانت تسمى باسم 'العلوفات'... ثم أخذ الكثيرون منهم يشتغلون بمهن مختلفة، بعد أن يبيعوا تذاكر علوفاتهم... وصار عدد كبير ممن يحملون اسم الإنكشارية لا يجتمعون إلا أفرع صوت العصيان، بمطالبة زيادة العلوفات والعطايا، أو لطلب عزل وزير، أو تنصيب وزير أو شنق جماعة من الوزراء... وعندما تقرر الدولة تسفير الإنكشارية إلى ساحات القتال، ما كانت تجد هناك إلا أعدادًا صغيرة من المسجلين...»[4]. ولاحقًا، أصبحت تسمية، بل وصف إنكشارية يطلق للتدليل على التخلف والفوضى وعدم النجاعة، مع أنه كان في الماضي يستدعي صور الامتياز والشجاعة والتفوق.

- لو وقفنا قليلًا عند نص أفلاطون لمتابعة الفكرة أعلاه لوجدنا نظريته الاجتماعية - الفلسفية قائمة على الفصل بين الوظائف والكفاءات والمواهب المرتبطة بها، محذِّرًا من خلط قطاع المال والأعمال بالحراس، لنقرأ الحوار الآتي:

«❋... ليس أضر ولا أبعث على الخجل بالنسبة إلى الراعي من أن يربي

ويغذي من أجل حماية قطعانه كلابًا تدفعهم شراستهم وجوعهم، أو أي عادة سيئة أخرى تعوّدوها، إلى التعرض بالأذى للماشية، فيتحولون من كلاب إلى ما يشبه الذئاب.

* وإذن فمن الواجب اتخاذ كل التدابير التي تحول دون سلوك حراسنا على هذا النحو إزاء مواطنيهم، بحيث يسيئون استخدام قدرتهم ويغدون سادة شرسين بدلًا من أن يكونوا حماة يقظين»[5].

- تمكّن السلطان محمود الثاني (1808 - 1839) من تصفية القادة الإنكشاريين في عام [6]1826، وبدأ بإعادة بناء الجيش على أساس عصري حديث، غربي في الواقع، على الأنموذج الفرنسي ولاحقًا الألماني البروسي. وأصبح السلطان محمود أول سلطان عثماني مطلق الصلاحيات؛ فالجيش يتبع له بموجب نظام طاعة حديث، ولا يتدخل في قراراته. لقد أصبح الجيش مرة أخرى تابعًا للسلطان مباشرة، لكن ليس بوصفه فئة اجتماعية تابعة له، بل بصفته جيشًا حديثًا مواليًا للسلطان الذي ما عادت تقيّده أي مؤسسات وسيطة، وأصبح منصبه أشبه بالملكية المطلقة. وما عاد الجيش يمثّل حدًا من أي نوع لصلاحيات السلطان، إضافة إلى قيود المؤسسات التقليدية الأخرى.

- مع تغريب الجيش وتعرّضه لقيم ثقافية جديدة، ازداد تسييسه وتطلّعه لدور إصلاحي في الدولة، ولا سيما أنه الأكثر تعرضًا لنتائج الفشل الاقتصادي والاجتماعي، عبر الهزائم التي لحقت به. ليبرز دوره الأكبر في الانقلاب الدستوري العثماني في عام 1908 - 1909 بإرغام السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بدستور 1876، ومن ثم خلعه في عام 1909.

تطوّرت بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة، خصوصًا في مرحلة التنظيمات العثمانية، ولا سيما مرحلة التنظيمات الثانية، ووجهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء هذا الجيش، كما بدأ التعليم الحديث عمليًا في الكليات الحربية، في البحرية وسلاح المدفعية والهندسة، «لأن العلوم العصرية - على اختلاف أنواعها - دخلت الممالك العثمانية أول ما دخلت عن طريق المدارس العسكرية. فإن أولى المدارس الحديثة أنشئت لغايات عسكرية بحت. وأولى المؤلفات في العلوم الرياضية والطبيعية -

وحتى في التاريخ والجغرافيا - كانت وضعت في المدارس العسكرية وللمدارس العسكرية... حتى تعليم الطب الحديث بدأ في 'الطبية العسكرية'»[7]. وشهدت مرحلة التنظيمات تبلور التنظيمات السياسية الحزبية السرية في الجيش العثماني. وتدين عودة الدستور في عام 1908 إلى أهمها، وهي «جمعية الاتحاد والترقي» التي ستدشن مرحلة سيطرة الضباط العثمانيين «التنظيماتيين» على السياسة والدولة حتى انهيار الدولة العثمانية نتيجة الحرب العالمية الأولى.

خرجت العسكريات الجديدة التركية والعربية الأولى في المشرق من رحم هذه المؤسسة العسكرية التنظيماتية. وفي حين برز دور العسكرية التركية في تحطيم معاهدة سيفر (1920)، وتحرير الأراضي التركية العثمانية السابقة من الجيوش الفرنسية والإنكليزية واليونانية وصولاً إلى الاعتراف الدولي بوحدة تركيا واستقلالها في معاهدة لوزان (1923)، فإن دور العسكرية العربية التي نشأت في رحم المؤسسة العسكرية العثمانية التنظيماتية (الاتحادية) برز بداية بالارتباط مع الحركة العربية، وتوضّح هذا الدور في تجربة المملكة السورية العربية (1918 - 1920) ببناء جيش وطني سوري - شامي حطمه الفرنسيون بعد احتلال دمشق (1920)، بينما اعتمد الملك فيصل في تأسيس الجيش العراقي في عام 1921 ركيزةً للدولة العراقية الحديثة على أولئك الضباط العرب السابقين في المؤسسة العسكرية العثمانية «الاتحادية». وتجدر الإشارة إلى أن جيش المملكة العربية السورية بدمشق كان جيشًا شاميًا بكل معنى الكلمة، حيث لم يبق فيه من القادة الحجازيين إلا النزر اليسير. فكان أول جيش شامي على الطريقة النظامية الحديثة، وكان كثير من ضباطه يتحدر من أصول تركمانية وكردية، لكنه كان متعربًا حضاريًا ولغويًا ويرى في العروبة هوية جامعة.

كان الجيش التركي نتاج إصلاحات ذاتية وتحديث في مرحلة التنظيمات التي استمرت نحو القرن في جهد جبار لمواجهة تحديات تطور الجيوش الغربية، أما الجيوش العربية فقد بنيت في ظل مراحل الاستعمار القصيرة نفسها. وتحكّمت في بنياتها مقاربات الدول الانتدابية وفهمها لبنية المجتمعات العربية، ولا سيما بنيتها الطائفية والقبلية. يستثنى من ذلك إلى حدٍ بعيد الجيش

العراقي والجيش الجزائري؛ إذ استقل العراق باكرًا، ونشأ تواصل فعلي بين ضباطه وضباط الجيش العربي، أما الجيش الجزائري فظل حتى حكم الشاذلي بن جديد استمرارًا لجيش التحرير.

اتخذ بناء الجيش المصري مسارَ تطور مشابهًا للجيش التركي منذ قضاء محمد علي على آخر المماليك. ووقعت مذبحة القلعة قبل مذبحة الإنكشارية، كما تأثّر الجيش المصري بالتقنية العسكرية الفرنسية قبل الجيش العثماني، وذلك في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وتجلّى هذا في نجاح الجيش المصري في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر في مرحلة محمد علي باشا في احتلال سورية. وكان هذا، إضافةً إلى النكسات المتواصلة في الصراع مع روسيا، من عوامل تسريع تطوير الجيش العثماني. أما الجيش المصري فكبح تطوره، إذ بقي منذ ثورة عرابي وحتى عام 1952 مقيدًا في ظل الاحتلال البريطاني حتى انقطعت صلته بجيش محمد علي.

– لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه؛ فالجيش يتعامل يوميًا مع شؤون الحرب والدفاع، وقضايا أخرى يطلق عليها تسمية «الأمن» و«الأمن القومي»، وتراوح بين شؤون عسكرية محض، ومسائل متعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم والإقليم والدولة. فحتى بمعناه الضيق ليس الأمن مفصولًا عن هذه القضايا. ولذلك فموضوع الجيش والسياسة موضوع واسع. وهو قائم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. ولكن حالة محددة تعنينا هنا هي تطلّع الجيش إلى السياسة بمعناها الضيق، أي ممارسة الحكم، والاستيلاء عليه، أو المشاركة فيه، أو اتخاذ القرار بشأنه.

معلوم أن قيادة الجيش في الدول الديمقراطية غالبًا ما تكون مطّلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية، وقادرة على إجراء تقييمات وتوقعات، وقد يُطلب رأيها المتخصص في هذه القضايا، ولكن الجيش يأتمر بأوامر مؤسسات منتخبة، تمثّل هي سيادة الدولة. والفرق بينه وبين الحكومة أنه يخدم سيادة الدولة بغض النظر عمّن انتخب للحكم؛ أي إن الحكومة بالنسبة إليه لا تتغير بتغير الحزب الحاكم.

عرف القرن العشرون جيوشًا مسيّسة للغاية، بل مؤدلجة، في دول غير ديمقراطية، من دون أن تكون تلك الجيوش حاكمة؛ إذ كانت منقادة في خدمة حزب حاكم تعتنق عقيدته تحديدًا، كما كانت الحال في الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي. فليست كلّ دكتاتورية عسكرية. صحيح أن الجيش في هذه الحال كان مسيّسًا، وحتى عقائديًا كما يقال في بلادنا، ولكن الهدف من أدلجته ليس الحكم، بل الاقتناع بدوره في خدمة نظام حزب واحد يحمل عقيدته. وكان المفوضون الحزبيون وسيلة أدلجته من وحداته الدنيا وحتى قياداته العليا (وذلك، بموجب نظام القوميسار الحزبي السوفياتي في مؤسسات الجيش ووحداته من الأعلى إلى الأسفل). ويفترض أن يضمن هؤلاء تثقيفه، و«نقاءه» الأيديولوجي والتزامه العقيدي. وقامت محاولات في تقليد هذا الأنموذج في كوبا وغيرها من دول العالم الثالث. والحالتان السورية (منذ صلاح جديد)، والعراقية (في مرحلة حكم صدام حسين) هما من الحالات التي نجح فيها النظام في العقود الأخيرة في تسييس الجيش، وقلّد وظيفة القوميسار السوفياتية بإحداث وظيفة ضابط التوجيه السياسي الذي يتبع إلى الإدارة السياسية في الجيش؛ بمعنى تطويعه تمامًا للنظام الحاكم عبر المنظمات الحزبية في الجيش، والاستخبارات العسكرية التي تحوّلت وظيفتها من التجسس على العدو إلى التجسس على الجيش نفسه وضباطه في وحداته كافة. ففي بلادَي الانقلابات العسكرية الأنموذجية العراق وسورية لم يحكم الجيش الدولة في العقود الأخيرة. بل حرص الضباط الذين قاموا بالانقلاب الأخير (1968 في العراق، 1970 في سورية) أن يكون انقلابهم هو آخر الانقلابات، وذلك ببناء جيش مستقر ذي تراتبية هرمية واضحة وموالٍ للنظام، يخضع لرقابة أجهزة استخبارات حديثة ومتطورة، وتتغلغل فيه منظمات الحزب الحاكم. ويشرك النظام ضباط الجيش الكبار في بعض المشاورات، ويمنح بعضهم مناصب سياسية بعد إنهاء الخدمة، أو خلال خدمتهم كما في عضوية اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب البعث في سورية، والأهم أنه يشركهم بحصة من الثروة والنفوذ، ويمنحهم امتيازات كثيرة تضمن ولاءهم، كما يفسح المجال للرتب الأدنى (يصح هذا في حالة سورية) للاستفادة من شبكة الفساد، والتهريب وغيره.

في الجزائر، مثّل الجيش قاعدة الرئيس هواري بومدين الأساسية في حكم البلاد. ولكن الجيش لم يحكم، بل حكم الرئيس بمساعدة مدنيين وعسكريين، وذلك بعد أن أعاد تشكيل جيش التحرير عمليًا ليصبح جيش الحدود عموده الفقري بقيادة جماعة وَجْدة من الضباط الموالين. ومع وفاة الرئيس كان الجيش المؤسسة الوحيدة القادرة على فرض مرشحها الرئاسي الشاذلي بن جديد (الأعلى رتبة والأكبر سنًا). وبنى بن جديد مؤسسة الجيش بما يتلاءم مع الجيوش العصرية، وعيّن هيئة أركان ومنح رتبة لواء، وقام بتسليح الجيش كما في الدول الحديثة. وأعاد الاعتبار لدور جبهة التحرير بوصفها حزبًا حاكمًا. وأعلى شأنها. لكن الجيش عاد وحكم البلاد مباشرة بعد انقلابه على الانفتاح السياسي الذي بادر إليه الشاذلي بن جديد بعد انتفاضة 1988 خصوصًا، والذي بدأ يفلت من قبضة النظام؛ وأجبر الرئيس على الاستقالة، وتولى الجيش الحكم عمليًا للتعامل مع آثار العملية السياسية وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي التي تبعتها وصولاً إلى ما يشبه الحرب الأهلية في الصراع مع الإسلاميين. وحكم الجيش البلاد، منتقلًا من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني، إلى رئاسة عسكري ولكن منتخب وهو اليمين زروال الذي أطلق عملية الحوار الوطني[8]، ونشأت بعدها الحاجة إلى استدعاء قيادة مدنية (بوتفليقة) وإجراء انتخابات. وعملت هذه القيادة المدنية التي تحظى بشرعية حركة التحرر (التي فرضها الجيش في الانتخابات) على إعادة بناء الجيش بحيث يتبع لها.

أما في مصر، فحكم ضباط الجيش مباشرةً بعد ثورة يوليو. ومع محاولة بناء مؤسسة الرئاسة فوق باقي مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، وقع صراع مع قيادة الجيش من الضباط الأحرار، أي عبد الحكيم عامر. ولم يُحسم لمصلحة الرئاسة ومعها الضباط بالثياب المدنية، إلا بعد هزيمة عام 1967 التي حمّلت عامر ومجموعته في الجيش والاستخبارات مسؤوليتها. وقام أنور السادات بمتابعة تعزيز مكانة مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها على حساب الجيش، فغيّر قادته بصورة متواترة لم تعرفها مصر من قبل. لكن النظام احتاج إلى الجيش في ضبط المعارضة بعد اتفاقيات كامب ديفيد، أو ما سُمي ناصريًا «بالجبهة الداخلية». وهي تسمية دالة تشي بأن البلاد في حالة حرب في الداخل

والخارج. لكن المقصود هذه المرة كان تمرد الأمن المركزي في عهد حسني مبارك. وحصل الجيش منذ تولي المشير عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع (في نهاية عهد السادات وخلال عهد مبارك)، على امتيازات كثيرة، بما في ذلك حقّه في حساب مصرفي غير الحساب المصرفي من الحكومة، والقيام بنشاطات اقتصادية وخدماتية وإسكان وغيرها، بحجة ضرورة تلبية حاجاته وحاجات ضباطه بعيدًا عن أزمات الاقتصاد المصري، ما رفعه فوق المجتمع المصري وقضاياه. وتضاعفت هذه الامتيازات في مرحلة مبارك ووزير دفاعه طنطاوي، حتى تحولت إلى نوع من إدارة ذاتية اقتصادية وعسكرية للقوات المسلحة؛ إذ تأسس مجتمع عسكري أو جمهورية ضباط ذات اقتصاد موازٍ، وشبكة خدمات خاصة. وهي ظاهرة مصرية بالغة الخصوصية.

لم يكن النظام في كل من العراق وسورية ومصر نظامًا عسكريًا، بمعنى حكم العسكر، مع أن سورية والعراق مرّا بعملية عسكرة للنظام، وهذا مختلف عن حكم العسكر؛ إنه نظام طغمة يقف على رأسها حاكم فرد، دكتاتور، مطلق الصلاحيات عمليًا، وتنصاع لأوامره مؤسسات الدولة كلها، على الرغم من القيود الدستورية النظرية، وبعض التوازنات الداخلية التي لا بد من أن يأخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار، لكنه في النهاية قراره، أو قرار من ينتدبه بمنحه سلطة ما؛ فالقائد هو «سيد البلاد»، ومصدر السلطات، حتى انتقلت هذه البلاد من سيادة الدولة إلى سيادة الرئيس، ثم إلى مرحلة تماهي الأمرين معًا.

تتألف الطغمة المحيطة بالرئيس من المقربين والموالين له من الحزب وقادة أجهزة الأمن والجيش، ويتقاطع القرب والولاء في حالات كثيرة مع القرابة العائلية والانتماء العشائري والجهوي. وفي الحلقة الأوسع نجد رجال أعمال، وكبار بيروقراطيي الدولة والحزب، ومحاسيب مستفيدين (ومفيدين ربما) من أصناف مختلفة.

ثمة فرق بين حكم ضباط الجيش واستبدادهم الرئيس بعد الآخر من جهة، وأسرة حاكمة في نظام طغيان يتبع لها الجيش ويفعل كل ما تأمره به كما في حالة سورية من جهة أخرى. لقد عزل الجيش الشاذلي بن جديد، واغتيل محمد بوضياف، وذهب علي كافي وجاء اليمين زروال ثم جيء ببوتفليقة الذي

أطلق (حين أحس بقوته وبالدعم الشعبي للتغيير) عملية تغيير العلاقة بين الجيش والرئاسة. لا يمكن مقارنة هذه المرونة التي تمكّن من تغيير الواجهات والشخوص، بما في ذلك المخاطرة بتغييرات حقيقية، بحالة رئيس لا يتغير ولو دمرت البلاد وهجر العباد أو قتلوا. لدينا في حالة سورية، نظام مستعد للذهاب بعيدًا إلى درجة تغيير الشعب بدل تغيير الرئيس، ولا يتمتع بأي درجة من المرونة، ويذهب إلى حد شن الحرب (بكل ما تعنيه الكلمة) على شعبه.

الحالة الأولى أكثر مرونة وانفتاحًا للإصلاح بواسطة تغيير القادة المدنيين والتمكين من الانتخاب لتنفيس الغضب الشعبي من النظام. فخلافًا لحكم الجيش في مرحلة معينة من تاريخ الجزائر، فإن نظام الطغيان السائد في سورية يستخدم الجيش أداة القمع الرئيسة ولكن ليس الوحيدة، حيث تعمل إلى جانبه وباستقلال عنه أجهزة أمنية عدة يراقب أحدها الآخر وتخضع للحاكم الطاغي[5] الذي لا يترك متنفسًا للناس، يتمثل في تغيير الرئيس مثلًا.

أولًا: حول الانقلابات العسكرية

ثار سؤال كبير حول توقّف الانقلابات في العقود الأخيرة في دول عُدت بلدان الانقلابات، أي سورية والعراق. وحين تفجرت ثورة شعبية تحديدًا في سورية، بلد الانقلابات في الماضي، لم يقع انقلاب وبقي الجيش مواليًا للنظام، مستنزفًا بانشقاقات فردية كثيرة، ولكن من دون شرخ عمودي من أي نوع في الجيش نفسه.

خرج المواطنون السوريون بعد أن استجمعوا شجاعتهم في إثر نافذة الأمل التي فُتحت في تونس ومصر وبداية الثورة في ليبيا، وفتحوا صدورهم للجيش، فأطلق «حماة الديار» النار عليهم. وثبت أن «الجبهة الداخلية» بلغة هذه الأنظمة هي الجبهة الوحيدة التي استعدوا لها. لقد دخل الجيش في حالة حرب مع قسم كبير من الشعب، فتحول بذلك إلى ما يشبه الميليشيات في حرب أهلية، وظل مواليًا للنظام. ولا بد من أن يُطرح هنا السؤال البسيط: لماذا؟

بدا منذ سبعينيات القرن الماضي كأن السودان هو الدولة العربية الوحيدة ذات القابلية للانقلاب العسكري البسيط (انقلاب البشير)، وكذلك موريتانيا. ويتوافق هذا مع حقيقة أن عهد الانقلابات ودبابات الفجر قد ولّى في سورية والعراق والمغرب ومصر والأردن وغيرها، ويصح في اليمن منذ تولي علي عبد الله صالح السلطة. ويصدق اليوم على الدول كافة، فكيف لم يصدق على مصر؟ فبالذات في البلد الذي شهد إقصاءً للجيش عن السياسة والحكم في عصرَي حسني مبارك والسادات، وقع انقلاب عسكري. ولذلك، يُطرح مرة أخرى السؤال البسيط: لماذا؟ وهذا هو السؤال الثاني.

في الحقيقة، يصدق التعميم أعلاه على مصر أيضًا؛ فانقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي مختلف عما عرفناه سابقًا، من عبد الكريم قاسم وحتى معمر القذافي وجعفر النميري مرورًا بانقلابات سورية؛ إنه ليس انقلاب ضباط من داخل الجيش على النظام الحاكم، أو على زملائهم في حالات أخرى، بل انقلاب الجيش نفسه، أي قيادته العليا على العملية الديمقراطية، لتمسك الحكم بنفسها، وذلك في إطار النظام القائم. لم يكن انقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي، وكذلك تحرك الجيش الجزائري بقيادة خالد نزار في كانون الثاني/ يناير 1992، من نوع الانقلابات التي عرفناها سابقًا وتقودها تنظيمات عسكرية أيديولوجية تفرض هيمنتها على قيادة الجيش أو تستولي عليها. إنه تحرك تقوم به قيادة الجيش نفسها لوقف العملية السياسية، وذلك لحماية أسس النظام السياسي القائم من نتائجها، وأيضًا لحماية امتيازات الجيش نفسه المكتسبة في ظله. إنه ليس انقلابًا على النظام، بل انقلاب مؤسسة الجيش من داخل النظام على العملية السياسية التي أطلقها النظام نفسه مضطرًا، بعد أزمات وحراك اجتماعي واسع في الجزائر في عام 1988، وبعد ثورة 25 يناير في حالة مصر.

في حالة مصر، مثّل تحرك الجيش في 3 تموز/ يوليو 2013 انقلابًا على الرئيس المنتخب وعلى الديمقراطية؛ أما في الجزائر فجرى التحرك بالتنسيق مع الرئيس الشاذلي بن جديد الذي استقال أو اضطر إلى الاستقالة بعد تبين نتائج الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر 1991. لم يودع الرئيس الشاذلي السجن بعد اضطراره إلى الاستقالة، وهو

الذي عيّن خالد نزار رئيسًا للأركان ووزيرًا للدفاع. فلم يكن الانقلاب في الحقيقة عليه، بل على العملية السياسية التي لم يتحكّم في نتائجها، وأسفرت عن احتمال شبه مؤكد لصعود غالبية تشريعية بقيادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، بعد تبين نتائج الجولة الأولى للانتخابات.

قدّم الانقلاب المصري للباحثين «مفاجأة» أخرى هي خدمة المثقفين الذين يرطنون بالديمقراطية والليبرالية لهذا الانقلاب، وذلك ليس على سبيل الخوف والتقية، بل على سبيل التسويق والتبرير في ما يمكن وصفه بخيانة المثقفين للديمقراطية، وهي من أكبر خيانات المثقفين الجماعية وأوضحها في القرن العشرين، وأشدها أثرًا (وربما حلّ الخوف والتقية أخيرًا محل التسويق والتبرير، فبعد أن أدرك بعضهم طبيعة النظام الانقلابي الذي كان قد طغى وتجبّر). وحدث في الجزائر مثل ذلك قبل ما يقارب الثلاثة عقود حين بارك المثقفون الحداثيون إجهاض العملية الانتخابية. وتتكرر القضية ذاتها باستمرار، ألا وهي خوف النخب الحاكمة والمعارضة من صعود قوى جديدة بخطاب سياسي وثقافي جديد، قد لا تغير الحاكمين فحسب، بل أسس النظام أيضًا ونمط الحياة كله[15].

لا شك في أن انتهاء الانتخابات العربية الحرة كلها بانقلابات عسكرية منذ انقلابي السودان في عام 1989، والجزائر في 1991 - 1992، وإشكالية الإسلاميين بوصفهم قوة رئيسة سياسية ثقافية في المجتمعات العربية، وعلاقتهم الملتبسة بالديمقراطية، والسلبية بمبادئها، يمثّلان سوية معضلتين رئيستين يفترض أن تشغلانا عند بحث التحول الديمقراطي في منطقتنا. وأضيف إلى ذلك، معضلة ثالثة هي انقسام النخب السياسية العربية، وحتى المجتمعات، وعدم تمكّن مؤسسات الدولة القائمة من احتوائها في حالة التحرر المرحلي من الاستبداد والحكم السلطوي. خذ مثلًا ثلاث فترات تعددية ديمقراطية نسبيًا في السودان من الاستقلال، لم تستقر على صيغة ائتلافية أو غيرها لحكم البلاد. فقد تبع كلًا منها انقلاب عسكري مدعوم من حزب سياسي أو أكثر، وحكم عسكري (تخللته هو ذاته محاولات انقلابية). وفي رأيي، لم تتفق النخب السياسية المدنية في السودان منذ الاستقلال على طبيعة النظام وهويته، كما سادت فيه صراعات متعلقة بحدوده وتركيبته

الإثنية الجهوية (جنوب السودان، ودارفور، وغيرهما). في هذه الحالة، بدا الجيش القوة القادرة على فرض الوحدة بالقوة. والمقصود هو الوحدة القسرية من أعلى، وليس الاتحاد والاندماج القائم على شرعية الدولة ومؤسساتها.

يبدو حكم العسكر في هذه الحالة أنه قدرة الجيش على فرض العام على الخاص، والوطني على الفئوي، والدولة على الفئات المتنازعة. لكن الجيش السوداني نفسه كان مسيسًا ومخترقًا من الأحزاب الحديثة مثل الأحزاب الشيوعية والإسلامية والقومية، أو الأحزاب ذات العمق الطائفي بالمعنى السوداني كما بينت الانقلابات المتكررة، ولم يتمكن من فرض نظام حكم شرعي يحظى باتفاق السودانيين.

بالتطرق إلى انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر، قمنا بالتمييز الأخير بين انقلاب قيادة الجيش، أي النظام في الواقع، على عملية التغيير وإجهاضها من جهة، وانقلاب ضباط متوسطي الرتب غالبًا من داخل الجيش نفسه على النظام، بما فيه قيادة الجيش العليا نفسها، من جهة أخرى. ولأن الحديث يدور حول الانقلابات العسكرية من الأهمية أن نعرّف الانقلاب، وهو ما يحتم علينا المرور بتمييزه من الثورة.

الحقيقة أنه أصبح دارجًا بالعربية إطلاق تسمية انقلاب على الانقلابات العسكرية. مع أن التسمية نفسها تطلق بالفارسية والتركية على التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم التي تسمى عادة «ثورة» بالعربية. فخلافًا للفارسية والتركية، تستخدم العربية مفردة «ثورة»، وليس «انقلاب»، ترجمةً لـ Revolution. لكن كلمة انقلاب قد تعني أمرًا قريبًا من التجديد الثوري، أو التحول الثوري بالعربية أيضًا، فيقال انقلاب فكري وسياسي وثقافي ...إلخ [11].

بعيدًا عن التعريفات العلمية استخدمت أيضًا كلمة ثورة في وصف أي تمرد أو عصيان شعبي من خارج النظام ضد حاكم، مرادفًا لـ «انتفاضة» أو «قَوْمة» أو غيرها. لكنها في الاستخدام المصطلحي تعني غالبًا تحركًا شعبيًا واسعًا لإسقاط نظام الحكم. ونحن غالبًا لا نكتفي بحصول التحرك نفسه، بل نعدّ التغيير الفعلي للنظام هو اكتمال الثورة أو نجاحها. لذلك، يدور دائمًا

نقاش حول هل يستحق تحرك شعبي واسع لتغيير النظام تسمية ثورة، إذا فشل أو قمع ولم ينته بتغيير النظام؟ وهذا مصدر التباس كبير؛ فهناك من لا يسمي الانتفاضات الشعبية من خارج النظام بهدف تغييره ثورة إلا إذا نجحت في ذلك، في حين هناك من لا يسميها ثورة إلا إذا سيطرت عليها قيادة ذات أيديولوجية وفرضت تصورًا محددًا لطبيعة النظام بعد الثورة.

أما الانقلاب العسكري فيأتي من داخل النظام وغالبًا من الفئة الاجتماعية الأعلى تنظيمًا وهي فئة القوات المسلحة، وغالبًا ما ينتهي بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وقد يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلًا. لكن ثمة حالات أطلق فيها الانقلاب سيرورة تغيير تحالفت فيها السلطة الانقلابية مع قطاعات اجتماعية متضررة لتغيير النظام، وجرى تغييره فعلًا.

تموّهت انقلابات كثيرة بلقب الثورة سواء أقادت إلى مثل هذا التغيير أم لا. ففي العقود الخمسة أو الستة الأخيرة، اكتسب مصطلح ثورة عمومًا بُعدًا معياريًا إيجابيًا في مقابل البعد السلبي للفظ الانقلاب.

من المهم التأكيد هنا، أن من ناحية الديمقراطية والتحول الديمقراطي لم يثبت أن الثورة الشعبية أكثر كفاءة للوصول بمجتمع ما نحو الديمقراطية، من الإصلاحات من أعلى سواء قامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلتاهما سوية. فالثورات من زاوية نظر الديمقراطية مخاطرة كبرى قد تقود إلى فوضى أو أنظمة شمولية، وحتى إذا انتهى بها الأمر إلى الديمقراطية، فهذه لا تتولد عن الثورة مباشرة، بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية تتلوها. الثورة تغير النظام، والإصلاح يبني الديمقراطية بعد تسلّم السلطة. وهذه الجدلية ليست دائمًا واضحة للثوريين. ويفترض أن يمتلك الثوريون الديمقراطيون تصورًا ليس للثورة فحسب، بل لعملية الإصلاح السياسي بعدها أيضًا.

لهذا، فنحن لا نقصد المدح أو الذم، ولا نستخدم المصطلحات بوصفها أحكام قيمة عند التمييز بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية. ما يهمنا هنا هو التمييز بين الانقلاب لتغيير قيادة والحفاظ على النظام، والانقلاب الذي يأتي ضمن عملية تغيير اجتماعي سياسي.

ثانيًا: من الانقلابات الأولى إلى الانقلابات الراديكالية

منذ أن عُدّ الحكم الأول للعسكر في الحداثة وهو تحرّك أوليفر كرومويل (1558 – 1599) (الذي أصدر قرارًا بإعدام الملك تشارلز الأول في عام 1649، وحلّ برلمانه نفسه، وأصبح «دكتاتورًا عسكريًا» وفق تعبير ونستون تشرشل)[12]، مرورًا بالانقلاب العسكري الأهم في أوروبا الذي قام به نابليون على سلطة الإدارة، وحتى مصطفى كمال أتاتورك (الذي نظم حركة مقاومة عسكرية ضد قوات الحلفاء المحتلة، والقوات اليونانية الغازية التي أُنزلت في إزمير وتوجهت إلى الداخل، واصطدم أيضًا مع قوات السلطان الذي خضع لها قبل معاهدة سيفر وبعدها)، قامت الجيوش بدور في تأسيس الدولة الحديثة، وتسريع عمليات الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وهذا تحديدًا دور نابليون بعد الثورة الفرنسية، ودور أتاتورك بعد إخفاق الأيديولوجيا البرنامجية الطورانية للقوميين الأتراك، وهزيمة حكومة الاتحاد والترقي في الحرب العالمية الأولى وخسارة الإمبراطورية. ولا ننسى بالطبع انقلابَي جمعية الاتحاد والترقي: **الأول** على عبد الحميد الثاني في عام 1908 بهدف وقف الاستبداد الحميدي وإعادة الدستور، والذي تحوّل عمليًا إلى تغيير النظام، أي تحوّل من انقلاب إلى ما يشبه الثورة، والانقلاب **الثاني** في عام 1912 على جماعة اللامركزية (حزب الحرية والائتلاف) بعد أن تغلبت على الاتحاد والترقي في المجلس النيابي. لقد باغت زعماء الاتحاد والترقي «الوزارة خلال اجتماعها في الباب العالي، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه، واضطروا رئيس الوزراء للاستقالة»[13]. وأبطلوا الخطوات اللامركزية التي اتخذتها الحكومة في الأقاليم وأعادوا فكرة المركزية. كانت خطوتهم هذه هي التي ولدت ردة الفعل العربية على الحكم الذي اتخذ منحى مركزيًا تركيًا. وقد ورث مصطفى كمال حداثية التنظيمات ومركزيتها لكن مع قلب جذري لأيديولوجيتها الطورانية القومية الشاملة في مرحلة حكم الاتحاد والترقي (1908 – 1918)، بالتحول إلى بناء دولة قومية تركية. وبرز دور التنظيمات في صلابة قوة العسكرية التركية، وفي إثر المركزية الإدارية للدولة العثمانية في الأناضول، بأعلى مما كانت عليه في بلاد الشام العثمانية مثلًا، أما التجربة العسكرية العربية

القصيرة خلال حكم المملكة السورية العربية فلم تكن تمتلك هذه التقاليد الدولتية.

تدخلت الجيوش عمومًا لقيادة عملية التغيير في مراحل الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. ومع أن انقلابها جاء في بعض الحالات أشبه بانتصارٍ في حرب أهلية، وفي حالات أخرى جاء تدخلًا بحجة منع حرب أهلية، فالدافع الأخير هو العالق في الأذهان حتى عصرنا. وقد بين صامويل فاينر حالات التدخل بسبب الفراغ الناتج من ضعف المؤسسات وعجز السياسيين، ووجود ظرف كهذا وميل فكري سياسي لدى الجيش للتدخل، وذلك في كتابه المعروف **الرجل على صهوة الحصان**(14). وبين كثيرون آخرون من منظري التحديث (من خمسينيات القرن الماضي حتى سبعينياته)، أن الجيش المؤسسة الأكثر حداثة والأكثر تماسكًا في دول العالم الثالث المستقلة حديثًا. وبناء عليه، من الطبيعي أن يقوم بدور عامل استقرار وتماسك للمجتمع حينًا، ودور تحديثي ثوري حينًا آخر(15).

يخلق الميل إلى التدخل في رأينا منذ تأسيس الجيوش الحديثة وارتباطها بفكرة الدولة، حيث بدت أنها تمثّل الدولة في مقابل الجماعات والفئات، والواحد في مقابل التعدد، والنظام في مقابل التشتت والمصلحة العامة في مقابل المصالح الجزئية للقوى الاجتماعية والسياسية. وهي فوق هذا كله تمتلك القوة. والحقيقة أن هذا قد يكون صحيحًا إذا كانت مهمة الجيش موقتة لتحقيق السلم الأهلي، حيث يضع نفسه في خدمة الدولة بعد تنفيذها. ومن دون ذلك، يفصل خيط رفيع بين ادعاء الجيش أنه يمثّل المصلحة العامة وأن يصبح هو المصلحة العامة؛ وادعائه أنه يجسد الدولة وأن يكون هو جسد الدولة، وبين تمثيل الوحدة الوطنية في مقابل التعددية، أو أن يصبح هو «الواحد الأحد».

الأمر مرتبط إلى حد بعيد بتماسك الدولة ووحدتها في تركيبها وتعدد وظائفها ومؤسساتها؛ فالدولة الهشّة غير المستقرة والضعيفة المؤسسات، هي التي تدفع الجيش إلى أن يجسد كيانها من خارجها ليفرضه بالقوة.

الجيش قوة منظمة مسلحة مرتبطة بالدولة، ويصح القول إن الطبيعي هو

ليس عزوف الجيوش عن الحكم، بل تدخّلها فيه، لذلك فإن ما يحتاج إلى ترتيبات ممأسسة هو عدم تدخّلها. والقادر على وضع ترتيبات كهذه هو الدولة القوية وذات المؤسسات الشرعية القادرة على الاستغناء عن القسر العنيف بصفته القاعدة، والاحتفاظ بحقها الحصري في استخدامه من جهة أخرى. وموضوع إخضاع الجيش للمؤسسات المنتخبة يشغل الديمقراطيات، نظريةً وممارسةً، سواء لناحية تثقيف الجيش والمجتمع، أم لناحية وضع الترتيبات الدستورية المؤسسية والقانونية التي تضمن عدم تدخل الجيش في الصراعات والخلافات السياسية القائمة في المجتمع والدولة، وتضمن ولاءه للحكومة المنتخبة وتنفيذه قراراتها.

هذا الدافع للفصل قديم قدم الفلسفة. ربما كان هذا أيضًا دافع أفلاطون لتخصيص الكتاب الخامس من **الجمهورية** لمهمة تدريب حراس المدينة لتحويلهم من مقاتلين إلى جنود. إنه إذًا التمييز بين مقاتلين وجنود. والمقصود هو تحويلهم إلى جنود في خدمة الدولة يأتمرون بإمرة الحكام وليس حكامًا. فمن يحكم هم الذين لديهم رؤية شاملة للعدل والخير العام (يسميهم أفلاطون فلاسفة).

تقوم ممارسة الجيش أساسًا على براديغم القوة (أو ما سماه العرب بالشوكة). ومكونات هذا البراديغم هي القوة المسلحة والردع، والتنظيم والطاعة والتراتبية، والتمييز بين العدو والصديق، والدفاع والهجوم، والاستعداد لقتل الخصم قبل أن يقوم هو بالقتل. وثمة نقاش جوهري في مدى صلاحية هذا البراديغم لتأسيس مقاربة في إدارة الدولة والمجتمع. وهو ليس نقاشًا عمليًا حول إمكانية ذلك فحسب، بل هو نقاش قيمي وأخلاقي أيضًا متعلق بالموقف من الإنسان والمجتمع البشري.

في حالات وهن مؤسسات الدولة وهشاشتها وانعدام الاستقرار وقصور الثقافة المدنية، واهتزاز شرعية المؤسسات المدنية والأحزاب في مقابل الجيش، يتذوّت الجيش فعلًا مهمة الحفاظ على الوحدة إلى درجة من الفهم مفادها: بما أن الجيش يمثل المصلحة العامة ويعمل لمصلحة المواطنين، فما الحاجة إلى الحوار والنقاش والآراء والأحزاب والمؤسسات؟ يمكن قراءة وصف كهذا في وصف خالد نزار هواري بومدين من منطلق التحزب له: «كان يفكر من

دون أن يقول ذلك صراحة، بأنه إذا كان كل شيء يجري من أجل سعادة الشعب فما الذي يبقى للنقاش... هل نستطيع اختيار الأسلوب والنهج؟ إن اللعبة البرلمانية القائمة في الديمقراطيات الغربية لهي انعكاس لحالة التقدم التي تمر بها مجتمعاتها... وليس في صورة المجتمع الجزائري ما يصلح للمقارنة... أما أقصر الطرق لتحقيق النجاح فإنه يمكن في حصر السلطة التي جرى الاستيلاء عليها بثمن باهظ بين أيدي فريق عمل كفؤ ومتفانٍ تجاه المصلحة العامة»[16]. ونجد عند برنارد لويس كلامًا شبيهًا في وصف توجهات أتاتورك، مع الفرق أن الأخير لم يكن ضابطًا متمردًا راديكاليًا، بل جزءًا من النخبة العثمانية الإصلاحية التنظيماتية في القرن التاسع عشر حاملًا إرثها[17]. فلا وجه للمقارنة بين المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والمجتمع التركي الذي لم يُستعمَر قط، ونخبهما.

المشكلة التي تبرز عربيًا، ولا بد لأي بحث في الجيش والسياسة من معالجتها، أن الجيوش في بعض الحالات تعكس وحدة قائمة على تمييز بين مكونات وعناصر اجتماعية، لأن سلسلة القيادة فيها قد تقوم على ولاءات تنتج عصبيات[18]. في هذه الحالة، يصبح فرض الجيش الوحدة الوطنية على المجتمع، فرضًا لحكم عصبية بعينها، حيث تعني الوحدة الخضوع لها. وثمة أمثلة مهمة على ذلك في جيوش عربية كثيرة من العراق وسورية واليمن وحتى موريتانيا[19].

ارتبط الانقلاب الأول في تاريخ العسكرية العربية الجديدة بعد انهيار الدولة العثمانية، ونشوء نظام الدول المستقلة (سياسيًا بموجب معاهدات) أو الواقعة تحت الحماية والانتداب في المنطقة، بالعسكرية العراقية. إنه انقلاب الفريق بكر صدقي (1936) الذي تلقّى دعم جماعة إنتلجنسيوية يسارية فابية هي جماعة (الأهالي)[20]، ودعمته حتى صحيفة «الانقلاب» التي رأس تحريرها الشاعر محمد مهدي الجواهري وهيمن عليها الشيوعيون. وسبق أن جرى تسييس الجيش تحت قيادة بكر صدقي الذي قام بقمع الثورات العشائرية[21] في منطقة الفرات الأوسط في أوائل الثلاثينيات، وسحق انتفاضة الأشوريين في عام 1933، ما أدى إلى بداية التوطن الحديث للأشوريين في الجزيرة السورية إثر ذلك بموجب اتفاقيات بريطانية -

فرنسية. صحيح أن النظام الملكي لم يستوعب التنوع الإثني والثقافي للعراق في حينه كما يبدو، وهو أمر ليس سهلًا في كل حال، ولكن الحقيقة أن الصراع بين الدولة والبداوة في العراق مستمر منذ عقود، بل قرون. ولا يتعلق الأمر بالقوميين العرب وحدهم، بصيغهم الملكية والجمهورية اليمينية واليسارية، وعدم تقبّلهم تعددية الولاءات، بل بعلاقة الدولة والمجتمع عمومًا. وأقصد أيّ دولة حديثة في مجتمع ما زالت فيه العشائر قوية وتولد ولاءات طاردة عن المركز، بما في ذلك معارضة الخدمة العسكرية في جيش نظامي. كان هذا في مرحلة حابت فيها السياسة البريطانية زعماء العشائر وسمحت لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم، ما أتاح لهم منع الدولة من تجنيد أبناء العشائر للجيش، وتكريس تحويل أبناء العشائر إلى فلاحين يعملون عند زعماء العشائر الذين تحولوا إلى إقطاعيين في الواقع. وكان الجيش عاجزًا عن مواجهة هجمات قوات الإخوان الوهابيّة التي كانت تنطلق من نجد لمهاجمة جنوب العراق في الأعوام 1922 و1924 و1927 – 1928[22]. كما أن الجيش الذي أراده فيصل بوتقة صهر الوطنية العراقية وتشكّلها ما لبث أن زجّ به في الصراعات الداخلية بعد الاستقلال.

كون بكر صدقي قائد الانقلاب والرجل القوي في العراق، من أصول كردية هو من دلائل الاندماج الذي كان سائدًا في تلك المرحلة على مستوى جهاز الدولة وثقافة النخب السياسية والعسكرية. لكن كيان الدولة نفسه لم يستقر بعد، وذلك لناحية شرعيتها التاريخية، وعلاقتها بالمجتمع، بل المجتمعات التي تتألف منها، والتي لا ترتبط برابطة الدولة الوطنية. يصح هذا بالنسبة إلى العراق ودول المشرق العربي عمومًا، وليبيا والجزائر والسودان وغيرها. لذلك، احتاج العراق إلى التوحد حول شرعية تاريخية من خارجه (الأسرة الهاشمية)، أو الجيش بوصفه كيان الدولة المتجسد خارج المجتمع، وهو ما حصل في أغلبية الدول المذكورة أعلاه.

لا شكّ في أن الصدام مع انتفاضة الأشوريين الذين رفضوا ضمهم للعراق (لعدم تضمن استقلال العراق واعتراف عصبة الأمم به في عام 1932 الوعود البريطانية السابقة لهم، وتجنّدوا قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم في الجيش الإنكليزي، وحظوا بوحدات خاصة شكّلت قوامًا أساسيًا في

ما عُرف بالليفي أو وحدات الشرق، وكان لها شبيه في القوات الفرنسية في سورية ولبنان تحت اسم «اللوفان» (Levant))، قد أثّر كثيرًا في بنية الدولة العراقية وتوجهاتها. واستخدم البريطانيون وحدة كبيرة من وحدات الشرق، «مجنّدي العراق»، لحماية منشآتهم العسكرية ولقمع الأكراد[23]. ومهّد قمع بكر صدقي الأشوريين الطريق له لأول انقلاب عسكري في العالم العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

اتبعت حكومة حكمت سليمان الذي دعم الانقلاب، مواقف مناقضة لمواقف الحكومة السابقة برئاسة ياسين الهاشمي. أمّا جماعة الأهالي اليسارية، فخاب أملها لأن حكومة الانقلاب لم تحقق الإصلاحات الاجتماعية اللازمة، ولم تنظم انتخابات ديمقراطية كما وعدت. وتكررت الخيبة لاحقًا بعد توقعات الحزب الشيوعي من انقلاب 14 تموز (يوليو)، على الرغم من وقوفه معه حتى النهاية. وفي عام 1958 لم يكرّر كامل الجادرجي خطأ الانضمام إلى حكومة الانقلاب في عام 1936، حيث اشترط حزبه الوطني الديمقراطي الانضمام إلى عبد الكريم قاسم بإجراء انتخابات، وقد عجز الأخير عن تلبية هذا الشرط.

نجد في هذا الانقلاب بعض نَوَيات ما أصبح لاحقًا أنماطًا مكررة في الانقلابات العربية، ومنها الانقلاب بحجة فشل النظام في الحفاظ على الاستقرار، ومكافحة فساد الأحزاب والسياسيين، والوعد بانتخابات حرة وحكومة مدنية ثم إقامة نظام عسكري قمعي. ثم ستظهر العلاقة بين العسكرية العراقية ذات المضامين القومية العربية خلال حركة رشيد عالي الكيلاني المدعومة من الحركة العربية السرية التي تألفت من نخب قومية عربية تعمل بصورة متشابكة[24]. واعتمدت على ضباط في الجيش، العقداء الأربعة الذين أطلق عليهم «المربع الذهبي». وحدثت هذه الحركة بفعل تداعيات الحرب العالمية الثانية، ونشوء إمكانية الدخول في تحالف دولي ضد بريطانيا.

في هذه المرحلة، طُمس الحدّ بين الانقلاب والثورة في الثقافة السياسية للفئات الوسطى عمومًا وللمثقفين المسيسين أو المنخرطين في أحزاب أو قريبين منها ولحركات الشباب والطلاب. أصبحت الثقافة السياسية النقدية

انقلابية شعبوية أكثر منها ديمقراطية، وانجر إليها اليسار لاحقًا. واستغلّ التفكير الانقلابي عيوب النسق الليبرالي الهش لإسقاط النظم وليس لتطبيق الديمقراطية أو العمل من أجلها. أخذت هذه الاتجاهات في التبلور منذ ثلاثينيات القرن الماضي التي كانت مرحلة جَزْر عام لجغرافيا الديمقراطية في العالم، وذلك بتأثير صعود النزعات الوطنية والقومية الاشتراكية الفاشية والنازية. وفي المنطقة العربية انتشرت حركات الشباب ذات القمصان الملونة وتأثرت في ذلك حتى الأحزاب الليبرالية الكبيرة مثل «الوفد» (القمصان الزرق) و«الكتلة الوطنية» في سورية (القمصان الحديدية). ولم يكن «الإخوان المسلمون» بعيدين عن تأثير هذه الأجواء فشكّلوا «فرق الجوالة». ومنها أيضًا «عصبة العمل القومي»، و«السوري القومي الاجتماعي»، و«مصر الفتاة» (الحزب الاشتراكي). ولاستيعاب النزعة العسكرية للشباب، أدرجت الحكومات في برامجها التعليمية في المدارس مادة الفتوة ونظامها، وهي مادة شبه عسكرية.

جرى لاحقًا المزج الانقلابية بالثورية أو تفسير الانقلابية كثورية. وأصبح يُنظر إلى الانقلاب بوصفه مقدمة لعملية تغيير اجتماعية - اقتصادية (ثورة). جرى ذلك مع انقلاب يوليو في مصر أولًا، ثم مع انقلابات البعث في سورية والعراق وإلى حدٍ كبير في انقلاب 14 تموز الذي سمى نفسه ثورة منذ البداية.

لا يمكن فهم العلاقة بين العسكرية الجديدة بعد النكبة والانقلابات بمعزل عن فهم العيوب البنيوية في النسق الليبرالي النخبوي العربي الهشّ الذي أخذ ينفتح نسبيًا أمام ممثلي القوى الاجتماعية الجديدة من الطبقة الوسطى الصاعدة. لكن عوامل أخرى حسمت مصيره في النهاية؛ منها سيطرة أبناء الأرستقراطية عليه، والتضارب بين واجبات أعضاء البرلمانات ومصالحهم الاقتصادية - الاجتماعية، ولا سيما كبار الملاك منهم، وتزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها، وعدم الالتزام بالأغلبية الانتخابية في تشكيل الحكومات المصرية، (وسابقة تعديل الدستور للسماح لشكري القوتلي بولاية ثانية زوّرت فيها الانتخابات النيابية تزويرًا فاضحًا، يستثنى نسبيًا انتخابات عام 1954 في حالة سورية)، والأخطر منها عجز البرلمانات والنسق الليبرالي عن حل المشكلة الاجتماعية الموضوعية والحقيقية، وهي مشكلة الفلاحين مع

حضور المشكلة حضورًا ثقيلًا على جدول أعمالها كلها بما فيه برلمان مصر ما قبل يوليو، وأخيرًا العجز في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

ما عجزت النخب الليبرالية عن حله على مستوى مشكلة الفلاحين حلّه الضباط بقرارات «ثورية» فورية، وحدث التحول التاريخي في إدماج الفلاحين والعامة في حركة التاريخ والتحولات الاجتماعية الكبرى في مجتمعات يمثّل الفلاحون معظم سكانها، كما تمثّل الزراعة مصدر دخلها الأساس. ومع تدفق أبناء الفلاحين والطبقات الوسطى إلى الجيش حصل تغيير كبير في توازن القوى الاجتماعي، وتغيرت بالتدرج طبيعة القوى الحاكمة.

تعاطفت الأحزاب الليبرالية مع حركات الجيش ضد النظامين الملكيين في مصر والعراق، وتأمّلت منها خيرًا في البداية، ثم تبدّدت آمالها بسرعة. وفي سورية تورط جميع القوى السياسية بما فيها الليبرالية، والمحافل الماسونية الشامية في الانقلابات الأولى بانية الآمال على دور الضباط التحديثي. ومن ذلك أنموذج حزب الشعب والانقلاب الثاني في سورية، أي انقلاب اللواء سامي الحناوي[25]. لقد توقعت القوى الليبرالية والتنويرية والحديثة المتأثرة بالثقافة الغربية أن يقوم الجيش بدور تحديثي سريع يحرق المراحل في التغلب على قوى التخلف والرجعية. لكنه فعل ذلك بطريقته، بما فيها صراعات الضباط على السلطة، وانقلب على القوى التي عوّلت على دوره.

أعتقد أن أنموذج أتاتورك كان ماثلًا لناحية الثقة بقدرة الجيش على قيادة مجتمع متخلف تسود فيه ثقافة تقليدية، وتؤدي فيه الحرية من دون تقاليد حديثة إلى الفوضى؛ فالجيش في نظر هذه القوى قادر على تسريع عملية انتقال المجتمع نحو الحداثة من دون الدخول في حالة من الفوضى قد تحدثها الديمقراطية المبكرة في مجتمعات غير جاهزة لها. ونلاحظ عودة إلى هذا النمط من التفكير بعد الثورات العربية في عام 2011، حيث برز أمر آخر هو خوف الطبقات الوسطى ليس من عدم الاستقرار، بل على نمط حياتها من سيطرة الإسلاميين. ودفعها هذا الخوف بذاته إلى المراهنة على النظام القديم والجيش، مع أنها الطبقة التي يفترض أن يراهن عليها بوصفها قاعدة لعملية الانتقال الديمقراطي.

ارتبطت انقلابات الضباط الصغار الراديكاليين المتأثرين بالأيديولوجيات التي افتتحتها ثورة 23 يوليو 1952 بأزمة المرحلة الليبرالية وهشاشتها، وعدم تمكّن النظام التعددي الحزبي من الاتفاق على السقف الوطني المتعلق بطبيعة البلد ونظام الحكم، كي تدار التعددية في إطار الاتفاق الدستوري، والعجز عن حل المسألة الزراعية وقضية الفلاحين، والفشل في مواجهة الاستيطان الصهيوني في فلسطين الذي تجلى في هزيمة عام 1948. والمشكلة أنه حتى في حالة الإخلاص فعلًا لقضية بناء الدولة الوطنية والتحديث كما في حالتي عبد الناصر وهواري بومدين، يصعب جسر الفرق بين الطموح والواقع، وبين حجم الأهداف غير المحدود، ومستوى القائد وكفاءته والقدرات المحدودة لأي إنسان، بين شعبيته الحقيقية وتمثيله للعموم وضيقه بأي منافس، بين الواحدية المزعومة والنزوات والنزعات الفردية مثل الميل إلى الشعبوية وحب الظهور وتقديس الشخصية والتريّب والشك في رفاق الدرب، وحفظ الضغينة فترات طويلة عندهم جميعًا[26].

يصعب التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرفه فيه؛ فالجيوش تختلف باختلاف المراحل التاريخية، ودرجة تطور المجتمعات، والعقائد السائدة، وبنية الجيش الاجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من إعجاب أمثال بكر صدقي وحسني الزعيم وحتى عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، وقبله وإن كان بدرجة أقل أديب الشيشكلي، بأنموذج أتاتورك وتقليده في بعض الأمور، فالفرق شاسع بين قيادة جيش تقود حملة عسكرية ضد الاحتلال وتؤسس جمهورية حديثة قوامها نخب حديثة صاعدة داخل النظام نفسه كما في حالة أتاتورك، وأخرى مؤلفة من ضباطٍ راديكاليين من الرتب الوسطى والدنيا في انقلابها على النظام الملكي، ثم في سلسلة منازعاتهم وتنافسهم على القيادة والرئاسة.

لكن ثمة سمات مشتركة لا أعتقد أنها تصل إلى درجة القانون، أو النظرية الكاملة الأركان سنتطرق إليها في ما يلي:

1 - الجيش بوصفه وسيلة للترقي الاجتماعي - الاقتصادي في مجتمعات فلاحية

الجيش مؤسسة حديثة لناحية تأسيسها لغرض، وعقلانية العلاقة بين الوسيلة والهدف، وإدارة منظومات معقدة، ووضع الاستراتيجيات والتسلح، والتزام الانضباط والتراتبية وغيرها. كما أنها تقوم رسميًا بدور يفترض أنه وطني بحكم تعريفه، وهو الدفاع عن الوطن. وفي أحوال دول العالم الثالث، أو في مراحل ما بعد الاستعمار، غالبًا ما يبرز الجيش بصفته جهاز الدولة الأكبر والأقوى والأكثر انضباطًا من بين مؤسسات الدولة والمجتمع كلها، وهو أيضًا الأحدث لناحية علاقته بمفهومي الوطن والدولة. وسبق أن استخدمتُ عبارة «تجسيد الدولة من خارج المجتمع» في دول لا تقوم فيها وحدة الدولة على العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الحديثة. كما أنه في حالة الدول المتشكّلة هويةً يحظى بمكانة لأنه يخاطب المشاعر الوطنية، فهو يمثل السيادة، وبزيه الرسمي وطقوسه يمثّل عزة الوطن وكبرياءه. وتتفاوت مصادره التاريخية بين بقايا جيش الانتداب في حالة سورية، وبقايا الجيش العثماني وجيش الانتداب وضباط الثورة العربية في حالتَي العراق والأردن، وبين أدوار وطنية في حالات التمرد على الإملاءات الإنكليزية في حالة مصر، وجيش تحرير تحول إلى جيش وطني في حالة الجزائر، فيبدو أنه هو الذي أقام الدولة، خلافًا للبلدان أعلاه التي أقامت فيها الدولة جيشًا. وفي الحالات كلها كان الجيش المؤسسة الأكثر قدرة على التحرك المنظم في حالات الصراعات الاجتماعية والأزمات، وحتى الكوارث الطبيعية.

إضافة إلى ذلك، أصبحت العسكرية في الدول النامية والمستقلة حديثًا المسار الرئيس لتقدم أبناء الفلاحين وأصحاب المهن صعودًا على السلم الاجتماعي، وذلك بعد أن كانت البنى التقليدية وثقافتها تحدد مسار حياتهم، وتقرر مصائرهم سلفًا، وتمنعهم من تغيير مكانيتهم الاجتماعية والاقتصادية. كما أن فاعلية بنى الدولة الحديثة اقتصرت عمليًا على المدينة، وسيطرت عليها الطبقات القديمة من أبناء الأعيان وأبناء البرجوازية التجارية والطبقات الوسطى الجديدة التي قلّما تسرب إليها أبناء الفلاحين بواسطة التعليم أو غيره؛ فالتعليم لم يكن متاحًا. وقد انفتح مجال الخدمة العسكرية وصولًا إلى سلك الضباط في مرحلة الاستعمار، أو الانتداب، فأصبح أداة الترقي الاجتماعي التي يمكن أبناء الفقراء والطبقات المتوسطة استخدامها بالانضمام إليه، والترقي فيه، ولا سيما بعدما فتحت الأكاديميات العسكرية الوطنية أبوابها لاستيعاب أبناء هذه الفئات؛ مثلًا في عام 1936، استخدم النحاس باشا الالتزامات العسكرية التي

فَرضت على مصر، بموجب المعاهدة المصرية - البريطانية، مبررًا لفتح أبواب الكلية العسكرية للضباط الصغار من مواطني الطبقة الوسطى، في حين كانت الدراسة تقتصر فيها على أبناء أصحاب الأملاك وأرستقراطية مصر الزراعية، إذ كان سلك الضباط محصورًا فيهم[27]. وفيها تخرّج عبد الناصر وأبناء جيله الذين تنظموا لاحقًا في تنظيم سري هو الضباط الأحرار لغرض القيام بانقلابهم الذي سمي في حينه بـ «حركة الجيش». ومع تطور بنية الدولة ومعها جهاز الموظفين في المدن الكبرى والمتوسطة وتطور جهاز الخدمات والتعليم، توسعت الطبقة الوسطى. وارتفع عدد الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الذين التحقوا بالكلية الحربية في مصر، فزادت نسبتهم بين الضباط[28]. وحصل ذلك في أغلبية الدول العربية في أزمنة متفاوتة.

بعد أن عيّن أديب الشيشكلي أكرم الحوراني الاشتراكي الشعبوي المنحاز إلى الفلاحين الذي تميز حزبه بحمل قضيتهم، وزيرًا للدفاع، قام الحوراني بفتح أبواب الكلية العسكرية لأبناء الفلاحين؛ وفيها تخرّج ضباط مثل حافظ الأسد. بل يمكن القول إن الضباط السوريين الانقلابيين عمومًا للمرحلة التي تبدأ في منتصف الخمسينيات كانوا من خريجي دورات 1950 - 1952. هذا هو الجيل من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة المتأثرين بالأيديولوجيات القومية أو اليسارية أو الإسلامية الذين قاموا بالانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات وحتى عام 1970. والحقيقة أنهم نتاج مرحلة الغليان السياسي والاجتماعي والأيديولوجي تلك. وهي ظواهر توقفت في ظل حكمهم الذي لم ينشأ فيه جيل يشبههم. ويمكن القول إن بعضهم كان مثقفًا أو نوعًا من إنتلجنسيا بثوب الضباط، مثل نمط الضابط الانقلابي الأشهر في تاريخ العسكرية السورية الجديدة، منذ عام 1949 وحتى عام 1969، محمد عمران قائد اللجنة العسكرية البعثية في ما بعد.

ربما ما زال عدد من الشبان، حتى زمننا هذا، يدخل الجيوش العربية لأغراض الترقي الاجتماعي - الاقتصادي، لكن عدد المجالات غير العسكرية المفتوحة ازداد. أما الدوافع الأيديولوجية فخفتت إلى حد بعيد، إضافة إلى أن الدول كلها أصبحت تحرص على انتقاء عناصر منحازة إلى النظام، أو في الأقل غير مسيسة، لسلك الضباط.

في سورية، لم ينشأ جيش سورية المستقلة من فراغ، بل ورثت الدولة

الوطنية بعد الجلاء (17 نيسان/ أبريل 1946) جيش الشرق المؤلف من الجنود والضباط والرتباء السوريين في الجيش الفرنسي في سورية ولبنان. وبلغت حصة سورية من الوحدات المسلّحة نحو 17 ألف رجل، بينما كانت حصة لبنان سبعة آلاف رجل[29]. غير أن وزارة الدفاع السورية قلّصت عدد الجيش في منتصف عام 1948 إلى ما يقارب سبعة آلاف رجل فحسب[30]، بدعوى تفكيك «التكتلات العنصرية» فيه[31]. وأدّت عملية وراثة الدولة الوطنية جيش الشرق إلى ظهور تمييز بين ضباط الجيش السوري وضباط الجيش الفرنسي (والمقصود هو الضباط السوريون الذين كانوا أصلًا في الجيش الذي تسلّمته الحكومة السورية من الفرنسيين). وبدأ تخريج ضباط الجيش السوري مع الدورة الأولى لخريجي مدرسة حمص العسكرية في عام 1945 الذين انتشرت في أوساطهم الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة، مثل اليسار والقومية العربية. وازدادت قابليتهم للأدلجة مع تجربة معظمهم المحبطة في حرب فلسطين، وولادة أولى حركات الانقلابات العسكرية. وهي حال قادة الانقلابات في مصر والعراق أيضًا. ولم يكن «ضباط الجيش الفرنسي» كتلة متجانسة، بل كان بعضهم قريبًا من الضباط الجدد، وكان أبرزهم أديب الشيشكلي المتحالف حتى عام 1952 مع أكرم الحوراني، زعيم حزب الشباب، ولاحقًا أحد القادة الثلاثة التاريخيين لحزب البعث العربي الاشتراكي. وولد في مرحلة التحالف أول تنظيم عسكري عقائدي سري في داخل الجيش، وهو بهذا المعنى سلف اللجنة العسكرية البعثية التي قامت في فترة الوحدة السورية - المصرية، والتي يتحدر بعض أعضائها من تنظيم الشيشكلي - الحوراني السابق. وحاول الشيشكلي (الكردي الأصل) تسنين الجيش وتعريبه وتفكيك النفوذ الكردي فيه، غير أن إجراءاته الفعلية كانت جزئية وشملت المسيحيين أكثر من غيرهم. كما تعارضت مع نزعة أكرم الحوراني ابن حماة لفتح الجيش لأبناء الفلاحين ومنهم كثير من العلويين. وبسبب قصر فترة حكم الشيشكلي لم يستطع مواصلة هذه السياسة. ودخل الجيش السوري مع الانقلاب الأول في مرحلة التسييس والخروج من الثكنات من دون العودة إليها[32].

في العراق، كان الضباط الأربعة عشر الذين قاموا بثورة 14 تموز 1958

برتبة عقيد أو مقدّم، باستثناء محمد السبع[33] الذي كان رائدًا في سلاح الجو، وكان أعلاهم رتبة عبد الكريم قاسم الذي كان برتبة زعيم. انتمى جميع الضباط الأحرار باستثناء ناجي طالب إلى عائلات فقيرة، أي إن الوحيد منهم الذي كان ابن مالك للأرض وعضو المجلس النيابي هو تحديدًا ناجي طالب الشيعي. وتلقى جميعهم تعليمهم في المدرسة الثانوية أو مدرسة عسكرية داخل العراق أو خارجه. وكان كثير من الضباط في المنظمات الفرعية للضباط الأحرار والمشاركين في خلاياها من المنتمين إلى المذهب الشيعي، وقد انتموا أيضًا بدوافع وطنيّة[34]. تأثّر الضباط الأحرار بحدثين كبيرين هما نكبة عام 1948، وما رواه ضباط الجيش العراقي عن مجريات الحرب وفشل الأنظمة العربية والثورة المصرية في عام 1952 التي قام بها ضباط مثلهم. ومن المفيد النظر في وصف المؤرخ مجيد خدوري لتجربة عبد الكريم قاسم في الكلية العسكريّة لأنه يصوّر العسكرية صورة من صور التقدم الاجتماعي لأبناء الفئات الفقيرة. فقد كانت الشجاعة والانضباط معيارَي الانضباط والتقدير وليس المنزلة الاجتماعية، أو أصل الطالب وفصله. ففيها تحرّر قاسم من الاتكال على أب فقير يعيله، لأن الكلية العسكريّة تقدم للطلاب ما يحتاجون إليه من مأكل وملبس. «وكان معظم طلاب الكلية من العائلات الفقيرة نسبيًا، لأن أبناء العائلات الميسورة يؤثرون طلب العلم في الخارج، أو الالتحاق بكليّة الحقوق أو كليّة الطب في بغداد»[35]. ويمكن متابعة هذه السيرة وصولًا إلى تجربته في حرب عام 1948، وأثرها في تكوينه السياسي وموقفه من النظام القائم، وينطبق ذلك على عبد الناصر وغيره.

إن الوعي السياسي للضباط الذين قاموا بالانقلابات العسكرية الأولى هو نتاج سنوات الغليان السياسي والفكري والوطني تلك، في مرحلة سادت فيها تعددية نسبية في ظل الانتداب وتصدّر نخب ليبرالية محافظة أو محافظة من أبناء الأعيان للمشهد السياسي؛ وكذلك التعرض لتأثير هزيمة الدول العربية في حرب عام 1948 في هذه الأجواء؛ فتشخيص هؤلاء الضباط أسباب هذه الهزيمة وردة أفعالهم عليها تقاطعا مع موقفهم من الوضع السياسي - الاجتماعي القائم. وقلّما صدرت مذكرات ضباط هذا الجيل الناقمين المتمردين على الأوضاع العربية أو سِيَرهم في حينه من دون ذكر تأثير صدمة

عام 1948 فيهم، سواء شاركوا في ساحات القتال نفسها في فلسطين، أم لم يشاركوا.

ارتبط التطور اللاحق بعوامل كثيرة منها قدرات من برز من هذا الجيل وانعقدت له الرئاسة أو الزعامة، على طرح مشروع سياسي حقيقي، وتمكّنه من حسم الصراع على النفوذ من زملائه من الضباط، فالذي سيطر وحسم الأمر في النهاية أقام نظامًا معاديًا للتعددية، ومقيّدًا لحرية التعبير والتنظيم وغيرها. فخُنقت الحياة السياسية التي أنتجت جيلهم من السياسيين والمثقفين والعسكريين.

إن خنق الحياة السياسية العامة التي توقفت عن إنجاب الضباط المؤدلجين والمسيسين هو من أهم أسباب عدم وقوع انقلابات من نوع انقلابات ما قبل السبعينيات. هذا من بين أسباب كثيرة أخرى منها استقرار بنية النظام بعد حسم الصراع على السلطة، وبناء الجيش النظامي الكبير نسبيًّا، وتأسيس المخابرات العسكرية التي تتجسس على الضباط ووحدات الجيش(36)، وإقامة الجيوش الخاصة (مثل الحرس الجمهوري وسرايا الدفاع) وغيرها من العوامل، ومنها دور ثورة أسعار النفط في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي في بناء الجيوش الكبيرة التي يصعب تحريكها في انقلاب، وكذلك في تحقيق الاستقرار في الجمهوريات. هكذا توقفت ظاهرة الانقلابات العسكرية منذ بداية السبعينيات.

2 – أخوية رفاق السلاح الرجولية

تنشأ بين الضباط عمومًا، ولا سيما في الوحدات القتالية، وبين خريجي الكليات العسكرية من الدفعة ذاتها، رابطة رفاقية تشبه أخويات الطلاب في الكليات الجامعية في الماضي أو رابطة الخشداشية في الجيش المملوكي. وتتحول هذه الرابطة إلى نوع من الولاء الشخصي للجماعة أو رفاق السلاح في ما هو جماعة أبناء الدورة. ويسهّل ذلك تجنيدهم في التخطيط لتحرك أو انقلاب. تسود هذه العلاقات في الميليشيات المسلحة والحركات السرية والكليات العسكرية، وتضعف لاحقًا في الجيوش النظامية، إذ من المفترض

أن تتجاوزها الهيكلية التنظيمية وتفكّكها التراتبية. لكنها تبقى قائمة، ولا سيما في الوحدات القتالية، إذ يمر الجنود والضباط بتجارب مكثفة مشتركة، من نوع التدريب الشاق والمناورات، وحتى المعارك ذاتها. في هذه الأجواء، يجري اختصار أسماء الضباط وإطلاق الألقاب الحميمة عليهم.

لهذه الروابط أثر كبير في دوافع المقاتلين، لأن الانتماء يعزز الاستعداد للتضحية؛ فالجندي غالبًا ليس مستعدًا للموت من أجل مفهوم مجرد للوطن، وهو مستعد للموت دون رفيقه الجالس إلى جانبه في العربة العسكرية أو الطائرة، أو الراقد بالقرب منه في الخندق. كما تهمه صورته التي ترتسم في أذهان رفاقه، ورأيهم فيه. ولكن هذه الرابطة نفسها غالبًا ما تدفع العسكريين للتستر على جرائم يرتكبها أفراد منهم أو تشارك مجموعة في ارتكابها. وهذه قد تتكتم على مجازر وأعمال قتل واغتصاب حتى عند التحقيق فيها، فتبقى مجهولة إلى أن يستيقظ ضمير أحدهم.

خلال الانقلابات نفسها وفي التحضير لها، تتشكّل أيضًا أخوية، أو زمرة، أو «شلّة» بالتعبير الدارج. فالانقلاب العسكري تجربة دراماتية مشتركة حقيقية تنكشف فيها نقاط الضعف والقوة لكل شخص. وسرعان ما تتحول الشلة أو الزمرة إلى منغص حقيقي بالنسبة إلى أي قيادة، لأن الجماعة الحميمية تؤسس شعورًا من الزمالة، وتمكّن من حرية التعبير بصراحة داخلها، وتدفع لرفض فكرة الزعيم المطلق. فالأول فيها هو الأول بين متساوين. لذا، كانت المجالس العسكرية هي المجالس الثورية التنظيمية الوحيدة التي يحترم فيها التصويت، لكن حالما تقوم تراتبية ما بعد الانقلاب، تنخر في الجماعة مشاعر غيرة وتحاسد تصل إلى حد الكراهية والشكوك المتبادلة. فالاحتمال وارد أن يطمح كل منهم إلى الزعامة.

لا يكاد يخلو نظام واحد حكمه الضباط الانقلابيون ذوو الرتب المتوسطة أو الدنيا من صراع شخصي على النفوذ، أو مرارات وحزازات ناجمة عن عدم تولي منصب أو عدم نيل الاحترام الذي يشعر الشخص أنه من حقه. وغالبًا ما فُسِرت هذه على أنها صراعات يسار ويمين، وقومي وإسلامي وغيرها. ولم تخلُ الساحة منها. لكن الصراعات دارت في الأغلب على السلطة والرئاسة، والنفوذ، والجاه والمنصب، وأحيانًا على النهج وأسلوب العمل، وإن غلفت

بادعاءات أيديولوجية من أعرضها اليمينية واليسارية. كما أنها غالبًا ما أدت بضباط إلى التحالف مع دول جارة خصم، مثل مصر وليبيا في حالة السودان، والعراق وسورية في حالات صراعات الضباط في البلدين. كان هذا الصراع بين الطموحين من الضباط الانقلابيين شاغلًا أساسيًا لأنظمة الحكم العسكرية. خذ مثلًا صراع عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف وعبد السلام عارف؛ وصراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وأنور السادات وعلي صبري؛ وحافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران، بل صراعات اللجنة العسكرية البعثية طوال الفترة بين عامي 1963 و1970. وخذ أيضًا شكوك بومدين وريبته وإبعاد زملائه الضباط عن الحكم، واعتماده بصفة خاصة على ما سمي ضباط الجيش الفرنسي، والمقصود هم الذين غادروا الجيش الفرنسي وضمهم إلى جيش الحدود غرب الجزائر، بعد أن رفضت ألوية الثورة الأخرى استقبالهم.

هذه الصراعات من أهم عوامل عدم الاستقرار، وقد تنتهي بإبعاد الخصم أو تعيينه سفيرًا خارج البلاد، أو التهميش في وظيفة حكومية، كما قد تنتهي بالسجن المؤبد والإعدام. وفي حالات كثيرة، دفعت هذه الصراعات المتأذي إلى تحالفات غير وطنية مع قوى أجنبية لأغراض الانتقام. لقد كان لهذه الصراعات داخل زمرة الضباط، وعدم القدرة على مأسستها، باستمرارها غير الرسمي على الرغم من قيام المؤسسات، دور رئيس في حالة عدم الاستقرار التي رافقت المراحل الأولى من الانقلابات العسكرية.

3 - الصراعات الحزبية والأيديولوجية

في مراحل تسييس المجتمعات العربية، ولا سيما المرحلة الليبرالية الأولى بعد الاستعمار التي عجّت بالأحزاب الأيديولوجية والتيارات السياسية المحلية وتلك المتأثرة بالأفكار التي راجت عالميًا وصراعاتها: الشيوعية، والقومية، والفاشية وغيرها، نجد أن الضباط توزعوا بين هذه التيارات، مثلما انقسمت النخب عمومًا. ولكن انقساماتهم تفاوتت في الدرجة؛ ففي سورية والعراق كانت الصراعات أكثر حدة من مصر. فبعد تخلص عبد الناصر من

اليسار (يوسف صديق أولًا، ثمّ خالد محيي الدين)، وحسم الصراع مع التيار الإسلامي، بقي الضباط غير الملتزمين أيديولوجيا محددة، سوى الوطنية المصرية التي اتخذت أيديولوجيا طابعًا قوميًا عربيًا واشتراكيًا وعالمـ - ثالثيًا في إطار تصور الوحدات الثلاث في فلسفة الثورة يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد. ويمكن القول إنه ما عدا في حالة البعث، همش الضباط الأيديولوجيات الحزبية، وحتى الأحزاب التي دعمتهم (الحزب الشيوعي في حالتي عبد الكريم قاسم وجعفر النميري، واليسار والإسلاميون في حالة عبد الناصر) وتبنت موقفًا وطنيًا ببعد قومي عربي ونزعة تحديثية تعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد، عُدّت اشتراكية. وقد خاض الجيل الراديكالي من الضباط صراعًا ذا طابع مبدئي في حالات عدة، ولكن ظاهرة العسكر في السياسة انتهت عمومًا إلى تبني موقف براغماتي موجّه للحفاظ على الحكم في ظل التوازنات الاجتماعية الداخلية والإقليمية والدولية.

هذا التوجه البراغماتي هو ما ساد فعلًا مع «المرونة» اللازمة للحفاظ على الحكم، وصولًا إلى تغيير المواقف والتحالفات الدولية. وفي حالات نادرة فحسب لم يبدِ الضباط الذين حكموا فترة طويلة مرونة كافية للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية. وتكفي مراجعة التغيرات في سياسات صدام حسين بعد غزو الكويت، والتغيرات في مواقف حافظ الأسد وتوجهاته، والقذافي، وعمر البشير، ليتضح أن العامل الرئيس كان الحفاظ على الحكم.

لم يكن السلوك الذي بدا متشددًا وغير مرنٍ وغير قابل للتكيّف مع العصر نابعًا من تشدد أيديولوجي، بل من صفات القائد الشخصية، أو من تقديراته الواقعية والبراغماتية أن سياسته هذه التي تبدو متصلبة هي الطريق الأفضل للحفاظ على النظام، وأن المرونة وما يبدو إصلاحات في الخارج سوف تبدأ تفاعلات من شأنها أن تقود إلى خسارة السلطة. ليس هذا موقفًا نابعًا من أيديولوجيا مختلفة، بل من تشخيص مختلف لطبيعة النظام والمجتمع وحسابات براغماتية مختلفة. أحيانًا، يعتقد المثقف الإصلاحي أن الحاكم ضيق الأفق في تصلبه، وأن هذا يؤثّر سلبًا في استمرارية نظامه، بينما يرى الحاكم أن المثقف الإصلاحي قليل الخبرة، وساذج، وأنه لو عمل بنصيحته فسوف يفتح مجالًا لتدهور لا يمكن ضبطه، فبعض الأنظمة لا يحتمل ولو مقدارًا قليلًا من

المرونة. هذا نقاش براغماتي في جوهره.

في حالة ضباط انقلاب عام 1958 في العراق، يمكن القول إنهم جميعًا اتفقوا بدرجات متفاوتة على الدعوة إلى القومية العربية. وكان عبد السلام عارف أكثرهم حماسة للوحدة، أما عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد فمالا إلى قومية أكثر ليبرالية وتأكيد الوطنية العراقية. وكانت قومية عبد الوهاب الشواف مشوبة بصبغة ماركسية بحسب مجيد خدوري[37]. وكان الضباط الأربعة عشر من السنة باستثناء ناجي طالب ومحسن حسين الحبيب الشيعيين، وكانت أم عبد الكريم قاسم شيعية، «إلا أنه لم تبدر منه أي بادرة في حياته العامّة تشير إلى تحيّزه للشيعة»[38]. فلم يؤدِ العامل الطائفي دورًا في مواقفه، مع أن تحالفه مع الحزب الشيوعي في الحكم أسس له قاعدة اجتماعية شيعية، كما أن القومية العربية ذات الصبغة الإسلامية عند عبد السلام عارف كان لها دور في تصوير الأمر بصورة مختلفة لاحقًا. وقد بدأت عملية بعثنة الجيش بعد انقلاب البعث على حكم عبد الرحمن عارف في عام 1968. ويبدو من مذكرات عبد الوهاب الأمين تحديدًا أن مجموعة 14 تموز كانت تؤمن فعلًا بحكم ديمقراطي برلماني، وبالحاجة إلى الانتقال إليه بعد القضاء على النظام الملكي وإقامة حكومة مدنية موقتة[39]. كما أيّدوا سياسة عدم الانحياز خارجيًا، وفي الواقع تشابهوا إلى حدٍّ ما مع الضباط الأحرار في مصر سواء في إيمانهم (أو للدقة في ادعائهم الإيمان) بالديمقراطية، أو في تنكرهم لها لاحقًا. لم يكن للضباط أيديولوجيا محدّدة؛ فبعضهم كان متأثرًا بفكر الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالي التوجهات، كما في حالة عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد، وبعضهم بالفكر القومي العربي المشرب بالإسلام مثل عبد السلام عارف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري (كان شخصية مركزية في تأسيس تجمعات الضباط الأحرار، ومعارضًا التأثيرات الشيوعية في قاسم)[40]، وكان وصفي طاهر وإسماعيل علي[41] قريبين من الشيوعيين، ووسيطين بينهم وبين عبد الكريم قاسم، أما صالح مهدي عمّاش فكان متأثرًا بفكر البعث[42]. وكما في حالة الضباط الأحرار المصريين كان الصراع الرئيس بينهم صراعًا على الزعامة، كما بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف، وبين الأوّل وعبد السلام عارف.

أما في سورية، فمنذ انقلاب أديب الشيشكلي وحتى بعثنة الجيش، انقسم الضباط الذين شكلوا تحالف الشيشكلي – الحوراني إلى كتلتين كبيرتين: الكتلة التحريرية (نسبة إلى حركة التحرير العربي التي أسّسها الشيشكلي) والكتلة الاشتراكية (التي كان الحوراني أبرز الفاعلين فيها)، يضاف إليهما الجناح العسكري للحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد، ومجموعة الضباط المتأثرين بالحزب الشيوعي السوري. ونشأت كتلة ثالثة كبيرة أقرب إلى المهنية العسكرية من غيرها هي كتلة «الضباط الشوام» التي التفّت حول العقيد عدنان المالكي، واستقطبت بعض الضباط المستقلين والمحافظين. وبعد اغتيال عدنان المالكي، حصل الاستقطاب باتجاه الكتلتين الكبريين: الاشتراكية والتحريرية (ضباط الشيشكلي). وفي تلك المرحلة، ساد أيضًا صراع بين النخب المؤيدة لمصر والسعودية وتلك المؤيدة للعراق. وكان لهذا الانقسام شأن في الصراعات بين العسكر طيلة الفترة حتى حكم البعث.

مثّلت الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958 مخرجًا من هذا التفكك الذي أصاب النخب السورية. وقبلت هذه الكتل موقتًا مبدأ عبد الناصر في عزل الجيش عن الحزبية والعمل السياسي. لكن ما إن شرع عبد الناصر في تفكيك تلك الكتل وإحالة رموزها إلى مواقع مدنية، أو إلى مواقع أخرى في الجيش الثاني في مصر، حتى تكتّلت من جديد ضده. وظلت كتلة «الضباط الشوام» موحدة بسبب مهنيتها وبُعدها عن التحزّب، فاعتمد عليها عبد الناصر. لكن من هذه الكتلة بالضبط خرجت مجموعة الضباط التي قامت بحركة الانفصال في 28 أيلول/ سبتمبر 1961. ولم تتمكن هذه المجموعة من حل تنظيم الضباط البعثيين الذين كانوا أبرز المتكتلين في مصر «اللجنة العسكرية» السرية في عهد الوحدة، والتي تحدَّر معظم مؤسسيها من الطائفتين العلوية والإسماعيلية. ونشير إلى هذه الحقيقة مع أن العوامل الطائفية في هذه الفترة لم يكن لها أي شأن فاعل ملموس في قيام هذه الكتل، بل كان الانقسام يجري على قضايا السلطة والسياسة في مرحلة الحرب الباردة. ولكن، سيكون لهذا الأمر شأن في مستقبل سورية مع اعتماد الضباط على الولاءات الجهوية في التجنيد خدمة للصراعات على النفوذ داخل الجيش، وليس لدوافع طائفية خاصة. فالتنافس دفع الضباط إلى تحشيد الولاء الشخصي لهم بأي طريقة.

وانتهى هذا النهج إلى انقسامات طائفية بين الحاكمين والمحكومين في سورية بعد وصول ضباط البعث إلى السلطة في سورية، وذلك بعد سلسلة تصفيات في ما بينهم[43].

بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في مرحلة احتدام الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، غدت الجيوش مسيّسة، فخرجت من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير، مع الوعد بالعودة إليها بعد إرساء «ديمقراطية سليمة»؛ لكنها لم تعد إلى الثكنات بل أعادت صراعات المؤسسات العسكرية السياسية إنتاج انقلاباتها الداخلية، واتهمت السياسيين التقليديين بالمسؤولية عن النكبة وعن الفساد السياسي والاجتماعي الداخلي. وكان للأحزاب كلها تنظيمات عسكرية في الجيش بعد رواج أنموذج الضباط الأحرار ونجاحه وتحولاته بما فيها الأحزاب الشيوعية، والبعث، وقبله العربي الاشتراكي، والإخوان المسلمون في مصر، وحركة الشباب القومي العربي (حركة القوميين العرب لاحقًا)، والسوري القومي الاجتماعي. ومن لم يكن عنده تنظيمات عسكرية كان له ضباط مقربون، مثل حزب الشعب والحزب الوطني في سورية، والاستقلال في العراق، والحزب الوطني الديمقراطي، ثمّة نوع من العلاقة لكن ليست عضوية بين بعض ضباط الانفصال والإخوان. وتأسست أجنحة عسكرية للأحزاب الأيديولوجية تعمل داخل الجيش، من أهمها تنظيم البعث بعد انقلاب 14 تموز 1958 خصوصًا[44]؛ أما اللجنة العسكرية للبعث السوري، فأقامها في عام 1960 عسكريون سوريون أوفدوا للخدمة في الإقليم الجنوبي (مصر، وفي سيناء تحديدًا). وعرفت داخليًا بتنظيم سيناء. وأصبحت هذه اللجنة القوة الاستراتيجية في تقرير مستقبل سورية السياسي.

عمت تنظيمات الضباط الأحرار الوطنية التركيب الجيوش العربية في المشرق العربي ووصلت إلى اليمن، وحملت سمات أيديولوجية سيطوّرها البعثيون والشيوعيون إلى سمات عقائدية. بالنسبة إلى البعث، طوّر منظروه وتحديدًا ياسين الحافظ بعد حركة/ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 مفهوم الانقلابية إلى الثورية، والانقلاب العسكري إلى ثورة، والجيش المحترف التقليدي إلى جيش عقائدي. وضع الحافظ النوَيات التي عبّر عنها الشيشكلي

في أوائل الخمسينيات: ضباط عقائديون انقلابيون يحاولون التحالف مع حركات العمال والفلاحين والمثقفين. وتتلخص صيغة الحافظ المنظومية في الجيش العقائدي وقوى العمال والفلاحين وصغار الكسبة والمثقفين الثوريين. واعتنق حزب البعث رسميًا أفكار الحافظ من خلال تبني نص «بعض المنطلقات النظرية». جاءت تحولات العلاقة بين العسكرية الجديدة المتحدرة من أبناء الفلاحين والفئات الوسطى ومخرجات نظام التعليم المتوسع والفكر السياسي من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمة، وتبني نظرية التلازم العضوي بين النضال القومي (الوحدوي) والنضال الطبقي الاشتراكي[45].

لا شك في أن هذه التوجهات أثّرت في الأحزاب ذات المنحى القومي و المنحى اليساري كلها. وحصل تنافس في ما بينها على إقامة تنظيمات داخل الجيوش العربية، إدراكًا منها لأهمية الجيش وقدرته على إحداث التغيير السياسي وتسريع التحول.

لا يجوز خلط هذه التوجهات بموقف الجيل الأول من القوميين العرب الذين تعاونوا مع أنظمة ملكية، لكنهم رحبوا أيضًا بحماسة الضباط الانقلابيين، وتعاونوا مع أي نظام يمكن أن يخدم الفكرة القومية والاتحاد العربي، أو التأثير فيه بهذا الاتجاه. هذا هو سلوك قسطنطين زريق الذي كان مستعدًا لأن يكون سفيرًا لسورية في واشنطن، قبل أن يعيّنه حسني الزعيم رئيسًا لجامعة دمشق، وهو موقف القوميين العرب من الحكم الفيصلي وغيره. كما هو نسبيًا موقف محمد كرد علي الذي كان من أبرز من هلل للانقلاب الأول في سورية بقيادة الزعيم، نكاية بالكتلة الوطنية السابقة. من المفضل التمييز بين القومية العربية الحزبية البعثية والناصرية ومنظريها، والجيل الأول غير الحزبي من القوميين العرب الذي إذا تحدث عن انقلاب قصد به انقلابًا فكريًا يحوّل الشعوب إلى أمّة، وتحديثيًا يهيئ المجتمعات والدول العربية لاستيعاب العلوم الحديثة في الاقتصاد والعقلانية في إدارة الدولة، وعلمانيًّا بعيدًا عن الطائفية. ولكن أبناء هذا الجيل أنفسهم رحبوا بحماسة الضباط الذين قاموا بانقلابات وتوسّموا فيهم الخير. وكان يلزم جيل ثالث من القوميين العرب كي يتجاوز هذا وذاك.

4 - الرهانات الدولية على الجيش في السياسة

كُتِبَت بحوث كثيرة حول هذا الموضوع في سياق أميركا اللاتينية تحديدًا، وذلك منذ بداية القرن العشرين، ولاحقًا في قضايا بلدان مثل تايلاند وكوريا الجنوبية. ولكن الموضوع مهم في السياق العربي أيضًا.

مع تمدّد الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية والانتصار على النازية، وجاذبية أنموذجه التنموي، وبعد الثورة الصينية، ساد في الدوائر الغربية ولا سيما الأميركية خوف من التمدد الشيوعي في العالم الثالث والدول النامية والمستقلة حديثًا. في هذه المرحلة تحديدًا، ضعفت القوى التقليدية التي تعتمد عليها فرنسا وبريطانيا في العالم الثالث، وفي الوطن العربي، ونشأت في الدول المستقلة حديثًا قوى جدية راهنت عليها السياسة الأميركية. وبرزت منها الجيوش قوةً منظمة في الوقت ذاته. وهذه يمكنها أن تمسك بالحكم، كما يمكن استغلال ثقافات المجتمعات المحلية في التعبئة ضد الشيوعية. والضباط في أفضل الحالات مؤهّلون لحل المسألة الزراعية، ما يجهض احتمالات أن تتوسع الشيوعية باسم مظالم الفلاحين، أو الانزلاق إلى الثورات الاجتماعية وقيام تحالفات مع القوى الشيوعية بسبب التخلف والفقر وعدم حل المسألة الزراعية.

كانت الإدارة الأميركية في تلك المرحلة تميل إلى تأييد إصلاح زراعي. وطمحت إلى قيام أنظمة تحديثية معادية للشيوعية، ولا بأس أن تكون مستقلة أيضًا عن الإنكليز والفرنسيين. وظل المعوق المركزي لتحالف أنظمة الضباط من الشيشكلي وحتى عبد الناصر مع الولايات المتحدة هو تحالفاتها الأخرى إبان الحرب الباردة ضد السوفيات (أنموذج حلف بغداد)، وموقف إسرائيل السلبي من دعم أنظمة مثل نظام عبد الناصر في جهده التحديثي وأيضًا في تسلّحه، وموقف الولايات المتحدة والدول الغربية من القضية الفلسطينية في تلك المرحلة.

كانت الولايات المتحدة مهتمة بتحديث مصر في مواجهة خطر نشوء الشيوعية في الشرق، بسبب تخلف العلاقات الزراعية فيها ونقمة الفلاحين، كما جرى في الصين وبلدان آسيوية أخرى. وآمنت بقدرة الجيش على القيام

بدور يجهض تكرار ما جرى في الصين. لذلك، اهتمت الإدارة الأميركية بمسألة الإصلاح الزراعي اهتمامًا أكيدًا، وأعدت مسوّدات مخططات لهذا الإصلاح الزراعي، منها كرّاس صدر عن الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 1952 بعنوان **الإصلاح الزراعي: تحد عالمي**[46] (كان الشيشكلي أول من حاول أن يطبق برنامجًا للإصلاح الزراعي في أوائل عام 1952 قبل عبد الناصر، لكن بصفة جزئية وبنجاح محدود). ويبدو أن خبراء وزارة الخارجية درسوا أيضًا التجربة التركية، حيث جرى فيها إصلاح زراعي مبكر في عام 1945 من دون خطوات باتجاه الشيوعية[47]. وفي آب/ أغسطس 1952، أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى السفارة في القاهرة تُعلم القيادة الجديدة أن أميركا مستعدة لدعم الإصلاح الزراعي. ووجد باحثون شواهد على موقف أميركي ضد دعوة محمد نجيب للديمقراطية التعددية (على الرغم من دوافعه الانتهازية بعد فشله في التفرد بالسلطة)، لأنها تتضمن مخاطر غير محسوبة، فالتعامل مع مجموعة منظمة من الضباط أسهل[48] من التعامل مع برلمانات منتخبة. وكانت قد نشأت علاقات بين بعض الضباط وكيرمت روزفلت، مبعوث الاستخبارات الأميركية إلى المنطقة العربية، ومنها إيران وسورية ومصر. وبدأ روزفلت بعقد لقاءات بالضباط الأحرار قبل حدوث الانقلاب، ووضع برنامجًا لتدريب خمسين ضابطًا مصريًا، شارك ستة منهم في تدبير الانقلاب[49]. أمّا مسألة عِلم السفارة الأميركية بموعد الانقلاب فقد نشر حوله ما يكفي.

في خضم الحرب البادرة أصبح السوفيات الرافضون في تراثهم الأيديولوجي الانقلابات العسكرية يؤيدونها، إذا جاءت بأنظمة تتحالف معهم. وأصبحت هذه الأنظمة تسمى تقدمية أو سائرة في طريق التطور اللارأسمالي بتبني دورٍ رئيس للدولة في الاقتصاد والتحالف مع المعسكر الاشتراكي. وبعد نجاح انقلاب الضباط الأحرار في عام 1952 في تغيير النظام في مصر، ولو بتضاد مع الشيوعيين، أصبح هؤلاء يؤيدون النهج الانقلابي، وأيّدوا انقلاب 14 تموز في العراق، وبمعنى ما شكلوا حزبه السياسي[50]. وقد استخدموه أيضًا في إدارة صراعهم مع القوميين داخل العراق وإقليميًا ضد النفوذ الناصري.

5 – لا يقوم الضباط بانقلاب من أجل أن يحكم آخرون

وقعت قوى سياسية واجتماعية في البلدان العربية مرات عدة ضحية توهمها أن الضباط يقومون بانقلاب في خدمتها. وقد اتضح أن الضباط لا يقومون بالتخلي عن الحكم لمصلحة حزب سياسي إلا نادرًا.

ما يجري غالبًا هو خلع الضباط الزي العسكري وارتداء ثياب مدنية، حيث يتقلدون مناصب حكومية بوصفهم مدنيين. هذا ما فعله أتاتورك، إذ حرص على ألا يبدو تحركه تمردًا عسكريًّا على أوامر السلطة، فبعد أن طلب منه وزير الحرب أن يعود إلى إسطنبول في عام 1919، حيث تبيّن أنه يقوم بعكس تكليفه عند تعيينه مفتشًا عامًا للجيش التاسع، قام بتنظيم ميليشيات المقاومة المسلحة بدلًا من حلها. خلع مصطفى كمال الزي العسكري خلال التحرك لكيلا يعصي الأوامر بصفته عسكريًا، وطلب من زملائه فعل ذلك، ثمّ قام ببناء جيش جديد[51]. وهذا أمر مختلف تمامًا عما فعله حافظ الأسد ورفاقه، وجمال عبد الناصر ورفاقه بعد الوصول إلى الحكم، مع أن النتيجة تبدو واحدة، وهي اللباس المدني لعسكريين.

لا تحوّل الثياب المدنية الحكم إلى مدني فعلًا. فهو يحكم غالبًا بلغة الأوامر التي تصبح قوانين، كما لا يقبل وجود أي معارضة، حيث يعدّ أي اعتراض عليه موقفًا من الوطن والدولة. وهذا أصل تخوين المعارضات هذا النوع من الأنظمة. فهي بموجب العقلية العسكرية ليست معارضة حزب خارج السلطة لحزب آخر في السلطة، فالعسكر ليسوا حزبًا من الأحزاب، ولذلك تعدّ معارضتهم موقفًا عدائيًّا ضد الدولة والوطن. هذا إدراك العسكر الذاتي حتى بعد أن يرتدي لباسًا مدنيًا.

تتكرر هذه الإشكالية في حالة القوى التي لا تحكم بوصفها أحزابًا تملك برامج نابعة من فكر معيّن، في مقابل أحزاب أخرى لها برامج مختلفة. فمن يحكم باسم حركات التحرر حتى بعد أن انتهى دورها في تحرير البلاد من المستعمر، ومن يحكم باسم الجيش، أو باسم الدين، غالبًا ما يميل إلى نشر فهم لأي اختلاف معه على أنه موقف يتجاوز الاختلاف مع سياسته ومواقفه إلى

خصومةٍ مع الوطن أو الدين. وفي هذا يلتقي التخوين والتكفير.

غالبًا ما لا يؤدي خلع الحكام الثياب العسكرية عند تولّي الحكم إلى تمدين العسكر، بل إلى عسكرة السياسة. إذا أخذنا مثلًا حالة قام فيها الحزب بانقلاب عسكري كما في حالة البعث السوري، نجد أن الحزب نفسه تعسكر بالتدرج. وجرى ذلك في البداية عبر «الحرس القومي»، ثمّ عبر إخضاع الترفيع في مراتب العضوية من نصير إلى عضو عامل لشرط الخضوع لدورة عسكرية سُمِّيت دورات العمل الفدائي، ثمّ دورة ممارسة قتالية على الجبهة. وتوقفت هذه العسكرة في السبعينيات، ثمّ عادت في عام 1980 من خلال تشكيل الفصائل المسلّحة في المنظمات الشعبية والحزب، وعسكرة منظمة الشبيبة وفقًا لمنهج فاشي. وأدى ذلك إلى تحكّم نخب اجتماعية سياسية تعدّ الجيش وسيلتها الرئيسة للحراك الاجتماعي، بمعنى الصعود في السلم الاجتماعي. وكانت هذه حال الأطراف المهمشة والفقيرة والأقليات الدينية، وكان الجيش هو المسار الذي يمكن أن يسلكه شاب من أسرة في هوامش البلاد لتأمين وظيفة وللتقدم اجتماعيًا من حيث المنزلة. وكان الجيش في مرحلة الانتداب فتح أبوابه لهذه الفئات. ولا ينبغي أن ننسى أن التمثيل النسبي المرتفع للمتحدّرين من هذه الفئات لم يغيّر حقيقة أن الجيش هو التنظيم الأقوى والأكثر حداثة في دولة ما بعد الاستقلال. لكن استئثار حزب البعث بالحكم وتقييد الحريات، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم السياسي وغيرها، أدّيا في النهاية إلى اعتماد الحزب على الأمن وبيئته الاجتماعية التي تؤمّن له القوى البشرية، وتقليص قدرة الفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى على التأثير سياسيًا. وساهم ذلك في زيادة قوة الولاءات الاجتماعية التي يعتمد عليها الأمن، ومنها الروابط الطائفية العلوية في حالة سورية. لكن الأثر الأهم كان سيطرة الضباط على حزب البعث، ثمّ على السلطة عمومًا بعد معارك مفصلية حُسمت في داخل الجيش وفي داخل الحزب[52].

ثمّة حالات استثنائية لتخلي الضباط عن السلطة لمصلحة قوى مدنية بعد انقلاب؛ ومنها انقلاب البرتغال 25 أبريل/ نيسان 1974 ضد نظام إستادو نوفو الفاشي ودكتاتورية سالازار التي باشرت في عهد كايتانو إصلاحات سياسية منذ عام 1969 تخلّت عنها في عام 1973. وترافق الانقلاب

العسكري الذي قامت به «حركة القوات المسلحة» بثورة شعبية. ومن الجدير بالذكر أن قيادة الجيش تحركت بفعل ضغط حركة صغار الضباط الثوريين. وشهدت صراعات بين اليمين واليسار، وداخل اليسار بين شيوعيين واشتراكيين، حتى انتهى الأمر إلى انتخابات بحسب دستور جديد وتسليم السلطة لنظام ديمقراطي منتخب في عام 1976. ولم يحقق الضباط الذين خاضوا الانتخابات نتائج مرضية فيها.

كان العامل الحاسم في هذه الحالة تطلّع المجتمعين المدني والسياسي في البرتغال والأحزاب والنقابات، وقسم كبير من الجيش، إلى نظام ديمقراطي في بيئة البرتغال الأوروبية. ولدينا من المنطقة العربية انقلاب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بعد انتفاضة أبريل 1985. وتبين أن انقلابه جرى بالتنسيق مع قادة الانتفاضة والأحزاب. كما سبقه أيضًا ضغط من ضباط أكثر تسييسًا برتب أدنى تفاعلوا مع الاحتجاج الشعبي. وتخلى عن الحكم لمصلحة السياسيين المنتخبين رئيس الوزراء الصادق المهدي، وأحمد الميرغني رئيس مجلس السيادة، وذلك بعد أن رقى نفسه إلى رتبة مشير. واحتفي به في الرأي العام العربي لهذا السبب. ما لبث أن انقلب التيار الإسلامي على العملية الديمقراطية، مستعينًا بضباط من الجيش، معتقدًا أنهم ينقلبون لمصلحته حتى تبين له أن الجيش لن يتخلى عن السلطة لأحد، وأن عمر البشير سوف يحكم بزي عسكري أو من دونه. ودفع التيار الإسلامي ثمن هذا الأمر. هذا الانقلاب الأخير هو القاعدة؛ فبعد تجاوز استثناء سوار الذهب كأنه زلة عابرة من زلات التاريخ، عاد الانقلاب إلى قاعدته سالمًا.

أخيرًا، في عام 2011، بدا تحرك وزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس أركانه سامي حافظ عنان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وضغطهم على مبارك للاستقالة، انقلابًا من هذا النوع. فقد مكث المجلس العسكري في الحكم إلى حين تسليمه لسلطة منتخبة. فهل كان من نمط انقلاب البرتغال نفسه؟ من الواضح في البرتغال أن الجيش بدأ الثورة وتبعه الشعب، أمّا في مصر فقد خرج الشعب إلى الشارع، وتحرّك الجيش بأمر من رئيس الجمهورية. وثمّة تقديرات مختلفة لدوافع تحييده نفسه في مرحلة ما (بعد ما سمي «موقعة الجمل») بين النظام والشعب. وبلا شك، مرت لحظات أدرك فيها الجيش قوة

المطلب الديمقراطي، ولاحت له فكرة التخلص من مبارك وعملية توريث ابنه. لكن، حتى في هذه اللحظات كان جل ما أراده إنقاذ امتيازاته التي رسختها الصفقة التاريخية في عهد مبارك. ولكن قدرة الجيش على فرض إرادته كانت متعلقة بحركة الشارع مصدر الشرعية في تلك الأيام، أي بالمجتمع المدني المصري ومدى إصراره على البرنامج الديمقراطي، وتحقيق الوحدة على أسسه الديمقراطية، والاختلاف على غيرها تحت سقفها.

حين سنحت الفرصة، عاد الجيش واستغل عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطيًا، ومحاولات عدد منها كسبه لصفّها ضد أخرى. وفي الحقيقة استغلها جميعًا ليغدو المؤسسة المجمَع عليها من القوى السياسية غير المتفقة على أي شيء آخر. في تلك الأيام العصيبة التي مرت بها مصر بعد انتخاب رئيس للجمهورية في عام 2012 بدا الجيش الثابتَ الوحيد بين قوى سياسية، متغيِّرة وغير قادرة على الاتفاق، وجميعها تلجأ إليه ليكون إلى جانبها. وقام بخطوته بعد أن حرّك الجماهير كي تطالبه بذلك.

في رأيي، فإن الانقلاب المصري (تموز/ يوليو 2013) الذي كان نقطة تحول في تاريخ الثورة العربية من أجل الديمقراطية، يشبه انقلاب أوغستو بينوشيه، أي انقلاب جيش النظام على العملية السياسية، أكثر مما يشبه الانقلابات الراديكالية. جاء انقلاب بينوشيه على زعيم منتخب هو سلفادور أليندي الذي عيّنه الأخير في عام 1973 قائدًا عامًا للقوات المسلحة بعد أن كان رئيسًا للأركان منذ عام 1972. وقد عيّنه في 23 آب/ أغسطس وانقلب عليه في 11 أيلول/ سبتمبر[53]. ومن الواضح أن الانقلاب على حكومة الاتحاد الاشتراكي الشعبي ما كان لينجح لولا دعم الإدارة الأميركية واستخباراتها، ولم يكن ليصمد في الحكم من دون هذا الدعم. وقد نفذ بينوشيه سياسات نيوليبرالية، ورفع الحماية عن الإنتاج المحلي، ومنع النقابات وأوقف الدعم على السلع، وخفض مصروفات الحكومة بخصخصة الخدمات الاجتماعية. وخلال التسعينيات كانت تشيلي بحسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أفضلَ اقتصاد في أميركا اللاتينية، أو ما عُرف بمعجزة تشيلي (ونحن لا نرى وجهًا للشبه بين الاقتصاد المصري ومشكلاته البنيوية

واقتصاد تشيلي، ولا نتوقع معجزة اقتصادية من عبد الفتاح السيسي).

إنه انقلاب النظام القديم على العملية السياسية التي تتجه نحو تغييره، في محاولة للحفاظ على امتيازاته من جهة، وعلى النظام الحاكم الذي صمد بعد أن قُطع رأسه من جهة أخرى. ليس هذا تحركَ ضباط صغار يسعون إلى الحكم ويجرون تجارب على نظام الحكم الأفضل، وينتقلون من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار وينفذون إصلاحًا زراعيًّا ويعممون التعليم، بل هو انقلاب قيادة الجيش العليا ومؤسسة الجيش. إنه انقلاب بالمعنى الضيق للمصطلح، انقلاب من داخل النظام للحفاظ على النظام ممن يراه الجيش تهديدًا له، وليس من نوع الانقلابات التي تتحول إلى إقامة نظام جديد، فتطلق على نفسها غالبًا تسمية ثورة: ثورة 23 يوليو، وثورة 14 تموز ...إلخ.

يتميز هذا النوع من الانقلابات بالاستقرار للأسف. فلا مجموعة أو شلة، أو أخوية ضباط هنا، بل الجيش النظامي ذاته؛ ولا تدور بعد الانقلاب صراعات الضباط، فالهرمية التراتبية واضحة تمامًا، وقائد الجيش يصبح رئيسًا. وجلّ ما يمكنه أن يحققه إجراءات اقتصادية اجتماعية لا تجرؤ حكومة منتخبة على القيام بها وعيناها على الرأي العام ونتائج الاستفتاءات والشعبية. لذلك، حققت تشيلي في مرحلة بينوشيه استقرارًا ملحوظًا، ونموًا اقتصاديًا، واستمر الحكم فترة زمنية طويلة نسبيًا وانتهى بانفتاح بالتدرج وإتاحة المجال للأحزاب والنقابات للعمل، واستفتاءات قادت إلى تحول ديمقراطي. وقد لا يكون هذا ممكنًا في مصر. فقد لا يتسم انقلاب السيسي بصراعات الضباط الداخلية، لكنه لا يبدو قادرًا على تحقيق استقرار اقتصادي اجتماعي.

الجيش مؤسسة تعمل وفق مصالحها. وهي تميل إلى تصوير مصالحها في مراحل الانتقال كأنها مصالح وطنية عامة، كما لا تعمل هذه المؤسسة بموجب نظام أفكار. إنها مؤسسة منظمة أعلى من حزب أو حركة تحمل أفكارًا، فهل يجب عدّها في مرحلة التحول الديمقراطي قوة داخلية؟ أم سيبقى النظر إليها مؤسسة تدافع عن حدود الوطن؟ على دروس الانتقال الديمقراطي أن تتعظ بالانقلاب العسكري الأخير في مصر.

من ناحية أخرى، ثبت في تركيا كما في مصر أن الانقلاب يحتاج إلى

التحالف مع قوى مدنية وسياسية كي يتمكن من فرض نفسه على المجتمع. فهو يفشل من دونها، وهذا ما وقع في تركيا حيث فشل الانقلاب، ولا سيما أن انقسامًا وقع بين مؤيدي الديمقراطية ومؤيدي الانقلاب. فلم يجد الانقلاب التركي قوى مدنية حليفة. أمّا في مصر، فحين انقسم المجتمع بين مؤيدي حزب سياسي بعينه (مثل الإخوان المسلمين) ومعارضيهم (وليس بين الديمقراطية ومؤيديها) فقد نجح العسكر، وبموجب هذا الفرز وجد الانقلابيون حلفاء كثيرين يساندونهم من منطلقات ودوافع مختلفة، ضد الإخوان أو أي حركة سياسية أخرى تقسم المجتمع «إما معي، وإما ضدي».

المراجع

1 - العربية

إينالجيك، خليل. **تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار**. ترجمة محمد م. الأرناؤوط. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002.

بشارة، عزمي. **ثورة مصر، الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

______. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. **العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**. ترجمة عفيف الرزاز. ط 2. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999.

الجريدة الرسمية (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

جمهورية أفلاطون. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، [د.ت.].

الحافظ، ياسين. «حول بعض قضايا الثورة العربية» في: **الأعمال الكاملة**

لياسين الحافظ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى**. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.

حمادة، مجدي [وآخرون] **الجيش والديمقراطية في مصر**. تحرير أحمد عبد الله القاهرة: سينا للنشر، 1990.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة 23 يوليو**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

حمودة، حسين محمد أحمد. **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985.

خدوري، مجيد. **العراق الجمهوري**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974.

دافيس، إريك. **مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**. ترجمة حاتم عبد الهادي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1952**. 3 ج. صيدا: المكتبة العصرية، 1956. ج 2.

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش (1952 - 1973)**. ط 2. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005.

العظمة، عزيز. **قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920 - 1950**.

دمشق: دار طلاس، 1997.

نزار، خالد. **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمة باريس**. ترجمة خليل أحمد خليل وألبير فرحات. الجزائر: أنيب؛ بيروت: دار الفارابي، 2003.

ولد أباه، السيد [وآخرون]. **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**. سلسلة الثقافة القومية 28. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

2 - الأجنبية

Churchill, Winston. *A History of the English Speaking Peoples.* New York: Dodd, Mead & Company, 1956.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics.* New York: Simon & Schuster, 1970.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics.* With a New Introduction by Jay Stanley. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies.* Foreword by Francis Fukuyama. Henry L. Stimson Lectures, Yale University. New Haven: Yale University Press, 2006.

Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations.* Chicago: University of Chicago Press, 1964.

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt.* London; Brooklyn, NY: Verso, 2012.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey.* Studies in Middle Eastern History 3rd ed. Oxford; New York: Oxford University Press, 2002.

Tarbush, Mohammad. A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.* Foreword by A. H. Hourani. Boston: Kegan Paul International, 1982.

(1) نص المحاضرة التي قدمها الدكتور عزمي بشارة في افتتاح مؤتمر «الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي» الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 1 - 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

(2) وهو التدخل الذي وسّعت جيوش كثيرة في العالم المعاصر مفهومه ليشمل حراسة الدستور (أو النظام) القائم، ضد عدم الاستقرار، وضد الجديد أيضًا، وعدّه بعض الباحثين مستحقًا تسمية الحرس أو الحراسة، ومنها البريتوريانية المستمدة من الحرس البريتوري الروماني.

(3) أقيم من أسرى حرب مسيحيين بعد احتلال أدرنة، ينظر: خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد م. الأرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 22 - 23؛ ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى**، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 16 - 17.

(4) الحصري، ص 47 - 48.

(5) **جمهورية أفلاطون**، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر؛ دار الكاتب العربي، [د.ت.])، ص 117.

(6) سميت عملية قتل قادتهم وتشتيت شملهم على يد محمود الثاني بـ «الواقعة الخيرية».

(7) الحصري، ص 83 - 84.

(8) وربما دفع ثمن ذلك.

(9) حاولت أن أجد مصطلحًا آخر يعبر عن حكم الطغيان متجسدًا في الفرد الحاكم فلم أجد. والحقيقة أن هذا أدق من استخدام مصطلح الاستبداد، فالأخير يتيح إمكانية تخيل الاستبداد العادل أو المستنير وغيره، أما الطغيان فهو وصف لاستبداد قائم على القمع والظلم.

(10) كتبنا حول هذا الموضوع والحلول الممكنة في موضع آخر.

(11) نجد هذا الاستخدام لـ «انقلاب» عند قسطنطين زريق في: **معنى النكبة**.

(12) Winston Churchill, *A History of the English Speaking Peoples* (New York: Dodd, Mead & Company, 1956), p. 314.

(13) الحصري، ص 121.

(14) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, With a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002), pp. 164 - 184.

(15) الأمثلة كثيرة، ونكتفي بذكر أبرزها:

Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations* (Chicago: University of Chicago Press, 1964); Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Foreword by Francis Fukuyama, Henry L. Stimson Lectures, Yale University (New Haven: Yale University Press, 2006);

يُنظر خاصة الفصل المعنون:

«Praetorianism and Political Decay,» pp. 192 - 263.

(16) خالد نزار، **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمة باريس**، ترجمة خليل أحمد خليل وألبير فرحات (الجزائر: أنيب؛ بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 40.

(17) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, *Studies in Middle Eastern History*, 3rd ed. (New York: Oxford: Oxford University. Press, 2003), pp. 290 - 291.

(18) في رأي الكاتب، يؤدي البحث عن ولاءات جهوية وعشائرية إلى إنتاج العصبيات وليس العكس. وهو عكس ما قال به ابن خلدون ويصح في مرحلته. حيث تطلع العصبية إلى الغلبة والاستيلاء على الحكم، لتصبح هي الدولة. في الدول العربية الحديثة توقظ السلطة عبر بحثها عن ولاءات مباشرة عصبيات، وتربطها بالحكم، إنها تعيد إنتاجها.

(19) تشتهر قضايا الولاءات الجهوية (التي تحولت إلى طائفية في سورية والعراق في ظل حكم البعث) التي أصبحت طائفية صريحة في العراق بعد الاحتلال، وكذلك الولاءات القبلية وتقاطعاتها مع الولاءات في الجيش اليمني، ولكن حتى في دولة مثل موريتانيا مرّ الجيش بصراع اتخذ طابعًا عربيًا زنجيًا في إحدى المراحل، يُنظر: السيد ولد أباه [وآخرون]، **موريتانيا: الثقافة**

والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية 82، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 127 – 128.

(20) بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي في حينه. وشكك الشيوعيون في الانقلاب الذي يبدو أن محرّكه، إضافةً إلى بكر صدقي، كان حكمت سليمان المعارض لرئيس الحكومة ياسين الهاشمي في مرحلة من عدم الاستقرار سادت في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول وتغير فيها أكثر من عشر حكومات في ثلاث سنوات. لكن كامل الجادرجي الذي أمل في الديمقراطية وتسليم السلطة إلى المدنيين، خاب أمله، ولذلك لم يلبِّ طلب عبد الكريم قاسم أن يدعمه بعد الانقلاب، واتخذ موقفًا ريبيًا من الانقلابات العسكرية.

(21) نظر إليها لاحقًا بوصفها ثورات شيعية، مع أنها كانت في الحقيقة انتفاضات عشائرية. وكانت هذه العشائر تدين بالمذهب الشيعي.

(22) إريك دافيس، **مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**، ترجمة حاتم عبد الهادي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 104.

(23) كان لهم دور في قمع ثورة العشرين. كما رفض وضعهم الجديد بوصفهم مواطنين عراقيين بعد الحرب، وبعد أن أصبحت عودتهم إلى تركيّة مستحيلة. تاريخيًا استقر المجتمع الأشوري في شرقي تركيا وشمال غرب إيران وشمال العراق. لقد توحّد العرب والأكراد في نظرتهم إلى الأشوريين على أنهم محمية بريطانية غير خاضعة لسيطرة الدولة، كما أن رواتبهم في الجيش البريطاني كانت ضعف رواتب الجيش العربي، يُنظر:

Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*, Foreword by A.H.Hourani (Boston: Kegan Paul International, 1982).

(24) منها نادي المثنى (بقيادة فريد زين الدين وصدّيق شنشل وناجي معروف وصلاح الدين الصباغ)، ومنظمة العمل القومي (يونس السبعاوي، وسعيد الحاج ثابت، ودرويش المقدادي)، ومعهم الحاج أمين الحسيني وعدد من الشخصيات القومية التي غادرت لبنان وسورية وتوجهت إلى العراق نتيجة للأوضاع السائدة هناك في تلك الفترة، يُنظر: عزيز العظمة، **قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 55.

(25) كان قادة المحافل الماسونية فاعلين في انقلاب حسني الزعيم في عام 1949، وكان وزير خارجيته (عادل أرسلان) منهم. وعرف انقلاب الحناوي فاعلية أكبر للماسونية. هذا غير مدروس في التاريخ السوري الحديث، وبينته دراسات زميلنا في المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات جمال باروت في ضوء تحليل المؤشرات الوثائقية والتاريخية للمحافل السورية وللشخصيات التي حاولت توطيد الانقلاب الثاني، وتسويقه سياسيًا في وسط النخب المتنورة.

(26) كتب خالد نزار أيضًا: «إن الرئيس بومدين الذي كان رجل دولة من مستوى مماثل لأعظم رجال الدولة في عصره لم يستطع أبدًا أن يرتفع فوق الحسابات الأنانية، والكراهيات الصغيرة التي جرها معه هواري... إن الأحقاد العميقة وعدم الثقة والشك المرضيين سوف تلقي بظلالها القاتمة على خصاله الشخصية النبيلة... إن هواري كان يدفع بومدين دومًا للنظر إلى خصم ظرفي كعدو يجب التخلص منه، وهو سوف يدفعه لكي يطحن بدون رحمة أولئك الذين تجرأوا على الوقوف بوجهه، واحدًا بعد الآخر»، نزار، ص 45. وبومدين ليس أسوأ الأمثلة بالتأكيد، وسنذكر لاحقًا خصومات شخصية عوّقت التطور، ومثّلت محركًا أساسيًا في عملية صنع القرار.

(27) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش (1952 - 1973)**، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005)، ص 57. صدرت الترجمة العربية الأولى للكتاب في عام 1974؛ يُنظر أيضًا كتاب: عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24.

(28) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر»، في: مجدي حماد [وآخرون]، **الجيش والديمقراطية في مصر**، تحرير أحمد عبد الله (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 10؛ يُنظر أيضًا: بشارة، **ثورة مصر**، ص 25 - 26.

(29) نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920 - 1950** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 195.

(30) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1952**، 3 ج (صيدا: المكتبة العصرية، 1956)، ج 2، ص 349، 358.

(31) أحمد الشرباتي (وزير الدفاع)، الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: **الجريدة الرسمية** (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

(32) سبق أن تناول المؤلف هذا الموضوع بتوسع، والفقرات أعلاه واردة في كتاب للمؤلف من عام 2013، يُنظر: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 279 - 283.

(33) وهو الذي بدأ بقتل العائلة المالكة ليلة الانقلاب، وذلك على الرغم من رغبتها في

التفاهم والاستسلام، مع أن أكثرية الضباط الأحرار كانت ضدّ قتلهم.

(34) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، ص 33.

(35) المرجع نفسه، ص 108.

(36) وهي تمثّل حالة بارزة في سورية، وترفع تقاريرها إلى الرئيس مباشرة وليس إلى هيئة الأركان. وفي الجزائر ازدادت قوتها كثيرًا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في عام 1967 قائد الجيش العقيد الطاهر الزبيري (لم يوجد منصب لواء في الجيش الجزائري في عهد بومدين)، ومنذ تلك المرحلة أصبح الرئيس يعتمد بقوة جهاز الأمن العسكري. ولاحقًا اشتهر قائده محمد مدين (توفيق) الذي أحاله عبد العزيز بوتفليقة على المعاش في عام 2015.

(37) المرجع نفسه، ص 31.

(38) المرجع نفسه، ص 32.

(39) المرجع نفسه، ص 41 – 45.

(40) حول دوره المركزي مع رجب عبد المجيد في تأسيس الضباط الأحرار، يُنظر: حنا بطاطو، **العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص 80.

(41) المقدم وصفي الطاهر معاون الميدان لنوري السعيد. الزعيم الركن اسماعيل علي آمر مدفعية الفرقة الأولى كان مقربًا من الحزب الشيوعي وتنظيمه العسكري «اتحاد الجنود والضباط»، وهو غير المقدم الركن إسماعيل العارف سكرتير رئيس الأركان. يُنظر: المرجع نفسه، ص 103 – 104.

(42) المرجع نفسه، ص 45 – 46. لتفاصيل أوفى يمكن مراجعة ص 88 – 93.

(43) يُنظر: بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، ص 283 – 284.

(44) ربما عمل صالح مهدي عماش أصلًا بصفة حزبية منظمة داخل جماعة الضباط الأحرار قبل الانقلاب، ولكن اللجنة العسكرية أقيمت بعده.

(45) أعيد نشر هذه الأفكار في مقالات وفصول من كتاب بعض قضايا الثورة العربية الذي كتبه في ستينيات القرن الماضي. وفي تقييمه ثورة يوليو، بيّن أنها ثورة وليست انقلابًا، لأنها فتحت الباب لتغييرات عميقة في النظام السياسي والبنية الاجتماعية الاقتصادية لمصر، لكنه ميز بوضوح

بين ثورة من أعلى كما عدّ انقلاب يوليو وثورة شعبية من القاعدة، ورأى أن عبد الناصر لم ينجح في تحويلها إلى ثورة شعبية، فلم ينظّم العمال والفلاحين ولم يشركهم في عملية صنع القرار وحكم البلاد، ما يعيدنا إلى السؤال المتعلق بالديمقراطية. وأعتقد أن ياسين الحافظ كان طليعيًا بين أبناء جيله من القوميين في طرح هذه القضايا، وفي طرح العلاقة بين القومية والديمقراطية. يُنظر: ياسين الحافظ، «حول بعض قضايا الثورة العربية»، في: **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 110 - 204.

(46) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 25.

(47) Lewis, p. 474.

(48) Kandil, p. 26;

يُنظر أيضاً الموقف الأميركي من تكليف السنهوري بتشكيل الوزارة، وقبول الضباط الأحرار بهذا الموقف؛ بشارة، **ثورة مصر**، ص 44.

(49) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1970), pp. 51 - 53;

لا يقدم أحد دليلاً على أن عبد الناصر شارك في أي من هذه الاجتماعات قبل الثورة؛ كتب أحمد حمروش عن نشاط كيرمت روزفلت مع الملك فاروق، واستند إلى كتاب كوبلاند أعلاه في عرضه نشاطه في مصر. وعلى الرغم من أن روزفلت لم ينكر اتصاله بالضباط الأحرار، فإنه أكد عدم وجود دليل على حدوث اتصال مباشر مع عبد الناصر شخصياً: «ولكنه لا يوجد دليل واحد على أن جمال عبد الناصر قد اتصل شخصياً بكيرمت روزفلت قبل الحركة، ولو أن اتصالات بعض زملائه بالأميركيين قد جعلته يطلب من خالد محيي الدين عدم استخدام عبارة الاستعمار الأنجلو - أمريكي في منشورات الضباط الأحرار، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطاني وكان ذلك في شهر مارس [آذار] 1952، وذلك للتأييد الذي لمسه هؤلاء الزملاء من المسؤولين الأميركيين في المنطقة»، يُنظر: أحمد حمروش، **قصة ثورة 23 يوليو** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977) ص 187؛ ما كنا لنعتمد على كتاب كوبلاند وحده، لولا أن أحد المشاركين في الاجتماعات أكده في مذكراته، يُنظر أيضاً: حسين محمد أحمد حمودة، **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985)، ص 88 - 89، يقول

حسين محمد أحمد حمودة، الضابط الإخواني الذي شارك في لقاءات في بيت الملحق العسكري الأميركي مع عبد الناصر في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1952، إنها كانت في شأن علاقات الجيش المصري بالولايات المتحدة والخطر الشيوعي على الشرق الأوسط ومساندة الولايات المتحدة أيّ نهضة في مصر، لأن بقاء الوضع فيها على حاله ينذر بانتشار الشيوعية. وكان للضباط في رأيه مصلحة في منع الولايات المتحدة حدوث تدخل إنكليزي ضد حركتهم، وأن الولايات المتحدة ساندت الثورة وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب ضباط الجيش المصري بالمئات فور قيام الثورة. واستكمل الضابط حمودة نفسه الدراسة في كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة (ص 90 من المرجع المذكور). كما يذكر أن عبد الناصر ناهض فكرة التحالف الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي (ص 91 من المرجع المذكور)؛ كما روى أنور السادات أن السفير الأميركي عدّ إعلامه بموعد التحرك «لفتة طيبة منا»، و«بالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه»، «وحتى عندما كان الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من هم رجال الثورة كان السفير الأمريكي قد دعانا إلى العشاء في بيته في السفارة فلبينا جميعاً دعوته.. أعضاء مجلس الثورة جميعاً».

(50) إلى درجة أن الشيوعيين تبنوا لقب «الزعيم الأوحد» في وصف قاسم، ونشروه على أوسع نطاق بحسب حنا بطاطو. ولا شك في أنهم بذلك رفعوا قاسم في مقابل عارف وعبد الناصر، يُنظر: بطاطو، ص 119.

(51) Lewis, p. 248.

(52) يُنظر: بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية.**

(53) في السابقة السورية وقع الأمر نفسه، حيث عيّن شكري القوتلي حسني الزعيم قائدًا للجيش بعد أن كان مديرًا للشرطة لينقلب عليه الزعيم بعد شهور.

القسم الأول
مداخل ومقاربات نظرية

الفصل الأول
تحولات العقيدة الأيديولوجية للجيوش العربية قراءة في الأدبيات والأطر النظرية العربية - الحالة المصرية ...... خليل العناني

تحتل العلاقة بين الجيش والسياسة مساحة مهمة في أدبيات النظم السياسية المقارنة، بخاصة منذ منتصف القرن الماضي. وقد تعددت المداخل والمقاربات النظرية التي حاولت تفكيك طبيعة هذه العلاقة وفهمها، والتي ركزت في مجملها في طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، ودور المؤسسة العسكرية في عمليات التنمية والتحديث، وحماية الأمن القومي. وقد ألقت هذه الرؤى والتنظيرات بثقلها على طرائق التناول والتفكير العربي في المسألة، وفي بعض الأحيان تجاوز الباحثون العرب هذه الرؤى من خلال التنظير، وأحيانًا، بالتبرير لتدخل العسكريين في الحياة السياسية، خصوصًا بعد نشوء دولة الاستقلال في العالم العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

على الرغم من ذلك، يمكن القول إنّ ثمة نقصًا ملحوظًا في المناهج والمقاربات النظرية التي تفسر التحولات التي طرأت على العقيدة الأيديولوجية وتفككها، وليست العسكرية فحسب، للجيوش العربية خلال العقود الخمسة الماضية لمصلحة المقاربات الوصفية (Descriptive) أو الإرشادية (Prescriptive)؛ ما برز بوضوح منذ انطلاق موجة الثورات والانتفاضات العربية، حيث أخفقت معظم التحليلات العربية والغربية في قراءة إحداثياتها والتنبؤ بمساراتها. وعلى الرغم من الكتابات الغزيرة التي تتناول قضايا مهمة

كالعلاقات المدنية - العسكرية، ودور العسكر في المراحل الانتقالية، وموقف الجيوش من الثورات، فإنّ تحولات العقيدة أو المذهب السياسي للعسكريين لم تحظَ بدراسة وافية بحسب اعتقادنا.

لذا، تحاول هذه الدراسة استكشاف التحولات التي طرأت على علاقة الجيش بالسياسة في الخبرة العربية؛ وذلك بالتركيز في التجربة المصرية التي تبدو كاشفة ودالة على تحولات هذه العلاقة سواء من خلال الكتابات المؤثرة للمفكرين والباحثين المصريين، مثل أنور عبد الملك ومجدي حماد وخالد فهمي، أو من خلال الدراسات اللاحقة التي حاولت فهم هذه العلاقة وتفكيكها، وذلك في محاولة لفهم هذه الظاهرة المعقّدة وتفسير تحولاتها طوال العقود الخمسة الماضية.

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة تدور حول علاقة الجيوش بالسياسة، وذلك من منظور التصورات والأفكار والرؤى التي تحكم سلوك العسكريين أو النخب العسكرية. ولعل أهم هذه الأسئلة: كيف يفكر العسكريون في السياسة؟ ما تصوراتهم عن العمل السياسي وعن علاقتهم بالنخب المدنية؟ كيف تُبنى هذه التصورات؟ ما محدداتها وخصائصها؟ ما مصادرها؟ هل هي تصورات «إستاتيكية» جامدة؟ أم إنّها متغيرة ومتبدلة؟

أولًا: عن العقيدة الأيديولوجية للجيوش

يُقصد بالعقيدة الأيديولوجية للجيوش في هذا البحث، مجموعة الأفكار والمبادئ والرؤى التي تشكّل تصورات النخب العسكرية عن نفسها وعن دورها السياسي والمجتمعي، وتؤطر العلاقة بينها وبين باقي القوى والفاعلين السياسيين المدنيين، وتحدد سلوكهم السياسي وتحكمه، خصوصًا خلال المراحل والأحداث التاريخية، كالانقلابات والثورات ومراحل التحول الديمقراطي. لا تأتي هذه الأفكار والتصورات والرؤى من فراغ، إنما هي نتيجة تفاعل عوامل عدة منها الخلفية أو التركيبة الاجتماعية للنخب العسكرية، وإن كانت تنتمي إلى طبقات وفئات اجتماعية معينة (عليا ووسطى وفقيرة)، والتنشئة السياسية والانتماء الفكري للضباط، خصوصًا في القيادتين

العليا والوسطى، وإن كان هذا الانتماء على أسس دينية، قومية، طائفية ...إلخ، والممارسة السياسية للعسكريين، خصوصًا في مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة، كالانضمام إلى الأحزاب والجمعيات السياسية، أو المشاركة في أنشطة سياسية كالتظاهرات والانتخابات ...إلخ، وتوازنات القوة في الداخل والخارج، حتى لو كان العسكريون يحظون بقدرٍ من النفوذ والتأثير في المجال السياسي.

في هذا الصدد، ثمة ملاحظتان مهمتان قبل البدء في عرض الدراسة: **الأولى** هي أنّنا لا نتحدث هنا عن العقيدة العسكرية للجيوش التي تركّز بالأساس في تصورات القيادة العسكرية للخصوم الواقعيين والمحتملين، فضلًا عن كيفية التعامل معهم، وإن كان ذلك يتم من خلال اتباع سياسة هجومية أو دفاعية، إنما على العقيدة الأيديولوجية كما سبق شرحها. بمعنى آخر، إذا كانت العقيدة العسكرية تركّز على العدوّ أو الطرف الخارجي، فإن العقيدة السياسية تركّز في الطرف أو الخصم الداخلي[54].

أما الملاحظة **الثانية** فتتمثل في أنّ هذه الدراسة تجادل بأن العقيدة السياسية أو الأيديولوجية للنخب العسكرية ليست معطًى ثابتًا أو جامدًا، وإن استندت إلى مصادر أيديولوجية وعقائدية، إنما هي متغيرة ومتحولة بحسب مقتضيات الأوضاع التاريخية والسياقات السياسية. وهذا الأمر ذو صلة بموضوع الدراسة وهو تحولات العقيدة الأيديولوجية والسياسية للجيوش العربية طوال العقود الخمسة الماضية، وكيف تعامل معها الباحثون والمفكرون العرب.

تؤدي العقيدة الأيديولوجية للعسكريين دورًا مؤثرًا خلال المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات، وتحدد ردة فعلها مخرجات هذه المراحل، وما قد ينجم عن ذلك من تحولات تاريخية، وذلك نتيجة عوامل كثيرة ليس أقلها امتلاك القوة، فضلًا عن الالتزام والانضباط التنظيمي وتسلسل القيادة، خصوصًا إذا كانت النخب السياسية مفتّتة وضعيفة. ويبرز هذا الدور في أثناء الأحداث الكبرى كالثورات والانتفاضات الشعبية التي يصل فيها النظام السياسي إلى مرحلة حرجة من البقاء، وهنا تقوم استجابة العسكريين لهذه الانتفاضات بدورٍ محوري في رسم المسار السياسي خلال هذه الأحداث، على

غرار ما حدث أخيرًا في الانتفاضات العربية[55].

تؤدي العقيدة الأيديولوجية للعسكريين كذلك دورًا مهمًا في تحديد نمط التحالفات التي تعقدها مع النخب السياسية وشكلها، والتي تؤثر بدورها في تحديد شكل النظام السياسي وطبيعته وتوازنات القوة بداخله. وفي الحالة العربية قامت النخب العسكرية، ولا تزال، بدور محوري في وضع أسس النظم السياسية التي تلت مرحلة الاستقلال وذلك منذ أوائل الخمسينيات حتى الآن. بل يمكن القول، من دون أي مجافاة للحقيقة، إنّ معظم الأنظمة السياسية العربية يقع تحت سيطرة العسكريين بمكوناتهم الأمنية والاستخبارية[56]. وإذا كان هذا أمرًا مفهومًا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال نتيجة أسباب كثيرة سيرد ذكرها لاحقًا، فإن استمرار هيمنة العسكريين على الشأن السياسي بعد مرور ما يقرب من نصف قرن على الاستقلال، يبدو كما لو كان ضد ناموس التطور الذي شهدته المجتمعات الأخرى المشابهة في أميركا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية.

ساهم مناخ الحرب الباردة طوال النصف الثاني من القرن العشرين في تأطير النخب العسكرية والسياسية في العالم العربي أيديولوجيًا، كما أدى الانقسام بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى انقسامات أيديولوجية موازية داخل البلدان الحديثة الاستقلال، حيث بات الانحياز العقائدي إحدى السمات المميزة لأغلبية الأنظمة السياسية القائمة في تلك الفترة. ولا يقتصر الأمر على العالم العربي، إنما يبدو كظاهرة في مناطق أخرى من العالم الثالث كما كانت الحال في أفريقيا وأميركا اللاتينية خلال القرن الماضي، وحتى الربع الأخير منه. فجزءٌ رئيس من الصراعيين السياسي والعسكري كان مرتبطًا بالصراع بين المحورين الشرقي والغربي اللذين قاما بدور محوري في صوغ قواعد اللعبة الداخلية في تلك البلدان. وليس سرًا أن كثيرًا من الأنظمة السياسية في مناطق مثل أميركا اللاتينية جاء بدعم هذا المحور أو ذاك. ومثّل الصراع بين الشيوعيين المدعومين من الاتحاد السوفياتي سابقًا والرأسماليين التابعين للولايات المتحدة أحد الملامح في الخريطة السياسية لدول أميركا اللاتينية طوال النصف الثاني من القرن الماضي. وكان للعسكر دورٌ ونصيب كبير في هذه المسألة؛ ففي بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وإلسلفادور

ونيكاراغوا وكوبا وبوليفيا وغواتيمالا وفنزويلا ...إلخ، أدّت النخب العسكرية دورًا محوريًا في رسم الخرائط السياسية لبلدانها، وكانت جزءًا أصيلًا من آلية تشغيل الدولة والمجتمع عقودًا طويلة، ما أضعف النخب المدنية وجعلها تابعة لنظيرتها العسكرية[57].

كان شائعًا خلال القرن العشرين أن يتم تأطير الجيوش والنخب العسكرية أيديولوجيًا بدءًا من الجيش الأحمر السوفياتي، وهو الجيش الذي شيّده البلاشفة بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر 1917 مرورًا بالجيوش الفاشية والنازية التي سيطرت على أوروبا خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وحتى جيشي البعث في العراق وسورية على نحو ما سيرد شرحه.

على أنّ تأثير الأيديولوجيا في أداء النخب العسكرية ليس واحدًا؛ ففي بعض التجارب العربية تمتعت النخب العسكرية بعقيدة أيديولوجية متماسكة وذات أجندة واضحة، وذلك كما هي الحال مع نخبة حزب البعث في العراق وسورية، ولكن في حالات أخرى تم تشكيل هذه العقيدة بعد الاستيلاء على السلطة، وذلك من أجل تبرير الإجراءات والسياسات التي اتُبعت لاحقًا، على نحو ما كانت عليه الحال في مصر والسودان.

ثانيًا: الانقلابات مدخل تفسيري للدور السياسي للعسكر

جاء معظم أنظمة الحكم في العالم العربي، وما يُعرف بالعالم الثالث عمومًا، من خلال انقلابات عسكرية[58]، حيث يمكن القول إن العسكر هم من حكموا الدولة العربية الحديثة، وذلك باستثناء فترات قليلة كان للمدنيين فيها نصيب من السلطة، وإن صوريًا؛ بل وصل الأمر في بعض الحالات إلى قيام العسكر بإعادة صوغ العلاقات الاجتماعية والبنية الطبقية بوصفها جزءًا من الصراع مع النخب القديمة التي كانت تهيمن على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة. فكان معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك

الإصلاحات الزراعية والصناعية، يهدف إلى إنشاء طبقة وسطى جديدة تمثّل الحاضنة الاجتماعية الجديدة وقاعدة التأييد الرئيسة للنخبة العسكرية التي انتمى معظمها إلى الطبقات الوسطى والدنيا في مرحلة ما بعد الاستعمار، على نحو ما حدث في مصر والجزائر وسورية والسودان وليبيا والعراق ...إلخ. ولم يكن هذا الدور المهيمن للعسكر محلّ تساؤل طوال الخمسينيات والستينيات وحتى أوائل السبعينيات، بل رآه بعضهم أمرًا طبيعيًا ومطلوبًا، ليس نتيجة الدور الذي قام به هؤلاء في تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار فحسب، إنما أيضًا نتيجة للكفاءة والقدرات المهنية للمؤسسة العسكرية التي تجعلها الطرف الوحيد القادر على القيام بعمليات التحديث والتنمية وبناء الدولة الجديدة[59].

تتنوع أسباب استيلاء العسكريين على السلطة ودوافعهم، خصوصًا من خلال الانقلابات. يعزو بعض الباحثين ذلك إلى أسباب تتعلق بالثقافة التنظيمية للمؤسسة العسكرية التي يقابلها ضعف النخب السياسية وتهرّؤها، ما يجعل السيطرة على السلطة مسألة غير مكلفة بالنسبة إلى النخب العسكرية، بل مطلوبة ومدعومة شعبيًا في بعض الأحيان؛ ففي الحالات التي تفشل فيها النخب المدنية في إدارة خلافاتها السياسية والأيديولوجية، ما قد ينجم عنه تهديد حقيقي ليس للدولة فحسب، وإنما للمجتمع أيضًا، يبرز العسكريون منقذين للدولة والمجتمع في عيون كثر، أو في الأقل هذا ما تتصوره النخبة العسكرية وتتحرك على أساسه. وقد حدث ذلك في بلدان عربية عدة منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي، كما هي الحال في سورية ومصر والسودان والعراق والجزائر وموريتانيا. كذلك كان الأمر في معظم دول أميركا اللاتينية التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية خلال القرن العشرين[60].

في حين يفسر بعضهم، مثل صامويل فاينر، تدخّل العسكريين في السياسة وسعيهم للسلطة من خلال التركيز في البعدين المهني والاحترافي للمؤسسة العسكرية والمصالح المشتركة التي ترتبط بين أعضائها، حيث تجعلهم يتصرفون كما لو كانوا نقابة (Syndicate) ويسعون لحماية مصالحهم، سواء تلك المتعلقة بتنمية كفاءة مؤسستهم من حيث التسليح والإنفاق العسكري

والحفاظ على استقلاليتها من أيّ رقابة مدنية أو سياسية، أو مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة[61].

أضف إلى ذلك، أنّ بعض النخب المدنية قام باستدعاء العسكر للحياة السياسية نكاية في خصومه السياسيين أو نتيجة فشله في إدارة الخلافات السياسية معهم، وذلك مثلما حدث في السودان قبيل انقلاب الفريق إبراهيم عبود (1900 – 1983) في عام 1958، حين قام رئيس الوزراء آنذاك عبد الله خليل (1892 – 1970) بتسليم السلطة للجيش، ما مهّد الطريق لأول انقلاب عسكري في السودان في القرن العشرين[62]. ومثلما حدث في مصر قبيل انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 الذي قامت به النخب السياسية، من دون خجل، باستدعاء الجيش من أجل إطاحة حكم الرئيس محمد مرسي، أو أن يقوم الجيش باستغلال الخلافات بين القوى السياسية من أجل الانقضاض على السلطة، وذلك مثلما حدث في تركيا في انقلابات 1971 و1980 و1997[63].

في حالات أخرى، تبدو فرص الانقلابات أكبر، وذلك على نحو ما هي الحال في المجتمعات المنقسمة عرقيًا أو إثنيًا أو دينيًا أو مذهبيًا، حيث تسعى فئة للسيطرة على السلطة وتهميش باقي الفئات والجماعات. وفي هذه الحالة، بدلًا من أن يصبح الجيش أو القوات المسلحة أداة لصهر هذه الاختلافات وبناء هوية جامعة، يكون أداة لمزيد من الانقسام والتفتت، ما يدفع باستمرار إلى وقوع انقلابات مضادة، وذلك جزء من الصراع الهوياتي بين هذه الفئات، كما هي الحال في البلدان الأفريقية[64].

ربما يتدخل العسكريون في السلطة أيضًا نتيجة وجود تهديدات مختلفة، سواء كانت خارجية، مثل الاعتداءات الأجنبية أو تهديد الأمن القومي، أم داخلية كالإرهاب والجماعات المسلحة، ما يؤدي إلى زيادة فرص العسكريين للتدخل، خصوصًا في ظل ضعف النخب المدنية الحاكمة وعدم قدرتها على مواجهة هذه التهديدات[65].

على أنّ بعض العسكريين ربما يستخدم الانقلابات ذريعة من أجل تبرير وثوبه على السلطة وبقائه فيها، وليس بالضرورة لتحقيق الاستقرار أو لمواجهة

أخطار الانقسام السياسي أو العرقي أو الإثني. بل على العكس، يكون تدخّل العسكر أحيانًا أحد أهم أسباب عدم الاستقرار، ما يؤدي إلى قيام انقلابات مضادة تدّعي تحقيق الاستقرار المنشود، مثلما حدث في سورية في أواخر الأربعينيات[66].

بغضّ النظر عن الدوافع والأسباب التي تقف خلف وصول العسكريين إلى السلطة، وإذا كان موقتًا أو دائمًا، فإنّ ذلك يؤثّر مباشرة في العملية السياسية، ولا يقوّض فرص بناء ديمقراطية حقيقية فحسب، إنما يقوض أيضًا إيجاد نخبة سياسية مدنية يمكنها ممارسة السلطة بعد رحيل العسكر.

ثالثًا: الجيوش والسياسة في الأدبيات الغربية

يعود اهتمام الأدبيات الغربية بمسألة العلاقة بين الجيش والسياسة إلى خمسينيات القرن الماضي. وقد مرّت هذه الأدبيات بعددٍ من التحولات. يمكن وضعها في إطار ثلاثة اتجاهات معرفية؛ **أوّلها**: الاتجاه الذي يركّز في كيفية تحقيق التوازن بين النخب المدنية والعسكرية، وذلك بما يضمن ترسيخ الديمقراطية في الدول الغربية، خصوصًا تلك التي خاضت غمار الحرب العالمية الثانية كالولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا. لذا، فقد اهتمت هذه الأدبيات بأمرين: الأول هو الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية المدنية، والثاني هو ضمان تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال المؤسسات المدنية المنتخبة. ويعدّ الكتاب الأشهر في هذا السياق كتاب عالم السياسة الأميركي صامويل هنتنغتون **الجندي والدولة: نظرية وسياسات العلاقات المدنية العسكرية**[67] الصادر في عام 1957، والذي ناقش مسألة العلاقات المدنية - العسكرية وكيفية تحقيق الاحترافية في عمل المؤسسة العسكرية، وضمان خضوعها للنخب المدنية المنتخبة من خلال تقنين وضعيها القانوني والدستوري وتأطيره. وسنلاحظ أنّ هنتنغتون حاول تحقيق نوع من التوازن في العلاقة بين الطرفين، العسكري والسياسي بحيث يعترف الثاني بكفاءة الأول ومهنيته واستقلاليته في الشأن العسكري، في مقابل خضوع الأول لرقابة الثاني وإدارته.

في مقابل طرح هنتنغتون حول السيطرة «السياسية» أو المدنية على الجيوش، فقد طرح عالم الاجتماع العسكري الأميركي موريس جانويتز (Morris Janowitz) مسألة الرقابة «المجتمعية» (Social Control) على النخب العسكرية في كتابه **الجندي المحترف: لوحة اجتماعية وسياسية**[68] الصادر في عام 1964 الذي يرى فيه صعوبة تحقيق السيطرة السياسية على العسكريين، لذا يطرح مسألة الرقابة المجتمعية أو التزام الجيوش المصلحة العامة بوصفها قيدًا أخلاقيًا ومجتمعيًا على سلوكهم.

أما **الاتجاه الثاني** فقد ركزّ في الجيوش بوصفها مؤسسة بيروقراطية قائمة على التراتبية والهيراركية والنسق العسكري والانضباط التنظيمي[69]. وهو ما دفع بعض الباحثين، كما أشير سابقًا، إلى التركيز في الدور التنموي للجيوش، وعدّها قاطرة التحديث، خصوصًا في بلدان العالم الثالث، وذلك نتيجة الشرعية التي صاحبت مرحلة الاستقلال التي قامت فيها النخب العسكرية بدور محوري[70]، إضافة إلى ما تتمتع به من قدرات تنظيمية وانضباطية عالية.

دفع هذا الاتجاه بعض الباحثين إلى التركيز في الدورين التنموي والتحديثي للجيوش، خصوصًا في بلدان العالم الثالث وذلك لأمرين: أولهما الكفاءة والانضباط وتنفيذ الأوامر، وثانيهما الشرعية التي تمتعت بها النخب العسكرية بسبب دورها في الاستقلال الوطني، فضلًا عن حالة الضعف والتهرؤ التي كانت عليها النخب السياسية والمدنية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وهنا، يبرز الكتابان الثاني والثالث لجانويتز: **العسكر الجدد: تغير الأنماط التنظيمية**[71] و**دور العسكر في التنمية السياسية للشعوب الجديدة**[72] الصادران في عام 1964. كذلك يأتي كتاب المفكر الماركسي المصري أنور عبد الملك **مصر مجتمع عسكري** الذي صدر بالفرنسية في عام 1962، ثم تُرجم إلى الإنكليزية في عام 1968، وإلى العربية في عام 1974، على نحو ما سيأتي شرحه لاحقًا.

أمّا **الاتجاه الثالث**، فقد ركّز في موقع الجيش في المجتمع بوصفه ممثلًا فئة اجتماعية معينة لها كيانها وقوانينها وامتيازاتها الخاصة سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا. وأحيانًا يكون تدخّل العسكريين، في الحياة السياسية مدفوعًا برغبتهم إما في الحفاظ على مزاياهم وإما زيادتها ومنع أيّ رقابة سياسية أو

مجتمعية عنها[73].

رابعًا: الجيش والسياسة في الأدبيات العربية

باستثناء بعض الكتابات الأكاديمية القليلة، ككتابات أنور عبد الملك وحديثًا خالد فهمي، لا يكاد يوجد نسق بحثي أو معرفي نقدي في ما يتعلق بعلاقة الجيش بالسياسة في الأدبيات العربية. في حين غلب البعد التاريخي على معظم الكتابات والأدبيات التي تناولت مسألة علاقة الجيوش بالسياسة في العالم العربي. بل وصل الأمر أحيانًا إلى قيام بعض الكتّاب بتبرير تدخّل العسكر في السياسة، كما هي الحال مع كتابات عبد الرحمن الرافعي ومحمد شفيق غربال وياسين الحافظ ونديم البيطار، ومحمد حسنين هيكل، إذا عددناه مؤرخًا صحافيًا.

على الرغم من ذلك يمكننا الحديث، في إطار ما هو موجود، حول أربعة اتجاهات أو مراحل في الكتابات العربية التي أطّرت العلاقة بين الجيش والسياسة لاستكشاف التحولات التي مرّت بها هذه العلاقة، خلال نصف القرن الماضي، وذلك كما يلي:

1 - اتجاه الجيوش التحررية أو الوطنية

هو الاتجاه الذي يركّز في الدور الذي قامت به الجيوش والنخب العسكرية في عملية الاستقلال الوطني من الاستعمار والكولونيالية الغربية طوال القرن العشرين. ينطبق هذا على مصر والعراق وسورية والجزائر على سبيل المثال لا الحصر؛ ففي مصر، قامت كتابات عبد الرحمن الرافعي عن الحركة الوطنية المصرية والجيش المصري خلال عهد محمد علي وأسرته، بدور مهم في تشكيل الوعي التاريخي لكثير من المصريين تجاه الحركة الوطنية المصرية والجيش طوال النصف الأول من القرن العشرين[74]، وكتابات عفاف أحمد لطفي السيد، وكتابات المؤرخ المعروف عبد العظيم رمضان. وفي العراق، ركز بعض الكتابات في دور الجيش العراقي في بناء الإحساس الهوياتي للدولة -

الأمة خلال الربع الأول من القرن العشرين[75]. وفي الجزائر، احتل التركيز في دور المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي نصيبًا مهمًا من كتابات الباحثين والمؤرخين الجزائريين والعرب[76]. أما في سورية، فقد ركزت الكتابات في نضالات الجيش السوري ضد الاحتلال الفرنسي، خصوصًا مع رفض الجمعية الوطنية الفرنسية تصديق معاهدة 1936، وهو ما تلازم مع ارتفاع درجة الوعي القومي والعروبي لدى الضباط، ولا سيما أنّ بعضهم شارك في ما أُطلق عليه «ثورة رشيد عالي الكيلاني» ضد البريطانيين في عام 1941[77].

2 - اتجاه أو مرحلة «الجيوش العقائدية» أو الأيديولوجية

هي الجيوش التي تنطلق في رؤيتها ومواقفها وسياساتها من رؤية أيديولوجية أو عقائدية، وأنّ وصولها إلى السلطة مسألة جوهرية من أجل تنفيذ هذه الرؤى والبرامج والسياسات. وقد بدأت هذه الجيوش في الظهور منذ أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات متأثرة بهزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1948، وكذلك بصعود نزعة القومية العربية، وصعود الحركات والتيارات والأحزاب الأيديولوجية، خصوصًا التي تتبنى برامج وأفكارًا سواء كانت يسارية راديكالية أم قومية أم شيوعية. ولكن يجب ملاحظة أنّ الجيوش العقائدية ليست استثناء في التاريخ القديم والحديث. وإنما تبدو ظاهرة عابرة للعصور، بدءًا من الجيوش الصليبية التي كانت تحارب باسم المسيحية وتحت شعار الصليب، مرورًا بالجيوش العربية والإسلامية التي كانت تقاتل تحت راية إقامة الدين، وصولًا إلى الجيوش التي اتبعت أيديولوجيات حداثية، كالنازية والفاشية والقومية ...إلخ. في العصر الحديث، كان الوصول إلى السلطة أو القوة (Power) إحدى الأدوات الرئيسة التي تمكّن الحركات القومية والأحزاب الأيديولوجية من تنفيذ برامجها وأجندتها العقائدية. حتى تلك الجيوش التي لم تكن تتمتع في البداية بأجندة أيديولوجية تمنحها الشرعية، بحثت لنفسها عن أيديولوجية تتماشى مع أوضاعها وسياقاتها الداخلية والخارجية. وذلك مثلما فعل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر (1918 - 1970) الذي حاول تأطير أفكاره العامة ومنطلقاته في كتيب **فلسفة الثورة** الذي صَدر في عام 1954، والذي لا يعدو

كونه تأملاتٍ لا ترقى إلى مستوى العقيدة الأيديولوجية الواضحة، وإن كانت تحتوي على شعارات تستبطن الرغبة في حشد الجماهير خلف الرئيس القائد وتعبئتها[78]. وبعد أن تمكّن من السلطة، بدأ في البحث عن عقيدة سياسية أو أيديولوجيا لا تساعده على بناء قاعدة جماهيرية داعمة فحسب، إنما أيضًا تمكّنه من موازنة القوى الأيديولوجية الأخرى، سواء الشيوعية أو الإسلامية، لذا تبنّى خليطًا من الأفكار الاشتراكية - على الرغم من تحفّظه عنها، ورفضه لها قبل انقلاب 23 يوليو 1952[79] - والقومية العربية، ما أنتج لاحقًا الأيديولوجيا الناصرية.

وجدت الجيوش العقائدية والأيديولوجية من المفكرين العرب من ينظّر ويبرّر لها سلوكها وتوجهاتها، حيث أدّت أفكار بعض المفكرين العرب وأطروحاتهم، أمثال ياسين الحافظ ونديم البيطار دورًا في تأصيل مفاهيم الجيش العقائدي من خلال التنظير لحزب البعث. ويعدّ كتاب نديم البيطار **الأيديولوجية الانقلابية** الذي صدر في عام 1964، بمنزلة «دليل» فكري لتأصيل هذه المسألة، حيث يرى البيطار أنّ الأيديولوجيا هي بمنزلة «الوحدة الأساسية» التي يمكن من خلالها تفسير التاريخ[80].

أما سياسيًا، فقد مثّل حزب «البعث»[81] أبرز الأمثلة على اختراق الأيديولوجيا للجيوش العربية، خصوصًا في العراق وسورية، فقد انضوى عدد مهم من النخب العسكرية إلى لواء الحزب، فضلًا عن أنّ ضباطًا آخرين تبنوا أفكاره ومبادئه اليسارية والقومية والوحدوية وتأثروا بها. كما ألهبت أفكار ميشيل عفلق (1910 - 1989) وصلاح الدين البيطار (1912 - 1980) وزكي الأرسوزي (1899 - 1968) خيال النخب العسكرية الشابة، ودفعت بهم إلى استخدام القوة لتطبيق هذه الأفكار. في حين ساهم نجاح «حركة الضباط الأحرار» في مصر في تحفيز خيال نظرائهم في المشرق العربي، فكان أن بدأت ظاهرة «الضباط الأحرار» في الانتشار والتكرار في أكثر من بلد. كما ساهمت الانقلابات العسكرية الثلاثة التي وقعت في سورية في عام 1949[82] في تشجيع بعض الضباط البعثيين القريبين من السياسي السوري المعروف أكرم الحوراني على القيام بانقلاب 25 شباط/ فبراير 1954 الذي أعاد الحياة السياسية وأتاح حرية الصحافة ورفع أحزابًا سياسية كثيرة.

ولعل انقلاب 1954 كان التجسيد الأبرز لمسألة الجيش العقائدي في سورية، حيث قام الضباط البعثيون والقوميون والشيوعيون والوحدويون بدور محوري في تشكيل المناخ السياسي في تلك الفترة، وقد كانت الوحدة مع مصر في شباط/ فبراير 1958، بمنزلة انتصار للتيار الوحدوي داخل الجيش، قبل أن تنهار الوحدة بعد انقلاب ما يُسمون الانفصاليين داخل الجيش في 28 أيلول/ سبتمبر 1961[83].

بيد أنّ التطور الأبرز في ما يُعرف بظاهرة الجيش العقائدي قد حدث مع حركة 8 شباط 1963 في العراق، حين استولى «حزب البعث» على السلطة وأطاح النظام السلطوي لعبد الكريم قاسم (1914 - 1963)، وتسلّم المشير عبد السلام عارف (1921 - 1966) الرئاسة، وأصبح الضابط البعثي أحمد حسن البكر (1914 - 1982) رئيسًا للوزراء[84]. وبعد نحو شهر من انقلاب «البعث» في العراق، وقع انقلاب مشابه في سورية في الثامن من آذار/ مارس في عام 1963 نفّذه أعضاء «اللجنة العسكرية»[85] في حزب «البعث العربي الاشتراكي»، وذلك قبل أن ينفجر الحزب داخليًا وتنقسم قيادته ويستولي صلاح جديد (1926 - 1993) وحافظ الأسد (1930 - 2000) على قيادة الحزب ويتم اعتقال الآباء المؤسسين، عفلق والبيطار ومحمد عمران، وتحوّل حزب البعث إلى أداة بيد الجيش، أو كما يصفه رضوان زيادة بأنه بات «أشبه بمنظمة كادر يسارية عسكرية» تسعى للسيطرة على مفاصل الدولة، والحلول محل التنظيمات السياسية والشعبية الأخرى، ولتبدأ مرحلة الدكتاتورية الجديدة التي تأسست في ظل حكم حافظ الأسد في أوائل السبعينيات واستمرت حتى الآن[86].

3 - اتجاه الجيوش التسلطية

نقصد بذلك استخدام الجيوش بوصفها جهازًا قمعيًا في الصراع السياسي الداخلي وتجييرها لمصلحة النظام السياسي، سواء من خلال الحلول محل قوات الشرطة في بعض الأوقات، أو القيام بنفسها بقمع المعارضة السياسية. لذا، تبدو الأنظمة السلطوية حريصة على إنشاء بعض الفرق والتشكيلات

العسكرية، كالحرس الجمهوري أو القوات الخاصة من أجل حمايتها وخدمة مصالحها، وعهدت بها إلى شبكة من الأقارب وأهل الثقة، من أجل ضمان تأييدها ودعمها في أثناء الانتفاضات أو الثورات التي قد تندلع ضدها. وزاد دور الجيوش السلطوية في الصراعات السياسية منذ نهاية الحرب الباردة، وتراجعت التهديدات والحروب الخارجية، فضلًا عن تكوينها شبكة من العلاقات الداخلية لحماية مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعدّ بلدانٌ كالعراق ومصر وتونس وسورية والجزائر واليمن من أبرز الحالات التي تم توظيف الجيوش فيها لخدمة الأنظمة السلطوية[87]. حدث ذلك في مصر في أثناء السبعينيات، وفي سورية في سحق احتجاجات «الإخوان المسلمين» في حماة في شباط/ فبراير 1982 وبعد انطلاق الثورة، وفي الجزائر أواخر الثمانينيات.

4 - اتجاه الجيوش الطائفية/ الميليشياوية

أما الاتجاه الرابع فيتمثل في ما يمكن أن نسميه الجيوش الطائفية. وهي تلك التي تعتمد على الانتماء الطائفي أو القبلي أو المذهبي، وذلك ليس في التجنيد والترقية داخل الجيش فحسب، وإنما في تحديد الدور السياسي للجيش وعلاقته بباقي القوى السياسية أيضًا. ويبدو ذلك جليًا في حالات سورية واليمن وليبيا والعراق خلال العقدين الأخيرين؛ ففي سورية، على سبيل المثال، بدأت عملية تطييف الجيش منذ بداية عهد حافظ الأسد، في أوائل السبعينيات، ولكنها بدت أوضح منذ الثمانينيات حين تم الاعتماد على كبار الضباط من الطائفة العلوية، أمثال رفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد الذي كان يقود «سرايا الدفاع»، وعدنان مخلوف، شقيق زوجة الأسد الذي كان يقود «الحرس الجمهوري»، وعدنان الأسد الذي كان على رأس «سرايا الصراع». وهذه كما يسميها حازم صاغية كانت بمنزلة «جيوش موازية للجيش الرسمي»[88]. في حين التزم الضباط السنّة أمثال مصطفى طلاس وحكمت الشهابي وناجي جميل الولاء التام لحافظ الأسد، وساندوه في معركته ضد صلاح جديد، وقد كافأهم بأن تمّت ترقيتهم وحصلوا على مزايا ومكافآت اقتصادية واجتماعية كبيرة[89]. وقد استمرت سياسة التطييف مع

بشار الأسد الذي قام بتغيير تركيبة الجيش السوري، كي يصبح جيشًا طائفيًا بامتياز. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية حول عدد المنتسبين من الطائفة العلوية داخل الجيش السوري، فإنّ الضباط العلويين باتوا يهيمنون على المراتب العليا في الجيش[90]. ويبدو التطييف أوضح حول ما يُقال عن استدعاء النظام السوري ميليشيات طائفية شيعية يقدّرها بعضهم بنحو 50 ألف مقاتل، معظمهم من «حزب الله» اللبناني والميليشيات العراقية والإيرانية والأفغانية[91].

خامسًا: تحولات الجيش المصري من بناء الدولة إلى الهيمنة والاستيلاء عليها

يمكن القول إنّ علاقة الجيش المصري بالسياسة قد مرت بأربع مراحل أساسية، وذلك من خلال متابعة كتابات الباحثين والمفكرين المصريين طوال القرنين الماضيين؛ المرحلة **الأولى** هي مرحلة التأسيس خلال القرن التاسع عشر، خصوصًا بعد تولّي محمد علي باشا ولاية مصر في عام 1804 وسعيه لبناء دولة قوية من خلال الأساليب الحديثة. وقد تمت «أسطرة» الدور الذي قام به محمد علي أولًا، والجيش المصري ثانيًا، في التاريخ المصري. ولا تكاد تُذكر مفردة «الدولة الحديثة» في مصر، إلا ويُذكر معها «الباشا» وجيشه ودورهما في بناء هذه الدولة والحفاظ عليها، وهي الرواية التي تتناقلها الأجيال في مصر، وتتبناها النخبة المصرية التقليدية. وقد حظيت كتابات محمد شفيق غربال[92] وعبد الرحمن الرافعي وعفاف أحمد لطفي السيد[93] حول هذه المسألة برواج بين هذه النخب قديمها وجديدها. ويرى بعض هذه النخب أنّ «مصر ليست هبة النيل» فحسب كما قال المؤرخ الإغريقي هيرودوت، وإنما أيضًا «هبة الجيش». وربما لهذا السبب، ثمة تحيّز لدى قطاع واسع من النخبة المصرية للجيش ولدوره في الحياة السياسية المصرية، منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن، من دون توافر الجرأة على مساءلة هذا الدور أو مناقشته بفاعلية قد تفضي إلى تغييره.

لكن، خلال العقدين الأخيرين ظهر جيل جديد من المؤرخين المصريين

والأجانب، يحاول مساءلة السردية «الوطنية» عن الجيش المصري، خصوصًا خلال القرن التاسع عشر، على نحو ما تخبرنا به كتابات الباحث المصري خالد فهمي[94] والباحث البريطاني تيموثي ميتشل[95]، على سبيل المثال. وعلى الرغم من اعتراف فهمي في كتابه **كل رجال الباشا** بدور محمد علي في «إقامة الدولة البيروقراطية الحديثة» في مصر، فإنه يشير إلى أنّ ذلك جاء على حساب أرواح عشرات الآلاف من الفلاحين المصريين الذين دفعوا ثمن طموحات الباشا وذريته من بعده[96].

أما المرحلة **الثانية** فيمكن أن نطلق عليها مرحلة «مأسسة الهيمنة العسكرية» على المؤسسات المدنية. وهي المرحلة التي بدأت مع حركة الجيش في «23 يوليو» 1952، وعززت الصورة النمطية للجيش المصري بوصفه مصدرًا للشعور بالانتماء الوطني بعدما أنهى «الحكم الملكي الفاسد» وأسّس الجمهورية الأولى في تاريخ مصر الحديث. وقد أدّت مذكرات من شاركوا في انقلاب يوليو 1952 الذي سُمي ثورة بعد ذلك، من «الضباط الأحرار» دورًا في تعزيز هذه الرواية[97]. وكان الثمن الذي دفعه المجتمع المصري نظير قيام «الضباط الأحرار» بالتخلص من الاستعمار والملك، هو الوقوع تحت هيمنةٍ شبه كاملة للنخبة العسكرية الصاعدة التي أدت دورًا بارزًا في عملية بناء دولة ما بعد الاستقلال، ووضع أساس نظامها السياسي.

تظل كتابات المفكر الماركسي أنور عبد الملك (1924 – 2012) من أكثر الكتابات التي تشرح دور النخب العسكرية وتفككه في مرحلة ما بعد الاستقلال في بناء الدولة الجديدة وفي إعادة تشكيل المجتمع المصري أيضًا؛ ففي كتابه الشهير **مصر مجتمع يبنيه العسكريون** الذي نُشر في منتصف الستينيات، يقدّم عبد الملك صورة مركبة لمجتمع ما بعد تموز/ يوليو 1952 الذي شكّلته سياسات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وقراراته وإجراءاته، وذلك إلى الحد الذي يصف فيه عبد الملك هذا المجتمع بكونه «مجتمع عسكري»[98]. وهو ما يكرره أيضًا في كتابه المهم **المجتمع المصري والجيش 1952 – 1973** الذي سلّط فيه عبد الملك الضوء على دور الجيش في الهيمنة على الحياة السياسية والاجتماعية للمصريين خلال مرحلة ما بعد يوليو 1952، وذلك من خلال تفكيك الطبقة البرجوازية القديمة وإيجاد طبقة

برجوازية «دولتية» جديدة قوامها العسكر والبيروقراطيون من موظفي الدولة والعمال[99].

في الوقت نفسه، يشير مجدي حماد إلى تغلغل النخبة العسكرية في الحياة السياسية والمناصب المدنية بعد ثورة يوليو، بعد أن تمّ القضاء على النخب السياسية؛ فإضافة إلى منصب رئاسة الجمهورية، تولّى العسكريون جميع المناصب العليا في المؤسسات الحكومية، كما أنّ الخمسة الذين تولوا منصب رئيس الوزراء بعد الثورة كانوا من العسكريين (محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وعلي صبري، وزكريا محيي الدين، وصدقي سليمان)[100]. بل أكثر من ذلك، سيطر العسكريون على التنظيمات السياسية التي أقيمت في مصر بعد الثورة مثل «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي» و«الاتحاد الاشتراكي»، وذلك بعد حل الأحزاب والجمعيات السياسية وإلغائها في أوائل الخمسينيات[101].

المرحلة **الثالثة** هي التي يمكن أن نسميها مرحلة «الزبونية والمحسوبية» التي تمتد منذ السبعينيات وحتى ثورة 25 يناير 2011. وهي التي تحوّلت فيها العلاقة بين الجيش وباقي المؤسسات السيادية، خصوصًا رئاسة الجمهورية إلى علاقة زبائنية تقوم على المنافع المادية والاقتصادية. وقد تزامنت هذه المرحلة مع تولي السادات السلطة وسعيه لتقليم أظافر النخبة العسكرية، خصوصًا تلك المحسوبة على الناصرية، وذلك حتى يتمكن من السيطرة على مقاليد السلطة. وتواكب ذلك مع التحولات الاقتصادية الهائلة من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وبدء سياسة «الانفتاح الاقتصادي»، فضلًا عن بدء عملية السلام مع إسرائيل وتراجع نسبة الإنفاق العسكري. وقد اتبع السادات سياسة استرضاء العسكريين بالمكافآت والمزايا الاقتصادية تعويضًا عن تراجع دورهم السياسي المباشر في إدارة شؤون الحكم؛ الأمر الذي تعزز خلال عهد مبارك، حيث انخرط الجيش في نشاطات اقتصادية كثيرة تتجاوز البعد العسكري، خصوصًا خلال عهد وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة الذي كان يراه بعضهم منافسًا قويًا لمبارك. وقد اتبع أبو غزالة ما يسميه روبرت سبرنغبورغ نظام «الأبوية» في علاقته بضباطه[102]؛ فعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال زيادة رواتبهم وامتيازاتهم الاجتماعية كالشقق والسيارات والمستشفيات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية. كما

نجح مبارك في تأمين حياةٍ متميزة للعسكريين بعد التقاعد، من خلال تولّيهم وظائف مدنية عالية ذات مرتبات مرتفعة، تعويضًا لهم عن دورهم السياسي. في حين بدأ الجيش، بوصفه مؤسسة، في إدارة مشروعات مدنية كثيرة تدرّ أرباحًا طائلة وتزيد ميزانية القوات المسلحة التي لا يوجد على بنودها أيّ رقابة مدنية. وهكذا تغوّلت إمبراطورية «جمهورية الضباط»، كما يسميها يزيد صايغ، خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثانية، خصوصًا بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المشوّهة التي صبّت في النهاية لفائدة الضباط والعسكريين المتقاعدين. وعندما استشعر هؤلاء تهديدًا لامتيازاتهم الاقتصادية إبان صعود نجم جمال مبارك كان قرارهم التخلي عن مبارك وابنه، حين اندلعت ثورة 25 يناير[103].

أما المرحلة **الرابعة** فهي مرحلة «الهيمنة السياسية». وهي المرحلة التي بدأت بعد ثورة يناير وتعززت كثيرًا بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013؛ فلم يتعزز دور النخب العسكرية اقتصاديًا فحسب، وإنما سياسيًا أيضًا؛ فبعد سقوط مبارك في 2011 «أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة» هو الفاعل الرئيس في الحياة السياسية، وهو الذي يضع قواعد اللعبة في ظل حالةٍ من الفراغ السياسي غير المسبوق. وقد أدار العسكر المرحلة الانتقالية إدارة لا تضمن لهم الحفاظ على مصالحهم وزيادة امتيازاتهم فحسب، وإنما استعادة نفوذهم السياسي الذي فقدوه إبان فترة حكم مبارك[104]. وقد تعزز الأمر بوصول وزير الدفاع السابق وعضو المجلس العسكري، عبد الفتاح السيسي، إلى السلطة بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013. صحيح أنّ السيسي لم يلغ الحياة السياسية، ولم يحظر الأحزاب باستثناء حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك حظر الجماعة نفسها، مثلما يفعل قادة الانقلابات عادة، إلا أنه تم تفريغ السياسة من معناها ومضمونها، في ظل هيمنة المكوّن الاستخباري - الأمني على إدارة اللعبة السياسية أكثر مما كانت عليه الحال خلال عهد مبارك.

يبدو الأمر كأن مصر دارت حول نفسها دورة كاملة منذ الخمسينيات وحتى الآن؛ إذ عاد العسكر إلى التحكم في الحياة السياسية، وتراجع دور النخب السياسية والمنظمات الأهلية، ويقتصر دور المؤسسات البرلمانية

والقضائية على تجميل وجه النظام، في حين يئنّ المجتمع تحت وطأةٍ غير مسبوقة من القمع غير المميِّز لم تشهدها مصر منذ خمسينيات القرن الماضي.

المراجع

1 - العربية

أرباب، ليلى سيد مصطفى. «الجيش والاستقرار السياسي في السودان». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 36 (خريف 2012).

باروت، محمد جمال. «حزب البعث القومي: النشأة والتطور والانكفاء». في: **الأحزاب والحركات القومية العربية: مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين**. تنسيق فيصل دراج ومحمد جمال باروت. 2ج. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000.

البرّاك، فاضل. **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941: دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية**. بغداد: الدار العربية للموسوعات، 1987.

بشارة، عزمي. **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

البيطار، نديم. **التاريخ كدورات إيديولوجية: الأيديولوجيا الانقلابية**. بيروت: طبعة بيسان، 2000.

حماد، مجدي [وآخرون]. **الجيش والديمقراطية في مصر**. تحرير أحمد عبد الله. القاهرة: سينا للنشر، 1990.

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

الخطاب، رجاء حسين حسني. **تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 – 1941**. [بغداد]: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1979.

زيادة، رضوان. **السلطة والاستخبارات في سورية**. بيروت: دار رياض الريس، 2013.

صاغية، حازم. **البعث السوري: تاريخ موجز**. بيروت: دار الساقي، 2012.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». أوراق كارنيغي للسلام الدولي، بيروت؛ واشنطن: آب/ أغسطس 2012، في: https://bit.ly/2K7PMy6

عبد الرحمن، حمدي. «الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل». **قراءات إفريقية**. 4/4/2016. في: http://bit.ly/2f3NYo9

عبد العال، سيد. **الانقلابات العسكرية في سوريا 1949 – 1954م**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش 1952 – 1973**. ط 2. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005.

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

غربال، محمد شفيق. **محمد علي الكبير**. القاهرة: دار الهلال، 1986.

فهمي، خالد. **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، 2001.

محيي الدين، خالد. **والآن أتكلم**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014.

مربوش، أحمد. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2013.

هنيدي، إحسان. **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 – 1948**. دمشق: دار التوجيه المعنوي، 1962.

ولد داده، أحمد [وآخرون]. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2 – الأجنبية

Adel - Malek, Anwar. Egypt: *Military Society*. New York: Random House, 1968.

Barany, Zoltan. «Explaining Military Responses to Revolutions». *Research Paper*,. The Arab Center for Research and Policy Studies, June 2013, at: https:bit.2DYRXzO

Cook, Steven A. *Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*. Maryland: Johns Hopkins University Press, 2007.

Edeh, Herbert C. & Michael I. Ugwueze. «Military and Politics: Understanding the Theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics.» *Mediterranean Journal of Social Sciences*. vol. 5, no. 20 (September 2014).

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. New Jersey: Transaction Publishers, 2002.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and The State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations*. Massachusetts: Harvard University Press, 1957.

Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of the New Nations*. Chicago: Chicago University Press, 1964.

________. *The New Military: Changing Patterns of Organization*. New York: Russell Sage Foundation, 1964.

________. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. Massachusetts: Free Press, 1964.

Johnson, John Asher. *Role of Military in Underdeveloped Countries*. New Jersey: Princeton University Press, 1962.

Kier, Elizabeth. «Culture and Military Doctrine: France Between the Wars.» *International Security*. vol. 19, no. 4 (Spring 1995).

Koonings, Kees & Dirk Kruijt. *Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books, 2002.

Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*. California: University of California Press, 1991.

Norton, Augustus Richard & Ali Alfoneh. «The Study of Civil - Military Relations and Civil - Society in the Middle East and North Africa,» in: Carsten Jensen (ed.), *Developments in Civil - Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008).

Rouquié, Alain. *The Military and the State in Latin America.* Paul E. Sigmund (trans.). California: University of California Press, 1987.

Vanden, Harry E. & Gary Prevost. *Politics of Latin America: The Power Game*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

(54) للمزيد حول العقيدة العسكرية للجيوش وعلاقتها بالثقافة التنظيمية والقتالية للعسكريين، يُنظر:

Elizabeth Kier, «Culture and Military Doctrine: France Between the Wars,» *International Security*, vol. 19, no. 4 (Spring 1995), pp. 65 - 93.

(55) للمزيد حول ردة فعل العسكريين على الثورات، يُنظر:

Zoltan Barany, «Explaining Military Responses to Revolutions,» *Research Paper*, The Arab Center for Research and Policy Studies, June 2013, at: https://bit.ly/2DYRXzO

(56) Steven A. Cook, *Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Maryland: Johns Hopkins University Press, 2007).

(57) للمزيد عن تطور العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية في أميركا اللاتينية، يُنظر:

Harry E. Vanden & Gary Prevost, *Politics of Latin America: The Power Game* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(58) يُعدّ انقلاب الفريق بكر صدقي (1890 - 1937) في العراق الذي نفذه في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1936 أول انقلاب في العالم العربي، وبعده توالت الانقلابات في أكثر من بلد، وأهمها سورية ومصر وليبيا. وقد شهد العراق انقلابات عدة، كان آخرها انقلاب 1968 الذي أوصل أحمد حسن البكر (1914 - 1982) وصدام حسين (1937 - 2006) إلى السلطة قبل أن يتخلص الأخير من الأول في تموز/ يوليو 1979.

(59) John Asher Johnson, *Role of Military in Underdeveloped Countries* (New Jersey: Princeton University Press, 1962), p. 6.

(60) Alain Rouquié, *The Military and the State in Latin America*, Paul E. Sigmund (trans.) (California: University of California Press, 1987), p. 5.

(61) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (New Jersey: Transaction Publishers, 2002), p. 12.

(62) ليلى سيد مصطفى أرباب، «الجيش والاستقرار السياسي في السودان»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36 (خريف 2012)، ص 15.

(63) Kees Koonings & Dirk Kruijt, *Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy* (London: Zed Books, 2002), pp. 164 - 165.

(64) حمدي عبد الرحمن، «الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل»، **قراءات إفريقية**، 2016/4/4، في:

http://bit.ly/2f3NYo9

(65) Herbert C. Edeh & Michael I. Ugwueze, «Military and Politics: Understanding the Theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics,» *Mediterranean Journal of Social Sciences*, vol. 5, no. 20 (September 2014), p. 2057.

(66) سيد عبد العال، **الانقلابات العسكرية في سوريا 1949 – 1954م** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص 33.

(67) Samuel P. Huntington, *The Solider and The State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations* (Massachusetts: Harvard University Press, 1957).

(68) Morris Janowitz, *The Professional Solider: A Social and Political Portrait* (Massachusetts: Free Press, 1964).

(69) Morris Janowitz, *The New Military: Changing Patterns of Organization* (New York: Russell Sage Foundation, 1964), p. 12.

(70) Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of the New Nations* (Chicago: Chicago University Press, 1964), p. 22.

(71) Janowitz, *The New Military.*

(72) Janowtiz, *The Military in the Political Development.*

(73) Augustus Richard Norton & Ali Alfoneh, «The Study of Civil - Military Relations and Civil - Society in the Middle East and North Africa,» in: Carsten Jensen (ed.), *Developments in Civil - Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008).

(74) ينتمي عبد الرحمن الرافعي (1889 – 1966) إلى المدرسة التقليدية في دراسة التاريخ المصري الحديث والتي هي، بحسب بعضهم، تتبنى الرواية الرسمية للسلطة عن التاريخ، أهم كتاباته: **الثورة العُرابية والاحتلال الإنجليزي**، و**الزعيم الثائر أحمد عرابي**، و**مقدمات ثورة 23 يوليو 1952**.

(75) للمزيد، يُنظر: فاضل البرّاك، **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941: دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية** (بغداد: الدار العربية للموسوعات، 1987)؛ رجاء حسين حسني الخطاب، **تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 – 1941** ([بغداد]: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1979).

(76) للمزيد، يُنظر: أحمد مربوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2013)، ج 1.

(77) للمزيد حول دور الجيش السوري خلال النصف الأول من القرن العشرين، يُنظر: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)؛ إحسان هنيدي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 – 1948** (دمشق: دار التوجيه المعنوي، 1962).

(78) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005).

(79) يشير خالد محيي الدين (1922 - 2018)، القيادي اليساري المعروف رئيس حزب التجمع السابق، وعضو ما كان يُعرف بـ «مجلس قيادة الثورة»، وأحد مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار، إلى انزعاج عبد الناصر من الأفكار الاشتراكية في مرحلة ما قبل انقلاب يوليو 1952، ولكنه تبناها بعد أن تسلّم السلطة من أجل تكوين قاعدة اجتماعية من الفلاحين والفقراء. يقول خالد محيي الدين في مذكراته: «في البداية كان عبد الناصر يرفض فكرة الاشتراكية، وفي جلسات نقاش طويلة كان يتمسك بفكرة تقول إن الصراع الطبقي هو مجرد قول يستهدف التغطية على صراع آخر حقيقي هو الصراع على السلطة. لكن معركة عبد الناصر ضد إصرارنا على الديمقراطية قادته باتجاه آخر، نحو استرضاء العمال والفلاحين، فمضى في اتجاه الاشتراكية خطوة بخطوة»، يُنظر: خالد محيي الدين، **والآن أتكلم** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014)، ص 328.

(80) يعدّ المفكر اللبناني نديم البيطار من أبرز المفكرين العرب الذين دافعوا عن مسألة الوحدة العربية، وقد نشر العديد من الكتابات في هذا الاتجاه. وهو يرى أن الأيديولوجيا بمنزلة «الوحدة الأساسية» التي يمكن من خلالها تفسير التاريخ، للمزيد، يُنظر: نديم البيطار، **التاريخ كدورات إيديولوجية: الإيديولوجيا الانقلابية** (بيروت: طبعة بيسان، 2000).

(81) للمزيد حول نشأة حزب البعث وتاريخه وأهدافه، يُنظر: محمد جمال باروت، «حزب البعث القومي: النشأة والتطور والانكفاء»، في: **الأحزاب والحركات القومية العربية: مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين**، تنسيق فيصل دراج ومحمد جمال باروت (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ج 1.

(82) وقع الانقلاب الأول في 30 آذار/ مارس 1949 بقيادة قائد الجيش حينذاك حسني الزعيم، واستمر حتى 13 آب/ أغسطس 1949 حين قام العقيد سامي الحناوي، قائد اللواء الأول في الجيش السوري بالانقلاب الثاني وتولى بعدها السلطة، وأُعدم الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي في الرابع عشر من آب/ أغسطس 1949. ثم جاء الانقلاب الثالث بقيادة العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1949 في شكل انقلاب داخل هيئة الأركان، سرعان ما تحول إلى انقلاب كامل هو الانقلاب الرابع في عام 1951 ليستمر الشيشكلي في السلطة حتى 26 شباط/ فبراير 1954 حين تمت إطاحته في انقلاب جديد نفّذه بعض الضباط.

(83) حازم صاغية، **البعث السوري: تاريخ موجز** (بيروت: دار الساقي، 2012)، ص 35.

(84) المرجع نفسه، ص 39.

(85) بحسب صاغية، تشكّلت «اللجنة العسكرية» داخل حزب «البعث» بعد انتهاء الوحدة مع مصر، وذلك عن طريق خمسة ضباط هم: محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وعبد

الكريم الجندي وأحمد المير. وتوسعت بعد ذلك لتضمّ ضباطًا آخرين، مثل مصطفى طلاس وأحمد سويداني وحمد عبيد وسليم حاطوم، للمزيد، يُنظر: المرجع نفسه، ص 38.

(86) رضوان زيادة، **السلطة والاستخبارات في سورية** (بيروت: دار رياض الريس، 2013)، ص 54.

(87) للمزيد حول علاقة الجيوش العربية بالسياسة والسلطة، يُنظر: أحمد ولد داده [وآخرون]، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

(88) صاغية، ص 103.

(89) المرجع نفسه، ص 105.

(90) للمزيد حول التركيبة الطائفية للجيش السوري خلال الأعوام الأخيرة، يُنظر: عبد الناصر العايد، «بنية جيش النظام السوري: ميليشيا الطائفة... بقيادة زعيم الطائفة»، **الحياة**، 2014/12/26، شوهد في 2016/11/30، في:

http://bit.ly/2fOZchc

(91) المرجع نفسه.

(92) محمد شفيق غربال، **محمد علي الكبير** (القاهرة: دار الهلال، 1986).

(93) هناك كتابات عدة لعفاف أحمد لطفي السيد عن تاريخ مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

Afaf Lutfi Al - Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* [New York]: Cambridge University Press, 1984); Afaf Lutfi Al - Sayyid Marsot, *A Short History of Modern Egypt* ([Cambridge]: Cambridge University Press, 1985).

(94) يعدّ كتاب خالد فهمي من أهم الكتب التي تفكك الرواية الوطنية الكلاسيكية عن دور الجيش المصري في خلق الشعور الوطني أو القومي. وهي الرواية التي سادت عقودًا طويلة، ولا يزال بعضهم يتبناها حتى الآن، للمزيد، يُنظر: خالد فهمي، **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2001).

(95) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (California: University of California Press, 1991).

(96) فهمي، ص 12.

(97) كتب عدد من «الضباط الأحرار»، بخاصة أعضاء «مجلس قيادة الثورة»، مذكراتهم التي مثّلت مرجعًا مهمًا للباحثين حول دور الجيش في الحياة السياسية المصرية طوال الخمسينيات والستينيات، منهم على سبيل المثال مذكرات الرئيس الأول لجمهورية يوليو محمد نجيب، **كنت رئيساً لمصر**، ومذكرات خالد محيي الدين، **والآن أتكلم**، ومذكرات عبد اللطيف بغدادي ومذكرات كمال الدين حسين ومذكرات الرئيس الراحل «أنور السادات»، سواء تلك التي سجّلها في كتابه **البحث عن الذات**: **قصة حياتي** أو في كتابه **قصة الثورة كاملة** الذي صدر عن دار الهلال في عام 1961، فضلًا عن غيرها من المقالات التي كتبها في جريدة **الجمهورية** عندما كان رئيسًا لتحريرها في الخمسينيات.

(98) Anwar Abdel - Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Random House, 1968), p. 1.

(99) للمزيد، يُنظر: أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش 1952 – 1973**، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005).

(100) مجدي حماد، «المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري 1952 – 1980»، في: مجدي حماد [وآخرون]، **الجيش والديمقراطية في مصر**، تحرير أحمد عبد الله (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 35.

(101) المرجع نفسه، ص 37.

(102) روبرت سبرنبورج، «الرئيس والمشير: العلاقات المدنية – العسكرية في مصر اليوم»، في: حماد [وآخرون]، ص 73.

(103) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، أوراق كارنيغي للسلام الدولي، بيروت؛ واشنطن، آب/ أغسطس 2012، ص 8، في:

https://bit.ly/2K7PMy6

(104) للمزيد حول دور المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية، يُنظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث

الفصل الثاني
بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية نحو إطار نظري لمعالجة «إشكالية الدولة المتخندقة» ...... عبد الوهاب الأفندي

تنبع إشكالية إخضاع القوات المسلحة لسلطان الدولة، في الدولة الحديثة، من المعضلة التي صاحبت نشأة الدولة وشكّلت هياكلها. فقد نشأت الدولة على مرحلتين: **الأولى** شهدت نزع السلطان من كل منافس خارجي أو داخلي، **والثانية** شهدت نزع السلاح من كل جهة سوى الدولة. وكرست «الدولة المطلقة» مفهوم «السيادة» وحصرته في الملك، فجردت منه الكنيسة (خصوصًا الكنيسة البابوية العابرة للدول)، كما جردت منه المراكز الإقطاعية وغيرها من القوى المحلية التي كانت شريكة في الملك[105]. أما الخطوة الثانية، فكانت «تمدين» المجتمع، والتحرك بخطوات ثابتة نحو نزع السلاح من المجتمع وحصر شرعية استخدامه في الدولة[106]. وقد نتج من الخطوة الأخيرة في وقت لاحق نشأة الجيوش الحديثة، كما سنفصل ذلك، ومعها مشكلة كيفية ضبط هذه الجيوش وإخضاعها للسلطة المدنية، وهي مشكلة تظل قائمة، حتى في ظل ما يسمى «الحكم العسكري».

تشبه هذه الإشكالية، إلى حدّ ما، إشكالية الفصل والتمايز بين الديني والسياسي. وفي الحالين ثمّة كثير من التداخل والالتباس والصعوبة في تحديد الفواصل، وكذلك إغراءات وإشكاليات في مصادر متداخلة ومتنافسة ومتباينة للقوة والشرعية. وفي الحالين، ينزع المنطق الحداثي إلى تحييد العاملين في الميدان السياسي: أي نزع السلاح من مجال التنافس السياسي، وكذلك تحييد الدين فيه. وفي الحالين، أيضًا، تنشأ معضلة كبرى مفادها أن ما يراد تحييده

يصبح هو نفسُه سلاحًا في معركة «التحييد». ولكن، إذا كنا نجد مساحة واسعة من التنظير العميق – المتعدد البعد – لمسألة علاقة الدين بالدولة في إطار نظريات التحديث التي تربطه بتمايز مجالات الحياة الحديثة وتخصصها، فإن مستوى التنظير حول علاقة المدني بالعسكري لا يزال محدودًا وضعيفًا باعتراف أغلبية العاملين في هذا المجال[107].

أولًا: إشكالية ضعف التنظير

ينسب بعضهم ضعف التنظير المذكور إلى عوامل عدة؛ من أبرزها هيمنة المنظور الذي طوره صامويل هنتنغتون في كتابه الرائد **الجندي والدولة** (عام 1957)، وهو منظور وجد قبولًا واسعًا وسط الباحثين وصناع السياسة الأميركية في الوقت نفسه، وجعل «من المستحيل مناقشة الشأن المدني – العسكري، من دون اتخاذ هنتنغتون نقطة بداية»[108]، على الرغم من أوجه قصور إطارية ومنهجية متراكبة، أفاض في بيانها الباحثون. ومن أبرز هذه العيوب الإطار المعياري الذي تبناه الكتاب في مقابل الإطار التجريبي، وطرحه للمهنية العسكرية بوصفها تفسيرًا للعلاقة المتوازنة بين المدني العسكري، ووصفة لضبطها في الوقت نفسه، وهي وصفة تفسّر الماء بعد الجهد بالماء؛ فالمؤسسة العسكرية لا تتدخل في الشأن السياسي لأنها منضبطة ومهنية، ولكن تعريف المهني يتضمن ضبط النفس وعدم التدخل في الشأن المدني؛ فالجيش المهني لا يتدخل في الشأن المدني، لأنه لو تدخّل لا يكون مهنيًا. وفي الوقت نفسه، تنتج المهنية أساسًا من تميّز الجيش كمؤسسة من باقي مركبات المجتمع والدولة، ما يتيح له تطوير عقيدة ونهج وأيديولوجيا مُميِّزة له[109]. مرة أخرى، يؤسس المهنية التميزُ والبعدُ عن الشأن المدني، والمهنية هي التي توجِد التمايز والانضباط، وهو منطق دائري. وفي الوقت نفسه، فإن هذا التمايز المزعوم، والفصل بين القوة العسكرية كوسيلة والقرار المدني السياسي كغاية، لا يتوفران عمليًا في معظم الأحيان، حتى في الديمقراطيات المستقرة. فصانع القرار المدني لا يسعه اتخاذ قرارات لاستخدام القوة العسكرية، إلا بالنظر إلى ما يتوافر لديه من قدرات عسكرية، كما أن توافر هذه الوسائل يعتمد هو نفسه على القرار السياسي، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية في البلد المعني[110].

يرتبط هذا الأمر بإشكالية أخرى هي أن تعريف هنتنغتون للمهنية مبنيٌّ أساسًا على تجربة العسكرية الأميركية وتاريخها، مدعمة بنماذج من بعض البلدان الأوروبية، ومدعمة - بدرجة أقل - بمثال اليابان. ولكن هذه المعلومات كانت انتقائية إلى حدّ بعيد وكانت، في كثير من جوانبها، تفتقد الدقة والشمول. كما شملت قراءات خاطئة لتاريخ العسكرية في الولايات المتحدة الأميركية، أشار إليها في ما بعد باحثون كثر؛ فوقائع كثيرة بنى عليها هنتنغتون نظريته (مثل وصفه عزلة الجندي الأميركي في القرن التاسع عشر عن المجتمع كحافز للمهنية) لم تكن صحيحة، كما أنه بنى عددًا من استنتاجاته، ووصفه بعض نواحي «مهنية» الجيش الأميركي، على ظواهر لم تعهد قبل نشر كتابه[111]. أخيرًا، فإن نهج هنتنغتون المعياري، وتركيزه على «إشكالية» السيطرة المدنية على الجيش، وافتراضه وجود «فجوة» بين المدنيين والعسكريين في أميركا، من العوامل التي شكّلت توجهات البحث في هذا المجال، على الرغم من استنادها إلى افتراض أثبت البحث التجريبي خطأه. فقد كشفت أبحاث أن الفجوة والصراع حول الشؤون العسكرية تكون بين المدنيين في أغلبية الأحيان، وليس بينهم وبين العسكريين، كما أظهرت أبحاث أخرى أن «مهنية» العسكريين هي التي تدفعهم إلى الاصطدام بالمدنيين في أحيان كثيرة[112].

على الرغم من الانتقادات الواسعة والمحقّة لمنهج هنتنغتون، فإن المساعي لتجاوز أطروحته واجهت مصاعب عدّة. فمع أن نشر دراسات كثيرة اعتمدت على بيانات وتجارب واسعة، خصوصًا من الديمقراطيات الناشئة في قارات عدة، فإن هذه الدراسات، تحديدًا بسبب تركيزها على إشكاليات الانتقال الديمقراطي، ركّزت على إشكالية هنتنغتون المحورية حول الهيمنة المدنية على الجيوش. وبسبب هذا، انتقدها بعضهم؛ لأنها ركزت على تأمين الديمقراطية على حساب الأمن القومي، وهو ما من شأنه أن يضرّ بالأمرين معًا. إضافة إلى ذلك، ركزت الأدبيات التي تناولت إشكاليات التحكم في الأجهزة الأمنيّة على الوقائع والأحداث على حساب التنظير، مهملة متغيرات عدّة؛ منها دور الشرطة مثلًا. وفضلًا عن ذلك، انتقدت الأدبيات؛ لأنها تهمل

التحولات في دور الجيوش التي أصبحت تشمل مهمّات حفظ السلام و«بناء الدول» في مناطق النزاعات، علاوة على محاربة «الإرهاب» في عدد من الساحات. وهذه أمورٌ كلها بعيدة عن الأدوار التقليدية للجيوش، وتمثل تداخلًا أكبر مع دور مؤسسات أخرى، مدنية وغير مدنية (إدارية، ودبلوماسية، وأمنيّة، وشرطية ...إلخ). ويطرح هذا الأمر تحديات جديدة للتنظير لا تستوعبها الإشكالية التقليدية في هيمنة المدني على العسكري[113].

ثانيًا: التحديات النظرية الأساسية في تناول العلاقة بين المدني والعسكري

تنطلق السجالات حول علاقة المدني بالعسكري في الدولة الحديثة من إشكالية التوفيق بين مطلبين أساسيين لبقاء كل دولة واستقرارها. فالسجال الأول متمثّل في مهمة الجيوش في حماية كيان الدولة وشعبها من المخاطر الخارجية والداخلية. أمّا الثاني، فهو متمثّل في كيفية ضبط الجهاز العسكري الساهر على أمن الدولة، حتى لا يتحوّل هو نفسُه إلى مصدر خطر على كيانها وأهلها. وقد نشأت مشكلة تغوّل المسلحين على مؤسسات الدولة الشرعية منذ أقدم العصور. وعلى سبيل المثال، يعود وصف الدول الانقلابية الحديثة بأنها دول «بريتورية» (Praetorian) إلى الدور الذي أدّاه الحرس البريتوري. وكانت مهمة هذا الحرس حماية مجلس الشيوخ، أساس الشرعية في الدولة الرومانية، من احتمال «انقلاب» عسكري يقوم به القادة العسكريون المنتصرون لدى عودتهم إلى روما من فتوحاتهم الخارجية. فالجمهورية الرومانية لم تكن ديمقراطية بالمعنى الحديث، ولا حتى بالمعنى الأثيني، بل كان نظام حكمها معتمدًا على الشورى داخل الأرستقراطية. لهذا، كان مجلس الشيوخ يخشى القادة العسكريين والعوام أيضًا[114].

ربما كان من المفارقة أن اغتيال يوليوس قيصر الذي أدّى إلى دمار الجمهورية الرومانية وحلول الحكم الإمبراطوري محلّها، يعود إلى تخوّف الأرستقراطية من أن يستخدم شعبيته وموقعه العسكري، بوصفه قائدًا «عبقريًا»، فيجعل من نفسه حاكمًا مطلقًا، يُعيد الملكية التي ظل إسقاطها فخر

النظام الجمهوري (وربما كان من المفارقة أن نابليون حقّق لاحقًا هذا الهدف بأن أصبح «إمبراطور الجمهورية»، إن صحّ التعبير). وقد احتفظ مجلس الشيوخ، هو نفسه، بتسمية الإمبراطور الجديد حتى بعد سقوط الجمهورية عمليًا؛ وذلك بسبب انعدام قواعد متّفق عليها للوراثة في الحكم الإمبراطوري. ولكن الحرس البريتوري بدأ يستخدم موقعه لفرض حكام روما. وسرعان ما اكتشف ذلك قادة الجيوش المرابطين في نواحي الإمبراطورية. فأفضى الأمر إلى إسقاط شرعية مجلس الشيوخ في نظر هؤلاء القادة، وجعل بعضهم يُنصِّب نفسه إمبراطورًا بحدّ السيف كلما حانت فرصة لذلك.

أما في الدولة الإسلامية، فقد أدّت الجيوش دورًا مماثلًا بعد سقوط الخلافة الراشدة، على الرغم من عدم وجود جيش نظامي معترف به. فمنذ اغتيال الخليفة الثالث، عثمان بن عفان، على يد ثائرين مسلحين، أصبح لحاملي السلاح دور مهمّ في تحديد الحاكم. وبما أن الدولة الأموية استندت، إلى حدّ ما، إلى التراث البيزنطي في إقامة ما يشبه الجيش النظامي، فإنها تمكّنت في فترة ما من إخضاع الجيش لسلطان الحكام المدنيين من بَني أميّة، مع وجود بعض الصراعات والثورات أحيانًا. أما الدولة العباسية (التي جاءت هي نفسها عبر ثورة مسلحة)، فقد بذلت جهدًا في كبح طموح القادة العسكريين والتخلص، بعنف، ممن يُشكّ في خطره. لكن هذا الجهد لم يَحُل دون وقوع صراعات مسلحة على السلطة، كانت في معظمها ذات طابع قبلي أو عرقي أو طائفي. ثمّ إن «الطامة الكبرى» جاءت في عهد المعتصم (ت. 227هـ/ 842م) الذي استجلب الجنود الأتراك لتثبيت سلطته، وأبعد غيرهم - خصوصًا العرب - من أيّ دور في حماية الدولة. وكانت النتيجة، كما هو معروف، استيلاء الأتراك على السلطة في العالم الإسلامي، واستمرار نفوذ «العسكر» حتى فجر الحداثة. وفي السياق نفسه، كان الحكام قد أنشأوا جيوشًا من الرقيق الأجانب، عُرفوا بـ «المماليك». ومن ثمّ، استولى هؤلاء على السلطة في مصر وفي مواقع أخرى. وفي الدولة العثمانية، كانت للإنكشاريين طموحات مماثلة، لكنها كانت ضحية تحديث الجيش.

كانت تلك الصراعات ترجمة سؤال مطّرد في الشأن السياسي حول

العلاقة المتداخلة والمتعارضة بين الشرعية والقوة. فإذا كان لا بدّ للشرعية في كلّ مجتمع من أن تنبع من قيم المجتمع نفسه، خصوصًا قيم العدل والتضامن وحماية الضعيف، فإن القوة ظلت تتغلب على الشرعية في معظم الأحيان، ولا سيما في الفترة التي تمتدّ إلى الحرب العالمية الثانية. وفي معظم الدول، كان الملك أو الإمبراطور أو حتى الخليفة هو قائد الجيوش والمحارب الأكبر في الوقت نفسه. ولم تكن الجيوش المحلية هي الطرف الوحيد المهدد الشرعية، بل كان الغزو الأجنبي طرفًا كذلك في هذا الشأن؛ فحينذاك، لم تقم قواعد متعارف عليها لحماية «سيادة» أيّ مجتمع على نفسه. وعلى العكس من ذلك، كان الغزو يتحول إلى شرعية بطريقة تلقائية. وقد كرس الاستعمار الحديث شرعية الغزو من منطلق جديد، مستخدمًا قيم الليبرالية نفسها لتبريره، بوصفه المدخل لتمدين الشعوب ونشر الحضارة فيها حتى تصبح «مؤهلة» لأنْ تحكم نفسها[115]. وعلى سبيل المثال، نجد أن الديمقراطية الأثينية قد تعرضت لتهديد إسبرطة وحلفائها قبل أن يجتاحها الإسكندر المقدوني، وتعرضت روما بعد سقوطها في يد سلسلة من الأباطرة المستبدين لاجتياحات «البرابرة» من القبائل الآسيوية، فالجرمانية. ولم يكن، كذلك، تغلّب السلاجقة والبويهيين والمماليك، وغيرهم من أمراء الحرب، على أقاليم الدولة الإسلامية نهاية المطاف؛ إذ جاء في ما بعد المغول، ثمّ الغزو الأوروبي من صليبي واستعماري ...إلخ.

التفت منظّرو فجر الحداثة الأوروبية لهذه الإشكالية، وإن لم تُطرح في ذلك الوقت على أساس العلاقة بين سلطتين مدنية وعسكرية، ولا سيما أن التمايز بين السلطتين لم يكن قد نشأ بعدُ بطريقة واضحة في ذلك الوقت، إنما في أولوية الأمن وسلطة الأمر الواقع، بحسب رؤية الأوائل منهم، خصوصًا مكيافيلي وهوبز. ولكن اللاحقين من المنظّرين الليبراليين لم يقبلوا أن يأتي الأمن والاستقرار على حساب الحقوق[116]. من هنا، فإن طرح علاقة المدني بالعسكري في الدولة الحديثة مردّه إلى نشأة الجيوش النظامية الحديثة من جهة، وطبيعة أُسس الشرعية السياسية من جهة أخرى، واستنادها إلى درجة كبيرة إلى قيم ديمقراطية وإنسانية تُسندها شرعية دولية قوامها الدولة القومية المستقلة. فمع التطور والانتشار للفكر والممارسة الديمقراطية، وسيادة القومية

كأساس لبناء الدول، وأخيرًا التوافق الأممي - بعد الحرب العالمية الثانية - على احترام حدّ أدنى من حقوق الفرد، وحقوق الشعوب في حكم نفسها، ومع بروز الدولة القومية إطارًا لإدارة الشأن السياسي تحت الحماية الدولية، اكتسبت الجيوش أهمية بوصفها سياجًا لحماية الاستقلال الوطني ضدّ التغول الخارجي، والشرعية السياسية ضدّ المهددات الداخلية. ولكن المفارقة هي أن الوضع الجديد قلّل، كذلك، من أهمية الجيوش كأداة لحماية الأمن القومي؛ لأن الدول الصغيرة والدول المحدودة الموارد عاجزة عن حشد جيوش لمقاومة غزو خارجي من دول أكبر أو تحالف من الدول، بل إن معظم الدول الكبرى لا يمكنها حشد جيوش كافية لمقاومة الخطر الخارجي، خصوصًا في العصر النووي الحالي. ومن ثمّ، فإن سياج الحماية الأهمّ لسيادة الدول في هذه الحقبة يتمثل في الشرعية الدولية والقيم والقواعد المتعلقة بها، على الرغم من هشاشة هذا السياج.

بناء على ما تقدّم، يمكن تلخيص القضايا الأساسية التي طرحها السجال حول علاقة المدني والعسكري في الدولة الحديثة في النقاط التالية:

1 - طبيعة المؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة: ظروف نشأتها ووظائفها ومجال عملها.

2 - طبيعة النظام السياسي في الدولة الحديثة، وأفضل الأساليب لضمان الأمن والاستقرار والازدهار في الدولة.

3 - إشكالية التوازن بين دور المؤسسة العسكرية الحديثة في حماية الأمن، ودور المؤسسات والهياكل السياسية في حماية إرادة المجتمع كلّه والدفاع عن كيانه وقيمه.

4 - مدى عمومية هذه الإشكاليات في كلّ المجتمعات، أو اختلافها باختلاف التركيبة الثقافية ومرحلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كلّ مجتمع.

5 - مدى خصوصية الإشكاليات التي تواجهها الأنظمة الديمقراطية في العلاقة بين المدني والعسكري، في مقابل كونها إشكالية عامة تواجهها المجتمعات، وممّا تعمّ به البلوى!

في ما يأتي نتناول القضايا المذكورة تناولًا مفصَّلًا.

ثالثًا: المؤسسة العسكرية الحديثة الضرورة والتحديات

طرح تشكّل المؤسسة العسكرية الحديثة كجهاز محترف ودائم منذ نهايات القرن التاسع عشر تحديات وإشكاليات لم تكن ماثلة من قبلُ. صحيح أنه كانت هناك سوابق تاريخية ما قبل الدولة الحديثة متعلّقة بالعهد الروماني، ثمّ العهد الإسلامي، وأنه نشأت فيها جيوش شبه محترفة؛ مثل الفيالق الرومانية، والمماليك والإنكشارية، وصحيح أيضًا أن شعوبًا ذات ميول عسكرية؛ مثل الأشوريين والإسبرطيين والمقدونيين والرومان والمغول والقبائل الجرمانية وغيرها من «البرابرة»، اجتاحت الإمبراطورية الرومانية من شمال أوروبا وآسيا الوسطى، إضافة إلى «رجال الشمال» الاسكندنافيين الذين روّعوا أوروبا وسواحل شمال أفريقيا في العصور الوسطى، فضلًا عن الأتراك السلاجقة والعثمانيين، وصحيح كذلك أن هذه المجموعات كانت تستغل قدراتها العسكرية في اجتياح البلدان وإخضاع شعوبها، غير أن السّمة الغالبة في معظم الشعوب كانت متمثّلة في فكرة «الجندي - المواطن»؛ ذلك أن عموم الشعب يُستنفر للقتال كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، إلا أنه لم تنشأ إشكالية الدور السياسي للجيش المتميز وظيفيًا إلا استثناءً. وكان يمكن وصف الصراعات المسلحة حول السلطة بأنها «نضال حزبي» مسلح يُحسم فيه الصراع بالسلاح، بدلًا من الانتخابات (التي لم تكن متاحة أصلا)، أو الحوار والتحكيم.

انطبق هذا الأمر على حروب حداثة كثيرة؛ مثل حروب الثورة الفرنسية، وحرب التحرير الأميركية، ثمّ الحرب الأهلية، بل إنه انطبق حتى على الحربين العالميتين والحرب الأهلية الإسبانية. ولكن فترة الحداثة شهدت ثورات عدة غيّرت الموازين، أولاها الثورات التجارية الاستكشافية التي ابتدرتها الأساطيل البرتغالية والإسبانية ومهدت للمدّ الاستعماري. وقد ارتبط ذلك بنشأة الأساطيل الحربية وتطورها؛ فهي من أهمّ الأدوات العسكرية، حتى إن دولًا صغيرة (مثل هولندا وبريطانيا) تمكّنت من التحول إلى قوًى عظمى.

ولكن الأساطيل بطبيعتها لم تشكّل تهديدًا للنظام السياسي بسبب مجال عملها الخارجي. ومع الثورة الصناعية، وما تبعها من تطور سريع لأدوات القتال، أصبح لزامًا على الجندي أن يمرّ بفترة تدريب طويلة على فنون القتال. وما عاد الاستناد إلى الجندي - المواطن، بوصفه عمادًا للمهمّات العسكرية، أمرًا عمليًا. وبناء عليه، لزم إيجاد نواة محترفة للجيوش تتفرّغ لهذه المهمة، وتجتهد في إتقان فنون القتال وأساليب التدريب عليها؛ لضمان جاهزية دائمة في الدفاع عن البلاد ومصالحها.

كانت إحدى النتائج لهذا التطور أنْ أصبح الجيش أقوى جهاز في الدولة والمجتمع، خصوصًا في الدول الحديثة الاستقلال. فالجيش يعتمد على تراتبية وانضباط يجعلانه أشبه بآلة في يد قيادته العليا، إضافة إلى قدرات تسليحية لا قِبَلَ لمنظمة أخرى في المجتمع بها. وتتميز الجيوش، كذلك، بالتماسك والإحساس بالهوية المشتركة، والتماهي مع الوطن كأساس للولاء، وهي مشاعر تُغرس في الجندي، بوصفها جزءًا من عملية صوغه وتدريبه. ويعزز هذا الاعتزاز بالهوية الوضع الخاص للجندي، وتمييزه من باقي المجتمع، في أغلبية الأحيان، بزيٍّ خاص، وبمواقع سكن وعمل منفصلة عن المجتمع المدني. وفي معظم الدول، يحظى الجيش بمكانة واحترام يرتبطان بدوره في حماية الوطن[117].

إذا كان ماكس فيبر قد طور، في مطلع القرن الماضي، فكرة تعريف الدولة الحديثة باحتكارها العنف المشروع، فإن الجيش جسّد هذا الاحتكار؛ ومن ثمّ مثّل قلب الدولة وعمودها الفقري. وقد ظلت الولايات المتحدة، أقوى دول العالم، تقاوم - نظريًا - هذا الاحتكار (على خلفية الثورة الأميركية واستصحاب المفهوم «الجمهوري» للمواطنة الذي سنعرض له لاحقًا)، وهي تؤكد في التعديل الثاني للدستور أحقية المواطنين في حمل السلاح وتكوين الميليشيات. ولكن، حتى في الولايات المتحدة، تحتكر الدولة «شرعية» العنف عبر القدرات غير المنازعة، ومرجعية مؤسسات الدولة؛ من قضائية، وشرطية، وأمنيّة، عند وقوع أيّ عنف أو التهديد به.

إذا كان الجيش يختص نيابة عن الدولة بمسؤولية «إدارة العنف» (كما يقول هنتنغتون نقلًا عن هارولد لاسويل)، فإن هذه المسؤولية ترتبط بحسب

هنتنغتون بمهنية الجيوش. وتُعرّف المهنية في هذا السياق بأنها حيازة خبرة تختص بها المجموعة، مع إحساس بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية تجاه هذه الخبرة وكيفية استخدامها، إضافة إلى شعور بهوية تضامنية تنبع من التميز بالخبرة والإحساس بالمسؤولية تجاهها. وهي تكون، في هذه الحالة، أشبه برسالة منها بمهنة[118]. ولكن هذه الرسالة (أو المهنة) من نوع خاص؛ لأنها تختص بجوهر مهمة الدولة في الدفاع عن المجتمع ومؤسساته وقيمه وحقوق الأفراد فيه. وإذا كانت لمقولة هنتنغتون إن مهارات الضابط تشبه، إلى حدّ بعيد، مهارات الطبيب، بعض جوانب من الصحة، من حيث إنها عالمية ولا تختلف كثيرًا من بلد إلى آخر، فإن هناك فرقًا جوهريًا بين رسالة الطبيب ورسالة الجندي. فالطبيب يمكن أن يؤدي المهمة نفسها في أيّ بلد في العالم، ولكن الجندي يرتبط أخلاقيًا ووجدانيًا بالدفاع عن وطن واحد، وعن قيم أمّة واحدة، إلا إذا كان من المرتزقة أو كانت له انتماءات متعددة.

جاء التحول إلى المهنية في الجندية بعد حقبة كان الضباط فيها إما من المرتزقة أو الأرستقراطية. فقد كانت مهنة الضباط (بعد أن تراجع الاعتماد على المرتزقة بسبب تبلور الدولة القومية) حكرًا على الأرستقراطية، ولم يكن يُعتقد أنها في حاجة إلى تدريب خاص. وقد عزز ذلك أن «شراء» وظيفة ضابط كان يتطلب دفع مبالغ طائلة، على الرغم من أن الأجر كان ضئيلًا، ما جعل من غير العملي بالنسبة إلى شخص لا يملك مورد دخل مستقلًا أن يتقدم إلى تلك الوظيفة. وكانت هذه سياسة متعمدة عند الدولّ الأوروبية، خصوصًا بريطانيا التي كانت ترى فيها ضمانة لولاء الجيش، ولا سيما على خلفية تجربة أوليفر كرومويل (1599 - 1658) التي شهدت قيام جيش مستقلّ انقلب على الملكية. وقد ظل هذا النظام قائمًا حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وظل متنفذون كثر يدافعون عنه بقوة[119].

إضافة إلى التطورات التقنية وتحديث أساليب الحرب، كانت الثورة الفرنسية وعواقبها من أهمّ العوامل التي ساهمت في التحول نحو «المهنية العسكرية»، وذلك مباشرة عبر إلغاء امتيازات الأرستقراطية وفتح الجيش لكل المواطنين. وبطريقة غير مباشرة حفزت الثورة دولًا أخرى على التوجه نحو المهنية، خصوصًا بروسيا التي أصبحت أوّل دولة تعتمد المهنية بطريقة

منهجية لجيشها بعد هزيمتها أمام نابليون بونابرت في معركة «يينا» في عام 1806 (وهي الهزيمة التي استخدم تجاهها الفيلسوف الألماني هيغل عبارته الشهيرة بشأن «نهاية التاريخ»)[120]. وقد حفزت نجاحات بروسيا في هذا المجال، خصوصًا بعد انتصارها على فرنسا في عام 1870، أغلبية الدول الأوروبية الأخرى إلى أن تحذو حذوها (وأن تتخذها في الوقت نفسه موضع تندّر، كما هو الشأن في المقولة الشهيرة المنسوبة إلى ميرابو (1749 - 1791): إن بروسيا ليست أمّة لها جيش، وإنما جيش له أمّة ملحقة به). فقد قامت بريطانيا مثلًا بإلغاء نظام شراء الرتب العسكرية في عام 1871 بعد مقاومة وتلكؤ؛ تأثرًا - كما يبدو - بانتصار بروسيا[121].

رابعًا: هيكلة الدولة الحديثة

تبلورت هذه التطورات في إطار تطورات أوسع، كان أبرزها تعزيز موقع الدولة القومية الحديثة، بوصفها الإطار الأعمّ للشرعية (والتطلعات) السياسية مع بدايات القرن العشرين. وبحسب بعض المنظّرين، يظهر تلازم التطورين في مقولة مشهورة للأكاديمي الأميركي تشارلز تيلي حول نشأة الدولة الحديثة في أوروبا، ملخصها أن الدولة «تصنع الحرب [أي تشنها] والحرب تصنع الدولة»[122]. فقد طفقت الدول الأوروبية الناشئة تشن الحروب دفاعًا عن حدودها ونظمها، أو من أجل التوسع، وهذا أمرٌ يفرض عليها جمع الضرائب من شعوبها، ودعم التراكم الرأسمالي عند مَن ترجو دعمهم من كبار المتمولين. وكانت النتيجة غير المباشرة (وغير المقصودة) لهذه العمليات الثلاث المتداخلة (شن الحرب، واستخلاص الموارد من الشعب، والتراكم الرأسمالي) قيام الدولة القومية الحديثة، بوصفها نظامًا سياسيًا ذا طبيعة مركزية الإدارة ومبسوطة النفوذ على كامل إقليمها، مستقلة عن الخارج، ومتمايزة المجالات في الداخل[123]. وقد شبّه تيلي ممارسات الدولة في هذا المقام بعصابات «الحماية» التي تفرض الإتاوات على الناس بدعوى «حمايتهم» من أخطار مصدرها الأساس هو العصابات نفسُها. فالمخاطر التي تزعم الدولة الحديثة حماية مواطنيها منها هي في الواقع أخطار يسببها وجود الدولة في حدّ ذاتها. ويرفض تيلي حجة من يفرّق بين الدولة والعصابة

بدعوى شرعية الثانية، لأن شرعية الدول القائمة لا تنبع من رضا شعوبها كما يشاع، بل من اعتراف باقي الدول بها؛ أي قبول باقي «العصابات» بها عضوًا في نادي كبار العصابات.

تاريخيًا، هناك بطبيعة الحال ما يربط بين الحروب ونشأة كيانات الدول الحديثة (أو زوالها). ولعل بروسيا تجسّد هذا الواقع أبلغ تجسيد، عبر اشتهارها بشدة البأس في الحروب، دفاعًا عن كيانها من جهة، ومن أجل التوسع من جهة أخرى. وفي أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت بروسيا نواة ألمانيا الموحدة، ولكنها فقدت صفتها ككيان مستقل تحت الحكم النازي، ثمّ تعرضت للتمزيق الكامل، فالإلغاء بعد الحرب العالمية الثانية (تم توزيع أراضيها بين ألمانيا وبولندا ودول أخرى). وقد تزامنت حقبة الحداثة مع تغييرات جيوسياسية كاسحة، قامت فيها إمبراطوريات وانهارت أخرى، ونشأت فيها دول وزالت أخرى، أيضًا، أو تغيرت حدودها. وبطبيعة الحال، كان هناك مدّ استعماري ناتج من توسّع عدد من الدول الأوروبية في القارات الأخرى، ما أكسب القوة العسكرية أهمية كبرى للدفاع عن كيانات الدول والحفاظ عليها.

لكن تيلي لم يكن على حقّ تمامًا في تشبيهه الدول بالعصابات، خصوصًا أن الحقبة شهدت نشأة الفكر الليبرالي وانتشاره، واكتسابه ما يشبه الهيمنة في الغرب، ثمّ توسعه في باقي أنحاء العالم. وارتبط ذلك الفكر بنشأة الرأسمالية وتوسعها، وهي نقطة اعترف بها تيلي؛ إذ ذكر أن الملوك، على الرغم من حاجتهم الملحّة إلى المال لشن حروبهم، كان عليهم مقاومة إغراء الحصول على هذه الأموال نهبًا وغصبًا[124]. والسبب واضح؛ فمثل هذه السياسات التي كثيرًا ما لجأ إليها الحكام في سالف الزمان تَفي بحلول قصيرة الأمد، وتؤدي إلى خراب العمران، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون. ونتج من هذا انتقاء طبيعي، حققت فيه الدول التي أتاحت لرأس المال أن يتراكم ويدعم للتجارة والصناعة، ازدهارًا اقتصاديًا أكبر، وهو أمر مكّنها من تعزيز قدراتها العسكرية مقارنة بأقرانها.

عززت هذه الديناميات نفوذ الرأسماليين والمراكز التجارية والمصارف، ومعها مؤسسات المجتمع المدني والبرلمانات. وقد ضغطت هذه القوى من

أجل ضمانات للحقوق والحريات، والحدّ من السلطات المطلقة للحكام. وبناءً عليه، تزامنت الزيادة في مركزية الدولة واحتكارها للعنف مع توجّه نحو «تمدين» المجتمع والدولة معًا، وإخراج العنف كوسيلة للتعامل، وهو التحول الذي سمّاه نوربرت إلياس (في كتابه الذي حمل الاسم نفسه ونشر أول مرة في عام 1939) «العملية التمدينية» (Civilizing Process). وتمثّلت هذه العملية في تغييرات عميقة شملت طوائف ومجالات عدة في المجتمعات الغربية منذ نهايات العصور الوسطى، خصوصًا تحويل طبقة النبلاء، وهي التي كانت تمثّل طائفة المحاربين، إلى حاشية ملكية. وشملت هذه العملية، كذلك، فرْض الانضباط في دفع الضرائب للدولة، وتمايز مجالات التخصص والتعاضد والتنافس بينها وفي إطارها، وكان ذلك بوسائل سلمية في معظم الأحيان[125].

تتوازى هذه العملية مع نشأة «الفضاء العام» (أو «الساحة العامة البرجوازية» Bourgeois public sphere بحسب يورغن هبرماس)، وهي الفضاء الحر الذي نشأ منذ القرن السابع عشر متمثلًا في الأندية والمقاهي والصالونات والمنتديات الأخرى، ثمّ الصحف ووسائل التواصل الجماعي. وقد أتاح هذا الفضاء ساحة لتبادل الآراء وتشكيل الرأي العامّ، وأصبح بمعنى أعمّ «سوقًا» لتبادل الأفكار، والتنافس بين المدارس الفكرية والسياسية المختلفة[126]. وتزامنت هذه التطورات مع ازدهار الفكر الليبرالي وفلسفة «التنوير»، وهي مؤثرات فكرية ساهمت في إذكاء الثورات الأميركية والفرنسية، وعززت فكرة الحرية والمواطنة، وحق الشعوب في حُكم نفسها. ثمّ جاء الفكر الماركسي، والهزات الارتدادية للثورات السابقة، ممثلة في ثورات 1848 في أوروبا، والحرب الأهلية في أميركا بعدها بقليل، ثمّ كومونة باريس في عام 1871، لتدفع بطريقة أقوى في اتجاه إعادة صوغ جديد للواقع الأوروبي: ليبرالية أوسع من جهة، واتجاه ثوري راديكالي مثّلته الثورات الروسية والصينية وتوابعهما من جهة أخرى. أكثر من ذلك، كرّست الحربان العالميتان كـ «زلازل كبرى» تداخل العسكري والمدني، وأدّتا في النهاية إلى النظام الدولي القائم اليوم تحت رعاية الأمم المتحدة، ثمّ الحرب الباردة التي شاركت هي أيضًا في صوغ هذا النظام وتعديل بعض قيمه (أو تعطيلها).

أصبحت «الديمقراطية»، بوصفها حكم الشعوب لنفسها (ورديفتها القومية التي ترسم حدود «الشعوب» التي ينبغي أن تحكم نفسها)، هي النظام السائد دوليًا، حتى قبل انتهاء الحرب الباردة؛ ذلك أن النُظم الشمولية (بما في ذلك الأنظمة الشيوعية)، ظلت هي نفسها ترفع راية الديمقراطية، حتى إن كثيرًا من دولها وجمهورياتها اشتملت عليها في اسمها، كما أنها جسّدت القومية عملًا، حتى وهي تدّعي العالمية. وتوافقت أغلبية الأمم المتحدة في مواثيق حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد أصبحت هي الأسس التي قام عليها المعمار الدولي، والتي ساهمت في تصفية الاستعمار المباشر.

خامسًا: المدني والعسكري من الإطار التقليدي إلى الدولة الحديثة

كان هذا هو الإطار الأشمل الذي ثارت في ظله (أو أُثيرت) إشكالية العلاقة بين المدني والعسكري. فهي إشكالية قامت في ظل تخصص الجيوش وزيادة قدراتها العسكرية بطريقة كبيرة، في وقت أصبح المجتمع المدني منزوع السلاح بطريقة شبه كاملة. وأُثيرت هذه القضية كذلك في إطار الدولة القومية، بوصفها الجهة المنوط بها احتكار العنف، وفي ظل تسليم (نظريّ في الأقل) بحق الشعوب في حُكم نفسها وتنصيب من يحكمها، والإنكار عليه إن حاد عن جادة الصواب. وهي تمثّل، كذلك، إشكاليات طال تناولها عند الفلاسفة والحكماء والمصلحين، تتعلق بالعلاقة بين القوة والشرعية، وبين الأمن والحرية، وبين العدل والسلطة.

لعل المفارقة هي أن السجال بين القوة والشرعية ظل دائمًا يؤكد أولوية الشرعية على القوة، على الرغم من أن الواقع كان، في معظم الأحيان، يؤكد خلاف ذلك. أمّا الفكر الحديث (ولعل ابن خلدون يندرج في هذا السياق لأنه مفكر «حديث» من حيث منهجه العقلاني الاستقرائي)، فإنه قلب الأمر وجعل القوة هي المرجعية. وهكذا، نجد رفضًا عند كلّ من ابن خلدون ومكيافيلي وهوبز للفهم المعياري لعلاقة القوة والشرعية، ونزعة نحو اعتماد

«الواقعية»؛ من جهة افتراض أن البشر ينطلقون من مصالحهم الذاتية، في حين أن الأخلاق تظل عاملًا ثانويًا. ورأى هؤلاء - كلّ منهم بطريقته - أن اتباع التعاليم الدينية خارج سياقها، خصوصًا وصية المسيح بإدارة الخد الأيسر، ليست واقعية ولا عملية. يُضاف إلى ذلك أن منطق القوة يفرض نفسه بطريقة آلية، ويجب التعايش معه، على أن التحدي يتمثل في إدارة الصراع السياسي بطريقة واقعية وعلمية. ولكن الفكر السياسي الليبرالي، كما ذكرنا آنفًا، طوّر في ما بعد رؤى جديدة أقرب إلى النظرة التقليدية في دعم الشرعية، ولكن ذلك كان من منطلقات جديدة تجمع بين الواقعية والمعيارية في الفكر. وتتضمن هذه الأفكار رؤى تشمل إخضاع القوة العسكرية للشرعية الممثّلة في الإرادة الشعبية، والممثّلة هي نفسها في الإدارة المدنية المنتخبة من الشعب.

من جهة أخرى، نجد أن الفكر الإسلامي التقليدي أورثنا نظرة تدعو إلى التأمل تجاه شرعية العنف؛ فالأصل في التعاليم الإسلامية، كما وردت في القرآن، وكما أكدتها الممارسة في العهد النبوي، قيامها على شرعية العنف فحسب لردّ العدوان من أيّ جهة كانت، أو التصدي لـ «الفئة الباغية» من المسلمين في حال الصراع الداخلي، حتى ينتهي العدوان والبغي، ويسود العدل والقسط. فالشرعية هي، إذًا، لمبادئ العدالة الممثلة في القيادة المرتضاة للأمة بخيارها، ولقيم العدالة التي لا تخطئها الفطرة. ولم يكن في ذلك الوقت مكان لجيش متفرّغ، بل كانت فكرة «الجندي المواطن» هي السائدة؛ إذ كان الجهاد واجبًا على كلّ قادر. وقد جرى الأمر على ذلك حتى نهاية حقبة «الخلافة الراشدة». ولم يخْلُ هذا الأمر دون ظهور إشكالية علاقة المدني بالعسكري، حتى في عهد الخلافة الراشدة؛ كما تجسدت في حادثة إقالة عمر بن الخطاب خالدًا بن الوليد، قائد الجيوش المحاربة في الشام، من أجل إثبات هيمنة القيادة السياسية على العسكرية تحديدًا، وذلك على أساس منظومة القيم المؤسسة للدولة.

لكن ما وقع، بعد ذلك، من صراعات حُسمت بقوة السلاح، أدّى إلى قلب الأمر والتسليم بشرعية القوة، مهما كان مصدرها وأساسها. وقد تأكد هذا الأمر عندما فشلت الثورات المتكررة ضدّ من استندوا إلى القوة الغاشمة

ليحكموا، إذ دفعت الشعوب ثمنًا باهظًا من الدماء، أو أن الثوار أثبتوا أنهم لا يختلفون عمّن أطاحوهم في منهج الحكم الاستبدادي، كما حدث مع الحكم العباسي أو الحكم الفاطمي، أو حكم الخوارج. وبناء على ذلك، اتجهت أغلبية الفقهاء نحو قبول شرعية الأمر الواقع متى استقر لها الأمر، ومتى قبلت - في الظاهر - بمرجعية تعاليم الإسلام في الأمور الأساسية (إقامة الصلاة وتطبيق الحدود).

كانت هناك إشكاليات عدة في هذا الموقف، أولاها تفسيرها الضيق لتعاليم الإسلام، ولا سيما بشأن مراعاة حرمة الدماء - وهي من أمهات أحكام الإسلام - ومن جهة حرمة المال العامّ، أو تحريم الظلم والقهر، بل كان يُكتفى بـ «شكليّات» الدين، مثل «إقامة الصلاة». إضافة إلى ذلك، فإن هذا التشريع للاستبداد ظل موقتًا ومشروطًا بعدم القدرة على ردع الظالم أو إزالته. فقد كان الفقهاء يشترطون في الثورة أن تكون هناك فرص واقعية لنجاحها. وبحسب هذا المنطق، فإن العنف يصبح شرعيًا في كل حال. فهو شرعي إذا انطلق من موقف أخلاقي سليم، وكانت فرص نجاحه كبيرة. وهو يُشرع بأثر رجعي لكل من ينجح في الاستيلاء على السلطة بالقوة، حتى لو لم تكن دوافعه مشروعة؛ فلا عجب، إذًا، أن سادت ثقافة العنف وممارساته، وأصبحت شرعية العنف تنبع من العنف ذاته: من احتمال نجاحه إذا كانت دوافعه «طيبة»، ومن نجاحه إن لم تكن دوافعه كذلك.

أما في الفكر الحديث، وفي الممارسة التي شرع لها عصر ما بعد الأمم المتحدة، فإن الشرعية القائمة على رضا الشعب هي الأساس. ومن ثمّ، طرحت أغلبية منظّري علاقة المدني بالعسكري الإشكالية من منطلق أن التحدي الأساس في هذا المجال هو حماية الشرعية من خطر محتمل ممن يحملون السلاح؛ بحجة الدفاع عنها. ففي أيّ مجتمع، ينبغي أن يكون الجهاز العسكري الذي ينشئه المجتمع للدفاع عنه من القوة على نحو دافع لبأس الأعداء، من دون أن يتحول إلى خطر يهدد المجتمع الذي يحتمي به. ولا ينبع مثل هذا الخطر من احتمال قيام الجيش بالاستيلاء على السلطة فحسب، أو باستخدام الابتزاز لفرض قرارات على الحكام المنتخبين، أو الحكم من وراء ستار. فقد يأتي الخطر من استنزاف موارد المجتمع لبناء قوّة عسكرية ضخمة،

بكيفية تواجه فيها البلاد خطر الانهيار الاقتصادي، أو من إدخال البلاد في مغامرات مدمرة لا مصلحة لها فيها. وبناء على ذلك، فإن التحدي هو المواءمة بين الاستمتاع بحماية الجيش، وتأمين الحماية من «حماة الديار»، في الوقت نفسه[127]، فلا معنى لأن يصبح هؤلاء هم من يجعلها خرابًا بلقعًا كما هي الحال في سورية اليوم. وأمْرُ الجيش، بحسب بعضهم، لا يختلف كثيرًا عن أمر القيادة المدنية. فكلاهما وكيل عن الشعب في مجاله، على نحوٍ يجب فيه ألا يتخطى التفويض الممنوح له، وإلا فإن الأمر يعود إلى الشعب صاحب القرار. ولا عبرةَ في هذا السياق للقول إن الوكيل قد يمتلك خبرة بالأمر أكثر من موكِّله (في حالة الجيش؛ بشأن قضايا المخاطر الأمنية). فمنطق الديمقراطية يؤكد أن الموكِّل هو صاحب القرار، حتى لو كان أقلّ خبرة. بناء على ذلك، فإن الحاكم المدني المنتخب، حتى إن كانت خبرته في الشؤون العسكرية أقلّ كثيرًا من قادة الجيش المؤتمرين بأمره، يبقى هو صاحب القرار، لأنه هو المسؤول أمام الشعب والمعبّر عن إرادته[128].

كان عالم السياسة الأميركي الشهير هارولد لاسويل من أوائل من رفع صيحة التحذير من خطر «العسكرة» على الديمقراطية؛ وذلك في مقالة له بعنوان «الدولة المتخندقة» (The Garrison State) في عام 1941 (عشية دخول أميركا الحرب العالمية الثانية). ولعلّها مفارقة أن أطلق الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور تحذيرًا له صلة بهذا الشأن في خطاب الوداع وهو يغادر الرئاسة في كانون الثاني/ يناير 1961، حين حذّر من تنامي نفوذ «المجمع الصناعي - العسكري» في حقبة الحرب الباردة. وقد جاء تحذير لاسويل بحجة أن المجتمعات التي تواجه مخاطر عسكرية حقيقية، أو متخيلة، ستتحول إلى مجتمعات خوفٍ، تكون اليد العليا فيها لخبراء إدارة العنف، لا لخبراء الحوار والتفاوض. وستكون هذه الدول بطبيعتها قمعية، يسودها العنف، حتى داخليًا[129]. وقد كانت مداخلة هنتنغتون من جهة، ردًا مباشرًا، وغير مباشر، على لاسويل؛ ذلك أنه انتقد ما وصفه بتشاؤمه المفرط، وهو أمر يعكس عنده خيبة أمل النخبة الليبرالية من تطورات الواقع وعدم قدرتها على التعايش معه. وقد قال هنتنغتون إن لاسويل لا يرى إلا أحد بديلين؛ إمّا حربًا دائمة، وإمّا «نهاية التاريخ» وقيام سلام دائم في عالم موحد، ولم يرَ إمكانية

وجود احتكاكات مستمرة، من دون حرب دائمة. وانتقد هنتنغتون، كذلك، تقليل لاسويل الفرق الجوهري بين المجالين العسكري والمدني، وذهابه إلى أن الفرق أخذ في التضاؤل إلى درجة الاختفاء؛ بسبب تداخل المهمّات، وتشابه المهارات، خصوصًا في الطبقات العليا[130].

غير أن الخلاف الأكبر جاء في زعم هنتنغتون أن الخطر على الأمن الأميركي يأتي أساسًا من ليبرالية أميركا المفرطة، وليس من نزوعها نحو «الخندقة» والعسكرة. فهو يرى أن الليبرالية الأميركية، والنزعات الفردية المعادية للعسكرية فيها، تشجع على عدم الثقة في الجيش، ولا تحفز الرأي العام والحكومات على التصدي للتهديد الخطِر الماثل وشبه الدائم؛ أي الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفياتي. وبناء على ذلك، فإن الحل يكون في التخلي جزئيًا عن هذه الليبرالية، وتبني توجهات محافظة تكون أكثر ثقة في الجيش، وأكثر دعمًا له، وأدنى إلى السماح بحشد الموارد اللازمة لبناء قدرات عسكرية فعّالة وقادرة على التصدي للخطر السوفياتي. وإن المحافظين، كذلك، أميل إلى احترام خصوصية الجيش واستقلاليته، وعدم التدخل الزائد في شؤونه أو تسييسه، ما يتيح للمهنية العسكرية أن تنمو وتتطور على نحوٍ يسمح بسيطرة مدنية «موضوعية» (Objective) على الجيش. ذلك أن أفضل ضمانة لانصياع الجيش للإرادة المدنية يأتي من المهنية العسكرية التي تتضمن عقيدة الانصياع للنظام الدستوري[131]. وفي المقابل، فإن البديل المتمثل في مساعي الهيمنة «الذاتية» (Subjective) على الجيش عبر التدخل في شؤونه الداخلية، من خلال تعيينات سياسية، لا تحقق ذلك الهدف. فهي تضرّ بالمهنية والفاعلية من جهة، وتؤدي إلى تسييس الجيش وزيادة المخاطر على الديمقراطية من جهة ثانية. وما لم تشهد أميركا ذلك التحول الضروري نحو المحافظة، فإنها ستخسر الحرب الباردة وتخسر ديمقراطيتها أيضًا.

تعرض كلّ من لاسويل وهنتنغتون لانتقادات؛ لأن نبوءتيهما لم تصدقا: فأميركا لم تتحول إلى دولة متخندقة، كما أنها لم تخسر ديمقراطيتها أو ليبراليتها. وفضلًا عن ذلك، فإن أميركا لم تخسر الحرب الباردة على الرغم من ازدهار ليبراليتها. ومن جهة أخرى، تحققت نبوءة لاسويل جزئيًا. بل إن وصفة هنتنغتون نفسها هي تصديق لمخاوف لاسويل؛ ذلك أن الأول دعا، تحديدًا،

إلى ما خوّف منه الآخر، فاستخدم تهويل الخطر السوفياتي ليدعو إلى بعض التخندق؛ وليس ذلك ضدّ الخارج فحسب، بل ضدّ الليبرالية الأميركية المزعومة أيضًا. وهناك من يرى أن تحوّل أميركا إلى دولة متخندقة قد وقع بالفعل، خصوصًا بعد كثرة الضرب على وتر خطر الإرهاب وغيره من المخاطر الحقيقية والمتخيلة[132]. وبالقدر نفسه، يمكن أن يُقال كذلك إن هنتنغتون لم يخطئ تمامًا. فقد تزامن انهيار الاتحاد السوفياتي مع صعود التيارات اليمينية المحافظة والنيوليبرالية، وخصوصًا الثاتشرية في بريطانيا والريغانية في أميركا، وكلاهما ساهم في ذلك الانهيار. ولعلها مفارقة أن هنتنغتون جادل، في عام 1977، بأن نبوءته قد تحققت بالفعل، وأن المجتمع الأميركي شهد تحولًا نحو المحافظة في الخمسينيات والستينيات، ما عزز موقع أميركا تجاه الاتحاد السوفياتي، ولكنه أضاف كذلك أن السبعينيات شهدت عودة إلى الليبرالية[133]. غير أن دراسات متعمقة، شملت حتى حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، أثبتت أن انتصار أميركا في الحرب الباردة حدث على خلفية تطورات هي عكس ما روجت له نظرية هنتنغتون[134].

تبقى مساهمة هنتنغتون الأساسية متمثّلة في محاولة إرساء الأسس النظرية لمعالجة قضية علاقة المدني بالعسكري. فقد قسم المؤثرات التي تتحكم في وضع الجيش إلى «محددات وظيفية» (Functional Imperatives)؛ وتحديدًا المخاطر التي تهدد كيان الدولة ومصالحها، و«محددات اجتماعية» (Societal Imperatives)؛ وهي متمثلة في تفاعل قوى المجتمع والمصالح والأيديولوجيات المتشابكة والمتنافسة فيه، في إطار الثقافة السائدة، وفي ظل المؤسسات القائمة، على أن التفاعل بين المحددات الوظيفية والاجتماعية هو الذي يحكم قدرة أيّ مجتمع على تأمين نفسه ودرء المخاطر التي تواجهه. وفي الحالة الأميركية، نجد مجتمعًا تسوده الأيديولوجية الليبرالية، وهو نفسه يحكم بتفاعله مع المخاطر. فإذا زادت المخاطر، فإنه يرفع مستوى الاستعداد، ولكنه يصرّ على إخضاع الجيش للهيمنة المدنية «الذاتية»، ما يقلّل فاعلية القوات المسلحة[135]. هكذا، يصبح أسلوب تعامل السلطة المدنية مع الجيش المتغير الوسيط الحاسم في هذه المعادلة. فالتحكم الذاتي يسيّس الجيش ويقلل فاعليته، في حين أن التحكم الموضوعي يمنح الجيش استقلاليته ويعزز المهنية التي تجعله هو نفسه فاعلًا،

من دون أن يخرج على الهيمنة المدنية[136].

على الرغم من انتقاد هنتنغتون الحادّ لليبرالية الأميركية، فإن نظريته حول علاقة المدني بالعسكري تصنف عند بعضهم بأنها نظرية «ليبرالية»؛ بمعنى أنها تسعى لخدمة الأهداف الليبرالية التقليدية في حصر دور الجيش في الدفاع عن البلاد، والحدّ من تدخّله في الشأن المدني. وفي المقابل، تُصنف نظرية منافسه ومعاصره موريس جانويتز بوصفها «جمهورية»؛ إذ إنها تستلهم الأنموذج الجمهوري الروماني الذي يركّز على دور «الجندي – المواطن»، المُشغل دومًا بالشأن العام[137].

من هذا المنطلق، يربط جانويتز بين هذه القيم وتحليله للواقع الأميركي القائم؛ فهو يؤكد مع لاسويل، على خلاف هنتنغتون، أن دور القيادي العسكري ومهاراته ما عادت تختلف جذريًا عن دور القيادي المدني؛ فالمهني العسكري قد يكون في الوقت نفسه مهنيًا ذا خلفية مدنية (مهندسًا، أو طبيبًا، أو محاميًا ...إلخ). وعلى الرغم من أن جانويتز يؤكد مهنية العسكري ويحبذها، فإنه أكثر توسعًا في تعريف المهنية، بوصفها تنزع إلى الإتقان في المهنة والتعلق بها. ولكنه لا يوافق هنتنغتون على أن هذه المهنية تستلزم الحيادية في الشأن السياسي، ولا سيما أن الحروب في العصر النووي ما عادت أمرًا تقنيًا بحتًا، بل صارت تشتمل على كثير من «الاعتبارات السياسية»، خصوصًا في ما يتعلق بفهم أهداف العدوّ وتعريف معنى النصر. فحين لا يعني النصر شيئًا سوى تجنب الحرب النووية التي لن تبقيَ ولن تذرَ، يتحول الجيش إلى جهاز شرطة (Constabulary)، وتصبح المهارات الدبلوماسية في تجنب الحرب أهمّ من المهارات العسكرية في شنها. ومن هذا المنطلق الذي يمزج المعياري بالتجريبي، يذهب جانويتز إلى ضرورة أن يكون الضابط مُشتغلًا بالشأن العامّ، وأن يكون ذلك جزءًا من تدريبه. وهو يرى، كذلك، ضرورة انخراط المواطن العادي في سلك الجندية، ليكون مدافعًا عن وطنه، وعن الديمقراطية، ولئلا يكون من القاعدين[138].

يرى عدد من المحللين أن مساهمة جانويتز، على الرغم من أنها أغنت السجال ببُعد من علم الاجتماع، ركّزت على هوية الضابط من منظور تجريبي، وأن هذه المساهمة وسّعت مفهوم «المهنية العسكرية»، فإنها في نهاية الأمر لم

تتجاوز كثيرًا رؤية هنتنغتون من جهة أن المهنية تبقى هي الضمان الأساس لانصياع العسكر للنظام الديمقراطي[139]. وقد أفضى هذا الأمر بعدد من المحللين إلى البحث عن إطار نظري جديد يتجاوز محدودية منظور هنتنغتون - جانويتز، وما شهده من تطوير في أدبيات التحول الديمقراطي. ومن هؤلاء توماس برونو وفلورينا ماتي، إضافة إلى رفاقهما، ومحاولتهما طرح منظور يتجاوز ما وصفوه بالانشغال الزائد بمسألة الهيمنة المدنية على الجيش نحو التركيز على العلاقة بين مثلث الهيمنة المدنية والفاعلية الأمنيّة والاستغلال الأمثل للموارد، مع توسيع نطاق التناول ليشمل الشرطة والأجهزة الأمنيّة[140].

لكن متأمّل هذا الطرح يجد أنه لم يتجاوز كثيرًا منظور هنتنغتون الذي كان، هو نفسه، مهووسًا بالفاعلية العسكرية، حتى على حساب القيم الليبرالية الأميركية، وكان انحيازه إلى العسكر وترويجه لأيديولوجية الحرب الباردة طاغيًا على تناوله.

يطرح ناقد آخر لأطروحات هنتنغتون، هو بيتر فيفر، ملامح نظرية أخرى بديلة يطلق عليها اسم «نظرية الموكل - الوكيل» (Principal - Agent Theory)، وهي نظرية تستعير مفاهيم من علم الاقتصاد حول العلاقة بين الموكل (صاحب العمل)، والوكيل (الموظف). فالأول ينتدب الثاني لأداء مهمة معيّنة لقاء أجرٍ معلوم، ويكون التحدي هو ضمان أن يؤدي الموظف عمله على الوجه الأكملِ. فهل يكون من الأفضل مراقبة المستخدم بطريقة لصيقة لضمان أنه يلتزم بما تعهد به من الجدية اللازمة؟ أم هل يكون من الأفضل تقديم حوافز تجعل الموظف يجوِّد عمله من تلقاء نفسه؟ وعندما تطبق هذه النظرية على علاقة الجيش بالسلطة المدنية، يمكن افتراض درجتين من التوكيل: يوكل الشعب سلطة مدنية منتخبة لإدارة شؤون البلاد، وتقوم هذه السلطة بتوكيل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنيّة الأخرى لضمان أمن البلاد. ويبقى التحدي في كيفية ضمان السلطة استمرار انصياع هذه المؤسسات لإرادتها، استراتيجيًا وتكتيكيًا. ويُفيض بيتر فيفر في وصف وسائل قائمة وسابقة ومحتملة لضبط أداء الجيوش وضمان انصياعها؛ من ذلك الإشراف التنفيذي والتشريعي، وتحديد الميزانيات، والحوافز والعقوبات، وأهمّ من ذلك كله،

الوازع الذاتي من التزام أخلاقي ومهني. ولكن تبقى هناك تحديات، في حالة الخلاف حول الأولويات والاستراتيجيات بين الطرفين، وضعف السلطة الأخلاقية، إضافة إلى إشكالية السرية في المؤسسات الأمنيّة؛ ذلك أنها قد تُستخدم لإضعاف قدرة الحكومة على الرقابة[141].

لتجاوز هذه الإشكالية، تطرح ريبيكا شيف ما سمته «نظرية التوافق» (Concordance Theory). وبحسب هذه «النظرية»، فإن المطلوب هو عدم الإصرار على هيمنة المدنيين على الجيش، وإنما ينبغي الحديث عن توافق ثلاثي، أطرافه النخبة المدنية، والنخبة العسكرية، والمواطنون. وتُحسم القضية في حال توافقِ هؤلاء في أربع نقاط مهمّة، هي: التركيبة الاجتماعية لفئة ضباط الجيش، وآليةِ اتخاذ القرار السياسي، وطرائق التجنيد، والأسلوب العسكري؛ فحينئذٍ تَأمن البلاد تدخلات الجيش في الشأن السياسي المدني. ولكن حدوث مثل هذا التوافق يعتمد على عوامل عدة، أهمها البعد الثقافي المتمثّل في عادات البلد المعنيِّ وتقاليده وقيمه وتاريخه[142]. ولعل ميزة هذه «النظرية» تكمن في أنها لا ترتهن بمفهوم «المهنية» الملتبس بشأن تحديد دور الجيش في المجتمع، كما أنها لا تستصحب فرضية ديمقراطية الدولة كمعطى. وترى شيف أن أولوية المدني لا تشترط الديمقراطية، بل يكفي ما يوصف بـ «النضج» أو اكتمال بناء الدولة. فدولة مثل الصين مثلاً، أصبحت قادرة على ضبط العلاقات بين المؤسسات المدنية والعسكرية على نحوٍ يحفظ الاستقرار، على الرغم من أنها لا تُعدّ دولة ديمقراطية[143].

تكمن ميزة نظريات فيفر وشيف في أنها «تفاعلية»؛ إذ تجعل من الممكن رصد نسق العلاقة بين الجيش والسلطات المدنية على أساس مرن يشمل المعطيات الثقافية والأخلاقية والشعبية، ولا يقتصر على علاقة النخبة في الجانبين. وهي تتجنب المنطق الدائري لهنتنغتون في تفسير انضباط الجيش بمهنيته، وتعريف المهنية بأنها الانضباط. ولكن كلتا «النظريتين» تفتقد الصرامة النظرية التي تربط بطريقة واضحة بين متغيرين؛ إذ تكتفي كلتاهما بتسجيل عوامل معقدة ومتداخلة ومتفاعلة تتحكم في انضباط الجيش وانصياعه للسلطة المدنية، ولكنهما تَقصران عن تحديد عامل حاسم يضاهي «مهنية» هنتنغتون. ومن ثمّ، فهما تقصران عن تقديم إطار نظري ذي قدرة

تفسيرية للمتغير الأهم؛ وهو متمثّل في انصياع الجيش للسلطة المدنية، أو عدم انصياعه. ولكن ثمّة ما يمكن البناء عليه في نظرية الوكالة؛ كما سنوضح ذلك لاحقًا.

سادسًا: جدلية العسكرة والتحديث

تلفت أطروحة شيف النظر، كما فعلت تنبيهات سابقة، إلى إشكالية أخرى في تناول هنتنغتون (ومعظم منتقديه) للعلاقات المدنية العسكرية، وهي متمثّلة، تحديدًا، في منظورها الأورو - مركزي، والاستناد شبه الحصري إلى تجارب المحور الأطلسي (أوروبا - أميركا) واليابان. وقد لوحظ أن أقلّ من 10 في المئة من الدراسات المنشورة في الغرب في هذا المجال حتى مطلع السبعينيات تناولت حالات من العالم الثالث، ما طرح تساؤلات حول القيمة النظرية لهذه الدراسات[144]. وبسبب هذا التركيز، تمّ إهمال الدروس والعبر من تجارب دول عدّة، مثل الصين وتراثها الكونفوشيوسي الذي ظل يؤكد، منذ قرون، أولوية المدني على العسكري. ولم تؤخذ في الحسبان، كذلك، تجارب أميركا اللاتينية التي كثرت التدخلات العسكرية فيها، بل ترسخت خلال عقود. لهذا، لم يشمل التناول إشارات إلى دور الجيش كحكم في العملية السياسية التي كشفت عنها دراسة ألفريد ستيبان في البرازيل، ولا نهج «الاستبدادية البيروقراطية» التي حلّلها غييرمو أودونيل في الأرجنتين. ولم تؤخذ في الحسبان كذلك التجارب الثورية كثيرة في العالم الثالث، بما فيها الصين، وحتى الاتحاد السوفياتي وكوبا وعدد من دول أفريقيا والشرق الأوسط. هكذا، فإن النظريات السائدة ظلت إلى حدّ قريب تفتقد العالمية، ولن يتحقق لها هذا الأمر إلا بأن تأخذ في الحسبان مستوى التحديث في كلّ بلد، والثقافة السياسية، وكذلك هيكلية المجتمع ومدى تجانسه أو عوامل الانقسام فيه[145].

هل يعني ذلك أن إشكالية علاقة المدني بالعسكري في دول العالم الثالث تختلف عن نظيرتها في الدول الصناعية؟ يرى بعضهم أن التحدي في العالم الثالث ليس في انصياع الجيش للسلطان المدني، بل هو في خطر انقلاب الجيش

على السلطة المدنية والحلول محلّها، بل منهم من يذهب إلى نقد فرضية أولوية المدني على العسكري، قائلًا إن الأمر ليس متمثّلًا في السؤال: لماذا يتدخل العسكر في السياسة، بل لماذا لا يفعلون؟ فليس هناك ما يؤكد أن الحكم المدني هو الأمر «الطبيعي»[146]؛ إذ شهدت نسبة كبيرة من الدول، بما في ذلك الدول الأوروبية، تدخلات عسكرية لدى استقلالها أو نشأتها الأولى. فمن بين 51 دولة كانت موجودة منذ عام 1917 أو قبله، لم تنجُ - بحسب صامويل فاينر - سوى 19 دولة من الانقلابات العسكرية، في حين نجت 15 دولة فقط من بين 28 دولة نشأت بين عامي 1917 و1955 من الانقلابات (وذلك عند تاريخ نشر الكتاب في عام 1962)[147].

لكن، هل تختلف المشكلة لو حقق القادة العسكريون ما يريدونه من دون انقلاب؟ إن التدخلات العسكرية قد تكون غير مباشرة، كأن يكون الجيش فيها «حكمًا» بين أطراف النزاع، أو محركًا للأمور من وراء ستار. وفي معظم الأحيان، يضع الجيش سقفًا لتدخلاته وحدًا زمنيًا لها. ومثل هذا الجيش يكون أكثر مهنية، ولا يحكم مباشرة، ولا يروّج لأيديولوجيا ما. ويختلف هذا عن التدخل المباشر؛ إذ يتولى فيه قادة الجيش الحُكم، ويقيمون لأنفسهم منابر سياسية. وفي الحالة الأولى يكون الجيش مؤيدًا للتركيبتين السياسية والاجتماعية القائمتين، ولا يسعى لتغييرات جذرية، أو استدامة بقائه في السلطة. أما في الثانية، فهناك رفضٌ للوضع القائم، ونيّات ثورية، وإجراءات لاستدامة السلطة عبر إنشاء أحزاب ومؤسسات سياسية والترويج لأيديولوجيات بعينها. ويرى عاموس بيرلمتر أن هذه الخطط نادرًا ما تنجح، على الرغم من أن الجيش قد ينجح في إجراء عمليات تحديث؛ ومن أمثلة ذلك الحالة التركية[148]. ويصنف إيريك نوردلنغر أنماط التدخل العسكري إلى ثلاث درجات. فالدرجة الأولى هي منهج «المحكمين»، وهم من يتدخلون لتغيير حكومة بأخرى، أو فرض أمور على حكومة معيّنة؛ كما تفعل جماعات الضغط، ولكنه يمسك عن تولي السلطة مباشرة. أمّا نمط «الحراس» فهو لا يرى مانعًا من تولي السلطة، ولكن فترة محدودة، وهو يماثل الصنف الأول في أنه يكون، في معظم الأحيان، أميل إلى المحافظة. وأما نمط «الحكام» من العسكر، فيتولى الحكم بطريقة كاملة إلى أجل غير مسمّى، وكثيرًا ما يكون

ذلك مع أجندة راديكالية[149].

يشير معظم الدراسات إلى أن أغلبية الانقلابات تقع في دول ذات مستوى تنموي متدنٍ (إذا قيست بمؤشرات مستوى دخل الفرد ومعدل النمو الحضري)، كما أنها ترتبط بمستوى الانقسامات في البلاد[150]. لهذا، يربط عدد من المحللين تدخلات العسكر في السياسة بمستوى التحديث في البلد المعنيّ، وعجز القوى السياسية المدنية عن تعزيز شرعيتها السياسية، في معظم الأحيان، بسبب الفجوة بين تطلعات الشعوب وأداء الطبقة السياسية[151]. وقد أكّد مانفريد هالبيرن الدور التحديثي للجيوش بوصفها تمثل طليعة رائدة، في مقابل مجتمعات تقليدية تهيمن عليها قيمُ ما قبل الحداثة[152]. وأيّد هذا الموقف كثيرون، منهم صامويل هنتنغتون، وبنايوتيس فاتكيوتيس، وإدوارد شيلز[153]، وأوشكت هذه المقولة التي سادت زمانًا أن تصبح تبريرًا للانقلابات، على الرغم من انتقادات عدة، من أبرزها نقد بيرلمتر الذي رأى أن التدخلات العسكرية في السلطة لا تعكس تطلعات حداثية بقدر ما تعكس مصالح قطاعية للجيش أو لفصائل منه[154]. ولاحظ نوردلنغر، كذلك، أن دفاع الجيش عن مصالحه (في الحالة التي يعاني فيها الحكم المدني أزمة شرعية) كثيرًا ما يكون أبرز أهداف الانقلابيين[155]. وبناء على ذلك، على الرغم من أن الجيش يقدّم نفسه - ويقدمه بعضهم - إلى الحكم، بوصفه يحظى بميزات عدة، فإن هذه الدعاوى لا تصمد تجاه الواقع؛ فالجيش يقدّم نفسه على أنه «قومي»، وفوق الصراعات السياسية، وملتزم الوطن، كما أنه حداثي تحديثي، وصارم يقدر على حسم الأمور بدلًا من تسويف السياسيين.

لكن هناك إشكاليات في هذه المفاهيم في الواقع، لأن الجيوش لا تنفصل عن واقع شعوبها، ولا تخلو من انقساماتها وتحيزاتها. وحتى لو صحّت تلك الدعاوى، فإن تدخّل الجيش في السياسة يُدخله في «معمعة» الانقسامات، إذ يصبح همّ قادة الجيش الأكبر بعد الاستيلاء على السلطة هو البقاء فيها، ومقاومة التهديدات التي تأتي من داخل الجيش نفسه. ويصبح الجيش، حينئذٍ، عامل انقسام في داخله، وفي المجتمع[156]. بالقدر نفسه، تواجه دعاوى الدور التحديثي للجيش، وقدراته على إحداث تغييرات حاسمة وإنجاز التنمية بطريقة أسرع، إشكاليات ليس أقلّها سجلّ الأنظمة العسكرية الذي لم

يثبت، بعد طول تجربة، اختلافًا عن المدنية[157].

بما أن الانقلابات والتدخلات تأتي من مؤسسة عسكرية ذات طبيعة مهنية، فإن هذا الأمر يفند مقولة هنتنغتون، وآخرين، المتمثّلة في أن المهنية العسكرية هي الضمانة ضدّ تدخل الجيوش، لأن الجيوش لا تتدخل، ولا يكون تدخّلها فاعلًا، ما لم تكن جيوشًا مهنية متماسكة[158]. فالتدخل العسكري يأتي عادة نتيجة انقسامات حادّة في المجتمع، وضعفٍ في مؤسسات الدولة ومواردها، إضافة إلى ضعف الأحزاب وتناحرها، وتدخلاتها في شأن الجيش[159]. وكان ألفريد ستيبان قد طرح، في سياق الحديث عن دور الجيش في البرازيل، مفهوم «المهنية الجديدة»، مقابل مهنية هنتنغتون. وبحسب ستيبان، أعطى الجيش البرازيلي (وجيوش أخرى في أميركا اللاتينية) أولوية لمسؤولية حفظ الأمن الداخلي، في ظلّ عدم توافقٍ في شرعية الدولة القائمة. وهذا على خلاف الدول الصناعية التي يكون تركيز الجيش فيها على الأمن الخارجي ولا تكون شرعية الحكومة والنظام في موضع تنازع حادٍّ. ويفرض هذا الوضع أن تشتمل المهارات العسكرية المطلوبة على مهارات سياسية، ما ينتج منه تسييس الجيش، وعدم وضع حواجز ضدّ تدخّله في السياسة[160]. ومن زاوية أخرى، يُعدّ هذا الأمر تأكيدًا لعدم كفاية «المهنية» كضمانة ضدّ تدخل الجيوش. فالمهنية تنبع من دور الجيش في المجتمع، وليس العكس (وإن كان بعض أنصار هنتنغتون قدموا تفسيرات لمقولاته ترى أنه لم يغفل عن مثل هذا الوضع)[161].

بطبيعة الحال، لا بدّ من أن نضع في الحسبان الأصول الاستعمارية للجيوش في معظم بلدان العالم الثالث، أو الأصول الثورية المعادية للاستعمار بالنسبة إلى بعضها الآخر (أو الأمرين معًا في حالة الجزائر مثلًا). فعندما كتب هنتنغتون **الجندي والدولة**، كان معظم دول العالم الثالث، خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، لا تزال مستعمرة أو حديثة الاستقلال. ومعروف أن دور الجيوش الاستعمارية كان إخضاع الشعوب لسطوة القوة المجردة، من دون النظر إلى إرادة شعبية أو قيم محلية، إلا لاستخدامها وسيلةَ إخضاع (كما حدث عبر استخدام ما يسمى «الإدارة الأهلية»، أو الحكم غير المباشر)[162]. وبناء على ذلك، كان من السهل بالنسبة إلى جيوش كثيرة منها أن تتخذ دورًا

يتماهى مع الدور الاستعماري، ولكن ذلك تحت أيديولوجيات جديدة، سواء كانت قومية أو راديكالية. ومثلما كان الاستعمار يدّعي لنفسه «رسالة تمدينية» تجاه الشعوب «المتخلفة»، كانت القيادات الجديدة تدّعي لنفسها رسالة «تحديث» أو «تنمية» أو «تطوير»، أو «بناء هوية قومية»، أو «مجتمع اشتراكي» ...إلخ. هكذا، لم تتعامل النخب الجديدة مع الشعوب كما يتعامل المُمثل والخادم لها، بل إنها تعاملت مثل السيد الذي يعرف مصلحتها أكثر منها، ومن ثمّ يتوخى قيادتها راغمة لتحقيق «المصلحة».هكذا، تمّ التعامل مع الانقسامات العرقية والطائفية بإحدى طريقتين: إما استغلال هذه الانقسامات وتجييشها من أجل الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وإما قمع هذه الهويات تحت مسمى الوحدة الوطنية، أو التحول الاشتراكي، أو غير ذلك. وفي حالات كثيرة، يقع مزجٌ بين الأمرين، فترفع النخب شعارات وعقائد قومية أو راديكالية، ولكنها في الواقع تستخدم استراتيجيات طائفية تحت هذه الغلالة الرقيقة. وبما أن القمع يصبح ضروريًا لتنفيذ هذه السياسات، فإن الجيوش والأجهزة الأمنيّة تُعبَّأ لهذه الغايات، ما يعزّز تدخلها في الشأن السياسي، وربما تنقلب في وقتٍ ما على مستخدميها.

دفع هذا الأمر منظّرين للحكم بعدم صلاحية النظريات الغربية المنشأ حول دور الجيوش وعلاقتها بالسلطات المدنية لفهم أوضاع الجيوش في بلدان العالم الثالث. فعلى الرغم من أن الدول الحديثة الاستقلال ورثت، إلى حدّ بعيد، عقيدتها العسكرية من الاستعمار، إما مباشرة، وإما عبر علاقات التدريب مع المستعمر السابق، وقامت كذلك بتطبيق قواعد مشابهة للفصل بين المدني والعسكري وإخضاع الثاني للأول، فإن واقع الحال وما هو مطبّق من الناحية العملية خلاف ذلك. ويحتجّ محللون بأن النظريات الغربية المصدر تحكم بقيام حواجز مؤسسية ووظيفية بين المدني والعسكري، وتصرّ على وجود آليات رسمية تحقق خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ولا تأبه للعوامل والمؤثرات غير المؤسسية. وتصور هذه النظريات المهنية العسكرية بأنها تستند إلى هوية عسكرية، وتولّدها، تركّز على التجويد المهني والبعد عن السياسة. وتفضل هذه النظريات، كذلك، نسق «التحكم الموضوعي» في الجيوش بحسب وصفة هنتنغتون[163]. إلا أن هذا المنظور، أكثر من أنه غير

مناسب لأوضاع الدول النامية، خصوصًا أفريقيا، وهو منظور يعاني إشكاليات داخلية. فمن جهة، يتغاضى الإصرار على الضوابط المؤسسية والشكلية عن أدوات أخرى ذات طابع غير رسمي (بعضها كانت الدول الأوروبية نفسُها تستخدمها في عهود سابقة في حالة بريطانيا وفرنسا ما قبل الثورة). علاوة على ذلك، فإن الأدوات الرسمية (مثل التدخل البرلماني) لا تتحرك إلا بأثر رجعي؛ أي بعد وقوع تجاوزات في معظم الأحيان، ثمّ إنها تحتاج إلى إرادة سياسية لإمضائها، وهي إرادة ربما لا تكون موجودة دائمًا[164]. وهذا يتطلب في حالة أفريقيا اللجوء إلى مقاربات متنوعة ومتكاملة، تستخدم الأدوات الرسمية والمؤسسية لضمان ولاء الجيش، وتستعين بالوسائل غير الرسمية، مستلهمة واقع البلدان المعنيّة وثقافاتها، من دون أن تتمسك ببراءة وهمية للعسكريين من الوعي السياسي والتعامل إيجابيًا مع الواقع السياسي[165].

إلى جانب ديمقراطيات العالم الأول وأنظمة العالم الثالث، ثمّة نوع آخر من الأنظمة؛ وهي أنظمة ما كان يُعرف بـ «العالم الثاني»؛ أي الأنظمة الثورية الشيوعية، والأنظمة الشمولية بطريقة أعمّ. وقد جسّدت هذه الأنظمة - شاملة الأنظمة الفاشية - أنموذج «الدولة المتخندقة» عند لاسويل. وفي مثل هذه الأنظمة، يخضع الجيش عمليًا للسلطة «المدنية»؛ أي سلطة الحزب الحاكم. ولكن الحزب هو نفسه مجيّش وفي حالة تشبه العسكرة. وفي حالات مثل الصين وكوبا (وكذلك أنغولا وموزمبيق)، حيث قاد الحزب ثورة مسلحة، ثمّة تماهٍ كاملٌ بين الحزب والجيش؛ ذلك أن الجيش «حزب» مسلّح. وبحسب عاموس بيرلمتر ووليام ليوغراند، فإن هذا الوضع أوجد حالة خاصة تختلف عن الأنظمة الديمقراطية؛ إذ إن من المفترض أن يخضع الجيش للسلطة المدنية. وهي حالة تختلف أيضًا عن الأنظمة «البريتورية»؛ حيث لا يكون السؤال: من الذي يحق له أن يحكم؟ بل: من هو القادر على الحكم؟ ففي الأنظمة الشيوعية، على الرغم من سيادة الحزب النظرية، فإن الواقع يوجِد «ثنائية النخبة»؛ إذ يكون لعضو الحزب في الجيش أو الإدارة انتماءان قد يتضاربان. وحينئذٍ، يتمّ إرجاع الخلاف إلى الحزب لحسمه. ولكن هذا الأمر نفسه قد يصدر الصراع إلى داخل الحزب. وفي حالات نادرة، قد يستخدم

الجيش كأداة حسم من فصيل في الحزب ضدّ آخر. ولكن تبقى هيمنة الحزب هي الأساس، وهي تكرس أيديولوجيًا، عبر آليات معقدة، لمكافأة الانضباط ومعاقبة المخالفين[166].

لعل التعبير الأكثر دقة أن يقال إن هيمنة الحزب في مثل هذه الأنظمة تتحول، في معظم الأحيان، إلى هيمنة الرجل الواحد، وإنها تتحول، في حالات نادرة، إلى هيمنة مجموعة صغيرة، وهي هيمنة تفرض عبر أجهزة الاستخبارات. وتحكم هذه الأجهزة سيطرتها عبر إيجاد «مناخ رعب»، عبر التتبع اللصيق لكل من يُشكّ في ولائه، وعبر ممارسة التصفيات وعمليات «التطهير» المتكررة. وبطبيعة الحال، هناك اختلافات بين تجارب البلدان، وحتى بين الحقب في البلاد الواحد. فعصر ستالين غير عصر خروشوف أو بريجنيف، والماوية خلال الثورة الثقافية مختلفة عمّا قبلها وبعدها. وكذلك اختلفت بولندا والمجر ويوغسلافيا عن ألبانيا. ولكن إذا كان أنموذج كوريا الشمالية فريدًا في تأكيد سلطة الصوت الواحد والقمع الشامل، فإنه يشير إلى الفاعلية التي قد تكتسبها آليات القمع الموجهة.

سابعًا: الديمقراطية والجيوش في المنطقة العربية ومحيطها

ثمّة أنظمة عربية اقتربت من هذا الأنموذج، ولكنه اقتراب بدرجات متفاوتة. فقد تحولت دولة الحزب إلى دولة الطائفة، فالأسرة. وكنا قد أطلقنا على هذا الأنموذج، أنموذج «دولة الثقب الأسود» الذي تتكور فيه السلطة على نفسها: من الشعب إلى الحزب، فالطائفة، فالحكومة، فالأسرة، فالفرد. وتكون أجهزة الاستخبارات المتنافسة هي آلة الرعب التي تفرض هذه الهيمنة، في حين يتحول الجيش إلى أداة تُستخدم حين الضرورة لقمع التمرد[167]. وتمثّل الجزائر حالة وُسطى بين الأنظمة الثورية وأنظمة دولة الاستخبارات. فهي من جهة تشبه النظامين الصيني والكوبي في أنها جيش تحوّل إلى حزب بعد أن كسب المعركة، وظل يمارس هيمنة تقصي كلّ من هو خارج هذه المنظومة. ولكن الجيش في عهد بومدين تحوّل إلى دولة الرجل

الواحد، ثمّ عاد بعد انقلاب عام 1992 ليتحول إلى دولة استخبارات.

يستقي عدد من الكتابات حول التدخلات العسكرية في الشأن المدني معظم أمثلتها من المنطقة العربية وما حولها («الشرق الأوسط» الذي يضم كذلك تركيا وإيران وإسرائيل، وربما باكستان). ويرى كثيرون أن المنطقة تميزت باتساع نطاق هيمنة العسكر واستمراريتها، وتغلغلها في مناحي الدولة والمجتمع كلها. ويفرق مهران كامرافا بين ما يسميه «الديمقراطيات العسكرية» (تركيا وإسرائيل)، و«دول استبداد العسكري - السياسي» (معظم الدول الانقلابية)، و«دول الازدواج العسكري» (العراق وليبيا وإيران)، و«الملكيات»، إلا أنه يرى أن معظم دول المنطقة تخضع لهيمنة عسكرية بدرجات متفاوتة[168]. وبحسب كامرافا، فإن عددًا من الدول العربية شهد محاولات لتعزيز المهنية العسكرية وإعطاء واجهة مدنية للحكم، خصوصًا بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، لتفادي مخاطر التسييس الزائد والتدخلات التي سببت الهزيمة. لكن الحصيلة النهائية لم تكن إضعاف دور العسكر في السياسة، بل نجد، على العكس من ذلك، أن تأثير العسكر توسع أفقيًا ورأسيًا. وشمل ذلك تولي الجيوش مهمّات اقتصادية، وتعيين العسكريين المتقاعدين في وظائف مدنية وسياسية واقتصادية[169].

تداخل دور الجيوش في دعم الأنظمة مع دور مؤسسات أخرى حزبية واستخبارية، كما دأب عدد من الأنظمة (خصوصًا إيران وسورية وليبيا والعراق) في استحداث مؤسسات عسكرية نظيرة، مثل الحرس الثوري، والجيش الشعبي، واللجان الثورية؛ وذلك لموازنة المؤسسة العسكرية الرسمية التي قد تحولها استقلاليتها المهنية إلى خطر على نظام الحكم[170]. وقد شكّلت هذه التطورات تحديًا إضافيًا للمزاعم حول الدور التحديثي للجيوش على الساحة العربية[171].

لهذه المسألة علاقة بقضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي من أكثر من وجه. ففي البداية، كان غريغوري غوس قد سجل في اعترافيته حول فشل دارسي الشرق الأوسط في الأكاديميا الغربية في التنبؤ بالربيع العربي، في جانب كبير منه، إلى إهمال دراسة العلاقات المدنية - العسكرية، ودور المؤسسات العسكرية والمدنية في السلطة. فقد مرّت حقبة في الخمسينيات

والستينيات كانت دراسة دور الجيوش في السياسة و«التحديث» هي «الشغل الشاغل» للباحثين حول المنطقة العربية. ولكن مع نهاية السبعينيات، وما بدا أنه نهاية عهد الانقلابات، ونجاح استراتيجية التحصين ضدّ الانقلابات (Coup Proofing) من الأنظمة التي لبست واجهات مدنية، انصرف الناس عن هذا الأمر[172].

بطبيعة الحال، كانت هناك استثناءات لم يُشر إليها غوس، من أهمها دراسة إيفا بيلين الرائدة حول سرّ بقاء الأنظمة القمعية في المنطقة، وهو بقاء عزَته بيلين إلى شكيمة المؤسسات القمعية، عسكرية كانت أو استخبارية، وما تحظى به هذه الأجهزة من موارد محلّية ودعم خارجي. وقد تنبأت بيلين - محقّة - بأن صمود هذه الأنظمة ومؤسساتها القمعية يعتمد على أمرين: مدى قوّة الثورة الشعبية ضدها، والصفة المؤسسية لهذه الأجهزة. فإذا قامت ثورة شعبية عارمة، فإن الأجهزة ذات الطبيعة المؤسسية (ومن أمثلتها مصر وتونس) قد تجد أن من مصلحتها التخلي عن النظام؛ لأن خطر المواجهة مع الشعب على تماسك الجيوش يكون أكبر من خطر سقوط النظام. أمّا الأجهزة ذات الطبيعة الزبونية (كما هي الحال في سورية وليبيا)، فإنها ستقف إلى جانب النظام مهما كلّفها الأمر؛ لأن تكلفة خسارة النظام بالنسبة إليها أكبر من الحرب الأهلية[173]. وكما هو معروف، فإن الأحداث صدقت، إلى حدّ بعيد، توقعات بيلين، مع تحفظات سنعود إليها.

لعلها لم تكن مصادفة أن أصحاب الكتابات الرائدة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية في دول أميركا اللاتينية الذين أشرنا إليهم سابقًا (مثل أودونيل وستيبان)، كانوا هم، كذلك، من الرواد في الكتابة عن التحول الديمقراطي في تلك المناطق، وأبرز المنظّرين له. فهناك صلة وثيقة بين التحول الديمقراطي والتحولات الداخلية للجيوش وفي محيطها؛ ذلك أن الأنظمة القمعية، حتى لو كانت مدنية، تعتمد على القوة المسلحة في بقائها. وكثيرًا ما يكون استخدام الجيوش للقمع أو للحروب المدخل إلى الانقلابات العسكرية. ففي مصر، كان الزجّ بالجيش في حرب خاسرة في فلسطين شرارة الثورة ضده، كما أن نشر القوات المسلحة في الشوارع بعد حريق القاهرة في مطلع عام 1952 قد مهّد للانقلاب، وجعله «تحصيل حاصل». وفي الوقت

نفسه، يسهّل تعزيز المهنية في الجيش، حتى حين يكون انقلابيًا أو حاكمًا، أمرَ عودته إلى ثكناته، لأنه لا يخشى العواقب، ويكون أزهد في السلطة، خصوصًا إذا تمّ التوصل إلى توافقات ومواثيق تحفظ لأهل النظام السابق مصالحهم؛ كما حدث في عدد من دول أميركا اللاتينية، وفي جنوب أفريقيا، ودول أخرى.

لكن شكل هذه المواثيق وتفاصيلها أمرٌ يعود إلى طبيعة الأنظمة القائمة، وإمكانات التوافق المتاحة. ففي المنطقة العربية، واجهت توافقات كهذه عقبات كأداء؛ من أبرزها التمترس الطائفي أو العرقي أو الأيديولوجي لأنصار الأنظمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنيّة تحديدًا، وخوفهم من الانتقام بسبب ما اجترحت أيديهم من جرائم زادت مع قمع الانتفاضات. وقد نبّه بعض المحللين إلى أن الطائفية ليست مجال الفرز الوحيد. ففي الحالة المصرية مثلًا، نجد أن التضامن حول المصالح والهوية المكتسبة لـ «الطائفية» العسكرية قد يكتسب قوّة لا تقلّ عن الطائفية التقليدية[174].

ثامنًا: بين تمدين العسكري وعسكرة السياسي البحث عن إطار نظري جديد لـ «الدولة المتخندقة»

يمكن تلخيص إشكالية المدني – العسكري (The Civil - Military Problematique)، في شيء من «التصرف» عن بيتر فيفر، في السؤال: كيف نأمن بأس المؤسسات التي ننشئها لدفع غائلة الأعداء؛ لنضمن ألا تتحول عدوًا؟ بمعنى أوسع: كيف يمكن قوة الشرعية أن تَكُفَّ بأس شرعية القوة؟ وبتعبير لمجموعة أخرى من المحللين: «من يحرس الحراس؟»[175]. ويمكن ترجمة ذلك عربيًا إلى القول: من يحمي الديار من حماة الديار؟

كان منطلق هذا التساؤل هو التوجس بأنموذج «الدولة المتخندقة» التي رأى لاسويل ملامحها عشية الحرب العالمية الأولى في دول عدّة، مثل الاتحاد السوفياتي، واليابان، والصين، وألمانيا. وحذّر من تعميم هذا الأنموذج بطريقة تجعل الغلبة لمتخصصي العنف على حساب الحريات. وعلى العكس من ذلك، أعرب هنتنغتون عن خشيته ألا تتخندق أميركا على نحوٍ كافٍ لمواجهة عدوّها

المتخندق في الحرب الباردة؛ وذلك بسبب كونها ليبرالية أكثر من اللازم. وفي هذا الطرح، لا خوف من زيادة قوّة المؤسسة الأمنيّة - العسكرية أضعافًا مضاعفة، وتزويدها بكمٍّ كبير من الأسلحة، لأنها لن تتدخل في الشأن المدني، وستنصاع لسلطان الجهات المدنية المنتخبة، خصوصًا إذا لم تتدخل هذه الجهات في شأنها الداخلي.

لكن طول السجال في هذا المجال لم يغيّر كثيرًا مِن بؤس مستوى التنظير فيه. وإذا تعمقنا في طبيعة الإشكاليات التي واجهها التنظير في هذا المجال نفسِه، وجدنا أنها تعود إلى تضييق نطاق البحث وحدود الظواهر المراد بحثها وتفسيرها، من جهة، وإلى تعميمات لا تسندها المعطيات المتوافرة من جهة أخرى. وتتضاعف المشكلة بالطبيعة الدائرية لهذه النظريات (كما هو الشأن في قضية المهنية). فعندما ينحصر نطاق البحث في علاقات النخب المدنية والعسكرية في الديمقراطيات الصناعية المستقرة، يصبح التعميم على باقي المجتمعات إشكاليًا، من دون إدخال معطيات إضافية. وهذه الإشكالية تتكرر عند أصحاب نظرية التوافق التي تنطلق من معطى بدهيٍّ (مفاده أن العلاقة بين المدني والعسكري هي نتيجة تفاعل أصحاب الشأن في إطارٍ ثقافي - اجتماعي معين)، ولكنها لا تجيب عن أسئلة من قبيل: كيف تحدث هذه التوافقات؟ وإلى أي حدّ يؤدّي القهر وتوازن القوى دوريهما فيها؟ يضاف إلى ذلك أنه ثمّة إشكال مماثل في نظرية الوكيل - الموكل، لأنها لا تجيب عن السؤال: لماذا يخلّ الوكيل بمسؤولياته تجاه موكله؟ وهو «بيت القصيد»، وأساس المعضلة، منذ أن طرح المعري سؤال الأمراء الذين يحكمون أُممهم بغير صلاح حتى إنهم:

«ظلموا الرعية واستجازوا كيدها فعدَوا مصالحها وهم أُجَراؤها»(176)

فلماذا يتخطى هؤلاء الـ «أُجَراء» دائمًا حدودهم؟

أوّل التحديات، إذًا، هو توسيع نطاق البحث في اتجاهين: النظرة إلى المسألة في الإطار الاجتماعي الأشمل، ثمّ النظر في إطار إنساني أوسع وأكثر شمولًا. فقضية العلاقة بين المدني والعسكري هي أولًا علاقة الأمن بالحرية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن صوغ نظرية حول الأمن الإنساني يظهر بطلانها

بمجرد الابتعاد خارج نطاق الديمقراطيات الصناعية. وفي هذا المجال، تمثل نظرية «الوكيل - الموكل» تقدمًا لأنها تطرح المسألة بصيغة أكثر شمولًا، وتنطبق حتى على الحكومات المسماة «عسكرية». فحتى حين يحكم الجيش (وهو لا يحكم البتة كما سنبيّن ذلك)، فإن مشكلة العلاقة بين الحكم والجيش تظل قائمة، بل إنها تظلّ كذلك بطريقة أكثر حدة؛ لأن خطر الانقلاب بعد كسر حاجز الشرعية يصبح أكبر، وتوزيع الوظائف بين العسكر القابعين في القصر وأولئك المرابطين في الدبابات يظل هو نفسه.

يُفضي بنا ذلك إلى نقطة بداية تنطلق من رأي آخر لهنتنغتون؛ مفاده أن إشكالية التدخلات العسكرية في السياسة لا تعكس طبيعة المؤسسة العسكرية وهيكلها، بل تشير إلى خلل في الهيكلية المؤسسية للمجتمع، وتحديدًا التسييس الزائد للمجتمعات. فالمجتمعات ذات المؤسسات العسكرية المسيسة تأتي كذلك من تسييس جامعاتها ومؤسساتها الدينية والاقتصادية والنقابية، وحتى الثقافية أيضًا. ويرى هنتنغتون أن هذا التسييس هو أحد انعكاسات عملية التحديث[177]. وفي هذا السياق، يخالف جزئيًا مقولة بيرلمتر الذي يطابق بين الظاهرة البريتوريانية والحكم العسكري، فيجزم بأن البريتوريانية هي خاصية المجتمعات التي تعاني عدم اكتمال مؤسساتها السياسية وفقدانها آليات الوساطة والتحكم في النزاعات. فالمجتمع البريتورياني مُسيس وعنيف بغضّ النظر عن تدخّل العسكريين وحُكمهم، لأنه غير متطور سياسيًا تطورًا كافيًا على نحوٍ يُتيح للسياسة الاستقلالية والتعقيد[178]. وقد يكون محكومًا بأوليغارشية في مبدأ أمره. ولكنه مع توسع المشاركة ودخول الطبقات الوسطى فالدنيا في الحلبة، يواجه أزمة، ولا يخرج من دائرة البريتوريانية إلا إذا حلّت عبر توافق مجتمعي. فإنْ لم يقع ذلك، تدخل الجيش. ولو استقر الأمر للجيش ومارس دوره التحديثي، وطور نظامًا سياسيًا يستوعب المشاركة المتزايدة سلميًا، فإنه يخرج من الدائرة كذلك، وإلا اطّرد الاضطراب، وربما دخل مرحلة الثورة الجماهيرية والنظام الشمولي[179].

ليس هناك كبير خلاف بخصوص أن تدخّل الجيش في السياسة يأتي أساسًا من اضطراب الأوضاع وعدم قدرة مؤسسات الدولة القائمة على أداء مهمّاتها، وعجز الفرقاء السياسيين عن التوافق في ما بينهم، حيث قد يستعين

بعضهم بالجيش ضدّ خصومه، وهو أمرٌ يُفضي إلى نقطة مهمة كان من المفترض أن تكون نتيجة منطقية لما سبق من القول من جهة أن تدخّل الجيش هو نتيجة الأزمة، وليس سببها الأول، ولكن كلّ المنظرين - تقريبًا - يغفلون هذه النقطة.

تتخلص النقطة التي تكاد تكون بدهية في أن الجيش لا يحكم البتة في الأنظمة المُسمّاة «عسكرية»، بل إن الجيش، على العكس من ذلك، يصبح أوّل ضحية لـ «حكم العسكر». فمجرد استخدام الجيش أداة لاغتصاب السلطة، تسقط هالة الشرعية، ويصبح بإمكان أيّ «حفنة» من الضباط أن تورد حججًا مماثلة لإطاحة من يحكم من إخوانهم العسكر. وهذا ما حدث بالضبط في كثير من الانقلابات. ويفرض هذا الأمر حالة توجس مستمرة بالعسكر «الحاكمين» (أو بالأحرى العسكري الأوحد الحاكم، فطبيعة الجيش التراتبية لا مكان فيها لغير حاكم واحد، أو عصبة صغيرة تلتف حوله). ويستلزم هذا التوجس، وحالة الخوف العصابي التي يولدها، احتياطات لا حاجة إليها في الأنظمة المدنية المستقرة لمراقبة الجيش والتجسس عليه، ووضع القيود على مَن فيه، حتى لا يقع المحذور. وفي معظم الأحيان، يستتبع هذا الأمر ضرب الجيش وباقي الأجهزة الأمنيّة بعضها ببعض، وقد يمتد إلى إحياء العصبيات القطاعية في الجيش والمجتمع.

صحيح أن بعض قطاعات الجيش، خصوصًا في الرتب العليا، قد تنتفع من حكم الجيش، وتتقلد المناصب وتنال المغانم، وأن الجيش نفسَه قد يستفيد من زيادة ميزانيته، وأن ثمّة حالات نادرة (كما حدث في السودان وباكستان في عام 1958 وفي تايلاند أكثر من مرة) يتولى فيها الجيش السلطة كجهاز، وليس «حفنة» من ضباطه المغامرين أو الفئات الأيديولوجية التي اخترقته، وحينئذٍ، تكون الانقسامات في الجيش أقلّ، ولكنها لا تغيب. وفي الحالات كلها، فإن المؤسسة العسكرية سرعان ما تفقد حياديتها، وتصبح فاسدة مفسدة في نظر الشعب، وتقسم الجيش والشعب معًا، ثمّ تصبح في نهاية الأمر عامل تقويض للأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي.

بناء على ذلك، لا يُسقط اغتصاب العسكر السلطة شرعية الدولة وفكرتها من الأساس فحسب - بالنظر إلى كُمون فكرة الدولة ووظيفتها الأساسية في

تأمين المجتمع من خطر العنف - بل يُسقط الجيشَ نفسَه أيضًا، ويحوّله إلى ميليشيات. فشرعية احتكار الجيش العنف تأتي من شرعية الدولة التي تنبع هي نفسها من الإرادة الشعبية، وإلا فإنها تصبح، حقًا، مجرد عصابة أخرى كما يرى تيلي. وبناءً على ذلك، فإن الجيش حين «يتولى السلطة» فإنه لا يحكم كما ذكرنا ذلك من قبل، وإنما يحكم آخرون باسمه وتحت بزّته العسكرية. ولكنه أيضًا يتوقف عن أن يصبح جيشًا، لأنه قطع فرع الشجرة الذي يقف عليه حين عدا على الشرعية.

إن نشأة الدولة الحديثة، وما تبعها، وما اتسمت به من «تمدين» المجتمع، وإخراج للعنف من الشأن السياسي - المدني، واحتكار للعنف الشرعي تحت سلطة الدولة، تختص به مؤسسات بعينها، وتمارسه لحساب الدولة، وليس لحسابها أو لحساب أيّ جهة خاصة أخرى. وهذا كله في إطار عقد اجتماعي لا يعني تخلي المواطن عن حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه بحمل السلاح تخلّيه عن حقوقه الطبيعية والتعاقدية في إطار الدولة. وهذا يفرض حالة انضباط عند أهل السلطة، وأهل المال وأهل السلاح، فلا يتعدى أيٌّ منهم حدود تفويضه. وتبقى الساحات المدنية والسياسية هي فضاء الحوار والتدافع السلمي، وتكون فيها الغلبة للحجة، والاحتكام فيها لمؤسسات سلمية من قضاء ورأي عامّ وعمليات انتخابية ...إلخ، ولا مكان في هذا الشأن للابتزاز أو استخدام القوة.

إن حدود التفويض أو الوكالة في إدارة الشأن العام (والأمن جزء منه) ترسمها التوافقات بين الفرقاء في إطار هذه الساحات وبحسب القواعد المرضية فيها؛ إذ يفترض أن تخضع الدولة للإرادة الشعبية العامة، وتوكل بالشأن العام «أجراء» مهمتهم تنفيذ مقتضى إرادة الشعب في دعم التعايش السلمي على أساس العدل واحترام قيم المجتمع وتوافقاته. ويوكل هؤلاء مؤسسات عسكرية وأمنيّة وشرطية تقوم على شأن الأمن، تخضع هي نفسها لقرار السلطة السياسية، الخاضعة أيضًا لإرادة الشعب وحكم أغلبيته. وفي هذا الإطار، يكون تدخّل الجيش في السياسة، سواء من وراء ستار عبر «وكلاء» آخرين، أو عبر وسائل الضغط والابتزاز، إخلالًا بمقتضى الوكالة، ومن ثمّ تقويضًا للشرعية التي يستند إليها الجيش أيضًا.

يعيدنا هذا الشأن إلى نقطة البداية، ووصفة هنتنغتون في تأمين استقلال الجيش حتى يطور مهنية عسكرية قوامها خدمة الشعب والانصياع لممثليه. ولكن إذا رأينا أن هناك إشكاليات في هذه الوصفة، ليس من أقلّ ملامحها أن «مهنية» الجيش هي التي زيّنت له الاستيلاء على السلطة في دول كثيرة في العالم الثالث، فإن هذا يقدح في هذه الوصفة. فالجيش، كما سبق أن ذكرنا، يتدخل لأنه يقدّم نفسه على أنه هيئة قومية فوق السياسة وخارجها، وغير منحازة إلا إلى الوطن، ما يؤهلها لأنْ تقود البلاد إلى «برّ الأمان». إذًا، هل تكون ثمّة نظريتان، واحدة للعالم الأول وثانية للعالم الثالث؟ (وقد كان للعالم «الثاني» والدول التي نسجت على منواله شأن آخر أشرنا إليه، من جهة أنها تقوم على ازدواجية الحزب والجيش، حيث الحزب مجيّش والجيش محزّب، والأجهزة الأمنيّة أداة حكم الفرد).

لا بدّ لأيّ نظرية ذات أهمية من أن تكون قابلة لتفسير كلّ أحوال الجيوش في المستويات المختلفة. ويعيدنا هذا إلى السؤال الأول، سؤال الدولة الحديثة وشرعيتها. فقد برّر هوبز الطابع القمعي للدولة بأن البديل لطغيان الحاكم المستبد هو التعرض لخطر ملايين المستبدين، والعيش في حالة حرب دائمة. وإذا قبلنا معادلة الخوف، فإن الاستسلام للاستبداد يصبح عينَ العقلانية. والمنطق نفسه يسوغ لكل ضابط مغامر (أو حفنة ضباط) القفز على دبابته والتوجه إلى قصر الحكم لـ «إنقاذ» البلاد من خطر محقق. ومن حقّ أي ضابط آخر أن يستخدم المنطق نفسه أيضًا للوثوب إلى السلطة، فنعود إلى ما خوّف منه هوبز، وما برّر له بعض الأسلاف. فـ «من اشتدت وطأته وجبت طاعته». ومن ثمّ، يصبح السيف هو الحكم.

إن ما وصفه هنتنغتون بأنه تسييس يسود أوجه حياة المجتمع البريتورياني كلها لا ينتهي بتسلم عسكري السلطة، بل يتحول إلى درجة أعلى من التسييس، هي الأمننة (Securitization). ومن هذا المنطلق، قد تكون نظرية الأمننة، كما طرحتها مدرسة كوبنهاغن، المدخل الأفضل لرسم ملامح إطار نظري جديد لمعالجة قضية العلاقات المدنية - العسكرية وتدخّل الجيوش في السياسة. وملخص رؤية هذه المدرسة، كما عبّر عنها باري بوزان وأولي ويفر وزملاؤهما، هو أن تحديد المهددات الأمنيّة لا يعتمد على معطيات موضوعية

فحسب، وإنما ينتج من تدخّل خطابي (Speech Act) لفاعل في المجال السياسي، تتحول عبره مسألة كانت تعامل بطريقة عادية إلى قضية أمنيّة تتطلب التعامل الاستثنائي معها، وتبرر تعليق قواعد وضوابط كثيرة متعامل بها مع المسائل العادية[180]. وبحسب النظرية، فإن الأمننة هي درجة أعلى من التسييس؛ فالأمور تُسيَّس بنقلها من أمور عادية إلى قضايا خلافية يحتدم حولها التنازع «السلمي»، ثمّ تصل إلى مرحلة الأمننة عندما تصبح مجال تهديد.

في معالجة سابقة لنظريات مدرسة كوبنهاغن، ركزنا على نقطتين محورتين، **أولاهما** أن النظرية تنطبق في مجملها على الأنظمة الديمقراطية، على الرغم من احتجاجها بعكس ذلك؛ إذ إن المنظّرين أنفسهم يعترفون بأن الأنظمة القمعية والشمولية توسع أصلًا دائرة التسييس والأمننة، وإن كانوا يرون أن في الأنظمة القمعية نفسها مراحل أعلى من الأمننة، حتى بمقاييسها. ولكن خلصنا في معالجتنا إلى أن هذه الحجج لا تثبت للتمحيص، لأن نظرية الأمننة تفترض ساحة حوار سياسي مفتوح إلى حدّ ما، يتمّ فيه طرح القضية أمام جمهور يقرر، على أساس الحجج، القبول بطرح الأمننة أو رفض هذا الطرح. ومثل هذا المجال غير متاح في الأنظمة القهرية التي يُعدّ التعبير فيها عن رأي حرّ خطرًا أمنيًا[181].

تنطلق النقطة **الثانية** من النقطة السابقة، فمن من الممكن تصنيف الأنظمة بحسب مستوى الأمننة فيها. وبناء على ذلك، فإن الأنظمة الليبرالية بطبيعتها تتبنى الحدّ الأدنى من الأمننة، في مقابل الأنظمة التسلطية التي تتبنى مستوى عاليًا من الأمننة. ففي الأولى، يكون الأصل في الأشياء هو الإباحة، والدولة، لا تسيس أو تعامل أمنيًا، إلا مناطق محدودة من النشاط العامّ، وتمتنع عن التدخل في الخاص من أمور الناس. وفي المقابل، تكاد الأنظمة التسلطية تعامل كلّ شأن عامّ على أنه همّ أمنيّ، وإن تسامحت مع كثير من الخاص، ما لم تكن له توابع عامة. ومن جهة أخرى، تتبع الأنظمة الشمولية سياسة أمننة قصوى (Maximum Securitization)، فلا يفلت من تتبعها شأنٌ خاص ولا عام. وهناك صنف رابع، هو الأنظمة ذات الأمننة المنفلتة، أو الهوس الأمني (Hyper - securitization)، ومن أمثلتها الأنظمة التي تمارس العنف المنفلت من كلّ عقال، ولا تتورع عن الإبادة الجماعية، كما كانت حال ألمانيا النازية أو كمبوديا

الخمير الحمر[182].

بناء على هذا التصنيف، يرتبط التدخل العسكري في الشأن السياسي بمستوى الأمننة في أيّ نظام سياسي؛ ذلك أن رفع مستوى الأمننة إلى مستوى عالٍ في أيّ نظام يستدعي استنفار القوة المسلحة للتعامل مع هذا الشأن، ما يعطّي الجيش مسؤوليات سياسية تلقائيًا. وبعد ذلك، يصبح تولي الجيش السلطة مسألة وقت فحسب؛ فقادة الجيش يصبحون جزءًا من المشورة حول كيفية التعامل مع «الخطر» القائم، وإذا وقع خلاف فقد يمهد ذلك لصدام. فضلًا عن ذلك، يسهل تكليف القوات المسلحة مهمّات أمنيّة الانقلاب، لأن وجودها في الطرقات لن يكون مستغربًا. وقد سبق الحديث عن دور قرار الحكومة المصرية نشر الجيش في مطلع عام 1952 في تسهيل انقلاب تموز/ يوليو من العام نفسه. بالقدر نفسه، جعل نشر الجيش المصري للتصدي لثورة يناير 2011 عزل مبارك وتولي الجيش الحكم «تحصيل حاصل».

المفارقة هي أن زيادة مستوى الأمننة إلى الدرجات العليا لا يعزز دور الجيش، بل يقلل من شأنه؛ ذلك أن رفع الأمننة إلى المستوى الأقصى يعني أن حالة الرعب لدى النظام تصبح شبه مرضية، ما يضعف الثقة في جميع المؤسسات، بما فيها الجيش. ويؤدي الاحتياط ضدّ الانقلابات المحتملة إلى تشديد الرقابة على الجيش، وإضعافه لحساب الأجهزة الأمنيّة، واعتماد تعددية في الجيوش والأجهزة الشرطية والأمنيّة، وتركيز أدوات اتخاذ في يد أهل السلطان. ومثال ذلك سورية الحالية وكوريا الشمالية، وأمثالهما، حيث المؤسسات كلها - بما فيها الجيش - تخضع للحاكم الأوحد.

هكذا، نجد أن الإشكالية الأساسية تكمن في تحديد مفهوم الأمن، لأن الترويج للخوف العصابي عبر أساطير التخويف لا يقوّض الدولة فحسب، بل المجتمع أيضًا، كما فصّلنا ذلك في غير هذه الدراسة[183]. وقد رأينا أن هنتنغتون لم ينجُ من هذا الضرب من الترويج، بل بنى نظريته عليه؛ ذلك أنه استخدم التخويف من الوحش السوفياتي لكي يدعو إلى إطلاق يد الجيش، ولجم الليبرالية التي تعوق ذلك. وهذا يفترض أن إعطاء الجيش كلّ ما يريد، بحسب هذا الرأي، يكفّ بأسه وسطوته، ويجعله منصاعًا مسالمًا. ولكن، يبقى السؤال: ما قيمة الانصياع بعد أن يأخذ الجيش كلّ ما يريد؟

الحل، إذًا، ليس في ما ذهب إليه هنتنغتون من إطعام الوحش العسكري حتى يهدأ ويستكين، ولكن في الكفّ عن إطعام وحش التخويف حتى لا ينادي هو بإطعام الجيش (من لحوم البشر إن لزم الأمر). وهذا يتطلب بناء الدولة على الحدّ الأدنى من «الأمننة»؛ فتصوير الهجرة إلى أوروبا أو أميركا (كما هو مشاهَد في هذه الأيام) على أنها خطر ماثل ينبغي أن تسل السيوف للتصدي له، لا يعني أن المهاجرين الحفاة من المكسيك وأفريقيا قادرون على تدمير الدول العظمى، إنما يعني قدرة الخطاب التحريضي على تجييش المشاعر. ويذكرنا، كذلك، تصوير لبس المرأة المسلمة الحجاب أو «البوركيني» على أنه نهاية الجمهورية الفرنسية بسيولة خطوط «الأمننة»، ما يجعلها عرضة للمناورات من كلّ صنف. ففي وقت سابق، كان حكام الغرب يرون في وصول محمد مصدق إلى الحكم في إيران، أو جمال عبد الناصر إلى الحكم في مصر، خطرًا داهمًا على الغرب، وهم اليوم «يصلّون» صباح مساء حتى يعود مصدق أو عبد الناصر. ثمّ إننا رأينا كيفية استخدام مكافحة «الإرهاب» فزاعة بررت التغول على الحريات حتى في عواصمها المتبرجة بها في السابق؛ مثل باريس وواشنطن. فالدولة المتخندقة تتولد من فكرة. وفي إمكان «حفنة» من المتطرفين أن تقود أمّة بكاملها إلى التهلكة، كما فعل النازيون في ألمانيا. ويجتهد دونالد ترامب، واليمين المتطرف في أوروبا والهند وغيرهما، في النسج على المنوال نفسه. وقد يبلغ الأمر، كما يحدث في بريطانيا حاليًا، أن يتحول حتى الانتماء الأوروبي إلى خطر ماحق يهدد الوجود. وفي معظم الأحيان، تصبح هذه المخاوف ذاتية التحقق، ويتحول الأعداء المتوهمون إلى أعداء حقيقيين، لأن المهووس بالأعداء يخلقهم بأفعاله المهووسة.

إذًا، لا يختلف حل قضية التوازن بين المدني والعسكري في الدولة الحديثة في واشنطن عن الحلّ في القاهرة. ففي الحالين، يكون ضبط خطوط «الأمننة» إلى مستوى عقلاني هو ما يبعد الهوس الذي يعيد العنف إلى قلب السياسة، وينزع عنها مدنيتها التي اكتسبتها بجهد جهيد. فهناك أكثر من سيناريو يمكن أن تُبرر به انقلابات عسكرية حتى في واشنطن. وقد أبدعت هوليوود خلال الفترة الماضية في ابتداع الكثير منها واستثماره (فيلم «الحصار» وعشرات غيره). وفي المقابل، هناك سيناريوات أخرى بديلة مُبرّرة ومُؤسسة لسلوك

آخر (كثيرًا ما استخدمتها الأفلام نفسها، كما هو الشأن في فيلم «الحصار»). وبناء على ذلك، يصبح السؤال: أيّ سيناريو سيغلب ويهيمن؟ أهو سيناريو الرعب الذي تحول إلى فيلم رعب حقيقي في مصر - السيسي، أم السيناريوات البديلة التي سادت وظلّت تسود في أماكن أخرى جنبها الله مثل هذا المصير؟

الخلاصة هي أن نظرية الأمننة المعدلة التي نطورها حاليًا تعطي المفتاح لإطار نظري يمكن أن يفسر التدخلات العسكرية في الدول النامية والصناعية على حدّ سواء. وعلى أساس هذه النظرية، يمكن أن نقول إن وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية، في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، نتج من نجاح في رفع حالة الأمننة في أميركا؛ وذلك بتحويل قضايا الاقتصاد والوظائف والهجرة، وحتى الصحة، إلى قضايا أمنيّة. ولو طبق سياساته في المواجهة مع المكسيك وأوروبا حول التجارة والهجرة، وسعى لابتزاز الصين، وبنى الجدران، وعزل الولايات المتحدة عن العالم، فسيتعاظم دور القوات المسلحة والأجهزة الأمنيّة في السياسة الأميركية. وغير مستبعد أن يتدخل الجيش لخلع الرئيس في حال قيادته البلاد إلى حافة حرب نووية.

المراجع

1 - العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي.** (نيويورك: البرنامج، 2004).

اليازجي، كمال. **المعري ولزومياته.** بيروت: دار الجيل، 1988.

2 - الأجنبية

El - Affendi, Abdelwahab. *Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities*. New York: Bloomsbury, 2015.

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London: Verso Books, 2013.

Bellin, Eva. «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring.» *Comparative Politics*. vol. 44, no. 2 (January 2012).

________. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*. vol. 36. no. 2 (July 2004).

Bienen, Henry. «Armed Forces and National Modernization: Continuing the Debate.» *Comparative Politics*. vol. 16, no. 1 (October 1983).

Bruneau, Thomas C. & Florina Cristiana Matei (eds.). *The Routledge Handbook of Civil - Military Relations*. New York: Routledge, 2013.

________ & Scott D. Tollefson (eds.). *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil - Military Relations*. Austin: University of Texas Press, 2006.

Burk, James. «Theories of Democratic Civil - Military Relations.» *Armed Forces & Society*. vol. 29, no. 1 (2002).

Buzan, Barry, Ole Wæver & Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.

Coffman, Edward M. «The Long Shadow of *The Soldier and the State*.» *Journal of Military History*. vol. 55, no. 1 (January 1991).

Elias, Norbert. *The Civilizing Process*. Oxford: Basil Blackwell, 1994.

Feaver, Peter D. *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil - Military Relations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003.

________. «The Civil - Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control.» *Armed Forces & Society*. vol. 23, no. 2 (January 1996).

________ & Erika Seeler. «Before and after Huntington: The Methodological Maturing of Civil - Military Studies,» in: Don Snider & Suzanne Nielson (eds.), *American Civil - Military Relations: Realities and Challenges* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2009).

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*.

London: The Pall Mall Press, 1962.

Gause III, F. Gregory. «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability.» *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 4 (July - August 2011).

Goodpaster, Andrew Jackson & Samuel P. Huntington. *Civil - military Relations*. Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1977.

Habermas, Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Thomas Burger (trans.) with the assistance of Frederick Lawrence. Cambridge: Polity Press, 1989; [1962].

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963.

Hopkins, Keith. «Civil - Military Relations in Developing Countries.» *British Journal of Sociology*. vol. 17, no. 2 (June 1966).

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

________.*The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations*. Cambridge: The Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

Janowitz, Morris. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. New York: The Free Press, 1960.

________. *The Reconstruction of Patriotism*. Chicago: Chicago University Press, 1983.

_______.«Soldiers, Scholars, Liberals.» *Antioch Review*. vol. 17, no. 3 (Autumn 1957)

Kårtveit, Bård & Maria Gabrielsen Jumbert. «Civil - Military Relations in the Middle East: A Literature Review.» CMI Working Paper. WP 2014: 5 (June 2014), at: https://bit.ly/2KGNC4X

Kamrara, Mehran. «Military Professionalization and Civil - Military Relation in the Middle East.» *Political Science Quarterly*. vol. 115, no. 1 (spring 2000).

Lasswell, Harold D. «The Garrison State.» *American Journal of Sociology*. vol.

46. no. 4 (January 1941).

Mamdani, Mahmood. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Princeton: Princeton University Press, 1996.

McCann Frank D. Jr., «Origins of the 'New Professionalism' of the Brazilian Military.» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. vol. 21, no. 4 (November 1979).

McCarney, Joseph. *Routledge Philosophy Guidebook to: Hegel on History*. London: Routledge, 2000.

Morgan, Matthew. «The Garrison State Revisited: Civil - Military Implications of Terrorism and Security.» *Contemporary Politics*. vol. 10. no. 1 (2004).

Nordlinger, Eric A. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs: Prentice - Hall, 1977.

Perlmutter, Amos. *Political Roles and Military Rulers*. London: Frank Cass, 1981.

________. «The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil - Military Relations in Developing Polities.» *Comparative Politics*. vol. 1, no. 3 (April 1969).

________ & William LeoGrande. «The Party in Uniform: Towards a Theory of Civil - Military Relations in Communist Political Systems.» *American Political Science Review*. vol. 76, no. 4 (December 1982).

Pitts, Jennifer. «Political Theory of Empire and Imperialism.» *Annual Review of Political Science*. vol. 13 (2010).

Schiff, Rebecca L. *The Military and Domestic Politics: A Concordance Theory of Civil - Military Relations*. New York: Routledge, 2009.

Stepan, Alfred. «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in: Alfred Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Policies, and Future* (New Haven: Yale University Press, 1973).

Tilly, Charles. «War Making and State Making as Organized Crime,» in: Theda Skocpol, Peter Evans & Dietrich Rueschemeyer (eds.), *Bringing the State Back In* Cambridge: (Cambridge University Press, 1985).

Wæver, Ole. «Securitization and Desecuritization,» in: Ronnie D. Lipschutz (ed.). *On Security*. (New York: Columbia University Press, 1995).

Welch, Claude E. Jr. «Civil - Military Relations: Perspectives from the Third

World.» *Armed Forces & Society*. vol. 11, no. 2 (January 1985).

Williams, Rocky. «Towards the Creation of an African Civil - Military Relations Tradition.» *African Journal of Political Science=Revue Africaine de Science Politique*. vol. 3, no. 1 (June 1998).

(105) Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso Books, 2013).

(106) Norbert Elias, *The Civilizing Process* (Oxford: Basil Blackwell, 1994).

(107) Thomas C. Bruneau & Florina Cristiana Matei (eds.), *The Routledge Handbook of Civil - Military Relations* (New York: Routledge, 2013), p. 2; James Burk, «Theories of Democratic Civil - Military Relations,» *Armed Forces & Society*, vol. 29, no. 1 (2002), pp. 7 - 8; Peter D. Feaver, *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil - Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003), p. 2.

(108) Peter D. Feaver & Erika Seeler, «Before and after Huntington: The Methodological Maturing of Civil - Military Studies,» in: Don Snider & Suzanne Nielson (eds.), *American Civil - Military Relations: Realities and Challenges* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2009), p. 74.

(109) Thomas C. Bruneau, «Impediments to the Actual Conceptualization of Civil - Military Relations,» in: Bruneau & Matei (eds.), pp. 15 - 16.

(110) Burk, pp. 12 - 13.

(111) Edward M. Coffman, «The Long Shadow of *The Soldier and the State*,» *Journal of Military History*, vol. 55, no. 1 (January 1991), pp. 69 - 82; Bruneau, pp. 16 - 17.

(112) Bruneau, pp. 17 - 18.

(113) Florina Cristiana Matei, «A New Conceptualization of Civil - Military Relation,» in: Bruneau and Matei (eds.), pp. 26 - 35.

(114) Amos Perlmutter, «The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil - Military Relations in Developing Polities,» *Comparative Politics*, vol. 1, no. 3 (April 1969), pp. 382 - 404.

(115) Jennifer Pitts, «Political Theory of Empire and Imperialism,» *Annual Review of Political Science*, vol. 13 (2010), pp. 211 - 235.

(116) Burk, pp. 9 - 11.

(117) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: The Pall Mall Press, 1962).

(118) Samuel Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations* (Cambridge: The Belknap Press of Harvard University Press, 1957), pp. 7 - 12.

(119) Ibid., pp. 45 - 48.

(120) Joseph McCarney, *Routledge Philosophy GuideBook to: Hegel on History* (London: Routledge, 2000), pp. 1 - 2, 171.

(121) Huntington, *The Soldier and the State*, pp. 31 - 47.

(122) Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime,» in: Theda Skocpol, Peter Evans & Dietrich Rueschemeyer (eds.), *Bringing the State Back In* (Cambridge:

Cambridge University Press, 1985), pp. 169 - 192.

(123) Ibid., pp. 169 - 187.

(124) Ibid.

(125) Elias.

(126) Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Thomas Burger (trans.) with the assistance of Frederick Lawrence (Cambridge: Polity Press, 1989; [1962]).

(127) Feaver, *Armed Servants*, pp. 4 - 6.

(128) Ibid., pp. 5 - 7.

(129) Harold D. Lasswell, «The Garrison State,» *American Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455 - 468.

(130) Huntington, *The Soldier and the State*, pp. 346 - 352.

(131) Ibid., pp. 7 - 18.

(132) Matthew Morgan, «The Garrison State Revisited: Civil - Military Implications of Terrorism and Security,» *Contemporary Politics*, vol. 10, no. 1 (2004), pp. 5 - 19; Peter Harris, «Why the Garrison State Is Here to Stay,» *National Interest*, 12/3/2014, at: https://bit.ly/2PVUeCp

(133) Andrew Jackson Goodpaster & Samuel P. Huntington, *Civil - Military Relations* (Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1977).

(134) Feaver, *Armed Servants*, pp. 22 - 38.

(135) Huntington, *The Soldier and the State,* pp. 2 - 13.

(136) Feaver & Seeler, pp. 72 - 90.

(137) .Burk, pp. 10 - 13

(138) Morris Janowitz, «Soldiers, Scholars, Liberals,» *Antioch Review*, vol. 17, no. 3 (Autumn 1957), pp. 397 - 398; Morris Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (New York: The Free Press, 1960), pp. 215 - 231; Morris Janowitz, *The Reconstruction of Patriotism* (Chicago: Chicago University Press, 1983).

(139) Peter D. Feaver, «The Civil - Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control,» *Armed Forces & Society*, vol. 23, no. 2 (January 1996), pp. 149 - 178.

(140) Matei, «A New Conceptualization,» pp. 26 - 35.

(141) Feaver, *Armed Servants*, pp. 47 - 95.

(142) Rebecca L. Schiff, *The Military and Domestic Politics: A Concordance Theory of Civil - Military Relations* (New York: Routledge, 2009), pp. 12 - 16.

(143) Ibid., pp. 2 - 4.

(144) Claude E. Welch Jr., «Civil - Military Relations: Perspectives from the Third World,» *Armed Forces & Society*, vol. 11, no. 2 (January 1985), pp. 183 - 197.

(145) Ibid.

(146) Finer, p. 5.

(147) Ibid., pp. 1 - 3.

(148) Perlmutter, «The Praetorian State,» pp. 394 - 404.

(149) Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs: Prentice - Hall, 1977), pp. 22 - 27.

(150) Keith Hopkins, «Civil - Military Relations in Developing Countries,» *British Journal of Sociology*, vol. 17, no. 2 (June 1966), pp. 165 - 182.

(151) Perlmutter, «The Praetorian State,» pp. 383 - 384.

(152) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 253 - 270.

(153) Bård Kårtveit & Maria Gabrielsen Jumbert, «Civil - Military Relations in the Middle East: A Literature Review,» CMI Working Paper, WP 2014: 5 (June 2014), pp. 4 - 5, at: https://bit.ly/2KGNC4X

(154) Amos Perlmutter, *Political Roles and Military Rulers* (London: Frank Cass, 1981).

(155) Nordlinger, pp. 64 - 66.

(156) Hopkins, pp. 172 - 177, 180 - 181.

(157) Henry Bienen, «Armed Forces and National

Modernization: Continuing the Debate,» *Comparative Politics*, vol. 16, no. 1 (October 1983), pp. 1 - 16.

(158) Huntington, *The Soldier and the State*.

(159) Perlmutter, «The Praetorian State,» pp. 385 - 391.

(160) Alfred Stepan, «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in: Alfred Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Policies, and Future* (New Haven: Yale University Press, 1973), pp. 47 - 65.

(161) Frank D. McCann Jr., «Origins of the 'New Professionalism' of the Brazilian Military,» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 21, no. 4 (November 1979), pp. 505 - 522.

(162) Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 1996).

(163) Rocky Williams, «Towards the Creation of an African Civil - Military Relations Tradition,» *African Journal of Political Science=Revue Africaine de Science Politique*, vol. 3, no. 1 (June 1998), pp. 20 - 41.

(164) Ibid., pp. 26 - 27.

(165) Ibid., p. 28.

(166) Amos Perlmutter & William LeoGrande, «The Party in Uniform: Towards a Theory of Civil - Military Relations in Communist Political Systems,» *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (December 1982), pp. 778 - 789.

(167) يُنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: البرنامج 2004).

(168) Mehran Kamrava, «Military Professionalization and Civil - Military Relations in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1 (Spring 2000), pp. 67 - 92.

(169) Ibid., pp. 79 - 81.

(170) Ibid., pp. 82 - 86.

(171) Halpern, pp. 253 - 270.

(172) F. Gregory Gause III, «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 4 (July - August 2011), pp. 81 - 90.

(173) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (July 2004), pp. 139 - 157.
Eva Bellin, «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring,» *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 127 - 149.

(174) Kårtveit & Jumbert.

(175) Thomas C. Bruneau & Scott D. Tollefson (eds.), *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil - Military Relations* (Austin: University of Texas Press, 2006).

(176) كمال اليازجي، **المعري ولزومياته** (بيروت: دار الجيل، 1988)، ص 175.

(177) Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 194 - 195.

(178) Ibid., pp. 212, 221 - 222.

(179) Ibid., pp. 262 - 263.

(180) Barry Buzan, Ole Wæver & Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*
(Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998), pp. 25 - 26,

يُنظر أيضًا:

Ole Wæver, «Securitization and Desecuritization,» in: Ronnie D. Lipschutz (ed.), *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995), pp. 46 - 86.

(181) Abdelwahab El - Affendi, *Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities* (New York: Bloomsbury, 2015), pp. 34 - 36.

(182) Ibid., pp. 35 - 37.

(183) Ibid.

الفصل الثالث
الجيش والسلطة والدولة في الجزائر من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية ......نوري دريس

إذا كان لارتباط السلطة السياسية بالجيش مثال، فإن الحالة الجزائرية تكاد تكون الأقوى. حتى وإن لم تبدُ الجزائر دكتاتورية عسكرية، فإن الجيش يحتل قلب الدولة، وهو مركز السلطة ومصدر شرعيتها. استطاع الجيش لأسباب تاريخية متعلقة بالظروف التي نشأت فيها الدولة الوطنية الجزائرية أن يحتكر السلطة، ويتحكم في طريقة توزيعها والأدوات التي تعيد إنتاجها، سواء كان ذلك خلال مرحلة الأحادية الحزبية (1962 – 1989) أم بعدها.

تحاول هذه الدراسة أن تناقش الأوضاع التي أدّت إلى احتلال الجيش قلب الدولة والسلطة في الجزائر المعاصرة وتحللها، وانعكاسات ذلك على عملية بناء المؤسسات السياسية والقانونية، وتجربة الانتقال الديمقراطي. وقد استندنا في ذلك إلى أطروحة لهواري عدي حول ازدواجية السلطة في الجزائر (سلطة فعلية خفية في يد الجيش، يسير بها سلطة ظاهرة في المؤسسات الرسمية).

استخدمنا مفهومَي الشعبوية والنيوباترمونيالية، كما يجري تعريفهما لاحقًا؛ لرسم المسار الذي أخذته السلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ فالشعبوية كانت وصفًا لتلك الأيديولوجيا التي كرّست الأحادية الحزبية والشرعية الثورية، والنيوباترمونيالية كانت شكل الممارسة السياسية للسلطة التي نتجت منها. إن وضع هذين المفهومين في سياقهما التاريخي سمح

لنا بفهم ظروف استيلاء الجيش على السلطة وتماهيه مع الدولة، ومعرفة أسباب رفضه لإعادة توزيع السلطة داخل الجسم الاجتماعي بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989.

على الرغم من إقرار التعددية الحزبية التي كان يفترض أن تضع حدًا لهيمنة الجيش على السلطة السياسية في الجزائر منذ ما يزيد على 25 سنة، فإن الجزائري البسيط لا يزال شديد الاقتناع بأن الجيش هو صاحب السلطة الفعلية، ولم ينسحب من اللعبة السياسية ومن قلب الدولة، وأن كلمة الفصل تعود إليه دائمًا في اختيار الرئيس والمسؤولين المركزيين والمحليين، وفي اتخاذ القرارات المصيرية في الميادين السياسي والاقتصادي. يتحدّث الجميع في الجزائر سرًّا وعلانية عن دور الجيش في صناعة الرئيس، ودور جهاز الاستخبارات في مراقبة الحياة السياسية وتحريكها، مع أن الدستور الحالي لا يشير إلى أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية. ويعتقد الجزائري أن وراء كل حزب جنرالًا، ووراء كل صحيفة خاصة جنرالًا، ووراء كل مؤسسة اقتصادية ناجحة جنرالًا. كما يسود الاعتقاد بأن الأحزاب والصحف والجمعيات هي مجرد أدوات دعاية و«بروباغندا» سياسية، تقوم بدور إضفاء الصدقية على تعددية سياسية شكلية، يحركها جهاز الاستعلام والأمن كلما أرادت السلطة سوقًا انتخابية أو استحقاقًا سياسيًا ما.

يسود انطباع عام، يمكن ملاحظته عبر الأحاديث اليومية، والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي، وبعض الدراسات الأكاديمية (التي سوف نشير إليها لاحقًا)، بأن الانفتاح السياسي الذي أقرته السلطة في «دستور فيفري 1989» (شباط/ فبراير 1989) لم يؤدِّ إلى تراجع دور الجيش في الحياة السياسية بقدر ما منحه أدوات جديدة لممارسة السلطة من وراء الستار؛ بما يجعله بمنأى عن المحاسبة والمساءلة المؤسساتية (القضاء، البرلمان) أو المجتمعية (وسائل الإعلام). تتعدد التوصيفات والعبارات التي استعملت لوصف هذه الوضعية الجديدة مثل: ديمقراطية الواجهة، والتعددية الشكلية، وإبطال مفعول الانتخابات. ويشار إلى الجيش بتوصيفات هي الأخرى متعددة مثل: الحكام الفعليون، وأصحاب القرار (les décideurs)[184]، والسلطة الفعلية، والعلبة السوداء ...إلخ.

هذه توصيفات لوضع سياسي معالمه غير واضحة، تتفق كلّها على أن الانتقال الديمقراطي تم إجهاضه، أو في الأقل إفراغه من محتواه وإبطال مفعوله؛ ذلك أنه لم يستطع أن يكوّن آلية جديدة لتسوية الصراع على السلطة السياسية في المجتمع، تكون فيها السيادة للشعب يمارسها عبر الانتخابات العامة لاختيار المسؤولين السياسيين. لهذا، فإن هذه الدراسة ستحاول أن تجيب عن الأسئلة الآتية: ما أسباب (وأدوات) هيمنة الجيش على قلب الدولة والسلطة منذ الاستقلال إلى اليوم؟ وما الأوضاع التي نشأت فيها هذه الهيمنة؟ وما أدوات إعادة إنتاجها وصيانتها؟ وأخيرًا، ما انعكاساتها على تجربة بناء الدولة والتحول الديمقراطي؟

سنحاول أن نناقش هذه التساؤلات ونجيب عنها ضمن حدود الفرضية العامة الآتية: إن المسار الذي شُكّلت فيه الدولة الوطنية كان للجيش فيه دور محوري مقارنة بدور النخب السياسية غير العسكرية، سمح له بممارسه نفوذ واسع على المؤسسات السياسية، والتمتع بشرعية اجتماعية وتاريخية وسياسية، بصفته مصدرًا للشرعية والسلطة على حد سواء. إن شراسة حرب التحرير، وفشل النخب السياسية في توحيد الجزائريين حول المشروع الاستقلالي، ونجاح الجناح العسكري الراديكالي في إطلاق «ثورة أول نوفمبر» 1954، كانت كلها عوامل ساهمت في نزع الصدقية عن العمل السياسي ورجال السياسة والممارسة الحزبية، وأعطت في المقابل شرعية وصدقية للعمل العسكري، ولاستمرار الجيش في الاضطلاع بدور أساس في الحياة السياسية.

سنناقش تساؤلات الدراسة وفرضيتها استنادًا إلى أطروحة عالم الاجتماع الجزائري لهواري عدي، والتي يرى فيها أن السلطة في الجزائر منقسمة إلى مستويين: سلطة فعلية خفية، في يد الجيش، وسلطة ظاهرة، في أيدي المسؤولين المدنيين المعينين في مختلف المناصب السياسية[185]. وسنستعين هنا بمفهومين أساسيين: الشعبوية (populisme) والنيوباترمونيالية (Néo patrimonialisme)؛ لنحلل من خلالهما الأوضاع التاريخية والأيديولوجية والسوسيولوجية التي احتل فيها الجيش السلطة السياسية، وانعكاسات ذلك على سيرورة بناء الدولة الوطنية، وتصورات النخب العسكرية للسياسي وللسلطة ووظيفة الدولة، وأخيرًا، انعكاسات هذا كله على مسار التحول

الديمقراطي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

أولًا: في الجذور التاريخية لاستيلاء الجيش على السلطة

من المهم العودة إلى السياق الذي نشأت فيه الدولة الوطنية الجزائرية، لفهم جذور هذه العلاقة الحميمية بين الجيش والسلطة، ووزن الجيش وصورته في المخيال الاجتماعي، وتمثلات الجزائريين حول السياسي والعسكري. يمكن القول إن فشل الكفاح السياسي بين الحربين العالميتين في استعادة الاستقلال الوطني هو الذي أفقد العمل السياسي ورجل السياسة صدقيته الاجتماعية والسياسية. إن المنظمة السرية التي نشأت في عام 1947 للتحضير للثورة المسلحة صبغ منطق عملها واشتغالها الفِعل السياسي الجزائري إلى يومنا هذا: السرية، وغياب الثقة، والتآمر، والوشاية، واللجوء إلى العنف والتصفية. يمكن الحديث فعلًا عن ظاهرة اسمها متلازمة المنظمة الخاصة (le syndrome de l'OS)، على أساس أن آليات عملها تقع تحت ظل القمع الاستعماري، واستمرت إلى ما بعد الاستقلال، بل حتى إلى ما بعد التعددية الحزبية. كتب محمد حربي جملة بليغة لوصف طبيعة هذه الممارسة، ونعتقد أنها لا تزال تحظى بالقوة نفسها: «إن مبادئ القيادة المستندة إلى الرقابة على السلوك، كوّنت الذهن العام على الطاعة والاحترام وجعلت من الوشاية والرقابة المتبادلة إنجازًا لواجب مجتمعي. كان قادة جبهة التحرير الوطني يعيدون إنتاج الارتباط بالماضي بلا وعي، فحقوق الفرد غير موجودة، والمقطع من بيان أول نوفمبر [تشرين الثاني] الذي يتحدث عن احترام الحريات الفردية لم يكن إلا لباسًا للأعياد، جرى إخراجه للمناسبة ثم أُعيد الإقفال عليه سريعًا»[186].

من الطبيعي أن تكون للعمل العسكري فاعلية أقوى في ظل الكفاح الاستعماري الضاري، ومن الطبيعي أيضًا أن يراوح العمل السياسي مكانه أو/ وأن/ ينتهي به المطاف في صف الولاء أو العمالة للاستعمار. نشأت الممارسة الحزبية آلية سياسية داخل حضن دولة القانون، ولا معنى لها في ظل الهيمنة الاستعمارية. استغل الجناح الراديكالي في حزب الشعب عدم فاعلية العمل

السياسي القانوني ليجمع حوله الجزائريين في تنظيم جديد، سمي جبهة التحرير الوطني[187]، أخذ على عاتقه مهمة تفجير الثورة المسلحة وقيادتها وتنظيمها من طريق جيش التحرير الوطني. في الواقع، ببلوغ عام 1957، لم يبق من جبهة التحرير الوطني إلا جيش التحرير الوطني، إذ يهيمن فيه القادة العسكريون على مفاصل صنع القرار وتنفيذه. ولم يكن الجناح السياسي إلا واجهة لتسيير احتياجات الثورة دبلوماسيًا.

هل كان من الممكن أن يكون للسياسي صدى وصوت أعلى من صوت العسكري وصداه، في ظل معركة مسلحة لأجل استعادة الاستقلال؟ وهل كان في الإمكان مثلًا أن يكون لفرحات عباس نفوذ وحظوة جماهيرية أكبر من حظوة كريم بلقاسم أو عبد الحفيظ بوصوف ونفوذهما؟ من المهم أن نعود إلى سيكولوجية الجماهير والقادة خلال الثورة المسلحة. لقد دفع عبان رمضان حياته ثمنًا لمحاولته فرض منطق السلم والدولة في ظل ظروف الحرب (أو لنقل في ظروف ما قبل الدولة). المسار الذي نشأت فيه الدولة الجزائرية هو مسار صنعه العسكري، أي قوة السلاح. إنها دولة ظهرت ردة فعل على تناقضات النظام الكولونيالي، وليست بناء قانونيًا شُيد لحل الخلافات والتناقضات الداخلية في المجتمع. ثمة فرق واضح بين الحالتين؛ فإذا كانت الحالة الثانية يتم فيها الصراع بين تيارات أيديولوجية وسياسية واقتصادية مختلفة، فإن الحالة الأولى تحتاج أوّلًا، وقبل حصول هذه المعركة والصراع، إلى قوة عسكرية تستعيد السيادة على الرقعة الجغرافية التي سوف تكون إطارًا لهذه الخلافات والصراعات.

في معظم المجتمعات التي مرت بتاريخ استعماري طويل، سيكون للعمل المسلح دور أساس في بناء الدولة، وسيكون الجيش وريث الشرعية التاريخية بعد استعادة السيادة وبناء الدولة على أنقاض الإدارة الاستعمارية. بالطبع، سترافق عملية الكفاح ضد الاستعمار معارك وصراعات داخلية من أجل التحضير لأخذ السلطة بعد الاستقلال. ويعتقد جزائريون كثر أن في الإمكان تفادي ذلك المسار الذي أخذته الجزائر بعد الاستقلال، وحُجتهم في ذلك وضع مؤسسات سياسية للثورة منذ مؤتمر الصومام (1956) لو احترمها الجميع. لكن تبقى هذه طموحات وآمالًا ساذجة من وجهة النظر

الأنثروبولوجية، لأن الصراع على السلطة تحدده علاقات القوة، وتحديدًا علاقات القوة العسكرية فحسب في مرحلة ما قبل الدولة. يجب أن نميز في التحليل بين الصراع على السلطة في سياق الدولة الناجزة والصراع عليها في مرحلة ما قبل نشوئها. ستكون القوى التي تقود عملية الكفاح أوفر حظًا في تجنيد الموارد السياسية من أجل شرعنة أحقيتها في ممارسة السلطة. وبتعبير أدق: من غير المعقول أن ينتظر أحد نشوء نظام سياسي تعددي ديمقراطي بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد الهيمنة الاستعمارية. تقع شرعية ممارسة السلطة في لحظة نشوء الدولة الوطنية (بعد إعلان الاستقلال) في مكان آخر غير صناديق الاقتراع، أو في الأقل يمكن أن تنافس شرعية صناديق الاقتراع شرعيات أخرى أقوى وأشد فاعلية، وذلك لتجنيد الأفراد والجماعات حول خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية. يتعلق الأمر هنا بالثقافة السياسية السائدة، وهي ثقافة صنعتها سنوات الكفاح المسلح، وآلاف القتلى والجرحى، وملايين الفقراء والمهمشين، وحشود الفلاحين المصادرة أراضيهم، وفيالق من المحاربين الذين أفنوا شبابهم في الجبال والغابات ومراكز التعذيب. يمثّل هذا الوضع التاريخي السوسيولوجي أرضية خصبة للخطابات السياسية الشعبوية، والشعبوية بحكم تعريفها تعدّ مناهضة ومناقضة للديمقراطية والتعددية. إن الجماعة التي أخذت السلطة بعد الاستقلال هي الجماعة التي عرفت جيدًا كيف تستفيد سياسيًا من هذا الوضع، وتجلّى بوضوح في ميثاق طرابلس (1962) الذي وضع الأسس الأيديولوجية المبررة للأحادية الحزبية، وللاشتراكية الاقتصادية وللشرعية الثورية.

قبل أن نعرض ميثاق طرابلس ومظاهر الشعبوية فيه، نرى أن من الضروري أولًا تقديم مفهوم الشعبوية، ومدى أهميته النظرية والتحليلية في فهم الخيارات السياسية الاقتصادية للدولة الجزائرية الناشئة.

ثانيًا: في مفهوم الشعبوية

الشعبوية من أهم المفاهيم التي استعملت لتحليل أيديولوجية النظم السياسية وأنماط الممارسات الحزبية والسياسية. وتكمن أهمية هذا المفهوم في

قدرته على وصف العلاقة بين الثقافة السياسية والسياق التاريخي والخيارات الأيديولوجية والسياسية والأدوات التي يستعملها الفاعلون السياسيون في صراعهم وتنافسهم على السلطة، وأخيرًا نمط السلطة وأدوات تسييرها وتوزيعها داخل الجسم الاجتماعي.

إن الشعبوية ظاهرة حاضرة في المجتمعات الإنسانية كلها، بغض النظر عن درجة تطورها السياسي والاقتصادي. أما أنماطها فتختلف من سياق تاريخي إلى آخر، باختلاف درجة البناء الدولتي، وهي تأخذ صورتها من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. في أوروبا مثلًا، يتحدث كثيرون عن عودة الشعبوية وصعود الحركات اليمينية المتطرفة المعادية للمهاجرين؛ إذ استغلت بعض الأحزاب هذه الأوضاع لزيادة شعبيتها في أوساط الناخبين. يصف لنا دومينيك رينيي في كتابه[188] **الشعبويات الجديدة** بدقة صور حضور الشعبوية في أوروبا الغربية في السنوات الأخيرة. وتعرف الشعبوية بأنها «ظاهرة ارتبطت بإقحام الجماهير في الممارسة السياسية في المجتمعات الحديثة، وتحديدًا في سباق الوصول إلى السلطة السياسية [...] وهي ظاهرة مرتبطة بالنظم الديمقراطية كما النظم التوتاليتارية»[189].

كان مفهوم الشعبوية محوريًا في كتابات لهواري عدي حول النظام السياسي الجزائري، وتوج ذلك بأطروحة دكتوراه نشرت لاحقًا في كتاب من جزأين، كان الجزء الثاني بعنوان: **مأزق الشعبوية**[190] (*l'impasse du populisme*). حاول عدي في هذا الكتاب أن يبين كيف أوصلت الأيديولوجية الشعبوية الدولة الجزائرية إلى مأزق سياسي واقتصادي واجتماعي، أفضى في نهاية المطاف إلى أزمة في المجالات كلها.

ظهرت الشعبوية، تاريخيًا، في روسيا القيصرية[191] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت قائمة على فكرة مفادها أن طبقة الفلاحين هي الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع الروسي. أما في الجزائر، فإن ميثاق طرابلس (1962)، وهو أوّل وثيقة أيديولوجية للدولة الجزائرية المستقلة، كرس هذه الشعبوية من خلال تأكيد وحدة الشعب الجزائري، وأن طبقة الفلاحين البسطاء هي الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع.

بيّن لهواري عدي في مقالة له حول ثلاثية: الشعبوية والنيوباترمونيالية والديمقراطية[192]، كيف عوقت الشعبوية تشكّل الدولة وتطورها، وكانت سببًا في انزلاقها النيوباترمونيالي في مرحلة أولى، وسببًا في فشل تجربة الانتقال الديمقراطي في نهاية الثمانينيات في مرحلة ثانية[193]. إن الشعبوية هي نفي لوجود خلاف واختلاف وصراع داخل المجتمع عمومًا، والنظام السياسي خصوصًا. وقد جعلها قيامها على مبدأ نفي السياسي (جوهر كل مجتمع) تتصور المجتمع كتلة واحدة لا تتخلّله صراعات بين أفراده. وما دام الأمر كذلك، فلا حاجة إلى مؤسسات سياسية قانونية لمأسسة هذا الصراع وتسييره وحلّه؛ لا حاجة إلى برلمان، أو أحزاب، ولا حاجة إلى قضاء إلا لفضّ النزاعات الاجتماعية الصغيرة، ولا حاجة إلى السوق لتسوية الممارسات الاقتصادية والإنتاجية ...إلخ.

الاعتراف بالتعددية والاختلاف والصراع، بحسب الشعبوية، هو تهديد للوحدة الوطنية وتجانس الجسم السياسي. ودعاة التعددية والاختلاف هم أعداء للخارج وعملاء له. يقول عدي: «الشعبوية هي أيديولوجية معركة وحرب تسمح برص الصفوف ضد العدو الخارجي، ولكن بمجرد أن يزول هذا العدو الخارجي تتحول إلى معوّق أمام بناء الدولة والمؤسسات وتدفع بها نحو النيوباترمونيالي»[194]. ليس ثمة حاجة بحسب الشعبوية إلى توزيع السلطة في المجتمع، ولا حاجة إلى برلمان، وصحافة مستقلة، وقضاء مستقل أو نقابات. على العكس من ذلك، يجب أن تتركز السلطة كلها في يد من يعبّر ويجسد وحدة الشعب وتجانسه: الرئيس أو الزعيم، وعليه أن يشغل المناصب الحساسة في البلاد كافة: رئيس الدولة، والقاضي الأول في البلاد، ورئيس الحكومة، ووزير الدفاع وقائد الجيش، ورئيس الحزب الواحد. وبهذا يقوم النظام الشعبوي ببناء هيراركية إدارية بدلًا من بناء مؤسّسات سياسية قانونية لتسوية الخلافات والصراعات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية داخل العمق الاجتماعي.

أعطت الأيديولوجية الشعبوية للدولة الجزائرية ونظامها السياسي خصائصها التاريخية، المتمثلة أساسًا في هيمنة الجيش على السلطة السياسية، وانزلاق المشروع التحديثي الثوري نحو النيوباترمونيالية، لأن الجيش بعد

الاستقلال، كان الطرف الأكثر شعبوية على مستوى الممارسة والخطاب. ويظهر ذلك جليًا في ميثاق طرابلس، أوّل وثيقة أساسية للدولة الجزائرية، فقد تمأسست الأحادية الحزبية، والاشتراكية الاقتصادية، وأعطى الجيش فرصة للتماهي مع الأمة الدولة والمجتمع.

1 - ميثاق طرابلس وأزمة صيف 1962: حسم الصراع على السلطة عسكريًا وأيديولوجيًا

يمثّل ميثاق طرابلس أول نص أيديولوجي للدولة الجزائرية، وهو يجسد من خلال محتواه، أو من خلال حيثيات إخراجه، الصراعات التي كانت تعتمل داخل جبهة/ جيش التحرير الوطني أولًا، وطريقة حسم هذا الصراع ثانيًا، وأخيرًا طريقة توظيف حرب التحرير أيديولوجيًا وسياسيًا لمرحلة ما بعد الاستقلال.

تقدم لنا شهادة المحامي علي هارون[195]، والتي وضعها في كتابه **صيف الشقاق**، توصيفًا دقيقًا لمجريات أعمال هذا المؤتمر. فقد وصل الصراع والخلاف إلى أوجه بين هيئة الأركان العامة (التي يقودها العقيد هواري بومدين (1932 - 1978)) والحكومة الجزائرية الموقتة (التي يرأسها بن يوسف بن خدة (1920 - 2003)). في الواقع، يجسد هذا الخلاف الصراع التاريخي بين العسكري والسياسي خلال حرب التحرير. وفعليًا وميدانيًا، كان الصراع قد حُسم منذ اغتيال عبان رمضان (1957) الذي استطاع فترة وجيزة أن يفرض أولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي في تسيير شؤون الثورة. لكن[196]، بحسب المؤرخ محمد حربي، فإن إنشاء السلطات الاستعمارية لخطي شال وموريس في عام 1957 أدى إلى عزل جيش التحرير الوطني في الداخل، وسمح بتشكل وحدات قتالية محترفة في كل من تونس والمغرب بقيادة هواري بومدين، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف. كانت وحدات قتالية قلما شاركت في أعمال عسكرية ضد الجيش الفرنسي، وظلت على حالها حتى إعلان وقف إطلاق النار والاستقلال. سمح هذا الظرف ببسط العسكريين نفوذهم داخل جبهة

التحرير الوطني، لكنهم حافظوا على وجود الحكومة الموقتة من أجل تسيير شؤون الثورة دبلوماسيًا.

حاولت الحكومة الموقتة أن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل اغتيال عبان رمضان، فأصدرت أمرًا بحل هيئة الأركان العامة بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1962[197]، يدعو كل أفراد هيئة الأركان إلى التمرد على قادتهم (بومدين، وعلي منجلي، وقايد أحمد)، استعدادًا لإدماجهم في جيش جديد بعد الاستقلال. لكن لا علاقات القوة كانت في مصلحتها، ولا الأدوات اللازمة لتنفيذ قراراتها كانت موجودة. بل كان هذا القرار سببًا مباشرًا في حدوث أزمة في صفوف جبهة/ جيش التحرير الوطني، انتهت بإسقاط الحكومة الموقتة واستيلاء هيئة الأركان العامة على السلطة، بعد أن أمر العقيد هوراي بومدين جيش الحدود بالدخول إلى الجزائر واحتلال العاصمة[198].

وجدت السلطة الجديدة في ميثاق طرابلس سندًا أيديولوجيًا يبرر أخذها السلطة واحتكارها الحديث باسم الشعب الذي ضخّمه الميثاق، وحوله إلى أسطورة ثورية تتزعمه طبقة الفلاحين والفقراء. رتب ميثاق طرابلس الشعب الجزائري إلى درجات، بحسب الوعي الثوري لكل فئة ومدى مساهمتها في الثورة. ومن البدهي أن يتماهى الحكام الجدد مع الطبقات الفقيرة والمهمشة كونها تمثل الأغلبية من جهة، ولا تمتلك قنوات للتعبير عن نفسها من جهة أخرى. وفي ما يلي تصنيف الميثاق للجزائريين وفقًا لمشاركتهم في الثورة[199]:

– فئة الفلاحين الفقراء.

– البروليتاريا والبروليتاريا الحضرية: فئة وسطى تتكون عمومًا من الحرفيين والموظفين الصغار، والتجار، وبعض أصحاب المهن الحرة.

– الطبقة البرجوازية: وهي قليلة العدد مقارنة بالطبقات الأخرى، تتكون من رجال الأعمال، والوسطاء التجاريين، وأصحاب المؤسسات وبعض الصناعيين، يضاف إلى هذه الفئة كبار ملاك الأراضي وأعيان الإدارة الاستعمارية.

إن جميع القوى التي يمكنها أن تعبر عن نفسها، وتنافس الحكام الجدد في السلطة (البرجوازية الصغيرة والبرجوازية) قد تم شيطنتها أو في الأقل

ترتيبها في خانة تقترب من العمالة للاستعمار. كان هذا كله سببًا في سكوتها، أو في أحسن الحالات دفعها إلى الولاء للسلطة العسكرية الجديدة. أما الفئات الأخرى، فلا تمتلك وسائل التعبير، ولا الثقافة السياسية التي تمكنها من بناء وعي يسمح لها بإبداء رأيها في الوضع الجديد، بل إنها لم تكن تنتظر أن تتصدر سلم الوطنية والثورية، أو أن تضع الدولة الجديدة نفسها في خدمتها.

2 - دستور 1963 يكرس الشعبوية أيديولوجية رسمية للدولة الجديدة

كرست جميع الدساتير التي جاءت بعد هذه المرحلة (1963 - 1976) سياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا الشعبوية، أو في الأقل وُضعت على أساس الشعبوية. لقد أنهى دستور 1963 اللعبة السياسية نهائيًا، بتأكيده أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد، وأن جيش التحرير الوطني يمكنه أن يؤدي دورًا سياسيًا. نقرأ في ديباجة دستور 1963 ما يلي: «إن ضرورة قيام حزب الطليعة الواحد، ودوره المرجع في إعداد ومراقبة سياسة الأمة، هما المبدآن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتّى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية وبذلك يتم ضمان السير المنسجم والفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني التي:

- تعبّئ وتنظم الجماهير الشعبية، وتهذبها لتحقيق الاشتراكية.

- وتدرك وتشخص مطامح الجماهير الشعبية بالاتصال الدائم بها.

- وتعد وتحدد سياسة الأمة وتراقب تنفيذها. ويتم إعداد هذه السياسة وتنشيطها وتوجيهها من طرف أشد العناصر الثورية وعيًا ونشاطًا.

- كما تقيم جبهة التحرير الوطني تنظيمها وقواعدها على مبدأ المركزية الديمقراطية»[200].

تمأسست نتائج الأزمة السياسية التي اندلعت في صيف 1962، وحسمتها هيئة الأركان بالقوة، بإقرار الأحادية الحزبية، ودفع المعارضين

للاختيار بين المنفى (آيت أحمد وبوضياف)[201] أو باستقطابهم داخل النظام ومنحهم مناصب مسؤولية تقنية.

استطاع الجيش أن يحكم قبضته على السلطة السياسية من طريق استغلال ميراث جبهة التحرير الوطني، جهازًا سياسيًا لممارسة السلطة، وتاريخه الثوري مصدرًا للشرعية السياسية. وضعت النخب الحاكمة لنفسها مهمة البناء الثوري والتحديث الاقتصادي للمجتمع الجزائري، ورأت أن هذه المهمة لا يمكن أن تنجز إلا في ظل الأحادية الحزبية والاشتراكية، حيث يكون للجيش دور أساس في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تنص المادة الثامنة على ما يلي: «الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب»[202].

توافرت المعطيات كلها لنشوء نظام شمولي، يحتل مركزه الجيش. وبمجرد مرور أقل من ثلاث سنوات على تعيين أحمد بن بلة رئيسًا للجزائر، قام وزير دفاعه (العقيد بومدين) بإقالته. مثّل انقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965 لحظة تاريخية لنشوء نظام سياسي شعبوي وشمولي ونيوباترمونيالي، يحتل قلبه الجيش، ويمثّل فيه مصدر الشرعية بصفته تجسيدًا للوطنية وللشرعية الثورية.

3 - انقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965: الجيش يحكم القبضة على السلطة

يمثّل انقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965 آخر حلقة لبسط الجيش هيمنته على السلطة السياسية والدولة. اختار الجيش بن بلة ليضعه في واجهة النظام السياسي من خلال النظر إلى حظوته الجماهيرية[203]، وأراد بن بلة أن يستفرد بالسلطة ويتحرر من الرقابة اللصيقة التي فرضها عليه قائد أركان جيشه (هواري بومدين) الذي لم يتحمل أن تتساقط الوزارات والصلاحيات من يده واحدة تلو أخرى، فقرر عزل الرئيس بن بلة وإخراج العملية على أنها تصحيح ثوري.

جمد بومدين المجلس الوطني التأسيسي الذي انتُخب في عام 1963، ووضع مكانه مجلس الثورة الذي رأسه هو بنفسه وجعل منه أعلى هيئة سياسية في الدولة. كما احتكر لنفسه المناصب السياسية المهمة كلها: رئيس مجلس الثورة، رئيس الحكومة، الأمين العام للحزب الواحد، وزير الدفاع، ثم قائد الأركان العامة للجيش بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به العقيد طاهر زبيري (قائد الولاية التاريخية الثانية: الأوراس - النمامشة) في عام 1967. كانت لهذا الانقلاب انعكاسات عميقة على علاقة السلطة بالجيش والدولة. استغل بومدين هذه الحادثة ليعزل معظم القادة العسكريين التاريخيين الذين كانوا يتمتعون بإرث وشرعية تاريخيين، ووضع مكانهم الضباط الذين عرفوا باسم «الضباط الفارين» (من الجيش الفرنسي في أواخر الحرب التحريرية على غرار: خالد نزار، والعربي بلخير، وعبد المالك غنايزية، والعقيد شابو، والعقيد إيدير، ومحمد العماري ...إلخ). لقد كان بومدين يعتقد أن هؤلاء لا يشكلون خطرًا حقيقيًا عليه، نظرًا إلى ضعف شرعيتهم التاريخية بسبب ماضيهم «السيئ»، واعتقد بأنهم سيكتفون بشغل مناصب تقنية في الجيش في مقابل التمتع بالامتيازات التي يوفرها المنصب. وبالفعل، استمر ولاء هذه الجماعة لبومدين وكانت سنده الأوّل داخل الجيش وارتكز عليها في ممارسته السلطة، ولكن بعد وفاته في عام 1978، بدأت طموحاتها تطفو على السطح وكان لها الدور الرئيس في تعيين الرئيس الجديد.

تميزت الفترة البومدينية بجميع صفات الدولة النيوباترمونيالية التي يتصرف فيها الحاكم وفقًا لما يمليه عليه مزاجه. فجرى تعطيل العمل بالدستور، وحُلَّ المجلس الوطني التأسيسي، وأُنشئ مكانه ما يعرف بمجلس الثورة، بصفته أعلى هيئة سياسية شرعية تحرص على تطبيق التوجهات السياسية الثورية. أما معارضوه التاريخيون، فلم يتردد بومدين في استعمال أساليب وزارة التسليح والاتصالات العامة خلال الثورة التحريرية «المالغ» (MALG)[204] ضدهم: الاغتيال؛ فاغتيل محمد خيضر في مدريد (1967)، وكريم بلقاسم في ألمانيا (1970)، أما بن بلة فقد سجن، في حين اختار آيت أحمد المنفى بعد أن تمكن من الفرار من سجن الحراش في عام 1966. وساعدت التدفقات الريعية في إرساء بومدين نظامًا شموليًا ريعيًا يرتكز على

ثلاثية: القمع والريع والبيروقراطية.

كانت الخمسينيات والستينيات في بلدان العالم الثالث بمنزلة العهد الذهبي للجيوش، بسبب الدور التاريخي الكبير الذي أدته في استعادة السيادة الوطنية، وهي المهمة التي فشلت فيها النخب السياسية طوال فترة ما بين الحربين العالميتين.

بعد سنوات قليلة من الانقلاب، أصبح للجزائر ناصرها (جمال عبد الناصر الخاص بها): يطيح العملاء، ويحارب البرجوازية والإقطاعية، ويتحدى الإمبريالية، ويساند فلسطين، وينشر التعليم والعلاج بالمجان، وينشئ مصانع في كل مكان. كانت خطوات التحديث متسارعة جدًا، استعملت فيها الموارد المالية الضخمة التي تدفقت في عقب الأزمة النفطية الأولى (1973). واستطاع بومدين بخطاب شعبوي، وبلغة بسيطة قريبة من الجماهير، وإجراءات استعراضية ثورية (تأميم المحروقات مثلًا)، أن يبني كاريزما قوية سمحت له بأن يتحرر من الجيش، ويكسب شعبية جماهيرية تضاهي شعبية عبد الناصر في مصر وغاندي في الهند. بل إن تلك الكاريزما القوية أغلقت التنافس السياسي حول منصب الرئيس طوال فترة حكمه، وتحول التقرب إليه أو الحديث باسمه أقصى حد يطمح إليه سياسي ما؛ أي إن مركز السلطة الفعلي احتله بومدين ماديًا ورمزيًا، وليس موضوعًا للمنافسة أو التقاسم.

ثالثًا: من الشعبوية الثورية إلى الدولة النيوباترمونيالية

جعل النظام السياسي الشعبوي الذي نشأ بعد الاستقلال الدولة الجديدة تصطبغ بكل صفات الدولة النيوباترمونيالية؛ إذ السلطة مخصخصة ومشخصنة، ولا تخضع إعادة إنتاج النظام لآليات العقلانية البيروقراطية الحديثة، ولا لأدوات التسوية القانونية.

سنقوم أوّلًا بتوضيح هذا المفهوم، لنعود بعد ذلك إلى تحليل الحالة الجزائرية لنبيّن فيها كيف أدت الأيديولوجية الشعبوية إلى انزلاق تجربة البناء الدولتي نحو الباترمونيالية.

1 – في مفهوم الباترمونيالية

يعد ماكس فيبر أول من استعمل مفهوم الباترمونيالية لوصف أنماط الهيمنة السياسية في دولة القرون الوسطى في أوروبا الغربية؛ إذ كانت تنعدم الحدود القانونية والأخلاقية بين أملاك الملك والأملاك العامة، فيتصرف في المملكة والأملاك كما لو أنه يتصرف في أملاكه الخاصة[205].

لكن فيبر طور بعد ذلك دلالات المفهوم بتطور الدولة الغربية، فحوله إلى مفهوم تحليلي استعمله في كتابه الشهير **الاقتصاد والمجتمع**[206] ليعني به التوسعين العسكري والإداري للسلطة الأبوية، وذلك في مستوى اختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة، والذي لا يعتمد في عملية التسيير على مؤسسات رسمية وقنوات محددة، بل إنه يميل إلى الاعتماد على أساليب وقنوات لاشكلية، أي غير رسمية تحد من إلزامية المسؤولية، ضمن إطار سياسي لا يؤدي فيه التنافس دورًا تجديديًا، يستمد فيه الرئيس شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية للعقيدة الرسمية المتمثلة بالدين[207].

يحمل مفهوم الباترمونيالية، وفقًا لهذه الدلالات الفيبرية، قوة تحليلية تسمح بفهم ممارسات سياسية كثيرة للأنظمة الشمولية. وهذا يفسر أيضًا منطق الممارسات المشخصِنة للسلطة السياسية وأسباب احتقار الوظيفة المؤسساتية وعدم اللجوء إليها في عملية صنع القرارات وتسيير الشأن العام. كما أنه يسمح لنا بتوسيع نطاق المفهوم نحو النظم السياسية التي تُسيّر فيها الدولة وفقًا لهذا المنطلق المشخصن، بغض النظر عن كون المُشخصن شخصًا واحدًا أو مجموعة من الأشخاص تشكل عصبة واحدة، وتستمد شرعية ممارستها واحتكارها السلطة من خارج صناديق الاقتراع العام.

يساعد التطور الحاصل في مفهوم الباترمونيالية عند صامويل إيزنستادت (Eisenstadt) أكثر في تحليل عميق لتجربة البناء الدولتي في العالم الثالث، بالنظر إلى عدم إمكانية خصخصة الدولة بصفة مطلقة على غرار ما كان سائدًا في أوروبا القروسطوية. وبالنظر إلى تجدد وسائل خصخصة الدولة

وشخصنتها وأشكالها، قام إيزنستادت بالتمييز بين الباترمونيالية التقليدية (Traditional Patrimonialism) الخاصة بدولة القرون الوسطى، والنيوباترمونيالية الحديثة (Modern Neopatrimonialism)[208].

يسمي إيزنستادت الدولة النيوباترمونيالية تلك الحالة التاريخية التي يكون فيها المركز السياسي (le centre politique) (مركز السلطة) محتلًا بهدف بقاء نخبة سياسية في السلطة حاملة مهمة تحديث المجتمع وبناء الدولة[209]. وفقًا لهذا المفهوم، فإن تجربة بناء الدولة الوطنية الجزائرية هي تجربة نيوباترمونيالية بامتياز؛ ذلك أن النخب السياسية التي استلمت السلطة بعد الاستقلال استثمرت في هذه المهمة التاريخية من أجل البقاء في السلطة ورفض إعادة توزيعها في داخل الجسم السياسي.

يقول إيزنستادت إن طبيعة المهمة التاريخية هي التي سوف تؤثر في طبيعة العلاقة بين المركز السياسي ومحيطه، وتفرض قنوات معينة تُوظّف من خلالها النخب السياسية وإعادة إنتاجها[210]. من الواضح إذًا أن مهمة التحديث التاريخية وشعبوية الأيديولوجية السياسية، هما اللتان أنتجتا النظام الباترمونيالي وما يحمله من خصائص متصلة كطبيعة العلاقة الناشئة بين السلطة المركزية وأطرافها، وبين الدولة والمجتمع.

إن دولة نشأت في عقب حرب طاحنة ضد عدو خارجي دام وجوده أكثر من 130 سنة ستكون دولة نخبها مهووسة بالتفصيلات الصغيرة التي يمكن أن تزعزع وجودها ووحدتها الترابية وفكرة تجانس الجسمين السياسي والاجتماعي. لنا أن نتصور الحالة السيكولوجية لنخب ما بعد الاستقلال وخوفها الشديد من إضاعة استقلال مات لأجله الملايين. إن سيكولوجية هذه النخب، تساعد في فهم ممارساتها النيوباترمونيالية، ليس الممارسات كلها بالطبع، ولكن في الأقل جزء مهم منها، وهذا من خلال مساعدتنا في الإجابة عن السؤال: أيكون النظام الباترمونيالي هو نظام مكيافيلي بحكم تعريفه أم إنه مجرد إرساء قواعد النظام الباترمونيالي تبدأ أعراض المكيافيلية السياسية بالظهور والانتشار؟

لا يمكن عاقلًا أن يتصور أن النخب العسكرية والسياسية التي استولت

على السلطة في صيف 1962 هي نخب فاسدة ومكيافيلية، تسعى للسيطرة على السلطة لخدمة مصالحها فحسب. نحن نميل إلى فرضية مفادها أن مكيافيلية نظام ما بعد الاستقلال، وبسبب طابعه النيوباترومونيالي، نشأت في مرحلة متأخرة تاريخيًا وليست لصيقة به منذ أول وهلة. لقد رأى بومدين في نفسه مكلّفًا مهمة تاريخية هي بناء دولة ذات سيادة غير قابلة للتفاوض أو التنازل عنها، ودولة مستقلة سياسيًا واقتصاديًا. يفسر ثقل هذه المهمة التاريخية جانبًا كبيرًا من انزلاق المشروع التحديثي نحو الباترمونيالية التي كان فيها بومدين بمنزلة نقطة الارتكاز كونه اختزل السلطات والصلاحيات كلها في شخصه (رئيس الدولة ورئيس الحزب ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة ... إلخ) وقام ببناء جهاز إداري بيروقراطي يراقب الفضاءات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية كلها، ولا يدع أي فرصة لظهور جماعات حاملة مشاريع سياسية أو مجتمعية مختلفة. لقد أحكم النظام الباترمونيالي الإغلاق على مفاهيم الوطنية والوفاء، واختزلها في الانتماء إلى حزب جبهة التحرير الوطني والانخراط في منظماته الجماهيرية.

لكن النيوباترمونيالية ليست شرًا كلها، أو في الأقل ليست تجسيدًا لإرادة شريرة مسبقة، فأحد إنجازاتها التاريخية أنها كانت معبرًا للمجتمع التقليدي نحو «الحداثة». إن تهديم السلطات المحلية الفرعية وتجميع الولاءات في مركز سياسي واحد، بغض النظر عن طريقة اشتغال هذا المركز، ولّد دينامية بناء دولة ذات سيادة على إقليم جغرافي محدّد من خلال تكسير تلك الولاءات الإقليمية والروحية التقليدية. إن ظهور الدولة الوطنية بصفتها رقعة جغرافية ذات سيادة ضمن العلاقات الدولية لا يعني بالضرورة أن الولاءات الفرعية التقليدية اندثرت في اللحظة نفسها (لحظة الاستقلال بوصفها اللحظة التاريخية المؤسسة لنشأة الدولة الجزائرية). هنا، تظهر الحاجة ولو فترة موقتة إلى سلطة مركزية تقوم بعملية استقطاب سياسي للولاءات الفرعية. يقول لهواري عدي في هذا الصدد: «النيوباترمونيالية تشكل معبرًا تبحث من خلاله المجتمعات التقليدية العبور نحو الحداثة. الانعكاسات الخارجية لهذه العملية هي خصخصة السلطة السياسية الموجهة وشخصنتها بلا شك نحو القضاء على الولاءات التقليدية لمصلحة سلطة الدولة التي تتجسد في سلطة الرئيس.

النيوباترمونيالية تظهر كما لو أنها نقلة تبحث من خلالها الجماعات التقليدية إعادة تشكيل نفسها في شكل دولة أمة»[211].

من خلال ما سبق، يمكن أن نستنتج بأن النيوباترمونيالية، مجرد أن تثبت جذورها داخل جسم سياسي معين، تبدأ الظواهر السياسية (السلبية) في البروز؛ أي إنها هي القاعدة التي تنشأ عليها الانحرافات الأخرى مثل الزبونية السياسية والفساد والشمولية.

إن أول ما يحتاج إليه النظام النيوباترمونيالي الذي يحمل على عاتقه مهمة التحديث التاريخية ومهمة الحفاظ على اندماج الجماعة السياسية، إقليميًا وسياسيًا واجتماعيًا، هو أيديولوجيا تبرر ممارساته المشخصنة للسلطة والمركزة في تنظيمات أحادية وتدافع عنها. سيحتاج إلى أيديولوجيا تسمح له بتبرير نفي الاختلافات والخلافات في المجتمع، مثلما يحتاج إلى موارد مادية لصيانة هذه الأيديولوجيا ونشرها. كانت الأيديولوجيا موجودة منذ حرب التحرير، وقد أحسن استغلالها بإحكام القبضة على السلطة السياسية ومأسستها في ميثاق طرابلس ودستور 1963.

ثمة ارتباط تاريخي بين الظاهرتين، ولا نكاد نجد في التاريخ المعاصر دولة نيوباترمونيالية من دون أيديولوجية شعبوية (الشعبوية هنا تلبس أقنعة مختلفة: قد تكون دينية، أو اشتراكية، أو شيوعية ...إلخ) تبرّر وجودها. يمكن أن نقول إن الشعبوية هي أيديولوجية النظم السياسية الباترمونيالية، والباترمونيالية هي حامل سياسي واقتصادي للأيديولوجية الشعبوية. وإذا كانت الشعبوية هي أيديولوجية يوتوبية، فإن النيوباترمونيالية هي الانعكاس الواقعي لها داخل مؤسسات الدولة وعلى واقع العلاقة دولة - مجتمع. فكيف إذا أنتجت الشعبوية المتجذرة في الثقافة السياسية والممأسسة في ميثاق طرابلس النيوباترمونيالية؟

الشعبوية التي كانت تميز خطاب الحركة الوطنية وتغذيه خلال حرب التحرير كان لها دور تاريخي في إنتاج دولة نيوباترمونيالية؛ أي إن الدولة الوطنية نشأت في سياق أيديولوجي ميزه هيمنة الخطاب السياسي الشعبوي المتشبع بالدين، استخدمته جبهة التحرير الوطني لحشد الجزائريين وتوحيدهم

لاستعادة الاستقلال وبناء دولة (عادلة تزول منها مظاهر البؤس والفوارق التي تسبب فيها الاستعمار). ارتكز خطاب جبهة التحرير على وحدة صف الجزائريين ونبذ الخلافات والاختلافات أيًا كان نوعها، وعلى قمع الخلافات بين قادتها قبل ظهورها إلى العلن. غالبًا ما يميز سيكولوجية الحركات التحررية وسوسيولوجيتها الهوس بالإجماع على التفاصيل كلها، وإعطاء الانطباع بسيادة الولاء الكامل للجماعة المسيرة للثورة أو الحركة التحررية. أشبعت الجبهة خطابها بالدين الإسلامي، وعملت على تذويب مكونات الحركة الوطنية كافة في هياكلها. منذ تلك اللحظة التاريخية، انتصرت في المخيال الاجتماعي للجزائريين صورة الأحادية الحزبية على صورة التعددية. لقد نشأت نخب الاستقلال داخل هذا المناخ السياسي: ذوبان الفصائل السياسية داخل جبهة التحرير الوطني هو مفتاح النجاح في معركة الاستقلال. أما التعددية والتحزب، فكانا سبب الفشل في استرجاع السيادة الوطنية. هنا يكمن منبع الصورة السلبية لتعددية لم تنجح في توحيد الجزائريين، وصورة إيجابية لأحادية حزبية سمحت بعودة السيادة الوطنية.

هذه التصورات والتمثلات للسياسي والتعددية الحزبية والأحادية هي التي تغذت منها أيديولوجية الدولة الوطنية، واستخدمتها في تبرير الخيارات السياسية الاقتصادية والاجتماعية. وهي الخيارات نفسها التي كانت قد سمحت ببقاء نخب معينة في السلطة مع حمل مهمة التحديث والبناء. للسلطة طابع افتراسي، وحينما تجتمع السلطات في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة باسم وحدة الشعب، وحينما تغيب مؤسسات الرقابة والمحاسبة والفصل بين السلطات، تنحرف السلطة نحو مكانها الطبيعي: التسلط والشمولية؛ أي نحو خصخصة المجال العام ومؤسسات الدولة.

تتوافق الشعبوية مع النيوباترمونيالية في نزعة كل منهما نحو الأحادية والوحدة والشخصنة، لذلك حينما وجدت الشعبوية إطارًا سياسيًا تتبناه أيديولوجية رسمية (أو غير رسمية) في الخطاب، أنتجت نظامًا نيوباترمونياليًا راديكاليًا عمل على تجميع السلطات في مركز واحد أفضى في النهاية إلى إفشال مهمته التاريخية في التحديث والعصرنة. أثّر هذا النمط من السلطة بشدة في العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ إذ سرعان ما تقطعت وأصبحت الدولة بلا

جذور اجتماعية وبلا شرعية سياسية تخترق العمق الاجتماعي وتنغرس فيه، وبذلك تنكفئ مؤسسات الدولة على نفسها وتتحول إلى فضاء لتسيير صراعات النظام السياسي نفسه. لكن هذا التسيير للصراعات على الموارد المادية والرمزية يجب أن يتم في سرية تامة وتحت الأقبية، ولا يجب أن يطفو على السطح ويخرج إلى العلن، لأن ذلك يناقض الخطاب الرسمي الذي يدعي بأن النظام واحد ومتّحد لا تتخلله أي صراعات تهدد إنجاز المهمة التاريخية، وتجسيد مسعى الشهداء الأبطال. يؤكد الخطاب الرسمي أن جميع المسؤولين في الحزب الواحد موالون للزعيم الذي يعبر عن طموحاتهم وآمالهم وآمال جميع الجزائريين. إن الاعتراف بوجود صراعات، يعني التساؤل عن كيفية حلها، ومن ثم المطالبة بوضع آليات قانونية لمأسسة الصراع وأدوات حله. من هنا، جاءت مفردة «الأخ» بصفتها صيغة خطابية يستعملها المسؤولون لمناداة بعضهم بعضًا، درءًا لشبهة الخلاف والصراع.

ليست هناك حاجة إلى أن نذكّر بأن النظام النيوباترمونيالي في حاجة إلى ممارسة العنف ضد خصومه وضد كل من يطالب بإعادة توزيع السلطة وفتح المجال أمام المنافسة السياسية والمبادرة الاقتصادية، فهذه الممارسات القمعية هي جوهر النيوباترمونيالية بحكم تعريفها. لكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن نتصور إطلاقًا أن النظام السياسي النيوباترمونيالي يمكن أن يستمر في الوجود بالسلطة بالاعتماد على العنف والقمع فحسب، فهذا مستحيل وقد يؤدي في النهاية إلى حرب الكل ضد الكل. إذا افترضنا أن العنف موجه ضد معارضين معروفين أو جماعات متمردة يمكن تحديدها ولو جزئيًا، فما الأدوات التي يستعملها النظام في الحفاظ على تماسك الجماعات التي تشكله وتنتمي إليه؟ وما ممارسات النظام داخل الإدارة العمومية تجاه معاونيه؟ وما المنطق الذي يحكم تعامله مع العمق الاجتماعي؟

هناك مستويان لتعامل النظام السياسي النيوباترمونيالي: مستوى العمق الاجتماعي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة، ومستوى داخلي يتعلق بالعلاقات التراتبية بين مستويات الجهاز البيروقراطي للدولة وطبقاته كلها.

2 – النظام النيوباترمونيالي والمجتمع

يقول عالم الاجتماع الفرنسي المتخصص في دراسة الدول الأفريقية جان فرانسوا ميدار في وصفه الظاهرة النيوباترمونيالية: «إن خصخصة السلطة – على اعتبار ذلك جوهر النيوباترمونيالية – أدى إلى ظهور نتيجتين: العلاقات العامة أصبحت مشخصنة وباترمونيالية، ويتم تسيير الشؤون العامة بحسب أهداف وغايات خاصة، وأصبحت الإدارة والسياسة مصادر لمكاسب وامتيازات اقتصادية»[212].

انطلاقًا من هذه الملاحظة الوصفية لميدار تتجلى لنا طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في النظام النيوباترمونيالي، ويمكن تلخيصها في الآتي:

– احتكار الدولة جميع الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجميعها في داخل مؤسسات بيروقراطية توكل إليها مهمة تسيير العمليات كلها بصفة مركزية.

– يتم تحييد الصراعات السياسية والاقتصادية كلها، ويمنع التعبير عنها إلا ضمن ما تسمح به المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب الواحد، وهي قنوات للتعبير عن صراع وتنافس من دون رهان حقيقي في إيصال نخب جديدة إلى السلطة. الرهان الوحيد هو التقرب من السلطة الحقيقية المتحكمة في توزيع الخيرات الريعية.

– تتحول المؤسسات البيروقراطية والاقتصادية المختلفة إلى فضاء التشغيل الوحيد الذي يمكن من خلاله النظام النيوباترمونيالي القيام بتحويلات اجتماعية نحو الأسفل، أي نحو الطبقات الاجتماعية المختلفة في صيغة أجور ومنح ومساعدات ...إلخ.

– يتحول الحصول على وظيفة في الجهاز البيروقراطي إلى رهان أساس في المجتمع، على أساس أنه المكان الوحيد الذي تحدث فيه وعبره عملية الصعود والارتقاء الاجتماعي من دون المرور على قنوات النظام النيوباترمونيالي. ليست هناك آليات أو ممرات أخرى تسمح للفرد بجمع الثروة فحسب، بل

بكسب قوته اليومي (دولنة المجتمع).

- سرعان ما ينبثق داخل المجتمع عامل جديد للرباط الاجتماعي، يصطبغ بمنطق النظام النيوباترمونيالي في تسيير الاقتصاد وتوزيع الثروة والنفقات. إنه رباط اجتماعي ريعي على حد تعبير رشيد بن ذيب[213].

- تصبح عملية حيازة جزء من الريع الذي يوزع بآليات متعددة رهانَ الأفراد والجماعات في المجتمع، ويظهر ما يمكن تسميته العقلية الريعية.

- في هذه الحالة، تتحول الدولة إلى أداة نهب للريع، وفي الوقت نفسه موضوعًا للنهب بالنظر إلى اتساع جهازها البيروقراطي وصعوبة التحكم فيه. يستعمل الموظفون سلطتهم لنهب المال العام، فينتج ما يسميه محمد حشماوي[214] الدولة الناهبة المنهوبة. دولة يستعمل أعوانها سلطتها لنهب خيراتها وخيرات المجموعة الوطنية.

3 - النظام النيوباترمونيالي وجهازه البيروقراطي

في ظل طبيعة العلاقة التبعية بين الدولة والمجتمع في النظام النيوباترمونيالي، وإحكام قبضة الدولة عليه واستقلاليتها عن المجتمع، كيف ستكون العلاقات في داخل الجهاز الإداري للدولة؟ وما الآليات التي تتحكم في عملية صنع القرار، والتعيين والترقية في المناصب؟ وما المنطق الذي سيحكم ممارسات الأفراد والجماعات في الجهاز الإداري للدولة النيوباترمونيالية؟

تحتفظ الذاكرة الجزائرية بتلك المقولة الشهيرة للرئيس هواري بومدين حينما أثيرت قضية فساد بعض المسؤولين في الحزب والإدارة والمؤسسات العمومية. قال: «مكانش لي يخدم فالعسل وما يلحسش صبعيه»، أي في ما معناه بالعربية الفصحى: ليس هنالك من يشتغل في تصفية العسل ولا يلحس أصابعه. تعبّر هذه المقولة بعمق عما يحدث داخل دهاليز الجهاز البيروقراطي للدولة، وتعبّر في الوقت نفسه عن موقف المسؤولين الكبار من ظاهرة الفساد المستشري في المستويات الإدارية كلها[215]. بالنسبة إلى بومدين، جامع

السلطات ومحتكرها، قضية اختلاس المال العام هي أمر عادي بالنظر إلى صعوبة تمالك المسؤول نفسه أمام الأموال أو الخيرات الضخمة التي يسيرها، ومن المشروع له أن يمد يده ليأخذ جزءًا منها بطريقة غير قانونية ما دامت شرعية في نظره؛ أي من حق المسؤول الذي يمضي وقته في خدمة الشعب في الإدارة أن يأخذ جزءًا من المال العام في شكل رشى وعمولات ونهب ...إلخ. ثمة فرق واضح بين القانونية والمشروعية، حتى إن كان القانون يمنع ممارسات كهذه، إلا أن منطق التسيير السياسي يجعل منها مشروعة في نظر فاعليها. يشرعن المسيرون البسطاء في المستويات الدنيا من الإدارة ممارساتهم الافتراسية من طريق مقارنة أنفسهم بالمسؤولين في أعلى الهرم الإداري: ما دام المسؤول المركزي الذي يتلقى أجرة أعلى ينهب من المال العام بأشكال مختلفة، فمن حقي أنا أيضًا أن أنهب ما استطعت إليه سبيلًا. لكن، يبقى النهب في حدود عدم إثارة انتباه المجتمع، لكيلا تظهر الدولة، في الأقل على مستوى الخطاب الموجه للاستهلاك، مناقضة لطبيعتها الثورية الساعية إلى تأسيس العدالة الاجتماعية. غالبًا ما تحذر الشرطة السرية رئيس بلدية أو مسؤول مؤسسة عمومية، بأنه تجاوز الحدود المسموح بها في النهب، وأن ثروته بدأت تثير أنظار الآخرين. مع مرور الوقت، أسّست قواعد متعارف عليها حول حدود نهب المال العام، أي حول الحدود التي يمكن أن تتسامح معها السلطة المركزية.

يعبّر هذا الواقع عن غياب تلك الحدود بين ما هو عام، ملك للجماعة الوطنية والدولة، وما هو خاص ملك لأفراد محددين. إنها تعبّر عن حدة الطابع النيوباترمونيالي للدولة، والمسار الذي أخذه الفساد منذ تلك المرحلة إلى يومنا هذا، أكده منحاه التصاعدي إلى أن تحول إلى القاعدة الأساسية التي يعيد النظام السياسي إنتاج نفسه عليها. يقوم النظام النيوباترمونيالي عادة بغض الطرف عن تجاوزات أعوان الجهاز البيروقراطي كما في العمق الاجتماعي في مقابل ضمان الولاء السياسي للحزب والرئيس أو للجماعة الحاكمة. إنه من التبادل في المنافع والخدمات المادية والرمزية بين ولي النعمة والزبون.

رابعًا: ما بعد بومدين من أجل رئيس ضعيف

تمثّل وفاة الرئيس بومدين منعرجًا آخر في التاريخ السياسي للجزائر بصفة عامة، ولبنية النظام السياسي الحاكم بصفة خاصة؛ ليس لأهمية (المراجعات) الأيديولوجية[216] التي تمت مباشرتها على الخيارات الاقتصادية فحسب، ولكن أيضًا بالنظر إلى التغير العميق الذي طرأ على عملية صنع القرار السياسي في النظام. يتجلى من اختيار العقيد الشاذلي بن جديد خلفًا لبومدين، اكتواء النخب العسكرية بنار الكاريزما البومدينية، وعزمهم على ممارسة رقابة أقرب على رئاسة الجمهورية (رمز السيادة ومكان صنع القرار الرسمي). عاد الرجال الأقوياء والنافذون في الجيش إلى مبدأ التسيير الجماعي للدولة، ومحاربة ظهور زعيم قوي كاريزماتي يفرض عليهم هيمنته ويستمد شرعيته من خارج المؤسسة العسكرية. لكن هذا لا يعني أنهم حاربوا أنموذج النظام السياسي الذي كان موجودًا، كل ما في الأمر أنهم أرادوا خلافة بومدين بصفة جماعية، وفي تكيف مع الأوضاع والمستجدات الجديدة.

أصبح الضباط الذين قام بومدين عشية وفاته بترقيتهم إلى مناصب متقدمة في الجيش يتمتعون بنفوذ واسع، سواءٌ بسبب تقدمهم في الرتبة، أو بسبب روح التضامن العضوي الذي ميز تحركهم بسبب اشتراكهم في ماض (مُخجل) أمام زملائهم الذين كانوا ضباطًا في جيش التحرير منذ الساعات الأولى من الثورة. وقد فضل هؤلاء، بمن فيهم العقيد قاصدي مرباح نفسه، اختيار شخصية ضعيفة كاريزماتيًا، مجهولةً جماهيريًا، وغير طموح سياسيًا: العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية آنذاك (وهران)، بدلًا من أن يختار الجيش شخصية مدنية ذات حظوة جماهيرية، على غرار بوتفليقة (وزير الخارجية)، أو محمد الصالح يحياوي (رئيس المكتب السياسي للحزب) أو شخصية عسكرية ذات كاريزما على غرار قاصدي مرباح (قائد جهاز الأمن العسكري). بعد أن تم الاتفاق على شخص الشاذلي بن جديد، عُرض على مؤتمر جبهة التحرير الوطني الرابع (الذي لم يُعقد طوال فترة حكم بومدين) لتزكيته أوّلًا، ثم عرضه للاستفتاء الجماهيري ثانيًا. انتخب الشاذلي رئيسًا للجزائر في شباط/ فبراير 1979، وتم تعيين العقيد محمد عبد الغني وزيرًا

أول في نيسان/ أبريل من العام نفسه، وفي بداية عام 1980 عُيّن العربي بلخير أمينًا عامًا للرئاسة (1980 – 1984) ثم مديرًا لديوان الرئيس (1984 – 1989). واستطاع الجيش انتزاع سلطات عدة مهمة من الرئيس على غرار الوزارة الأولى، ثم قيادة هيئة الأركان، وأخيرًا وزارة الدفاع.

ازداد تغلغل الجيش في داخل السلطة السياسية طوال فترة الثمانينيات، بسبب ضعف كاريزما الرئيس الجديد، وتقدم الضباط الذين استعان بهم بومدين لتحديث الجيش في الرتب (معظمهم أصبح برتبة عقيد، أو جنرال)[217].

بحلول تشرين الأول/أكتوبر 1988، تكون قد تراكمت أسباب الانفجار الاجتماعي والسياسي كلها، بسبب عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع، وضعف القدرة التعبوية للشرعية الثورية في المخيال الاجتماعي للجيل الجديد. التسيير الزبوني لشؤون الدولة، وتفشي الفساد والمحسوبية في كل الأجهزة، وتحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى مجرد جهاز يضفي الشرعية على قرارات تتخذ في النقاشات المغلقة، وانهيار المشروع التنموي وعجز المؤسسات الاقتصادية حتى عند دفع أجور العمال؛ كلها عوامل أدّت إلى حدوث قطيعة حقيقية بين المجتمع والدولة. ظهرت القطيعة واضحة في حوادث تشرين الأول/ أكتوبر التي قام فيها الجيش بإطلاق النار على الشباب الجزائريين. وعلى الرغم من قدم الممارسات البوليسية للأمن العسكري في ملاحقة المعارضين منذ الاستقلال، فإن هذه الحوادث كانت المرة الأولى التي يتواجه فيها الجيش والشعب وجهًا لوجه في الشارع. انهارت تلك الصورة الأسطورية التي كانت تصور الجيش بأنه حامي الأمة، وأصبحت الصورة التي يمثلها في مخيال الكثيرين على أنه أداة اغتناء بعضهم من خيرات الجزائريين، خصوصًا أن تهمة «حزب فرنسا» لا تزال تلاحق ضباطًا سامين[218] كثرًا تمت ترقيتهم خلال عهد الشاذلي بن جديد. في الواقع سيدفع الجزائريون، عسكرًا كانوا أم مدنيين، الثمن باهظًا بعد أقل من ثلاث سنوات من تلك الحوادث، حينما يتدخل الجيش لإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي ستفوز فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (كانون الأول/ ديسمبر 1991).

خامسًا: التعددية بين أحضان الجيش

لا يهمنا في هذا العنصر التتبع الكرونولوجي لتلك الحوادث المأساوية التي دفعت بالجزائر إلى أزمة أمنية دموية، لأنها أصبحت معروفة ويمكن الاطلاع عليها في مراجع مختلفة. ما يهمنا هو تفسير استمرار الجيش فاعلًا رئيسًا وربّما وحيدًا، في اللعبة السياسية، بصفته مصدر الشرعية ورمز السيادة.

يعكس تدخل الجيش في 12 كانون الثاني/يناير 1992 لإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للإنقاذ في كانون الأول/ ديسمبر 1991، رفضه التنازل عن السيادة السياسية للشعب ليمارسها عبر الصندوق الانتخابي. وهذا الرفض في حد ذاته يعبّر عن استمرار تلك التصورات المحتقرة للشعب أولًا، وللسياسي المدني ثانيًا. إنه تعبير واضح عن استمرار نظام بوصوف الذي تم إرساء قواعده في نهاية الخمسينيات في الحدود المغربية. نجد في محاضرة ألقاها لخضر بن طوبال أمام أفراد جيش التحرير على الحدود المغربية الصورة الذهنية التي رسمها قادة الثورة العسكريون حول المجتمع الجزائري، وهي تعبّر بدقّة عن نظام بوصوف[219]. قال بن طوبال: «إن القوة الشاملة للقادة هي أساس السلطة: المسؤولون عنكم ينيرون لكم الطريق ويرشدونكم، يتّصلون بكم، يشرفون على نشاطاتكم، ويحرصون على أن لا تقعوا في الضلال [...] مقابل كل هذا، عليكم بالطاعة:

– إن معارضة القيادة جريمة ما بعدها جريمة. وعلى ثورتنا أن تسحق – بلا شفقة – كل محاولة للمعارضة، ليس لأنها ثورة تكره أبناءها... بل لأن عليها أن تتصرف هكذا...

– إن القيادة لا تخطئ أبدًا، ومنشأ الصعوبات، نقاط الضعف لدى المناضلين. يكفل الحق في التذرع بالتهديد للإبقاء على سلطة مستبدّة في وجه هؤلاء. وعلى من لا شجاعة لديه الاعتراف بنقاط ضعفه. ومن يجد أنه من المخجل الاعتراف بها، عليه أن يحذر كبح اندفاعاتنا، فهذا الإنسان ستسحقه الثورة بصورة ماحقة.

- الشعب الجزائري الميال إلى الفوضى أكثر منه إلى الانضباط، يجب أن يُحكم بيد من حديد. ويعتبر القادة العسكريون غياب أمن الأفراد ضمانة للاستقرار في السلطة»[220].

ترى النخب العسكرية أنها مكلّفة مهمة تاريخية هي حماية البلد من الضياع والانهيار، إذا ما تُرك الأمر بين أيدي السياسيين. صرح الجنرال خالد نزار، وزير الدفاع آنذاك، مبررًا سبب تدخل الجيش لإلغاء المسار الانتخابي بأنه «حينما عجز السياسيون عن ممارسة مهامهم وتحمل مسؤولياتهم التاريخية لحماية الأمة، تدخل الجيش وأنقذ البلد من الانهيار»[221]. يعتقد العسكر أن المجتمع ليس ناضجًا بعد ليستطيع اختيار المسؤولين في المستويات المختلفة، وأن الجمعيات السياسية والأحزاب والصحف المستقلة إذا لم تُراقب من قرب، فإنها ستقوم بزرع الفتنة والفرقة بين الجزائريين؛ إنه يرفض للمجتمع أن يتشكل جماعة سياسية لها مصالح متناقضة ومتصارعة، تبني مؤسسات سياسية لحل هذه التناقضات والاختلافات وتسييرها بطريقة سلمية من طريق تداول السلطة.

اعتقدت النخب العسكرية أنه يمكن فتح المجال الاقتصادي لتخفيف الضغط على الدولة، لكن من دون أن يفتح المجال السياسي كليًا[222]. ويمكن السماح للمجتمع بأن يشارك في اختيار المسؤولين في بعض المستويات المحلية، لكن حينما يتعلق الأمر بمستويات أعلى، يجب أن يكون الخيار في يد الجيش. كان الجيش طوال سنوات التعددية هو الذي يختار مرشح الرئاسة الذي يتم عرضه للانتخابات العامة المحددة نتائجها مسبقًا. ومنذ العودة إلى المسار الانتخابي، والجيش هو الذي يختار الرئيس: اليمين زروال (1995 - 1999)، وعبد العزيز بوتفليقة (من 1999 إلى يومنا هذا). وقد انسحب جميع منافسي بوتفليقة عشية الانتخابات الرئاسية التي أتت به إلى السلطة (نيسان/ أبريل 1999)، بسبب ما عدّوه تدخلًا حاسمًا للجيش لحسم المعركة الانتخابية لمصلحة بوتفليقة. ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، لم تعرف الانتخابات الرئاسية مشاركة أي شخصية ذات وزن تاريخي كاريزماتي، وظلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية موعدًا لتجديد عقد الثقة والولاء بين الأطراف المختلفة المشكّلة النظام الذي يهيمن العسكر عليه بواسطة جهاز

الاستعلام والأمن[223]. ظل السيد مولود حمروش يصر في كل ظهور إعلامي له على أنه ليس ثمة حل للأزمة السياسية في الجزائر من دون توافق القوى النافذة في الجيش[224]. ولم يخْفِ قط عدم ترشحه لانتخابات رئاسية إذا ما استمر الجيش في تقديم مرشحه لتزكيته في انتخابات شكلية محسومة مسبقًا.

يظهر المسار الانتخابي الذي تمت العودة إليه منذ عام 1995 سعي الجيش إلى ممارسة السلطة من دون الظهور في الواجهة، وهذا باختيار رجال مدنيين أو عسكريين سابقين لتعيينهم في واجهة المؤسسات السياسية ببدلات مدنية. وهذا الخيار يمنح العسكر، أصحاب السلطة الفعلية، هامش مناورة واسعًا لتجنب المحاكمة والمحاسبة. لكن تضارب المصالح، وعدم تجانس النخب العسكرية الجديدة، أدّيا إلى تعطيل الدولة وشلها، وجعلا عملية اتّخاذ القرارات المصيرية والحاسمة أمرًا غاية في الصعوبة. يتوافق هذا الطرح مع آراء كثير من الباحثين والمحللين والسياسيين على غرار لهواري عدي، ومحمد حشماوي، ومجيد بن شيخ، وعبد القادر يفصح وغيرهم. إن الطابع الباترمونيالي للدولة انتقل من النمط الشخصي المشخصن للسلطة إلى نمط جماعة تمارس السلطة الفعلية، من دون أن تظهر في الواجهة؛ أي من طريق إرساء ديمقراطية شكلية منزوعة الفتيل، لا تُفضي إلى إعادة النظر في طبيعة النظام، ولا في إنتاج سلطة جديدة، بل إلى تسيير واجهة السلطة وإعطائها شرعية انتخابية أمام الرأي العام.

لكن، ما الأدوات التي استعملها أصحاب السلطة الفعلية (البريتوريون (les prétoriens) على حد تعبير محمد حشماوي) لإبطال مفعول التعددية السياسية؟

يقدم لنا الحقوقي الجزائري مجيد بن شيخ تشريحًا دقيقًا لآليات اشتغال النظام السياسي المعسكر في الحفاظ على هيمنته على الدولة، من دون إلغاء الانتخابات بصفتها آلية شكلية تقدم واجهة ديمقراطية للجزائر. ويمكن تلخيص هذه العناصر في الآتي[225]:

1 - جهاز الاستعلام والأمن

ظلّ جهاز الاستعلام والأمن في قلب اللعبة السياسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتستعمله السلطة، إضافة إلى أدواره التقليدية، لمراقبة الساحة السياسية، واختراق الأحزاب، واختراق الجمعيات، ومراقبة المؤسسات الاقتصادية والإعلامية، والتلاعب بالرأي العام من خلال نشر الإشاعات ...إلخ.

2 – الصحافة والإعلام

تعيش الجزائر منذ التعددية التي أقرّت في «دستور فيفري 1989» (شباط/ فبراير)، تعددية حزبية وإعلامية (في الأقل على مستوى الصحافة المكتوبة). لكن الرأي العام الجزائري يعتقد أن صحفًا كثيرة خاصة يوجهها جهاز الاستعلامات والأمن. وعلى الرغم من الطابع القانوني الخاص لصحف كثيرة، فإنها تتلقى دعمًا ماليًا من الدولة، سواء في الطبع والتوزيع أو في أموال الإشهار العمومي التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للنشر والإشهار. وتعود ملكية صحف خاصة كثيرة إلى جنرالات متقاعدين أو صحافيين معروفين بانتمائهم إلى جهاز الاستعلام والأمن. وتستخدم هذه الصحف للدعاية والتشويش والحرب الإعلامية بين العصب ...إلخ.

3 – الأحزاب

تنشط في الساحة الحزبية الجزائرية عشرات الأحزاب التي صُنعت داخل مقار جهاز الاستعلام والأمن، إضافة إلى بعض الأحزاب المستقلة عن النظام. أحزاب كثيرة منها لا تكاد تمتلك مقارّ ثابتة، وظيفتها هي ممارسة الوساطة الزبونية بين النظام والإدارة من جهة، أو وظيفة تعويم الساحة السياسية وتشتيتها لتفادي عدم ظهور قوة حزبية قادرة على حصد أغلبية الأصوات في حالة وجود انتخابات شفافة من جهة أخرى. ويستخدم النظام أساليب كثيرة للتشويش على عمل الأحزاب، أهمها اختراقها بمخبرين للاستعلام والأمن، ووضع مؤامرات لإطاحة رؤساء الأحزاب غير الموالين للسلطة. قامت السلطة قبل ثلاث سنوات من الآن، بعد غلقٍ للمجال الحزبي أكثر من 10

سنوات، بمنح ما يزيد على 35 ترخيصًا لإنشاء أحزاب جديدة، معظمها لا يمتلك مقرًا ثابتًا، ولا يتعدّى عدد منخرطيه عدد أعضاء المكتب الوطني. لقد اتبع النظام هذه الطريقة لتمييع الساحة الحزبية، وتقليص الحاجة إلى ممارسة التزوير المباشر في الانتخابات على غرار ما قام به في الاستحقاقات السابقة خلال الأعوام 1997 و2002 و2007.

سادسًا: استنتاجات

– إن البحث في العلاقة بين الجيش والسلطة في الجزائر يطرح معوقات موضوعية وإبيستيمولوجية، يمكن أن تؤدي بالباحث إلى الوقوع في فخ المضاربة والمزايدة الفكرية، أو في السطحية و«البروباغندا». والسبب هو أن الجزائر من البلدان القليلة التي يصعب أن نحدد فيها مركز السلطة وأصحاب القرار الفعليين، خصوصًا بعد فترة الانفتاح السياسي (بعد 1989).

– إن تجاهل السياق التاريخي الذي نشأت الدولة الجزائرية فيه، وتشكل فيه النظام السياسي الجزائري قد يحجب عن الباحث إدراك مركز السلطة الفعلي، وقد يقع في استنتاجات متسرّعة حول التطوّرات الأخيرة التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية، وقد يعيد إنتاج مقولات الصحف وإشاعاتها من دون أن يعي ذلك. يمكن أن نذكر هنا دراستين حديثتين، حاولتا قراءة التغيرات الأخيرة على الساحة السياسية من دون الاهتمام كفاية بالتاريخ السوسيولوجي للنظام السياسي الجزائري. الدراسة **الأولى** للباحث السوري الجزائري، ماهر قنديل[226]، تساءل فيها إن كانت التغييرات التي طرأت على جهاز الاستعلام والأمن (2015) بوادر لتأسيس جمهورية ثانية أم مجرد آلية لإعادة إنتاج النظام. إن اعتماد الباحث على التصريحات الصحافية والأخبار التي تتداولها الصحف والاكتفاء بما يجري على سطح الساحة الحزبية والسياسية أدى به إلى تجاهل البنية العميقة للنظام، وآليات اشتغاله واشتغال الصحافة والأحزاب ومؤسسة الرئاسة، وتركيز تحليله كله على المظاهر الشكلية للديمقراطية والأحزاب، مع أنه أقر في خاتمة الدراسة بمدى صعوبة قراءة الوضع السياسي في الجزائر.

– أما الدراسة **الثانية** فهي للباحثين الجزائريين فوزية قاسي وعربي بومدين، نشرت في العدد 19 من مجلة **سياسات عربية** بعنوان: «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع ونزع الطابع العسكري»[227]. انطلق الباحثان في هذه الدراسة من مقدمات محل جدل، متداولة في الصحف والإعلام حول نجاح بوتفليقة في مسعاه لتمدين الحكم (وهو بالفعل ما يروج له في الخطاب السياسي)، وعدّ الباحثان بعض التغييرات في جهاز الاستعلام والأمن وفي الدستور مؤشرات على نجاحه في ما أخفق فيه سلفه. ولكن على الرغم من العرض الكرنولوجي المهم لأبرز المحطات التاريخية التي مر بها النظام السياسي الجزائري، فإن طبيعة المراجع والمفاهيم المستعملة في الدراسة جعلتهما يختمانها بتساؤل نسف كل المقدمات والاستنتاجات التي بنيت عليها: لماذا وافق قادة الجيش والمخابرات على السماح لعبد العزيز بوتفليقة بالترشح لولاية رابعة؟[228] إذا كان بوتفليقة قد نجح في تحييد الجيش سياسيًا، فلماذا إذًا يحتاج ترشحه إلى موافقة الجيش؟ أي ما الفائدة من طرح تساؤل كهذا؟

– الإجابة التي يقدمها الباحثان أعلاه تزيد هشاشة مقدماتهما وتناقضها مع الاستنتاجات. يجيبان كما يلي: «أولًا إنه الرئيس المثالي، فهو مريض وفاقد للصدقية... وثانيًا، لأنه في ظل نظام قائم على الخيار السري، والذي يدعم فيما بعد عن طريق الانتخابات، ليس هنالك من يستطيع الحلول مكان الرئيس الحالي»[229]. هذان أنموذجان لصعوبة دراسة النظام السياسي والسلطة في الجزائر.

– لهذه الأسباب، وجدت هذه الدراسة في مفهومي الشعبوية والنيوباترمونيالية مفاتيح تساعد الباحث على وضع إشكالية العلاقة بين الجيش والسلطة في سياقها التاريخي المفسر لها. على الرغم من أنه خيار منهجي ونظري ليس محل اتفاق، فإنه يمكننا في الأقل من تجنب الوقوع في القراءات السطحية والاستنتاجات العفوية المؤسسة على ما تروجه وسائل الإعلام التابعة للسلطة في إطار الديمقراطية الشكلية أو ديمقراطية الواجهة على حد تعبير مجيد بن شيخ[230].

– إن تاريخ تشكيل الدولة الجزائرية الذي ميّزه العنف (الحرب

التحريرية) صبغ تجربة البناء الدولتي، وأعطاها شكلها التاريخي المميز؛ إذ يمارس الجيش السلطة ويحتكر الشرعية والسيادة بمبررات مختلفة، تحت غطاء الأيديولوجية الشعبوية التي تنفي السياسي، جوهر المجتمع. كما احتكرت النخب العسكرية السلطة مانحة نفسها مهمة التحديث والبناء، رافضة جميع أشكال التداول أو الرقابة عليها. والنتيجة الطبيعية هي أن السلطة المطلقة انزلقت نحو خصخصة الدولة والفساد؛ أي إلى ما يسمى الدولة النيوباترمونيالية.

– بيّنت سنوات التعددية الحزبية في الجزائر استمرار التصورات التقليدية الباترمونيالية للشرعية السياسية لدى النخب الحاكمة. فعلى الرغم من إقرار الشرعية الانتخابية أداة جديدة تمنح المجتمع السيادة في اختيار المسؤولين لممارسة السلطة، فإن إلغاء أول انتخابات تعددية في عام 1992، وتزوير الانتخابات التي تلتها، وفرض الجيش مرشحين لتزكيتهم في انتخابات صورية شكلية، أثبتت أن الجيش لا يزال يساير تلك الصورة ما قبل الحداثية عن السلطة السياسية.

– انتقلت الجزائر من النيوباترمونيالية القائمة على الرئيس الواحد المهيمن على السلطة خلال فترة بومدين إلى أنموذج جديد من الدولة الباترمونيالية، القائمة على حكم جماعة من الضباط النافذين، الرافضين توزيع السلطة في الجسم الاجتماعي، وتحويل السيادة إلى الشعب ليمارسها من طريق الاقتراع العام.

– من هنا، يمكن فهم ذلك الشلل الكبير الذي يميز تسيير الدولة منذ أعوام، إنه لا يعود إلى تحييد بوتفليقة الجيش بقدر ما يعود إلى تعدد مراكز صنع القرار خارج المؤسسات الرسمية للدولة (الرئاسة، والحكومة).

– أخيرًا، بينت لنا تجربة البناء الدولتي في الجزائر أن الجيش لا يبني دولة، وتحديدًا لا يبني دولة مؤسسات وقانون، بل يقوم ببناء هيراركية إدارية يمارس بها السلطة على المجتمع. والنتيجة هي خصخصة السلطة، ورهن الدولة لمصلحة الأوليغارشية المتحالفة مع الكمبرادورية العالمية، وإفراغ الدولة من دلالاتها القانونية والأخلاقية، بصفتها فضاء تحل فيه إشكالية السلطة بطريقة

سلمية.

المراجع

1 - العربية

إبراهيم، حافظ. **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس**. سلسلة أطروحات الدكتوراه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

حربي، محمد. **الجزائر 1954 - 1962: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**. ترجمة كميل قيصر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

دريس، نوري. «العنف السياسي في الجزائر المعاصرة: من الأيديولوجية الشعبوية إلى اليوتوبيا الإسلامية: عناصر تحليلية في سياقات تاريخية غير معلمنة». **عمران**. العدد 14 (خريف 2015).

رئاسة الجمهورية الجزائرية، رموز الدولة. «**النصوص المؤسسة للجمهورية**، بيان مؤتمر طرابلس، يونيو 1962»، في: https://bit.ly/2hjMSCp

قاسي، فوزية وعربي بومدين. «العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع ونزع الطابع العسكري». **سياسات عربية**. العدد 19 (آذار/ مارس 2016).

قنديل، ماهر. «الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟». **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/ 6/ 2، في: http://bit.ly/2hyPXU5

2 - الأجنبية

Addi, Lahouari. *L'Impasse du populisme*. Alger: ENAG, 1990.

Benchikh, Madjid. *L'Algérie, un sytème politique militarisé*. Paris: La Découverte, 2000.

Bendib, Rachid. *L'Etat rentier en crise*. Alger: OPU, 2006.

Colas, Dominique. *Dictionnaire de la pensée politique*. Paris: Larousse, 1997.

Djerbal, Daho & Mohammed Benguerra Djillali Liabès: La Quête de la rigueur. Alger: Ed Casbah, 2002.

Eisenstadt, Shmuel Noah. *Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism.* Beverly Hills, Calif: Sage Publications, 1973.

Elmaki, Habib & Jean Claude Santucci. *Etat et développement dans le monde arabe*. Paris: CNRS, 1990.

Gallisot, R. *Populismes du tiers monde.* Paris: L'Harmattan, 1997.

Gèze, François. «Armée et nation en Algérie: L'Irrémédiable divorce?.» *Hérodote*.vol. 1, no. 116 (2005).

Hachemaoui, Mohammed. «La Corruption politique en Algérie: L'Envers de l'autoritarisme.» *Esprit*. vol. 6, no. 375 (Juin 2011).

Harbi, Mohammed. *1954, La Guerre commence en Algérie*. 3ème éd. Bruxelles: Editions Complex, 1998.

Haroun, Ali. *L'Eté de la discorde, Algérie 1962*. Alger: Ed. Casbah, 2000.

Mauger, Gérard. «Populisme (2).» *Savoir/Agir*. vol. 1, no. 15 (2011).

Médard, Jean - François. «Clientélisme politique et corruption.» *Tiers - Monde*. vol. 41. no. 161 (Janvier - mars 2000).

Reynié, Dominique. *Les nouveaux populismes*. Pluriel Paris: Fayard, 2013.

Sifaoui, Mohamed. *Histoire secrète de l'Algérie indépendante. L'Etat - DRS.* Paris: Ed. Nouveau monde, 2012.

Weber, Max. *Economie et Société: Les Catégories de la sociologie*. Tome 1. Julien Freund et al. (trad.) Jacques Chavy & Éric de Dampierre (dirs.). Paris: Pion, 1971.

(184) الرئيس محمد بوضياف أول من استعمل هذه العبارة، حينما قال إن أصحاب القرار هم الذين جاءوا به إلى السلطة. اغتيل وهو يلقي خطابًا علنيًا متلفزًا على الهواء في مدينة عنابة في 29 حزيران/ يونيو 1992 من أحد أفراد حراسته الشخصية.

(185) إضافة إلى ما سيتم الإشارة إليه لاحقًا حول هذه الدراسة، فإننا نحيل القارئ إلى المراجع التالية للتعمق فيها أكثر:

Lahouari Addi: *L'Algérie et la démocratie* (Paris: La Découverte, 1994); «Les Partis politiques en Algérie,» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* (Aix - en - Provence: CNRS, 2005); *Algérie: Chronique d'une expérience postcoloniale de modernisation* (Algérie: Ed. Barzak, 2012).

(186) محمد حربي، **الجزائر 1954 - 1962: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983)، ص 251.

(187) ظهر حزب جبهة التحرير الوطني عقب الأزمة الشديدة التي حدثت بين أنصار العمل العسكري وأنصار العمل السياسي داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ أي بين ما يعرف بالمصاليين (أنصار مصالي الحاج الزعيم التاريخي لحزب الشعب/ حركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية) الذين كانوا ضد اللجوء إلى العمل المسلح، والمركزيين الذين رأوا أن الوقت حان لتفجير الثورة المسلحة. انتهت الأزمة بتشكيل ما يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل التي سرعان ما تحولت إلى حزب جبهة التحرير الوطني في عام 1954. لكن من المهم أن نشير إلى أن المصاليين لم يكونوا ضد العمل المسلح مبدئيًا، ولكنهم كانوا يرون أن الأوضاع لم تكن ملائمة بعد، ويجب الصبر والتحضير الجيد. للمزيد حول الموضوع، يُراجع: المرجع نفسه:

Mohammed Harbi, *1954, La Guerre commence en Algérie*, 3ème ed. (Bruxelles: Editions Complex, 1998).

(188) Dominique Reynié, *Les Nouveaux populismes*, Pluriel (Paris: Fayard, 2013).

(189) Ibid.

(190) Lahouari Addi, *L'Impasse du populisme* (Alger: ENAG,

1990).

(191) لا يتسع المجال هنا لتفصيل الدلالات اللغوية لمفهوم الشعبوية. نحيل القارئ إلى المقالة التالية:

Gérard Mauger, «Populisme (2),» *Savoir/Agir*, vol. 1, no. 15 (2011), pp. 85 - 88.

(192) Lahouari Addi, «Populisme, néo - patrimonialisme et démocratie en Algérie,» dans: R. Gallisot, *Populismes du tiers monde* (Paris: L'Harmattan, 1997), pp. 215 - 255.

(193) للمزيد حول مفهوم الشعبوية وانعكاساتها على التعددية، يُنظر: نوري دريس، «العنف السياسي في الجزائر المعاصرة: من الأيديولوجية الشعبوية إلى اليوتوبيا الإسلامية: عناصر تحليلية في سياقات تاريخية غير معلمنة»، **عمران**، العدد 14 (خريف 2015)، ص 33 – 50.

(194) Addi, «Populisme,».

(195) اعتمدنا في هذه الدراسة على النسخة الفرنسية الأصلية من الكتاب، ولكن في إمكان القارئ العربي أن يطلع على النسخة العربية المترجمة: علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962**، ترجمة الصادق عماري وآمال فلاح (الجزائر: منشورات القصبة، 2003). أما النسخة الفرنسية فهي:

Ali Haroun, *L'Eté de la discorde, Algérie 1962* (Alger: Ed. Casbah, 2000).

(196) Madjid Benchikh, *L'Algérie, un système politique militarisé* (Paris: La Découverte, 2000); Haroun, p. 72.

(197) Haroun, p. 72.

(198) يقول محمد حربي: «إن الكثير من الشخصيات السياسية التي كانت تسعى إلى احتلال مناصب في الدولة المستقلة انسحبت من الحكومة الموقتة وأعلنت ولاءها لهيئة الأركان العامة». يمكن أن نذكر مثلًا: فرحات عباس، محمد خيضر، أحمد بن بلة. لقد وضع هؤلاء السياسيون أنفسهم تحت تصرف قادة الحرب الذين استغلوهم فترة محددة ثم تخلصوا منهم.

(199) رئاسة الجمهورية الجزائرية، رموز الدولة، «النصوص المؤسسة للجمهورية، بيان

مؤتمر طرابلس يونيو 1962»، في:

https://bit.ly/2hjMSCp

(200) يُنظر ديباجة الدستور في: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «دستور 1963»، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، شوهد في 2017/1/1، في:

http://bit.ly/2hBFiTL

(201) أسس حسين آيت أحمد حزب جبهة القوى الاشتراكية في عام 1963، وأسس محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكية في عام 1962.

(202) المرجع نفسه.

(203) في شهادة لحسين آيت أحمد، أحد القادة التاريخيين، وأحد الستة الذين سُجنوا في فرنسا، قال: إن العقيد هواري بومدين قد بعث بالسيد عبد العزيز بوتفليقة إليهم في السجن، وعرض على محمد بوضياف منصب الرئيس في الجزائر المستقلة، لكن بوضياف رفض الأمر قائلًا لبوتفليقة: من أنتم حتى تختارون من يكون رئيس الجزائر المستقلة؟ وبعدها عرض الأمر على بن بلة ووافق على ذلك. نقلنا هذه الشهادة عن المحامي سعد جبار، أدلى بها في حصة تلفزيونية على قناة المغاربية أيامًا قليلة بعد وفاة حسين آيت أحمد سنة 2015، يُنظر: «الشعب الجزائري يودع آيت أحمد.. بنية تجسيد آماله مستقبلًا»، يوتيوب، 2016/1/3، شوهد في 2017/1/1، في:

https://youtu.be/XamVmRxyDO8

سنرى لاحقًا أن عملية اختيار الرئيس في الجزائر كانت تتم أولًا في حديث غير رسمي بين قادة الجيش، ثم يرشح من يقع عليه الاختيار ليصوت عليه الشعب في انتخابات محسومة مسبقًا. تكرر هذا مع الشاذلي بن جديد، واليامين زروال، وعبد العزيز بوتفليقة.

(204) أنشأها العقيد عبد الحفيظ بوصوف في المغرب، وكانت أداة أساسية في يد جماعة وجدة المدينة المغربية الواقعة على الحدود مع الجزائر.

(205) Dominique Colas, *Dictionnaire de la pensée politique* (Paris: Larousse, 1997), p. 102.

(206) Max Weber, Economie et société: Les Catégories de la sociologie, Tome 1, Julien Freund et al., (trad.), Jacques Chavy et Éric de Dampierre (dirs.) (Paris: Pion, 1971), pp. 336 - 338.

(207) حافظ إبراهيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 259.

(208) طور إيزنستادت هذا المفهوم في كتابه الشهير: **الباترمونيالية التقليدية والنيوباترمونيالية الحديثة:**

Shmuel Noah Eisenstadt, *Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism* (Beverly Hills, Calif: Sage Publications, 1973).

ولأننا لم نستطع الحصول على المرجع الأصلي، اعتمدنا على اقتباسات من كتابات لهواري عدي، وجان فرانسوا ميدار التي ذكرت في هذه الدراسة.

(209) يُنظر:

Lahouari Addi, «Forme néopatrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie,» dans: Habib Elmaki & Jean Claude Santuci, *Etat et développement dans le monde arabe* (Paris: CNRS, 1990).

(210) إبراهيم.

(211) Adddi, «Forme néopatrimoniale».

(212) Jean - François Médard, «Clientélisme politique et corruption,» *Tiers - Monde*, vol. 41, no. 161 (Janvier - mars 2000), pp. 75 - 87.

(213) Rachid Bendib, *L'Etat rentier en crise* (Alger: OPU, 2006).

(214) Mohammed Hechemaoui, «Les Infortunes du politique: Rapport de clientèle et de prédation entre Etat et société dans l'Algérie contemporaine,» dans: Daho Djerbal & Mohammed Benguerra, *Djillali Liabès, La Quête de la rigueur*,

(Alger: Ed Casbah, 2002), pp. 75 - 92.

(215) عرف بومدين بمقولته الشهيرة: على الإخوة الاختيار بين الثورة أو الثروة، أي الاختيار بين السياسة أو عالم الأعمال. وتحت هذا المبدأ دفع بكثير من القادة التاريخيين للثورة إلى مغادرة السياسة والدخول في عالم الأعمال، على غرار عبد الحفيظ بوصوف، ورشيد زغار ...إلخ. لكن بومدين لم ينتبه إلى أن كثيرين من الذين اختاروا الثورة كانوا يجمعون الثروات داخل مؤسسات الثورة وباسم الثورة، وقد يكون قد انتبه إلى ذلك حينما قرر تنظيم حملة ضد الفساد في عام 1978، حين ألقى خطابه الشهير الذي بكى فيه لما وصلت إليه الأمور في الدولة.

(216) شرع النظام في تفكيك إرثه مباشرة بعد وفاة بومدين، تحت شعار «المواجهة وليس التراجع».

(217) كتب الصحافي احميدة العياشي سلسلة مقالات طويلة بالغة الدقة عن فترة الرئيس الشاذلي بن جديد، ونعتقد أنها مهمة ومفيدة تساعد القارئ على فهم محطات مهمة وغامضة من تلك الفترة، يُنظر: «سنوات الشاذلي بن جديد، احميدة العياشي، 9 حلقات»، قناة الجزائر، 2012/10/24، في:

http://bit.ly/2gVbDFy

(218) الضباط ذوو الرتب العليا في الجيش الذين كانوا أعضاء في الهيئات القيادية (اللجنة المركزية) لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم.

(219) استخدم لهواري عدي هذا التعبير (نظام بوصوف) لوصف تلك الأساليب المكيافيلية التي استعملها النظام السياسي ضد خصومه المعارضين منذ الاستقلال إلى اليوم؛ إذ يرى عدي أن هذه الأساليب ورثها النظام من عهد عبد الحفيظ بوصوف مؤسس الاستخبارات الجزائرية في عام 1957.

(220) حربي، ص 251.

(221) لمتابعة تصريحات خالد نزار حول ظروف وقف المسار الانتخابي والمبررات التي دفعته إلى ذلك، يُنظر: «الجزائر الجزء الثاني من تصريحات خالد نزار للشروق»، **يوتيوب**، 2016/1/17، شوهد في 2017/1/11، في:

https://bit.ly/2L3UVnr

(222) يُنظر:

François Gèze, «Armée et nation en Algérie: L'Irrémédiable

الفصل الرابع
خطاب العسكر من الثورة إلى الانقلاب دراسة استطلاعية في العلاقات المدنية - العسكرية

سيف الدين عبد الفتاح

هذه دراسة استطلاعية استكشافية عن الخطاب السياسي للعسكر: طبيعته وبنيته وآثاره، تحاول فتح باب الاجتهاد حول المسألة، وموضعتها ضمن حقل دراسة العلاقات المدنية - العسكرية، خصوصًا في تعلقها بتفجر الثورات، وبعمليات الانتقال السياسي، والأهم على الإطلاق، في ارتباطها بتحولات المؤسسة العسكرية ذاتها وانتقالاتها[231].

أولًا: منهجية الدراسة

1 - مشكلة الدراسة

من المسائل المهمة التي تتعلق بدراسة خطاب العسكر ما يمكن تسميته مجازًا، حساب المثلثات الانتقالية. وأول هذه المثلثات الكبيرة، مثلث عمليات الانتقال؛ إذ إن هناك انتقالًا ثوريًا فرضته هبة الجماهير في 25 يناير 2011، ثم سقوط مبارك، واستُتْبع بانتقالات سياسية على مستويات بنية النظام ونخبته، وتحولات جرت صوب الديمقراطية.

شكّلت هذه المسائل الثلاث محيط ذلك الخطاب، وهو ما يؤكد ضرورة التمييز بينها.

الشكل (4 – 1)

مثلث عمليات الانتقال



المصدر: من إعداد الباحث.

أما المثلث الثاني، فيتعلق بدراسة عمليات الانتقال، مرورًا بالانتقال العسكري، وما يتركه ذلك من تأثيرات في إنتاج الخطاب؛ ما يعني أن عمليات الانتقال العسكري إنما تحيط بهذا الإشكال المتعلق بمنتج الخطاب، وتتوقف عند قضاياه المختلفة في صوغ العلاقات المدنية – العسكرية.

الشكل (4 – 2)

مثلث العلاقات المدنية – العسكرية



المصدر: من إعداد الباحث.

يتعلق المثلث الثالث بضرورة متابعة الخطاب في ثلاث لحظات متداخلة؛ خطاب اللحظة الثورية، وخطاب اللحظة الدستورية، وخطابات لحظة التسريبات. مع الإشارة إلى مقتضيات الكشف عن المواقف في ما يتعلق بهذه المساحات الثلاث.

الشكل (4 – 3)

مثلث الانخراط في العمل السياسي والحكم



المصدر: من إعداد الباحث.

نضيف إلى ذلك ما يمكن تسميته دراسة خطاب الانخراط المباشر في السياسة والحكم، ضمن لحظتين **أولاهما** متعلقة بتسيير المجلس العسكري للأمور بعد تنحي المخلوع محمد حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011. وهي الفترة التي امتدت حتى انتخاب محمد مرسي رئيسًا للجمهورية. أما اللحظة **الثانية**، فتعلقت بالحكم المباشر للعسكر في إثر الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي، ووقع مع تمام سنة واحدة من حكمه. ويجري في هذا الموضع، تتبّع خطابات إدارة الحكم في فترة الرئيس الموقت عدلي منصور، والفترة التي أعقبتها، من لحظة ترشّح عبد الفتاح السيسي لانتخابات الرئاسة، حتى الفترة الراهنة.

تأخذ الدراسة في أبعادها ضرورة تدبُّر خطاب العسكر في منتجه وبنياته وأنماطه، إذ إنها تُعنى بالإجابة عن السؤال الذي يتعلق بطبيعة خطاب

العسكر، في هذه الفترة الزمنية من الثورة إلى الانقلاب وما بعده إلى اللحظة الراهنة. وتسعى لبيان حقيقة العلاقات المدنية - العسكرية، وكشف أنموذجها، والجدل حول أهم القضايا الكبرى المتعلقة بهذا الملف. وكذلك تحاول تسمية عناصر التحدي لصوغ علاقات مدنية - عسكرية سوية، ورسم مسار خروج من هذا المأزق، الذي يمثّل أهم ملامح عُسر التحول الديمقراطي. وهذا الأخير - تحديدًا - هو الذي يضفي أهمية للاشتغال البحثي والمنهاجي على هذا الخطاب، وجهد رصده بخرائطه المختلفة.

2 - المنهج ومدخل تحليل الخطاب

ثمة جملة مفاتيح يجب امتلاكها للولوج في ما قبل موضوعنا هذا، أهمها وأوّلها مدخل الخطاب، ومنها:

- مصطلح خطاب هو مصطلح أوسع من كلام ونصّ وكتابة وتدوين؛ فهو تعبير عن حالة اتّصالية أوسع من تلك المصطلحات جميعها. وغاية العمل البحثي في هذا المجال؛ هي كشف الممارسة السلطوية المضمرة في اللغة وحقلها الرمزي، من خلال تشريح العلاقات الاتّصالية التي يمرُّ خلالها، وتبين طبيعة فاعليه امتيازات إنشاء الخطاب والخصوصية الممنوحة للذات المنشئة له وتحليلها. ويعتمد تفسير الخطاب على نقاط مرجعية، تقع خارج نصوصه وسياقاته. ومن ثم، فإن التعرف إلى الخطاب، يقتضي فحصًا لهيكل المعرفة والسياق الاجتماعي الذي ينشأ فيه.

- الخطاب انعكاس لبناء اجتماعي وسياسي، يضبط في مجمله نظامًا للعلاقات بين فاعله وموضوعه من جهة والممارسات من جهة أخرى، في الوقت الذي يرسم مواقف، يستطيع الوكلاء الاجتماعيون بواسطتها رسم هوية لأنفسهم وأدوار يقومون بها وعليها.

- غاية عملية تفكيك الخطاب هي كشف ركائز المخاتلة فيه، وتحديد كيفية نشوء الوعي الزائف الذي تتوخاه السلطة المُنشئة هذا الخطاب وتناميه. ويتم فيه وصف البيئة الخطابية، وطبيعة المتخيلات الاجتماعية والأبنية الرمزية

التي يدور فيها. وتسعى عملية التفكيك لوضع أنموذج تفسيري كاشف طبيعة هذا الخطاب، وارتباطه بطبقة اجتماعية أو مجموعة بعينها، وبمصالحها وبالمؤسسات المعبرة عنها، وبالتحالفات التي تقوم على خدمتها. ويقوم برصد الفضاء المفاهيمي لهذا الخطاب، وأهدافه التي يعاد تخليقها في الأحاديث الموجهة إلى الرأي العام، والرسائل الإعلامية، والمناهج التربوية، والصور التعبيرية وأشكالها.

- ثمة أهمية للتمييز في مستويات الخطاب بين الوظائف والأفعال والنصوص، وفهم مسألة البناء المتدرج للمعنى وتشكيل الحقول الدلالية، والعلاقات بين عناصر البنية الخطابية، ضمن عملية التواصل والحالة التبادلية بين مُنشئ الخطاب ومتلقّيه، كحالة اتصالية محددة الهدف والوجهة ومكامن التأثير، وربما السيطرة والهيمنة.

- ينظر ميشيل فوكو إلى عملية إنتاج الخطاب في كل مجتمع على أنها عملية سلطوية، بمعنى قيام كيان ما بالتحكم فيها، ومراقبتها، وانتقاء عناصرها، وتحديد كيفية توزيعها، وتعيين الإجراءات التي تحقق المتوخى منه، وتحُدُّ مما يعوق تدفقه، وكذلك العمل على ستر حقيقته المادية. وفيه مراوحة بين الإخفاء والإفصاح، بحسب ما يريد مُنشئ الخطاب[232].

- يشير المشاهد والملاحظ في عمليات استئناف الخطاب السلطوي وتدبيجه في مصر إلى أنها باتت غير مسبوقة، ولازمت صعود الثورة في 25 يناير[233]، وتفجرت بصيغتها الأشد سوءًا ومخاتلة مع الانقلاب العسكري؛ ما يوجب الاهتمام بهذا الخطاب وتفكيكه. وهو مفيد لعلم السياسة من جهة إشارته إلى ظاهرة ترسيخ الاستبداد في مواجهة طموحات الجماهير نحو الديمقراطية، وإنجاز تحوّل نوعي على مستويات العيش والكرامة والحريات. ويعيد التذكير بخطابات الانقلابات العسكرية في النظم الشعبوية الاستبدادية التي ورثت حقبة الاستقلال الوطني. والجديد هنا أن الخطاب رافق تدافعًا ثوريًا إقليميًا واسعًا؛ إذ حرك موجة تاريخية من التحولات. وجاء خطاب العسكر معقدًا بتعقد ظاهرة الثورة، ومطامحها لتغيير جذري على مستويات المعرفة والسلطة والثروة.

لعل من الأهمية القصوى أن نؤكد أن هذا المدخل يعبر في تلك الحالة عن خصوصية مقولة الخطاب عند العسكر بمجموعة من المستويات:

- **المستوى الأول:** وهو مستوى يصدر عن المؤسسة العسكرية، في لحظة كانت تحكم مسالك الخطاب وتتحكّم فيها، وتهيمن عليها. ومثال ذلك واضح في خطاب المجلس العسكري وتصريحات بعض أعضائه وأيضًا بيانات المتحدث الرسمي[234] باسمه. وهو في هذه الحالة، خطاب مباشر يشتمل على قضايا ومفردات هي معطى مباشر يتعلق بتشكيل العلاقات المدنية - العسكرية، أو معطى غير مباشر يتّصل بتصوُّر القضايا التي ترتبط بهذه المؤسسة في علاقتها بالحياة المدنية والشعب والناس عمومًا.

- **المستوى الثاني:** يتعلق بالبعد غير المباشر للخطاب العسكري؛ إذ إنه يصدر عن مؤسسات تبدو في ظاهرها مدنية، ولكنها في حقيقة الأمر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسة العسكرية، وبحالة «حكم العسكر» عمومًا، ونخبتها الرئيسة. ولهذه الحالة غير المباشرة عدد من الأمثلة. وتعبر هذه المؤسسات المدنية بخطابها وسياساتها عن تصور العسكر لمجمل الحياة المدنية، وتسيير شؤونها، وإدارة كل أمر يتعلق بالمواقف والخطط والسياسات[235].

- **المستوى الثالث:** يشير إلى خطاب الهيمنة العسكرية على السلطة، بإلحاقها بدائرة العسكر، بعدما قامت المؤسسة العسكرية بتحرك انقلابي، صادر السلطة؛ الأمر الذي يجعلها تمثل هذه المؤسسة وتعبر عن أهدافها واستمراريتها. وقد يتشابه هذا مع الخطابات التي صدرت عن الرؤساء الثلاثة لنظام تموز/ يوليو 1952 (عبد الناصر والسادات ومبارك) ممن كان خطابهم يتأسس على وصفهم برؤساء ينتمون إلى المؤسسة العسكرية، حتى إن تزيوا بزي مدني. ويجمع خطاب هيمنة العسكر على الحياة المدنية في طياته، حالة اختلاط بين المدني والعسكري[236]، مع بعد أساس يكرس وضعية المؤسسة العسكرية[237] في مركزه، وعدّها أهم سند لهذه الأشكال من السلطة في علاقتها بالمجتمع.

نحسب أن خطاب العسكر بمستوياته المتعدّدة جميعًا، والتي أُوجدت في سياق الربيع العربي، يستقيم مجالًا لفحصه ودراسته، وتحديد أبعاده. ولا بد

من أن تتميز مناهج الخطاب وأدواته؛ لأن في ذلك تمييزًا لـ «الخطاب المختلط» من «الخطاب المرتبط» من «الخطاب المباشر»، وبيان المشترك الناظم، وهو تعبيره عن إرادة العسكر ومصالحهم.

يجب أن نتعامل مع هذا الخطاب وأشكاله من خلال ارتباطه بذاكرة[238] خطاب العسكر على المستويات الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها؛ لأن الخطاب المباشر، بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، يصدر في الأغلب في أوضاع موقتة، سرعان ما تُصبغ بأشكال مدنية مظهرية، تمثل غطاء لمفردات خطاب معسكر مسكون بالعسكر.

كما يجب أن نذكر أن هذ الخطاب يجمع غالبًا بين القوة الناعمة المحركة الخطاب، والقوة الصلبة التي تلوح في الخطاب وما خلفه. إن بعض خطابات السيسي في الآونة الأخيرة تدل على هذه الحقيقة التي تتحرك مفرداتها في المسارين[239] اللذين أشرنا إليهما.

3 - أهمية الدراسة وأهدافها

ليس الهدف من هذا البحث القيام بتحليل شامل لخطاب العسكر السياسي في مصر، مع أن هذا الأمر يستحق دراسة تحليلية وتدقيقية، تكشف حقيقة العلاقات المدنية - العسكرية في مصر. ويركز هذا البحث على القراءة التحليلية فحسب لمفاهيم أساسية، وبيان كيفية صوغها وعرضها لمتلقي خطاب العسكر. ومن هذه المفاهيم: الدولة، الشعب، المجتمع المدني، الجيش، الثورة، حقوق الإنسان، التنمية، النهضة، فضلًا عن مفهوم الديمقراطية وتصور العلاقات مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأميركية، وما يتعلق بذلك، كمفهوم الأمن القومي.

عمومًا، ليس الهدف من هذا البحث الحديث عن تطوُّر الإطار القانوني والدستوري للعلاقات المدنية - العسكرية في مصر، والبحث في هذه الذاكرة البعيدة من الناحية التاريخية، منذ الدستور الذي صدر في عام 1923 حتى وضع الدستور في عام 2013، بما في ذلك، قصة الانقلاب. وليس الهدف من

هذا البحث الوقوف على أشكال القواعد الحاكمة في العلاقات المدنية - العسكرية وتجلياتها في العام الذي حكمه الرئيس المدني المنتخب، ولا بيان أشكال هذه العلاقة ضمن سياقاتها التاريخية والسياسات الاستراتيجية. ولن نتوقف عند المحطات تاريخية للعلاقات المدنية - العسكرية المصرية، منذ نشأة الجيش في عهد «محمد علي» حتى انقلاب تموز/ يوليو 1952، وصراع الجنرالات، حتى الثورة على «مبارك» و«الانقلاب الأخير للعسكر» في عام 2013. كما أن الحديث عن الأبعاد الاقتصادية للعلاقات المدنية - العسكرية، وطبيعة مؤسسات الجيش الاقتصادية، ومؤشرات انخراطه في الشأن الاقتصادي، لن تكون محلًا للتناول، إنما سيتم التعامل مع هذه العناصر جميعًا، بوصفها سياق عملية إنتاج خطاب العسكر. ثمة سياقات أساسية[240] لتحليل ما نحن بصدده من المقولات والمفاهيم والكلمات المفتاحية في خطاب العسكر التي تمثل تصورات حاكمة للعلاقات المدنية - العسكرية. فغاية الأمر التركيز على اللحظات النماذجية[241].

ربّما يساهم هذا التحليل في تصور الإشكالات التي ينتجها هذا الخطاب، ورسم شبكة الإدراكات لدى قيادات المؤسسة العسكرية وجنرالاتها، والتعاطي التفصيلي مع قضاياه. وهو ما ييسر، في النهاية، المهمة التي يأمل الباحث الوصول إليها، لاستشراف مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية، والبحث في كيفية إعادة صياغتها وفق أنموذج ديمقراطي[242].

ثانيًا: مساحات الخطاب وساحاته

من المصادر المباشرة لهذا الخطاب البيانات العسكرية والبيانات الدستورية وإعلاناتها، والوثائق المدنية التي تتعلق بوضعية المؤسسة العسكرية وأدوارها، «وثيقة السلمي»، فضلًا عن التفاعلات الإعلامية المباشرة وغير المباشرة الصادرة عن العسكريين، والتي تضمنت خطاب الانقلاب وخطاب التفويض، وخطابات المجازر، وخطاب الفض المتعلق باعتصامَي ميدانَي رابعة العدوية والنهضة.

غاية الأمر في ذلك تمييز هذا الإطار من خطاب البيانات التي يصدرها

العسكر في أحوال كثيرة؛ مثل بداية «حركة يوليو» وخطاب المجلس العسكري بعد ثورة يناير، وخطاب المجلس العسكري بعد انقلاب الثالث من تموز/ يوليو. وتمثل هذه لحظات مهمة، تعبر عن خطاب العسكر المباشر، وذلك المستوى الجديد الذي تكوّن مع تصدُّر السيسي، وعرضه للناس على أنه «مرشح» المؤسسة العسكرية، في محاولة إضفاء طابع مدني على الحالة الانقلابية العسكرية.

من هنا، فإن ربط خطاب العسكر بالسياق مسألة أساسية، تجعل من تحديد ذلك الخطاب ومساحاته أمرًا مهمًا، على أن يكون ذلك بحسبان؛ ذلك أن التمييز المؤسسي للعسكر، إذا ما نظرنا إليه بوصفه دولة داخل الدولة أو دولة فوق الدولة، يمثّل محددًا مهمًا لسياقات الخطاب. ومن المهم أن نفهم تأشيرًا لا مجال لإنكاره، وهو متعلق تقليديًا بصورة «الجيش» في المخيال المصري، وارتباطها بذاكرة تاريخية ممتدّة. من هنا، نرى البحث في ذاكرة الخطاب أمرًا مهمًا؛ بما يشمله من تصوُّر للجيش ونخبته، في إطار مكانته ضمن منظومة السياسة والحكم. بعبارة أوسع، علاقة الجيش بالشعب، وأدوار المؤسسة العسكرية في تحديث مصر[243].

ثالثًا: سمات الخطاب

إن غاية الأمر في تحديد الخطاب هي الإشارة إلى بعض ساحاته ومساحاته. وما نؤكده هو ندرة خطاب العسكر في ما قبل ثورة يناير، إلا في حالة موقتة ومعينة، ومن هنا فإن كثافة خطاب العسكر في هذه المرحلة، إنما يعبّر عن حالة من حالات انكشاف الخطاب.

أما السمة الثانية لهذا الخطاب، فترتبط بالانقلاب، وبحالة الخطاب الذي يمثل حالًا أوسع من «اللعب على المكشوف»، في إطار ثورة مضادّة في مواجهة ثورة حقيقية تمثلها ثورة يناير.

أما السمة الثالثة، فتتعلق بالخطاب في المجتمع بتنوعاته، ولكنه خطاب يفيد حالة العسكرة العامة التي هي هدف ذلك الخطاب.

أما السمة الرابعة لهذا الخطاب، فتعبر عما يمكن تسميته «المساحات المسكوت عنها» في خطاب العسكر، إلى «مساحات المكبوت»، خصوصًا في خطابات حول العسكر. وهو أمر جدير بالرصد، لتعبيره عن تفاوت درجات هذا الخطاب والخطابات الأخرى المتفاعلة معه[244].

أما السمة الخامسة فتعبر عن ضرورة التمييز، في خطابات العسكر، بين خطاب داخلي محله الدورات التثقيفية، وخطابات الشؤون المعنوية، وخطابات تتوجّه إلى خارج المؤسسة. ومنها البيانات العسكرية وبيانات المتحدث العسكري، ومنها ما هو معبر عن موقفها بهذه الصيغة، ومنها التصريحات والمؤتمرات الصحافية وخطابات الاحتفالات والأحاديث الإعلامية والصحافية. كذلك من الأهمية القصوى أن نعلم أن خطاب الشؤون المعنوية هو الخطاب الذي يمثّل حالة استمرار. أما الخطاب الذي يستحق الدخول في دائرة السياسة، فإنه الخطاب الأهم على الإطلاق في التحليل، على محدوديته، وذلك لعوامل كثيرة تتعلق بالكشف عن الحالة الإدراكية، والقدرة على تشريح طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية وتحديدها.

أما السمة السادسة، فتتعلق بالنظر إلى العسكر بين (سلطة الخطاب وخطاب السلطة)[245]. ولا بد هنا من فحص منظومة العلاقات، وشبكات الخطاب في تصور العلاقات المدنية - العسكرية.

رابعًا: الخطابات والسياقات

من المهم أيضًا، تحديد المفهوم الذي يتعلق بالسياقات من حيث هو مفهوم شامل، يتسع ليشمل السياقات المتعلقة والبحث في سياقات المستقبل؛ الأمر الذي يُمكّنه من التعامل مع ملفات بناء علاقات سوية في العلاقات المدنية - العسكرية[246]. وعلينا البحث في دائرة الخطابات والسياقات، خصوصًا جمهورية الضباط ومعطياتها ومقتضياتها، والمكانة الدستورية ومحاولة ترسيخ أبعاد معينة في ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية. فضلًا عن صور التأثير ومساحاته وراء ستار أو حُكم يتعلق بجماعة ضاغطة أو حُكم يتعلق بتحالفات المصالح.

والنظر في موضع ذلك كله من اعتبارات تتعلق بالمؤسسة العسكرية وبالجيش، والتفريق بين حقيقة الانخراط في الفعل والحياة السياسيين من جهة، وحقيقة المهنية والحياد من جهة أحرى.

ربما تشير النقطة السابقة إلى مكمن الخطورة في حالة نزول الجيش إلى الشارع، وانخراطه في الحياة المدنية والسياسية في إطار الحكم المباشر؛ فماذا يمثّل ذلك في حقيقة تنازع الأدوار، والمهمات التي تتعلق بالجيش، سواء في ما يتعلق بالأداء المهني، أو بالأداء السياسي؟ يتعلق الأمر في هذا الشأن بقيام الجيش برسم إطار سياسي لعمله، يتواءم مع انخراطه في الحياة السياسية والمدنية.

أخيرًا، إن ما يحدد ملفات الخطاب التي يمكن أن تكون محل دراسة مطولة لخطاب العسكر، ملفات السياسة وملفات الاقتصاد وملفات الإدارة والخدمة المدنية وملفات الأراضي وملفات التسليح والمعونة العسكرية والعلاقات المصرية - الأميركية وملف الصراع العربي - الإسرائيلي والجيش المصري بما يرتبط بذلك من ملفات السلام والتطبيع. إلا أن أهم ملف يمكن أن يصعد في حالة تسميم الأولويات، ويحاول أن يعيد صوغ العقيدة العسكرية القتالية المصرية، هو الملف الذي يتعلق بمحاربة (الإرهاب). من هنا، فإن تداخل الخطاب بين مقولات الإرهاب ومحاربته وحالات الاستبداد وفاشيته يمكن أن يمثّل حالة من التماهي بين الخارج والداخل، ويكرّس اختلاط الخطاب وتسميم الأولويات[247].

من المسائل التي تتعلق بالخطاب دور العسكر في لحظة تفاوضات الانتقال، والذي يأتي ضمن صوغ جديد للعلاقات المدنية - العسكرية، تنتج منها عودة الجيش إلى الدور الجوهري الأصلي المناط به، وهذا يعني عودة الجيش إلى ثكناته؛ إذ يحاول الجيش، بعد كل بادرة تغيير، إنتاج خطاب معكوس يرسم مسار عودة الشعب إلى حظيرة الجيش. وهنا، يصبح التمييز بين «الخطاب السافر» و«الخطاب الكاشف» و«الخطاب الساتر» و«الخطاب القاهر» ضرورة[248]. لذا، فإن كشف الخطاب يصير عملية مركبة، ويقوم على تبين المفردات والمفاهيم والقضايا والإشكالات والحجج والدلالات والصور والعلاقات والوظيفة والأدوار، فضلًا عن العبارات المرجعية التي تستحق

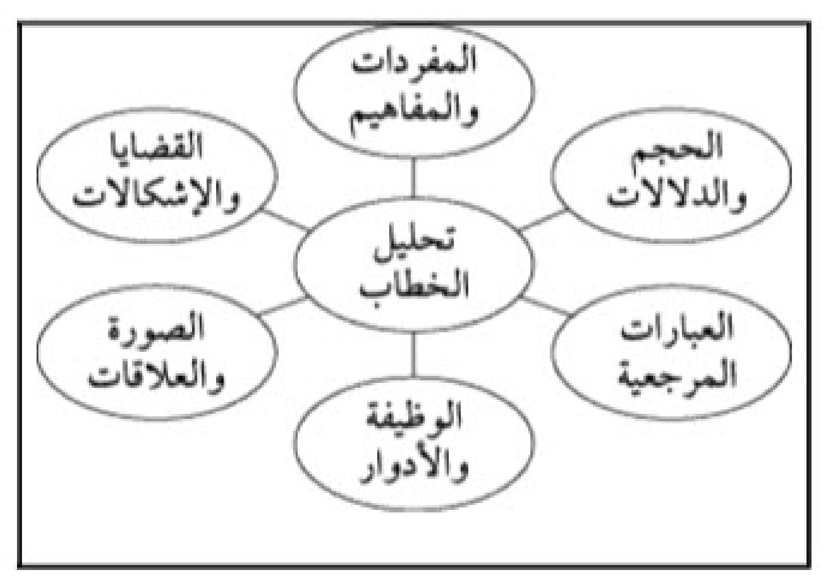
التوقف عندها[249].

خامسًا: منظومة الخطاب

يتبلور الخطاب في هيئة منظومة[250] وعبر حالة شبكية لها أكثر من مستوى. ويبين الشكل (4 – 4) تعلق الأمر بجملة من القضايا التي تتنوّع ضمن هذه المنظومة، على نحو يشير إليه ميشيل فوكو في كتابه «نظام الخطاب وعلاقته بالسلطة الكامنة فيه».

الشكل (4 – 4)

منظومة الخطاب



المصدر: من إعداد الباحث.

سادسًا: خطاب العسكر عندما ينكشف المستور

تمثل مسألة تصوّر الجيش ذاتًا مصونة لا تمس، وينظر إلى كل محاولة لتناول شأن يخصه بأنها نيل من الهيبة. وكان الحديث عن الجيوش قبل الثورات من الأمور «المحرمة» التي تُدخِل من يقترب منها في دائرة الاتهام بالخيانة أو ما في حكمها؛ أي إن ما تعلق بالتعبير عن المؤسسة ووجودها السياسي والاجتماعي كان مُصادرًا، بموانع تشبه جملة شهيرة تميز أسوار المناطق العسكرية، إذ تقول:

«ممنوع الاقتراب والتصوير». ويكاد يكون الخطاب برمته حول العسكر قبل الثورة داخلًا في هذا التحذير. لكن، الانخراط البائس للجيوش في مساحات لم تكن لها، وليست من اختصاصها، أو داخلة في أدوارها مع الثورات، وانخراطها المباشر في مساحات سياسية ومناحي الحياة المدنية، قد سمح برفع الحظر وكشف الغطاء عن خطاب وجدنا في تحليله والتعرف إلى مشكلاته أمرًا حيويًا. ويرسم هذا صعوبة منهجية، تتعلق بأن المسكوت عنه في شؤون العسكر والمؤسسة العسكرية كبير جدًا، ومساحة المجهولية تضعف القدرة المعرفية. لكن، يظل تجاهل تلك المساحات أو الخوف من الاقتراب منها أمرًا يحد القدرة على التعرف إلى الظاهرة، ومحاولة تحليلها التحليل العلمي والمنهجي الملائم، لما تطرحه هذه الظاهرة وتوابعها ونتائجها وآثارها ومآلاتها من مخاطر.

إضافة إلى ذلك، تعدّ شؤون المؤسسة من «الأمور السيادية»، كأنها «مؤسسة معصومة» لا تقبل النقد فحسب، بل تستعصي على التحليل. وجاء انفراج هذا القيد مع التورط المباشر للعسكر في ميدان السياسة؛ إذ فتح المجالات لرؤية مساحات هذا الخطاب بمقدار تداخله وتدخله، تورطه وانخراطه، بل تغوّله وطغيانه، في حال من الصراع الاجتماعي الحادّ، كانت المؤسسة في القلب منه، في مواجهة مع الجماهير.

يقتضي رسم مسار للخروج من الحالة الدعائية والتعبوية لخطاب العسكر بداية تبني تحليل لهذا الخطاب ومصادره خلافًا للطريقة التقليدية المعتادة، ووفق أولوية تتحدد بمعيار الأثر السياسي والجدوى السياسية، والقيام على تحليله في إطار حقيقة لم يتطرّق إليها هؤلاء المعنيون بتحليل الخطاب، خصوصًا مساحات المسكوت عنه فيه، وهي مساحات فريدة تقف على المعنى الكامن في تعبير «عندما ينكشف المستور»[251]، ونحيل في ذلك على الخطاب المكشوف والمنكشف، لا الخطاب المستور والمغطّى. لقد بتنا أمام كلمات ملفوظة في لحظتين استثنائيتين؛ لحظة «التسريب» ولحظة «المواجهة»، وأيضًا مساحات السياق التي يمكن أن تتلخّص في خطاب «اللعب على المكشوف» الذي أزاح «الخطاب المغطّى»، فكل شيء صار الآن في حال الانكشاف والبيان.

سابعًا: اللحظة النماذجية وخطاب العسكر

أكد عبد الوهاب المسيري، في مقاربته الأنموذج المعرفي، مقولة اللحظة النماذجية التي هي تعبير بالفعل أو بالقول عن حالة مواتية لفهم الظاهرة موضع التحليل، تضعنا أمام مقولة تفسيرية[252]. وتشير اللحظة النماذجية المتعلقة بخطاب العسكر إلى مقولات مفتاحية تفتح الأفق لسبر مجال العلاقات المدنية - العسكرية، وترسم في جملتها إطارًا لفهمه. إن مقولات مثل «عرقنا»[253] التي تحدث بها أحد القادة العسكريين مشيرًا إلى ما تحت أيديهم من مقدرات اقتصادية، إنما تمثّل كلمة مفتاحية تعبّر عن حقيقة الإدراك وتصور العلاقة وموجهات الفعل؛ ومن ثم فإن هذه المقولة، بوصفها هذا، تمثّل حالة إدراك وحالة خطاب وحالة سلوك وفعل، وحالة سياسية واستراتيجية.

من ثم، فإن تلك اللحظة النماذجية في أوصافها إنما تمثّل لحظة كاشفة، ولحظة فارقة، ولحظة استثنائية. وعلى الرغم من استثنائية هذه اللحظة، فإنها تعبّر عن استمرارية نسبية في الرؤية والموقف والاستراتيجية. كما أنها تعبّر عن موقف متأزّم، يصير فيه التعبير عن هذا الإدراك، وضعًا استثنائيًا تعبّر فيه المؤسسة عن رؤية استراتيجية. إن هذه اللحظة الاستثنائية تكون فارقة واضحة، لا تقبل التأويل، وتعبّر عن رؤية حادّة لا تقبل التفاوض أو التعديل، ويقوم من يعلن عنها في خطابه بتأكيدها بصفتها إدراكًا يجب أن يعلمه الجميع وينصاع إليه الناس والجمهور عمومًا. إن فرقانية اللحظة تعبّر عن حالة كاشفة، تكشف عن المكنون وتبين المستور، وربما تتحول هذه اللحظة الكاشفة بوضوح وحدة في بعض الأمور إلى لحظة فاضحة للرؤية والفعل.

غاية الأمر، في التعامل مع هذه اللحظة النماذجية من الناحية المنهجية، أن نجمع تلك الأقوال في صعيد واحد، وضمن منظومة خطاب يؤشّر على حالة مطّردة في الفهم والرؤية والسياسات. ومن هنا تبرز كلمات أخرى مفسرة، يعضد بعضها بعضًا.

يكون تعويلنا في فحص الخطاب، هنا، على كلمات استثنائية ترسم اللحظة

النماذجية، وإن كانت في أصلها تعبّر عن حالة من الاستمرارية ودرجة منها. ولا يقول الناس في ذلك: إن الأصل في الخطاب هو الاطّراد والتكرار والتواتر والاستمرار، والذي يكون في خطاب اعتيادي ومن مؤسسة اعتيادية؛ وغاية الأمر في هذا الخطاب، حتى يكون مستورًا، أن يمارس مسلكًا ممنهجًا للتمويه، يمكن أن نسميه «خطاب الشبورة» و«الخطاب الحاجب»[254]، حتى لو انتشر هذا الخطاب في الإعلام أو على ألسنة القائم بالخطاب.

يبدو لنا الأمر لدى تحليل هذا الخطاب أعمق من الوقوف عند أعتاب الخطاب الظاهر، يستلزم الولوج في خفايا تمثلاته، وتبين تعرجاته المقصودة. من هنا، فإن هذا الخطاب ربما يتقاطع في تحليله على نحو كبير مع تحليل الخطاب الرمزي[255] في مقولات كثيفة ومفتاحية؛ للتعبير عن حالة إدراكية ورؤية استراتيجية. ومن ثم، كان التحليل كشفًا للمستور في لحظة لا تحتمل أحيانًا إلا الصدع بالخطاب مباشرة، أو بتسريبه، على الرغم من محاولات إخفائه.

ثامنًا: الخطاب السياسي للعسكر بين لحظات ثلاث

1 - خطاب العسكر واللحظة الثورية

يتمثّل هذا الخطاب الاستثنائي ويجد حالاته في لحظات شديدة الاستثنائية، مثل اللحظة الثورية التي ارتبطت بالخامس والعشرين من يناير، وأدت إلى اهتزاز معطيات سابقة كثيرة استمرت عليها الحال في خطاب رتيب، يحكمه التكرار إن لم يكن بالكلمات فبالمعاني. لكن اللحظة الثورية المزلزلة تأتي بأول زلازلها في مساحات الخطاب. ومن ثم، فإن خطاب اللحظة الثورية وبطاقته الرمزية الكبرى إنما يمثّل حالة كشف عن المسكوت عنه والمكبوت والمقهور الذي استمر فترة تحت الرماد لا يجد له سبيلًا أو سياقًا في البيان أو التعبير.

2 - الخطاب السياسي للعسكر واللحظة الدستورية

نشير إلى لحظة استثنائية أخرى، وهي اللحظة الدستورية التي تُبنى فيها دساتير جديدة لاعتبارات شتّى. وأخطر هذه الفترات هي فترات الثورة التي تعطل النصوص المرجعية القديمة وتستبدل بها نصوصًا أخرى جديدة. هذه اللحظة الدستورية هي لحظة استثنائية، وهي بهذا الوصف لحظة لبناء الموقف والمكانة في أمور تراها بعض المؤسسات مصيرية لا تقبل السكوت ولا المواربة. فالدول لا تكتب دساتيرها كل يوم، ولكن تمثّل اللحظة الدستورية، خصوصًا عند اقترانها بلحظة ثورية، حالة استثنائية تعبر عن حالة فوران، وفي الوقت ذاته، تعبر عن جملة مصالح لا بد أن يعبّر عنها مباشرة. إن لحظة الدستور هي لحظة تثبيت المواقف والمكانة، في ظل حالة السيولة في لحظة الثورة. ومن ثم، يحتدم صراع ظاهر وكامن، مباشر وغير مباشر حول هذه اللحظة، يكشف عن المكنون ويثبّت الرؤية والاستراتيجية التي تمارس فيها الضغوط. ونخص هذه اللحظة التي تمثل حالة رخوة، تثبت فيها الأمور، ويعبر فيها عن المصالح. إنها مطالبات العسكر بعملية الدسترة التي استبقتها بإعلانات دستورية، ومطالبات بمبادئ فوق دستورية لا تتعلق بشأن الحريات والحقوق التأسيسية للإنسان، ولكنها تتعلق بوضع المؤسسة العسكرية المحصّن دستوريًا وفوق دستوري، وهنا أتت الدسترة ضمن صوغ دستور 2012 ودستور 2014 في ما بعد الانقلاب[256].

3 - خطاب العسكر ولحظة التسريبات

من المهم بعد عرض اللحظة الثورية، واللحظة الدستورية وعملية الدسترة، وحماية المكاسب والحفاظ عليها، أن نشير إلى لحظة التسريبات التي تكمل هذا المثلث؛ كونها تقع ضمن عملية تدافع سياسي، خصوصًا من المعارضة التي أدارها نظام 3 تموز/ يوليو فخرجت مجموعة من التسريبات على عدد من الفضائيات تشير إلى حالة كاشفة وفاضحة، أعقبتها حالة استغلال لهذه التسريبات في فضح المنظومة الانقلابية ومواقف كثيرة لها في قضايا متنوعة[257].

تاسعًا: الخطاب السياسي للعسكر ولحظات الانخراط المباشر في السياسة والحكم

إن اللحظة الانقلابية التي أثّرت في الخطاب السياسي للعسكر متمثلًا في لحظات الانخراط المباشر في السياسة والحكم، كانت أرضية خصبة لإنتاج الخطاب. ويمكن الإعتماد على مصادر عدة في تحليل ذلك الخطاب؛ سواء في المرحلة الانتقالية الأولى التي ارتبطت بتسريب المجلس العسكري أم مرحلة الانتقال الثانية التي ارتبطت بالرئيس المدني المنتخب، أم المرحلة الثالثة التي تعلقت بقيام الانقلاب في 3 تموز/ يوليو وما سبقها من احتجاجات في 30 حزيران/ يونيو. وقد خرج الخطاب في كل مرحلة من المؤسسة العسكرية، على تنوعها وتمايز الخطاب في كل مراحلها، وقد كان الانخراط المباشر وشبه المباشر في السياسة والحكم هو الجامع بين هذه المراحل كلها في عملية الانتقال.

نحن إذًا، بين جملة من اللحظات تتداخل وتتقاطع، وخطابات تختلط فيها الرموز بالمصالح، من هنا فإن الخطاب إذا عبر عن السياق فإنه في هذه اللحظات قد لا يعبر عن حالة اتساق في الخطاب أو تواتر لمفردات الخطاب الاعتيادي. ويتعلق الأمر هنا بتنازع اللحظات والموجبات الدافعة لإنتاج خطاب، في هذه الحالة يكون التدافع أشدّ كثافة وفي أعلى درجاته. وفي معرض تناول النصوص الدستورية وتعديلها، يمثّل توازن القوى حالة تعبر إما عن الاختلال، وإما عن سعي نحو نقاط توازن.

يجدر بنا هنا أن نلاحظ أن اللحظة الانقلابية وإملاءاتها في الخطاب، تشير من كل طريق إلى حالة من عسكرة المجتمع، وأول عسكرته عسكرة الخطاب[258]. وهو ما يؤكّد أن القائم بالخطاب يقوم بكل عمل يحاول فيه الاستيلاء على مفاصل الخطاب في هذا الشأن، وعمليات تشكيله والترويج له والقيام بعملية أخرى في إقصاء أي خطاب معارض، أيًا كانت جهته أو وجهته. وهذا أمر اشتهر بالأذرع الإعلامية والثقافية والفنية والدينية لخطاب عسكرة المجتمع، والتبشير به والترويج له.

غالبًا ما يختلط هذا الخطاب بخطاب «الدولتية» حول الدولة. ويمثل «الدولتيون» أهم العناصر الفاعلة التي تحمل هذا الخطاب وتروّج له بأذرعها المختلفة. يمارس هذا الخطاب كل ما من شأنه تكميم الأفواه ومنع الاحتجاجات ومنع التعقيب على أي أمر مهما كان عظيمًا أو جليلًا أو يرتبط بحالات تفريط أو فساد ظاهر أو انحراف فاضح، كل هذا تحت خطاب الأمن والتأمين. وضمن عملية الخطاب الأمني هذا، تدار الأمور، والأخطر من ذلك أن تمارس خطابات استئصالية أو تزرع خطابًا للكراهية يمهّد لخطاب الاقتتال الأهلي وإلى تفتيت الجماعة الوطنية. ومن المؤسف أن يقوم الخطاب على قاعدة من الولاء والبراء، يكون هدفه تكتيل قوى حول السلطة، وإبراز كل أمر من شأنه بناء حالة فرعونية، وتبرير حالة فاشية، وإقامة أركان الدولة البوليسية؛ ومن ثم يكون هذا الخطاب حينئذٍ في أحقر أحواله وأقسى حالاته.

عاشرًا: متوالية الخطاب بين المقبول والمعقول استراتيجيات الخطاب

من المهم أن نشير إلى متوالية ذلك الخطاب ليعبر عن حدود المعقول والمقبول، منتهكًا البدهيات طاردًا الثوابت مؤكدًا ثوابت جديدة، يكون من أهدافها حماية مصالحه الآنية والأنانية بكل وسيلة.

أخطر من ذلك كله هو تأسيس خطاب قائم على عقلية قطيع في إطار عمليات ممنهجة من التطبيع والتطويع، ومن التخويف والتفزيع، ومن الخرافة وبيع الأوهام والأحلام؛ خطاب أقرب ما يكون إلى خطاب «فكاكة»، وخطاب «الفناكيش» هذه الكلمات والمفردات التي شاعت بين الناس كافة، ليعبر بذلك من خلال هذين الخطابين عن معامل اختبارية لحالة الجمهور في إطار (أعطني عقلك وسر ورائي)؛ إنها عقلية العوام والقطيع.

ذلك كله يمثّل خطابًا يتحرك صوب استراتيجيات متعددة، تهدف إلى تحقيق غايات عدة:

- **الاستراتيجية الأولى:** هي استراتيجية القبول، وهي تعنى بتهيئة بيئة الخطاب إلى قبول واسع وطاعة عمياء تهدف إلى تمرير الخطاب والمصالح.

- **الاستراتيجية الثانية:** تتعلق بآليات معينة في توزيع الأدوار؛ إذ توزع السلطة بمؤسساتها المهيمنة السكوت والكلام والأدوار.

- **الاستراتيجية الثالثة:** تتعلق بصناعة سياق الصورة لحالة إجماع زائفة مصنعة ومصطنعة في أشكال يتراصّ فيها الشاب والشابة والطفل والشيخ والمرأة والرجل والمعوق والسليم، في محاولة لاستدعاء هذه الصورة المصنوعة لإجماع زائف وفي إطار تفعيل آلية المعرض والتمثيل[259].

- **الاستراتيجية الرابعة:** هي استراتيجية قطع الطريق على كل خطاب ناقض أو معارض، في إطار حالة ترويعية شاملة، تهدف في النهاية إلى فرض السكوت وتمكين المكبوت في إطار يتحرى كل ما من شأنه إشاعة اليأس والقنوط وتمرير معاني الاستقرار والاستمرار، وهو ما يقطع مادّة الاحتجاج ويقترن ذلك بكل صور الترويع والتفزيع[260].

- **الاستراتيجية الخامسة:** تتعلق بحروب الأجيال ونظرية المؤامرة[261]، وهذا ما ميز هذه الاستراتيجية. ومن المؤسف حقًا أن يدعم ذلك خطاب إعلامي، برر حديث المؤامرة الكونية من خلال الحديث عن حروب أجيال متعددة تتعرض لها مصر، في ظل هذا الأمر الذي يتعلق بالسياسات الانقلابية ومواقفها السياسية التي وجدت في هذه المساحة سندًا لتبرير سياستها وإسنادها.

- **الاستراتيجية السادسة:** خطاب الاستثناء على طريق التغول والاستيلاء، هو خطاب الغطرسة وخطاب المواجهة، جذر الاستثناء يتحول إلى خطاب الاستثناء، تصور الفوقية دولة فوق الدولة، إنتاج خطاب الاستبداد والعسكر، ذهنية «السبوبة»، خطاب يتعلق بممارسة طفيلية من التطفل على خطابات العسكر؛ أي إن هذا الخطاب يمتدّ إلى حلفائهم، وإعادة إنتاج خطاب العسكر وخدمة طبيعة التحالف، معزوفة الخطاب الاستئثاري والاستبدادي.

من الضروري ربط هذا الخطاب بشبكة تحليل بنيوي وتحليل طبيعة السلطة والمصلحة والمكانة والتحالفات، وإعادة الإنتاج الطفيلي إلى هذا الخطاب في إطار التحالفات «الولاء في مقابل النفعية والتنفع». إن الخطاب الذي يتعلق بأصحاب المقام الرفيع، خطاب واع، خطاب غائي، تحركه ميكانيزمات خطاب الإرشاد القومي الذي يهدف إلى وظيفة تعبوية.

تبدو بعد ذلك لغة العسكرة، ويخدمها خطاب آخر؛ فبدلًا من أن يتحدث عن فرعون يتحدث عن الشعب الفرعوني؛ وبدلًا من حديثه عن انتهاك المستبد يتحدث عن «شعب يستاهل الكرباج» و«محتاج عسكري»، وفي رواية من بعض أهل الفن «محتاج دكر». وتحمل تلك الخطابات كلها ضمن حالة مصنوعة ومصطنعة من خطابات معاني التحذير وخطابات العبودية المختارة.

يمثّل انكشاف ذلك الخطاب حالة إلجاء، وربما يستند هذا الخطاب إلى حالة من الإذعان والتوسع. وهو خطاب في طبيعته خداعي، يتسم بالتعمية والتغييم والتغمية، بل التهديد والإرغام.

خطاب الاستثناء في حالة الإلجاء ينكشف في حالة أزمة أو في موقف أزمة. يحاول هذا الخطاب تحويل هذا الملعب إلى دائرة السكوت على الرغم من كشفه الغطاء عن المسكوت عنه. ويحاول ذلك الخطاب بمفارقة عجيبة التمرير ضمن عملية سكوت التمرير والتبرير. تنكشف مساحات المسكوت عنه، تناقض القول والفعل، خطاب التسريبات، خطاب «الشبورة»، خطاب الإنكار، خطاب التجاهل، خطاب التبرير، خطاب التمرير، خطاب التغرير، والقضية الكبرى في أنواع هذا الخطاب كلها عندما ينكشف المستور، فيكشف منطق التناقض ويقضّ مضاجع الصمت السياسي.

يأتي في الطرف المقابل خطاب العسكر في إطار تحويل المجال العام للمعسكر، دخول العسكر إلى المجال العام وظهوره فيه يقتدي قدرًا من الإفصاح أُجبر عليه، وقدرًا آخر من النقض العام تعرض له. ولكن لم يعتَد العسكر هذين الأمرين؛ الإفصاح والتعرض للنقض.

ماذا كان الحل إذًا؟ (لاحظ خطاب المجلس العسكري في الشهور الثلاثة

الأولى). ستجد المستجدين على المجال العام يهرعون إلى تشكيل الأذرع الإعلامية، لتراوح استراتيجيتهم الخطابية بين ثلاثة أمور؛ فعل المصادرة، وفعل الرقابة، وفعل العسكرة للمجال العام والحياة المدنية؛ بمعنى: تحويل المجال العام إلى المعسكر وطريقته، في أنماط سلسلة الأوامر والقيادة العسكرية (نظام المعسكر في الإذعان والطاعة)، الانتقال من حالة الميدان إلى حالة المعسكر، نقل ثقافة المعسكر وتشويه الميدان. ويُصوَّر العسكري في هذا الخطاب كأنه المهدي المنتظر والمنقذ والمخلص، مع الإلحاح على مقولة أن المدنيين فشلوا، لتصير المطالبة بوجود العسكر وحضورهم من منطق الأمور. مضى هذا الخطاب في محاولة نزع أي ممكنات لحياة سياسية، السياسة غطاء في عرفهم بالمعنى المراوغ. وقتلت أي عملية انتقال من المعسكر إلى السياسة وانتقال عكسي من السياسة إلى المعسكر. فسادت حالة من عسكرة السياسة وأساليبها المنمطة (القائمة الانتخابية الموحدة)، ودفع المعسكر الانتخابي العسكر السابقين إلى البرلمان؛ معركة العسكريين والشرطة والاستخبارات العامة والاستخبارات الحربية حول حصص القائمة الموحدة.

«نحن جميعًا جيش»، «نحن في حالة حرب، في حالة دفاع عن الوجود»، هو خطاب تعبوي هادف إلى عسكرة الحياة وربما يقود إلى ظواهر العسكرة الفاشية. «كلنا جنود» خيال الفاشية (خطاب تعبوي) يرتسم في هيئة الخطاب التعبوي ويتحول إلى الفعل والحركة، فتسمع عبارات تكاد تلامس حواف العنصرية، فتعدّ العسكري صنفًا من البشر أرقى من غيره. ويصير الجيش عنوان الجدية والإنجاز الوحيد. تحول جيش الشعب إلى شعب الجيش، إنها حالة تأليه العسكر والجيش، كما يعد الإسناد الديني خطرًا كبيرًا في صناعة الصورة وتسويقها في هذا المقام.

- **الاستراتيجية السابعة:** نؤخّرها مع أنها أولى بالتقديم، لأنها تتعلق بإمكانيات التلاعب بالذاكرة. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الذي يتعلق بالتاريخ إنما يراوح بين ثلاثة أمور؛ استدعاء التاريخ، واستهلاك التاريخ، وإعادة إنتاج التاريخ. ونشير إلى ما يمكن تسميته التاريخ الحي والذاكرة الحية؛ ذلك أن البحث في التاريخ يتعلق بمسألة الذاكرة والتذكر والذكرى، فالماضي والحديث عنه ليس بكاءً على الأطلال، وليس تقديسًا لماضٍ ذهبي،

وليس بحثًا في الحفريات. وإن أردت فهذا كله بحث في حفريات المعرفة التي تمثّل وصلًا بين ذاكرة الماضي واستشراف حالة المستقبل. وهو المعنى الذي يتعلق بالتاريخ الحي الذي يمثل حالة حضور في المستقبل، وهو الذي يمثّل معنى الذاكرة الحية، على نحو يشير إلى الفهم والتدبر والمعرفة والاعتبار. إن مفهوم «الاعتبار» المتعلق بالذاكرة لا يمثّل حضورًا فحسب، بل يمثّل، حقًا، عبورًا. فيكون هذا المفهوم ما بين الذكرى والعبرة؛ ما بين التقاط الخبرة من العبرة، واقتناص الفكرة من العبرة والتاريخ.

يجب أن نقف في خطاب العسكر عند هذه المعاني التي ترتبط بالأشكال الثلاثة التي أشرنا إليها، ما بين الاستدعاء والاستهلاك وإعادة إنتاج التاريخ. وعلينا أن نقف عند خطاب العسكر بملابساته وسياقاته في أثناء الحديث عن حرب أكتوبر ونصر أكتوبر. فقد صار ذلك الحدث تأسيسًا لحالة شرعية، تؤكد معاني التقديس وقطف ثمار هذا الانتصار بأثر رجعي. يبدو ذلك في استخدام أوصاف لنخبة العسكر بوصفهم جيل الانتصار، وجيل أكتوبر، وجيش أكتوبر. ما عاد ذكر الحرب والانتصار فيها استعادة لتاريخ رمزي يجب تذكره في إطار انتصارات للقوات المسلحة، بل صارت تُستخدم «خميرة» استبداد. فتحول الاحتفال بأكتوبر من استدعاء لمعاني الوطنية والفداء والتضحية وتمكين النصر إلى جزء من عملية تكريس الاستبداد وتغذيته. ويتم ذلك من خلال إنتاج صيغة للوطنية الزائفة، في إطار من التجسيد الحي للوطنية في شخص هؤلاء، واستخدام شخص الرئيس رمزًا مجسدًا للحدث.

يظهر هذا في الذاكرة، حينما نحاول البحث عن عملية الاستبداد الكامنة في نصر أكتوبر وتلك الشرعية المستدعاة لنصر أكتوبر التي تحكم وتتحكم، بعد مرور أكثر من أربعين عامًا على الحدث[262]، وما عاد استدعاء هذا النصر في مقامه وسياقه، مغرمًا ومغنمًا، حالةَ انتصار وما أعقبه من انكسار الماضي. وتمت هنا معايشته ضمن صناعة متخيل، يحمل هذا الخيال وعدًا وتصوّرًا غير معيش.

- **الاستراتيجية الثامنة:** استراتيجية الصورة الداعمة والنطاق الرمزي الذي تحاول الترويج له. يبقى في تحليل الخطاب، بعد ذلك، ألا نقف عند حد القول الدال أو الأقوال النابعة من وحي اللحظة النماذجية، إلى حالة تحليل

الصورة الداعمة، وذلك من خلال الوصف الذي يدعم الخطاب بالصورة. وفي واقع الأمر، إن ذلك جزء من تحليل الخطاب ودعمه بخطاب الصورة المساند. حينما تتكلم الصورة، فإنها تتكلم بأمور كثيرة تستنطق هذه الصورة من غير أي كلام أو بكلام قليل. ويمكن أن نشير إلى مثل أنموذجي؛ تلك الصور التي شاعت إبّان فترة تسيير المجلس العسكري بعد ثورة يناير وتنحي مبارك المخلوع، في 11 شباط/ فبراير 2011، وانتشرت على الحافلات العامة بعنوان ضخم هو «الشعب والجيش إيد وحدة» (يُنظر الصورة (4 – 1)) ترافق ذلك مع خطاب «نور عينينا»، و«هذا الشعب لم يجد من يحنو عليه». نظن أن تحليل الصورة وتحليل السياق وتحليل الكلام، يمثّل مثلثًا غاية في الأهمية في التأثير والترويج.

الصورة (4 – 1)

صورة للدعاية استخدمتها القوات المسلحة للتقارب مع الشعب



تم نشرها على نطاق واسع وفي إعلانات مدفوعة.

ليست الاستراتيجيات التي أوردناها هي الاستراتيجيات كلها، لكنها

تتساند وتتراكب معًا؛ حتى تحدث الأثر المطلوب من عسكرة المجتمع للحياة المدنية، تقوم على قاعدة الأمر والطاعة؛ كأن المجتمع تحوّل إلى ثكنة عسكرية كبيرة؛ إنها حالة تغوُّل كبرى، تعبّر عن زحف العسكر على مساحات المدني والاجتماع السياسي كاملًا، بل حتى عن ديناميات الحياة السياسية.

حادي عشر: نماذج من الخطاب السياسي للعسكر

نحاول في هذا الجزء من بحثنا الاستطلاعي تناول بعض النماذج الكاشفة لغايات هذا الخطاب، من دون إغفال وجود نماذج أخرى تستحق التوقف والدراسة والتحليل. ومن بين نماذج الخطاب التي قمنا برصدها لهذه الدراسة، ما يلي:

1 - الخطاب حول الدولة

تحتل المقولات المرتبطة بالدولة مكانة مركزية في خطاب العسكر؛ إذ ينتقل هذا الخطاب بين ضرورات الحفاظ على الدولة في إطار إدراك «دولتي» يقلصها في مؤسسات بعينها، ووفق هيئة محددة، تبرز ممارستها الخادمة لسلطات الاستبداد، في فترة تزيد على ستين عامًا، بوصفها عملًا وطنيًا، ومنها الجيش بصفته مقدسًا مؤسسيًا، يستحيل دولة داخل الدولة؛ إن شئنا الدقة، فهي دولة فوق الدولة. تخالط هذا الخطاب مقولات الأمن القومي الأشدّ ابتذالًا وتعمية على حقيقة التهديدات التي يجري الحديث المسؤول عن الأمن القومي في ضوئها. ومع هذه تبرز مقولات غايتها التنصل من فشل الدولة، في حين تبرز أخرى مبشّرة، على خلاف ذلك، بدولة منشودة يزعم أنها ستكون «قد الدنيا».

- مقولة **«عمود الخيمة»**: على الرغم من هذا التفاوت والتنوع في تجليات هذا الخطاب، وفي الأحوال كلها، فإن نظم هذا الخطاب على صعيد واحد، والقيام بتشبيكه، إنما يصب في النهاية في مصلحة استدامة حكم العسكر.

- مقولة **«المشكلات موروثة»**: حينما نتحدث عن الإنجاز، فإن مقولات

أخرى يمكن أن تقفز إلى السطح من إحالة على أن المشكلات ليست وليدة اللحظة ولكنها قديمة، ولا يمكن حل هذه المشكلات من طريق عصا موسى بين عشية وضحاها. وأخطر من ذلك، فإن هذا الخطاب قد يطالب الناس بأن يُطلوا على الدولة على نحو صحيح، وأنها شبه دولة لا دولة حقيقية[263]. فإذا تحدثت عن الإنجاز صار الأمر قائمًا على الترويج لإنجازات وهمية أو الترويج للأمر إذا تعلق بالحفاظ على الدولة؛ لشكلها ولمؤسساتها، وسيكون هذا هو الإنجاز الأعظم والإنجاز الكبير.

- **مقولة «الهيبة»**: يتحرك هذا الخطاب في سياقات «دولتية» وفي محاضن أذرع الدولتية؛ سواء كانت أذرعًا إعلامية أم ثقافية أم فنية أم دينية. وتدخل تلك «الإسنادات» كلها في الترويج لهذه الحالة على نحو خطر، لا يقيم لوظائف الدولة وزنًا، ويتحدث ليل نهار عن هيبة الدولة، من دون أن يتحدث عن خيبتها.

2 - الخطاب حول الشعب

أما المفهوم الثاني الذي يتداوله العسكر، فهو مفهوم يتعلق بتصور هذا الشعب؛ تصور ليس بعيدًا عن مفهومهم للدولة، يتحول فيه الشعب موضوعًا وليس فاعلًا. غاية الأمر أن يقوم الشعب بدور محدّد يجب أن يقوم به، مع تبكيت هذا الشعب إن لزم الأمر ومدحه مدحًا فائقًا في محاولة منه للاستيلاء على مساحات تمثيله واحتكار الحديث باسمه.

- **مقولة «الشعب المعلم»**: وهي من بين ترسانة من المقولات المتوارثة منذ عهد انقلاب يوليو 1952، تعيد إنتاج جملة عبد الناصر الشهيرة: إن «الشعب هو المعلم والسيد والقائد»، مع نزع المعنى الذي تدل عليه تمامًا، وإفراغها من مضمونها وتحويلها إلى «كيليشيه». سنرى أن هذه الكلمات تتكرر ببعض مفرداتها مجتمعة أو متفرقة مزيدة ومنقحة، بحسب الطلب وبحسب الحاجة إلى هذا الشعب من خلال إضفاء شرعية على أعمال خطرة وكبيرة. إن اللجوء إلى مقولة الشعب أكثر من صورة، وأكثر من مستوى لغوي، تكشف حقيقتها مقولات معكوسة تمامًا تقال في الغرف المغلقة، لكنها جميعًا تلتقي في غاية

واحدة، هي ستر خطايا العسكر من خلال مغازلة هذا الشعب. ومن عينة ما كشفت عنه التسريبات حديث نخبة العسكر عن وصف هذا الشعب بصفات دونية من قبيل أنه «شعب جعان، متنيل بنيلة، إحنا بنقوموا ونقعدوا، ثم نأخذ اللقطة، ونلبسه العمة»[264].

- **مقولة «نور عينينا»**: ومن ثم تبدو هذه العبارة المفتاحية، عبارة دالة، تجمع بين خطابات عدة، وتريد في النهاية تحريك شعب القطيع كيفما شاءت وأنى رأتْ. فالشعب الذي يجب أن يتحمل، لا بأس بإسماعه بعض كلمات نفاق، مثل «الشعب هو المعلم»، و«نور عينينا»[265]. فإذا ضجر هذا الشعب وضج، فلا بأس بتبكيته واتّهامه حتى يعود إلى قمقمه ورشده، ولكنه في النهاية يقوم على قاعدة الشعب الذي يلبس العمة؛ أي شعب «مضحوك عليه». هذا هو التصوُّر الكلي للشعب. وعلى الرغم من تناقض بعض مفرداته، وتراوح بعض تجلياته، وتنوع بعض أساليبه، ما زالت نُظُم الخطاب حول الشعب ومقولة الشعب تصب في صيغة علاقات جوهرية، تقوم على خطاب التفويض والخطاب الذي يتدثر بغطاء شعبي يحاول من خلاله أن يمرر سياساته ومصالحه وحماية مكاسبه.

3 - الخطاب حول الجيش

أما عن مفهوم الجيش في خطاب العسكر، فإنه يروج بأنه الحامي والمنقذ والمخلص والكفء، وغيره فاشلون، وأنه قادر على إدارة الأمور في إطار الاستغناء عن الشعب تمامًا.

- **مقولة «اللي مش عجبوا يغور»**[266]: قيلت هذه المقولة في قنوات إعلام العسكر، وتكررت على لسان أبرز الإعلاميين المعبرين عن هذا الخطاب، وفي تتابع زمني قصير، تكملها **مقولة «خير أجناد الأرض»**، إذ يبرز الجيش من قدسه، ليس بوصفه الدرع الحامية فحسب، وإنما أيضًا بأن ما يفعله هو الصواب وحده. فمقام المعصومية المؤسسية المُدّعى يجعل نقّاده محلًا للتنكيل لدى نقدهم إياه، واستنادهم في ذلك إلى وقائع ومعلومات محددة، لا يعفيهم من التنكيل؛ فالنقد يساوي الخيانة لدى منتجي هذا الخطاب.

- مقولة «**إحنا بنصرف عليكم**»: من جملة الخطاب الأبوي التي يلجأ إليها في حال توسع دائرة المعارضة. مقولة «إحنا بنصرف عليكم من 2011» حين أطلقها واحد ممن يعبّرون عن الجيش، كان يحدد حياضه وحيازته وملكه بحدود الوطن بأسره، وأن الجميع واقع تحت طائلة حسابه، من خلال الإحالة على القضاء العسكري والمحاكم العسكرية إن خالفوا. تصوُّرات بعضها من بعض، تنتظم أيضًا على صعيد واحد فتجعل الجيش هو الحامي والراعي والمنقذ، ومن ثم كان قتله الأبرياء جزاء وقانونًا وحقًا.

- مقولة «**لا يصحُّ بعد كل هذه السنين أن يأتي أحد ويسيطر على الجيش**»: هذه العبارة التي وردت في حوار السيسي مع ياسر رزق، رئيس تحرير جريدة **المصري اليوم** في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، فكان يتهكّم فيها بجرأة على الرئيس مرسي في اتّخاذ قرار إقالة القيادات العسكرية السابقة، قائلًا: «ييجي (يأتي) أحد ويسيطر على المؤسسة [...] فيه احتمال يهدها من دون قصد حتى [...] أتصور أن عدم تقديرهم لردة فعل المؤسسة وحجمها هو الذي دفعهم لاتخاذ هذا القرار الخاص بالمجلس الأعلى الفائت [...] لو كانوا مدركين لوزن وقدرة المؤسسة لما اتّخذوا هذا القرار [...] غير مرسي على سبيل المثال (يقصد مبارك) كان يستغرق سنة في التفكير لاتخاذ قرار صلاة العيد مع الجيش من عدمه»[267]. هذه واحدة ضمن سلسلة من مقولات تلخّص رؤية العسكريين للحاكم المدني أو المدنيين عمومًا، ولأنفسهم بصفتهم مؤسسة مستقلة ترفض الانصياع لأي سلطة مدنية.

- مقولة «**المؤسسة العسكرية تحتاج تحصينًا لمدة عشرة أعوام**»: عبارة وردت على لسان السيسي في الحوار السابق نفسه، يطالب فيها بتحصين وضع المؤسسة العسكرية في الدستور الذي عدلته لجنة عينها هو: «المؤسسة العسكرية تحتاج تحصينًا في الدستور لدورها خلال الفترة الماضية، وعلى الجميع أن يدرك أن هذا الدور سيظل له امتداد خلال خمس إلى عشر سنوات على الأقل، أيًّا كان الذي سيصل إلى الحكم، مدني، ليبرالي، ديني»[268]. وتلخّصُ هذه التصريحات ما يسعى إليه العسكريون منذ الثورة وحتى الآن، من محاولات تأمين وضعية الجيش، بما هو مؤسسة مستقلة فوق الدولة. كما تشير التصريحات إلى حالة من حالات التوجُّس والخشية والحذر العام من

المدنيين عمومًا. وهو ما تم في الدستور فعلًا، فقد تم النص على أن وزير الدفاع يُعين بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهذا يعني أن وزير الدفاع المعين صار فوق رأس السلطة التنفيذية المنتخب، وهو وضع دستوري شاذّ غير موجود في أي بلد في العالم، حتى البلاد التي كثرت فيها الانقلابات العسكرية في أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية. وربما يشير هذا الأمر، أيضًا، إلى حالة من حالات الإحساس بخطورة ما تم في 3 تموز/ يوليو وما بعده، ما يعني أن حالة الصراع مع المدنيين ستستمر سنوات.

الأغرب من ذلك أيضًا، ما طلبه الجنرال من رئيس تحرير **المصري اليوم** في الحوار نفسه، من تنسيق مع المثقفين، لقيادة حملة لتحصين منصبه وزيرًا للدفاع في حال ترشحه للرئاسة ولم ينجح، إذ يعود للمنصب من دون أدنى مشكلة، «المفروض قيادة حملة مع المثقفين (أي بالتنسيق معهم)، لوضع فقرة في الدستور تحصّن الفريق السيسي كوزير للدفاع، وتسمح له باستئناف دوره حتى وإن لم يدخل الرئاسة»[269]. وهو أمر بالغ الدلالة في ما يتعلق برؤية الرجل لمنصب وزير الدفاع موقعًا محصّنًا فعليًا، ينطوي الابتعاد عنه على مخاطرة كبيرة، يجب حسابها ذهابًا وإيابًا. كما ينطوي هذا التصريح على دلالة مهمة تتعلق بقلق الجنرال من الشعب، إلى درجة تجعله يفكر ويطرح فكرة التلاعب بكل الأعراف والتقاليد الإجرائية المستقرة في أي عملية انتخابية، في وقت يروج فيه لنفسه أنه «حامي ثورة 30 يونيو» التي بلغ عدد المشاركين فيها، كما يدعي، ثلاثين مليونًا.

4 - الخطاب حول الثورة

يأتي بعد ذلك مفهوم الثورة في خطاب العسكر ليعبّر عن إدراك شديد الخطورة، وتصاحب ذلك سياقات خطاب تحاول من قريب ومن بعيد التخويف من حال الثورة، وتشويه ثورة 25 يناير، والحديث عن آثارها السلبية، وكيف أنها عرضت الدولة لحالة من التفكك في خضم أحداث جسام، وهدّدت المجتمع. واستفحل هذا الخطاب حتى صار كل من ارتبط بالثورة موضع تشويه، بل اتّهام بالخيانة. وغايةُ أمره أن يراوح الخطاب بين

نفاق الثورة الأصلية وإدخال ما ليس منها عليها، بل مطاردة ثورة يناير بانقلاب 3 تموز/ يوليو متدثرًا بأحداث ومشاهد الحشد الشعبي في 30 حزيران/ يونيو، ممارسًا ألعاب خلط الأوراق كلها، مشيعًا ومبيحًا لخطاب يمتهن ثورة يناير، ويمجّد دور الجيش في ثورة مزعومة في الثلاثين من حزيران/ يونيو ومغطيًا انقلابه في الثالث من تموز/ يوليو، ومستندًا في أعمال القتل الجماعية والمجازر البشرية التي قام بها إلى حالة تفويضية. والهدف الواضح كان وأد الثورة وأهدافها، واستهداف رموزها حتى أصبحت الثورة مدانة ومهانة وقطعت الطريق على أي حالة ثورية مستأنفة.

5 – الخطاب حول الديمقراطية

وقع مفهوم الديمقراطية في خطاب العسكر، بين حالة إنكار لإمكانية إقامة ديمقراطية في ظل هذه الأوضاع، والقول الموروث بعدم تأهّل الشعب لذلك ضمن الترويج لمقولات بعينها، وتسويف أي تطبيق يتعلق بحقوق الإنسان في مصر. ومع ذلك، فإن المستبد لم ينِ من اللجوء إلى هذا الشعب في الاستحقاقات الصورية، كي يتدثر به في استفتاءات دستورية وانتخابات رئاسية هزلية، وانتخابات برلمانية، ضمن خطة تصنيع للبرلمان على طريقة استخبارية[270]، من دون إخفاءٍ لذلك، لكن يجري التعبير عنه بأشكال مباشرة وغير مباشرة، والتحدّث بعد ذلك عن انتقال أصوات برلمانية، إذا ما أرادت أن تنتقد، والتحدّث عن خطورة حساب البرلمان في أمور تتعلق بالجيش يصفونها بأنها سرية لأسباب أمنية، فإن أرادوا التشريع لمكاسب آنية تخصّهم، خرجت التشريعات وصدرت القرارات ومرّ كل شيء من غير حساب أو سؤال، وصار هذا الأمر لا يعني بأي حال الدخول في مساحات الديمقراطية؛ لأن العسكر بمؤسساتهم لا تمس مصالحهم ولا يمكن أن يُعقّب عليها أحد. وحينما فرضوا موارد جديدة تُجبى من خلال مؤسساتهم وتحفّظ بعض منهم عليها، قالوا: إن القوات المسلحة هي التي تقوم بالصرف عليكم منذ ثورة يناير. هكذا تصاغ القضية، والخطاب حول الديمقراطية؛ فالجيش خارج دائرة الديمقراطية وما يفعله هو الصواب والأمن عينه، بلا حساب أو مساءلة.

- **مقولة «فيه برلمان قادم وممكن يطلب استجوابات»**: عبارة وردت على لسان السيسي، خلال اجتماعه بقادة الجيش وضباطه من الصفّين: الأوّل والثاني. جاءت هذه العبارة في سياق عرض رؤية السيسي للثورة والمستقبل، ومخاطر الوضع الجديد على الجيش: «فيه برلمان قادم وممكن يقدم طلبات استجوابات، ماذا سنفعل؟ لا بد أن نكون مستعدين لمواجهة هذه المتغيرات بطريقة لا تؤثر علينا سلبًا»[271]. وهذه العبارة تشير إلى رؤية العسكريين للثورة على أنها تهديد، وتحدٍّ للديمقراطية، كما تشير إلى رؤيتهم لأنفسهم كيانًا لا يجب أن يخضع لأي نوع من الرقابة، بما فيها الرقابة البرلمانية الديمقراطية.

6 - الخطاب حول الأمن القومي

إن مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الخطرة التي يجب أن تنتمي إلى دائرة الثبات بدخولها واستنادها إلى ثابتين يتعلقان بالتاريخ والجغرافيا، إلا أن هذا المفهوم صار من المفاهيم التي يعبث بها[272]، ويحاول من خلالها أن يغير جوهر وظيفته وأساس عقيدته القتالية. ومن ثم يتحرّك مفهوم الأمن فيعيد تعريف العدو، فلا يجعل من إسرائيل عدوًا، ويستغل شفرة الإرهاب ليجعلها مفتاحًا لعلاقاته بالغرب والولايات المتحدة الأميركية، ويجعل البوابة الإسرائيلية جواز مرور لشرعنة انقلابه. وجرّاء ذلك، كان له خطاب خارجي يتواءم مع هذه النظرة، ويتعامل معها ضمن الاستناد إلى علاقات أزلية مع الولايات المتحدة الأميركية، مع أنه قد يدفع بعض الخطاب الإعلامي لنقض أميركا والغرب، في محاولة منه لترويج حديث المؤامرة العالمية وحروب الجيلين الرابع والخامس.

7 - الخطاب حول اقتصاد العسكر

يتوّج هذا الخطاب بخطاب حول اقتصاد العسكر، يحمي المصالح ويمدُّ الهيمنة وفق خطاب تأسيسي أشرنا إليه أكثر من مرة تحت مفهوم «عرقنا». وبينت ملامحه الأساسية جملة مقولات وردت في استطلاعنا، ظلت تتردّد في غاياته وتتوخاها وتمثّلها، منها:

- **مقولة «هذا عرقنا وسنقاتل من يقترب منه»**: عبارة وردت على لسان مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، اللواء محمود نصر، للرد على المطالبين بإخضاع مشروعات الجيش للرقابة المدنية. جاء ذلك ضمن أعمال ندوة عقدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 27 آذار/ مارس 2012، بعنوان «رؤية للإصلاح الاقتصادي»[273]. وهي عبارة يمكن استخدامها مقولة تفسيرية لفهم وجهة نظر العسكريين في وضع المؤسسة العسكرية عمومًا، ووضعها الاقتصادي والمالي خصوصًا، أيمكن عدّها مؤسسة ضمن مؤسسات الدولة أم مؤسسة مستقلة عنها؟

- **مقولة «لن نترك مشروعاتنا للدولة لتخرب»**: وردت على لسان اللواء محمود نصر، في اللقاء نفسه، للرد على المطالبين بضم مشروعات الجيش الاقتصادية إلى الدولة[274]. وهي عبارة في منتهى الأهمية، للدلالة على رؤية الجنرالات لمفهوم الدولة نفسه، وموضعهم فيها. فالرجل يتحدّث وكأن الدولة كيان، والمؤسسة العسكرية كيان آخر، وليس بوصفها جزءًا من الدولة؛ فيقول: «لن أترك مشاريعي التي هي عرقي للدولة حتى تخرب». وهذا التصريح على الرغم مما فيه من اعتراف ضمني بتفشي الفساد والإهمال في كل مؤسسات الدولة، حتى صار ذكر مفردة الدولة مرادفًا للإهمال والخراب، فإن الأهم هو ما ينطوي عليه التصريح بعدم القدرة على التمييز بين الدولة والحكومة، سواء أقصد الرجل هذه الدلالة أم لم يقصدها، فهو يشير إلى نفسه ومؤسسته بأنها خارج هذه المنظومة كلها، أيًا كانت تسميتها (دولة أو حكومة).

- **مقولة «اسألوا المقاولين»**: عبارة ساقها السيسي في خطاب افتتاحه مشروع قناة السويس الجديدة، للاستشهاد على أمانته ونزاهته، وحرصه الشديد على الحفاظ على المال العام، وإعطاء كل ذي حق حقّه[275]. وهذه العبارة على غرابتها (قائلها وزير دفاع سابق كان يشغل منصب مدير الاستخبارات الحربية)، إلا أن خروجها تلقائيًا يشير إلى شيء متكرّر الحدوث (العمل مع المقاولين)، على نحو جعلها من أشد الأشياء التصاقًا بالذاكرة، بطريقة تقوم الذاكرة من خلالها باستدعائها تلقائيًا في أوقات الحاجة. من هذا المنطلق فإن هذه العبارة فيها من الدلالة ما هو أخطر مما قيلت في سياقه، ومن

ثم يمكن الاعتماد عليها بصفتها مقولة تفسيرية، لفهم كيفية تغير وظائف الجيش، وكيفية تكوُّن وضعية الاستقلال المؤسسي خلال الثلاثين عامًا الماضية، من خلال عمل المؤسسة في مجالات بعيدة كل البعد عن مجالها، مثل الإسكان والطرق والكباري والصناعات الغذائية والكمالية وأخيرًا الطب وميادين أُخر كثيرة، من توكيل بيع أجهزة التكييف واحتكار استيراد لبن الأطفال والملاعب الرياضية التي صارت تُقام عليها المباريات، ومجالات ومساحات تفوق التصور والتخيل تدخل تحت إمرة الجيش، وتُمثّل عسكرة تامة لمساحات لا يُمكن تصورها. وهي أمور صارت مع تراكمها ذات دلالة خطرة في ما يتعلق بالإيحاء بعسكرة المجتمع والترويج لفشل الجهات المدنية ومحاولة الدعاية للقوات المسلحة بأنها هي المنقذ من كل إشكال والخروج من كل أزمة.

- **مقولة «لدينا سابق خبرة 25 عامًا في مجال الصرف الصحي»**: عبارة وردت على لسان اللواء إبراهيم يونس إسماعيل، وزير الإنتاج الحربي في حكومة إبراهيم محلب، في أثناء توقيع بروتوكول مشترك مع وزارة الإسكان، لتنفيذ الأعمال الكهروميكانيكية لخمس وستين محطة صرف صحي، استشهد الوزير بهذه العبارة للاستدلال على جدارة الوزارة بالقيام بهذا العمل (محطات الصرف الصحي)[276]. وهذه العبارة تصب في اتجاه مقولة السيسي السابقة نفسها، ويمكن استخدامها أيضًا مقولة تفسيرية لفهم تغير وظائف الجيش خلال الثلاثين عامًا الماضية، حتى صار محترفًا في الأعمال المدنية والمشروعات الاقتصادية.

8 - الخطاب حول الإعلام

وفق فكرة الأذرع الإعلامية التي أشار إليها السيسي في أحد خطاباته للعسكريين، حينما كان وزيرًا للدفاع[277]، شكّل الإعلام منطقة غاية في الأهمية مبكّرًا، حول إحدى أهم السياسات المقصودة التي يقوم بها جنرالات المؤسسة العسكرية. ويشير إلى ذلك حديث التسريبات برعاية مدير مكتب وزير الدفاع في إدارة تلك الأذرع، على نحو مباشر وغير مباشر. وهو ما يشير،

ومن خلال قرائن عدة، إلى إدارة العناوين الرئيسة في الصحف، والموضوعات التي تتحدّث عنها، وكذلك البرامج الحوارية في الفضائيات العامة والخاصّة. كل ذلك ضمن تحريك جوقة إعلامية متكاملة حول موضوعات بعينها، تساهم في صنع الرأي العام، سواء كان ذلك بغسيل المخ الجماعي أم بالتلاعب بالعقول أم بزرع الأفكار وغرس كل ما يتعلق ببناء المواقف العامة وتشكيلات الرأي العام، عند تلك الفئة التي سماها الكثيرون «حزب الكنبة»، ممن أدمن مشاهدة هذه البرامج، وهي كتلة لا يستهان بها في عمليات التأييد والتدعيم والترويج.

9 - خطاب الاحتفال ومصادرة نصر أكتوبر

أشرنا من قبل إلى إحدى أهم استراتيجيات العسكر في التأميم والتجيير لعملية الاحتفال والتعامل مع التاريخ استدعاء واستهلاكًا وإعادة إنتاج، وأخّرنا تناول هذا الأمر؛ لأنه حدث جامع للمفاهيم المفتاحية السابقة كافة، بوصفها حالة مركبة.

استثمر مبارك المخلوع أكتوبر المتخيل حينما اختزله في الضربة الجوية. وهو في حقيقة الأمر يعيد إنتاج الصورة ويشوه السردية، حتى يمتلك الزعيم (صاحب الضربة الجوية) تلك الرمزية والقدسية، وقد أُريد بها تحويل المعركة إلى حرب كامنة، في متوالية اختزالية، مع أن هذا قد يعتدي على تصوّرات عسكرية مستقرّة حول الجيوش النظامية المشتركة، وتعاون الأسلحة؛ لتحقيق الهدف الاستراتيجي والنصر المأمول وأن النصر لا يستطيع القيام به سلاح واحد. وهو ما جعل فكرة العبور تعبيرًا عن منظومة كلية استطلاع وتعزيز وإسناد وعمليات ممهدة واقتحام للموانع وعبور للمانع المائي. وهذا ما يجعلنا نتساءل: أين الضربة الجوية من منظومة تؤكد تكافل الأسلحة ضمن حروب نظامية ومنتظمة؟

إن تقلص تلك السردية إلى عملية واحدة محددة الزمان، متعينة السلاح في الساعة الثانية ظهرًا في ما سُمي «الضربة الجوية»، وربطها بمبارك وتفسيرها وتأويلها المختزل ضمن خطاب إعلامي منافق، جعل الضربة الجوية هي

حرب أكتوبر. من المهم هنا، أن نتعرّف إلى دأب الإعلام في تعظيم صورة مبارك في تلك الحرب، بل إعادة صنع الصورة لوضع مبارك وحذف الفريق سعد الدين الشاذلي. فالأمر وصل إلى حذف صورة، ووضع أخرى. وهذا قمة التشويه في صنع الصورة الزائفة. وإن تذكّرنا، فيجب تذكّر الحديث عن صورة **الأهرام** التي وضعت مبارك في مقدمة زعماء العالم بنقله من الخلفية إلى المقدمة وتصدره مشهد الصورة. وهو أمر ليس ببعيد، حينما نرى الأمر ذاته في ما يتعلق بالسيسي، حينما يعبّرون عن تقدمه لزعماء العالم في قمة العشرين، وهو أمر يحمل من الإفك والتشويه وصنع الصورة الذي يجعل هذه الأمور حالة من حالات الاستهلاك، وإعادة الإنتاج ضمن حالة تشويه كبرى وتزييف متعمد.

إن ذلك يمثّل محاولة لاستدعاء التاريخ، ليس على حقيقته ولكن بصورة زائفة لإثراء الوجود الاستبدادي الراهن. وفي حقيقة الأمر إن حالة استدعاء الذاكرة، بهذه الطريقة التي تزيفها، هو أمر يقع ضمن معركة الذاكرة الكبرى، حينما يحاول الاستبداد، وهذا الاستدعاء يمثّل حربًا على الماضي الذي يمثل شرف العسكرية المصرية، أتى من حاضر الاستبداد. ومن المسائل المهمة التي نشير إليها؛ محاولة تزوير الذاكرة، وامتهان البطولة الحقيقية أو الغفلة عنها أو التغافل المتعمد.

إنها الأكذوبة الخالصة، المستفيدون من النصر بأثر رجعي، والبطولات الحقيقية المنزوية والمغفلة والمنسية، إنه خلق الأسطورة بجميع تكويناتها، تتخلق من الماضي، ثم تُصادر لمصلحة الحاضر المأزوم والمستبد، إنها معركة الذاكرة.

تنسحب غاية الأمر على ذكرى أكتوبر بعد ثورة يناير، فقد أراد هؤلاء افتعال حالة مواجهة بين الثورة وأكتوبر، بصفتها إحدى آلياتهم وميكانيزمات تعاملهم. إن هذا التصور ضد هذا الواقع الاستبدادي المقيت الذي يمثّل تجميعًا لقوى الدولة العميقة وتحالفاتها، وقوى الثورة المضادة وأهدافها، ومن ثم كان واحدًا من تفتق ذهنيات العسكر الذين يمثّلون واجهة الاستبداد منذ فترة طويلة تتعدى الستين عامًا، هو الحضور الزائف للماضي والخميرة الاستبدادية.

يعبّر الكواكبي عن تلك الفئة التي ركز عليها في صناعة الاستبداد والمستبد بكلمة واحدة وردت في كتابه **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، وهي «المتمجدون»[278]. وفي حالة «التمجُّد» تلك، إنما يحاولون من خلالها مصادرة المجد لأنفسهم واحتكاره وعدّه جزءًا من مبررات استبدادهم، حتى لو كان في الماضي. وبدا ذلك جليًا في استدعاء كل احتفال بـ «حرب أكتوبر»، مع أن الجيل الذي شارك فيها، من الناحية الواقعية، ما عاد موجودًا في مشهد العسكر. وقد أصبح هؤلاء يتحدثون عن أنفسهم ضمن منظومة تحاول جعل الجيش في أرقى درجات مكانته. ويكمل ذلك حينما يقتنص من الذاكرة أي أمر يحقق المقصود من المتمجدين لصنع المجد الزائف، مثل: «خير أجناد الأرض».

كان الاحتفال في أكتوبر مرتبطًا، بعد ذلك، بإغفال البطولات الحقيقية مثل بطل الصاعقة المصرية والشهيد الذي قضى إبراهيم الرفاعي، والسخرية من أفلام الاستخبارات وظهور الوجه القبيح للعسكر وجنرالاته الجدد في ما بعد «كامب ديفيد»، وشرف العسكرية المصري واستدعاء الفريق الشاذلي واستدعاء حالة من الصراع وربط ذلك بحالة الحوار مع المستقبل وحوله، ووعي أهل الثورة وجيلها من الشباب دورَ الجيش الحقيقي الحامي للحدود والوجود. حمل على ذلك الخطاب حالة من التلبيس والتدليس، كان من دلالاته «الغلوشة» على الجزء الموضوع بين الماضي الذي تمثّل في نصر أكتوبر والمستقبل الذي يؤسس فكرة الاستقلال، والنهوض والحضور الشعبي الواسع الذي تمثل في ذروة تجسيده الرمزي في ثورة يناير عبر الأيديولوجيات، والذي استقرّ على تحويل الوطنية للناس عمومًا، في إطار من الجماعية والجامعية في الجماعة الوطنية، في ارتباط ما بين حرب أكتوبر التي تمثل شرف العسكرية المصرية وحدث الثورة الذي يمثّل جوهر الوطنية المصرية المستقلة الهادفة إلى قيم العيش الكريم والكرامة الإنسانية والحرية الأساسية والعدالة الاجتماعية.

ما يثير أسفًا شديدًا أن بعضهم تحدث حديثًا أهوج، لا يمُتُّ إلى المعقولية أو المقبولية بصلة حتى أصبح جيش أكتوبر البطل الوحيد؛ بطل الماضي في عرفهم هو بطل المستقبل، وجيل الثورة لا يوفي أكتوبر والجيش الذي ارتبط

بها حقه ولا يعطيه مكانته. وصارت يناير المشكلة التي ما عاد في حكم الفرد وتحكُّمه واستبداده، ولا في الطبقة الحامية له في نظامه من «المتمجدين» على ما يرى الكواكبي من أصحاب المجد الزائف وترويجه، وتوظيفه واستغلاله، والمتفق عليه ثقافيًا «نصر أكتوبر». يستدعى أكتوبر بصفته مجدًا، ويستدعى ذلك المجد في إطار الاحتفال والاستئثار وهو يحتكره، وهذا يدفعه إلى إعادة تشكيله بسردية جديدة، ويهدف من ذلك إلى ثلاثة أمور:

- أن يقصي غيره كبطل المجد الوحيد ويحاول حبك الأسطورة حتى لو كانت زائفة.

- احتكار الحدث وحيازته حيازة تامة.

- أسطورة المجد الزائف في إطار استخدام الماضي وتحويله إلى أسطورة «التمجّد».

ذلك كله يدل على المعنى الخرافي في الموضوع للتعامل مع جملة من الأكاذيب وإعادة تشكيل سر الماضي في إطار التشوه المتعمد، والإصرار على إيجاد جملة من المصادرات، أهمها مصادرة المستقبل. ويرتكن ذلك إلى افتعال الصراع بين أكتوبر والثورة، ولو من طرف خفي، والدولتية وأنصارها، ومحاولة استبعاد الشباب تارة، لأنهم لم يعيشوا أكتوبر أو أنهم لم يفهموا معناها، وحال لسانهم يقول: نحن سنقول لكم ونحكي البطولات، ثم بعد ذلك يأتي شأن البطولات الحقيقية وامتهانها والبطولات الزائفة وترويجها.

إن تحليل مثل ذلك الخطاب في هذا الإطار يجب ألا يقف عند ظاهره وشواطئه بطريقة تتطلب منا الغوص فيه. فنقول: أكتوبر ليست كذلك كما يصورونها اختزالًا أو تزييفًا. نحن إذًا أمام أمور عدة بشأن هذا الخطاب. حول الاحتفال بانتصار أكتوبر ما بين تشكيل بنية الخطاب وتدبيج الخطاب، وإحكام الخطاب الذي تضمن جملة من الآليات، آلية الاستدعاء وآلية الدليل المنتقى من مصدر أو خبر أو حدث أو صورة الدلالة الرمزية، الصورة الذهنية وتنميط الصورة. ومن هنا، فإن من الأهمية القصوى التعرف إلى إمكانات الدخول المنهجي للخطاب الزائف، ولمكامن الكشف فيه، وتفكيك خطاب تنميط الصورة.

يجب أن نستدعي مفهوم اللحظة الاستثنائية مرة ثانية؛ لأن هذا الخطاب بتشكيلاته تلك، إنما يحاول صناعة خطاب منمط يسجن الجميع في دائرة هذا الخطاب، بما يمكن تسميته حصار الخطاب.

خاتمة: استطلاع الخطاب يستحق دراسة في كتاب

نستطيع القول، ضمن شبكية هذا الخطاب، إن العناصر التي أشرنا إليها في مقولات خرجت من رحم تلك اللحظة النماذجية، ومن خطاب الدستور والمبادئ فوق الدستورية، ومن خطاب الصورة الداعم ومن تلك الخطابات الفرعية التي مثّلت شبكة كبرى لإدراكات جنرالات العسكر للعلاقات المدنية - العسكرية، تجعلنا نؤكد بعض الاستنتاجات المهمة في هذا المقام:

- إن شبكة الخطاب على هذا النحو تصوغ حقيقة العلاقات المدنية - العسكرية وفق مقولة أساسية، مفادها أن الجيش يمثل دولة في الدولة أو هو في حقيقة الأمر دولة فوق الدولة.

- صار الجيش يعزّز عناصر قوته من خلال التغلغل في الحياة المدنية كلها والهيمنة على معظم مساحات الثورة والاقتصاد، فيقوّي من جانبه معادلة العلاقات المدنية - العسكرية بطريقة يؤسس فيها لذلك، من خلال بنية تحتية تحفظ موازين القوى التي تجعل له اليد العليا ضمن العلاقات المدنية - العسكرية في مصر.

- إن أحد الأُسس والقواعد التي تشيد صرح العلاقات المدنية - العسكرية في الحالة المصرية، أن الجيش بقيادته هو صاحب الحكم، على نحو مباشر أو غير مباشر (من وراء ستار)، وأن مكاسبه مصانة لا تُمسّ، وأن حصانة العسكر إنما تمثّل سياجًا يتعلق بعصمة مواقفهم وسياساتهم، وأنهم بذلك لا يلحقهم الحساب ولا العقاب.

- إن المؤسسة العسكرية لا يمكنها في أي حال من الأحوال، إلا أن تمثّل عقبة أساسية في طريق الثورة، والانتقال الديمقراطي، وإعادة هيكلة العلاقات المدنية - العسكرية. وهو أمر وإن عقّد المسألة، فإنه يجعل التفكير

لإعادة صوغ هذه العلاقات على أسس رصينة ومتينة، مواتيًا لاستئناف فاعليات الحياة المدنية. وكذا الحياة السياسية والحياة الديمقراطية، إنما تمثّل عملية طويلة الأمد لا يمكن أن تقوم على أسس رصينة إلا بتدبُّر شأن الانتقال العسكري.

- إن الجمع بين مربع الانتقال العسكري والانتقال السياسي والانتقال الثوري والانتقال الديمقراطي يجعل التفكير في عملية الانتقال حالة معقّدة. يجب أنْ تراوح بين حال الضغط الثوري والتفاوض تحت الضغط بما يمكّن من صوغ تدرجي، وإعادة صوغ للعلاقات المدنية - العسكرية وفق أولوّيات متنوّعة واستراتيجيات حقيقية[279]، تمارس أقسى درجات الحساسية في التعامل مع تلك الملفات.

- أخيرًا، يتعلق الأمر بالحالة الانقلابية والإمكانيات التي تتعلق بسد الطريق وتجفيف المنابع لأي حالة انقلابية مقبلة، بل إن صوغًا سويًا للعلاقات المدنية - العسكرية يتطلب، إلى الأبد، إغلاق ملفات الانقلابات العسكرية وعودة الجيش إلى ثكناته العسكرية والمهنية والقيام بوظائفه الأساسية في حماية الوجود والحدود واتّخاذ كل إجراء يحقّق هذا الهدف، ضمن قواعد تمنع، حقًا، أي محاولات انقلابية مقبلة.

يمكن أن نجمع بعض الآليات للتعامل مع معضلة العسكر، ضمن رؤية مستقبلية، في إطار إدراك عميق لوصف التحدي الذي ذكرناه في بعض التأشيرات لعمقه وتعقيده. وفي المقابل، كانت بعض النقاط تمثّل مداخل للخروج من حال ضمن ضغوط ثورية واحتجاجية، واستثمار خطاب كاشف لحكم العسكر وحالات فشله المتعاقبة والمتراكمة، وابتداع آليات محدّدة مع هذا الملف وتعقيداته.

الشكل (4 - 5)

معضلة العسكر وملف العلاقات المدنية - العسكرية



المصدر: من إعداد الباحث.

إن الخطاب، في لحظاته النماذجية واللحظة الدستورية واللحظة الثورية، مثّل تأشيرًا، في غاية الأهمية، إلى طبيعة الإشكالات الحقيقية التي تتعلق بحالة العلاقات المدنية – العسكرية في مصر. كما أن هذا الخطاب قد أشار إلى جملة الملفات التي هي أولى بالتعامل والمعالجة ضمن إعادة صوغ العلاقات المدنية – العسكرية. ومن الأهمية أن نتعامل مع هذه الخريطة والشبكة الإدراكية التي أفصح عنها خطاب العسكر بتشكيلاته وتنوعاته، بتجلياته وامتداداته وبملفاته كلها؛ لأن ذلك يعدّ تعبيرًا عن ضرورة بناء استراتيجية حقيقية لإعادة بناء العلاقات المدنية – العسكرية على أسس متينة ورصينة، على المدى المنظور والمتوسط والبعيد[280].

إن معركة الذاكرة لا تزال تدور رحاها حول تلك القضايا المختلفة، وأهمها قضايا خطاب العسكر، وطمس الذاكرة. من هنا، تبدو لنا أهمية خوض معركة الذاكرة وإثبات ما يجب أن يُثبت. وتظل هذه المحاولة الرائدة التي قام بها الدكتور عزمي بشارة في كتابه **ثورة مصر** بجزأيه محاولة للتوثيق والتدقيق، بل إنها محاولة إثبات شهادات ممن عاينوا حدث الثورة وما بعدها لتمثّل بذلك عملية حماية الذاكرة وإحيائها في ما يتعلق بالثورة المصرية والأحداث التي تلتها؛ سلبية كانت أم إيجابية. وعند مراجعة المواقع الناقلة لأحداث الثورة المصرية ومضاهاة المصادر المنقولة بأصلها من المواقع والأخبار، لا نجد لها أثرًا، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى بيانات العسكر إلا ما

ندر. وكانت كلها تمثّل أرشيفًا للأحداث، فكل ذلك يتم ضمن صناعة صورة جديدة حول سردية الثورة، وحول عملية إحلال خطرة لأحداث يتم تضخيمها، وأخرى يتم التهوين منها، وثالثة يتم طمسها، ورابعة يتم إخفاؤها، وخامسة يتم تلوينها بألوان مختلفة بحسب مزاج حارس البوابة الإعلامية والمتحكم فيها.

المراجع

الآغا، فؤاد. **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

بشارة، عزمي. **ثورة مصر**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016. 2 ج في 2 مج: ج 1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**. ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب**.

بورديو، بيير. **العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**. ترجمة وتحقيق نظير جاهل. المغرب: المركز الثقافي العربي، 1994.

خضر، أحمد إبراهيم. **علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**. القاهرة: دار المعارف، 1980.

سكوت، جيمس. **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر حكامهم**. ترجمة وتحقيق إبراهيم العريس ومخايل خوري. بيروت: دار الساقي، 1995.

سيرا، نارسيس. **الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**. ترجمة وفيقة مهدي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

عاشور، عمر. «من التعاون إلى القمع: العلاقات 'الإسلامية – العسكرية' في مصر». دراسة تحليلية، مركز بروكنجز الدوحة 5 آذار/ مارس 2015.

عبد الرحمن، شريف (دراسة وتحرير). **حروب الجيل الرابع: بين الرواية الأمريكية والرواية المصرية**. نادية محمود مصطفى (تقديم). سلسلة الوعي

الحضاري 15. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2016.

عبد العال، عبد الناصر. «الآثار الاقتصادية لعسكرة الدولة: دراسة تحليلية». المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 25 آب/ أغسطس 2015.

عبد الفتاح، سيف الدين. «أمتي في العالم – أمتي والعالِم: حامد ربيع عالِم حمل هم أمته في عقله»، في: **أمتي في العالم: الأمة والعولمة** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 1999).

______. «الدستور المصري بين مسارات التأويل والتعديل والتفعيل: رؤية من منظور التوافق السياسي»، في: **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30 يونيو** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

فان دايك، توين. **الخطاب والسلطة**. ترجمة غيداء العلي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

______. **النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**. ترجمة وتحقيق عبد القادر قنيني. بيروت: أفريقيا الشرق للنشر، 2000.

فهمي، خالد. **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**. القاهرة: دار الشروق، 2001.

فوكو، ميشيل. **نظام الخطاب**. ترجمة محمد سبيلا. بيروت: دار التنوير، 2007.

فيركلف، نورمان. **تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي**. ترجمة طلال وهبة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

______. **الخطاب والتغير الاجتماعي**. ترجمة محمد عناني. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

الكواكبي، عبد الرحمن. **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. تحقيق وتقديم محمد عمارة. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2009.

كولومبيه، فيرجيني، عصام شيحة وتوفيق أكليموندوس. **مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية**. أوراق البدائل. بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011.

ماضي، عبد الفتاح. «الجيوش والتحول الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة ومن السياسة؟ دراسة مقارنة». ورقة مقدمة في مؤتمر الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 1 - 3/ 10/ 2016.

مجاهد، أسامة. «ثورة 25 يناير: قراءة في عالم النصوص»، في: **أمتي في العالم: الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي**. إشراف نادية مصطفى وسيف عبد الفتاح. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012.

المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**. ط 3. القاهرة: دار الشروق، 2006.

ميتشل، تيموثي. **استعمار مصر**. ترجمة بشير السباعي وأحمد إحسان. ط 2. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013.

ميلز، سارة. **الخطاب**. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

وودز، جاك. **الجيوش والسياسة**. ترجمة عبد الحميد عبد الله. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.

(231) يُنظر في أهمية هذه الخبرات في عملية الانتقال: نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص 7.

(232) ميشيل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة محمد سبيلا (بيروت: دار التنوير، 2007)، ص 4؛ وفي التفصيل بخصوص دروب الخطاب وخصائصها، يُنظر: نورمان فاركلوف، **تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي**، ترجمة طلال وهبه (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 233 - 235، 244 - 246، ويُنظر: نورمان فيركلف **الخطاب والتغير الاجتماعي**، ترجمة محمد عناني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 57 - 84؛ سارة ميلز، **الخطاب**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 28 - 34.

(233) أسامة مجاهد، «ثورة 25 يناير: قراءة في عالم النصوص»، في: **أمتي في العالم: الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي**، إشراف نادية مصطفى وسيف عبد الفتاح (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012)، ص 655.

(234) بدأت المؤسسة العسكرية في التعبير عن نفسها منذ بداية الثورة المصرية بواسطة وسائط مختلفة عدة، بدأت بإصدار البيانات والرسائل الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساء الخميس 10 شباط/ فبراير 2011، وتبعها إنشاء صفحة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، واستمرت في مخاطبة الرأي العام حتى إقالة وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإقالة سامي عنان، رئيس أركان الجيش المصري. وعقب تعيين اللواء عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع، تم تعيين العقيد أحمد محمد علي متحدثًا رسميًا باسم القوات المسلحة في 8 أيلول/ سبتمبر 2012. وتم حذف الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

(235) مثال ذلك وثيقة السلمي: هي وثيقة قام علي السلمي، نائب رئيس الوزراء في حكومة عصام شرف، بإعلانها وطرحها للنقاش، وقد أثارت غضبًا شعبيًا بسبب احتوائها على بند يتيح للقوات المسلحة محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، «لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي، ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري إلا في الجرائم النظامية المتصلة بالقوات المسلحة».

(236) يُنظر: جاك ووديز، **الجيوش والسياسة**، ترجمة عبد الحميد عبد الله (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 11.

(237) في إطار التمايز للمؤسسة العسكرية والنسق العسكري، يُنظر على سبيل المثال: أحمد إبراهيم خضر، **علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية** (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 200 – 230.

(238) تمثّل ذاكرة الخطاب أحد عناصر سياقات الخطاب بما تحمله من تصورات وإدراكات حول موضوع الخطاب وتجلياته، كل هذا لا يهوّن من شأن هذه الذاكرة، ولا يخفض من قيمتها، فهي موروث يضيء أسئلة، وهي ضرورة لا غنى عنها، تنبني على الذاكرة إدراكات وتصورات وصور ذهنية ومواقف. وبالنسبة إلى الجيوش فإنها تسكن ذاكرة الشعوب على نحو لا يمكن إنكاره. وتحتل معارك الجيوش جزءًا من الذاكرة الرمزية الوطنية. فـ «الشعب الذي لا يعرف ماضيه لا يقدر على فهم واقعه، وفي الحصيلة يعجز عن السيطرة عليه، ما يعني أن آخرين سيُسيطرون على هذا الواقع بدلًا منه». تظهر السيطرة على الواقع في الأبعاد الثقافية – الأيديولوجية، وفي السياسة والاقتصاد. ويؤدي ضعف المعرفة بالتاريخ إلى عجز عن فهم العمليات التاريخية التي أدّت إلى الوقائع التي نعيشها اليوم، يُنظر في مفهوم الذاكرة التاريخية: خوسي ماريا بيدرينيو، «عن الذاكرة التاريخية»، **الجمهورية**، 15/ 9/ 2015، في:

http://aljumhuriya.net/33819

(239) يُنظر على سبيل المثال: «بعضٌ مما تحدث به السيسي في ‘غيط العنب’»، **مدى مصر**، 26/ 9/ 2016، في:

https://bit.ly/2zQLuUa

(240) علاء بيومي، «قراءة في طبيعة دولة العسكر وكيف يفكرون»، **مدونة علاء بيومي**، 17/ 2/ 2012، في:

https://bit.ly/2UxwBPg

(241) يصف عبد الوهاب المسيري اللحظة النماذجية بأنها لحظة فكرية «تتحقق في نسق فلسفي يصل صاحبه إلى ما يتصوره جوهر الأمور والواحدية المادية التي تسود العالم، فلا تغشى عيونه غشاوة، ويمكن أن تكون لحظة فعلية، أي أنْ تتحقق في الواقع نفسه، حين يحاول شخص أو نظام اجتماعي أن يحقق النموذج بحذافيره ويفرضه على الواقع فرضًا (كما حدث في ألمانيا النازية وروسيا الستالينية)»، يُنظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ج 2، ص 106.

(242) يُنظر في الجيوش والنماذج الديمقراطية: عبد المعطي زكي إبراهيم، «وضعية الجيوش في النظم الديمقراطية»، **المنتدى العربي للدفاع والتسليح**، 19/ 1/ 2012، في:
https://bit.ly/2rtAp6N

(243) خالد فهمي، **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 413.

(244) يُنظر: سيف عبد الفتاح، محاضرات في الفكر السياسي الإسلامي، لطلبة الدراسات العليا السنة التمهيدية للماجستير والدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، خصوصًا في ما تعرّضنا له في باب المسكوت عنه ومستوياته.

(245) توين فان دايك، **الخطاب والسلطة**، ترجمة غيداء العلي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، مقدمة المراجع وص 10 وما بعدها.

(246) يُنظر في إشكالية السياق والنص: فان دايك، **النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة وتحقيق عبد القادر قنيني (بيروت: أفريقيا الشرق للنشر، 2000)، يُنظر «بنية السياق» ص 258 وما بعدها.

(247) أشار حامد ربيع إلى ظاهرة «التسميم السياسي» (Intoxication) بوصفها ظاهرة تشير إلى محاولة زرع أفكار معينة أو قيم دخيلة من خلال الكذب والخديعة، ثم العمل على تضخيم هذه القيم بالتدريج لتصبح قيمًا عليا في المجتمع المستهدف. والأخطر من هذا كله أن التسميم لا يمارسه العدو مباشرة، إنما تُستهدف نخب فكرية وثقافية وفئات مختارة لتُنقل إليها، في مرحلة أولى، الأفكار الدخيلة، ثم تُترك هذه النخب والفئات، في مرحلة ثانية، لتنقل تلك الأفكار إلى الجماهير من خلال أدوات الدعاية والإعلام المختلفة. يُنظر: سيف الدين عبد الفتاح، «أمتي والعالم - أمتي والعالِم: حامد ربيع عالِم حمل هم أمته في عقله»، في: **أمتي في العالم: الأمة والعولمة** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 1999)، ص 35 - 39.

(248) قمت بتصنيف خطاب العسكر في ثنايا هذا البحث، وهذه واحدة من تصنيفات واصفة لحال الخطاب.

(249) يميز الباحث بين القراءة العالمة والقراءة الجامعة والقراءة الفاعلة. وهو تمييز يستحضر ضرورة تحليل الخطاب بوصفه منظومة، وفي إطار حالة من الشبكية، يُنظر: عبد الفتاح، محاضرات في الفكر السياسي الإسلامي، خصوصًا الأبواب التي تتعلق بتحليل النصوص السياسية والتراثية.

(250) يُنظر في نظام الخطاب، ويُقارن: فوكو، ص 4 وما بعدها.

(251) هذا السؤال المطروح: «عندما ينكشف المستور؟» من الأسئلة السياسية بامتياز، والتي تتطلب تحليلًا سياسيًا عميقًا. وليس هذا التساؤل سؤالًا عابرًا أو بسيطًا؛ خصوصًا في حالة خطاب العسكر. ولا يمنع البحث في تجليات الخطاب الظاهر في أي حال، من التوقف عند ظاهرة الستر والمستور، والفضح والمفضوح، ودراسة الصمت بكل تشكيلاته ومكنوناته في إطار أدبيات شاعت حول Politics of Silence؛ فالسلطة توزع الكلام، كما توزع السكوت بحسب ما يبين جيمس سكوت، يُنظر: جيمس سكوت، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر حكامهم**، ترجمة وتحقيق إبراهيم العريس ومخايل خوري (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص 13 - 31.

(252) المسيري، ص 1 - 22.

(253) في ندوة حول الإصلاح الاقتصادي، صرّح اللواء محمود نصر مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية بعدد من التصريحات، «الشعب هو السبب في ما يحدث. الناس ما بتشتغلش ليه؟ [...] انجرفوا لاتجاهات سياسية ونسوا من أين سنأكل»؛ «إن القوات المسلحة قدمت لأجهزة الدولة قروضًا تصل لـ 2.352 مليار جنيه بينما ساهمت في دعم الاقتصاد عمومًا بـ 12.199 مليار جنيه اعتبارًا من شباط/ فبراير 2011»؛ «لقد قوينا احتياطي البنك المركزي عبر قرض بقيمة مليار دولار، أعطى المركزي ما يعادله بالجنيه لوزارة المالية». هذه ليست «أموال الدولة وإنما عرق وزارة الدفاع من عائد مشروعاتها». وأشار عضو «العسكري» إلى مشروعين دخلت فيهما القوات المسلحة في الكويت لتطهير الألغام والمشاركة في إحدى عمليات الأمم المتحدة قائلًا: إنهما درّتا ملايين الدولارات. «هذه الأموال ليست من أموال الدولة ولن نسمح للدولة بالتدخل فيها». قال نصر: «إن الإنفاق على الدفاع في مصر لا يتجاوز 4.2 في المئة من الإنفاق العام، معتبرًا أن هذه النسبة محدودة بالمقارنة مع دول أخرى»؛ «سنقاتل على مشروعاتنا وهذه معركة لن نتركها. العرق الذي ظللنا 30 سنة نرعاه، لن نتركه لأحد آخر يدمره، ولن نسمح لأي كان الاقتراب من مشروعات القوات المسلحة»، هدد نصر، في إشارة ضمنية إلى دعوات تطالب بإخضاع النشاط الاقتصادي للجيش لرقابة برلمانية كجزء من المال العام؛ «هذا جهد مخلص أمين وندفع ضرائب عنه ومن يتعرض لهذا الموضوع يتعرض للأمن القومي المصري»، وهو يرى أن هذا النشاط «لا يخلق دولة داخل الدولة» وإنما «نوع من التفاعل مع مشكلات المجتمع وضريبة وطنية نقوم بها من دون أن يطلب منا». هذا النشاط الاقتصادي للجيش يلقى معارضة من بعض رجال الأعمال الذين «يقاومون دخولنا في قطاعات نحن مستهلكون رئيسون فيها كالإسمنت». يُنظر: وائل جمال، «العسكري: مشروعاتنا (عرق) وزارة الدفاع.. ولن نسمح للدولة بالتدخل فيها»، **الشروق**،

2012/ 3/ 27، في:

http://goo.gl/D1mPnq

(254) هذا أيضًا أحد الأوصاف لحالة خطاب العسكر؛ ذلك أن الخطاب الحاجب يتخذ عدة أشكال أهمها خطاب متواتر ولكنه غير مقصود لذاته، وخطاب له مغزى يتوه في هالة الخطاب المطّرد على أهميته القصوى من هنا وصفناه بالخطاب الحاجب أثرًا وخطاب الشبورة حالة ووصفًا.

(255) الخطاب الرمزي في حالة الدراسة تلك يمارس تهديدًا بالعنف المادي والعنف الرمزي، إن العنف الرمزي عنف ناعم ومقنع يمارس بالتواطؤ مع ضحاياه وهو عنف لا يترك بصماته على الأجساد بل إنه يطبع الأذهان بآثاره. ويرتبط ذلك أيضًا بمفهوم السلطة الرمزية، وفي الحصيلة فهي - أي السلطة الرمزية - تمارس فعلها العميق، وتخطط من أجل فرض الأهداف المرسومة والمتوخاة وتحقيقها، وإنتاج الأدوات والآليات والمعايير الملائمة والناجعة، لتثبيت أو خلق لواقع وضع إنساني مرغوب فيه ومخطط له. يعدُّ العسكر أنفسهم ضمن سلطات الرمز في المجتمع، بدا ذلك بإشارتهم إلى الدور الإرشادي والتوجيه المعنوي الذي يقومون به. إن الاستفادة من مقولات بورديو يمكن أن تساهم في هذا المقام. بيير بورديو، **العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**، ترجمة وتحقيق نظير جاهل (الرباط: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 1 - 5.

(256) يُنظر دراسة حول دستور 2012: سيف الدين عبد الفتاح، «الدستور المصري بين مسارات التأويل والتعديل والتفعيل: رؤية من منظور التوافق السياسي»، في: **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30 يونيو** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(257) أذاعت التسريبات جهات عدة، منها قناة **الجزيرة** الفضائية، و**الجزيرة مباشر**، وقناة **مكملين** الفضائية وقناة **الشرق**.

(258) «نشطاء ينتقدون حديث السيسي بالفيديو المسرب»، **الجزيرة نت**، 2013/ 10/ 4، في:

http://goo.gl/sAEK40

(259) «كلمة الرئيس السيسي خلال الاحتفال بذكرى 30 يونيو بدار الأوبرا المصرية»، **يوتيوب**، 2016/ 7/ 3، في:

https://bit.ly/2EdfPz3

لمراجعة هذه الآلية، يُنظر: تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان، ط 2 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013)، ص 31.

(260) لا شك في أن صناعة جمهورية الخوف بعد انقلاب 2013 أمر يستحق دراسة مطولة، تتناول جوانبها القانونية والتشريعية، وحالة حقوق الإنسان المزرية، والقتل خارج إطار القانون والاختطاف القسري، والتعذيب والاعتقال والمطاردة، والقوانين المانعة من الاحتجاج والتظاهر.

(261) يُنظر: شريف عبد الرحمن (دراسة وتحرير)، **حروب الجيل الرابع: بين الرواية الأمريكية والرواية المصرية**، نادية محمود مصطفى (تقديم)، سلسلة الوعي الحضاري 15 (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2016)، ص 11 – 12.

(262) يمكن ملاحظة ذلك في الاحتفالات السنوية بنصر 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ومحاولات تجييره لمنظومة العسكر الحالية.

(263) «الرئيس السيسي يشهد الاحتفال بإعطاء إشارة البدء لحصاد القمح»، **يوتيوب**، 2016/ 5/ 5، شوهد في 2017/ 6/ 19، في:

https://bit.ly/2L8lyYB

(264) للاطلاع على تسريبات مكتب السيسي، اللواء عباس كامل مدير قائد الانقلاب يتحدث مع عبد الفتاح السيسي واللواء محمود حجازي رئيس أركان القوات المسلحة، متحدثين حول دولة الكويت، يُنظر: «تسريب من قناة مكملين (#تسريب_مكتب_السيسي مع الإعلاميين) بين اللواء عباس كامل وأحمد علي»، **يوتيوب**، 2015/ 1/ 19، شوهد في 2017/ 6/ 19، في:
https://bit.ly/2zU8W2S

(265) فاطمة النشابي، «السيسي للمصريين: أنتم مش عارفين إنكم نور عنينا ولا إيه»، **الوطن**، 2013/ 10/ 6، في:

https://bit.ly/2EggHmN

(266) 'تامر أمين يفتح النار على الجميع.. اللي مش عاجبه البلد 'يغور' منها»، **يوتيوب**، 2015/ 5/ 25، شوهد في 2017/ 6/ 19، في:

https://bit.ly/1FTbSvl

(267) يُراجع تصريحات السيسي في حوار **المصري اليوم** المسرب بالصوت، يُنظر: «تسريب السيسي بتاريخ 1 – 11 – 2013 الجزء الأول»، 2013/ 11/ 4، **يوتيوب**، في:

https://bit.ly/2Lb2WXY

(268) المرجع نفسه.

(269) المرجع نفسه.

(270) حسام بهجت، «هكذا انتخب السيسي برلمانه»، **مدى مصر**، 2016/ 3/ 8، في:
https://goo.gl/T0IJ7B

(271) يُراجع الفيديو كاملًا لحديث السيسي عن البرلمان والاستجواب، في:
http://goo.gl/sAEK40

(272) الخطاب حول الأمن القومي ورصد التغيير الحاصل في بنية ثوابته أمر ضروري يستحق المتابعة والتفصيل.

(273) جمال، «العسكري: مشروعاتنا (عرق) وزارة الدفاع».

(274) المرجع نفسه.

(275) «كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاحتفال ببدء مشروع تنمية محور قناة السويس وإنشاء 5 مواني جديدة»، **يوتيوب**، 2014/ 8/ 5، شوهد في 2017/ 5/ 3، في:
https://goo.gl/QfCTCJ

(276) عصمت الشامي، «'الإسكان' تتفق مع الإنتاج الحربي لتنفيذ الأعمال الكهرو ميكانيكية لـ 65 محطة صرف لإنهاء معاناة 670 قرية»، **الأهرام**، 2014/ 8/ 10، شوهد في 2017/ 5/ 3، في:

https://goo.gl/RkE6hN

(277) «تسريبات السيسي وأعوانه»، **الجزيرة نت**، في:
https://bit.ly/1FE2Fkc

(278) يقول الكواكبي كلامًا مهمًا بشأن سلوك التمجُّد والمتمجدين، ليصف تلك الطبقة النفعية التي يصنعها المستبد لتكون أدواته في بسط سطوته على الأُمة. يعرف الكواكبي التمجد بالقول: «هو أن ينال المرء جذوة نار من جهنم كبرياء المستبد ليحرق بها المساواة في الإنسانية... فهم أساس كل بلاء، وأعمدة كل ظلم وفساد وأعداء للعدل والإصلاح... هم صناع المجد الزائف للمستبدين، والسياط التي تجلد الرعية، وهم صنيعة المستبدين لتثبيت أركان عروشهم

[...] تلك المجموعة التي تجيد التملق، وتتقن التلوّن كالحرباء، وتحترف تزييف الحقائق وتسكير العقول، فتحول صاحب السمو لأُمة بأكملها، تبكي الأمة لبكائه وتضحكها لضحكاته، وتلبس إرادته إرادة الأمة، فيصبح الانتصار لذاته انتصارًا للأمة وتحول النكبات لفتوحات والإخفاقات لإنجازات [...] هؤلاء النخاسين صنيعة المستبد وأدواته، وربما هم من يصنعوا المستبد ليظلموا باسمه ويستبدوا وينهبوا ويرتعوا في الأرض فسادًا على شرفه [...] المتمجّدون في يد الحاكم، كالمصحف في خمارة أو المسبحة في يد زنديق [...] أما دولة المستبد ونياشينه ومناصبه وألقابه فهي للخدم والعبيد، وأهل الثقة والطاعة الذين [...] هؤلاء السماسرة يتاجرون باسم الوطن والدين والأمة ففي سوق نخاستهم، لا مكان لقدسية أي شيء [...] ويظل المتمجّدون مصاصو دماء الأمم، هم السوس الذى ينخر في عظامها ويبقى الأمل معقودًا على طلاب المجد والتحرُّر، لتستعيد البشرية حريتها التي فطرها الله عليها، فما كان من بعض الناس إلا استعباد بعضهم، واستبداد أفراد بمصير الأمم والشعوب بواسطة المتمجدين»، يُنظر: عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تحقيق وتقديم محمد عمارة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 51 وما بعدها.

(279) عبد الفتاح ماضي، «الجيوش والتحول الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة ومن السياسة؟ دراسة مقارنة»، ورقة مقدمة في مؤتمر الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 1 - 3/ 10/ 2016.

(280) عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 49 - 110.

الفصل الخامس
الانقلابات وتطور الوعي السياسي العربي
.... ياسر جزائرلي

يدرس هذا البحث العلاقة بين الجيوش والشعوب في العالم العربي، مركزًا على إشكالية ثقة هذه الشعوب بالعسكر وانعكاس هذه الثقة والانقلابات على تطور الوعي السياسي في المجتمع العربي. كما ينظر إلى ثورات 2011 على أنها حدث يمثّل نقلة تاريخية، تدل على تطوّر في الوعي السياسي العربي، وتكوّن نهاية مرحلة ما بعد الاستقلال، وتؤسس لمرحلة جديدة. ويطرح البحث سؤال: هل ستؤدي ثورات 2011 وانقلاب 2013 إلى تغيّر في العلاقة بين المجتمع والجيش، وإلى تطور وعي سياسي عربي، يتجاوز مرحلة الانقلابات التي سادت في فترة ما بعد الاستقلال التي بدأت مع انقلاب حسني الزعيم في سورية في 1949؟ وهل سيتخطّى الشعب العربي نظام فكر قسطنطين زريق (1909 – 2000)، الذي دشن هذه الحقبة عندما دعا في كتابه **معنى النكبة** (1948) إلى تغيير الأنظمة الحاكمة من خلال الانقلابات، لا من خلال الثورات؟

إن مقارنة الانقلابات التي بدأت في عام 1949 بانقلاب عام 2013 تُظهر أن العلاقة المدنية – العسكرية ما عادت علاقة ميكانيكية يحكمها التوجيه والاستجابة، كما كان يحدث في الخمسينيات والستينيات، بل تبدو الآن علاقة تفاعلية، يعبّر فيها الطرف المدني عن قبوله أو رفضه توجيهات العسكر. فقد أظهرت دراسة أجراها مركز كارنيغي أن عبد الفتاح السيسي يواجه كل يوم خمسة أضعاف الاحتجاجات التي كان مبارك يواجهها بين عامي 2008 و2010[281].

تمثّل ثورات 2011 وانقلاب 2013 حدثين متناقضين في الواقع العربي؛ فإذا كانت الثورات تشير إلى دخول الوطن العربي في مرحلة جديدة من تاريخه وإلى تغير في الوعي السياسي العربي، فإن الانقلاب يشير إلى استمرار المنظومة القديمة التي بدأت في عام 1949. ويبرز هذا التناقض أيضًا عندما نقارن موجة الاحتجاجات التي انتشرت في الوطن العربي بالنتائج الواردة في **المؤشر العربي**، والتي أظهرت شعبية واسعة للجيوش العربية في الدول المستطلعة، بما فيها مصر؛ إذ وصل معدل الثقة في الجيش المصري إلى 83 في المئة، وهي نسبة مساوية للمعدل العام للثقة في الجيوش العربية (82 في المئة). فكيف يمكن الشعوب العربية أن تثق إلى هذه الدرجة في المؤسسة التي أدت دورًا أساسيًا في القمع الذي عاشته هذه الشعوب بعد الاستقلال؟ وكيف نشرح هذا التناقض؟

إن هذا التناقض ظاهرة طبيعية تحدث في المجتمعات التي تنتقل من مرحلة إلى أخرى في تاريخها. يقول ألكسس دو توكفيل: «العالم الذي ينهض لا يزال نصفه تحت أنقاض حطام العالم الذي يسقط، وفي وسط الفوضى الكبيرة التي تنتجها شؤون الناس، ليس في إمكان أحد أن يقول: ما الذي سيبقى قائمًا من المؤسسات العجوز والعادات القديمة؟ وما الذي سينتهي بالاختفاء؟»[282]. يقف الوطن العربي الآن على مفترق طرق، فإلى أي اتجاه يسير الشعب العربي؟ هل دخل الوطن العربي في عام 2011، مرحلة جديدة في تاريخه تختتم المرحلة التي بدأت في عام 1949 التي تعني إعادة رسم العلاقة بين الشعب والعسكر؟ تشير الثورات إلى ذلك، إلا أن نتائج **المؤشر العربي** تنكر ذلك، ويؤكد سلوك جزء كبير من الشعب المصري الذي رحب بالانقلاب صحة نتائج **المؤشر العربي**. فهل العلاقة بين الثقة في العسكر والوعي السياسي في الدول غير الديمقراطية سلبية؟ وهل ستتغير هذه العلاقة؟ هل ستؤدي النتائج السلبية لحكم السيسي - على الرغم من الدعم الهائل الذي أتى من بعض دول الخليج - إلى تغيّر في موقف الشعب المصري و(العربي) من الانقلابات والعسكر؟

يركز هذا البحث على الحالة المصرية، فقد جرى انقلاب عام 2013 بتأييد واسع من الشعب والنخب التي أرادت إخراج الإخوان المسلمين من

الحكم، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. هذا الانقلاب وهذا التأييد الشعبي له، هما أمران في غاية الأهمية؛ لأنهما يجبران الباحثين على مراجعة نظرتهم إلى الانقلابات وطريقة دراستهم لها. فالصورة التي خلّفتها الانقلابات التي حدثت خلال الحرب الباردة تركت الانطباع بأنها غالبًا ما كانت ناتجة من الحرب بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إن الانقلاب الذي درسه الباحثون أكثر من أي حالة أخرى، هو الذي حدث في إيران في عام 1953 ضد حكومة محمد مصدق الذي كان منتخبًا ديمقراطيًا كما كان محمد مرسي. يجري في هذه الأبحاث التركيز على الدور الأميركي - البريطاني، ويصبح دور الشعب والفئات المحلية ثانويًا[283]. كما يجب أن تتغير هذه النظرة إلى الانقلابات بعد مشاهدة مجريات انقلاب السيسي ودراستها. وعلى البحوث المستقبلية ألا تنظر إلى الشعب على أنه ضحية مغيّبة لتآمر دولي، بل لاعب مهم في الأحداث. ووعيه السياسي هو ما يحدّد دوره، وهذا الوعي هو الذي يحدد مدى ثقة الشعب في مؤسسات الدولة والعسكر. وقد وثق الجميع في الجيش في مصر، بمن فيهم الإخوان الذين ظنوا أن في إمكانهم أن يصلوا إلى تفاهم مع العسكر، يسمح الجيش لهم بموجبه بحكم البلد. وقد أثبت ما حدث بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013 أن الجميع أخطأوا الظن بالعسكر، وأن ثقتهم في الجيش أدت إلى فشل الثورة. ووجد كثر ممن أيّدوا الانقلاب أنفسهم ملاحقين من النظام الجديد بعد أقل من سنة من الانقلاب. فقد ألقى النظام بهم في السجن، أو أجبرهم على الهروب إلى المنفى، أو منعهم من مغادرة البلد. فهل ستتعلم الشعوب العربية من هذا الدرس؟ هل سيؤدي المشهد المصري في فترة انقلاب السيسي وما بعدها إلى دخول الوعي السياسي العربي مرحلة جديدة من التطور، ترسم علاقة جديدة بين المجتمع والعسكر؟

يمثّل كتاب هاني سليمان[284]، آخر ما كتب في هذا الموضوع. ويختلف بحثنا عن عمل سليمان في أمور عدّة؛ أوّلًا في نظرته إلى العلاقة بين الشعب والعسكر من وجهة نظر علم الاجتماع، وثانيًا في وضعه هذه العلاقة في سياق نظرة تاريخية ترى أن الوطن العربي بدأ رحلة الوعي السياسي في مطلع القرن العشرين وأن هذا الوعي لا يزال يتطور، وقد تستمر هذه السيرورة فترة طويلة قبل انتشار جذور الديمقراطية في الوطن العربي وتعمقها. كما تختلف هذه

الدراسة مع ما قدمه طارق مسعود، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، في أن «الباب أغلق على الديمقراطية» في العالم العربي، وعلى هذا الشعب أن ينتظر قبول حكامه منحه الديمقراطية؛ فالديمقراطية كما يدّعي مسعود، «تفرض من الأعلى»[285].

يدرس الجزء الأول من البحث الثقة في الجيش المصري، مستخدمًا نظريات علم الاجتماع والسياسة حول علاقة الثقة بين الشعب والنظم الحاكمة. ثم ينتقل في الجزء الثاني إلى إلقاء نظرة على نشأة الوعي السياسي العربي وتطوره من أجل محاولة استشراف مستقبله.

أولًا: الثقة والوعي في العلوم السياسية والاجتماعية

يُجمع باحثو العلوم الاجتماعية والسياسية على أن الثقة تؤدي دورًا أساسيًا في المجتمع والدولة؛ فهي من أهم قوى الترابط في المجتمع، والعنصر الأهم في الرأسمال الاجتماعي[286] (Social Capital). ويضيف مات ريدلي أن الثقة تساوي في أهميتها - من حيث هي نوع من رأس المال الاجتماعي - النقود التي تشكل رأس المال المالي[287]. ويعتقد اقتصاديون كثر أن أي تبادل تجاري فيه عنصر من الثقة[288]، إلا أن الثقة الاجتماعية تختلف عن الثقة السياسية؛ فالأولى هي ثقة الأفراد في بعضهم بعضًا، وهذه تكون أفقية. أما الثانية، فهي ثقة الشعب في الحكومة وفي النخب، وهذه تكون عمودية. لكن هذا لا يعني عدم وجود علاقة معيّنة بين نوعي الثقة؛ فالمؤسسات المدنية التي تنتشر في المجتمعات الديمقراطية تعزز العلاقة بين نوعي الثقة في هذه المجتمعات[289].

أدى سقوط الاتحاد السوفياتي وتمدد ما يسمى الموجة الديمقراطية الثالثة إلى اهتمام كبير في أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية بموضوع الثقة ودورها في الدولة والمجتمع؛ فبينما كانت 30 في المئة من الدول ديمقراطية في 1974، ارتفع هذا الرقم إلى 60 في المئة مع نهاية القرن العشرين[290]. لذلك، ظهر عدد من الدراسات في تسعينيات القرن الماضي، ولكن اهتمام أكثر الباحثين انصبّ على دور الثقة في المجتمعات الديمقراطية. وما يميّز عمل عالم الاجتماع بيوتر شتومبكا (Piotr Sztompka) دراسته، أيضًا، الثقة في الدول الشمولية، فقد نشأ شتومبكا وعمل في ظل النظام الشيوعي في بولندا.

يتفق دارسو الثقة في العلوم الاجتماعية والسياسية على وجود تناقض، ظاهريًا، في العلاقة بين الديمقراطية والثقة[291]؛ فالثقة شرط رئيس للديمقراطية، ولكن الديمقراطية مبنية على عدم الثقة[292].

يقول هؤلاء الباحثون: إن الديمقراطية تقوم على عدم الثقة في أي سلطة؛ من هنا، تكتسي المساءلة (Accountability) أهمية. ويعرض شتومبكا عشرة مبادئ في الديمقراطية تقوم على عدم الثقة. مثلًا، وضع حد لفترة الرئاسة؛ يعني عدم الثقة في أن يتخلى الرئيس طوعًا عن الحكم، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يقوم على عدم الثقة في أن تكون هذه السلطات في يد واحدة (فهذا ما يؤدي إلى الحكم المطلق). عندما تتقيد مؤسسات الدولة الديمقراطية بهذه الشروط العشرة المبنية على عدم الثقة، تنتج الثقة في المجتمع الديمقراطي. أما الحكم المستبد، فيقوم على الثقة التي لا مكان فيها للمُساءلة، والمبنية على علاقة أبوية بين الحاكم والمحكوم، وهذه هي حالة أكثر المجتمعات العربية.

إن النظر إلى نتائج **المؤشر العربي** من خلال نظرية شتومبكا للفرق بين الثقة في الدولة الديمقراطية والدولة الشمولية وأهمية المساءلة للوصول إلى الثقة القائمة في المجتمع الديمقراطي، يدفعنا إلى القول: إن غياب المحاسبة للمؤسسة العسكرية في الدول العربية، وانسياق جزء كبير من المصريين وراء انقلاب السيسي، هو دليل على أن جزءًا كبيرًا من الشعوب العربية لا يزال في مرحلة العلاقة الأبوية؛ ما يعني أن الوعي السياسي في الوطن العربي ومصر لا يزال يعاني ضعفًا شديدًا. لكن في الوقت نفسه، حدوث الثورات ووقوف جزء آخر من الشعب المصري، وليس الإخوان فحسب، ضد الانقلاب واحتجاجهم عليه وعلى حكم السيسي، هو دليل تطور في الوعي السياسي.

إن بناء الثقة في المرحلة الانتقالية من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي هو أمر في غاية الصعوبة، وقد فشل الرئيس محمد مرسي فيه، بسبب تركيزه على بناء الثقة العمودية، أي في الجيش، بدلًا من العمل على بناء الثقة الأفقية وتقويتها، أي مع مختلف فئات الشعب والمعارضة. يقول كلاوس أفّ، أستاذ العلوم الاجتماعية والسياسية: «إن توجه الشعب إلى الديمقراطية يحدث

عندما تثبت أنظمة الحكم القديمة فشلها وتبدو للشعب بالية»[293]. لذلك، تكون مهمة الحكومة الديمقراطية الجديدة في المرحلة الانقلابية في غاية الصعوبة؛ إذ عليها أن تثبت للشعب أنها الخيار الأفضل. فلن تستقر هذه الديمقراطية الوليدة أو تستمر من دون أن يؤمن بها المواطنون ومن دون رفضهم أي شكل آخر من الحكم[294].

إن ثقة جزء كبير من الشعب المصري في العسكر لحظة الانقلاب على مرسي لا تعكس قلة ثقة في حكومة مرسي فحسب، بل تعكس الثقة في الديمقراطية نفسها أيضًا؛ أي لو كان الشعب يثق في الديمقراطية، لاحتكم إلى صندوق الاقتراع لإزاحة مرسي في الانتخابات المقبلة، ولما لجأ إلى العسكر واحتفل بالانقلاب. وكان الاحتكام إلى الصندوق سيشكل نقلة في غاية الأهمية؛ لأنه كان سيعني تمدد جذور الديمقراطية في مصر. وعدم حدوث ذلك ليس غريبًا؛ فليس للدول العربية خبرة بالديمقراطية وعليها تطوير هذه الخبرة وبناء مؤسساتها. وقد يكون ما حدث منذ انقلاب عام 2013 درسًا، سيؤدي إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة من الوعي العربي السياسي وتطوير الثقافة الديمقراطية.

لم يحظَ تطور الوعي السياسي باهتمام علماء السياسة والاجتماع، على عكس الثقة، في ما عدا المدرسة الماركسية التي ركّزت على الوعي الطبقي (Class Consciousness). أما الغرب الليبرالي، خصوصًا في الولايات المتحدة، فقد ركز على تطوير الوعي المدني (Civic Awareness) من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومرحلة التعليم. وحث هذا الوعي الفرد على الاهتمام بالأمر العام، والتعبير والانخراط في تحديده وتغييره والتعبير عن رأيه. وقد توافر التعريف الماركسي للوعي السياسي في الدول العربية التي حكمتها أنظمة «ثورية» ناصرية كانت أم بعثية. أما المنهج الليبرالي للوعي الذي يحتاج إلى مجتمعات ديمقراطية، فقد كان محدودًا جدًا؛ بسبب غياب الديمقراطية في العالم العربي قبل عام 2011.

إن عدم وجود هذا الفضاء الذي يسمح لمؤسسات المجتمع المدني والمناهج التعليمية بأداء دور في تطوير الوعي السياسي، حدّ من تطور الوعي السياسي، وجعله ضعيفًا في الوطن العربي. يساعد ضعف الوعي السياسي على

استمرار الثقة بالعسكر والعلاقة الأبوية التي تكلّم عنها شتومبكا.

ثانيًا: الانقلاب والثورة

قبل الانتقال إلى انقلاب عام 2013، وعلاقة الثقة بين الشعب المصري والعسكر، يجب تناول قضية الفرق بين الانقلاب والثورة؛ وذلك لسببين؛ لأن الفصل بين الانقلاب والثورة ينعكس على دراسة الوعي السياسي، ولأن أنصار السيسي، بمن فيهم الكاتب علاء الأسواني، يدّعون أن ما قام به في 3 تموز/ يوليو 2013 هو ثورة وليس انقلابًا، مشيرين إلى الملايين التي خرجت تطالب باستقالة الرئيس المنتخب مرسي[295]. والحقيقة أن انقلاب السيسي قد حظي بترحيب واسع من الشعب. وقد سهل خروج ملايين المصريين - حتى لو كانوا خمسة ملايين ولا ثلاثين مليونًا كما ادّعى أنصاره - خلط الثورة بالانقلاب في هذه اللحظة التاريخية. ونلاحظ ارتباكًا وعدم وضوح في التعامل بالانقلاب، حتى بين علماء السياسة، إذ يقول ستيفن والت، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد: «إن الانقلاب هو نوع من أنواع الثورات، لكن الفارق هو أن من يقوم بهذه 'الثورة' هو نخبة صغيرة»[296].

تشترك اللغة العربية مع لغات أوروبية كثيرة في وجود كلمتي «انقلاب» و«ثورة». ولهاتين الكلمتين معنى واضح لا خلط بينهما منذ الثورة الفرنسية والانقلاب الذي قام به نابليون بونابرت في عام 1799، والذي كرره ابن أخيه نابليون الثالث في عام 1851. طبعًا، حدثت انقلابات كثيرة على مر العصور، فعمر الانقلاب هو من عمر الدولة، إلا أن انقلاب عام 1799 هو الذي أدى إلى صوغ كلمة «انقلاب» باللغة الفرنسية (Coup d'état) وتبنت اللغة الإنكليزية هذا التعبير، بينما ترجمته لغات كثيرة أخرى. أما الألمانية فاخترعت كلمة خاصة بها (Putsch). ولم يصف مؤرخ للثورة الفرنسية ما قام به نابليون في عام 1799 بالثورة، فانقلابه هو الذي أنهى فعليًا الثورة الفرنسية، تمامًا كما أنهى السيسي الثورة المصرية بانقلابه الذي أطاح الرئيس المنتخب. أتى هذا الانقلاب مكملًا لانقلاب قامت به المحكمة الإدارية العليا، وهي مؤسسة من النظام القديم، قبل أكثر من سنة من الانقلاب عندما

أعلنت في 10 نيسان/ أبريل 2012 عدم شرعية مجلس الشعب، لأنه انتُخِب على أساس منح ثلثي المقاعد للأحزاب وثلثها للأفراد. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أقر هذا التغيير في الدستور في عام 2011. وقد تلى هذا القرارَ، قرارُ المحكمة الدستورية العليا في 14 حزيران/ يونيو 2012، أي قبل أيام من انتخاب مرسي، بحل مجلس الشعب. وبهذه الوسيلة، تمكن الجيش من عزل مرسي والتفرد به. وهذا يوضّح أن الجيش كان يلعب لعبة الوقت، يوافق على قانون ثم يدّعي بأن القانون غير دستوري.

كذلك نرى الفارق بين الثورة والانقلاب بوضوح في تأريخ ليون تروتسكي للثورة الروسية (1930). وينتقد تروتسكي في كتابه الثائر الفرنسي الشهير لوي أوغست بلانكي (Louis Auguste Blanqui). وتكمن أهمية بلانكي في كونه ثوريًا متطرفًا، ساهم في ثورات عدة، وأمضى 33 سنة في السجن، حتى إن الفرنسيين أطلقوا عليه لقب «الحبيس» (L'enfermé). لكن فشل ثورات عامي 1830 و1848 في تدمير الطبقة الوسطى - وهذا ما كان بلانكي يصبو إليه - جعله يغيّر وجهة نظره، وينتقل من الدعوة إلى الثورة إلى النداء بانقلاب، تقوم به فئة صغيرة، تشكّل دكتاتورية موقتة مدة عشر سنوات، تؤسس خلالها نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا بعد تدمير الطبقة البرجوازية. بعد ذلك، تسلّم هذه المجموعة السلطة إلى الإدارة المدنية مرة أخرى[297]. ولكن، كم مرة في التاريخ قام انقلابيون بتسليم السلطة إلى البرلمان بعد انقلابهم؟ هناك أمثلة قليلة جدًا، مثل انقلاب سوار الذهب في السودان في عام 1985، ولكن هذه الأمثلة هي الاستثناء من القاعدة. وبلانكي هو الذي صاغ عبارة «دكتاتورية البروليتاريا» وليس كارل ماركس. وأصبح اسم بلانكي مقرونًا بالانقلاب، حتى سُميت الدعوة إلى الانقلابات «بلانكيزم» (Blanquisme).

يقول تروتسكي: إن «خطأ بلانكي الرئيس هو خلطه الثورة بالتمرد»[298]. وسبب تطرق تروتسكي إلى بلانكي هو دفاع الأول عن لينين الذي اتهمه الاشتراكيون بـ «البلانكيزم» كحال الألمانية روزا لوكسمبورغ؛ ذلك أنه حلّ جمعيات العمال السوفيات، بهدف تضييق الحكم ووضع القرار في يد فئة صغيرة وظل هذا الاتهام يردد حتى اليوم[299]. ويضيف تروتسكي:

«إن لينين كان يعتقد أن الثورة يجب أن تحدث مع مؤامرة، فالمؤامرة تقوم بدور القابلة في توليد الثورة». ويشير تروتسكي إلى كلمات لينين الذي كان قد قال: «نحن لسنا بلانكيين، لسنا من أنصار إمساك أقلية بالسلطة»[300].

إذًا، كيف نميز الانقلاب من الثورة؟ يقول المؤرخ ستيفن بنكس: إن الانقلابات ليست ثورات؛ لأنها لا تسبب تغيّرًا اجتماعيًا، إضافة إلى التغير السياسي[301]. إن انقلاب عام 1952 في مصر وانقلاب عام 1958 في العراق يثبتان خطأ بنكس؛ فقد أدى الانقلابان في الحالتين إلى تدمير طبقة غنية نخبوية، كانت تسيطر على الحكم وعلى جزء من الاقتصاد؛ لذلك أعرض هنا أربعة فوارق تميز الانقلاب من الثورة:

- **الفارق الأول** أن الثورة عمل يقوم به الشعب، والانقلاب عمل تقوم به مجموعة ضباط في الجيش، يمكن تسميتها نخبة عسكرية. وقد اختلط هذان الأمران في عام 2013؛ إذ استغل العسكر الغضب الشعبي الكبير لإطاحة الرئيس المنتخب، تمامًا كما استغلوا ثورة عام 2011 من قبل، للتخلص من مبارك الذي كان يريد توريث ابنه جمال الحكم.

- **الفارق الثاني**، والأهم، هو أن الثورة تأتي نتيجة حقبة تاريخية طويلة وغير عادلة تعيشها الأمة؛ إذ يؤدي تراكم الظلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى انفجار يشكّل الثورة. لذلك، كانت أربعة عقود تفصل بين الثورة الفرنسية الأولى (1789) والثورة الفرنسية الثانية (1830). أما الانقلاب فهو نتيجة عمل فئة صغيرة قد تكون غير راضية عن حال الدولة أو قد تريد، فحسب، اختطاف الحكم والمصادر الاقتصادية، أو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وهذا ما حدث في مصر في عام 2013 وفي الجزائر في عام 1992؛ أي إن الثورة هي حدث استثنائي في التاريخ، نادرًا ما يحدث، وهذا أمر مهم يجب أن يدركه المحلّلون الذين يعتقدون أن هناك ثورة ستحدث عما قريب ضدّ السيسي. وتكلم كثر عن موجة غضب كبيرة بعد «بيع» الجزيرتين (صنافير وتيران) للسعودية، وتوقعوا حدوث احتجاجات هائلة في 25 من نيسان/ أبريل 2016، إلا أن ذلك لم يحدث. فقد خرج بضعة آلاف فقط، يقال: إن الحكومة ألقت القبض على 423 منهم[302]. أما

الانقلابات فيمكن أن تحدث في أي فرصة تسنح لمجموعة عساكر لإطاحة الحاكم، سواء عسكريًا كان أم مدنيًا.

– **الفارق الثالث** هو أن الثورة تنتج من وعي جزء كبير من الشعب بأنه لن يرضخ للوضع الجائر، وأن في إمكانه أن يغيره إلى ما هو أفضل بدل الاستسلام للوضع القائم والقول الذي ظل يسمع كثيرًا، ومفاده أن «من سيأتي بعد هذا الحاكم لن يكون أفضل منه». أما الانقلاب فقد يشكّل وعي فئة صغيرة، تدّعي أن في إمكانها تغيير الوضع إلى ما هو أفضل، أو قد يغيب الوعي تمامًا، ويكون الانقلاب عبارة عن استيلاء على السلطة وخزائن الدولة.

– **الفارق الرابع** هو أن الانقلابات يمكن أن تقوم بها أطراف أجنبية، حيث صممت الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا) انقلابات كثيرة منها في دول العالم الثالث ودعمتها، وكان أولها انقلاب حسني الزعيم الذي صممته الولايات المتحدة في سورية في عام 1949. أما الثورات فلا يمكن أن يتحكم فيها أحد، ولا يمكن أن تقوم بها دولة أخرى، على خلاف ما تقوله الأنظمة العربية، ومن يطلقون على أنفسهم «القوميون العرب»، مثل محمد حسنين هيكل.

ثالثًا: ثورة 2011 والثقة في الجيش المصري

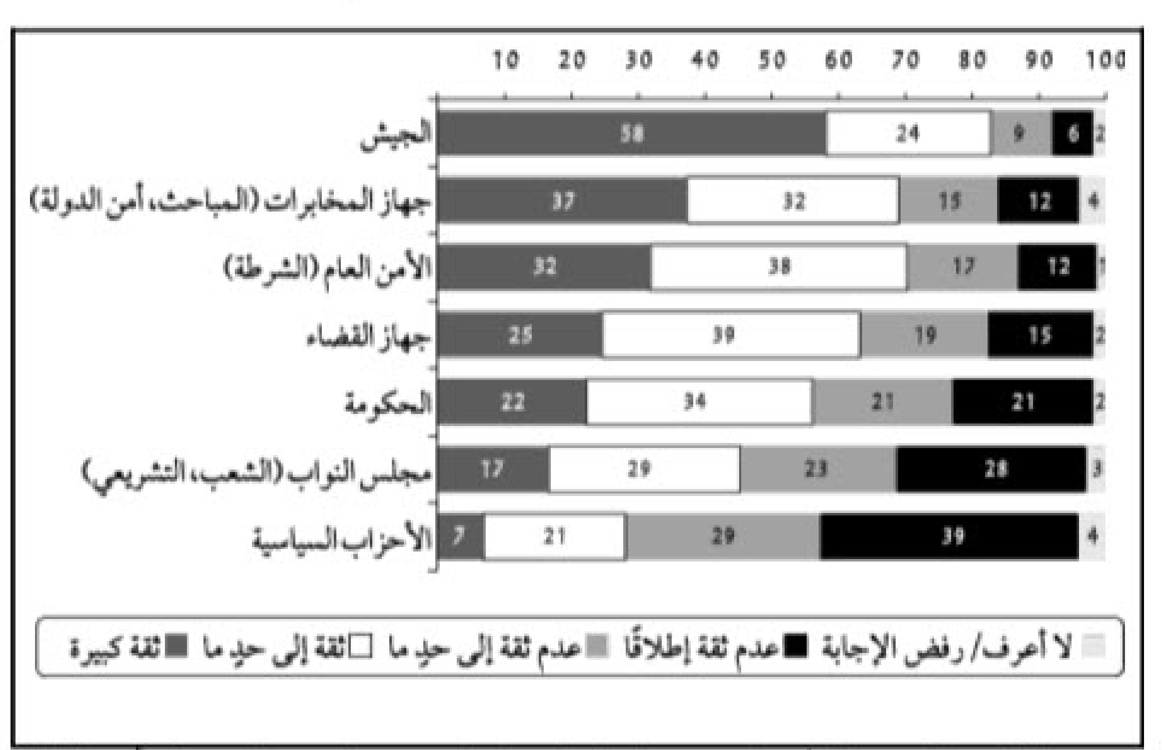
استغل الجيش المصري فرصة ثورة 2011 كي يعمق ثقة الشعب فيه؛ إذ حال إسقاط مبارك دون وقوع صدام بين الجيش والشعب، وهذا أمر في غاية الأهمية؛ لأن صدامًا كهذا كان سيؤدي إلى انقسام في الجيش. فعدم اصطدام الجيش بالشعب جعل الأخير يشعر بأن الجيش معه. هكذا، عزز الجيش المصري صورته عند الشعب المصري بأنه جيش وطني يقف مع أبناء البلد. لكن المشكلة ليست في مصر وحدها فالثقة في الجيوش العربية الأخرى – كما رأينا – تصل إلى مستوى الثقة في مصر.

تعطي الإحصاءات الواردة في **المؤشر العربي** (2015) من خلال الشكل

(5 – 1) دليلًا على عمق الأزمة التي يعيشها الشعب العربي؛ إذ يبدي هذا الشعب عدم ثقته في المؤسسات التي تشكل أسس النظام الديمقراطي، وهي مجلس النواب وجهاز القضاء والحكومة والأحزاب السياسية، أي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ومقارنة بذلك يثق مواطنو الدول المُستطلعة في المؤسسات غير الديمقراطية التي تؤدي دورًا قمعيًا؛ الجيش والاستخبارات والشرطة. وانخفاض الثقة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية قد يكون مفهومًا؛ لأن الأكثرية لا ترى أن هذه المؤسسات تمثلها وتعمل لمصلحتها، لكن ما الذي قدمته المؤسسة العسكرية للشعوب العربية كي تحظى بهذه الثقة العالية؟

الشكل (5 – 1)

مدى ثقة المواطنين في مؤسسات دولهم الرئيسة



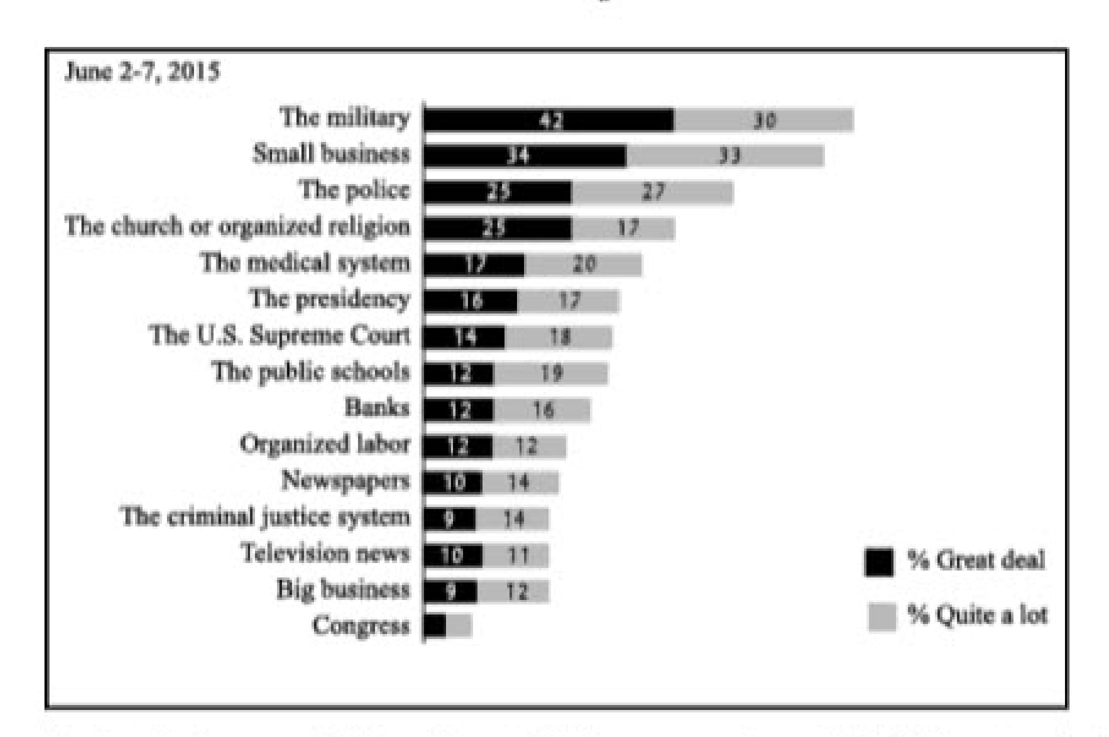
المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام العربي، «المؤشر العربي 2015: التقرير الكامل»، كانون الأول/ ديسمبر 2015، ص 49 – 71، شوهد في 9/ 3/ 2017، في: http://bit.ly/2mE2V4q

ربما يعترض أحدهم مُشيرًا إلى أن مؤشر الثقة في الوطن العربي يشابه مؤشر الثقة في الولايات المتحدة كما جاء في الشكل (5 – 2)، إذ يصل معدل

الثقة في الجيش بحسب إحصاء «غالوب» (Gallop) إلى 72 في المئة. لكن هذه قراءة سطحية؛ فالجيش الأميركي ليس مؤسسة فوق الدولة، بل يخضع خضوعًا كاملًا لحكم الدولة المدنية. ولو قام الجيش الأميركي بدخول البيت الأبيض والقبض على الرئيس – بسبب وجود الملايين من المحتجين ضده، كما حدث في مصر في عام 2013 – لرأينا الثقة في الجيش الأميركي تتهاوى؛ لأنه في ذلك الوقت سيكون قد ارتكب أحد الخروقات في الثقة التي تكلم عنها شتومبكا. والجيش الأميركي لم يقتل مئات المتظاهرين كما فعل الجيش المصري خلال حكمه بعد سقوط مبارك وبعد الانقلاب.

الشكل (5 – 2)

الثقة في المؤسسات



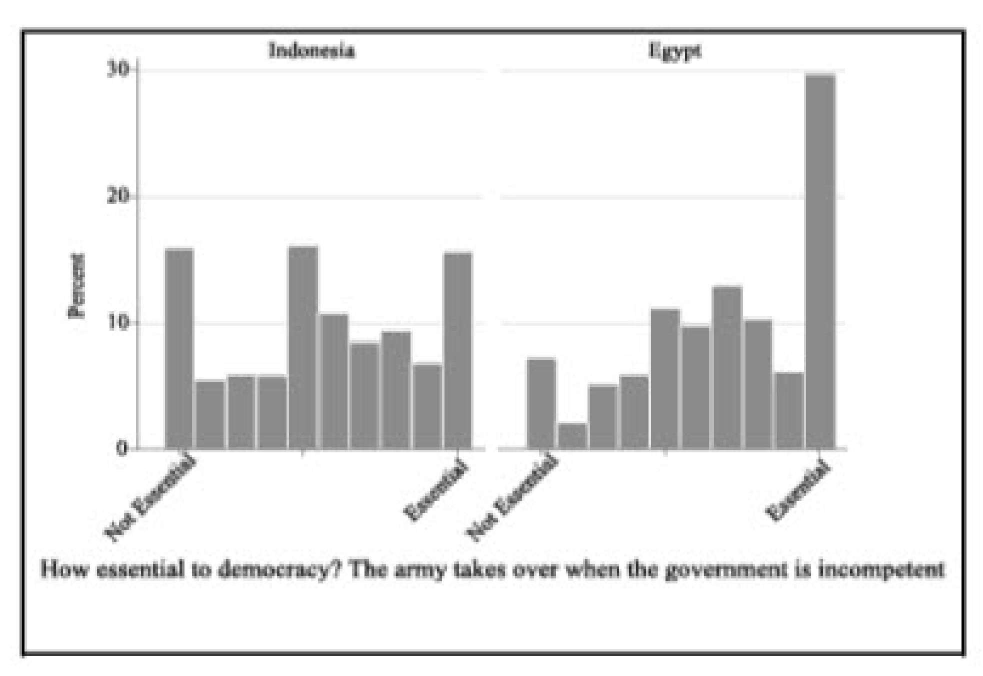
المصدر: «Confidence in Institutions,» *Gallup*, June 2015, accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/K86edV

إن ضعف ثقة الشعب الأميركي في الحكومة ليست ظاهرة جديدة، بل بدأت قبل ثلاثة عقود بعد خسارة حرب فيتنام، وتنامت أكثر بعد ظهور الكذب حول أسلحة الدمار الشامل التي عبّدت الطريق للحرب على العراق. وجاء صعود دونالد ترامب نتيجة أزمة ثقة الشعب في الحكومة في واشنطن. لذلك، يريد جزء واسع من هذا الشعب إرسال رجل من خارج الدائرة

السياسية، على أمل القيام بإصلاح الأمور. في الحقيقة، يجب ألا نقارن الدول العربية التي ليست لها تقاليد ديمقراطية راسخة بدول ذات ديمقراطيات قديمة، مثل أميركا أو فرنسا، بل يجب مقارنتها بدول حديثة الانتقال إلى الديمقراطية. يقارن طارق مسعود بين موقفي الشعب من الجيش والديمقراطية في مصر وإندونيسيا[303]. وتظهر الإحصاءات التي يشير إليها مسعود، أن نسبة المصريين الذي يرون أن تدخل الجيش ضروري عندما تفقد الحكومة كفاءتها، بلغت 70 في المئة، وهي ضعف النسبة في إندونيسيا. ويمكننا أن نسمي الفارق بين الدولتين «عجزًا في الديمقراطية» في مصر (وأكثر الدول العربية). انعكس عدم إيمان جزء كبير من الشعب المصري بالديمقراطية على نتائج أول انتخابات رئاسية حرة في تاريخ مصر، إذ صوت أكثر من 48 في المئة من الناخبين لأحمد شفيق، وهو أحد رجال مبارك.

الشكل (5 – 3)

التباينات بين المصريين والإندونيسيين حول الدور المزمع للجيش في الديمقراطيات الحقيقية



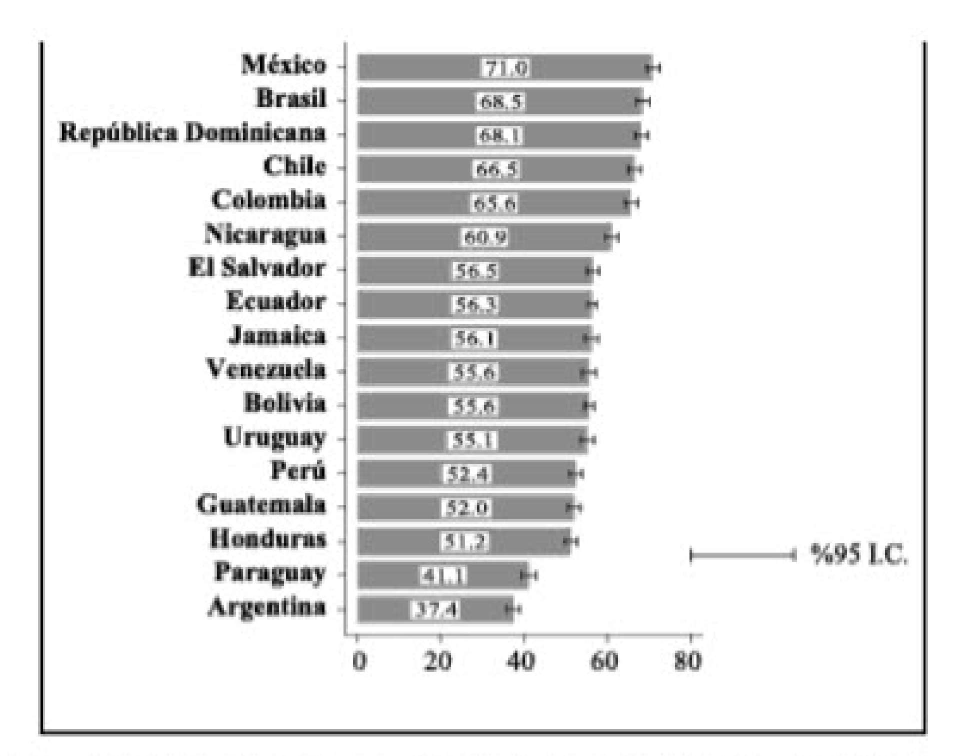
المصدر: World Values Survey Fifth Wave, 2005 - 2008,

نقلًا عن: Tarek Masoud, «Has the Door Closed on Arab Democracy?,» *Journal for Democracy*, vol. 26, no. 1 (January 2015), pp. 74 - 87, accessed on 28/3/2017, at: http://bit.ly/2eaxaNC

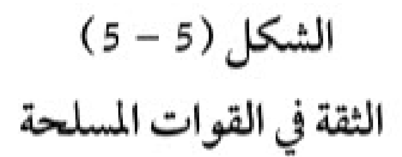
من المفيد أيضًا، مقارنة العالم العربي بدول أميركا اللاتينية التي مرت بطريق طويل من الانقلابات والاستبداد قبل الوصول إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من استمرار الفضائح والفساد والفقر، فإن إحصاءات الرأي العام تظهر ثقة شعوب أميركا اللاتينية في الحكومات المدنية أكثر من ثقتها في العسكر[304]. والسبب هو أن هذه الشعوب، مثل الشعب العربي، عانت كثيرًا ظلم المؤسسة العسكرية واستبدادها، وقد تمكنت من تجاوزها ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، وترفض العودة إلى حكم العسكر، حتى إن لم يكن أداء الحكومات المدنية في مستوى التوقعات. ونجد في «مؤشر الأميركاس» (El Barómetro de las Américas) أنه كلما كان ماضي العسكر سيئًا، كانت الثقة في المؤسسة العسكرية أقل. لذلك، مثّلت الثقة في العسكر في الأرجنتين – وهي الدولة التي عانت بطش العسكر الذي أدى إلى اختفاء آلاف المدنيين – في عام 2009 أي 37.4 في المئة فقط، مع أن الاقتصاد الأرجنتيني انهار بين عامي 2001 و2002[305]، كما هو واضح في الشكل (5 – 4). وإذا ركّزنا على هذا البلد في الشكل (5 – 5)، فسنجد بحسب **المؤشر اللاتيني** (Latinobarómetro) – يعادل في أهميته **المؤشر العربي** – أن الثقة في الجيش كانت على النحو التالي: 12 في المئة فقط يثقون في الجيش كثيرًا مقارنة بـ 22.1 في المئة لا يثقون في الجيش أبدًا، و29.7 في المئة يثقون بعض الشيء، في حين أن 32.5 في المئة ثقتهم في الجيش ضعيفة. لكن، ما الذي يفسر هذا الفارق بين الأرجنتين ومصر؟ لأن الأرجنتين مرت بمراحل تطور عدة طويلة منذ استقلالها في عام 1816؛ أي في الوقت نفسه الذي أسس محمد علي مصر الحديثة تقريبًا، ولم تخضع الأرجنتين بعد ذلك لحكم أجنبي.

الشكل (5 – 4)

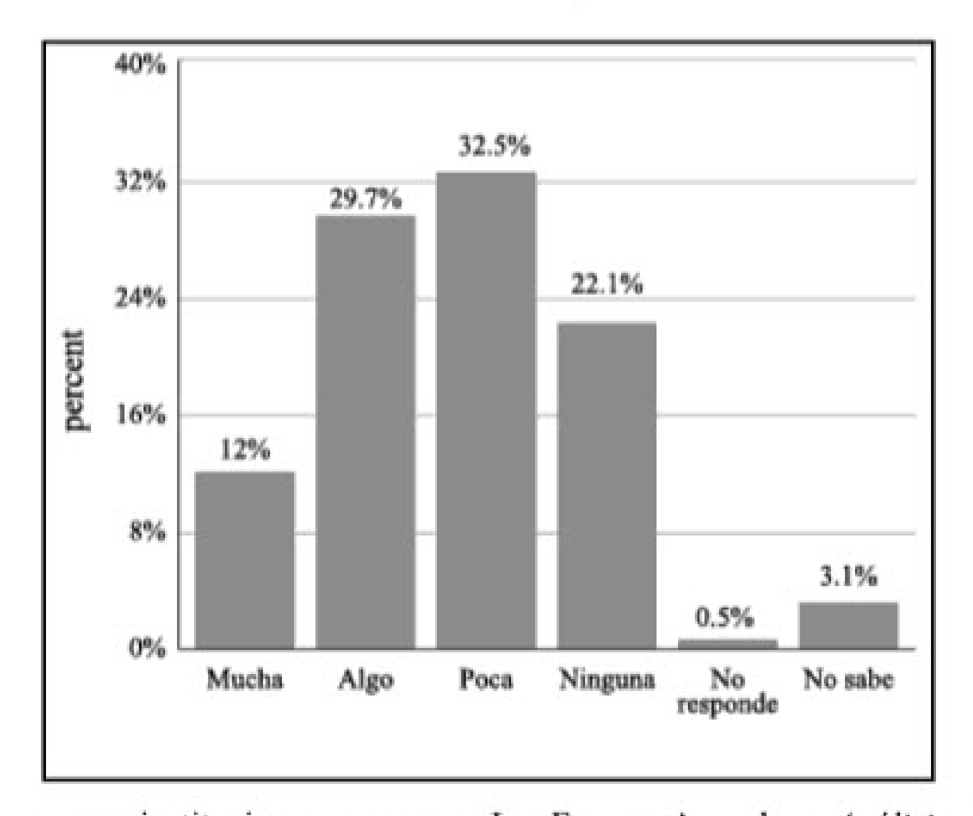
الثقة في القوات المسلحة



المصدر: Daniel Montalvo, «Confía usted en sus Fuerzas Armadas?,» *Vanderbilt.edu*, 2009, p. 2, accessed on 28/3/2017, at: http://bit.ly/2ln5JQ4



الشكل (5 – 5)
الثقة في القوات المسلحة



المصدر: Confianza en grupos - instituciones - personas: Las Fuerzas Armadas,» *Análisis*» *Online*, Latinobarómetro 2015, accessed on 28/3/2017, at: http://bit.ly/1eiBIcT

تعبّر الصورة في الشكل (5 – 6)، والتي أخذت في عام 2011، عن إشكالية هذا البحث؛ إذ يظهر فيها السيسي عندما كان عضوًا في المجلس العسكري ورئيس المخابرات الحربية مع محمود حجازي الذي أصبح رئيس الأركان، بين بعض شباب الثورة[306]. ويعبّر بعض الشباب الثوار عن مدى ثقتهم في الجيش، رافعين علامة النصر، إلا أن علاقة هؤلاء الشباب بالجيش وقائده السيسي تغيّرت تمامًا بعد انقلاب 2013؛ فقد اضطر محمد عبّاس، عضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، والقيادي في التيار المصري، إلى البقاء خارج مصر. ومنعت أسماء محفوظ التي لم تلتزم الصمت من مغادرة البلد. وكان مصير أحمد ماهر من حركة 6 أبريل الأسوأ؛ إذ حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لمخالفته قانون التظاهر. أما وائل غنيم، فقد التزم الصمت بعد الانقلاب وما عاد إلى التدوين على صفحته في فيسبوك إلا بعد مغادرته مصر، ثم أصبح زميلًا في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة في صيف 2015. وفي 21 آب/ أغسطس 2013، أي بعد مذبحتَي رابعة والنهضة، اعترف غنيم على صفحته في فيسبوك، أنه كان في عام 2011 يقلل من دور الجيش في حكمه مصر.

الصورة (5 – 1)

عبد الفتاح السيسي ومحمود حجازي بين بعض شباب الثورة في عام 2011

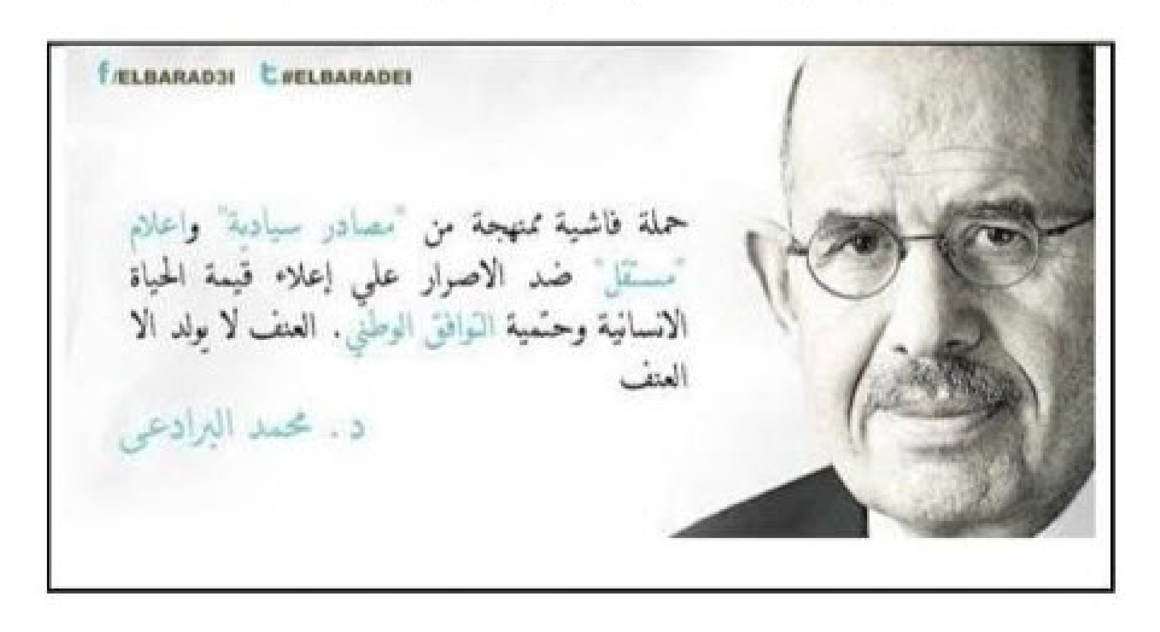


المصدر: «صورتان توضحان علاقة السيسي بالشباب والثورة»، **الجزيرة.نت**، 19 آذار/ مارس 2015، شوهد في 2017/ 4/ 5، في: http://bit.ly/2oYECvZ

إن القضية ليست مسألة شباب تنقصهم المعرفة التاريخية أو الخبرة، فقد أيد محمد البرادعي الانقلاب، لكنه دُهش من المذبحة التي ارتكبها هذا الانقلاب في ميدانَي رابعة والنهضة، كأنه لم يكن يعرف ما يعني حكم العسكر. بعد مغادرته (التي يمكن وصفها بهروب) مصر، قام أنصار الانقلاب بحملة ضده، فرد البرادعي ساخرًا من الإعلام المصري بعد الانقلاب، واصفًا إياه بـ «الفاشية» (الصورة (5 – 2)). لذلك، ليس الجيل الشاب فحسب هو المطالب بالتعلم وتطوير الوعي، بل جميع الأجيال والفئات، بما فيها النخب. وما يجعل الأمر أشد إحراجًا هو شجب البرادعي وآخرين مذابح 2013 وهم قلة، بينما استمرت أكثرية النخب في دعم السيسي فترات طويلة، كما فعل علاء الأسواني، وهو أحد أعلام النخبة المصرية. فبينما فهم البرادعي معنى مذبحتي رابعة والنهضة بسرعة وسارع إلى مغادرة مصر، بارك الأسواني المذبحتين واستمرّ في دعم السيسي. إن مديح الأسواني للسيسي وثقته فيه جعلت الصحافي البريطاني روبرت فيسك، أحد أكبر داعمي بشار الأسد في الصحافة الغربية، يظن أن السيسي أعظم جنرال منذ أيزنهاور[307].

الصورة (5 – 2)

البرادعي يصف الإعلام المصري «بالفاشية»



المصدر: من حساب محمد البرادعي على تويتر.

لا يمكن داعمي الانقلاب أن يقولوا إنهم لم يكونوا يعرفوا أن العسكر كان سيتصرّف بهذه الطريقة؛ لأن فترة حكمه بعد سقوط مبارك، وقبل انتخاب مرسي، كانت مثالًا واضحًا على ذلك. فبعد مرور أقل من سنة على ثورة 2011، كشّر الجيش المصري عن أنيابه في تعامله مع المتظاهرين. وتلخّص الصورة (5 – 3)، وصدمت العالم خلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مصر، مدى العنف الذي يستعدّ الجيش لاستخدامه لترويع الناس وإرهابهم. فلا يكتفي الجندي برؤية المرأة ملقاة على الأرض بين جنديين يسحبانها بلا حياء، بل يقوم أيضًا بركلها في بطنها بسادية. وقد زار الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر مصر في كانون الثاني/يناير 2012 وقابل الفريق الطنطاوي الذي تزعّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وكتب كارتر، على صفحة مؤسسة كارتر على الإنترنت، أن الفريق الطنطاوي أخبره بأن الفيديو الذي شاهده العالم، والذي أصبح يعرف «بالمرأة ذات حمالة الصدر الزرقاء»، هو فيديو مفبرك وأن الجنديين كانا يساعدان المرأة ولم يعتديا عليها. ولم يشرح الطنطاوي لماذا يبادر الجندي الثالث إلى ركلها[308]. كانت هذه واحدة من الجرائم الكثيرة التي ارتكبها العسكر في تلك الفترة.

الصورة (5 – 3)

صورة تجسد العنف الذي استخدمه الجيش في التعامل مع المتظاهرين



المصدر: «الشرطة المصرية تسحل فتاة وتعريها في اشتباكات مجلس الوزراء.. فيديو كامل وصور»، **دنيا الوطن**، 2011/ 12/ 17، شوهد في 2017/ 4/ 5، في: http://bit.ly/2oGwnW6

كان من المفترض أن تؤدي هذه الصورة، وتصرفات كثيرة للجيش خلال حكمه البلد، إلى انحدار كبير في ثقة الشعب المصري في جيشه في الفترة الواقعة بين سقوط مبارك وانتخاب مرسي، إلا أن ذلك لم يحدث بل بقيت نسب الثقة في الجيش عالية جدًا. وهذه قضية محيرة لا يمكن شرحها إلا بالإشارة إلى نقص في الوعي السياسي لدى جزء كبير من المصريين، ثم إن الاعتراف بهذا النقص يؤدي إلى «ضرورة المراجعة المؤلمة»، كما كتب منصف المرزوقي في مقالته «بشأن خصومة «التنويريين» و«الظلاميين»» مضيفًا: «يتضح اليوم كم كان فهمنا للاستبداد ساذجًا [...] يتضح أن بقاء الاستبداد وتجدده الدائم ناجم عن كون كل واحد منا يحمل مستبدًا داخله»[309].

إذا كانت هاتان الصورتان تعبّران عن ثقة كانت في غير موضعها، فإن الصورة (5 – 4) تعبّر عن نظرة الجيش المصري إلى الشعب، وهي العلاقة الأبوية في الدول المستبدة التي تكلّم عنها شتومبكا. وقد ثُبِّتت هذه اللوحة التلفزيونية في 14 من كانون الأول/ ديسمبر 2015 على مطار القاهرة وفي الطريق الرابطة بين القاهرة والإسكندرية. ويظهر في هذه الصورة طفلان؛ الطفل الذي يقف بجانب السيسي هو الطفل عمر صلاح، المصاب بمرض خبيث، وهو الطفل الذي كان قد ظهر مع الرئيس المصري خلال افتتاح

تفريعة قناة السويس. وفي الجزء الأيسر من الصورة، يظهر الطفل السوري الغريق آيلان كردي الذي أحدثت صورته ضجة في الصحافة العالمية. فرسالة الصورة واضحة، وقد كرّرها إعلاميون مصريون كثر، بمن فيهم عمرو عبد الحميد الذي قال في برنامجه «البيت بيتك» على قناة «تن» (Ten): إنه «لولا الجيش المصري كان حالنا بقا ممكن يكون أسوأ من إلي حصل فالعراق وفليبيا وفسوريا»[310]؛ أي إنه على الشعوب العربية أن تثق في جيوشها، فهي طوق الأمان، ومن دونها ستغرق هذه الشعوب في الدم أو في البحر كما حصل لجزء كبير من الشعب السوري.

الصورة (5 – 4)

صورة تجسم نظرة الجيش المصري إلى الشعب



المصدر: «لوحة 'طفل معه جيشه وطفل فقد جيشه' على بوابات إسكندرية الأكثر تداولًا بمواقع التواصل»، **اليوم السابع**، 14/ 12/ 2015، شوهد في 5/ 4/ 2017، في: http://bit.ly/2nIhrWG

يرتدي الطفل المصري عمر اللباس العسكري؛ ما يعني رغبة الجيش المصري في الاستمرار في عسكرة المجتمع، وكانت هذه العسكرة قد بدأت مع انطلاق الانقلابات في عام 1949. وفي ظل هذه العلاقة وهذا النظام، يبقى

الشعب كالطفل الذي يجسده عمر صلاح؛ أي إن الشعب، من وجهة نظر العسكر، يبقى في حالة «قصور»، وهي حالة الناس التي يصفها الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في مقالته الشهيرة «ما هو التنوير؟» يقول كانط: «التنوير هو خروج الإنسان من حالة القصور التي جلبها على نفسه. وحالة القصور هذه هي عدم القدرة على استخدام عقله من دون إرشاد من الآخر. الإنسان هو المسؤول عن هذا القصور عندما يكون سببه ليس عدم القدرة العقلية، بل نقصًا في القرار والشجاعة أن يستخدم عقله من دون إرشاد من الآخر»[311]. والإرشاد، بحسب ما تقوله هذه الصورة، يأتي من الحاكم العسكري. إن الاستمرار في وضع الثقة في المؤسسة العسكرية على الرغم من كل ما حدث خلال أكثر من نصف قرن منذ بداية الانقلابات في 1949، يعني قبول الشعوب العربية لحالة «القصور» التي يتكلم عنها كانط. وقد قال السيسي للشعب المصري في خطاب ألقاه في شباط/ فبراير 2016، «اسمعوني أنا بس»، ما أدى إلى احتجاج بعض أنصاره[312]، ولكنه عاد بعد شهر وكرر تلك المقولة: «لو سمحتم، متسمعوش كلام غيري»[313]. وإصرار السيسي هو دليل آخر على العلاقة الأبوية، وعلى عدم استخدام الشعب عقله، وأن عليه أن يصغي للسيسي فحسب، ومن دون تفكير. إن النظر إلى الشعب على أنه طفل، هو جوهر التفكير المستبد، وقد جعله الكاتب الألماني غوته في قلب مسرحيته التحررية **إغمونت** (*Egmont*) التي نُشرت قبل سنتين من انطلاق الثورة الفرنسية الأولى. ففي حديث بين إغمونت والدوق ألبا (Alba) – الجنرال الإسباني الذي أرسل لإنهاء الثورة في هولندا – يقول ألبا: «الشعب لا يصل أبدًا إلى سن البلوغ والحكمة، الشعب يبقى دائمًا طفلًا»[314]. تلخص الصورتان (5 – 3) و(5 – 4) العقلية العسكرية: إما أن يصغي الشعب إلى حكم العسكر، وإما أن يُداس بـ «البوط» العسكري.

رابعًا: نشأة الوعي السياسي العربي والثقة في النخب

على الرغم من هذا الفشل في التجربة المصرية، فإن الثورة المصرية (والثورات العربية) تشكّل في مجملها نقطة تاريخية في تطور الوعي العربي؛ فهي المرة الأولى التي تخرج فيها جماهير غفيرة في الدول العربية المختلفة مطالبة

بحقوقها. وإذا وضعنا هذه المرحلة في سياق تاريخي، يمكننا أن نرى سيرورة تطور في الوعي العربي الذي قد يستمر. بينما يشكّك كثر في ما يحدث ويرفضون تسميتها ثورات. كما يتفق باحثون آخرون على أن العالم العربي دخل في عام 2011 مرحلة صحوة ثانية[315]؛ إذ كانت الصحوة الأولى قد حدثت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. والفارق الكبير بين هاتين الصحوتين هو أن الأولى كانت نتيجة عمل نخبة صغيرة أسّست للفكر العربي، بينما الصحوة الثانية التي نعيشها الآن هي نتيجة حركة شعبية، لم تضطلع فيها النخبة بدور القيادة.

جاء كتاب قسطنطين زريق **الوعي القومي** (1939)، متوِّجًا المرحلة الأولى من الصحوة العربية، وبعد سنة من نشر جورج أنطونيوس (1891 – 1941) كتابه **الصحوة العربية** (1938) الذي يمثّل عماد دراسة نشأة الوعي السياسي في العالم العربي. في حين أرّخ أنطونيوس لظهور الهوية العربية في سورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما آلت إليه بعد الحرب العالمية الأولى، بأسلوب أكاديمي مطوّل، يمثّل كتاب زريق حملة دعوية لهذه الهوية. كان زريق من مؤسسي فكر التيار القومي العربي الذي صعد في فترة ما بعد الاستقلال. يقول شفيق جحا – أحد رجال «الحركة العربية السرية» التي كانت تهدف إلى النهوض بالأمة العربية – «إن زريق كان الركن الأول لهذه الحركة، التي تأسست عام 1935 في بيروت»[316]. ويبدو أن أول كتاب لزريق، **الوعي القومي** كان جزءًا من نشاط هذه الحركة.

يعتقد زريق أن العمل غير المبني على فكرة توجهه، مآله الضياع؛ فالعمل «ما نفع الغرب إلا لأنه بُني على الفكر المنظم، والعقيدة الواضحة، والفلسفة الشاملة»[317]. ويؤسس زريق في كتابه هذا لعلاقة بين المفكر والحاكم؛ فمهمة المفكرين هي تكوين فلسفة قومية واستخلاص عقيدة تُدرَّس لأبناء الأمة، أما الحكام فعليهم التنظيم[318]. وهذا يعني أن هذه العلاقة بين نخب ليس للشعب دورٌ فيها سوى الانصياع لتوجيه المفكر وتنظيم الدولة، وعلى الجميع، شعبًا وحكامًا، الثقة في النخب الفكرية، أصحاب المعرفة التي تؤهّلهم للاضطلاع بدور القيادة نحو مستقبل جديد. ويوصف زريق بأنه من الليبراليين الذين يؤمنون بأن الأفكار هي التي تصنع التغيرات، فيقول: «إن

قوة الغرب الاقتصادية مبنية على منهجه العلمي، وهذا بدوره يعتمد على فلسفة الغرب»[319]. لذلك، يعتقد أن الأزمة العربية هي «أزمة فكرية وضيق عقل»[320]. ويضيف: «إن الأمة التي ليس لها رسالة للبشرية لا تستحق أن تسمى أمة»[321]. ويقول زريق: «إن القومية يجب أن تقوم على فلسفة يؤسِّس لها مفكرون»، ويستشهد بما كان يحدث في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، من دون أي انتقاد لتلك الأنظمة الفاشية[322]، ويطلب أن تختار الحكومات الأساتذة ليس على أساس معرفتهم، بل على أساس وعيهم القومي[323]. كذلك يطلب زريق من الحكومات العربية السيطرة على الصحافة والإذاعة كما سيطر عليها ستالين في روسيا، وهتلر في ألمانيا وموسوليني في إيطاليا، وهذا ما فعلته الأنظمة العربية[324].

كان رئيف خوري (1913 – 1967) الوحيد الذي انتقد ميل زريق إلى الأنظمة الشمولية، في كتابه **معالم الوعي القومي** (1941)[325]. ويختلف المفكران أيديولوجيًا؛ إذ يمثل زريق الفكر اليميني الذي يركز على الأفكار وقيادة النخب في المجتمع، بينما يمثل خوري الفكر اليساري المناهض للنخب والمناصر للعامة. أما خوري، فكان ضد الفاشية وأسس جمعية لمناهضتها؛ وهذا يعني أنه كان على النقيض من زريق. وعلى الرغم من هذا النقد، فإن خوري بقي غير معروف، بينما أصبح زريق مشهورًا في العالم العربي.

كان زريق من النخبة القليلة جدًا التي أتيحت لها في ذلك الوقت فرصة الدراسة الجامعية، حيث درس في الجامعة الأميركية في بيروت. وكان من الفئة الأقل من العرب الذين تيسّرت لها الدراسة في الغرب قبل الحرب العالمية الثانية، فقد حصل على الدكتوراه من جامعة برنستون في الولايات المتحدة. كذلك خدم في السلك الدبلوماسي السوري. وكان الخطأ الكبير الذي سقطت فيه طلائع النخب العربية هو اعتقادها قبول الحكام قيادة النخب المثقفة النخبة العسكرية، وهذا دليل ضعف في الوعي السياسي؛ ناتج من ضعف في المعرفة التاريخية. فهل وجد زريق أمثلة في التاريخ على امتثال رجال السياسة لرجال الفكر واتباع نصائحهم؟ ما حدث في نصف القرن التالي للاستقلال، أثبت مرة أخرى ما كان التاريخ قد أثبته مرارًا، فقد وظفت النخبة السياسية والعسكرية النخبة الثقافية لبسط سيطرتها على المجتمع بصفة كاملة؛

أي إن أول من أخطأ في حساباته هو هذه النخبة التي ادّعت تفوّقها على العامة.

خامسًا: أزمة ثقة انقلابات بدلًا من الثورات

أدّى تأسيس دولة إسرائيل وما حدث للشعب الفلسطيني إلى أزمة ثقة في الدول العربية التي كانت قد حصلت توها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أسفر ضعف أداء الجيوش العربية في حرب 1948 عن نظر الشعوب المحررة إلى الحكومات على أنها ضعيفة وفاسدة، ثم تأييد الكثيرين انقلاب حسني الزعيم في سورية في عام 1949، حتى إن أحد المواطنين السوريين غير اسم صيدليته في دمشق إلى «صيدلية الانقلاب»[326]. في ضوء الصدمة الكبرى التي تعرض لها العالم العربي بعد تأسيس دولة إسرائيل، نشر زريق كتابه الثاني **معنى النكبة** (1948)، وهو الذي صكّ الكلمة (النكبة) التي يستخدمها العرب حتى اليوم للحديث عما حصل للفلسطينيين في عام 1948.

يكرر زريق في كتابه **معنى النكبة** ما قاله في كتابه **الوعي العربي**: إن التغيير يجب أن يقوده قادة الأمة ومفكروها[327]. يقول زريق: إن من متطلبات مواجهة النكبة، «تبديل عميق شامل»[328]، ويتكلم على «الانقلاب الأساسي في الوضع العربي»[329]. ثم يضيف: «الخطر الصهيوني: بل كل خطر اعتدائي علينا، لا يرده إلا كيان عربي قومي متّحد تقدمي. فإنشاء هذا الكيان هو الركن الأول للجهاد العربي البعيد، ولا يجري - كما قلت - إلا بانقلاب أساسي في الحياة العربية»[330]. يستخدم زريق كلمة «ثورة» للحديث عن الانتفاضة ضد احتلال خارجي[331]، إلا أنه يتفادى استخدامها في الكلام عن التغيير الذي يدعو إليه، ويستخدم بدلًا من ذلك كلمة «الانقلابية»[332]. وسبب ذلك أن كلمة ثورة - كما يبدو في ذلك الوقت - كانت مرتبطة بالثورة الشيوعية؛ ما جعل زريق الليبرالي يتفاداها. يقول زريق: «الانقلاب شرط لازم إذًا، لبناء كياننا المنتظر»[333]. واستخدام زريق كلمة «انقلاب» هو تكرار للحديث عن التغيير في العالم العربي، يظهر مدى خلط الانقلاب بالثورة: «إن أول ما يتطلبه هذا الانقلاب، انقلاب في ذاتها، وذهنيتها، وطرق تفكيرها وعملها. فالثورة،

ما لم تبدأ في النفس وعلى النفس، لا يمكن أن تنتهي إلى غيرها، وأن يكون لها أي أثر على المجتمع»[334]. يبدو أن زريق يستخدم كلمة انقلاب بمعنى «التغير»، كما سيفعل نديم البيطار في ما بعد، إلا أن الدليل على أن زريق يتكلّم على انقلاب وليس عن ثورة هو دعوته إلى «إشراك القوى الشعبية في النضال»[335] عوضًا عن دعوة هذه القوى إلى الثورة. ويعني هذا «الإشراك»، أيضًا، ثقة زريق في العسكر وعدم ثقته في الشعوب. ويعني مصطلح «إشراك القوى الشعبية»، أنها ستبقى تحت وصاية القوى الحاكمة التي ستقود الحركة «الانقلابية»، وهذه العلاقة هي التي تلخّصها صورة السيسي مع الطفل المصري الواردة في الصورة (5 – 4).

لم يكن ليخطر في بال زريق كم كان كتابه **معنى النكبة** ودعوته إلى «الانقلابية» ملائمين لخطط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فقد أطاح حسني الزعيم الحكومة السورية البرلمانية من خلال انقلاب، خططت له الحكومة الأميركية كما يقول رجل الاستخبارت المركزية الأميركية (CIA) مايلز كوبلاند الذي خطّط لهذا الانقلاب في كتابه **لعبة الأمم**[336]. وهكذا بدأت الحقبة الانقلابية والشمولية في التاريخ العربي الحديث؛ ودخل الوطن العربي، والذي لم يمض على أول استقلال لأحد أجزائه المستعمرة (سورية) سوى ثلاثة أعوام، في نفق الانقلابات المظلم إلى أن دمرت هذه الانقلابات كلّ أسس ممكنة لحكم مدني وانتهت بنظام حافظ الأسد. وقد أتى انقلاب السيسي ليؤكد أننا لا نزال نعيش في هذه الفترة، بعد أن ظن الجميع تجاوزها.

سادسًا: تعزيز الثقة في العسكر في عهد عبد الناصر الانقلاب بصفته ثورة

دخل الوعي السياسي العربي مرحلة جديدة مع عبد الناصر؛ فقد أدى استخدامه فكرة الهوية العربية التي كانت قد نشأت في نهاية القرن التاسع عشر، وكانت في تلك المرحلة نخبوية، إلى انتشارها بين عامة الناس. بينما أتى زريق من أسرة دمشقية عريقة، سهّلت له الدراسة في أفضل جامعة في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، ولد عبد الناصر ونشأ في بيئة ريفية فقيرة، وإذا كان

هذا العامل الطبقي قد جعل زريق يميني الفكر، مهمشًا للشعب، ومن دون أي برنامج اقتصادي، فقد جعل هذا العامل عبد الناصر يساري الأفق، معاديًا النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة. وصدمة قيام دولة إسرائيل التي تكلّم عنها زريق، والتي أدت إلى أزمة ثقة في النخبة الحاكمة، كان عبد الناصر قد عاشها خلال الحرب مع الجيش الإسرائيلي، لكن عبد الناصر يؤكد في كتابه **فلسفة الثورة** أن طموحه ورفاقه في تغيير النظام في مصر، سبق ما حدث في فلسطين[337]. وقد مكّن إدخال العنصر الاقتصادي بعد الانقلاب عبد الناصر من تسويق ما قام به على أنه ثورة، مؤسِّسًا بذلك منهجًا اتّبعه الانقلابيون العرب كافة الذين أتوا بعده. ففي عام 1963، أطلق النظام البعثي في العراق اسم «ثورة الثامن من شباط» على انقلابه، وسمى بعثيّو سورية انقلابهم الذي أتى بعد شهر «ثورة الثامن من آذار»، وأطلق القذافي على انقلابه اسم «ثورة الفاتح من سبتمبر».

إذا كان زريق قد دعا إلى انقلابات عوضًا عن ثورات لتهميش الشعب الذي لا يثق فيه، فإن عبد الناصر ادّعى أنه يقوم بالانقلاب، نيابة عن الشعب؛ بل ذهب عبد الناصر إلى أبعد من ذلك وقام بـ «ثورته» تحقيقًا لحلم مصري قديم دام أكثر من قرن: «فأنا سوف أقول مثلًا أن ثورة 23 يوليو هي تحقيق للأمل الذي راود شعب مصر، منذ بدأ في العصر الحديث يفكر في أن يكون حكمه بأيدي أبنائه، وفي أن تكون له الكلمة العليا نفسها في مصيره»[338]. وبدأ عبد الناصر وباقي الضباط، قبل تحوله إلى أسطورة بعد العدوان الثلاثي على مصر، بحل الأحزاب السياسية ومطالبتها بإعادة الحصول على تراخيص[339]، وكان ذلك إحدى وسائل التحكم في الحياة السياسية في البلد. مثال آخر على ذلك هو إقصاء عبد الناصر الحقوقي المصري عبد الرزاق السنهوري (1895 – 1971) الذي كان قد حصل على الدكتوراه في القانون في فرنسا، وساهم في وضع دساتير لعدد من الدول العربية، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وعلى الرغم من أن السنهوري لم يقف ضد الانقلاب، فإنه أصر على استقلال سلطة القضاء. وتعامل عبد الناصر مع السنهوري ومثقفين آخرين يوصف بأنه برهان آخر على خطأ زريق، عندما ظن أن المفكر سيوجّه والحاكم سينفّذ.

لكن المشروع الناصري أصيب بنكسة مع الخسارة الساحقة على يد إسرائيل في حرب 1967. ونشر الكاتب توفيق الحكيم كتابه **عودة الوعي** بعد موت عبد الناصر. وتكمن المشكلة في هذا الكتاب؛ في نظرة الحكيم إلى الوعي السياسي العربي وكأنه كان موجودًا وفي كامل تطوره، ثم أصيب بـ «فقدان الوعي» بسبب سحر عبد الناصر، عوضًا عن النظرة إليه على أنه لا يزال في مراحل تطوره. لقد أدّى صعود عبد الناصر والهزيمة الساحقة إلى مراجعات عدة، ساهمت في تطور الوعي السياسي العربي، وكان كتاب المفكر السوري صادق جلال العظم **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (1968)، مثالًا على ذلك. لكن، على الرغم من المراجعات التي حدثت بعد هزيمة 1967، فإن الأكثرية ما زالت تخلط الانقلاب بالثورة عند الكلام على عبد الناصر، حتى علاء الأسواني الذي يقول المعلقون إنه تطرق إلى المحظورات كلها في روايته **عمارة يعقوبيان** فإنه يستمر في استخدام كلمة ثورة للكلام على انقلاب 1952[340].

سابعًا: الوعي السياسي والثقافة الثورية

إذا كان كتاب زريق **معنى النكبة** قد كتب بسرعة في ضوء ما حدث، فإن كتاب نديم البيطار (1924 - 2014) **الأيديولوجية الانقلابية** (1964)، أتى بعد دراسة معمقة وشاملة لتاريخ الفكر السياسي والاجتماعي الحديث، ويمثّل هذا الكتاب مرحلة جديدة في تطور خطاب المثقفين العرب حول الوعي السياسي العربي، وأدخل مفهوم «الانقلابية» في عالم جديد. يوضّح البيطار أنه لا يستخدم كلمة انقلاب للحديث عن انقلاب عسكري، بل يستخدمها للحديث عن ثورات؛ وذلك لأن كلمة انقلاب تصف التغيير بصفة أعمق من كلمة ثورة. ويجعل البيطار الثورة أساس الوجود العربي، إذ يقول: «يكشف هذا البحث بأن ليس هناك من تعريف يعبّر عن مناحي الإنسان كلها أكثر من التعريف الانقلابي: أنا انقلابي، إذًا أنا موجود»[341]. استعارة البيطار عبارة الفيلسوف وعالم الرياضيات الفرنسي رينيه ديكارت الشهيرة «أنا أفكر إذًا أنا موجود» التي شكلت أحد أسس الفلسفة الحديثة، توصف بأنها محاولة غير مسبوقة لجعل التغيير أساس الوجود العربي المعاصر.

يضيف البيطار: «وَجد نمو الوعي الإنساني في التاريخ أسلوبه وأداته الأولى في الثورات والانقلابات التي تعبّر عنها أيديولوجيات انقلابية»[342]. يوضح هذا النص أن البيطار مثل كثيرين ممن يضعون الثورات والانقلابات في البوتقة نفسها. لذلك يجب، هنا، التذكير بما ورد في بداية البحث؛ ذلك أن الانقلابات لا يمكن أن تعبّر عن وعي الشعب السياسي، وقد لا تعبّر عن وعي النخبة العسكرية أيضًا، إذا كان الانقلاب يهدف إلى السطو على السلطة فحسب وليس لتحقيق تغيّر عميق، كما كانت الحال مع انقلاب عبد الناصر. يقود خلط الثورات بالانقلابات البيطار إلى سوء تحليل الواقع العربي، فيعتقد أن هذه الانقلابات (المسماة ثورات) تعبّر عن الوعي العربي. أضف إلى هذا الخلط، نظرةَ البيطار العدمية للأيديولوجيات؛ فهو يضع الفاشية والنازية مع الليبرالية والاشتراكية والماركسية، كأن هذه الأنظمة متساوية قيميًا. يقول البيطار: إن «الأيديولوجيات المتوافرة الآن استنزفت إمكاناتها التاريخية وأصبحت في نهاية دوراتها الأيديولوجية، وخسرت بالتالي القدرة التي رافقتها عند ظهورها على جذب الناس إليها، وإلهامهم وتجديد مشاعرهم وتكوينهم النفسي العقلي»[343]. لكن التاريخ أثبت عكس ذلك؛ فعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي، فإن هذه الأيديولوجيات، خصوصًا الليبرالية والاشتراكية، لا تزال تتحكّم في أنماط بشر كثر. فمثلما أخطأ زريق في تصور العلاقة بين المفكر والحاكم، أخطأ البيطار في تصوره للعلاقة بين السلطة والأيديولوجيا الانقلابية، كما يشير طارق خميس، قائلًا: «إن السلطة تستخدم الأيديولوجيا من دون أن تخدمها»، مدرجًا استخدام الأنظمة العربية القضية الفلسطينية مثالًا على ذلك[344].

الحقيقة أن الحقبة التي يتكلم عنها البيطار هي الحقبة التي أرّختها ثورات 2011 وليس انقلابات الخمسينيات والستينيات. يقول ألكسس دو توكفيل في كتابه **النظام القديم والثورة** (1856) إن من أهم عوامل التغيّر وحدوث الثورة الفرنسية (1789) كان إيجاد «الثقافة الثورية»[345]. إن الثورات والحركات الاحتجاجية التي بدأت في عام 2011 قد تكون مؤشّرًا على أن الشعب العربي دخل مرحلة «الثقافة الثورية» هذه، وانتشار الثقافة الثورية بين الناس هو أحد الدلائل على بدء انحسار النخب. وانحسار دور النخب له

علاقة أيضًا بانتشار الثقافة؛ فكلما زاد مستوى الثقافة ومقدار انتشارها، اتسعت دائرة النخب الفكرية وقل احتكارها للخطاب الفكري وسرده.

ثامنًا: هل هناك استثناء للعربي؟

أدى سقوط الاتحاد السوفياتي وفشل التجربة الشيوعية إلى طرح المفكر الليبرالي المعاصر فرانسيس فوكوياما نظريته حول نهاية التاريخ. ولا يعني التحفظ عن عبارة «نهاية التاريخ» رفض قراءة فوكوياما أن العالم يسير نحو النظام الليبرالي، وقد أثبت العقدان الماضيان نجاعة هذه النظرية؛ إذ يرتفع عدد الدول الديمقراطية في العالم، سواء في أميركا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا. أما العالم العربي، فبدا استثناء لهذه القاعدة[346]. يقف الوطن العربي الآن أمام مفترق طرق، فهل ستجري عليه قواعد الإنسانية ويحل به ما حل بالدول الأخرى؟ أم سيثبت الشعب العربي أن هناك استثناء عربيًا مبنيًا على «خصوصيات» الثقافة العربية أو الإسلامية؟ يعتقد روجر أوين (Roger Owen) أن هناك استثناءً عربيًا، نتج من ثلاثة عوامل تاريخية، لا من الثقافة العربية أو الإسلامية، وهذه العوامل: **أوّلًا**، تمكن الدولة المركزية من التجذر وبسط سلطتها لمنع الانقلابات؛ **ثانيًا**، مواجهة الدول العربية للتحديات نفسها؛ النفط وإسرائيل والتدخل الخارجي وتعاون الأنظمة العربية مع بعضها بعضًا بهدف استمرارها؛ **ثالثًا**، اتباع الدول العربية أحد نمطين: النمط الناصري الذي اتبعته الحكومات التي سمت نفسها «ثورية» والنمط الساداتي الذي اتبعته الحكومات التي تسمي نفسها «ليبرالية»[347].

لكن أحد أهم الأبحاث الجديدة يرفض أي نوع من الاستثناءات. ويشكّل كتاب **لماذا تفشل الأمم: جذور القوة والرخاء والفقر** (2013) أحد أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين طبيعة النظام السياسي والنظام الاقتصادي في تحديد مصير الأمم. ويرفض مؤلفا الكتاب، أستاذا الاقتصاد في جامعتي هارفرد وإم آي تي (MIT) دارون عاجم أوغلو (Daron Acemoğlu) وجيمس روبنسون (James Robinson)، النظريات المبنية على الحتميات، سواء كانت هذه الحتميات ثقافية أو جغرافية أو تاريخية. يقول الخبيران إن مصير

الأمة يعتمد على الدائرة المفرغة أو الحميدة التي قد تؤدي الظروف التاريخية إلى تشكّلها، والدائرة المفرغة هي التي تقوم على تحكم نخبة صغيرة في اقتصاد البلد وتوظف هذا التحكم لإغناء نفسها وبسط سيطرتها؛ أي إن الدائرة تتألف من عنصرين يتكاملان: العنصر السياسي الذي يضع السلطة في يد نخبة صغيرة، والعنصر الاقتصادي الذي يخضع الاقتصاد لتحكم نخبة صغيرة أيضًا. أما الدائرة الحميدة فهي على النقيض من الدائرة المفرغة، تقوم على عدم تحكم النخب في القوة الاقتصادية والسياسية. وفي هذه الدائرة يكون الاقتصاد مفتوحًا للجميع، وليست هناك نخبة تسيطر على أهم الموارد والصناعات كما لا يمكن هذا الأنموذج المفتوح الاستمرار من دون أن يكون النظام السياسي نظامًا ديمقراطيًا مفتوحًا للجميع أيضًا[348].

ما يميز هذا الكتاب أن المؤلفين يأخذان أمثلة من القارات والثقافات والحقب التاريخية كلها، ليثبتا نجاعة نظريتهما التي ترفض الحتميات الجغرافية والثقافية والتاريخية. ويظهر الباحثان أن الثورات من أهم عوامل الخروج من الدائرة المفرغة، شريطة ألا تحلّ نخبة صغيرة جديدة مكان النخبة القديمة، كما حدث في الثورات الشيوعية في روسيا والصين. وتكون الثورات ناجحة، عندما تنجح في إنهاء احتكار النخبة للسلطة السياسية. وهذا ما حدث مع الثورة «العظيمة» في بريطانيا في عام 1688 والثورة الفرنسية في عام 1789. ويسأل الكاتبان عمّا إذا كانت الثورة المصرية ستؤدي إلى كسر سلطة النخبة، كما حدث في بريطانيا وفرنسا. نعرف الآن أن الجواب كان سلبيًا، لكن هذا لا يعني أن العالم العربي سيبقى في الدائرة المفرغة، فها هي تونس في طور خروجها من دائرة كهذه، وبما أن العسكر هم من يحتكر السلطة في مصر، فلن تخرج مصر من الدائرة المفرغة حتى يجري تحييد سلطة العسكر.

خاتمة: الحصاد البعيد

أثبتت ثورات 2011 أن العالم العربي ليس استثناء؛ فعلى الرغم من فشل الثورات كلها ما عدا التونسية، فإن التجربة التونسية ستجعل من الصعب على دعاة الاستثناء العربي الاستمرار في تسويق نظريتهم. وهكذا تبدو الثورات

العربية مدخلًا لمرحلة جديدة في التاريخ العربي، جاءت نتيجة نشوء وعي عربي جديد، قد يعيد رسم العلاقة بين الشعب والجيش؛ فإذا لم تتم إعادة تقييم هذه العلاقة، فلن يكون هناك تحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي. ويبقى السؤال الملحّ هنا: هل ستؤدي هذه المرحلة إلى تحوّل المؤسسة العسكرية من كيان «فوق الدولة»، كما يقول يزيد صايغ[349]، إلى جزء من الدولة المدنية، يخضع لها كما حدث في أكثر دول العالم، وكما حدث في العقدين الماضيين في أميركا اللاتينية أو في تركيا؟ قد يكون الجواب نعم، ولكن من الواضح أن الدرب ستكون طويلة ومتعرّجة.

في عام 1791 كتب سان - جوست، أحد الثوار الفرنسيين، في كتابه **روح الثورة والدستور الفرنسي** أن «أوروبا تمضي بخطوات واسعة نحو ثورتها، وجهود الاستبداد كلها لن تتمكن من إيقافها»[350]. وتُسمع من أنصار الثورات العربية عبارات مشابهة، فهل سيخطو الوطن العربي خطو أوروبا؟ من الصعب التفاؤل بعد دمار سورية ومقتل أكثر من ربع مليون من شعبها وتشريد 8 ملايين منهم، هذا إضافة إلى الحروب في ليبيا واليمن. أما في مصر - وهي التي يعوّل عليها العرب - فقد فشلت ثورتها وعاد النظام القمعي بصورة أبشع مما كان عليه أيام مبارك. من ينظر إلى المدى القصير، قد يسخر من سان - جوست، خصوصًا لإعدامه بالمقصلة مع روبسبيير في عام 1794. لكن من ينظر إلى المدى الطويل سيرى أنه خلال قرن وربع من كتاب سان - جوست، اختفى النظام الملكي المطلق من أوروبا، وأن هذا الكاتب كان محقًا، ثم إن النظر على المدى الطويل يستدعي نظرة تاريخية لتطوّر الوعي السياسي العربي، وهذا ما حاولته هذه الدراسة.

قام هذا البحث بدراسة علاقة الشعب بالجيش، مركزًا في الجزء الأوّل منه على الحالة المصرية؛ وذلك بسبب حدوث انقلاب هناك. واستنتج البحث، من خلال تطبيق نظريات العلوم السياسية والاجتماعية حول الثقة في المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية، وجود علاقة سلبية بين الثقة العالية في الجيش في المجتمع غير الديمقراطي والوعي السياسي في ذلك المجتمع. وأشار البحث إلى أن النظام في مصر (والعالم العربي عمومًا) يستخدم ما يحدث في سورية وليبيا واليمن؛ لتوطيد سلطته وتعميق ثقة

الشعب في الجيش، ضمانًا من حالة الانفلات والخراب التي تحدث في تلك الدول. بعد ذلك، قام البحث بوضع ما حدث بين ثورات عام 2011 وانقلاب عام 2013 في سياق تاريخي لتطور الوعي السياسي العربي منذ دخول الوطن العربي مرحلة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجّح البحث تطورًا في هذا الوعي، وأن ثورات عام 2011 هي أحد الدلائل على ذلك، وأن فشل حكومة ما بعد الانقلاب في مصر قد يؤدي إلى المزيد من المراجعات؛ ما قد يفضي إلى مراجعة الشعب ثقته في الجيش وإلى تطور جديد في الوعي السياسي العربي.

المراجع

1 - العربية

الأسواني، علاء. **عمارة يعقوبيان**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

البيطار، نديم. **الأيديولوجيا الانقلابية**. بيروت: دار الطليعة، 1964.

خميس، طارق. «البيطار ونيتشه: روابط في الفكر والموت». **العربي الجديد**. 28 آب/ أغسطس 2014. شوهد في 28/2/2017، في: http://bit.ly/2lcN2xF

خوري، رئيف. **معالم الوعي القومي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الديمقراطية والصحوة العربية الثانية. بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2012.

زريق، قسطنطين. **معنى النكبة**. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1948.

______. **الوعي القومي**. ط 2. بيروت: مطبعة الاتحاد، 1940.

سليمان، هاني. **العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

.2015

صايغ، يزيد. «**فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**». أوراق كارنيغي للسلام الدولي، بيروت؛ واشنطن، آب/ أغسطس 2012، في: http://bit.ly/2K7PMy6

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. دليل المدوّنين المصريين. شوهد في 2017/ 3/ 1، في: http://bit.ly/2ne64Fu

المرزوقي، منصف. «بشأن خصومة «التنويريين» و«الظلاميين»». الجزيرة. 28 شباط/ فبراير 2016. شوهد في 2017/ 2/ 27، في: https://bit.ly/2GeNTgW

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام العربي. «المؤشر العربي 2015: التقرير الكامل». كانون الأول/ ديسمبر 2015. شوهد في 2017/ 3/ 9، في: http://bit.ly/2mE2V4q

2 - الأجنبية

Abrahamian, Ervand. *The Coup: 1953, the CIA, and the Roots of Modern U.S. - Iranian Relations*. New York: The New Press, 2013.

Acemoğlu, Daron & James Robinson. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*. New York: Crown Publishing, 2012.

Bensaïd, Daniel & Michael Löwy. «Auguste Blanqui: Heretical Communist.» *Radical Philosophy*. vol. 185 (May - June 2014).

Boix, Charles & Susan Stokes (eds.). *The Oxford Handbook of Comparative Politics*. New York: Oxford University Press, 2007.

Braithwaite, Valerie et al. (eds.). *Trust and Governance*. New York: Russell Sage Foundation, 1998.

«Confidence in Institutions.» *Gallup*. June 2015. accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/K86edV

Cook, Steven. *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square*. New York: Oxford University Press, 2013.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*. New

York: Simon & Schuster, 1970.

Dawisha, Adeed. *The Second Arab Awakening: Revolution, Democracy, and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus*. New York: Norton, 2013.

Fukuyama, Francis. «The End of History?.» *National Interest*. no. 16 (Summer 1989).

Goethe, Johann Wolfgang Von. *Egmont*. Stuttgart: Reclam, 1994.

Hedges, Chris. *Wages of Rebellion: The Moral Imperative of Revolt*. New York: Nations Books, 2015.

Holmes, Amy Austin & Hussein Baoumi. «Egypt's Protests by the Numbers.» Carnegie Endowment for International Peace. 29/1/2016. accessed on 1/3/2017, at: https://bit.ly/2QOzYlR

Kant, Immanuel. «Was ist Aufklärung.» accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/1VwD7PR

Kinzer, Stephen. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror*. Hoboken: John Wiley & Sons, 2003.

Masoud, Tarek. «Has the Door Closed on Arab Democracy?.» *Journal for Democracy*. vol. 26, no. 1 (January 2015).

Montalvo, Daniel. «Confia usted en sus Fuerzas Armadas?.» *Vanderbilt.edu*. 2009. accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/2ln5JQ4

Muasher, Marwan. *The Second Arab Awakening and the Battle for Pluralism*. New Haven: Yale University Press, 2014.

Naím, Mosés. *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being in Charge isn't What It Used to Be.* New York: Basic Books, 2013.

Newton, Kenneth. «Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy.» *International Political Science Review*. vol. 22, no. 2 (April 2001).

Offe, Clauss. «Democracy and Trust.» *Theoria: A Journal of Social and Political Theory*. no. 96 (December 2000).

Owen, Roger. *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life*. Cambridge: Harvard University Press, 2012.

Petherick, Christopher. *The CIA in Iran: The 1953 Coup and the Origins of the US - Iran Divide*. New York: American Free Press, 2006.

Ridley, Matt. *The Origins of Virtue: Human Instincts and the Evolution of Cooperation*. New York: Viking, 1996.

Saint - Just, Louis Antoine de. *L'Esprit de la révolution et de la constitution de la France*. Paris: Éditions 10/18, 2003.

Sztompka, Piotr. *Trust: A Sociological Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Tocqueville, Alexis. de *L'Ancien régime et la révolution*. Paris: Flammarion, 1988

________.*De la démocratie en Amérique*. Paris: Michel Lévy, 1860.

«Trip Report by Former U.S. President Jimmy Carter to Egypt, Jan. 8 - 14, 2012.» *The Carter Center*. accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/2lJ3lUM

Trotsky, Leon. *History of the Russian Revolution*. Chicago: Haymarket Books, 2008.

Walt, Stephen. *Revolution and War*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.

Warren, Mike E. (ed.). *Democracy and Trust*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

(281) Amy Austin Holmes & Hussein Baoumi, «Egypt's Protests by the Numbers,» Carnegie Endowment for International Peace, 29/1/2016, accessed on 1/3/2017, at: https://bit.ly/2QOzYlR

(282) Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique* (Paris: Michel Lévy, 1860), p. 542.

(283) يُنظر الكتب الثلاثة عن الانقلاب في إيران:

Stephen Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (Hoboken: John Wiley & Sons, 2003); Christopher Petherick, *The CIA in Iran: The 1953 Coup and the Origins of the US - Iran Divide* (New York: American Free Press, 2006); Ervand Abrahamian, *The Coup: 1953, the CIA, and the Roots of Modern U.S. - Iranian Relations* (New York: The New Press, 2013).

(284) هاني سليمان، **العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

(285) Tarek Masoud, «Has the Door Closed on Arab Democracy?,» *Journal for Democracy*, vol. 26, no. 1 (January 2015), p. 83.

(286) Kenneth Newton, «Trust, Social Capital, Civil Society, and Democracy,» *International Political Science Review*, vol. 22, no. 2 (April 2001), p. 202.

(287) Matt Ridley, *The Origins of Virtue: Human Instincts and the Evolution of Cooperation* (New York: Viking, 1996), p. 250.

(288) Ibid.

(289) Newton, p. 206.

(290) Clauss Offe, «Democracy and Trust,» *Theoria: A Journal of Social and Political Theory*, no. 96 (December 2000), p. 1.

(291) يُنظر مثلًا الدراستين: John Braithwaite, «Institutionalizing Distrust, Enculturating Trust,» in: Valerie Braithwaite et al. (eds.), *Trust and Governance* (New York: Russell Sage Foundation, 1998), pp. 343 - 375; Mike E. Warren, «Introduction,» in: Mike E. Warren (ed.), *Democracy and Trust* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 1 - 21.

(292) Piotr Sztompka, *Trust: A Sociological Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 140.

(293) Offe, p. 7.

(294) Ibid., p. 4.

(295) Robert Fisk, «Alaa Aswany: The Overthrow of President Morsi was not a Coup, it was the Third Wave of Egypt's Revolution,» *The Independent*, 25/7/2013, accessed on 1/3/2017, at: http://ind.pn/2mfCwu2

(296) Stephen Walt, *Revolution and War* (Ithaca: Cornell University Press, 1996), p. 12.

(297) Daniel Bensaïd & Michael Löwy, «Auguste Blanqui: Heretical Communist,» *Radical Philosophy*, vol. 185 (May - June 2014), pp. 26 - 35.

(298) Leon Trotsky, *History of the Russian Revolution* (Chicago: Haymarket Books, 2008), p. 743.

(299) يُنظر مثلًا:

Chris Hedges, *Wages of Rebellion: The Moral Imperative of Revolt* (New York: Nations Books, 2015), p. 14.

(300) «We are not Blanquists, not advocates of the seizure of power by a minority».

ينظر:

Trotsky, p. 710.

(301) Steven Pincus, «Rethinking Revolution: A Neo - Tocquevillian Approach,» in: Charles Boix & Susan Stokes (eds.), *The Oxford Handbook of Comparative Politics* (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 397 - 415.

(302) «مرصد حقوقي: اعتقالات 25 أبريل هي الأكبر منذ فض اعتصام رابعة»، عربي 21، 27 نيسان/ أبريل 2016، شوهد في 2017/2/28، في:

http://bit.ly/FQ9Kbd

(303) Masoud, p. 82.

(304) Mosés Naím, *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being In Charge Isn't What It Used to Be* (New York: Basic Books, 2013), p. 85.

(305) Daniel Montalvo, «Confía usted en sus Fuerzas Armadas?,» *Vanderbilt.edu*, 2009, p. 2, accessed on 28/3/2017, at: http://bit.ly/2ln5JQ4

(306) هؤلاء الشباب هم: أسماء محفوظ، وأحمد ماهر، ووائل غنيم، وخالد السيد، والمخرج عمرو سلامة، ومحمد عباس، وعبد الرحمن سمير، ومحمود سامي.

(307) Fisk.

(308) «Trip Report by Former U.S. President Jimmy Carter to Egypt, Jan. 8 - 14, 2012,» *The Carter Center*, accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/2lJ3lUM

(309) منصف المرزوقي، «بشأن خصومة 'التنويريين' و'الظلاميين'»، **الجزيرة**، 28 شباط/ فبراير 2016، شوهد في 2017/ 2/ 27، في:

https://bit.ly/2GeNTgW

(310) سمير الوشاحي، «بالفيديو... عمرو عبد الحميد: يجب الاعتذار عن صورة 'طفل فقد جيش'»، **الشروق**، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2015، شوهد في 2017/ 2/ 27، في:
http://bit.ly/2ln12FR

(311) Immanuel Kant, «Was ist Aufklärung,» accessed on 1/3/2017, at: http://bit.ly/1VwD7PR:
«Aufklärung ist der Ausgang des Menschen aus seiner selbst verschuldeten Unmündigkeit. Unmündigkeit ist das Unvermögen, sich seines Verstandes ohne Leitung eines anderen zu bedienen. Selbstverschuldet ist diese Unmündigkeit, wenn die Ursache derselben nicht am Mangel des Verstandes, sondern der Entschließung und des Mutes liegt, sich seiner ohne Leitung eines anderen zu bedienen».

(312) ««السيسي «لـ 'الشعب': اسمعوني أنا بس»، **المصريون**، 24 شباط/ فبراير 2016، شوهد في 2017/ 3/ 28، في:

http://bit.ly/2ne0i6N

(313) «السيسي: متسمعوش كلام حد غيري أنا لا أكدب ولا ألف وأدور.. أنا ماليش مصلحة غير بلدي»، **يوتيوب**، 2016/ 2/ 24، شوهد في 2017/ 3/ 9، في:
http://bit.ly/2n1SGI8

(314) Johann Wolfgang Von Goethe, *Egmont* (Stuttgart:

Reclam, 1994): «ein Volk wird nicht alt, nicht klug; ein Volk bleibt immer kindisch,» p. 429.

(315) يُنظر مثلًا:

Marwan Muasher, *The Second Arab Awakening and the Battle for Pluralism* (New Haven: Yale University Press, 2014); Adeed Dawisha, *The Second Arab Awakening: Revolution, Democracy, and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus* (New York: Norton, 2013);

الديمقراطية والصحوة العربية الثانية (بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2012).

(316) «شفيق جحا.. الحركة العربية السرية»، برنامج زيارة خاصة، الجزيرة، 15 أيار/ مايو 2005. «بسبب الإجراءات الأمنية الفرنسية، انتقل مجلس قيادتها بكامله إلى العراق»، شوهد في 27/ 2/ 2017، في:

https://bit.ly/1Nj1ays

(317) قسطنطين زريق، **الوعي القومي**، ط 2 (بيروت: مطبعة الاتحاد، 1940)، ص 9.

(318) المرجع نفسه، ص 10.

(319) المرجع نفسه، ص 21 – 24.

(320) المرجع نفسه، ص 85.

(321) المرجع نفسه، ص 25.

(322) المرجع نفسه، ص 38.

(323) المرجع نفسه، ص 41.

(324) المرجع نفسه، ص 42 – 43.

(325) رئيف خوري، **معالم الوعي القومي** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

(326) إبراهيم الجبين، «صيدلية الانقلاب»، **العرب**، 15/4/2016، شوهد في 28/2/2017، في:

https://bit.ly/2RWVLVE

(327) قسطنطين زريق، **معنى النكبة**، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1948)، ص 51 – 52.

(328) المرجع نفسه، ص 28.

(329) المرجع نفسه، ص 31.

(330) المرجع نفسه، ص 42.

(331) المرجع نفسه، ص 37، 68.

(332) المرجع نفسه، ص 45.

(333) المرجع نفسه، ص 46.

(334) المرجع نفسه، ص 55.

(335) المرجع نفسه، ص 31.

(336) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon & Schuster, 1970).

(337) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، دليل المدوّنين المصريين، ص 5 – 6، شوهد في 1/3/2017، في:

http://bit.ly/2ne64Fu

(338) المرجع نفسه، ص 4.

(339) Steven Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (New York: Oxford University Press, 2013), pp. 47 - 49.

(340) علاء الأسواني، **عمارة يعقوبيان** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 11.

(341) نديم البيطار، **الأيديولوجيا الانقلابية** (بيروت: دار الطليعة، 1964)، ص 1042.

(342) المرجع نفسه، ص 1040.

(343) المرجع نفسه، ص 4.

(344) طارق خميس، «البيطار ونيتشه: روابط في الفكر والموت»، **العربي الجديد**، 28 آب/ أغسطس 2014، شوهد في 28/ 2/ 2017، في:

http://bit.ly/2lcN2xF

(345) Alexis de Tocqueville, *L'Ancien régime et la révolution* (Paris: Flammarion, 1988), p. 277.

(346) Francis Fukuyama, «The End of History?,» *National Interest*, no. 16 (Summer 1989).

(347) Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (Cambridge: Harvard University Press, 2012), pp. 157 - 161.

(348) Daron Acemoğlu & James Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty* (New York: Crown Publishing, 2012).

(349) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، أوراق كارنيغي للسلام الدولي، بيروت؛ واشنطن، آب/ أغسطس 2012، في:

https://bit.ly/2K7PMy6

(350) Louis Antoine de Saint - Just, *L'Esprit de la révolution et de la constitution de la France* (Paris: Éditions 10/18, 2003), p. 6.

القسم الثاني
مداخل تاريخية

الفصل السادس
الأدوار المبكرة للعسكريين في السياسة ......
خالد زيادة

أولًا: التحديث العسكري

ارتكز الإصلاح الذي عرفته الدولة العثمانية في فترة مبكرة من القرن الثامن عشر وشهدته مصر في مطلع القرن التاسع عشر، على تحديث العسكرية في البداية، بعد أن تأكد للحكام أن أساليب القتال التقليدية، التي تستخدمها القوات غير النظامية مثل الإنكشارية في الدولة العثمانية والمماليك في مصر، ما عادت قادرة على مجابهة الجيوش الأوروبية النظامية؛ إذ إن العسكرية أصبحت علمًا يستند إلى الهندسة والرياضيات وإلى الجغرافيا، وأصبح الضباط يتخرجون في مدارس يتلقون فيها هذه العلوم كما يتلقون التدريبات على القتال واستعمال الأسلحة. وكانت الهزيمة التي مُنيت بها الدولة العثمانية في عام 1699 هي التي حفزت السلطان أحمد الثالث (1703 – 1730) على افتتاح أول مدرسة للهندسة وتعيين ضباط أوروبيين لإدارتها. وفي نهاية القرن الثامن عشر عمد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807) إلى تكوين قوات عسكرية وفقًا للنمط الأوروبي عُرفت باسم «النظام الجديد». إلا أن قوات الإنكشارية أطاحت السلطان سليم الثالث ودمرت المنشآت التي أحدثها وحلّت قواته النظامية[351].

كان محمد علي باشا تمكّن في وقت مبكر من القضاء على أمراء المماليك الذين يمثلون القوة العسكرية التقليدية في مصر، وذلك في مجزرة القلعة في عام 1811. وشرع بعد ذلك في تأسيس جيشه الذي حقق من خلاله

إنجازات عسكرية كبرى. وأصبحت تجربة محمد علي في تأسيس جيش نظامي، مثالًا يُحتذى حتى بالنسبة إلى السلطان العثماني محمود الثاني الذي لم يتمكن من القضاء على القوات العسكرية التقليدية (الإنكشارية) إلا في عام 1826، وفي سبيل تبرير إجراءاته روّج بأنه يقلّد جيشًا مسلمًا، حتى لا يُتهم بأنه يقلّد الأوروبيين. وأطلق على جيشه اسم «الجيش المحمدي المنصوري». وفي سياق استخدام الحجج الدينية، لتبرير اجتياح جيوشه بلاد الشام، ادّعى محمد علي باشا أنه يفعل ذلك لأن السلطان خرج عن التقاليد الإسلامية، «إن السلطان خرج عن طور أسلافه، وأنه زاد في الظلم والبغي وأنه أمر بتغيير زي الناس وملبوسهم ومساواة النصارى مع المسلمين في الزي. وأن سبب ذلك سوء رأيه، ولذلك تغلب عليه أعداؤه من الفرنج حتى ملكوا معظم بلاد الإسلام»[352].

ثانيًا: الجيش والإدارة

كان الجيش المصري قاطرة التحديث في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ إذ أسست المدارس العسكرية والمنشآت الصناعية والترسانة البحرية لمدّ الجيش باحتياجاته، وأوفدت البعثات إلى أوروبا لدراسة العلوم المتصلة بالصناعات، كما أنشئت المستشفيات لخدمة الجيش.

في الدولة العثمانية، كما في مصر، كان لضباط الجيش دورٌ في الإدارة والمجتمع؛ فعدد كبير من ضباط الجيش كان يخدم في الإدارة، ويصل بعضهم إلى مناصب الوزراء. أما الأثر الاجتماعي فكان في تجنيد أبناء البلاد، الأمر الذي بدّل الاستراتيجية العسكرية بالتدرج من الدفاع عن السلطان أو العاهل والدولة إلى الدفاع عن الوطن.

كان التجنيد في بداياته قسريًا، وتسبب في آلام كبيرة للفلاحين في مصر الذين انتُزعوا من أراضيهم ليوزعوا على جبهات بعيدة. إلا أن مؤسسة الجيش أصبحت مع مرور الوقت واحدة من المؤسسات الوظيفية التي يجد فيها أولئك الذين حصلوا على درجة من التعليم مجالًا للترقي الاجتماعي والانتساب إلى الدولة والاستحواذ على قدرٍ من النفوذ.

كانت ثمة صلة بين المدرسة النظامية التي أنشأتها الدولة والتي تُدّرس مناهج حديثة من جهة، والجيش بوصفه مؤسسة انضباط وعلم من جهة أخرى. وكان الذين يتخرجون في المدارس الإعدادية يمكنهم الدخول إلى المعاهد العسكرية والانتظام في سلك الضباط.

لم يكن إنشاء جيوش نظامية يعني إنشاء قوات عسكرية حديثة فحسب، لكنه أدى إلى تغييرٍ في علاقة السكان بالسلطة أيضًا، كما أدى إلى تغيير اجتماعي جذري[353].

إذا كانت وظيفة المؤسسة العسكرية التقليدية هي الدفاع عن الحدود وعن السلطة، فإن إفساح المجال أمام أبناء البلاد للدخول في مؤسسة عسكرية نظامية تندرج في إطار مؤسسات الدولة الحديثة، جعلها ترسم لنفسها دورًا غير مسبوق، وهو المشاركة في نقد نظام الحكم القائم. تأثر الضباط بالأفكار الحديثة كالحرية والمساواة، كما تأثروا بالحركات السياسية التي نشأت في نهاية القرن التاسع عشر والتي هدفت إلى إضافة نظام سياسي يستند إلى الدستور، كما عصفت بالمؤسسة العسكرية أفكار الوطنية والتيارات الأيديولوجية التي تروّج لها المنظمات الحزبية.

ثالثًا: الجيش والثورة

في واقعةٍ غير مسبوقة ومبكرة بالنسبة إلى جيش نظامي، تمرّد ضباط وجنود مصريون ضد قادتهم. أخذ التمرد في البداية طابعًا مطلبيًا يتعلّق بحق المصريين في الحصول على الترقية في جيش يقوده أتراكٌ وشراكسة. وتطور التمرد الذي وجد مؤازرة شعبية إلى المطالبة بالدستور وتشكيل حكومة مؤيدة للتمرد أو الثورة. وتطورت الحوادث إلى مواجهة بين الجيش والقوات الإنكليزية في معركة التل الكبير.

لم تهدف حركة عرابي إلى تغيير النظام أو الاستيلاء على السلطة، لكنها عبّرت عن حركة مطلبية تندرج في إطار تحقيق المساواة. وهي فكرة كانت قد اكتسبت رواجًا كبيرًا؛ بسبب انتشار الأفكار التي أطلقتها الثورة الفرنسية، كما أن حركة عُرابي وبسبب تأثرها بالبيئتين الفكرية والسياسية في مصر، تحوّلت

إلى حركة ترفدها قوى اجتماعية تطالب باعتماد دستور للبلاد وتضغط لتبديل الحكومة.

هُزم الجيش المصري وهُزمت الثورة. وقُدّم عرابي وأعوانه إلى المحاكمة ونُفيَ إلى خارج البلاد. وكانت تلك الحوادث ذريعة لاحتلال بريطانيا مصر. واتخذ الخديوي توفيق قرارًا بحل الجيش المصري. وأُعيدَ تكوينه بحيث لم يتجاوز عديده الستة عشر ألف رجل ووُضع تحت قيادة إنكليزية. وشارك الجيش المصري بقيادة كتشنر في إعادة فتح السودان 1896 – 1898، وكانت تلك آخر المعارك التي يشارك فيها؛ فخلال خمسين عامًا لم يشارك جيش مصر في أيّ معارك، ولم يكن له أي دور أو تأثير في الحياة السياسية حتى حرب فلسطين في عام 1948.

مهّدت الثورة العُرابية لنمو الشعور الوطني الذي عبّر عنه أشخاص وقادة مثل مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وسعد زغلول. وكانت ثورة عرابي التي هي أول تدخل للجيش في الشأن السياسي؛ قد فتحت باب السياسة وتكوين الأحزاب وتنوع الآراء والتيارات السياسية (وهذه مفارقة فريدة؛ لأن حركات العسكر وانقلاباتهم لاحقًا كانت تقضي بتقليص الحياة السياسية أو إلغائها). وفي السنوات التي انكفأ فيها الجيش المصري عن الحياة العامة، عرفت مصر تصاعدًا في الروح الوطنية توّجت باندلاع الثورة في عام 1919. وكانت مادة الثورة الطلاب والموظفون والنساء ورجال الدين وشارك فيها الأقباط من المصريين وامتدت إلى الريف. تلك الثورة التي قادها الحقوقيون ورجال الرأي والسياسة أطلقت طاقات مصر الثقافية والفكرية. وأنجزت صوغ الدستور في عام 1923 ومعاهدة عام 1936 التي أتاحت دخول عناصر من أبناء الفئات الوسطى إلى الجيش الذين انغمسوا في الحياة السياسية وتياراتها خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. فتوجهت أنظار الضباط الشبان إلى منظمات «مصر الفتاة» و«الحزب الشيوعي» و«الإخوان المسلمون»، وسادت لدى بعضهم ميول التأييد للألمان في ردة فعل على احتلال بريطانيا مصر. وتمثلت الحصيلة في أن أغلبية الضباط الأحرار الذين قادوا الحركة الانقلابية على الملك في عام 1952، كانوا من دفعتَي عامي 1936 و1937.

رابعًا: الجيش والسياسة

في وقت متقارب، ظهرت التيارات السياسية في الدولة العثمانية. وكان السبب المباشر لظهور معارضة سياسية لحكم السلطان عبد الحميد الثاني هو تعليقه الدستور في عام 1887، بعد شهور قليلة من إعلانه. وما زاد معارضة السلطان انتهاجه سياسة «التشدد والمحافظة». وكان التيار المعارض قد أسس جمعية «تركيا الفتاة» التي ضمت أتراكًا وعربًا وتابعيات عثمانية أخرى. وانبثق من «تركيا الفتاة» حزب «الاتحاد والترقي» الأكثر تنظيمًا وراديكالية. والواقع أن قادة المعارضة كانوا قد فرّوا إلى أوروبا، خصوصًا إلى فرنسا، حيث أمكنهم أن يصدروا الصحف المعبّرة عن آرائهم وبرامجهم.

كان من بين هؤلاء المعارضين أحمد رضا، الموظف في وزارة المعارف الذي احتج بزيارة معرض في باريس. فبقي فيها وأصبح رئيسًا لجمعية «الاتحاد والترقي». وكتب أحمد رضا مؤلفًا صغيرًا بعنوان **مسؤولية وواجب**، شرح فيه الدور الذي «يتعيّن على الجيش أداؤه في الدفاع عن الدولة العثمانية، وفي تقدّمها»، مبينًا أن هذا الدور تغيّر وانتقل من الفتح إلى الدفاع عن البلاد، ومن الغزو إلى الوطنية، مشددًا على أن الضباط هم أكثر مكونات المجتمع العثماني تأهيلًا ووطنية، ومن ثم ينبغي لهم توجيه الحياة السياسية للدولة، خصوصًا في التصدي للاستبداد الحميدي الذي يسير بالبلاد نحو الهاوية. وختم أحمد رضا بدعوة النخبة العسكرية إلى تولي «واجبها الثوري»[354]. ولعل كلام أحمد رضا هو أول محاولة ذات طابع نظري لتصور دور العسكر في تغيير النظام القائم، من خلال افتراض مسؤولية هذه المؤسسة. والواقع أن أفكار الاتحاد والترقي وصلت إلى تشكيلات الجيش العثماني في مناطق ومدن كثيرة. ومن مدينة سلانيك، ظهر تمرد العسكر بقيادة عدد من الضباط، أبرزهم البكباشي نيازي بيك الأرناؤوطي والبكباشي أنور بيك. وفي ساحة سلانيك، ارتفعت هتافات «تحيا الأمة»، و«تحيا الجمعية»، و«يحيا الجيش». وأنشدوا نشيد الثورة الفرنسية: «هلموا يا بني الوطن فيوم المجد قد وافى». وتردد اسما الضابطين نيازي وأنور بوصفهما بطلين. وأضحى اسماهما رمزًا ونشيدًا: «يحيا نيازي مع أنور بطلا الحرية في العسكر». وهو الشعار الذي عمَّ الأوساط العربية بُعَيد

الانقلاب الدستوري في عام 1908، تنويهًا بدور الضباط في الانقلاب. وقامت انقلابات عسكرية عدّة في الأعوام 1909 و1912 و1913. وآلت السلطة في الدولة العثمانية إلى ثلاثة أشخاص: أنور، وجمال، وطلعت[355].

شهد العقدان الأولان من القرن العشرين انغماس العسكر في السياسة. ولمعت أسماء الضباط الذين شاركوا في الحرب ضد الاحتلال الإيطالي في ليبيا، ومنهم عرب وأتراك.

في الوقت الذي أضحى الجيش العثماني جيشًا محترفًا، بسبب التدريبات التي تلقاها، خصوصًا من الجيش البروسي (الألماني)، فإن السياسة دخلت صفوفه بفعل الدعاية التي أطلقها حزب الاتحاد والترقي، والتي استهدفت استمالة الضباط إلى شعاراته. وانتشرت خلايا الاتحاد والترقي في الجيش المؤسسة الأكثر تنظيمًا وعديدًا. وفي الوقت الذي كان يخوض المعارك على جبهات متعددة، كانت أعين ضباطه على الداخل. والواقع أن الجيش العثماني أو خاصة الضباط المنتمين إلى حركة الاتحاد والترقي، خصوصًا بعد الانقلاب الذي قاموا به في عام 1913، تمكنوا من إحكام قبضتهم على السلطة وأدخلوا الدولة في الحرب العالمية وانهزموا بانهزامها. إلا أن الجيش التركي بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، بدأ مرحلة جديدة بتصديه لمحاولات احتلال الحلفاء تركيا وتقسيمها إلى مناطق نفوذ. لقد تمكّن أتاتورك من الحفاظ على وحدة تركيا، وبناء نظام جمهوري وفقًا لمبادئ العلمنة الصارمة، وابتعد عن تاريخ السلطنة الإسلامي وأدار ظهره للتراث العثماني نفسه بتبديل الحرف العربي بالحرف اللاتيني. وأصبح أتاتورك رمزًا ومثالًا للعسكري ولرجل الدولة حتى في الأوساط العربية.

كانت الآمال معقودة إثر الانقلاب الدستوري في عام 1908 على قيام دولة عثمانية عصرية قادرة على مجابهة مشكلاتها العسيرة. إلا أن هذه الآمال سرعان ما تلاشت، نظرًا إلى التعثر الذي أبداه القادة الجدد للدولة، وتفاقم مشكلات الدولة العسكرية والمالية وبسبب بروز النزعة القومية التركية. وكان الانقلاب الدستوري قد أطلق مجددًا الحياة السياسية وتشريع تأسيس الجمعيات وإصدار الصحف والتعبير عن الرأي. وشجع نجاح العسكر في

الانقلاب العسكريين من غير الأتراك على الخوض في السياسة.

كان الجيش العثماني بمدارسه، مقصدًا لأولئك الذين يريدون احتراف العسكرية. كما كانت إسطنبول مقصدًا للطلاب الذين يريدون حيازة شهادة الحقوق أو الطب من الطلاب العرب.

حقيقة الأمر أن الإقبال على تعلّم اللغة التركية (العثمانية) بلغ مداه بين الطلاب العرب الذين يقصدون إسطنبول للدراسة، وبين الوجهاء والعلماء الذين كانوا على صلة بالحكومة في إسطنبول؛ إذ يمكن القول إنه لم يسبق أن انتشرت التركية خلال أربعمئة عام انتشارها في العقود الأخيرة من عمر السلطنة في الأوساط العربية. وفي مطلع القرن العشرين حين اشتدت المعارضة لحكم السلطان عبد الحميد من جانب «تركيا الفتاة» ثم «الاتحاد والترقي»، فإن شبانًا وضباطًا عربًا كثيرين في الجيش العثماني انجذبوا إلى أفكار هاتين الجمعيتين المطالبتين بالحرية والعمل بالدستور وإسقاط حكم الاستبداد. ويكفي أن نذكر مثالين معبّرين؛ **الأول** هو ساطع الحصري الموظف في وزارة المعارف العثمانية الذي التحق بالحكومة العربية في دمشق في فترة حكم الأمير فيصل، وأصبح في ما بعد من أبرز المنظرين للقومية العربية، **والثاني** هو عزيز علي المصري الضابط في الجيش العثماني الذي أصبح في ما بعد أحد رموز الحركة العربية.

خامسًا: العسكر والعروبة المبكرة

ظهرت فكرة انتظام الدارسين العرب في إسطنبول في النشاط السياسي في عام 1909 مع تأسيس «الجمعية القحطانية» التي لم تعمّر طويلًا، إلّا أن «جمعية العهد» التي أُسست في عام 1913، وكان أبرز أعضائها الضابط عزيز علي المصري، وضمّت عددًا من الضباط العراقيين أمثال ياسين الهاشمي، وجعفر العسكري ونوري السعيد، والتي ستكون نواة لانخراط الضباط العرب في العمل السياسي، وقيامهم بأدوار بارزة على مدى ما يقرب من نصف قرن لاحق. ويمكن أن نطلق على هؤلاء الضباط اسم ضباط المدرسة العسكرية العثمانية الذين تلقوا تدريبًا ألمانيًا. فكانوا من بين أكثر نخبة الضباط

كفاءة ومعرفة.

انكشف أمر «جمعية العهد» التي كان من شعاراتها وحدة العرب في كيان سياسي تأثرًا بالدعوات التي تصاعدت آنذاك من جانب الجمعيات العربية والمطالبة بدور أكبر للعرب في الإدارة العثمانية، فضلًا عن ولادة فكرة استقلال العرب عن السلطنة. وكان بعض هذه النزعة العروبية المتصاعدة ردًا على تصاعد النزعة الطورانية لحزب الاتحاد والترقي الحاكم في تركيا.

اعتُقل عزيز علي المصري، وقُدّم إلى المحاكمة وصدر حكم الإعدام بحقّه، ما أثار عاصفة من الاعتراضات الدولية والعربية، خصوصًا في مصر. فأصدر السلطان عفوًا شرط أن يغادر إسطنبول. وأضحى شخصية عالمية. وحين عودته إلى مصر استُقبل استقبال الأبطال، الأمر الذي جعله حاضرًا في الحياة العسكرية والسياسية عقودًا طويلة.

يحفل سجل عزيز علي المصري (1879 – 1965) بالمعارك العسكرية؛ فقد شارك في جبهات ألبانيا وليبيا واليمن، وغيرها. وقام بدور مهمّ في عام 1909 حين شارك في إجهاض الثورة المضادة في إسطنبول. وحين اندلعت الثورة العربية في الحجاز، التحق بها. وعمل على تأسيس جيشها. لكن تجربته اقتصرت على بضعة شهور فقط. وأصبح رئيسًا لأركان الجيش المصري بعد عام 1936. وكانت له محاولة فاشلة للاتصال بالألمان خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يعبّر عن ولائه للمدرسة العسكرية الألمانية. وعدّ الأب الروحي للضباط الأحرار[356].

شارك عدد من ضباط «العهد» في الثورة العربية الكبرى. وكانوا قادة جيشها؛ أمثال جعفر العسكري وياسين الهاشمي ومولود مخلص ونوري السعيد. وشاطروا الأمير فيصل أعباء الحكم في دمشق. وانتقلوا إلى العراق قبل أن يصبح فيصل ملكًا عليه. وانتقل جلّهم إلى الحياة السياسية. وأصبحوا وزراء ورؤساء حكومات على الرغم من أصولهم العسكرية؛ إذ أسسوا للحياة البرلمانية في العراق الذي عرف نشاطًا حزبيًا ملحوظًا في الأربعينيات والخمسينيات. إلا أن العراق كان البلد العربي الأول الذي عرف الانقلابات العسكرية، في وقت مبكر؛ ففي عام 1936، قام الفريق بكر صدقي بأول

انقلاب عسكري؛ وهو من قدامى الضباط الذين نشأوا في الجيش العثماني. إلا أن هذا الانقلاب لم يهدف إلى قلب نظام الحكم الملكي. أما الانقلاب الثاني في عام 1941 فقاده ضباط الجيش الذي أصبح نافذًا في الحياة السياسية العراقية، بقيادة السياسي رشيد عالي الكيلاني. واكتسب هذا الانقلاب تأييدًا شعبيًا عربيًا، خصوصًا بسبب تأييد مفتي فلسطين أمين الحسيني، وكون الانقلاب استهدف السياسة البريطانية في أوج الحرب، وحظي بتأييد الألمان. ولم تكن خطب الكيلاني موجهة إلى العراقيين فحسب، بل إلى السوريين والمصريين للانتفاض ضد الفرنسيين والإنكليز. وانتهى انقلاب الكيلاني حين توجهت القوات الإنكليزية من البصرة إلى بغداد. أما في عام 1958، فإن جيلًا جديدًا من الضباط سيطيح الملكية في العراق، وينهي حكم الأسرة الحاكمة وآخر رموز الضباط العثمانيين الذين التحقوا بالثورة العربية في عام 1916.

سادسًا: رموز عسكرية العظمة والقاوقجي

عدا عن الضباط العراقيين، فإن الحكومة العربية في دمشق استقطبت ضباطًا آخرين، خصوصًا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة تركيا. ومن هؤلاء يوسف العظمة وفوزي القاوقجي.

ينتمي يوسف العظمة (1884 – 1920) إلى أسرة دمشقية. بدأ حياته طالبًا في دمشق، لينتقل بعدها إلى المدارس العسكرية في إسطنبول. والتحق ببعثة أركان في ألمانيا، ونفّذ عددًا من المهمات العسكرية في بلغاريا والبلقان والنمسا ورومانيا. وأصبح مرافقًا لوزير الحربية أنور باشا. واستمر في الخدمة العسكرية في صفوف الجيش العثماني طوال سنوات الحرب العالمية الأولى. وعند نهايتها عاد إلى دمشق ليلتحق بالحكومة العربية مرافقًا للأمير فيصل، ليتم تعيينه وزيرًا للحربية في عام 1920.

تعود شهرة يوسف العظمة إلى موقفه من الإنذار الذي وجّهه الجنرال غورو إلى حكومة دمشق، ويتضمن شروطًا يمكن عدّها دعوة إلى الاستسلام. أصرّ يوسف العظمة على المواجهة في أوضاع غير متكافئة. وعبّر

في ذلك عن موقف وطني مقاوم، ومواصلة حربه التي كان يقودها إلى جانب الجيش التركي والجيش الألماني ضد الحلفاء.

استشهد يوسف العظمة يوم معركة ميسلون الشهيرة. وأصبح بذلك بطلًا في مواجهة الاستعمار. وأصبحت ذكراه مناسبة سنوية وطنية. وكانت سيرته تدرَّس للطلاب في المدارس.

يمكن أن نعدّ فوزي القاوقجي (1890 – 1977) أحد أبرز خريجي المدرسة العسكرية العثمانية، ذوي التدريب الألماني الصارم، فقد احتفظ بولائه السياسي لألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. يعبّر القاوقجي في مذكراته عن ثقته المطلقة في العسكرية الألمانية: فيقول: «وبرغم الضعف الملموس في كفاية الجيوش التركية في الميادين كافة، كانت ثقتنا بالنصر عظيمة. وذلك لاعتقادنا بقوة جيوش ألمانيا الحليفة. فكانت المعارك التي جرت في أواخر 1916 وأوائل 1917، لا تزال تدل دلالة واضحة على قدرة الجيوش الألمانية في الدفاع والهجوم. كما أن مخترعات ألمانيا الحربية كان لها تأثير عظيم في صلابة معتقداتنا بالظفر. ولم يكن لحوادث سقوط بغداد وانكسارات القفقاس، والانكسارات المتتالية أيّ وزن في نظرنا. إذ كانت الآمال تتطور تبعًا لحركات الجيش الألماني وحده»[357]. وُلد في مدينة طرابلس وتخرّج في المدرسة العسكرية ضابطًا في عام 1912، وكُلّف مهمات عسكرية إبّان الحرب في البصرة. وعند نهاية الحرب عاد إلى مدينته، ولم يغادرها إلى أن زارها الأمير فيصل، فالتحق به وأصبح مرافقًا له وضابطًا في حرسه. وبعد خروج فيصل من دمشق، انتسب إلى الجيش السوري الذي شرع الفرنسيون في تأسيسه، إلا أنه سرعان ما ترك الجيش والتحق بالثورة في عام 1925، وكان آنذاك في حماة فقاد المعارك فيها، ثم انتقل إلى الغوطة، ومنها إلى جبل العرب. وحين انتهت الثورة انتقل إلى القاهرة. وعمل في المملكة العربية السعودية إبان تأسيس الجيش، لينتقل بعدها إلى بغداد. وفي عام 1936، كان في فلسطين إبان ثورتها، ليعود بعدها إلى العراق. نفته حكومة بكر صدقي إلى الموصل، وعاد إلى بغداد بعد اغتيال صدقي. آزر القاوقجي حكومة رشيد عالي الكيلاني التي يقاسمها الهوى إلى ألمانيا. وحين قرر الجيش الإنكليزي إزاحة الكيلاني جند القاوقجي المتطوعين لمجابهة القوات الإنكليزية الآتية من الأردن. وأصيب في

المواجهات، فنُقل إلى ألمانيا للعلاج ومكث في برلين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. اعتقلته القوات الروسية مع عائلته، وبعد الإفراج عنه عاد إلى مدينته عبر القاهرة، وقبل وصوله إلى طرابلس كانت الوفود ورفاقه الحمويون في استقباله.

اكتسب فوزي القاوقجي سمعة لا تضاهى بوصفه عسكريًا مقاتلًا في جبهات عدة. وتعلّقت به آمال الشباب العربي. وبسبب شهرته، عينته الجامعة العربية قائدًا لجيش الإنقاذ في فلسطين حيث قاد عددًا من المعارك. وبعد إعلان الهدنة استقال. وكانت تلك آخر مهماته العسكرية.

ليس عزيز علي المصري ويوسف العظمة وفوزي القاوقجي سوى أمثلة بارزة على جيل من العسكريين الذين انتسبوا إلى المدرسة العسكرية العثمانية، واحتفظوا بولائهم للعقيدة القتالية الألمانية التي تُرجمت لديهم في عدائهم للاستعمارين الإنكليزي والفرنسي على السواء. أضفى هؤلاء الصورة الإيجابية للعسكري الذي ينتظر منه قيادة النضال ضد الاستعمار. ومهدوا للعسكريين الانقلابيين في نهاية الأربعينيات وعلى امتداد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

خاتمة

أُسست الجيوش في الإطار العثماني العربي ردة فعل على الهزائم التي مُنيت بها القوات العسكرية التقليدية. إلا أن إنشاء جيش حديث، في إسطنبول أو في القاهرة، كان يهدف إلى تعزيز سلطة الحاكم، والتخلص من قوة مسلحة كانت تفرض إرادتها على السلطة السياسية وتُطيحها في مناسبات عدة.

كان الغرض من تأسيس الجيش هو مجابهة الأخطار والتحديات الخارجية. إلا أن ذلك لا يحجب كون الجيوش الحديثة التي أُسست في مطلع القرن التاسع عشر كانت المؤسسات الأكثر حداثة، بل كانت قاطرة للتحديث. وفي القرن التاسع عشر، سواء كان في إسطنبول أم في القاهرة، قام العسكريون بأدوار إدارية وكانوا فاعلين في دفع السلطة نحو الخيارات

الدستورية.

قام العسكريون العرب الذين تخرّجوا في المدارس العسكرية في إسطنبول بدور في الثورة العربية وتحوّلوا إلى سياسيين في العراق خصوصًا. وشهد العراق أول الانقلابات العسكرية في عامي 1936 و1941، إلا أن هذه الانقلابات لم تهدف إلى تغيير النظام السياسي، بل جعلت الجيش فاعلًا في الحياة السياسية.

في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، برزت شخصيات عسكرية قامت بأدوار بارزة، أصبحت أمثلة مميزة، مهّدت لقبول جماهيري لدور العسكري، في قيادة الحياة السياسية وقيادة الدولة. ومهّدت الهزيمة العربية في عام 1948، الطريق أمام العسكريين للانقلاب على رجال السياسة، الأمر الذي جعل العالم العربي في الخمسينيات والستينيات أمام سيطرة العسكر على الدولة والمجتمع.

المراجع

1 - العربية

أبو المجد، صبري. **عزيز علي المصري وصحبه: بناة الوحدة العربية والإسلامية، 1900 - 1916**. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، [1990].

البيطار، عبد الرزاق. **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**. ط 2. بيروت: دار صادر، 1993.

زيادة، خالد. **المسلمون والحداثة الأوروبية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

عبد، نادية ياسين. **الاتحاديون: دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر - 1908)**. هاشم صالح

التكريتي (تقديم). بغداد: دار عدنان للنشر والتوزيع، 2014.

فهمي، خالد. **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، 2011.

2 - الأجنبية

Alazawi, Kaïs Jewad. *Du Califat aux coups d'Etat. Les Cinq coups d'Etat militaires au sein de l'Empire ottoman de 1908 á 1913*. Paris: Alphabeta, 1995.

(351) يُنظر كتابنا الذي عرضنا فيه جوانب تجربة سليم الثالث الإصلاحية: خالد زيادة، **المسلمون والحداثة الأوروبية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017). ص 61 – 76.

(352) عبد الرزاق البيطار، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، ط 2 (بيروت: دار صادر، 1993)، ج 1، ص 23.

(353) يُجري خالد فهمي في كتابه **كل رجال الباشا** بحثًا مميزًا حول تجنيد الفلاحين وأثر ذلك في المجتمع المصري: يُنظر: خالد فهمي، **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2011).

(354) نادية ياسين عبد، **الاتحاديون: دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر – 1908)**، هاشم صالح التكريتي (تقديم) (بغداد: دار عدنان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 293 – 294.

(355) يُنظر:

Kaïs Jewad Alazawi, *Du Califat aux coups d'Etat Les cinq coups d'Etat militaires au sein de l'Empire ottoman de 1908 à 1913* (Paris: Aphabeta 1995).

(356) Ibid.

(357) يُنظر: صبري أبو المجد، **عزيز علي المصري وصحبه: بناة الوحدة العربية والإسلامية، 1900 – 1916** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [1990]).

الفصل السابع
أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق (1921 - 2003)......كمال عبد الله حسن والناصر دريد سعيد

جاء تأسيس الجيش العراقي ملازمًا لتأسيس الدولة العراقية، خلافًا لدول كثيرة في العالم الثالث. وظل الجيش يمثل مصدرًا لنوع من الفخر الوطني، ما لبث أن تحول في المرحلة الثانية من عمر الدولة العراقية (الجمهورية) إلى مصدر إنتاج للنخب السياسية الحاكمة بفضل آلية «الانقلابات العسكرية». لكن أدلجة الجيش قادت إلى تسلط الأحزاب الأيديولوجية عليه، وخلال الطور الثالث من الدولة العراقية (حكم البعثيين)، توقف تمامًا تدخل الجيش في السياسة، ليتحول هذه المرة من مصدر للسلطة إلى أداة بيد السلطة، لتحقيق أغراضها السياسية المتمثلة في الاستئثار بالسلطة، وتركيز القوة بيد النخبة الحاكمة أو الفرد الحاكم، كما رأينا في حروب كردستان (1970 - 1975)، والحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988).

قادت النجاحات العسكرية، وليس «السياسية»، صانع القرار في بغداد إلى نتائج غير منطقية، فتحول الجيش العراقي إلى الوسيلة المفضلة أو الأولى في حل مشكلات السلطة، ما قاده إلى مغامرة الكويت في عام 1990، أدت إلى تدمير الجيش العراقي في عام 1991، ثم الدولة العراقية برمتها في عام 2003.

تدور إشكالية البحث حول الأسئلة الآتية:

– هل كانت طموحات الشعب العراقي في إيجاد دور واسع للجيش خارج إطار الدفاع عن الوطن السبب الذي أقحم الجيش في السياسة وقاده إلى التحطيم وهو في مهده في عام 1940؟

– هل كان غياب مؤسسات الدولة الحديثة، أو ضعفها في المرحلة التالية أسوة بدول العالم الثالث، ما جعل العراق وسلطته قبلة للانقلابات المتكررة بين عامي 1958 و1968؟

– هل كانت أدلجة الجيش هي التي أدت بالنتيجة إلى تحوله إلى أداة في يد الأحزاب الأيديولوجية، ومن ثمّ قادته إلى حروبه المدمرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؟

إن الفرضية التي قدمناها في هذا البحث تؤكد أن الجيش العراقي كان منذ تأسيسه مثقلًا بمهمات ومطالب شعبية فاقت قدراته. وعندما وصل إلى مستوى تلك القدرات، أصبح أقوى من الدولة نفسها؛ ما قاد نخبة من ضباطه إلى التسّلط عليها، قبل أن تتسلط عليهما الأحزاب الأيديولوجية، وتقود الجيش إلى حروبه المدمرة.

تجدر الملاحظة أننا استخدمنا مصطلح «الانقلاب العسكري» لكل عملية استيلاء لنخبة عسكرية على السلطة السياسية، بغض النظر عن موقف متابعين ومؤرخين كثر، إلا أن هذا العمل الانقلابي قد يكون فاتحة عهد مزدهر من الإنجاز والإصلاح السياسي، كما يعتقد كثيرون حول انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق أو 23 تموز/ يوليو 1952 في مصر ...إلخ. هكذا، فإن استخدام مصطلح الانقلاب العسكري لا يقصد منه الإساءة إلى أي من هذه الحوادث، بل هو توصيف علمي أكاديمي لا غير.

استُخدم منهج التحقيب (Periodization) الذي وضعه المفكر السوسيولوجي والمؤرخ ليونيد غرينين، ويعني تقسيم المبحث إلى حقب تاريخية معينة على أساس حوادث مهمة تقسم مراحل البحث، وكذلك منهج التقسيم الثلاثي (Three Stages) للدولة[358].

أولًا: دور الجيش في السياسة (1921 - 1958)

إن المتغيرات التي تزامنت مع ظروف انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918، تسببت في تعقيد المشهد السياسي لتحديد ملامح النظم السياسية للشعوب التي كانت تحت جناح الدولة العثمانية. فالمتغير العسكري كان الأبرز والمتمثّل في الاحتلال المباشر للأراضي والتحكم في إدارة شعوبها، والمتغير الأيديولوجي الماركسي والمتمثّل في الدعوة إلى الشيوعية الاشتراكية بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا في عام 1917، والمتغير السياسي المتمثّل في حق تقرير مصير الشعوب، وحريتها في السعي إلى نيل استقلالها، وفقًا لمبادئ الرئيس الأميركي وودرو ويلسون وميثاق عصبة الأمم، وكذلك في ظل المتغير الاجتماعي الشعبي الثائر والمُطالب بالدولة العربية المستقلة، إلا أن هذه التطورات لم تمنع بريطانيا وفرنسا من تأمين شروط قيام نظام إقليمي جديد، والتعهد بحمايته من القوى المحلية والدولية[359].

جسدت الثورة في العراق في 1920 مفاهيم الوطنية والاستقلال والرفض الشعبي لسياسة الانتداب؛ ما حفز الحكومة البريطانية على التفكير في تدبير شؤون العراق بحنكة سياسية، وبأقل ما يمكن من التكلفة ماديًا وبشريًا من خلال تغير سياسة الحُكم من الإدارة العسكرية المباشرة إلى إقامة دولة في العراق من الولايات الثلاث البصرة وبغداد والموصل، تلبية لمطالب الثوار وتهدئة للأوضاع لضمان تحقيق مصالح بريطانيا في العراق[360].

شُكلت الإدارة في الدولة العراقية من تحالف ضمّ فريقين من الشخصيات السياسية؛ الفريق **الأول** مثّله الأعيان والوجهاء الذين تمكنت بريطانيا من إقناعهم بالتعاون مع الملك فيصل الأول لتثبيت النظام الجديد، ومن أبرز رموزه عبد الرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون. والفريق **الثاني** مثّله عدد من الضباط والناشطين الذين ناهضوا الدولة العثمانية من حملة الأفكار القومية العربية، وشكّلوا الجمعيات السياسية، مع أن رموز كلا الفريقين كانوا متباينين من حيث المصالح والمواقف[361]. لقد سعى الطرفان إلى تأسيس نظام سياسي برلماني بهدف تحقيق المصالح الوطنية، من خلال التكتلات والأحزاب

التي شُكّلت خلال تلك الحقبة، في ظل سياسة توازن القوى داخليًا، التي اتبعها الملك فيصل الأول للمحافظة على الوضع الراهن وعدم اختلاله لمصلحة طرف دون آخر.

وصف الملك فيصل الأول الوضع الحَرج للحكومة العراقية بقوله: «إن الحكومة أضعف من الشعب بكثير، ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الأمر». لذلك، اتجهت الحكومة العراقية إلى تقوية الجيش العراقي لمواجهة العشائر المسلحة في البلاد، كما جاءت الدعوة إلى الانضمام إلى الجيش بمنزلة تحقيق للاندماج الوطني، عبر تطبيق التجنيد الإلزامي. وسعت الحكومة كذلك إلى نقل مسؤولية الدفاع عن العراق من السلطة العسكرية البريطانية إلى الحكومة العراقية، بهدف تحقيق استقلالية سياسية أكبر للعراق. ورفضت بريطانيا في البدء هذه المبررات بذريعة التزامها بنود المعاهدة العراقية - البريطانية[362]؛ إذ كانت الدعوة إلى تمكين الحكومة العراقية من أخذ المسؤولية على عاتقها، من خلال تشكيل جيش وطني قوي، خشية احتمال عدول بريطانيا عن تنفيذ التزاماتها تأليف الدولة العراقية[363]. لذلك، عملت الحكومة العراقية على تعزيز قوات الجيش، وزيادة عدد القوات، بالحجم الذي تؤهله الميزانية العامة المتواضعة[364].

إن العوامل التي شجعت القيادات العسكرية على التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون السياسية ترتبط بعدد من القضايا الداخلية والخارجية التي أثرت في مواقف الحكومة العراقية وقراراتها، والمرتبطة بالمصالح الوطنية والقومية. ويمكن تناول أهم تلك العوامل في الآتي:

1 - اختلاف المواقف بين الحكومتين العراقية والبريطانية في القضايا الداخلية والخارجية

- كان تأثير الحكومة البريطانية بليغًا في مواقف الحكومة العراقية، بسبب ضَعْفها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتجسدت هذه التأثيرات في صلاحيات المندوب السامي وتدخله المباشر في الشؤون الداخلية لأكثر من حالة؛ ما كان يثير حفيظة القوى الوطنية. في المقابل، كانت بريطانيا

تمتلك من القوة لحماية مصالحها من دون الحاجة إلى التدخل في مجريات حياتها السياسية. فقد وافقت الحكومة العراقية في عام 1922 على تشكيل الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفر أبو التمن، وحزب جمعية النهضة العراقي برئاسة الحاج أمين الجرجفجي. لكن المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس أمر بحل الحزبين في عام 1922، بسبب معارضتهما الاحتلال والانتداب، والمطالبة بالاستقلال وعدم تدخل بريطانيا في شؤون العراق الداخلية[365].

كان العراق يعاني عوامل ضعف عدة تهدد كيانه بالانقسام، في الوقت الذي كان التيار القومي يتطلع إلى قيام الحكومة العراقية بدور خارج حدودها، ولا سيما في ما يتعلق بقضية فلسطين وسورية والوحدة العربية، فضلًا عن استقلاله عن بريطانيا؛ ما مثّل عامل خلاف مع بريطانيا، لأنها كانت تطالب بالاهتمام ببناء العراق وتطويره بالتدرج، بينما كان التيار الوطني يمنح الأولوية لقضية الاستقلال الناجز، بما أن النظام الانتدابي يقضي بوضع علاقات العراق الخارجية وسياسته الدفاعية في يد السلطات البريطانية[366].

– أثّرت المعاهدة العراقية – البريطانية في عام 1930 في موقف الحكومة التي كانت تبحث عن أسرع السبل مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالجيش، بسبب ما تتضمنه من تأكيد ضرورة استمرار المدربين البريطانيين للجيش العراقي، وشراء الأسلحة والتجهيزات من بريطانيا حصرًا، وبقاء الجيش والقواعد الجوية البريطانية في العراق[367]، وما لها من وقع سلبي على جهد النخبتين السياسية والشعبية في نشاطهما لنيل الاستقلال والسيادة.

2 – الخلافات بين الشخصيات السياسية العراقية[368]

– أدى عدم التزام بريطانيا وعودها بمنح استقلال الدولة العربية إلى حالة من الشك في التعامل معها لدى بعض النخب القومية السياسية. وبرزت هذه الحالة بعد وفاة الملك فيصل الأول في عام 1933، كونه مثّل رمزًا لفكرة القومية العربية، وكان قادرًا على التنسيق بين جميع النخب المتنافسة للتوازن

بينها بالعمل وفق مبدأ «خُذ وطالب».

- إن معضلة الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي من العوامل المهمة في الجسم السياسي في العراق الذي لم يعرف الاستقرار القائم على تأصيل المؤسسات الدستورية، بل على ديمومة العرش المَلَكي الذي بقي رمزًا لوحدة الدولة؛ ما أدى إلى معايشة النخبة السياسية حقبة من العنف والدماء خلال الثلاثينيات.

- شُكّلت الكتُل السياسية للمشاركة في الوزارات المتعاقبة لإدارة شؤون الحكم، ثمّ تطورت الحالة إلى تشكيل أحزاب وفق أهداف مرحلية، تسعى لتجاوز الأزمات المستجدة. إلا أن الخلافات في مواقف الشخصيات السياسية في شأن القضايا الداخلية والخارجية، والتي لم تتمكن الأحزاب من معالجتها وحسمها، أدت إلى تعميق الخلافات، وشجعت بعض الساسة على الاستعانة بالقادة العسكريين والاستقواء بهم، ويُعد انقلاب الفريق بكر صدقي في عام 1936 أول مثال لهذه لحالة.

3 - أثر الصراع الدولي في مواقف الحكومة العراقية

انصرفت بريطانيا وفرنسا المنتصرتان في الحرب العالمية الأولى في عشرينيات القرن الماضي إلى تثبيت الوضع الراهن في المنطقة العربية ضد التحديات المحتملة. وفي عقد، برزت ألمانيا وإيطاليا، وعملتا على تغيير ذلك الوضع من خلال إضعاف نفوذ الدولتين. وفي المقابل، سعت بريطانيا وفرنسا إلى تعزيز نفوذهما وهيمنتهما، فانعكست هذه التطورات على مجمل العلاقات البريطانية - العراقية، وعلى الاستقرار السياسي داخل العراق. وسنتناول أهم الحوادث التي أفرزتها تلك المرحلة، على النحو الآتي:

أ - انقلاب الفريق بكر صدقي (1936)

كانت الفترة الممتدة بين وفاة الملك فيصل الأول في عام 1933 واندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 فترة مضطربة؛ إذ جرى تغيير الوزارة

اثنتي عشرة مرة، بسبب تأثير صراع القوى العظمى وانعكاسها على الاستقرار الداخلي في العراق، ما دفع بالفريق بكر صدقي إلى تنفيذ الانقلاب في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1936. وبعدها اختلفت الجماعات المساندة له في ما بينها حول الوعود التي قطعت للناس، وتحوّلت الحكومة بالتدرج إلى الفردية والاستبداد؛ ما دفع بالجيش إلى السُخط، وبدأت الحكومة بفقدان أي سند شعبي أو حزبي، وهو ما مهّد لحدوث تغييرات عدة جراء تدخل الجيش في تطور الحوادث السياسية، بعد اغتيال الفريق بكر صدقي في عام 1937[369].

ب - حركة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة في عام 1941

تميزت سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية بنمو القوى السياسية المتشددة على حساب القوى المحافظة، تحت تأثير دعم ألمانيا وإيطاليا اللتين عملتا على كسب مناطق نفوذ وحلفاء في المنطقة؛ ما منح العرب فرصة المطالبة بالحقوق القومية. لذا، حاولت بريطانيا حماية مصالحها في العراق وسط ظروف دولية متغيرة، من خلال الحفاظ على التسهيلات الاستراتيجية باستخدام قواعد العراق وممراته جوًا وبرًا، إضافة إلى كونه أحد المزودين الرئيسين لها بالنفط. جعلت هذه المعطيات بريطانيا تتمسك بالعراق تاركة للنخبة السياسية أمر تصريف الشؤون وتأمين استقرار البلاد في مواجهة التيار القومي العربي. كانت مجموعة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة التي استلمت الحُكم نخبة متحمسة لإنقاذ العراق من الهيمنة الأجنبية، لكنها لم تحسن إدارة الصراع مع بريطانيا، فأدى ذلك إلى الانهيار السريع للحركة لعوامل تتعلق بظروف النخبة وارتباكها بعد اندلاع القتال، وتعطيل المؤسسات القيادية، الأمر الذي شلّ آلية اتخاذ القرار[370]، وأدى إلى احتلال القوات العسكرية البريطانية العراق مرة ثانية في تاريخه.

4 - ثورة 14 تموز/ يوليو 1958

كانت الحياة السياسية طوال الفترة المَلكية غير مستقرة[371]. وابتداء من عام 1941، استخدمت الحكومة أسلوب القمع والإعدام والنفي ضد

المعارضين. وبسبب تسلط الجيل القديم، وعدم إجراء تغيير جوهري في البنية السياسية لاستيعاب الطبقة الوسطى الجديدة وطموحاتها وإمكاناتها المكوّنة من المثقفين والمهنيين وضباط الجيش الراغبين في المساهمة في الحياة السياسية، سد طريق التغيير أمام الزعماء السياسيين المدنيين من الجيل الجديد للمشاركة في الحياة السياسية عبر الانتخابات ومجلس النواب[372] ما دفع ببعضهم إلى قبول الاتصال بتنظيم حركة الضباط الأحرار في العراق، والذي تأسس تحت تأثير حركة الضباط في مصر، ونجاحهم في تغيير النظام السياسي. وعلى الرغم من توجس كثيرين من تدخل الجيش في السياسة، فإن عجز الأحزاب السياسية الراغبة في التغيير عن الوصول إلى الحُكم دفع بالقيادة العسكرية إلى المبادرة، نتيجة حراك سياسي عام لتحقيق هدف تغيير النظام السياسي في 14 تموز/ يوليو 1958[373].

ثانيًا: سمات الانقلابات العسكرية في العراق منذ عام 1958

منذ الانقلاب العسكري الأول في تاريخ العراق في عام 1936[374]، توالت الانقلابات في العراق، ولا سيما منذ انقلاب عام 1958 وما بعده. والحقيقة أن الانقلابات بصفتها فعلًا عسكريًا كانت مرهونة دائمًا بسببين؛ **أحدهما** معلن ويتعلق بأهداف سياسية معينة، **والثاني** غير معلن وهو عملية الاستيلاء على السلطة مع ما يترتب على ذلك من نفوذ وغلبة وامتيازات ...إلخ. ولم تكن الأهداف السياسية واضحة تمامًا في الانقلاب الأول الذي قاده بكر صدقي، فقد قيل إنه لوقف سيطرة ياسين الهاشمي على النظام السياسي[375]، وقيل إنه لدعم الاتجاهات اليسارية التي بدأت تظهر بشكلها الغائم آنذاك[376]. وقيل أيضًا إنها بسبب انتماءات صدقي القومية[377]، إلا أن السبب الحقيقي وغير المعلن كان واضحًا بصفة أكيدة[378]. وفي انقلاب عام 1941 الذي أطلق عليه «حركة مايس 1941»، كان العامل السياسي أكثر وضوحًا. وعلى الرغم من عدم غياب السبب الحقيقي[379]، فإن الأمر اختلف تمامًا مع انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 الذي أسقط النظام الملكي، وكان أول انقلاب في تاريخ العراق يقوم بتغيير شامل للنظام السياسي وليس

إسقاط حكومة. وسنحاول أن ندرس ظاهرة الانقلابات، ومرورها بمرحلتين: مرحلة التسييس ومرحلة الأدلجة.

1 - الانقلابات العسكرية وتسييسها

ظلت الانقلابات العربية تدور في فلك السيطرة على السلطة مثل انقلابي عامي 1936 و1941 (إلى حد ما) في العراق وانقلابات حسني الزعيم 1949[380]، وسامي الحناوي في العام نفسه[381]، وانقلاب الشيشكلي[382] في سورية حتى قيام انقلاب 1952 في مصر[383]. والواقع أن نظام الرئيس عبد الناصر أحدث انقلابًا جذريًا في الفكر السياسي العربي على مستويات عدة، فقد كان للنجاح المدوي للانقلاب والنظام الذي جاء بعده أثر هائل في تقبل الشعوب العربية فكرة الانقلابات وتصنيفها عملًا ثوريًا ممكنًا قد يؤدي إلى نتائج راديكالية في تطور الشعوب العربية، بل إن الشيوعيين العرب اضطروا، تحت ضغط التأييد العام العربي، إلى تكييف آرائهم الرافضة الانقلابات[384]. كما تراجعت الدعوة إلى الليبرالية والديمقراطية الانتخابية حتى اختفت تمامًا خلال الخمسينيات والستينيات ولم تعد هناك أي قوى سياسية تدعو إليها خلال هذه الفترة[385]. هكذا، تحوّلت الانقلابات العسكرية بعد أن شاعت كاريزما عبد الناصر في الخمسينيات لتصبح حلم القوى السياسية على الأرض في العراق[386]. كما أن النظام الملكي الذي ارتبط بالتحالف مع بريطانيا وبالعداء لنظام ناصر أصبحت قضيته قضية وقت قبل أن ينتهي بالطريقة الناصرية نفسها.

ما عادت تعد فكرة الانقلاب نفسها هي الإغراء فحسب، بل إن تنظيمات «الضباط الأحرار» التي يفترض فيها أن تتكون من «شلة» أو مجموعة رئيسة من صغار أو متوسطي الرتب من الضباط، والتي تنتشر انتشارًا عموديًا، أصبحت تنظيمًا وطنيًا غير متحزب يهدف إلى ترتيب الانقلاب ضد النظام الحاكم[387]. هكذا، أُسس تنظيم الضباط الوطنيين في العراق (عُرف أيضًا باسم «الضباط الأحرار»)[388]. وعلى الرغم من أن الحزبية تسللت أحيانًا إلى أعضاء كثر في التنظيم في العراق[389]، فإنه لا يمكن وصف انقلاب 14 تموز/

يوليو 1958 بأنه انقلاب مؤدلج. والواقع أن الرأي العام العربي ظل حتى السبعينيات مأخوذًا بنجاحات حكومات الانقلابات العسكرية التي ظلت تحاول تقليد كاريزما عبد الناصر أو استنساخها بجميع الطرائق طوال هذه الفترة.

الواقع أن هذا النجاح كان عاملًا أساسيًا في قرار الأحزاب الأيديولوجية كلها آنذاك، أن تؤسس تنظيماتها العسكرية للقيام بالانقلابات. وربما لم يخلُ أي مشتغل بالسياسة آنذاك من التفكير في الانقلابات وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية، مهما بدت تلك الأهداف بعيدة عن التحقق بالانقلاب أو بغيره[390]. هكذا، بسبب دخول الأحزاب الأيديولوجية ساحة الانقلابات العسكرية، سرعان ما اختفت صيغة الضباط الأحرار اللاأيديولوجية لتحل محلها الانقلابات الأيديولوجية، وبذلك اختفت الصيغة السياسية العامة للانقلابات العسكرية لتحل محلها الانقلابات العسكرية المؤدلجة.

2 – الانقلابات العسكرية المؤدلجة

إن الانقلابات العسكرية المؤدلجة هي تلك التي قام بها ضباط ينتمون إلى أحزاب أيديولوجية (عقائدية) بغرض إيصال أحزابهم إلى السلطة، بصفته هدفًا أساسيًا للانقلاب. وقد رأينا كيف أن ضباطًا كثرًا منتمين إلى انقلاب 14 تموز/ يوليو كانوا منتمين بالفعل إلى أحزاب سياسية أو اتجاهات سياسية، لكننا لا نستطيع أن نقول إن هذا الانقلاب كان انقلابًا مؤدلجًا لأسباب عدة:

– أن قادة الانقلاب لم يكونوا من اتجاه أيديولوجي أو حزبي واحد، بل جمعهم هدف وطني واحد (كما قدّروه) وهو إزالة نظام حكم عميل (كما اتفقوا عليه).

– لم يكن هدف الانقلابيين هو إيصال حزب معين إلى السلطة، حتى من كان منهم منتميًا إلى حزب فعلًا، بل كان الهدف هو إزالة نظام حكم معين لإقامة نظام وطني من دون تحديد أيديولوجي أو حزبي.

– لم يكن الانقلابيون في أغلبيتهم العظمى منتمين فعلًا آنذاك إلى أي اتجاه حزبي محدد، بل كان جل انتماءاتهم فكرية خالصة من دون الانتماء الحزبي



الصريح، أي من غير خطة حزبية معينة للاستيلاء على السلطة.

لكن، بدءًا من ذلك التاريخ، انتهى عهد الانقلابات السياسية العامة أو ذات الأهداف الوطنية العامة لندخل مرحلة الانقلابات المؤدلجة[391]. وقد بدأت ظاهرة الانقلابات المؤدلجة منذ ذلك التاريخ[392]، لكن انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963 يعدّ العلامة المميزة في تاريخ بدء الانقلابات المؤدلجة، والذي يعدّ كذلك أنموذجًا للانقلابات العسكرية الحزبية والمؤدلجة. فقد صدرت الأوامر من القيادة العليا لحزب البعث (القيادة القومية) بتشكيل اللجنة العسكرية في الحزب منذ الأيام الأولى لانقلاب 14 تموز/ يوليو 1958[393]. وكان هدفها يتمثّل في نقطتين أساسيتين، **أولاهما** ضمان إدخال الشباب البعثي إلى الكليات العسكرية المختلفة بهدف ضمان الحصول على ضباط منتمين إلى حزب البعث. **وثانيتهما** محاولة كسب الضباط الموجودين أصلًا في الجيش العراقي لحزب البعث، خصوصًا من ذوي الرتب الكبيرة. ويبدو أن حزب البعث حينذاك، قرر عدم الانتظار إلى حين تخرج كوادره في الكليات العسكرية وترفيعهم عسكريًا إلى مرحلة الانقلاب على النظام، فقرر استعجال الطريق في محاولة تجنيد ضباط جاهزين أصلًا للعمل معه في هذا الطريق، ولا سيما بعد أن اتضحت ملامح انحياز نظام قاسم إلى اليسار والشيوعيين ضد الضباط القوميين[394] وهم الكثرة الغالبة في الجيش العراقي آنذاك، ما جعل هؤلاء هدفًا سهلًا للكسب في الخطط الانقلابية كلها من حزب البعث الذي كان حينذاك الحزب القومي الأقوى على الأرض.

إضافة إلى ما سبق، فإن من المهم الإشارة إلى قضية أخرى في غاية الأهمية، حتى إن لم تكن ذات علاقة بآلية الانقلاب نفسها، وهي قضية مستوى العنف الذي ازداد كثيرًا مع دخول مرحلة الانقلابات الحزبية أو المؤدلجة. فقد شهد انقلاب عام 1936 وفاة بعض الضحايا وأولهم كان وزير الدفاع (المنقلب عليه) جعفر العسكري، وقائد الانقلاب نفسه (بكر صدقي) ولم يتجاوز عدد ضحايا انقلاب عام 1936 عدد أصابع اليدين، مع أن هذا العهد وصف بكونه أقسى العهود وأشدها إرهابًا في الزمن الملكي[395]. وفي انقلاب أيار/ مايو 1941 لم يحدث أي حالة وفاة أو قتل لشخص بعد هروب نوري السعيد والوصي على العرش عبد الإله بن الملك علي، لكن العراق شهد مقتل أفراد

كثر من جيشه في مواجهات هذا الجيش مع الجيش البريطاني في مواقع الحبانية والشعيبة وسن الذبان، وهي ما يخرج عن نطاق الانقلاب نفسه[396]، لكن العنف الحقيقي في تاريخ الانقلابات العراقية هو الذي بدأ مع انقلاب عام 1958 الذي لحق العائلة المالكة ورئيس الوزراء نوري السعيد ووزير داخليته سعيد القزاز[397]. وعلى الرغم من الدموية المرعبة التي صاحبت انقلاب 1958، فإن عدد ضحاياه كان محدودًا (8 أفراد فقط)، لكن هذا الجانب الدموي فتح المجال لدخول الصراعات السياسية في العراق مرحلة دموية، ولا سيما مع المزيد من الأدلجة التي بدأت تسيطر على مجمل العمل السياسي والحركات والأحزاب[398]. أمّا في انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963، فقد انفتحت أبواب العنف على مصرعيها بجميع صورها الدموية، بدءًا من مقاومة الشيوعيين للانقلاب في مواجهات وزارة الدفاع ومناطق أخرى في بغداد، فقد تضمنت التصفيات الإعدام بلا محاكمات والقتل المباشر ومن خلال التعذيب ومن خلال النفي إلى الصحاري ...إلخ، وذلك من خلال تشكيل ميليشيات (الحرس القومي) التابعة لحزب البعث[399]. واستمرت هذه التجربة الدموية عشرة أشهر[400]. وكان هذا العنف غير المسبوق مصحوبًا بفوضى هائلة وصراعات قاتلة بين الجيش والميليشيات وبين قادة الميليشيات أنفسهم أدت إلى انقلاب 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963[401]. وربما يكون هذا الانقلاب هو بداية سلسلة من الانقلابات التي حصلت بين هذا التاريخ وحتى 17 تموز/ يوليو 1968، والتي لا يمكن وسمها بصفة الانقلابات المؤدلجة، أو الانقلابات السياسية السابقة، لأننا لا نستطيع أن ننكر الانتماء الأيديولوجي لقادة هذه الانقلابات، لكنها من جهة ثانية، انتفت فيها معظم سمات الانقلابات الأيديولوجية. وبالطبع، لا يفوتنا أن نذكر أن هذه المحاولات لم تكن إلا محاولات لم يكتب لها النجاح كان هدفها استبدال فصيل قومي عروبي بفصيل آخر تحت أعذار وتبريرات الانحراف الأيديولوجي أو من أجل تحقيق الوحدة ...إلخ[402]. وكان العراق خلال هذه الفترة تحت حكم الأخوين عارف (عبد السلام [1963 – 1966] وعبد الرحمن [1966 – 1968])، وقد سجل لنا تاريخ هذه المرحلة انقلابين عسكريين[403]، قام بهما عارف عبد الرزاق العسكري القومي المعروف[404]، لكن الانقلاب الأيديولوجي الحزبي الثاني والأخطر تأثيرًا بعد انقلاب 1963

هو انقلاب تموز/ يوليو 1968، والذي قام به حزب البعث أيضًا، ويعدّ خاتمة الانقلابات العسكرية الناجحة في العراق حتى سقوط الجمهورية العراقية في 2003[405]. ذلك أن كل ما جرى من انقلابات بعدها كان إمّا محاولات انقلابية فاشلة وإمّا عملية تبديل السلطة ضمن الفريق الحاكم نفسه[406]. والواقع هو أن نتائج وصول البعثيين إلى السلطة في 1968 تمثلت في وصول مجموعة حديد للإمساك بالسلطة نهائيًا؛ ما أدى إلى إقصاء كامل للجيش عن التأثير السياسي، هذا الإقصاء الذي كان بسبب تشكل الدكتاتورية التي صنعتها هيمنة الحزب الواحد على مقدرات البلد أول مرة منذ تأسيسه في عام 1921. والواقع هو أن قادة حزب البعث بدأوا أولًا بعملية إبعاد كاملة بجميع الكوادر العسكرية غير المنتمية إليهم[407]، وإعداد جيش خاص بهم. ويقول الباحث عماد علو إن العملية أساسًا كانت نوعًا من الصراع بين قادة الجيش وقادة البعث المدنيين انتهى لمصلحة الطرف الثاني[408]. والواقع أن جهد القضاء على خطر الانقلابات العسكرية التقليدية قد انتهى بنجاح كبير[409]، ما فسح المجال للانقلابات الداخلية داخل النظام نفسه والحزب أو من أحزاب أخرى وهي كلها باءت بالفشل حتى أوصلت الرئيس صدام حسين إلى رئاسة الجمهورية في عام 1979 بعد أن تغلب على جميع منافسيه داخل الحزب والدولة والحياة السياسية. والأهم من ذلك كله أخضع الجيش برمته لإرادة حزبه أولًا ثم لإرادته هو شخصيًا؛ فأفسح المجال لبدء مرحلة جديدة من العلاقة بين الجيش والسياسة في العراق، وهي مرحلة استخدام الجيش لتحقيق المآرب السياسية لصانع القرار (حزبًا أو فردًا) بدلًا من مهمته الأساسية في الدفاع عن الوطن كما يفترض.

ثالثًا: ظاهرة الحروب والتعبئة السياسية (1968 - 1988)

انتقل النظام السياسي العراقي بعد انقلاب 17 - 30 تموز/ يوليو 1968 إلى مرحلة جديدة تمامًا بوصول مجموعة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم[410]، فقد استطاعت هذه المجموعة أن تسيطر على الجيش والحياة

السياسية من طريق أقسى حملة قمع شهدها التاريخ السياسي العراقي الحديث حتى ذلك الحين[411]. هكذا، شهد هذا العصر أول مرة سيطرة السلطة نهائيًا على الجيش، ولم يكن هذا يعني انتفاء المحاولات الانقلابية في تاريخ العراق بعد ذلك التاريخ، لكنها كانت محاولات محكومة بالفشل نتيجة السيطرة الحديد المحكمة للنظام على السلطة[412]. وكانت البداية هي السيطرة المحكمة على الجيش؛ ما فتح المجال أمام مرحلة جديدة تحوّل فيها الجيش إلى أداة طيعة لتحقيق الأهداف السياسية المحض للحاكم، بدلًا من اضطلاعه بدور حماية الوطن[413]. هكذا، برزت ظاهرة الحروب التي استخدم فيها الحاكم أو الحكام الجيش لتحقيق مآربهم السياسية. ويمكن أن نقسم هذا المبحث إلى الحربين الأهم اللتين استغرقتا معظم الفترة في تاريخ العراق بين عامي 1968 و1986:

1 - الحرب الكردية

كان نظام انقلاب عام 1968 قد ورث نتائج الحرب الكردية الأولى، والتي لم تنشب لتشمل القضايا القومية كلها للشعب الكردي في العراق إلا في عهد أول نظام انقلابي في عام 1961. وقد فشلت الحكومات المتعاقبة منذ عام 1961 في إنهاء هذه الثورة. وكانت حكومة عارف قد حاولت جديًا إنهاء الحرب في عام 1966[414]، إلا أنها فشلت في ذلك.

بعد مجيء حكومة انقلاب عام 1968 البعثية، حاول البعثيون أن يستميلوا القادة الأكراد في حكومة جديدة[415]، إلا أنهم رفضوا ذلك[416]. هكذا، قررت الحكومة انتهاج الأسلوب المعتاد نفسه في مواجهة الحركة الكردية عسكريًا، وعادت الحكومة واستأنفت القتال في عام 1969 في معارك قاسية أدت إلى تدمير قرى كردية كثيرة وحرق الأراضي وغيرها من أعمال التخريب التي اعتادتها مناطق كردستان منذ اندلاع القتال. لكن حكومة البعث كانت في بدايتها، ولم يكن وضعها داخليًا قد استتب بعد، ما جعل صدام حسين، كونه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، يسعى شخصيًا وبنفسه لعقد اتفاق لإنهاء الحرب الكردية بصفة نهائية[417].

هكذا، بدأت المفاوضات في بداية كانون الثاني/ يناير 1970 حتى توجت باتفاق 11 آذار/ مارس 1970[418]، لكن الاتفاق لم يكن في واقع الحال إلا هدنة موقتة لجميع الأطراف[419]. وسرعان ما تراكمت الاختراقات، وتجمعت سحب الشك من الطرفين، حتى انفجر الوضع أخيرًا في 11 آذار/ مارس 1974 في اندلاع الحرب مرة أخرى، في ما أطلق عليه الحرب الكردية الثانية في 1974 - 1975[420].

جاء اندلاع الحرب في عام 1974 ضمن ظروف إقليمية معقدة بالنسبة إلى النظام الحاكم، فقد كان النظام قد وقّع اتفاق الصداقة مع الاتحاد السوفياتي في عام 1972[421]، وبذلك حسم موقفه مع المعسكر الشرقي ولبناء نظام مركزي سلطوي على طريقة الأنظمة الشمولية الشيوعية. هكذا، فإن اتفاقه مع الأكراد كان حائلًا دون تمكينه من السلطة بصفة مركزية كاملة، ولا سيما بعد أن قرر الغرب دعم القضية الكردية أولًا بسبب انحياز النظام نحو المعسكر الشرقي كما أسلفنا، وثانيًا بسبب الدور الفاعل للنظام في الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1973، وثالثًا وقوف الغرب ضد العرب في هذه الحرب. فقد كان هذا الدعم نوعًا من الضغط الموجه نحو أحد فواعل السياسة النفطية العربية المتشددة تجاه الغرب بسبب حرب تشرين الأول/ أكتوبر[422]، ومن ثمّ كان النظام قد عقد العزم على تحقيق ما فشل في تحقيقه في حرب 1969 - 1970 من خلال الحرب الثانية في 1974 - 1975[423]. والواقع أنه على الرغم من بعض الحسابات السياسية الخاطئة[424]، والإخفاق في حسم المعارك عسكريًا، لا سيما بعد دخول الجانب الإيراني الحرب إلى جانب الحركة الكردية بعد شهر واحد من بدء العمليات العسكرية ما قلب موازين المعركة تمامًا[425]، فإن النظام نجح بالنتيجة في تحقيق مأربه في القضاء على خصومه كافة داخليًا باستخدام الجيش (والتنازل عن حقوق العراق التاريخية في شط العرب)[426].

هكذا، كانت تجربة الحرب الكردية في 1974 - 1975 أول «بروفة» ناجحة للتوسع في استخدام الجيش للقضاء على الخصوم وتحقيق الأهداف السياسية، والتي ليس لها علاقة مباشرة بالأمن القومي للعراق، بل هو أمن النظام، لأن الأمن القومي الحقيقي يكمن في العلاقة السليمة والسلمية بين

جميع أبناء الشعب بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم وطوائفهم. والمشكلة هنا أن النظام السياسي لم يع هذه الحقيقة، لأن انتصاره العسكري في هذه المواجهة وغياب المحاسبة الديمقراطية من الشعب، حالا دون رؤية هذه الحقيقة وسيؤديان إلى تكرار هذه التجربة بفداحة أكثر كما سنرى[427].

2 – الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988)

في 11 شباط/ فبراير 1979، انهار ما تبقى من نظام الشاه بصفة نهائية، ليبدأ عهد الجمهورية الإسلامية في إيران بزعامة الخميني[428]. يرى كثيرون أن مواريث السياسة والتاريخ حتمت التصادم بين البلدين في 4 أو 22 أيلول/ سبتمبر[429] عام 1980، إلا أن الواقع هو أن صانعي القرار في طهران وبغداد كان في إمكانهما تجنب الحرب في عام 1980 كما تجنباها منذ تأسيس الدولتين في مطلع القرن الماضي[430]. الواقع هو أن اختلال توازن القوى بين الطرفين كان هو المانع الأساس الحائل دون نشوب الحروب بينهما طوال القرن العشرين، لكن التوترات بين البلدين زادت حدتها كثيرًا مع وصول حزب البعث إلى السلطة وسعيه لبناء دولة مركزية سلطوية قوية في العراق، ما أوجد مخاوف حقيقية لدى إيران. وزاد الاتفاق العسكري بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفياتي توجس الشاه أكثر فأكثر، حتى انتهى الأمر بدخول عسكري إيراني شبه مباشر في العراق من خلال دعم الحركة الكردية كما رأينا. وعلى الرغم من أن صدام حسين استطاع حل هذا التعقيد بتقديم تنازلات خطرة تمس سيادة العراق وتصفية الثورة الكردية أول مرة بعد 14 سنة من اندلاعها، فإن الواضح أن اتفاق الجزائر لم يكن في الواقع إلا هدنة موقتة استمرت نحو خمس سنوات. فبعد تأسيس الجمهورية الإسلامية توضح لصانع القرار في بغداد عددًا من المعطيات:

– أن النظام الجديد في إيران لم يكن يريد خفض مستوى العداء لدول المنطقة عن المستوى الذي كان الشاه قد رفعه منذ نهاية الستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين[431].

– أن الأساس الجديد لهذا العداء لم يكن قوميًا كما كان الشاه قد قرره (بصفته ممثل الأمّة الآرية في وجه العرب الساميين)، بل كان إسلاميًا طائفيًا؛

هذا أساس أكثر خطورة بما أنه يهدد طبيعة التركيبة السكانية المختلطة طائفيًا لجميع دول المنطقة[432].

– أن النظام الجديد كان يعاني مشكلات حادة في بداية تسلمه الحكم مع الأجهزة والمؤسسات التي ورثها من النظام السابق، ولا سيما الجيش الذي كان الدعامة الحقيقية لنظام الشاه والمستقر الرئيس للنفوذين الأميركي والغربي عمومًا في إيران. لهذا، كانت علاقات النظام الجديد بالجيش في أسوأ حالاتها بسبب عمليات التصفية المستمرة لكبار الضباط، والمحاكمات المستمرة لبقايا القادة الذين كانوا يدعمون الشاه[433]، إضافة إلى مشكلاته مع الإثنيات المختلفة ومعارضيه من القوى السياسية الأخرى[434].

– واجهت طروحات الخميني الدينية معارضة حادة حتى من داخل المؤسسة الشيعية، ولم تقتصر هذه المعارضة على حوزة النجف التي أعلنت معارضتها الصريحة لمبدأ ولاية الفقيه العامة الذي رفعه الخميني، بل تعدتها إلى كثير من رجال الدين الإيرانيين أنفسهم[435].

– دعم الولايات المتحدة فكرة مواجهة النظام الجديد بعد أن تأكدت حالة العداء الكامل بينهما في إثر حادثة السفارة الأميركية[436]، ومعها دول كثيرة في المنطقة بدأت تنظر بقلق شديد إلى توجهات نظام طهران الجديد[437].

– تأثير الثورة الإيرانية في تحريك خصوم النظام من أحزاب المعارضة ومحاولة جمعهم وجعلهم متكتلين ضد نظام البعث في العراق[438].

هكذا تجمعت لدى الحكومة العراقية بقيادة حزب البعث ثلاث قضايا أساسية لقرار شن الحرب على إيران[439]:

– الرغبة في إنهاء الخطر السياسي الذي مثلته الثورة الإيرانية، من خلال استقطابها المعارضة العراقية بألوانها كلها، وفشل النظام البعثي في وأدها وقمعها منذ استلامه السلطة في عام 1968.

– طموح صدام حسين الشخصي في إعلان نفسه زعيمًا للمنطقة والأمة العربية، من خلال هزيمة إيران عسكريًا في الحرب وتحرير منطقة «عربستان»[440]، وهو الطموح الذي كان أحد أهم سمات شخصية صدام

وفترة حكمه[441].

- أن الدعم الدولي والإقليمي الذي حظيت به قيادة نظام البعث سيكون كفيلًا بضمان انتصاره السريع على نظام الملالي[442].

ذلك كله قاد النظام العراقي إلى قرار المضي في الحرب المرة الثانية، وأصبح استخدام الجيش العراقي هو الوسيلة المفضلة للنظام لحل مشكلاته السياسية أو تحقيق طموحاته السياسية. وكانت النتيجة المتمثلة في الانتصار العسكري للنظام في هذه الحرب في عام 1988 هي السبب الأساس في تشجيعه على شن الحرب المرة الأخيرة في غزو الكويت في عام 1990، والتي انتهت بحرب الخليج في عام 1991، وأدت إلى تدمير نسبة كبيرة من قدرة الجيش وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق وانعكاس أثرها على المنطقة.

خاتمة

إن تناول تطور الحوادث في خلال العهدين المَلكي والجمهوري في العراق، وتحديد دور تدخل الجيش في السياسة، ليس أمرًا هينًا تحت تأثير العوامل الداخلية والخارجية، وما نتج منها من ضرر كبير بمؤسسات الدولة وانعكاسها على المصلحة الوطنية، تتحمل مسؤوليتها النُخبتان السياسية والعسكرية، وهو ما تسبب في عدم تطور مؤسسات النظام السياسي، وتأكّل أداء تلك المؤسسات حتى حدثت الكارثة الكُبرى بالاحتلال العسكري الأميركي العراق في عام 2003.

أخيرًا، نعرض أهم ما توصلنا إليه من الاستنتاجات المتعلقة بتدخل الجيش في السياسة من خلال التجربة التي عاشها العراق:

- اشتد صراع التيارات السياسية بين القومية والماركسية والليبرالية والدينية، ولم يحسم لمصلحة جهة معينة، ما دفع بعض الأطراف إلى اللجوء إلى استخدام قوة الجيش لتحقيق مصالحها.

- أن تمادي المندوب السامي البريطاني في صلاحيات التدخل في الشأن الداخلي، وممارسات منتسبي الجيش البريطاني في التعامل مع أبناء الشعب

العراقي، أوجدا حالة من السخط وعدم الرضا لدى الجيش.

- أن نجاح تجربة حُكم القائد العسكري في تركيا وإيران مطلع القرن العشرين، حفز ضباط الجيش في العراق على تقليد التجربة.

- أن الصراع الدولي بين بريطانيا وألمانيا في المنطقة العربية، انعكس على تطلعات النخبة السياسية في السعي لنيل الاستقلال والتخلص من التبعية البريطانية.

- أن عدم وضع دستور دائم وعدم تكامل تأسيس المؤسسات السياسية، بعد تغير النظام المَلكي إلى نظام جمهوري في عام 1958، أوجدا حالة من عدم الاستقرار السياسي؛ ما فتح الباب للصراع السياسي الأيديولوجي للاستحواذ على السلطة بصيغة الانقلاب العسكري بذريعة الإصلاح السياسي.

المراجع

1 - العربية

باش أعيان، أحمد. **انقلاب 14 تموز 1958 في العراق: خلفياته وذيوله، مع موجز عن العهد القاسمي (1958 - 1963)**. لندن: دار الحكمة، 2013.

البراك، فاضل. **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941**. بغداد: الدار العربية للطباعة، 1973.

بطاطو، حنا. **العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**. ترجمة عفيف الرزاز. طهران: منشورات فرصاد، 2006.

التكريتي، برزان. **محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين**. بغداد: الدار العربية، 1982.

جميل، حسين. **الحياة النيابية في العراق 1925 - 1946**. بغداد: مكتبة المثنى، 1983.

الحسني، عبد الرزاق. **الأسرار الخفية في حركة سنة 1941 التحررية**. بغداد: مطبعة العرفان،1971.

______. **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي**. بيروت: دار الشؤون الثقافية، 1980.

حسين، عادل محمد. «تطور الدور السياسي للجيش العراقي 1935 – 1939». **مجلة التربية والعلم** (كلية التربية، جامعة تكريت). السنة 14، العدد 1 (2007).

حنظل، فالح. **أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق**. ط 3. لندن: دار الحكمة، 2008.

الخرسان، صلاح. **حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق: فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال 40 عامًا**. دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.

الخفاجي، فايز. **الحرس القومي ودوره الدموي في العراق**. بغداد: دار سطور، 2015.

الخير، هاني. **أديب الشيشكلي: صاحب الانقلاب الثالث في سوريا: البداية والنهاية**. القاهرة: مكتبة الشرق الجديد، 1995.

الدوري، زهير. **الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق**. بيروت: دار جداول للنشر والترجمة، 2014.

الدوري، سيف الدين. **اللغز في إعدام ناظم كزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة آخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة 1973 – 1979م**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014.

دياب، عز الدين. **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي: حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجًا**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.

رجبي، محمد حسن. **الحياة السياسية للإمام الخميني**. ترجمة محمد فاضل عباس بهزاديان. بيروت: دار الروضة للطباعة والنشر، 1993.

الركابي، فؤاد. **الحل الأوحد لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010.

الزبيدي، ليث عبد الحسن. **ثورة 14 تموز في العراق**. ط 2. بيروت: مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.

السمر، عمار علي. **شمال العراق 1958 - 1975: دراسة سياسية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الصلح، رغيد. **حربا بريطانيا والعراق 1941 - 1991**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.

عارف، فؤاد. **مذكرات فؤاد عارف**. تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد. ط 2. أربيل: دار آراس، 2011.

العاملي، أحمد عبد الله أبو زيد. **محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق**. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 2006.

عبد الحميد، صبحي. **أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق**. بغداد: منشورات مكتبة بشار، 1983.

عبد الفتاح، سيد. **جلال طالباني: رؤية مصرية**. ط 3. القاهرة: مركز القاهرة للدراسات الكردية، 2015.

عقراوي، شكيب. **سنوات المحنة في كردستان: أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من 1958 إلى 1980**. أربيل: مركز النور للدراسات، 2007.

العلي، حازم حسن. **انتفاضة الموصل: ثورة الشواف 7 آذار 1959**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1987.

القيسي، سامي عبد الحافظ. **ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 - 1936**. بغداد: دار دجلة، 2013.

الكاتب، أحمد. **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**. بيروت: دار الجديد، 1998.

الكبيسي، باسل نصيف جبر. «انقلاب سامي الحناوي 1949 وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه». **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**. العدد 2 (حزيران/ يونيو 2012).

محمد، سعاد رؤوف شير. **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1988.

النصيري، عبد الرزاق أحمد. **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1988.

نعمة، كاظم. **الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988.

2 - الأجنبية

Abdulghani, J. M. *Iraq and Iran: The Years of Crisis*. London: Croom Helm Press, 1984.

Axelgard, Frederick W. *A New Iraq, The Gulf War and Implications for U.S. Policy*. Washington Paper 133 Washington: Praeger, 1988.

Be'eri, Eliezer. «A Note on Coups d'état in the Middle East.» *Journal of Contemporary History*. vol. 5, no. 2 (1970).

Cooper, Andrew Scott. *The Oil Kings: How the U.S., Iran and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East*. New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2011.

Dawisha, Adeed. *Iraq: A Political History*. Princeton: Princeton University Press, 2009.

Farber, David. *Taken Hostage: The Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam*. Princeton: Princeton University Press, 2005.

Gasiorowski, Mark. «The CIA Documents and the Overthrow of Dr. Musaddiq of Iran.» *Iranian Studies*. vol. 35, nos. 1 - 3 (Winter - Summer 2002).

Gibson, Bryan R. *Sold Out? US Foreign Policy, Iraq, the Kurds and the Cold War*. New York: Palgrave Macmillan Press, 2015.

Grinin, Leonid E. «Early Stage, Developed State, Mature State: The Statehood Evolutionary Sequence.» *Social Evolution and History*. vol. 7, no. 1.

(March 2008).

_______. «Production Revolutions and Periodization of History: A Comparative and Theoretic - Mathematical Approach.» *Social Evolution and History*. vol. 6. no. 2. (September 2007).

Henderson, Simon. *Instant Empire: Saddam Hussein's Ambition for Iraq.* San Francisco, CA: Mercury House, 1991.

Ingham, Bruce. «Urban and Rural Arabic in Khuzistan.» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. vol. 36. no. 3 (1973).

Jentleson, Bruce W. *With Friends Like These: Reagan, Bush and Saddam 1982 - 1990*. New York: W. W. Norton Co., 1994.

Katzman, Keneth. «The Pasdaran Institutionalization of Revolutionary Armed Force.» *Iranian Studies* (International Society of Iranian Studies, Abingdon). vol. 26. nos. 3 - 4 (Summer - Autumn 1993).

Korn, David A. «The Last Years of Mustafa Barzani». Middle East Quarterly. vol. 1, no. 2 (June 1994).

Levy, Jack S. «Theories of General War.» *World Politics*. vol. 37, no. 3 (April 1985).

McNamara, Robert. *Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952 - 1967*. London: Frank K. Cass, 2003.

Menashri, David. «[book review]: *The Government of God: Iran's Islamic Republic* by Cheryl Benard & Zalmay Kalilzad.». *Middle Eastern Studies*. vol. 22, no. 3 (July 1986).

Moin, Baqer. *Khomeini: Life of the Ayatollah*. London: L. B. Tauris, 2009.

Sheehan, Edward R. F. «How Kissinger did it: Step by Step in the Middle East.» *Foreign Policy*. no. 22 (Spring 1976).

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. Abingdon: Routledge, 2010.

(358) للمزيد عن تصور المفكر لمنهجية التحقيب، يُنظر:

Leonid Grinin, «Production Revolutions and Periodization of History: A Comparative and Theoretic - Mathematical Approach,» *Social Evolution and History*, vol. 6, no. 2 (September 2007).

كذلك بخصوص الأطوار الثلاثة للدولة للمفكر نفسه، يُنظر:

Leonid E. Grinin, «Early Stage, Developed State, Mature State: The Statehood Evolutionary Sequence,» *Social Evolution and History*, vol. 7, no. 1 (March 2008).

(359) رغيد الصلح، **حربا بريطانيا والعراق 1941 - 1991** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 39.

(360) عمار علي السمر، **شمال العراق 1958 - 1975** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 88.

(361) الصلح، ص 48.

(362) كاظم نعمة، **الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 185.

(363) عبد الرزاق أحمد النصيري، **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1988)، ص 168.

(364) ارتفعت ميزانية الجيش من 22 في المئة من حجم الإنفاق الحكومي إلى 32 في المئة، فتمت زيادة عدد منتسبي الجيش من 12,000 في عام 1933 إلى 43,400 في عام 1940، إضافةً إلى 12,000 من قوى الأمن الداخلي، وعدد الطائرات من 9 في عام 1932 إلى 116 في عام 1941، لمزيد من المعلومات، يُنظر: الصلح، ص 136.

(365) كان العراق في حسابات القوى العظمى بلدًا متوسط الحجم من حيث المساحة والسكان، أسوة ببريطانيا وفرنسا وروسيا، إلا أنه يملك موقعًا جغرافيًا متميزًا، إضافة إلى الزراعة والنفط والمياه، لمزيد من المعلومات، يُنظر: فاضل البراك، **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع**

الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941 (بغداد: الدار العربية للطباعة، 1979)، ص 64.

(366) الصلح، ص 43.

(367) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** (بيروت: دار الشؤون الثقافية، 1980)، ج 3، ص 178.

(368) حسين جميل، **الحياة النيابية في العراق 1925 - 1946** (بغداد: مكتبة المثنى، 1983)، ص 345؛ الصلح، ص 71 - 141.

(369) السمر، ص 113.

(370) جرى تطهير الجيش من الضباط المناوئين لبريطانيا، وإبعاد الضباط العرب وإعادة الضباط البريطانيين إلى مواقعهم داخل الجيش، إضافة إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بحق العقداء الأربعة تباعًا؛ ما أوجد ردة فعل لدى الشعب ضد الحكومة، لمزيد من المعلومات، يُنظر: سعاد رؤوف شير محمد، **نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1988)، ص 135 - 155؛ الصلح، ص 206.

(371) خلال العهد الملكي أُلفت 59 وزارة و16 مجلسًا نيابيًا، كما أُعلنت الأحكام العرفية 16 مرّة، لمزيد من المعلومات، يُنظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 4، ص 225.

(372) اعتمدت تركيبة مجلس النواب منذ تأسيسه في عام 1925 على الأعيان ورؤساء العشائر وكبار الملاكين، إذ أصبح 95 في المئة من أعضاء مجلس النواب الذي سبق ثورة تموز/ يوليو 1958 (نوابًا بالتزكية) نتيجة المقاطعة الشعبية. لمزيد من المعلومات، يُنظر: السمر، ص 138.

(373) شُكّلت خلايا تنظيم الضباط الأحرار في العراق، في مطلع خمسينيات القرن العشرين، نتيجة تأثر الضباط بعوامل تتعلق بمصير الضباط المشاركين في حوادث عام 1941، وفشل حرب فلسطين في عام 1948، ودخول العراق في حلف بغداد في عام 1955، وموقف الحكومة ضد مصر في حرب السويس، وعوامل أخرى تتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية داخل العراق، وكانت أهداف هذه الخلايا تتلخص في تحرير العراق من التبعية الأجنبية، واتباع سياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي، وإصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق، للمزيد من المعلومات، يُنظر: صبحي عبد الحميد، **أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق** (بغداد: منشورات مكتبة بشار، 1983)، ص 27.

(374) سبق الحديث عنه في المبحث الأول.

(375) كان العرش يشكو فراغًا واضحًا بعد وفاة فيصل الأول ومجيء غازي للحكم، والذي لم يكن يتمتع بشخصية والده القيادية في إدارة الشأن السياسي في الحكم والمعارضة، ما جعل الساحة السياسية ساحة للصراع المستمر بين مختلف الأقطاب، ومنهم ياسين الهاشمي الذي تولى رئاسة الوزراء (المرة الثانية) في عام 1935، وكان يبدو أنه يمتلك من الكفاءة والقدرة والتخطيط ما يساعده على البقاء مدة طويلة، الأمر الذي أثار حنق خصومه بل والملك نفسه، وكان أحدهم هو السياسي حكمت سليمان الذي رتب الانقلاب بالمشاركة مع الفريق بكر صدقي، للمزيد، يُنظر: سامي عبد الحافظ القيسي، **ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 – 1936** (بغداد: دار دجلة، 2013)، ص 508.

(376) كانت جماعة الأهالي بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي مشتركة في الانقلاب بوضوح. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا شيوعيين بالمعنى المفهوم، فإنهم كانوا يُحسبون على نوع من اليسار الإصلاحي (شبيه بالفابية الإنكليزية)، وكانت علاقتهم طيبة بالشيوعيين، يُنظر: مؤيد شاكر الطائي، «انقلاب بكر صدقي 1936 واليسار العراقي»، **المدى** (بغداد)، 2013/12/15.

(377) يعدّ بكر صدقي واحدًا من أكبر قادة الجيش العراقي قبل عام 1958 كفاءة، وقد ولد في عام 1886 لأبوين كرديين وظهرت ادعاءات غير مؤكدة عن اتجاهاته القومية، مع أنه كان قائد القوة العسكرية التي خربت تمرد البارزانيين، بل ذهبت الادعاءات إلى حد اتهامه بالسعي لإنشاء دولة كردية. والواقع هو أن حكومة حكمت سليمان عمدت إلى إبعاد الضباط القوميين العروبيين ليس لأسباب قومية أو أيديولوجية، بل بسبب ولائهم لحكومة الهاشمي (صاحب التطلعات القومية لدور عراقي في المحيط العربي) السابقة، فضلًا عما عدّ تنازلًا خطرًا في الاتفاق مع إيران وتوقيع ميثاق سعد أباد، لذلك رتب الضباط القوميون العروبيون في الموصل عملية اغتياله في 1937/8/11 وهو في طريقه إلى تركيا، يُنظر: عادل محمد حسين، «تطور الدور السياسي للجيش العراقي 1935 – 1939»، **مجلة التربية والعلم** (كلية التربية، جامعة تكريت)، السنة 14، العدد 1 (2007)، ص 27.

(378) أسس معارضو نوري السعيد ورغبته في عقد المعاهدة مع بريطانيا حزبًا باسم حزب الإخاء في عام 1930، وهم كل من ناجي السويدي وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وعلي جودت الأيوبي وكامل الجادرجي الذي اندمج مع الحزب الوطني العراقي في 16 كانون الثاني/ يناير 1931 (جعفر أبو التمن ومولود مخلص وحمدي الباججي ...إلخ)، وكُلّفوا بتشكيل الوزارة التي أصبحت برئاسة ياسين الهاشمي ومنح الكيلاني وزارة الداخلية، فانسحب حكمت سليمان من المجموعة، ليبدأ محاولة تدبير الانقلاب مع الفريق بكر صدقي الذي كان يشكو قيام الهاشمي بتقريب الضباط القوميين إليه، وهكذا تجمعت الأسباب الحقيقية

لانقلاب بكر صدقي، يُنظر: نجدة فتحي صفوة، «بطلاه العراقيان بكر صدقي وحكمت سليمان، قصة أول انقلاب عسكري في البلاد العربية»، **الحياة** (لندن)، 2004/ 4/ 26، ص 14 - 15.

(379) يرى كثير من المؤرخين أن العامل الوطني - القومي المتمثل بالضباط القوميين (المربع الذهبي) كان صادقًا في رغبته في التخلص من الهيمنة البريطانية، واستغلال ظروف الحرب العالمية الثانية لتحقيق هذا الهدف، إلا أن تحالفهم مع رشيد عالي الكيلاني كان تحالف الصدفة أكثر من أي شيء آخر، بعد أن رفض كثير من الساسة هذا التحالف، بينما قفز الكيلاني ليغتنم هذه الفرصة التي تصورها سانحة ليتسيد المشهد العراقي بعد موت فيصل الأول وعبد المحسن السعدون وحكمت سليمان وجعفر العسكري سياسيًا وعسكريًا، ويزيح باقي منافسيه مثل نوري السعيد وتوفيق السويدي وجميل المدفعي وجودت الأيوبي، للمزيد عن «حركة مايس 1941»، يُنظر:

Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (Abingdon: Routledge, 2010), pp. 150 - 181.

(380) للمزيد، يُنظر: خليل صويلح، «حسني الزعيم مفتتح الانقلابات السورية»، **الأخبار** (بيروت)، 2012/ 9/ 14، ص 19.

(381) باسل نصيف جبر الكبيسي، «انقلاب سامي الحناوي 1949 وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والموقف البريطاني منه»، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2012)، ص 281 - 286.

(382) للمزيد من المعلومات، يُنظر: هاني الخير، **أديب الشيشكلي: صاحب الانقلاب الثالث في سوريا: البداية والنهاية** (القاهرة: مكتبة الشرق الجديد، 1995)، ص 18.

(383) لم يُذكر انقلاب الجنرال فضل الله زاهدي ضد حكومة الدكتور محمد مصدق في إيران على أهميته بسبب وقوعه في بلد غير عربي، وإن كان شرق أوسطي، للمزيد، يُنظر:

Mark Gasiorowski, «The CIA Documents and the Overthrow of Dr. Musaddiq of Iran,» *Iranian Studies*, vol. 35, nos. 1 - 3 (Winter - Summer 2002), pp. 245 - 247.

(384) وصل الشيوعيون العراقيون إلى حد تبني انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 وعدّه أهم علامة سياسية لهم إلى الآن، من خلال التغطية على الحقيقة الانقلابية لهذا الحدث عبر الادعاء أنه

ثورة وليس انقلابًا، لأن الأيديولوجية الماركسية تدين الانقلابات، يُنظر: حنا بطاطو، **العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز (طهران: منشورات فرصاد، 2006).

(385) كانت القوى السياسية المتسيدة في العراق كما في الشرق الأوسط هي اليسار والقوميون والقوى الإسلامية التي كانت موجودة بأعداد ضعيفة.

(386) جاءت حرب السويس في عام 1956 وانتصار عبد الناصر السياسي الساحق لتشكل تلك الأسطورة الكاريزمية التي أحاطت به طوال الخمسينيات والستينيات، للمزيد عن أثر عبد الناصر في الشرق الأوسط، يُنظر:

Robert McNamara, *Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952 - 1967* (London: Frank K. Cass, 2003), pp. 64 - 90.

(387) انتشر نمط تنظيم الضباط الأحرار في جيوش المنطقة كلها تقريبًا، إلا أن أشهرها هي تلك التي نجحت في قلب أنظمة الحكم في بلادها مثل مصر والعراق في عام 1958، وليبيا 1969. للمزيد حول الظاهرة، يُنظر:

Eliezer Be'eri, «A Note on Coups d'état in the Middle East,» Journal of *Contemporary History*, vol. 5, no. 2 (1970), p. 125.

(388) يدّعي بعض المصادر التاريخية أن التأسيس الفعلي للتنظيم يعود إلى هزيمة فلسطين في عام 1948، أي قبل نجاح التنظيم الأم وشهرته في مصر في عام 1952، وقد يكون هذا الادعاء صحيحًا لأن هزيمة فلسطين كانت سبب نشوء التنظيم في مصر أصلًا كما قال عبد الناصر، وما يؤكد هذا الادعاء هو وجود محاولات فعلية للانقلاب سبقت الانقلاب المصري، للمزيد، يُنظر: أحمد باش أعيان، **انقلاب 14 تموز 1958 في العراق: خلفياته وذيوله، مع موجز عن العهد القاسمي** (1958 – 1963) (لندن: دار الحكمة، 2013)، ص 38.

(389) مِثل عبد الوهاب الشواف الذي كان قوميًا يساريًا، وعبد الكريم الجدة، وطه الشيخ أحمد وغيرهم. كما قيل إن كثيرًا من الضباط المشتركين في التنظيم من ذوي الميول الإسلامية، إلا أنه لم يكن أحدهم منتميًا إلى تنظيم ما، لأنه لم يكن هناك تنظيمات إسلامية آنذاك عدا جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تنظيمًا مكونًا من شيوخ دين ومتدينين، أما الأغلبية العظمى من الضباط فكانت من ذوي التوجه القومي العروبي، يُنظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، **ثورة 14 تموز في العراق**، ط 2 (بيروت: مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1981)، ص 84.

(390) تذكر المصادر أن الشاب السياسي الكردي (آنذاك) جلال الطالباني التحق بالكلية العسكرية بعد تخرجه في كلية الحقوق في عام 1959 في إطار خدمته العسكرية، لكنها لا تذكر أنه هو من سعى بنفسه للانضمام إلى الكلية العسكرية للتخرج بصفة ضابط، قبل أن يدرك استحالة تنفيذ فكرة الانقلابات ويقرر الانضمام إلى ثورة أيلول/ سبتمبر 1961 الكردية، كما سيرد ذكرها لاحقًا، يُنظر: سيد عبد الفتاح، **جلال طالباني: رؤية مصرية**، ط 3 (القاهرة: مركز القاهرة للدراسات الكردية، 2015)، ص 64.

(391) حاول الشيوعيون لاحقًا إثبات الصفة الأيديولوجية والحزبية لإحدى خلايا الضباط الأحرار، بأن تلك الخلية كانت شيوعية، وهي محاولة مفهومة طبعًا، نظرًا إلى غلبة الطابع القومي على تنظيم الضباط الأحرار الذين قاموا بانقلاب 14 تموز/ يوليو، يُنظر: عقيل الناصري، «محاولة تقديرية لجرد أسماء الضباط الأحرار في العراق»، **الحوار المتمدن**، 2006/8/4، شوهد في 2017/1/8، في:

https://bit.ly/2s6NPWM

(392) على الرغم من أن حركة الشواف انفجرت بصفة غير مدروسة، نظرًا إلى ترتيب الحوادث الذي جرى في الموصل، فإن الحركة كشفت خلية كاملة للانقلاب على نظام قاسم بزعامة ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري. وعلى الرغم من أن الخلية لم تكن تنتمي إلى حزب معين، فإنها كانت عروبية أيديولوجيًا، وكان هدف الانقلاب إقامة نظام حكم قومي عروبي ينضم إلى دولة الوحدة (مصر وسورية) بزعامة عبد الناصر، يُنظر: حازم حسن العلي، **انتفاضة الموصل: ثورة الشواف 7 آذار 1959** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1987). كما أن محاولة اغتيال قاسم كانت من حزب البعث آنذاك، وعلى الرغم من أن البعثيين لم يكن لديهم ضباط كبار يضمنون لهم استلام السلطة بعد نجاح الاغتيال، فإن هناك شواهد تذهب إلى اتفاق البعثيين مع ضباط كبار مثل نجيب الربيعي، رئيس مجلس السيادة وقد كان برتبة فريق، على الرغم من عدم إمكانية التأكد من صحة المعلومات، يُنظر: فؤاد الركابي، **الحل الأوحد لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 98.

(393) يوجد رأي ضعيف يقول إن اللجنة العسكرية (أو لجنة التنظيم العسكري) شُكّلت في حزب البعث قبل انقلاب عام 1958، وتحديدًا في عام 1957 على يد فؤاد الركابي وصغار الضباط مثل علاء الجنابي، إلا أن الثابت أن هذه اللجنة شُكّلت بعد عام 1958، وكان يرئسها صالح مهدي عماش وعضوية منذر الونداوي ومحمد علي سباهي، كما يؤكد فيصل حبيب الخيزران. كما أن بعضهم يؤكد أن اللجنة أُنشئت بعد إقصاء فؤاد الركابي من القيادة القطرية في إثر فشل محاولة اغتيال قاسم في عام 1959، للمزيد، يُنظر: عقيل الناصري، «8 شباط 1963 خطة

الانقلاب وواضعوه .. 'نشاط انقلابي ذو رائحة نفطية'»، **المدى** (بغداد)، ملحق **ذاكرة عراقية**، 2014/ 2/ 7، شوهد في 2017/ 1/ 8، في:

http://bit.ly/2iyO2eB

(394) لم يكن عبد الكريم قاسم شيوعيًا أو حتى قريبًا من الحزب الشيوعي، وأكدت المصادر قيامه وعبد السلام عارف بطلب الدعم من عبد الناصر قبل قيامه بانقلاب 1958، ولم يعرف عنه أي اتصال بالشيوعيين قبل الانقلاب، إلا أنه وقف بالنتيجة موقفه المعروف من الشيوعيين نظرًا إلى جملة من الأوضاع، مثل التفاف الشيوعيين حوله بعد قيام الانقلاب وتشجيعهم لزعامته بصفته منافسًا لزعامة عبد الناصر في مقابل التفاف القوميين حول شخصية عبد السلام عارف في البداية، ثم قرر قاسم تشجيع الشيوعيين على قمع خصومهم القوميين بسبب خشيته من احتمال ضغط القوميين عليه للانضمام إلى الوحدة التي كانت قائمة بين مصر وسورية آنذاك، كما أنه رأى جميع الضباط القوميين منافسين محتملين على السلطة، بسبب إلحاحهم على تشكيل مجلس قيادة ثورة شبيه بما حدث في مصر بعد انقلاب عام 1952، وفعلًا تغيرت معاملة قاسم للشيوعيين تمامًا بعد انفصال الوحدة في عام 1961. ومع ذلك فما زال الشيوعيون إلى يومنا هذا يعتزون بفترة قاسم ويعدونه محسوبًا عليهم في مغالطة واضحة للتاريخ، يُنظر: فاضل عباس البدراوي، «حقيقة موقف عبد الكريم قاسم من الشيوعيين»، موقع **كتابات**، 2015/ 2/ 8، شوهد في 2016/ 12/ 26، في:

https://bit.ly/2R1p8d4

(395) نجدة فتحي صفوة، «العراق 1936.. قصة أول انقلاب عسكري في البلاد العربية»، **المدى** (بغداد)، **ملحق ذاكرة عراقية**، 2016/ 5/ 29، شوهد في 2016/ 12/ 27، في:
http://bit.ly/2hsymtO

(396) عبد الرزاق الحسني، **الأسرار الخفية في حركة سنة 1941 التحررية** (بغداد: مطبعة العرفان، 1971)، ص 318.

(397) فالح حنظل، **أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق**، ط 3 (لندن: دار الحكمة، 2008).

(398) اختفت جميع الأحزاب غير الأيديولوجية من العراق بعد عام 1958، وبقيت الأحزاب ذات الصبغة الأيديولوجية المعتدلة مثل الحزب الوطني الديمقراطي (صبغة يسارية)، وحزب الاستقلال (صبغة قومية)، والتي انتهت نهائيًا بدورها مع انقلاب عام 1963، لتبقى الأحزاب الأيديولوجية فحسب، يُنظر: زهير الدوري، **الفكر السياسي للأحزاب والحركات**

العلمانية في العراق (بيروت: دار جداول للنشر والترجمة، 2014).

(399) الواقع هو أن الشيوعيين كانوا أول من بادر إلى تأسيس ميليشيا خاصة بهم بعد انقلاب عام 1958 من خلال قوات (المقاومة الشعبية) التي تشكلت بعد انقلاب 1952 بسبب التهديدات المحتملة التي ظهرت من خلال الإنزال البريطاني في عمان والأميركي في بيروت، وحالة الاستعداد العسكري في تركيا وإيران. لكن الشيوعيين سرعان ما استطاعوا الاستحواذ على هذا التنظيم ليتحول إلى نوع من ميليشيا تابعة لهم، لكنها لم تشهد تصفيات دموية مباشرة إلا في كركوك والموصل. أمّا ميليشيا الحرس القومي فكانت البداية تعود إلى أوائل الستينيات (برئاسة أبو طالب الهاشمي)، وفي عام 1962 أصبحت تعرف بـ «لجان الإنذار»، ثم تغير اسمها في بداية عام 1963 إلى الحرس القومي. وقد قامت هذه الميليشيا بدور فاعل في الانقلاب مع قوات الجيش في 8 شباط/ فبراير، سواء من خلال الاستيلاء على الشوارع أو السيطرة على المنشآت أو عمليات الاعتقال أو التظاهرات المؤيدة للانقلاب وقامت باغتيال الأوقاتي (قائد القوة الجوية)، يُنظر: فايز الخفاجي، **الحرس القومي ودوره الدموي في العراق** (بغداد: دار سطور، 2015)، ص 165.

(400) بدأت دموية المرحلة بإذاعة البيان رقم (13) والذي تضمن فتح المجال لتصفية الشيوعيين، وقد أذاعت هناء العمري زوجة القيادي البعثي الأهم علي صالح السعدي البيان وكان بتوقيع رشيد مصلح (القيادي العسكري البعثي). وكانت الممارسات الانتقامية غير مسبوقة شملت إعدامات كيفية ومطاردة في الشوارع وتعذيبًا في المعتقلات حتى للعلماء أمثال عبد الجبار عبد الله وإبراهيم الكبة ...إلخ، خصوصًا بين 8 و15 شباط/ فبراير، ويقول فايز الخفاجي إن عدد المعتقلين بلغ 20 ألف معتقل بظروف اعتقال شنيعة، ولم تتسع السجون للمعتقلين، فتم اتخاذ كثير من المقار الأخرى أماكن للتعذيب مثل الأندية الرياضية والقاعات ...إلخ، يُنظر: المرجع نفسه، ص 87.

(401) على الرغم من أن من قام بانقلاب 18 تشرين الثاني/ نوفمبر كانوا من العسكر القوميين (غير البعثيين)، فإن من الصعوبة وصم هذا الانقلاب بأنه مؤدلج، **أولًا**: لأن قادته لم يكونوا ينتمون إلى حزب أو أيديولوجيا محددة، **ثانيًا**: لم يكن هدفهم إزاحة أيديولوجيا في مقابل أيديولوجيا أخرى، فالمنقلب عليهم كانوا قوميين وكذلك كان المنقلبون، **ثالثًا**: اشتراك بعض أعضاء الحزب المنقلب عليه (البعث) في الانقلاب ضد رفاقهم، ولا سيما من العسكريين أمثال أحمد حسن البكر وحردان التكريتي بل حتى من أعضاء مدنيين من حزب البعث، يُنظر: المرجع نفسه، ص 93.

(402) يستثنى من ذلك محاولة انقلاب قادها العريف حسن السريع وهي محاولة شيوعية أقرب إلى مغامرة منها إلى محاولة انقلابية حقيقية قام بها عدد من الجنود وضباط الصف والعرفاء.

وكانت خطتهم البسيطة تقتضي قيامهم بإطلاق سراح الطيارين المعتقلين وتهيئة طيارات لهم كي يقوموا بقصف منشآت مهمة تعود لقادة انقلاب 8 شباط/ فبراير، وفي يوم الانقلاب 3 تموز/ يوليو تمكن الانقلابيون من اعتقال قادة حركة 8 شباط/ فبراير (أمثال طالب شبيب وحازم جواد ومنذر الونداوي)، إلا أنهم فشلوا في فك اعتقال الضباط الموقوفين، ولهذا فشل الانقلاب، يُنظر: يوسف محسن، «انتفاضة معسكر الرشيد 3 تموز 1963»، صحيفة **الصباح** (بغداد)، 2013/ 7/ 3، شوهد في 2016/ 12/ 11، في:

http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=49498

(403) ثمة شبه محاولة انقلابية حصلت عقب وفاة عبد السلام عارف في حادثة الطائرة في عام 1966، وذلك عندما انقسمت النخبة الحاكمة بين مرشحين رئيسين لخلافة عبد السلام، إضافة إلى ترشيح وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي لنفسه ولم يحصل على تأييد كافٍ، وهما رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، ورئيس أركان الجيش عبد الرحمن عارف (شقيق عبد السلام). وقد فاز البزاز بالتصويت، إلا أن الجيش قرر فرض مرشحه عبد الرحمن، فكان له ما أراد بسبب ليبرالية توجه البزاز وديمقراطيته ورغبته في حل المشكلة الكردية سلميًا، يُنظر: عبد الرزاق الحسني، «قصة النزاع بين قادة العراق بعد احتراق طائرة الرئيس عبد السلام عارف»، 2016/ 11/ 30، شوهد في 2016/ 12/ 11، في:

https://bit.ly/2LREefD

(404) من المعروف أن من قاموا بالانقلابات العسكرية كانوا يواجهون أحد المصيرين؛ إمّا النجاح والوصول للسلطة، وإمّا الفشل فالقتل، إلا عارف عبد الرزاق الذي قام بمحاولتين انقلابيتين فاشلتين نجا منهما ليتوفى في المنفى في بريطانيا في عام 2007. يُنظر: عبد الرزاق الحسني، «لماذا انقلب عارف عبد الرزاق على عبد السلام»، **منتديات شباب الشورة الجديد**، 2008/ 7/ 21، شوهد في 2017/ 1/ 8، في:

http://shoura.yoo7.com/t390-topic

(405) شهدت فترة البعثيين (1968 – 2003) الكثير من المحاولات الانقلابية التي كشفت في مراحلها الأولية، وأجهضتها قوى منافسة أو داخل المجموعة الحاكمة نفسها، لكنها لم تكن تتضمن توسيع إشراك الجيش.

(406) هي عملية انتقال السلطة إلى صدام حسين في عام 1979، والتي صوّرها نظام صدام حسين لاحقًا بأنها كانت انتقالًا طوعيًا للسلطة وبرر الإعدامات التي صاحبتها بأنها جاءت في إثر محاولة انقلابية ضده، دبرها نظام حافظ الأسد (البعثي) أيضًا في سورية. وتؤكد الشواهد أن صدام حسين كان قد استكمل سيطرته على الكثير من مرافق الدولة والحزب الحاكم والأجهزة الأمنية في

انتظار استيلائه على السلطة كاملة، حتى بدء مرحلة الصلح بين النظامين البعثيين في العراق وسورية في إثر زيارة حافظ الأسد إلى بغداد في عام 1978 وتوقيعه ميثاق العمل المشترك والسير باتجاه الوحدة. وكان واضحًا أن دولة الوحدة لو تمت فسيكون البكر رئيسها والأسد نائبًا له؛ أي ضياع طموحات صدام نهائيًا. وكان على صدام التحرك بسرعة من جهة لوأد محاولة الوحدة بين البلدين، ومن جهة ثانية للقضاء على ما تبقى من قيادات بعثية غير متماشية معه أو موالية له. فكانت فكرة المؤامرة المزعومة التي دبرتها هذه الكوادر بالتعاون مع الأسد لإبقاء البكر في السلطة ومنع صدام من الرئاسة تمهيدًا لتصفيته. هكذا تمت هذه المحاولة الانقلابية من دون إشراك قطعة عسكرية واحدة، وتمخض عنها إقصاء البكر وديًا (ظاهريًا) واستلام صدام السلطة وإحباط الوحدة مع الأسد، وإعدام مجموعة من الكوادر الحزبية العليا منهم وزراء، أمثال عبد الحسين المشهدي وغانم عبد الجليل وعدنان الحمداني ومحمد محجوب وعبد الخالق السامرائي ...إلخ، يُنظر: شامل عبد القادر، «مجزرة قاعة الخلد تموز 1979 – الحلقة الأولى»، موقع **الحقائق**، 16/ 1/ 2015، شوهد في 8/ 1/ 2017، في:

http://bit.ly/2ghkt3g

(407) سميت هذه العملية بـ «تبعيث» الجيش وهي تشمل سلسلة من العمليات مثل إحالة الضباط غير البعثيين على التقاعد وترفيع الضباط البعثيين ليكونوا في مصاف قيادات الجيش، وحصر القبول بالكليات العسكرية المختلفة في الطلاب البعثيين حصرًا وإنشاء ما سمي «دائرة التوجيه السياسي»، والتي أبدل اسمها إلى «التوجيه المعنوي» لاحقًا، وهي الدائرة المتخصصة بمتابعة الشؤون الأمنية لغير البعثيين في الجيش، وتقوم بدور رقابي أمني حزبي وهذا غير دائرة الاستخبارات، وهي الجهاز المكلف بالرقابة الأمنية على الجيش، وتنظيم الندوات السياسية لأفراد الجيش وتنظيم الاحتفالات الخاصة بحزب البعث ...إلخ، باختصار تحويل الجيش برمته إلى جيش حزب البعث، يُنظر:

Adeed Dawisha, *Iraq: A Political History* (Princeton: Princeton University Press, 2009), pp. 221 - 311;

ويُنظر: نجيب الصالحي، «الجيش والتحول الديمقراطي في العراق»، موقع **الثقافة الجديدة**، شوهد في 8/ 1/ 2017، في:

https://bit.ly/2s4uNA9

(408) يفسر عماد علو الانقلاب البعثي المتمم في 30 تموز/ يوليو 1968 على إبراهيم الداود وعبد الرزاق النايف، بأنه كان بداية هذه المواجهة بين الطرفين، وكذلك مقتل وزير الدفاع حماد شهاب، وفي المحاولة الانقلابية الفاشلة لمدير الأمن العام ناظم كزار، وكذلك تصفية الدور

السياسي وأحيانًا الجسدي لكبار الضباط الآخرين، أمثال حردان التكريتي وصالح مهدي عماش ...إلخ، ولم تنتهِ هذه العملية إلا بتنحية الرئيس أحمد حسن البكر، يُنظر: عماد علو، «دور النخب العسكرية في العراق»، **الزمان** (بغداد)، 2014/ 4/ 20، في:

https://bit.ly/2LNlCNB

(409) الواقع أن انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 كان بدوره انقلابًا غير تقليدي؛ إذ لم يتم تحريك قطعة عسكرية واحدة فيه، وكل ما قام به البعثيون هو كسب ولاء قادة الفرق، ثم ولاء قيادة الحرس الجمهوري في القصر الجمهوري، والتي فتحت أبواب القصر للبعثيين وأعلمت عبد الرحمن عارف بانتهاء عهده من دون إطلاق رصاصة واحدة، يُنظر: هادي حسن عليوي، «17 تموز 1968 ... انقلاب الـ 13 يوم»، موقع **كتابات**، 2016/ 7/ 18، في:

http://bit.ly/2gCVowq

(410) على الرغم من أن حزب البعث العربي الاشتراكي أُسّس في العراق منذ بداية خمسينيات القرن العشرين، فإن صيغته التي وصلت للحكم المرة الثانية في عام 1968 كانت مختلفة تمامًا عن شكله الشبابي المتحمس والبريء سياسيًا إلى حد كبير في منتصف القرن العشرين، فبعد تجربة حكم فاشلة في عام 1963، وانشقاقات متعددة طوال هذا التاريخ كان آخرها انشقاق عام 1966 الذي فصل ما يعرف بالبعث اليساري عن هذه المجموعة التي حملت لقب (البعث اليميني) وصلت إلى الحكم مجموعة تتميّز بالشراسة والتكاتف المصلحي والعشائري المبني على الخوف داخل المجموعة وخارجها، للمزيد يُنظر: عز الدين دياب، **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي: حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجًا** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993).

(411) اضطلع بهذه الحملة مدير الأمن العام آنذاك ناظم كزار حتى أُعدم في إثر محاولة انقلابه الفاشلة في عام 1974 وكانت هذه الحملة بدعم كامل من صدام حسين كما يؤكد كثير من المؤرخين، يُنظر: سيف الدين الدوري، **اللغز في إعدام ناظم كزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة آخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة 1973 - 1979م** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014).

(412) أصدر جهاز المخابرات العراقي كتابًا توثيقيًا ودعائيًا لبعض محاولات الانقلاب هذه في السبعينيات. وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع أن يحوي هذا الكتاب الوقائع المطلوبة كلها، فإنه يمثل شهادة مهمة على فشل عدد من العمليات، للمزيد، يُنظر: برزان التكريتي، **محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين** (بغداد: الدار العربية، 1982).

(413) رأى كارل كلاوزفيتز أن الحرب هي استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى، ومثل هذه النظرية قد تكون مقبولة في ظل غياب الرأي العام أو محدودية التطور العسكري القتالي، لكن تطبيق هذه النظرية في عصرنا قد يؤدي إلى مذابح مروعة، لذلك ظهر مفهوم الردع بديلًا من الاصطدام المباشر، للمزيد حول الموضوع، يُنظر:

Jack S. Levy, «Theories of General War,» *World Politics*, vol. 37, no. 3 (April 1985), p. 374.

(414) زهير المعروف، «اتفاقية آذار التاريخية وأسباب فشلها»، موقع صحيفة **التآخي** (بغداد)، 11/ 3/ 2013، شوهد في 6/ 12/ 2016، في:

http://bit.ly/2iss3cm

(415) المرجع نفسه.

(416) دأبت كل حكومة جديدة على محاولة استرضاء الحركة الكردية بمقعد أو مقعدين وزاريين قبل أن يتبين عدم جدية الحكومة في حل القضية الكردية، ما جعل الحركة الكردية ترفض التعامل مع أي وزارة جديدة قبل أن تتأكد من جديتها في حل المشكلة الكردية.

(417) يقول المرحوم فؤاد عارف، وهو أحد عرابي اتفاق آذار/ مارس 1970 وشخصية عسكرية وإدارية عراقية مخضرمة، إن القيادة القطرية قابلته بعدائية وكانت رافضة فكرة الاتفاق، باستثناء صدام حسين الذي كان مصممًا بحسب روايته على حل القضية الكردية، يُنظر: فؤاد عارف، **مذكرات فؤاد عارف**، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، ط 2 (أربيل: دار آراس، 2011)، ص 291.

(418) تضمن الاتفاق إقرار الحقوق القومية للشعب الكردي في الدستور الدائم المتوقع صدوره، وإطلاق سراح جميع المعتقلين الأكراد، وإصدار قانون العفو العام، وإعادة الأموال المحجوزة المنقولة وغير المنقولة، وتعيين الأكراد في الإدارات المحلية في كردستان، وإعادة الموظفين المفصولين، وفك الحصار عن كردستان، والبدء بحملة إعمار شاملة، إضافة إلى إقرار صيغة الحكم الذاتي، والمشاركة في الحكم، واستعمال اللغة الكردية، يُنظر: «50 سنة على اتفاق 10 شباط: الأكراد وصراع الحكم الذاتي»، موقع **جولستان نيوز**، 10/2/2014، شوهد في 29/ 12/ 2016، في:

http://bit.ly/2gKwXAw

(419) يقول فؤاد عارف في أسباب فشل اتفاق آذار/ مارس إن الطرفين كانا في الواقع

مضطرين إليه اضطرارًا، كما أنهما كانا يخططان للتخلي عنه حال تحسن الظروف، وهذا ما حصل، يُنظر: عارف، ص 308.

(420) حصل كثير من الأعمال المتبادلة من الطرفين مثل محاولات اغتيال إدريس البارزاني في بغداد ووالده مصطفى البارزاني في حادثة رجال الدين المفخخين في عامي 1970 و1971. وفي 1973 قامت مدفعية الجيش العراقي بحملة مكثفة من إطلاق وابل من المدفعية على مناطق الأكراد، بينما ادعت الحكومة أن المسلحين الأكراد كانوا هم البادئين. واشتكت الحكومة من إصرار الملا البارزاني على تعيين كردي إيراني نائبًا لرئيس الجمهورية، للمزيد، يُنظر: المعروف، «اتفاقية آذار التاريخية».

(421) لمعرفة المزيد عن الاتفاق وتفاصيله، يُنظر: «قانون تصديق معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رقم (47) لسنة 1972»، موقع **درر العراق**، شوهد في 2016/ 12/ 29، في:

http://bit.ly/2hJlr5a

(422) كانت الاستراتيجية التفكيكية التي اتبعها وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر ذات أثر فاعل قبيل منتصف السبعينيات في صوغ مجمل أحوال المنطقة، للمزيد، يُنظر:

Edward R. F. Sheehan, «How Kissinger Did it: Step by Step in the Middle East,» *Foreign Policy*, no. 22 (Spring 1976), p. 63.

(423) ابتدأت المعارك بإصرار النظام على إصدار ما سمي بقانون الحكم الذاتي المعروف ببيان 11 آذار/ مارس 1974، والذي تضمن تعديل دستور عام 1970، وصدور قانون الحكم الذاتي المتكون من ديباجة وثلاثة أبواب وأربعة فصول وإحدى وعشرين مادة، كما صدر قانون المجلس التشريعي المفترض لكردستان من عشر مواد، من دون استشارة الجانب الكردي أو حتى التفاوض معه، ما جعل الأخير يراه مؤشرًا على انقطاع العلاقة بين الطرفين؛ إذ عمد النظام إلى سحب قطعاته من المدن في بداية نيسان/ أبريل، والتمركز في نقاط استراتيجية وبدأت الأعمال العسكرية في 1974/ 4/ 16، يُنظر: شكيب عقراوي، **سنوات المحنة في كردستان: أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من 1958 إلى 1980** (أربيل: مركز النور للدراسات، 2007)، ص 374 – 376.

(424) تسربت معلومات سرية مغلوطة للنظام أن الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة لن يتدخلوا لمصلحة الحركة الكردية، وكان المقصود بهذه المعلومات زيادة توريط النظام في هذه الحرب، والواقع أن التعاون الأميركي الكردي كان قد بدأ فعليًا منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1972.

وقد مارست الولايات المتحدة عمدًا سياسة التضليل هذه مع أن الحكومة العراقية سعت لكسب ود الغرب بعد عام 1973، يُنظر:

Bryan R. Gibson, *Sold Out? US Foreign Policy, Iraq, the Kurds and the Cold War* (New York: Palgrave Macmillan Press, 2015), pp. 140 - 144.

(425) كان نظام الشاه ينظر نظرة عدائية دائمًا إلى حكومات بغداد بعد عام 1958، وعندما وصل البعثيون إلى السلطة في عام 1968 وشرعوا في بناء نظام مركزي وجيش قوي بالاعتماد على السوفيات نظر إليهم الشاه بصفتهم أهم تهديد لنظامه بعد رحيل عبد الناصر في مصر وطفق الشاه يحرض الأميركيين على العمل المشترك ضد البعثيين في بغداد. هكذا عندما اندلعت الحرب الكردية مرة ثانية رأى الشاه فيها فرصة مهمة للنيل من نظام البعث، في حين ظن البعثيون أن الشاه سيؤيدهم في حربهم ضد الأكراد، للمزيد، يُنظر: عقراوي، ص 375.

(426) دخل الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين على خط الوساطة بين الشاه والحكومة العراقية، بعد أن حصل على الضوء الأخضر من واشنطن التي رأت أن إنهاء الحرب بين الحركة الكردية المسلحة والحكومة العراقية لمصلحة الأخيرة سيكرس تهديدًا لنظام دمشق المتعنت في مباحثات السلام بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، ولا سيما بعد ترضية الشاه على حساب العراق، لأن الشاه بدوره لم يكن سعيدًا بتنامي دور الأكراد وقوتهم في العراق، يُنظر:

J. M. Abdulghani, *Iraq and Iran: The Years of Crisis* (London: Croom Helm Press, 1984), p. 73.

(427) بدأت المفاوضات السرية في مطلع عام 1975، وأُعلن الاتفاق إبان مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في الجزائر في 6 آذار/ مارس من العام نفسه. وتنازل العراق عن نصف شط العرب لإيران (وهو الأمر الذي سعت له إيران منذ تأسيس العراق في عام 1921 من دون جدوى) في مقابل وقف الدعم الإيراني لكردستان. وفي اليوم الثاني للاتفاق، سحبت إيران مدفعيتها ومقاومة الطائرات وسحبت محطة الاتصالات، كما انسحبت البعثتان الأميركية والإسرائيلية، وفي 19 آذار/ مارس قرر مصطفى البارزاني إنهاء القتال ليغادر كردستان نهائيًا في 25 آذار/ مارس، يُنظر:

David A. Korn, «The Last Years of Mustafa Barzani. *Middle East Quarterly*, vol. 1, no. 2 (June 1994),

متوافر على موقع منتدى الشرق الأوسط (Middle East Forum) على الرابط:

https://bit.ly/2G.GN7h

(428) هو روح الله مصطفى أحمد من مواليد مدينة خمين (إحدى مدن محافظة مركزي وعاصمتها آراك وتبعد عن قم 160 كم) لكنه ليس خمينيًا في الأصل، بل تعود عائلته إلى مدينة كنتور الهندية (Kintur) التي تبعد عشرة أميال شمال شرق مدينة بادوز ساراي عاصمة إقليم بارابانكي في فيض أباد بولاية أوتار برادش حاليًا. وقد عرفت المدينة بجاليتها الفارسية، ويؤكد الخميني أنه من نسل الرسول (موسوي). وقد هاجر جده سيد أحمد الهندي إلى النجف في عام 1830 ثم إلى خمين في عام 1839. وقد ولد الخميني في عام 1902، قتل والده وهو رضيع وفقد والدته وهو في الخامسة عشرة. هاجر إلى قم بعد تأسيس حوزتها العلمية في عام 1920. بدأ عمله السياسي في عام 1962 ضد الطابع العلماني الذي كان الشاه يريد تعميمه على الدولة، واعتُقل في عام 1963. وفي عام 1964 نفاه الشاه إلى تركيا ثم غادر هو إلى النجف في عام 1965، حيث بقي 13 عامًا وغادر بعدها إلى فرنسا، حيث ظل أربعة أشهر قبل عودته إلى إيران في الأول من شباط/ فبراير 1979 حتى وفاته بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية التي أصبح هو مرشدها وزعيمها الفعلي. وكانت وفاته في 11 حزيران/ يونيو 1989، يُنظر:

Baqer Moin, *Khomeini: Life of the Ayatollah* (London: L. B. Tauris, 2009).

(429) أصر العراق على أن الحرب بدأت في 4 أيلول/ سبتمبر من خلال القصف المدفعي المكثف على مدنه الحدودية وأن فعالياته العسكرية التي بدأت في 12 أيلول/ سبتمبر لم تكن إلا ردًا على بدء هذه الحرب في 4 أيلول/ سبتمبر، في حين تعتقد إيران ومعظم المجتمع الدولي أن 22 أيلول/ سبتمبر (قصف الطائرات العراقية مدنًا إيرانية) هو اليوم الفعلي للحرب. وهذا الجدل كان أساسًا مستخدمًا لجدل مَنْ الذي بدأ الحرب؟ للمزيد حول وجهة نظر النظام العراقي، يُنظر: محمد عبد الحياني، «إيران وحربها على العراق في 4 أيلول 1980 ورد العراق على هذه الحرب في قادسية صدام في 22 أيلول 1980»، شبكة **البصرة**، 18/ حزيران 2010، شوهد في 2017/ 1/ 8، في:

https://bit.ly/2GUkcC9

(430) يعتقد كثير من المؤرخين أن انتهاء الأسرة القاجارية وبدء عهد الأسرة البهلوية في 1921 هو التأسيس الفعلي لإيران المعاصرة في عام 1921، بينما يعود تأسيس العراق المعاصر إلى ظهور أول وزارة عراقية في العام نفسه أيضًا.

(431) Andrew Scott Cooper, *The Oil Kings: How the U.S., Iran and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the*

Middle East (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2011), pp. 51 - 79

(432) لم يهمل الشاه الورقة الطائفية، وذلك من خلال تعاونه وعلاقته الوثيقة بالمرجعية الشيعية في النجف منذ زمن المرجع آية الله سيد محسن الحكيم في الخمسينيات والستينيات، لكنه لم يكن متحمسًا كثيرًا للعب هذه الورقة بسبب خوفه عمومًا من رجال الدين ومعارضتهم لحكمه ومساعي العلمنة التي كثيرًا ما آمن بها بالنسبة إلى إيران، للمزيد، يُنظر: محمد حسن رجبي، **الحياة السياسية للإمام الخميني**، ترجمة محمد فاضل عباس بهزاديان (بيروت: دار الروضة للطباعة والنشر، 1993)، ص 328.

(433) بدأ التفكير منذ ذلك الوقت في تأسيس الباسدران جيشًا بديلًا أو نظيرًا للجيش الموالي للشاه آنذاك، يُنظر:

Keneth Katzman, «The Pasdaran Institutionalization of Revolutionary Armed Force,» *Iranian Studies*, vol. 26, nos. 3 - 4 (Summer - Autumn, 1993), pp. 389 - 402.

(434) في منتصف آذار/ مارس 1979، نشبت انتفاضة كردية ضد النظام الجديد، وفي نيسان/ أبريل انقض عرب الأحواز (خوزستان) في انتفاضة مماثلة، كما أن وضع البلوش في مقاطعة سيستان لم يكن هادئًا أيضًا. وفي مطلع الثمانينيات عُدّ مجاهدي خلق قوة معادية (وهم واحد من أهم فصائل الثورة الإيرانية وقتها)، وأيضًا جاءت ثورة التركمان في إيران، كما كانت القطيعة قد استحكمت بين القوى الليبرالية والنظام بعد استقالة مهدي بازركان من رئاسة الحكومة احتجاجًا على (أسلمة) النظام ونفوذ الخميني في آذار/ مارس 1979، إضافة إلى قمع المنظمات والكيانات السياسية اليسارية المختلفة (ما عدا حزب تودة الذي تأخر قمعه حتى عام 1982)، يُنظر:

David Menashri, «[Book Review]: *The Government of God: Iran's Islamic Republic* by Cheryl Benard & Zalmay Kalilzad,», *Middle Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (July 1986), p. 446.

(435) مبدأ الولاية العامة هو مبدأ قديم ومختلف فيه عند فقهاء الشيعة، وكان الخميني يراها قضية مطلقة، أي إعطاء صلاحيات الأئمة المعصومين كلها (بحسب الفقه الجعفري) إلى الولي الفقيه. وشكك في مبدأ الولاية العامة السيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي. كما عدّها السيد محمد حسين فضل الله قضية نظرية محضة لا يمكن تحققها وكذلك السيد السيستاني الذي

أقرها، لكنه لم يقر بوجود من هو أهل لها حاليًا. كما عارضها جمهرة واسعة من علماء الشيعة في إيران نفسها مثل الكلبايكاني والشاهرودي والخونساري والقمي وشريعتمداري، يُنظر: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه** (بيروت: دار الجديد، 1998)، ص 429 – 437.

(436) قامت جموع من المتظاهرين (موجهة سياسيًا كما ظهر لاحقًا) بمهاجمة السفارة الأميركية من يوم 4 كانون الأول/ ديسمبر 1979 واحتجاز نحو 52 موظفًا فيها، ولم يطلق سراحهم إلا عقب صفقة عسكرية سرية في 20 كانون الثاني/ يناير 1981، للمزيد حول الحادثة وذيولها السياسية، يُنظر:

David Farber, *Taken Hostage: The Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam* (Princeton: Princeton University Press, 2005).

(437) Frederick W. Axelgard, *A New Iraq, The Gulf War and Implications for U.S. Policy,* Washington Papers 133 (Washington: Praeger, 1988), pp. 213 - 261.

(438) كانت حادثة التمرد التي قادها المرجع محمد باقر الصدر من أخطر الحوادث التي واجهت نظام البعث، وأدت إلى إعدام الصدر في أول حادثة من نوعها في تاريخ العراق المعاصر، للمزيد، يُنظر: أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، **محمد باقر الصدر: السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق** (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 2006)، ج 4. كما أعلن حزب الدعوة الإسلامية (وهو أقدم حزب شيعي في العراق والعالم) بإعلان وقوفه مع الثورة الإسلامية وتحدي النظام البعثي في العراق في حربه، وبدأت حملة مكثفة من الحرب المتبادلة بين الطرفين أدت إلى إعلان النظام قرار الحكم بالإعدام على كل منتمٍ إلى هذا الحزب في 31 آذار/ مارس 1980، للمزيد حول أثر الثورة الإيرانية في الصِدام بين الطرفَين، يُنظر: صلاح الخرسان، **حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق: فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال 40 عامًا** (دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 128 – 140.

(439) إن حديثنا عن الأسباب التي أدت إلى شن نظام البعث هذه الحرب لا يعني أن إيران لم تكن تملك مجموعة كاملة من الأسباب الخاطئة لشن هذه الحرب التي أدت إلى اشتراكها في جريمة إشعال واحدة من أكبر الحروب دموية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

(440) هو الاسم العربي لإقليم خوزستان في إيران وعاصمته مدينة الأحواز، والتي يعد

العرب أحد مكوّناتها الرئيسة مع الفرس والبختياريين، ونشأت فيها حركة تحررية عربية نادت باستقلالها عن إيران ممثلة بعدد من الأحزاب، يُنظر:

Bruce Ingham, «Urban and Rural Arabic in Khuzistan,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 36, no. 3 (1973), pp. 533 - 553.

(441) Simon Henderson, *Instant Empire: Saddam Hussien's Ambition for Iraq* (San Francisco, CA: Mercury House, 1991).

(442) الثابت لدينا الآن من الوثائق أن الولايات المتحدة وحلفاءها دعموا العراق في أثناء حربه مع إيران بغرض منع هزيمته أمامها، وليس انتصاره عليها، أو بالأحرى ديمومة الصراع بينهما، وأن الانتصار العسكري العراقي الأخير في عام 1988 كان نتيجة مخيبة لآمال الغرب وحلفائه في المنطقة، يُنظر:

Bruce W. Jentleson, *With Friends Like These: Reagan, Bush and Saddam 1982 - 1990* (New York: W. W. Norton Co., 1994).

القسم الثالث
الجيش والميليشيات والشركات الخاصة الجديدة

الفصل الثامن
الجيش والفصائل غير النظامية في العراق جدل الدولة والبديل الإثني ...... علي عبد الهادي المعموري

أخذ الجدل بشأن «الفصائل غير النظامية»[443] في العراق مساحة واسعة بين الأكاديميين، فضلًا عن الجدل السياسي بين صناع القرار، وفي الإعلام، بطريقة ربما زادته لبسًا، وألقت عليه محاذير سياسية، بدا معها تناول الموضوع من ناحية بحثية محايدة في غاية الصعوبة، بل في غاية الحساسية والخطورة في أحيان أخرى، وفي مناطق أخرى.

لهذا الجدل ما يبرّره، ويجعل موضوعه جديرًا بالاهتمام؛ فالمشكلة العراقية مشكلة عابرة للحدود، تتصل باستقرار الإقليم والتدخلات الدولية في شؤون هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي، بطريقة جعلت جزءًا كبيرًا من المشكلة العراقية متعلّقًا بالتدخلات الإقليمية والدولية، حتى إن كانت قدرة هذه الأطراف على التأثير في العراق مرتبطة بالدرجة الأولى بضعف العراق داخليًا؛ نتيجة طبيعية للانبثاق المكوّناتي فيه وتحول الاختلافات الإثنية إلى صراعات وجود وهوية.

تنطلق هذه الدراسة في معالجة موضوعها من زاوية ربما تكون قد أهملت في عدد من الدراسات، وهي مرتبطة بخصوصية الوضع العراقي، تحديدًا ما يتعلّق بمشكلة انبثاق الفصائل المسلحة غير النظامية، وتعاظم دورها تجاه دور الدولة؛ إذ ينطلق الباحث من تفحّص طبيعة دورها ضمن تضخم موقع الإثنيات تجاه الدولة والهوية

الوطنية، لا من زاوية الممارسات على الأرض.

ستحاول الدراسة الربط بين صورة الدولة كما يفترض أن تكون وتمظهرها وموقعها الفعلي في الذاكرة الجمعية للإثنيات العراقية، وتداعيات ذلك في النهاية على موقف المجتمع العراقي بتناقضاته تجاه الجيش من جهة، وتجاه الفصائل المسلحة غير النظامية من جهة أخرى، والفصائل التي انبثقت مرة خارجة على القانون، ومرة أخرى عاملة تحت جناحه، ولكنها مستقلة عنه في الوقت نفسه. كما أن هذه الدراسة تنطلق في تحليل مشكلتها من تتبع العلاقة بين الأمن الوطني والدولة، بوصف الأول روح الثانية، وجوهر وظيفتها، وطريقها إلى التجلي المادي، بعد أن تنشأ فكرة معنوية مجرّدة. وتأمل الدراسة أن تلقي ضوءًا على عمق تعقيد مشكلة الفصائل غير النظامية في العراق، وظهورها نتيجة محصّلة لتاريخ طويل من التباس الموقف مع الدولة، وتفتت سلطانها خلال الحقب السياسية التي مرت بالعراق.

أولًا: إطار نظري

ربما يبدو من الأنسب غالبًا، عند تحليل موضوع بحثي يتعلق بأدوار القوى المسلحة وموقعها من السياسة وموقع السياسة منها في أي دولة، أن يكون مدخلها هو الأمن الوطني الملازم الأول للدولة منذ انبثاقها في أول صورها البسيطة، وصولًا إلى تجليها المعقد اليوم.

ارتبط مفهوم الأمن بالدولة منذ قيامها؛ إذ كان الأمن وظيفتها الأولى تجاه الأفراد المنضوين تحتها، حتى غدا من بدهيات علم السياسة، ثمّ إنه من غير الممكن في أي حال الفصل بين الدولة، من حيث هي فكرة لها تجلٍّ مادي، والأمن.

إن الإشارة إلى أن الفكرة الأساسية التي ترتكز عليها هذه الدراسة في تحليل موضوعها أمر ضروري في هذا الموضع، لأنها تستند إلى مرتكزين:

- التصوُّر الذي قدّمه توماس هوبز للدولة، كونها تنبثق نتيجة رغبة الإنسان الأناني في العيش والأمان؛ ما يضطره إلى إيقاع عقد اجتماعي يأتي بالدولة، يتنازل ضمنه

الفرد عن حريته لمصلحة تلك الدولة، كي تدير الصراع الطبيعي بين الأفراد بطريقة تضمن حياتهم، أي إنه ربط قيام الدولة بالصراع بالدرجة الأولى. ولنا أن نتساءل في هذا الموضع: ما الذي يميز الصراع في المحل الأول ويرتبط به بصفة لا انفكاك منها؟ حسنًا، يمكن القول: إنه العنف وما يلازمه من اختلال الأمن[444].

- تعريف ماكس فيبر المحكم للدولة بأنها «الجماعة التي تتبنى بنجاح، في إطار حدود معينة، احتكار العنف الجسدي المشروع»[445]، وهو تعريف قدم تكثيفًا عميقًا يلخّص تلك العلاقة الدقيقة التي تنشأ في الدولة، بين السياسة والجيش وباقي الأجهزة الأمنية ذات الطابع العسكري. وفي ما يخص هذه الدراسة، نُعنى بتحديد الجذور الأساسية لتلك العلاقة وبوتقة انصهارها، وهي الدولة.

تأسيسًا على ما سبق وإتمامًا له، فإن قيام الدولة يظل فكرة مجردة، حتى تتجلى من خلال نظام سياسي له أتباع على رقعة جغرافية محددة، وأدوات تُدار ضمن هذا النظام السياسي بالطريقة التي وصفها ماكس فيبر. وتلك الأدوات هي تشكيلاته المختلفة بحسب وظائفه الأربع: الاستخراجية والتوزيعية والسياسات التنظيمية والسياسات الرمزية[446].

من المهم الإشارة هنا إلى أن التسلسل الذي جاءت عليه هذه الوظائف لا يعني بالضرورة أنها تجري في الواقع بالتسلسل نفسه؛ إذ إنها في الحقيقة تسير جنبًا إلى جنب بتناغم ضروري لنجاحها في تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها.

تضعنا محاولة فهم هذا التفاعل على أوّل طريق الوصول إلى بؤرة التقاء هذه العناصر المفسّرة فكرة هذه الدراسة، خصوصًا في ظل ملاحظة ما يتعلّق منها بالأمن الوطني؛ بمفهومه الحاضر الذي صار يرتكز على أربعة أسس:

- حماية النظام السياسي (الأمن السياسي).

- حماية الركائز الحضارية والأيديولوجية (الأمن العقائدي).

- حماية الموارد الاقتصادية والبناء الاقتصادي (الأمن الاقتصادي).

- حماية الكيان المادي للدولة أو الأمة (الأمن العسكري).

هذه الركائز هي التي استند إليها التعريف الذي وصف الأمن الوطني بأنه «قدرة الدولة أو الأمة عبر وسائلها المتاحة على ضمان قيمها ومصالحها الأساسية، من مختلف أشكال التهديد تحريرًا لحركتها السياسية الداخلية والخارجية. وبهذا يُعد حلقة الوصل بين الأمن الداخلي والأمن الدولي»[447].

ترتبط هذه الفكرة بالدرجة الأولى، بعلاقة السياسة بالأمن، والأمن بالسياسة، وكيفية تفاعلهما داخل الدولة، وخلال نظامها السياسي.

1 - مشكلة الدراسة

تجد الدراسة أن اختلالًا أصاب الطريق الطبيعي لتشكل الدولة في الوعي الجمعي للمجتمع العراقي، نتيجة إخفاق النظم السياسية في الارتكاز على عَقد سياسي اجتماعي، يضمن رضا الأفراد المنضوين تحت مظلة «الدولة العراقية» عن النظام السياسي لتلك الدولة، بطريقة تؤمِّن اشتراكهم في إدارة النظام السياسي، وفي توزيع القيم بصورة متساوية، وفق مبدأ المواطنة وليس ضمن تمدّد الإثنيات على حساب النظام السياسي؛ ما أدّى إلى ضعف الدولة، واضمحلال قدرتها الشرعية على احتكار الإكراه، في بلد متعدِّد الإثنية، وهذا الأمر مهّد لظهور القوى الميليشياتية المسلحة البديلة، وطرحها بديلًا من العنف الشرعي للدولة. وعزز ذلك زجُّ الجيش في السياسة، وجعْله في موقع الظهير على المواطنين.

2 - فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن قوة الجيش واستقلاله في ترابط متين باستقرار صورة الدولة في العقل الجمعي في نطاق مجتمع معين. ويشكّل ذلك الارتباط، بقدر تشكيله لنقطة القوة للدولة وللجيش معًا، يشكّل في الوقت نفسه زاوية حرجة بالغة الخطورة في حالة تطوّر الصراع السياسي والاختلافات بشأن

النظام السياسي، وطريقة إدارته؛ من مستوى الاختلاف ضمن النظام إلى الاختلاف على النظام، ثمّ زجّ الجيش وباقي القوى الأمنية في هذا الصراع بطريقة ترجّح مجموعة على أخرى، في بلد متعدّد الإثنية. وتذهب فرضية الدراسة إلى أبعد من ذلك؛ إذ ترى أن هذا التحيز في موقف الجيش سيتطوّر لاحقًا إلى اختلال مكانته، حتى عند أفراد المجموعة الإثنية التي ستسيطر عليه؛ وهو ما حدث في العراق.

لتفحّص الإشكالية والفرضية، تطرح الدراسة الأسئلة الآتية:

- هل اتّخذت الدولة العراقية الحديثة مرّة موقعها الطبيعي في المجتمع العراقي، بوصفها كيانًا متَّفقًا عليه، يقبض على السلطة ويحتكر الإكراه؟ وكيف أثّر هذا في موقف العراقيين من الجيش؟

- تأسيسًا على السؤال الأول، ما التراكمات التاريخية لمواقف القوى الاجتماعية من الجيش، والتي ألقت بظلها على إعادة التأسيس بعد عام 2003، وموقف القوى الدولية والإقليمية في هذا السياق؟

- ما تداعيات الأخطاء التنظيمية، في ظل الاستقطاب الإثني الطائفي والتناقض المكوّناتي تجاه الدولة بعد عام 2003، على إعادة تأسيس الجيش وضعف شعبيته؟

ثانيًا: الدولة العراقية الحديثة والعراقيون ثنائية القوة والضعف

تسعى الدراسة في هذا المبحث للإجابة عن السؤال الأول: هل اتّخذت الدولة العراقية الحديثة يومًا موقعها الطبيعي في المجتمع العراقي، بوصفها كيانًا متفقًا عليه، يقبض على السلطة ويحتكر الإكراه؟ وكيف أثّر هذا في موقف العراقيين من الجيش؟

ستظهر محاولة تتبع التاريخ العراقي للإجابة عن هذا السؤال، منذ الوهلة الأولى، أنه لم يكن من اليسير على الدولة الحديثة التي قامت في عام 1921 أن تأخذ مكانها الطبيعي وأن تتفرد بالإكراه الشرعي من خلال أجهزتها الرسمية حال قيامها. ويعود

هذا إلى الوضع المعقد الذي ورثته من الدولة العثمانية، وإلى التعقيدات التي تطورت لاحقًا ضمن كل حقبة سياسية مرّ بها العراق الحديث، مع كل تغير سياسي عنيف شهده البلد، بالحركات العسكرية إبّان العهد الملكي، أو بالانقلابات العسكرية بين عامي 1958 و1968، أو بالحفلة الدموية التي رافقت انتقال منصب رئيس الجمهورية، من أحمد حسن البكر إلى صدام حسين في عام 1979، وصولًا إلى التغيير الأعنف في عام 2003.

ستقود محاولة تلمُّس جذور هذه المشكلة إلى الغوص عميقًا في وقائع تاريخية مطوّلة معقّدة، بطريقة لا يمكن أن تستوعبها هذه الدراسة بتمامها. لكن ذلك لا يعني عدم وجود نقطة مفصلية تمكّن من الانطلاق إلى فهم هذه المشكلة مع بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

لعلّ أول ما يمكن التأسيس عليه بهذا الشأن هو ملاحظة حنا بطاطو المتعلّقة بموقع الدولة وصورتها عند العراقيين، في أواخر العهد العثماني، وبدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة؛ إذ لاحظَ أن «حكومة بغداد» قد وقفت على الدوام ندًا لسلطة العشائر التي أقامت دويلاتها الخاصة في مناطق نفوذها؛ ما جعل تلك العشائر تنظر إلى الدولة في بغداد دائمًا، بوصفها عدوًا، خصوصًا مع ملاحظة ما رافق ذلك من استبداد، مارسه الولاة العثمانيون، وبُعد الشُّقّة بينهم وبين مشاعر رعاياهم، بل إنه يذهب إلى القول إن «الحكومة، أي حكومة، قد أصبحت بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا التي نادرًا ما كانت تتلقى أي رعاية، وبقيت محرومة دومًا تقريبًا، شيئًا لا بد للإنسان من أن يحمي نفسه منه ولا يستحق إلا عدم الثقة والكراهية». وبالتعاضد مع الاستقطاب الطائفي صارت معارضة الحكومة آنذاك «بالنسبة إلى معظم العراقيين مسألة غريزية، إن صح القول، استمرت بالظهور حتى بعد انقطاع أو تهلهل الخيوط التي تربطهم بجماعتهم القبلية أو المعتقدية»[448].

كان هذا واضحًا أمام الملك فيصل الأول الذي شخّص المشكلة التي تواجه دولته الناشئة بدقة في مذكرته المؤرخة في 15 آذار/ مارس 1932 ببغداد، حيث تطرّق إلى

حدّة التناقضات التي تشكّل المجتمع العراقي؛ من طائفيات وقوميات وبِنى مؤسسية تقليدية، كالعشائر والمؤسسة الدينية ورجالها، فضلًا عن التناقضات بين الأجيال المتعلّمة والأجيال الجاهلة. وبالمجمل فإن هذا، وفي ظل عدم الثقة في الدولة وسلطتها السياسية الناشئة، لن يعني سوى صِدَام، من العسير أن ينتهي بسرعة بين البنى التقليدية الممثلة للتناقضات الإثنية، والحكومة والدولة من خلفها، معربًا بجلاء عن قناعته أن الهوية الوطنية هي أساس بناء الدولة[449].

بقدر ما تضمنته مذكرة فيصل تلك من رؤية واضحة لعلاج المشكلات التي شخّصها، فإن وفاته المبكّرة وما تلاها من أحداث، قطعت المسار الزمني الذي تصوّره لتحقيق أهدافه، وبلورة مشروعه في بناء هوية وطنية عراقية.

الملاحظ أن أول نقطة في خطته تمثلت في هدفه الرامي إلى توسيع الجيش، بما يتيح احتواءه للعراقيين كافة في تشكيلاته، وجعْله ذراع الدولة المعِّبرة عن قوتها واحتكارها الإكراه. وأدّى تعثر الخطة بعد وفاة الملك إلى تفاقم المشكلة، وجَرِّ الجيش إلى قمع الاضطرابات الداخلية، وتخبط عملية بناء هوية وطنية جامعة لهذا التنوع، طوال عمر الدولة، على الرغم من إجراء محاولات لبناء أنموذج كُرّس في الأغلب للاستبداد، بحسب بعض الباحثين، حتى انهيارها في عام 2003[450].

إن السياسات التي اتّبعتها الأنظمة السياسية في أكثر الأحيان، في ظل عدم وجود تمييز في الوعي الجمعي للعراقيين بين الدولة والسلطة السياسية، وامتداد سخطهم إلى الدولة، فاقمت مشاعر القلق والتوجس والخوف من الآخر، على مستوى الفرد وعلى مستوى المجموع الإثني، وأضر ذلك بالنسيج الاجتماعي، وقاد المجتمع العراقي إلى الانتقال من الموحدات الكبرى المتمثلة أساسًا في الدولة إلى أطر اجتماعية ضيقة تمثلت في العرق والطائفة والدين؛ إذ انكفأت الإثنيات على ذاتها وسيلةً للدفاع الذاتي[451]. ذلك كله تسبّب في تعميق الأزمة التي أدّت تداعياتها إلى انهيار قيم المجتمع، وتهديد هويته من خلال الاستئثار، والتهميش، ونقص الحريات[452]. وقد استمر جدل الهوية والتنافر الإثني وحافظ على إشكاليته بعد انهيار النظام الملكي، بل إنه تعمّق وازداد

ضراوة طوال العهد الجمهوري، وأكبر دليل عليه هو تنامي الأيديولوجيات الدينية وسعيها لإيجاد ظهور سياسي حزبي لها، مؤسَّس على هوية فرعية للطائفة، تستمد نقاط قوتها من التاريخ المضطرب. وأدّى فشل الأنظمة السياسية الحديثة في إقامة رابط من المواطنة القائمة على المساواة، وجرّها للجيش، والأجهزة الأمنية إلى تعميق هذه الهوة المكوّناتية[453]. ثم انفجرت هذه التراكمات بمجموعها في عقب التغيير العنيف في عام 2003، ووجد النظام السياسي الذي قام بعدها نفسه أمام مهمّة إيجاد إجماع لا على النظام السياسي فحسب، بل على الدولة ذاتها أيضًا. وهو ما رافقته عراقيل معقّدة، لم تكن النخبة السياسية العراقية أهلًا لمواجهتها، كما اتّضح لاحقًا.

كان أول العراقيل التي واجهت إقامة الإجماع الموقف من احتلال العراق في عام 2003، وتباين الرؤى تجاه هذا الاجتياح، فضلًا عن الانبثاق المتفجر للهويات الفرعية، والقلق من التهميش، والنزعة الثأرية، وهو ما انعكس لاحقًا على تخبط المشاركة السياسية التي يفترض أن توجِد الإجماع الوطني[454].

من جانب آخر، يشار إلى أن الأحزاب السياسية نمت في العراق وتطوّرت تحت مظلة نظم سياسية، حظرت إنشاء الأحزاب المخالفة، ومنعتها من عملها داخل الوطن، الأمر الذي أدى إلى تصدُّر الأحزاب التي قادت المعارضة خارج العراق العملية السياسية بعد عام 2003، وكان بعضها قد تضاءل دوره، أو هرم قادته، إضافة إلى جملة مشكلات تواجهها[455]. وقد انشغلت هذه الأحزاب في الأغلب بمعارضتها عن ترتيب نفسها بصفتها أحزابًا سياسية ديمقراطية[456]؛ ما أفضى إلى عجزها عن إتمام البناء الديمقراطي للدولة.

سنجد أن عمل الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003 كان منصبًا على السيطرة على النظام السياسي والدولة، وليس على العمل ضمنهما. وأنها عملت في هذه السبيل على السيطرة على أجهزة الدولة العسكرية، الجيش وباقي الأجهزة الأمنية المسلحة الأخرى، وجعلتها ساحة للصراع السياسي في سبيل القبض على السلطة. وكان ذلك بطريقة جعلت الشعور بالغبن الذي وجدته القواعد الشيعية تجاه الأجهزة الأمنية قبل عام 2003 ينتقل إلى القواعد السنية تجاه القوى الأمنية التي أعيد تشكيلها

بعد الاحتلال الأميركي. ولجأت القوى السياسية السنية والشيعية على حدّ سواء إلى استخدام السلاح لتسوية الخلافات، بدلًا من الصراع السياسي ضمن الدولة. وهي تستغل في ذلك حالة الفراغ السياسي التي تبعت حلّ الجيش والأجهزة الأمنية، من أجل تطوير قدراتها المسلحة تجاه الفصائل المتشددة المرتبطة بالقاعدة أو المتناغمة فكريًا معها، وهو ما لم يصبّ مطلقًا في مصلحة تركُّز صورة الدولة، وسيرها نحو أخذها مكانتها الطبيعية في الوعي الجمعي، وبما يعزز التخندق المكوّناتي، وجعل انبثاق «جيوش الطوائف» أمرًا طبيعيًا وبدهيًا في آخر المطاف[457].

من المهم أيضًا ملاحظة تداعيات الموقف من الدولة عند المؤسستين الدينيتين في العراق، بين من وقف ضدها ومن وقف معها، بمواقف متناقضة، حتى داخل المؤسسة الواحدة ضمن الطائفة الواحدة، ممّا يضيق المحل عن ذكره[458]، سواء كان ذلك في العهد الملكي، أم في العهود الجمهورية مع اختلاف درجة الصدام بطبيعة الحال[459]، وصولًا إلى الصدام الدموي بين السلطة العراقية البعثية والتيارات الإسلامية. أدّت هذه الملابسات كلّها إلى تعمّق الخلافات الهوياتية الإثنية، وتوسع الهوة بين الدولة ونظامها السياسي وقواها الأمنية من جهة وجمهور كبير من العراقيين من جهة أخرى، قد يكون هو الأغلب. وتفجرت هذه التناقضات الدينية كلّها مباشرة في 2003[460]، لتهدد بإطاحة الدولة معنويًا، بعد أن أطاح الأميركيون نظامها السياسي، وأدّت في آخر الأمر إلى انبثاق الفصائل غير النظامية على أسس دينية في الدرجة الأولى.

إن النظام السياسي يأخذ، غالبًا، أدوارًا مزدوجة في صنع الموقف من الدولة ويؤثّر بطرائق عدة. فتبني السلطة السياسية لمذهب معين، وفرض شروطه وتفسيراته على الجميع، سيولّد ردات فعل معاكسة تدفع أيديولوجيًا إلى العنف. فضلًا عن ذلك، فإن السلطة السياسية وإن لم تتّخذ صبغة غير دينية، سوف يؤدّي فشلها في بناء منظومة قوانين تضمن حقوق المواطنين وتعزّز العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية إلى الاضطرابات، وإلى ضعف سلطان الدولة، ثمّ بزوغ قوى محلية تقوم مقامها. وما دام الدين يمثّل ركنًا

أساسيًا في القيم الاجتماعية، فإن تلك التنظيمات ستكون متعلّقة به، وسيتعزَّز السخط على الدولة فضلًا عن السلطة السياسية؛ ويتمظهر في صِدَامٍ مسلّح ضمن تنظيمات عقائدية[461].

علاوة على ذلك، إن فشل الدولة في إدارة الصراع الاجتماعي، وإيجاد تسويات للمطالب المتناقضة، لن يكون بديلًا منه إلا ظهور الحركات المسلحة، وانضمام الشباب إليها، بدوافع قد لا يكون الدين ركنها الأساس، بقدر ما تكون المطالب السياسية، والدوافع الطائفية المؤسّسة سياسيًا هي محفّزها الأساس، وهو ما تجلّى في تطوّر الاحتجاجات السنية في العراق، وأدّت إلى سقوط المحافظات السنية في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وبزوغ نجم الفصائل الشيعية المسلحة تجاهها.

إضافة إلى ذلك، فإن انعدام فرص العمل، وضعف القدرة على توفير وظائف جديدة للأعداد التي تدخل سوق العمل سنويًا، قاد الشباب نحو اتّجاهين محدّدين للعمل؛ إما الانخراط في القوى الأمنية الحكومية التي بدأت تتضخّم على حساب المؤسسات الأخرى، وإما التوجه نحو التنظيمات الراديكالية التي أصبحت لبعضها استقلالية تامة عن الدولة في بغداد وأخذت تفرض ضرائبها على المواطنين في مناطق نفوذها، وهو الأمر عينه الذي كانت القاعدة تمارسه في الموصل تجاه المواطنين، في ظل فشل الأجهزة الأمنية في الدولة أو تواطؤها مع هذه التنظيمات[462].

لهذا كلّه، يبدو أن الربط بين انهيار الدولة في العراق وانبثاق النزعات المكوّناتية الانفصالية، وتبدّل اتجاه المعارضة الوطنية من الخارج إلى الداخل لحظة الاحتلال الأميركي في عام 2003[463]، أمر فيه نظر؛ لأن الدولة لم تنضج أساسًا في العراق، ولم تكن التناقضات التي انفجرت مع الاحتلال وليدة تلك اللحظة. نعم، لقد عمّق الأميركيون تلك التناقضات وعمدوا إلى تفكيك البنى السياسية، وإعادة تركيبها على قوام جديد، ولكن البيئة الحاضنة، إثنيًا، لهذا القوام كانت قد نضجت عبر عقود طويلة،

سبقت لحظة الاحتلال الأميركي.

ثالثًا: الجيش العراقي والعراقيون ثنائية القمع والحماية

ربما يجد المتتبع تاريخَ الدولة العراقية الحديثة أن الجيش العراقي في أغلب أوقاته، إن لم تكن كلها، كان موقعه مع السلطة السياسية بوصفها الدولة، وليس بوصفها منبثقة من إرادة المواطنين المنضوين تحتها، وأنه ضامنهم بضمان الدولة. وسيكون من المعقّد تقديم إجابة كافية عن السؤال المتعلق بهذا المبحث وهو: ما التراكمات التاريخية لمواقف القوى الاجتماعية من الجيش، والتي ألقت بظلّها على إعادة التأسيس بعد عام 2003، وموقف القوى الدولية والإقليمية في هذا السياق؟

سنتناول في هذا المبحث الموضوع من خلال مدخلين أساسيين، وذلك تأسيسًا على ما سبق ذكره من اهتزاز صورة الدولة، واختزالها بالقابض على النظام السياسي، وتحول هذا الاهتزاز إلى انفجار «مكوّناتي» آخر الأمر، وهذان المدخلان هما:

1 - الجيش والنظام والسياسيون: ذراع السياسة وصانعها

يُلاحظ عند طرح هذا الموضع أن فيصل الأوّل، هو الآخر، كان قد ربط بين قوة الجيش وقوة النظام السياسي. فذكر في مذكرته التي سبق التطرق إلى مضمونها، وبعد أن تعرّض للتناقضات الإثنية، وتداعيات التخندق الطائفي على حكومته، أن معاونيه يرون ضرورة عدم الالتفات إلى التحريض الذي تمارسه القوى التقليدية تجاه حكومة الملك، وأن المُتعَين هو المضي بعزم وقوّة في سياسة تطبيق الإصلاحات، ويقول الملك: إنه كان من الممكن أن يوافقهم في رؤيتهم «لو كان بيد الحكومة القوة الظاهرة التي تمكنها من تسيير الشعب على الرغم من إرادته». وسنستنتج من ذكره تمرّد الأكراد بقيادة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي - دليلًا على ضعف حكومة المملكة[464] - أن الملك لم يكن يتحدث إلا عن الجيش، وهو يذكر افتقار حكومته إلى «القوة الظاهرة».

سبق لعالم الاجتماع العراقي علي الوردي الإشارة إلى مشكلة موقع الجيش من الدولة عبر منظور السلطة السياسية، وتداعيات اختلال صورة المؤسسة العسكرية عند المجتمع العراقي، والربط بين «السمعة السيئة» للسلطة عند العراقيين منذ العهد العثماني وامتداد سوء الظن بها إلى العهد الملكي. واستدل على هذا بالدرجة الأولى بنظام التجنيد الإجباري الذي وجد فيه دلالة على كره العراقيين للسلطة، وربْطِهم دائمًا بينها وبين الأذى. وأكثر أمر فاقم المشكلة هو فرض التجنيد الإجباري على أبناء العشائر الذين كانت تعفيهم الدولة العثمانية من التجنيد. فصار كره السلطة ورجالها مضاعفًا سواء كانت تطالب العراقي بالضرائب، أم تلاحقه بالتجنيد الإجباري. ويتعلق جوهر هذه المشكلة، بحسب الوردي، بإهمال الدولة التعليم الإجباري؛ ما أوقع مواطنيها في مأزق عدم فهم التحولين الاجتماعي والسياسي الذي طرأ على بلدهم بعد الاستقلال وقيام الحكم الوطني، وعدم قدرتهم على فهم أن السياسات الحكومية، وما تلزمهم به من واجبات، هو جزء من طبيعة العلاقة التي تربط المواطن بدولته وتبين ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاهها[465].

إن ما يعزّز ما ذهب إليه الوردي حول تضخم الصورة السلبية للجيش، بالتضافر مع الفكرة الراسخة في الذاكرة الجمعية العراقية عن الجيش العثماني، هو قمع الجيش التمردات العشائرية إبّان العهد الملكي، خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي وغيرها من الاهتياجات الاجتماعية، وصولًا إلى الصدامات العسكرية المزمنة مع الأكرد في العهود الجمهورية[466].

إذا كانت تلك الحركات العسكرية التي قام بها الجيش ضد مواطنيه قد اندرجت تحت عنوان مفاده أنه هو ذراع النظام السياسية الضاربة، وحامي الدولة من خلال حماية النظام، فإن ثمة تحركات أخرى كان الجيش خلالها منخرطًا في السياسة، صانعًا لها وليس بصفته ذراعًا. وكان أبرز هذه التحركات في العصر الملكي انقلاب بكر صدقي في عام 1936، ثمّ حركة العقداء الأربعة في عام 1941، والتي شكلت، بمجملها، المقدمات الجنينية التي ستقود إلى التدخل الأقوى للجيش، من خلال الانقلاب العسكري في عام 1958، وما تلاه من انقلاباتٍ عسكرية عامي 1963 و[467]1968.

لعل الملابسات المتعلقة بدور الجيش في السياسة، وموقعه من الدولة، وانعكاس ذلك كله في الوعي الجمعي العراقي تجاه الدولة، قد اتّضح عند هذا الموضع، وصار بيّنًا؛ أن أي قوة قد تطرح نفسها في مقابل الجيش، بصفتها حامية للإثنية، لن تكون في موضع نفور جمعي إذا لم تكن في موضع ترحيب، وهو ما يمكّن الدراسة من الانتقال إلى الشق الثاني من موضوعها.

2 - الانبثاق الأول للفصائل غير النظامية: السياسيون والجيش

تطرقت الدراسة، حتى الآن، إلى تقلّب الجيش خلال عمر الدولة العراقية الحديثة بين دوره بصفته حاميًا للدولة، وتحولاته من حماية النظام السياسي إلى صانع للسياسة ومسيطر عليها، وصولًا إلى الانقلاب العسكري في عام 1958 وقيام الجمهورية. وبقي الجيش خلال العهد الجمهوري الأوّل قابضًا على السياسة، من خلال شخص رئيس الوزراء (الزعيم عبد الكريم قاسم)، وسيطرة العسكريين على مجلس السيادة، وترؤس الفريق نجيب الربيعي المجلس. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي كان قد أدى بعض الأدوار شبه العسكرية، في مساندته حكومة عبد الكريم قاسم، في حركة العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل في عام 1959، وفي تحرّكه بعد انقلاب عام 1963[468]، فإن فصيلًا عسكريًا غير نظامي، لم يتشكّل بصورة مؤسسية، حتى وقع الانقلاب على عبد الكريم قاسم.

كان انقلاب عام 1963 هو التغيير السياسي الذي رافقه ظهور أوّل شكل للفصائل المسلّحة غير النظامية الذي ارتبط وجوده بأسباب سياسية، تتعلّق بقلة ثقة القيادات السياسية أو الضباط المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، في الجيش. ونعني بهذا الفصيل «الحرس القومي» الذي صُدّر قرار تأسيسه بالرقم (35) في 28 شباط/ فبراير[469] 1963.

كان عدد البعثيين بين قادة الجيش والضباط قليلًا جدًا؛ وهو أمر لا يتيح للحزب السيطرة الكاملة على الجيش، بوصفه القوة الأكبر في العراق. وهو ما حفّز القيادات

البعثية على تشكيل فصيل مسلّح غير نظامي يأتمر بأمر الحزب، ولا يخضع للتراتبيات العسكرية حتى إن كانت قيادته عسكرية أساسًا. ونتيجة ذلك، تعاظم دور الحرس القومي إلى درجة التدخل في شؤون الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، وتحمَّلَ منتسبوه مسؤولية وفاة معتقلين شيوعيين كثر. وامتدّ نفوذه إلى الضغط على القيادة العسكرية والسياسية العليا، ما قاد بعضًا من كبار العسكريين البعثيين إلى الالتفاف حول الرئيس العراقي الأسبق عبد السلام عارف، للانقلاب على الحرس القومي ونفوذه المتعاظم، وصدامه مع الجماهير، بطريقة أضرّت بسمعة القيادة السياسية[470].

بعد ذلك، انطوت صفحة الحرس القومي بصفته فصيلًا مسلّحًا غير نظامي، بعد أن قصف الجيش مقرّه في الأعظمية في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963، وحلّه الرئيس عبد السلام عارف نهائيًا في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963[471].

لم ينته دور الفصائل غير النظامية عند هذا الحد؛ فبعد الانقلاب العسكري في عام 1968، أسّست القيادات البعثية «الجيش الشعبي» ونُسّب إلى قيادته حزبي كبيرٌ هو طه الجزراوي، ولكنه لم يتطوّر إلى تشكيل مسلّح كبير فعلي، إلا بعد اندلاع حرب الخليج الأولى في عام 1980. وعلى الرغم من أن قيادته ذات التجربة السابقة مع الحرس القومي حاولت ألا تجعله على احتكاك مع الجمهور، فإن الحرب المستعرة فرضت أن يصبح الجيش الشعبي، آخر الأمر، أداة للتطويع القسري، بل إنه مُنح صلاحيات تنفيذ أحكام الإعدام في بعض المناطق[472].

إن التعرّض في هذه الفقرة للفصائل غير النظامية لا يبدو مبكرًا عن موضعه؛ ذلك أن الإجابة عن السؤال المركزي بهذا الشأن تقتضي فهم الطريقة التي زُجَّ بها الجيش في السياسة، وكيف تمّ إقصاؤه بطريقة سياسية أكثر ضررًا بدورها.

يُلاحظ أن الأيديولوجيات الحزبية الشمولية بالجيش في هذه المرحلة من كونه ذراعًا للسياسة أو صانعًا لها إلى حالة من الانكفاء، من خلال سيطرة حزب البعث عليه؛ الأمر الذي وضعه في موقع شك القابضين على السلطة والمواطنين أنفسهم. فقد حرصت القيادات التي أمسكت السلطة بعد انقلاب عام 1968 على إفراغ الجيش من

قدرته على التأثير، وهدمه داخليًا بطريقة تمنعه من أن يعود إلى موقع المؤثّر الأكبر في السلطة وصانع السياسة الأقوى، خصوصًا بعد تولّي صدام حسين موقعه رئيسًا للجمهورية العراقية[473].

من خلال هذا العرض السريع، سيتبين لنا أن حدة التناقضات بين الإثنيات في العراق، وتطور الصراع إبّان العهود الجمهورية بالتدرج إلى قمع مكثّف وشديد من الأجهزة الأمنية، ابتدأ في العهد الأول بقمع حركة الشواف في الموصل، ثم تطوَّر في العهد الثاني إلى قمع الحركة الشيوعية بوحشية، ليتحول في العهد الثالث إلى عمليات تصفيات للحركات السياسية وإبادة لها. وهذه الحركات هي التي انتقلت بعد اضمحلال دور الحزب الشيوعي، إلى صراع طائفي وقومي بحت عمّق المكوّناتية. إن تصدُّر الأحزاب الشيعية المسلحة، والأحزاب الكردية الصراع مع النظام السياسي الذي جعل من الجيش أداة للقمع، وجرّد ضباطه في الوقت ذاته من الخيار المهني، من خلال زَجِّ أعداد كبيرة من الضباط البعثيين في القيادات، وفي مسار متوازٍ، عمل على هيمنة القوى الأمنية الأخرى (مديرية الأمن وجهاز المخابرات والمكاتب الحزبية) واختراقها مفاصل الجيش، وتحكّمها في مصائر رجاله كما كانت تتحكم في مصائر المواطنين[474]. لقد عمّق هذا كلّه الصورة السلبية تجاه الدولة، ومنح الأحزاب السياسية المعارضة خطابًا شرسًا ضد الجيش، والأجهزة الأمنية، بكيفية أخذت طريقها لأداء دور مضرّ جدًا بعد عام 2003. وقادت إلى اضطراب عملية إعادة تأسيس الجيش والقوى الأمنية، واختلال بنيوي في الجيش. وقد برّرت في محصلة الأمر ومهّدت لانبثاق فصائل مسلحة غير نظامية، كانت بمنزلة جيوش للمكوّنات، جيوش منحت الأمن بديلًا من الدولة (العدوّة دائمًا قبل عام 2003، ثمّ المهتزة العاجزة بعد عام 2003).

رابعًا: إعادة تأسيس الجيش بين الماضي المضطرب والقوى المتخوّفة

ألقت الظروف التاريخية التي تطرقت إليها الدراسة بظلها على إعادة التأسيس، فاختلطت الطموحات السياسية بالمخاوف التاريخية والتدخلات الإقليمية، بطريقة عملت على إضعاف صورة الجيش أكثر ممّا هو عليه، وجعلته ساحة للصراع المكوّناتي، وأداة لإحكام إمساك السلطة مرة أخرى. وسنلمس هذا واضحًا في التوجهات التي هيمنت على رؤى القوى وسياساتها التي ساهمت في إعادة التأسيس.

سنجد أن الأميركيين كانوا يريدون قيام عراق غير مقتدر عسكريًا، لا يشكل خطرًا على حلفائهم المجاورين، عاجز عن تشكيل أي ضغط على إسرائيل[475]. وقد بادر المدير المدني بول بريمر إلى حلّ الجيش العراقي وتسريح القادة والجنود الذين وجدوا أنفسهم فجأة من دون عمل؛ ما سهل انخراط بعضهم لاحقًا في الجماعات المسلحة مباشرة[476].

أما السياسيون العراقيون، فيذكر السياسي العراقي والوزير عادل عبد المهدي أن رؤية مجلس الحكم والقوى المشكّلة له كانت مبنية على أساس تكوين جيش صغير الحجم؛ الأمر الذي يسمح بذهاب الواردات إلى العملية التنموية[477]، بينما نجد رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري قد مهّد لحديثه حول الأمن العسكري وأجهزته وأهدافها بعد التغيير، بأن وصف الوضع العام الذي كانت عليه أجهزة الأمن العراقية قبل عام 2003، وخلص إلى أنها كانت تسير وفق مهمة حفظ النظام السياسي وليس الشعب، وأنها صارت إلى درجة من الدموية، فجّرتها بعد التغيير - وحل تلك الأجهزة - تجاه الشعب، ويعود ليُبين أن الشرطة الناشئة بعد عام 2003 كان عليها أن تواجه تحدّيات «أكثر اتّساعًا وتنوّعًا من قدرة الشرطة الفتية على تغطيتها»[478].

مهدت التراكمات بين عامي 1958 و2003 لعملية تأكّل الدولة وتحويلها إلى مقاطعات مكوّناتية على مستوى الوعي الجمعي في الأقل، وكان انهيار عام 2003 النقطة المفصلية التي سرّعت عملية الهدم. وخلال الحقبة التي كانت الحكومة العراقية تعيد فيها تأسيس الجيش والأجهزة الأمنية بطريقة خاطئة، كانت الجثث تتراكم في الشوارع، معززة عملية هدم صورة الدولة الحامية، مستنزفة قوة الجيش الوليد في الوقت ذاته. كانت عملية الهدم تسير في خطين متوازيين، ماديًا ومعنويًا، لتضيف أبعادًا أخرى إلى الميراث التاريخي، لما قبل عام 2003، وتعامل الأجهزة الأمنية السابقة مع العراقيين الذي ترك آثارًا سيئة في ذاكرتهم، بعد أن ارتبط عمل الأجهزة الأمنية بحماية النظام، وارتبطت صورتها بالرقابة على المواطن إلى درجة أن كلمة الأجهزة الأمنية كانت تثير الخوف بدلًا من بعثها الطمأنينة في النفوس[479].

هذا الموقف المسبق من القوى الأمنية، سواء كانت جيشًا أم شرطة، والخوف من ممارستها السياسة، وتدخلها في الحكم، فضلًا عن تجربة الإقصاء في السابق، ومكانة مسألة التوافق في الإدراك السياسي العراقي

الجديد، وجدت طريقها لاحقًا كهدف نُصَّ عليه في الدستور. وفي وقت نَصَّ فيه الدستور على منع القوات المسلحة من التدخل في السياسية، ومنع رجالها من الترشُّح لمنصبٍ سياسي، وأكّد ضرورة إخضاع المؤسسة العسكرية للقيادة المدنية، ومنع تكوين الجماعات المسلحة، فإنه أكّد أيضًا ضرورة التوازن (بين مكوّنات) الشعب العراقي في القوات المسلحة العراقية[480]، لتعود السياسة مرة أخرى إلى تفاصيل عمل الأجهزة الأمنية.

يضاف إلى ذلك غياب الاتفاق على المشروع الوطني الموحد بين القوى السياسية؛ ما أدّى دورًا في غياب الاستراتيجيات العليا المتعلقة بالأمن الوطني، ما ترك أثرًا خطِرًا على عمل الأجهزة الأمنية ضمن أهداف الأمن الوطني العراقي. يضاف إلى ذلك عدم وجود مفهوم واضح ومحدَّد لدى السلطة السياسية تجاه الأمن الوطني، والاختلاف في تحديد التهديدات المتبادلة بين القوى السياسية، وعدم توافر القدرات العسكرية والأمنية اللازمة لتوفير المستوى المطلوب من حماية المصالح الوطنية[481].

يشير الفريق سعد العبيدي، في ما يتعلق بالقوة العسكرية للدولة ومدى جاهزيتها، والبيئة التي يفترض أن تعمل فيها، في هذا الشأن، إلى أن مستوى القدرة على تحمل الأعباء داخل الجيش العراقي، فضلًا عن مسائل ترتبط بالعلاقات القائمة بين العسكريين أنفسهم وساحات عملهم المباشر، وعلاقتهم بالمدنيين واستجابة هؤلاء لعملهم، ضمن جوّ سلبي يحاول فيه الإرهاب اختراق الجدار النفسي للدولة، كلّها عوامل تؤدّي دورًا في عملية الهدم الداخلي للجيش، فضلًا عن ضعف التهيئة للقتال. كما أن الخلافات السياسية وتبادل إلقاء اللوم، وتحمّل المسؤولية بين البرلمان والحكومة، قد أضعف الدعم الموحّد الواجب توفيره لعمل القوات ميدانيًا، في ظلّ تبادل اللوم بين الحكومة والبرلمان بشأن الإخفاقات[482]. ولا بد هنا من ذكر الأثر الضار لضعف الثقة بين القادة السياسيين في تسليح القوى الأمنية والجيش خصوصًا؛ إذ اعترضت قوى سياسية عدة على صفقة شراء طائرات إف – 16 (F - 16) من الولايات المتحدة، بطريقة لا يمكن تجاوز أثر العوامل الإقليمية في الدفع تجاهها[483].

علاوة على ذلك، يجب ألا نغفل طبيعة الأزمات السياسية التي أدت إلى عجز الدولة عن حماية المواطنين والخوف من الآخر، وهي التي يرتبط بها، بدرجة كبيرة، ظهور مشكلة انبثاق الفصائل المسلحة بعد عام 2003. فالخشية من ظهور تحديات سياسية من جانب سلك الضباط، خلال حكومات ما بعد عام 2003، أدّت إلى دفع كوادر مدنية في الإدارات العليا للجيش والمؤسسة الأمنية، ونتج منها اجتهادات غير موفقة. ويعزى هذا إلى نقص الخبرة الخاصّة بالتسليح والتدريب والقرارات العسكرية الحاسمة، فضلًا عن أن التدخلات السياسية في تفاصيل العمل الأمني أدّت بطريقة ما وبتأثير التقاطعات السياسية إلى تسريب تفاصيل الخطط الأمنية، بما ألحق الضرر بالقوات العسكرية العراقية[484].

أما التجلي الأكثر وضوحًا لوطأة التاريخ والصراع السياسي، فقد ظهر في قانون

الدمج (الرقم 91 لسنة 2004)، حيث زُجّ بواسطته بمئات المقاتلين السابقين في الأجنحة العسكرية للأحزاب التي كانت تقود المعارضة من خارج العراق قبل عام 2003. فقد ذكرت تقارير عدة معلومات عن انغمار الأحزاب السياسية بآليات انتساب الأفراد للأجهزة الأمنية، وما رافق خطة إعادة دمج الفصائل المسلحة التي قاتلت النظام السابق في الأجهزة الأمنية، ومواقف القوى المعارضة لهذه الخطوة؛ الأمر الذي أضيفت إليه مشكلة أخرى تتعلّق بما قرّرته الحكومة إزاء ضغط الاشتباكات مع القوات الأمنية، فلجأت إلى استعمال «قوات غير نظامية» في مناطق حزام بغداد. فهذا الأمر أفسد الوفاق بين القوات الحكومية وسكّان تلك المناطق؛ ما أفضى إلى استغلال تنظيم «داعش»، لاحقًا هذه المشاعر لإذكاء الروح الطائفية[485].

أضف إلى ذلك أن إعادة التشكيل، وبناء قدرات الجيش، كانت تتمّ في ظل الظروف الأمنية الصعبة، ضمن الخلاف السياسي الشديد، وضمن التطور المتنامي لأعمال التخريب ضد الدولة، وهو ما أفضى إلى إقحام القوات الناشئة في القتال، من دون أن تُتِمّ جاهزيتها الفعلية؛ الأمر الذي انعكس على أدائها في المحصّلة. كما أن الدفع السريع للمدنيين إلى الإدارات العليا، وسرعة تجنيد أعداد كبيرة في وزارتي الدفاع والداخلية، بين عامي 2005 و2007، بطريقة أضرّت بسلك الضباط تحديدًا، أخلّ بتوازن الضبط اللازم لأي مؤسسة عسكرية أو أي مؤسّسة ذات طابع أمني عسكري[486].

من أكثر الأمور حساسية، ذكر انعدام الضبط والانضباط العسكري اللازم توافرهما في المؤسسة العسكرية؛ بسبب استمرار تسلل السياسة إلى المؤسسة العسكرية والأمنية[487]، وهي الخطيئة الكبرى التي ارتكبها النظام السابق، وتسللت مرة ثانية إلى المؤسسة الجديدة.

كانت لهذا الخطأ أضرار في الجانب المادي، تجلّت في ما ذكرته الدراسة في بداية هذه الفقرة، تخص القيادات المدنية التي قطعت التواصل المؤسسي المفترض في المؤسسات الأمنية العسكرية، وأضعفت الضبط العسكري. أما الجانب المعنوي، فإنه قاد الحماية السياسية لفئات من الضباط، فضلًا عن إحجام عدد كبير من العراقيين عن الدخول في القوات الأمنية الناشئة في ظل الاختلاف على طبيعة النظام، إلى اتّهام القوات الأمنية بالفئوية والميل إلى مكوّن عراقي على حساب مكون آخر، في ظل قانون الدمج. وهذا الأمر مرتكز بالدرجة الأولى، كما لا يخفى، على العامل السياسي وشدة الصراع السياسي في العراق[488].

إن تفحص آليات إعادة تأسيس الجيش، فضلًا عن باقي القوى الأمنية، ستبين أن

عملية تفتيت الدولة، وتآكُل قدرتها المادية على إثبات احتكارها للإكراه الشرعي، قد تضاعفت بطريقة خطرة جدًا، وأن الإخفاقات التي توالت في أداء الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، وتوالي الخروقات الأمنية وتصاعد حدة العنف المجتمعي، والشعور بالغبن السياسي، فضلًا عن انتشار السلاح في أيدي المواطنين، قد أنضجت – غالبًا – الأوضاع المحفزة لأن تقوم الإثنيات بإيجاد (حماتها الخاصّين). فاتجه السُنّة نحو الفصائل السلفية المعارضة للحكومة في ظل الاستقطاب الطائفي[489]، واتّجه الشيعة نحو الفصائل المسلحة الأخرى التي وإن ظلت حتى حزيران/ يونيو 2014، تاريخ احتلال تنظيم «داعش» الموصل، فإنها تعمل ضمن وضع غير قانوني، وتُثار حولها علامات استفهام كبرى، حتى أتت تلك اللحظة الفارقة التي ستتناولها الدراسة في موضع آخر.

1 – المواقف الإقليمية وامتداداتها الدولية

لا يمكن التغافل عن الموقع الإقليمي للعراق الذي أدّى دورًا فاعلًا في مجمل الحوادث التاريخية والتغيرات التي مرت بالعراق ودولته الحديثة؛ إذ منح الموقع الاستراتيجي هذا البلد من القوة قدر ما منحه من الضعف. فعلى الرغم من القدرات التي منحها الموقع، والكفيلة بجعله فاعلًا أساسيًا في إقليمه، قادرًا على المستوى الدولي، فإن الإقليم جعله عرضة لأطماع الإمبراطوريات التوسعية، على مرّ التاريخ[490].

يمكن القول إن الاضطراب الذي اتّسم به تاريخ العراق في إقليمه قد عزّزته الاختلافات الأيديولوجية والإثنية والاستراتيجيات الدولية بطبيعة الحال.

اتّسمت العلاقات العراقية – الإيرانية بالتعقيد والاختلاف عبر الحقب، تعقيدٍ لا يزال مؤثّرًا وحاضرًا في المُدرَك الاستراتيجي الإيراني، أفضى إلى جعل العلاقات العراقية – الإيرانية غير مستقرة بعد قيام الدولة العراقية الحديثة في عام 1921، وحتى دخول العراق حلف بغداد، ليظل الدور الإيراني فاعلًا في الشأن الداخلي العراقي المتناقض، حتى إبرام اتفاقية الجزائر في عام 1975، والتي جرت بموجبها تسوية بعض نقاط

الخلاف؛ الأمر الذي أدّى إلى تهدئته[491].

أحدثت تداعيات ثنائية الحرب العراقية – الإيرانية شرخًا سياسيًا معقّدًا، أفضى إلى وقوف إيران موقف الحياد الإيجابي لاحقًا، إبّان حرب الخليج الثانية، والتي قادتها الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت؛ لأن هذا الاجتياح أضعف الدور العراقي الإقليمي إلى أقصى حد، ومهّد لإيران التفكير في استعادة نفوذها السابق في الخليج، وهو ما أفاضت دراسات كثيرة فيه[492]، وهذا ما يفسر موقفها من دخول الجيش العراقي الكويت وما تلاه من حوادث.

مكّنت العلاقات التي تربط إيران بالقوى السياسية العراقية بعد عام 2003، من أن تكون فاعلًا أساسيًا يحتل المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة في عقب التغيير في عام 2003. وأتاح لها أن تؤدّي أدوارًا مختلفة راوحت بين الإيجابية، كما يرى بعضهم، والسلبية إلى أقصى حد كما يرى آخرون. ولكن لا يمكن في أي حال، تجاوز الدور الإيراني في العراق ضمن أي وجهة نظر. ويلاحظ أن الحكومة الإيرانية حرصت بدرجة كبيرة على تقديم الدعم العسكري، سواء كان ذلك للقوات النظامية العراقية، أم للقوات غير النظامية، بعد تداعيات احتلال تنظيم «داعش» مناطق في العراق. وهذا الدعم يمكن فهمه من خلال نقطتين أساسيتين:

– دعم الحكومة الإيرانية الظروف التي مكنتها من أن تكون فاعلًا أساسيًا في العراق بعد عام 2003، أي ما سبقت الإشارة إليه من علاقات عراقية – إيرانية بعد عام 2003.

– إن وجود قوى مسلحة خارج إطار الدولة يضعف احتكارها القوة. وهذا الأمر يقود إلى ضعف الدولة، ثم إن ضعف دولة العراق يصب في النهاية في مصلحة القوى الإقليمية المحيطة، فضلًا عن إيران نفسها[493].

أما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد مثّل العراق بموقعه وقدراته وموارده وتوجهاته السياسية على مدى التاريخ المعاصر، بيضة القبّان في الخليج، وقام بدور الموازن بين القوى الإقليمية فيه.

أدّى العراق دورًا محوريًا عند اشتداد الأزمات في الخليج[494]. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من يذكر أن الوهن الجيوسياسي الذي يتميز به العراق، لضيق إطلالته البحرية جعلته يطرح نفسه عبر بعد أيديولوجي، بوصفه حاميًا لبوابة العرب الشرقية تجاه تطلعات إيران، وقد اختلّ هذا الدور كثيرًا، لمصلحة إيران، بعد الاجتياح العراقي للكويت[495].

لكن الدور العراقي في الخليج، مهما اشتدت قوته، أو ضعفت، بقي مقيدًا إلى درجة كبيرة بالرؤية الخليجية تجاه العراق، خصوصًا بعد عام 1990. وقد لخّصها منعم العمار في ثلاث نقاط أساسية؛ «الأولى: رؤية العراق بلدًا عربيًا بالدرجة الأساسية، لا خليجيًا حصرًا. الثانية: ارتباط نيات الخليجيين وأفعالهم بما يمتلكه العراق من قوّة عسكرية، يحسبونها تهديدًا موصوفًا. الثالثة: الإصرار الخليجي، في ظل التحول الذي أصاب المصلحة القومية، على بناء المقدمات المقصودة لاستيعاب الأيديولوجية القومية وبما يحقق مليًا فصل أمن الخليج العربي عن الأمن القومي العربي»[496].

ثم جاء الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990، وفجّر الكامن من المخاوف القديمة. وقد تضافرت عوامل عدّة في جرّ العراق إليه، وقد استفاضت الدراسات كثيرًا في بحثه[497].

كما أن البعد الطائفي يدخل، بدرجة كبيرة، في الحسابات الخليجية. وهو يتركز أولًا تجاه وجود إيران المتمايزة مذهبيًا مع حكومات دول مجلس التعاون التي ينضوي تحت سلطتها مواطنون يتّسقون مذهبيًا مع إيران؛ ما سبب قلقًا دائمًا لحكومات الخليج من أن يشكل الخطاب الديني الإيراني مصدر تهييج لأوضاعهم الداخلية، وعزز التقارب العراقي – الإيراني ذلك، في أعقاب عام 2003[498].

نخلص إلى أن موقف القوى الخليجية من استقرار الأوضاع في العراق وتعاظم قوته العسكرية سيتحدد ضمن مسارات معينة؛ أوّلها التاريخ، والفجوة التي سببتها حرب الخليج الثانية، واحتلال العراق للكويت، ثمّ تداعيات عام 2003. وثانيها البعد الطائفي. ويتمثّل ثالثها في الخوف من استعادة العراق قوته، وتأثيره في المنطقة، واستقرار أوضاعه الداخلية. وهي مسارات ثلاثة تتفاوت حدتها من دولة خليجية إلى أخرى[499]، ولكنها، بالمجمل، تقف حجر عثرة أمام صانع القرار العراقي، في ما يتعلّق بتعزيز قدرات الجيش العراقي.

أمّا الولايات المتحدة، فقامت بعد عام 2003 بتفكيك الجيش العراقي وإعادة بنائه، وفق معايير جديدة، لم تكن بالضرورة مصيبة. وما تركز الدراسة عليه في هذا الموضع هو تنصل الولايات المتحدة من التزام إتمام

تعهداتها تجاه العراق، في ما يختص بتأهيل الجيش العراقي الجديد وتدريبه وتسليحه. وهذه التعهدات هي التي وردت، تحديدًا، في إطار الاتفاقية الأمنية المشتركة[500].

من المهم ملاحظة وضع العراق في المدرك الاستراتيجي الأميركي؛ إذ إن عوامل مهمة تتدخل بطريقة مباشرة في اتجاه دعم الدولة العراقية ونظامها السياسي، أو عدم تقديم الولايات المتحدة الدعم الكافي بالسلاح الذي يمنح الدولة العراقية قوة احتكار العنف الشرعي. أضف إلى ذلك عوامل تتعلّق بجملة من الأمور، يطول التطرق إليها، لكنها تتعلق بالمجمل بوضع العراق بصفته مهدِّدًا الأمنَ القومي الأميركي، أو لنقل: وضع العراق الجديد، بوصفه منطقة نفوذ أميركية تدعم دورها في الصراع المتنامي في المنطقة وقواها الإقليمية، ومدى تماهي العراق مع الطموحات الأميركية في هذا الشأن، إلى درجة تأديته دور الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة بما يضمن إيجاد تعاون أمني ثنائي مستقر، ضمن منظومة الأمن في المنطقة التي تتناغم مع الولايات المتحدة واستراتيجيتها[501]. وهذا يعني أن طبيعة التوجهات السياسية للعراق، أو بعبارة أدق العلاقات الإقليمية والدولية للقادة السياسيين، فضلًا عن صراعاتهم الداخلية مع خصومهم السياسيين، سيكون لها أثر في صفقات التسليح الأميركية للعراق؛ إذ إن رفْض رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السيناتور روبرت مينيديز، ترتيبات بيع الأسلحة إلى العراق أو تأجيرها في عام 2014 جاء على هذا الأساس[502].

ما يعزز فرضية الأثر السلبي للولايات المتحدة في قدرة الجيش العراقي والأجهزة الأمنية هو مساهمتها في الإخلال بالثقة لدى ضباط الجيش الجديد؛ من خلال إرسال إشارات توضِّح عدم ثقتها في الجيش، مع أنه كان خاضعًا لإدارتها؛ الأمر الذي يوضّحه، كذلك، رفض الولايات المتحدة تجهيز الجيش العراقي بطائرات إف - 16، إلا بعد الانسحاب الأميركي التام من العراق، خشية استعمال هذه الطائرات ضد قواتها.

علاوة على ذلك، لا يمكن إغفال ما سبق التطرق إليه في النقطة السابقة من التأثيرات الإقليمية، ومدى سماحها بوجود قوة عسكرية مستقلّة، وقادرة في العراق، من خلال التأثير في الولايات المتحدة في هذا الاتجاه. فقد أدى نشاط اللوبي السعودي في الولايات المتحدة، مثلًا، إلى إيجاد معارضة قوية ضد صفقات تسليح العراق، معارضة ساهمت فيها مراكز تفكير مؤثرة، وبطريقة لا يمكن إغفال دورها في عرقلة صفقات تسليح العراق بالأسلحة الأميركية[503].

أكثر من ذلك، فإن خلطًا كبيرًا وقع بين وظائف الأمن ووظائف الدفاع بعد عام 2003. وهو خلط شكّل امتدادًا لخطأ إقحام الجيش في السياسة، وإخراجه عن وظيفته الأساسية. فقد جرى دفع الجيش في العمليات الأمنية داخل المدن، ونُشرت قواته على الطرقات داخلها، وعلى الرغم من ارتفاع عدد القوات الأمنية في الجيش والشرطة،

وتضخّم موازناتها إلى أرقام كبيرة، فإن ذلك لم يحقّق الأمن، ولم يمكّن القوات الحكومية من الحفاظ على الأرض، والدفاع عن المدن العراقية، وكان هذا الخلط، من دون شكّ، عاملًا مهمًا في تدهور الوضع الأمني، وتدهور صورة الجيش[504].

بعد هذا العرض المطوّل، وعرض مجمل التأثيرات الداخلية والإقليمية التي أدّت دورًا في إضعاف الدولة وتفتيتها، قبل عام 2003 أو بعده، والتي أدت إلى تبرير انبثاق الفصائل المسلحة غير النظامية بعد عام 2003، نصل إلى الجزء الأخير من هذه الدراسة، وهو المتعلق بالفصائل غير النظامية بعد عام 2003.

2 – الفصائل غير النظامية بعد عام 2003: جيوش الطوائف

تبين مما سبق أن تراكمات ضعف الدولة في العراق، وصراع القوى السياسية على الاستحواذ عليها، وإضعاف موقعها، كفكرة متعالية تحتوي الأيديولوجيا ولا تحتويها، والعمل على تفتيت تفرّدها بصفتها حامية ومحتكرة للإكراه الشرعي، من خلال توريط الجيش في الصراع السياسي أوّلًا، ثمّ دفعه إلى قيادة النظام السياسي، وإقصائه، وتآكل صورته بصفته حاميًا للوطن لاحقًا، فضلًا عن تعمُّد إضعافه مؤسسيًا؛ من أجل منعه من القدرة على التأثير السياسي، وتأسيس فصائل حزبية مسلحة، في ظلّ ثقافة تقليدية، تؤدّي القبيلة والمؤسسة الدينية فيها دورًا مركزيًا، إضافة إلى السياسات الدولية والإقليمية، وقد مهدت هذه العوامل كلّها مسبقًا، لأن يستعد الوعي الجمعي العراقي، والذاكرة التاريخية لكل إثنية عراقية، ولأن يكون مهيأ لفكرة تقدُّم قوة مسلّحة إثنية، لأخذ دور الحامي لمجتمعها الإثني.

على هذا كله، فإن تجارب الحرس القومي، والجيش الشعبي، إضافة إلى الأجنحة العسكرية لأحزاب المعارضة، ثم دخول تنظيم القاعدة إلى العراق وانبثاق قوته بعد عام 2003، وطرحه نفسه حاميًا للسنة العراقيين[505]، كانت كلها مدخلات، جعلت تأسيس الفصائل غير النظامية في العراق أمرًا طبيعيًا بعد عام 2003، مرّ مرور الكرام. وكانت أولى التجارب تلك، هي تأسيس مقتدى الصدر «جيش المهدي»، واشتباكه مع الجيش الأميركي في معركة النجف في عام 2004، وفي مدينة الثورة (مدينة الصدر في ما بعد) في بغداد، وما جرى خلال ذلك من اقتتال طائفي عنيف، في عقب تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء (شباط/ فبراير 2006)[506]، وصولًا إلى أمر زعيم التيار الصدري تجميد جيش المهدي، بعد عمليات صولة الفرسان في عام 2008، وما رافقه من انشقاقات عن التيار الصدري، من القوى التي رفضت قرار التجميد، وبقيت تحمل السلاح، بحماية حلفاء جدد، وأبرز تلك الفصائل المنشقة هي «عصائب أهل الحق»[507].

على الرغم من ذلك، ومما قيل عن تحالف العصائب مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، فإنها بقيت فصيلًا غير رسمي، لا يحظى بشعبية كبيرة، أو بمبرر قانوني، خصوصًا بملاحظة الملابسات التي أثيرت كثيرًا حول سلوكها في بغداد. ولكن اللحظة الفارقة التي أوضحت ضعف قدرة الدولة أو نظامها السياسي على حماية المدن العراقية، وانهيار الجيش، كانت لحظة سقوط مدينة الموصل شمال العراق، في يد تنظيم «داعش» في حزيران/ يونيو 2014، ثم تداعي باقي المدن السنية التي شهدت قبلها تظاهرات غاضبة ضد الحكومة العراقية في شمال العراق وغربه سريعًا[508].

كانت تلك اللحظة وما رافقها من مقاطع مصوّرة تبين انسحاب الجيش من المدينة، وقد انهزم ضباطه وجنوده، بملابس مدنية، وبدا البلد برمته على وشك السقوط، وأن مدنه تتهاوى تباعًا في يد تنظيم «داعش»، من دون أن يلاقي أدنى مقاومة من جيش منهار، صدمة مرعبة أضعفت معنويات جنوده وانهار بسببها ضباطه، وهرب في إثرها كبار القادة إلى إقليم كردستان. كانت تلك اللحظة، أكثر مراحل هزال الدولة وضوحًا، ملأت عواطف العراقيين بالرعب، وجاءت عند تلك اللحظة خطبة ممثل المرجع الأعلى الشيعي (السيد علي السيستاني) في كربلاء في 10 حزيران/ يونيو 2014، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وتضمنت فتوى المرجع الأعلى بالجهاد الكفائي، ودعوته العراقيين إلى التطوع في صفوف القوات الأمنية حفظًا للبلاد.

لكن دعوته تلك التي أخرجت العراقيين من الصدمة لم تخرجهم من خندقهم الإثني، بل بدا أنها عززت ضعف ثقتهم في الدولة وفي قواتها النظامية، وبدلًا من اتّجاههم إلى التطوع في القوات الأمنية النظامية كما دعاهم المرجع، ذهبوا إلى الفصائل الحاضرة الجاهزة، وإلى الفصائل السابقة التي حلّت نفسها، وانخرطت في العملية السياسية مثل «فيلق بدر»، الجناح العسكري السابق للمجلس الأعلى الإسلامي (المجلس الأعلى لقيادة الثورة الإسلامية في العراق)، وتحول اسمه إلى «منظمة بدر»، وانفصاله عن المجلس، ثم إعادة قيادته تشكيلَ نفسها عسكريًا، مستفيدة من تدفّق آلاف المتطوعين على أساس فتوى السيستاني التي أنعشت في الوقت نفسه باقي الفصائل، ثم عُزِّزَ وضعُهم القانوني بجعل تلك القوات رسمية، تخضع لأمر القائد العام للقوات المسلحة (رئيس مجلس الوزراء العراقي) بقرار مجلس الوزراء الرقم (138 في الجلسة الرابعة عشرة لعام 2015)[509]؛ ما جعلها تستعيد زمام المبادرة، وتكتسب المزيد من الدعم الشعبي والمقاتلين، إضافة إلى الوضع القانوني[510].

إن الانهيار الذي أصاب الجيش، في الوقت نفسه، أتاح للفصائل المسلحة أن تطرح نفسها حاميًا هُوياتيًا بديلًا من الجيش النظامي الذي كادت الدولة تنهار برمتها معه، واستثمر الخوف الشيعي على المراقد المقدسة التي تقع قريبًا من نقاط التماس المباشر مع الأراضي التي سقطت بيد تنظيم «داعش»، وطرحت الصراع معه على أنه صراع هُوياتي وجودي بوضوح، مع أن رئيس الوزراء حاول إيجاد توازنٍ يحمي الدولة، ومع أن الصراع انطوى على تناقض ديموغرافي[511].

أما الممارسات التي رافقت العمليات العسكرية، والتي تحملت مسؤوليتها تلك الفصائل غير النظامية، فبقدر ما تبين الاختلافات العميقة بين القيم المؤسسية التي تحكم القوات النظامية وتلك الفصائل غير النظامية، فإنها كشفت أيضًا عن تطور آخر أصاب القيم الأخلاقية الكابحة على مستوى الإثنية. وإن سنوات العنف قد عززت عمق التخندق المكوناتي الذي أوجد قيمه الخاصّة، المبادرة بإيقاع العنف، بطريقة أضعفت قدرة المؤسسات التقليدية ذاتها على كبح تطرّف أفرادها وضبط سلوكهم[512]. فقد تداولت مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو، له دلالة بالغة، يرتبط بهذه الملاحظة؛ إذ يُظهر مجموعة من عناصر أحد الفصائل غير النظامية، وقد أسر طفلًا عمره (13 – 14) سنة، كان يكمن لهم متسلحًا ببندقية قنص، في موضعٍ ما، وقد قتل بعض رفاقهم قبل أن يتمكّنوا من السيطرة عليه وأسره، كما يبدو من كلامهم. وكان التوتر والصراخ يلفّان المشهد، بعضهم يريد قتله، بينما وقف رفيق آخر لهم بينهم وبينه، يتوسل إليهم ألا يقتلوه، ويقسم عليهم بـ «أم البنين»[513] في هذا السبيل، في حين وقف ضابط في الجيش النظامي خلفهم متفرّجًا، من دون أن يستطيع فعل شيء، ولكن أحدهم قتله آخر الأمر، مستغلًا انشغال كبيرهم بمحاولة إبعاد الآخرين. إن كسرهم لقَسَم خطِر مقدّس بدرجة كبيرة عند الشيعة، مثل القسم بـ «أم البنين»، يسير ضمن ما ذهبت إليه الدراسة، من تفكّك نقاط الردع القيمية للإثنيات، وأن العنف المنفلت وضعف الدولة، قد نحّيا القيم الكابحة، وجعلا العنف سيد الموقف.

إضافة إلى ذلك، فإن ارتباط عدد كبير من هذه الفصائل بإيران، وتبنيها أيديولوجيات عابرة للحدود الوطنية، جعلها في موضع تقوم فيه بدور مزدوج؛ إذ مثّلت درعًا للطائفة خارج سيطرة الدولة من جهة، وصلة مع دولة خارجية قد لا تتوافق مصلحتها مع ثبات الدولة العراقية وتمكينها من جهة أخرى. ويبدو أنه أمر يأخذ أهمية في خطاب المرجعية الدينية العليا في النجف؛ إذ يُلاحظ أنه منذ إطلاق فتوى «الجهاد الكفائي»، وعلى الرغم من تأسيس مديرية مستقلة لـ «الحشد الشعبي» وإلحاقها بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، فإنه لم يستخدم أحد ممثلي السيستاني في كربلاء مصطلح الحشد الشعبي حتى اليوم، وظلَّ كلاهما يستخدم بالتناوب مصطلح «المتطوعين» بعد أن يشيد أولًا بالقوى الأمنية النظامية، في خطب الجمعة التي ألقاها ممثلا المرجع في كربلاء كلّها، بل إن خطيب الجمعة في كربلاء، قال في خطبة أخرى تزامنت مع ذكرى تأسيس الجيش العراقي، بعد المباركة للجيش: «نؤكد على الحكومة العراقية والجهات المعنية كافة بضرورة دعم الجيش العراقي وإسناده والاستمرار في بنائه على أسس وطنية مهنية ليكون جيشًا قويًا قادرًا على حماية العراق والعراقيين، على اختلاف أطيافهم ومكوّناتهم»[514].

لعل الدراسة – عند هذا الموضع – قد عادت واتصلت بنقطة انطلاقها، الأمر الذي يدل على ما افترضته وما أشكلته عليه، ونقطة الانطلاق تلك – ولا ريب – هي الدولة.

خاتمة

لقد سعت الدراسة إلى تلمس جذور تفتيت الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها، متتبعة الأمراض التي وُلدت معها، والتي كان لها أن تتسبب في قتل الدولة حين يفشل علاجها آخر الأمر، تطلبت مدخلات تاريخية علاجًا متعدد المستوى، على فترات زمنية متطاولة، وهو ما لم يحصل للأسف.

إذا ركزت على المداخل التاريخية، فإن ذلك التركيز يصب في صميم إشكالية الدراسة وفرضيتها؛ إذ انطلقت الإشكالية من أزمة حاضرة لها جذور تاريخية، وتلك الجذور تعلقت بالدولة لا بسواها، وبموقف العراقيين من الدولة، وموقفهم من نظامها السياسي وجيشها، وكيفية تفاعل هذه المدخلات كلها، وإن كانت سعت لترسيخ الدولة أو تفتيتها. وكانت الإجابة: إن العملية كانت بالمجمل عملية تفتيت. وقد أدّى تدخل العسكر في السياسة الدور الأساس في هذا التفتيت، وأفضى هذا كلّه إلى التخبط وزج الجيش في الصراع السياسي، ثم تحويله إلى صانع لها، ثم أداة للأيديولوجيات السياسية ضد المخالفين لها، لتصل، آخر الأمر، إلى تأكيد أن نتيجة استقراء هذه المشكلة، كما جاء في هذه الدراسة، قد برهن صحة الإشكالية والفرضية. ويمكن الزعم، أن الدراسة انتهت إلى موضع قد يضع القارئ في خلفية الصورة، وإن لم يفِ باستيعابها، وتظل جهدًا قابلًا للنقد والتطوير.

قبل أن نختم بالاستنتاجات، من المهم التطرق في هذا الموضع إلى إثارة تساؤلات حول محورين: الأول، هل يعني مجمل ما ذكر أن المؤسسة العسكرية العراقية كانت سالمة من سياسات الهوية على امتداد تاريخها؟ والثاني، ما دامت الإثنيات لم تتفق على شكل الدولة، وما دامت هناك مجموعات إثنية، تمددت مع اختلاف الحقب التي مرّت على الدولة، فلماذا لم يتم تحويل الجيش ذاته إلى جيش إثني؟

الإجابة عن هذين السؤالين هي واحدة، وقد وردت بطريقة ضمنية في الدراسة، فالجواب عن السؤال الأول يتلخّص في أن المؤسسة العسكرية لم تكن منسجمة يومًا،

وعدم انسجامها ارتبط بمشكلة الهويات وصراعها داخل الجيش بدرجة كبيرة. ولا يمكن هذه الدراسة أن تتطرّق إلى هذا الموضوع بالتفصيل، ولكن من الواضح أنه كان جزءًا من المشكلة، وتراكم مع مرور السنين لينفجر بطريقة عكسية بعد عام 2003. وكان من أهم تجلياته، ما ذُكر في الدستور العراقي حول ضرورة إحداث توازن للمكوّنات في القوى الأمنية والجيش، ثم قانون الدمج الذي استهدف دمج فئات معينة معروفة. وترتكز هذه الدراسة على مجمل التراكمات ولا يمكن أن تدّعي الإحاطة بالتفاصيل كلّها.

أما لماذا لم تجرِ «أثننة» الجيش بدلًا من إيجاد جيوش إثنية؟ فكانت الإجابة عن السؤال في الدراسة أوضح؛ لأن الجيش ارتبط بالدولة التي احتوت إثنيات متعددة، وفشلت في أن تترسخ في الوعي الجمعي من خلال هوية وطنية، ثم فشلت بعد عام 2003 فشلًا ذريعًا في مستويات الأمن الوطني كلها؛ السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية. والنتيجة أن عدم الثقة في الدولة سيتجه من دون معوقات نحو الجيش، ليتعزز من خلال الدفع الإقليمي للإثنيات في هذا الاتجاه، في ظل تنامي الخطاب الطائفي ووصوله إلى مستويات بالغة الخطورة.

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، لعل من أهمها:

– إن الدولة العراقية وُلدت ضعيفة، ولم يتوافر لها من الدعم الجمعي والرضا المجتمعي، ما يكفُل بناء عقد اجتماعي يُنشئها بدرجة من الرضا والتوافق. وهي غير قادرة على برهنة احتكارها العنف الشرعي، ولا تمتلك السلاح، ولا تحظى بدعم البنى التقليدية، في ظل تناقض إثني شديد. وظل هذا الضعف في نضوج الهوية الوطنية، حاضرًا طوال الحقب السياسية التي مر بها العراق، سواء كان في العهد الملكي، أم في العهود الجمهورية.

– أدرك رأس السلطة السياسية، في أول قيام للدولة العراقية الحديثة في عام 1921، هذه المشكلة. ونعني برأس السلطة السياسية الملك فيصل الأول الذي عمل على زيادة قوة الجيش، بالتوازي مع محاولته تجميع الإثنيات المختلفة حول حكومته،

وتأييد دولته. ووجدت الدراسة أنه في الوقت ذاته الذي أراد فيه من الجيش أن يكون برهانه على القوة، أراد له أن يكون سبيله لبث الطمأنينة، من خلال تجميع العراقيين فيه، بإثنياتهم المختلفة على قدم المساواة.

- إن النظرة السيئة التي ورثها العراقيون من الحقبة العثمانية تجاه الدولة وتجاه الجيش، وكرههم التجنيد الإجباري، تضافرت وارتدت سلبًا على هدف الملك وعلى خطته، خصوصًا بعد وفاة الملك فيصل الأول، بل إن مساهمة الجيش في قمع الانتفاضات التي قامت في الفرات الأوسط، وفي غرب العراق وانتفاضات الأكراد، وزج الجيش في غير واجباته، أدى آخر الأمر إلى أن تَزُج قيادة العسكر الكبيرة بالجيش، في لهيب السياسة؛ الأمر الذي أدخل عاملًا جديدًا من عوامل تفتيت الدولة في المعادلة العراقية المضطربة.

- بما أن الحركة الاجتماعية هي حركة دائمة التطور، تراكمية، فقد تطور دور الجيش من كونه مؤثرًا في السياسة، إلى صانع لها، ثم نكص إلى جلاد باسمها، ثم ضحية لها. فضعفت صورته في الوعي الجمعي العراقي كثيرًا، وضعفت الدولة بضعفه، ونما الشعور الإثني بالعداء تجاهه، بالتزامن مع الحروب التي تورط فيها البلد. وهذا الأمر ولّد رغبة في إيجاد حامٍ إثني من عسف الجيش المسيس الذي طُيفت سياسته وسُيست أخلاقياته حتى فقد حياديته ومهنيته.

- نتيجة تراكم ما ذكر كلّه مسبقًا، وإزاء لحظة انهيار الدولة بانهيار نظامها السياسي عام 2003، فإن ركامًا تاريخيًا معطوبًا ملتهبًا قد تفجّر وتطاير في تلك اللحظة، وعاد بالبلد إلى تنظيمات ما قبل الدولة. فانبثقت الهويات الإثنية، المحملة بخزين تاريخي مضطرب مشوش خائف، جاهز لممارسة عنفه الإثني المضاد. وما عزز ذلك الانبثاق، انهيار النظام ومؤسسات الدولة الحامية، والتدخلات الإقليمية والدولية التي تفاعلت مع المشكلة العراقية تلك، بطريقة عمّقت الأزمة.

- ساهمت عملية إعادة بناء المؤسسات العسكرية المشوهة المخطئة في إفشال تلك المؤسسات الوليدة، وإضعاف قدرتها على أداء الواجب المناط بها، وهو حماية المواطنين؛

ما عمّق الشعور بعدم الحاجة إليها، وضعفها، وضعف النظام الذي تمثله عن حماية العراقيين.

– نتيجة ما سبق كلّه، وعند وصول الصراع إلى ذروته، انبثقت الفصائل المسلحة غير النظامية، وقدمت نفسها جيوشًا مكوناتية، تحمي الإثنيات التي نبعت من بين أفرادها، وقدمت نفسها بديلًا من الدولة والجيش، وذهبت إلى أبعد من ذلك، لتؤسس، في ظل ارتفاع وتيرة العنف الإثني المضاد، عنفَها الخاص المتناقض حتى مع القيم الأخلاقية الكابحة التي كانت الإثنيات تُلزم أفرادها بها.

بناء على ذلك، فإن هذه الدراسة سعت لفهم كيفية انبثاق تلك الفصائل المسلحة؛ ومن ثمّ فهم كيف أدّى وجودها دورًا سلبيًا، أضعف الدولة وإن كان وليد ضعفها أساسًا. أمّا تفاصيل ما أنجزته كما يذكرها بعضهم، أو ما اقترفته كما يذكر بعضهم الآخر، وفي كلام الاثنين الكثير من الصواب والخطأ، فهو أمر لا يزال موضع جدل كبير. ولعل التصدي له في هذه المرحلة، بأكثر من التوثيق والجمع، أمر غير دقيق، لأن الحال مفتوحة على الاحتمالات كلّها، خصوصًا مع ملاحظة تنامي الحرب بين الجيش العراقي وباقي الأجهزة العسكرية النظامية، ومن معها من فصائل غير نظامية من جهة، وتنظيم «داعش» من جهة أخرى.

المراجع

1 – العربية

أحمد، حميد شهاب. «تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للعراق». **حوار الفكر** (بغداد). السنة 9، العدد 24 (آذار/ مارس 2013).

بتراس، جايمس. **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة.** ترجمة حسن البستاني. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

البديري، كرار أنور. **سقوط الموصل: العراق ومحصلة الأعباء الداخلية**

والخارجية. عمّان: دار دجلة، 2015.

بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي في العراق. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013.

بطاطو، حنا. **العراق، الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1998.

______. **العراق، الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي**. ترجمة عفيف الرزاز. الكويت: دار القبس، [2010].

البطنيجي، عياد. «السياسة الخارجية الإيرانية: الفرص والمعوقات البنائية». **آراء حول الخليج**. العدد 74 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2010).

البكري، ياسين سعد محمد. **بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع**. بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011.

بلقزيز، عبد الإله. «العراق بين أنفاقٍ طائفية وآفاق وطنية». **المستقبل العربي**. العدد 429 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).

الجنابي، عبد الستار شنين. **تاريخ النجف السياسي 1921 - 1941**. بغداد: مكتبة الذاكرة، 2011.

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ العراق السياسي الحديث**. ط 7. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008. 3مج.

الحمداني، رعد. «معضلة الأمن الوطني العراقي». **المستقبل العربي**. السنة 32، العدد 371 (كانون الثاني/ يناير 2010).

______. «واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح». **المستقبل العربي**. السنة 31. العدد 356 (تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

الخفاجي، محمد عدنان. **النظام السياسي والسياسة العامة**. النجف: مركز الدراسات الاستراتيجية والتنموية، 2006.

الخيون، رشيد. لاهوت السياسة: الأحزاب والحركات السياسية في العراق. بيروت: منشورات الجمل، 2009.

الربيعي، خليل مخيف. «الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية: العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية». **مدارك** (بغداد). السنة 1، العدد 2 (شتاء 2006).

رجب، إيمان. «العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأميركي». **المستقبل العربي**. السنة 34، العدد 396 (شباط/ فبراير 2012).

الرمضاني، مازن إسماعيل. «الأمن القومي العربي في عالم متغير». **آفاق عربية**. العدد3 (أيلول/ سبتمبر 1985)

الزبيدي، حسن لطيف. **موسوعة السياسة العراقية**. بيروت: العارف للمطبوعات، 2013.

الزبيدي، ليث عبد الحسن جواد. **ثورة 14 تموز 1958 في العراق**. بغداد: دار الرشيد، 1979.

الساهوكي، ناهض حسن جابر. **البعد السياسي في فكر علي الوردي**. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014.

السعدي، علي. **حزام النار الجعفري والعراق الجديد: مفردات المواجهة وملامح السلام**. ط 2. بيروت: العارف للمطبوعات، 2009.

سعيد، حيدر. **سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق**. بغداد: وزارة الثقافة العراقية؛ بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.

السياسات الاجتماعية في العراق: المؤتمر العلمي السنوي الأول لقسم الدراسات الاجتماعية. بغداد: بيت الحكمة، 2011.

الشوبكي، عمرو (تقديم). **الشباب وجماعات العنف: رؤى شبابية**. القاهرة: منتدى البدائل العربي؛ برلين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2016.

الشيخ داود، عماد. **الأحزاب السياسية العراقية**. بغداد: دار الخبرة العراقي، 2012.

عبد الجبار، فالح. **العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: منشورات الجمل، 2010.

عبد الجبار، مصطفى غيثان. «جديد التعاون بين داعش وبعض ضباط الجيش السابق». **كراس النهرين**: العدد 2 **الإرهاب.. داعش أنموذجًا**. (2015).

عبد الفتاح، فكرت نامق. «العراق في الإدراك الأميركي لأمن الخليج العربي.. رؤية مستقبلية». **دراسات عراقية**. السنة 3، العدد 7 (حزيران/ يونيو 2007).

عبد المهدي، عادل. **أزمة العراق: غياب المشروع الوطني**. ملتقى بحر العلوم للحوار (2). بغداد: مؤسسة بحر العلوم الخيرية، 2012.

العبيدي، سعد. **وأد البطل: نهاية جيش وملحمة وطن**. دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

العجمي، ظافر محمد. **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

«العراق: احتجاجات مطلبية تحولت صراعًا داخل بيت السلطة». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، آب/ أغسطس 2015، في: https://bit.ly/2RH3kmq

العمار، منعم صاحي. **العراق ومنظومة الأمن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة**. بغداد: [مكتب الغفران للخدمات الطباعية]، 2012.

غاوب، فلورنس. «زواج غير سعيد: العلاقات المدنية العسكرية في عراق ما بعد صدام». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 2016/1/13 في: https://bit.ly/1QbJAeR

قبلان، مروان. «موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط». **دراسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/ سبتمبر 2015، في: https://bit.ly/2Fe9qVG

القيسي، فريد جاسم حمود. **العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف**. بغداد: المركز العلمي العراقي، 2012.

كوردسمان، أنتوني وخوسيه راموس. «الصدر وجيش المهدي: التطور – القدرات والاتجاه الجديد». **المستقبل العربي**. السنة 31، العدد 355 (أيلول/ سبتمبر 2008).

الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 5198.

مار، فيبي. **عراق ما بعد** 2003. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. بغداد: دار المرتضى، 2013.

المرهون، عبد الجليل زيد. **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**. بيروت: دار النهار للنشر، 1997.

مصطفى، عدنان ياسين. «الفئات الهشة ومخاطر التهميش.. التمكين لتحقيق الأمن وتعزيز فرص الاندماج»، **كراس النهرين** العدد 1: **مكافحة الإرهاب واجب وطني**. (2015).

المعموري، علي عبد الهادي. **سياسة الأمن الوطني في العراق**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

______. «التدخلات السياسية وعمل الأجهزة الأمنية في العراق». ورقة مقدمة في ورشة: أثر التدخلات السياسية على عمل الأجهزة الأمنية في العراق. مجلس الأمن الوطني، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، نيسان/ أبريل 2016.

______. «داعش والموصل: 'خلفية الأحداث'. أوراق بدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2014.

الملحم، كمي. «النقطة الفيزيائية الحرجة من بلقنة لبنان إلى لبننة العراق». **مسارات**. السنة 3، العدد 1 (ربيع 2007).

منصور، ريناد. «المأزق السنّي في العراق». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 3

آذار/ مارس 2016، في: https://bit.ly/2VzDnob

ناصر، كرار أنور. «دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير على السياسة الأميركية حيال العراق». **مجلة حمورابي للدراسات**. السنة 3، العدد 11 (2014).

هوبز، توماس. **الليفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**. ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب. بيروت: دار الفارابي؛ أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث «كلمة»، 2011.

هيكل، محمد حسنين. **المقالات اليابانية**. ط 6. القاهرة: دار الشروق، 2002.

ويري، فردريك وأرييل أ. آرام. «ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 7 أيار/ مايو 2015، في: https://bit.ly/2RxCj4Z

ياسين، نبيل. **التاريخ المحرم: دراسة تحليلية في الفكر السياسي العراقي المعاصر**. ط 2. بغداد: نون للنشر، 2008.

يحيَ، مهى. «الجاذبية القاتلة: خمسة أسباب لانضمام الشباب إلى داعش». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، في: https://bit.ly/2RaQhKI

اليوسف، يوسف خليفة. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

2 - الأجنبية

International Encyclopedia of the Social Sciences. vol. 5. William A. Darity Jr. (ed.). New York: Macmillan Reference, 2008.

(443) لن تستخدم الدراسة مصطلح «ميليشيا»؛ فعلى الرغم من كونه مصطلحًا محايدًا في اللغة الإنكليزية لا يتضمن موقفًا مسبقًا من الموصوف به، فإن الاستهلاك الإعلامي العربي له، يتمّ بطريقة تنطوي على موقف سياسي مسبق، قد أفقده حياده وخلخل قيمته الأكاديمية، لأن الخطاب الأيديولوجي الذي أسبغ صفة سلبية مسبقة على المصطلح، جعله بهذه الكيفية، غير صالح للاستخدام الأكاديمي الذي يفترض التجرد من المصطلح، فكيف يمكن أن يتحقق التجرد الذي ترنو إليه هذه الدراسة من خلال استخدام مصطلح دلالته ما عادت متجردة في العربية. لهذا تميل الدراسة إلى استخدام مصطلح «فصائل غير نظاميّة» الذي يؤدي المعنى ذاته بتجرد، وهي غير نظامية؛ بمعنى أنها لم تنشأ بالاتّساق مع ميكانيزمات النظام السياسي، وإنها ظهرت بالتوازي مع تفرّد الدولة، وهو ما ستتطرق إليه الدراسة بالتفصيل، وهناك من المصطلحات الإنكليزية ما يقارب معناه كثيرًا مثل (Irregular military groups)و(Paramilitary groups)، يُنظر حول «الميليشيا»: *International Encyclopedia of the Social Sciences*, William A. Darity Jr. (ed.), vol. 5 (New York: Macmillan Reference, 2008), p. 163.

(444) إن هذا التكثيف الشديد لوجهة نظر توماس هوبز حول الدولة ونشأتها لا يحيط تمامًا - بطبيعة الحال - بفلسفته وسعيه إلى دراسة «أفضل السبل لتأسيس الدولة والشرعية على أساس فلسفي متينٍ»، كما يقول رضوان السيد. ولعل أفضل طريق للإحاطة بما ذكره هوبز هي الرجوع إلى هوبز نفسه، يُنظر: توماس هوبز، **الليفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب (بيروت: دار الفارابي؛ ابو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث «كلمة»، 2011).

(445) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1985)، ص 657.

(446) محمد عدنان الخفاجي، **النظام السياسي والسياسة العامة** (النجف: مركز الدراسات الاستراتيجية والتنموية، 2006)، ص 13.

(447) مازن إسماعيل الرمضاني، «الأمن القومي العربي في عالم متغير»، **آفاق عربية**، العدد 3 (أيلول/ سبتمبر 1985)، ص 44 - 45.

(448) حنا بطاطو، **العراق، الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي**، ترجمة عفيف الرزاز (الكويت: منشورات دار القبس، [2010])، ص 120 - 123.

(449) نُشرت المذكرة في: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط 7، 3 مج (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 9 - 16.

(450) حيدر سعيد، **سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق** (بغداد: وزارة الثقافة العراقية؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 103، وهو يتحدث هنا تحديدًا عن العهد الجمهوري في العراق.

(451) كمي الملحم، «النقطة الفيزيائية الحرجة من بلقنة لبنان إلى لبننة العراق»، **مسارات**، السنة 3، العدد 1 (ربيع 2007)، ص 39.

(452) ياسين سعد محمد البكري، **بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع** (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011)، ص 7.

(453) لا تدعي هذه الدراسة بالتأكيد القدرة على الإحاطة بهذه المشكلة، بل تكتفي بالإشارة إليها واستثمارها مدخلًا بحثيًا، كما سبقت الإشارة إليه، وتحيل الدراسة في ما يخص ما ورد في المتن تحديدًا على مصدر استوعب الموضوع وهو: فالح عبد الجبار، **العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: منشورات الجمل، 2010)، ص 41 - 123 خصوصًا.

(454) تضمنت الملاحظة التي وردت في المتن مداخل عدة، تضيق الدراسة عنها، وهي بالمجمل مستخلصة من أبحاث عدة، وتحيل الدراسة للإحاطة بها على الدراسات التي تضمنها الكتاب الكبير: **بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي في العراق** (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013).

(455) عماد الشيخ داود، **الأحزاب السياسية العراقية** (بغداد: دار الخبرة العراقي، 2012)، ص 4.

(456) يُنظر: خليل مخيف الربيعي، «الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية: العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية»، **مدارك** (بغداد)، السنة 1، العدد 2 (شتاء 2006)، ص 23.

(457) يُنظر: إيمان رجب، «العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأميركي»، **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 396 (شباط/ فبراير 2012)، ص 66 وما يليها.

(458) يمكن على سبيل المثال الرجوع في هذا الشأن إلى دراسات مثل: بطاطو، **العراق: الكتاب الثاني**؛ رشيد الخيون، **لاهوت السياسة: الأحزاب والحركات السياسية في العراق** (بيروت: منشورات الجمل، 2009)، وغيرها من الدراسات.

(459) يُنظر الفصل الثاني من كتاب: عبد الستار شنين الجنابي، **تاريخ النجف السياسي 1921 – 1941** (بغداد: مكتبة الذاكرة، 2011)، ص 88 وما يليها.

(460) للتفصيل: علي المعموري، «الدين والدولة في العراق: بين أطروحات الإسلام السياسي والنظريات البديلة»، موقع **فكر**، 2016/ 6/ 1، في:

https://is.gd/VLSqBs

(461) مهى يحيَ، «الجاذبية القاتلة: خمسة أسباب لانضمام الشباب إلى داعش»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، في:

https://bit.ly/2RaQhKI

(462) علي المعموري، «الشباب العربي والحركات الراديكالية: ملاحظات حول الحضارة والسلوك والعنف»، في: عمرو الشوبكي (تقديم)، **الشباب وجماعات العنف: رؤى شبابية** (القاهرة: منتدى البدائل العربي؛ برلين مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2016)، ص 105.

(463) يُنظر مثلًا: عبد الإله بلقزيز، «العراق بين أنفاقٍ طائفية وآفاق وطنية»، **المستقبل العربي**، العدد 429 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014)، ص 126، ويُقارن بـ: مركز حمورابي، «الاحتلال وعصف الهوية الوطنية للعراق»، في: **بصمات الفوضى**، ص 107.

(464) الحسني، ص 10.

(465) ناهض حسن جابر الساهوكي، **البعد السياسي في فكر علي الوردي** (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 289 وما يليها.

(466) يُنظر للتفصيل: سعد العبيدي، **وأد البطل: نهاية جيش وملحمة وطن** (دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص 35. ويُنظر حول عنف الجيش وتداعياته السلبية: فريد جاسم حمود القيسي، **العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف** (بغداد: المركز العلمي العراقي، 2012)، ص 177.

(467) من المهم في هذا الموضع الإشارة إلى ما يتعلق بالضباط الشريفيين السابقين الذين اعتمد عليهم فيصل الأول في تنظيم دولته الناشئة؛ إذ يلاحظ أنهم على الرغم من كونهم عسكريين، فإنهم لم يمارسوا أدوارهم السياسية بهذه الصفة، ولم يُتح لهم استخدام الجيش في حراكهم السياسي لأسباب عدة؛ أهمها وجود البريطانيين في العراق، وكاريزما الملك فيصل الأول وقدرته على السيطرة على هذه النخبة من الضباط، يُضاف إليها الموقع الاجتماعي المتدني لمعظمهم؛ الأمر الذي جعلهم في زاوية حرجة، ربطت وجودهم بوجود الملك وحمايته لهم، فضلًا عن أن

الجيش لم يكن قويًا بما يكفي ليمارس دورًا في التأثير في السياسة، بالقوة التي امتلكها لاحقًا بعد وفاة فيصل الأول، وصولًا إلى انقلاب بكر صدقي. وقد تطرق حنا بطاطو بالتفصيل إلى هذا الموضوع في الفصل العاشر من الجزء الأول من كتابه **العراق**، يُنظر: حنا بطاطو، **العراق، الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1998)، ص 355 وما يليها. ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أن الجيش العراقي لم يتحول طوال تحركه في المجال السياسي إلى مؤسسة مغلقة، لها مصالحها ونفوذها ومجالها المستقلّ المتحكم في الأمور، كما حدث في مصر مثلًا، وهو أمر يتعلق بدرجة كبيرة بالملابسات التي رافقت الانقلابات التي تلت انقلاب عام 1958، وموقف حزب البعث من الجيش، وهو ما ستتطرق إليه الدراسة في المبحث الآتي.

(468) للتفصيل، يُنظر: ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق** (بغداد: دار الرشيد، 1979)، ص 430 وما يليها.

(469) من المهم أن نشير إلى ملاحظة دقيقة تتعلق بإهمال الدراسة لفصيلين من الفصائل المسلحة التي سبقت تأسيس الحرس القومي هما البشمركة الكردية وقوات الليفي الأشورية، وبقدر تعلق الأمر بضرورة ألا تستطرد الدراسة كثيرًا، فإن لهذا سبب يتعلق ببنية هذين الفصيلين؛ فمؤسس قوات الليفي هو البريطانيون، بينما يكتنف تاريخ طويل من الصراع مع الدولة العراقية ظهور البشمركة واستقرارها بصفتها قوات مسلحة كردية، النقطة المفصلية التي تربط بين الفصيلين. ويفضي تناولهما للدراسة هذه إلى طريق آخر هو أن هذه القوات نشأت من الأساس بميكانيزمات مختلفة عن تلك التي ركزت الدراسة عليها، وأن الفصيلين كليهما تأسّسا وتحركا من الأساس خارج الدولة، فمن مشكلة الأكراد مع الدولة الحديثة واشتباكاتهم مع العثمانيين، ثم مع الدولة العراقية الحديثة، ثم مسيرتهم الطويلة في الاشتباك مع الدولة التي تتطلب دراسة مستقلة. ولا تذهب الدراسة إلى أداء دور كبير مؤثّر في الوعي الجمعي العراقي غير الكردي قبل عام 2003. إن تأسيس البريطانيين لقوات الليفي بالطريقة ذاتها، تجعلها خارج الحد السياسي الذي ركّزت عليه هذه الدراسة، كذلك لم تتطرق الدراسة إلى سرايا المقاومة الشعبية التي أُسست بعد الانقلاب العسكري في عام 1963 في أوساط الشيوعيين العراقيين وهدفت بالأساس إلى «استرجاع الشرعية» من الانقلابيين، ما يربط وجودها بسياق آخر غير سياق نشأة الحرس القومي.

(470) العبيدي، ص 46.

(471) حسن لطيف الزبيدي، **موسوعة السياسة العراقية** (بيروت: العارف للمطبوعات، 2013)، ص 217.

(472) العبيدي، ص 47 – 48.

(473) عملية تفتيت الجيش بالسياسة أخذت وقتًا طويلًا، وعبرت مراحل عدة اختلفت أدواتها باختلاف الحقب السياسية في العراق. ومن أبرز المصادر التي تابعت عملية التفتيت تلك كتاب الفريق سعد العبيدي الذي أشارت إليه الدراسة في مواضع عدة. ومن المفيد أيضًا الاطلاع على: علي المعموري، «التدخلات السياسية وعمل الأجهزة الأمنية في العراق»، ورقة مقدمة في ورشة: أثر التدخلات السياسية على عمل الأجهزة الأمنية في العراق، مجلس الأمن الوطني، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، نيسان/ أبريل 2016؛ كذلك يُنظر: القيسي، ص 179 – 181.

(474) نبيل ياسين، **التاريخ المحرم: دراسة تحليلية في الفكر السياسي العراقي المعاصر**، ط 2 (بغداد: نون للنشر، 2008)، ص 78 وما يليها.

(475) يُنظر: جايمس بتراس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ترجمة حسن البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 42؛ يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 279.

(476) مصطفى غيثان عبد الجبار، «جديد التعاون بين داعش وبعض ضباط الجيش السابق»، **كراس النهرين**، العدد 2: **الإرهاب.. داعش أنموذجًا** (2015)، ص 103، (الكراس هو إصدار دوري يصدر عن مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية بمجلس الأمن الوطني العراقي).

(477) عادل عبد المهدي، **أزمة العراق: غياب المشروع الوطني**، ملتقى بحر العلوم للحوار (2) (بغداد: مؤسسة بحر العلوم الخيرية، 2012)، ص 13، ولكن الواقع يبرز أن معضلة الأمن لم تبرز بعد عام 2005 كما ذكر عادل عبد المهدي؛ فالتغيير العسكري الأميركي وما رافقه من انفلات أمني ونهب وتأخر الأميركيين في التدخل لحفظ الأمن العام جعل الأمن هاجسًا يوميًا للمواطن العراقي، ولعلها تفاقمت ببروز مشكلة الإرهاب كما تطرق إليها عبد المهدي.

(478) علي السعدي، **حزام النار الجعفري والعراق الجديد: مفردات المواجهة وملامح السلام**، ط 2 (بيروت: العارف للمطبوعات، 2009)، ص 179 – 181.

(479) مظفر جواد أحمد – نائب رئيس مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية في جامعة بغداد، مقابلة شخصية، بغداد، 22/ 2/ 2013؛ يُنظر أيضًا: القيسي، ص 178.

(480) يُنظر: المادة (9) أولًا أ، ب، ج، من **الدستور العراقي الدائم**.

(481) رعد الحمداني، «معضلة الأمن الوطني العراقي»، **المستقبل العربي**، السنة 32، العدد 371 (كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 124.

(482) العبيدي، ص 131.

(483) «واشنطن تسلم العراق أولى طائرات الـ F16 اليوم»، **الزوراء**، 2014/ 6/ 5، ص 4. فقد اعترضت النائب لقاء وردي على هذه الصفقة وقالت: إن هذه الطائرات لا تنفع في مكافحة الإرهاب، وإنما ستوجه ضد المواطنين في بعض مناطق العراق خصوصًا.

(484) العبيدي، ص 308؛ يُنظر أيضًا: فلورنس غاوب، «زواج غير سعيد: العلاقات المدنية العسكرية في عراق ما بعد صدام»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/ 1/ 13، في:
https://bit.ly/1QbJAeR

(485) يُنظر: «المسلحون يشتتون طيران الجيش والاستخبارات للوصول إلى حزام بغداد... ونسف الجسور يقطع الإمداد العسكري»، **المدى**، 2014/ 3/ 27، ص 2.

(486) غاوب.

(487) رعد الحمداني، «واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح»، **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 356 (تشرين الأول/ أكتوبر 2008)، ص 109.

(488) المرجع نفسه.

(489) يُنظر: ريناد منصور، «المأزق السني في العراق»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 3 آذار/ مارس 2016، في:

https://bit.ly/2VzDnob

(490) يُنظر للتفصيل: الكيالي، ج 4، ص 41 وما يليها، أيضًا: فكرت نامق عبد الفتاح، «العراق في الإدراك الأميركي لأمن الخليج العربي.. رؤية مستقبلية»، **دراسات عراقية**، السنة 3، العدد 7 (حزيران/ يونيو 2007)، ص 85.

(491) عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 206، 213؛ ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 413.

(492) يُنظر مثلًا: اليوسف، ص 297؛ عياد البطنيجي، «السياسة الخارجية الإيرانية: الفرص والمعوقات البنائية»، **آراء حول الخليج**، العدد 74 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2010)، ص 66.

(493) فردريك ويري وأرييل أ. آرام، «ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 7 أيار/ مايو 2015، في:

https://bit.ly/2RxCj4Z

(494) منعم صاحي العمار، **العراق ومنظومة الأمن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة** (بغداد: [مكتب الغفران للخدمات الطباعية]، 2012)، ص 30.

(495) المرهون، ص 15، 194؛ ويُنظر: اليوسف، ص 279؛ يُنظر أيضًا: البطنيجي، ص 66.

(496) العمار، ص 38.

(497) يُنظر مثلًا: اليوسف، ص 273.

(498) رأت الدول الخليجية عمومًا والمملكة العربية السعودية خصوصًا، أن النظام الجديد في العراق غير مرغوب فيه على أساس ما ذكرناه، يُنظر: حميد شهاب أحمد، «تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للعراق»، **حوار الفكر** (بغداد)، السنة 9، العدد 24 (آذار/ مارس 2013)، ص 161. وعزز هذا ما ظهر من تصريحات لمسؤولين غربيين عن التضييق على الحريات المذهبية داخل المملكة، يُنظر مثلًا ما كتبه سفير بريطانيا السابق في السعودية: توم فيلبس، «ما الذي حدث في السعودية؟»، **سي إن إن بالعربية**، 2013/11/18، في:

https://cnn.it/2QtV3Od

(499) يعزز فكرة الخوف السعودي من استعادة العراق قوته، ما تراه المملكة في نفسها من قدرة على تأدية الدور القيادي في الإقليم، يُنظر: محمد حسنين هيكل، **المقالات اليابانية**، ط 6 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 180.

(500) كرار أنور البديري، **سقوط الموصل: العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية** (عمّان: دار دجلة، 2015)، ص 36.

(501) المرجع نفسه، ص 97 – 102.

(502) مايكل نايتس، «لماذا ينبغي للعراق الحصول على مروحيات قتالية من طراز أباتشي»،

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 13 كانون الثاني/ يناير 2014، في:
https://is.gd/RJaoFF

(503) كرار أنور ناصر، «دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير على السياسة الأميركية حيال العراق»، **مجلة حمورابي للدراسات**، السنة 3، العدد 11 (2014)، ص 147.

(504) علي عبد الهادي المعموري، **سياسة الأمن الوطني في العراق** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 365 - 367.

(505) منصور.

(506) مروان قبلان، «موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط»، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/ سبتمبر 2015، ص 18، في: https://bit.ly/2Fe9qVG؛ ويُنظر: فيبي مار، **عراق ما بعد 2003**، ترجمة مصطفى نعمان أحمد (بغداد: دار المرتضى، 2013)، ص 46.

(507) للمزيد حول جيش المهدي ونشوئه وقرار الصدر بتجميده، يُنظر: أنتوني كوردسمان وخوسيه راموس، «الصدر وجيش المهدي: التطور - القدرات والاتجاه الجديد»، **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 355 (أيلول/ سبتمبر 2008)، ص 140.

(508) يُنظر للتفصيل: علي المعموري، «داعش والموصل: 'خلفية الأحداث'»، أوراق بدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، 2014، ص 3.

(509) «الأمانة العامة لمجلس الوزراء تؤكد أن هيئة الحشد الشعبي هيئة رسمية»، **موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء**، 2015/ 4/ 9، شوهد في 2016/ 5/ 29، في:
https://bit.ly/2AD2ttn

(510) من الواضح أن وجود الفصائل غير النظامية سبق لحظة سقوط الموصل بكثير، وأشارت الدراسة إلى الفصائل التي أنشئت بعد عام 2003، وكي لا يلتبس المقصود، فإن من الواجب الالتفات إلى أن الدراسة تذهب إلى أن لحظة سقوط الموصل كانت إيذانًا بالانتقال بالفصائل غير النظامية، من كون بعضها مكروهًا، وبعضها الآخر قد حل نفسه، إلى وضع جديد؛ قدّمها كحامٍ بديل من الجيش بكل صراحة. إن لحظة احتلال الموصل لم تسبب انبثاق الفصائل؛ لأنها كانت موجودة من الأساس، ولكنها نقلتها إلى مستوى أكثر تطورًا، وهو تجليها بصفتها حامية للدولة والإثنيات، بدلًا من الجيش المنهار، وهو جوهر فكرة الدراسة.

(511) «العراق: احتجاجات مطلبية تحولت صراعًا داخل بيت السلطة»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، آب/ أغسطس 2015)، ص 4، في:

https://bit.ly/2RH3kmq

(512) سنجد من الدراسات – في هذا الشأن – ما يربط بين التنمية البشرية المنخفضة نتيجة للصراع وضعف الدولة في العراق في ظل فقدان الأمن الإنساني، وتعاظم مستوى العنف الذي قاد إلى عمليات تهجير قسرية واسعة النطاق، تركت تداعياتها النفسية ملامح خطرة على السلوك الاجتماعي والقيم، يُنظر مثلًا: عدنان ياسين مصطفى، «الفئات الهشة ومخاطر التهميش.. التمكين لتحقيق الأمن وتعزيز فرص الاندماج»، **كراس النهرين**: العدد 1، **مكافحة الإرهاب واجب وطني** (2015)، ص 9؛ كذلك: كامل المراياتي، «السياسات الاجتماعية وأمن المواطن»، ورقة مقدمة في: **السياسات الاجتماعية في العراق: المؤتمر العلمي السنوي الأول لقسم الدراسات الاجتماعية** (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص 339.

(513) أم البنين، فاطمة بنت حزام الكلابية، هي الزوجة الثالثة للإمام علي بن أبي طالب، وقد أنجبت له أربعة من الذكور أكبرهم العباس، قُتلوا كلهم في معركة الطف مع أخيهم الحسين، ومن هنا اكتسبت أم البنين مكانة خاصة في التراث الديني الشيعي، ومنحها أهمية استثنائية؛ كونها أم العباس الذي يعرف بسطوته بين العراقيين سنة وشيعة أهمية استثنائية، ويعدّها الشيعة «بابًا من أبواب الحوائج» انسجامًا مع عقيدة الشفاعة التي تضمنتها المنظومة الدينية الشيعية، ومن هنا اكتسب ذكر اسمها في الحادثة التي نسردها في المتن أهمية بالغة وخطيرة.

(514) يُنظر مثلًا خطبة الجمعة بإمام الشيخ عبد المهدي الكربلائي بتاريخ 15/ 1/ 2016 على **موقع العتبة الحسينية**، في:

http://imamhussain.org/fri/4761vie.html

ويُنظر أيضًا: خطبة 8/ 1/ 2016، في:

http://imamhussain.org/fri/4760vie.html

وباقي الخطبات موجودة على **موقع العتبة الحسينية** في:

http://imamhussain.org/fri/

الفصل التاسع
إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقيًا حالة الصومال ...... سمية عبد القادر شيخ محمود

تتجسد أوضح صور المشكلة الأمنية الصومالية في عجز الجيش عن حماية المقار الحكومية، وتسليم هذه المهمة إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال «الأميصوم» (AMISOM). كما يتبين الوضع الهش للجيش الصومالي في خوضه المواجهات ضد حركة الشباب المجاهدين تحت قيادة الأميصوم. وقد أدرجت هذه القوات في استراتيجية خروجها من الصومال مهمة صعبة هي بناء جيش وطني تحت قيادة موحدة، ما يعني بقاءها ما دام هذا الجيش المحايد القادر على تسلم المسؤولية لم يُؤسس بعد. وهذا ما دفع بالباحثة إلى دراسة العراقيل التي تمنع تكوين جيش موحد.

تستمد هذه الدراسة أهمية من كونها تلقي الضوء على إشكالية بناء جيش صومالي موحد، بصفته من أركان عملية إعادة بناء الدولة في الصومال. وتبنت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع مراحل انقسام المجتمع الصومالي بعد سقوط النظام، كما أنها تستخدم المنهج الوصفي في دراسة استراتيجية الحكومة لبناء جيش موحد في مجتمع منقسم مناطقيًا، يدين بالولاء للوطن وليس للأقاليم والعشائر والميليشيات. كما استخدمت الدراسة أداة المقابلة مع المنخرطين في الجيش لجمع المعلومات، واشترط المستجيبون عدم ذكر أسمائهم خشيةَ التصفية لأسباب أمنية.

غالبًا ما تُثار مسألة إعادة بناء الجيوش وتوحيدها في مجتمعات ما بعد

الحرب الأهلية، كالمجتمع الصومالي، وتعد جزءًا من عملية إعادة بناء الدولة. فمؤسسة الجيش كانت أول مؤسسة جرى حلها بعد إسقاط نظام محمد سياد بري في مستهل التسعينيات، وصدرت الأوامر من رئيس الوزراء الموقت للجيش بتسليم سلاحه إلى الجبهات التي أسقطت النظام. وتوالت بعدها ظاهرة إسقاط مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى، وبقيت البلاد في حالة فراغ تام للسلطة على المستويات كلها عقدًا من الزمان. انقسم خلالها الصومال إلى ثلاثة كانتونات رئيسة، هي أرض الصومال «صومالي لاند» التي أعلنت الانفصال من جانب واحد، و«بونتلاند» التي سمّت نفسها إدارة بحكم ذاتي إلى حين استقرار الأوضاع، وباقي الصومال الذي تتنازع عليه مجموعة من أمراء الحرب. ومع انشقاق صفوف الميليشيات وتطور الصراع في الصومال، ظهرت كانتونات أخرى، أُنشئت كلها على أسس قبلية، حيث تحاول كل قبيلة التزام محافظاتها وحماية مكتسبات ما بعد الحرب الأهلية. وقد أثر هذا الانقسام المناطقي في عملية إعادة مؤسسات الدولة عمومًا، ومؤسسة الجيش خصوصًا، وفرض شكوكًا عميقة بين الأطراف الصومالية، ما جعل الحكومات المتعاقبة تفشل في وضع استراتيجيا لدمج جيوش هذه الكانتونات. ومن هذا العجز الحكومي تنشأ أسئلة، منها: ما الذي يحول دون دمج الحكومة الصومالية للقوات تحت منظومة واحدة هي الجيش الوطني الصومالي؟ وكيف يمكن التغلب على هذا المعوّق؟ تحاول هذه الدراسة عرض إشكالية بناء الجيش الصومالي الموحد في ظل الانقسام المناطقي؛ جيش ولاؤه الأول للوطن لا للعشائر والمناطق.

أولًا: الجمهورية الصومالية التقسيم الاستعماري للأراضي الصومالية

تقع جمهورية الصومال في شرق أفريقيا، وقد أنشئت في الأول من تموز/ يوليو 1960 من اتحاد إقليم الصومال البريطاني وإقليم الصومال الإيطالي. وهي شبه جزيرة يحدها من الشمال خليج عدن واليمن، ومن الشمال الغربي جيبوتي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الجنوب الغربي

كينيا. وتقدر مساحتها بنحو 637,540 كيلومترًا مربعًا، ويصل طول سواحلها إلى أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر. ويتميز الشعب الصومالي بتجانسه العرقي واللغوي والديني، إذ يتحدث عدد السكان البالغ 12.6 مليون نسمة لغة واحدة هي «الصومالية»، ويدينون بدين واحد هو الإسلام، وهم سنة يتمذهبون بمذهب الإمام الشافعي.[515]

أما قبل تأسيس دولة الصومال، فقد كانت كباقي دول آسيا وأفريقيا التي أنشأها الاستعمار، عبارة عن كيانات سياسية متنوعة، تمظهرت في مجموعة ممالك وسلطنات تضم كل منها مجموعة من العشائر، مثل سلطنة أجوران التي حكمت معظم مناطق وسط الصومال الحالي وجنوبه في الفترة ما بين منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، وحتى أواخر القرن السابع عشر. وامتدت مساحة السلطنة من قلافو في أعالي وادي شبيلي، إلى سواحل المحيط الهندي، ومن مَريغ في وسط الصومال وحتى الحدود الكينية في جنوب غرب البلاد. واتخذت هذه السلطنة من مدينة مركا عاصمة لها، وكان يُطلق على الزعيم لقب إمام أو أمير. وقد انهزمت السلطنة في أواخر القرن السابع عشر أمام مقاتلين متحالفين مع عشيرة غلدي، ليبدأ عهد جديد بزعامة سلطنة غلدي[516]، ولاحقًا أحكم الزنجباريون سيطرتهم على سواحل بنادر الكبرى ومناطق نفوذ سلطنة أجوران[517]. أما في الشمال، فكانت واحدة من أشهر الممالك الصومالية، وهي سلطنة عَدَلْ، وعاصمتها زيلع، ومن أشهر قادتها الإمام الغازي أحمد بن إبراهيم، المعروف بـ «أحمد غُرَيْ»، وهو الذي قاد جهاد مسلمي شرق أفريقيا ضد الحبشة المسيحية، في القرن السادس عشر، وقد عدت المعارك امتدادًا للحروب الصليبية في المشرق العربي، فالحبشة تحصلت على دعم من البرتغاليين، بينما كان المسلمون الصوماليون مدعومين من العثمانيين ومن قبلهم المماليك حكام مصر. وفي القرن التاسع عشر، سلمت الدولة العثمانية السواحل الشمالية الصومالية إلى سلطة خديوي مصر[518]. وفي مستهل القرن التاسع عشر، أسست مملكة مجيرتينا في شمال شرق البلاد وامتد نفوذها إلى وسط الصومال، وكان زعيمها يُلقب بـ «بُوقُر» أي الملك، ومن أشهر حكام هذه المملكة بوقر عثمان محمود، وقد تزوج القائد السيد محمد عبد الله حسن ابنة هذا الملك، وقدم 277 ناقة مهرًا لها، إلى جانب هدايا

كثيرة لعائلة الملك[519]. وفي عام 1840، انشق علي يوسف عثمان عن المملكة وأسس سلطنة هوبيو[520] في وسط الصومال.

على الرغم من وجود هذا العدد من الممالك والسلطنات وأشكال الحكم المختلفة، فإن الرعاة الصوماليين لم يُمنعوا من حق المرور والانتقال من مملكة إلى أخرى بحسب المواسم. على سبيل المثال جرت عادة الرعاة في الشمال على الهجرة إلى مراعي هَوْد، المُلحق بإثيوبيا حاليًا، في الفصل الجاف، والتي تكون خلال ذلك الموسم في أفضل حالاتها، ليعودوا إلى أراضيهم بعد أن تورق مراعيهم في الفصل الماطر. أما في الجنوب، فقد اعتاد الرعويون على الانتقال إلى ضفاف نهري جوبا وشبيلي الدَّائمي الجريان، ثم يعودون إلى مناطقهم الساحلية بعد موسم الأمطار[521]. غير أن الوضع تغير بعد مؤتمر برلين، إذ عقدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا معاهدات حماية مع العشائر الصومالية بين عامي 1885 و1889. أما الإمبراطور منليك الثاني الحبشي، فعقد اتفاقًا مع إيطاليا تقاسم بموجبه الأراضي الصومالية مع مملكة إيطاليا في 1903[522].

هكذا تقطعت أوصال الشعب الصومالي، وأصبح من الصعب أن يتخطى الحدود بحثًا عن مراعٍ أفضل في المواسم الجافة، فإيطاليا فرضت سيطرتها على جنوب الصومال ووسطه، وأطلقت عليها اسم الصومال الإيطالي، بينما أعلنت بريطانيا مناطق شمال الصومال، وإقليم جوبا لاند، والمحافظات الشمالية الشرقية الصومالية التابعة لكينيا الآن محمية بريطانية، وأطلقت على الشمال اسم الصومال البريطاني، وعرفت المحافظات الصومالية في كينيا باسم إن. إف. دي (Northern Frontier District). واحتلت فرنسا جيبوتي وعرفت بالساحل الصومالي، والصومال الفرنسي، وأطلقت عليه لاحقًا اسم أرض العيسى والعفر لمحو صلتها بالصومال. وأخيرًا، لم تنسَ إثيوبيا أن تقضم قضمة من الأراضي الصومالية، فادعى الإمبراطور منليك الثاني أن الإقليم الصومالي الغربي (أوغادينيا) أرضٌ إثيوبية. وفي عام 1960، نال إقليم الصومال البريطاني وإقليم الصومال الإيطالي استقلاليهما وأعلنا الوحدة تحت اسم جمهورية الصومال، وكان ذلك أول عهد الصوماليين بحكم موحد في كامل هذين الإقليمين.

ثانيًا: سقوط النظام وانقسام الصومال مناطقيًا

يعرف عقد الثمانينيات بـ «العقد الصعب»، فقد ظهرت فيه حركات تمرد، قادها منشقون عن الحكومة معظمهم عسكريون، وقادوا حرب عصابات التجأت كلها إلى إثيوبيا (الجارة اللدود للصومال)، وشنوا من أراضيها هجماتهم على النظام الذي صمد طوال عقد أمامها، قبل أن يضطر رأس النظام محمد سياد بري إلى الهروب من مقديشو. ولكن الجبهات لم تستطع الاجتماع لتقرير بديل من النظام الذي انهار، بل لم يستشعر الجناح السياسي «المدني» لحركة المؤتمر الصومالي الموحد ضرورة الاجتماع بالجبهات والحركات الأخرى، مراهنًا على أن من يسيطر على العاصمة يسيطر على البلاد. وتصرف قادته كأنهم يمثلون الدولة الصومالية، وليس بصفتهم فصيلًا من الفصائل المناهضة للنظام، فاجتمعوا في مقديشو في شباط/ فبراير 1991، ونصبوا رجل الأعمال علي مهدي محمد رئيسًا موقتًا. وعين بدوره عمر غالب عرته رئيسًا للوزراء. وكان من أبرز قرارات رئيس الوزراء الموقت حل الجيش وتسليم السلاح إلى الميليشيات. وأما المنسوبون إلى الهيئات الأمنية، فقد اختلف مصيرهم؛ فمنهم من أصبح قائدًا أو مقاتلًا في الميليشيات العشائرية، وانتهى المطاف بآخرين في أوروبا وأميركا الشمالية ودول الجوار لاجئين، ومن بقي يحلم بإعادة بناء الدولة والانضمام إلى الجيش من جديد، ومنهم من فضل الانخراط في صفوف المدنيين، وهكذا انتهى ما كان يسمى الجيش الصومالي[523].

بدأ مع هذا القرار مسلسل تفكك البلاد وانقسامها فعليًا، إذ لم يرق قرار تنصيب علي مهدي محمد رئيسًا موقتًا للقائد العسكري لحركة المؤتمر الصومالي الموحد العقيد محمد فرح عيديد. وانقسمت الحركة إلى تحالفين، أحدهما بزعامة الرئيس الموقت، والثاني بزعامة عيديد. وشهدت العاصمة معارك دموية استمرت شهورًا بين عشيرتي أبغال (علي مهدي) وعشيرة هبر غِدِر (عيديد) وكلاهما من قبيلة هويا[524]. بدأ التحالف الذي يقوده العقيد عيديد بالتوسع والسيطرة على المدن والمحافظات في جنوب الصومال ووسطه. فكوّنت كل عشيرة ميليشيات مسلحة للدفاع عن أبنائها وممتلكاتهم، بل إن

مقديشو وحدها أصبحت مقسمة بين تسع ميليشيات، كانت في الأصل إما تابعة لتحالف عيديد وإما لتحالف علي مهدي. وما عاد سكان العاصمة قادرين على التنقل بحرية بين أحياء المدينة المقطعة الأوصال.

أما الحركة الوطنية الصومالية في الشمال، فأعلنت انفصالًا أحادي الجانب، وتأسيس جمهورية «صومالي لاند» المستقلة، بعد ثلاثة أشهر من تنصيب علي مهدي رئيسًا موقتًا، بذريعة أن الحرب القائمة في الجنوب ستطول، ولأن أحدًا لم يشركهم في قرار تنصيب الرئيس الموقت.

في ظل هذه الأجواء، أعادت الجبهة الصومالية الديمقراطية للإنقاذ، لملمة صفوفها، وصادف ذلك إسقاط منغيستو هايلي مريام في إثيوبيا، وخروج القائد السابق للجبهة عبد الله يوسف أحمد من محبسه، وعودته إلى البلاد. وواجهت الحركة تحديات عدة، أبرزها استعادة القائد السابق منصبه في الحركة، وإقصاء القائد عبد الله أبشر، قائد الشرطة في عهد آدم عبد الله عثمان، وإنهاء احتكار جماعة الاتحاد الإسلامي لمداخيل ميناء بوصاصو، ثم التصدي لمحاولات عيديد الاستيلاء على مدينة جالكعيو وصدها، إلى أن عقد الطرفان معاهدة سلام في عام 1993، وفيها اتفقا على تقسيم المدينة إلى قسمين، قسم لعشائر دارود، وآخر لعشيرة هبر غدر، على أن تكون المرافق العامة مشتركة. وظل الاتفاق ساريًا حتى تأسيس سُمِّيَ ولاية غلمدوغ في عام 2014. وبعد فشل مؤتمر القاهرة في 1998، اجتمع قادة الجبهة الصومالية الديمقراطية للإنقاذ مع زعماء عشائر داورد لتقرير مصير مناطقهم، في ظل سوء إدارة الوسطاء الدوليين للأزمة الصومالية، وتمخض الاجتماع عن تأسيس إدارة ذات حكم ذاتي تحت اسم «بونتلاند»[525].

هكذا، أصبحت البلاد واقعيًا منقسمة إلى ثلاثة كانتونات رئيسة: صومالي لاند، وبونتلاند، وجنوب البلاد ووسطها مدّة عشرة أعوام، وبقي الصومال دولة من دون سلطة تنفيذية أو قضائية أو تشريعية، واستحق أن يصبح أنموذجًا للأناركية.

ثالثًا: محاولة إعادة بناء جيش موحد في ظل الانقسام

المناطقي

حاول المجتمع الدولي طوال عقد من الزمن بناء دولة صومالية، عبر رعاية مؤتمرات للسلام بلغ عددها 14 مؤتمرًا، انتهت جميعها إلى الفشل[526]. ويعد مؤتمر عرته (عام 2000) من أكثر تلك المؤتمرات الفاشلة نجاحًا، فقد أدى إلى اختيار السيد عبدي قاسم صلاد رئيسًا موقتًا، على الرغم من مقاطعة صومالي لاند المؤتمر، وانسحاب بونتلاند من أعماله. وأصبح للصومال رئيس بعد عشر سنوات، ومعها بدأت أولى محاولات إعادة تأسيس الجيش الصومالي، وتكون وقتذاك من مسلحين مستقلين لا ينتمون إلى أي ميليشيا، ومجموعة من ضباط الجيش السابقين من فترة نظام سياد بري[527]. ولكن لم يُتخذ أي إجراء لفرض الأمن في شوارع مقديشو، ما أدى إلى بقاء الحكم صوريًا حتى انتهاء فترة الرئيس عبدي قاسم صلاد.

مع اقتراب فترة عبدي قاسم صلاد من نهايتها، سارع المجتمع الدولي إلى دعوة الفصائل الصومالية إلى مؤتمر للسلام في إلدوريت الكينية، خشية أن تجتذب حالة الفوضى واللادولة أعضاء الحركات الجهادية ولا سيما القاعدة، خصوصًا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، ويجدوا في الصومال ملاذًا آمنًا وساحة للتدريب والتخطيط لعمليات ضد الولايات المتحدة. انتهى مؤتمر إلدوريت بالفشل، ولكن إصرار المجتمع الدولي ظهر حين نُقلت المحادثات إلى امبغاتي، وبعد مداولات شاقة قررت الفصائل عدم استبعاد أمراء الحرب والميليشيات، وإشراكهم في السلطة، ووقعوا ميثاقًا اتحاديًا للتمهيد لفدرلة الصومال، وأخيرًا اختار المجتمعون زعيم ولاية بونتلاند عبد الله يوسف رئيسًا انتقاليًا مدة خمس سنوات، ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر 2004[528].

حاول عبد الله يوسف أن ينقل الحكومة من المنفى إلى الوطن، ولكن أمراء الحرب الذين شغلوا مناصب وزارية توعدوه بالحرب إن عاد إلى مقديشو. لم يُصغ الرئيس الانتقالي إلى وزرائه، وتواصل مع أمير الحرب محمد حبيب (محمد طيري)، الذي يسيطر على جوهر عاصمة محافظة شبيلي

الوسطى، وطلب منه استضافة الحكومة في منطقة نفوذه، وهذا ما كان فعلًا. استشعر عبد الله يوسف امتعاض الناس من كونه الرئيس وتخوفهم منه، فمنهم من يعده ممثل إثيوبيا في الصومال، ومنهم من يرى فيه معاديًا للإسلاميين مستحضرين حربه مع جماعة الاتحاد الإسلامي السلفية في التسعينيات، بينما يرى آخرون أن من الخطر أن يكون الرئيس من دارود، خوفًا من انتزاع الأملاك التي استحوذوا عليها خلال الحرب الأهلية، أو توجسًا من حملة انتقام بعد المجازر التي ارتكبتها ميليشيات هويا المتمركزة في جنوب الصومال ووسطه ضد مدنيين من دارود. كان يدرك أن جمع القبائل تحت حكومة يرأسها والانتقال إلى مقديشو هما أمر صعب، سيواجه حتمًا بحرب شاملة لو اقترب من مقديشو، فبدأ بمحادثات مع الاتحاد الأفريقي من أجل تزويد حكومته بقوات أفريقية لحمايتها ولمساعدته على فرض حكومته[529]. استأنف عبد الله يوسف وحكومته عملية بناء الجيش الصومالي. لم تبدِ الميليشيات المسيطرة على مقديشو ومحافظات الجنوب عمومًا من عشائر هويا رغبة في الانضمام إلى جيش الحكومة. وبعد صعود نجم اتحاد المحاكم الإسلامية ذات الصلة الوثيقة بقبيلة هويا، فضل بعض أمراء الحرب الذين ساموا الشعب سوء العذاب الانتقال إلى صفوف اتحاد المحاكم لمحاربة الحكومة الفدرالية الانتقالية، ومنهم الجنرال يوسف انوعدي عضو مجلس شورى المحاكم وزعيم ميليشيا عشائرية تسيطر على شبيلي السفلى، والجنرال غوبالي زعيم ميليشيا عشائرية اسمها تحالف وادي جوبا، وأصبحت تركيبة الجيش في عهد عبد الله يوسف مكوّنة من ضباط سابقين في جيش سياد بري، وقوات ولاية بونتلاند، ورجال الميليشيات التابعة لمحمد حبيب (المسيطر على جوهر)، وميليشيات من بيدوا العاصمة الموقتة التي استضافت الحكومة بعد طردها من جوهر. شن مقاتلو اتحاد المحاكم الإسلامية هجومًا على بيدوا مقر الحكومة[530]، فاستنجدت بالقوات الإثيوبية التي تدخلت في الصراع وحسمته لمصلحة الحكومة، وطردت فلول اتحاد المحاكم، واستطاعت تحرير القصر الجمهوري «فيلا صوماليا» من أيدي أبناء عيديد، وهكذا استقرت الحكومة أول مرة في «فيلا صوماليا» بعد أكثر من ستة عشر عامًا.

بعد التدخل الإثيوبي في الصومال، شهدت بنية حركات التمرد تغييرًا

جذريًا، من حركات عشائرية إلى حركات تحمل أيديولوجيا إسلاموية. فظهرت حركة الشباب المجاهدين برئاسة أحمد غودني، وحزب الإسلام برئاسة حسن ضاهر أويس، وهما حركتان سلفيتان جهاديتان، شارك مقاتلوهما في المعارك التي خاضها محمد فرح عيديد ضد قوات «عملية الأمم المتحدة في الصومال، يونوصوم» (UNOSOM) في عام 1993، ولكن لم يكن وجودها لافتًا بصفتها حركة ذات انتشار واسع وقوة ضاربة، وظهرت حركة أهل السنة والجماعة، وهم من الصوفية التقليدية، في وسط الصومال لمقاومة حركة الشباب وتلقى مقاتلوها التدريب في إثيوبيا، ومعسكر رأس كمبوني بقيادة أحمد إسلام (أحمد مدوبي)، وهي حركة عشائرية أعلنت الولاء لحزب الإسلام ثم تحولت إلى صفوف حركة الشباب، وأخيرًا، قررت مواجهة حركة الشباب بالتعاون مع كينيا[531]. ولعل السبب الرئيس في هذا التحول هو تغير العدو. ففي الثمانينيات والتسعينيات كان العدو نظامًا استبداديًا وظف القبيلة واستخدمها أداة لقمع القبائل، فكان من الطبيعي ظهور حركات ذات خلفيات عشائرية. أما بعد التدخل الإثيوبي، فكان العدو هو إثيوبيا والاتحاد الأفريقي الذي أرسل بعثة لحفظ السلام ولدعم الحكومة الانتقالية في عام 2007[532]. فاستدعى بعض الإسلاميين الهوية الجامعة للأمة الصومالية، وهي الإسلام، لتحرضهم ضد الحكومة المدعومة من الكفار.

في عام 2009، تولى شيخ شريف شيخ أحمد الحكم بعد استقالة عبد الله يوسف، وبدأ بدوره محاولة إعادة بناء الجيش الصومالي. وفي هذه المرة، انضمت ميليشيات كثيرة، ومن العشائر كافة، ولكن بقيت القبائل غير المسلحة مستثناة من المشاركة في هذا الجيش، لأن المجند كان عليه أن يحضر سلاحه معه. أما من لا سلاح لديه، فيظل خارج مؤسسة الجيش التي لا تزال قيد البناء[533]. ولم يتغير الوضع كثيرًا بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ووصول حسن شيخ محمود للرئاسة في عام 2012.

يبدو مما سبق، أن عملية إعادة بناء الجيش الصومالي من جديد لم تشهد نجاحًا. فالصومال لا يملك حتى الآن جيشًا موحدًا، يكون ولاؤه للدولة، وغايته حماية الوطن والمواطن، ما يعني وجود مشكلات جمة تعوق إنشاء جيش صومالي موحد.

رابعًا: إشكالية بناء جيش صومالي موحد

يتبين من خلال التأمل والدراسة لمحاولات إعادة بناء الجيش المتعثرة طوال عقد ونصف، وتكرار الأخطاء ذاتها، أن أمام إعادة بناء جيش صومالي موحد تنضوي تحت رايته القوى المسلحة في البلاد كافة، إشكاليات يمكن اختصار أبرزها في الآتي:

1 - إشكاليات سياسية

خلال مؤتمرات السلام التي عقدت بين الفصائل الصومالية، لم تناقش مسألة إعادة بناء الجيش، بل كيفية تقاسم السلطة والنفوذ، وحتى هذه لم يجرِ التوافق عليها فعليًا. ولا يزال الخلاف حول كيفية تقاسم السلطة وإدارة الدولة قائمًا، ما يعني أن عملية إعادة بناء الجيش لا يمكن أن تنجح في ظل عدم الإجماع على رؤية وطنية واحدة. وتتجلى هذه الإشكاليات السياسية في أمرين:

- يتمثل الأول في عدم سيطرة الحكومة على كامل أراضي الجمهورية؛ فصومالي لاند تطالب بمحادثات ندية بينها وبين الصومال بصفتهما دولتين مستقلتين. وبونتلاند تتوجس من الحكومة، وتتهمها بانتهاك الدستور، الأمر الذي لا يمكن نفيه في الحقيقة. أما حركة الشباب، فتسيطر على بلدات وقرى كثيرة، ولديها القدرة على اختراق أشد الأماكن تحصينًا في العاصمة وتنفيذ عمليات دموية فيها. وثمة نشاط ملحوظ لمسلحي أهل السنة والجماعة، وهم يفرضون سيطرتهم على أجزاء من محافظات وسط الصومال. وفي ظل حكومة كهذه، تعد عملية بناء الجيش مبادرة خطرة في ذاتها. فهي لا تستطيع تجنيد المواطنين من الفصائل والانتماءات المناطقية والعشائرية كافة، ومن ثم يصعب أن يوصف هذا الجيش بالوطني أو الموحد. ويتضح ذلك من تأمل تركيبة الجيش الحالي، والذي يبلغ عدد أفراده 11 ألفًا، موزعين في ستة ألوية، خمسة منها ينتمي أفرادها إلى قبيلة واحدة هي قبيلة هويا المتمركزة في العاصمة، وينتمي إليها الرئيس الحالي[534].

- يتمثل الأمر الثاني في غياب الإرادة السياسية. فالحكومة لا تبدو راغبة في بناء جيش وطني موحد، لأن ذلك يعني أن بعض السياسيين سيخسرون دعم عشائرهم التي قد تفقد نفوذها في مناطق استراتيجية كالعاصمة مثلاً. وقد أشار الضباط الذين أجريت معهم مقابلة في إطار هذه الدراسة إلى هذه المسألة، وجعلوها من أبرز الأسباب التي تعيق توحيد الجيش. كما ذكروا أن الميليشيات القبلية التي تمثل أغلبية أفراد الجيش ترى أن الوضع الحالي يصب في مصلحتها، ولا ينبغي تغييره، بينما تخشى الولايات الفدرالية أن يكون تأسيس الجيش أمرًا يهدد باندلاع الحرب الأهلية من جديد[535].

2 - إشكاليات اجتماعية

- استغلال الجيش في قهر القبائل الأخرى: فقد اتهمت القوات العسكرية بتهجير المواطنين وقتلهم باسم الدولة، كما حدث في شبيلي الوسطى وشبيلي السفلى.

- انتهاك حقوق الإنسان: كالاغتصاب الجماعي للنازحات، وقطع الطريق أمام باصات النقل العام لأخذ إتاوات غير شرعية.

3 - إشكاليات فنية

يفتقر الجيش الصومالي إلى أنواع التسهيلات التي يطلبها أي جيش نظامي. فهو لا يمتلك حتى ثكنات عسكرية، أي إن أفراده يأتون إلى مقار قوات الأميصوم، أو مراكز الاشتباك، ثم يعودون إلى بيوتهم، وكأنهم موظفون عاديون. كما لا تمتلك القوات الصومالية أي مركبات عسكرية أو مروحيات، أو حتى أجهزة اتصالات لاسلكية، على عكس ما هو متوافر لقوات حفظ السلام الأفريقية. وقد استغلت حركة الشباب المجاهدين عدم وجود ثكنات للجنود، وغياب آلية لحصر أعدادهم وحفظ المعلومات الخاصة بهم، وقامت باختراقات عدة لصفوف الجيش، ونفذت اغتيالات شخصيات سياسية بارزة، واقتحمت مباني شديدة التحصين. هذا إضافة إلى الحظر المفروض على استيراد الصومال الأسلحة، وضعف الرواتب وتأخرها، ما

أدى إلى لجوء الجنود إلى بيع أسلحتهم والعتاد في الأسواق[536].

4 - إشكاليات خارجية: الاتكالية

لا تستشعر الحكومة الصومالية ضرورة بناء جيش لا يستثني فصيلًا أو منطقة، ذلك أنها تعتمد في حماية مقارها على قوات البعثة الأفريقية التي فوضتها الأمم المتحدة منذ عام 2007. ويستند كل مسؤول في الحكومة إلى مجموعة مقاتلين يمنحون صفة رسمية لحمايته، ويُستبدلون مع تغيير المسؤول. وأصبح عدم جدية الحكومة في تأسيس جيش موحد ذريعة لبقاء قوات البعثة الأفريقية، ذلك أنها أدرجت شرط تأسيس جيش موحد له قيادة واحدة في استراتيجيتها للخروج من الصومال. وهو أمر لا يبدو أن الحكومة تفكر فيه في الوقت الحالي.

من الإشكالات الكبيرة التي تعرقل بناء جيش وطني موحد، غياب رؤية تصوغ رسالة الجيش وعقيدته. لقد كانت عقيدة الجيش الصومالي قبل الحرب الأهلية هي التزام قضية الوحدة الصومالية ودعم حركات المقاومة القومية في كينيا وإثيوبيا، أما مهمته الأساسية فكانت حماية الحدود من تهديدات دول الجوار، ولا سيما إثيوبيا. ولكن تلك العقيدة شهدت تحولًا كبيرًا، فإثيوبيا وكينيا الآن دولتان حليفتان، والعدو هو حركة الشباب المجاهدين، وإذا تراجع خطر الحركة - وقد انحسر خطرها فعلًا - فلن يبقى للجيش ما يفعله، ومن ثم يجب تقليص العدد، وإيجاد بدائل لمن يخرجون من الخدمة العسكرية، ويبدو هذا الأمر صعبًا بسبب قلة الموارد المالية الصومالية[537].

خامسًا: توحيد الجيش في مجتمعات ما بعد الحرب الأهلية رواندا أنموذجًا

ليست جمهورية الصومال الدولة الوحيدة التي انهارت مؤسساتها. فقد شهد العالم منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ظاهرة تفكك الدول، ونشوء دول أصغر، كما حصل في البلقان ويوغسلافيا، وحتى الاتحاد السوفياتي. كما أنها

ليست الدولة الوحيدة التي شهدت حربًا أهلية. فقد حدث الأمر في بلدان كثيرة في أفريقيا، مثل سيراليون ورواندا وجمهورية الكونغو وغيرها. ويمكن الصومال أن يستفيد من تجارب تلك الدول. فتجربة رواندا، على سبيل المثال، يمكنها أن تقدم للصومال أنموذجًا يحتذى، ذلك أن البلدين تجمعهما قواسم مشتركة كالموقع الجغرافي. فرواندا دولة شرق أفريقية، شهدت انقسامًا حادًا في أول التسعينيات مثل الصومال، وتشتركان أيضًا في الواقع الاقتصادي، فالدولتان فقيرتان، وقليلتا الموارد، ولا يمكنهما ظاهريًا بناء جيش موحد من غير دعم خارجي. ولكن رواندا التي شهدت إبادة جماعية لمكون من مكوّناتها بدرجة أشد بشاعة مما شهدته دولة الصومال، استطاعت بفعل الإرادة السياسية فيها إعادة بناء ذاتها وجيشها. والجبهة الوطنية الرواندية التي تمثل الأقلية (التوتسي)، انتصرت في الحرب الأهلية، وتسلمت إدارة البلاد، ونجحت في وقف الإبادة الجماعية. وكان لدى قادتها إيمان بضرورة التغيير السياسي والاجتماعي، عبر تغيير رواندا من مجتمع منقسم عرقيًا، إلى مجتمع موحد. واستشعروا كذلك خطرًا أمنيًا قد يدهم حكومتهم الجديدة من القوات المسلحة الرواندية (الهوتو)، وهم الأغلبية، وتبين لهم أن السبيل الوحيد لمواجهة هذا الخطر المحتمل، ولمنح الحكومة مزيدًا من الشرعية هو بناء جيش موحد، يضم في صفوفه أعداء الأمس، وأن يعاد تأهيل مقاتليهم ليصبحوا ضمن الجيش الوطني الرواندي، وتكون مهمتهم الأولى والأساسية هي الدفاع عن الوطن. ووضعت الحكومة معايير لمن يُقبل انضمامهم إلى الجيش، مثل: امتلاك الخبرة العسكرية (أن يكون من القوات المسلحة الرواندية)، ومن ضمنهم الضباط والمقاتلون في صفوف هذه القوات، وأن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري[538].

واجهت عملية توحيد الجيش الرواندي إشكالية قريبة من الإشكالية التي تواجه الآن الحكومة الاتحادية الصومالية. فضباط الجيش الوطني الرواندي أظهروا رغبة في الانتقام من القوات المسلحة الرواندية، ومعاقبتها على جرائم الإبادة الجماعية. كما رفضوا فكرة إعادة تأهيلهم وضمهم إلى الجيش، ولكن قادة الجبهة الوطنية، وعلى رأسهم باولي كاغامي استطاعوا لجم هذه الموجة، ولم يقدموا أي تنازل عن خيار توحيد الجيش الرواندي. ومن جهتهم، أبدى

مقاتلو القوات المسلحة الرواندية وضباطها تمنعًا ومقاومة لفكرة الخضوع لإعادة التأهيل على يد أعدائهم السابقين، واصطدمت عملية دمج الجيشين بانعدام الثقة بين الطرفين. ولكن الحكومة استطاعت كبح هذه المقاومة، بتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي تضمن تمكن الجبهة الوطنية من مراقبة عملية إدماج الجيشين[539]. وكذلك واجهت رواندا مشكلة قلة الموارد، ولكن الحكومة فضلت عدم الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية، ولا سيما في عملية إعادة بناء الجيش وتوحيده، وعززت مشاركة المؤسسات المحلية في سير هذه العملية. وقد أثر ذلك في معنويات الشعب الرواندي، وأشعره بأنه صاحب المبادرة، وغير خاضع للإملاءات الخارجية. وحصرت الحكومة الرواندية مهمة بعثة الأمم المتحدة في إكمال المبادرات الوطنية المحلية، لأنها لا تثق في منظمة فشلت في التجاوب مع الإبادة الجماعية. وما لبثت أن طالبت بعثة الأمم المتحدة بمغادرة البلاد في عام 1997، لوضع حد لتدخلاتها في عملية بناء الدولة والجيش[540].

على النقيض من حكومة الجبهة الوطنية الرواندية، تبدو الحكومة الصومالية مفتقرة إلى الرؤية الوطنية، وغير مستعدة للتقدم بمبادرة لدمج القوات الحكومية التي تتألف في أصلها من مقاتلي ميليشيات جنوب الصومال مع قوات ربما كانت أكثر كفاءة منها، وتضم بين صفوفها كفاءات الجيش الصومالي القديم، وجنودًا لم يشاركوا في الحروب الأهلية ولكنهم يفتقرون إلى الانتماء الوطني؛ لأنهم نشأوا في ظل قطر صومالي منقسم مناطقيًا. كما أن الاعتماد شبه المطلق على المساعدات الخارجية في تدريب الجنود وتأهيلهم، إضافة إلى تفويض قوات أجنبية بحماية المقار الحكومية، يقلل من شعور المسؤولين بأهمية تكوين جيش وطني موحد، يمثل الوحدة الوطنية، ويكون دفعة نحو الأمام لاستكمال عملية بناء الدولة. إن الحكومة الصومالية عليها أن تقرأ التجربة الرواندية، وتعتمد على المؤسسات التقليدية كالقبيلة في إعادة بناء الجيش الوطني الموحد. فقد نجحت هذه المؤسسة في عقد مصالحة مجتمعية في صومالي لاند وبونتلاند، وهي الجهة التي تحمي هذه الكانتونات من الانزلاق إلى مصادمات عنيفة بين أبناء الكانتون الواحد.

سادسًا: شروط بناء جيش وطني موحد في ظل الانقسام المناطقي

يتطلب نجاح جهد بناء هذا الجيش شروطًا أساسية، ولكنها ليست بالضرورة سهلة التطبيق؛ لأن ما ينبغي توافره بداية هو ما وصفه روي ليكليدر بـ «الالتزام المكلف» أي أن تلتزم الأطراف كافة السلام، وتجازف في سبيل بناء جيش موحد يضم في صفوفه أبناء الوطن كافة. وهو أمر مكلف لأنه يهدد بإضعاف الأطراف. ولعل رواندا تضرب في «الالتزام المكلف» مثلًا، فبعد تعرض التوتسي للمجزرة الكبيرة المعروفة، استطاعوا لملمة شتاتهم، وشنوا هجومًا على الهوتو، وانتصروا عليهم، ومع ذلك حين تسلم التوتسي المنتصرون الحكم، أعادوا بناء الجيش، وكانت أغلبية أعضائه من الهوتو مرتكبي المجزرة والمهزومين لاحقًا[541]. ومن تلك الشروط ما يلي:

- **عقد مصالحة وطنية حقيقية وشاملة:** على الرغم من التسويات السياسية الهشة التي لم يُكتب لها النجاح حتى الآن، فإنه لم تعقد مصالحة وطنية صومالية حتى الآن، وقد أثر هذا سلبيًا في الأوضاع السياسية والأمنية. ومن دون هذه المصالحة لن تعود الثقة بين أبناء الصومال، أو بين المواطنين والحكومة.

- **الحوار بين الحكومة ورؤساء الولايات:** اختار الصوماليون النظام الفدرالي. ومن الصلاحيات الحصرية للحكومة الفدرالية الدفاع، ما يعني أنه من غير الدستوري أن تكون لكل ولاية قواتها الخاصة، وإن كان تشارك السلطة في السياسة يعني وجود ممثلين من القبائل كافة، فإن توحيد الجيش يعني دمج قوات الفصائل كافة في منظومة واحدة «الجيش الوطني»[542]. لذلك، على الحكومة أن تعقد حوارات جادة مع رؤساء الولايات الفدرالية لتوحيد قوات الولايات الفدرالية واندماجها في صفوف الجيش الصومالي الموحد، ولافتتاح مقار للتجنيد وتسجيل المتطوعين مستقبلًا، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى أن تصبح القوات المسلحة رمزًا للوحدة الوطنية، وأن تعزز الثقة بين السياسيين من المناطق كلها. وقد حاولت ولاية بونتلاند أن يقوم أفراد قوات الدفاع البونتلاندي بالانضمام إلى الجيش الصومالي، ولكن

الحكومة تحفظت عن ذلك.

- **الاستفادة من طريقة بناء نواة الجيش الوطني الصومالي قبيل الاستقلال:** أصدرت الحكومة المحلية، كما كان الصوماليون يسمونها، المرسوم التشريعي الرقم 15، في 6 نيسان/ أبريل 1960، لتأسيس جيش وطني، وفي 12 نيسان/ أبريل من العام نفسه، قبل الاستقلال بأسابيع قليلة، أعلنت الحكومة تأسيس الجيش الصومالي (Xooga Dalka Somalia) أي قوات الدولة الصومالية[543]. وتكوّن الجيش من أفراد الجيش الذي أوقفت إيطاليا تدريبه، وقوات من الشرطة، وعُين وقتذاك اللواء عبد الله حِرْسِي قائدًا عامًا للجيش الصومالي الوطني، وكان من قوات الشرطة المعروفة بالجندرمة[544]. بدأت عمليات التجنيد في ذلك العام من المحافظات الست التي كانت تشكل إقليم الصومال الإيطالي، وكان التجنيد طوعيًا، وسمح بتجنيد 300 مجند من كل محافظة، ما عدا بنادر التي جُنّد منها 500 مجنّد، وبلغ عدد المتطوعين للانضمام إلى الجيش وقتذاك ألف رجل، وأضيفت إليهم لاحقًا القوات التي دربتها بريطانيا في إقليم الصومالي تحت إدارتها بعد إعلان الوحدة مع الإقليم الصومالي تحت الوصاية.

- **إعادة فتح المعاهد والأكاديميات العسكرية وتأهيلها:** على الحكومة أن تفكر في المستقبل وعدم الاكتفاء بتلبية حاجات الوقت الحالي فحسب. فالحكومة المقبلة حكومة تأسيسية، من واجبها وضع أسس مؤسسات الدولة التي انهارت وما عادت تعمل منذ عام 1991، وأن تفكر في تخريج دفعات جديدة مؤهلة عقائديًا وعسكريًا وقانونيًا وحقوقيًا، بدلًا من إضاعة الوقت والمال في محاولات تأهيل ميليشيات معظم أفرادها من الأميين في أماكن ودول مختلفة، لتكون جيشًا وطنيًا يعتمد عليه، من طريق إعادة تأهيل الأكاديميات والمعاهد الأمنية والعسكرية. فقد تخلصت الحكومة الصومالية في الثمانينيات من عبء تدريب قواتها في الخارج من طريق تأسيس أكاديميات متخصصة لتدريب أفراد الهيئات الأمنية وتأهيلهم ومنها الجيش، مثل أكاديمية الرفيق سياد بري للعلوم العسكرية، وتقوم بتأهيل خريجي الثانويات وضباط الصف مدة عامين للانخراط في الجيش أو الشرطة أو قوات مكافحة الشغب أو الشرطة الإصلاحية التابعة للسجون؛ وأكاديمية أحمد غُرَي للضباط، وتزود

الجيش بقادة مؤهلين؛ ومعهد السيد محمد عبد الله حسن، وقد تأسس في 1982، وهو مخصص للضباط الكبار، وعُرف أيضًا بالمعهد الاستراتيجي القومي[545].

– **بناء مقار تدريبية وثكنات عسكرية وتأسيسها:** الهدف من هذا هو حل مشكلة التسرب وعدم الانضباط، وكذلك للوقاية من اختراق حركات متمردة معادية للحكومة مثل حركة الشباب المجاهدين.

– **إعادة تعريف العقيدة العسكرية ما بعد الحرب الأهلية:** يجب ألا يقتصر دور الجيش الصومالي على محاربة الإرهاب المتمثل في حركة الشباب؛ لأن الحدود الوطنية تهددها بالفعل كينيا وإثيوبيا، وفي إطار مقاومة الحكومة للإرهاب، عليها ألا تتخلى عن حماية السيادة الوطنية.

– **إعادة توجيه ولاء الجيش:** تدين أغلبية القوات الجاري تدريبها حاليًا بالولاء لزعماء الميليشيات السابقة، أو لعشائرها، وهذا ما ينبغي وضع حد له، وذلك من طريق دمج جميع القوى المسلحة في فرق وكتائب، ونشرها في محافظات لا تنتمي إليها عشائرها، على غرار ما كان ساريًا في فترة ما قبل الحرب الأهلية.

– **الشفافية:** على الحكومة أن تكشف عن ميزانية الدفاع، إذ يشتكي أفراد الأمن والشرطة والجيش من عدم الحصول على رواتبهم بانتظام، بينما لا تصرح الحكومة بميزانية الجيش، ولا بما تتلقاه من الدول الداعمة لها، من معونات مادية مخصصة للجيش. كما ينبغي لها أن تضع معايير عادلة لترقية أفراد الجيش، لأن منح الرتب العسكرية ما عاد يخضع لأي معايير، فقد تجد من يبدأ رتبته العسكرية الأولى من لواء، بعد أن كان رجلًا مدنيًا، أو زعيمًا لميليشيا عاثت فسادًا في الأرض.

خاتمة

من خلال البحث والتتبع، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

– إن بناء جيش صومالي موحد أمر لا بد منه، وهو مسؤولية الجميع،

سواء الحكومة الفدرالية أو حكومات الولايات.

– على الأطراف الصومالية الاعتماد على الجهد الذاتي في بناء الجيش الموحد؛ لأن الأطراف الأجنبية الداعمة لن تبني لهم الجيش الذي يريدونه، ومن ثم فمن المستحسن الاكتفاء بالاستعانة بهذه الأطراف الأجنبية ماديًا ولوجيستيًا فحسب، وفي أضيق الحدود.

– إن حركة الشباب المجاهدين عدو موقت، ويجب ألا تقتصر مهنة الجيش على محاربتها فحسب، مع إهمال حماية الحدود والسيادة الوطنية.

– من الضروري أن يبقى الجيش محايدًا، أي ألا يجري استغلاله من أجل مصالح قبلية، وأداة لقمع قبائل أخرى ونهب مواردها وأراضيها.

– لا بد من تثقيف أفراد الجيش ثقافة قانونية وحقوقية إلى جانب التدريب العسكري.

المراجع

1 – العربية

حافظ، صلاح الدين. **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**. سلسلة عالم المعرفة 49. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.

سعودي، محمد عبد الغني. **قضايا إفريقيا**. سلسلة عالم المعرفة 34. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.

2 – الأجنبية

Ahmed, Abdullahi Yusuf. *Halgan iyo Hagardaamo, Taariikh Nololeed*. Stockholm: Scansom Publisher, 2012.

Albrecht, Peter. «The Politics of Peacekeeping, A Question of Trust: The African Union and the Somali Army.» Danish Institute for International Studies, 6/12/2016, accessed on 26/12/2016, at: http://bit.ly/2iv284K

Bradbury, Mark & Sally Healy. «Endless War a Brief History of the Somali Conflict.» Conciliation Resources. *Accord*. no. 21 (2010).

Bruton, Bronwyn E. & Paul D. Williams. «Counterinsurgency in Somalia: Lessons Learned from the African Union Mission in Somalia, 2007 - 2013.» JSOU Report. vol. 14, no. 5 (September 2014).

Guidère, Mathieu. *Historical Dictionary of Islamic Fundamentalism*. Maryland: Scarecrow Press, 2012.

Ismail, Abderrashid A. *Somali State Failure, Players. Incentive, and Institutions*. Helsinki: Publications of Helsinki School of Economy, 2010.

Licklider, Roy (ed.). *New Armies from Old: Merging Competing Militaries Forces after Civil Wars*. Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2014.

Mukhtar, Mohamed Haji. *Historical Dictionary of Somalia*. New ed. Maryland: The Scarecrow Press, 2003.

Teutsch, Friederike. *Collapsing Expectation: National Identity and Disintegration of the State in Somalia*. Edinburgh. Center of African Studies, 2016, accessed on 26/12/2016, at: https://bit.ly/2i9gMxN

UNFPA & Federal Government of Somalia. *Population Estimation Survey 2014, For the 18 Pre - War Regions of Somalia*. October 2014, at: https://bit.ly/2RdO1Cq

Williams, Paul D. «One Somalia, One Army? Building an Effective Somali National Security Force.» Africa UP Close, 7/4/2014, accessed on 12/6/2016, at: http://bit.ly/2hqEt59

(515) UNFPA & Federal Government of Somalia, *Population Estimation Survey 2014, For the 18 Pre - War Regions of Somalia* (October 2014), p. 22, accessed on 26/12/2016, at: https://bit.ly/2RdO1Cq

(516) Mohamed Haji Mukhtar, *Historical Dictionary of Somalia*, New ed. (Maryland: The Scarecrow Press, 2003), p. 35.

(517) كانت بنادر قبل الترسيم الذي أقرّه محمد سياد بري تضمّ محافظة شبيلي الوسطى، ومحافظة شبيلي السفلى. أمّا بعد الترسيم، فقد أصبحت بنادر تشير فقط إلى مدينة مقديشو.

(518) Ibid., p. 33.

(519) Ibid., p. 55.

(520) هوبيو الآن بلدة واقعة في جنوب محافظة مدغ.

(521) محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**، سلسلة عالم المعرفة 34 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 229.

(522) صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، سلسلة عالم المعرفة 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص 185 – 189.

(523) مقابلة جماعية لضباط صوماليين، أجرتها الباحثة عبر البريد الإلكتروني، 2016/5/15.

(524) Friederike Teutsch, *Collapsing Expectation: National Identity and Disintegration of the State in Somalia* (Edinburgh: Center of African Studies, 2016), accessed on 26/12/2016, at: https://bit.ly/2i9gMxN

(525) Abdullahi Yusuf Ahmed, *Halgan iyo Hagardaamo, Taariikh Nololeed* (Stockholm: Scansom Publisher, 2012), p.

235.

(526) Bronwyn E. Bruton & Paul D. Williams, «Counterinsurgency in Somalia: Lessons Learned from the African Union Mission in Somalia, 2007 - 2013,» *JSOU Report*, vol. 14, no. 5 (September 2014), p. 5.

(527) Mohamed Mubarak, «Somali Military has More Problem than Lack of Guns,» *African Arguments*, 26/2/2014, accessed on 26/12/2016, at: http://bit.ly/1hjhnVu

(528) Bruton & Williams, p. 6.

(529) Mark Bradbury & Sally Healy, «Endless War a Brief History of the Somali Conflict,» Conciliation Resources, *Accord*, no. 21, (2010), p. 14.

(530) Mubarak.

(531) Mathieu Guidère, *Historical Dictionary of Islamic Fundamentalism* (Maryland: Scarecrow Press, 2012), p. 324.

(532) «AMISOM Background,» *AMISOM*, 9/6/2016, accessed on 26/12/2016, at: http://bit.ly/2iw5nEV

(533) Mubarak.

(534) Peter Albrecht, «The Politics of Peacekeeping, A Question of Trust: The African Union and the Somali Army,» Danish Institute for International Studies, 6/12/2016, accessed on 26/12/2016, at: http://bit.ly/2iv284K

(535) مقابلة جماعية مع ضباط صوماليين، أجرتها الباحثة عبر البريد الإلكتروني، 2016/5/15.

(536) Paul D. Williams, «One Somalia, One Army? Building an Effective Somali National Security Force,» *Africa UP Close*, 7/4/2014, accessed on 12/6/2016, at: http://bit.ly/2hqEt59

(537) Ibid.

(538) Roy Licklider (ed.), *New Armies from Old: Merging Competing Militaries Forces after Civil Wars* (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2014), p. 91.

(539) Ibid., p. 92.

(540) Ibid., p. 93.

(541) Ibid., p. 7.

(542) Ibid., p. 15.

(543) مقابلة جماعية مع ضابطين سابقين في الجيش الصومالي، عبر البريد الإلكتروني، 15/5/2016.

(544) Mukhtar, p. 230.

(545) مدير سابق لأكاديمية الرفيق سياد بري، طلب عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية، مقابلة أجرتها الباحثة عبر واتساب، 2016/5/13.

الفصل العاشر
إشكالية العلاقة بين الجيوش الوطنية والشركات العسكرية الخاصة ...... بدر حسن شافعي

اكتسبت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة (Private Military Companies) أهمية في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد اعتمدت عليها الدول الكبرى كأداة فاعلة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ولعل ما حدث في العراق من فوضى ودمار - ولا يزال - هو أحد التداعيات الخطرة لهذه الشركات، وربما الأمر نفسه - ولكن بصورة أشدّ تعقيدًا - بالنسبة إلى القارة الأفريقية التي شهدت هي الأخرى تنامي دور هذه الشركات في الصراعات بشقيها؛ الداخلي والإقليمي، وخصوصًا مع تراجع الاهتمام الدولي والأممي بهذه الصراعات، وعدم الرغبة في التدخل المباشر فيها.

لذلك، باتت هذه الشركات أحد البدائل المتاحة للنظم الحاكمة في قمع المعارضة المسلحة، أو حتى أي تمرد داخل المؤسسة العسكرية. وهو ما يطرح بدوره تساؤلًا عن طبيعة العلاقة بين هذه الشركات والمؤسسة العسكرية الوطنية.

أولًا: الإطار النظري

1 - تساؤلات البحث

يحاول البحث في هذا الإطار، الإجابة عن التساؤلات الأساسية الآتية:

- ماهيّة هذه الشركات، ومتى يتمّ اللجوء إليها؟

- ما طبيعة العلاقة بين الجيش الوطني وهذه الشركات؟ أهي تنافسية أم تكاملية؟ وبناءً عليه؛ ما تأثيرها في الجيش الوطني سلبيًا أو إيجابيًا؟

- ما تأثير تدخل هذه الشركات في تسوية الصراعات الداخلية بصفة عامة وفي كفاءة الجيوش الوطنية بصفة خاصة؟ وهل باتت هذه الشركات بديلًا مفضلًا للدول الخارجية والدول الوطنية في مناطق الصراع؟

2 - فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضيّتين أساسيّتين؛ **الأولى**: كلما كانت الجيوش ضعيفة، زاد الاعتماد على هذه البدائل. و**الثانية**: كلما توترت العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، زاد الاعتماد على البدائل الأخرى ومنها الشركات العسكرية.

3 - تقسيم البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث أساسية، إضافة إلى الخاتمة. وتتضمن المقدمة تحديد مفاهيم الدراسة المتعلقة بماهيّة هذه الشركات، أما المبحث الأوّل فيتضمّن الأسباب «الداخلية والخارجية» للاستعانة بهذه الشركات. وينقسم إلى مطلبين: الأول يتعلّق بالأسباب الداخلية التي تراوح بين أسباب أمنية (ضعف قدرات الجيوش التسليحية على مواجهة وقمع المعارضة)، وأسباب سياسية (فقدان الثقة بين النظام والمؤسسة العسكرية، و«فقدان النظام للشرعية السياسية «الشعبويّة»؛ وفي الحصيلة، زيادة الاحتجاجات ضده، وانتشار السلاح بصورة كبيرة). أما المطلب الثاني فيتناول الأسباب الخارجية (الإقليمية والدولية)، فالأسباب الإقليمية تشمل أسبابًا سياسية؛ مثل رغبة بعض الدول الإقليمية في دعم النظم الموالية لها

(حالة إيران في العراق وسورية، وجنوب أفريقيا في الجنوب الأفريقي)، أو أسبابًا أمنية مثل الرغبة في الحفاظ على الأمن القومي العابر للحدود (حالة إيران، وحالة الاضطراب الإقليمي وانتشار الصراعات الداخلية ذوات التأثيرات الخارجية)؛ أو أسبابًا اقتصادية مثل العولمة وفكرة الخصخصة (خصخصة الجيوش). أما الأسباب الدولية فتتمثّل في أسباب سياسية، منها عدم الرغبة الدولية في التدخل المباشر أو غير المباشر في الصراعات، والاقتصار على «تقديم الدعم اللوجستي» بسبب التكلفة المادية والبشرية الباهظة، أو عسكرية مثل تقليص عدد الجيوش الكبرى وتسريح الآلاف من الذين أنشأوا هذه الشركات.

أما المبحث الثاني فيشمل دراسة حالات مختلفة لتدخل هذه الشركات في الصراعات الداخلية، وقد جرى اختيار ثلاث حالات، هي العراق في عام 2003 في المطلب الأول، وأنغولا وسيراليون في تسعينيات القرن الماضي في المطلب الثاني، ففي الأولى ساهمت هذه الشركات في إطاحة نظام حكم صدام حسين، وفي الثانية ساهمت في تعزيز نظام سانتوس في أنغولا، أما في الثالثة فقد نجحت في استعادة نظام كاباه بعد إطاحته في انقلاب عسكري في عام 1997.

أما المبحث الثالث فيقيّم هذا التدخل («نتائج البحث») بناء على تأثير تدخل هذه الشركات في تسوية الصراعات، ويشمل مطلبين أيضًا: الأول يتعلق بالآثار الإيجابية للتدخل، مثل دعم النظم الحاكمة، وتعزيز قدرات الدولة في المجال الأمني، وحسم الصراع لمصلحة النظام في مواجهة المعارضة. أما المطلب الثاني فيتناول التأثيرات السلبية، ومنها عرقلة عملية التحول الديمقراطي أو ثورات الربيع العربي، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وإضعاف الجيوش الوطنية.

أما الخاتمة فتتعلّق باختبار صحة الفروض، والحديث عن مستقبل هذه الشركات في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول كثيرة في المنطقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي قبل خمسة أعوام.

4 – تحديد المفاهيم

ربّما يكون من المهم تحديد مفهوم شركات التسليح الخاصة، وما يرتبط بها من مفهوم شركات الأمن الخاصة (Private Security Company)؛ فالشركات العسكرية الخاصة هي التي تقوم بتقديم خدمات عسكرية متنوعة مثل التدريب العسكري، والقيام بمهمّات عسكرية هجومية للدول، أو للمنظمات الدولية؛ كالأمم المتحدة مثل «بلاك ووتر» (Black Water) في العراق وغيرها. أما شركات الأمن الخاصة فهي تلك الشركات التي تعمل على توفير الأمن السلبي (Passive Security)، لعملائها من الأشخاص والشركات الخاصة تحديداً[546].

على الرغم من وجود تداخل بين وظائفهما، خصوصًا في ما يتعلق بتوفير الحماية لعملائها، فإن هناك تمايزاتٍ تظل بينهما، منها ما يتعلق بنوع العملاء: أهم أفراد وشركات وأحيانًا حكومات (النوع الأول)؟ أم دول وجماعات مسلحة (النوع الثاني)؟ وطبيعة المهمّات المناطة بها من ناحية ثانية، هل هي مهمّات أمنية فحسب؟ لا تتضمن المشاركة في عمليات قتالية (النوع الأوّل)؟ أم القيام بتقديم دعم عسكري واستشارات حربية قد تصل للمشاركة المباشرة في القتال (النوع الثاني)؟

بصفة عامة، فإن التمييز – الواقعي – غير واضح بهذه الصورة في القانون الدولي الإنساني، الذي تدخل في إطاره هذه الشركات التسليحية التي تقوم بأنشطة إيجابية في مجال الصراع[547]. من هنا، تحرص شركات تسليح عدة على نعت نفسها بأنها شركات أمنية خاصة، لتتجنب الصحافة والرأي العام. وفي الولايات المتحدة، قامت هذه الشركات بتشكيل مجموعة تجارية عرفت باسم اتّحاد عمليات السلام الدولي (International Peace Operations Association)، ويزعم معظمها أنه يقوم بتقديم خدماته في إطار القواعد القانونية التي تسمح بها النظم العسكرية وأعراف الحرب[548]. وربما حدث هذا في العراق أيضًا على الرغم من تورط بعضها المباشر في القتال كما رأينا في حينه.

ثانيًا: أسباب اللجوء إلى هذه الشركات

على الرغم من أن ظاهرة شركات الأمن والتسليح الخاصة - شأنها في ذلك شأن المرتزقة - ليست وليدة السنوات الأخيرة، وإنما ترجع إلى مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، فإنها انتشرت بصورة كبيرة على مستوى العالم بصفة عامة، وعلى مستوى القارة الأفريقية على وجه الخصوص منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. وذلك لأسباب عدة؛ بعضها داخلي يرتبط بانتشار الصراعات في أفريقيا بشقيها البيني والداخلي، وما صاحب ذلك من ضعف الجيوش الوطنية التي صارت عاجزة عن مواجهة أي حركة تمرد، أو تراجع شرعية معظم هذه الأنظمة بسبب عدم ممارساتها الديمقراطية، خصوصًا في ظل إقصاء المعارضة من المشاركة السياسية بل والزج برموزها في السجون والمعتقلات.

هناك أيضًا، الأسباب الإقليمية المتمثلة في سعي دول الجوار الإقليمي لدعم حليف سياسي حتى لا تنتقل عدوى التمرد إلى الدولة المعنية، أو الرغبة في الهيمنة الإقليمية؛ فإذا أضفنا إلى ما سبق الأسباب الدولية المتمثلة في انتهاء الحرب الباردة، ومن ثَمّ تراجع الاهتمام الدولي بالصراعات، فضلًا عن الآثار السيئة للعولمة، ولا سيما في المجال الأمني الذي بات مجالًا مفتوحًا لشركات الأمن الخاصة، لتمكنّا من تفسير أسباب بروز هذه الظاهرة وانتشارها بصورة كبيرة على مستوى العالم.

1 - الأسباب الداخلية للاستعانة بهذه الشركات

أدّى غياب الديمقراطية في غالبية دول المنطقة، وما رافق ذلك من سعي بعض النظم الحاكمة لاستخدام القمع، وغلق قنوات التعبير السلمي للمعارضة، إلى سعي هذه النظم للاستقواء بهذه الشركات الأمنية أو العسكرية؛ بمعنى أدقّ لمواجهة المعارضة، ولا سيما المسلحة.

عمومًا، يمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى بروز مثل

هذه الشركات، لعل أهمّها الآتي[549]:

- تراجع وظائف الدولة الأمنية؛ بمعنى عدم القدرة على القيام بالمهمّات الأمنية على الوجه المطلوب بسبب ضعف الجيوش القتالية التي يعتريها الإنهاك في حالة استخدام العنف في مواجهة المعارضة، كما أدى انتشار فكرة العولمة منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، والاتجاه نحو تراجع دور الدولة في المجالات كافة بما فيها الاقتصادية والسياسية والأمنية، إلى تنامي الاعتماد على هذه الشركات في المجال الدفاعي والأمني[550].

- استمرار ولاء كبار رجال الجيش والشرطة للدولة بعد تقاعدهم للتقاعد، إذ غالبًا ما يقوم هؤلاء بتأسيس هذه الشركات، خصوصًا الأمنية منها، إما بصورة منفردة، وإما بمشاركة كبار رجال الأعمال، ومن ثمّ يُستعان بهذه الشركات للقيام بهذه المهمّات لقاء عائد مادي كبير، يفوق بكثير ذلك العائد الذي يحصل عليه الضابط النظامي، مثل شركة فالكون في مصر. وربما هذا ما يساهم في حدوث إشكالية بين العاملين في هذه الشركات، ونظرائهم النظاميين الذين ربما يطالبون في بعض الأحيان بمساواتهم بأقرانهم فيها.

- فقدان ثقة النظم في قوات الأمن والجيش الوطنيّين، وفي الحصيلة؛ غالبًا ما يتم الاستعانة بهذه الشركات لتأمين رؤساء هذه الدول بدلًا من الحرس الجمهوري النظامي.

2 - الأسباب الإقليمية للاستعانة بهذه الشركات

هناك مجموعة من الأسباب الإقليمية، بعضها سياسي والآخر أمني، مثل رغبة بعض الدول الإقليمية، ليس في الحفاظ على أمنها القومي العابر للحدود فحسب، وإنما أيضًا في الهيمنة الإقليمية على دول الإقليم (حالة إيران)، ورغبتها كذلك لا في إضعاف العراق، أو حتى تقسيمه وفق الأنموذج الفدرالي الثلاثي التقليدي الشيعي، الكردي والسني فحسب، إنما أيضًا في هيمنة الشيعة على العراق كله، وما يستتبعه ذلك من دعم النظم الموالية لها، من دون التورط المباشر في الصراع، سواء كانت هناك حدود تسمح بنقل هؤلاء

المرتزقة مباشرة إليها (حالة إيران في العراق) أم لم تكن هناك حدود مباشرة (حالة إيران في سورية ونقل المرتزقة عبر العراق). ومن أبرز هؤلاء؛ لواءا «الفاطميون» و«الزينبيون» اللذان يضمان آلافًا من الأفغان والباكستانيين الشيعة، الذين جنّدتهم إيران في كابول وإسلام أباد لدعم بشار الأسد، ويُقدّر عددهم بخمسة آلاف مقاتل[551].

في التجربة الأفريقية، أمثلة عدة على ذلك، لعل أبرزها موقف الغابون وكوت ديفوار (ساحل العاج) من دعم متمردي إقليم بيافرا النيجيري في ستينيات القرن الماضي بزعامة أوجوكو في حربه ضد نظام الرئيس يعقوب جون، على الرغم من عدم وجود حدود مباشرة لكلتا الدولتين مع نيجيريا. ولعل سبب هذا الدعم يرجع إلى الضغوط الفرنسية على الرئيس الغابوني حينذاك، عمر بونجو، لتنطلق مئات الأطنان من الأسلحة والمرتزقة عبر مطارات الغابون إلى بيافرا[552]. وبالنسبة إلى كوت ديفوار، اتهم الرئيس هوافييه بونييه النظام النيجيري بدعم المعارضة في بلاده. لذا، عمل على تسهيل انطلاق المرتزقة الفرنسيين وغيرهم من أبيدجان، كما عمل على الضغط على الرئيس بونجو للقيام بالأمر نفسه.

3 – الأسباب الدولية

ترتبط هذه المحددات بانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية الذي كان يوفّر الدعم لنظم دكتاتورية كثيرة؛ ما أدى إلى تعرض هذه النظم للانهيار، ومن ثم، إمكان حدوث حالة من عدم الاستقرار بسبب وجود فراغ سياسي في هذه الدول. وهكذا، يزداد الطلب على هذه الشركات.

علاوة على ذلك، برز اتجاهٌ داخل هذه الدول الكبرى بشأن تقليص حجم قواتها النظامية وتوجيه هذه الأموال إلى مزيد من تحسين الأداء ورفع الكفاءة، وهو ما ترتَّب عليه تسريح عشرات الآلاف من الجنود الذين قاموا بالانضمام إلى شركات الأمن الخاصة، بل تأسيسها على اعتبار أن الوظيفة العسكرية هي وظيفتهم الأساسية، ومن ثم يصعب عليهم الاندماج في الوظائف المدنية. تزامن هذا التراجع في حجم القوات مع انتشار الصراعات المسلحة،

خصوصًا الداخلية منها، ولا سيما في أفريقيا؛ ما ساهم في زيادة الاعتماد على هذه القوات، إلى درجة أن بعض المحللين عدّ أفريقيا من أكثر الدول إنفاقًا على أنشطة الارتزاق[553].

تمثلت الاستراتيجية العسكرية في عهد الإدارة الأميركيّة الجمهورية السابقة، في قيادة جورج بوش الابن، والتي كان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس ديك تشيني الرئيس السابق لشركة هاليبرتون (Halliburton) الأمنية الخاصة، من أبرز القائمين عليها، في تقليص حجم القوات البرية والاعتماد على القوات الجوية في الأساس، في إطار ما عرف باسم نظرية «الصدمة والرعب». لذا، رفض زيادة حجم القوات الأميركية في العراق، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى المؤسسة العسكرية حينذاك؛ بسبب تصاعد أعمال المقاومة، وترتب على هذا أمران: **الأوّل**، نقص عدد قوات الجيش الأميركي بنسبة الثلث من 2.1 مليون جندي في عام 1999 إلى 1.4 مليون جندي في عام 2004 (أي بعد غزو العراق بعام واحد). **والثاني**، تعويض هذا النقص من خلال شركات الأمن الخاصة ومن أبرزها شركة براون روت سيرفيس (Brown Root Service) التي تعد أحد فروع شركة هاليبرتون. ومن ثَمَّ زيادة الإنفاق العسكري على هذه الشركات، وطبقًا لمركز الإحصاء العام الأميركي، فإن البنتاغون أنفق 300 مليار دولار في تعاقدات بلغ عددها 3016 تعاقدًا لشراء خدمات عسكرية من 12 شركة خاصة، بين عامي 1994 (تاريخ تولي تشيني رئاسة هاليبرتون) و2002 (هذا بخلاف عقود التسليح)، كما بلغ حجم الأموال المخصصة لهذه الشركات من الميزانية المقرّرة للحرب في العراق وأفغانستان 20 مليار دولار (أي أكثر من ثلث الميزانية الأميركية)[554].

ثالثًا: تدخُّل هذه الشركات في الصراعات الداخلية (دراسة حالات)

يتضمن هذا المبحث مطلبين؛ يتعلق الأول بتدخل هذه الشركات في العراق بوصفها التجربة الأولى في عملية التدخل في المنطقة، بناء على طلب

خارجي من المستعمر الأميركي حينذاك، ثم عودة هذه الشركات مرة أخرى أخيرًا بحجة مواجهة الإرهاب، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أو تدريب القوات المختلفة (النظامية، البشمركة) على هذه المواجهة.

أما المطلب الثاني فيتعلّق بحالات أفريقية تمّ تدخل هذه الشركات بناء على طلب من النظم الوطنية، وفي هذا الإطار ستتم دراسة دور هذه الشركات في دعم النظم القائمة والحفاظ عليها (حالة أنغولا) وكذلك دورها في استعادة النظم الحاكمة بعد الانقلاب عليها (حالة سيراليون).

1 - دور الشركات العسكرية الخاصة في العراق (2003)

ارتبط وجود هذه الشركات وطبيعة علاقتها بالقوات المسلحة العراقية بحسب الطرف الجالب لها؛ خارجيًا كالولايات المتحدة أو إقليميًا كإيران أو داخليًا كالحكومة العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية 2011، وكذلك يرتبط الأمر بالأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا الطرف أو ذاك. وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم مراحل تدخل هذه الشركات في العراق إلى مرحلتين: **الأولى**، مرحلة الاحتلال الأميركي للعراق (2003)؛ **الثانية**: مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق (2011).

أ - المرحلة الأولى: الاحتلال الأميركي للعراق (2003)

كانت الرغبة في هزيمة صدام حسين والقضاء على الجيش العراقي بدعوى وجود أسلحة دمار شامل لديه من أهداف التدخل الأميركي في العراق. ولما كان لدى الأميركيين حساسيّات من فكرة التدخل البري المباشر، كما حدث في فيتنام والصومال في خمسينيات القرن الماضي وتسعينياته؛ عملت الولايات المتحدة ومؤسساتها المختلفة، وخصوصًا وزارتَي الخارجية والدفاع (البنتاغون) على الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية على حدٍّ سواء، للقيام بمهمّات متنوعة؛ بداية من الحماية الشخصية لكبار المسؤولين

الأميركيّين وفي مقدمهم الحاكم المدني بول بريمر، وصولًا إلى المشاركة المباشرة في القتال، بهدف تدمير الجيش العراقي. وفي هذا الإطار، كان حل الجيش العراقي في أيار/ مايو 2003 وإعادة تأسيسه من جديد وحصره في مهمّات الأمن الداخلي من أهم القرارات الأولى لبريمر، بينما تتولى الولايات المتحدة مهمّات الحماية الخارجية، ولا سيما في مواجهة أي خطر من إيران[555]، ما أعطى مجالًا كبيرًا لعمل هذه الشركات.

ظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العراق بعد الاحتلال الأميركي في عام 2003 بمسميات عدة، منها المتعاقدون أو المقاولون المدنيون، وذلك بهدف إضفاء الطابع المدني لا العسكري عليها، خشية تعرّضها للاستهداف، كما كان الهدف هو عدم خضوعها لطائلة القانون الوطني، على الرغم من أن العراق لم يكن منضمًّا إلى الاتفاقية الدولية لحظر استخدام المرتزقة وتجنيدهم وتدريبهم لعام 1989.

بحسب بعض الإحصاءات، كانت هناك أكثر من 60 شركة أمنية أجنبية تعمل في العراق، وجميعها منضمة في اتّحاد واحدٍ باسم «اتحاد الشركات الأمنية في العراق» (PSCAI)، ويقدر عدد الأفراد العاملين فيها بما بين 30 و50 ألف شخص، وهم بذلك يشكلون القوة العسكرية الثانية بعد القوات الأميركية، وقد تنوعت مهمّاتها من المشاركة في القتال والمعارك المباشرة، وجمع معلومات استخبارية، وتدريبات عسكرية، وتوفير الأمن في مناطق الصراعات، وتقديم الاستشارات، ووضع الخطط العسكرية، إضافة إلى مهمّات أخرى ذوات طابع مدني، كتقديم الدعم اللوجيستي والفني للآلات والمعدات العسكرية، لذلك يصبح من الصعب التفرقة بين المقاول المدني والمقاول العسكري.

إزاء هذه المهمّات القتالية، حرص بريمر قبل رحيله في عام 2004 على تحصين العاملين في هذه الشركات ضد المساءلة القانونية أمام المحاكم العراقية، فقام بإصدار الأمر الرقم 17 في هذا الشأن، كما كانت هذه الحصانة محورًا مهمًا في الاتفاق الأميركي - العراقي لعام 2009 بشأن انسحاب القوات الأميركية من البلاد، فعلى الرغم من تضمينه نصًّا يلغي هذه الحصانة لبعض الشركات[556]، فإن نطاق سريانه لم يكن واضحًا. كما أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لمجلس النواب في عام 2008 الذي يقضي

بإلغاء قرار بريمر بشأن الحصانة، وإخضاع هذه الشركات للقانون العراقي لم يرَ حيّز النور[557].

لكن، يبدو أن الاعتبارات العملية، وليست القانونية، هي التي باتت تحكم وجود هذه الشركات ونطاق عملها، ولا سيما بعدما باتت هدفًا للمقاومة العراقية (كما حدث في الفلوجة في عام 2004) عندما تم سحل أربعة من العاملين في شركة «بلاك ووتر» والتنكيل بهم وقتلهم، وكذلك الانتهاكات الجسيمة لها بحق المدنيين كتلك التي حدثت في ميدان النسور ببغداد في عام 2007، إذ قام بعض حراس هذه الشركة بإطلاق النار على بعض هؤلاء؛ هذا كله جعل هناك أهمية لتواريها عن ساحة القتال للخطوط الخلفية، وضرورة بحث الجيش العراقي عن بدائل محليّة للقيام بالمهمّات المناطة به. وفي عام 2008، وهو العام الذي انسحبت فيه القوات الأميركية من المدن قبل الانسحاب الكامل من البلاد في عام 2011، بلغ عدد المتعاقدين من أفراد هذه الشركات من طرف البنتاغون أكثر من 155 ألف شخص، وهو أكبر من عدد القوات الأميركية ذاتها، والتي قدرت بـ 152 ألفًا[558].

ب - المرحلة الثانية: بعد رحيل القوات الأميركية (2011)

اعترت الجيشَ العراقيَّ حالةٌ من الضعف بعد رحيل القوات الأميركية؛ فقد توقفت بصورة كبيرة أنشطة إشرافها وتدريبها الوحدات العراقية، كما أن قصر الولايات المتحدة مهمّات الجيش الوطني على المهمّات الداخلية دون الخارجية، لم يجعل هناك اهتمامًا بتطوير سلاح الجو العراقي، وإنشاء شبكة دفاع جوي محكمة في العراق، وغيرها من الأمور التي تستغرق وقتًا طويلًا في التدريب والإعداد، وهو ما كانت له آثارٌ سلبيّةٌ بعد رحيل هذه القوات[559]، وانكشف الأمر بصورة أوضح في الحرب ضد «داعش» بعد ذلك.

لذا، باتت هناك إشكالية حقيقية تواجه حكومة المالكي ومن بعدها العبادي، هي الحاجة إلى تقوية هذا الجيش في الجانب التسليحي أو الجانب القتالي، لمواجهة «داعش» أو خلال الحرب الطائفية في مناطق تمركز السنة.

هنا، برز دور الشركات العسكرية في الجانب التسليحي واللوجيستي

والاستخباري، من دون المشاركة المباشرة في العمليات القتالية، بسبب التجربة السلبية السابقة، أي إن دورها في هذه الحالة هو دعم القوات المسلحة على عكس الحال في المرحلة الأولى، في حين تم تجاوز الجانب الآخر من الضعف، من خلال التجنيد المحلي في الأساس؛ كالحشد الشعبي وغيرها، فضلاً عن التجنيد الخارجيّ عبر إيران تحديدًا كما سبقت الإشارة إليه.

الخلاصة، إن الإشكالية في المرحلة الأولى تمثّلت في بيان هدف هذه الشركات، وهو تصفية الجيش العراقي وليس مساعدته وذلك لمصلحة طرف أجنبي (الاحتلال) في حين أن إشكالية الجيش العراقي في الوقت الراهن تتمثل في ضعفه وحروبه المستمرة التي صُبغت بالبعد الطائفي، ما يعني عدم غياب هذه الشركات العسكرية، ولكن بقاءها في الصفوف الخلفية. وفي آذار/ مارس 2015، كشفت مصادر عراقية عن تجدد دور هذه الشركات، وقيامها بمساعدة القوات العراقية في عملياتها ضد تنظيم «داعش» بدعم من الولايات المتحدة، وحروب العصابات، جنبًا إلى جنب مع قيامها بتأمين المنشآت النفطية والمطارات والموانئ، وكذلك الشخصيّات العامة في جميع أنحاء العراق؛ في إقليم كردستان العراق، أو المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية في العاصمة بغداد وغيرها[560].

2 - دور هذه الشركات في الصراعات الأفريقية

أ - دور شركات الأمن الخاصة في دعم النظم الحاكمة: حالة أنغولا (1993 - 1996)

يعد تدخل الشركات الخاصة، تحديدًا شركة «إيكزيكيوتف آوتكام»[561] (Executive Outcome) لدعم حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا)، بزعامة دوس سانتوس حينذاك في مواجهة حركة الاتحاد الوطني، للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) المعارضة بقيادة جوناس سافيمبي، هو التدخل الأول من نوعه لهذه الشركات في الصراعات الداخلية الأفريقية. ولقد أثبتت هذه الشركة قدرة كبيرة على تدريب قوى الجيش الوطني من ناحية، وعلى المشاركة

المباشرة في المهمّات القتالية من ناحية ثانية، ما أكسبها سمعة كبيرة على مستوى القارة؛ الأمر الذي دفع نظام فالنتين ستراسر في سيراليون، ومن بعده نظام أحمد تيجان كاباه إلى الاستعانة بها في مواجهة قوى التمرد هناك. فقد استعانت القوات الحكومية الأنغولية بهذه الشركة بسبب احتدام المواجهة بينها وبين حركة يونيتا، والتي كانت في طريقها إلى العاصمة، فضلًا عن سيطرتها على نحو 80 في المئة من المناطق الريفية.

تلخصت مهمّات شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» في أمرين أساسيين: استعادة الأراضي التي استولت عليها يونيتا في الفترة من كانون الثاني/ يناير – آب/ أغسطس 1993، وتحويل الميزان العسكري لمصلحة القوات الحكومية من خلال أعمال التدريب المختلفة لهذه القوات من ناحية، والمشاركة في الأعمال القتالية من ناحية ثانية. ومعنى هذا أن جزءًا من مهمّاتها هو المساهمة في عملية فرض السلام، وهزيمة يونيتا.

قامت الشركة بتدريبِ ما بين أربعة آلافٍ إلى خمسة آلاف جنديّ تابعين للقوات المسلحة، وثلاثينَ طيّارًا، في ثلاثة معسكرات؛ إذ شمل التدريب تقنيات القتال وكيفية استخدام الأسلحة الحديثة، واستخدام الإشارة، والاستخبارات والاستطلاعات. كما كانت للشركة وحدتان خاصّتان بها، نشطتا منذ شباط/ فبراير 1994 في الجبهة الأمامية للقتال، وكان دورها حاسمًا وبارزًا خلال تلك الفترة؛ ففي عام 1994 تمثّل دورها في المساهمة في استعادة القوات الحكومية مدينة ندلتندو (N'dalatando) الحيوية جنوب شرق لواندا، وذلك من خلال تقديم المساعدة التكتيكية لها، كما أعيدت السيطرة على مناطق حقول الماس في شرق كافونفو (Cafunfo) في لواندا، وأيضًا أعيدت السيطرة على مقاطعة نورتي (Norte) في حزيران/ يونيو 1994، وذلك من خلال المشاركة المباشرة للشركة في القتال. وفي آب/ أغسطس، نجحت القوات في استعادة السيطرة على مدينة سويو، ومقاطعة يوجي (Uíge)، وفي أيلول/ سبتمبر سقطت مدينة هوامبو (Huambo) الرئيسة معقل يونيتا.

كانت هذه الهزائم التي منيت بها يونيتا، من الأسباب التي دفعت بها إلى توقيع اتّفاق لوساكا (تشرين الثاني/ نوفمبر 1994)[562]، وتثبيت حكم سانتوس. ومعنى هذا أن اللجوء إلى هذه الشركات كان بسبب ضعف

القوات الحكومية، وأن دورها كان مكملًا دورَ هذه القوات ومشاركتها في العمليات القتالية.

ب – دور شركات التسليح الخاصة في دعم النظم الحاكمة واستعادتها: حالة سيراليون (1995 – 1998)

يمكن القول إن دور هذه الشركات انقسم إلى مرحلتين أساسيّتين، وفق تطورات الصراع في سيراليون؛ **المرحلة الأولى**: مرحلة المجلس الحاكم بزعامة فالنتين ستراسر (1995)، و**المرحلة الثانية**: مرحلة الرئيس الديمقراطي أحمد تيجان كاباه (1997 – 1998).

– المرحلة الأولى: مرحلة المجلس الحاكم بزعامة ستراسر (1995): بعد نجاح شركة «إيكزيكيوتف آوتكام»في أنغولا، تم الاعتماد عليها في سيراليون في عام 1995 لدعم المجلس الحاكم بزعامة فالنتين ستراسر الذي وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري، في مواجهة متمردي الجبهة الثورية المتحدة بزعامة فوداي سنكوح التي باتت على مشارف العاصمة، ولا سيما في ظل ضعف القوات المسلحة للمجلس الحاكم (14 ألفًا فقط)، فضلًا عن ضعف القدرة التسليحية في مواجهة معارضة مسلحة قوية مدعومة إقليميًا. وقد كان من أبرز بنود الاتفاق ما يلي:

– إبعاد متمردي الجبهة عن العاصمة.

– تأمين وصول المؤن والأسلحة للنظام.

– إعادة السلم الداخلي في البلاد.

– المساعدة في إيجاد مناخ اقتصادي آمن يساعد على تدفق استثمارات جديدة في البلاد[563].

نظرًا إلى عدم معرفة شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» بطبيعة أرض المعركة، استعانت ببعض الميليشيات المدنية المعروفة باسم «الكاماجور»[564] (Kamajors)، لاستكشاف الأوضاع في ميدان المعركة، ما ساعدها كثيرًا في تحقيق نتائج ملموسة في مواجهة المتمردين.

عمومًا، انقسمت استراتيجية شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» في مواجهة المتمردين إلى ثلاث مراحل:

- **الأولى**: حصار العاصمة، واستغرق عشرة أيام حتى نجحت القوات الحكومية في الهجوم على قاعدة للمتمردين خارج العاصمة، ما أسفر عن مقتل مئتي شخص منهم.

- **الثانية**: تأمين مناطق الماس حول كويندو (Koindu) من خلال إبعاد المتمردين عنها. وخلال فترة وجيزة تمت السيطرة على هذه المنطقة، وبقاء القوات الحكومية بها لتأمين شركات التعدين.

- **الثالثة**: السيطرة على مقر قيادة الجبهة وتدميره. وقد تم تحقيق ذلك في كانون الأوّل/ ديسمبر 1995، وأخيرًا، أصبح بمقدور سيرا روتايل استئناف العمل، بعد تأمين مناطق الإنتاج، وإجبار المتمردين على التراجع إلى الجبال[565].

يلاحظ أن التفوق العسكري لشركة «إيكزيكيوتف آوتكام»، فضلًا عن التنسيق مع القوات المسلحة و«الكاماجور»، ساهم في تحقيق نتائج كبيرة على أرض الواقع من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

- المرحلة الثانية: استعادة النظام الحاكم بعد الانقلاب (أيار/ مايو 1997 - آذار/ مارس 1998)

لم ترغب الجبهة الثورية في الاندماج في العملية السياسية التي تم التوصل إليها بموجب اتفاق أبيدجان (كانون الأول/ ديسمبر 1996) لأسباب اقتصادية، منها السيطرة على مناجم الماس، وكان من أهم بنود هذا الاتفاق إعادة الانتخابات الرئاسية التي قاطعتها الجبهة وأسفرت في كانون الثاني/ يناير 1997عن إعادة انتخاب الرئيس أحمد تيجان كاباه، وسحب شركات الأمن الخاصة من البلاد. فقامت الجبهة بالتحالف مع بعض العسكريين في الجيش بتدبير انقلاب ضد كاباه في أيار/ مايو 1997؛ ما اضطره إلى اللجوء إلى غينيا التي عملت هي ونيجيريا، من خلال قوات «الإيكوموج» التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، على التدخل العسكري

بقوة ضد قادة الانقلاب. وبالفعل، وافقت الإيكواس في آب/ أغسطس 1997، على سلسلة من الإجراءات العقابية ضد المجلس العسكري، ومنها فرض حظر اقتصادي على السلع كلها باستثناء المواد الغذائية، من أجل الحيلولة دون وصول السلاح إلى المتمردين من دول الجوار، كما تم تفويض قوات «الإيكوموج» التابعة للجماعة بالقيام بمهمّات حفظ السلام، ومراقبة الحظر[566]. وقد تزامن ذلك مع اتفاق كاباه مع شركة عسكرية تدعى «ساند لاين» لتحقيق انتصار عسكري ضد الانقلابيين وعودته إلى الحكم وذلك بالتنسيق مع كل من «الإيكوموج» بقيادة نيجيريا من ناحية و«الكاماجور» من ناحية ثانية. وكان من أهم بنود الاتفاق[567]:

- قيام «ساند لاين» بتدريب وتجهيز 40 ألفًا من قوات «الكاماجور».

- وضع استراتيجية للهجوم على العاصمة لتحريرها من سيطرة المجلس العسكري.

- نقل الذخيرة والمؤن إلى قوات التحالف الحكومي.

لكن البند الأهم في التعاقد هو أن تعمل الشركة على إعادة الحكومة المنتخبة عبر وسائل مباشرة متنوعة[568].

ساهمت الشركة في تحويل كفة الصراع لمصلحة الطرف الحكومي، نظرًا إلى أنّها الطرف الوحيد الذي يمتلك قوات جوية. لذا، نجحت في شن هجوم جوي، وآخر بري بالتعاون مع القوات النيجيرية وقوات «الكاماجور»؛ الأمر الذي أسفر عن تراجع الجبهة وتقهقرها، وعودة الرئيس المخلوع إلى العاصمة بعد عشرة أشهر فقط من إطاحته (أيار/ مايو 1998).

هنا، يلاحظ - أيضًا - في حالة سيراليون أن تدخل هذه الشركات جاء بطلب من النظام الحاكم، ولضعف الجيش الوطني الذي تعاون مع هذه الشركات، فضلًا عن وجود تأييد خارجي - إقليمي لها، في المرحلة الثانية في سيراليون.

رابعًا: تقييم تأثير تدخل هذه الشركات في تسوية

الصراعات

بعد دراسة حالات التدخل الثلاث لهذه الشركات؛ في العراق وأنغولا وسيراليون، في ما يتعلق بدعم الأنظمة الحاكمة، أو المساهمة في استعادة شرعيتها، أو، في المقابل، المساهمة في إطاحتها، قد يكون من المفيد في الختام تقييم تجربة هذا التدخل لمعرفة إن كانت تساهم في تسوية هذه الصراعات. ومن ثم إمكان الاعتماد عليها مستقبلًا في ظل ضعف البدائل الأخرى، أو كانت تساهم في استمرار هذه الصراعات وتأجيجها، ومن ثم لا بد من تقليل الاعتماد عليها.

عند تناول عملية التقييم، سوف يتم التركيز على الجوانب الإيجابية والسلبية في آن، مع ضرورة أخذ أمرين في الحسبان:

- **الأول**: أنه في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم السياسية بصفة خاصة، لا يوجد شيء إيجابي محض، أو سلبي محض، إنما قد تتضمن الظاهرة أو الدور جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

- **الثاني**: أن عملية التقييم هي عملية نسبية لأسباب عدة؛ بعضها يرتبط بحدود المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل البحث، فقد يختلف التقييم باختلاف هذه المعلومات حتى بالنسبة إلى الباحث ذاته من ناحية، كما يمكن أن يختلف بحسب الزاوية التي يتم النظر منها إلى حدود هذا الدور؛ فالذي ينظر إلى عملية التسوية عند نقطة معينة يمكن أن يصل إلى نتيجة مفادها أن دور هذه الشركات إيجابي، في حين يرى آخر أن هذا الدور سلبي؛ لأنه يؤدي إلى استفزاز الطرف الآخر، فيستمر الصراع.

1 - الآثار الإيجابية لشركات الأمن الخاصة في تسوية الصراعات

من الجوانب الإيجابية لهذه الشركات، خصوصًا في الحالتين الأفريقيّتين، والحالة العراقية في مرحلتها الثانية دعم النظم الحاكمة ونجاحها في تحقيق حالة من الاستقرار السياسي الموقت، عبر تسوية سياسية موقتة (يمكن

النكوص عنها بعد ذلك)، فضلًا عن تعزيز قدرات الدولة الأمنية، وذلك على النحو الآتي:

أ – دعم النظم الحاكمة

نجحت هذه الشركات في تحقيق الاستقرار النسبي في عدد من البلدان الأفريقية، خصوصًا في ما يتعلّق بدعم النظم القائمة بغض النظر عن المشروعية القانونية لهذه النظم أو شرعيتها السياسية، سواء كان وصول هذه النظم إلى الحكم عبر انقلاب عسكري (فالنتين ستراسر) أم عبر انتخابات (دوس سانتوس وحركة مبلا في أنغولا)[569] أو عودة هذه النظم إلى الحكم بعد إطاحتها (حالة الرئيس كاباه في سيراليون). يرجع هذا النجاح بصفة عامة إلى اعتبارات عدة، لعل أبرزها المستوى التسليحي الكبير لهذه الشركات في مواجهة قوى التمرّد الأقل تسليحًا، وكذلك ارتفاع المستوى القتالي لأفرادها بوصفهم جنودًا سابقين، قاموا بالخدمة في جيوش دول متقدمة عسكرية في مواجهة متمردين هواة بالأساس، فضلًا عن انخفاض التكلفة الخاصة بهم[570].

لكن، يمكن القول إن النجاح الذي حققته هذه الشركات كان نجاحًا موقتًا، أو بمعنى آخر، لم يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد فترة طويلة. وهو لا يرجع إلى تقصيرها بقدر ما يرجع إلى طبيعة هذه الصراعات الأفريقية المعقدة، والتي تحتاج إلى مفهوم بناء السلام، وليس حفظ السلام أو حتى فرضه[571]، أو بمعنى آخر: علاج مسببات الصراع. لذا، لا غرابة في أن تنجح المخرجات في إجبار المتمردين في سيراليون على قبول وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات سلام أسفرت عن التوصل إلى اتفاق أبيدجان (كانون الأول/ ديسمبر 1996)، وما تلاه من إجراء الانتخابات مرة ثانية في كانون الثاني/ يناير 1997 قبل رحيل الشركة. لكن بعد رحيلها، عادت الجبهة إلى شن هجومها من جديد، والأمر نفسه حدث بعد عودة الرئيس كاباه، واستمرار المتمردين في حمل السلاح[572].

ب - تعزيز القدرات الأمنية للدولة

على الرغم من وجود جدل بين الباحثين بشأن تأثير هذه الشركات في قدرات الدولة في المجال الأمني، فإنه يتضح للباحث من خلال دراسة حالات التدخل الثلاث، ولا سيما أنغولا وسيراليون، وجود تأثير إيجابي لهذه الشركات في مجال تعزيز القدرات الأمنية للدولة. ففي أنغولا، أدى تدريب شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف جندي تابعين للقوات المسلحة، وثلاثين طيارًا، في ثلاثة معسكرات، وفق أحدث تقنيات القتال وكيفية استخدام الأسلحة الحديثة، واستخدام الإشارة والاستخبارات والاستطلاعات، إلى تحقيق نتائج كبيرة في مواجهة يونيتا. صحيح أن هذه القدرات تراجعت بعد ذلك بعد اشتعال الحرب من جديد، لكن هذا لم يحدث في ظل وجود شركة «إيكزيكيوتف آوتكام»، بل بعد انسحابها؛ ما يعضد القول إن وجود هذه الشركة ساهم في تدعيم قدرات الدولة الأمنية[573].

في الحالة العراقية، كان لهذه الشركات دور في تعزيز القدرات الأمنية من خلال تدريب قوات الجيش على الأسلحة الحديثة والمتطورة، خصوصًا الأميركية كطائرات الأباتشي وصواريخ «هيل فاير» التي تقوم شركتا «لوكهيد مارتن» و«بوينغ» بتوريدهما، جنبًا إلى جنب مع المستشارين الأميركيين تحديدًا، خصوصًا بعد تنوع مصادر التسليح مع الدخول الأميركي البلاد، وعدم قصرها على فرنسا وروسيا كما كانت الحال إبّان صدام حسين. بل عندما صدر قرار بريمر في آب/ أغسطس 2003، بتشكيل جيش عراقي جديد، تمّ التدريب التأسيسي في المرحلة الأولى، من طريق شركة «ڤينيل» (Vinnel) بإشراف عسكريين من قوات التحالف، بقيادة الجنرال بول إيتون، القائد السابق لمدرسة المشاة الأميركية[574].

ج - تفعيل جهود التسوية السلمية للصراعات

يلاحظ من دراسة الحالات السابقة، خصوصًا حالتي أنغولا وسيراليون، أن هذه الشركات يمكن أن تساهم في التفعيل الموقت لجهد التسوية السلمية للصراعات، على اعتبار أنها قد تجبر قوى التمرد على الجلوس إلى مائدة

التفاوض؛ إذ تتوافر لدى هذه الشركات القدرة على كسر دائرة العنف في الدول الأفريقية من خلال عملها كقوة مضاعفة للقوات الأفريقية أو من خلال تقديم قوات للتدخل الخارجي (Providing Troops for Outside Interventions)، أي تقوم هي بمهمّات التدخل من الأساس، كما يمكن أن تشكل قوة مضاعفة للقوات المحلية «الوطنية» من خلال العمل معًا؛ تدريب هؤلاء، و/ أو القيام بالمهمّات غير العسكرية، ورفع كفاءة القوات في العمليات العسكريّة. تمثّل هذا التأثير كقوة مضاعفة في أنشطة شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» في كلتا الحالتين. ففي أنغولا، تم استئجار خدمات شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» في عام 1993 لتدريب جنود الحكومة والعمل المباشر (القتال ضد يونيتا)، وقد نجحت الشركة في إجبار الحركة على الجلوس إلى مائدة التفاوض، والتي أسفرت عن اتّفاق لوساكا 1994.

أما في سيراليون، فتم استئجار خدمات شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» في عام 1995 لهزيمة الجبهة الثورية المتحدة؛ إذ قامت بتقديم الخدمات الفنية، والقوات المقاتلة، وتدريب القوات الحكومية وقوات «الكاماجور» المحلية؛ الأمر الذي أجبر الجبهة على الجلوس إلى مائدة التفاوض وتمهيد الطريق لانتخابات آذار/ مارس [575] 1996.

مع ذلك، ينبغي ملاحظة أن هذا الاستقرار هو استقرار موقت؛ إذ لم تتم إزالة مسببات الصراع، إذًا، يمكن أن يندلع مرة أخرى، كما حدث بعد انسحاب شركة «إيكزيكيوتف آوتكام»، تحديدًا من أنغولا وسيراليون. ومن ثمّ، من وجهة نظرهم فإنّ هذه الشركات تقدم حلولًا موقتة (مسكّنات) للصراع، هكذا، تقع الحلول الدائمة على عاتق المجتمع الدولي[576].

أما بالنسبة إلى العراق فيصعب القول بوجود تسوية سياسية أساسًا؛ بسبب البعد الطائفي الذي كرّسته الولايات المتحدة في أثناء وجودها وبعده، هكذا، استمر الصراع حتى الوقت الراهن، لكن الذي يقوم بتأجيج هذه الصراعات، ليس الشركات العسكرية الخاصة التي تقتصر مهمّاتها على عمليات التدريب والدعم اللوجيستي بصفة أساسية.

2 – الآثار السلبية لهذه الشركات في تسوية الصراعات

على الرغم من الجوانب الإيجابية المشار إليها سابقًا، فإن هناك بعض الجوانب السلبية أيضًا، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

أ – إسقاط النظم الحاكمة

بغض النظر عن مدى شرعية هذه النظم، فإنّ هذه الشركات قد تؤدي دورًا مهمًا في إسقاط هذه النظم، وما قد يترتّب على ذلك من حالات الفوضى، وانهيار مؤسسات الدولة، خصوصًا المؤسسة العسكرية، ومن ثمّ، دخول البلاد في أتون حرب أهلية ممتدة، ولعل تدخل شركات الأمن والتسليح الخاصة في العراق مثل «بلاك ووتر» وغيرها في المرحلة الأولى، خير دليل على ذلك.

ب – دور هذه الشركات في عدم الاستقرار السياسي والأمني

لئن كان لهذه الشركات دور في تحقيق التسوية السياسية في لحظة ما؛ نتيجة انتصار طرف على طرف آخر في الصراع، فإنه، كما سبق القول، ربّما تكون تسوية موقتة، قد تعطي الفرصة للطرف المهزوم للملمة أوراقه من جديد واستئناف الصراع مرة أخرى، أو قد تؤدي إلى حدوث حالة تذمر داخل المؤسسة العسكرية التي ربما تعاونت مع هذه الشركات في مرحلة من مراحل الصراع كحالة أنغولا وسيراليون تحديدًا؛ فاعتماد النظم الحاكمة على هذه الشركات ساهم في بعض الأحيان في توتر العلاقة بين المؤسسة العسكرية وهذه الشركات من ناحية، وسعي الجيش للانقلاب على النظم الحاكمة بوصفها المستأجرة لهذه الشركات من ناحية ثانية؛ ففي أنغولا، كانت في البداية حالة من التوتر بين القوات المسلحة وشركة «إيكزيكيوتف آوتكام» على اعتبار أن الشركة كانت تدعم في السابق قوات يونيتا في مواجهة القوات المسلحة، ما ساهم في حدوث حالة من الشك والتوتر، خصوصًا أن هذه الشركة كانت تتعامل مباشرة مع رئيس البلاد خارج نطاق المؤسسة

العسكرية، وتبعث بتقاريرها مباشرة إليه، فضلًا عن احتفاظها بمعلومات استخبارية كثيرة لديها؛ ما ساهم في زيادة العداء لها من طرف القوات المسلحة، وهو ما اعترف به لوثر إيبين بارلو مؤسس الشركة، إذ أكّد «أن القوات المسلحة الأنغولية تكنّ لنا عداء كثيرًا، ولن تنسى بسرعة الاشتباكات الماضية لنا معها، وهو ما يفسر أسباب تردد مبلا في الإعلان عن مستويات القوة والتوزيع الذي كنا نحتاجه لتخطيطنا التشغيلي، لكن نجاحات الشركة خصوصًا في مدينة ندلتندو ساهمت في تقليل هذا العداء»[577]. ومن ثم، لم تنقلب القوات الوطنية على مبلا.

أما في سيراليون، فإن الوضع كان مختلفًا بعض الشيء، خصوصًا في ما يتعلّق بتأثير انتصارات شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» على العلاقة مع القوات المسلحة؛ فعلى الرغم من عدم وجود حالة عداء مسبق بين الجانبين، فإن القوات السيراليونية التي كانت تعاني الضعف وعدم الانضباط مقارنة بالقوات الأنغولية، بل انضمام بعضها في الليل إلى المتمردين الذين عُرفوا باسم (Sobels)، نظرت إلى هذه النجاحات التي حققتها شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» نظرة سلبية؛ إذ فُسّر نجاح الشركة في كونو بأنه سيقلل من فرصهم في سرقة الماس، كما أن أحد تفسيرات الانقلاب ضد كاباه هو اعتماده على هذه الشركات، إضافة إلى قوات «الكاماجور». وعلى الرغم من أنه قام بإنهاء العقد مع شركة «إيكزيكيوتف آوتكام» وعدم تجديده، فإن هذا لم يمنع المؤسسة العسكرية من الانقلاب ضده بعد رحيلها، احتجاجًا على الوضع الذي فرضته هذه الشركات من ناحية، وعقابًا للحكومة التي قلصت نفوذهم من ناحية ثانية[578].

أما في العراق، فقد ساهمت هذه الشركات في المرحلة الأولى في إشاعة حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، في حين أن المسؤولية في المرحلة الثانية في عدم الاقتصار تقع على العراقيين أنفسهم، خصوصًا في ظل الممارسات الطائفية للحكومات الشيعية المتعاقبة بحق العرب السُنّة.

خاتمة: الدور المستقبلي للشركات العسكرية في الصراعات

ربّما يكون من المفيد في نهاية هذا البحث التحقّق من صحة الفروض الأساسية، وصولًا إلى السؤال الجوهري حول مستقبل هذه الشركات في الإقليم أو غيره.

أما بالنسبة إلى فرضيتَي الدراسة، فقد أثبت البحث صحتيهما، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** كلما كانت الجيوش ضعيفة، زاد الاعتماد على هذه البدائل. ولعلّ الدراسة أثبتت صحة هذه الفرضية، ولا سيما أن إشكالية النظم السياسية في هذه الحالة ليست في ولاء الجيش الذي غالبًا ما يكون تابعًا لها، وإنما في ضعفه كما هو في حالتي أنغولا وسيراليون، والعراق بعد رحيل صدام، ولا سيما في ظل تنامي نفوذ المعارضة. هكذا يكون دور هذه الشركات في هذه الحالة دورًا تكامليًا للمؤسسة العسكرية. وفي حالة العراق، باتت هناك حاجة إليها في مجال التدريب والاستشارات بسبب ضعف الجيش العراقي في مرحلة تكوينه الأولى، ثمّ تحديثه بعد ذلك. صحيح أن هذه الحاجة كانت في المجال غير القتالي بسبب توافر البدائل المحلية، لكن تظل هناك حاجة إليها.

- **الفرضية الثانية:** كلما توترت العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، زاد الاعتماد على البدائل الأخرى ومنها الشركات العسكرية. وذهبت الدراسة أيضًا إلى صحتها في حالة سيراليون تحديدًا، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى فساد المؤسسة التي كانت ترغب في إطالة أمد الحرب للسيطرة على مناجم الماس. ومن ثم، دعمت المتمردين من أجل الانقلاب على الرئيس كاباه؛ ما اضطره إلى الاستعانة بهذه الشركات في المنفى من أجل ضمان عودته، في حين لم يكن هذا واضحًا في حالتي أنغولا والعراق، ربما بسبب هيمنة النظام على المؤسسة العسكرية وولاء هذه الأخيرة له.

يرى الباحث أن الطلب على هذه الشركات سيزداد، خصوصًا في ظل حالة الربيع العربي التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية بسبب استمرار الصراعات الداخلية وعدم قدرة الجيوش «الوطنية» على مواجهة المعارضة أو الثورة المسلحة. بناء عليه، قد تكون هناك حاجة ماسة إلى مواجهة هؤلاء (مرتزقة أو شركات) كما حدث في ليبيا إبّان ثورة 2011، أو ما يحدث الآن في

سورية والعراق. وسواء في ذلك تعلّق الأمر بالمهمّات القتالية أم غير القتالية أم الاثنتين معًا.

سيزداد هذا الطلب في مجال حفظ السلام وفرضه، وعمليات الإغاثة الإنسانية، فضلًا عن عمليات التدريب لأسباب عدة، منها:

– القدرات التي تمتلكها هذه القوات سواء من حيث سرعة الانتشار، والكفاءة العالية لقواتها، ومستوى التسليح. ولقد أشار دوج بروك[579] (Doug Brooks) إلى مزايا تدخّل القطاع الخاص في عمليات حفظ السلام. فقد قام بإجراء مقارنة بين الوقت اللازم لتدخل القوات النظامية، وقوات الأمم المتحدة، وقوات القطاع الخاص ووجودها في الصراعات الداخلية، فكانت النتيجة كالتالي: 4 أشهر للقوات النظامية، و6 – 8 أشهر للقوات الدولية، وأسبوعان إلى ثلاثة بالنسبة إلى القوات الخاصة. كما قام بالإشارة إلى ميزةٍ أخرى تتمثّل في صغر حجم هذه العمليات الخاصة التي يمكن تفسيرها في تقليل الآثار السيئة للتدخلات الخارجية. كما أنها تقوم باستخدام السكان المحليين والتعاون معهم بدرجة أكبر من القوات النظامية أو الدولية[580].

– ضعف كفاءة جيوش كثيرة؛ إذ يعاني عدد منها نقص الخبرة الفنية القتالية. لذا، يكون اللجوء إلى هذه الشركات من الاستراتيجيات المهمة لقادتها أو الفاعلين الدوليين في حال عدم رغبتهم في التورط المباشر في الصراع[581].

– ضعف فاعلية عمليات حفظ السلام الدولية مقارنة بالفاعلية «المحدودة» لهذه الشركات، وهو ما يرجع بدوره إلى أسباب عدة لعل أبرزها ما يلي:

– بطء إجراءات التدخل، التي ترجع بدورها إلى أسباب عدة، لعل أهمها؛ عدم رغبة الدول الكبرى في استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن التدخل، وفي حالة استصداره فإن هذه الدول نادرًا ما تشارك بقوات تابعة لها. بناء عليه؛ فإن أغلبية المشاركة تكون من قوات الدول النامية ذوات التسليح الضعيف؛ ما يترتّب عليه ضعف فاعلية هذه القوات، ومن ثم زيادة الطلب الخارجي على هذه الشركات.

- وجود بعض المشكلات في حالة وجود قوات مشتركة دولية/ أفريقية (حالة دارفور)، أو حتى أفريقية/ أفريقية (حالات «الإيكوموج» في ليبيريا وسيراليون)؛ إذ يؤدي تباين نظم التسليح واختلاف الأسلحة ومستوى التدريب وتباين اللغة، إلى وجود صعوبة في التفاهم والقيام بعمليات مشتركة ناجحة.

- فشل عمليات حفظ السلام الدولية في عدد من الدول، ولا سيما الأفريقية، خصوصًا في حالتي الصومال ورواندا في تسعينيات القرن الماضي. فقد حدثت عملية الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا (1994)، في ظل وجود القوات الدولية التي تم تشكيلها بعد اتفاق أروشا في عام 1993، بهدف احتواء الحرب الأهلية المندلعة في البلاد منذ سنوات. وكان من مهمّات قوات الأمم المتحدة المهمّات الرقابية؛ «الملاحظة»، وحماية بنود اتفاق أروشا. لكن لسوء الحظ، اندلع الصراع من جديد بما في ذلك إطلاق النار على طائرة رئيس البلاد وحدثت فوضى جديدة. وبعد مقتل عشرة جنود بلجيكيين، قررت بلجيكا سحب قواتها التي تشكل نسبة كبيرة من هذه القوات، ما أضعف هذه القوات التي صارت تشاهد المذابح حولها. لذا، طلب قائدها من مجلس الأمن، ومن إدارة عمليات حفظ السلام التي كان يرأسها عنان حينذاك تفويضًا جديدًا يساهم في زيادة دعم هذه القوات وتقويتها. لكن الإجراءات البيروقراطية أبطأت ذلك؛ ما أدى إلى تفاقم المشكلة، وظهور الحاجة إلى تشكيل قوات التدخل السريع، وضرورة إصلاح اقتراب الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام[582].

ساهمت هذه العوامل كلها في زيادة اعتماد الشركات والمنظمات الدولية، وكذلك القوات التابعة للمنظمات الإقليمية الفرعية (مثل الإيكواس) على هذه الشركات في بعض الحالات، للقيام بمهمّات لوجيستية أو أمنية، فقد حصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL in Sierra Leone) على دعم لوجيستي من شركة «باسفيك إيه آند إي» (Pacific A&E)، كما أن شركة الدفاعات المحدودة قامت بتقديم الخدمات العسكرية إلى عدد من المنظمات الدولية[583]، والأمر نفسه بالنسبة إلى تعاون شركة «ساند لاين» مع «الإيكوموج» في سيراليون بعد رحيل أفراد شركة «إيكزيكيوتف آوتكام».

إن الحاجة إلى هذه الشركات ستزداد مستقبلًا، خصوصًا في ظل الصراعات وتحول بعضها إلى نمط الصراعات الممتدة من ناحية، فضلًا عن صعوبة حسم الجيوش النظامية تحديدًا لها، إما بسبب ضعفها وإما بسبب قوة الطرف الآخر. وإذًا، فإنّ نمط العلاقة بصفة عامة هي علاقة تعاونية، خصوصًا أن هذه الشركات تقوم بدورٍ مساعدٍ لهذه القوات من ناحية، أو تقوم بعمليات التدريب المطلوبة لرفع كفاءتها من ناحية أخرى.

المراجع

1 - العربية

حسين، رانيا. «خصخصة الأمن في أفريقيا... الأسباب والتداعيات». **آفاق أفريقيا**. العدد 20 (ربيع 2006).

رضوان، محمود محمد محمود إبراهيم. «دور المرتزقة في الصراعات والحروب الأهلية الأفريقية... دراسة حالة الكونجو 'زائير'، أنغولا 1960 – 1991». رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2008.

سويلم، حسام الدين محمد. **خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

شافعي، بدر حسن. **دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا**. سلسلة كتاب الخليج. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة النشر؛ مركز الخليج للدراسات، 2012.

2 - الأجنبية

Africa South of the Sahara 2000. London: Europa Publication Ltd., 2001.

Andersson, Magnus. «Private Military Companies and the Effect on the Control of Force in the Developing World.» Lund University, Sweden, Autumn 2005.

Ballo, Zié. «Privatization of Security, Violence Against Civilians and the

Duration of Civil Conflicts: The Case of Mercenaries in Africa.» University of Toulouse I and L'Institut d'études politiques de Toulouse, at: https://bit.ly/2KlngK0

Beutel, M. Dee. «Private Military Companies: Their Emergence, Importance, and A Call for Global Regulation.» Master Dissertation, Norwich University, Northfield, June 2005.

Brooks, Doug. «Messiahs or Mercenaries: The Future of International Private Military Services.» *International Peacekeeping*. vol. 7, no. 4 (Winter 2000).

Buchner, Susan. «The Role of Mercenaries in Contemporary International Relations.» Dissertation Submitted in Fulfilment of the Requirments for the Degree Master of Arts in Politics, Faculty of Humanities, University of Johannesburg, 2008.

Cilliers, Jakkie & Peggy Mason (eds.). *Peace, Profit or Plunder: The Privatization of Security in War - Torn African Societies*. Halfway House: Institute of Security Studies, 1999.

Cleaver, Gerry. «Subcontracting Military Power: The Privatization of Security in Contemporary Sub - Saharan Africa.» *Crime, Law & Social Change*. vol. 33, nos. 1 - 2 (March 2000).

Del Prado, Jose L. Gómez. «The Role of Private Military and Security Companies in Modern Warfare: Impacts on Human Rights.» *Brown Journal of World Affairs*. Global Research, 11/8/2012, at: https://bit.ly/2CiuSFg

Dunigan, Molly. «A Lesson from Iraq War: How to Outsource War to Private Contractors.» *Christian Science Monitor*. 19/3/2013, at: https://bit.ly/2Fs1dx8

Faite, Alexander. «Involvement of Private Contractors in Armed Conflict: Implications under International Humanitarian Law.» *Defence Studies*. vol. 4, no. 2 (June 2004).

Howe, Herbert M. «Private Security Forces and African Stability: The Case of Executive Outcomes.» *Journal of Modern African Studies*. vol. 36, no. 2 (June 1998).

Lilly, Damian. *The Privatization of Security and Peacebuilding: A Framework for Action*. [London]: International Alert, 2000.

Schreier, Fred & Marina Caparini. «Privatising Security: Law, Practice and

Governance of Private Military and Security Companies.» Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Occasional Paper no. 6 (March 2005).

«Sierra - Leone: Time for a New Military and Political Strategy.» ICG Africa Report. no. 28. 11 April 2001.

Waddington, Conway. «Privatised Peacekeeping: A Necessary Evil?.» Master Dissertation, Partial Fulfillment, University of KwaZulu - Natal, 2008.

(546) Fred Schreier & Marina Caparini, «Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies,» Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Occasional Paper no. 6 (March 2005), p. 30.

(547) Alexander Faite, «Involvement of Private Contractors in Armed Conflict: Implications under International Humanitarian Law,» *Defence Studies*, vol. 4, no. 2 (June 2004), p. 168.

(548) Schreier & Caparini, p. 25.

(549) عن هذه الأسباب، يُنظر: بدر شافعي، «شركات الأمن الخاصة.. الأسباب والوظائف والتداعيات»، العربي الجديد، 2014/10/18، في:

https://bit.ly/2FjV8CW

(550) ظهر أنموذج جديد للأمن (New Security Paradigm) في مرحلة العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذا المفهوم يعني أن فكرة الأمن ما عادت مقصورة على الدولة فحسب، إنما على مجموعة من الفاعلين منهم: المرتزقة والمتطوعون وشركات الأمن والتسليح الخاصة. وأصبحت الدولة في بعض المواقف مثل أمن المضرب (Security Racket)؛ إذ يقوم القادة السياسيون بالاستخدام العنيف للقوة لتوفير الأمن للجماعات المؤيدة لبقائهم في السلطة. وفي الوقت نفسه يؤدي هذا إلى انتشار الفاعلين غير الدولتيين، بما في ذلك حركات التمرد، وأمراء الحرب، وقوات المرتزقة. وفي هذه الأجواء يعمل رجال الأعمال والأفراد للحصول على هذا الأمن بواسطة هذه الشركات في ظل غياب قدرة الدولة على تحقيقه.

Damian Lilly, *The Privatization of Security and Peacebuilding: A Framework for Action* ([London]: International Alert, 2000), p. 6.

(551) خالد حسن، «إيران تعرض آلاف الدولارات على مرتزقة من أفغانستان وباكستان للقتال في سوريا»، **العصر**، 2015/6/3، في:

https://bit.ly/2D6wtPX

(552) محمود محمد محمود إبراهيم رضوان، «دور المرتزقة في الصراعات والحروب الأهلية الأفريقية... دراسة حالة الكونجو 'زائير'، أنغولا 1960 – 1991» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2008)، ص 34 – 38.

(553) حسام الدين محمد سويلم، **خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 44.

(554) المرجع نفسه، ص 12 – 15.

(555) جوناثان ماركوس، «عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع»، **بي بي سي**، 2014/6/14، في:

https://bbc.in/2TI8X18

(556) Jose L. Gómez Del Prado, «The Role of Private Military and Security Companies in Modern Warfare: Impacts on Human Rights,» *Brown Journal of World Affairs*, Global Research, 11/8/2012, at: https://bit.ly/2CiuSFg

(557) الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان، الدورة 18، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وتعويق ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، 12 آب/ أغسطس 2011، ص 11 – 12.

(558) Molly Dunigan, «A Lesson from Iraq War: How to Outsource War to Private Contractors,» *Christian Science Monitor*, 19/3/2013, at: https://bit.ly/2Fs1dx8

(559) إسماعيل السوداني، «وجهة نظر حول حقيقة الجيش العراقي الجديد وأسباب الانتكاسات المتلاحقة»، محاضرة في مركز الحوار العربي، واشنطن، 2015/6/10، في:

https://bit.ly/2TUbaXD

(560) رضوى عمار، «خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم»، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015/7/24، في:

https://bit.ly/2VOmDtv

(561) تشكلت هذه الشركة في عام 1989 إبان الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، وكان يديرها لوثر إيبين بارلو (Luther Eben Barlow)، واعتمدت في تشكيلها على أربع مجموعات رئيسة خدمت في جيش الفصل العنصري ثم استقالت منه: هي الكتيبة 32، قوات المظلات، قوات المراقبة والاستطلاع، ووحدة القوات الخاصة الجنوب أفريقية (Crowbar) بمواجهة المتمردين. وعلى الرغم من أنها استقلت عن نظام الفصل العنصري، فإنها صارت أداة له في الانتقام من خصومه، سواءٌ أكانوا من قادة حزب المؤتمر الوطني في أوروبا، أم من دول الجوار مثل دعم حركة يونيتا في حركة مبلا في أنغولا، والوقوف ضد حركة سوابو في ناميبيا إلى غير ذلك. لكن مع انتهاء الفصل العنصري انتقلت الشركة إلى لندن بسبب مرونة قوانين تشكيل شركات الأمن الخاصة هناك، وللمخرجات سمعة عالمية؛ إذ يعدّها بعضهم أفضل جيش خاص مجهز على مستوى العالم.

(562) Gerry Cleaver, «Subcontracting Military Power: The Privatization of Security in Contemporary Sub - Saharan Africa,» *Crime, Law & Social Change*, vol. 33, nos. 1 - 2 (March 2000), p. 140.

(563) رانيا حسين، «خصخصة الأمن في أفريقيا... الأسباب والتداعيات»، **آفاق أفريقيا** العدد 20، (ربيع 2006)، ص 83.

(564) تتكون من أفراد مدنيين في الأساس، ومن ثَمّ فقد عرفت باسم قوات الدفاع المدني، أو الكاماجو، وهي متحالفة مع الحكومة، ويقدر عدد أفرادها بـ 40 ألفًا، وأعلنت أن هدفها مواجهة الجبهة الثورية بزعامة سنكوح، وقد اعتمد كاباه عليها بصورة أكبر من اعتماده على الجيش الوطني. لمزيد من التفاصيل، يُنظر:

«Sierra - Leone: Time for a New Military and Political Strategy,» ICG Africa Report no. 28, 11 April 2001, p. 32.

(565) حول هذه الاستراتيجية، يُنظر:

Susan Buchner, «The Role of Mercenaries in Contemporary International Relations» (Dissertation Submitted in Fulfilment of the Requirments for the Degree Master of Arts in Politics, Faculty of Humanities, University of Johannesburg, 2008), pp. 120 - 121.

(566) *Africa South of the Sahara 2000* (London: Europa Publication Ltd., 2001), p. 122.

(567) حسين، ص 83 – 84.

(568) Magnus Andersson, «Private Military Companies and the Effect on the Control of Force in the Developing World,» Lund University, Sweden, Autumn 2005, p. 20.

(569) السبب في قول ذلك، وعدّ هذا الدعم أمرًا إيجابيًّا حتى للنظم التي وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلاب مثل ستراسر، هو عدم وجود إدانة رسمية لفكرة الانقلابات العسكرية من قبل منظمة الوحدة الأفريقية في حينها؛ فقد كان هناك اعتراف «فعلي» بالانقلابات والنظم التي تصل إلى الحكم من خلالها، واستمر الأمر حتى قمة الجزائر في عام 1999، والتي رفضت الاعتراف بهذه الانقلابات وسيلة لتداول السلطة، وهو المبدأ الذي أقرّه الاتحاد الأفريقي بعد ذلك.

(570) Doug Brooks, «Messiahs or Mercenaries: The Future of International Private Military Services,» *International Peacekeeping*, vol. 7, no. 4 (Winter 2000), pp. 142 - 144.

(571) فرض السلام يعني وجود حالة حرب وصراع، ويقوم الطرف الثالث المتدخل بالمشاركة في القتال إلى جانب أحد الأطراف حتى يصل الأمر إلى إجبار الطرف الثاني على قبول وقف إطلاق النار أولًا، ثم الجلوس على مائدة المفاوضات ثانيًا، وحينها يأتي دور عمليات حفظ السلام.

(572) بدر حسن شافعي، **دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا**، سلسلة كتاب الخليج (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة النشر؛ مركز الخليج للدراسات، 2012)، ص 212.

(573) Andersson, p. 27.

(574) عبد الجليل زيد المرهون، «إعادة بناء الجيش العراقي»، **الرياض**، 2015/1/9، في:
https://bit.ly/2AUmSdH

(575) Zié Ballo, «Privatization of Security, Violence Against Civilians and the Duration of Civil Conflicts: The Case of Mercenaries in Africa, University of Toulouse», I and l'Institut d'études politiques de Toulouse, p. 7, at: https://bit.ly/2KlnqK0

(576) M. Dee Beutel, «Private Military Companies: Their Emergence, Importance, and a Call for Global Regulation,» (Master Dissertation, Norwich University, Northfield June 2005), p. 60.

(577) Herbert M. Howe, «Private Security Forces and African Stability: The Case of Executive Outcomes,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 36, no. 2 (June 1998), pp. 321 - 322.

(578) Ibid, p. 322.

(579) هو رئيس منظمة أميركية غير حكومية تعرف باسم «منظمة عمليات السلام الدولية» (The International Peace Operations Association) تضم تجمعًا من الشركات تستهدف تعزيز جهود حفظ السلام الدولية عبر مزيد من الخصخصة. لمزيد من التفاصيل، يُنظر:

Conway Waddington, «Privatised Peacekeeping: A Necessary Evil?,» (Master Dissertation, Partial Fulfillment, University of KwaZulu - Natal, 2008, p. 57.

(580) Ibid., pp. 57 - 58.

(581) عن هذا السبب وما يليه، يُنظر: Ballo, pp. 5 - 6.

(582) Waddington, pp. 51 - 52.

(583) Ibid., pp. 5 - 6.

الفصل الحادي عشر
العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي دراسة الحالة الليبية ...... مصطفى عمر التير

أصبحت ليبيا في نهاية عام 1951، دولة مستقلة بفضل قرار من هيئة الأمم المتحدة ضمن نشاطها لتسوية أوضاع البلدان التي كانت مستعمرات إيطالية. وكما كان حصول ليبيا على الاستقلال مختلفًا ومتميزًا، فإنها اختلفت عن باقي بلدان العالم من حيث عدد المرات التي تغير فيها اسمها الرسمي؛ إذ كان في البداية المملكة الليبية المتحدة، وفي عام 1963 تغير إلى المملكة الليبية، وفي الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969 أصبح اسمها الجمهورية العربية الليبية، ثم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية خلال الفترة الممتدة من 2 آذار/ مارس 1977 إلى تاريخ الغارة الأميركية عليها في 14 نيسان/ أبريل 1986 عندما سماها العقيد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وأخيرًا بعد ثورة 17 فبراير 2011 أصبح اسمها دولة ليبيا. وقد تأثّرت الصور التي ظهر بها الجيش أو العسكر في معظم مراحل هذه التسميات.

ظهر الجيش الليبي قبل أن تعلَن ليبيا دولة مستقلة؛ إذ عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجد زعماء الجالية الليبية المقيمة في مصر، نتيجة هروبها من الاستعمار الإيطالي، الفرصة سانحة للقيام بمجهود ضد قوات إيطاليا التي توجهت نحو مصر. واتفقوا على تكوين جيش يحارب إلى جانب جيوش الحلفاء، هكذا أعلن في 9 آب/ أغسطس 1940 عن جيش يتكون من الليبيين

أطلق عليه الجيش السنوسي. ساهم هذا الجيش في تحرير البلاد من نير الاستعمار الإيطالي، وانحل بعد انسحاب إيطاليا، وخضعت البلاد إلى إدارتين عسكريتين بريطانية في الشمال وفرنسية في الجنوب، وانتظر تاريخ إعلان ليبيا دولة مستقلة في 24 كانون الأول/ ديسمبر، حيث أعلن في عام 1952 تأليف الجيش من جديد بوصفه جيشًا صغيرًا وحديثًا لدولة حديثة التكوين.

كان الجيش خلال فترة الحكم الملكي جيشًا كباقي جيوش البلدان الحديثة، اهتم قادته ببناء جيش حرفي بعيدًا عن الأيديولوجيا والتيارات الفكرية، خصوصًا أن نظام الحكم كان يجرّم تكوين الأحزاب السياسية. لكن هذا لم يمنع وصول التيارات الفكرية إلى الناشئة، فوُجد في المجتمع أفراد تأثروا بفلسفات الأحزاب السياسية التي كانت في بعض البلاد العربية، إلى جانب تأثير ما كان يعرف منذ خمسينيات القرن العشرين بالمد الناصري الذي تطور نتيجة الانقلاب العسكري في مصر في 23 تموز/ يوليو 1952. لذلك، لم يكن مستغربًا أن يعلن صغار الضباط الذين قادوا أول انقلاب عسكري في تاريخ البلاد أنهم يتبعون الفكر الناصري. فتسمّوا بالضباط الوحدويين الأحرار، وكوّنوا مجلس قيادة الثورة من اثني عشر عضوًا، واستبدلوا العلم الليبي بعلم الوحدة المصرية - السورية، وكذلك النشيد الرسمي، وتبنوا نظام الاتحاد الاشتراكي العربي. وليتأكد قادة الجيش الجدد من سلامة تطبيق المبادئ التي تبنوها، تولى العسكريون رئاسة أغلبية المؤسسات المهمة وإدارتها.

خلال المرحلة الأولى مما أصبح يُعرف بعهد «ثورة الفاتح من سبتمبر»، ظلت المظاهر الخارجية للجيش تعكس تلك المعروفة في الجيوش الحديثة، مع تولي جهاز عسكري خاص عرف بجهاز التوجيه المعنوي مهمته أن يستوعب رجال الجيش الأفكار السياسية التي يتبناها قائد الانقلاب العسكري. تقلد أحد أعضاء مجلس القيادة وظيفة قائد الجيش، وبقي في منصبه إلى أن قُتل مع معمر القذافي. أخذت وظيفته أكثر من عنوان؛ إذ كانت في البداية وزير الدفاع، ثم أصبحت القائد العام للقوات الليبية المسلحة، وأخيرًا أمين اللجنة الشعبية العامة المؤقتة للدفاع. وفي مطلع الثمانينيات أُلغي اسم الجيش واستعيض عنه بمصطلح الشعب المسلح. ضم هذا المصطلح أفراد القوات

المسلحة العاديين، ومن يجري تدريبهم تحت شعار الدفاع عن الوطن واجب الجميع. لذلك، فرض التجنيد الإجباري، وفتح الباب أمام كبار السن ذكورًا وإناثًا للحصول على التدريب العسكري. بذلك، تكونت فرق عسكرية كثيرة تلقّت تدريبات غير موحدة، حصل بعضها على تدريبات عسكرية متوسطة أو عالية، وأغلبيتها لم تتجاوز علاقة أفرادها بالسلاح مرحلة تفكيك بندقية الكلاشينكوف وإعادة تركيبها.

استحدثت فرق عسكرية جديدة عرفت بالكتائب الأمنية، وهي فرق عسكرية خاصة لحماية العقيد القذافي؛ جنودها من أبناء قبيلته وبعض القبائل المتحالفة مع قبيلة القذاذفة، وقادتها من أبناء العقيد وبعض أقاربه. وفي الوقت الذي أهمل شأن الجيش التقليدي بتسمياته المختلفة، بذلت عناية كبيرة بالكتائب الأمنية تدريبًا وتسليحًا ورواتب ومزايا. لم يتجاوز نشاط أعضاء الجيش التقليدي في أحيان كثيرة الوقوف في طوابير الحضور والانصراف، ولكن لم يحرموا من الترقيات في مواعيدها، لذلك أطلق بعضهم على هرم الرتب فيه «الهرم المقلوب»، حيث بلغ عدد العقداء، عند بداية انتفاضة 17 فبراير، 14000 في مقابل بضعة آلاف من ضباط صف[584].

انضمت ليبيا إلى ما صار يُعرف بالربيع العربي، وذلك بانتفاضة 17 فبراير 2011. ومنذ بدايتها كانت الانتفاضة دموية، حيث استقبلها القذافي بالعنف وكوّن المنتفضون ميليشيات مسلحة. دامت الحرب بين الطرفين زهاء ثمانية أشهر، اعتمد القذافي في المقام الأول على كتائبه الأمنية لمحاربة المنتفضين، ما أدى إلى انضمام كثر من أفراد الجيش التقليدي وضباطه إلى المنتفضين. وانتهت المعركة بين الطرفين بانتصار الميليشيات بفضل التدخل الدولي على مستوى سلاح الجو. دمرت الكتائب الأمنية، فمات البعض، وأسر آخرون، وفرّ إلى الخارج من تمكّن من الهرب، وسيطر أكثر من 1700 ميليشيا على مقاليد الأمور في البلاد.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجيش أو العسكر في عرقلة تطور الأجهزة الوسيطة التي لا بد أن تُبنى في المجتمع، كي تنجز عملية

التحول الديمقراطي. ولوصف هذا الدور وتحليله، تم التمييز بين ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة الحكم الملكي، ومرحلة ثورة الفاتح، وأخيرًا مرحلة «ثورة 17 فبراير». وقد توافرت لكل مرحلة عوامل أثّرت في دور الجيش أو العسكر لتجعله متميزًا. كما أكدت الدراسة أن ليبيا لم تشهد تجربة ديمقراطية قبل أن يقوم الجيش بانقلابه العسكري، ويقضي عليها، كما حدث في أقطار أخرى. شهدت البلاد حراكًا اجتماعيًا وسياسيًا مهمًا بعد انسحاب إيطاليا ساعد على تقريب يوم الاستقلال. لكن الإدارة الحكومية الحديثة اتخذت قرارات عرقلت مسيرة ذلك الحراك. وكان لا بد من استئنافه لتتمكن البلاد من بناء نظام ديمقراطي. لكن الانقلاب العسكري الذي جاء في وقت مبكر نسبيًا من عمر الدولة الجديدة، قضى على طموحات كل من كان يحلم بتطور ديمقراطي. وبدلًا من أن يؤدي الربيع العربي الذي انخرطت فيه البلاد أخيرًا، إلى بعث الأمل في قلوب الحالمين بالديمقراطية، ساهمت الفرق المسلحة التي حلّت محل الجيش، في تقوية العوامل المعرقلة للتحول الديمقراطي.

أولًا: البدايات الأولى للحراك الاجتماعي والسياسي الليبي

يمكن القول إن أول حراك بهذا المعنى عرفه الليبيون كان خلال الفترة التي تلت انسحاب إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الثانية. خضعت البلاد عنذذاك لإدارة عسكرية بريطانية في الشمال وفرنسية في الجنوب. رجع خلال تلك الفترة مهاجرون ليبيون كثر وكان بعضهم قد حصل على قدر من التعليم، وجرّب النشاط السياسي ضمن التنظيمات الليبية التي كانت تنشط في انتقاد السياسة الإيطالية في ليبيا. سمحت الإدارة العسكرية البريطانية بفتح المدارس والصحف والنقابات والجمعيات والأحزاب السياسية. وشهدت البلاد حراكًا اجتماعيًا وسياسيًا ناشطًا. وأشرفت لجنة من الأمم المتحدة على برنامج لمساعدة الليبيين لبناء دولة مستقلة. اختارت الهيئة النظام الاتحادي، وساعدت على تجهيز الدستور، وأعلنت ليبيا دولة ملكية دستورية بمجلس نواب ومجلس شيوخ. وفي مطلع عام 1952، أجريت انتخابات مجلس

النواب. فنشطت الأحزاب في الإعداد للانتخابات. وبعد إعلان النتائج، اتُهم الحزب الذي يتمتع بشعبية واسعة في الجزء الغربي من ليبيا الحكومة بتزوير الانتخابات، لأنه ربح جميع مقاعد المدينة، وخسر في القرى والبلدات حيث تولّى المشرفون على الانتخابات تسجيل اسم المترشح بسبب ارتفاع نسبة الأمية. حدثت صدامات مسلحة سقط فيها قتلى وجرحى. قرر الملك الحد من قوة اندفاع الحراك السياسي، فألغيت الأحزاب، واستحدث هيئة رقابة للصحافة، ووضعت تشديدات على نشاط التظاهر والاحتجاجات الجماهيرية.

أبطأت الإجراءات المشار إليها آنفًا سرعة الحراك السياسي، لكن عملت الدولة الحديثة على أن يتمتع الليبيون بهامشٍ من حرية التعبير. لذلك، استمرت الصحافة التي لا تتبع الدولة مباشرة تنشط في المدينتين الرئيستين، وحافظت على نصيب كبير من عدد المطبوعات تجاوزت نسبتها 60 في المئة من مجموع عدد المطبوعات التي تنشر محليًا، كما ترك الباب مفتوحًا أمام دخول الصحافة العالمية العربية وغير العربية. كما حافظت السلطة على إجراء الانتخابات التشريعية والبرلمانية على مستوى الأفراد الذين سمح لهم بالتنافس في الدعاية الانتخابية. لم يخل البرلمان من وجود كتلة يمكن تصنيفها بالمعارضة، لكن السلطة الرسمية عملت بطرائق مختلفة لتضمن أن تكون لها الأكثرية في المجلس، بمعنى أن ينجح في الانتخابات مرشحون يؤيدون السلطة الرسمية[585].

كان الجيش خلال هذه الحقبة من عمر الدولة المستقلة قليل العدد وبسيطًا في الإمكانيات، وكانت القوة الفعلية لدى جهاز الشرطة. لم يسمح للجيش بالتدخل لا في حفظ الأمن ولا في الشأن السياسي، وكان متوجهًا لحماية الحدود فحسب، وهو توجه على المستوى النظري؛ إذ لم يكن لليبيا عندذاك أعداء يمكن أن يجتاحوا حدودها. ولم يتولَّ منصب وزير الدفاع خلال هذه الحقبة رجل عسكري تعبيرًا عن خضوع الجيش للسلطة المدنية. لكن تبين في ما بعد أن منتسبي الجيش لم يكونوا بعيدين عما يدور في المنطقة من أفكار واتجاهات وأيديولوجيات، وكان في الجيش أكثر من تنظيم سري يخطط لقلب

نظام الحكم. وقد نجح أحدها في القيام بهذه المهمة في الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969، واستولى على السلطة.

ثانيًا: عصر القذافي: العسكر وإدارة الحكم

بدأ حكام ليبيا الجدد إدارة البلاد بجهاز رئاسي أخذ اسم مجلس قيادة الثورة. منذ البداية بدا واضحًا أن رئيس المجلس هو الملازم أول معمر عبد السلام أبو منيار وعرِف في ما بعد بالقذافي. لم تتعد رتب أعضاء مجلس قيادة الثورة رتبة نقيب رقّوا إليها قبيل يوم من القيام بالانقلاب العسكري؛ إذ أصدروا قرارًا بترقية أنفسهم إلى رتبة رائد باستثناء القذافي الذي خص نفسه برتبة عقيد وحافظ عليها إلى أن مات، بينما ترقى زملاؤه وضباط آخرون إلى رتب أعلى بما فيها رتبة لواء، لكن سلطة العقيد التي احتفظ بها القذافي لا علاقة لها بتراتبية الكادر العسكري.

بدأت سيطرة العسكر على الحكم بإلغاء الدستور، والاكتفاء بإعلان دستوري. رأس مدني أول مجلس وزراء في العهد الجديد، دامت حكومته أربعة أشهر قبل أن يتولاها العقيد ليسلّمها في ما بعد إلى عبد السلام جلود الذي حافظ عليها إلى حين إعلان ما أصبح يعرف بسلطة الشعب في 2 آذار/ مارس 1977، وهو التاريخ الذي تخلّص فيه القذافي من جميع من بقي من مجلس قيادة الثورة. عمومًا، تقلّد جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة حقائب وزارية وإن تفاوتت المدد الزمنية التي أمضاها كل واحد، كما تولى أحدهم رئاسة محكمة الشعب وآخر مهمة المدعي العام.

بدأ مجلس قيادة الثورة باثني عشر عضوًا، لكن عملية تقلّص العدد بدأت مبكرًا؛ ففي منتصف عام 1972، قتل أحدهم في حادث سيارة، وفي العام نفسه استقال اثنان، وفي منتصف 1975 جرت محاولة انقلابية فاشلة شارك فيها أربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة. تقلّص العدد إلى خمسة. ثم اختفى عبد السلام جلود الملقب بالرجل الثاني من المسرح السياسي في مطلع التسعينيات. ومنذ إعلان سلطة الشعب لم يكن لأي عضو من الذين بقوا من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، دورٌ واضح إلى جانب العقيد إلا أبو بكر

يونس الذي استمر في وظيفته قائدًا للجيش، وظل ملازمًا للقذافي إلى أن قُتل معه.

يمكن القول إن ليبيا كانت تحت حكم العسكر منذ اليوم الأول من أيلول/ سبتمبر 1969. لم يحافظ العقيد القذافي على اللباس العسكري باستمرار، بل إنه فضّل اللباس المدني في معظم الأحيان. لكنه كان يظهر بالزي العسكري من حين إلى آخر، وكانت متنوعة حيث شملت جميع أنواع أسلحة الجيش؛ فكانت برية وبحرية وجوية. كما فعل الشيء نفسه في لباسه المدني الذي شمل الألبسة الليبي والأوروبي والأفريقي بمختلف ألوانه الزاهية.

حدث الانقلاب العسكري الليبي ضمن سلسلة من الانقلابات العسكرية التي عرفتها الجيوش العربية. ويبدو أن العرب خلال الحقبة التي شاعت فيها الانقلابات العسكرية رأوا فيها الوسيلة الوحيدة لتداول السلطة، لذلك استقبلت الجماهير انقلاب بلادها بالفرح والتهليل والتأييد، وهكذا استقبل الانقلاب العسكري الليبي. يبدأ الانقلاب بالبيان الرقم واحد الذي يتضمن وعودًا معسولة كثيرة لدغدغة تطلعات الجماهير مثل محاربة الفساد، ونشر العدل والمساواة، وتحسين مستوى حياة الأغلبية. ومع أن شيئًا من هذه الوعود لم يتحقق في الانقلابات التي سبقت الانقلاب الليبي؛ فالشارع تحرّكه العاطفة وليس العقل، لذلك استقبل الليبيون الانقلاب العسكري بحماسة كبيرة. ومع أنه لم يكن بتدبير مصري، فالقرار الذي اتخذه عبد الناصر منذ الساعات الأولى لسماع خبر إطاحة النظام الملكي، والذي تلخص في تأييد الانقلاب وتشجيعه، واحتضان صغار الضباط، ساهم في رفع درجة التأييد لمجلس قيادة الثورة وذلك للشعبية التي كان يتمتع بها عبد الناصر في الشارع الليبي.

حافظ قادة الانقلابات العسكرية العربية التي سبقت الحدث الليبي على الشكل التقليدي للحكم؛ من وزارة، وبرلمان، وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تبدو أنها مستقلة عن بعضها بعضًا. وسار الحكام العسكريون الليبيون الجدد على المنوال نفسه، لكن هذه السياسة لم تدم طويلًا. وفور فشل

العقيد في مجهوده في البحث عن قطر عربي يتّحد مع ليبيا، انكفأ إلى الداخل وبدأ في تنفيذ برنامج بهدف إحداث تغييرات جذرية في طريقة الحكم وفي البناء الاجتماعي الليبي. وارتكز البرنامج على خطوات ثلاث: خطاب زُوارة، وثورة الطلاب، وتنظيم اللجان الثورية. ومع أن مجلس قيادة الثورة عند بداية تنفيذ هذا البرنامج كان موجودًا، لم يأخذ العقيد رأي زملائه، ولكنه أحاط نفسه بعدد من الضباط من أبناء عمومته، خلال النشاطات المتصلة بهذا البرنامج.

1 - خطاب زُوارة

ألقى القذافي في الخامس عشر من نيسان/ أبريل 1973، خطابًا في مدينة زُوارة التي زارها لمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وهي مناسبة يحرص الليبيون على الاحتفاء بها. أصبح هذا الخطاب يُعرف بخطاب زُوارة. وهو خطاب ألغى فيه القذافي دور الحكومة بالمعنى التقليدي، كما ألغى جميع أنواع المؤسسات وأشكال المأسسة التي بدأت تترسخ في المجتمع، عندما أعلن عن نقاطه الخمس: تعطيل القوانين كافة؛ القضاء على الحزبيين وأعداء الثورة؛ إعلان الثورة الثقافية؛ إعلان الثورة الإدارية وإلغاء البيروقراطية؛ إعلان الثورة الشعبية.

إن لكل مجتمع ثقافة تتضمن القيم التي يراها أعضاؤه مهمة وضرورية، فتحاط بهالة من التقدير والاحترام. وتتحكم القيم في المعايير التي هي معالم للأنماط السلوكية المقبولة. وكي يعيش أعضاء مجتمع ما لا بد من اتفاقهم على احترام القيم الرئيسة. لكن لوجود أفراد يخالفون بعض القيم يطور المجتمع أسلوبًا لعقاب المخالفين على أمل إرجاعهم إلى الطريق المستقيم. والانقلاب العسكري في حد ذاته فعلٌ يمثّل خروجًا على القانون، لكن كما ذكرنا تصرف العرب في العصر الحديث كأن الانقلاب العسكري وسيلة مقبولة لتداول السلطة. لم تلغ الانقلابات العسكرية العربية قوانين البلاد، إنما أدخلت عليها تعديلات أو عطّلت بعضها تحت ما يسمى بقانون الطوارئ. وبحكم ما جاء في خطاب زُوارة، فإن ليبيا أصبحت من تاريخ ذلك الخطاب، بلدًا من دون

قوانين. وهذا ما حدث بالفعل. ألقي القبض على مواطنين كثر من دون مراعاة ما كانت تنص عليه القوانين الليبية من إجراءات، واستبيحت أماكن خاصة بدعوى البحث عن أعداء الثورة، وأُحرقت كتب وكتابات بحجة أنها تحمل مبادئ وأفكارًا أو فلسفات معادية.

فور الانتهاء من خطاب زُوارة، رفع القذافي شعارًا جديدًا هو «اللجان في كل مكان»، وأمر بتشكيل لجان شعبية تتولى إدارة المؤسسات بغض النظر عن مجالها، سواء كانت تعليمية ابتداء في المرحلة الثانوية وما في حكمها، وما فوقها، أم إدارة بيروقراطية، أو إدارة فنية مثل المستشفيات والمصحات وشركات الأدوية وغيرها. استقبل الليبيون هذا الشعار في البداية بشيء من الازدراء. لكن بعد فترة وجيزة أدركوا أن اللجان الشعبية أمر مختلف، وستكون الأسلوب الوحيد لتسيير شؤون الإدارة أينما وجدت، وتمثّل تطبيقًا عمليًا لمشروع أيديولوجي ظهر كاملًا في ما بعد وعُرف بـ **الكتاب الأخضر**.

عندما بدأت اللجان الشعبية تتكون في داخل المؤسسات لم يكن لديها ما تهتدي به لا من حيث طريقة التكوين، ولا من حيث العدد، ولا كيفية اتخاذ القرار. لذلك، تتابعت خطابات القذافي حاثًا فيها الناس على تكوين اللجان، ومحددًا لهم طريقة تكوينها، ومجالات عملها، وعلاقاتها بغيرها.

هكذا انهار التنظيم الهرمي لبيروقراطية الدولة الليبية، واستبدل بنظام هلامي يتكون من يوم إلى آخر ثم يتغير، وهكذا. وبعد أن تتكوّن اللجنة تختار رئيسها من بين الأعضاء؛ بمعنى يصبح المدير أو الرئيس، ولم تفكر اللجان في الاستعانة بأشخاص من خارجها. بناء عليه، تولّى المناصب العليا في الإدارة وفي المؤسسات أشخاص غير مؤهلين؛ فمثلًا أصبح أحد الممرضين مديرًا لمستشفى طرابلس المركزي، كما تولى عامل بسيط إدارة مصنع أو مؤسسة، وهكذا بالنسبة إلى باقي المواقع الإدارية في الوزارات، وما يتبعها من إدارات. لذلك، كان أمرًا عاديًا أن يتولى إدارة السفارات الليبية في الخارج طلاب ممّن كانوا يتلقون تعليمهم خارجًا، أو أُرسلوا من ليبيا خصيصًا للقيام بهذه المهمة.

قامت اللجان الشعبية خلال الأعوام الأولى لتكوينها بإحداث تغييرات جذرية على الطرائق المتعارف عليها التي تؤدَّى بها المهمات في الإدارات تحت

مبدأ أن البيروقراطية نظام قديم ولا يتماشى مع الروح الثورية، لذلك استُغني عن تطبيق الإجراءات التي تمنع خلط العام بالخاص في المال وفي المعاملات، واستُغني عن كبار الموظفين من ذوي الخبرة، وحدث إرباك كبير في تأدية المهمات التي يجب أن تنجَز، كما حدثت تجاوزات في المجالات المختلفة، لعل أهمها: تقدّم الولاء على الكفاءة؛ والولاء الأول والأهم هو للعقيد أو للعسكر، ثم تأتي الولاءات الثانوية أو التقليدية متمثلة في الأسرة والقبيلة والجماعة الخاصة. وحتى بعد أن صدرت قوانين تنظم العمل في هذه اللجان، أصبح بعض الممارسات التي استجدت، لا يتعلق بالجودة والارتقاء بمستوى الخدمات ضمن الإجراءات التي تعوّد الناس عليها.

2 – ثورة الطلاب: السابع من نيسان/ أبريل

توجّه القذافي فور إلقائه خطاب زُوارة إلى الاجتماع بالطلاب في مدارسهم وكلياتهم لشرح ما ينوي القيام به، وليشجعهم على السير وراء أفكاره التقدمية بحسب وصفه. فتسابق الصغار إلى تقدّم صفوف المؤيدين، خصوصًا من أبناء الأسر الفقيرة، والأسر المقيمة في المناطق النائية، أو التي تعاني التهميش. وحرص القذافي على أن يحفظ طلاب المدارس والمعاهد والجامعات أفكاره عن ظهر قلب، وأن يبتعدوا عن الأفكار السياسية والأيديولوجيات الموجودة في المنطقة.

من الشعارات التي رفعها حكام ليبيا الجدد شعار «من تحزّب خان». كانت البلاد وقتذاك خالية من الأحزاب. لكن هذا لم يمنع وجود جماعات تنتسب إلى الاتجاهات السياسية التي كانت في المنطقة؛ من إخوان مسلمين، إلى حزب التحرير الإسلامي وحزب البعث، وناصريين وقوميين عرب وشيوعيين وغيرهم. وكان معظم أعضاء هذه الجماعات من الكتاب والأدباء. كما وجدت هذه الاتجاهات طريقها إلى بعض الطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. وفي عام 1972، صدر قانون جعل الإعدام عقوبة من يجاهر بانتسابه إلى حزب سياسي، أو يعمل في السر لإنشاء حزب سياسي. وكما أشرنا لم تكن المطبوعات التي تطبع في الداخل حكومية في ما مضى. لكن، منذ

الشهر الأول من عمر الانقلاب توقفت الصحف الحكومية، وحلّت محلها صحيفة يومية رسمية وحيدة هي صحيفة **الثورة**، تخصصت في التبشير بأفكار النظام الجديد. تتابعت حركة إنشاء الصحف الرسمية. وفي عام 1972، أُمّمت مؤسسة الصحافة وأصبحت الساحة مفتوحة للصحافة الرسمية فحسب. مع كل هذا التضييق وجدت فئة من طلاب الجامعات قامت بعدد من النشاطات كي لا توضع الجامعة تحت السيطرة الكاملة للحكومة، خصوصًا أن القذافي بدأ برنامجًا للتثقيف السياسي والعقائدي من طريق الخطابات والمحاضرات والمعسكرات بهدف استمالة الطلاب للدخول في فئة «قوى الثورة» التي أخذت ألقابًا إيجابية أخرى مثل القوى الحية، كما انضمّ بعض هؤلاء إلى جهاز أمني لحماية الثورة عُرف في ما بعد بـ «هيئة أمن الجماهيرية». وهكذا أصبحت نسبة من طلاب الثانويات والمعاهد والجامعات تعمل في الأجهزة الأمنية، وبذلك تلّقوا تدريبات عسكرية، واكتسبوا خبرات أمنية وظّفوها في ما بعد في أكثر من مناسبة.

استمر نوع من النقاش في أروقة الجامعة يعارض قيام ضابط برتبة عسكرية صغيرة يقود جيشًا من التابعين بالمفهوم العسكري؛ السمع والطاعة، ليفرض رأيًا من دون عرضه للحوار وتبادل وجهات النظر، ويسخّر إمكانيات الدولة كلها لوضع الترتيبات لتنفيذ متطلبات الرأي وتداعياته. أخذت المعارضة أسلوب التشكيك في مقولة أن اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية هي الأسلوب الصحيح للتحول الديمقراطي، وأن الديمقراطية الغربية تزييف لفكرة الديمقراطية، وأن حرية التعبير تقود إلى انتشار الفوضى وإلى الغوغائية. والطلاب الذين كانوا ينشطون في هذا الحوار هم الذين لهم معرفة ببرامج الأحزاب السياسية الموجودة في المنطقة وفلسفاتها، ويتابعون تجارب البلدان القريبة، خصوصًا الغربية. رأى العقيد أن هذا النقاش يمثّل تهديدًا لنوع الديمقراطية التي يقترحها. بذلك، وجّه إليهم سيلًا من التهم شملت الرجعية وتنفيذ أجندات أجنبية والخيانة. واتخذ النظام سلسلة من الإجراءات استفزت نسبة من طلاب جامعتي بنغازي وطرابلس وبعض المعاهد العليا. حدثت صدامات بين الطلاب والأجهزة الأمنية نتج منها ضحايا واعتقالات، وانتهت بهجوم كاسح على حرمي الجامعتين شنه الطلاب

المنظمون لقوى الثورة، وبمساندة عناصر أمنية رسمية ودعمها، في السابع من نيسان/ أبريل 1976. شهد حرمَا الجامعتين تدميرًا وفوضى وجرحى كثيرًا ومئات الاعتقالات. ورأى القذافي أنه نجح في تطهير الجامعة ممن وصفهم بالرجعية والعمالة وأصحاب الأفكار الهدامة، وأطلق على ما حدث ثورة الطلاب، وأن الجامعات أصبحت منذ ذلك التاريخ معقل الثورة والحرية والتحرر، وأصبح يحتفل بهذا اليوم كل سنة، وأطلق اسم «السابع من أبريل» على مدارس ومعاهد عليا وجامعات، وعلى ساحات ومعسكرات ومؤسسات عامة. كما أصبح السابع من أبريل مناسبة لتنفيذ أحكام الإعدام في الطلاب المعارضين، وكانت عمليات الإعدام تتم في ساحات الكليات الجامعية والمعاهد والمدارس الثانوية، ويحشد لكلٍ منها عدد غفير من المتفرجين، وتنقلها برامج الإذاعتين المرئية والمسموعة ضمن برنامج ممنهج للترهيب وإسكات أي صوت يحتج ولو كان ذلك همسًا. طُرد عددٌ من أساتذة الجامعة وعدد كبير من الطلاب ذكورًا وإناثًا. وبدأ العمل في تكوين اللجان الثورية في الجامعة وباقي المؤسسات التعليمية، لتستمر هذه الحركة وتمتد، حيث شملت جميع مرافق المجتمع[586].

3 - اللجان الثورية

تضمّن خطاب القذافي الإعلان عن بدء الثورة الشعبية بوصفها الطريق الذي سيؤدي إلى سلطة الشعب، وإلى الديمقراطية المباشرة؛ إذ لا ينوب أحد عن أحد، فـ «التمثيل تدجيل». وبحسب قول القذافي: «لا تكون الثورة مستقبلًا إلا ثورة شعبية، عارمة وجذرية ينتج منها طبيعيًا وضع جماهيري متلائم مع العصر الجديد في صورة مجتمع جماهيري شعبي تنعدم فيه الحكومة المتسلطة، وينعدم فيه الاستغلال، وتندثر فيه علاقات الظلم، ويوجد فيه الناس [...] كل الناس في ظروف متساوية قانونيًا وموضوعيًا». فالهدف المعلن هو بناء مجتمع جديد خالٍ من الظلم ومن الفوارق. وهذا ليس هدفًا جديدًا؛ فجميع الثورات الدينية والاجتماعية التي حدثت في الماضي في مختلف بقاع الأرض رفعت هذا الشعار. لكن المتتبع لحركة التاريخ يدرك أن هذا «يوتوبيا»؛ فمثل هذا المجتمع لم يتحقق في السابق إلا في فرضية حالة حياة

الإنسان القديم عندما لم يعرف الملكية الخاصة، ولم يكن في مقدوره إنتاج ما يزيد على حاجته. لكن بحسب رأي القذافي، ليحدث هذا التغيير لا بد من أن تكون الثورة شعبية، وأن يقودها فريق يحفظ **الكتاب الأخضر** عن ظهر قلب، ويأخذ على نفسه نشره ومتابعة تنفيذه. يتطلب التغيير الجذري «خوض معركة عقلية في الفكر والاجتماع والسياسة [...] لتسقط قناعاتهم ومفاهيمهم القديمة وتنتصر القيم والمفاهيم والعلاقات الجديدة»؛ فعلى عاتق الفريق أو التنظيم الذي أمر بتشكيله مهمة إحداث هذا التغيير الجذري، وأطلق على هذا الفريق اسم اللجان الثورية. على أعضاء هذا الفريق التسلح بأيديولوجية ثورية، وبحسب رأي القذافي هذه الأيديولوجيا أصبحت جاهزة ومتضمنة في الكتاب الأخضر الذي يقدّم الحلول النهائية لمختلف مشكلات الإنسان سواء كانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية[587].

شهدت جامعة طرابلس، أو الفاتح سابقًا، بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 تأسيس أول لجنة ثورية. ثم تتابعت عملية تأسيس اللجان الثورية. وأشرف القذافي بنفسه على تأسيس هذه اللجان، وتولى بين يوم وآخر إلقاء خطاب يحدد فيه شكل هذه اللجان واختصاصاتها ومهماتها التي كانت تتغير بتغير الأوضاع.

منذ الأيام الأولى لتكوين هذا الجهاز، بدا واضحًا أنه تنظيم يأتمر بأمر القذافي، وأن ولاء أعضاء اللجان الثورية له وليس للشعب الليبي أو للوطن. لم يتأخر القذافي في أن يعلن هذا صراحة وبكل وضوح عندما قال: «نحن على رأس هذه اللجان الثورية، هذه اللجان الثورية ستكون لجانًا عقائدية». ولم يقتصر الانتساب إلى اللجان الثورية على الذكور؛ إذ فتح الباب أمام الإناث أيضًا. ورأس هذا التنظيم ضابط من قبيلة القذافي وعاونه جهاز عسكري من القبيلة نفسها.

هل قصد القذافي أن يحلّ تنظيم اللجان الثورية محل الحزب القائد، أو الحزب الوحيد الذي يتولى السلطة كما وجد في مجتمعات كثيرة شيوعية وغير شيوعية؟ لا بد من أنه فكّر في هذا الأمر، وسيصنف كثيرون هذه الحركة حزبًا سياسيًا وحيدًا ومتميزًا. ومن جهة أخرى، سعى أعضاء اللجنة الثورية في أي موقع إلى الظهور بوصفهم جماعة متماسكة ومتميزة وصاحبة الأمر والنهي،

وتباهى أعضاؤها بالسلطة التي تمتعوا بها لقربهم من رئاسة النظام.

تولّى أعضاء الحركة تنفيذ مهمات كثيرة من بينها أعمال خارجة عن القانون لو قام بها مواطن عادي في ليبيا، أو في أي بلد في العالم، لَتعرّض للمساءلة القانونية وللعقاب. بعبارة أخرى، أعضاء هذه الجماعة فوق القانون، ولا يخضعون للمراقبة والمتابعة إلا من جانب القذافي نفسه. وجّهت هذه القوة مركزيًا لتنفيذ أعمال إجرامية تضمنت حبس الحرية والقتل والتدمير؛ فإلى جانب السيطرة على المؤسسات التعليمية التي بدأت بها نشاطها بما عُرف بثورة الطلاب؛ ترسّخ السابع من أبريل في الذاكرة الشعبية بأنه اليوم الذي يتولى فيه الطلاب تنفيذ عمليات شنق طلاب آخرين في داخل المؤسسات التعليمية، وفي الساحات العامة. كذلك شارك أعضاء اللجان الثورية في مراقبة المعارضين في الخارج، وتنفيذ سلسلة من عمليات القتل في عواصم عدد من البلدان العربية والغربية.

في عام 1980، تكوّنت مجموعة من المحاكم الثورية، كان جميع أعضائها من الطلاب الجامعيين الذين ليست لهم أي خبرة بالقانون. ألقي القبض على عدد من ضباط الجيش وكبار الموظفين ورجال الأعمال. ووجهت لهم تهمة الفساد المالي واستغلال الوظيفة للإثراء، ووضعوا في منازل خاصة، وتعرّضوا للتعذيب بهدف الحصول على الاعترافات. ثم أجريت محاكمات صورية نقلت عبر شاشات الإذاعة المرئية، كان الهدف الأول منها التشهير بالشخص الذي يحاكم، حيث كان يطلب منه إعادة ما اعترف به تحت التعذيب، ثم يوجَّه إليه سيل من الإهانات التي لا يستطيع الرد عليها؛ لا محامٍ ولا مدعٍ عام ولا قاضٍ بالمعنى التقليدي. جرت هذه المحاكمات باسم شرعيّة الثورةً وقانونها، وهو شيء هلامي لا يمتّ إلى القوانين بصلة، وليست له ضوابط.

يُستنتج ممّا ذُكر أن العسكر خلال فترة حكم القذافي تولوا تنظيم شؤون البلاد كلها، وأن البلاد خضعت لحكم عسكري دكتاتوري، حال بين المجتمع والتحول الديمقراطي الذي كان يمكن أن يحدث نتيجة مباشرة لطبيعة التغير الاجتماعي الذي شهده هذا المجتمع خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

يمكن وصف التغير الاجتماعي الذي مر به المجتمع الليبي خلال الحقبة الأخيرة بالتحديث؛ إذ ساعد توافر المال بسبب اكتشاف النفط في سرعة تحديث المحيط، حيث تحوّل الليبيون خلال أعوام قليلة من أغلبية أمّية وفقراء معدمين يسكنون الأكواخ والخيام إلى متعلمين، ولكل أسرة دخل ثابت، ومسكن حديث تتوافر فيه وسائل الحياة الحديثة المختلفة. وانتشرت في أنحاء البلاد الطرق المعبدة ووصلت الطاقة الكهربائية إلى جميع القرى بما فيها النائية، والمدارس والمستشفيات. وخلال الأعوام الأخيرة صُنفت ليبيا بحسب تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن البلدان ذات «التنمية البشرية العالية». كما تبين الأرقام الواردة في الجدول اللاحق، فإن ما توافر من إمكانات مالية انعكس إيجابيًا على مؤشرات مهمة مثل التعليم والصحة واستخدام المعدات الحديثة.

يفترض أن يقود التحديث المادي أو تحديث المحيط إلى الحداثة أو التحديث على مستوى الشخصية، حيث تنتشر بين الناس قيم تساعد على التحول الديمقراطي. إلا أن هذا لم يحدث، والسبب في ذلك هو أن نظام الحكم وقف حجر عثرة أمام تقدّم المجتمع على مؤشرات حداثية مهمة مثل: مكوّنات المجتمع المدني، ووسائل التعبير عن الرأي، والاتحادات والنقابات ثم الأحزاب السياسية. لم تتطور هذه المؤشرات، فحتى الجمعيات التي وُجدت كانت تابعة للسلطة الرسمية، على الرغم من أن عناوينها تحمل عبارة «مؤسسة غير حكومية». أما وسائل التعبير من صحف ومجلات ومحطات إذاعات مرئية ومسموعة فكانت مملوكة للدولة، بل حتى المسيرات التي تظهر في شكل تظاهرات كانت رسمية. لا يعني هذا بالضرورة أن البلاد كانت خالية من أفراد يحملون قيمًا تنتسب إلى نسق قيم يتضمن تلك التي تسود عند المجتمعات الديمقراطية، وتتوافر بيانات إمبيريقية تؤكد انتشار قيم الديمقراطية بين نسبة من الليبيين[588]. ولكن الأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا الوصف لا يترجمون هذه القيم إلى أفعال تتصل بالمجال العام بسبب إصرار النظام على سيادة خطاب اللون الواحد، وهو خطاب مفروض من أعلى لا يسمح بالتعبير علانية عن مبدأ تعدد الأفكار والآراء، وحق التعبير

عنها بحرية، واحترام الرأي المختلف معه، التي ستؤدي إلى تعدد الرؤى، وهي واحدة من أبرز متطلبات التحول الديمقراطي.

الجدول (11 – 1)

بعض المؤشرات الليبية التي لها علاقة بالتحديث

المؤشر	القيمة	عام
دليل التنمية البشرية	0.784	2014
الترتيب على مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم	55	2014
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار	21.666	2010
متوسط الدراسة بالسنوات	7.5	2014
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	16.1	2014
العمر المتوقع عند الولادة	75.3	2014
متوسط عمر السكان بالسنوات	25.9	2014
الولادات التي تمت تحت إشراف صحي	94.1 في المئة	2003
وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات	19 في الألف	2009
نسبة الأسر التي تستخدم الطاقة الكهربائية	98.35 في المئة	2006
نسبة الأسر التي تستخدم الغاز الطبيعي وسيلة للطهو	97.18 في المئة	2006
مجموع السكان الحضر	80 في المئة	2014

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر** (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 158؛ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية، **مشروع المسح**

العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير الأولي لنتائج المسح 2003، ص 21؛ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006**.

ثالثًا: عصر ما بعد القذافي: العسكر وإدارة الحكم

انضمّت ليبيا إلى بلدان الربيع العربي بانتفاضة السابع عشر من فبراير 2011. لم تكن تقليدًا لما حدث في الجارتين تونس ومصر، فقد كان الموعد محدّدًا مسبقًا من جانب عدد من شباب الفيسبوك إحياءً لذكرى مأساة وقعت في مدينة بنغازي في عام 2006. ومنذ انطلاقها، جاءت مختلفة عن انتفاضة الجارتين تونس ومصر. أطلق عليها القائمون بها ثورة 17 فبراير، وأطلق المنتفضون على أنفسهم ثوار 17 فبراير بعد أن استردّوا علم الاستقلال والنشيد الوطني اللذين ألغتهما ثورة الفاتح. لم تكن الانتفاضة سلمية؛ إذ تحولت منذ الأسبوع الأول إلى صدام مسلح، كما لم تكن صناعة ليبية صرفًا، فهي انتفاضة بالمشاركة بسبب تدخّل قوى عربية وإقليمية ودولية. وكان التدخّل واضحًا منذ الأسبوع الأول في شكل توافد شخصيات سياسية وإعلامية، ثم تطور إلى تدخل عسكري جوي شاركت فيه قوات الولايات المتحدة الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي «الناتو» بدعوى حماية المواطنين العزّل.

اختلفت الانتفاضة الليبية عمّا حدث في الجارتين تونس ومصر أيضًا من حيث طول فترة الصدام المسلح، وحجم المتضررين، قتلى وجرحى ومفقودين ومهجّرين قسريًا، وحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية. احتاجت ثورة الياسمين إلى 27 يومًا قبل أن يغادر الرئيس التونسي البلاد، ودام الحراك المصري 18 يومًا قبل أن ينسحب الرئيس المصري، وأصرّ على البقاء في بلاده، أما الانتفاضة الليبية فدامت 242 يومًا قبل أن يُقتل القذافي. بلغ عدد القتلى في تونس تقريبًا 219 شخصًا، وفي مصر 365 شخصًا، أما في ليبيا التي لا يتجاوز عدد سكانها أحد أحياء مدينة القاهرة فقد تجاوز عدد القتلى حاجز الخمسين ألفًا. لم يحدث تهجير قسري في حالتي تونس ومصر، أما ليبيا فقد

هجّر أكثر من ثلث عدد السكان. ما حدث في ليبيا هو حرب أهلية قذرة ارتكبت خلالها جميع ما يمكن أن يخطر في بال من أفعال الظلم والقهر والتعذيب والقتل، والتهجير القسري، وانتهاك الحرمات بأنواعها المختلفة.

جرى التدخل العسكري الأجنبي بغطاء «حماية المدنيين». وتوقّف بمقتل القذافي. وتُركت البلاد تحت رحمة كم كبير من الميليشيات وبقايا جيش. كان تكوين ميليشيا ولا يزال أمرًا سهلًا لا يستدعي سوى شخص يقرر، ويجمع حوله نفرًا من معارفه، وبضع سيارات «تويوتا» وعددًا من قطع السلاح، ويختار اسمًا ويبدأ نشاطه، فيزداد عدد الأفراد، وتكثر السيارات التي يتم الاستيلاء عليها بمختلف الوسائل، ويتجمع السلاح وهو أمر سهل في بلد تنتشر فيه الأسلحة انتشارًا غير مسبوق. لذلك، يقدّر عدد الفرق المسلحة التي ينطبق عليها هذا الوصف بنحو 1700 فرقة مسلحة. والصفة المشتركة بينها اللقب الذي تحرص على إبرازه كلّ فرقة «ثوار 17 فبراير». فهي ميليشيات تكوّنت على أساس أسري وعشائري وقبلي ومصلحي؛ فجميع الجماعات التي تتخذ لها أسماء ذات مدلولات دينية في المنطقة كوّنت ميليشيات ابتداءً من جماعة الإخوان المسلمين، إلى القاعدة، إلى الجماعة الإسلامية المقاتلة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش». كما توجد تنظيمات أخرى لها أسماء خاصة وتشترك مع الجماعات الإرهابية في مبادئ وشعارات كثيرة مثل القول أن الديمقراطية كفر، وإن المنتسبين إلى الجيش والشرطة مرتدّون تجب محاربتهم شرعًا، واستباحة الأموال العامة والخاصة وعدّها غنائم. من بين هذه الجماعات، مجلس شورى ثوار بنغازي، وسرايا الدفاع عن بنغازي، ومجلس شورى مجاهدي درنة، وغرفة ثوار أجدابيا. لم تشارك جميع هذه الميليشيات في الحرب الأهلية التي اندلعت فور إعلان الانتفاضة، بل ظهرت أغلبيتها إلى الوجود في ما بعد عندما اكتشف بعض الشباب المغامر أن في إمكانه أن يحصل على نصيب من السلطة والثروة في بلد ليس فيه حكومة ذات سلطة، ونجحوا في تكوين ميليشيات بسبب توافر عدد من الشبان العاطلين من العمل، واستعداد غير الليبيين للانخراط في ميليشيا تضمن دخلًا ثابتًا ونفوذًا. كما ألّف بعض خريجي السجون ومتعاطي المخدرات ميليشيات

تخصصت في السطو المسلح، وخطف الأشخاص طلبًا للفدية أو للإتجار بالبشر.

كان الشبان هم من بادر إلى التفكير في الخروج إلى الشارع والتظاهر في ذكرى ما حدث في مدينة بنغازي، كما توافقوا على رفع شعارات تتعلق بالمطالبة ببعض الإصلاحات، خصوصًا ما يتعلق بإيجاد فرص العمل، والحدّ من اتساع الهوة الاقتصادية بين أفراد المجتمع بسبب الفساد وليس بسبب الإنتاج، ومن قبضة السلطة في مجال حرية التعبير. كانت الانتفاضة الليبية منذ البداية دموية. لم يقبل القذافي خروج ليبيين للتظاهر من دون إذنه، فأمر كتائبه الأمنية باستخدام الوسائل كلها لمنع الشبان من تنفيذ مخططهم. وأدى الإفراط في استخدام القوة إلى لجوء الشبان إلى البحث عن وسائل للدفاع عن أنفسهم كان منها استخدام السلاح الذي حصلوا عليه بعد اقتحام مراكز الشرطة، وفي وقت لاحق مخازن الأسلحة التابعة للجيش. وشجع صمود الشبان أمام الكتائب الأمنية كبار السن على الانضمام إلى حركة الشارع، وتطوّع عدد منهم لتكوين جهاز يتولى تنظيم النشاطات التي ترتبت على التظاهرات والتي ستنتج في ما بعد. واختار الذين فكروا فيه اسم المجلس الوطني الانتقالي المؤقت. تكوّن المجلس بصورة عفوية وعلى أساس تطوع فردي، اكتسب تأييدًا شعبيًا، ثم دوليًا في ما بعد عندما نجح في تقديم تصور متكامل لحركة مجتمعية تهدف لإحداث تغييرات جوهرية في اتجاه بناء الدولة المدنية. أخذ المجلس على عاتقه إدارة معركة التغيير؛ فزاول مهمات تشريعية وأخرى تنفيذية، وأصبح الجهة التي تعطي الشرعية للميليشيات، وتقرر مكافآت مالية لأفرادها، وتعتني بشؤون الجرحى وذوي العاهات.

أحدثت الحرب التي دارت فوق الأرض الليبية دمارًا هائلًا في البنية التحتية، وفي كل ما يتعلق بالقوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة. لذلك، عندما توقّف القتال قرّر المجلس الانتقالي تكليف بعض الميليشيات مهمة حفظ الأمن. وفتح هذا القرار الباب أمام استمرار جميع الميليشيات الموجودة في عملها وتكوين ميليشيات جديدة. وأصبحت هذه الميليشيات المختلفة والمتعارضة في خلفياتها تسيطر على جميع المدن والقرى.

رفع الشبان الذين تقدّموا مسيرة الانتفاضة، شعارات كثيرة كان منها:

توطين قيم الديمقراطية سلوكًا وطريقة في الحكم، وبناء الدولة المدنية، والابتعاد عن حكم العسكر والنهج الدكتاتوري. استجاب المجلس الوطني الانتقالي لهذه المطالب ووضعها ضمن الإعلان الدستوري الذي أعلنه. لذلك، نظمت انتخابات، وألّفت حكومات في جميعها وزارة للدفاع وأخرى للداخلية، لكنها لم تتمكن من بناء جيش نظامي، وشرطة نظامية، وظلت الميليشيات هي الفاعل الرئيس في المشهد الليبي. وتبنى بعض الميليشيات الفكر التكفيري فوقف بقوة ضد فكرة الديمقراطية، والدولة المدنية، بدعوى بعث الدولة الإسلامية. لذلك، منعت هذه الميليشيات المواطنين في المدن التي تسيطر عليها من الترشح للانتخابات، ومنعت الهيئة الوطنية من الانتخابات من الوجود في تلك المدن، وحرم السكان من المشاركة في هذه التظاهر. واستطاعت هذه الميليشيات إلغاء جميع أنواع المؤسسات التي كانت موجودة، واستبدلتها بمكاتب تحمل عناوينها تسميات قديمة أو لها دلالات دينية مثل: ديوان بيت المال، وديوان الحسبة، وديوان الفيء والغنائم.

يسمى الجهاز التشريعي الذي استلم من المجلس الوطني الانتقالي المؤتمر الوطني، وهو جسم يضم 200 عضو جرى انتخابهم في أول انتخابات تجرى في ليبيا بعد أكثر من نصف قرن. وتمكّن عدد من قادة الميليشيات من النجاح في الانتخابات، ولم يمنع دخولهم ضمن الهيئة التشريعية في البلاد احتفاظهم بميليشياتهم، أو التمتع بالنفوذ السابق الذي كان لهم في الميليشيات نفسها. ولأن الليبيين لم يكتسبوا بعد قيم الديمقراطية فكثير منهم لا يقبل التنازل عن رأيه لمصلحة الأغلبية. لذلك، استعان بعضهم بالميليشيات لتمرير رأي معين. وهكذا شهدت القاعة التي يعقد فيها المؤتمر الوطني العام اجتماعاته، في تواريخ مختلفة، أكثر من هجوم مسلح للمطالبة بتنفيذ أوامر معينة. لا يعني هذا أن يقوم المسلحون بإطلاق النار على الحاضرين، ولكنهم يدخلون إلى القاعة بأسلحتهم وسط حالة من الهرج والمرج وإطلاق النار في الهواء، فيثيرون الرعب في الحاضرين قبل أن تتم الاستجابة لطلباتهم وأوامرهم[589].

بعد انتهاء الحرب الأهلية، شهدت البلاد حراكًا اجتماعيًا وسياسيًا ناشطًا؛ إذ تكاثرت مختلف أنواع وسائل التعبير عن الرأي، من صحف إلكترونية وأخرى ورقية، ومحطات إذاعة مسموعة، وأخرى مرئية. لم يخضع شيء منها

لسلطة مركزية؛ فكثر النقاش الصريح، وكثرت الانتقادات التي توجهت في كل اتجاه، كما نشطت منظمات المجتمع المدني، وعرفت البلاد الاعتصامات والتظاهرات. وكان أكثر من قام بهذه النشاطات هم الشباب. بعد فترة، برزت ظاهرة جديدة تمثلت في قيام ميليشيات بالاعتداء بالقتل والتنكيل على ناشطي المجتمع المدني، والصحافيين والناشطين السياسيين، إلى جانب أفراد وضباط من الجيش والشرطة. لم تقتصر هذه الاعتداءات على الرجال، بل شملت الفتيات والنساء. وكان الاعتداء على النساء في هذا المجتمع أمرًا نادرًا، يتعارض مع القيم الثقافية التي تحرص على أن تتجنب المرأة المناسبات والمواقف التي ربما تتعرض فيها للإهانة اللفظية أو غيرها. وتفسح العادات للمرأة مجالًا يمكنها - متى أرادت - إنهاء صدام بين الذكور؛ فمن المتعارف عليه، إذا حدث صدام بين رجال في الشارع العام، يمكن أي امرأة أن تتقدم الصفوف، وتخلع غطاء الرأس التقليدي، فيتوقف العراك في الحال. وكان جميع من تعرّض لهذه الاعتداءات من المدنيين محسوبًا على التيار الليبرالي، ما أدى إلى الاستنتاج أن الميليشيات التكفيرية هي وراء هذه الأفعال[590].

إن أعمال القتل المشار إليها سابقًا هي أعمال فردية قام بها مسلحون لعقاب الداعين إلى نشر قيم الديمقراطية، وبدلًا من الدخول معهم في حوار قرروا إقصاءهم من المجتمع نهائيًا. إن من قام بهذه الأفعال ليس من منتسبي الجيش، لكنهم من المسلحين أو العسكر الذين حلّوا محل الجيش الرسمي. ومع أن من نفّذ عمليات القتل ضد المدنيين التي أشرنا إلى عينة منها أفراد معدودون، فما قاموا به كان بناءً على أوامر صدرت عن قادة ميليشيات ينتمون إليها. وهي ميليشيات تتسلح بفكر لا يقر قيم الديمقراطية، بل يستعين بتفسيرٍ خاص لبعض آيات القرآن ليحرّمها، وليوصف من ينادي بها بالمرتد الذي يجب قتله. والأشخاص الذين أشرنا إلى تواريخ اغتيالهم، لا علاقة لهم بالسلاح فهم أفراد مسالمون، يستخدمون الكلمة منطوقة أو مكتوبة، ويدعون لما يؤمنون به بالوسائل السلمية. ومع ذلك لم يتحمل الطرف المقابل رأيهم وأسلوبهم فقرر التخلّص منهم نهائيًا.

لم تقتصر عمليات الخطف والتعذيب والقتل على الفئات المشار إليها، بل شملت فئات أخرى أهمها: قدماء رجال الأمن والجيش بمن فيهم من قام

بدور مهمّ في الحرب إلى جانب ثوار 17 فبراير. وفي الأغلب كان هذا النوع من الاغتيالات بسبب عداوات قديمة، أو للانتقام من الذين خدموا النظام السابق. كما شملت عمليات القتل العسكريين الجدد الذين لبّوا دعوة الحكومة لبناء جهاز شرطة جديد وجيش جديد. ينتمي الذين قاموا بهذا النوع الأخير من الاغتيالات إلى جماعات تكفيرية متطرفة. ونظرًا إلى غياب الأجهزة الرسمية قُيِّد جميع هذه الأفعال ضد مجهول على الرغم من أن الفاعل في بعض الأحيان كان معروفًا. لكن الخوف لجَم الألسنة في انتظار بناء دولة القانون وتفعيل دور مؤسسة ما يُعرف بأولياء الدم.

بعد غياب القذافي التفتَت الميليشيات التي كانت تحارب كتائبه الأمنية إلى الوراء ليحاسب بعضها بعضًا، ولتتذكر خلافات حدثت بين الزعماء في أثناء الحرب الأهلية، أو حتى خلافات قديمة. لذلك، عرفت البلاد صدامات في داخل المدن وصدامات بين المدن، وبين قبائل، وبين أسر وعائلات. ونظرًا إلى ضخامة الترسانة الحربية الليبية فقد خلفت تلك الخلافات دمارًا على الأرض، وقتلى وجرحى ومفقودين. لكن الحرب التي جرت في النصف الثاني من عام 2014، أفرزت إلى جانب الأضرار التي ذكرت نوعًا جديدًا من الدمار تمثّل بعمليات إقصاء لآخرين كي تبقى الساحة مجالًا مفتوحًا أمام تيار فكري واحد؛ بمعنى اختفاء ذلك التعدد في الخطاب الذي عرفته البلاد خلال عامَي 2012 و2013 والنصف الأول من عام 2014. بقي في كل ساحة، سواء كانت مدينة أم منطقة جغرافية أم إقليمًا، خطاب الطرف الذي فاز في الحرب؛ حرب بين مدن أو بين مناطق. وبذلك اختفى النقد في داخل كل موقع جغرافي وحلّ محله خطاب التخوين الموجّه نحو الطرف الآخر، والتمجيد لنحن. ورجع الليبيون إلى الوضع نفسه الذي ساد خلال حكم القذافي، لا بل حتى أسوأ؛ إذ استقبلت السجون أيام القذافي أعدادًا كبيرة من سجناء الرأي، لكن أصحاب الرأي المخالف في زمن سيطرة الميليشيات ليس لهم مكان في المجتمع؛ فإما الهجرة وإمّا الموت.

خاتمة

مرّ المجتمع الليبي خلال العقود الأخيرة بمرحلة من مراحل التغيير غير العادية؛ تبدل جميع المكوّنات التي على الأرض، وأثّر في نمط حياة أغلبية السكان. عندما برزت ليبيا على خريطة العالم بلدًا مستقلًا حديثًا، لم يتوقع الذين تناولوا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، أن يؤدي الاستقلال إلى إحداث تغييرات جذرية على البنية التحتية، ولا على حياة شعب. وصنف وقتذاك بين أفقر بلدان العالم اقتصاديًا. بل من كتب من الاقتصاديين وقتذاك أكّد أن بلدًا لا يزيد متوسط دخل الفرد فيه على 40 دولارًا في السنة، ليس لسكانه أمل بأي تنمية مهما تدنى مستواه. وكرر بعضهم وصف موسوليني، عندما قال: «ليبيا صندوق مملوء بالرمل». إلا أن التغيير حدث عندما تبين أن صندوق الرمل يقع فوق بحيرة كبيرة من الذهب الأسود. وبعد أن اكتشف النفط بكميات كبيرة أصبح الدخل القومي يتضاعف سنويًا وفق متوالية هندسية وليست عددية، وبدا للمراقبين أن البلاد مقبلة على حالة من حالات التحديث السريع. وتراجع بعض من كتب أن لا أمل لسكان هذا البلد بتحسن اقتصادي، ليستبدل هذا الرأي بعبارة: «تنمية اقتصادية في حالة توافر موارد مالية لا حدود لها». وهذا ما كتبه أحد الاقتصاديين العالميين الذي خصص فصلًا كاملًا عن ليبيا في كتاب أصدره في عام 1959، واستخدم ليبيا مثالًا لبلد لا أمل له بأي تقدم اقتصادي، وعندما أعاد طبع الكتاب في عام 1968 خص ليبيا بفصل كامل لشرح حالة بلد سيحقق تنمية سريعة بسبب الوفرة المالية التي شبّهها بسيل لا حدود له من النقود[591].

كان يمكن أن يقود نمط التغير الاجتماعي الذي مر به هذا المجتمع إلى نمو المؤسسات المرتبطة بانتشار التعليم، والانفتاح على العالم، التي تساعد على انتشار القيم الديمقراطية؛ ذلك أن المجتمعات الأخرى التي مرّت بالأوضاع نفسها انتشرت فيها القيم الديمقراطية. فظاهرة التحديث عندما بدأت في الغرب أخذ التغير الاجتماعي مسارين: المسار المادي متمثلًا في عناصر تتصل بالمحيط الفيزيقي، والمسار الثقافي متمثلًا في مكونات شخصية الفرد. لكن، منذ الثورة الفرنسية، يمكن القول إن هذه المكوّنات تضمنت موقفًا سلبيًا من القيم القديمة، خصوصًا تلك التي استمدّت قوّتها من الحقبة التي عرفت في

أوروبا بتسلّط الكنيسة، وتوجهت باهتمامها نحو الفرد ورفاهيته التي شملت التعليم والعناية الصحية، والعناية بالمعرفة العلمية، والاستفادة من توظيفات المعرفة العلمية في مجال التكنولوجيا، والعمل على بناء الدولة المدنية، ونشر قيم الديمقراطية بما فيها من مساواة وعدل وخضوع الجميع لسلطة القانون، والاعتراف بأن لكل شخص بغض النظر عن مكانته الاجتماعية رأيًا له الحق في التعبير عنه بالطرائق السلمية والاستماع إليه واحترامه. هذه من المكوّنات التي رآها عدد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، مكونات خاصة بالشخصية الأوروبية الحديثة[592].

خلال فترة من الزمن كان في الإمكان القول إن هذه خصائص ثقافات أوروبية. لكن، بعد الانتشار الواسع لهذه المكونات اكتسبت الثقافة صفة العالمية، وأصبح في الإمكان القول إنها مكونات ثقافية عالمية، خصوصًا أن ثقافات غير أوروبية ساهمت بنصيب في تحديد الصور الأخيرة لعدد من المكونات الحداثية. ثم إن المجال سيظل مفتوحًا باستمرار لمساهمات ثقافية جديدة، المهم أن المساهمات الجديدة ستدخل حلبة للمنافسة يكون فيها البقاء للنمط الذي يجده أبناء المجتمعات المختلفة ملائمًا لأوضاعهم فيعتمدوه. لذلك، لم نستغرب عندما وجدنا أن علاقة الارتباط بين المتغيرات الثلاثة (التحديث، والحداثة، والديمقراطية) ظهرت واضحة في دراسة على عينة صغيرة وغير احتمالية في المجتمع الليبي[593]. ويعني هذا أنه لو توافرت أوضاع ملائمة لانتشرت قيم الديمقراطية في هذا المجتمع بين نسبة عالية من أفراده.

بعبارة أخرى، يوجد متغير مهم يُمكن الإشارة إليه بالمتغير المتداخل، حال بين الانتشار الواسع للتحديث وعدم انتشار قيم الحداثة التي ستقود إلى انتشار قيم الديمقراطية. وهذا المتغير المهم في رأينا هو حكم العسكر؛ فحكم العسكر الذي عرفه هذا المجتمع استبدادي وقمعي سواء كان ذلك في الحقبة الزمنية التي حكم فيها القذافي، أم خلال الحقبة الزمنية التي جاءت بعد اختفاء القذافي. بل إن حكم العسكر بعد حقبة القذافي أشد وطأة وأقوى استبدادًا بسبب تعدد أجندات الميليشيات التي سيطرت على المسرح السياسي وخلفياتها وأهدافها؛ فصفة الاستبداد التي ارتبطت بحكم العسكر وقفت

سدًا منيعًا في وجه تطور تلك المؤسسات غير الرسمية التي تهيئ الأوضاع الملائمة لانتشار قيم الديمقراطية. وهي المؤسسات التي يعرّفها المالكي بـ «الأجهزة الوسيطة المتشبعة بثقافة الحوار، وحسن إدارة الاختلاف، وبناء التسويات والتوافقات»[594]. سيادة خطاب اللون الواحد، وكثرة تغيير الأجهزة والمؤسسات التي ميزت سياسة القذافي، لم تسمحا بتراكم مؤسساتي يفسح الطريق أمام انتشار الأجهزة الوسيطة. وطبيعة الأوضاع التي صاحبت الانتفاضة الليبية منذ بدايتها وحتى الآن، قوّت العوامل التي عرقلت تطور تلك الأجهزة بدلًا من أن تضعفها؛ فالصدامات المسلحة هي العامل المشترك في المراحل التي مرّت بها مسيرة الانتفاضة. وفي هذه الأوضاع يركن الجميع إلى توظيف مبدأ الغلبة، وتستغل جميع الوسائل المتوافرة بما فيها السلاح لفرض الرأي الخاص، وإقصاء الرأي المخالف وتغييب لغة الحوار.

المراجع

1 - العربية

أبو قصة، علي محمد. **خفايا وأسرار حرب تشاد 1976 - 1995**. طرابلس: دار الفرجاني، 2013.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر**. نيويورك: البرنامج، 2014.

التير، مصطفى عمر. **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

______. **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي**. بيروت: منتدى المعارف، 2014.

______. «التحديث والحداثة والتحول الديمقراطي في ليبيا: بين المأمول والممكن»، **مجلة الدراسات الاجتماعية** (2016).

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية. **مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات. التقرير الأولي لنتائج المسح** 2003.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات. **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة** 2006م.

المالكي أمحمد، «العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار في المنطقة العربية». ورقة مقدمة في المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، الإسكوا، بيروت، 23 - 2011/11/24.

2 - الأجنبية

Beck, Ulrich, Anthony Giddens & Scott Lash. *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Cambridge: Polity Press, 1994.

Chirot, Daniel. *Social Change in the Modern Era*. New York: Thomson Learning, 1986.

Harrison, David. *The Sociology of Modernization and Development*. London: Unwin Hyman, 1988.

Higgins, Benjamin. *Economic Development: Principles, Problems and Policies* New York: W.W. Norton & Co., 1968.

(584) علي محمد أبو قصة، **خفايا وأسرار حرب تشاد 1976 - 1995** (طرابلس: دار الفرجاني، 2013)، ص 20 - 21.

(585) مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 267 - 268.

(586) مصطفى عمر التير، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي** (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 52 - 58.

(587) المرجع نفسه، ص 61.

(588) التير، **أسئلة الحداثة.**

(589) «اقتحام مجمع المؤتمر الوطني العام ومقر قناة خاصة ببنغازي على خلفية قصف بني وليد»، **فرانس 24**، 2012/10/22، في:

https://bit.ly/2FOcWFB

(590) «اغتيال الصحفي الليبي مفتاح بوزيد في بنغازي»، **بي بي سي عربي**، 2014/5/26، في:

https://bbc.in/2AUxMjD;

«اغتيال المحامية سلوى بوقعيقيص عضوة المجلس الوطني الانتقالي»، **صحيفة الرصيفة**، 2014/6/26، في:

www.alrseefa.net/archives/14189

«اغتيال الحصائري.. رصاصة في قلب ليبيا (بروفايل)»، **بوابة الوسط**، 2015/2/24، في:
https://bit.ly/2sBkpA4

(591) Benjamin Higgins, *Economic Development: Principles, Problems and Policies* (New York: W.W., Norton & Co., 1968).

(592) Daniel Chirot, *Social Change in the Modern Era* (New York: Thomson Learning, 1986); David Harrison, *The Sociology of Modernization and Development* (London: Unwin Hyman, 1988); Ulrich Beck, Anthony Giddens & Scott Lash,

Reflexive Modernization: Politics, Tradition, Aesthetics in the Modern Social Order (Cambridge: Polity Press, 1994).

(593) مصطفى عمر التير، «التحديث والحداثة والتحول الديمقراطي في ليبيا: بين المأمول والممكن»، **مجلة الدراسات الاجتماعية** (2016).

(594) أمحمد المالكي، «العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار في المنطقة العربية»، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، الإسكوا، بيروت، 23 – 24/ 11/ 2011، ص 5، في:

http://bit.ly/2hDI0sa

الفصل الثاني عشر
البشمركة والعلاقة المدنية - العسكرية في كردستان العراق ...... سردار عزيز

يُطلق اسم «البشمركة»، بوجه عام، على قوات مسلحة شبه عسكرية في كردستان العراق، التي توجد فيها حكومة فدرالية إقليمية ضمن دولة العراق منذ عام 1992. ويعني مفهوم البشمركة ترتيبًا مدنيًا - عسكريًا خاصًا - نتيجة لمسار مُعيّن وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية. وتعني الكلمة في اللغة الكردية الجندي والجهاز العسكري، كما تعني أيضًا النظام الدفاعي برمته. والبشمركة هي قوّة مسلحة كردية تنتمي إلى الأحزاب السياسية، يرأسها حاليًا وزير يُعرف بـ«وزير البشمركة». وتعدّ البشمركة قوة دستورية، بناء على الدستور الفدرالي العراقي. فما هي البشمركة تحديدًا؟ وإلام يشير اسمها؟

تتصدى هذه الدراسة لهذين السؤالين من أجل وضع مفهوم جديد للاسم واستخدامه لفهم طبيعة القوة المسلحة ووضعيتها في حكومة كردستان الإقليمية في العراق. وتتعامل الدراسة مع الاسم على نحوٍ إشكالي، من أجل إظهار تشكيلة علاقات القوة داخل المجتمع الكردي، ولا سيما العلاقة المدنية - العسكرية. كما تتفحص إن كان الاسم يساهم في تحويل البشمركة إلى جيش نظامي، أو في تحويل أعضائها إلى جنود. وبهذه الطريقة، فإن البشمركة - كمفهوم - تُمكّن من دراسة العلاقة المدنية - العسكرية في كردستان العراق. وتعني العلاقة المدنية - العسكرية، عمومًا، العلاقة بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية، أو بمعنى أوسع بين العسكر والمجتمع كله. هكذا، فإن فهم البشمركة يتطلب تحليل المجال المدني والمجال العسكري والنخبة الحاكمة في كردستان. وتظهر من خلال المفهوم تشكيلة من علاقات القوة داخل

المجتمع الكردي، على أن المفهوم في حركة مستمرة، وسياقه يتحول طبقًا للحوادث والتقدم في مجالات أخرى، سواء كانت مجتمعية أم اقتصادية أو سياسية.

إن كلمة «بشمركة» هي كلمة مركّبة، صيغت وسُيّست في وقت معيّن (جمهورية مهاباد في عام 1945)، وطُوِّرت عبر التاريخ، لتعني أشياء متنوعة. ويُعدّ تحليل الاسم، والصور المرتبطة به، الخطوة الأولى الضرورية في عملية فهم وجود العلاقة المدنية - العسكرية المميزة، أو عدم وجودها، في كردستان. والبشمركة، كمفهوم، وكشكل أيضًا، «قادم جديد» إلى دائرة انتباه العالم. وفي وقت تصبح فيه البشمركة على نحو متزايد موضوع اهتمام إعلامي على المستوى العالمي، فإنه لا زال يتعين دراستها أكاديميًا على نحو مفصّل. وقد تغير الاستعمال الاعتيادي للاسم على مرّ التاريخ، وأصبح مفهومًا سياسيًا لحرب العصابات، ومفهومًا متعدد الطبقات، مُثقلًا بالذكريات والمعاني والصور والخصائص المميزة. وتاريخ المفهوم ليس خطًا مستمرًا ومستقيمًا، بل هو أصعب من ذلك. فقد جرت حوادث وحالات تقطّع ساهمت إيجابيًا وسلبيًا في صناعة المفهوم.

يمكن تقسيم تاريخ المفهوم إلى مدتين، هما تحديدًا: مدة حرب العصابات في الجبال قبل انتفاضة عام 1991، والمدة الحضرية بعد هذه الانتفاضة. غير أن المدّة بعد الانتفاضة ليست تاريخًا متواصلًا، كما أن الحرب الأهلية في أواسط التسعينيات كان لها تأثير كبير، على نحو خاص، في الدور والمعنى للبشمركة.

منذ الأيام الأولى لحكومة إقليم كردستان كان هناك إدراك لضرورة وجود جيش. وقد جرت في عام 1993، أولى المحاولات لتوحيد القوات شبه العسكرية التابعة للحزبين السياسيين الرئيسين، وهما تحديدًا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. لكن المحاولة فشلت بسبب الحرب الأهلية بين الحزبين في عام 1994، كما كان الفشل مصير محاولات أخرى[595]. هذا الفشل في تأسيس جيش يحمي الحكومة خارجيًا ويوفر الأمن داخليًا. إنه قصة العلاقة المدنية - العسكرية من ناحية العلاقات المجتمعية المدنية - العسكرية والعلاقات النخبوية المدنية - العسكرية في

الإقليم. وعلى الرغم من ذلك، فإن إدراك المطلوب يستتبع ضرورة ملحّة لتوحيد القوات المنقسمة سياسيًا، وما زلنا بعد ربع قرن من الزمن ننتظر التوصل إلى إدراك هذه الحقيقة. وتوجد أسباب عدة لهذا الإخفاق العظيم، وهناك جذور معقدة لهذه الفجوة بين الإدراك والتنفيذ.

إن ذلك الأمر المطلوب يحدث من خلال مفهوم البشمركة. وبهذا الخصوص، فإن المقاربتين، أي العلاقات المجتمعية المدنية - العسكرية والعلاقات النخبوية المدنية - العسكرية، مكمل بعضهما بعضًا. ومن الضروري لفهم البشمركة، الاستدلال على هوية هذه القوة وموقعها داخل المجتمع، وربما كان الأهم هو الاستدلال على كيفية النظر إليها داخل المجتمع، وكيفية تخيلها في أذهان الجمهور. فهل البشمركة بمنزلة جنود يعرّفون أنفسهم وأنشطتهم من خلال مقارنتها بالحياة المدنية؟ وهل تشكّل علاقتها بالمجتمع جزءًا من هويتها؟ يتشابك هذا الأمر مع العلاقة بين النخبة الحاكمة والبشمركة. ومع ذلك، فإن هذه المعادلات والمفاهيم المكرّسة كلها تُجابَه بتحديات عند تطبيقها على حالة كردستان.

تتبنى هذه الدراسة طريقة مفاهيمية متمثّلة في أن البشمركة مفهوم بُنِيَ في بيئة اجتماعية وسياسية خاصة، واستمر من خلال عوامل عدة. ويكشف فك رموز تعقيدات المفهوم، من النواحي الاجتماعية والتاريخية والسياسية، عددًا من الخاصيات المهمة للموقف والتخيّل العام داخل المجتمع الكردي في ما يتعلق بالنظام العسكري. وفي هذا السياق، نقتبس قول بيار بورديو: «من أجل تغيير العالم، يجب علينا تغيير الطرائق التي يُصنع بها العالم، أي رؤية العالم والعمليات الفعلية التي يتم بها إنتاج المجموعات وإعادة إنتاجها»[596]. ومن ثم، فإن المجموعة (أي البشمركة) تحتاج، واقعيًا وعمليًا، إلى تفكيك. ونحن نرى أن نظام تنظيم العنف في المجتمع الكردي يحتاج إلى تغيير، وإلى نقلة نوعية من أجل الاستجابة لاحتياجات وقتنا الحالي. وهكذا، تكون هناك نقلة، في المجالين السياسي والمجتمعي، تستلزم تمكين المجالات الأخرى من اللحاق بهذين المجالين، مع أن الأهم هو تنظيم العنف داخل المجتمع.

من أجل تحويل البشمركة إلى جيش، نجادل بأنه يلزم إحداث قطيعة في ناحية التفكير العسكري بين الأكراد. ويجب أن تكون هذه القطيعة متعددة

الوجه، كي تحقق ما هو مُستهدف بها. والقطيعة في هذا السياق مطلوبة؛ لأن الاستمرار على الأمر نفسِه لا ينتج منه نشوء جيش، علمًا أن هذه القطيعة ليست مهمة سهلة على الإطلاق، فهي تشمل العواطف، والتاريخ، والهوية، وعقلية متصلبة أيضًا. وتبدأ أولى خطوات هذه القطيعة من اسم البشمركة تحديدًا. وهناك أسباب تجعل هذه الخطوة، كما نجادل في هذه الدراسة، تساهم على نحوٍ كبيرٍ في الاتجاه المطلوب. كما أن البشمركة لم تصبح موضوعَ معرفة بعد. بكلمات أخرى، فهي لم توضع حتى الآن في قالب معرفي. كما أنه يصعب جعْلها موضوع تحليل في وقت ذي حساسية يشهد حربًا ومقاومة. وربما كانت البشمركة وخصائصها وصورها وبناها وعلاقاتها تنتمي بمجملها إلى زمن حرب العصابات. وسيكون من الصعب كثيرًا - إن لم يكن مستحيلًا - بالنسبة إلى قوة، مثل هذه القوة، أن تتحول إلى جيش في حال المحافظة على الاسم نفسه، والصورة نفسها، والبنية نفسها.

نتعامل مع البشمركة على أنها مفهوم ورمز وعضو في منظومة معيّنة ضمن المجتمع، في وقت معيّن وأوضاع معيّنة. وإن المفهوم والرمز نتاج وقت معيّن وأوضاع معيّنة، وهو ما يمكن تسميته «عصر ما قبل القانون». ويشير التعامل مع البشمركة - كمفهوم - من بين أشياء أخرى، إلى طرح المفهوم بوصفه إشكالية، من أجل تقييم مدلوله وعُمقه ومنفعته النظرية وتماسكه وفائدته الميدانية[597].

لهذا المفهوم ظلال عدة؛ منها ما هو جليٌّ، ومنها ما هو أقل جلاء، إضافة إلى أن هناك هوّة بين معناه الحَرفي وحقيقته. وبسبب هذا التعقيد، يصبح من الصعب وضع المفهوم في إطار تاريخ محدد. لهذا، نقتفي أصل المفهوم أكثر مما نقتفي تاريخه بالعودة من خلال الأصل من الحاضر إلى المنشأ. وكما يقول ميشيل فوكو، يتعيّن على علم اقتفاء الأصل أو النسب «أن يحارب تأثير القوة الذي يشكّل إحدى خصائص أيّ حوار»[598].

تجب معاملة رجل البشمركة على نحوٍ مختلف على مستويات عدة؛ فهو رمز المقاومة، والرجل الملحمي، ومقاتل ضد نظام معيّن من دون أن يكون ملزمًا أن يقيم مجددًا نظامه الخاص. وعلاقة رجل البشمركة بالحياة والموت مبهمة من الناحيتين الفعلية والافتراضية؛ فهو يقف أمام الموت كي يدافع عن

الحياة. إنه رمز أسطوري بامتياز، لكنه في الواقع العملي يمثّل التجزئة والانقسام والحرب الأهلية. وهو يشبه رمز المطرود من المجتمع (Homo sacer) الروماني ويتداخل معه، ولا سيما على نحوٍ ما أعاد جورجيو أغامبين صوغ هذا المفهوم[599]. إنه الرجل الذي يتحملَ المجتمع إرساله إلى حيث يلقى حتفه، وهو رجل تعصف به التناقضات؛ ذلك أنه مقدس، ولكنه يُرسَل قبل الجميع نحو الموت. إنه بطل، ولكنه يعيش حياة بائسة. ومعظم رجال البشمركة فقراء. ورجل البشمركة محارب من أجل قضية، كما أنه الرمز العاري الذي يحصل على أقل قدر من الثروة الوطنية. وفي وقت تدافع فيه البشمركة عن أمة، فإن المجتمع يقاوم بناء الدولة بصورة واعية ومؤسسية في آنٍ.

على الرغم من تاريخ البشمركة الطويل، فإن هذه الدراسة تركز، أساسًا، على البشمركة في أثناء عصر حكومة إقليم كردستان. وتساعدنا البشمركة كمفهوم محمل بالمعاني إلى أقصى حدّ على فهم المجالين السياسي والمجتمعي خلف هذا المفهوم. والبشمركة هي نتاج البنى السياسية والمجتمعية، لكنها أيضًا الطرف الذي يصون هذه البنى التي هي خليط مركّب من التقليد والحداثة، ومجزَّأة على أساس عائلات وشخصيات تصارع، من خلال أدوات متنوعة، من أجل البقاء. وإذا كانت وظيفة الجيشِ الداخلية تتمثّل في إعادة السلام إلى الساحة المدنية، فإن الجيش يكون تهديدًا للنظام الحالي القائم على العائلات والشخصيات. وبناء على ذلك، لا يكون من المستغرب أن نشهد تنوعًا في الطرائق الهادفة إلى عرقلة بناء جيش أو جنود بمعنى الكلمة.

أولًا: أهمية البشمركة

إن فهم البشمركة حيوي لفهم طبيعة القوات المسلحة والسياسة والصراع والحكم والتوجه المستقبلي لسياسة كردستان. وهذا هو المفهوم الوحيد الذي يستطيع الاستدلال على تبصر بالمسألة الكردية. وإن أيّ دراسة للسياسة الكردية في العراق، من دون فهم شامل للبشمركة، ستخطئ جوهر المسألة. وكما هي الحال في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، تقوم البشمركة، بوصفها

قوة مسلحة، بدور مهم في سياسة إقليم كردستان، لكن على الرغم من ذلك لم تُعطَ بعدُ حقها في الدراسة. ويتطلب تعريف أيّ مفهوم بقدر كبير من التحديد والخصوصية ثروة من المعلومات. إلا أن ثمة ندرة، حاليًا، بشأن ما يتوافر عن البشمركة من معلومات تجريبية ومعلومات أخرى؛ بسبب اللغة، وقلة الاهتمام، وغير ذلك. لهذا، من الصعب فهْم تعقيد هذه القوات المسلحة المتنوعة التي تُسمى «البشمركة». وتحاول هذه الدراسة، ضمن أهداف أخرى، ملء هذا الفراغ.

رجال البشمركة هم بالدرجة الأولى الجناحان العسكريان لحزبين سياسيين رئيسين، هما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. إضافة إلى ذلك، توجد أحزاب صغيرة أخرى تحتفظ بقوات مسلحة خاصة بها. لكن هذه القوات تتقلص يومًا بعد يوم، وتُستوعب في وزارة البشمركة. ومن ثم، فإن الدعوة إلى التوحيد هي من الدعوات الشائعة والمعتادة في ما يخص إعادة تنظيم البشمركة، وهي تعني وجود أكثر من قوّة واحدة وأكثر من ولاء واحد، إضافة إلى مراكز قيادة مختلفة. وبمعنى أوسع، فإن مسألة توحيد تنظيم القوات المسلحة تعكس وضعية الأكراد الجماعية بوصفهم شعبًا.

إن مسألة إدارة العنف، والطرف المستفيد من ذلك (أو الأطراف)، هي من ضمن الأسئلة التي تدخل في صميم الحداثة. وطبقًا لذلك، فإن مسألة امتلاك جيش تتحول إلى معطى حديث، ولا سيما في فصل مجالات السلطة وتنظيمها. وحين لا تكون هناك حدود بين المجالات، فإنه لا يكون هناك مكان للاحترافية. واستنتاجًا من صامويل هنتنغتون، يقول محمد طالب الحمدي إن العسكر كلما كان أكثر احترافية، ازداد قبوله السلطة المدنية[600]. هكذا، فإن الاحترافية تسير «يدًا بيد» مع الفصل بين المجالات. ومن ثم، فإن فرصة وجود الاحترافية تَقِل كلما كان الفصل بين المجالات أقل. ويتعلق هذا الأمر، في الدرجة الأولى، بالجزء المدني من المعادلة المدنية – العسكرية.

كلما كان المجال المدني أكثر تماسكًا وديمقراطية، ازدادت مقدرته على إخضاع المجال العسكري، والعكس صحيح أيضًا. كما أن المجتمع المتجانس سيمتلك جيشًا متماسكًا. وعلى العكس من ذلك، فإن «فصائل مختلفة لها

أواصر ضعيفة مع العسكر ستوجِد ولاءات مختلفة تقلص الروابط بين العسكر والدولة، وتجعل المحافظة على الكفاءة التنظيمية أمرًا صعبًا، ومن ثم ستجعل من الصعب على السلطة المدنية أن تسيطر على العسكر»[601].

تظهر من خلال مراقبة الوضع، صعوبة استخدام الأدبيات المدنية – العسكرية الشائعة بذلك الخصوص. وتجادل فيرينا غروبر بأن نظريات العلاقة المدنية – العسكرية غير قادرة على تقديم تفسير للبشمركة[602]. وطبقًا لذلك، لا توجد فسحة ملموسة بين المجالين المدني والعسكري، بل هناك، بدلًا من ذلك، فجوة بين بنية مؤسسية ونظام غير رسمي، مع أن الثاني يَفِي بالمتغير التفسيري للعلاقة. وبتركيزها على العلاقة بين المؤسستين، فإن نظرية العلاقة المدنية – العسكرية لا تقيم اعتبارًا لسلطة اتخاذ القرار التي تكمن خارج البنية. إضافة إلى ذلك، يتصف هذا النظام بانقسام على أساس حزبي، وبأنه يتشكّل من شبكات شخصية قائمة على نظام من المحلية المركزية. ومن خلال افتراض وجود دولة ومؤسسات محددة محتكرة للعنف، فإن النظرية الحالية لا تفهم العلاقات التعددية والمتقاطعة بين فاعلين متعددين. أخيرًا، فإن التقسيم الإقليمي للشبكات يساعد على تصور التوحيد العسكري المزمع ضمن منظور «معضلة السجين» التي تعجز نظرية العلاقة المدنية – العسكرية عن استيعابها أيضًا.

إن ما لا شك فيه أن دراسة البشمركة ليست محاولة سهلة. فهي أولًا دراسة رائدة تسائل مفهوم «البشمركة» نفسَه في ما يخص العلاقة المدنية – العسكرية. يُضاف إلى ذلك أن البشمركة تُمجَّد وتُحاط بهالة تشترط الموافقة والسكوت. ثم إنها ليست قوّة منظمة، ولا يوجد أرشيف لهذه القوة، وكل ما كُتب عنها يندرج ضمن فئتين رئيستين: الأدبيات الرومانسية، والسير الذاتية التي تمتدح القادة.

إن دراسة البشمركة أوسع من أي علاقة مدنية – عسكرية تقليدية. ولئن كانت العلاقات المدنية – العسكرية التقليدية حقلًا من حقول الدراسة التي تجمع بين تخصصات عدة في علم الاجتماع؛ وذلك على نحوٍ يشمل «المؤرخين، وعلماء الاجتماع، والمتخصصين في العلوم السياسية، والمحللين السياسيين»[603]، كما يدعي بيتر فيفر، فإن فهم البشمركة يتطلب مزيدًا من

الدراسة، ويتطلب تحليل ملفات القوة الخاصة بالفاعلين السياسيين المحليين، ومعضلة البقاء التي يعيشونها، ومصالحهم الاقتصادية، وحاكميتهم. ثم إن البشمركة قوّة شعب يعيش في جزء من العالم يتسم بدرجة كبيرة من التقلب وعدم الاستقرار. كما أن الدول المجاورة وصراعاتها من أجل الهيمنة هي التي تشكّل طبيعة البشمركة وبنيتها. وإضافة إلى ذلك، يمكن المرء أن ينظر إلى كيفية تفاعل البشمركة هي وشراكتها مع قوّة عالمية في حرب شاملة على أنها عصر البشمركة العالمي؛ فرجال البشمركة هم الذين يوجدون في الميدان. أما الولايات المتحدة، فتتبنى سياسة «انعدام وجود جنود أميركيين في الميدان».

ثانيًا: الأصل

من أجل فهم البشمركة، فإن اقتفاء أصلها مطلوب أكثر من تاريخها، والأصل يختلف عن التاريخ. وكما يحذرنا فوكو، فإن الأصل «رمادي»[604]. والرمادي، بحسب إيفانجيليا سمبو هو «ماضٍ ليس بأسود (ليس مجهولًا كليًا)، وليس أبيض (ليس شفافًا)، ولكنه شيء بين الاثنين (رمادي)»[605]. وللرمادي خاصية مميزة. فهو يُعنى بحقل من المخطوطات المتشابكة والمشوشة، كما يقول فوكو.

لاقتفاء لغة الأصل، ينبغي تفكيك عدد من الأساطير والأغاني والقصائد والأدبيات وتعاليم الأحزاب السياسية. وعلى من يريد تدوين أصل البشمركة أن يبحث في الأماكن الأقل وعدًا بالنتائج في ما نميل إلى الشعور بأنه من دون تاريخ، مثل: المشاعر والحب والوعي والغرائز، وعلينا أن نكون ذوي حساسيَة إزاء تواتر تلك الأحاسيس. وليس ذلك كي نرسم المنحنى التدرجي لتطورها، بل كي نعزل المشاهد المختلفة التي انخرطت فيها بأدوار مختلفة[606].

كانت كلمة «بشمركة»، كوصف للشجاعة، موجودة في اللغة الكردية العامية واليومية قبل أن تصبح الاسم الذي يطلق على قوّة مسلحة معيّنة. وقد استخدم المؤرخ حسين حزني موكرياني هذه الكلمة في عام 1926. كما تشير حكاية ذائعة يعود تاريخها إلى أوائل أيام جمهورية مهاباد (1945)، إلى وجود

استعمال كلمة «بشمركة» في العامية. وتقول الحكاية المذكورة إنه، في ما يبدو، كان من سياسة الجمهورية التي أسّست حديثًا أن تتّخذ جيشًا. وقد ادعى ذلك قاضي محمد من خلال قوله: «لقد أسسنا جيشًا وطنيًا للدفاع عن وطننا الأم»[607].

كان امتلاك جيش حاجة ملحة للجمهورية الوليدة، لم تعترف بها الدولة الإيرانية. وكان هناك، إضافة إلى ذلك، موضوع الحدود مع أذربيجان. ففي بداية الأمر، «كانت أسماء مختلفة تستعمل في المستندات، مثل وزارة القوات الكردستانية، ووزارة القوات الديمقراطية الكردستانية، وقوات البشمركة الكردستانية»[608].

أُطلق اسم «البشمركة» على القوة بعد تأسيس لجنة مكلفة صوغ مفاهيم جديدة للجمهورية الجديدة[609]. وطبقًا لذلك، حلت كلمة بشمركة محل كلمة «سارباز» التي تعني حرفيًا كلمة «جندي». وتمضي الحكاية قائلة إن اللجنة المكلفة تنقية اللغة عندما كُلفت البحث عن كلمة كردية تقابل كلمة «سارباز»، كانت تحاول جاهدة التوصل إلى كلمة جديدة، وفي تلك اللحظة تلفّظ نادل كان يقدّم الشاي بكلمة «بشمركة»، وذكر أنها كانت تستخدم على نطاق واسع لوصف الشجاع الذي لا يهاب الموت. وقد أصبح المفهوم، بعد صوغه، واحدًا من الكلمات الأكثر ذكرًا في اللغة الكردية والنصوص الأدبية على مدى الأزمان.

كشف نشوء المفهوم أن جمهورية مهاباد كانت تحتفظ، في عام 1945، بمقاتلين بطريقة تقليدية، وأنها كانت تحاول امتلاك جيش، وذلك من الناحية المنطقية في الأقل. وهذه إشارة واضحة إلى أن العقيدة العسكرية كانت مماثلة للعقيدة القديمة: الرجل الشجاع لا يهاب الموت وهو مستعد للقتال. وبسبب قوّة المفهوم، فإن ذلك عرقل نشوء عقيدة عسكرية شاملة، ومن ثم عرقل عملية التحديث. كما يُظهر المفهوم انبهارَ النخبة المثقفة الكردية وحماستها. لقد كانت لحظة رومانسية مثيرة للمشاعر، حين كان الأكراد سيمتلكون حكومة أول مرة في تاريخهم. وأدّت هذه المشاعر الفياضة إلى التقليل من شأن التفكير العقلي والاستراتيجي حول كيفية بناء جيش. ومن الجدير بالذكر أن أغلبية النخبة المثقفة في الجمهورية كانت من الشعراء[610] ولم تكن من الاستراتيجيين

العسكريين.

ثالثًا: البشمركة والدولة العراقية

لم تكن ولادة دولة العراق أمرًا سهلًا؛ فالجيش العراقي يسبق الدولة العراقية، وهذه إشارة واضحة إلى طبيعة الدولة في المنطقة. وقد فرضت الدولة بالقوة خلافًا لرغبة الشعب، إذ كان الأكراد والشيعة يعارضون منذ البداية إنشاءها وبنيتها. فلم يشارك الأكراد في الاستفتاء الذي أُجريَ في آب/ أغسطس 1921، والذي كان «تحايلًا» من جميع النواحي. وعلى الرغم من ذلك، عُيِّن ملكٌ ووُلدت مملكة. وقد كان من بنات أفكار ونستون تشرشل أن يجري تفكيك «الإدارة البريطانية على الطراز الهندي التي لم تعش طويلًا»[611]، وأن يرسخ مكانها حكمًا وطنيًا جديدًا: ملكية دستورية بقيادة فيصل بن الحسين.

يشير نشوء الدولة العراقية إلى المفصل الذي جرى عنده الانتقال من حالة سابقة للحداثة في ظل الإمبراطورية العثمانية إلى نظام استعماري أوروبي. وتبعت ولادة الدولة العراقية ولادة الشخص والفرد العراقي. وتقوم «فكرة هذه الهوية العراقية على أن العراقيين هم الأحفاد المباشرون للسومريين، والبابليين، والأشوريين، والأقوام العربية»[612]، بتجاهل مكونات البلاد في ذلك الحين. ولا توجد سابقة لتحقيق مثل هذه العودة إلى الوراء وتشكيل الحاضر على أساس أسطورة. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين الجماعات (السُنة، والشيعة، والأكراد) على مستويات الدين والثقافة والإلفة، فقد أخفقت الحكومة المركزية في إيجاد هوية شاملة تسمو على الخطوط العرقية والطائفية. وقد عانت الدولة عبر التاريخ، وكذلك الحاكم، نقص الشرعية، وكما لاحظ مايكل هدسون[613] «يضطر السياسيون العرب إلى العمل في بيئة سياسية تكون فيها شرعية الحكام والأنظمة ومؤسسات الدولة ذاتها متقطعة وقليلة في أحسن الأحوال»[614]. وقد أدّى هذا الأمر إلى إيجاد شعور لدى كل فرد مفاده أن السلطة ليست عادلة، وأنها ليست شرعية. وتدمر أزمة الشرعية الدائمة إمكانية وجود أيّ رابط بين النخبة الحاكمة والمجتمع. ومنذ البداية،

كانت القوة تستخدم لقمع السكان، وقد جرى - من دون تمييز - استخدام التقنية والأسلحة الحديثة والطائرات، وحتى الغاز، كما يقول تشرشل[615]. وهكذا كانت ولادة السيادة. وقد أظهرت الدولة قدرة على القتل من أجل توطيد ذاتها. وأصبحت استراتيجية الدولة الوليدة قائمة على امتلاك الحق في القتل، واستخدام العنف، وتحويل الفرد إلى شخص آخر، على الرغم من إرادته.

إن البشمركة هي الند للحاكم السيد. وإذا كان هذا الحاكم يدعي لنفسه حقّ القتل، فإن البشمركة تكون على أتم الاستعداد لأن تتحداه، واضعة في حسبانها الموتَ قبل الحياة. وهنا يكمن التصادم بين الجهتين من حيث المبدأ: جهة مستعدة للقتل، وجهة أخرى مستعدة للموت. يصبح الموت حلبة الصراع ونطاق الوجود. وفي هذا السياق، يقول القول المأثور: إنك لا تستطيع أن تكون سيدًا إذا لم تكن مستعدًا للقتل، وإنك لا تستطيع أن تعيش إذا كنت ترفض الموت. وهنا يحدث افتراق بين الحياة والوجود، وقد تمكنت الدولة من فصل الحياة عن الوجود. وكان الخيار بالنسبة إلى الأكراد هو المساومة بين الحياة والوجود، أي أن يعيشوا كما ترغب الدولة، أو أن يعرّضوا وجودهم للخطر.

يقتل السيد من أجل زرع الخوف والخضوع وتطبيق القانون. أما مُقاتل البشمركة، فهو مستعد لمواجهة الموت، كي يظل في قيد الحياة ويحافظ على هويته. نتيجة ذلك، فإن هوية السيد وهوية مقاتل البشمركة تظلان في مسار تصادمي مستمر. كان يُنظر إلى الوحدة على أنها مَحْوُ الخلافات وتحويل الكل إلى واحد. وكان الهدف جعْل الكل متماثلًا، لكن لم يكن ثمة تماثلٌ، ولم تكن الدولة قادرة على إيجاد تلك الهوية المشتركة. وقد جرى، بعد سقوط صدام حسين (2003)، استحداث حكم فدرالي وعرقي - طائفي، من أجل إيجاد مساحة للتعددية داخل العراق.

يوجد في عراق ما بعد صدام مجال للاختلافات، ويقوم المختلفون بحُكم أنفسهم. وهذه هي اللحظة المناسبة لهجر أنموذج الاستعداد للموت، وتبني أنموذج الاستعداد للدفاع. وتوجد، بعد قيام حكومة إقليم كردستان، أرضٌ يجب الدفاع عنها، ونمطٌ معيّن من العيش يجب الحفاظ عليه. ويجب أن يكون

لدى تلك الحكومة وذلك المجتمع سلطة ودستور يحكم السكان والجيش. ومع ذلك، فإنه لا يزال يتعين تصديق الدستور، وقد آن الأوان كي يبدأ تحوّل البشمركة إلى هيئة تتقيد بالقانون.

رابعًا: البشمركة والقومية الكردية

القومية الكردية والبشمركة أمران متشابكان، ولا يمكن الفصل بينهما. لكن العلاقة بينهما تغيرت، ولا تزال تتغير، خصوصًا منذ قيام حكومة كردستان في العراق. يقول غونتر: «على العكس من الرأي الشعبي، فإن القومية ظاهرة معاصرة. ولم تبدأ القوميات العربية والتركية والإيرانية بإنشاء دول قومية حديثة إلا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ونهاية الحرب العالمية الأولى»[616]. وكردّة فعل على هذه القوميات الشرق الأوسطية الجديدة، تطورت القومية الكردية حتى في وقت أقرب، وهكذا كانت حركة مقاومة على امتداد معظم تاريخها. ومع أن تاريخها يمتد إلى قرن من الزمن، فإن القومية الكردية، أو «كُردايتي»، لم توطّد ذاتها بعدُ توطيدًا كاملًا. كما أن الهوية الكردية ليست موضوعة بصيغة متطورة ومتماسكة. هكذا، فإن القومية الكردية تصارع كي يكون لها أساس فلسفي متطور يعبّر عن الهوية والطموح الكرديّين في كردستان. ومن دلائل الافتقار إلى هذا التطور الدمجُ بين أكبر حكايتين في المنطقة، أي الإسلام والماركسية[617]، كما أن هذا الضعف يتجلى بقدرٍ أكبر من خلال إجراء مقارنة بخطابات قوميين آخرين في المنطقة. وقد كانت القوميات العربية والإيرانية والتركية أكثر نجاحًا، بطريقة جليّة، في الاستفادة من الإسلام واستخدامه لأغراضها، في حين فشل الأكراد في هذا الشأن. وهناك أسباب عدة - أجنبية وإقليمية - خلف هذه الأوضاع، إضافة إلى عدم التحديث بما يتماشى مع القوميات الأخرى في المنطقة ...إلخ، لاستكشافها على نحو كافٍ. ومن هذه الأسباب، كذلك، التجزئة (القبلية والمناطقية)، وغياب سلطة مركزية، والموقع بوصفه أراضيَ حدودية، والتدخل الدائم من جانب بعض الدول. وعلى الرغم من ذلك، طورت القومية الكردية رموزها وحكاياتها، على أن البشمركة هي الأبرز من بينها، وهي جيش حكومة إقليم كردستان، وهي أيضًا، قوات شبه عسكرية تابعة

لأحزاب. وتتأثر القومية الكردية، ومن ثم البشمركة، تأثرًا سلبيًا، مع المطالبة المتزايدة بحكم أفضل، ومع خيبة أمل السكان عمومًا. كما أن نشوء معارضة داخلية يضع البشمركة في موقف حرج إزاء المجتمع وإزاء تاريخها. وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسة المعارضة «لا ترفض مبادئ القومية الكردية، بل تسعى - بالأحرى - لإعادة تعريف تلك المبادئ بطرائق تعطي الناس العاديين قدرًا أكبر من النفوذ على موارد الدولة الكردية وبناء الدولة»، كما تقول نيكول واتس، مشدّدة على أن «إعادة التحديد تركّز على أهمية الهويات والتجارب ذات الطابع المحلي، وعلى ضرورة حكم القانون والحوكمة الجيدة»[618]. إن العلاقات بين البشمركة وإعادة تعريف القومية الكردية هي علاقات ذات شِقّين؛ إذ يُعدّ مقاتلو البشمركة جزءًا من السكان الذين خاب أملهم، والذين يشاطرون المعارضين اهتماماتهم، في حين لا يزالون مرتبطين بالنخب الحكومية. لكن الأضرار الرئيسة رمزية بطبيعتها. فالمطالبات بحوكمة أفضل تؤثّر، على نحوٍ غيرِ مباشر، في نظرة الناس إلى القومية الكردية؛ ذلك أن الحزبين الرئيسين يعدّان نفسيهما ممثّلَ القومية الكردية. وكلما قلت استجابة الحكومة للمطالب المحلية، زادت معاناة البشمركة في نظر السكان. وقد بلغت خيبة الأمل مستوى قياسيًا في الوقت الحالي نتيجة نقص الخدمات والفساد والحوكمة السيئة ...إلخ. ولهذا الأمر تأثير نفسي مباشر في أفراد البشمركة. فهم في معظمهم ينتمون إلى خلفية فقيرة خاب أملها، ومن ثم فإنهم يشعرون أنهم أقرب إلى المعارضة المحلية من النخب الحاكمة.

هذه جميعها إشارات إلى عصر جديد يمكننا أن نسميه «عصر ما بعد حرب العصابات»، وهو عصرٌ يتّسم بزوال العداوة الخارجية. وقد عرفت حكومة إقليم كردستان، قبل هجوم داعش، عقدين من السلام النسبي. وفي أثناء هذه المدة، حدثت طفرة اقتصادية وتغييرات في الحكومية العراقية أدّت إلى استقرار إقليم كردستان وانفتاحه على الأسواق العالمية. وكان السكان يصبحون أكثر توجهًا نحو الاستهلاك كلما ازداد ثراء حكومة إقليم كردستان. وكان هذا الميل الاستهلاكي مقترنًا بسهولة الحصول على المال. وقد أصبحت النخب الحاكمة، طوال هذا الوقت، هدفًا لباقي شرائح المجتمع المطالبة بحقوقها وبحصتها. وأصبح الشارع مسرحًا للتظاهرات والاحتجاجات،

وكان من بين هذه المطالب تأميم البشمركة الذي كان، أساسًا، من مطالب الأحزاب السياسية المعارضة، ثم أضافته النخب السياسية إلى خطابها لاحقًا.

يشتمل تأميم البشمركة (Ba - Nishtmany - Krdn)، كما يُسمى في اللغة الكردية، على طبقات عدة. وإذا ترجمنا العبارة الكردية، فإنها تعني جعلها مُلكًا للوطن، أي جعلها وطنية. كما تدعو هذه العبارة إلى إطلاق مسار معيّن بإشارتها إلى أن بنية البشمركة الحالية ليست ملكًا للوطن. ويُنظر إلى هذا المسار، أو هذا الطلب، على أنه لا يكون قابلًا للتحقيق إلا عندما تصبح البشمركة جيشًا محترفًا. وفي وقت تشير العبارة، أو المطلب، إلى أشياء مختلفة، فإنه يُنظر إلى المسار على أنه عملية ميكانيكية أكثر من كونه تغييرًا في النظرة العالمية أو تحولًا في الأنموذج.

لكن القول أسهل من الفعل في ما يتعلق بهذا المطلب. غير أن أحزاب المعارضة التي تدعي أن لديها خطة شاملة لتحقيق هذا الهدف، تركّز بالدرجة الأولى على التجنيد الإلزامي بوصفه حلًا للهدف (مشروع غوران المقدم إلى الحكومة الحالية). أما الأحزاب السياسية الأخرى، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني، فهي ترفض هذا المطلب. وقد أصبحت هذه المطالب جوفاء على نحو أكبر عندما أصبحت جزءًا مما تكرره وسائل الإعلام، ومن ثم اتخذت شكلَ شعار.

ما يمكن استنتاجه من ذلك، هو أن القومية الكردية تمرّ بمرحلة إعادة تعريف. وفي وقت يصبح إدراك القومية الكردية أكثر قوّة، ربما يصبح الحرس القديم منهكًا. وتشهد هوية البشمركة تغييرًا كبيرًا في مسار هذه العملية، فضلًا عن أن المطالبة بوجوب أن تكون البشمركة ملكًا للوطن تتخذ منحى أكثر مباشرة من جهة إنهاء التجزئة الحالية، وهي تعني أيضًا أن البشمركة يجب أن تكون محايدة عندما يتعلق الأمر بالتنافس السياسي الداخلي، وأن الجيش يجب أن يبتعد عن السياسة، ما يجعلها، أيضًا، مطالبة بـ «دفن» سياسة مرحلة الحرب الأهلية وبنيتها.

هناك أيضًا، تحوّل في الأنموذج في معنى مفهوم البشمركة، إذ نرى مزيدًا من التشديد على جانب الحياة من المفهوم، بدلًا من جانب الموت. ومن ثم،

فإن البشمركة يجب أن تصبح قوّة تسهّل التوصل إلى حياة أفضل. كما يجب أن تتحسن حياة أفراد البشمركة أنفسهم. ويتعلق التشديد على الحياة، بدلًا من الموت، بالتحول في السياسة والاقتصاد السياسي؛ إذ يوجد مطلب بوجوب أن تكون السياسة «سياسة حياتية». ويعني هذا المطلب سياسة مركزة في الحياة وتحسينها، من دون استبعاد الجماهير.

خامسًا: الأكراد والعراق

يساهم موقع الأكراد ووضعهم داخل العراق في بنية البشمركة الحالية. وقد كان الأكراد في أثناء إنشاء العراق يرفضون بأغلبية عظمى أن يكونوا جزءًا من العراق، لكنهم أُجبروا على ذلك، وذلك في إطار السياسة النفطية لبريطانيا العظمى، منذ أن جرى اكتشاف النفط أول مرة في «جيا سورخ» في عام 1903[619]. وأسفر ذلك عن حرب بين مناطق كردستان الطرفية والحكومة المركزية. هكذا، فإن تاريخ نضال الأكراد في العراق بدأ منذ إنشاء العراق، وكانت البشمركة القوة التي خاضت حرب عصابات في هذه المعركة. ووُجدت في أوساط الشعب الكردي في أثناء القتال ضد الحكومة المركزية أحزاب سياسية منقسمة على أساس أيديولوجيات وشخصيات، وكان لكل حزب من هذه الأحزاب قوات شبه عسكرية خاصة به. وبعد حرب الخليج الأولى وهزيمة الحكومة العراقية في الكويت (1991)، انتفض شعب العراق ضد الحكومة المركزية، وتمكن الأكراد من تحرير منطقتهم، وسحبت الحكومة المركزية بعد ذلك أجهزتها الإدارية والأمنية كلها من هناك.

كانت كردستان منذ ذلك الحين تنتقل إلى الديمقراطية، وإنْ ببطء، وهو انتقال مختلف بالنسبة إلى كل حزب سياسي، مع استحالة تجاوز الاختلافات في بعض الأحيان؛ ذلك أنها تؤدي إلى صراعات داخلية مستمرة تشكّل جزءًا لا يتجزأ من حكاية الأكراد. ويقسّم ماك دوال[620] المعضلة الكردية إلى حالتين «مترابطتين»؛ فالحالة **الأولى** هي حالة الصراع ضد الحكومات التي ستكون لها السيطرة على الأراضي التي يقطنها الأكراد. أما الحالة **الثانية**، فهي صعوبة تطوير مجتمع كردي موحّد، وكان في الماضي مؤلفًا من مئات القبائل.

ومن ثم، يصبح هناك تداخل بين قوات البشمركة وهذين الصراعين. ونتيجة تأكّل الدول المركزية في المنطقة الأوسع وتدخل القوى الإقليمية والدولية، ولا سيما في الحرب على الإرهاب، فإن دور القوى المحلية، ومنها البشمركة، يتجاوز جغرافيتها التقليدية، ويصبح جزءًا من الصراع المسلح العالمي.

تُعدّ حكومة إقليم كردستان كيانًا جديدًا ضمن المعطيات الجيوسياسية في المنطقة. وقد كان يهيمن على الإقليم حزبان سياسيان رئيسان تحديدًا: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وظلت العلاقات بين الجانبين متسمة بـ «المشاكسة»، ما أسفر عن نشوء معضلة أمنية. هكذا، فإن مناحي القصور لدى الحزبين في بناء مؤسسات حكومية غير حزبية تتجلى أساسًا في القطاع الأمني. وكانت البشمركة تكتسب مستلزمات المؤسسة العسكرية، ووصلت إلى حدّ يمكّنها من أن تصبح جيشًا كرديًا بمعنى الكلمة، ما كان سيستتبع دمج مقاتلي الحزبين وضباطهما في قوّة واحدة، في ظل قيادة احترافية وغير حزبية. ومع ذلك، فإن الأجهزة الحزبية لا تزال تحتفظ بصلاحيات اتخاذ القرارات بشأن التجنيد والتعيينات والترقيات وعمليات نشر قوات البشمركة التابعة لها[621].

حدثت صدامات عدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. وكانت المرحلة المبكرة في عام 1991 تالية للاستعراض الدكتاتوري، على أنها لم تدُم طويلًا. وكان كل من الحزبين يحلم في أن يحكم الإقليم كحزب وحيد. وسلك كلاهما سبيل الحرب عندما فشلا في تحقيق ذلك بالوسائل الديمقراطية. وكانت أولى بذور الحرب مزروعة في الحكومة الأولى. وعندما لم يتمكن أيّ حزب من الفوز بالأغلبية، دخل الحزبان في تحالف واسع. ونتيجة لذلك، أصبحت الحكومة حلبة للصراع. وكان الانقسام من الأعلى إلى الأسفل، ما جعل أول حكومة لإقليم كردستان حكومة حزبين، أي إنه كانت توجد حكومتان متوازيتان تتقاتلان داخل الهيئة الحكومية. وكانت الحرب الأهلية قد بدأت في عام 1994، وكانت نقطة التحول بالنسبة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني هي الهزيمة التي لحقت به في عام 1996 بمساعدة الجيش العراقي المركزي. وبعد ذلك، نشأت مرحلة انقسام، نتج منها تقسيم إقليم كردستان

جغرافيًا بين الحزبين.

جاء هذا التقسيم الجغرافي بعد تقسيم إداري كان يُعرف محليًا بالمناصفة. وقام الحزبان بعد عصر صدّام بدمج الإدارتين التابعتين لهما، لكن شعبيتهما تدنت كثيرًا بسبب الحوكمة السيئة والفساد. وأدّت خسارة الشعبية والشعور بأحقية مكتسبة بالولادة إلى نشوء شعور بعدم الأمان، وأصبح البقاء بعد ذلك هو الموضوع الأساس. وبات الحزبان في الوقت الراهن مرتبطين بقواتهما المسلحة ارتباطًا وجوديًا، إذ يشعر كل منهما بأنه لا يستطيع البقاء من دون قواته المسلحة. وازدادت حدة هذا الشعور بسبب بروز أحزاب سياسية أخرى في الإقليم، مثل الإسلاميين وغوران (حركة التغيير).

بما أن الجيش ينهض بدور حيوي في عملية الدمقرطة، فإنه يمكن القول إن امتلاك الأحزاب لجناح شبه عسكري يشكّل عقبة كبيرة تحول دون الدمقرطة في الإقليم. ويشير غياب الجيش في أيّ نظام سياسي إلى غياب تنظيم العنف والتحكم فيه، كما أن وجود أكثر من جيش واحد يكون له تأثير سلبي في نظام الحكم. وعندما يكون هناك مسلحون موالون لشخص معيّن - بدلًا من أن يكون ولاؤهم لأمة أو حكومة - فإنه لا يمكن تطبيق القانون على أساس المساواة كما أن القضاء لن يكون فاعلًا.

إن السّمة المميزة لأي نظام ديمقراطي هي السيطرة المدنية على العسكر، ما يجعل العسكر جهازًا في خدمة النظام الديمقراطي. وينبغي للقوات المسلحة تأدية دورين؛ وذلك بأن تكون منظِّمة لنفسها، وبأن تُصبح المسهِّل لتنظيم المجتمع عبر إدارة العنف. وتمثّل البشمركة في هذا الشأن حالة نادرة؛ فالمجالان المدني والعسكري ليسَا منفصلين ومستقلين عن بعضهما بعضًا. ومن ثم، فإنها وجه مدني وعسكري في الوقت نفسه. وفي وقت تنهض بدور ناشط في السياسة، فإنها تحدّ من السيادة الشعبية التي تُعَدّ المبدأ المرشد للديمقراطية. لكنها أيضًا جزء عضوي من النخبة الحاكمة. ويمكننا أن نجادل بأن حكومة إقليم كردستان أشبه بدولة يحكمها العسكر من أن تكون دولة يحكمها المدنيون. لكن هذه المسألة إشكالية أيضًا إذا أخذنا في الحسبان أن البشمركة ليست عسكرية فقط. ونتيجة ذلك، لا يوجد حُكم عسكري كما لا يوجد حُكم مدني، بل هو حكم البشمركة مع مساحة محدودة للمدنيين، أي

إن الأمر متعلق بشكل هجين من الحكم. ويتم من خلال البشمركة، ومن خلال أجهزة أمنية أخرى، حماية نظام حكومة إقليم كردستان السياسي بمنتهى الغيرة والحرص، وما زال يتعيّن أن يصبح ذلك النظام مفتوحًا للمواطنين كي يشاركوا فيه على نحوٍ متساوٍ؛ لذلك فإن تنظيم العنف - والبشمركة أساسًا - هو حجر الزاوية لأي تحرّك جدّي في اتجاه الديمقراطية، إلا أنه يتضح من خلال مراقبة الوضع أن الدمقرطة يُنظر إليها كتهديد للأحزاب السياسية التي تمتلك قوات شبه عسكرية خاصة بها. وتؤدي هذه الخشية إلى نشوء هُوّة بين النخبة الحاكمة والمجتمع، حيث إن النخبة الحاكمة تتردد في توطيد الديمقراطية؛ إذ إن ذلك سيستتبع تطبيق قواعد تحكم ممارسة السلطة على أساس يومي، إضافة إلى نُظم تحدد كيفية ممارسة عمليات التنافس الانتخابي ممارسة حرّة وعادلة. وفي وقت يصبح فيه المجتمع أكثر إدراكًا لحقوقه بفضل التكنولوجيا ودمقرطة الإعلام، فإنه يصبح أكثر تحررًا من الأوهام. هكذا، فإن الخوف من الديمقراطية، من منطلق عقلية شبه عسكرية، يصبح شبيهًا بالسير في طريق مسدودة.

سادسًا: الحرب الأهلية

إن الحرب الأهلية الكردية التي امتدت بين عامي 1994 و1998 هي الحادثة التي شكّلت البنية السياسية الحالية للأكراد ومشاعرهم وعلاقاتهم وعقليتهم. بدأت الحرب الأهلية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في عام 1994 بعد شجارٍ محلي بشأن الحق في أرضٍ، أو ملكية متجر، كما يزعم بعضهم. وتصاعدت بسرعة لتتحول إلى صراع مرير تواصل إلى أيلول/ سبتمبر 1998، قبل فرض وقف إطلاق النار بدعم أميركي. وأصرت الولايات المتحدة على تنحي البشمركة إذا أرادت الأحزاب الكردية أن تكون من جماعات المعارضة العراقية المشمولة بالرعاية الأميركية المستمرة. وطبقًا لماك دوال، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني «وجدَا أنهما رهينة السياسة الأميركية لإطاحة صدّام». وولدت الحرب الأهلية شعورًا باليأس لدى عدد كثير من المدنيين الأكراد الذين بدأوا يفقدون الثقة في القيادة السياسية للفصائل المتحاربة[622].

لم تكن الحرب الأهلية التي دارت في التسعينيات أولَ حرب أهلية، بل كانت نتيجة نزاع طويلِ الأمد داخل صفوف المقاومة الكردية، وهو نزاع لم يصل إلى نهايته حتى الآن. كان هناك استعداد للحرب داخل الحلبة السياسية من الناحيتين التاريخية والبنيوية، وهذا الاستعداد هو أفضل مثال على مجتمع لم يصبح - بالمفهوم الحديث - أمة بعدُ. ولا تزال الانقسامات والتصدعات تفتقر إلى إطار، مثل الدولة، يضمها معًا. كما أن المجموعات الصغيرة تفتقر إلى نظام يوجِد لها فرصًا ويضمن أمنها. بعبارة أخرى، يصعب في مجتمع غير حديث أن نتخيّل نشوء أمة؛ ذلك أن الأمة كيان أكبر من الروابط التقليدية. وكي يتضح هذا الأمر، فإنه يستلزم مؤسسات عدّة، مثل المدارس ووسائل الإعلام والجيش.

هكذا، وجدت القوات الكردية صعوبة في أن تُحدث قطيعة مع ماضيها في حرب العصابات، وفي أن تصبح بانية دولة وأمة. وما زال يتعيّن تجاوز هذه الصعوبة التي يتجذر جزءٌ منها في موقع الأكراد داخل العراق؛ بالنظر إلى أن الإقليم كان منطقة طرَفية خاضعة لحُكم عسكري على مدى تاريخ العراق الحديث. وقد بلغت هذه الحالة ذروتها في السنة الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية؛ وذلك عندما قررت الحكومة المركزية سَحْق التمرد الكردي والسيطرة على كردستان سيطرة كاملة[623]. وفي الوقت الذي لم يتمكن العراق نفسه من أن يصبح دولة دستورية ليبرالية، ظل إقليم كردستان خاضعًا لقانون الطوارئ، على نحوٍ رسمي أو غير رسمي، على مدى تاريخ العراق الحديث. وعادت قوات حرب العصابات، من دون خبرة بيروقراطية ومؤسسية. لكنها تمكنت من إجراء انتخابات، ثم تشكيل برلمان في عام 1992، على أن المؤسسات الحديثة النشوء كانت أضعف وأقل خبرة من أن تتمكن من تجاوز التوترات المعقدة والطويلة الأمد بين الأحزاب السياسية والفصائل المختلفة. ويكمن الضعف بالدرجة الأولى في العقلية التي تشكّل خلفيّة الغرض من تشكيل حزب سياسي؛ ذلك أن الأحزاب السياسية الكردية، على الرغم من تاريخها الطويل نسبيًا، لا تشبه من أي ناحية الحزب السياسي الحديث. فهناك شعور لدى قادة الأحزاب بحقٍّ مكتسب بالولادة في تقلد المناصب وحكم البلاد. وهم لم يتخيلوا إطلاقًا أن يأتي يوم يكونون فيه

خاضعين للمحاسبة والمساءلة. ويعترف سياسيون في مجالسهم الخاصة بأنهم لم يعتقدوا يومًا أن البرلمان يمكن أن يكون أكثر من «ديكور» وهيئة موافقة روتينية على ما يقررونه. وعلى الرغم من ذِكر الشعب على نحو دائم، فإن الشعب نفسَه في كردستان - كما هو الشأن في باقي أنحاء الشرق الأوسط - لم يبرز بعدُ بوصفه فاعلًا سياسيًا حقيقيًا. كما أن النخب السياسية تتصور الشعب وتتحدث عنه بالطريقة التي تتفق مع رغباتها. ويقول جورجيو أغامبين إن مصطلح «الشعب» يعاني الغموض، وهو «غموض لا يمكن أن يكون عرضيًا: فهو يعكس بالتأكيد غموضًا كامنًا في طبيعة مصطلح الشعب ووظيفته في السياسة الغربية»[624]. ويذهب أغامبين - وهذا أمرٌ قابل للجدل - إلى القول إن الانقسام عالمي، وإلى أن كلمة «شعب» تشير إلى مجموعتين متعارضتين جدًا «الشعب كله بوصفه هيئة سياسية متكاملة، ومن جهة ثانية، الشعب بوصفه مجموعة فرعية تعددية مجزّأة تتألف من جماعات محتاجة ومستبعدة»[625]. ويتّسم ظهور الشعب، كمفهوم وكعنصر شائع في الخطاب السياسي الكردي، بعدم الوضوح، لكن الأمر المؤكد هو أن صداه ما زال يتردد بقوة.

أضرّت الحرب الأهلية بمفهوم الشعب بوصفه مجموعة متّحدة، وقد قسّمته، وأسفرت عن ظهور حكايات وخطابات تبرّر القتل والتهجير، وأشكال أخرى عدة من الأعمال الوحشية. ودامت الحرب أربع سنوات، وتركت تأثيرًا في المجتمع برمته، وكانت خيبةَ أملٍ وانقسامٍ بين أوساط المجتمع، وحادثة سياسية لم يتم تجاوز عواقبها الكثيرة بعدُ.

تعيش ذكريات الحرب وتظل ماثلة في الأذهان من خلال ألعاب لغوية وبلاغية، ورموز وذكريات. ويمكننا في هذه الحالة أن نعكس مقولة كارل فون كلاوزفيتز، كما فعل فوكو؛ فالسياسة التي برزت بعد الحرب ليست سوى استمرار للحرب، ما يعني ضمنيًا «علاقات سلطوية رأسية في علاقة قوّة معيّنة جرى تكريسها في الحرب ومن خلالها»[626]. وقد لجأت الأحزاب السياسية إلى استخدام تكتيكات الحرب كلها ضد بعضها بعضًا من خلال الحُكم والعلاقات الاقتصادية. وخاضت البشمركة هذه الحرب، وكانت - على غرار أغلبية الحروب الأهلية التي شهدتها أماكن أخرى - حربًا «قاسية»

و«شريرة»، بحسب أقوال المشاركين وذكريات السكان عنها.

كانت للحرب الداخلية جذور تاريخية وأيديولوجية، وقد تركت جروحًا لا تندمل، وكان معظم كبار ضباط البشمركة الحاليين من المشاركين في تلك الحرب. ولا تزال هذه الذكريات حية مع قيام الحزبين بمواصلة حربهما من خلال وسائل أخرى. والحرب هي مواصلة للسياسة التي لا تزال في الواقع تتخذ مظهرًا حربيًا. ويقوم الحزبان باختبار ولاء أعضائهما المبتدئين حين يواجهون أكرادًا آخرين بدلًا من مواجهة غرباء، ويُعدّ الواحد منهم أشدّ ولاءً لزعيم حزبه كلما كان قتاله للأكراد الآخرين أشدَّ وحشية. وقد قسّمت الحرب المجتمع على كل مستوى يمكن تصوره، وحوّلت المجتمع الكردي إلى أحد المجتمعات الأكثر استقطابًا في المنطقة. وازداد تفاقم هذا الوضع جرّاء تدخل الدول المجاورة (العراق وإيران وتركيا) التي لكل منها مصلحة في إدامة الانقسامات. وتتفق هذه الدول كلها، على الرغم من خلافاتها، حين يتعلق الأمر بالأكراد. وقد تدخلت على أساس رؤية على المدى الطويل، وهي تخطط من أجل أن يكون لها وكلاء، ومن أجل عرقلة أيّ تقدم حقيقي في اتجاه بناء المؤسسات، وبناء الأمة، وبناء الدولة في الإقليم. ثم إن الحرب غيرت طبيعة الأحزاب السياسية، وقلّلت بدرجة أكبر من السابق من شأن المجال المدني، وأصبحت القوات شبه العسكرية جزءًا لا غنى عنه من الأجهزة الحزبية. ونتج من هذا ظهور خطاب استقطابي عبر وسائل الإعلام، أصبح جزءًا من تصور الناس العاديين ورؤيتهم للعالم. ولا تزال الحرب تخيّم على المجالين السياسي والاجتماعي، معوقة قيام سلام حقيقي. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن الأحزاب التي تسيطر على قوّة شبه عسكرية تعارض نشوء جيش احترافي.

لم يتحدَّ مفهوم البشمركة هذا الوضع، بل كان في الواقع على تناغم تام معه. ومن الطبيعي أن تُطلق على البشمركة أسماء عدة تبعًا لأحزابها السياسية؛ كأن يُقال مثلًا «بشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني» أو «بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني». وتكون بنية ما يحكى عن البشمركة مرتبطة بالحزب السياسي أولًا، ثم بكردستان. كما أن الأغاني والقصائد والأخبار، حتى في المنافذ الإعلامية الحزبية، تذكر البشمركة بوصفها بطل الحزب السياسي الذي تنتمي إليه، بدلًا من كونها بطل شعبها أو أرضها. تلك هي ظاهرة البطل

المحدود الذي يكون كذلك بالنسبة إلى قطاع محدود من مجتمعه. وهكذا يُستهلك رجل البشمركة داخل إطار حزبه، فيحمل رموز حزب معيّن، ويصبح جزءًا من أيديولوجية ذلك الحزب وروايته.

يستمر الانقسام من خلال هذه الروايات والقصص والنوادر والرموز، مع تقويض صورة الجندي والجيش تقويضًا كاملًا. وتؤدي البشمركة دورًا غريبًا في هذا الانقسام؛ فمقاتلوها هم الذين خاضوا الحرب، وهم دائمًا المقاتلون المحتملون في أيّ وقت قد تنشب فيه الحرب ثانية. لهذا السبب تحديدًا، فإن رجال البشمركة وقادة أحزابهم هم رعاة الانقسام. وفي هذه الحالة، ثمة نوع من المعضلة المجتمعية الداخلية. ولهذه المعضلة خصائصها؛ مثل عدم اليقين وديناميةالفعل وردة الفعل ومحاولة التمييز أو الإبقاء على الانفصال كوحدات مختلفة. وقد أضفت الحرب في المناطق الحضرية صفة اجتماعية على الحرب، وأوجدت معطيات جديدة مثل الهوية. ثم إن الحرب بَنت جدرانًا في المجتمع، ومن ثم نشأت عملية تصور ذاتي، خصوصًا عندما لم يتمكن أيّ حزب من الحزبين من إلحاق الهزيمة بالحزب الآخر. وأوجد واقع الـ «لا منتصر ولا مهزوم» حالة ناضجة للاستمرارية والتصعيد، ولا سيما حين يتصارع الحزبان الرئيسان من أجل التمييز ضمن حكاية الوطنية «العظيمة».

كي ينشأ جندي وجيش في كردستان، لا بدّ من قطيعة مع أُطر الحرب الأهلية. يجب أن تنتهي الحرب الأهلية على نحوٍ كامل، كما يجب أن تتوقف الحرب من خلال السياسة، وهذه ليست مهمة سهلة؛ إذ تستمر الحرب الأهلية من خلال الديمقراطية حين تصل خيبة الأمل إلى مستوى مرتفع، على نحوٍ يهدد بقاء الحزب. وتدفع هذه الخشية الحزبين الرئيسين إلى التشديد على ذكرياتهما ورموزهما الماضية، وإلى الحفاظ على قواتهما شبه العسكرية. ولا يزال الخوف الذي توطد في النفوس في أثناء الحرب الأهلية ينتاب المجتمع الكردي، مع حرص السياسيين المستمر على تسييس هذا الخوف.

هكذا، فإن خوفًا متعدد الطبقة يغذي وضعية البشمركة الحالية، أي إنه خوف من الأشقاء وخوف من الغرباء. وهناك، على نحوٍ عام، خوفٌ وجودي يخيّم على الوجود الكردي في الشرق الأوسط، وهو خوف حقيقي

بامتياز. والعراق، كما قال بكر ياسين، يعني بلد عمليات الانتقام والإبادة الراديكالية[627]. ويتخلل هذا الخوف الدائم والوجودي مفهوم «البشمركة». ولئن كان الخوف خوفًا من موت جماعي بسبب الانتماء إلى هوية معيّنة، فإنه يجب أن يوجد رمز يتحدى الموت من أجل حماية الأمة، ورجل البشمركة هو الذي يضع الموت نصب عينيه، كما يشير إلى ذلك المعنى الحرفي لهذا الاسم. هذا الوجود القوي للموت يدفع أعضاء المجتمع وينتج ذاكرة جماعية. ورجل البشمركة هو البطل الذي يدافع عن الحياة بمواجهة الموت المحدق، ما يجعل من السياسة سياسةَ موتٍ بطلها رجل البشمركة. والسؤال هو: كيف لا نموت؟ وكيف لا نختفي؟ وكيف نستطيع البقاء؟ فالحياة تتطلب التضحية في مثل هذه الأحوال.

لتحقيق هذا الأمر، فإن الأمة تحتاج إلى من يكون مستعدًا للموت من أجلها. وعلى هذه الخلفية، فإن رجل البشمركة ليس إنسانا عاديًا، مدربًا ومنضبطًا للدفاع عن الأمة والأرض. إنه البطل الذي يحارب الخوف. ومن الصعب من دون البشمركة نشوء أيّ إحساس بالهوية. وطبقًا لما تشير إليه الجابري حول تشكّل الهوية، فإن عملية تشكّل «الذات» التي يمكن أن تُعاش على أنها سالمة وآمنة نسبيًا، هي آلية سيطرة على القلق تعزز الشعور بالثقة، وإمكانية توقّع ما سيحدث، والتحكم فيه؛ من أجل درء التهديد وعدم اليقين[628]. وهذا يشكّل رابطًا مباشرًا بين الهوية والأمن. وإذا كان هذا هو الخوف من الغريب؛ أيْ من الآخر، فهناك أيضًا خوف الناس من بعضهم بعضًا على المستوى الداخلي. وبناءً على ذلك، فإن تأسيس قوة مسلحة غير مسيّسة - كما أصبح ذلك جزءًا من الخطاب الشعبي - أمرٌ يثير الخوف في الواقع. فالنخب السياسية، إضافة إلى الخوف من انقلاب ما، تخشى الأحزاب السياسية الأخرى، وتخشى كذلك خسارة الجاه والسلطة. هناك، أيضًا، طبقة أخرى للخوف كما يقول فيفر: «مَنْ سيحرس الحراس؟»[629]. هناك مجال للتدخل العسكري في المجتمعات التي تكون فيها الثقافة السياسية متدنية. وفي غياب التنين الأسطوري (Leviathan)، يسعى كل حزب للحماية الذاتية ولتوازن القوى.

كما أن ثقافة الشرق الأوسط الأوسع نطاقًا وتاريخه ليسَا عونًا بهذا

الخصوص. وكما قال مهران كامرافا، فإن «الاحترافية العسكرية في الشرق الأوسط (إدخال معدات عسكرية حديثة، وإجراءات راسخة للتجنيد والترقيات، وتدريب متقدّم) لم تترجم إلى عدم تسييس الجيش وزيادة خضوعه للسيطرة المدنية. بل على العكس من ذلك، أدّى هذا الأمر إلى زيادة إمكانية تدخل الجيش المستمر في العملية السياسية»[630].

من الواضح أن الخوف، حقيقيًا كان أم مفترضًا، يظل أداة سياسية في كل مجتمع. كما أن الوضع السياسي الحالي، بسبب ما فيه من انقسامات كثيرة وما يسكنه من «أشباح»، يجعل من احتفاظ الأحزاب السياسية بقوة شبه عسكرية مسألة وجودية وعاطفية.

سابعًا: الأسطورة

البشمركة اسم ومفهوم وصورة شديدة التميز. وفي مجتمع مثل المجتمع الكردي، ما زال يتعين أن يصبح مجتمعًا حديثًا، تكون الصورة أقوى من أيّ أدوات تفكير أخرى. ويشكّل تخيّل البشمركة جزءًا من عملية المقاومة. فالمقاومة هي مقاومة الواقع؛ أي القدرة على تخيّل حقيقة أخرى. وتستلزم هذه العملية بطلًا، أو رجلًا خارقًا (سوبرمان). ومن ثم، فإن رجل البشمركة هو الذي يكون كذلك. وبما أن الحرية هي القدرة على الهروب من حدود الحقيقة التجريبية الحالية، فإن الخيال يكون عندئذ هو الأداة الوحيدة، بوصفه الشرط الضروري للحرية الإنسانية بتعبير سارتر[631]. وتصبح هذه الضرورة جزءًا من الحقيقة الاجتماعية. من هذا المنطلق، فليس مستغربًا أن نرى الرابط بين البشمركة والحرية. فإذا كانت الحرية تتطلب شجاعة وتضحية وبطلًا، فإن البشمركة التي تقدّم هذه المتطلبات يجب أن تكون ذلك كله. وهكذا تزدهر أسطورة البشمركة.

يحتاج مفهوم البشمركة إلى إزالة الإبهام. فرجل البشمركة ليس شخصًا ولا مساويًا لجندي في ذاته. وقد كان الشاعر الكردي البارز شيركو بيكاس يشتهر بأنه شاعر البشمركة، كما أن مسعود البارزاني يصف نفسه بأنه رئيس البشمركة. ومن ثم، فإن البشمركة هي مكانة وبطل وشخصية «هرقلية». إن

البشمركة تتحدى الطبيعة، وهي أقوى من أيّ قوى أخرى، وهي تأتي في المقام الأوّل. وفي إحدى قصائده الكثيرة عن البشمركة، قال بيكاس: «كان الوقت ليلاً رجل البشمركة والثلج فقط كانَا في سفح الجبل، نام الثلج، نزل رجل البشمركة بتمهل»[632]. هنا، يتحدى رجل البشمركة الطبيعة، فالثلج ينام. أما هو، فلا ينام. وعندما ينام الثلج، يبدأ رجل البشمركة نشاطه. للبشمركة لغة خاصة، لا تشبه اللغة العادية، لغة لها «شروط خاصة» تؤهلها لأنْ تصبح أسطورة، بالمعنى البارتيسي (Barthesian).

هناك عدد مفرط من الأغاني والأناشيد الشعبية التي تُشِيد برجل البشمركة وتصفه بـ «النمر» و«الأسد». وهناك، نتيجة ذلك، حكاية يضحي بطلها بنفسه من أجل الشعب بطريقة بعيدة عن الأنانية؛ لذلك فإن على الناس أن يعشقوا هذا البطل وأن يعربوا له عن الاحترام كله. وتترتب على هذا الرابط الخاص بين الشعب والبشمركة علاقاتٌ محددة وشكل محدد من السلطة. فالسلطة هنا، إذا أخذناها بالمعنى الذي قال به فوكو، ليست قمعية بالضرورة: «إنها شكل من المعرفة، مستمدة من متعة وخطاب»[633]. وتتجلى هذه السلطة من خلال شبكة تحتوي أكثر من فاعل واحد (البشمركة والأحزاب السياسية والحكومة والمثقفون والمجتمع). ويتم من خلال هذه الشبكة إنتاج صور وتفكيك صور أخرى، ويجري استحداث محرمات ويُفرض الصمت.

إن صناعة الأسطورة إشكالية من نواحٍ عدة. فالشخصيات الأسطورية تتجاوز العقلانية والتنظيم، والأخطر من ذلك أنها فوق النقد أيضًا. ومن الصعب على من تكون له شخصية بهذه المكانة الأسطورية أن يصبح جنديًا. فالجيش يثمن الطاعة والولاء، والنزاهة، والواجب، والابتعاد عن الأنانية، والخضوع للتراتب الهرمي والانضباط.

ثامنًا: الخلفية الاجتماعية

إن المجتمع الكردي مجتمع فلاحي من مناحٍ عدة؛ مثل القسم الأعظم من المجتمع العراقي[634]. وهناك أسباب عدة لهذا الواقع، منها أن إقليم كردستان

كان منطقة طرَفية على مدى التاريخ الحديث. وقد سيّست وضعية الإقليم، كمنطقة طرفية، على مدى الصراع الطويل بين الأكراد والحكومات المركزية حول تشكيل العراق وحُكمه. ويسكن الفلاحون قطعًا صغيرة من الأرض تشكّل نظرتهم إلى العالم. ومن ثم، فإن المجتمع الفلاحي يدل على مجتمع ما زال يحتاج إلى التصنيع والمأسسة. ومع ذلك، فإن المجتمع الفلاحي هو أيضًا مجتمع هرمي، إذ توجد فيه أوليغارشية وفلاحون يستأجرون الأراضي التي يزرعونها. والجندي، بحسب ميشيل فوكو، ليس فلاحًا من الناحية التاريخية، فقد كان الجيش في أوروبا نتيجة ثانوية للتصنيع والنظر إليه على أنه هيئة يمكن تدريبها؛ فـ «بحلول أواخر القرن الثامن عشر أصبح الجندي شيئًا يمكن صناعته، انطلاقًا من عجينة لا شكل لها، وكشيء يفتقر إلى البراعة»، وقد تجلت هذه العملية في «التخلص من الفلاح وإعطائه مظهر جنديّ»[635].

يواجه إقليم كردستان في الوقت الحالي هذا التحدي. فرجل البشمركة شخصية فلاحية، وهو يدافع كمقاتل شجاع على أساس «دوام جزئي» عن البلاد؛ من منطلق واجب الدفاع عن العائلة وعن الضعفاء. ومع ذلك تغيّر إقليم كردستان، لكنه لم يُحدث بعدُ قطيعة مع ثقافته، ولا سيما مع أوساط الثقافة السياسية. وعلى الرغم من الهجرة الجماعية إلى المدن ونشوء مجتمع استهلاكي، فإن نظرة المجتمع الكردي إلى العالم لا تزال نظرة فلاحية. وقد ازداد تفاقم هذا الوضع عندما تدهورت الشرعية القائمة على حزبين، مع تقديم مزيد من التنازلات لذوي الآراء الدينية الراديكالية والمبادئ المحافظة.

مثَّل المجتمعُ الفلاحي في الماضي المناخَ الاجتماعي الذي تشكّلت فيه هذه الأحزاب وقواتها شبه العسكرية، وكان كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني المحافظ وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني التقدمي واليساري قائمًا على قاعدة فلاحية. كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قبَليًا في نظرته إلى العالم. أما الاتحاد الوطني الكردستاني، فقد كان ماويًا. وكان الفلاحون «السلعة» التي يتقاسمها الحزبان، وإنْ بطريقة مختلفة. فالبنية القبلية الفلاحية معادية للثورة، في حين أن البنية الفلاحية الماوية هي بنية ثورية. وما زال هذان الخطان المتباعدان في صراع داخل المجتمع الكردي. يحاول الفلاح المحافظ دائمًا مراكمة السلطة والثروة في دائرة ضيقة، وينظر إلى السلطة على أنها وراثة.

وبحسب بايار وغودلييه، فإن هذه الظاهرة هي ظاهرة شائعة في الدول التي تحررت من الاستعمار[636]. وعلى النقيض من هذه البنية والرؤية القبلية، نجد الفلاح الثوري الذي يتبنى توجهًا اجتماعيًا بالدرجة الأولى. وبحسب الحوادث والأوضاع، يغيّر خط التباعد المذكور شكله تحت أسماء ورايات مختلفة.

إن الصدام الدائر حاليًا هو بين محتكري السلطة والثروة من جهة أولى، والمطالبين بالعدالة الاجتماعية من جهة ثانية. ويجب تسليط الضوء على أن خطاب كل من الجانبين يفتقر إلى الترابط الموضوعي، وأنه عاطفي إلى حدّ بعيد. ويمكننا الجمع بين الخطابين، على الرغم من انتمائهما إلى قطبين متعارضين، ضمن نظرة فلاحية واحدة للعالم، ولا سيما حين يتعلق الأمر ببناء مؤسسات حديثة مثل الجيش والمؤسسة العسكرية. ويعيش الفلاحون ضمن «أنماط ثقافية محددة ترتبط بطريقة عيش جماعة ريفية صغيرة يحدد فيها المجتمع المعايير وأشكال الإدراك؛ مثل هيمنة المواقف التقليدية، ومعايير توريث الممتلكات، ومعايير التضامن والاستبعاد والروابط الاجتماعية ...إلخ»، كما أن التجربة المشتركة تربّي انقسامًا ثقافيًا على أساس «نحن» في مقابل «هم»[637].

شكّل هذا المظهر الثقافي العقبة الرئيسة أمام تحوّل الأكراد إلى أمة. ويتطلب تحويل الفلاح إلى جندي تحولًا أنموذجيًا في الموقف تجاه الجيش وإمكانية التدريب. لكن الفلاح في كردستان ذو دلالة على معنى آخر؛ ذلك أنه شخص ذو رؤية جغرافية وروابط محدودة. وبحسب أندرسون، فإن الفلاح لا يستطيع أن يتخيّل المجتمع بكليته، ولا يستطيع أن يتخيّل نفسه عضوًا في أمة، أو لا يستطيع أن يتخيل أمة[638]. ومن ثم، فإنه لا يستطيع أن يكون مواطنًا، ولا سيما في غياب التعليم الوطني والمؤسسات الوطنية واللغة الموحّدة قبل كل شيء. وقد جرى تجاوز هذا التحدي الفلاحي في مجتمعات أخرى غير غربية (اليابان على سبيل المثال)، من خلال التجنيد الإلزامي[639]. وإن هذه المسألة لا تُنسب إلى المجتمع الكردي فحسب، بل هي ظاهرة شائعة في الشرق الأوسط على النطاق الأوسع. وقد كان مفكرو القومية العربية يرون في الجيش والثكنات وسيلة ومساحة لإحداث تغيير من مجتمع فلاحي

قبَلي إلى مجتمع حديث ذي هوية مشتركة. وفي أحسن الأحوال، فإن هوية الفلاح تكون ثانوية ومحدودة؛ لأنه لا يستطيع أن يوسّع نظرته إلى العالم على نحوٍ تتجاوز فيه رقعة جغرافية ضيقة. وهو، أولًا، لا يقاتل من أجل أمة أو وطنٍ، كما أنه، ثانيًا، سيصبح فريسة سهلة لتناحر النخب، وهذا هو السبب الأول وراء الانقسام والحرب الأهلية في الإقليم.

تتعلق هذه المسألة بالدرجة الأولى بالجانب المدني من المعادلة المدنية - العسكرية. وإذا كان المجال المدني ضيقًا ومقسمًا، فإنه سيكون من الصعب بناء مجال عسكري منفصل. وفي الحال التي يُبنى فيها جيش، فإن هذه المؤسسة ربما لا تطيع أوامر المدنيين. وبحسب قول ناوشروان مصطفى في مقابلة شخصية حول البشمركة[640]، فإنه توجد في أوساط كبار قادة الاتحاد الوطني الكردستاني خشية من حدوث انقلاب في حالة تطوير جيش. وتتعلق هذه المسألة برمتها بالجانب الآخر من الجيش (أي بالمعرفة). فحتى يكون المرء من البشمركة ويتصرف مثل رجالها، فإنه يحتاج إلى الشجاعة والإقدام أكثر من احتياجه إلى المعرفة والتدريب؛ لذلك تُعدّ البشمركة تجسيدًا لما هو بريٌّ وغير مدجَّنٍ. وفي الأساطير المحلية، فإن قائد البشمركة هو الذي يهزم العدو من خلالِ المقاومة والقتال، وليس من خلال الاستراتيجية. ويشكّل هذا الأمر جزءًا من تاريخ طويل من افتراض مفاده أن الاستراتيجية العسكرية ليست مسألة نظرية. ولكن ما عاد هذا الاعتقاد قائمًا؛ ذلك أن أجهزة عسكرية - تضم خبراء ومتخصّصين - أصبحت قادرة على صياغة استراتيجيات بمساعدة نظريات استراتيجية مبسّطة وعمليّة تقوم على الاستفادة من الحكمة الجماعية، بدلًا من «العبقرية» الفردية.

تساهم العلاقة التكافلية بين الحزب وقواته المسلحة مساهمة سلبية في النقص المعرفي؛ فعضوية قوات شبه عسكرية لا تستلزم المعرفة التي يستلزمها جيش احترافي. وقد كانت حرب العصابات الكردية تُدار تاريخيًا بطريقة شديدة اللامركزية، وكان القائد المحلي مسؤولًا مسؤولية كاملة؛ على نحوٍ يصبح فيه النصر إنجازًا يضاف إلى رصيده. ويجادل هنتنغتون بأن سلكَ الضباط الحديث هو مجموعة احترافية من الخبراء تقف على قدم المساواة مع الأطباء أو المحامين[641]. وقد كانت هذه الفكرة، بوجهٍ عام، مركزية بالنسبة

إلى حجة هنتنغتون. وكما بيّن جيمس بيرك، في الفترة الأخيرة، فإن مكانة الجيش ترتبط ارتباطًا وثيقًا بادعائه امتلاك خبرة علمية[642]. ويصبح هذا الأمر أكثر إلحاحًا كلما أصبح الدفاع عن كردستان مهمة أكثر تعقيدًا؛ ذلك أن النقص المعرفي يعرقل الاستفادة، على نحوٍ كامل، من ارتباط البشمركة بالخبراء العسكريين الغربيين والتكنولوجيا الغربية.

تاسعًا: الفسحة

تفترض العلاقة المدنية - العسكرية وجود مجال مدني مستقل، ومجال عسكري مستقل أيضًا، مع تفاعل بين المجالين، في علاقة واضحة الصيغة. وتُعدّ مسألة الفسحة بين المدني والعسكري مسألة إشكالية، والسؤال الأكثر إلحاحًا، بشأن كردستان، متعلق بوجود مثل هذه الفسحة أو انعدامها.

يُظهر التاريخ الحديث عدم وجود فسحة بين النخب السياسية والبشمركة، بل إنه يُظهر فجوة بين المجال العسكري والمجتمع. وتقوم البشمركة على أساس يومي بحماية النخبة الحاكمة، وليس المجتمع عمومًا. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نقول إن البشمركة تدافع عن المجتمع برمته من دون تمييز عندما ينشأ تهديد خارجي. وهناك عدد من المتغيرات التي ينبغي التصدي لها حين يتعلق الأمر بالعلاقات المجتمعية المدنية - العسكرية. وعلى سبيل المثال، فإن لخلفية البشمركة الثقافية والديموغرافية دورًا حيويًا في كيفية ارتباط البشمركة بباقي المجتمع. وتبدو القوات العسكرية، في غياب التجنيد الإلزامي، أقل قدرة على أن تعكس تركيبة المجتمع المدني الديموغرافية. وتعتمد البشمركة على قطاع ضيّق من المجتمع، ولا سيما سكان الأرياف وسكان المدن المفتقرين إلى التعليم. وما إن تجرى مقارنة بين مدينة وبلدة بخصوص عدد الذين ماتوا في الحرب، حتى يوضح ذلك، بجلاء، مصادر استقطاب البشمركة لأعضائها.

تؤثر هذه الفجوة بين الريفي والمدني تأثيرًا مباشرًا في علاقة البشمركة بالمجتمع المدني. وينظر المثقفون وناشطو المجتمع المدني إلى البشمركة على أنها تهديد في الأغلب، ما يجعلها قوّة مناهضة للديمقراطية في المرحلة الانتقالية.

في هذا السياق، ثمة أمرٌ محذور منه؛ فعلاقة رجال البشمركة الوثيقة بالنخب وتوقّعهم أن يحظوا بالإشادة والإعجاب، يجعلان من الصعب عليهم تقبّل الانتقادات. ومن ثم، يتضح أن الفجوة المؤسسية بين البشمركة والمؤسسات المدنية هي من النوع المتسم بالصراع، بدلًا من التناغم. وبما أن رجل البشمركة شخصية ذكورية قوية، فإنه ينظر إلى المثقفين الحضريين وناشطي المجتمع المدني على أنهم فاسدون ومفتقرون إلى الشجاعة.

لكن العلاقة بين البشمركة والنخبة الحاكمة حالة مختلفة؛ إذ إن رجل البشمركة - خلافًا لنظرته في إطار العلاقة المجتمعية - لا يَعُدُّ نفسه في هذه الحالة شخصية متفوقة أخلاقيًا. وبما أن لمعظم أفراد النخب خلفية «بشمركية»، فإن مَن يكون من وجوه البشمركة هو الذي يستطيع أن يعمل في وظيفة مدنية بيروقراطية، وأن يتحول «في عشية وضحاها» إلى ضابط عسكري رفيع الرتبة، إذا اقتضى ذلك وضعٌ من قبيل أحوال حزبية أو وطنية (في حالة الحرب). وإن هذا الانعدام لحدود واضحة بين ما هو مدني وما هو عسكري هو أبرز خصائص مرحلة الحكم الراهنة في الإقليم. وهناك هرمية في صميم هذا الواقع، فأعضاء المكاتب السياسية للأحزاب يكونون هم وأتباعهم في قِمة الهرم. ويرى هؤلاء الأشخاص أنفسَهم من البشمركة، وأنهم حماة البلاد، ومن ثم تطور هذا الشعور ليصبح شعورًا بالملكية: «لقد قاتلت من أجل البلاد، وكنت من البشمركة، ويحق لي أن أحكم». فأنْ يكون المرء من البشمركة، ولا سيما في زمن حرب العصابات، هو الصفة الضرورية التي يحتاج إليها كي يملك ويحكم، وهو أمرٌ يُترجم إلى جمع الثروات في عصر الرأسمالية.

يكمن مفهوم البشمركة في صميم عدم وجود فسحة وفصل وصيغة واضحة للعلاقة بين المدني والعسكري. والبشمركة ليست مفهومًا قائمًا كليًا على الروح العسكرية، كما أنها ليست مفهومًا مدنيًا كليًا، وهي تجمع ما بين الأمرين بطريقة «غريبة» جدًا. وهذا الاندماج والوحدة هما السمة المميزة لنظام حكم حكومة إقليم كردستان. وفي بلدان أخرى، هناك أمثلة عن انتقال الجندي إلى المجال السياسي؛ وذلك بالدرجة الأولى من خلال استخدام إنجازه العسكري كرأسمال لكسب التأييد الشعبي في عملية ديمقراطية،

ولكن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى حكومة إقليم كردستان؛ إذ تستغل البشمركة لشرعنة تقلد المناصب، وتستغل كحقٍّ مفتوح في دخول مجالات أخرى. ويحتاج هذا الوضع المعقّد، على نحو ملحٍّ، إلى توضيح أن مفهوم البشمركة لا يعني تشكيلة أو بنية، وهو أمرٌ يوحي، في أحسن الأحوال، بأن «البشمركة» مفهوم مزدوج، كما أن هذه الكلمة تدل على الإبهام الكامن في طبيعة مفهوم البشمركة نفسِه ووظيفته في السياسة الكردية. وعلى الرغم من أن أعضاء المكتب السياسي قد يُطلق عليهم أيضًا اسم «البشمركة»، فإن هذا يعني بالنسبة إليهم شيئًا مختلفًا كليًا عن مقاتل عادي يُقدِّم «علفًا» للمدافِع.

يدل هذا الانتقال السّلس من مجال إلى آخر على أن البشمركة مفهوم ووظيفة ينتميان إلى نظام ما قبل الدولة، وهو نظام لا فصل فيه بين السلطات. كما أنه يدل على تفوّق ما هو عسكري على ما هو مدني. وإذا كان يمكن البنْية أن تدل على هيمنة ما هو عسكري، فإننا سنجد أن البشمركة - إذا نظرنا إليها عن قُرب - مفهوم عسكري أكثر من كونها مفهومًا مدنيًا. ويدل هذا، أيضًا، على أن المجال المدني لم ينشأ بعدُ على نحوٍ ممأسس ومستقل. وفي ظل هيمنة البشمركة (المجال العسكري) وغياب المجال المدني أو ضعفه، فإن ذلك يعني أن المجتمع الكردي لم يقُم بعدُ بتطوير طريقة حُكم مدني.

الاستنتاجات

أضفَى هذا البحث صفة إشكالية على مفهوم البشمركة ضمن إطار العلاقة المدنية - العسكرية، حيث يجادل بأن هذا المفهوم معقّد وأن له جذورًا عميقة في التاريخ والعاطفة والخيال والأدب. وقد تناولنا بالتحليل مختلف العوامل التي ظلت تساهم في صنع صورة البشمركة ومفهومها. وبيّن من خلال ذلك أن المفهوم ينتمي إلى عصر ما قبل الدولة وما قبل المجتمع المدني، وأن المفهوم يتصف بعدد من مناحي الإبهام في ما يتعلق بالمجالين العسكري والمدني الحديثين. كما تصدى البحث لتحليل عدد من الحوادث والعلاقات التي بنَت المفهوم، والتي تحافظ على بنيته الحالية، وتحديدًا: الدولة العراقية، والقومية الكردية، والحرب الأهلية، واقتصاد المجتمع السياسي.

ساهم نضال الأكراد في العراق في صنع صورةٍ ومفهوم للبشمركة متمثّلين في رجل شجاع يخوض حربًا غير متكافئة ويدافع عن شرف شعب. وساهم نشوء دولة العراق والمسار غير الديمقراطي الذي اتخذته في صنع مكانة البشمركة الحالية وإدامتها بصورتها شبه الأسطورية. ولم يتمكن العراق – كدولة – من ضم مكوّناته المختلفة، كما أنه فشل في بناء هوية متماسكة. وردًا على ذلك، برزت القومية الكردية بوصفها ردّة فعل على دولة عنيفة، وأصبح الخوف من الآخر ومن الدولة تهديدًا وجوديًا. وتندرج البشمركة في صميم الحكاية القومية، لكن القومية الكردية تغيرت أو أجبرت على أن تتغير في العقدين الماضيين.

لم تكن الحرب الأهلية في التسعينيات أول حرب بين الأحزاب السياسية الكردية المختلفة، بل كانت استمرارًا لحرب قديمة. ومع ذلك، كان للسنوات الأربع الأولى من الحرب الأهلية في المناطق الحضرية تأثير تدميري، من الناحيتين السياسية والاجتماعية، أكبر كثيرًا من تقاتل الإخوة في الجبال. وجعلت الحرب من الخلافات الأيديولوجية عنصرًا مُدخلًا في الخلافات الاجتماعية والإدارية. وستظل الحرب بمنزلة نارٍ تحت الرماد مدة طويلة، وستجعل من الصعب التوصل إلى تصالح اجتماعي وإداري.

لا تزال الحرب مستمرة من خلال السياسة، وسيكون من المستحيل نشوء صورة الجندي من دون إنهاء سياسة الحرب الأهلية. ولا يتعيّن على رجل البشمركة أن يتحول إلى جندي فحسب، بل يجب أيضًا إنشاء نظام جيش. وقد قسّمت الحرب المجتمع الكردي، ولا يمكن مجتمعًا منقسمًا أن يكون له جيش موحّد. فهناك رابط عضوي بين المجالين المدني والعسكري. كما أن الانقسام يغذّي معضلتَي انعدام الثقة وانعدام الأمن. وكي يتجاوز الحزبان معضلتهما بخصوص الطرف الذي سيسيطر على الجيش وكيفية استخدامه، فإنه يتعيّن عليهما تقوية الحكومة والبرلمان وتحييد الأجهزة الأمنية.

إن البشمركة ليست وصفًا عاديًا لقوة مسلحة، بل هي تصنيف يميز الأكراد ونضالهم في أنحاء العالم. والبشمركة بطل حكاية شعب، وقد أصبح هذا الاسم، اليوم، عالميًا أكثر من أيّ وقت مضى. ومن المهم لشعب، كان خفيًا في الشرق الأوسط، أن يستطيع أن يروي قصته للعالم، ولا سيما في عصر

العولمة؛ ذلك أن الأمر هو مسألة هوية. وعلى الرغم من هذا الدور الذي تؤدّيه البشمركة من جهة الاعتراف بالشعب الكردي، فإن المفهوم المتعلق بها يظل إشكاليًا. ومن خلال الدراسة، يتّضح أنه مفهوم ناتج من أوضاع خاصة نستطيع أن نسميها «عصر ما قبل الحكم». ويدعو هذا المفهوم إلى عمل يتسم بالإيثار، ويحشد المتطوعين على أساس وجود تهديد وخوف على المستوى الصغير (حزب سياسي)، فضلًا عن المستوى الكبير (الوطني). والبشمركة رجل شجاع مستعد لأنْ يموت من أجل بلاده وشعبه. ومن ثم يغدو المفهوم رومانسيًا بامتياز؛ إنه «سوبرمان»، وهو فوق القانون، ذلك أنه يتصرف على أساس المعايير بدلًا من القوانين. وهو موجود في كل مكان، وتزيّن صورته وجدارياته الجدران والأماكن العامة، وتمجّده الثقافة وتحتفي به عبر الأغاني والأناشيد والقصائد والحكايات. إنه يتحدى الطبيعة ولا يقهر، وهالته فريدة ومفعمة بالمعاني. وهذه الخصائص تجعل رجل البشمركة شخصية دينية بدائية، وأيقونة محاطة بهالةٍ ما.

لهذه الأسباب، فإن رجل البشمركة مُسيَّس. أما عملية تسييسه، فهي تتّسم بالتحدي في مرحلة التأسيس. وعندما يتعرض السياسيون لانتقادات من جانب الشعب، فإنهم يؤكدون فورًا أنهم مرتبطون بالبشمركة. لهذا، فإن استغلال البشمركة من أجل إسكات المواطنين عملٌ يُلحق الضرر بالبشمركة، ويساهم في تعفّن النظام.

لكن، إضافة إلى ما تقدّم، فإن البشمركة مفهوم مُبهم؛ إذ يشير إلى جندي، وجهاز عسكري، وقوات شبه عسكرية، وميليشيا، ونظام دفاعي، وقد كانت جميع هذه الأوصاف شيئًا واحدًا في زمن حرب العصابات. لكن التنظيم مطلوب في زمن الحُكم الحضري؛ من أجل تقسيم العمل وخلق هرمية. وعلى البشمركة أن تكون مختلفة عن الجمهور؛ لكي تستطيع ضمان السلم المدني. وإن الاعتقاد السائد لدى الأحزاب السياسية هو أن الجيش يجب أن يكون ملكًا لها إذا كانت هي الفاعلة في المجتمع المدني. لكن الجيش، كي يظل المجتمع المدني في مأمن من أيّ أعمال حربية من حيث المبدأ، يجب أن يكون منفصلًا، وأن يكون ملكًا للجميع.

كما يظهر من تعقيد المفهوم وتاريخه الطويل، فإنه يستحيل تطوير هذا

المفهوم من مفهوم مقاومة إلى مفهوم حُكم. فالبشمركة مفهوم عاطفي جدًا، ما يجعل عقلنته أمرًا صعبًا. ورجل البشمركة رجل متلفع بالصمت، خارج عن دائرة الانتقاد. وهذه الأمور كلها تجعل من الصعب التحدث عن الفاعلية والكفاءة والحاجة إلى التحديث والإصلاح. وفي عصر يحتاج أي جيش إلى عملية تحديث مستمر، فإن الحاجة إلى التقييم والسيطرة المدنية تصبح أمرًا جوهريًا.

قاتلت البشمركة في الماضي من أجل الأكراد، لكن إقليم كردستان أصبح يحتاج - في زمن الحُكم - إلى جنود مدربين ومنضبطين، وجيش يدافع عن الأمة، ونظام دفاعي قادر على حماية كردستان، في منطقة معقدة جدًا، ومعادية في الواقع.

يجب أن تكون هناك فسحة بين المجالين العسكري والمدني، على نحوٍ يحتفظ فيه كل مجال باستقلاليته، ويجب أن يكون بينهما ارتباط من خلال ترتيب مناسب.

إن القوات المسلحة الحالية مُمأسسة، وهي على علاقة وطيدة بأحزابها السياسية؛ ومن ثم فهي لا تستطيع أن تصبح جيشًا. يُضاف إلى ذلك، أن معظم الضباط الحاليين من ذوي الرتب العالية كانوا جزءًا من الحرب الأهلية، وهم لا يزالون يضمرون عدم الثقة والعداء تجاه بعضهم بعضًا. ومن ثم، فإن التوحيد سيكون دائمًا محكومًا بالفشل.

المراجع

1 - العربية

الخزرجي، نزار عبد الكريم فيصل. **الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988: مذكرات مقاتل**. سلسلة مذكرات وشهادات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

2 – الأجنبية

Agamben, Giorgio. *Means without End: Notes on Politics*. Vincenzo Binetti & Cesare Casarino (trans.). Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.

_______. «Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life» (1995), at http://bit.ly/2hNAWL6

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1983.

«Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict.» Crisis Group, Middle East and North Africa. Report no. 158, 12 May 2015.

Bahr, James J. *Societal Values and Their Effect upon the Military*. Carlisle Barracks, PA: Army War College, 1990.

Barthes, Roland. *Mythologies*. Annette Lavers (trans.). 16th ed. New York: Hill and Wang, 1984.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*. Princeton: Princeton University Press, 1978.

Bayart, Jean - François. *The State in Africa: The Politics of the Belly*. London; New York: Longman, 1993.

Bourdieu, Pierre. «Social Space and Symbolic Power.» *Sociological Theory*. vol. 7, no. 1 (Spring 1989).

Burk, James. «Expertise, Jurisdiction, and Legitimacy of the Military Profession.» in: Don M. Snider, & Lloyd J. Matthews (eds.). *The Future of the Army Profession*. 2nd ed. rev. & expanded. Boston: McGraw - Hill, 2005.

Chapal, Patrick. *Power in Africa: An Essay in Political Interpretation*. New York: St. Martin's Press, 1994.

Chapman, Dennis P. *Security Forces of the Kurdistan Regional Government*. Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2011.

Coates, Charles H. & Roland J. Pellegrin. *Military Sociology: A Study of*

American Military Institutions and Military Life. University Park, MD: The Social Science Press, 1965.

Coicaud, Jean - Marc. *Legitimacy and Politics: a Contribution into the Study of Political Right and Political Responsibility*. David Amed Curtis (trans. & ed.). Cambridge: Cambridge Unevirsity Press, 2002.

Feaver, Peter. «Civil - Military Relations.» in: *Annual Review of Political Science*. vol. 2 (Polo Alto, CA: Annual Reviews 1999).

Foucault, Michel. «Nietzsche, Genealogy, History» in: Rabinow Paul (ed.), *The Foucault Reader* (New York: Vintage, 2010).

________. *Society Must be Defended: Lectures at the Collège de France 1975 - 1976*. David Macey (trans.), Mauro Bertani [et al.] (eds.). New York: Picador, 2003.

Gerring, John. «What Makes a Concept Good? A Critical Framework for Understanding Concept Formation in the Social Science.» *Polity*. vol. 31, no. 3 (Spring 1999).

Godelier, Maurice. «Community, Society, Culture: Three Keys to Understanding Today's Conflicted Identities.» *Journal of the Royal Anthropological Institute*. vol. 16, no. 1 (March 2010).

Gruber, Verena. «Revisiting Civil - Military - Relations Theory: The Case of the Kurdish Regional Government of Iraq.» Master Dissertation, Lund University, Lund, 2015.

Gunter, Michael M. «A de facto Kurdish State in Northern Iraq.» *Third World Quarterly*. vol. 14, no. 2 (1993).

________. «The Contemporary Roots of Kurdish Nationalism in Iraq.» *Kufa Review*. vol. 2, no. 2 (2013).

Haj, Samira. *The Making of Iraq 1900 - 1963: Capital, Power and Ideology*. SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East. Albany, NY: State University of New York Press, 1997.

Al - Hamdi, Mohaned Talib. «Military in - and - out of Politics: A Theoretical Approach to Military Disengagement.» *International Journal of Humanities and Social Science*. vol. 4, no. 8 (1) (June 2014).

Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven: Yale University Press, 1977.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of*

Civil - Military Relations. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

Jabri, Vivienne. *Discourses on Violence: Conflict Analysis Reconsidered*. Manchester; New York: Manchester University Press, 1996.

Kamrava, Mehran. «Military Professionalization and Civil - Military Relations in the Middle East.» *Political Science Quarterly*. vol. 115, no. 1 (Spring 2000).

Kirmanj, Sherko. *Identity and Nation in Iraq*. Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc, 2013.

Kurdistan, No. 11 (February 1946).

Longhurst, Henry. *Adventure in Oil: The Story of British Petroleum*. London: Sidgwick and Jackson, 1959.

Lukes, Steven. *Power: A Radical View*. 2nd ed. New York: Palgrave Macmillan, 2005; [1974].

Marcuse, Herbert. *One - Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society.* Boston: Beacon Press, 1991; [1964].

McDowall, David. *A Modern History of the Kurds*. 3rd rev. and updated ed. London: I.B. Tauris, 2004.

Messas, Kostass. «Democratization of Military Regimes: Contending Expiations.» *Journal of Political and Military Sociology*. vol. 20. no. 2 (1992).

Mustafa, Nawshirwan. *Kurds in the Soviet Games*. 2nd ed. Sulymaniya: [n.p], 2006.

Nerwiy, Hawar Khalil Taher. *The Republic of Kurdistan, 1946*. Leiden: Leiden University, 2012, at: https://bit.ly/2ihiA45

Norman, E. Herbert. «Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription.» *Pacific Affairs*. vol. 16, no. 1 (March 1943).

Porter, Bernard. *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism 1850 - 1995*. 3rd ed. London: Longman, 1996.

Sandbrook, Richard. *Closing the Circle: Democratization and Development in Africa*. Toronto: Between the Lines, 2000.

Sartre, Jean - Paul. *The Psychology of Imagination*. New York: Philosophical Library, 1948.

Sembou, Evangelia. «Foucault's Genalogy.» Paper Presented at the 10th Annual Meeting of the International Social Theory Consortium at University College Cork, Ireland, 16 - 17 June 2011.

Shanin, Teodor (ed.). *Peasants and Peasant Societies: Selected Readings*. 2nd ed. New York: Blackwell, 1987.

Watts, Nicole F. «Redefining the Kurdish Nation,» in: *Rethinking Nation and Nationalism* (PMEPS, 2015), accessed on 22/4/2016, at: https://bit.ly/2sIHh0C

Yasin, Baqr. *The Eradication and Dictatorship of Mono - doctrinal in Iraq*. Erbil: Aras Publications, 2012.

Zari Krmangi. No. 6 (1926).

3 - الكردية

ديوان شيركۆ بێكەس، الجزء 3، كوردستان: 2006.

(595) Dennis P. Chapman, *Security Forces of the Kurdistan Regional Government* (Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2011).

(596) Pierre Bourdieu, «Social Space and Symbolic Power,» *Sociological Theory*, vol. 7, no. 1 (Spring 1989).

(597) John Gerring, «What Makes a Concept Good? A Critical Framework for Understanding Concept Formation in the Social Science,» *Polity*, vol. 31, no. 3 (Spring 1999).

(598) Michel Foucault, *Society Must be Defended: Lectures at the Collège de France 1975 - 1976*, David Macey (trans.), Mauro Bertani [et al.] (eds.) (New York: Picador, 2003), p. 9.

(599) Giorgio Agamben, «Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life,» 1995, at: https://bit.ly/2hNAWLb

(600) Mohaned Talib Al - Hamdi, «Military in - and - out of Politics: A Theoretical Approach to Military Disengagement,» *International Journal of Humanities and Social Science*, vol. 4, no. 8 (1) (June 2014), p. 196.

(601) Kostass Messas, «Democratization of Military Regimes: Contending Expiations,» *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 20, no. 2 (1992), p. 248.

(602) Verena Gruber, «Revisiting Civil - Military - Relations Theory: The Case of the Kurdish Regional Government of Iraq» (Master Dissertation, Lund University, Lund, 2015).

(603) Peter Feaver, «Civil - Military Relations,» in: *Annual*

Review of Political Science, vol. 2 (Palo Alto, CA: Annual Reviews, 1999), p. 211.

(604) Michel Foucault, «Nietzsche, Genealogy, History,» in: Rabinow Paul (ed.), *The Foucault Reader* (New York: Vintage, 2010), p. 76.

(605) Evangelia Sembou, «Foucault's Genealogy,» Paper Presented at the 10th Annual Meeting of the International Social Theory Consortium at University College Cork, Ireland, 16 - 17 June 2011, p. 1.

(606) Foucault, «Nietzsche, Genealogy, History,» p. 76.

(607) Hawar Khalil Taher Nerwiy, *The Republic of Kurdistan, 1946* (Leiden: Leiden University, 2012) 146, at: https://bit.ly/2ihiA45

(608) Ibid.

(609) Nawshirwan Mustafa, *Kurds in the Soviet Games*, 2nd ed. (Sulaymaniyah: [n. pb.], 2006), p. 161.

(610) على سبيل المثال، يمكن أن نذكر الشاعرين الكرديّين المشهورين حجار وموكرياني.

(611) Bernard Porter, *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism 1850 - 1995*, 3rd ed. (London: Longman, 1996), p. 259.

(612) Sherko Kirmanj, *Identity and Nation in Iraq* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc, 2013), p. 9.

(613) Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977).

(614) Ibid., p. 27.

(615) Jonathan Glancey, «Our Last Occupation,» *Guardian*, 19/4/2003, at: https://bit.ly/2FMKDZl

(616) Michael M. Gunter, «The Contemporary Roots of Kurdish Nationalism in Iraq,» *Kufa Review*, vol. 2, no. 2 (2013), p. 29.

(617) Michael M. Gunter, «A de facto Kurdish State in Northern Iraq,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 2 (1993), pp. 295 - 319.

(618) Nicole F. Watts, «Redefining the Kurdish nation,» in: *Rethinking Nation and Nationalism* (PMEPS, 2015), p. 44, accessed on 22/4/2016, at: https://bit.ly/2sIHh0C

(619) Henry Longhurst, *Adventure in Oil: The Story of British Petroleum* (London: Sidgwick and Jackson, 1959).

(620) David McDowall, *A Modern History of the Kurds*, 3rd rev. and updated ed. (London: I.B. Tauris, 2004).

(621) Ibid.

(622) Ibid., pp. 391 - 392.

(623) نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، **الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988: مذكرات مقاتل**، سلسلة مذكرات وشهادات (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(624) Giorgio Agamben, *Means without End: Notes on Politics*, Vincenzo Binetti & Cesare Casarino (trans.) (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), p. 30.

(625) Ibid.

(626) Foucault, *Society Must be Defended*, p. 16.

(627) Baqr Yasin, *The Eradication and Dictatorship of Mono - doctrinal in Iraq* (Erbil: Aras Publications, 2012).

(628) Vivienne Jabri, *Discourses on Violence: Conflict Analysis Reconsidered* (Manchester; New York: Manchester University Press, 1996), p. 125.

(629) Feaver, p. 211.

(630) Mehran Kamrava, «Military Professionalization and Civil - Military Relations in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1 (Spring 2000), p. 68.

(631) Jean - Paul Sartre, *The Psychology of Imagination* (New York: Philosophical Library, 1948), p. 271.

(632) ديوان شيركۆ بێکەس، الجزء 3، كوردستان: 2006.

(633) Foucault, «Nietzsche, Genealogy, History,» p. 61.

(634) Samira Haj, *The Making of Iraq 1900 - 1963: Capital, Power and Ideology*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, NY: State University of New York Press, 1997); Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton: Princeton University Press, 1978).

(635) Foucault, «Nietzsche, Genealogy, History,» p. 63.

(636) Jean - François Bayart, *The State in Africa: The Politics of the Belly* (London; New York: Longman, 1993); Patrick Chapal, *Power in Africa: An Essay in Political Interpretation* (New York: St. Martin's Press, 1994); Maurice Godelier, «Community, Society, Culture: Three Keys to Understanding Today's Conflicted Identities,» *Journal of the Royal Anthropological Institute*, vol. 16, no. 1 (March 2010), pp. 1 - 11.

(637) Teodor Shanin (ed.), *Peasants and Peasant Societies: Selected Readings*, 2nd ed. (New York: Blackwell, 1987).

(638) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983).

(639) E. Herbert Norman, «Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription,» *Pacific Affairs*, vol. 16, no. 1 (March 1943).

(640) ناوشروان مصطفى، مقابلة شخصية، لندن، كانون الثاني/ يناير 2015.

(641) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

(642) James Burk, «Expertise, Jurisdiction, and Legitimacy of the Military Profession,» in: Don M. Snider & Lloyd J. Matthews (eds.), *The Future of the Army Profession*, 2nd ed. rev & expanded (Boston: McGraw - Hill, 2005), p. 39.

القسم الرابع
الجيش والانتقال السياسي حالات دولية وحالات دولية مقارنة

الفصل الثالث عشر
القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي
...... زولتان باراني

ليست القوات المسلحة مؤسسات يتركز نشاطها في الأمن والدفاع، بل هي في الوقت نفسه مؤسسات سياسية مهمة. ويشمل هذا حتى الجيوش التي تدعم دولًا ديمقراطية، فكونها خادمة مطيعة للدولة، فهذا يعني أنها تتخذ موقفًا سياسيًا. وتمثّل عمليات الانتقال السياسي، سواء كانت نتيجة تغيير في الحكومة أو في النظام أم نظامًا سياسيًا جديدًا بالكامل، مراحل حرجة بالنسبة إلى القوات المسلحة، لأنها تطالَب باتخاذ موقف لجهة ما إذا كانت ستؤيد عملية الانتقال أو تقاومها أو ستكتفي بالانتظار حتى ترى إلى أي جهة ستميل الرياح ثم تتخذ موقفًا بعد ذلك فحسب.

تركّز هذه الدراسة على هذه المسائل، خصوصًا في بحث نوع عمليات الانتقال السياسي التي تواجهها القوات المسلحة، والصفات الأساسية للجيوش الديمقراطية، ومعنى الديمقراطية، على صعيد الممارسة، بالنسبة إلى القوات المسلحة، هذا إلى جانب عدد من المسائل الأساسية في العلاقات الديمقراطية المدنية – العسكرية.

أولًا: السيطرة المدنية: الفرعان التنفيذي والتشريعي

في الديمقراطيات الحديثة، يجب فهم السياسة العسكرية بوصفها مجموعة من العلاقات القائمة بين مجموعة من المؤسسات. وتنتمي المؤسسات إلى أحد الجوانب الثلاثة من مثلث العلاقات المدنية – العسكرية: الدولة أو المجتمع أو القوات المسلحة بحد ذاتها.

يمثّل فرعَا الحكم أكثر مؤسسات الدولة أهمية في هذه المعادلة. ويمكن تجزئة الفرع التنفيذي إلى المسؤول التنفيذي الأول (الرئيس أو رئيس الوزراء)، ومجلس الوزراء، والوزراء الحكوميين، وهيئات الفرع التنفيذي المختلفة التي تتعامل مع موضوعات الدفاع والأمن. أما البرلمان واللجان البرلمانية وما يكون في خدمتها من منظمات، فإنها المؤسسات التي تمثّل الفرع التشريعي.

يُهمل أحيانًا الجانب المجتمعي في الكتابات المتعلقة بالسياسة العسكرية، مع أن من البدهي استحالة وجود دولة أو جيش من دون مجتمع. ولعل السبب في هذا الإغفال العرضي يعود إلى أن دور المجتمع في العلاقات المدنية - العسكرية كان، حتى وقت قصير نسبيًا، يقتصر بدرجة كبيرة على تفريخ ضباط وجنود، ولكن الصعود التدرجي للرأي العام والناشطين الاجتماعيين، من قبيل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، جعلها تصبح مكوّنات ذات نفوذ في السياسة، بما في ذلك السياسة العسكرية.

تمثّل القوات المسلحة الجانب الثالث من معادلة العلاقات المدنية - العسكرية. ومع أن أغلبية المنتمين إلى المؤسسة العسكرية إما متطوعوّن أو جُندوا إلزاميًا، أو ضباط صف، فإن دراسة السياسة العسكرية تُعنى أولًا بالضباط المحترفين المتخصصين بإدارة العنف (في مقابل المجنّدين الذين تكون خبرتهم استخدام العنف). يمثّل سلك الضباط نخبة المهنة العسكرية. ويمثّل أعضاء السلك الأعلى رتبة الجيش عمومًا؛ فهم يبينون وجهات نظر الجيش وينقلون احتياجاته إلى الدولة والمجتمع.

لا يمكن الجيش، بحكم طبيعته، أن يكون ديمقراطيًا، من جهة بنيته المؤسسية الهرمية، وثقافته الاعتبارية، وطبيعة اتخاذ القرارات وإجراءات التنفيذ من القمة إلى القاعدة. وكما في المهن الأخرى، فإن مسؤوليات ضابط الجيش تزداد مع كل ترقية. وعلى خلاف الحال في مهن أخرى، يرجّح أن تشمل مسؤوليات الضابط المحاسبة على تأدية العمل، ويشمل ذلك عددًا من العاملين تحت إمرته يتزايد باطّراد، فضلًا عن رفاهيتهم وحياتهم وسلامة عتادهم أثناء القتال.

يجب التمييز بين كيانين أساسيين في المؤسسة الدفاعية: وزارة الدفاع،

وهي مؤسسة تابعة للدولة يكون مديرها الأعلى وزيرًا، أي عضوًا في مجلس الوزراء، وهيئة الأركان العامة التي هي أعلى درجات القوات المسلحة الاحترافية وتتولى تسهيل التخطيط الدفاعي وتدفق المعلومات في اتجاهين بين القيادة العليا ومختلف الوحدات، ويكون قائدها، رئيس الأركان العامة، أعلى ضباط الجيش رتبة. هذه هي على وجه التقريب البنية المؤسسية المعيارية في الديمقراطيات الليبرالية، إلا أنه توجد بالطبع انحرافات عنها؛ على سبيل المثال لا يزال الجيش في موقع مؤسسي أضعف من هذا بكثير في اليابان وألمانيا، وهما دولتان كان التخوف فيهما من عودة بروز النزعة العسكرية قويًا، حين بُدئ بناء القوات المسلحة الجديدة.

تُعدّ السيطرة المدنية المبدأ الأساس للسياسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية؛ ولا يمكن الدمقرطة أن تنجح لولا تلك السيطرة. وفي أبسط أشكالها، تكون هذه السيطرة بأن يتحقق ممثلو المجتمع المنتخبون وقادته من أن اهتمام العسكر ينصرف بالكامل إلى شؤونهم الاحترافية، فلا يتدخلون في الحياة السياسية، ويقدّمون للسياسيين مشورة مبنية على الخبرة والتجربة عندما يُطلب منهم ذلك. ويجب أن تكون مشاركة الجيش السياسية مقصورة على تفاعل أفراد القوات المسلحة الذين يملكون أكبر قدر من الخبرة والتجربة حول موضوع محدد (وهم عادة الضباط الأعلى رتبة) مع السياسيين، كما يجب أن تتم عمليات التفاعل هذه عبر قنوات منتظمة وشفافة للجميع بشرط عدم تعريض أسرار عسكرية للخطر.

يجب أن تكون السياسة العسكرية والخارجية من صنع السياسيين. ويتولى مدنيون وضع إطار النقاش حول سياسات ومقاربات بديلة، مستعينين بخبراء عسكريين مستشارين بحسب الضرورة. وعندما يتوصل السياسيون إلى قراراتهم، بمساعدة خبراء عسكريين أو من دونها، فإنه يتعين على أفراد القوات المسلحة بذل قصارى جهدهم لتنفيذ تلك القرارات. وربما يتوافر لدى ضباط عسكريين فهمٌ أفضل من فهم رؤسائهم المدنيين حول موضوع معين، ومع ذلك فإنه ينبغي لهم أن يطيعوا أوامر المدنيين حتى لو كانوا لا يوافقون عليها. وبكل بساطة، فإنه يحق للمدنيين أن يكونوا على خطأ، لكن لا يحق للعسكريين أن يعصوا الأوامر.

من الواضح أنه يوجد توتر كامن ونزاع حتى بين السياسيين والضباط. لكن لا يتمثل الوضع الملائم لقيام علاقات مدنية - عسكرية جيدة في وجود صداقة مثالية بين الجنرالات ورؤسائهم المدنيين ولا طاعة ذليلة وبلا جدال من جانب كبار الضباط. أما القادة العسكريون الذين تعززت ثقتهم في أنفسهم بفضل ما يمتلكونه من خبرة وتجربة، فمن الحماقة ألا يحاولوا استخدام نفوذهم لاستمالة المدنيين بحيث يكون قرارهم لمصلحة مسار العمل الذي تفضّله القوات المسلحة. ولا يمكن تجنب التعارض في نظام سياسي ديمقراطي؛ أي تعددي، بل هو في الواقع أمر مرغوب فيه؛ فهو يوحي بأن كلًّا من السياسيين والقادة العسكريين يقومون بعمل ما هو واجب عليهم. ويحتاج هذا التوتر الكامن في العلاقات المدنية - العسكرية إلى عمل دائم ومراقبة وتفاعل، كما أنه يجبر السياسيين على الاعتناء بالقوات المسلحة ومحاولة فهمها على نحو أفضل. وعندما يتمتع كبار الضباط بالاحترام ويمتلكون مهارات بيروقراطية متقدمة، أو عندما يعتقدون أن قدرتهم على تأدية مهماتهم ربما تكون عرضة لخطر ما، أو عندما يشكّون في كفاءة القيادة المدنية، فربما يواجه السياسيون عقبات كبيرة في ممارسة سلطتهم.

بمرور الوقت، تكتسب المؤسسات نفوذها تجاه بعضها بعضًا أو تفقده، وتصبح طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية ومداها انعكاسًا للتوازن المتحول بين قوة المؤسسات السياسية وقوة الجيش السياسية. وتتأثر العلاقات المدنية - العسكرية ومسائل سيطرة المدنيين تبعًا لذلك بعدد من العوامل الأخرى، لعل أهمها بيئة التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجهها الدولة والجيش. أما في غياب التهديدات الخارجية والداخلية، فربما يصبح الجيش أقل ابتعادًا عن التدخل في السياسة أو ميالًا إلى التهرب من واجباته تجاه المجتمع.

تنطوي السيطرة الموضوعية على مفارقة تتمثل في أن تطوير الاحترافية العسكرية يترافق مع تدني إشراف الدولة على القوات المسلحة. وربما لا تمثّل هذه المفارقة مشكلة يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر في الديمقراطيات المتينة، لكنها ربما تكون خطرًا كبيرًا بالنسبة إلى الديمقراطيات الهشّة التي نشأت للتوّ في أعقاب أي نظام من الأنظمة التسلطية.

ثمة معيار مهمّ للحوكمة الديمقراطية وهو أن السيطرة المدنية على

القوات المسلحة يجب أن تكون متوازنة بين فرعي الحكم التنفيذي والتشريعي. كما أن المدنيين الذين يسيطرون على الجيش (والشرطة) يجب أن يكونوا بأنفسهم خاضعين للعملية الديمقراطية. يناقش الفرع التشريعي السياسة الخارجية والمسائل الدفاعية ويجب أن تكون له سلطة استدعاء أعضاء الفرع التنفيذي والقوات المسلحة كي يدلوا بشهادات أمامه في جلسات علنية أو مغلقة. ويجوز أن تشمل الموضوعات طيفًا واسعًا من المسائل المتنوعة تمتد من تقديم تقارير عن التقدم في حرب جارية، وشراء أنظمة تسلح، وتمديد مدد التجنيد الإلزامي أو إنقاصها، وصولًا إلى المستويات الملائمة من تقاسم العبء الدفاعي ضمن تحالف دولي. ويتمتع البرلمانيون في الديمقراطيات بفرصة تقديم المشورة للفرع التنفيذي أو إبلاغه بآرائهم.

لكن التأثير الأهم الذي يمارسه صانعو القوانين في القوات المسلحة هو مناقشة الميزانية الدفاعية، والتصويت عليها، ومراقبة تطبيقها، والتداول بشأن القوانين التي تنظم المسائل العسكرية والأمنية واعتمادها. وتكون اللجان المتعلقة بالدفاع في الفرع التشريعي مع جهازها الوظيفي الفاعل الأساس، لأنها تمارس الإشراف المدني الفعلي وتكون موضع الخبرة العسكرية. وربما يتوافر عدد من اللجان البرلمانية كهذه، مثل اللجان المنفصلة في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب التي تختص بالقوات المسلحة والشؤون الخارجية، وربما تكون عضويتها متداخلة، ولا سيما في مجلس تشريعي يتألف من عدد صغير نسبيًا من النواب.

من المهم أن تقدّم لجان الدفاع بديلًا حقيقيًا من صوت الفرع التنفيذي حول الموضوعات الأمنية، وهذا ليس بالأمر السهل دائمًا، لأن الفرع التنفيذي غالبًا على اطّلاع أفضل على المعلومات وربما يحاول تجزئة المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع أو حجبها عن صانعي القوانين. وما لا شك فيه أن احتمال قيام الفرع التنفيذي باستشارة أعضاء لجان الدفاع سيكون أكبر بكثير إذا امتلك هؤلاء الأعضاء معرفة حقيقية وعملية ومحدثة بمسائل ذات صلة وثيقة بالموضوع، بينما يقل الاحتمال إذا كانوا لا يملكون تلك المعلومات.

ربما يعطي شكل الدولة الدستوري تفضيلًا للرئيس أو البرلمان من حيث

التفويض بالسلطة والواجبات. ولا توجد قاعدة مكرسة وصلبة لجهة تحديد النظام الأكثر إفضاءً إلى الدمقرطة الناجحة من بين النظامين الرئاسي أو البرلماني، لأن البيئات المختلفة (من ثقافة سياسية وتاريخ ووزن نسبي للمؤسسات السياسية، من قبيل الأحزاب) تنتج أطرًا مؤسسية مختلفة.

إذا نظرنا إلى عدد من حالات إخفاق الدمقرطة، فإن المشكلة لا تكمن في توزيع السلطة بين المؤسسات بل في عدم انضباط المؤسسات السياسية لجهة تأدية دورها والتزامها طبقًا للنظم. وفي معظم الحالات، تزداد فاعلية الإدارة اليومية للقوات المسلحة والسيطرة المدنية عندما يمارسهما وزير الدفاع (بصورة مميزة عن الأركان العامة)؛ فوزارة الدفاع جزء من الفرع التنفيذي كما أن العاملين فيها هم في أغلبيتهم الساحقة من المدنيين.

لا يتحقق إشراف مدني قويّ من دون مؤسسات سياسية قوية. وتواجه الديمقراطيات الوليدة، حيث كان من تقاليد الجيش التدخّل في السياسة وحيث يحتفظ بنفوذ سياسي واقتصادي واسع، تحديًا خطرًا وصعبًا على نحو خاص. وإن نظامَ أحزاب قويًا ومستقرًا، وانتخابات حرة ونزيهة، وشفافية واسعة للعمليات السياسية، لا سيما بخصوص المسائل المالية، هي جميعًا أمور ستضمن تمتع الفرعين التنفيذي والتشريعي بالشرعية الشعبية والنفوذ السياسي. وأفضل علاج وقائي لميل الجيش إلى التدخّل السياسي هو الحوكمة الديمقراطية الفاعلة والإيمان بالنظام الديمقراطي والولاء له من جانب القطاعات السياسية الكبرى كافة.

ثانيًا: سلسلة القيادة واستخدام القوات والامتيازات العسكرية

إن سلسلة القيادة في الجيش ومناحي مسؤولية المؤسسات السياسية عن القوات المسلحة يجب أن تكون مقننة لمواجهة جميع السيناريوات المحتملة في أزمنة السلم والطوارئ والحروب. يكون رئيس الدولة، في معظم الديمقراطيات، القائد الأعلى للجيش، ويكون المدني الذي يعين وزيرًا للدفاع

مسؤولًا عن إدارة الجيش اليومية. ويعدّ اختيار وزير دفاع يملك قدرًا من الخبرة في المسائل الدفاعية - الأمنية، أو يكون في الأقل قد أثبت اهتمامه بها، إشارة إلى القوات المسلحة مفادها أن الدولة تأخذها على محمل الجد. ولعل الوضع المثالي هو أن يكون وزير الدفاع والعاملون في وزارته جزءًا من بنية القوة الحكومية، وأن يتمتعوا بثقة الرئيس/ رئيس الوزراء، وأن يكونوا على استعداد للدفاع عن مصالح الجيش المهنية المشروعة. ومع أن الوزير جزء من الفرع التنفيذي، فإن علاقته بالفرع التشريعي بالغة الأهمية لأن الوظائف البرلمانية المتعلقة بصياغة قوانين متصلة بالدفاع والإشراف على الميزانية الدفاعية يكون لها في الديمقراطيات تأثير مباشر في رفاهية القوات المسلحة.

من المهم أن تكون سلسلة القيادة داخل القوات المسلحة مبينة بوضوح مع إزالة أي التباس محتمل. ويجب أن يكون الشخص الأعلى رتبة في الجيش، أي رئيس الأركان أو أي مسمى وظيفي آخر يعطى له، خاضعًا لإمرة المدني المعيّن وزيرًا للدفاع، وهو عضو مجلس الوزراء الذي يمثل الحكومة في القوات المسلحة والقوات المسلحة في الحكومة. وتكون الأغراض الرئيسة من وزارة الدفاع هيكلة العلاقة بين القادة المدنيين المنتخبين وقيادة القوات المسلحة، وذلك لتحديد المسؤوليات وتوزيعها بين العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارة، ولتعظيم فاعلية موظفي الوزارة والاستفادة من الموارد التي تأتمنها الدولة عليها.

يتولى الوزير، بمشاركة الرئيس و/ أو رئيس الوزراء وباقي أعضاء مجلس الوزراء، صوغ السياسة الدفاعية - الأمنية وتحديد الأدوار والمهمات لمكونات الجيش ووحداته المختلفة. وبناء عليه المحافظة أيضًا، مع كبار موظفي الوزارة، على علاقات ملائمة مع الوزارات الأخرى؛ فالروابط الجيدة مثلًا مع وزارة المالية أو وزارة التجارة الخارجية يمكنها أن تسهّل دفع الأموال في الأوقات الملائمة واستيراد مواد. ومن الجوهري للحوكمة الديمقراطية أن تكون العلاقة بين وزارة الدفاع والفرع التشريعي بناءة، وكذلك، وإن بقدر أقل، بينها وبين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والشركاء الأجانب. كثرت بالطبع التنويعات المحلية للترتيبات المؤسسية؛ فبعضها ناتج من حوادث تاريخية وبعضها الآخر نتاج تقاليد سياسية، وبعضها يبدو ملائمًا.

ومن المهم أن تمنح سلسلة القيادة الأفضلية للمدنيين، وأن تكون واضحة ومقننة ومحترمة من جميع المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع.

بما أن أحد أهداف القادة المدنيين الحرجة هو الحيلولة دون تدخل القوات المسلحة في السياسة الداخلية، فإن الأوضاع التي يمكن في ظلها استخدام الجيش داخليًا يجب أن تكون محددة بموجب القانون. وبصورة عامة، يتمثّل الدور الداخلي الشرعي الوحيد للجيش في الدولة الديمقراطية الحديثة بأعمال الإغاثة في إثر كوارث طبيعية، ويحتل الجيش موقعًا مثاليًا لتنفيذ هذا الهدف الذي يضاعف أيضًا ما له من تقدير مجتمعي نظرًا إلى ما يملكه من قوى عاملة وقدرة في مجال وسائل النقل ومعدات (مثل الآليات الثقيلة لأعمال بناء الجسور، والهدم، وإصلاح البنى التحتية). ويجب ألا يكون للقوات المسلحة دور في مكافحة الإتجار بالمخدرات وسياسات التصنيع؛ لأن هذه النشاطات تزيد حتمًا احتمالات الفساد فضلًا عن أنها يجب أن تكون مسؤولية قوات الأمن الداخلي. ومن منطلق مماثل، يجب ألا يشارك الجنود في برامج محلية مثل التنمية الريفية والإشراف على وظائف قد تعزز تسييسهم.

علاوة على ذلك، على الدول التي تحتفظ بمنظمات شبه عسكرية وقوات جندرمة وميليشيات وحرس وطني وغيرها، أن تضع نظمًا واضحة لاستخدام هذه المنظمات، ويجب أن يكون الدستور واضحًا بشأن نوع المهمات الداخلية التي يسمح للقوات المسلحة أن تتولاها والشروط الضرورية لنشر تلك القوات.

كما أن استخدام الجيش في دولة ديمقراطية في زمن الحرب يجب أن يكون خاضعًا لنظم الدستور. تكون سلطة إعلان الحرب وحالة الطوارئ من اختصاص الفرع التشريعي عادة أو في أقل تقدير، وعلى الفرع التنفيذي أن يحصل على موافقة البرلمان. أما نشر قوات مع إعلان رسمي أو من دونه فمسألة دستورية مهمة تتعلق، على نحو خاص، بالصلاحيات الرئاسية. وكانت هذه المسألة موضع نقاش موسع؛ فهي على سبيل المثال، لم تسوَّ في الولايات المتحدة الأميركية إلا في عام 1973 من خلال «قرار الصلاحيات زمن الحرب» الذي حدد بوضوح عدد الجنود الذين يجوز للرئيس نشرهم من دون موافقة الفرع التشريعي والمدة الزمنية. غير أن إعلان الحرب في كندا لا

يزال من صلاحيات الفرع التنفيذي، وحتى عند استشارة البرلمان في بعض الحالات، فإنه لم يطالب بحق إعلان الحرب أو تحديد وقت إنهائها أو كيفية إدارتها.

يجب أن يتقاسم الفرعان التنفيذي والتشريعي المسؤولية المالية الحصرية عن النفقات الدفاعية. وتمثّل سلطة البرلمان في إعداد الميزانية، وإصدارها بقانون، وصرفها، ومراقبة إدارة الجيش لها، أقوى الأدوات التي يملكها البرلمان للسيطرة على القوات المسلحة. تبدأ عملية إعداد الميزانية في وزارة الدفاع عادة حيث يتحقق العاملون المدنيون والعسكريون من احتياجات الوزارة للسنة التالية، ثم يرفع وزير الدفاع ميزانية وزارته إلى مجلس الوزراء حيث يجري المزيد من المداولات، وتحيل الحكومة الميزانية بعد ذلك إلى الفرع التشريعي حيث يجري النقاش الأهم في العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية.

في الأنظمة الديمقراطية، يقوم الفرع التنفيذي بتزويد الفرع التشريعي بالميزانية الدفاعية متضمنة أكبر قدر ممكن من التفاصيل، وذلك كي يتمكن الثاني من تفحّصها بدقة. ويفترض أن تكون الاستثناءات الوحيدة هي البنود التي ربما يؤدي نقاشها إلى فضح أسرار عسكرية، ومع ذلك فإن هذه البنود يجب أن تخضع لتقييم أعضاء لجنة (أو لجان) الدفاع البرلمانية الملزمين بقسم الحفاظ على السرية. ومن المهم عندئذ، أن يحصل صانعو القوانين على معلومات دقيقة من خبراء دفاعيين مستقلين يملكون القدرة على إجراء تقييم عادل لمتطلبات وزارة الدفاع واحتياجاتها. وبعد أن يصدّق الفرع التشريعي على الميزانية، يظل على عاتقه التزام مهمّ هو التحقق من أن وزارة الدفاع تنفق الأموال على النحو المقرر أصلًا. ولضمان السيطرة المدنية الفاعلة، يجب ألا تتاح للقوات المسلحة إمكانية الوصول إلى موارد مالية كما يجب ألا تشارك في أي نوع من نشاطات الأعمال.

لا يجدر بالدولة الديمقراطية أن تطمح إلى جيش محايد سياسيًا، بل إلى جيش ملتزم بقوة بالحوكمة الديمقراطية. ويجب أن تكون القوات المسلحة غير مسيسة وألا يقوم أفرادها بأي دور سياسي باستثناء حقهم في التصويت بوصفهم مواطنين، وعليهم ألا يترشحوا لمنصب سياسي أو يقبلوا به أو

يشغلوه، وعليهم عدم الظهور في التجمعات السياسية وهم يرتدون بزّاتهم الرسمية. ويجب أن تكون عملية اختيار القيادة العسكرية العليا وترقيتها خاضعة لسيطرة المدنيين، وذلك على النحو الأمثل من خلال مشاركة مسؤولي الفرعين التنفيذي والتشريعي، وأكرر على النحو الأمثل (ولكن ليس بالضرورة)، بعد التشاور مع كبار الجنرالات.

في جميع الأنظمة التسلطية تقريبًا، يتمتع الضباط العسكريون بامتيازات وصلاحيات سياسية و/ أو اجتماعية - اقتصادية عدة. ويكون هدف القائمين بالدمقرطة «طيّ صفحة» وضع الجيش المتميز وتأسيس قوات مسلحة تخدم الدولة ومواطنيها وموثوق فيها وقادرة وتحظى أيضًا بالتقدير والاحترام. يجب أن يصبح الجيش خاضعًا للمساءلة بموجب القانون، ومطيعًا ومؤيدًا للكيان السياسي الديمقراطي، وتكون مسؤولياته المهنية منظمة دستوريًا.

غالبًا ما تكون نخب الأنظمة الديمقراطية الناشئة حديثًا على قدرٍ قليل من الفهم و/ أو الاهتمام لجهة فهم الجيش بوصفه منظمة احترافية. ويُعد هذا خطأً مكلفًا لأن مصلحة الدولة المباشرة تقتضي أن تكون لديها قوات مسلحة لا تؤيد الحوكمة الديمقراطية فحسب، بل تكون أيضًا قادرة على تنفيذ المهمات التي يكلفها بها السياسيون. لذا، فإنه من المهم، إضافة إلى بقاء الجيش بعيدًا عن السياسة، أن يكون أيضًا قانعًا بشروط الخدمة العسكرية.

مع أن الجيش في الدول الديمقراطية لا ينبغي له أن يكون في حاجة إلى رشوة أو استرضاء (إن أمكن ذلك إلى أي حد)، فإنه يجدر بالدولة أن تمنح القوات المسلحة مكانة مهنية عالية المقام من خلال تزويدها بأحدث المعدات وبرواتب ومنافع لائقة، وإعلاء قيمة المهنة العسكرية في نظر المجتمع، وتحاشي التطفل على شؤون الجيش الداخلية، مثل التدريب والترقيات الروتينية، وتحاشي استخدام الجيش بأي طريقة أداة في التنافس السياسي الداخلي. وعلى الدولة الديمقراطية أن تحترم روح التضامن بين أفراد الجيش مع المحافظة في الوقت نفسه على القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بوصفها جزءًا من الثقافة العسكرية.

يحق للجنرالات أن يتوقعوا التوجيه الواضح والسليم من الدولة. وفي

الأوضاع التالية لحكم تسلطي، من المهم حصر مهمة القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن في وجه أعدائه الخارجيين وإبعاده عن السياسة الداخلية، ومن واجب القيادة السياسية تحديد أدوار قواتها المسلحة ومهماتها. ونادرًا ما تتغير أدوار الجيش الرئيسة (الدفاع عن الدولة، وضمان الأمن في أماكن الأزمات بوصفه قوة حفظ سلام، ومحاربة الإرهاب في الداخل و/أو في الخارج)، لكن مهماته تتوقف على أوضاع لامتناهية من حيث تنوعها.

مع أن إغراء إضعاف الجيش يكون في أغلب الأحيان موجودًا في الدول السائرة على طريق الدمقرطة، لا سيما بعد حكم عسكري، فعلى السياسيين مقاومة هذا الإغراء، لأنهم مسؤولون خصوصًا عن ضمان احتفاظ القوات المسلحة بقدرتها على الدفاع عن الدولة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لحجم الجيش أن يكون ملائمًا مع التحديات التي يمكن أن يواجهها. والدولة التي تحتفظ بجيش دائم كبير الحجم من دون ضرورة لذلك وبسلك ضباط منتفخ، تبدد مواردها (ويعتمد ذلك على البيئة السياسية طبعًا)، بل إنها ستكون عرضة للمشاكل دائمًا. وفي حال ظهرت على الضباط عوارض الملل أو الاستياء، فإن تكليفهم مهمة حفظ سلام دولية وسيلة جيدة لإشعارهم بأنهم نافعون ومقدّرون.

تسعى الدول السائرة على طريق الدمقرطة إلى هدف حرج يتمثل في زيادة احترافية القوات المسلحة. ويمكن تحقيق هذا الهدف بمشاركة كبار الضباط، وذلك بوضع نظام ملائم للتدريب والتثقيف العسكري وتعزيز ثقافة تنظيمية تقوم على ضبط النفس واحترام الدستور والاعتراف بالتضحيات التي يقدّمها المجتمع دفاعًا عنه. ولتوقيت هذه الإصلاحات وتسلسلها أهمية بالغة؛ إذ ربما يؤدي التسرع فيها، لا سيما في دمقرطة دول خرجت من حكم عسكري، إلى عكس النتيجة المرجوّة. وفي سياق سياسي تكون القوات المسلحة مهددة بتدخّل مدني عدواني في شؤونها الداخلية، من الأفضل تأجيل تغييرات معينة أو تطبيقها بالتدرج.

ثالثًا: الجانب المجتمعي من العلاقات المدنية –

العسكرية

الجانب المجتمعي مكوّن لا غنى عنه من مكونات مثلث العلاقات المدنية - العسكرية، تمامًا مثل الدولة والقوات المسلحة. لقد أصبحت المسائل المجتمعية ذات أهمية متزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، وبدرجة أكبر في العقود الثلاثة الأخيرة. ويستحيل تكوين أحكام علمية بخصوص ضرورة أن يكون لدولة ما جيشٌ احترافي أو قائم على التجنيد الإلزامي من دون فهم موقف الرأي العام من الخدمة الإلزامية، والتوجهات الديموغرافية، ونظام التعليم. فما هي المسائل المجتمعية الأساسية التي يجب أن يتصدى لها القائمون بالدمقرطة؟

1 - مجندون إلزاميًا أم متطوعون؟

من بين المسائل الأساسية المتعلقة بجيشٍ ديمقراطي تحديد أي نوع سيتم اعتماده؛ التجنيد الإلزامي أم التطوع الاختياري؟ ويمكن سوق حجج سليمة تأييدًا لكل من الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي والجيوش القائمة على التطوع؛ ففي الدول التي تواجه تهديدات خارجية شديدة، حيث يُعد التدريب العسكري بالنسبة إلى معظم المواطنين مرغوبًا فيه اجتماعيًا وضروريًا من الناحية الاستراتيجية، وحيث لا توجد معارضة شعبية كاسحة للتجنيد، فإن التجنيد الإلزامي العام يكون الخيار المفضل عادة. وعلى الدول الديمقراطية أن تتأكد من أن التجنيد يطبَّق على نحوٍ عادل وأن الأفراد الذين تحرّم عليهم معتقداتهم الدينية أو الشخصية حمْلَ السلاح أو تأدية الخدمة العسكرية، يمنحون خيار خدمة غير مسلحة في الجيش أو يكلفون أعمالًا في مجالات نافعة اجتماعيًا (مثل العناية الصحية، والعناية بكبار السن، أو التعليم).

تميل الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي إلى أن تكون أقل فاعلية وأشد حاجة إلى موارد على أساس كل جندي مقابل مقدار القدرة العسكرية التي تتيحها، كما أنها تعمل عادة كما لو كانت في الواقع معاهد تدريب ينفق عليها

على حساب التحديث الدفاعي. ومع ذلك، فإن إحدى الحسنات الكبرى للخدمة العسكرية الإلزامية أنها تستطيع أن تكون وسيلة تنشئة اجتماعية قادرة على الجمع بين شبان من خلفيات اجتماعية - اقتصادية وعرقية - دينية متفاوتة، والمساعدة في دمجهم ضمن مجتمع حقيقي عبر التدريب والتجارب المشتركة. وفي العادة، تجذب الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي تفحصًا مجتمعيًا أكثر نشاطًا نظرًا إلى توافر نسبة كبيرة من المواطنين الذين أدّوا خدمتهم أو لهم قريب كان قد خدم في القوات المسلحة. إضافة إلى ذلك، يتوضح أن الخدمة العسكرية الإلزامية، ولا سيما في المجتمعات المحاربة، تؤدي إلى مستوى أعلى من المشاركة السياسية، بينما يكون للجيوش القائمة على التطوع تأثيرٌ معاكس في العادة في نشاط المواطنين السياسي. وإذا نظرنا إلى العوامل كلها على أنها متساوية، يكون الخيار الأكثر ديمقراطية هو الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي التي يتم فيها تقاسم عبء الخدمة العسكرية بالتساوي تقريبًا.

لأن الأفراد المجندين إلزاميًا يأتون من أطياف المجتمع كافة، فمن غير المرجّح أن يضعوا حياتهم على المحك من أجل نخب سياسية لا يعدّها المجتمع شرعية. أما الجنود الاحترافيون أو المتطوعون فقد اختاروا المهنة بأنفسهم، كما أنهم لا يمثّلون عينة تمثيلية من الجماعة التي ينتمون إليها. لكن في مجتمع ديمقراطي يكون فيه سلوك الجنود محكومًا بنظم يقرّها المدنيون، لن يكون المتطوعون أكثر استعدادًا من المجندين إلزاميًا لطاعة ضابط يصدر أمرًا مخالفًا للقانون أو الدستور. وبحسب عددٍ من الخبراء، تعتمد هيبة الجيش على الاستحسان المجتمعي. وهنا أيضًا، فإن شرعية النظام هي جانب حاسم من جوانب الموضوع ولكن يتم تجاهلها في أحيان كثيرة. وربما يحظى جيش ما بتاريخ مجيد وتقاليد حربية ممتازة، لكنه لا يستطيع الاعتماد على التأييد الشعبي إذا كان في خدمة نظام غير شرعي.

السؤال الآخر المعياري والمهم هو: هل ينبغي للجيش بوصفه مؤسسة أن يعكس قيمًا مجتمعية؟ لكن ربما لا ينتظر الناس العاديون من جنودهم وضباطهم أن يكونوا مرآة لقيمهم بقدر ما يتوقعون منهم أن يكونوا احترافيين ذوي كفاءة يؤيدون الحكم الديمقراطي بلا تردد ويتقيدون بالدستور.

2 – الانقسامات الإثنية – الدينية

يجب أن يكون الجيش الديمقراطي منفتحًا بالقدر نفسه على الأفراد من الهويات الإثنية – الدينية والخلفيات المناطقية المختلفة. وهي مسألة غير متنازع فيها في ما يبدو. كما يجب الحكم وفقًا للمعايير ذاتها على الذين يريدون أن يخدموا جنودًا احترافيين. وفي بعض الحالات، من الحكمة تطبيق سياسات تشجّع مشاركة الأقليات التي لا تتمتع بتمثيل كافٍ. وينبغي التعامل مع عدد من الأسئلة الإضافية في المجتمعات المتعددة إثنيًا و/أو المتعددة دينيًا، وهي أسئلة ليست لها أجوبة قياسية. بل إن الأجوبة تعتمد على السياق المعين. على سبيل المثال، هل على الدولة أن تتدخل في الحالات التي يكون فيها أفراد إثنية أو ديانة ما ممثلين في سلك الضباط على نحو غير متناسب ليس بسبب تلاعب سياسي، بل لأن مجموعة ما أكثر اهتمامًا من غيرها بالمهنة العسكرية؟ وهل يجب إعطاء الجنود فرصة تأدية الخدمة في مناطقهم العرقية/ الدينية؟ أم يجب، ربما لأغراض الاندماج الاجتماعي، أن يكونوا في مناطق عرقية/ دينية غير مناطقهم؟ وهل ينبغي، بدلًا من ذلك، أن تتألف كل وحدة من جنود ينتمون إلى إثنيات وأديان مختلفة؟ أم ينبغي أن يكونوا من الخلفية الإثنية/ الدينية ذاتها؟

في الدول المتعددة الإثنية والمتعددة الديانة التي تعاني انقسامات عميقة، أو في الدول التي تسود فيها أوضاع تالية لحرب أهلية، لعل القائمين بالدمقرطة المهتمين بتماسك الوحدات العسكرية الصغيرة نسبيًا، مثل السرية والكتيبة وحتى الفوج، يختارون تنظيمها على أساس الإثنية و/أو الدين؛ فتنظيم وحدات من مذهب واحد في الجيش العراقي الجديد، في أثناء الأعمال العدائية بين الشيعة والسنة وبعيدها، ربما يبدو النهج العاقل والحذر الذي ينبغي السير عليه. وربما يكون ذلك خطوة أولى مقبولة في اتجاه إنشاء مؤسسة عسكرية متعددة الإثنية حقًا تتصف بوحدات متكاملة إثنيًا ودينيًا. إلا أن بلوغ هذا المثال ليس أمرًا سهلًا، فحالات التكامل الإثني – العرقي – الديني الناجح على مستوى وحدة عسكرية قليلة نسبيًا من الناحية التاريخية. ويتطلب النجاح بهذا الخصوص صبرًا مجتمعيًا، وفي بعض الحالات تدخلًا سياسيًا مكشوفًا،

مثل إلغاء التمييز العنصري في القوات المسلحة الأميركية في تموز/يوليو 1948 بموجب الأمر التنفيذي الرقم 9981 الذي أصدره الرئيس هاري ترومان.

3 - الهوية الجندرية والجنسية

كان عدد من المسائل التي شهدت نقاشًا علنيًا خلال العقود الأخيرة، يتركز في التوجه الجندري والجنسي للجنود المحتملين: إلى أي حد يجب أن تمضي القوات المسلحة كي تستوعب الإناث من الجنود؟ وهل ينبغي السماح للنساء بالخدمة في مواقع القتال؟ وهل يجب إرغام الجنود على كشف توجههم الجنسي؟ وهل على الجيش أن يفتح أبوابه للجنود الذين يجاهرون بأنهم مثليون؟ وبحكم التجربة، يبدو أن الإرادة الشعبية هي التي يجب أن تقرر الأجوبة عن هذه الأسئلة في دولة ديمقراطية. وغالبًا ما تتبنى المجتمعات، حتى الديمقراطية، قيمًا مختلفة تمامًا مع تأييد مقاربات مغايرة، ولهذا فليس مستغربًا أن يتبنى مواطنو إسرائيل وهولندا والولايات المتحدة أفكارًا مختلفة بخصوص هذه المسائل.

4 - الجيش مختبر اجتماعي

تُطرح مسألة مهمة هي: هل يجدر بالدولة أن تستخدم القوات المسلحة لتطبيق سياسات تقدمية يعدّها المجتمع مثيرة للجدل؟ فالدول الديمقراطية تسيطر على القوات المسلحة، مع أنها لا تتمتع سوى بنفوذ محدود على مجتمعاتها. وبناء عليه، فالنجاح في تطبيق برامج اجتماعية تقدمية لكنها مثيرة للجدل، داخل صفوف الجيش، يساعد في إقناع باقي المجتمع بصحة تلك البرامج؛ إذ بدأ الدمج العرقي في الجيش الأميركي، على سبيل المثال، مبكرًا، في وقت لم يكن الاتجاه السائد في المجتمع، خصوصًا في عدد من مناطق البلاد، مستعدًا للاقتداء به. هكذا، أصبح الجيش أول منظمة كبيرة في أميركا يضمن فيها السود الحصول على فرص نجاح متساوية، ولقيت هذه السياسة نجاحًا مشهودًا لأنها «صحيحة»، ولأنها عززت كفاءة القوات المسلحة أيضًا.

5 – وسائل الإعلام

تكون وسائل الإعلام في الديمقراطيات حرة في تقصّي أوضاع القوات المسلحة وإعداد تقارير بشأنها، عاملة بذلك بوصفها مشرفًا على الجيش لحساب المجتمع ومصدرًا مهمًا للمعلومات حول الشؤون العسكرية. ويجب أن يتوافر للصحافيين الاطلاع بقدر كافٍ على مجريات الأمور في المؤسسة الدفاعية – الأمنية، من دون تعريض الأسرار العسكرية للخطر؛ إذ يمكنهم الوفاء بمسؤوليتهم لجهة المساهمة في النقاشات المجتمعية حول الإصلاحات الدفاعية والمسائل الأمنية ومبادرات السياسة الخارجية. وتزداد أهمية واجب وسائل الإعلام بإعداد تقارير نزيهة في الدول التي تقوم جيوشها على التطوع، وذلك أنه ربما لا تتوافر للناس العاديين طرائق أخرى للحصول على معلومات حول المسائل الدفاعية. كما يمكن الصحافة أن تقوم بدور نافع من خلال مراقبة القوات المسلحة وإعداد التقارير عنها على نحو مستمر، ما يساعد على الحيلولة دون ابتعادها جسديًا ونفسيًا عن المجتمع الأكبر ويضمن بقاءها جزءًا قيّمًا من المجتمع. ومن الواضح والبديهي أن المؤسسات الإعلامية مسؤولة عن إعداد تقارير دقيقة وموضوعية عن مجريات الحروب، لكنها، حتى في الدول الديمقراطية، تتعرض لضغوط تمارسها الدولة كي تبثّ رواية منحرفة عن الحقيقة. وهذا امتحان لمدى شجاعة وسائل الإعلام واستقلاليتها.

على الدول الديمقراطية أن تعزز كفاءة المدنيين في الموضوعات الدفاعية لأن التسلح بهذه المعرفة هو وحده الذي يجعل الفرع التشريعي قادرًا على أن يكون المشرف العليم والماهر على القوات المسلحة. كما أن التمتع بخبرة في هذا المجال داخل البرلمان وفي المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، يحول دون هيمنة الفرع التنفيذي على المجال العسكري. وما لا شك فيه أن تكوين خبرة عسكرية هو مسعى يستغرق كثيرًا من الوقت، ومن الأفضل بدء ذلك في مرحلة مبكرة. وربما لا يتوافر في دول كثيرة سائرة على طريق الديمقراطية، مدربون أو خبراء موثوق فيهم يمكن تكليفهم تولي تعليم المتخصصين الدفاعيين الجدد، لذا يمكن في هذه الحالات الاستعانة بمؤسسات ومدربين

من الخارج.

6 - المنظمات غير الحكومية

تمثّل المنظمات غير الحكومية في الدول الديمقراطية، والدول غير الديمقراطية في حالات معينة، ما يمكن وصفه بالمقر المؤسسي للخبراء الدفاعيين المستقلين، مؤدية بذلك وظيفة جوهرية في العلاقات المدنية - العسكرية. ويقوم الخبراء الدفاعيون المستقلون الذين ربما يعملون في المؤسسات البحثية أو في الجامعات، بإعداد بحوث ذات صلة بالسياسات تتناول المسائل العسكرية والأمنية. ويتمثل عملهم مع الصحافة في دقّ «جرس الإنذار من الحريق»، إذا اكتشفوا نشاطات معادية للديمقراطية في المؤسسة الدفاعية - الأمنية، مثل الفساد أو التدخّل السياسي أو مخالفات في مشتريات أسلحة. وتعاني دول كثيرة سائرة حديثًا على طريق الديمقراطية نقصًا حادًا على مستوى الخبرة الدفاعية المستقلة. ويعود السبب في هذا إلى أن الجيش في أغلبية الأنظمة غير الديمقراطية يحتكر الخبرة والتدريب في المجال الدفاعي ويحرص على التحقق من عدم حدوث أي نقاش علني حول الموضوعات ذات الصلة بالأمن وعدم الشروع في أي تثقيف بهذه الموضوعات. لذلك، فإن ملء هذا الفراغ بسرعة يُعدّ مهمة ضرورية للدول الديمقراطية.

رابعًا: السياسة العسكرية في الدول التسلطية

من أجل الشروع في التفكير في كيفية بناء جيوش ديمقراطية؛ أي جيوش مؤيدة للحوكمة الديمقراطية، فإنه من المهم معرفة نقطة البداية في تلك العملية وأساسها. كما سنرى، يختلف الوضع اختلافًا هائلًا حين يبدأ بناء جيوش ديمقراطية بعد حكم شيوعي أو حكم عسكري. والفارق كبير بين العلاقات المدنية - العسكرية في الدول التسلطية وفي الديمقراطيات.

هناك نوعان رئيسان من الدول التسلطية؛ يتمثّل **الأول** في الدول الخاضعة

لحكم شيوعي، ويتمثل **الثاني** في الدول الخاضعة لحكم عسكري. ومع أن النوعين مختلفان في مناح عدة، فهما متشابهان أيضًا في عدد من المستويات، أهمها عدم توافر شفافية في الشؤون العسكرية.

1 - العلاقات المدنية - العسكرية في ظل الحكم الشيوعي

يكمن أهم الاختلافات الرئيسة بين الأنظمة السياسية الديمقراطية والأنظمة الشيوعية (أو الاشتراكية) في أن الحزب الشيوعي في الثانية يحكم جميع الفاعلين السياسيين الآخرين. والكلمة المفتاحية في الدول الشيوعية هي «السيطرة»، حيث يسيطر الحزب الشيوعي أساسًا على مجمل النشاط المنظم، ويعدّ نفسه صاحب الدور القيادي في الدولة التي يتوقف نجاحها على مدى نجاحه في ممارسة سيطرته على المؤسسات الأخرى. وتبين أن الدول الاشتراكية أشد ميلًا من الدول الديمقراطية إلى الروح العسكرية وأن معظمها يقيم منظمات عسكرية كبيرةَ الحجم (يكفي أن نستحضر الجيوش المتضخمة الموجودة حاليًا في الصين وكوبا ولاوس وكوريا الشمالية وفيتنام).

تقوم الجيوش الشيوعية على التجنيد الإلزامي الذي يُستخدم أيضًا وسيلة فاعلة للسيطرة الاجتماعية، إضافة إلى تزويد الجيش بأعداد كبيرة من المجندين. واستُخدم التثقيف العسكري الذي يركّز في تقاليد الجيش التقدمية ودوره المهم في المجال الاجتماعي السياسي، من أجل تنشئة الأولاد اجتماعيًا قبل وقت طويل من بلوغهم سن الخدمة العسكرية الإلزامية. كما أنشأ الحزب الشيوعي منظمات شبه عسكرية لدعم الجيش شعبيًا، وكذلك لتجهيز المشاركين فيها بمهارات كانت مفيدة للقوات المسلحة. إضافة إلى ذلك، جرت عسكرة العلم والتكنولوجيا والاقتصاد الوطني، مع أن مدى هذه العسكرة كان يختلف كثيرًا تبعًا للدولة المعنية والمدة التاريخية.

لا يوجد في الدول الشيوعية تقسيم واضح بين النخب المدنية والنخب العسكرية. والجيش في الدول الشيوعية مسيّس بطبيعته. وفي واقع الأمر، فإنه يجري تشجيع القوات المسلحة على المشاركة في العمليات السياسية بصفات مثل عضو أو مستشار، حتى في أعلى الهيئات الصانعة للقرارات. لهذا السبب،

فإننا نجد، على سبيل المثال، أن الصور الملتقَطة لمؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني أو تجمعات المسؤولين في كوريا الشمالية تزخر بالضباط العسكريين الكبار. ويجري حثّ الأفراد من العسكريين الاحترافيين على أن يصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي. وفي الواقع، فإن عضوية الحزب الشيوعي تكون عادة شرطًا مسبقًا لدخول سلك الضباط.

تقيم الأحزاب الشيوعية الحاكمة روابط وثيقة مع قواتها المسلحة بدافع الضرورة؛ فدعم الجيش لا غنى عنه لبقاء النظام. ويكون الجيش في الدول التي يحكمها الحزب الشيوعي في تحالف مع الحزب، مسيطرًا عليه سيطرة محكمة ويقوم على الاعتماد المتبادل، لكن الحزب الشيوعي هو الشريك الأعلى مقامًا دائمًا. ويحتاج الحزب الشيوعي إلى قوات مسلحة موالية للنظام، تستطيع على نحو موثوق تأدية المهمات الموكلة إليها، ومنها الدفاع عن النظام الشيوعي في وجه أعدائه الداخليين والخارجيين. إضافة إلى هذا الدور، يكون الجيش أيضًا حامي التراث الثوري - الأيديولوجي للحزب، وهو يعمل أداة للتنشئة السياسية على الصعيد الاجتماعي، ويقدم المساعدة في إثر حدوث كوارث طبيعية وفي أوقات المصاعب الاقتصادية، حتى إنه يشارك في إنتاج البضائع والخدمات. كما يحتاج الجيش إلى الحزب الشيوعي لإدامة وضعه المادي وهيبته الاجتماعية وتحسينهما.

إن السيطرة الشاملة على الجيش مصلحة أساسية لدولة الحزب الشيوعي؛ فهي تحتاج إلى التحقق من بقاء القوات المسلحة موالية بالكامل للنظام. وتخضع الجيوش الشيوعية، بدءًا من لحظة إنشائها، لمراقبة منظومة كاملة من الضباط السياسيين تكون وظيفتها الأساسية المحافظة على النقاء الثوري في صفوف الجيش. وللحزب الشيوعي طريقة أخرى يمارس من خلالها سيطرته على الجيش، وهي إنشاء نخب مزدوجة؛ وذلك بمحاولة استقطاب الضباط العسكريين ذوي الرتب الرفيعة إلى مستويات هرمية مختلفة في الحزب. وتتمتع النخبة العسكرية في أغلب الدول الشيوعية بحسن تمثيلها على جميع مستويات قيادة الحزب الشيوعي تقريبًا. ومع أن الجيش امتنع تقليديًا عن التدخل في النزاعات الداخلية في الحزب الشيوعي، فهو يتدخل (كما حدث في الاتحاد السوفياتي في عامي 1957 و1991) بوصفه ممثلًا للحزب، وليس بصفة

عسكرية.

2 – السياسة العسكرية والحكم العسكري

يتصف الحكم العسكري بتنوع أوسع نطاقًا من تنوع الحكم الشيوعي. ويكون هدف الحزب في الدول الشيوعية السيطرة، ليس على السياسة فحسب، بل على المجتمع والاقتصاد أيضًا. أما في الدول الخاضعة لحكم عسكري، فإن القوات المسلحة تكتفي عادة بالسيطرة على التوجيه الإجمالي للحياة السياسية، إضافة إلى السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية. لكن، تظهر أيضًا تباينات هائلة.

يبدأ الحكم العسكري عادة بانقلاب عسكري، وربما يكون الاستيلاء على الدولة مصحوبًا بالعنف. وأسباب استيلاء العسكر على الحكم مختلفة جدًا؛ فربما يعتقد الجنرالات أن ازدهار الدولة أو بقاءَها أصبحا في خطر، أو ربما يريدون ببساطة الإثراء أو التحقق من أن النخب التي يفضلونها ستتقلد سلطة سياسية. وبينما يبدأ الحكم العسكري بتأييد مجتمعي كبير في أحيان كثيرة، حين يخيب أمل المواطنين بالحكم المدني، فإن حكم الحزب الواحد الشيوعي لم يسبق له أن جاء نتيجة تأييد أغلبية الشعب.

ربما يكون الحكم العسكري متدني الكثافة نسبيًا، حيث لا يتقلد أفراد القوات المسلحة سوى عدد قليل من المناصب القيادية في الدولة (الرئيس ورئيس الوزراء وحقائب وزارية) لكن يظل المدنيون مهيمنين على الجهاز البيروقراطي وعلى هرمية الدولة. وبدلًا من ذلك، فإن الحكم العسكري قد يكون تطفليًا بدرجة كبيرة، وذلك في الحالات التي لا تسيطر فيها القوات المسلحة على السياسة فحسب، بل على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية أيضًا. ومع أن الحكم العسكري هو دائمًا حكم معادٍ للديمقراطية، فالاختلافات في ما يؤول إليه كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، نُسب على نطاق واسع إلى عدد من حالات الحكم العسكري، الفضل في إيجاد الأوضاع المؤدية إلى تقدم اقتصادي (تشيلي وكوريا الجنوبية). كما أن حالات الحكم العسكري تختلف في ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها.

يسيطر الجيش في ظل الحكم العسكري، بحكم التعريف، على جهاز الدولة الإكراهي. فما السبب الذي يجعله يتخلى عن السلطة؟

هناك سببان إجمالًا:

- **الفشل في الحكم**: يقرّر الجنرالات الانسحاب من حلبة السياسة لأنهم كانوا عمومًا حكامًا غير كفوءين وغير شعبيين على نطاق واسع. وربما تجلى عدم كفاءتهم في تراجع الاقتصاد، أو في نزاع اجتماعي طويل الأمد، أو في هزيمة في حرب، أو في توليفة من هذه الظواهر (مثلًا: اليونان والأرجنتين بعد حكم عسكري).

- **«أنجزنا المهمة»**: في هذه الحالة، تقوم النخب العسكرية طوعًا بنقل السلطة السياسية إلى المدنيين لسبب أو أكثر من الأسباب الثلاثة التالية: أدارت هذه النخب البلاد وحققت، من وجهة نظرها في الأقل، الأهداف التي سعت لتحقيقها؛ وأدركت أن استمرارها بالمشاركة في السياسة سيعرّض ما تتمتع به من تقدير اجتماعي وهيبة مؤسسية للخطر؛ وأن سبب انسحابها من حلبة السياسة «التعب من الحكم»، أي إنها ضاقت ذرعًا بالمسؤوليات السياسية وأصبحت ترغب في العودة إلى ثكناتها أو الوفاء بتعهّدها بإجراء انتخابات أو استفتاء واحترام ما يسفر ذلك عنه من نتائج (مثلًا: تشيلي وكوريا الجنوبية بعد حكم بريتوري).

3 - تحديات العلاقات المدنية - العسكرية بعد حكم تسلطي

تختلف التحديات بعد حكم عسكري عمّا هي عليه بعد حكم شيوعي اختلافًا أساسيًا. حين يترك الجيش السلطة، فإن الهم الرئيس للقائمين بالدمقرطة هو إخراج الجيش من السياسة، أي إنهاء تدخّل الجنرالات في الحياة السياسية، وفي حال قيام الجيش بدور في الإشراف على الاقتصاد أو المشاركة في نشاطات اقتصادية وتجارية ومالية، فيجب إبعاده عن هذه القطاعات أيضًا. لكن، نظرًا إلى سيطرة الحزب الشيوعي الشاملة على القوات المسلحة في الدول الاشتراكية، فإن المهمة الأساسية تكون عندئذ على العكس

من ذلك بالضبط: إخراج السياسة من الجيش، أي بعبارة أخرى إبعاد الحزب الشيوعي ووكلائه (الضباط السياسيون، ومنظمات الحزب) عن الثكنات.

في هذه الأوضاع، يجب الاهتمام بمسألة تتعلق بالاحترافية؛ فالجدارة ليست العامل المهيمن في الترقي في ظل الحكم الشيوعي، بل الولاء للنظام.

تكون التحديات بعد حكم عسكري أكثر مشقة؛ إذ يجب إنشاء إطار مؤسسي جديد كي تتمكن العلاقات المدنية - العسكرية من تأدية وظيفتها الديمقراطية، مع اهتمام خاص بتأسيس سيطرة مدنية متوازنة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. أما في الدول الخارجة من حكم شيوعي، حيث كان الجيش خاضعًا لسيطرة مدنية محكمة (أي سيطرة الحزب الشيوعي)، فإن المهمة الأكثر تحديدًا ستكون تقوية إشراف الفرع التشريعي على القوات المسلحة؛ ذلك أن البرلمانات في الأنظمة الاشتراكية كانت، على نحو كبير، مؤسسات صورية. ومع أننا شهدنا تجارب كثيرة مختلفة ومتباينة في الانتقال من حكم عسكري في اتجاه الديمقراطية، يمكن الحديث عن عدد من الأحكام العامة:

- سيؤثّر سجل الحكومة العسكرية تأثيرًا بالغًا في تحديد نفوذ النخب العسكرية التي تركت الحكم في تعاملاتها مع النظام المدني الذي يخلفها.

- يتمثّل أهم التنازلات التي يريدها الحكام البريتوريون السابقون من خلفائهم المدنيين بأن يظل لهم صوت في السياسة (ولا سيما في الشؤون الخارجية والدفاعية)، وحصانة من الملاحقة القضائية (بسبب انتهاك حقوق الإنسان وحقوق أخرى في أثناء حكمهم)، وميزانية دفاعية كبيرة مع سلطة التحكم في مناحي تخصيصها، والاستقلالية في إدارة الشؤون العسكرية على النحو الذي يرونه ملائمًا.

- في أثناء مدة الانتقال، يستعد القائمون بالدمقرطة لإمكانية قيام القوات المسلحة بمحاولات انقلابية وأعمال تدخل سياسي و/ أو لإمكانية حدوث حركات تمرد في صفوف القوات المسلحة.

- لا تحظى المنظمات الدولية بموقع مؤثّر في عمليات انتقال الأنظمة (في

الأوضاع التالية لحكم بريتوري ولحكم شيوعي) إلا إذا كانت تقدّم إضافة جوهرية للدولة السائرة على طريق الدمقرطة (مثل المكانة التي تمنحها عضويتها، والمساعدة الاقتصادية المهمة).

خامسًا: بناء جيوش ديمقراطية

ما الصفات المشتركة بين الدول والمجتمعات التي نجحت في بناء جيوش ديمقراطية؟ وما الذي ينبغي للناشطين والسياسيين الديمقراطيين عمله في المجال الأمني - الدفاعي لتسريع توطيد الديمقراطية؟ وما الذي عليهم تحاشيه؟ وما النصيحة التي يمكن تقديمها إلى الذين يضعون السياسات ويطبقونها؟

1 - الوضوح: إطار مؤسسي شفاف وغير مبهم

يجب أن يكون تزويد القوات المسلحة ببيئة سياسية شفافة هدفًا أساسيًا للقائمين بالدمقرطة، أن تكون الدساتير واضحة بشأن سلسلة القيادة في زمنَي السلم والحرب، وفي حالات الطوارئ الوطنية. فما المسعى السياسي المقبول من أفراد القوات المسلحة، قيد الخدمة والاحتياطيين والمتقاعدين؟ وهل يجب تمكينهم من التصويت والالتحاق بأحزاب والظهور ببزاتهم في التجمعات السياسية، والترشح للمناصب؟ يجب تفسير ذلك كله وتنظيمه، كما يجب تطبيق عواقب عدم الالتزام.

ينبغي للحكومة أن تسعى إلى الشفافية في تعاملاتها مع قيادة القوات المسلحة. وإذا أمكن ذلك بأي قدر، فإنه ينبغي للقادة السياسيين أن يفسروا لكبار الضباط أمورًا، منها على سبيل المثال المبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع، وأسباب اعتراض رئيس الوزراء على بعض الترقيات (إن فعل ذلك)، أو أسباب النقاشات الحزبية المتعلقة بإلغاء التجنيد الإلزامي العام. تقلل هذه الشفافية الشعور بعدم الأمان، وتبني الثقة، وتساعد في القضاء على فبركة الإشاعات وترويجها.

2 - التدرج والحلول الوسطى

لا يُنصح بإجراء تغييرات سريعة وجذرية في كثير عمليات انتقال ديمقراطي كثيرة بعد حكم عسكري؛ لأنها ربما تثير من دون داع غضب الذين يعني تغيير النظام بالنسبة إليهم خسارة سلطتهم وامتيازاتهم. لذلك، فإن اتباع مقاربة تدرجية تحبذ بناء التحالفات والاستعداد لتقديم تنازلات مقبولة، يكون عادة طريقة التقدم الحصيفة. وفي البلدان التي تحتفظ فيها القوات المسلحة بقدر من النفوذ السياسي والمكانة الشعبية بعد انسحابها من سدة الحكم، من المهم عدم استعدائها من دون وجود ضرورة لذلك، مع وضع برامج إصلاحات سريعة، تكون معلنة ومصممة لتقليل استقلالية القوات المسلحة و«علاواتها». وربما يؤدي عدم قدرة السياسيين على التوصل إلى حل وسط حين يكون ذلك ضروريًا أو عدم قدرتهم على إرضاء الجنرالات بشأن مسائل ضئيلة الأهمية، إلى تسهيل استعداء أشخاص كانوا قبل ذلك مستعدين لأن يخضعوا للسيطرة المدنية. وبعبارة أخرى، فإن الحلول الاستراتيجية الوسطى تستطيع تعزيز احتمالات التوطيد الديمقراطي الناجح والسيطرة المدنية على القوات المسلحة.

3 - تقوية مشاركة الفرع التشريعي

ترتبط المشاركة البرلمانية النشيطة في شؤون الأمن والدفاع بالعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية ارتباطًا مباشرًا. وبناء عليه، يجب أن يكون تعزيز نفوذ الفرع التشريعي بزيادة سلطة لجنته (أو لجانه) الدفاعية والتشجيع أو حتى المطالبة بمساهمتها مساهمة جوهرية في الإجراءات والمداولات المتعلقة بالقوات المسلحة، من أولويات الناشطين الديمقراطيين. في الواقع، فإن مشاركة الفرع التشريعي بقوة في المسائل الدفاعية هي في العادة مبشّرة وموثوقة بعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. ويكون أعضاء البرلمان في الديمقراطيات الموطدة ممثلين حقيقيين لناخبيهم. ومع ذلك، فإن المشرعين في عدد من الديمقراطيات لا ينهضون بدور مستقل في الإشراف على القوات

المسلحة بسبب تحديدات مفروضة على حريتهم في العمل، وعدم اطلاعهم الكافي على بيانات ومعلومات موضوعية تبعًا لما يفرضه فرع تشريعي أقوى منهم نفوذًا، أو بسبب عدم خبرتهم في الموضوعات الدفاعية أو عدم اهتمامهم بها.

يُعدّ قيام الفرع التشريعي بدور ناشط أمرًا لا غنى عنه لسيطرة مدنية متوازنة على الجيش. ولا يشمل هذا الدور مناقشة القوانين المتعلقة بالدفاع وإقرارها فحسب، بل يشمل أيضًا (ولهذا أهمية حاسمة) المشاركة الناشطة في جوانب ثلاثة من الشؤون المالية الخاصة بالقوات المسلحة: تحديد العملية المتعلقة بكيفية وضع الميزانية الدفاعية وتحديد المؤسسات التي تقوم بذلك، والمشاركة في صيغة الميزانية الدفاعية الفعلية، والإشراف على صرف النفقات الدفاعية وجهة استخدامها. لكن إعطاء الفرع التشريعي سلطة مفرطة على القوات المسلحة قد ينتج منه ترتيب مؤسسي غير متوازن، وعلى نحو أكثر تحديدًا، فإن هيمنة دور الفرع التشريعي على الجيش تعوق سرعة صنع القرار السياسي وتضر بالوظائف الأساسية للقوات المسلحة في نظام ديمقراطي، والتي تتحدد بكونها المدافع عن الدولة القادر والمستعد، و/ أو بكونها المشارك النشيط والنافع في التحالفات العسكرية.

4 - تشجيع المشاركة المدنية/ المجتمعية في الشؤون الأمنية

في إمكان الخبراء الدفاعيين المدنيين المستقلين والمنظمات غير الحكومية والصحافيين المعنيين بالمسائل الأمنية، القيام بدور مفيد في تقديم المشورة للمسؤولين المنتخبين والجمهور بخصوص الشؤون العسكرية. وتؤدي مشاركتهم إلى تشجيع الشفافية كما أنها تعزز الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة. لذلك، فاستحداث دورات دراسية في الجامعات، والسماح للمدنيين (الصحافيين، والبيروقراطيين، والسياسيين، ومن على شاكلتهم) بأن يسجلوا في برامج ملائمة في الأكاديميات العسكرية، وتقديم مبالغ ملائمة من المال العام للمنظمات غير الحكومية التي تعدّ دراسات حول المسائل الدفاعية، ستساهم كلها في تحسين العلاقات المدنية - العسكرية إجمالًا.

عمومًا، فتوافر حريات مضمونة لوسائل الإعلام ليس ضرورة لعلاقات مدنية – عسكرية ديمقراطية فحسب، بل إنه لا يمكن توطيد الديمقراطية من دون هذه الحريات.

5 – التثقيف المواطني والتدريب العسكري: دور الجيش الصحيح

في النظام المدرسي وفي الكليات والأكاديميات العسكرية، يجب إعطاء دروس للتلاميذ والمتدربين والطلاب العسكريين حول دور القوات المسلحة الصحيح في دولة ومجتمع ديمقراطيَين. وعلى الدولة أن تبذل جهدًا في تعليم مواطنيها بدءًا من مرحلة مبكرة في إطار تعليمهم الرسمي بأن دور الجيش يقتصر على حمايتهم من التهديدات الأجنبية، وتقديم المساعدة إثر كوارث طبيعية، ومساعدة عمليات حفظ السلام الدولية إن أمكن ذلك. وعلى نحو مماثل، فإن التعليم العسكري الاحترافي، من التدريب الأساس للجنود المتطوعين أو المجندين إلزاميًا إلى دورات أكاديمية الأركان المعدّة لكبار الضباط، يجب أن يتضمن عناصر تعليمية على المستوى الملائم حول الأنظمة السياسية الديمقراطية، والمشاركة المواطنية في الشؤون الأمنية، والتنشئة الاجتماعية الاحترافية للعسكريين، مع التشديد على أن أفراد القوات المسلحة ليس لهم دور سياسي باستثناء الإدلاء بأصواتهم.

6 – الإصلاحات العسكرية: التسلسل والتدخل

تتطلب الأوضاع المختلفة أنواعًا مختلفة من الإصلاحات العسكرية. ويمتد نطاق المهمات الأساسية لبناة الديمقراطية من بناء جيوش مستقلة جديدة على الأسس المتزعزعة أو الغائبة التي تركتها القوى الاستبدادية وراءها، وصولًا إلى تقليص استقلالية القوات المسلحة وامتيازاتها وحجمها تقليصًا جذريًا في البيئات التالية لأنظمة بريتورية. ويمكن تسلسل الإصلاحات الدفاعية المدروس أن يكون بالغ الأهمية في ضمان التزام الجيش وتعاونه. كما أن التشاور مع كبار الضباط من ذوي العقلية الديمقراطية بخصوص تفاصيل الإصلاحات وترتيبها، يكون في العادة دليلًا على رغبة

الدولة في أن تضع وجهات نظر القوات المسلحة في الحسبان. وربما يشجع على إرساء مناخ مريح بين المؤسسات. وبالطبع لا تعني هذه المحادثات أن الحكومة مجبرة على الأخذ بنصيحة جنرالاتها، إلا أنها تساعد على فهم أفضليات الضباط الأعلى رتبة وهي في العادة مفيدة للطرفين. ومن المتوقع أن تتبنى النخب العسكرية التي تستشيرها الدولة بصورة وثيقة، تلك الإصلاحات الدفاعية المحتملة على أنها صادرة عنها حتى إن لم توافق على كل تدبير بمفرده. وهو أمر يصعب توقعه مع النخب التي تُستبعد من دائرة التشاور.

ينبغي للدولة اتخاذ خطوات أخرى؛ مثل تقليص وجود القوات المسلحة في العاصمة والمراكز السياسية الأخرى، وتطوير منظمات سياسية قادرة على حشد جماهير من المؤيدين للمساعدة في تفادي المحاولات الانقلابية المحتملة. كما يُنصح القادة المدنيون بأن يسايروا القوات المسلحة، ويحضروا احتفالاتها، ويمنحوا الميداليات، ويشيدوا بالجنود بوصفهم يمثلون فضائل الأمة الأكثر نبلًا، وهي إيماءات تكلف قليلًا أو لا تكلف شيئًا ولكنها عظيمة النفع في إيجاد علاقات مدنية - عسكرية صحية.

في وضع مثالي، ينبغي إنهاء مشاركة الجيش في الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، فإن للتسلسل أهمية حاسمة؛ إذ تجب دراسة المسائل العملية قبل التسرع في جعل ممارسات الجيش التجارية ممنوعة بموجب القانون. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الموارد التي يجنيها الجيش من نشاطاته التجارية تُستخدم لدفع نفقات تشغيلية حيوية، فمن أين ستأتي الأموال اللازمة لتغطية تلك النفقات؟ إن لم يتوافر جواب مقنع لهذه المعضلة يتمثل في وضع جدول زمني لانسحاب الجيش بالتدرج من الاقتصاد، فعلى الدولة أن تجد الموارد الكفيلة بالتعويض عن الإيراد المفقود، خلال المدة المقررة. ومع ذلك، فإن التقيد بالجدول الزمني بصرامة أمر لا يُنصح به، وربما يكون من الضروري التوصّل إلى حلول وسط من أجل الخير العام على النطاق الأوسع ومن أجل التوطيد الديمقراطي.

يجب أن تكون للدولة قدرة الإشراف على ترقية أعلى أفراد القوات المسلحة رتبة (يجب أن يوافق المسؤولون المدنيون المتخصصون على الترقيات إلى أعلى من رتبة عقيد ركن «كولونيل» في الجيوش الصغيرة والمتوسطة

الحجم، وربما يجب الحصول على هذه الموافقة بالنسبة إلى الذين تتم ترقيتهم إلى أعلى من رتبة جنرال بنجمتين في الجيوش الكبيرة). وفي الوقت نفسه، إذا اعترض السياسيون على ترقيات، فعليهم أن يتأكدوا من أن حجتهم مبنية على دلائل دامغة بخصوص عدم الكفاءة الاحترافية للمرشح المعترض عليه، أو بخصوص مواقفه السياسية المتعارضة مع علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. وعلى السياسيين عدم التدخل في الترقيات الروتينية لأصحاب الرتب الدنيا، كما عليهم عدم الوقوف في وجه التعليم العسكري وتدريب الجيش وشؤونه الاحترافية، ما لم يتعارض ذلك مع القيم الديمقراطية الأساسية.

7 - الاستفادة من الخبرة العسكرية

تقدّم الدول والمجتمعات تضحيات كبيرة من أجل تعليم قواتها المسلحة وتدريبها وتجهيزها والإنفاق عليها بطرائق أخرى. لذلك، فإن تهميش الضباط العسكريين بعدم طلب نصحهم في عملية وضع السياسة الدفاعية أو الخارجية، فضلًا عن الاستراتيجية العسكرية، هي سياسة مدنية غير مسؤولة وإهدار للموارد العامة. وبعبارة أخرى، فإن الضباط يكتسبون معرفتهم التخصصية في مقابل تكلفة باهظة يتحملها دافعو الضرائب الذين يحق لهم الحصول على مردود من استثمارهم.

في نهاية الأمر، تتوقف هذه التوصيات على الأوضاع المحلية؛ فما يكون منطقيًا في سياقٍ ما ربما لا يكون منطقيًا في سياق آخر. والقيادة الجيدة عامل مساعد مثلها مثل القوانين الجيدة، والإصلاحات الدفاعية المعقولة، والمشاركة البرلمانية النشيطة، والمشاركة المجتمعية، وما إلى ذلك. وكما هي الحال دائمًا، فإن للحظّ دورًا مهمًا. وعلينا أن نعترف، في نهاية المطاف، مهما يكن ذلك مخيبًا للآمال، بعدم وجود خريطة طريق آمنة من الحرائق في اتجاه الديمقراطية.

لا وجود لديمقراطية مثالية، ولا وجود لعلاقات مدنية - عسكرية مثالية. صحيح أن الديمقراطيات تظل منشغلة دائمًا بعملية الدمقرطة؛ فهذه

عملية مستمرة، حيث إن أوضاعًا جديدة تتطور مع تغير الأزمنة، منتجة تحديات جديدة تتطلب إعادة تفكير وتصويبات، وتحسينات مستمرة. والهدف الأهم هو مواصلة التقدم نحو ذلك المثال المراوغ، أي الديمقراطية المثالية. وإذا استطاع السياسيون مواصلة هذا التقدم، فإنهم سينجحون في النهاية في تحسين ديمقراطياتهم وبناء جيوش تكون ديمقراطية حقًا.

الفصل الرابع عشر
العسكر ودوره في التحول - العسر والتعثر الديمقراطي ثلاث حالات دراسية ......

مهند مصطفى

يرمي هذا البحث إلى تعميق فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية (أو الجيش) والتحول أو العسر أو التعثر الديمقراطي في النظم السلطوية، أو في النظم التي مرت بتحولات ديمقراطية، وذلك من خلال دراسة ثلاث حالات دراسية: تركيا وتايلاند والأرجنتين التي كان للجيش فيها تأثير كبير في الحياة السياسية إما عبر الانقلابات العسكرية أو التأثير في القرارات السياسية والتحول الديمقراطي. جاء اختيار هذه الحالات، لعوامل عدة؛ **أولها** التوزيع الجغرافي لهذه الحالات: آسيا، أوروسيوية وأميركا الجنوبية. في الحالات الدراسية المذكورة، انتهت سيطرة العسكر كليًا أو جزئيًا في حالتين، هما تركيا والأرجنتين، ومستمرة في الحالة الثالثة، تايلاند. علاوة على ذلك، شهدت الحالات الثلاث مراحل تحوّل ديمقراطي، تقدّمت في مراحل وتعسّرت في أخرى واستدامت في ثالثة، وكان العسكر فاعلًا مركزيًا في التحول والعسر الديمقراطيين في الدول الثلاث، إلا أن العوامل كانت مختلفة ومتفاوتة الأهمية في الوصول إلى النتيجة التي وصلت إليها الدول الثلاث. لذلك، فإن البحث الحالي يهدف إلى فهم العوامل التي أدّت إلى تقدّم التحول الديمقراطي في تركيا والأرجنتين وتعثره في تايلاند. ومحاولة إيجاد المشترك والمختلف في السياقات السياسية للحالات الثلاث؛ وذلك في محاولة للوصول إلى فهم أعمق للحالة العربية مقارنةً بحالات غير عربية، بحيث سيكون التطرق إلى الحالة العربية في خلاصة البحث عبر تأملات مستوحاة من دراسة الحالات الثلاث.

ينطلق البحث من منظومة الدراسات المقارنة للتحول الديمقراطي. ويزعم أن الدراسات السياسية المقارنة هي الأفضل إبيستيمولوجيًا، لفهم قضايا تتعلق بالتحول الديمقراطي، حيث إن الهدف من الدراسة - المقارنة هو تعميق الفهم لظاهرة سياسية معينة في سياقات تاريخية وسياسية واقتصادية مختلفة، من أجل فهم العوامل المشتركة والمختلفة في هذه السياقات المختلفة. لذلك، يطمح البحث إلى تعميق فهم ظاهرة العلاقة بين العسكر والتحول، التعسر والتعثر الديمقراطيين وليس بناء إطار نظري يتم إسقاطه على الحالة العربية، بل تقديم إدراك أكبر لجدلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي والتحول الديمقراطي.

سيحاول البحث فهم المشترك والمختلف بين الحالات الثلاث، من خلال المتغيرات أو العوامل الآتية:

- **الشرعية**: يتعلق هذا العامل/المتغير بالسؤال: هل قامت الشرعية السياسية للنظام السياسي من حيث تأكّلها أو تعزيزها بدور في توجهات العسكر نحو تعزيز الديمقراطية أو تعويقها؟ وهل قامت الشرعية السياسية بدور مشابه في تآكّل حكم العسكر وانتقال الدولة إلى المرحلة الديمقراطية؟

- **الأزمة الاقتصادية وفاعلية النظام السياسي**: يدمج هذا المتغير وجود أزمة اقتصادية بفاعلية النظام السياسي وتدخل العسكر في الحياة السياسية بهدم النظام الديمقراطي أو منع اكتمال التحول الديمقراطي، وهل قام هذا العامل بالدور نفسه في فترة حكم العسكر، سواء كان بصفة مباشرة أم غير مباشرة عبر حكومة سياسية شكلية يديرها العسكر؟

- **التدخل الخارجي**: يناقش هذا العامل السؤال: هل قام التدخل الخارجي بدور في تمكين العسكر في الحكم وتشجيعه على تعويق التحول الديمقراطي؟ وهل يقوم التدخل الخارجي بدور بوصفه عامل ضغط على الحكم العسكري في تقديم تنازلات لمصلحة التحول الديمقراطي في النظام السياسي؟ وما هي ملابسات هذا التدخل والسياق السياسي الذي يتم فيه؟

- **تكتل القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي أو تصارعها ومدى التزامها الديمقراطية**: يفحص هذا العامل مدى العلاقة بين قوة وتنظيم

القوى الديمقراطية في الدولة والمجتمع وقدرتها على منع التدخل العسكري الداخلي في تعويق التحول الديمقراطي وهدمه من جهة، وقدرة هذه القوى ودورها في تفكيك حكم العسكر والانتقال إلى التحول الديمقراطي من جهة أخرى. ويفحص الشروط التي تُؤهل قوى ديمقراطية معارضة لحكم العسكر على تحييد الجيش وحكمه والانتقال نحو الديمقراطية.

- **القواعد الاجتماعية للجيش**: يتطرق هذا المتغير إلى سؤال: هل يعدّ الجيش ممثلًا لقواعد اجتماعية معينة؟ أم هل يمثل «جيش الشعب»، من حيث نخبه وأفراده، مدى العلاقة بين الجيش والمصالح الاقتصادية في المشهد السياسي العام؟

أولًا: الجيش والسياسة والتحول الديمقراطي مراجعات نظرية

يمكن تقسيم الأدبيات التي تبحث العلاقة بين الجيش والتحول أو التعثر الديمقراطي إلى منظومتين مركزيتين؛ **الأولى**، وهي ليست موضوع هذا البحث، تتعلق بالتدخل العسكري الخارجي من أجل نشر الديمقراطية في دول غير ديمقراطية[643]. أما المنظومة **الثانية**، وهي موضوعنا، فتتعلق بعلاقات المؤسسة العسكرية بالمجال المدني والسياسي وإمكانيات التحول أو التعثر الديمقراطي، أو تثبيت الديمقراطية. وفي الحالتين، سُكب حبر كثير على دراستهما والتنظير حولهما. وفي المنظومة الأخيرة، تطورت حقول معرفية فرعية كثيرة، سنتطرق منها إلى حقل واحد يتعلق بالعلاقة بين المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي. بحيث لا يزال الحقل ملتهبًا بالنقاشات النظرية نظرًا إلى استمرارية تأثير الجيش في التحول الديمقراطي؛ ففي دول شرق آسيا، على الرغم من التحولات نحو الديمقراطية في العقود الثلاثة الماضية، لا تزال الانقلابات العسكرية تفاجئ الجميع من سياسيين وأكاديميين، خصوصًا في دول كان يعتقد أن الديمقراطية استتبّت فيها، أو أن التحول الديمقراطي يسير في مسار خطي ثابت نحو الاستتباب[644].

تطورت الأدبيات حول العلاقة بين الجيش والسياسة بالذات في تلك الدراسات التي تُعنى بالنظم الديمقراطية، وذلك من أجل ضبط العلاقة بين

المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية المدنية المنتخبة. ويعدّ الكتابان اللذان ألّفهما صامويل هنتنغتون وموريس جانويتز من النصوص المركزية التي أسست هذا الحقل المعرفي في العلوم السياسية[645]. في كتاب آخر لهنتنغتون بعنوان **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** يشير إلى عاملين يساهمان في تدخّل الجيش في الحياة السياسية: المبنى الاجتماعي والمؤسسات السياسية؛ فتدخل الجيش في السياسة يزداد نتيجة تسييس قوى اجتماعية في الدولة. وأطلق هنتنغتون على المجتمع الذي مر بسيرورة تسييس قواه الاجتماعية اسم المجتمع البريتوري (Praetorian Society)[646]، حيث يؤدي تسييس القوى الاجتماعية التقليدية في المجتمع إلى إضعاف المؤسسات السياسية، والعكس صحيح؛ فضعف المؤسسات السياسية لا يمكّن قوى سياسية من دخول المجال السياسي.

تفرّق أدبيات النظم السياسية بين النظم التسلطية والنظم السياسية العسكرية؛ ذلك أن النظم التسلطية ليست بالضرورة نظمًا عسكرية، فضلًا عن محاولتها احتواء المؤسسة العسكرية عبر إعطائها امتيازات كبيرة اقتصاديًا وتمثيلًا ملائمًا في القرارات السياسية ذات العلاقة بالأمن القومي، وأمن النظام، أو تمثيل أفراده في الجهاز البيروقراطي بعد الخروج من الخدمة العسكرية؛ أو عبر إقامة مؤسسة أمنية مقابلة للجيش ومخلصة للنظام وهدفها الدفاع عنه فحسب، مثل جهاز الاستخبارات، أو الشرطة السرية وغيرها من الأجهزة الرديفة للمؤسسة العسكرية. بذلك، يشترك النظام التسلطي مع النظام الديمقراطي في محاولة تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، والفرق أن النظام الديمقراطي يهدف من ذلك إلى تعزيز الدمقرطة عبر تنظيم العلاقة دستوريًا بين المؤسسة السياسية المدنية والجيش، بينما يسعى النظام السلطوي إلى تعزيز التسلطية عبر احتواء المؤسسة العسكرية، أو حتى تفكيكها وإبقاء صورة شكلية لها. ويشير بعض الأدبيات النظرية إلى أن استخدام النظم غير الديمقراطية للجيش لتعزيز سلطوية النظام السياسي يؤدي إلى ظهور نظام عسكري مكان النظام السلطوي[647].

بناء على ذلك، لا بد من التأكيد أن النظم المدنية ليست بديلًا من النظم العسكرية؛ فالنظم المدنية قد تكون سلطوية حتى إذا لم تكن نخبها عسكرية،

بل إن البديل من النظم العسكرية والتسلطية معًا هو النظم الديمقراطية. في المقابل، قد يكون النظام الديمقراطي محكومًا بشخصية ذات خلفية عسكرية سابقة، وهذا لا يحوّل النظام إلى عسكري، فالعامل الحاسم في تحديد شكل النظام وجوهره ليس الخلفية الشخصية للفرد، بل وجود مؤسسات منتخبة شرعية تحتكر اتخاذ القرارات السياسية، وتحديد السياسات العامة هي تلك المتعلقة بالأمن القومي. في هذا السياق، يقول روبرت دال: «من أجل أن تُحكم الدولة ديمقراطيًا، مطلوب شرطان، إذا كانت منظمات الجيش والشرطة موجودة، وهي موجودة فعلًا، فعليها أن تحتكم للسلطة المدنية، ولكن السلطة المدنية ضرورية ولكنها غير كافية، فهناك نظم كثيرة غير ديمقراطية تحكم من خلال سلطة مدنية. لذلك، على المدنيين الذي يحكمون الجيش والشرطة أن يكونوا هم أنفسهم محكومين للصيرورات الديمقراطية»[648].

في أي حال، تتفق أغلبية منظري النظم السياسية من جهة، ومنظري العلاقة بين العسكر والسياسة من جهة ثانية، على أن تدخّل الجيش في الحياة السياسية يمثّل ردةً عن سيرورة التحول الديمقراطي، وعطبًا في النظم الديمقراطية نفسها[649].

يخرج أوزان فارول، ضد الادعاء السائد لدى باحثي دور العسكر والجيش ومنظريه في التراجع عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي عبر الانقلابات أو التدخل في الحياة المدنية - السياسية، فهو يعتقد أن العسكر قد يقوم بدور مهم في الحفاظ على النظام الديمقراطي، ويعطي مثالًا على ذلك دور العسكر في الحفاظ على النظام الديمقراطي في تركيا والبرتغال، ومن خلالها يحاول إثبات دور الجيش المصري في الحفاظ على التحول الديمقراطي بعد الثورة؛ إذ يعتقد أن تدخل الجيش ليس تراجعًا عن التحول الديمقراطي بل هو تعزيز للمؤسسات الديمقراطية. فهو لا يعتقد أن الجيوش كلها هي من أنموذج «praetorian». فهناك جيوش يسميها «interdependent»، وتسعى للحفاظ على القيم الديمقراطية والمجتمع المدني. كما يعتقد أن الأدبيات التي تنتصر لتحييد الجيش عن السياسة تتجاهل الواقع السياسي للتحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد التسلطية، فالنخب السياسية التي عاشت فترة النظام التسلطي لن تشجع بالضرورة التحول نحو المؤسسات الديمقراطية؛

كما أن مرحلة ما بعد التسلطية قد تنتج اصطفافات جهوية أو طائفية تُهدد التحول الديمقراطي، أو تشعل حربًا أهلية أو شخصية غير ديمقراطية، فيكون تدخّل الجيش عاملًا في العودة إلى المسار الديمقراطي[650]. في هذا السياق يشير نارسيس سيرا في كتابه حول الجيش والتحول الديمقراطي (وهو إلى جانب كونه باحثًا فإنه شغل منصب وزير الدفاع الإسباني) إلى أهمية العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الديمقراطية، فدعم المجتمع لهذه المؤسسات وشرعيتها يشكل عاملًا حاسمًا في منع تدخل الجيش في السياسة (مثل الانقلاب العسكري) وإعطاء المؤسسات الديمقراطية القوة لإصلاح المؤسسة العسكرية[651].

في الواقع، لا يفرق فارول بين التحول الديمقراطي والأيديولوجيا، في الأقل في الحالتين التركية والمصرية؛ ففي الحالة التركية تدخّل الجيش للحفاظ على الإرث الكمالي العلماني، وفي الحالة المصرية انقلب الجيش على حركة سياسية ذات توجهات إسلامية على الرغم من أنها لم تخرق جوهريًا مسار التحول الديمقراطي وحدود قواعد اللعبة الديمقراطية. صحيح أن العلمانية هي جزء من المسار الديمقراطي بما أن مصدر الشرعية هو الشعب، لكن في الحالتين التركية والمصرية لم ينتج التهديد، في نظر المؤسسة العسكرية، في الإخلال بهذا المفهوم، بل لأن ممارسات سياسية من النظام هددت قيمًا عدّها الجيش في الحالة التركية تهديدًا للإرث التركي الكمالي الجمهوري، وفي الحالة المصرية خرج ضد حركة ذات توجهات إسلامية رأى الجيش أنها قد تهدد مصالحه أو تفكك النخب القديمة التي بقيت في مواقعها في مرحلة التحول الديمقراطي. وفي الحالتين رأى الكاتب ضمنيًا أن وجود حركات ذات توجهات إسلامية في الحكم يمثّل تهديدًا للنظام الديمقراطي، فضلًا عن أن تدخل الجيش في الحالة التركية أصاب الديمقراطية بالعطب، وفي الحالة المصرية أدى إلى ردة عن مسار التحول الديمقراطي نحو نظام سلطوي. وهو ينسجم مع ادعاء هنتنغتون أن الانقلاب العسكري يمثّل عادة نهاية الديمقراطية أكثر مما يُعدّ نقطة للتحول الديمقراطي.

علاوة على ذلك، ظهر توجه في أدبيات العلاقة بين الجيش والتحول الديمقراطي يدّعي أن التحول الديمقراطي يمكنه أن ينطلق من قرار المؤسسة

العسكرية نحو الانتقال إلى الديمقراطية وتمرير عملية اتخاذ القرار السياسي لإدارة مدنية منتخبة، ويعدّ كتاب فيليب أغويرو الشهير **الجيوش، المدنيون والديمقراطية**، من النصوص المهمة التي تدعي أن عودة السلطة المدنية السياسية إلى الحكم لا تتأتى «بضربة واحدة» ولا بضغط شعبي، بل نتيجة صيرورة يتوصل فيها الجيش إلى قرار بحصر دوره في المجال الأمني المهني[652].

يمكن أن يُفهم بصورة أولية أن ادعاء أغويرو شبيه بادعاء فارول، ولكنهما مختلفان؛ ففارول يعتقد أن تدخّل الجيش قد يساهم في التحول الديمقراطي، بينما يدعي أغويرو أن وصول العسكر إلى الحكم لا يعني أن العسكر سيقرر البقاء في السلطة إلى الأبد، بل قد يتوصل في سياق تاريخي معين إلى ضرورة تسليم السلطة إلى حكم المدنيين المنتخبين. يتفق منظرو العلاقات المدنية العسكرية أن على التحول الديمقراطي أو تعزيز الديمقراطية يتم من خلال سلطان المؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية.

يعرف أغويرو سلطان المؤسسة المدنية على العسكرية على النحو الآتي: «الفوقية المدنيّة هي قدرة المدنيين، من خلال حكومة منتخبة ديمقراطيًا، على تحديد السياسة العامة من دون تدخّل المؤسسة العسكرية، وتعريف الأهداف والتنظيمات العامة للدفاع الوطني، وصياغة سياسة الدفاع وتحديدها، ومراقبة تنفيذ السياسة العسكرية. تتشكل الفوقية المدنيّة من خلال سيرورة تتكون من: **أولًا**، إبعاد المؤسسة العسكرية عن مواقع القوة التي تكون خارج مناطق الدفاع. **وثانيًا**، من خلال تعيين [مدنيين] والاعتراف بفوقية المؤسسة المدنية في مساحات الدفاع والعسكرية [...] يتم تحقيق الفوقية المدنية عندما تنسحب المؤسسة العسكرية من مواقع السياسات التي ليسَ لها صلة بالدفاع وتحديد دورها في المساعدة وصوغ سياسة الأمن القومي وتنفيذها»[653].

عرّف كرويسانت وآخرون سيطرة المؤسسة المدنية على العسكرية، من خلال منع تأثير العسكر في عملية اتخاذ القرارات السياسية. وليس من خلال منع الانقلاب العسكري فحسب. في هذا السياق، يزعم الباحثون: «توزيع سلطة اتخاذ القرار بحيث يملك المدنيّون سلطة حصريّة على تحديد السياسات الوطنيّة وتنفيذها. وتحت سيطرة المدنيين، يستطيع المدنيون الاختيار بحرية

تفويض سلطة اتخاذ القرار وتنفيذ مختلف السياسات في الشأن العسكري، حيث لا تملك المؤسسة العسكرية سلطة اتخاذ القرار خارج المساحات المحددة التي حدّدها المدنيون. علاوة على ذلك، المدنيون وحدهم من يحدد ما هي السياسات، أو جوانب من السياسات التي على المؤسسة العسكرية تنفيذها، ووحدهم المدنيون يُعرّفون الحدود بين صانعي القرار وتنفيذ السياسات»[654].

بناء على هذا التعريف، يفكك أحد النماذج النظرية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية من خلال مشاركة العسكر في عملية اتخاذ القرارات التي تعدّ موردًا مركزيًا للسلطة السياسية. ويحدد الأنموذج خمسة مجالات يُتخذ القرار بشأنها، وهي: تجنيد القيادة، والسياسات العامة، والأمن الداخلي، وسياسات الدفاع، والنظام/ المأسسة العسكرية. ويشير هذا الأنموذج إلى أن الحكم يكون مدنيًا إذا كان مسيطرًا على اتخاذ القرارات في المجالات الخمسة المذكورة، ويكون النظام عسكريًا (ليس فقط سلطويًا) إذا سيطر العسكر على عملية اتخاذ القرارات في المجالات الخمسة كلّها[655]. ويشير ميركل في السياق ذاته إلى أن مستوى سيطرة المؤسسة المدنية على العسكرية في هذه المجالات يتعلق بوجود مؤسسات تُمكن المدنيين من تحقيق سيطرتهم على الحكم[656]. ويؤكد ألفريد ستيبان المعروف بدراسة النظم السلطوية، أن البيئة السياسية الداعمة، وغياب تحديات رسمية وغير رسمية من العسكر تساعد على تنفيذ حصرية سيطرة المدنيين على اتخاذ القرارات السياسية[657]. ويحدد كرويسانت ثلاثة مستويات من سيطرة المؤسسة المدنية على اتخاذ القرارات السياسية؛ مستوى عالٍ، ومتوسط، ومنخفض. فيكون عاليًا إذا سيطر المدنيون على اتخاذ القرارات في المجالات الخمسة، بينما يكون متوسطًا إذا كان للمؤسسة العسكرية تأثير في اتخاذ القرارات ولكن مع غياب قدرتها على تنفيذها، بينما تكون سيطرة المؤسسة المدنية منخفضة إذا سيطر العسكر على اتخاذ القرارات وتنفيذها[658].

إذا ربطنا هذه النقاشات النظرية بمسألة التحول الديمقراطي، فإن التحول الديمقراطي لا يضمن منع تدخّل العسكر في الحياة السياسية سواء عبر انقلابات عسكرية أم التأثير في اتخاذ القرارات السياسية أو الحصول على امتيازات تتعدى دوره في النظم الديمقراطية، وإنما عبر استتباب الديمقراطية،

وتكاتف القوى السياسية المركزية كلها حولها، وهو ما يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية «Consolidated Democracy» التي عرفها برزوفتسكي على النحو الآتي: «تكون الديمقراطية موحدة عندما يكون هناك جهاز من المؤسسات، وفي ظل أوضاع اقتصادية وسياسية معينة، تكون هي اللعبة الوحيدة في المدينة [أي صاحبة الشرعية الوحيدة في اتخاذ القرارات]، حيث لا أحد يستطيع حتى تخيّل العمل خارج المؤسسات الديمقراطية، وعندما يرغب جميع الخاسرين في المحاولة مرة أخرى [للفوز] يكون ذلك من خلال المؤسسات التي خسروا فيها»[659].

ثانيًا: الحالات الدراسية

1 - الأرجنتين

تمثّل الأرجنتين أنموذجًا لدولة عاشت مشهدًا سياسيًا شكلته الانقلابات العسكرية من جهة، والنظم التسلطية والعسكرية من جهة أخرى. مثّل دستور البلاد من عام 1853 مرتكزًا لحياة سياسية مدنية في البلاد، وذلك حتى عام 1930 مع حدوث أول انقلاب عسكري في البلاد قطع الحياة المدنية. ومنذ ذلك الحين إلى عام 1983، تميز المشهد السياسي في الأرجنتين بكثرة الانقلابات العسكرية، وبنظام سياسي غير مستقر، وبعد عام 1983 استطاعت الأرجنتين تجاوز هذه المرحلة نحو نظام ديمقراطي دستوري بعد خمسين عامًا من الانقلابات العسكرية وتقلّب الحكومات السلطوية التي كان الجيش فاعلًا مركزيًا فيها.

جاء الانقلاب العسكري الأول في الأرجنتين في عام 1930 نتيجة انفتاح الحياة السياسية ودخول مجموعات سياسية جديدة المشهد السياسي من دون وجود ضوابط وكوابح تقوم على ضبط دخولها وتعمل على تجييرها نحو تعزيز النظام الديمقراطي الدستوري؛ فمثلًا وصل إلى الحكم حزب يمثّل الطبقة الوسطى الأرجنتينية التي توسعت مع بداية القرن العشرين، وكان يحمل رؤى إصلاحية تقدمية، إلا أن انفتاح الحياة السياسية مكّن قوى شعبوية من

دخول الغمار السياسي في فترة انتشرت فيها التوجهات الفاشية، وفي صفوف الجيش أيضًا. أدى ذلك إلى ازدياد خوف القوى المحافظة التقليدية من التوجهات الإصلاحية من جهة ومن التوجهات القومية – الفاشية من جهة أخرى. على خلفية هذه التطورات قام جنرال متقاعد يسمى فيليكس أوريبورو بانقلاب عسكري في أيلول/ سبتمبر 1930. تولى أوريبورو الحكم مدة عام وخمسة شهور قام خلالها بملاحقة المعارضة، وأغلق الصحف واعتقل معارضيه. وعلى الرغم من أن قائد الانقلاب كان متأثرًا بتوجهات فاشية فقد أعاد حكمه مراكز القوة إلى النخب القديمة الذين استلموا الحكم مرة أخرى في شباط/ فبراير 1932 بعد فوزهم في الانتخابات. استلم البلاد زعيم القوى المحافظة الجنرال المتقاعد أوغيستين خوستو الذي حكم البلاد مدة عشر سنوات، قام خلالها بغلق الحياة السياسية، وأضعف الأحزاب، وقمع التوجهات الماركسية في صفوف العمال، وبوصفه محافظًا تقليديًا أعاد إلى الحياة السياسية قيم التراتبية الاجتماعية الكاثوليكية التقليدية[660].

مثّل العقد الذي حكم فيه المحافظون ردة على جميع القيم الديمقراطية التي تميزت بها الأرجنتين قبل الثلاثينيات، وفي ضوء تراكم فشل المحافظين في الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، تنظمت مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم «مجموعة الضباط المتحدين» التي أُسست في عام 1943 وعارضت الشيوعية والهيمنة الأميركية الإمبريالية؛ كانت هذه المجموعة بقيادة خوان بيرون الذي سيعدّ من أهم الشخصيات السياسية في الأرجنتين في العقود اللاحقة. عشية الانتخابات الرئاسية في عام 1943 التي كان من المفروض أن تُجدد حكم المحافظين في البلاد، حدث انقلاب عسكري، وأدار الجيش شؤون البلاد مدة ثلاث سنوات، في ظل حالة طوارئ مستمرة. قدّمت مجموعة الضباط المتحدين نفسها بأنها حاملة لواء الوطنية الأرجنتينية واتهمت السياسيين بالفساد. ورافقت حكم الجيش بداية الصناعات الثقيلة في البلاد، خصوصًا الصناعات العسكرية. خلال حكم الضباط البلاد، نشب خلاف داخل الجيش؛ إذ تحالف الجنرال بيرون مع نقابات العمال وأسس جبهة سياسية سُميت «حزب العمل»، وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 1946، فاز بيرون فيها وأصبح رئيسًا للأرجنتين.

اعتمدت سياسة بيرون الداخلية على تأميم الموارد الاقتصادية والشركات الأجنبية مؤسسًا لدولة رفاه معتمدًا على مركزية الدولة في الاقتصاد وعلى معاداة الولايات المتحدة في سياساته الخارجية بوصفها جزءًا من توجهاته المعادية للإمبريالية. وكما في مصر عندما سميت سياسات مصر فترة حكم عبد الناصر بالناصرية، سميت سياسات بيرون، بالبيرونية. انتخب بيرون لفترة رئاسية ثانية في عام 1951، وكان من المفروض أن تستمر ولايته حتى عام 1958، حيث تمرد الجيش على الحكومة وأجبر بيرون على تقديم استقالته في عام 1955، والعيش في المنفى عند صديقه فرانكو رئيس إسبانيا. تميزت فترة بيرون الثانية بالفشل الاقتصادي والتقارب مع الولايات المتحدة الأميركية، وقام بمحاربة الكنيسة التي تحالفت مع الجيش ضده. سمى الجيش الانقلاب العسكري «الثورة المُحرّرة»، ووقف على رأسها ضباط وضعوا نصب أعينهم تحرير البلاد من التراث البيروني، وإخراج حزب بيرون عن القانون والسيطرة على الحياة السياسية، والانتقال إلى الاقتصاد الحر، والدفاع عن القيم الكاثوليكية المحافظة. تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين كانت تعاني في هذه العقود صراعاتٍ عسكرية بين ميليشيات مسلحة، تمثّل توجهات سياسية متناقضة بين يمين ويسار. ولم تكن هذه الميليشيات متحررة كليًا من علاقات من أحزاب وقيادات سياسية في المشهد السياسي في الأرجنتين.

عاشت البلاد من عام 1955 حتى عام 1973 حكمًا قاده العسكر، ولكنه لم يكن نظامًا عسكريًا بالمفهوم النظري، كان يهدف العسكر إلى إخراج البيرونية من الحياة السياسية نهائيًا، إلا أنه فشل في ذلك؛ إذ شهدت البلاد في هذه السنوات حالة من الحنين إلى حكم بيرون وازدادت الاحتجاجات الداخلية من قطاعات الشعب الأرجنتيني كلها، كان أهمها تمرد الطلاب في عام 1969 الذي كان جزءًا من التمرد العالمي للطلاب الجامعيين، وفشل الحكم في إعادة الاستقرار إلى البلاد، فالدمج بين سياسات اقتصادية فاشلة وتعزيز النظام السلطوي في البلاد ساهما في ظهور حركات مسلحة ثورية ضد النظام أدخلت البلاد في صراع مسلح بين قوات النظام والحركات المسلحة من جهة والاحتجاجات الشعبية السلمية من جهة أخرى[(661)].

حاول الجيش أن يمتص الغضب الشعبي من خلال تبديل رؤساء الدولة

من دون أي نجاح يذكر، وبعد أن وصل الجيش إلى نتيجة أنه غير قادر على إدارة البلاد واحتواء الاحتجاجات، دعا إلى إجراء انتخابات جديدة والعودة إلى الحياة السياسية المدنية، وتراجع عن حظره حزب بيرون، وأجريت الانتخابات أول مرة في عام 1973، بعد انقطاعها منذ عام 1951، وفاز ممثل حزب بيرون الذي أعلن أن حكومته هي حكومة انتقالية، وأنه سيمهد الطريق لعودة بيرون نفسه من المنفى. وبعد عودة الأخير، أجريت انتخابات ثانية في العام نفسه، وفاز فيها بيرون.

ساهمت عودة بيرون إلى الحكم بعد قطيعة طويلة في رفع سقف التوقعات منه، إلا أنه لم يكن في مستوى هذه التوقعات؛ فالجبهة التي أقامها انقسمت إلى تيارين متناحرين (يمين، ويسار) وهو في المنفى، ولم تساهم عودته في رأب الصدع بينهما، فأدى الصراع بينهما إلى قتل المئات، فضلًا عن أن السياسات الاقتصادية التي اتبعها لم تخرج البلاد من أزمتها فاندلعت احتجاجات جديدة، وجاء موته السريع بعد توليه الحكم ليدخل البلاد في حالة مزمنة من غياب الاستقرار، وتولت شؤون البلاد نائبه التي لم تنجح في إعادة الاستقرار السياسي للأرجنتين فالصراعات الداخلية استمرت، وتقاطعت السياسة والسياسيين مع ميليشيات مسلحة من اليمين واليسار، إلى درجة أن وزراء في الحكومة دعموا هذه الميليشيات، ساهمت هذه الأوضاع في تدخّل الجيش في آذار/ مارس 1976 وعزلِ الرئيسة، وفرضِ حكم عسكري قمعي على البلاد حتى عام 1983، برئاسة الجنرال رفائيل فيديلا، مؤسسًا لنظام عسكري قمعي في البلاد.

استخدم الحكم العسكري الذي لم يكن سلطويًا، بل عسكريًا، القمع والاعتقال والتعذيب وفرض إرهاب الدولة على المواطنين لتمرير سياساته نحو إعادة إنتاج الحياة السياسية في الأرجنتين. عاشت الأرجنتين أصعب لحظاتها التاريخية في هذه الفترة، وظهرت خصوصًا قضية اختفاء آلاف المواطنين في الأرجنتين، ما أدى إلى بروز حركات احتجاجية ضد النظام العسكري، فضلًا عن أن النظام العسكري واجه أزمات اقتصادية ضربت البلاد لم يستطع الخروج منها، كما بدأت الضغوط الدولية تأتي أكلها خصوصًا في قضايا حقوق الإنسان[662]. وكانت المغامرة التي خاضها الجيش في عام

1982 في غزوه جزيرة مالبينس – فوكلاند وخسارته الحرب أمام بريطانيا، القشة التي قصمت ظهره وأسقطت هيبته وزادت النقد الدولي له. كان يهدف الجيش من غزو جزر فوكلاند إلى إعادة اللحمة الداخلية عبر شن حرب خارجية، إلا أنها كانت السبب في رحيله في النهاية، فضلًا عن زيادة حركة الاحتجاج الشعبي في الداخل، ما أدى إلى اتخاذ القرار بالعودة إلى الحياة المدنية الديمقراطية في عام 1983 عبر إجراء انتخابات في البلاد أدت إلى صعود راؤول ألفونسين رئيس الحزب الراديكالي (وهو حزب إصلاحي على عكس تسميته) الذي مثل الطبقات الوسطى في البلاد. وكان القرار الأول الذي اتخذه ألفونسين محاكمة قيادة العسكر الذين حكموا البلاد. حاول العسكر القيام بانقلاب أخير في عام 1987 احتجاجًا على محاولة تقزيم دور الجيش، إلا أن الحراك الشعبي أفشله، وكان الثمن قبول ألفونسين تسوية تقوم على تقييد الإجراءات ضد العسكريين الذين حكموا البلاد في المرحلة السابقة. كان الوقوف الشعبي ضد الانقلاب نهاية عهد تدخل الجيش في الحياة السياسية ودخول الأرجنتين إلى مرحلة التحول الديمقراطي وتعزيز النظام السياسي المدني. يشير ستيفن لفيتسكي إلى أن ثبات الديمقراطية في الأرجنتين بعد عام 1983 على الرغم من التحديات التي واجهتها كان نابعًا في الأساس من إنتاج إجماع وطني ضد حكم العسكر ووجود أحزاب سياسية ومجتمع مدني قويين[663].

2 – تايلاند

قام الجيش الملكي في تايلاند بدور كبير في الحياة السياسية التايلاندية عبر تدخّله في المشهد السياسي منذ النصف الثاني من القرن الماضي. إلا أن دوره أصبح مؤثّرًا وجزءًا من المشهد السياسي في البلاد في بداية الثمانينيات التي وصلت ذروتها في الانقلاب الأول له على الشرعية السياسية في عام 1991، والذي تكرر في انقلاب عام 2006، وانتهاء بآخر انقلاب في عام 2014. منذ ثورة عام 1932 التي أنهت حكم الملكية المطلقة شهدت البلاد عشرين انقلابًا أو محاولة انقلاب. يعتقد فيرالي أن تكرار تدخّل الجيش في الحياة السياسية التايلاندية أنتج ثقافة لدى نخب تايلاندية تكيفت مع هذا التوجه

بوصفه جزءًا مقبولًا وشرعيًا في المشهد السياسي في البلاد[664]. وقد نشأت نخب سياسية في تايلاند مكوّنة من القصر والبيروقراطية، ونخب عسكرية وسياسية غير ملتزمة التزامًا مثابرًا في التحول الديمقراطي[665]. يشير كلارك ناهير إلى غياب نمط محدد للانقلابات العسكرية في تايلاند، فهي لا تحدث بسبب أزمات اقتصادية أو تهديدات للأمن القومي، بل قد تحدث فجأة من دون سياق، لذلك على الرغم من كثرة الانقلابات العسكرية فإنه من الصعب التنبؤ بها سواء بأسبابها أم نتائجها[666].

بدأت «ثقافة الانقلابات العسكرية» تتأسس في تايلاند مع انقلاب عام 1947 على الحكومة المنتخبة، وعلى الرغم من العلاقة بين الولايات المتحدة وتايلاند التي تعمقت في أعقاب الحرب العالمية الثانية (ولا سيما بعد انتهاء الاحتلال الياباني للبلاد)، فإن الولايات المتحدة لم تُبدِ أي استياء من هذا الانقلاب، بل دفعت بالسلطات التايلاندية إلى الضغط وملاحقة القوى اليسارية في البلاد، ما يؤكد أن البيئة الدولية في هذه المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة لم يكن لها دور في منع الانقلابات العسكرية في العالم عمومًا وفي تايلاند خصوصًا، التي شهدت بعد ذلك سلسلة طويلة من الانقلابات[667]. أسس هذا الانقلاب ما يسمى «مجموعة الانقلاب»، وهي قوى رأت في القوة العسكرية عاملًا مهمًا في الحفاظ على سيطرتها ومواقعها وتأثيرها حتى في ظل الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا. هكذا، فإن العوامل الداخلية التي تتمثل أساسًا في الحفاظ على هيمنة النخب المسيطرة هي الدافعة أساسًا نحو الانقلابات العسكرية في تايلاند لاحقًا.

لا نهدف في هذا المبحث إلى عرض تاريخ الجيش والسياسية في تايلاند، بل سنركز على الفترة التي تمأسست فيها هذه العلاقة، والتي تشير إليها الأدبيات التي بحثت في الجيش والسياسة في هذا البلد، والتي ظهرت في الانقلاب الأول في عام 1991. لا يعني أن الجيش كان هامشيًا في المشهد السياسي التايلاندي قبل الانقلاب، بل كان مركبًا مركزيًا في المشهد السياسي والمجال العمومي في البلد، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية ساهمت في اتخاذ الجيش القرار بالتدخل المباشر وإدارة شؤون البلاد ثلاث مرات، متحالفًا مع قوى اجتماعية

تقليدية في المجتمع التايلاندي، وهذا ما يميز العلاقة بين الجيش والسياسة في تايلاند، فالجيش كان مدعومًا وداعمًا لقوى اجتماعية تقليدية، فضلًا عن القصر الملكي والبيروقراطية الرسمية[668].

حتى تاريخ انقلاب الجيش على الحكومة المنتخبة برئاسة ثاكسين شيناواترا، في عام 2006، كان الاعتقاد السائد أن البلاد استقرت دستوريًا على تبادل السلطة في إطار النظام الديمقراطي، على الرغم من التحديات السياسية والأمنية وغياب الاستقرار السياسي والصراع الاجتماعي - الطبقي في البلاد. كانت خمسة عشرة عامًا منذ انقلاب عام 1991، كافية لأن تشعر القوى السياسية الجديدة التي مثّلت الفقراء والطبقة الوسطى بأن الجيش على الرغم من سطوته وتأثيره لن يتدخل في الحياة السياسية، لكن ظنها خاب؛ إذ أرجع هذا الانقلاب التحول الديمقراطي في البلاد خطوات كبيرة إلى الوراء[669]. والمفارقة أن الجيش برر انقلابه على الحكومة برئاسة شاتيشاي شونهافين، بحرصه على الديمقراطية في البلاد، وعطفًا على تحليل ناهير، لم يتوقع أحد هذا الانقلاب بعد عقد من الديمقراطية البرلمانية. يقول سوشيت في هذا السياق: «الانقلاب الذي أنهى عقدًا من الديمقراطية البرلمانية، فاجأ معظم السياسيين، والمراقبين السياسيين والأكاديميين، تعزيز قوة الديمقراطية البرلمانية في العقد الماضي أقنع كثيرين من الشعب بأن السياسة التايلاندية وصلت إلى مرحلة من الإحكام التي جعلت الانقلاب شيئًا من الماضي»[670].

بعد ست سنوات من الانقلاب العسكري وتمهيدًا للانتقال إلى الحكم المدني، جرى صوغ دستور في عام 1997، هدف إلى تعزيز النظام السياسي الديمقراطي واستقراره، والنص على بلورة نظام انتخابي يمنح الأفضلية لمجموعة صغيرة من الأحزاب الكبيرة، ويضمن حرية الصحافة وغيرها. كانت النخب السلطوية في البلاد تهدف إلى أن تكون مرحلة النظام السياسي بعد دستور عام 1997 حافظًا للامتيازات ومكانة النخب السياسية التقليدية من ملكية وبيروقراطية وبرجوازية وعسكرية، من خلال ضمان تمثيل لأعضاء غير منتخبين في النظام السياسي يمثلون مصالح هذه النخب.

تكرر الانقلاب على حكومة ثاكسين في عام 2006. كان ثاكسين رجل أعمال ومثّل الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة وأطلق على تياره اسم

«القمصان الحمر»، وعلى معارضيه الذين مثلوا النخب التقليدية ومنها من كان يؤمن بالديمقراطية أيضًا تيار «القمصان الصفر». إلا أن التيار الأخير لم يكن يرى في الانقلاب العسكري على حكومات ثاكسين تراجعًا عن الديمقراطية، أو لم تكن تهمه الديمقراطية إذا كان ثمن الانقلاب عودته إلى الحكم كما حدث في انتخابات عام 2008، أي بعد عامين من الحكم العسكري الذي شهد ملاحقة تيار القمصان الحمر وحظر حزب ثاكسين. بعد عامين من حكم تيار القمصان الصفر الموالي للنخب القديمة، شهدت البلاد احتجاجات شعبية كبيرة أعلن في إثرها إجراء انتخابات في نيسان/أبريل 2010، أدت إلى صعود تيار القمصان الحمر إلى الحكم مرةً أخرى، وتولّت الحكم ينغلوك شيناواترا شقيقة ثاكسين الموجود خارج البلاد وجرت إطاحتها في آخر انقلاب عسكري في عام 2014، بضغط من تيار القمصان الصفر.

يشير فيرالي إلى أسباب عدة ساهمت في إنتاج ثقافة الانقلابات العسكرية في تايلاند؛ منها حرص النخب القديمة على الحفاظ على الملكية وما تمثله من سيطرة النخب التقليدية والبيروقراطية على البلاد التي استخدمت كثيرًا لتبرير الانقلابات العسكرية على الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا. تسامح النخب السياسية من تدخل الجيش في الحياة السياسية التي كانت تحدث من دون مقاومة، فقد تميزت الانقلابات العسكرية في البلاد بأنها غير دموية وهادئة ومدعومة من تيارات سياسية فاعلة في البلاد. غياب الضغط الدولي على حكم العسكر وتدخّل الأخير في الحياة السياسية فحليف تايلاند الأساس، وهو الولايات المتحدة، لا يمارس أي ضغوط تذكر في هذا السياق حتى بعد انتهاء الحرب الباردة[671].

3 - تركيا

شهدت تركيا منذ تأسيس الجمهورية الحديثة في القرن الماضي، أربعة انقلابات عسكرية ناجحة، ومحاولة انقلاب فاشلة في عام 2016. حتى الألفية الجديدة كان الباحثون يعدّون الجيش التركي جزءًا من الحياة

السياسية. يشير محمد نور الدين إلى أن «من الصعوبة أن تتصور المؤسسة العسكرية التركية نفسها خارج صنع القرار السياسي، أو حتى ذات دور محدود فيه، وسيكون استبعاد الجيش عن التحكم في صناعة القرار في تركيا، بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على الكمالية»[672]. رأى بعضهم أن النظام التركي كان نظامًا عسكريًا بقناع ديمقراطي[673]. إلا أن ذلك نظريًا غير صحيح، فميزة النظام العسكري تنتفي عن نظام سياسي إذا مارست قوى سياسية أخرى عملية اتخاذ القرار ولو جزئيًا أو ظلت محصورة في مجالات محددة، والحقيقة أن الديمقراطية التركية كانت معطوبة بسبب تداخل الجيش بالسياسة، فهو لم يكن نظامًا ديمقراطيًا ولا نظامًا عسكريًا، بل نظامًا يمر بمرحلة تحول ديمقراطي استعصى عليه تجاوز دور الجيش في الحياة السياسية.

كان مصطفى كمال أتاتورك رجلًا عسكرّيا أحدث ثورة كبيرة في تركيا؛ فإلى جانب تأسيسه الجمهورية التركية قاطعًا علاقتها بالسلطنة والخلافة العثمانية سياسيًا، فقد أحدث قطيعة فكرية أخرى مع ميراثها الديني الإسلامي، فإلى جانب تأسيسه الدولة القومية التركية قام بضخها بمنظومة علمانية راديكالية سميت في ما بعد المنظومة الكمالية التي تحوّلت إلى جوهر الدولة وهويتها[674]. وقد رأى الجيش نفسه حاميًا للمنظومة الكمالية ووصيًا عليها ومفسرًا لها بعد رحيل أتاتورك. ورأى الجيش أن الحفاظ على الكمالية هو جزء من الأمن القومي التركي[675]. في ضوء ذلك، وبدعم من الجهاز القضائي التركي، قام الجيش بأربعة انقلابات عسكرية ناجحة في الأعوام: 1960، و1971، و1980، و1997. وكان «مجلس الأمن القومي» التركي هو الإطار الذي يتحرك منه الجيش.

جاء الانقلاب العسكري الأول في أيار/ مايو 1960 بسبب انحراف الحزب الحاكم عن الكمالية، عبر إعطائه المجال لفتح مئات المساجد للصلاة، والسماح باستعمال العربية في الصلاة. قاد الانقلاب في ذلك الحين جمال غورسيل الذي قال: «إن هدف الانقلاب هو نقل الدولة سريعًا إلى ديمقراطية متينة، عادلة وحرة»[676]. ووعد غورسيل الذي استلم الحكم من خلال تعيينه رئيسًا للحكومة حتى عام 1966، بنقل السلطة إلى حكومة منتخبة. واعتمد الجيش في انقلابه على حكومة الحزب الجمهوري (حزب أتاتورك

نفسه) على المادة 34 من النظام الداخلي للجيش الذي ينص على دور الجيش في حماية الجمهورية ودستورها[677].

أما انقلاب آذار/ مارس 1971 فجاء في إثر التوترات السياسية والجمود الاقتصادي في تركيا وفشل الحكومة التركية في معالجة ذلك، فقد قام الجيش بقيادة الجنرال ممدوح تاغماك بالانقلاب على حكومة سليمان ديميرل، وقدم له مهلة لإجراء إصلاحات وإخراج البلاد من حالة الفوضى، لذلك فقد سمي هذا الانقلاب «بالانقلاب عبر المذكرة» (Coup by Memorandum). فهو لم يكن كانقلاب عام 1960، إذ لم يستلم الجيش السلطة، ولم يطح رئيس الحكومة، بل أمهله مدة للقيام بإجراءات يراها الجيش ملائمة للخروج من الواقعين السياسي والاقتصادي في تلك الفترة. إلا أن ديميرل استقال بسبب هذه المهلة أو المذكرة، وبقي الجيش يراقب حكومات انتقالية متعاقبة حتى عام 1973 حين أجريت انتخابات جديدة.

جاء انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 للأسباب السياسية والاقتصادية نفسها التي دفعت الجيش إلى الانقلاب في عام 1971، إلا أن انقلاب 1980 كان تقليديًا، فقد أعلن عبر التلفزيون الرسمي التركي، وفرضت الأحكام والقوانين العرفية في البلاد، وفعليًا أنشئ حكم عسكري في هذه الفترة حتى تم الاستفتاء على دستور عام 1982 واعتمد بعد أن أيّده 92 في المئة من الناخبين. إلا أن الجيش لم يتخلّ عن تدخّله في الحياة السياسية بصورة مطلقة، فقد بقي كنعان إيفرين، وهو أحد قادة الانقلاب، رئيسًا للبلاد مدة سبع سنوات.

فاز حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات البلدية في عام 1994، والانتخابات النيابية في عام 1995، وشكّل نجم الدين أربكان الحكومة. وكان واضحًا أن الجيش كان يرصد تحركات الحزب في حالة مخالفة سياسات الحكومة «القيم العلمانية الكمالية» في الدولة. جاء انقلاب عام 1997 مختلفًا في شكله وجوهره عن الانقلابات الثلاثة السابقة؛ فالجيش امتنع عن التدخل مباشرةً في الانقلاب وأداره من خلال محكمة أمن الدولة ومجلس الأمن القومي، وذلك لتخفيف النقد الدولي على تدخّله في الحياة السياسية ولمنع اهتراء شرعيته بين شرائح في المجتمع التركي باتت مؤيدة الأحزاب ذات

التوجهات الإسلامية. لذلك، فإن انقلاب عام 1997، كان نصف انقلاب إن صح التعبير، فهو لم يتم بأدوات الانقلابات العسكرية التقليدية السابقة.

دخلت تركيا بعد هذه اللحظة مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي، وكان الضغط الدولي العامل المركزي في ذلك. وفاز حزب العدالة والتنمية بالرئاسة في انتخابات 2002، وشكّل عبد الله غول الحكومة التركية الأولى للحزب، ثم اتبعه رجب طيب أردوغان نفسه في رئاسة الحكومة، والذي صار رئيسًا للبلاد منذ عام 2014. حاولت عناصر كبيرة من الجيش الانقلاب على الحكومة المنتخبة إلا أن خروج الناس إلى الشارع وغياب الإجماعيين الوطني والشعبي على هذا الانقلاب أفشله. وربما سيسجل هذا الفشل المحاولة الأخيرة لتدخل الجيش في السياسة التركية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

قام الضغط الدولي عمومًا، والضغط الأوروبي خصوصًا، في نهاية التسعينيات بدور في تقليص دور الجيش في الحياة السياسية؛ فالشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد كانت تشمل بالأساس تعزيز الديمقراطية التركية عبر منع تدخّل الجيش في الحياة السياسية، وتحويله جيشًا مهنيًا بالمفهوم النظري، وحصر دوره بوصفه مؤسسة عسكرية تابعة لحكومة منتخبة، كأيّ مؤسسة أخرى في النظام الديمقراطي. واستجاب البرلمان التركي للمطالب الأوروبية فقام بتشريع قانون جديد يغيّر تركيبة مجلس الأمن القومي، من خلال إعطاء وزن أكبر للمدنيين على حساب العسكريين؛ فقد تم زيادة تمثيل المجلس إلى أربعة عشر ممثلًا كان للجيش خمسة ممثلين فقط. في المقابل، يعتقد حميد بوزرسلان، أن بنية الدولة التركية (وهو يقصد نظريًا الجهاز البيروقراطي بمجالاته المختلفة) تتمتع باستقلالية مطلقة على الرغم من أنها جهاز غير منتخب، ففي الوقت الذي توسع المجال الديمقراطي خصوصًا في التسعينيات، ازدادت استقلالية جهاز الدولة الذي لم يتوان عن قمع السياسيين والأقليات خصوصًا الأقلية الكردية، وصارت الدولة خارج مجال التساؤل حول ممارساتها، نظرًا إلى سواد حالة تقديس الدولة التي تتحدث عن «المؤامرات» و«التهديدات الاستراتيجية التي تتعرض لها»[678].

نقاش وخلاصة

عرضنا في هذا البحث ثلاث حالات دراسية: الأرجنتين، وتايلاند، وتركيا. وسنحاول هنا نقاش المتغيرات/ العوامل التي عرضناها في مقدمة البحث لفحص أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات الثلاث، مستعينين بالإطار النظري في المبحث الأول. تشير دراسة هذه الحالات إلى أن التدخل العسكري في الحياة السياسية لا يتم من خلال أداة الانقلاب العسكري فحسب، فتدخّل العسكر قد يكون عبر تأثيره في مجريات الحياة السياسية واتخاذ القرارات، ففي تركيا كان تدخّل الجيش جزءًا عضويًا من النظام الجمهوري التركي، وفي حالات قليلة استخدم الجيش الانقلاب العسكري، وفي هذه الحالات لم تكن الانقلابات منسجمة مع المفهوم التقليدي للانقلاب العسكري، وكذلك الأمر في تايلاند والأرجنتين. ولم تؤدِّ حالات التدخل في هذه البلاد إلى تأسيس نظام عسكري إلا في سنوات محدودة. ولكن في النهاية تمت العودة إلى الحكم المدني إما عبر احتجاج جماهيري وإما بقرار ذاتي من المؤسسة العسكرية، بعد أن يضمن العسكر امتيازاته في الحكم اللاحق له، إلا إذا كانت نهاية حكم العسكر نتاج احتجاج جماهيري وتكاتف سياسي يؤدي إلى تفكيك نهائي لتدخّل الجيش في الحياة السياسية، كما حدث في الأرجنتين في عام 1983، وفي تركيا بعد الانقلاب الفاشل في عام 2016، وهو ما لم يحدث في تايلاند حيث يغيب الاحتجاج الشعبي الكبير لحكم أو تدخّل العسكر في الحياة السياسية. لذلك، لا يزال الجيش يقوم بدور مركزي في الحياة السياسية في تايلاند. تجدر الإشارة إلى أن الجيش أو المؤسسة العسكرية باتوا يدركون محدودية تأسيس نظام عسكري يكون للجيش فيه سلطة مطلقة على اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها؛ فوجود حكم عسكري قابل أكثر للخضوع لضغط دولي ومحلي من الحكم السلطوي، فالجيوش لا تحافظ على مصالحها وامتيازاتها من خلال تأسيس نظام عسكري، بل عبر الحفاظ على استقلاليتها من جهة، ومصالحها من جهة أخرى في النظام السياسي.

تشير الحالات الثلاث إلى أن التدخل الخارجي يقوم بدور كبير في تفكيك النظام العسكري، أو الحد من تدخل العسكر في السياسة أو العكس؛ ففي

حالتي تركيا والأرجنتين فإن الضغط الخارجي ساهم في الحالة التركية في تقييد تدخل الجيش في الحياة السياسية منذ أواخر التسعينيات، وكذلك الأمر في الأرجنتين، حيث ساهم تغير البيئة الدولية في إضعاف حكم العسكر، علاوة على خسارته في الحرب مع بريطانيا التي أدت إلى إسقاط هيبته أمام الشعب الأرجنتيني، وأدى استعمال سياسات حقوق الإنسان على المستوى الدولي إلى نزع شرعية النظام العسكري في الأرجنتين في عام 1983. أما في تايلاند فإن غياب الضغط الدولي خلال الحرب الباردة وبعدها على تدخّل الجيش في السياسة شجع الجيش على الانقلاب العسكري مرات عدة خلال العقدين الماضيين، من دون وجود احتجاج دولي يذكر.

يتضح من الحالات الثلاث الدور الكبير لوجود إجماع وطني سياسي على موقع الجيش من الحياة السياسية؛ ففي تايلاند يساعد غياب هذا الإجماع الجيش على التدخل في السياسة بتعسف، ولا سيما أن هناك تيارًا سياسيًا يدعم تدخل الجيش في السياسة لإقصاء معارضيه، كما يمثّل الجيش في الحالة التايلاندية النخب التقليدية من ملكية وبيروقراطية وتقليدية الذين لا يرون تدخل الجيش في السياسة لحماية مصالحهم أمرًا معطوبًا في النظام السياسي. ويساهم غياب الإجماع في تايلاند في إبقاء الجيش فاعلًا سياسيًا موازيًا للحكومة أو فوقها في بعض الأحيان، أما في تركيا والأرجنتين فقد جرى إفشال انقلابين عسكريين بعد دخول البلدين عملية التحول الديمقراطي بسبب الرفض الشعبي الكبير لتدخل الجيش، ففي الأرجنتين فشلت محاولة الانقلاب في عام 1987 بعد خروج الناس لحماية السلطة الشرعية، وفي تركيا أفشل خروج الناس والإجماع الشعبي والسياسي محاولة الانقلاب في عام 2016.

أثبتت الحالات الثلاث أن التحول الديمقراطي وحده لا يضمن منع تدخل الجيش في السياسة، بل المؤسسة العسكرية هي التحدي الأساس للتحول الديمقراطي في أنظمة كان الجيش فيها يتمتع بامتيازات كبيرة، فليس من السهولة عليه التخلي عن هذه الامتيازات، خصوصًا أنه يعدّ نفسه المؤسسة الأكثر تنظيمًا في البلاد بعد سقوط النظام السلطوي. بل هناك حاجة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية المنتخبة عبر إنتاج إجماع سياسي وشعبي عليها، ونزع

الشرعية عن كل مؤسسة أو فعل يهدد هذه المؤسسات، فغياب هذا الإجماع وتلك الشرعية يهدد عملية التحول الديمقراطي، خصوصًا إذا واجهت البلاد التي تمر بعملية تحول ديمقراطي أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية في ظل وجود مؤسسة عسكرية لم تتفكك من امتيازاتها في مرحلة التحول الديمقراطي. ففي الحالات الثلاث، تدخّل الجيش في الحياة السياسية في إثر فشل حكومات التحول الديمقراطي أساسًا في مواجهة أزمات اقتصادية أو تحديات أمنية خارجية، فيميل الجيش إلى استغلال هذه اللحظة ليتدخل في الحياة السياسية بدءًا من تنحية الحكومة وانتهاء بانقلاب عسكري. ففي الدول الثلاث، هناك حركات انفصالية مسلحة ذات مميزات إثنية أو قومية أو أيديولوجية أو دينية، ويمثّل هذا التحدي الأمني لدولة تمر بعملية تحول ديمقراطي وبجانبها مؤسسة عسكرية موروثة عن الحقبة السلطوية، تهديدًا للتحول الديمقراطي من هذه المؤسسة.

المراجع

1 – العربية

بوزرسلان، حميث. «المسألة الديمقراطية في تركيا»، في: عبد الله حمودة [وآخرون]. **هل تتوافق الديمقراطية مع الإسلام؟**، ترجمة رياض صوما (بيروت: دار الفارابي، 2009).

نور الدين، محمد. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.

2 – الأجنبية

Acemoglu, Daron, Davide Ticchi & Andrea Vindigni. «A Theory of Military Dictatorships». *American Economic Journal: Macroeconomics*. vol. 2, no. 1 (January 2010).

Agüero, Felipo. *Soldiers, Civilians and Democracy: Post franco in*

Comparative Perspective. Baltimore; London: The Johns Hopkins University Press, 1995.

Barracca, Steven. «Military Coups in the Post - cold War Era: Pakistan, Ecuador and Venezuela.» *Third World Quarterly*. vol. 28, no. 1 (2007).

Brisk, Alyson. *The Politics of Human Rights in Argentina: Protest, Change, and Democratization*. Stanford: Stanford University Press, 1994.

Bunbongkārn, Sučhit. «Thailand in 1991: Coping with Military Guardianship.» *Asian Survey*. vol. 32, no. 2 (February 1992).

Croissant, Aurel. «Civilian Control of the Military in Emerging Democracies: Theory and Empirical Evidence from Asia.» *Journal of European Studies*. vol. 30, no. 2 (July 2014).

________. Paul Cahmbers & Siegfried O. Wolf. «Beyond the Fallacy of Coup - ism: Conceptualizing Civilian Control of the Military in Emerging Democracies.» *Democratization*. vol. 17, no. 5 (2010).

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press, 1989.

Farrelly, Nicholas. «Why Democracy Struggles: Thailand's Elite Coup Culture.» *Australian Journal of International Affairs*. vol. 67. no. 3 (2013).

Fineman, Daniel. *A Special Relationship: The United States and Military Government in Thailand, 1947 - 1958*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1997.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

________. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University, 1957.

Janowitz, Morris. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. New York; Glencoe: Free Press, 1960.

Levitsky, Steven. «Argentina: Democratic Survival amidst Economic Failure,» in: Frances Hagopian & Scott Mainwaring (eds.), *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

Meernik, James. «United States Military Intervention and the Promotion of Democracy.» *Journal of Peace Research*. vol. 33. no. 4 (November 1996).

Merkel, Wolfgang. «Embedded and Defective Democracies.» *Democratization*. vol. 11, no. 5 (2004).

Neher, Clark D. «Political Succession in Thailand.» *Asian Survey*. vol. 32. no. 7

(July 1992).

O'Donnell, Guillermo. *Bureaucratic Authoritarianism: Argentina, 1966 - 1973 in Comparative Perspective*. James McGuire in collaboration with Rae Flory (trans.). Berkeley: University of California Press, 1988.

Peceny, Mark. «Forcing Them to Be Free.» *Political Research Quarterly*. vol. 52. no. 3 (September 1999).

Pongsudhirak, Thitinan. «Thailand Since the Coup.» *Journal of Democracy*. vol. 19, no. 4 (October 2008).

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market: Political and Economic Reform in Eastern Europe and Latin America.* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Rakson, Katsamaporn. «The Influence of the Military in Thai Politics since the 1990s.» Working Paper no. 166. Asian Research Centre, Perth, June 2010.

Serra, Narcis. *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*. Peter Bush (trans.). Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2010.

Stepan, Alfred. *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone*. Princeton: Princeton University Press, 1988.

Vanderclute, Burt A. «Democracy by Coup: The Turkish Government Under Military Control (1980 - 1983).» Master Dissertation. Rutgers University, New Jersey, 1971.

Varol, Ozan O. «The Military as the Guardian of Constitutional Democracy.» *Columbia Journal of Transnational Law*. vol. 51, no. 3 (2013).

Waisman, Carlos H. *Reversal of Development in Argentina: Postwar Counterrevolutionary Policies and their Structural Consequences.* Princeton N.J.: Princeton University Press, 1987.

3 - العبرية

ليئال، ألون. دمه - إسلام: نظام جديد في تركيا. تل أبيب: منشورات هكيبوتس هموؤحد، 2003.

(643) يُنظر على سبيل المثال:

Mark Peceny, «Forcing Them to Be Free,» *Political Research Quarterly*, vol. 52, no. 3 (September 1999), pp. 549 - 582; James Meernik, «United States Military Intervention and the Promotion of Democracy,» *Journal of Peace Research*, vol. 33, no. 4 (November 1996), pp. 391 - 402.

(644) Steven Barracca, «Military Coups in the Post - cold War era: Pakistan, Ecuador and Venezuela,» *Third World Quarterly*, vol. 28, no. 1 (2007), pp. 137 - 154.

(645) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University, 1957); Morris Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (New York; Glencoe: Free Press, 1960).

(646) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 194 - 195.

(647) Daron Acemoglu, Davide Ticchi & Andrea Vindigni, «A Theory of Military Dictatorships,» *American Economic Journal: Macroeconomics*, vol. 2, no. 1 (January 2010), pp. 1 - 42.

(648) Robert A. Dahl, *Democracy; its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 245.

(649) Narcis Serra, *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*, Peter Bush (trans.) (Cambridge;

New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 23 - 38.
(650) Ozan O. Varol, «The Military as the Guardian of Constitutional Democracy,» *Columbia Journal of Transnational Law*, vol. 51, no. 3 (2013), pp. 546 - 625.
(651) Serra, p. 42.
(652) Felipo Agüero, *Soldiers, Civilians and Democracy: Post franco in Comparative Perspective* (Baltimore; London: The Johns Hopkins University Press, 1995), p. 17.
(653) Ibid.
(654) Aurel Croissant, Paul Cahmbers & Siegfried O. Wolf, «Beyond the Fallacy of Coup - ism: Conceptualizing Civilian Control of the Military in Emerging Democracies,» *Democratization*, vol. 17, no. 5 (2010), p. 955.
(655) Aurel Croissant, «Civilian Control of the Military in Emerging Democracies: Theory and Empirical Evidence from Asia,» *Journal of European Studies*, vol. 30, no. 2 (july 2014), pp. 24 - 25.
(656) Wolfgang Merkel, «Embedded and Defective Democracies,» *Democratization*, vol. 11, no. 5 (2004), pp. 33 - 58.
(657) Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton: Princeton University Press, 1988), p. 93.
(658) Croissant, «Civilian Control of the Military,» p. 27.

(659) Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reform in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 26.

(660) Carlos H. Waisman, *Reversal of Development in Argentina: Postwar Counterrevolutionary Policies and their Structural Consequences* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), pp. 3 - 23.

(661) للمزيد من التفاصيل حول فترة النظام السلطوي في هذه الفترة، يُنظر:
Guillermo O'Donnell, *Bureaucratic Authoritarianism: Argentina, 1966 - 1973 in Comparative Perspective*, James McGuire in collaboration with Rae Flory (trans.) (Berkeley: University of California Press, 1988).

(662) Alyson Brisk, *The Politics of Human Rights in Argentina: Protest, Change, and Democratization* (Stanford: Stanford University Press, 1994). pp. 52 - 53.

(663) Steven Levitsky, «Argentina: Democratic Survival amidst Economic Failure,» in: Frances Hagopian & Scott Mainwaring (eds.), *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 64.

(664) Nicholas Farrelly, «Why Democracy Struggles: Thailand's Elite Coup Culture,» *Australian Journal of International Affairs*, vol. 67, no. 3 (2013), pp. 281 - 296.

(665) Ibid., p. 282.

(666) Clark D. Neher, «Political Succession in Thailand,» *Asian Survey*, vol. 32, no. 7 (July 1992), pp. 585 - 605.

(667) Daniel Fineman, *A Special Relationship: The United States and Military Government in Thailand, 1947 - 1958* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1997).

(668) Katsamaporn Rakson, «The Influence of the Military in Thai Politics since the 1990s,» Working Paper no. 166, Asian Research Centre, Perth, June 2010.

(669) Thitinan Pongsudhirak, «Thailand Since the Coup,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 4 (October 2008), p. 140.

(670) Sučhit Bunbongkārn, «Thailand in 1991: Coping with Military Guardianship,» *Asian Survey*, vol. 32, no. 2 (February 1992), p. 131.

(671) Farrelly, pp. 290 - 291.

(672) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 39.

(673) المرجع نفسه، ص 60.

(674) للمزيد عن الكمالية، يُنظر:

Agapi - Leda Glyptis, «Kemalism as a Language for Turkish Politics: Cultivation, Reproduction, Negotiation» (PhD Dissertation, University of London, London, [n.d.]), accessed on 19/8/2016, at: https://bit.ly/2kUSgiL

(675) ألون ليئال، **دمه – إسلام: نظام جديد في تركيا** (تل أبيب: منشورات هكيبوتس هموؤحد، 2003)، ص 21 (بالعبرية).

(676) Annalisa Merelli, «A Brief History of Recent Military Coups in Turkey,» *Quartz*, 16/7/2016, accessed on 19/8/2016, at: https://bit.ly/2S8lhe5

(677) Burt A. Vanderclute, «Democracy by Coup: The Turkish Government Under Military Control (1980 - 1983)» (Master Dissertation, Rutgers University, New Jersey, 1971), p. 40.

(678) حميث بوزرسلان، «المسألة الديمقراطية في تركيا»، في: عبد الله حمودة [وآخرون]، **هل تتوافق الديمقراطية مع الإسلام؟**، ترجمة رياض صوما (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 182 – 187.

الفصل الخامس عشر
الجيوش والانتقال الديمقراطي كيف تخرج الجيوش من السلطة؟ ...... عبد الفتاح ماضي

ظهرت جيوش ما بعد الاستقلال في ما اصطلح على تسميته «العالم الثالث» في سياقات مختلفة عن سياق نشأة الجيوش الأوروبية. فبعد الحرب العالمية الثانية، صارت جيوش الدول الحديثة النشأة، هي القوة الدافعة إلى الوحدة والسيطرة والتحديث، وأضحى لكثير منها مذهب جديد، أطلق عليه عالم السياسة الأميركي ألفريد ستيبان المهنية الجديدة؛ فقد قامت الجيوش بمهمات أخرى غير المهمات العسكرية، كبناء الدولة الوطنية، وتحقيق التنمية، وقد جرى هذا بمساعدة أميركية عسكرية في كثير من الأحيان[679]. لهذا، سرعان ما ظهر مذهب للأمن القومي لجيوش العالم الثالث يدمج التدخل العسكري بالسياسة، والانخراط في حروب داخلية، ولا سيما ضد ما أطلق عليهم «المتمردون»، وكان معظمهم من اليسار، بجانب القيام بمهمات كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية[680].

في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، اقترن ما سبق بظهور نُظُم حكم أغلقت المجال السياسي، واستهدفت جميع المعارضين السياسيين من الاتجاهات كافة، وعسكرة قطاعات كبيرة من المجتمع[681]. وفي الثمانينيات والتسعينيات، تراجعت هذه الأنظمة ضمن ما اصطلح على تسميته الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. وكان موقف الجيوش من الديمقراطية عاملًا من العوامل الحاسمة لنجاح موجات التحول تلك أو فشلها، وما صحبها من تحديات، ولا سيما في الدول التي شهدت أدوارًا سياسية للعسكريين، بطريقة

مباشرة أو غير مباشرة.

اكتسبت مواقف الجيوش أهمية خاصة من حركات التغيير في الدول العربية بعد ثورات عام 2011، فقد شهدت المنطقة أوضاعًا متباينة (اصطفاف الجيش مع التحول في تونس، وانقلابه على المسار الديمقراطي في مصر، وانقسامه في اليمن وسورية، وتحلله في ليبيا). وتزامن هذا مع عوامل جيوستراتيجية مهمة، أهمها العلاقات الخارجية لجيوش المنطقة مع القوى الكبرى، وانخراط المنطقة في ما يعرف بالحرب على الإرهاب، إلى جانب استهداف الدول العربية من طرف قوى إقليمية ودولية أخرى، وتبعية المنطقة عسكريًا للخارج. وتظل الإشكالية ذات الصلة بالمنطقة العربية، هي معالجة موقف الجيوش من الانتقال إلى الديمقراطية وضمان تحقيق هدفين؛ **الأول**: بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الحديثة. **والثاني**: سيادة المؤسسات السياسية المدنية الديمقراطية على الجيوش، مع الحفاظ على وحدة هذه الجيوش، وفي الوقت نفسه تقويتها ورفع درجة جاهزيتها.

لا شك في أن دراسة تجارب الحالات الأخرى التي شهدت إخراج العسكريين من السلطة، واستقراءها، تُساهمان في تراكم الوعي والخبرة في دولنا العربية، خصوصًا تلك التي تؤدي فيها المؤسسات العسكرية والأمنية أدوارًا محورية في ترسيخ نظم الاستبداد. إن الهدف هنا ليس مجرد استخلاص القواعد العامة من تجارب الآخرين، إنما أيضًا فهم السياقات الهيكلية واستيعابها، أو شروط التغيير ومتطلّباته التي تهيئ المجال السياسي لنمو قوى التغيير في المجتمع، التي من دونها لا يمكن تصور خروج العسكريين أو إخراجهم من السلطة ومعالجة نفوذهم في السياسة بعد ذلك.

استنادًا إلى ما تقدم، تهتم هذه الدراسة بالإجابة عن سؤال بحثي محوري بهدف فهم متطلبات التغيير واشتراطاته والانتقال من حكم العسكريين إلى الحكم الديمقراطي المدني، واستخراج الدروس المستفادة، وخلاصات عمليات الانتقال الناجحة. وهذا السؤال هو: متى يخرج العسكريون من السلطة؟ بمعنى متى، وتحت أي ظرف يضطر العسكريون إلى الخروج من السلطة؟ وما العوامل المهيئة لقبولهم الحكم المدني الديمقراطي؟

من المهم أن نشير هنا إلى أن خروج العسكريين من السلطة لا يعني انتهاء دورهم في السياسة، ولا يعني أيضًا استقرار النظام المدني الديمقراطي الوليد؛ فالمخاطر تظلّ قائمة، سواء كانت في شكل انقلابات عسكرية أم بقيام ديمقراطيّات ضعيفة وفاشلة أم غير ذلك. إن النجاح في إخراج العسكريين من السلطة يمثّل مرحلة واحدة في عملية ممتدّة، وهو يتطلب مراحل أخرى، بهدف ترسيخ النظام الديمقراطي الوليد، ومعالجة العلاقات المدنية - العسكرية، وتحقيق السيطرة المدنية للمؤسسات المدنية المنتخبة على المؤسسات غير المنتخبة كافة، وعلى رأسها المؤسسات العسكرية والأمنية، وضمان وحدة المؤسسات العسكرية، وتعزيزها وتقويتها مهنيًا لتقوم بأدوارها الأصلية جنبًا إلى جنب مع باقي مؤسسات الدولة السياسية، وغير السياسية، طبقًا للقانون ومعايير الرقابة والشفافية والمحاسبة.

لهذا، فإن هذه الدراسة تمهد لدراستين لاحقتين، أو هي في واقع الأمر جزء أول من دراسة أوسع تتناول بجانب السؤال الحالي سؤالين آخرين: **الأول**، كيف يتم خروج العسكريّين من السياسة بالتدرج؟ أو كيفية خضوع هؤلاء للرقابة المدنية السياسية بعد خروجهم (أو إخراجهم) من السلطة وما يرتبط بهذا من أسئلة فرعية، منها؛ متى يتم الشروع في معالجة العلاقات المدنية - العسكرية؟ ومن يقوم بهذه المهمة؟ وما الاستراتيجيات والآليات المستخدمة في هذه العملية؟ وكيف تُمكن معالجة مقاومة العسكريين لها؟ إن اختيارات قادة التحول الديمقراطي والنخب السياسية المدنية مهمة للغاية، وسقوط الدكتاتوريات لا يعني مجيء الديمقراطيات[682]. أما السؤال **الثاني** فيتناول بالبحث عددًا من الحالات العربية مع مراعاة خصوصيات هذه الحالات واقتراح طرائق معالجة العلاقات المدنية - العسكرية، ومراعاة أيضًا عدم تجاهل تجارب الشعوب الأخرى التي تتشابه أوضاعها جزئيًا مع الأوضاع في الدول العربية.

تعتمد منهجيّة هذه الدراسة على مدخلين أساسيين، **الأول**: مدخل تغيير نظم الحكم الذي يهتم بدور الفاعلين. ومن خلاله تجري دراسة مواقف الفاعلين الرئيسيين في أثناء عملية التحول الديمقراطي واختياراتهم، وأثر هذه المواقف والاختيارات في عملية التحول خلال إدارة المراحل الانتقالية، مع

الأخذ في الحسبان تأثير محددات السياق العام الداخلي والخارجي في تلك الاختيارات والمواقف. إن اختيارات الفاعلين السياسيين لا تعمل في فراغ، كما أن المحدّدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والخارجية ليست عوامل حتميّة لا أثر لعامل الإرادة فيها. ويمكننا عبر هذا المدخل تتبع التطور السياسي وديناميات التفاعلات الداخلية والظروف المحلية والخارجية في حالاتٍ متعدّدةٍ، وكذا تحليل مواقف الفاعلين السياسين واختياراتهم وتحركاتهم التي ساهمت في إضعاف الحكم العسكري وزعزعة شرعية حكمه، وتقوية المنادين بالحكم المدني الديمقراطي من جهة، وساعدت من جهة أخرى في إعادة رسم العلاقات المدنية - العسكرية وتحقيق الرقابة المدنية السياسية على الجيوش لاحقًا.

أما المدخل **الثاني** فهو مدخل التحليل التاريخي المقارن الذي يتتبع التطور التاريخي للظواهر والمخرجات الكبرى، ويحلل أثر البيئة، بعواملها الداخلية والخارجية، لفهم الظواهر ومخرجاتها، إلى جانب القيام بمقارنات تاريخية لوحدات التحليل الكلية وعمليات التطور الاجتماعي عبر الزمان والمكان. سيمكننا هذا المدخل من فهم الظاهرة الكبرى، بسياقاتها الاجتماعية والسياسية، الداخلية والخارجية التي هيأت المجال العام لميلاد قوى التغيير المناصرة للحكم الديمقراطي في الحالات التي تعالجها الدراسة، ودراسة تفاعلات تلك القوى من أجل إنهاء سيطرة العسكريين بإخراجهم أوّلًا من السلطة، ثم بالتدافع معهم للحد من نفوذهم وإخضاعهم للمؤسسات المدنية في مرحلة لاحقة.

تستخدم الدراسة أيضًا النظرة المقارنة؛ إذ ستقوم بمعالجة سؤال البحث في عدد من الحالات الدراسية، مع التركيز على الحالات التي نجحت في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، وتحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز الرقابة المدنية السياسية على المؤسسات العسكرية في منطقتين رئيستين، هما أميركا اللاتينية وآسيا، فضلًا عن حالتي إسبانيا وجنوب أفريقيا. وهناك معياران أساسيان في اختيار حالات الدراسة، **الأول**: هو تحقيق الدول المختارة قدرًا من النجاح في تحقيق الهدفين، أي إخراج العسكريين من السلطة ثم معالجة دورهم في السياسة، وتحقيق الرقابة المدنية السياسية على الجيوش. والهدف هنا معرفة

كيف تم هذا، وتحت أي ظروف؟ أما المعيار **الثاني** فهو تعدد أنماط تدخل العسكريين في السلطة والسياسة؛ ففي أميركا اللاتينية كان العنصر الغالب هو حكم المؤسسات العسكرية وتعدد الانقلابات العسكرية، بينما كان تدخل العسكريين في بعض الدول الآسيوية يجري على يد مجموعة من الجنرالات. أما في الحالة الإسبانية فسيطر الحاكم الشمولي العسكري على الدولة والمجتمع والجيش، وفي جنوب أفريقيا كان نظام ما قبل الانتقال عنصريًا، وكانت هناك مقاومة مسلحة ضده.

على الرغم من تعدد هذه الأنماط واختلاف السياقات، فإن قادة الانتقال نجحوا في ظل سياقات هيكلية معينة وعبر مواقف وقرارات محددة، في إنجاز الهدفين. وهذا أمر مهم لفهم شروط إنتاج التغيير من جهة، واستخراج القواعد العامة والعبر والدروس من جهة أخرى، ولا سيما في ضوء تصور بعضهم في منطقتنا العربية أن الحالات العربية فريدة ولن يجدي معها أي حديث عن الإصلاح أو التغيير. لقد كانت الأوضاع حالات كثيرة من الدراسة لا تقل صعوبة عن حالات دولنا العربية اليوم، وما حدث التغيير هناك إلا عندما تهيأت شروطه ووِلِدت قوى تدافع عنه وتعمل من أجله.

لتحقيق هدف الدراسة، جرى تقسيمها إلى أربعة مباحث رئيسة؛ يتناول **أوّلها** إدراك العسكريين صعوبة استمرارهم في الحكم، ومن ثَم شروعهم في الانتقال إلى الديمقراطية. ويهتم **الثاني** بالانتقال من خلال الاتفاق الوطني بين أنصار الديمقراطية وخصومها السابقين. أما **الثالث**، فيتناول كيفية خروج العسكريين من السلطة في أعقاب النجاح أو الفشل في إدارة الاقتصاد. وينصبّ الاهتمام في الجزء **الرابع** على دور العوامل الخارجية في إخراج العسكريين من السلطة.

غير أن تناول موضوع هذه الدراسة يتطلب الوقوف باقتضاب على أمرين محوريين لهما علاقة مباشرة بالمفاهيم الرئيسة المستخدمة: **الأول** التمييز بين مفهومين أساسيين من مفاهيم تغيير أنظمة الحكم، هما «الانتقال إلى الديمقراطية» و«التحول الديمقراطي»، أما **الثاني** فهو إيضاح موقع المؤسسات العسكرية والأمنية من المؤسسات السياسية في الدول المعاصرة:

- التمييز بين مفهوم «الانتقال إلى الديمقراطية» ومفهوم «التحول

الديمقراطي»[683]: يعني مصطلح «الانتقال إلى الديمقراطية» انتقال السلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية منتخبة؛ أي اجتياز المسافة الفاصلة بين نظم الحكم غير الديمقراطي ونظم الحكم الديمقراطي. ويتحقق هذا الانتقال غالبًا بعد انهيار النظام القديم (بطرائق مختلفة كالتغيير من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق)[684]، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بقيمه ومؤسساته وضوابطه وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها. لا يتخلص النظام الديمقراطي الوليد، بمجرد نجاح الانتقال من جميع المشكلات التي كانت قائمة قبل الانتقال مثل ضعف الأحزاب السياسية، وانخفاض الوعي السياسي، ونفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية[685].

أما «عملية التحول الديمقراطي» فهي عملية ممتدة زمنيًا، لها مراحل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه العكسي، وتنتهي في حالة النجاح إلى ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، أي الحالة التي يمكن القول معها، بقدر كبير من الثقة، إنه لا خطر على النظام الديمقراطي من الأحزاب أو الجيش أو الجماهير أو الخارج. ويرتبط الترسيخ الديمقراطي عادة بمؤشرات مختلفة، أبرزها وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الديمقراطية وقواعد اللعبة الديمقراطية، بصفتها مبدأ وليس إجراء، واتساع المشاركة السياسية للناخبين في الانتخابات، واقتناع القوى السياسية الرئيسة بأنه لا بديل من العملية الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتداول على السلطة، وعدم وجود مؤسسة أو جهة غير منتخبة (كالمؤسسة العسكرية أو الدينية) تدّعي لنفسها حق الاعتراض على قرارات صناع القرار المنتخبين وسياساتهم، وشيوع الثقافة الديمقراطية وسط الشعب، وغير ذلك[686].

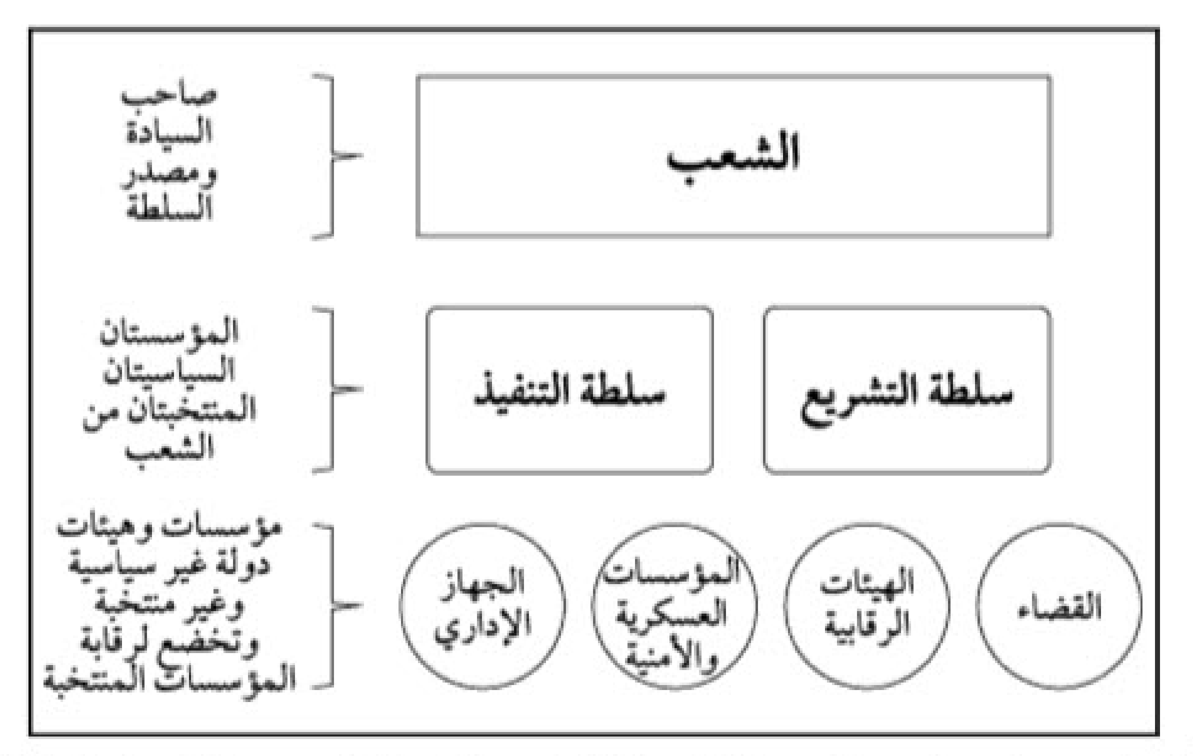
تختلف عملية «ترسيخ الديمقراطية» عن استقرار النظام، فقد يستقر النظام من دون أن يجري ترسيخ الديمقراطية، كما في روسيا وأوكرانيا وفنزويلا، وقد لا يقترن ترسيخ الديمقراطية بالاستقرار، فقد يقوم نظام يوصف بأنه «ديمقراطي» عند بعضهم أو «ديمقراطي إثني» عند آخرين للإشارة إلى أن الديمقراطية تطبق مع فئة واحدة من الشعب مع استبعاد فئات أخرى كما في جنوب أفريقيا تحت الحكم العنصري، والكيان الإسرائيلي

الكولونيالي منذ نشأته وحتى اليوم[687].

- **موقع المؤسسات العسكرية والأمنية من المؤسسات السياسية في الدولة المعاصرة:** تقوم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية المنتخبة في الدولة الديمقراطية المعاصرة على أساس خضوع الأولى للثانية؛ فالشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة، هو الذي ينتخب المؤسسات السياسية التي تقوم بدورها بإنشاء مؤسسات الدولة وهيئاتها غير السياسية وغير المنتخبة كافة، ومراقبتها، ومحاسبتها بطرائق تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي ذاته. وأبرز المؤسسات غير السياسية وغير المنتخبة - كما يوضحها الشكل (15 - 1) - هي المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخبارية والمؤسسة القضائية وجميع الأجهزة الرقابية والجهاز الإداري للدولة. وهذه الدول لم تصل إلى هذا الوضع إلا بعد مواجهة تحديات ضخمة، وفي ظل تحول تاريخيّ ممتدّ انتهى إلى إقامة نظم حكم ديمقراطية.

الشكل (15 - 1)

موقع المؤسسات العسكرية من المؤسسات السياسية



أما في دول ما عرف بالعالم الثالث، فقد انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية السافرة أو المستترة، ونشأت ظاهرة الحكومات العسكرية وتجاوز

الجيوش وظيفتها العسكرية إلى القيام بأدوار سياسية واقتصادية وأمنية. وتتمثل الصفة الرئيسة لأي حكم عسكري، باختصار شديد، في تحكم مجموعة من العسكريين في مفاصل الدولة أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، إما بشكل مباشر، أو من وراء ستار، مع وجود واجهات شكلية (رئيس وبرلمان منتخبان لكن بصلاحيات مقيّدة)، وضعف مبدأ حكم القانون ودولة المؤسسات. وتحتكر هذه المجموعة أدوات القوة في المجتمع وتمارس الهيمنة على المجتمع بحسب مفهومي «القوة» و«الهيمنة» الذين تحدث عنهما كل من ماكس فيبر وأنطونيو غرامشي. وقد انتشرت في أميركا اللاتينية ظاهرة الحكم العسكري أو حكم المؤسسات العسكرية أو المجالس العسكرية الجماعية (Military Junta). أما في بعض الدول العربية والآسيوية والأفريقية، فقد كان الشكل الأكثر شيوعًا هو سيطرة فرد عسكري واحد، أو مجموعة من الجنرالات، على المشهد والانفراد بالسلطة[688]. وعادة ما تحصل الحكومات العسكرية على دعم قوى خارجية، ولأميركا على وجه الخصوص تاريخ طويل في دعم حكم العسكريين بصفة مباشرة أو مستترة، بحجة احتواء الشيوعية (كما حدث في أميركا اللاتينية) أو ما يسمى حركات الإسلام السياسي (كما يحدث اليوم في العالمين العربي والإسلامي)[689].

أما متى يخرج العسكريون من السلطة؟ وتحت أي ظروف يمكن الانتقال إلى الديمقراطية؟ فينصب الاهتمام هنا على طرائق انتقال السلطة من العسكريين إلى الحكم المدني الديمقراطي، كما أوضحتها التجارب الناجحة في العقود الأربعة الماضية. فقد تنوعت هذه الطرائق باختلاف الأوضاع التي هيأت لهذا الخروج[690]. فهناك نظم انقسمت فيها الجيوش حول مسألة الديمقراطية والحكم المدني بين فريق يريد الإبقاء على الحكم العسكري وآخر يود إعادة السلطة إلى المدنيين مع ضمان مصالح المؤسسة كما في البرازيل. وهناك حالات اضطر فيها العسكر إلى ترك السلطة بعد هزيمتهم العسكرية كما حدث في اليونان والأرجنتين. وهناك نظم أخرى لم يخرج منها العسكريون من السلطة إلا في أعقاب نضال سياسي ممتد أو تظاهرات شعبية قوية، كما حدث في كوريا الجنوبية وإندونيسيا وتشيلي وغيرها.

في معظم حالات الانتقال الناجحة، خرج العسكريون من السلطة وظل

نفوذهم السياسي، ليجري - على مدى زمني ممتد - تقليص هذا الدور، الذي أدّى في النهاية إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش معًا. وفي دول أخرى، انقسمت الجيوش واندلعت حروب أهلية انتهت عادة إلى إضعاف كل الأطراف وانقسام الدولة ذاتها في بعض الأحيان كما حدث في عدد من الدول الأفريقية[691].

في معظم الحالات، لم تستطع القوى الديمقراطية إخراج العسكريين من السلطة والسياسة معًا بصفة حاسمة وسريعة لسبب أساس هو أنه لا تمكن منازلة الجيوش عسكريًا، وعندما حاول المعارضون فعل هذا في الدول ذات الجيوش القوية، انتهى الأمر إلى عمليات استئصال وقمع للمعارضين، كما فعلت حكومات عدة في الشرق الأوسط كان آخرها في الجزائر ومصر، حيث بقيت الدولة قائمة لكنها ظلت ضعيفة ومنهكة.

في واقع، الأمر يعتمد الصراع حول الديمقراطية، كما كتب ستيبان، على قدرة النظام التسلطي على إدارة تحالفاته والإبقاء على قوته من جهة، وعلى قدرة المعارضة على التوحد وتقديم بديل من جهة أخرى[692]؛ أي تعتمد نتيجة هذا الصراع على ميزان القوة بين الفاعلين المتصارعين وعلى طبيعة التفاعلات بينهم[693].

لهذا، كانت المهمة الرئيسة في حالات الانتقال الديمقراطي السابقة خلال مرحلة الانتقال، في النظم التي كان الجيش فيها في السلطة أو كان يمارس نفوذًا كبيرًا فيها، هي التركيز على إخراج العسكريين من السلطة وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة، على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف المحوري سيمكن قوى التغيير ومؤسسات النظام الديمقراطي من تحقيق الأهداف الأخرى تباعًا وعلى أساس برنامج سياسي ممتد ومعد سلفًا. حدث الأمر سريعًا في اليونان في عام 1974، لكنه استغرق بضع سنين في دول أخرى كالبرتغال والأرجنتين وتشيلي والبرازيل وكوريا الجنوبية وغيرها. ويعتمد الأمر في معظم الحالات على عامل محوري هو ميلاد قوى التغيير واقتناعها فعلًا بنظام الحكم الديمقراطي بجميع مبادئه ومؤسساته وإجراءاته وضماناته، وظهور معارضة ديمقراطية تتفق على هدف استراتيجي محوري، هو النضال ضد الحكم العسكري في كل المساحات المتاحة وبجميع الطرائق

السلمية الممكنة، لزعزعة تحالفات النظام وتوفير بديل مدني قادر على إدارة البلاد ضمن المبادئ والآليات الديمقرطية المتعارف عليها.

أشارت تجارب دول عدة - سنعرض بعضها في سياق هذه الدراسة - إلى أن تهيئة الأرض لوجود هذا الشرط (ميلاد قوى التغيير الديمقراطي المتفقة على هدف استراتيجي محدد) هو المقدمة الضرورية والشرط الأساس لتهيئة البلاد لإخراج العسكريين من السلطة، وقد تم هذا عبر أربعة مسارات في الأقل، نبيّنها في المباحث الأربعة الآتية.

أولًا: إدراك العسكريين صعوبة استمرارهم في السلطة البرازيل أنموذجًا

إن وجود قوى التغيير الديمقراطية المتفقة على هدف استراتيجي محدد، ساهم بقوة في دفع العسكريين، أو فريق منهم، إلى إدراك أن من الصعوبة الاستمرار في الحكم وأن الحكم العسكري قد يُضعف تماسك المؤسسة العسكرية ذاتها والثقة فيها، ومن ثم قيامهم بترتيب خروجهم منه من أعلى، كما حدث في دول كثيرة في أميركا اللاتينية.

تعددت الأسباب وراء وصول هؤلاء إلى هذا الاقتناع، وكان أهمها نضال القوى السياسية والمجتمع المدني ضد الحكم العسكري، وظهور تحالف أو تحالفات ديمقراطية وقيامها بعملية التعبئة والحشد واستغلال المساحات المتاحة كافة، لتوسيع قاعدة المؤمنين بالحكم المدني الديمقراطي، وتقليص دائرة المتحالفين مع العسكريين. ويتطلب هذا بدوره تقوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وامتلاكها استراتيجية واضحة ومعلنة للتعامل مع الجيش [694].

كما توجد دوافع أخرى لخروج العسكريين من السلطة منها انتهاكات حقوق الإنسان، وانخراط بعض العسكريين في قضايا فساد، والفشل في إقامة قاعدة شعبية حقيقية، ومن ثَم ضعف شرعية حكمهم وتراجع حلفائهم. وعادة ما اقترن إدراك العسكريين صعوبة استمرار الحكم العسكري بوصول

قادة عسكريين إلى مناصب مؤثرة في النظام الحاكم، فضلًا عن الصراعات الداخلية بين العسكريين أنفسهم وانعكاس هذا الأمر على قدرات المؤسسة وجاهزيتها لمهماتها الأساسية.

يمثل عامل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الذي تعيش به الحكومات العسكرية بُعدًا مهمًا، فهذا العنف الذي تعيش به هذه الأنظمة يُقربها من نهايتها أيضًا. فلا يمكن الجيوش الاستمرار في الحكم اعتمادًا على القبضة الأمنية فترات زمنية طويلة، لأن الشعوب لا تستسلم مهما تصاعدت حدة القمع، كما أن المجتمع الدولي قد يتخلي عن تغاضيه عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويناصر التغيير متى ظهر بديلٍ ديمقراطي يطمئن له بدرجة أو أخرى. فضلًا عن أن أي نظام قمعي عادةً ما يعرِّض أمن المنطقة التي ينتمي إليها لعدم الاستقرار؛ إذ تظهر حركات مسلحة تلجأ إلى العنف ضد النظام وضد الدول الداعمة له إقليميًا ودوليًا. مارست بعض الحركات اليسارية هذا الدور في بعض دول أميركا اللاتينية وأفريقيا، كما تمارسه الآن بعض الحركات التي تنسب إلى الإسلام.

تعد الحالة البرازيلية الحالة الأبرز هنا؛ فالبرازيل تبنت الملكية الدستورية البرلمانية على النمط الإنكليزي عقودًا عدة بعد استقلالها في عام 1822، ثم تحولت إلى النمط الرئاسي الأميركي عقودًا أخرى. لكنها وقعت تحت الحكم الدكتاتوري بين عامي 1930 و1945، ثم عادت التعددية الحزبية حتى عام 1965 عندما استولى العسكريون على السلطة مباشرة، وسط أزمة شرعية ومشكلات اقتصادية وسياسية حادة ودعم معنوي ومادي من الولايات المتحدة[695]. استند الحكم العسكري آنذاك إلى مفهوم متسع للأمن القومي، لا يشمل الدفاع الخارجي فحسب، إنما أيضًا مواجهة التهديد الشيوعي والمتمردين المسلحين. هذا إلى جانب قيام الجيش بدورٍ مهم في التنمية الاقتصادية، حيث تجاوز معدل النمو 11 في المئة في الفترة بين عامي 1968 و1973، ما ساهم في شرعنة الحكم العسكري[696]. واستطاع الجيش أيضًا استغلال الانقسامات بين الأحزاب والمجتمع المدني لإبقاء القيود على الحياة السياسية. لكن العسكريين انقسموا في شأن عودة الحكم المدني بين متشددين يخشون عودة المدنيين وفتح ملف انتهاكات الجيش، وإصلاحيين يرون أن

الوقت أصبح جاهزًا لعودة الحكم إلى المدنيين مع الحفاظ على مكانة الجيش.

بدأت عملية الانفتاح المتدرج الذي قاده الجناح الإصلاحي داخل الجيش في عام 1973 في ظل سياقين اجتماعي وعسكري غير مواتيين لاستمرار الحكم العسكري، حيث ظهرت مخاوف الحكام العسكريين من تصاعد نفوذ سلطة الأجهزة الأمنية على حساب المؤسسة العسكرية، إضافة إلى حالة الركود التي أصابت البلاد بعد التقدم الاقتصادي الذي شهدته في الستينيات، ثم أزمة النفط في السبعينيّات وأثرها في الاقتصاد الذي راح يعتمد على وصفات البنك الدولي التقشفية؛ مما ضاعف معاناة فئات كثيرة، ثم الوقوع في أزمات أخرى مع ملاك الأراضي الأثرياء في الشمال ومع الكنيسة الكاثوليكية [697]. ومن العوامل المهمة أيضًا، فشل الجناح المتشدد داخل الجيش في الإبقاء على الحكم العسكري بعد أن تغير السياق الدولي وانتقلت دول مجاورة إلى الديمقراطية، وارتفع ثمن تدخل العسكريين المتشددين لمنع الانتقال بحسب قانون روبرت دال عن التكلفة[698].

كان إيمان الجناح الإصلاحي بالديمقراطية داخل الحكم ووصوله إلى السلطة عاملًا حاسمًا في بدء عملية الانتقال ونجاحها. وكان على الإصلاحيين - عند وصولهم إلى السلطة - مواجهة العسكريين المحافظين الذين حاولوا إيقاف عملية الانتقال بجميع الطرائق الممكنة، حتى إن الرئيس العسكري إرنستو غيزيل (Ernesto Geisel) وصف نفسه بـ «دكتاتور الديمقراطية» في مواجهته العسكريين[699]. لكن المباراة لم تكن صفرية بين الطرفين، حيث كان على الإصلاحيين تقديم بعض التنازلات، ويرى باحثون كثر أن الانتقال في البرازيل اتّسم باستراتيجية قوامها: «خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف»[700].

كان سلوك قوى المعارضة مهمًا للغاية، حيث دفعت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 أحزاب المعارضة إلى التكتل في حزب سياسي جديد، هو الحركة الديمقراطية البرازيلية (The Brazilian Democratic Movement, MDB)، وهو تكتل عابر للأيديولوجيات وضم تيارات سياسية مختلفة من اليمين والوسط واليسار. وحقق الحزب نتائج جيدة؛ ما دفع النظام إلى اتّخاذ بعض الخطوات لوقف تقدم المعارضة في انتخابات المحليات في عام 1976

بوضع قيود على الدعاية الانتخابية، وتغيير النظام الانتخابي؛ إذ صار للحكومة الحق في تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، كما أضحت انتخابات حكام الولايات غير مباشرة[701]. ثم استطاع غيزيل فرض خليفته جواو فيغيريدو (João Figueiredo) الذي وَعَدَ بنقل البلاد إلى الديمقراطية، وفَتَحَ حوارًا مع المعارضة، وخفف من قمع التحركات العمالية، وأصدر عفوًا عامًا، وسمح بعودة المنفيّين، كما أعاد العمل بالنظام المباشر لاختيار حكام الولايات، وألغى نظام الحزبين، وسمح بالتعددية الحزبية، لتظهر مع نهاية عام 1981 خمسة أحزاب منها حزبان رئيسان[702]. ولما حاول هذان الحزبان التكتل استعدادًا لانتخابات 1982، غيّرت الحكومة قواعد الانتخابات لتمنع التحالف بين الأحزاب، وفرضت على الأحزاب التقدم بقوائم منفصلة، بهدف تعزيز التنافس بين الأحزاب المعارضة لحساب حزب الحكومة[703].

على الرغم من ذلك، فقد حصلت الأحزاب المعارضة على نتائج جيدة وحصلت على الحكم في عشر ولايات[704]، فارتفعت الثقة فيها واتسعت قاعدتها الشعبية. كما بدأ حكام بعض الولايات في إظهار استقلالهم عن الحكومة وإدراك أهمية التواصل مع الناخبين في الدوائر المختلفة. ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية في منتصف عام 1982، تعزز الانقسام داخل النظام، وتصاعدت المطالب السياسية بخروج العسكريين، كما انتقد رجال الأعمال النظام علنًا أول مرة. وكان المأزق الأساس للحكومة هنا هو عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم المنافع الاقتصادية؛ لذا عندما اختفت المنافع، تراجع الدعم السياسي للنظام.

اندلعت في عام 1984 تظاهرات ضخمة للمطالبة بإجراء انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس. وكان الجيش على اقتناع في ذلك الوقت أن الرئيس المقبل لا بد من أن يكون مدنيًا، وذلك خوفًا من الآثار السلبية التي ستعود على الجيش إذا استمرت الحال على ما هي عليه. وبعد مفاوضات مطوّلة بين الحكومة والمعارضة، اجتمع أعضاء المجمع الانتخابي واختاروا مرشّحًا معتدلًا من المعارضة هو تانكريدو نيفيز (Tancredo Neves)، وهو المرشح الذي لم يوحّد المعارضة فحسب، وإنما جذب أنصارًا من داخل النظام. غير أن

المرشح توفي قبل تتويجه، فاختير نائبه خوسيه سارني (José Sarney) الذي ظل في الحكم بين عامي 1985 و1990[705]. بهذا، انتهى الانفتاح بعد أكثر من عقد بانتقال السلطة من الجيش، إلى رئيس مدنيّ، مع الحفاظ على جميع مصالح المؤسّستين العسكرية والأمنية، وأهمها عدم فتح ملف انتهاكات حقوق الإنسان[706]، واستمرار الصناعات العسكرية، والإبقاء على الصناعات التي لها علاقة بالأمن القومي، ولا سيما في قطاع الاتصالات والمعلومات، في يد الجيش. وساهم تماسك الجيش الداخلي[707]، بجانب تراجع شرعيته نتيجة قضايا الفساد، في الإبقاء على امتيازات الجيش بعد الانتقال.

أثبتت الحالة البرازيلية أن الانتقال ممكن على أيدي العسكريين أنفسهم إذا كانت لديهم رغبة حقيقية، وإذا توافرت خريطة طريق محددة، تتّجه فعلًا نحو الانتقال، وإذا استطاعت المعارضة الاستفادة من تراجع العسكريّين. وقد لخص عالم الاجتماع والسياسي البرازيلي ورئيس البلاد فرناندو كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) في الفترة بين عامي 1995 و2003 الدروس الأهم لهذه التجربة. وبحسب ما جاء في لقاء معه، فقد كان من أهم عوامل نجاح التجربة، ظروف الحرب الباردة خارجيًا. أما داخليًا فقد تمت هزيمة التسلّط من داخله بالتدرج. وقد أشار كاردوسو إلى أن من العوامل التي ساعدت على النجاح، وجود مساحة مؤسّسية مهمة؛ إذ لم يغلق العسكريون البرلمان ولم يمنعوا الأحزاب إلا فترات قصيرة، ما أوجد آليات للضغط والتعبئة الاجتماعية، ولا سيما وقت الانتخابات. كما أدت الإنجازات الجزئية للمعارضة في الانتخابات إلى تعزيز الضغط[708]. وأشار أيضًا إلى أنه على الرغم من أن الاختلافات بين المعارضين أمر شائع، فإن بناء التحالفات والتعامل مع الحكومة كان أمرًا محوريًا للغاية في مقابل الدعوة إلى المقاطعة. ويرى أن المعارضة أصابت عندما تعاملت مع الحكومة على أساس تحقيق برنامج ديمقراطي شامل، بأهداف سياسية واضحة، وأهداف أخرى، مثل: دمج النساء والسود والمحليين، وتقوية المجتمع المدني. وساهمت الحركة العمالية التي قادها لولا دا سيلفا في هذا، من دون أن ترفع شعارات سياسية في البداية، ثم لاحقًا بدأت في التسييس وتعبئة الشارع والكنيسة والمثقفين. كما أدى المحامون والصحافة المعارضة والكنيسة دورًا مهمًا، فضلًا عن أن فترة القمع التي امتدت بين عامي 1964 و1973 استخدمت في عملية التعبئة

(709).

ثانيًا: عقد اتفاق وطني للانتقال إسبانيا وجنوب أفريقيا أنموذجين

ساهم اتفاق قوى التغيير الديمقراطية على هدف استراتيجي محدد، في حالات أخرى، في الوصول إلى عقد اتفاق وطني، يضمن الانتقال إلى الديمقراطية، ويقوم على تطمينات متبادلة بين القوى الديمقراطية والقوى التي كانت ضمن خصوم التغيير الديمقراطي داخل الصفوف المدنية (كالشيوعيين ورجال الأعمال والكنيسة) وداخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

يعني هذا أن العسكريين خرجوا من السلطة عندما تطورت حركة اجتماعية وسياسية معارضة، لها جذور شعبية داخل التيارات السياسية الرئيسة أو عابرة للانتماءات السياسية، وعند تَشَكُّل بديل مدني ديمقراطي بأجندة سياسية واضحة تقوم على إعادة التمسك بالحكم المدني وبحقوق الإنسان وحرياته، وانتقاد الطبيعة الإقصائية والانفرادية للحكومات العسكرية، وامتلاك هذا البديل للحد الأدنى من مهارات الحكم المؤسسي وأدوات الضغط المختلفة، ومنها التظاهرات الشعبية، والقدرة على التفاوض ضمن خطة سياسية منظمة ومحددة الأولويات. وفي حالات كثيرة، أدى العامل الخارجي دورًا محوريًا، كما سنعرض لاحقًا.

تكون عملية التفاوض، وعقد اتفاق وطني - غالبًا - جزءًا من عملية إصلاح ممتدة، تبدأ بضعف أسس شرعية النظام القديم، ومن ثم تبنيه بعض خطوات الانفتاح السياسي، فقيام المعارضة باستغلال هامش الانفتاح وتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها كان بهدف أساس هو تغيير جوهر النظام. وتتمثّل ردة فعل النظام في حالات كثيرة، بقمع المعارضة أو احتوائها، بيد أنه عندما يصل الطرفان إلى إدراك صعوبة انتصار أحد الطرفين على الآخر، يبدأ الحديث عن إمكانية التفاوض حول الانتقال إلى

الديمقراطية.

ربما يكون التفاوض بين النظام وقوى مناهضة له، مثل التفاوض الذي حدث في جنوب أفريقيا بين حكومة الفصل العنصري والقوة والأحزاب واتحادات العمال، أو بين الحاكم الإصلاحي والخصوم السابقين للديمقراطية كما حدث في إسبانيا. كما قد يأخذ التفاوض شكل المؤتمرات القوميّة، مثلما حدث في بعض الدول الأفريقية، مثل بنين والسنغال ومالي. وتعد تجربتا إسبانيا وجنوب أفريقيا من أبرز الأمثلة هنا.

1 - الأنموذج الإسباني

استندت معادلة التغيير في إسبانيا إلى مواجهة خصوم الانتقال داخل المؤسسة العسكرية وخارجها وظهور الإصلاحيين داخل النظام ووصولهم إلى الحكم ورغبتهم في تغييره وقيادتهم عملية الانتقال من جهة، وإلى التعبئة الاجتماعية وتكتّل قوى المجتمع المدني والمعارضة واعتدال مواقفها، من جهة أخرى[710].

كانت هناك تغيرات هيكلية متعددة، أو ما يمكن تسميته شروط التغيير أو متطلباته التي هيأت البلاد لظهور القوى الدافعة للتغيير في السنوات الأخيرة من حكم الجنرال فرانسيسكو فرانكو (1939 - 1975) الذي جاء إلى السلطة بعد انقلابه الفاشل على الحكومة اليسارية، ثم خوضه حربًا أهلية انتهت بانتصاره في عام 1939. فتغيرت البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا منذ الستينيات، مع قدوم ملايين المهاجرين والسياح إلى شواطئها، وتحولت إسبانيا إلى دولة حضرية ترتفع فيها نسب المتعلمين وتتعاظم فيها فرص الحراك الاجتماعي. كما ظهرت فئتان لم يتعامل النظام معهما من قبل، هما فئة العمال التي ظهرت جرّاء بروز الاقتصاد الصناعي وأنشأت اتحادات عمالية، وفئة طلاب الجامعات التي نظمت تظاهرات واحتجاجات دورية. ساعد ظهور هاتين الفئتين على تصاعد عمليات التعبئة الاجتماعية. لهذا، لم يختفِ المجتمع المدني على الرغم من سياسة القمع وحظر الأحزاب، كما ظلت بعض الأحزاب تعمل من المنفى. وبدأ في تلك السنوات نشاط جماعة «إيتا»

الانفصالية في الباسك. كما بدأ رجال الأعمال يرون أن من مصلحتهم الانضمام إلى السوق الأوروبية، وشرعت الكنيسة في الابتعاد عن النظام[711].

مع هذا كله، بدأ الانقسام داخل النظام يزداد وضوحًا وحدة[712]، فلجأ النظام إلى سياسة الانفتاح السياسي المحدود بهدف البقاء، مثل السماح للتنظيمات السياسية (وليس للأحزاب) بالعمل، والتخفيف من حدة قمع الصحافة، واللجوء إلى سياسة قمعية انتقائية ضد بعض المعارضين[713]. غير أن هذه السياسة الانفتاحية المحدودة فشلت، وتصاعدت عزلة النظام مع تدهور علاقته بالكنيسة، واستمرار ضغط المتشددين، وسقوط النظام البرتغالي في عام 1974.

كان اعتدال خطاب المعارضة وظهور تكتلات معارضة من العوامل الحاسمة على طريق الانتقال. ففي تلك الأثناء، ظلت منظمات المجتمع المدني وجماعات المعارضة تكثّف ضغوطها وتوحّد صفوفها، فالحزب الشيوعي عدّل خطابه وأنشأ تجمعًا ديمقراطيًا في تموز/ يوليو 1974 ليضم معه جماعات وشخصيات يسارية. كما قاد زعيم الاشتراكيين آنذاك فيليبي غونزاليس، والذي كان في مطلع الثلاثين من عمره آنذاك، عملية تجديد لحزب العمال الاشتراكي، وشكّل في حزيران/ يونيو 1975 تكتلًا ضم جماعات سياسية عدة وتبنى برنامجًا ديمقراطيًا منافسًا للتجمع الشيوعي، كما تكتل عدد من الأحزاب اليمينية المعارضة[714].

مثّل موت فرانكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، فرصة تاريخية للإصلاحيين للوصول إلى السلطة والشروع في الانتقال الحقيقي نحو الديمقراطية عبر عملية تفاوض بين مجموعة من المدنيين والعسكريين بضمانات محددة، كان أهمها وحدة البلاد وعودة الملكية وتقوية الجيش مهنيًا وزيادة ميزانيته. لقد تعهد خليفة فرانكو، الملك خوان كارلوس، بتبني النظام الديمقراطي البرلماني، مؤمنًا بأن تدعيم شرعية النظام الملكي لن يتأتى إلا بدعم شعبي[715]، وعيّن أدولفو سواريز رئيسًا للوزراء في حزيران/ يونيو 1976، وكان سواريز يحظى بثقة المحافظين؛ إذ كان زعيم الحركة القومية التي أنشأها فرانكو على النمطين النازي والتعاوني. وأدرك الشيوعيون في الوقت ذاته خطورة الاعتماد على العمال وحدهم لإسقاط النظام ومن ثم تحالفوا في

آذار/ مارس 1976، مع الاشتراكيين آملين في التفاوض مع النظام[716].

سلك كل من خوان كارلوس وسواريز طريقًا مدروسًا وسريعًا وحاسمًا، في طريقهما لمواجهة أنصار النظام القديم وعزل المحافظين وضمان عدم عودتهم للحكم من جديد، أو عرقلتهم للانتقال. فأعلن سواريز برنامجه للإصلاح لإنشاء نظام حكم ديمقراطي، وظهرت مهاراته السياسية في انفتاحه على جميع الأطراف وعدم تهديد مصالحهم، وفي استمراره في برنامجه الإصلاحي عبر المؤسسات التي أقامها فرانكو، الأمر الذي أكسبه بعضًا من الشرعية بين المحافظين. وتعهد سواريز للمحافظين بضمان عدم انتهاك القانون وبقاء مؤسسات النظام. كما تعهد للمعارضين بإحداث التغيير الذي يتطلعون إليه، إلى جانب طمأنته رجال الأعمال أن التغيير والإصلاح لن يهدّدا النظام الرأسمالي القائم، وتأكيده للعسكريين أن المؤسسة العسكرية لن تُمس. كما أصدر عفوًا جزئيًا وسمح للأحزاب بالعمل، عدا الحزب الشيوعي، ووعد باستفتاء شعبي وجدول زمني لبرنامجه الإصلاحي. ثم فتح بدعم من الملك قنوات حوار مع المعارضة، عدا الشيوعيين بسبب رفض المحافظين ذلك، ثم نجح في إزاحة وزير الدفاع المتشدد، وعيّن شخصية معتدلة قامت بمهمة استبدال متدرج للقادة المتشددين داخل الجيش.

في المقابل، لم تستكِن قوى المعارضة لنيات النظام، وظلت شكوكها في قوة سواريز والتيار الإصلاحي أمام نفوذ المحافظين، واستمرت في ضغوطها، فتشكل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 تكتل جديد يضم تكتل الشيوعيين والاشتراكيين وعددًا من الأحزاب الأخرى. ودعا التكتل الجديد إلى حكومة انتقالية، رافضًا خطة سواريز، وداعيًا الناخبين إلى مقاطعة الاستفتاء. غير أن المعارضة عادت إلى الاعتدال في خطابها وسحبت مطالبها بحكومة انتقالية. وأثبتت نتيجة استفتاء كانون الأول/ ديسمبر فشل الدعوة إلى المقاطعة، حيث بلغت نسبة التصويت 77.4 في المئة، وأيد 94.2 في المئة منهم خطة سواريز[717].

استمر مسلسل اعتدال الخطاب السياسي للأطراف الرئيسة كافة، حيث راح الإصلاحيون يُوسعون قاعدة الفئات التي تدعم الديمقراطية واحتواء جماعات المعارضة المتشددة، فألغى سواريز الحركة القومية وأنشأ جهازًا

سياسيًا جديدًا من جماعات سياسية صغيرة وكثير من أتباع الحركة القومية والجهاز البيروقراطي للحركة القومية. وقد أدى بقاء عناصر الحركة القومية في التحالف الجديد دورًا مهمًا في طمأنة رجال الأعمال والمصارف إلى أن التغيير لن يصل إلى البناءين الاقتصادي والاجتماعي. ولما أدرك الحزب الشيوعي عدم قدرته على التصدي للمد الديمقراطي، أعلن استعداده للاعتراف بالنظام الملكي في مقابل الاعتراف بالحزب، فمنح سواريز الترخيص القانوني للحزب في نيسان/ أبريل 1977 لتشتعل حملة يمينية معادية للشيوعيين داخل الجيش. كما أعلنت المعارضة توقفها عن المطالبة بملاحقة أركان نظام فرانكو. وأظهرت انتخابات عام 1977 قوة تحالف سواريز؛ إذ حصل على نحو 34.3 في المئة من الأصوات في مقابل 28.5 في المئة للحزب الاشتراكي، و9.3 في المئة للحزب الشيوعي و8.4 في المئة لتحالف يميني صغير[718].

استطاع سواريز، في تشرين الأول/ أكتوبر 1977، الوصول إلى اتفاق مع ممثلي أحزاب المعارضة والاتحادات العمالية لمواجهة الإرهاب والتحديات الاقتصادية[719]، كما طبقت الحكومة برنامجًا اقتصاديًا تقشفيًا، ووعدت بمزيد من الإصلاح. وقد قبلت الاتحادات العمالية بموجب هذا الاتفاق معدلات زيادة في الأجور أقل من معدلات التضخم مقابل وعود بإصلاحات سياسية شاملة؛ فساهمت بهذا في ضبط تحركات الشارع لمصلحة الإصلاح. ولخص الدستور الجديد الذي توصل إليه جميع الفرقاء، جملة المساومات والتنازلات المتبادلة التي قدمتها الأطراف كلها، حتى سمّاه بعضهم الميثاق الدستوري؛ إذ أرسى ضمانات جديدة بجميع الأطراف، وحَفِظَ النظام الرأسمالي والكنيسة والجيش. ثم أجريت أول انتخابات في ظل الدستور الجديد في عام 1979 وحصل تحالف سواريز على الأغلبية من جديد، ثم جاء رئيس وزراء جديد مع استمرار عدم الاستقرار السياسي والمحاولة الانقلابية في عام 1981. غير أن انتهاء الانتقال يؤرخ له بانتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 1982 وتشكيل حكومة اشتراكية بقيادة غونزاليس، وقبول الجيش بها[720]. وقد تم هذا كله مع استمرار أعمال العنف في الباسك، ولم يستخدم خطاب مواجهة «الإرهاب» لتأخير عملية الانتقال، أو إجهاض المطالب الديمقراطية بحجة

تحقيق الأمن والاستقرار كما تفعل الحكومات العربية والغربية اليوم.

لم تمر هذه المرحلة من دون محاولات انقلابية من عناصر من الجيش، لكن المحاولة الانقلابية في شباط/ فبراير 1981 مثلت فرصة للمدنيين لتعزيز الانتقال إلى الديمقراطية، فمن جهة قام قادة الانتقال المدنيون بخفض سقف مطالبهم من الجيش حتى لا يجري استعداؤه مرة أخرى، ومن جهة أخرى مثّل فشل الانقلاب فرصة مهمة للتخلص من العناصر المتشددة المعارضة للديمقراطية داخل الجيش، وسَن قانون يمنع انخراط العسكريين في السياسة، وإعطاء المحاكم المدنية حق مقاضاة العسكريين المتمردين على الدستور. وشهدت هذه المرحلة - في المقابل - صدور قانون الدفاع عن الدستور ليعطي الجيش دورًا في محاربة التمرد في الباسك. بمعنى أن الحكومة المدنية نجحت في استخدام العصا والجزرة في التعامل مع الجيش[721].

علاوة على ذلك، حصل قادة الجيش على ضمانات في مقابل موافقتهم على الانتقال، وأهم هذه الضمانات الحفاظ على وحدة البلاد، وعودة الملكية، واحترام القانون. كما كان هناك عامل محفز آخر هو اتفاق الجميع على حاجة الجيش إلى عملية تحديث، ومن ثَم أدت التعهدات الواضحة التي قدمها قادة التحول بتحديث الجيش، وموافقة الحكومة في كانون الثاني/ يناير 1977 على رفع ميزانية الدفاع سنويًا، دورًا مهمًا في دفع الجيش إلى قبول الانتقال.

2 - أنموذج جنوب أفريقيا

لا شك في أن النظام العنصري الذي قام رسميًا في جنوب أفريقيا منذ عام 1948 (كوريث لتركة الاستعمار البريطاني ومنظومته القانونية العنصرية) كان أسوأ بكثير من الحكومات العسكرية كلها التي شهدها العالم الثالث بعد الاستقلال؛ إذ قام على أساس التمييز بين المستوطنين البيض الحكام، وأصحاب الأرض الأصليين من السود وغيرهم من الأقليات، وتقسيم غير البيض إلى مجموعات عرقية، ثم الفصل بينهم وممارسة صور التمييز العرقي كلها ضدهم في جميع مناحي الحياة وقمعهم عسكريًا وتهميشهم اجتماعيًا وحرمانهم اقتصاديًا، فضلًا عن قيام النظام على أسس كولونيالية محض؛ إذ

شهد نشاطًا استيطانيًا مكثّفًا، وادعاء بتميّز البيض عرقيًا من أصحاب البلاد الأصليين، وترويج النظام والكنيسة لنظريات عرقية عنصرية لتبرير التمييز، إلى جانب سيطرة الأقلية البيضاء على إمكانات البلاد الاقتصادية وثرواتها.

أدى جيش حكومة الأبارتهيد (قوات الدفاع الجنوب أفريقية)، مثلما هي الحال في المشاريع الكولونيالية الأخرى، دورًا أساسيًا في النظام. وكانت مهمته الأساسية مواجهة أي حركة تمرد وحماية النظام العنصري القائم. كما انخرط الجيش في حروب إقليمية في موزامبيق وأنغولا وناميبيا، واستطاع تطوير قدراته التصنيعية العسكرية، خصوصًا بعد فرض الأمم المتحدة مقاطعة عسكرية على حكومة الفصل العنصري، كما تعاون عسكريًا ونوويًا مع دولة الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالية.

كان الانتقال من هذا النظام إلى النظام الديمقراطي التعددي انتقالًا صعبًا. وقد شهد صور النضال السلمي والعسكري كلها، حيث قاد حزب المؤتمر الأفريقي، الذي نشأ في عام 1912، ومعه جماعات وأحزاب أخرى، منها الحزب الشيوعي الذي ظهر في عام 1921 والجناح اليساري لحزب المؤتمر الذي عرف باسم «مؤتمر الوحدويين الأفريقيين (Pan Africanist Congress)»، النضال ضد هذا النظام. وشهدت البلاد عقودًا طويلة حملات منظمة للحصول على حق التصويت، وسلسلة طويلة من حركات العصيان المدني والتظاهرات والاحتجاجات والإضرابات، وسلسلة أخرى من الأعمال المسلحة قابلها جيش النظام العنصري بالقمع والتنكيل والنفي والمحاكمات وتجريم الحركات والمنظمات الاحتجاجية[722]. كما ظهرت منظمات وحركات احتجاجية متعددة في أوساط الأكاديميين والمفكرين وأصحاب الرأي والطلاب ورجال الكنيسة. ثم أدت الأحداث التي بدأت باحتجاجات طلابية في سويتو في أيار/ مايو 1976، والتي تطورت إلى أعمال احتجاجية واسعة، ومقتل المئات ونفي الآلاف وهروبهم، إلى لجوء النظام إلى بعض الخطوات الإصلاحية.

تصاعد - مع الانفتاح - ضغط الاتحادات والنقابات، وكذلك الأعمال المسلحة. كما اندمجت منظمات وحركات عدة معًا في عام 1983 لتشكّل ما عُرف بالجبهة الديمقراطية الموحدة (United Democratic Front). وصارت

القوى المجتمعية وحركات الشباب وحزب المؤتمر (الذي كان يعمل من المنفى) واتحادات العمال تشترك في هدف واحد، هو تغيير جوهر النظام القائم والحصول على المواطنة الكاملة وإنهاء التمييز. ومع استمرار الاحتجاجات والأعمال المسلحة السرية لحزب المؤتمر، استمر القمع والتنكيل، وأعلنت حالة الطوارئ في 155 مدينة، وجرى اعتقال العشرات من قادة الحركات الاحتجاجية وتعذيبهم[723].

شهدت هذه الفترة تغيرات مجتمعية هيكلية، وتغيّر ميزان القوة بين الأقلية الحاكمة وحلفائها من النخب الاقتصادية والاجتماعية الداعمين لها. ولعلّ المتغير الأول الأساس هو استمرار النضال والتعبئة الاجتماعية والاحتجاج والعصيان المدني للنظام، وظهور قيادة معارضة معادية للنظام العنصري ومتفقة على هدف استراتيجي محدد، الأمر الذي أدّى إلى تصاعد القمع، ومن ثَم تصاعد الضغط الدولي على النظام وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليه.

أما المتغير الثاني فهو ارتفاع تكلفة الإبقاء على النظام وعدم قدرته على التعامل مع الأزمات، ما دفع برجال الأعمال والمثقفين إلى إدراك أنه يمكن الدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل في ظل نظام ديمقراطي جديد. كما أن تصاعد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أضعف احتمالات تهديد الدولة الديمقراطية الجديدة المنتظرة للمصالح الاقتصادية للنخب[724]. لهذا وجد النظام نفسه مدفوعًا إلى الدخول في التفاوض حول إنهاء النظام العنصري وتبني النظام الديمقراطي. وساعدت عوامل أخرى خارجية في الوصول إلى عملية التفاوض، منها انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة التابعة له في شرق أوروبا.

استغلت قوى المعارضة الانفتاح واستمرت في الضغط وفي الأعمال المسلحة، مستخدمة في الوقت ذاته سلاح التكتل وتقارب الأجندات السياسية مع أجندة حزب المؤتمر التي ظلت القيادة له، ولقائده نلسون مانديلا، نظرًا إلى شخصية مانديلا ذاته وعدم تنازله عن استخدام العنف للوصول إلى أهداف الحزب، واعتماد الحزب على الديمقراطية في نضاله ضد العنصرية وهيمنة الأقلية البيضاء[725]. بمعنى أن النظام العنصري ظل قائمًا حتى تمت تقوية الفئات المحرومة والمهمشة - العمال والفقراء وسكان المدن

من السود - إلى الحد الذي مكّنهم من دفع النظام العنصري إلى التفاوض. لكن هذه الفئات لم تكن لديها القوة لتكون قادرة على إطاحة النظام كما حدث في دول أخرى في الفيليبين وتشيكوسلوفاكيا وعدد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

بدأت عملية التفاوض بين حكومة الحزب القومي الحاكم وحزب المؤتمر وعدد من ممثلي الأحزاب الأخرى والاتحادات العمالية، بعد أن أطلق سراح مانديلا في عام 1990 ورُفِعَ الحظْر عن حزب المؤتمر، لتنتهي العملية بأول انتخابات حرة في عام 1994، ثم وضع أول دستور ديمقراطي في عام 1996. وكان أساس التفاوض هو قبول الأقلية البيضاء والنخب الاقتصادية حماية دستورية للحالة القائمة لتوزيع الثروة في مقابل الاندماج السياسي لغير البيض وحصولهم على حق التصويت[726].

ثالثًا: النجاح أو الفشل في الاقتصاد كوريا الجنوبية أنموذجًا

أدى العامل الاقتصادي دورًا محوريًا في انتزاع الحقوق السياسية عبر التاريخ، ويمكن تتبع هذا الدور في الألفية الثانية بعد الميلاد، بدءًا بدور النبلاء والماغنا كارتا والثورة على الملك جون في إنكلترا في عام 1215، مرورًا بنضال الطبقات المختلفة من أجل الحقوق والحريات في أوروبا منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، وانتهاء بدور الأوضاع الاقتصادية في التحركات الشعبية في إسقاط الدكتاتوريات في نهاية الألفية في آسيا وأفريقيا والعالم العربي.

أما في ما يخص الحكومات العسكرية تحديدًا، فمثّلت درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية عاملًا مهمًا في إخراج العسكريين من السلطة. فكما أن الفشل الاقتصادي للحكومات المطلقة والشمولية والعسكرية قد يؤدي إلى الغضب الشعبي، ومن ثَم ارتفاع احتمال التغيير السياسي أو اندلاع الثورات، فإن النجاح الاقتصادي قد يساهم أيضًا في إزالة مبررات بقاء الدكتاتوريات والحكومات العسكرية. إن النمو

الاقتصادي والاجتماعي يساعد في تقوية المؤسسات المدنية وفي توسيع حجم الطبقة الوسطى والعاملة، ومن ثَم يساهم في ميلاد قوى التغيير وتعزيز الطلب على المشاركة السياسية ومحاسبة الحكومات. كما أن بقاء الثروات في أيدي أقليّات يساعد على بقاء الدكتاتوريات، أما نمو الدخول وتوزيعها فلا يصب في مصلحة هذه الدكتاتوريات لأنه يثير مسألة التوزيع العادل له كما حدث في بعض الحالات؛ مثل كوريا الجنوبية وتايوان وغيرهما[727]. لهذا، لم تستمر أي حكومات عسكرية (ولا سيما البوليسية منها)، عندما تحققت شروط التغيير هذه، إلا سنوات قليلة لتنتهي إما بانقلاب آخر، أو بحرب أهلية، أو بثورة شعبية، أو بانفتاح حقيقي نحو الحكم الديمقراطي.

لا شك في أن دور هذا العامل ليس حتميًا، فتحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي لن يكون عاملًا مؤثرًا إذا لم يصاحبه توزيع حقيقي أوسع للثروة من جهة، وتطور قوى اجتماعية وسياسية، تمتلك القدرة على التعبير عن الحقوق السياسية والمطالبة بها من جهة أخرى. فضلًا عن أن هناك حكومات مطلقة أخرى استطاعت الالتفاف حول الحقوق الاقتصادية والسياسية ومطالب التغيير عبر تحالفاتها الخارجية والحصول على مصادر دعم مادية خارجية، مكنتها من استمرار هيمنة الأقلية الحاكمة وشراء الولاءات، كما كانت الحال في عدد من الدول العربية قبل ثورات عام 2011 أو في مصر بعد عام 2013[728].

باختصار، ما كان لنجاح العسكريين اقتصاديًا أو فشلهم أن يدفعهم للخروج من السلطة في بعض الدول، من دون وجود قوى تغيير ديمقراطية تناضل من أجل الحريات السياسية والحكم المدني الديمقراطي، كما حدث في كوريا الجنوبية والبرازيل وتشيلي وغيرها.

تعد كوريا الجنوبية المثال الأبرز على دور النجاح الاقتصادي في إخراج العسكريين من السلطة[729]. فقد تأثر الجيش، القوة الأكثر تنظيمًا منذ الاستقلال في عام 1948، بالقوة الاستعمارية السابقة (اليابان) التي تركت قيمًا غير ديمقراطية وقمعية، وبالحكومة العسكرية الأميركية التي حكمت البلاد في الفترة بين عامي 1945 و1948 وتركت الجيش غير مسيس ومهنيًا إلى حد ما. وظل هذا الإرث بعد الاستعمار نظرًا إلى عدم الاستقرار

الاقتصادي والسياسي ونقص القدرات البشرية والإدارية، إلى جانب تأثّر البلاد بطول فترة الحرب والإرث التاريخي المركزي لمملكة تشوسون (Chosun dynasty) والمتأثر بالفلسفة الكونفوشيوسية وفكرتها التمييزية للنظام الاجتماعي والتراتبية الاجتماعية، التي تبرر سيطرة النخبة على المجتمع. لهذا، سُمح لأبناء طبقة معينة هي «يانغبان» (Yangban) بدخول الجيش والمناصب الحكومية العليا؛ الأمر الذي أدى إلى انشقاقات جهوية[730]. وفي نهاية الخمسينيات، تطور الجيش ليضم أكثر من 650 ألف جندي، يستهلكون ثلث نفقات الحكومة تقريبًا، الأمر الذي جعل الجيش في قلب ما سُمي الدولة النامية آنذاك.

على الرغم من أن البلاد حكمها رئيس مدني، سينغمان ري (Syngman Rhee)، في الفترة بين عامي 1948 و1960، فإنه اعتمد على الجيش والشرطة، كما أنه استغلّ الانقسامات داخل الجيش لترسيخ قوته وسلطته، ومنع وجود قوة عسكرية موحدة. وعندما اندلعت ثورة الطلاب في عام 1960 ضده، وسادت فترة من عدم الاستقرار في أعقاب خلع الرئيس، حدث الانقلاب العسكري غير الدموي وسط صراع الجنرالات. وفي أعقاب محاولة وضع وزير مدني للدفاع وخفض نفقات الجيش، ومحاربة الفساد، وعدم قدرة النظام المدني على حماية البلاد أمام التهديدات الشيوعية، جاء للحكم الجنرال بارك تشونغ هي (Park Chung – hee) في الفترة بين عامي 1961 و1979 الذي حكم بالطوارئ، وحل البرلمان، وألغى الأحزاب، ومنع النشاط السياسي، وأقام حكومة عسكرية تقليدية يتحكم فيها الجنرالات. وبعد ضغوط عاد البرلمان، لكن العسكريين سيطروا على مناصب مدنية كثيرة من خلال الضباط السابقين أو المتقاعدين، كما سيطر النظام على جهاز الاستخبارات، واستخدمه لمراقبة الجيش، وشكل الرئيس حزبًا واجهة سياسية مدنية مزيفة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1979 ونتيجة صراع الجنرالات، قُتل بارك على يد رئيس الاستخبارات الوطنية، ثم كان انقلاب الجنرال تشون دو هوان (Chun Doo – hwan) الذي عين نفسه رئيسًا للبلاد، وأعلن الأحكام العرفية للقضاء على ما سمّاه أعداء الوطن المناهضين للحكومة الجديدة، وشكل هو الآخر حزبًا سياسيًا، واستمر في التنكيل بالمعارضين والمجتمع المدني[731]. لهذا، اشتعلت

التظاهرات ضده، فما كانت ردة فعل السلطة إلا قمع المتظاهرين بالقوة والعنف. وقد آثر الحليف الأميركي الدائم للحكام المستبدين في كوريا الجنوبية منذ عقود الصمت في ذلك الوقت[732].

تهيأت لكوريا الجنوبية عوامل هيكلية متعددة ساهمت في ولادة قوى التغيير، فللبلاد تاريخ طويل من تظاهرات الطلاب التي قمعها النظام بقوة، وذلك كما حدث في أعوام 1964 - 1965، 1967، 1969، 1972، 1979، 1980، كما أن الأداء الاقتصادي الجيد جعل الاقتصاد الكوري من أعلى الاقتصادات نموًا في العالم في حقبة الثمانينيات، الأمر الذي عزز فرص التعليم، وأدى إلى ظهور طبقة وسطى وفئة من أصحاب الأعمال، وإلى تقوية فئة العمال. وعلى الرغم مما حققه النظام العسكري من نهضة صناعية واقتصادية، فقد كان عليه أن يبحث عن مصادر للشرعية وسط الجماهير. وكان من بين هذه المصادر إجراء انتخابات دورية منذ عام 1963 مع ضمان سيطرة النظام وحزب العدالة الديمقراطية الحاكم (Democratic Justic Party) على مقاليد الأمور، وترْك هامش محدود من حرية مناقشة الأمور السياسية، لكن من دون الحديث عن مستقبل النظام ذاته. غير أن في النصف الأول من الثمانينيات، بدأ الرأي العام يتّجه ضد النظام، خصوصًا مع تصاعد المدّ الديمقراطي في أنحاء كثيرة من العالم.

إن نجاح النظام العسكري في المجال الاقتصادي والتنمية، كان من العوامل المؤثرة في إضعاف أسس النظام ذاته؛ إذ بدأت قطاعات من الشعب تتساءل عن مدى الحاجة إلى القيود السياسية التي يضعها النظام. كما أن الإجراءات التقشفية والضرائب المرتفعة التي لجأ إليها النظام منذ نهاية الثمانينيات، أغضبت فئات كثيرة وجعلت رجال أعمال كثرًا ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد[733].

مع أن الحكم العسكري كان يرى نفسه حاميًا للأمة، محافظًا على بقائها، وأنه حقق بدايات النهضتين الصناعية والاقتصادية، فإن النصف الثاني من الثمانينيات شهد خروج العسكريين من السلطة والانتقال إلى الديمقراطية بعد نضال سياسي وشعبي ممتد. فقد استغلت قوى المعارضة السياسية الغضب من انتهاكات العسكريين، وتراجع أدائهم الاقتصادي، وراحت تنافس حزب

الدولة في انتخابات عام 1985. وشُكّلت عشية هذه الانتخابات قوة سياسية موحدة للمعارضة، هي الحزب الديمقراطي الكوري (New Korea Democratic Party) من حزب معارض سابق وقوى معارضة أخرى. وشرع الحزب في الضغط على النظام لتغيير الدستور، والسماح بانتخابات رئاسية مباشرة وحرة. وساعد تكتل المعارضة السياسية على تصاعد الضغوط الجماهيرية التي قادها طلاب الجامعات وأساتذتها والمثقفون ورجال الدين ضد السلطة. ومع تصاعد الضغوط وبدء تغير مواقف الحليف الأميركي بعد سقوط نظام ماركوس في الفيليبين، أعلن النظام في شباط/ فبراير 1986 مبادرة لتعديل الدستور قبل الانتخابات المقررة في عام 1987 وذلك في محاولة منه للبقاء في الحكم مستفيدًا من تنافس زعيمين من المعارضة على الرئاسة هما كيم يونغ سام (Kim Young Sam) وكيم يانغ (Kim Jung). غير أن المعارضة لم تستكِن للسلطة، إنما راحت تكثف تظاهراتها وتحركاتها لتحقيق هدفين محددين، هما تعديل الدستور والسماح بانتخابات ديمقراطية تنافسية حقيقية لاختيار رئيس جديد للبلاد.

كان مرشح النظام والحزب الحاكم هو رئيس الحكومة روو تاي وو (Roh Tae - woo) (وهو جنرال سابق وأحد مهندسي انقلاب 1980)، الذي أعلن خطة للديمقراطية قبل فيها مطالب المعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئيس، ثم شرع في التفاوض مع المعارضة حول الدستور الجديد الذي جرت الموافقة عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 1987. وانتهت الانتخابات بفوز روو بنسبة 36.6 في المئة من الأصوات، في مقابل 28 في المئة لكيم يونغ سام و27 في المئة لكيم يانغ، وذلك نتيجة عاملين أساسيين: انقسام المعارضة، وتنافس اثنين من صفوفها ضد روو، وإصرار النظام، في أثناء التفاوض على الدستور الجديد ونظام الانتخابات الرئاسية، على بعض الإجراءات في القانون الانتخابي التي حالت دون تعاون كيم يونغ سام وكيم يانغ، أبرزها ألا يتّخذ المرشح للرئاسة نائبًا له[734]. وعلى الرغم من فوز مرشح الحكومة في الانتخابات، فإن عام 1987 صار يؤرخ لانتقال البلاد إلى الديمقراطية، فالعبرة هنا بالتطبيق الحقيقي للنصوص وبالحد الأدنى من ضمانات التنافس على المناصب السياسية، وليس بهُوية من يتقلّد السلطة. وقد رفع روو، بعد

فوزه، القيود عن العمل السياسي وسَمَحَ للأحزاب بالعمل حتى انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 1992 التي فاز فيها مرشح المعارضة كيم يونغ سام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجناح الراديكالي للمعارضة الذي ضم الطلاب والعمال ساعد على نجاح الانتقال. فالطلاب ظلوا يتظاهرون سلميًا بانتظام وبلا توقف من أجل إسقاط الحكم العسكري، وكتابة دستور جديد للبلاد. أما العمال فقد استطاعوا مقاومة سيطرة النظام العسكري عليهم، وأن ينتظموا ضده في سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات، وأن يقيموا جسورًا للتواصل مع المعارضين والطلاب. وقد صبّت المواقف الراديكالية للطلاب والعمال في مصلحة جهد المعتدلين الذين بَدَتْ مطالبهم أكثر قبولًا لدى السلطة. كما أن السلطة قدّرت أن الاستجابة لمطالب المعارضة المعتدلة سيجنبها الرضوخ للمطالب المتشددة للراديكاليين.

تُظهر حالة كوريا الجنوبية أن أدوات التغيير الرئيسة كانت قوة الجماهير التي تمثلت في الأساس في تظاهرات الطلاب والأساتذة ورجال الدين والعمال من جهة، وتكتل المعارضين في حزبين أساسيين قادا معًا عمليات التعبئة والتظاهرات التي سار فيها ملايين الكوريين الذين لم يتجاوز عددهم آنذاك نحو 39 مليون نسمة من جهة أخرى. ولم يستطع النظام استخدام قوات الأمن؛ لأن استخدام القمع والعنف ضد ملايين المتظاهرين غير ممكن. لذلك، كان لزامًا عليه تقديم التنازلات. فضلًا عن اتسام مواقف الأحزاب المعارضة بالاعتدال، فهي لم تُطالب باستقالة الرئيس أو تغيير النظام بكامله، وإنما ركّزت جهدها على المطالبة بتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية تنافسية حقيقية.

علاوة على ذلك، تبدلت مواقف الحليف الأميركي بسبب تصاعد الاحتجاجات وضغوط المعارضين، فليس له أن يستمر في دعم نظام يعارضه الملايين في الشوارع ويتكتل ضده الطلاب والأساتذة ورجال الدين والعمال، كما أن ثمة عاملًا خارجيًا آخر ساهم في نجاح هذا الجهد، وهو اقتراب إقامة دورة الألعاب الأولمبية في عام 1988 في البلاد، ما مثّل فرصة أخرى لتكثيف الضغوط الدولية على السلطة قبل حلول موعدها.

رابعًا: تحييد العامل الخارجي أو كسبه

أيد الخارج الانتقال ودعمه في معظم حالات الانتقال الناجحة، كما حدث مع دول جنوب أوروبا وشرقها وأوكرانيا وجورجيا وجنوب أفريقيا، أو لم يمانع في الانتقال مع أنه كان مؤيدًا للنظام القديم في ضوء وجود بديل ديمقراطي قادر على الحكم، كما حدث في الفيليبين وكوريا الجنوبية ودول كثيرة في أميركا اللاتينية. لهذا، كان لورانس وايتهيد مخطئًا عندما رأى أن العوامل الخارجية لم تشكل حافزًا للانتقال وقت السلم[735]. ويمكننا باختصار عرض مواقف الخارج من مسألة الانتقال إلى الديمقراطية في المناطق الجغرافية المختلفة على النحو الآتي.

حسمت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية موقفها من الديمقراطية في شرق أوروبا في إطار مواجهتها للشيوعية، فقد مثّلت اتفاقيات هلسنكي، الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1975، أرضية مشتركة، استندت إليها قوى الإصلاح لزعزعة شرعية نظم الحزب الواحد، وتمهيد الأرض للتحول الديمقراطي. تضمنت الاتفاقيات عشرة تعهدات متبادلة، تحتاج دولنا الإسلامية والعربية إلى معظمها في علاقاتها بأميركا والغرب، وهي المساواة في التمتع بالسيادة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم انتهاك حدود الدول، ووحدة أقاليم الدول، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان، وصيانة حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتعاون بين الدول، والتقيد بالتزامات القانون الدولي[736].

علاوة على ذلك، وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1994 «مدونة قواعد السلوك في المجالات السياسية والعسكرية للأمن» التي تحدد المعايير التي لا بد من أن تتقيد بها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، وفي الجزء السابع منها قواعد ما سمّته المدونة «الرقابة الديمقراطية السياسية» (Democratic Political Control) على القوات المسلحة وقوات الأمن شبه العسكرية والداخلية وأجهزة الاستخبارات والشرطة. وتتضمن سيطرة

السلطات الدستورية ذات الشرعية الديمقراطية على القوات المسلحة، وسيطرة السلطة التشريعية على نفقات القوات المسلحة وشفافية ميزانيتها، والحياد السياسي للقوات المسلحة، والتزام العسكريين القانون الدولي الإنساني، ومحاسبتهم على أفعالهم أمام القانونين الوطني والدولي، وغير ذلك[737].

اشترطت منظمات دولية وتكتلات إقليمية كثيرة بصفة عامة، إحداث تغيرات في السمات الأساسية لنظم الحكم، كي تُمنح دولها العضوية في هذه المنظمات والتكتلات، مثلما حدث لليونان وإسبانيا والبرتغال في أثناء الحرب الباردة، ومحاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو ضم دول من شرق أوروبا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون أيضًا سلاح المعونات والاستشارات الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أداة من أدوات السيطرة على دول العالم الثالث، بل ودفع هذه الدول إلى تبني الأنموذج الغربي بشقيه السياسي (التعددية الحزبية) والاقتصادي (الاقتصاد الحر). وقد تم هذا من خلال ما يعرف بسياسات الإصلاح الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دول كثيرة في العالم الثالث، والتي اشتملت على ضرورة أن تقوم هذه الدول (الدائنة) بمجموعة الإصلاحات الهيكلية شرطًا لحصولها على المعونات والقروض. ولا يتسع المقام هنا للحديث عن فاعلية هذه السياسة، لكن بصفة عامة لم تكن لهذه السياسات آثار إيجابية كثيرة في تغيير جوهر ممارسة السلطة.

أما في أميركا اللاتينية، فقد حسمت الولايات المتحدة موقفها لمصلحة الديمقراطية هناك، بعد عقود طويلة من دعم الحكومات العسكرية، وتُوِّج حوارها الممتد مع حكومات المنطقة بالعهد الذي وقعته الولايات المتحدة مع حكومات أميركا الجنوبية في البيرو في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وعُرف بالعهد الديمقراطي للأميركتين. وبموجب العهد، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة التدخل والهيمنة في دول أميركا اللاتينية، وتعهدت بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام مبدأ السيادة والقانون الدولي، وصارت الديمقراطية - في عبارات قاطعة - حقًا من حقوق شعوب المنطقة،

وشرطًا أساسيًا للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وضرورة حيوية لحماية حقوق الإنسان وحقوق العمال[738].

مثلت العقوبات الخارجية في جنوب أفريقيا، عاملًا من عوامل الضغط المؤثرة في نظام الفصل العنصري ودفعته للتنازل؛ فالمقاطعة التي بدأت رياضية في خمسينيات القرن العشرين أخذت تتصاعد مع قرارات الأمم المتحدة بفرض مقاطعة على التسليح، ومع قرارات الدول الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والسوق الأوروبية المشتركة، بفرض عقوبات اقتصادية ومالية على نظام بريتوريا العنصري.

ساهم هذا في رفع التكلفة الاقتصادية لهذا النظام في الداخل وتصاعد المطالب الداخلية بالإصلاح، فتصويت الناخبين البيض بالموافقة على استمرار الحكومة في التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ثم تحول النظام إلى ديمقراطية متعددة في عام 1994. ولا شك في أن العقوبات ما كان لها أن تُحدث بمفردها هذا الأثر من دون العوامل المهيئة لها داخليًا، والتي تمثلت في ما مارسته الأغلبية بقيادة المؤتمر الوطني ونسلون مانديلا من مقاومة قوية (سلمية وعسكرية)، أو من دون الحراك الداخلي داخل الأقلية البيضاء – خصوصًا من الشركات ورجال الأعمال – التي أدركت بالتدرج أن بقاء نظام الفصل العنصري صار يهدد مصالحها، وما ترتب على هذا الحراك الداخلي من عدم استقرار اجتماعي وسياسي[739]. لا يمكن بالطبع مقارنة هذا بالدعم والتحالف القوي بين أنظمة الحكم العربية والدول الغربية، ولا بالدعم الغربي الراسخ للكيان الإسرائيلي العنصري الكولونيالي.

أما في آسيا، فلا يمكن فهم التغيير الذي حدث من دون أخذ متغير الحرب الباردة في الحسبان، فما عاد الشيوعيون أو الانفصاليون في إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية، يمثلون تهديدًا وجوديًا هناك بعد انتهاء الحرب الباردة. لقد كانت هذه الدول مدعومة بقوة من الولايات المتحدة والغرب لمواجهة تلك التهديدات، حيث ارتبط دفاع كوريا الجنوبية بوجود عسكري أميركي دائم، كما دعمت واشنطن انقلاب سوهارتو في عام 1965 في إندونيسيا والمجازر التي ارتكبت هناك ضد الشيوعيين وغيرهم. بصفة عامة، أيدت الولايات المتحدة الحكومات العسكرية ما دامت الحاجة إليها قائمة في

صراعها ضد الشيوعية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة بدأت في انتقاد سجل حقوق الإنسان في هذه الدول[740]، ودعم أنظمة حكم بديلة[741]، وذلك بشرط عدم تهديد هذه الأنظمة المصالح الأميركية، ولهذا فنضال هذه الأنظمة الديمقراطية لا بد من أن يستمر.

لكن لا بد من التأكيد أن التغيير يبدأ من الداخل، فهو غير ممكن من دون رأي عام داخلي منادٍ بالتغيير، وولادة قوى سياسية قادرة على وضع برنامج سياسي حقيقي بديل للحكم العسكري. ومتى وُجد هذا العامل الداخلي فإنه كفيل بتحييد العقبات التي قد تأتي من الخارج؛ إنه الإجماع المدني الديمقراطي الذي يمثل عامل التوازن الأهم مع قوة الجيش المادية في الداخل، والدعم الآتي من الخارج. وليس المقصود هنا رفع شعارات أو أمنيات التغيير، وإنما المقصود تحديداً، هو تهيئة الأرض لنمو رأي عام مناصر للتغيير، وتطور قوى تغيير سياسية ديمقراطية تتجاوز خلافات الماضي، وتمتلك القدرة على التعبئة الاجتماعية الواعية وقيادة الجماهير وترتيب الأولويات، وعلى التحالف أو التكتل، والتركيز على قضية داخلية مركزية، وعدم فتح جميع الملفات الخارجية مرة واحدة[742]. هذه الأمور لم تحدث مثلًا في مصر في الفترة بين عامي 2011 و2013، حيث تنافست القوى السياسية على مصالح ضيقة، وراحت تتفاهم أو تتحالف مع الجيش على وضعٍ أدى إلى إجهاض الثورة في عام [743]2013.

كان انقسام النخب السياسية وقواها، وعدم وجود إجماع وطني على هدف استراتيجي واحد وهو إخراج الجيش، وعدم تطوير المعارضة لبديل وطني يتسلم السلطة من الجيش، وتسييس بعض القوى السياسية للجيش أو عقد اتفاقيات غير معلنة معه على حساب منافسيها (حالات بنغلاديش، باكستان، فيجي، بورما، تايلاند)، هي السبب الأساس لفشل حالات انتقال أخرى واستمرار الجيش في السلطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة[744]. إن انقسام القوى السياسية وعدم توافر البديل المدني يساهمان في تمسك العسكريين بالسلطة، وتماسك الفئة العسكرية الحاكمة وعدم ظهور إصلاحيين مناصرين للحكم المدني داخل الجيش. وهناك بالطبع، عوامل أخرى لفشل الانتقال مثل تورط هذه الفئة الحاكمة في الفساد، ووجود مصالح اقتصادية، أو روابط خارجية كما يحدث - لكن بدرجات مختلفة - في

مصر وباكستان ونيجيريا وغيرها.

خاتمة

أوضحت هذه الدراسة أنه لا توجد طريق واحدة في كيفية إخراج العسكريين من السلطة، وعلى الرغم من هذا، فإنه يمكننا أن نشير إلى بعض السنن والخلاصات العامة التي أظهرتها الحالات المختلفة:

- عدم تدخل الجيش في السياسة كمؤسسة (أي استيلاء جنرال أو مجموعة من الجنرالات على السلطة بدلًا من حكم المؤسسة) قد يسهل هدف الانتقال إلى الديمقراطية، كون هذا يساعد على بقاء وحدة المؤسسة العسكرية، وتحويل ولائها للنظام المدني الديمقراطي متى ظهرت قوى تغيير مناصرة لهذا الهدف.

- تطور معارضة ديمقراطية متفقة على هدف استراتيجي محدد، وهو إخراج العسكريين من السلطة وتحركهم ضمن مشروع سياسي واضح ومعلن. وظهور تحالف أو تحالفات ديمقراطية قوية، يمكن أن تساهم في أحد السيناريوات التالية اعتمادًا على الأوضاع الخاصّة بكل حالة:

• ظهور جناح مناصر للديمقراطية داخل الجيش؛ فالعسكريون عادة لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم، وإنما يُدفعون دفعًا إلى ذلك، إما لتصورهم أن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، أو خوفًا من تعرضهم للمحاسبة والعقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

• دفع العسكريين إلى التراجع والدخول في عملية تفاوض للاتفاق على عملية انتقال يجري خلالها تقديم تنازلات متبادلة من المدنيين والعسكريين، وصولًا إلى انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة.

• دفع العسكريين خارج السلطة في حالة الفشل أو النجاح في الأداء الاقتصادي للحكومات العسكرية، لأن الفشل يحتّم تسليم السلطة لمن هم أجدر على معالجة التحديات الاقتصادية من المدنيين، كما أن النجاح يؤدي إلى الضغط في اتجاه انتزاع الحريات والحقوق السياسية.

• إن تطور معارضة ديمقراطية متفقة على هدف استراتيجي محدد يساهم في مواجهة الدعم الخارجي للحكومات العسكرية ودفع الدول الداعمة إما إلى التنازل عن دعمها للعسكريين وإما الوقوف على الحياد، على أساس أن هناك قوى مدنية بديلة قادرة على حكم البلاد، وذلك بشرط ألا تثير هذه القوى مخاوف الدول الخارجية على مصالحها الحيوية.

- يُعد ظهور رأي عام، ومجتمع مدني مناصر للانتقال إلى الديمقراطية، من الأمور المحورية، وتكون على قادة المعارضة السياسية ونخبها مهمة قيادة هذا العامل الشعبي والمجتمعي نحو هدف مركزي، هو تغيير نمط ممارسة السلطة، ووضع برامج عمل للضغط باستمرار على الحكومات العسكرية بجميع الطرائق الممكنة وفي جميع المساحات المتاحة سياسيًا وإعلاميًا وحقوقيًا.

- لا يتم انتقال ديمقراطي بلا ديمقراطيين، وليس المقصود هنا انتظار تطور ثقافة ديمقراطية بين الجماهير كما يتصور بعضهم في عالمنا العربي، وإنما وجود قوى سياسية منظمة وقيادات وطلائع واعية، تؤمن فعلًا بالديمقراطية كنظام للحكم (أي مبادئ ومؤسسات وإجراءات وضمانات، وليس فلسفة أو أيديولوجية تنافس الأديان والثقافات)[745]، وتعمل معًا من أجل الوصول إليه؛ ذلك أن تغيير نمط السلطة وتبني النظام الديمقراطي ليس إلا بداية الطريق لمعالجة باقي التحديات والمشكلات الأخرى، بل لتطوير النظام الديمقراطي ذاته وتقديم معالجات جديدة للتوترات التي أفرزتها الممارسة الديمقراطية في الغرب كمشكلات المال السياسي، والانتخابات، والتمثيل، وسيطرة الشركات الكبرى، وضعف أدوات الرقابة على النواب والسياسيين، وغير ذلك. لهذا، تظل هناك حاجة دائمة إلى تعزيز الظروف التي تساعد على ميلاد قوى التغيير الديمقراطي تلك وتهيئتها، ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وامتلاك هذه القوى أدوات التغيير ومهاراته في عالم تحكمه القوة بجميع عناصرها المادية والمعرفية والمعنوية.

- لا يمكن تصور البدء في معالجة العلاقات المدنية - العسكرية وتحقيق الرقابة المدنية السياسية على الجيش، إلا بعد انتقال السلطة من العسكريين إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة، ووجود قدر من الاستقرار السياسي، ونظام

حزبي غير منقسم. وعادة ما تجري هذه المعالجة على يد مجموعة من السياسيين المؤمنين فعلًا بالديمقراطية الذين يتفقون على هدف الرقابة المدنية السياسية على الجيش ويمتلكون رؤية أو خطة واضحة ومحددة ومعلنة، وتكون الرقابة المدنية السياسية ذاتها جزءًا من عملية بناء النظام الديمقراطي.

إن المرحلة الراهنة في دولنا العربية تحتم على القوى الوطنية الحية ترتيب أولوياتها بطريقة يجري من خلالها تجاوز خلافاتها وصراعاتها العدمية، والارتقاء إلى حجم المسؤولية التاريخية لمواجهة تداعيات الحكم المطلق، والمخاطر الداخلية والخارجية التي صارت تهدد الوجود العربي. ولن يتم هذا إلا بتعزيز الجهود التي تعمل من أجل ميلاد قوى التغيير القادرة على التكتل حول هدف واحد، هو إنهاء حكم الأقليات المهيمنة سياسيًا واقتصاديًا وتمكينها، وإنهاء سيطرة المؤسسات العسكرية والأمنية، والاتفاق على بديل مدني هو النظام الديمقراطي بجميع قيمه ومؤسساته وضماناته؛ فالقوة لا يوقفها إلا القوة، وإجماع القوى المجتمعية والسياسية الرئيسة على الحكم المدني الديمقراطي قادر على تعديل ميزان القوة لمصلحة أنصار التغيير.

ستظل عملية التغيير في وطننا العربي عملية سياسية ممتدة، ولهذا فهناك موضوعات عدة تحتاج إلى دراسات منفصلة في ما يخص علاقة الجيوش بالتغيير السياسي، منها كيفية معالجة الدورين السياسي والاقتصادي للجيوش بعد الانتقال، وإقامة السيطرة المدنية على القوات المسلحة، ومسألة تحقيق الأمن والحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع والجيوش في ظل النظام الديمقراطي الحديث النشأة، وعلاقات الجيوش الوطنية بالجيوش الخارجية وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، ودور برامج التعليم والتدريب العسكرية الأميركية في الانتقال إلى الديمقراطية وفي معالجة العلاقات المدنية - العسكرية، ودور أجهزة الاستخبارات في نظم الحكم ذات الطبيعة العسكرية ودورها في أثناء عملية التغيير، وأثر البناء الداخلي للجيوش في مستقبل أنظمة الحكم العربية، وظاهرة الحرب على الإرهاب وأثرها في طبيعة الأنظمة القائمة في المنطقة ومستقبل الجيوش فيها، وبنية الدولة القُطرية ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية، وعلاقة الإسلاميين والعسكريين والتحول إلى الديمقراطية، وغير ذلك.

المراجع

1 – العربية

أوين، روجر. **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الوهاب علوب. المشروع القومي للترجمة 650. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بشارة، عزمي. **ثورة مصر**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016. 2 ج في 2 مج: ج 1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**. ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب**.

الكواري، علي خليفة وعبد الفتاح ماضي. «متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية». **المستقبل العربي**. العدد 373 (آذار/ مارس 2010).

ماضي، عبد الفتاح. «الديمقراطية والنظم الديمقراطية: مدخل إلى العلوم السياسية»، في: طه بدوي [وآخرون]. **مدخل إلى العلوم السياسية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2012).

______. **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

______. «العلاقات المدنية – العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي». ورقة مقدمة في مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية. بيروت، 28/ 6/ 2012، في: http://bit.ly/2iVL9rT

______. **العنف والتحول الديمقراطي في مصر**. القاهرة: دار البشير، 2015.

______. «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

2 - الأجنبية

Anderson Lisa (ed.). *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press, 1999.

Arceneaux, Craig L. *Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 2001.

Barany, Zoltan. *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012.

Becker, Charles M. «The Impact of Sanctions on South Africa and Its Periphery.» *African Studies Review*. vol. 31, no. 2 (September 1988).

Bitar, Sergio & Abraham F. Lowenthal (eds.). *Democratic Transition: Conversations with World Leaders*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2015.

Blair, Dennis. *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions*. Washington: Brookings Institution Press, 2013.

Blum, William. *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II*. Monroe: Common Courage Press, 2008.

Braneau, Thomas C. *Spanish Case Study*. Monterey, CA: Naval Postgraduate School; The Center for Civilian - Military Relations, 2000.

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1973.

Federico, Veronica & Carlo Fusaro (eds.). *Constitutionalism and Democratic*

Transitions: Lessons from South Africa. Firenze: Firenze University Press, 2006.

Francisco, Ronald A. *The Politics of Regime Transitions.* Boulder: Westview, 2000.

Gibson, Edward. «Nine Cases of the Breakdown of Democracy,» in: Robert Pastor (ed.), *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum* (New York: Holmes & Meier, 1989).

Gill, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process.* New York: St. Martin's Press, 2000.

Hebditch, David & Ken Connor. *How to Stage a Military Coup: From Planning to Execution.* London: Skyhorse Publishing, 2009.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Jun, Jinsok. «South Korea: Consolidating Democratic Civilian Control,» in: Muthiah Alagappa (ed.), *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia* (California: Stanford University Press, 2001).

Kinzer, Stephen. *Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq.* New York: Times Books, 2007.

Koonings, Kees. «Political Armies, Security Forces and Democratic Consolidation in Latin America.» in: Gavin Cawthra & Robin Luckham (eds.), *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies* (London: Zed Books, 2003).

Manby, Bronwen. «South Africa: The Impact of Sanctions,» *Journal of International Affairs*. vol. 46, no. 1 (Summer 1992).

McHenry, Dean Jr. & Abdel - Fattah Mady. «A Critique of Quantitative Measures of the Degree of Democracy in Israel.» *Democratization*. vol. 13, no. 2 (2006).

Munck, Gerardo L. & Carol Skalnik Leff. «Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*. vol. 29, no. 3 (April 1997).

O'Brien, Philip J. & Paul Anthony Cammack (eds.). *Generals in Retreat: The Crisis of Military Rule in Latin America.* Manchester: Manchester University Press, 1985.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986. 4 vols.

Roniger, Luis & Mario Sznajder. *The Legacy of Human - Rights Violations in the Southern Cone: Argentina, Chile, and Uruguay.* New Yrok: Oxford University Press, 1999.

Schmitter, Philippe C. *Military Rule in Latin America: Functions, Consequences and Perspectives.* Beverly Hills: Sage Publications, 1973.

Schwartzman, Kathleen C. «Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa.» *Latin American Politics and Society*. vol. 43, no. 2 (July 2001).

Serra, Narcís. *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces.* Peter Bush (trans.). Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Share, Donald. «Politics in Spain,» in: Gabriel A. Almond [et al.] (eds.), *European Politics Today (*New York: Longman, 2006).

Silva, Patricio (ed.). *The Soldier and the State in South America: Essays in Civil - Military Relations.* New York: Palgrave, 2001.

Snyder, Richard. «Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships.» *Comparative Politics.* vol. 24, no. 4 (July 1992).

________. «Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives.» in: H. E. Chehabi & Juan J. Linz (eds.). *Sultanistic Regimes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998).

Sørensen, George. *Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World*. 3rd ed. Boulder, Colo.: Westview Press, 2008.

Stepan, Alfred. «New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in: Abraham F. Lowenthal & John Samuel Fitch (eds.), *Armies and Politics in Latin America,* rev. ed. (New York: Holmes & Meier, 1986).

________. *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988.

Tansey, Oisín. *The International Politics of Authoritarian Rule.* Oxford: Oxford University Press, 2016.

Tollesfon, Scott D. «Civil - Military Relations in Brazil: The Myth of Tutelary Demcoracy, Draft.» The National Postgraduate School Institutional Archive, Calhoun, 1995.

Trinkunas, Harold A. «Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia.» East - West Center. Occasional Papers. Politics and Security Series, no. 1 (October 1999).

Wood, Elisabeth Jean. *Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

(679) ,Alfred Stepan, «New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in: Abraham F. Lowenthal & John Samuel Fitch (eds.), *Armies and Politics in Latin America*, rev. ed. (New York: Holmes & Meier, 1986), p. 138.

(680) Kees Koonings, «Political Armies, Security Forces and Democratic Consolidation in Latin America,» in: Gavin Cawthra & Robin Luckham (eds.), *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies* (London: Zed Books, 2003), pp. 126 - 127.

(681) Philip J. O'Brien & Paul Anthony Cammack (eds.), *Generals in Retreat: The Crisis of Military Rule in Latin America* (Manchester: Manchester University Press, 1985), pp. 1 - 31, 184 - 201; Philippe C. Schmitter, *Military Rule in Latin America: Functions, Consequences and Perspectives* (Beverly Hills: Sage Publications, 1973), pp. 1 - 56, 58 - 116; Luis Roniger & Mario Sznajder, *The Legacy of Human - Rights Violations in the Southern Cone: Argentina, Chile, and Uruguay* (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 7 - 50.

(682) بحسب قول وزير الدفاع الإسباني الأسبق ومهندس معالجة العلاقات المدنية – العسكرية هناك بعد الانتقال، يُنظر:

Narcís Serra, *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*, Peter Bush (trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 10.

(683) المفاهيم الإنكليزية الأقرب للمفاهيم المشار إليها هنا هي: الانتقال إلى الديمقراطية (Democratic Transition)، والتحول الديمقراطي (Democratic Transformation)، والترسيخ الديمقراطي (Democratic Consolidation)، يُنظر:

Ronald A. Francisco, *The Politics of Regime Transitions* (Boulder: Westview, 2000), pp. 65 - 69; George Sørensen, *Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World*, 3rd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 2008), pp. 13 - 15.

(684) يُنظر: عبد الفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي»، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 31 – 81.

(685) يُنظر: عبد الفتاح ماضي، «العلاقات المدنية – العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي»، مقدمة في مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2012/6/28، في:

http://bit.ly/2iVL9rT

(686) المرجع نفسه.

(687) يُنظر في شأن النظام القائم في دولة الاحتلال الإسرائيلي: عبد الفتاح ماضي، **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 22 – 155.

Dean McHenry Jr. & Abdel - Fattah Mady, «A Critique of Quantitative Measures of the Degree of Democracy in Israel,» *Democratization*, vol. 13, no. 2 (2006), pp. 257 - 282.

(688) يُنظر في شأن العسكر والحكم في العالم العربي: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 509 – 573؛ خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 107 – 145؛ روجر أوين، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع

القومي للترجمة 650 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 245 – 271.

(689) هناك أعمال علمية كثيرة في مسألة الدعم الخارجي لأنظمة الحكم المطلق، منها على سبيل المثال:

Oisín Tansey, *The International Politics of Authoritarian Rule* (Oxford: Oxford University Press, 2016); William Blum, *Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II* (Monroe: Common Courage Press, 2008); David Hebditch & Ken Connor, *How to Stage a Military Coup: From Planning to Execution* (London: Skyhorse Publishing, 2009), pp. 6 - 7, 157 - 170; Stephen Kinzer, *Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq* (New York: Times Books, 2007).

(690) ماضي، «مداخل الانتقال»، وكذلك:

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, 4 vols. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986); Gerardo L. Munck & Carol Skalnik Leff, «Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3 (April 1997), pp. 343 - 362.

(691) ماضي، «العلاقات المدنية – العسكرية».

(692) Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1988), p. 55.

(693) Richard Snyder, «Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives,» in: H. E. Chehabi & Juan J. Linz (eds.), *Sultanistic Regimes* (Baltimore:

Johns Hopkins University Press, 1998), pp. 49 - 81, and Richard Snyder, «Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships,» *Comparative Politics*, vol. 24, no. 4 (July 1992), pp. 379 - 399.

(694) Stepan, *Rethinking Military Politics*, p. 13.

(695) اعتمدنا في بعض الأجزاء هنا على ما سبق أن كتبناه، يُنظر: ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي»، ص 53 – 57. ويُنظر أيضًا:

Celso Castro, «The Army as a Modernizing actor in Brazil,» in: Patricio Silva (ed.), *The Soldier and the State in South America: Essays in Civil - military Relations* (New York: Palgrave, 2001), pp. 53 - 71; Craig L. Arceneaux, *Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil* (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 2001), pp. 143 - 150; Edward Gibson, «Nine Cases of the Breakdown of Democracy,» in: Robert A. Pastor (ed.), *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum* (New York: Holmes & Meier, 1989), p. 182.

(696) Scott D. Tollesfon, «Civil - Military Relations in Brazil: The Myth of Tutelary Democracy,» Draft, The National Postgraduate School Institutional Archive, Calhoun, 1995, p. 3.

(697) Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 136 - 141.

(698) بحسب أستاذ العلوم السياسية الأميركي روبرت دال، «عندما تتجاوز تكلفة القمع (قمع المعارضين) تكلفة التسامح معهم، تزداد فرص التحول إلى نظام حكم تعددي (أي ترتفع

احتمالات نجاح الانتقال إلى الديمقراطية)»، يُنظر:

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1973), p. 15.

(699) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 137.

(700) Gill, p. 141.

(701) Ibid., p. 137.

(702) هما «الحزب الشعبي» و«حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية»، والأخير هو وريث الحركة الديمقراطية البرازيلية، والذي ضم أيضًا عناصر كانت مسلحة سابقًا من «حركة 8 أكتوبر الثورية» التي شكلتها عناصر من الحزب الشيوعي في الستينيات لمقاومة الحكم الدكتاتوري العسكري، ثم تحولت بالتدريج إلى حزب اشتراكي إصلاحي في التسعينيات ودعمت لولا دا سيلفا للرئاسة في عام 2002، وسُجّلت حزبًا يساريًا في عام 2008 باسم حزب الوطن الحر (Free Homeland Party). يُنظر:

«The Revolutionary Movement 8th October (MR8),» *World Heritage Encyclopedia*, accessed on 5/9/2016, at: http://bit.ly/2j505kL

(703) Gill, p. 138.

(704) Ibid., p. 138.

(705) Ibid., p. 141.

(706) يُنظر في شأن دور الجيش وانتهاكاته لحقوق الإنسان:

Kees Koonings, «Political Orientations and Factionalism in the Brazilian Armed Forces, 1964 - 85,» in: Silva (ed.).

(707) Stepan, *Rethinking Military Politics*, pp. 56 - 60.

(708) Sergio Bitar & Abraham F. Lowenthal (eds.), *Democratic Transition: Conversations with World Leaders* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2015), p. 12.

(709) Ibid., p. 14.

(710) اعتمدنا هنا على ما كتبناه سابقًا. يُنظر: ماضي، «مداخل الانتقال»، ص 48 – 53.

(711) Gill, p. 129.

(712) Donald Share, «Politics in Spain,» in: Gabriel A. Almond [et al.] (eds.), *European Politics Today* (New York: Longman, 2006), pp. 250 - 252.

(713) Huntington, p. 134.

(714) Nancy Bermeo, «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» in: Lisa Anderson (ed.), *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 1999), p. 133.

(715) Huntington, p. 121.

(716) Gill, pp. 131 - 132.

(717) Ibid. p. 133.

(718) Ibid.

(719) Huntington, p. 166.

(720) أصبح الأنموذج الإسباني للانتقال أنموذجًا يحتذى في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فبين عامي 1988 و1989، زار قادة مجريون إسبانيا للاطلاع عن كثَبٍ على التجربة الإسبانية وطلبوا المشورة من القادة الإسبان في شأن الانتقال. يُنظر:

Ibid. p. 173.

(721) Thomas C. Braneau, *Spanish Case Study* (Monterey, CA: Naval Postgraduate School; The Center for Civilian - Military Relations, 2000), pp. 8 - 9.

(722) Elisabeth Jean Wood, *Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 4.

(723) Ibid., pp. 127 - 134.

(724) Ibid., pp. 5 - 6.

(725) Ibid., pp. 5 - 6.

(726) لم يكن التفاوض هنا بين النخب كما حدث في دول أميركا اللاتينية، إنما كان بين ممثلين عن حكومة الفصل العنصري، وممثلين للفئات الدنيا والمحرومة من العمل السياسي، مثل العمال والعاطلين من العمل وعدد من المنظمات والحركات الأخرى بقيادة حزب المؤتمر. وكان المفاوض الأساسي لحزب المؤتمر هو رئيس اتّحاد عمال المناجم، يُنظر:

Veronica Federico & Carlo Fusaro (eds.), *Constitutionalism and Democratic Transitions: Lessons from South Africa* (Firenze: Firenze University Press, 2006), pp. 61 - 62.

(727) Dennis Blair, *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions* (Washington: Brookings Institution Press, 2013), vol. 1, p. 4.

(728) يمكننا هنا أن نعقد مقارنة سريعة بين الصين وكوريا الجنوبية؛ فعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الصين، فإن الفرق الأساسي بينها وبين كوريا الجنوبية هو أن الأخيرة لم يظهر فيها حكم شمولي أيديولوجي قمعي كما في الصين، كما أن طبيعة الجيشين في البلدين مختلفة إلى حد كبير، ففي الصين تمت السيطرة المدنية على الجيش على يد الحزب الشيوعي الحاكم، بينما كان الحكم العسكري في كوريا الجنوبية أقرب إلى نمط حكم الجنرالات كما جاء في هذه الدراسة. كما أن هناك عاملًا مهمًا للغاية وهو أن كوريا الجنوبية شهدت فترات حكم مدني، وظهر فيها حراك

حزبي وطلابي وعمالي ومدني قوي كانت من سماته الأساسية قدرة القوى السياسية والمدنية على الضغط والتحالف ومزاحمة النظام في الانتخابات، أما في الصين فقمع النظام الشمولي شمل الجميع، ولم تعد هناك أحزاب أو منظمات مجتمع مدني تمتلك القدرة على العمل السياسي. أما العامل الخارجي فمهم أيضًا، فالصينيون تعلموا الدرس السوفياتي وقاموا بعمليات استباقية قمعية مبكرة لإجهاض أي حراك سياسي، أما في كوريا الجنوبية فقد استفادت القوى الديمقراطية من علاقتها بالولايات المتحدة والغرب عمومًا في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

(729) اعتمدنا في جزء من معالجتنا للحالة الكورية على ما سبق أن كتبناه، يُنظر: ماضي، «مداخل الانتقال»، ص 68 – 71.

(730) Jinsok Jun, «South Korea: Consolidating Democratic Civilian Control,» in: Muthiah Alagappa (ed.), *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia* (California: Stanford University Press, 2001), pp. 122 - 123.

(731) Zoltan Barany, *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012), pp. 179 - 181.

(732) يُنظر في شأن الانتقال في كوريا الجنوبية:

Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions,» in: Anderson, pp. 72 - 90; Bermeo, pp. 128 - 129; Gill, pp. 156 - 159.

(733) Gill, p. 156.

(734) Ibid., p. 160.

(735) Laurence Whitehead, «International Aspects of Democratization,» in: O'Donnell, Schmitter & Whitehead (eds.), p. 20.

(736) «Helsinki Accords,» *Encyclopædia Britannica*, accessed on 18/8/2016, at: https://bit.ly/2HynJ9p

(737) «Code of Conduct on Politico - Military Aspects of Security,» Organization for Security and Co - operation in Europe, 1994, accessed on 4/9/2016, at: https://bit.ly/2r03gj1

(738) «Inter - American Democratic Charter,» accessed on 4/1/2017, at: https://bit.ly/1BLeuoc

ويُنظر أيضًا: عبد الفتاح ماضي، «الحاجة إلى ميثاق إسلامي غربي للحريات والديمقراطية»، الجزيرة.نت، 3102/ 1/ 31، شوهد في 7102/ 1/ 4، في: http://bit.ly/2jq11U4

(739) Charles M. Becker, «The Impact of Sanctions on South Africa and Its Periphery,» *African Studies Review*, vol. 31, no. 2 (September 1988); Kathleen C. Schwartzman, «Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa,» *Latin American Politics and Society*, vol. 43, no. 2 (July 2001), pp. 115 - 146; Bronwen Manby, «South Africa: The Impact of Sanctions,» *Journal of International Affairs*, vol. 46, no. 1 (Summer 1992), p. 193.

(740) Harold A. Trinkunas, «Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia,» East - West Center, Occasional Papers, Politics and Security Series, no. 1 (October 1999), pp. 10 - 14.

(741) Barany, p. 184.

(742) يُنظر في شأن مهمات المعارضة في ظل النظم الفردية: عبد الفتاح ماضي، «الكتلة التاريخية من أجل الديمقراطية»، **الجزيرة. نت**، 2010/1/31، شوهد في 2017/1/4، في: http://bit.ly/2jpMV59 وعلي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، «متطلبات بناء كتلة تاريخية على

قاعدة الديمقراطية في الدول العربية»، **المستقبل العربي**، العدد 373 (آذار/ مارس 2010).

(743) يُنظر في شأن الحالة المصرية: عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر** (القاهرة: دار البشير، 2015)؛ ومؤخّرًا صدر كتاب من جزءين للدكتور عزمي بشارة، يتضمن تحليلًا دقيقًا ومطولًا لمسار الثورة المصرية، يُنظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر**،2 ج في 2 مج (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ج1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، ج2: **من الثورة إلى الانقلاب**

(744) ماضي، «العلاقات المدنية – العسكرية».

(745) سبق أن كتبت عن مفهوم الديمقراطية في أكثر من مناسبة، يُنظر على سبيل المثال: عبد الفتاح ماضي، «الديمقراطية والنظم الديمقراطية: مدخل إلى العلوم السياسية»، في: طه بدوي [وآخرون]، **مدخل إلى العلوم السياسية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2012)، ص 96 – 102.

الفصل السادس عشر
العلاقات المدنية - العسكرية خلال حقبة حزب العدالة والتنمية ...... أحمد أويصال

فاجأت محاولة الانقلاب التي قامت بها المجموعات التابعة لجماعة فتح الله غولن في منتصف تموز/يوليو في تركيا، مراقبين كثرًا داخل البلاد وخارجها، كما هزّ المخطّط الذي تسبب في موت 250 فردًا، وجرح أكثر من 2500 فرد، المشهدَ السياسي في تركيا، وأشّر على إمكان نهاية التدخل العسكري في السياسة المدنية. وكانت الطبقة العسكرية، بوصفها العمود الفقري للبنية البيروقراطية، قد نقلت اهتمامها من الفتوحات الخارجية إلى الصراع السياسي في داخل العاصمة العثمانية إسطنبول. فقد كان مؤسسو الجمهورية التركية من الطبقة العسكرية، في حين حكم مصطفى كمال أتاتورك البلاد بيد من حديد من العشرينيات حتى الأربعينيات، وكان حريصًا على إبقاء العسكر بعيدًا من الحياة السياسية اليومية. وبما أن بعض المجموعات في الجيش عدّت الدمقرطة التركية في الخمسينيات بمنزلة تسوية إزاء مطالبتهم بالعلمانية، فقد قامت بانقلاب في عام 1960، أدّى إلى إيقاف عملية الدمقرطة وبدء تقليد جديد يقوم على سلسلة من التدخلات العسكرية.

أدّى تدخل عسكري كبير ضد حكم حزب الرفاه بزعامة أربكان إلى أزمة سياسية واقتصادية بين عامَيْ 1997 و2001، ومهّد الطريق أمام حزب العدالة والتنمية الجديد بوصفه مشروعًا مدنيًا. حسّن حزب العدالة والتنمية موقع المدنيين في مواجهة العسكر عبر تعديلات دستورية ومطالبات شعبية، وبدأ بالسيطرة على السياستين؛ الخارجية والأمنية اللتين كانتا تقليديًا بيد العسكر. ويبدو أن سيطرة حزب العدالة والتنمية على الجيش العلماني تقليديًا لم تضع حدًا لطموح مجموعة دينية للوصول إلى السلطة عبر انقلاب عسكري.

ولقد أخذت جماعة غولن التي بدأت دينية غير سياسية تخترق مؤسسات الدولة والمجتمع المدني خلال الثمانينيات من القرن العشرين، وقد عقدت تحالفًا مع حزب العدالة والتنمية، خصوصًا بعد التدخل العسكري في عام 2007، وسهّلت الحكومة انتشارها في ما بعد.

كانت جماعة غولن السرية قد تمكّنت قبلًا من التغلغل في المؤسسة العسكرية الكمالية العلمانية، عبر أسلوب التقية (الخداع وكتمان حقيقة الانتماء) الذي اتبعته، ولكنها وجدت متسعًا أكبر لوصول أعضائها إلى المستويات القيادية العليا في خلال حقبة حزب العدالة والتنمية. وبعد فشل مخطط جماعة غولن في إطاحة حكومة حزب العدالة والتنمية في أواخر 2013، حاول أعضاؤها المتخفّون في القيادات العسكرية الوسطى والعليا أن يقوموا بانقلاب في منتصف تموز/يوليو 2016، وفتح ذلك صفحة جديدة في العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا. وتحلّل هذه الدراسة حال العلاقات الحالية بين الطرفين آخذة في الحسبان التغيرات التي أحدثتها المقاومة الشعبية، وما جرى من أحداث قانونية وسياسية بعد محاولة الانقلاب.

أولًا: الخلفية التاريخية

كان العسكر، بوصفهم الفاتحين، المكون الرئيس للبنية البيروقراطية للدولة العثمانية إبّان صعودها، وكان مؤسسو الإمبراطورية يُسمَّون «الغزاة»، أي المجاهدين في الحروب الإسلامية المقدّسة، مثل عثمان غازي أو أورهان غازي. وقد منحهم النجاح في فتح الأراضي غير الإسلامية في البلقان شرعية دينية مكنتهم من توحيد بَكَويات (إمارات) أخرى في الأناضول، وبدأت طبقة العسكر (وخصوصًا الإنكشارية) في التحول من الخارج إلى الداخل بعدما أخذ الأمراء الطامحون يحاولون الحصول على دعمهم للوصول إلى العرش. وكانت النخبة العثمانية الحاكمة تتألّف من القضاة - العسكريين، والبيروقراط وطبقة العلماء. وأصبح تحالف العسكر والعلماء مؤثرًا في خلع السلاطين وتنصيبهم، فبينما وفّر الأولون القوة الصلبة، وفّر الآخرون الشرعية للمناورات السياسية، وازداد تدخل الإنكشاريين في السياسة مع تدهور

الدولة العثمانية. وأدركت النخب العثمانية، بعد الخسائر التي تلقّتها في المعارك العسكرية، أنهم باتوا متخلّفين عن الغرب، وحاولت الدولة العثمانية إصلاح الإدارة، ومن ثمّ العسكر عبر تقليد القوى الغربية[746]. وأصبح بناء القوة العسكرية التحدّي الرئيس للإمبراطورية العثمانية العليلة بعدما أدّى حل الإنكشارية إلى فراغ أمني خلال مرحلة الانتقال إلى تكوين جيش جديد، وبسبب هذه الهوة في إعادة بناء المؤسسة العسكرية فقدت الدولة العثمانية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر اليونان والجزائر، وضعفت سيطرتها على مصر.

في مطلع القرن العشرين، ظهرت جمعية الاتحاد والترقي قوة معارضة معتدلة لسياسات السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية، ثمّ أطاحته عبر انقلاب عسكري في عام 1908، وأسست نظامًا استبداديًا. وسبّب التمحور الحزبي بين مناصري الجمعية وخصومها ضعفًا كبيرًا في صفوف العسكر في خلال حروب البلقان، وخسرت الدولة أراضي رئيسة نتيجة ذلك. وعلى نحو مماثل، قاد العسكر الذين تحولوا إلى رجال دولة في حكومة جمعية الاتحاد والترقي (من أمثال أنور باشا) البلاد إلى الحرب العالمية الأولى، من دون تخطيط وإعداد صحيحين؛ ما أدى إلى انهيار الإمبراطورية التي استمرت نحو ستة قرون. لقد استاء من سياساتهم القومية بعض الناس في العالم العربي؛ ما مكّن البريطانيين من استغلال ذلك، وتقسيم العالم العربي في ما بعد.

بعد الحرب العالمية الأولى، قاد الضبّاط النضال من أجل الاستقلال ضد جيوش الغزاة الغربيين واليونان، ووفّر انتصارهم رافعة قوية لاستئثارهم بالسلطة، وتنفيذ إصلاحات علمانية عدة، بعد تأسيس الجمهورية التركية. وتمكّن مصطفى كمال أتاتورك، الذي كان لا يزال عسكريًا، من إبقاء المؤسسة العسكرية في منأى من السياسة إلى حدٍّ ما.

ربى الضباط جيلًا من العسكريين على العلمانية خلال فترة العشرينيات حتى الأربعينيات، ساعين لتغريب كامل. وأدّى هذا التغريب الشامل إلى تسهيل تبني الديمقراطية في الخمسينيات، بعدما باتت النخب مخلصة في توجهها الديمقراطي.

ثانيًا: إرث انقلابَيْ 1960 و1980

جاءت الدمقرطة بالقوى الطرفية إلى السلطة، أو إلى المركز، بالمعنى الذي أشار إليه شريف ماردين[747]؛ ما أغضب النخب المتوطدة (أي العسكر والمثقفين). وقد خفّف حكم الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس قبضة العلمانية المشددة، وسمح بالتعليم الديني وعودة الأذان بالعربية، والاعتراف الواقعي بالجماعات الإسلامية. كما أحدث مندريس في السنوات العشر التي أمضاها في الحكم تقدمًا مهمًا في مجال النمو الاقتصادي. وقد استاءت المؤسسة العلمانية، ممثلة في حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت إينونو، الذي خلف أتاتورك، من تطبيعه مع الدين. وبعدما فقدت النخب العلمانية الأمل بالحصول على السلطة من خلال الانتخابات التي استمرّ الحزب الديمقراطي في الفوز بها، أيدت النخب العلمانية وحزب الشعب الجمهوري الانقلاب العسكري في عام 1960، معطين الأولوية للعلمانية على حساب الديمقراطية.

كان انقلاب عام 1960 مماثلًا لانقلاب عام 1952 في مصر، من حيث قيام ضبّاط منخفضي الرتب به، ولقي الجيل الجديد من الانقلابيين ترحيب حلف شمال الأطلسي، وطردوا قسمًا كبيرًا من الضباط ذوي الرتب العالية، المعروفين بنظرتهم المحافظة. وشمل ذلك 235 جنرالًا، و5000 ضابط[748]. أرسى انقلاب عام 1960 تراثًا من التدخّلات العسكرية ومن الوصاية على النظام عبر وضع آليات وصاية على البرلمان كالمحكمة الدستورية ومجلس الأمن القومي. ولم يكن في مقدور الحاكمين المدنيين الحكم في ظل الأوضاع السياسية القائمة نظرًا إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي في البلد. وقد مهّد عدم الاستقرار هذا، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية، الطريق إلى مزيد من التدخلات العسكرية في عامي 1971 و1980، وقد اعترف منفذو انقلاب عام 1980 في ما بعد أنه كان عليهم الانتظار حتى يتفاقم الوضع في البلاد ليشرعنوا تدخلهم[749]. وقد نُفّذ الانقلاب من داخل التراتبية الهرمية للجيش بما يشبه انقلاب عام 2013 في مصر، حيث أصبح قائد الجيش رئيسًا. وقد رأى الجيش نفسه حاميًا للدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. وقيل إن

انقلاب عام 1980 هدف إلى مواجهة خطر الشيوعية والاضطرابات الداخلية. ونظرًا إلى كون التدخل العسكري استطاع أن يوقف النزاع الداخلي بين الشيوعيين والقوميين، فقد حظي منفذوه بحد معين من الشرعية والقبول. ومرّة أخرى، لم يمكث العسكر في السلطة وقتًا طويلًا، وأجروا انتخابات برلمانية في عام 1983. وأدى النجاح غير المتوقع لحزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال إلى المجيء بقوة مدنية للحد من الدور العسكري. وتمكن أوزال من تنفيذ إصلاحاته الاقتصادية والسياسية من دون أن يلقى معارضة كبيرة؛ لأن الوضع السياسي الجديد وضع ضوابط صارمة للمعارضة.

عملت قيادة أوزال القوية وحكمه المستقر على لبرلة اقتصاد البلاد وسياستها، وأعادا العسكر إلى الثكنات، لكن بعد موته غير المتوقع في عام 1993، فقدت تركيا مرة أخرى استقرارها في التسعينيات في ظل التحالف الرخو الحاكم، والإرهاب الانفصالي والاغتيالات السياسية؛ ما سمح للعسكر بتحديد الأولويات الأمنية داخليًا وخارجيًا. وسمح فشل الأحزاب العلمانية في تأمين مستوى لائق من المعيشة، بوصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في عام 1996. وفي ظل حكم الرئيس سليمان ديميريل، اجتمع مجلس الأمن القومي ليعلن أن الراديكالية الدينية أصبحت خطرًا وطنيًا، وطالبت قرارات مجلس الأمن القومي بالتشدّد في تطبيق العلمانية.

تنصّ المادة 18 من دستور 1982 على أن مجلس الأمن القومي «يُطلع» (bildirir) الحكومة على قراراته المتعلّقة بالأمن القومي، إلا أن الجنرالات والائتلاف العلماني المؤيد لدور الجيش أوّلوا لفظة «يُطلّع» بأنها تعني «يُملي». وقد وفّر هذا التفسير الغطاء القانوني والدستوري للممارسات غير الديمقراطية ضد الجماعات الإسلامية وممارساتها. وعنت قرارات المجلس في الممارسة إقفال مدارس «إمام – خطيب» وحظر الحجاب، وطرد المحافظين من دوائر الدولة. وعُدِّلت هذه المادة الدستورية لتنص على أن المجلس يُطلع الحكومة على توصياته وآرائه المتعلقة بالأمن القومي[750].

بعد أحد عشر شهرًا من الحكم، دفع العسكر الائتلاف الحكومي (الرفاه وحزب الطريق القويم) إلى خارج الحياة السياسية. وكان عدم اتّحاد

المجموعات العلمانية هو الذي سمح لحزب الرفاه بأن يصل إلى السلطة، ولكنها (أي المجموعات) عادت واتّحدت في وجه حزب الرفاه في ما بعد، ولم يتدخّل العسكر على نحو مباشر في السياسة، إلا أن تدخلاتهم السابقة أخافت السياسيين. وقد أُعيد رسم الحياة السياسية في تركيا بفعل ما يسمى الانقلاب الناعم أو الانقلاب ما بعد الحداثي، المتمثّل في هذه التهديدات بالتدخل، واعتمد ائتلافُ الأحزاب العلمانية، بتوجيه من العسكر، سياسات تحظر التعليم الديني وغير ذلك من الممارسات الدينية كوضع الحجاب. وقد دفع حكمهم بالبلاد إلى أزمة اقتصادية، نظرًا إلى انعدام كفاءتهم وممارساتهم المحسوبية. وزعم قائد الانقلاب العسكري أن عملية 28 شباط/ فبراير 1997 ستستمر ألف سنة. ولقد قمع أفرادًا كثرًا وجماعات من ذوي الاتجاه الإسلامي، وحقّق في أمر مؤسسات أعمال محافظة كثيرة، وتمّت محاكمة أصحابها. وطرد كذلك موظفين حكوميين وأكاديميين كثرًا من عملهم، وحظرت المحكمة الدستورية حزب أربكان (الرفاه) لراديكاليته وتوجهه المعادي للعلمانية والديمقراطية.

ثالثًا: حزب العدالة والتنمية – الفترة الأولى

مهّدت الأزمة الاقتصادية والممارسات غير الديمقراطية ضد المجموعات الدينية، والتي أفسدت المكانة الرفيعة للعسكر وللأحزاب العلمانية التي تحالفت معهم، الطريق لحزب العدالة والتنمية. سمح الخطاب الديمقراطي في الفترة الأولى للحزب الديمقراطي باجتذاب المزيد من المناصرين في أوساط الجمهور التركي، وقلّص من المعارضة له في الغرب، وبين النخب العلمانية. وبعد عام من تأسيس حزب العدالة والتنمية، اكتسح الانتخابات. ولا بدّ من ملاحظة أن الجنرال حلمي أُوزكوك الذي كان آنذاك رئيسًا للأركان العامّة، اضطلع بدور فاعل في الانتقال السلمي لحزب العدالة والتنمية للسلطة، إذ كان هناك بعض الالتباس في ما يتعلق بردة فعله على نتائج الانتخابات.

واصل العسكر الذين جعلوا نفوذهم محسوسًا تحت غطاء مجلس الأمن القومي ممارسة ضغوطهم على حزب العدالة والتنمية في مجالَي الأمن

والسياسة الخارجية، فكان أن ركز الحزب على الاقتصاد والخدمات في السنوات الأولى من عهده، وأدّى نجاحه في هذه المجالات إلى زيادة شرعيته وقوّت موقعَه في الساحة السياسية.

بخلاف النظام المصري الذي يستأثر به الرابح بالسلطة، فإن النظام التركي يسمح بتشارك السلطة بين حزب العدالة والتنمية والنخب العلمانية القديمة المنتظمة حول الرئيس أحمد نجدت سيزر، والعسكر، والبيروقراطية القديمة. وحاول حزب العدالة والتنمية في خلال هذه الفترة أن يحد من نفوذ العسكر في السياسة، عبر عدد من الإصلاحات القانونية، بعنوان عملية الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. لهذا الغرض، غُيرت تركيبة مجلس الأمن القومي لمصلحة المدنيين، فتعامل رئيس الأركان حلمي أوزكوك، على نحو جيد مع الحكم المدني لحزب العدالة والتنمية، واتهمته المجموعات العلمانية بأنه يعد طبيعة العلاقة بينه وبين الحكومة مثالية. كان أوزكوك يقدّر عاليًا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ودمقرطة العلاقة العسكرية - المدنية، وقال في حفل استقبال لوسائل الإعلام لمناسبة يوم الجمهورية: «نحن (العسكر) جهاز ذو هوية عامة، مسؤول أمام الحكومة، والحكومة هي حكومة الجمهورية التركية»[751]. وقال مرة في اجتماع عام مع وسائل الإعلام بعدما نقلت هذه الوسائل ضيق الضباط الصغار بالحكومة؛ إنه على الرغم من العادات القديمة المتمثّلة بإبداء الرأي حول الأمور السياسية، فإنه هو أيضًا غير سعيد بالتطورات. وكان الضبّاط الصغار قد ذكّروا بوضوح بانقلاب عام 1960 الذي قام به الضبّاط الصغار، وحاول أوزكوك أن يسترضي العسكر الذين كانوا تقليديًا غير متسامحين إزاء المتدينين وحكومة حزب العدالة والتنمية، وفي الوقت نفسه حاول أن يوجه نقدًا ناعمًا إلى المدنيين.

رابعًا: عهد يشار بويوكانيت وحادثة مدينة شمدنيلي

تولّى رئيس الأركان الجديد يشار بويوكانيت، قيادة الجيش في آب/ أغسطس 2006، وكان حتى قبل تولّيه مهمّاته قد ورد اسمه في إطار حادثة شمدنيلي، إذ زُعم أن ضابطين متخفيين، هما علي كايا وأوزكان إيلنديز، فجّرا

إحدى المكتبات في المدينة، فدافع - عندما كان نائبًا لرئيس الأركان - عن علي كايا قائلًا: «أنا أعرفه، إنه فتى طيب». وقد عدّ المدعي العام فرحات سريكايا، تصريحه بمنزلة تدخل في الإجراءات القانونية، وتشكيل منظّمة إجرامية غير قانونية، وسوء استخدام للسلطة[752]. وأصدر الجيش تصريحًا رسميًا منتقدًا المحكمة، وتحدّى بويوكانيت المحكمة قائلًا إنه لن يوُكل محاميًا، وسيتولّى شخصيًا الدفاع عن نفسه[753]. في تلك الفترة، كانت محاكمة جنرال في محكمة مدنية من المحرّمات، وقد أرغم العسكر بنفوذهم الهائل القضاء على تسريح المدعي العام سريكايا بذريعة سوء استخدام سلطاته.

على الرغم من القصر النسبي لفترة السنتين التي أمضاها بويوكانيت على رأس الجيش، فقد كانت من أحرج الفترات في العلاقة بين العسكر والمدنيين في تركيا؛ إذ حاول بويوكانيت أن يتبنى خطًا أشدَّ حزمًا إزاء المدنيين في عهده، وبدا مستاءً من الليونة التي تعامل بها سلفه مع سياسات المدنيين، وتجاوب مع دعوات المجموعات العلمانية لإبداء المزيد من التصلّب إزاء حزب العدالة والتنمية، ودعا في الخطبة الافتتاحية في الكلية العسكرية التركية إلى اتّخاذ الإجراءات بحق الراديكالية الدينية الرجعية (irtija)[754].

ترى الكمالية التقليدية أي إظهار عام للدين بمنزلة ارتجاع أو عودة إلى ما قبل العلمانية، ومن الواضح أن خطبة بويوكانيت مثّلت تدخلًا في العمل السياسي في مواجهة حزب العدالة والتنمية، لعدم التزامه المُثُل الكمالية.

خامسًا: الانتخابات الرئاسية عام 2007

كانت انتخابات عام 2007 الرئاسية فائقة الأهمية في مسار العلاقة بين العسكر والمدنيين في تركيا، حيث خشيت بعض المجموعات العلمانية من احتمال سيطرة حزب العدالة والتنمية على النظام كلّه، وتحول بويوكانيت إلى الشخص الأشدّ إثارة للخلاف في خلال الانتخابات الرئاسية. وبما أن الرئيس يؤدّي دورًا حاسمًا جدًا في النظام السياسي التركي، فقد كانت مسألة الرئاسة مدار نقاش جدي لدى الجمهور قبل الانتخابات بوقت طويل. وقد نظّمت المجموعات الكمالية مسيرات احتجاجية، سُميت «مسيرات

الجمهورية» (Mitingleri Cumhuriyet) في المدن الرئيسة لرفض الرئاسة الدينية. وفي هذا الإطار أعلن بويوكانيت أن العسكر يريدون رئيسًا علمانيا، ليس بالاسم فحسب، بل في الجوهر أيضًا، «الرئيس هو أيضًا القائد الأعلى للجيش [...] وبصفتي عضوًا في الجيش التركي ومواطنًا أيضًا، فإننا نأمل بانتخاب رئيس يلتزم المبادئ الرئيسة للجمهورية. ولكن القرار يبقى للبرلمان، ومن غير المسموح لنا قانونًا أن نقول أكثر من ذلك حول الرئاسة»[755].

قبل الانتخابات، أعلن رئيس نيابة سابق، صبيح كانداوغلو (Sabih Kanadoglo) أن البرلمان في حاجة إلى حضور ثلثَي الأعضاء، كي يكتمل نصاب جلسة انتخاب الرئيس، وذلك في تفسير مختلف جذريًا للمادة 102 من الدستور. وبسبب الاستقطابات السياسية، لم يصر أردوغان على ترشيح نفسه، ورشّح عبد الله غول بدلًا منه. قاطع حزب الشعب الجمهوري المعارض الجلسة البرلمانية في 27 نيسان/ أبريل 2007، لمنعها من الانعقاد لانتخاب عبد الله غول، وادّعت حكومة حزب العدالة والتنمية أن النصاب مكتمل، في حين رأت المعارضة أن الاقتراع ملغى لأن الجلسة لم يكتمل نصابها. وفي خلال هذا التوتّر أصدر رئيس أركان الجيش بويوكانيت إنذارًا للحكومة على صفحته على الإنترنت. وادّعى الإنذار أن حكومة حزب العدالة والتنمية تنتهك القيم الجمهورية، خصوصًا العلمانية، وتستغل مشاعر الناس الدينية، وشبّه هذه الأعمال المناهضة للديمقراطية بالأعمال الانفصالية. واعترف بويوكانيت في مقالة له بعد تقاعده أنه هو شخصيًا الذي صاغ الإنذار[756]. ويمثّل الإنذار الذي ذكر بالتدخلات العسكرية في عامي 1971 و1997 تدخلًا في العملية السياسية في تركيا، وكان الإنذار العسكري في عام 1971 قد أرغم الحكومة المدنية على الاستقالة[757].

بعد دراسة متروية للوضع وللبيان، رفضت حكومة حزب العدالة والتنمية الإنذار في اليوم التالي (28 نيسان/ أبريل)، وعدّته ملغًى ويمثّل تدخّلًا في الحياة السياسية المدنية. مثّل ذلك انعطافًا جذريًا في تاريخ الديمقراطية في تركيا، نظرًا إلى كون معظم التدخّلات العسكرية السابقة حظيت بالنجاح؛ إذ لم يُبدِ الناس مقاومة كبيرة. وحاول حزب العدالة والتنمية أن يتحاشى تصوير الأزمة على أنها بين الحزب والجيش، بل بين

العسكرتاريين والمدنيين. حاولت الحكومة أن تجعل المشكلة بين العسكر والناس، وذلك بدعوتها إلى انتخابات مبكرة، كما أنها حظيت بتأييد الغرب للحكم المدني؛ إذ بدا أن حزب العدالة والتنمية أشدّ حماسة لتنفيذ آلية عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ظهر في الانتخابات أن الناس يؤيدون بقوة حزب العدالة والتنمية كحزب مدني؛ إذ حافظ الحزب على سيطرته على البرلمان، وحظي بنسبة تأييد أعلى من الدورة السابقة، حيث نال ما نسبتُه 47 في المئة، في مقابل 36 في المئة في الدورة السابقة. وقد اضطرّ العسكر أول مرة في تاريخ تركيا إلى التراجع عن تهديداتهم للسياسيين المدنيين؛ إذ قبلوا نتائج الانتخابات، ولم يعترضوا على رئاسة عبد الله غول. ورفض حزب الشعب الجمهوري العلماني الدعوات التي وجّهها الرئيس، بينما عبّر العسكر عن ضيقهم برئيس ديني، حيث خاطبه مساعده العسكري بـ «الرئيس» بدلًا من «رئيسي»؛ ما يشير إلى أنهم لم يكونوا سعداء بالنتيجة[758]، ولم يدم هذا السلوك طويلًا، فقد أخذوا ينادونه في ما بعد «رئيسي».

بعد فشل التدخّل العسكري بوساطة الإنذار، انتقدت المجموعات العلمانية الجيش لعدم المضي في تحديه حزبَ العدالة والتنمية، وما لبث الانتشاء الأولي بإمكانية سقوط حزب العدالة والتنمية أن تحول إلى خيبة أمل في صفوف مجموعات المعارضة. أيد حزب الشعب الجمهوري الإنذار في البداية، ولكنه ما لبث أن انتقد الجنرال بويوكانيت لمساعدته حكومة حزب العدالة والتنمية؛ على سبيل المثال، قال ناطق باسم محرم أنس أن بويوكانيت إنما أصدر الإنذار لزيادة شعبية حزب العدالة والتنمية[759].

سادسًا: قضية أرجنكون

في آذار/ مارس 2007، نشرت مجلة **نقطة** ما زعمت أنه مذكّرات قائد سلاح البحرية السابق أوزدن أورنك، التي شرح فيها المخطّطات الانقلابية التي أعدّها الجنرالات. وبحسب هذه المذكرات، فقد خططوا لانقلاب على حزب العدالة والتنمية في خلال عامي 2003 و2004، ولكن حلمي

أوزكوك منعهم. ومن ثمّ اتّسعت القضية لتشمل انقلابات أخرى سميت «Balyoz» و«Ayisigi» «Sarkiz» و«Yakamoz» و«Aldiven». وقد سيق عدد من الجنرالات السابقين إلى المحاكمة بطريقة غير مسبوقة. وكان للقضية دور حاسم في تطور العلاقة بين العسكر والمدنيين ومجراها؛ إذ حوكم الجنود في محاكم مدنية، واعترف أوزوك الذي كان قائدًا للجيش في تلك الفترة بأنه سمع في ربيع 2004 بانقلابين، هما انقلابا «Ayisigi» و«Yakamoz»[760].

بدا في البداية أن قضية أرجنكون إنما هي قضية التقليد الانقلابي في تركيا؛ إذ دافع حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن عنها، في حين وقف الكماليون، خصوصًا حزب الشعب الجمهوري إلى جانب الجنرالات. وقال رئيس الوزراء أردوغان ذات مرة: «إذا كان زعيم المعارضة يقول إنني المدعي العام في هذه القضية فأنا المدّعي العام في هذه القضية»[761]. وكان زعيم حزب الشعب الجمهوري قد قال في تموز/ يوليو 2008: «إذا كان أردوغان هو المدعي العام فأنا محامي الدفاع في قضية أرجنكون»[762]، وتحولت الإجراءات القانونية إلى جدل سياسي بين الحكومة والمعارضة.

تحولت قضية أرجنكون ببطء إلى عملية لَي ذراع بين جماعة غولن والقوى الكمالية المتحالفة مع العسكر. وأوضحت التطورات اللاحقة أن جماعة غولن ضخّمت قضية أرجنكون وجعلتها فرصة للانتقام المتمثل في طرد خصومها. ووسّع محامو غولن الحملة لتشمل المجموعات الممكنة كلها، كما شملت قائد الجيش السابق إلكر باشبوغ، وذلك في جولات متعدّدة مما كان في الظاهر إجراءات قانونية. وقد أزعجت معاملةُ باشبوغ كعضو في منظمة إرهابية، وكذلك الإيغال في التوسّع في القضية، حزبَ العدالة والتنمية[763]. وأنذر التوسّع في المحاكمة البعضَ بأن جماعة غولن تستغل القضية لتجعل نفسها «دولة عميقة»، ووفقًا لتعبير أحدهم فإن أرجنكون تحولت إلى «فرجنكون»، علمًا أن حرف الفاء هو الحرف الأول من اسم فتح الله غولن[764].

سابعًا: الانقلابات الغولنية

أسس جماعة غولن داعية متقاعد يدعى فتح الله غولن، وذلك كخليط من تقليد حركة النور «نوركولوك» (Nurkuluk)، والممارسات الحديثة. و«نوركولوك» هي فرقة جديدة تتّبع تعاليم سعيد النورسي التي تركّز على العقيدة والمناحي الأخلاقية في الإسلام، والتي نشأت في الجزء الأول من القرن العشرين. وقد أعاد غولن تأويل خطابه المناهض للنظام بما يسمح بالتعاون مع كل الفاعلين السياسيين للحصول على مواقع داخل جهاز الدولة، واستخدم بكثافة طريقة التقية غير المعروفة لدى الجماعات السنية الأخرى. وركّزت جماعة غولن على قطاع التعليم لتجنيد أعضاء جدد وتمويل الأنشطة فيها، وفتحت مدارس في أكثر من 170 بلدًا اعتمدت النمط الأميركي في التعليم، انطلاقًا من أنموذجهم من الإسلام «الخفيف»، وكانت تخفي قوتها الحقيقية في مؤسسات الدولة لئلّا تلقى مقاومة. إلا أن هذا قد تغير بعد الثقة التي اكتسبوها بعد محاكمات أرجنكون بين عامي 2008 و2012.

حاول الغولنيون أن يسيطروا على البلد كلّه بالمعنى الذي استخدمه أنطونيو غرامشي للكلمة، وفي هذا الإطار خرجوا من المعسكر العلماني المحافظ القديم وأسسوا منظّماتهم ومؤسساتهم البديلة. على سبيل المثال، إذا كانت البرجوازية العلمانية البديلة تنتظم في إطار «اتحاد الصناعة والأعمال التركي» (TUSIAD) في حين ينتظم النمور الأناضوليون المحافظون في إطار «اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين» (MUSIAD)، فقد قام الغولنيون بدلًا من ذلك بتأسيس جمعيتهم للأعمال الخاصة باسم «الكونفدرالية التركية لرجال الأعمال والصناعيين» (TUSCON). وأوجدت الجماعة وسائل إعلام جديدة، وجمعيات مجتمع مدني جديدة، بل أسست جمعيات علوية بديلة رفضتها الجمعيات العلوية نفسها[765]. كما حاول أفرادها اختراق الأحزاب السياسية، وإطاحة زعيم حزب الحركة القومية عبر الدعوة إلى مؤتمر مبكر، علاوة على محاولتهم تشكيل نقابة جديدة باسم «التربية الفاعلة» (AKTIF EGITIM - SEN)، والأهم أنهم حاولوا السيطرة على الإدارة، وذلك بمنح زملائهم الأفضلية في التوظيف والترقية.

بعد أن انتبه أردوغان إلى نيات السيطرة لدى جماعة غولن، بدأ في عام 2013 محاولته الحد من سلطتهم بدءًا بالتعليم. وكان التعليم هو مصدرهم الرئيس في مجالات التعبئة والإيرادات؛ ذلك أنهم أقاموا مدارس خاصة ذات مستوى رفيع. وبخلاف المدارس الخاصة الأخرى الساعية نحو الربح، كانت المدارس الغولنية تحصل على تبرّعات كبيرة، بينما تربح هي في الوقت نفسه من الأقساط المدرسية. في مقابل ذلك، ردّت جماعة غولن في كانون الأول/ديسمبر 2013 بدعوى تتّهم حكومة حزب العدالة والتنمية بالفساد والرشوة، وكانت تهدف هذه الخطوة السياسية إلى إطاحة أردوغان عبر انقلاب قانوني؛ لأن الدعوى شملت أربعة وزراء قريبين جدًا منه. لكن أردوغان تمكّن من التخلص من الحملة عبر إعادة تشكيل القضاة ورجال الشرطة الغولنيين الذين كانوا وراء العملية. لم تصل محاولة الانقلاب الحكومي إلى خواتيمها حتى حصول الانتخابات البلدية في آذار/مارس 2014، حيث حافظ حزب العدالة والتنمية على شعبيته التي وصلت إلى نحو 50 في المئة. وكان ذلك خسارة كبيرة لجماعة غولن؛ إذ تحول تقليد الفوز والنمو إلى الاتّجاه المعاكس. وبعد الانتخابات بدأت الحكومة بالتعامل مع المجموعة كمنظّمة إرهابية، واستهدفت مؤسساتها المالية والعلمية. وفي حين كانت هذه العملية مستمرة، ذُكِر أن حزب العدالة والتنمية يستعد لطرد الضبّاط الغولنيين من الجيش، في خلال الاجتماع السنوي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقامت الجماعة الغولنية لعلمها بالمخطّط بالتعجيل بمحاولة الانقلاب في منتصف تموز/يوليو 2016، وقد أوقفت المقاومة الشعبية محاولة الانقلاب التي كلّفت نحو 250 قتيلًا وأكثر من 2000 جريح.

مكّن الاحتجاج الشعبي ضد الانقلاب على حزب العدالة والتنمية من تغيير طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية وطرد 3000 جندي غولني (ومنهم بعض كبار الضباط والجنرالات من الجيش)، كما طرد آلاف عدة من الموظفين في الإدارة. وكذلك أمرت الحكومة بنقل الدبّابات من القواعد المجاورة في المدن الكبرى كإسطنبول وأنقرة، لأن الدبّابات كانت الأداة الرئيسة في السيطرة على مراكز المدن في خلال ليلة الانقلاب، ونتج منها قتلى وجرحى كثر، وأدّى الدعم الشعبي للحكومة والإجراءات المتّخذة للحؤول

دون تدخلات عسكرية أخرى إلى تقوية موقع المدنيين في البلاد، وبات احتمال الانقلاب العسكري أمرًا يصعب تخيله.

واصلت الحكومة حملتها على رجال الأعمال الغولنيين الذين يقدّر أنهم يملكون أصولًا بـ 20 مليار دولار، وقد صادرت الدولة في البداية ما يوازي 4 مليارات دولار من هذه الأصول (12 مليار ليرة)[766]، وقال وزير المالية ناجي إقبال إن الدولة ستستولي على ثروة جماعة غولن، لأنها جُمعت من الناس بالضغوط والتهديدات والابتزازات[767].

خلاصة

تنحو الانقلابات العسكرية والتدخلات الأخرى في تركيا إلى أن تقوم في مواجهة التهديدات الداخلية، فقد كان انقلاب عام 1960 ضد القوى المحافظة الطرفية، في حين كان انقلاب عام 1980 ضد الخطر الشيوعي. أمّا الانقلاب الناعم في عام 1997 فكان ضد حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان، وهو ما يتوافق مع المخاوف التقليدية للنظام الكمالي من الانفصالية (التقسيم) والإسلامية والشيوعية. وقد مأسس الانقلاب العسكري لعام 1960 الوصاية العسكرية، ولم يترك متّسعًا للحكم المدني، وذلك بإضعاف النظام أيضًا، واستمرّت الأنظمة السياسية غير الفاعلة في إيجاد الأزمات السياسية والاقتصادية في الماضي، واضعة اللوم على المدنيين، بينما كانت تغطّي الفاعلين الحقيقيين.

بعد إزاحة أربكان، قام حزب العدالة والتنمية بإعادة ترتيب مطالبه، وركّز على التنمية الاقتصادية والخدمات، ثمّ قوّت النجاحات في الاقتصاد والحكم المحلي شرعيته وشعبيته بين الناس والنخب على السواء. بيد أنه وصل إلى نقطة في المواجهة اضطرّ فيها في عام 2007 إلى اختيار رئيس ذي خلفية دينية، فأصدر رئيس الأركان آنذاك يشار بويوكانيت، عبر الإنترنت، إنذارًا إلى الحكومة لمنع انتخاب عبد الله غول، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لأن حزب العدالة والتنمية دعا إلى تدخل الشعب عبر انتخابات مبكرة. حسّن حزب العدالة والتنمية موقع المدنيين في مواجهة العسكر عبر التعديلات الدستورية

والمطالب الشعبية، وبدأ بالسيطرة على السياستين الخارجية والأمنية اللتين كانتا تقليديًا بيد العسكر، وحاولت منظمة أرجنكون أن تحد عملية تمدين الحياة السياسية (تحويلها إلى حياة مدنية) والتخفيف من العلمانية عبر الاحتجاجات والمحاولات الانقلابية المزعومة. وقد أدّى ذلك إلى زواج مصلحة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن للتوازن مع النخب العلمانية التقليدية، أي الخطر الأرجنكوني في خلال العقد الأخير.

أخذت جماعة غولن التي بدأت مجموعة دينية غير سياسية بالتغلغل في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت، وتحالفت مع حزب العدالة والتنمية، وخصوصًا بعد التدخل العسكري في عام 2007، واستغل أعضاؤها الحكومة للتغلغل بكثافة في خلال محاكمات أرجنكون. فقد كسرت هذه المحاكمات «تابو» محاسبة العسكر أمام محكمة مدنية، فحوكم وسجن قادة سابقون في الجيش، وأفسحت محاكمات أرجنكون المجال أمام الكوادر الغولنية في الجيش للارتقاء إلى المراكز القيادية العليا.

يمكن النظر إلى احتجاجات حديقة جيزي بوصفها محاولة انقلاب بوجه مدني، لإطاحة حكومة حزب العدالة والتنمية في صيف عام 2013، وكذلك قضية الفساد في أواخر العام نفسه، والتي يمكن عدّها شكلًا من أشكال الانقلاب القانوني. وقد تحول ذلك إلى مواجهة مباشرة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن، عندما حاول أعضاؤها السريون في المراتب المتوسطة العليا (في الجيش) أن يقوموا بانقلاب في ليلة 15 تموز/ يوليو 2016، فاتحين صفحة جديدة في العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا. وهذه المحاولة الانقلابية فريدة من نوعها، حيث إنها نُظِّمت من طرف جماعة دينية داخل الجيش العلماني تقليديًا؛ ما يفسّر على الأرجح لماذا لم يشارك الجنرالات العلمانيون من ذوي الرتب العليا في الانقلاب.

إن الاجراءات المتّخذة للحؤول دون حدوث انقلابات عسكرية أخرى، ولسحق جماعة غولن، تؤدّي دورًا حاسمًا في صوغ العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا. وقد حاججت هذه الدراسة في أن محاولة الانقلاب فشلت لأن المخطّطين لم يحظوا بأي نسبة من الشرعية، ولم تكن هناك أي أزمة

سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تبرّر ذلك التدخل. وهناك خطوات عدّة يتم اتّخاذها لضمان السيطرة المدنية على العسكر من الكليات العسكرية إلى الترقيات. والتحدي الرئيس اليوم يكمن في تغيير العسكر التركي من دون المس بالأمن القومي في منطقة تعج بالأزمات والنزاعات والفوضى.

المراجع

Heper, Metin. «The Ottoman Legacy and Turkish Politics.» *Journal of International Affairs*. vol. 54, no. 1 (Fall 2000).

Mardin, Şerif. «Center - Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?.» *Daedalus*. vol. 102, no. 1 (Winter 1973).

(746) Metin Heper, «The Ottoman Legacy and Turkish Politics,» *Journal of International Affairs*, vol. 54, no. 1 (Fall 2000), p. 63.

(747) Şerif Mardin, «Center - Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?,» *Daedalus*, vol. 102, no. 1 (Winter 1973), pp. 169 - 190.

(748) Mahmut Övür, «1960'ta 235 General Ordudan Atıldı», *Sabah,* at: https://bit.ly/2sPINhD

(749) https://bit.ly/2BaEmCw

(750) https://bit.ly/2RY7rM7

(751) https://bit.ly/2SaG0Ou

(752) https://bit.ly/2Rn5S5c, accessed on 23/9/2016.

(753) https://bit.ly/2DEh5KP

(754) https://bit.ly/2G5ygqo, accessed on 23/9/2016.

(755) https://bit.ly/2Ur3n3Q, accessed on 23/9/2016.

(756) https://bit.ly/2B9fZVI, accessed on 24/9/2016.

(757) http://www.siyasiforum.net/viewtopic.php?f=1&t=9987

(758) «Askerin töreninde Gül'e ince tavır,» *Hurriyet*, accessed on 30/8/2007, at: https://bit.ly/2DES4zt

(759) «İnce'den Büyükanıt'a sert eleştiri,» *Iha*, at: https://bit.ly/2TguWMJ

(760) https://bit.ly/2Ghb40V, accessed on 23/9/2016.

(761) «Evet Ergenekon'un savcısıyım',» VATAN, at: https://bit.ly/1wyknRp

(762) «Başbakan Ergenekon'un savcısıysa ben avukatıyım,» at: https://bit.ly/2WsRPP2

(763) «Erdoğan'dan Başbuğ yorumu,» *Aljazeera TURK*, at: https://bit.ly/2G4uayV

(764) Hasan Karakaya, Vasat, 1997'de bitti... Paralelciler hâlâ hasat peşinde,» *Yeni Akit*, 7/9/2014, at: https://bit.ly/2TjxOZx

(765) «FETÖ, Alevisiz Alevi derneği kurmuş», *Sabah*, 24/9/2016, at: https://bit.ly/2sUnCLu

(766) https://bit.ly/2lcv7H7

(767) Hazal Ates, «Şantaj parası devlete geçecek,» *Sabah*, 26/7/2016, at: https://bit.ly/2FUSioa

الفصل السابع عشر
إعادة رسم العلاقات التركية المدنية - العسكرية بعد 15 تموز/ يوليو 2016 ......
مراد يشيلتاش

كانت طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية ومكان العسكر في الحيز الاجتماعي السياسي في تاريخ تركيا الحديثة كله دائمًا مدعاة إلى الخلاف. فمنذ تأسيس الجمهورية التركية، شهدت البلاد أربعة انقلابات عسكرية؛ إذ قام الجيش بانقلابات كاملة أطاحت الحكومات المدنية، واستولت على الحكم موقتًا في عامي 1960 و1980، ولم تعتمد وسائل مباشرة على نحو واضح؛ لإرغام الحكومات على الاستقالة واستبدالها في عامي 1971 و1997. لذلك، فمن غير المفاجئ أن تكون سياسة تركيا قد سيطرت عليها ووجّهتها التفضيلات العسكرية. إذًا، كانت العلاقات المدنية - العسكرية علاقات إشكالية في سياق تحسين السيادة المدنية الديمقراطية على العسكرية.

انطلاقًا من سلسلة الأحداث السياسية المهمّة منذ بدء محاكمات «أرجنكون» و«باليوز»[768] في عام 2008، والتدقيق الأشمل في الأزمة الأيديولوجية الناشئة بين العسكر وحكومة حزب العدالة والتنمية منذ صعودها إلى الحكم في 2002؛ برز تحوّل مهم في ميزان العلاقات التركية المدنية - العسكرية خلال العقد الأخير. وفي هذا الإطار، قد يكون من الملائم أن نعدّ هذا التحوّل انتقالًا من مرحلة الوصاية إلى مرحلة ما بعد الوصاية في السياسة التركية. إلا أن السؤال عن كيفية نجاح هذا النوع من التغير السريع في العلاقات المدنية - العسكرية، ينبغي أن يُحلَّل انطلاقًا من الديناميات الداخلية والخارجية التي جعلت هذا التحول ممكنًا. أما ما يتعلق بالديناميات

الداخلية، فيمكن أن يحللَ هذا التحوّل من خلال تفحص المعايير والهويات، والمصالح المتغيرة داخل المصالح التركية المتأتية من ثلاثة مسببات ذات تأثير متبادل، رسمت السياسة الخارجية التركية بطرائق مهمة منذ عام 2002. ولا تقل العوامل الخارجية أهمية، أيضًا، في تفسير العلاقات المدنية - العسكرية؛ ذلك أنَ تأثير إصلاحات الاتحاد الأوروبي، وعملية الدخول فيه، يجب أن تؤخذ في الاعتبار أولًا، ويجب أن يدخل في إطار هذا التحليل، التزايدُ المتصاعد في قوة البرلمان والدعم الشعبي الكبير لحزب العدالة والتنمية، وكذلك دور القوة التركية كما رسمه ونفذه الحزب والدعم العالمي اللاحق للحكومة[769].

على الرغم من أن حكومة حزب العدالة قامت بتحولات بنيوية وسياسية مهمة في العلاقات المدنية - العسكرية وكون موقع العسكر المؤسساتي والاجتماعي - السياسي في السياسة التركية قد تضاءل بالتدرج، خصوصًا منذ عام 2007، يمكن القول إن العلاقات التركية المدنية - العسكرية لم تصبح ديمقراطية على نحو صحيح قبل 15 تموز/ يوليو 2016. والأهم من ذلك أن زمرة من الجيش تسمّى «الغولنيين» - نسبة إلى فتح الله غولن - حاولت في 15 تموز/ يوليو، إطاحة الحكومة الديمقراطية المنتخبة. غير أن هذه المحاولة أُجهضت، وبدأت مرحلة جديدة في 16 تموز/ يوليو؛ أي إن مرحلة جديدة من العملية غير المكتملة لمشروع «دمقرطة» العلاقات المدنية - العسكرية، بدأت في اليوم التالي لمحاولة الانقلاب العسكري. ومن ثمّ، فإن مسألة العلاقات التركية المدنية - العسكرية لم تجد حلًا لها بعد.

أحاولُ في هذا البحث أن أحلّل التحول التاريخي للعلاقات المدنية - العسكرية في تركيا. وذلك عبر التركيز على حقبة حزب العدالة والتنمية خصوصًا، وفي هذا القسم من البحث أركزُ أساسًا على الأسباب الكامنة وراء الأزمات بين «حزب العدالة والتنمية» والعسكر، وتحليل أسباب سقوط الدور الانقلابي للعسكر التركي بوصفه فاعلًا سياسيًا في السياسة التركية. أما في القسم الثاني من البحث فسيكون التركيز الأساس على عملية ما بعد محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو، انطلاقًا من كيفية تعامل الدولة مع جهد إعادة بناء العلاقات المدنية - العسكرية.

أولًا: الإصلاحات المدنية - العسكرية قبل محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو

عندما جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كانت العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا أحد الموضوعات الساخنة. فقد جاء الحزب إلى السلطة لاحقًا نتيجة عملية 28 شباط/ فبراير 1997، والتي كان للعسكر فيها دور فاعل. وكانت هناك أزمة اقتصادية هائلة، وبحث عن مشروع ليبرالي سياسي جديد. وبصفة حزب العدالة والتنمية حزبًا حاكمًا، صديقًا للإسلام، ولديه برنامج عمل ليبرالي إصلاحي ليس لمستقبل الديمقراطية في تركيا وحسب، بل في السياسة الخارجية أيضًا، نظر إليه علمانيون ومؤسسات عسكرية كثر كتهديد للقيم الجمهورية التأسيسية التي كانت العلمانية في القلب منها، لذلك عُدّ العسكرُ، بوصفهم الموازن الخارجي الرئيس الذي يملك حق «الفيتو» على السياسة، الفاعل الرئيس في كبح مشروع حزب العدالة والتنمية الذي عُدّ مشروعًا ديمقراطيًا محافظًا، والذي سيؤثّر في الحياة السياسية في تركيا، ويقوّض الدور الاستثنائي للجيش فيها. وفي العقد الأوّل من القرن الحالي، بدأ العسكر والكتلة العلمانية يخسرون دورهم كممثلين للقيم الديمقراطية، ليس في تركيا فحسب، بل لدى الفاعلين الخارجين مثل الاتّحاد الأوروبي، الذي كان آنذاك يمثّل الدينامية الخارجية الرئيسة في دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية. وبوضوح أشدّ، كانت الكمالية بوصفها لب الأيديولوجيا العسكريتارية، والعامل المحدّد للسياسات العسكرية في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد جعلت نفسها لاعب الأمر الواقع الرئيس، في الوقت الذي كانت تركيا تحاول أن تصبح بلدًا ديمقراطيًا. بيد أن حزب العدالة والتنمية وجد بسهولة فرصة مهمة لتحجيم دور العسكر، خصوصًا في جعل قيمه العلمانية الصارمة واستقلاليته المؤسساتية الهائلة في إطار الطيف السياسي الأوسع مسائل إشكالية.

بدأت جهود الدمقرطة في العلاقات المدنية - العسكرية وعملية تمدين العلاقة بين الحكومة والعسكر (تحويلها إلى مدنية) تتعرض في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، للضغوط من حزب العدالة والتنمية والاتحاد

الأوروبي في آنٍ. فقد تمكّن حزب العدالة والتنمية منفردًا من نيل الأغلبية في البرلمان، وأحدث استقرارًا نسبيًا في النظام السياسي؛ الأمر الذي جعل المدنيين يملكون سلطة أعلى من العسكريين. وفي الوقت نفسه - وباستخدام الاتحاد الأوروبي كرافعة ديمقراطية رئيسة في مواجهة دور العسكر المتزايد - خفّضت الحكومة التمثيل العسكري في هيئات الحكومة المدنية وأدخلت شفافية نسبية في سياسة الإنفاق الدفاعي، وقلصت - إلى أدنى حد - الدور العسكري في صنع سياسة خارجية، وقامت - وهو الأهم - بتحسين المراقبة البرلمانية على العسكر، وذلك في إطار سعيها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي[770].

أدّت رغبة المجتمع المدني والسياسيين والمجتمع الدولي في تمدين القوات المسلحة وتغير منظور هيئة الأركان في القوات المسلحة التركية، إلى دفع العسكر، إلى حد بعيد، إلى خارج السياسة، ونحو الاحترافية. إلا أن هذه المرحلة، بدلًا من أن تعد مرحلة تقرب العسكر من المجتمع، أضحى يُنظَر إليها غالبًا على أنها مرحلة عاد فيها العسكر إلى ثكناتهم، بينما كان العسكر لا يزالون يحتفظون بهيئاتهم الخاصّة، مثل المجلس العسكري العالي ونظام التعليم العسكري وترقية الجنرالات والقضاء العسكري المستقل. هكذا، نحو عقد كامل، ظل العسكر والمدنيون يعيشون منفصلين.

في خلال المرحلة الأولى من أجندة الإصلاحات في تركيا، تبنى البرلمان في عام 2001 عددًا من التعديلات الدستورية التي تحد الدور العسكري في مجلس الأمن القومي. ومن بين أمور أخرى، زادت التعديلات عدد الأعضاء المدنيين في المجلس، وشددت على دوره الاستشاري، وحرمت المجلس من سلطته التنفيذية، ووضعت مكان الأمين العام للمجلس العسكري شخصًا مدنيًا. وبتغيير هيكلية المجلس ما عادت الحكومة تعطي الأولوية لآراء المجلس، وتكتفي بتقويم توصياته[771].

على الرغم من التحسينات التدرجية والنسبية في العلاقات التركية المدنية - العسكرية نحو المزيد من المدنية في خلال العقد الأخير قبل 15 تموز/ يوليو، لا يمكن القول إن تركيا حلت تعقيدات مشكلة العلاقة المدنية - العسكرية فيها. وخلال هذه المدّة، يتعين، لفهم كيفية ردة فعل العسكر والكتل العلمانية - الجمهورية على جهود الحكومة الإصلاحية، أن ننظر إلى

الصراع على السلطة بين الحكومة والعسكر. وفي هذا الإطار، هناك خمس مراحل مختلفة، ولكنها متكاملة كان فيها العسكر يخسرون دورهم حال كونهم قوةَ أمرٍ واقع، وما يمثّلونه من حق النقض الذي يواجهون به سياسات الحكومة وقراراتها، في مختلف الشؤون التركية.

ثانيًا: المحاولة الأولى لعملية التمدين وأساليب مقاومة العسكر

خلال هذه المرحلة، كانت الحكومة هي قوّة الدمقرطة الرئيسة، إضافة إلى مشروع الاتّحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية، أما العسكر والكتل العلمانية - الجمهورية فقد كانوا يقاومون هذه الإصلاحات بين عامي 2002 و2006. وكان الجيش يعتقد في هذه المرحلة أن التهديد الرئيس يتمثّل في أسلمة السياسة والمجتمع، وكان هدفه الرئيس هو حماية الطبيعة العلمانية للجمهورية، وذلك عبر تعزيز دور الجيش بوصفه حارس النظام العلماني. كان الجيش يحاول الحفاظ على سلطاته الوصائية عبر الإشراف الواسع على الحكومة وقراراتها، في حين أنه كان يزعم تمثيله للمصلحة الأساسية والدائمة للدولة - الأمة المصاغة بطريقة مبهمة. وفي هذه المرحلة بدأت القوات المسلحة التركية تعدّ تدخلها المباشر أو غير المباشر في السياسة جزءًا من أسلوبها في العمل. وقد شمل ذلك زيادة بيروقراطية القرارات ذات الصلة مثل إعداد خطط الطوارئ للانقلابات المحتملة (في حال إيقاف حزب العدالة والتنمية)[772].

بدأت المرحلة الثانية في عام 2006، وخلالها عَدّ العسكر، بوضوح، حزب العدالة والتنمية هو التهديد الرئيس للقيم الجمهورية. ويمكن القول إن الجيش في هذه المرحلة كان يسعى لإبقاء الوضع على ما كان عليه. وكان الجيش في هذه المرحلة يتدخّل في السياسة وينتقد علنًا خيارات الحكومة، ويشجّع مؤسسات الدولة، خصوصًا القضائية منها، ويعبئ الناس ضدّ الحكومة، مستخدمًا خطاب تعرّض العلمانية للخطر. ومن ثمّ كان التحوّل في العلاقات المدنية - العسكرية في هذه المرحلة تحوّلًا بطيئًا نسبيًا، وكان على

حزب العدالة والتنمية أن يستخدم طاقاته السياسية كلها في الدفاع عن نفسه. وكانت الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة هي الهدف الرئيس الدافع لتحرّكات العسكر.

بدأت المرحلة الثالثة بالمحاكمات العسكرية المعروفة بمحاكمات «أرجنكون» و«باليوز» في عام 2008[773]، والتي أرسلت الآلاف من العسكر إلى السجن. وفي ذلك الوقت، كان حزب العدالة والتنمية هو الطرف المهاجم، وكان العسكر يحاول أن يدافع عن نفسه في وجه تلك الادّعاءات. ومن ثمّ، كان من الواضح أن العسكر في تلك المرحلة كان فاعلًا سلبيًا في ما يتّصل بالسياسة، وكان قد بدأ يخسر استقلاليته. وعلى الرغم من أن العسكر فقد حتى قدرته في الدفاع عن نفسه؛ لم تحدث تغييرات بنيوية أو دستورية في العلاقات المدنية - العسكرية في تلك المرحلة. وفي الجزء الأخير من هذه المرحلة، جرت استقالة رئيس الأركان إيشين كوشانير وحل الجنرال نجدت أوزيل محله في رئاسة أركان الجيش التركي.

بدأت المرحلة الرابعة في عام 2010، وتطبعت العلاقة بين العسكر والحكومة، غير أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تحاول أن تعالج بنيويًا المشكلات في العلاقات المدنية - العسكرية التركية. وبدأ العسكر في العمل كجهاز عادي في الدولة، وتقبل السيادة المدنية عليه. وكان أحد الأسباب الرئيسة لسقوط العسكر يتمثّل في عملية أرجنكون التي خسر العسكر فيها بالتدرج ليس فقط مكانتهم العالية إزاء المدنيين، ولكن أيضًا صدقيتهم؛ ما جعلهم يتراجعون إلى ميدان اختصاصهم. وفي المناخ السياسي الذي ساد بعد عام 2013، والذي استهل بمحاولة الغولنيين السياسية - القضائية ليطيحوا حكومة حزب العدالة والتنمية، كان على الجيش أن يتعامل مع المزاعم باختراق الضباط الغولنيين لهم. ومن ثمّ، ففي الوقت الذي كان حزب العدالة والتنمية يكتسب مزيدًا من السلطة والقوة في وجه العسكر؛ نظرًا إلى الإجماع حول حاجة تركيا إلى تمدين شؤونها العسكرية - المدنية، فإن الجيش بدأ أيضًا بتطبيع علاقاته والتخلي عن فكرة أن حزب العدالة والتنمية يحاول أن يقوّض القيم الجمهورية.

نتيجة ذلك كله، تغيرت، خلال حكم حزب العدالة والتنمية، العلاقات

المدنية – العسكرية لمصلحة تعزيز السيطرة الديمقراطية على العلاقات العسكرية – المدنية بين عامي 2007 و2011، وكذلك «تشظي» دور القوات المسلحة التركية في الحياة السياسية التركية.

ثالثًا: مرحلة ما بعد محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو وإصلاح العلاقات المدنية – العسكرية التمدين والدمقرطة والكفاية

على الرغم من فشل محاولة الانقلاب التي قامت بها الكتلة الغولنية في 15 تموز/ يوليو، فإنها ستؤدي إلى عواقب مهمة في المستقبل القريب؛ إذ تحاول تركيا الآن أن تعيد هيكلة جهاز الدولة كله، والذي يقع القطاع الأمني، بما فيه العسكري، في القلب منه. إن هناك فرصًا ومخاطر عدة أمام تركيا لدى قيامها بإعادة بناء العلاقات المدنية – العسكرية. وتشمل هذه العملية ثلاث مراحل: التطهير (التخلص من غولنة الدولة)، وإعادة تأهيل العسكر، وإعادة بناء العلاقات المدنية – العسكرية. ولكن بما أن كل واحدة من هذه العمليات تستغرق وقتًا طويلًا، فإن هناك حاجة إلى خريطة طريق استراتيجية شاملة، لإحداث توازن في العلاقات المدنية – العسكرية وللتحوّل الاستراتيجي للعسكر، حيث تزداد صدقية القوات المسلحة التركية، وتتقلص إلى أدنى حد المخاطر القومية والإقليمية والدولية. ومن وجهة نظر الحكومة، فإن ما جرى إنجازه بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو هو إعلان خريطة طريق موقتة لإعادة بناء العلاقات المدنية – العسكرية. وفي إطار ردة الفعل الأولية للحكومة؛ يمكن القول إن الهدف الرئيس كان يتمثّل في منع قيام محاولة انقلاب عسكرية أخرى، والقضاء على الشروط البنيوية والسياسية كلها التي يمكن أن تتسبب في انقلاب عسكري على الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا. وبحسب الحلول الموقتة للدولة فإن هناك أربعة أهداف مختلفة لتحويل العلاقات المدنية – العسكرية.

– **البعد التمديني**: تعزيز ديمقراطية العلاقات المدنية – العسكرية التي يكون فيها العسكر تحت السيطرة المدنية الشاملة.

- **بعد السيطرة المتوازنة**: إنشاء توازن بين القيادات (البحرية والبرية والجوية)؛ وذلك لمنع احتكار قائد الأركان عملية صنع القرار داخل الجيش، وفصل الأجهزة الأمنية الأخرى (الجندرمة وخفر السواحل) عن قيادة رئاسة أركان الجيش.

- **البعد الأيديولوجي**: السماح بالتجنيد للجيش من جميع فئات المجتمع، بما فيها المدارس الدينية.

- **البعد الاستراتيجي**: إعادة تحديد المهمة القومية والإقليمية والدولية الاستراتيجية للجيش (الدفاع عن الوطن).

لتحقيق أهداف التحوّل هذه، على تركيا أن تتعامل في المستقبل القريب مع ثلاث مراحل مهمة للنجاح في دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية. كما أنه سيتعين علينا لجعل هذه العملية ذات مغزى، ولاستكمال الثورة التركية في الشؤون العسكرية أن نركّز على الدورين الاجتماعي - السياسي والثقافي للعسكر، ليس من خلال نظرة المؤسسات العسكرية (الدور الذي رسمه العسكر أنفسهم) فحسب، وإنما أيضًا من وجهة نظر العامة. لذلك، فإن مسألة كيف سيكون رد العسكر أشد أهمية بكثير مما ستفعله حكومة حزب العدالة والتنمية لتطبيع العلاقات، وتمدين الشؤون العسكرية وتحويل الجيش إلى أنموذج فاعل.

تجدر الملاحظة إلى أنه أول مرة في التاريخ، لا يجد الجيش أمامه فرصة لتعزيز سلطته وتقويتها من خلال السياسة؛ ففي الانقلابات السابقة، في الأعوام 1960، و1962 - 1963، و1971، و1980، و1997، كان الجيش يعيد تأكيد مهمته السياسية، ويوسّع استقلاله المؤسّسي الاستثنائي (الدور الذي لا يمكن أن يمس) عبر التغييرات التي يجريها على الدستور والقوانين التنظيمية. فقد تمكن العسكر تاريخيًا من الحصول على امتيازات من خلال التنظيمات الدستورية والقانونية، التي مكّنتهم من التدخّل السياسي في شؤون الأمن والمحاكم ومجلس التعليم العالي ومجلس الأمن القومي والهيئة العليا للإذاعة والتلفزيون. إلا أن انقلاب 15 تموز/ يوليو هو حالة استثنائية في تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا، حيث إن الجيش فقدَ السيطرة على

مجريات ما بعد محاولة الانقلاب، ولم يستطع أن يحصل على المزيد من السلطة في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب، لإعادة تموضع دوره المؤسسي بما يخدم مصلحته. وعلى الرغم من أن الانقلاب العسكري التقليدي في تاريخ تركيا هو الطريقة التقليدية لإعادة التوازن للديمقراطية التركية، فإن العسكر يرون أن الانقلاب هو الطريقة الصحيحة لإعادة التوازن للديمقراطية، ويعد كثيرون الجيش حاميَ الديمقراطية. إلا أنه في ليلة 15 تموز/ يوليو، دُعي الناس أول مرة إلى القيام بدورهم بوصفهم الحماة الجدد للديمقراطية. ومن ثمّ فإن حكومة حزب العدالة والتنمية تملك فرصًا ومخاطر كثيرة أيضًا، متأتّية من المؤسسات الأمنية والجيش نفسه في حقبة سترسم العلاقات المدنية - العسكرية، وتحويل العسكر[774].

1 - مرحلة التطهير

المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح التركي هي مرحلة التطهير التي يمكن وصفها بأنها مدّة معاقبة الانقلابيين ورعاتهم أو أعضاء النظام السابق، وذلك بطردهم من المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة بعد حدوث انقلاب أو تغيير للنظام[775]. وهناك إجماع سياسي على المستوى السياسي ومستوى الدولة والمجتمع على أن الغولنيين هم المرتكبون الحقيقيون لمحاولة الانقلاب التي خطِط لها وحاولت تنفيذها زمرة من القوات المسلحة التركية في 15 تموز/ يوليو، ومن ثمّ فإن الهدف الرئيس لمرحلة التطهير هو الانقلابيون وأعضاء الجماعة الغولنية المتغلغلة في الجيش منذ ثمانينيات القرن المنصرم، والمناصرون الناشطون للانقلاب داخل الجيش، الذين يمكن وصفهم بالانتهازيين ذوي المشاعر المعادية لأردوغان أو لحزب العدالة والتنمية[776].

تهدف هذه السياسة التطهيرية إلى التطهير الشامل لأعضاء جماعة غولن، الذين تغلغلوا في القوات المسلحة التركية في مستويات متعددة، خصوصًا تلامذة الضباط، وهي تشمل اعتقالهم بوصفهم أعضاء في منظمة إرهابية. إن حالة الطوارئ التي سيبدأ العمل بها قريبًا ستسهل عملية التطهير التي ستجري وفقًا للدستور والقانون. وقد كانت ردة الفعل الأولى للدولة في 16

تموز/ يوليو اعتقال 2839 جنديًا من رتب مختلفة[777]. واستمرت بعد ذلك على المستويات العسكرية والمدنية المختلفة.

في هذا الإطار، فمن البدهي أن يكون تطهير الجيش من الغولنيين وطرد مخططي الانقلاب هو الخطوة الأولى. وفي أعقاب 15 تموز/ يوليو، جرت 4 عمليات تطهير رئيسة في 27 تموز/ يوليو، و30 تموز/ يوليو، و2 أيلول/ سبتمبر، و7 أيلول/ سبتمبر، حيث صُرف آلاف الضباط وضباط الصف. وفي 8 أيلول/ سبتمبر، نشر الموقع الرسمي لقائد الأركان أوّل عرض تفصيلي لعديد أفراد القوات المسلحة. وبحسب الأرقام المنشورة، فإن هناك 351 ألفًا يخدمون في القوات البرية والبحرية والجوية، و206 جنرالات و29,949 ضابطًا، و67,476 ضابط صف، و48,897 جندي اختصاص، و15,888 جنديًا متقاعدًا، و188,611 مجندًا. ومن ثم فإن 46 في المئة من القوات المسلحة التركية هم محترفون فيما 54 في المئة مجندون.

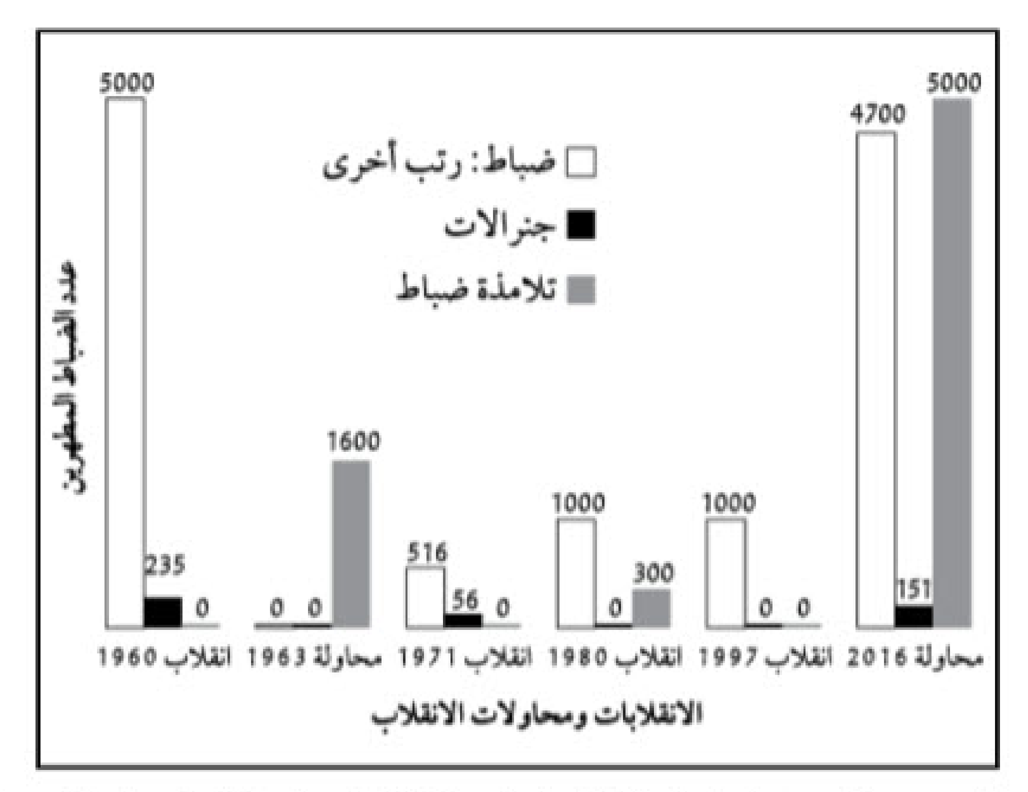
عندما تقارن هذه الأرقام بأرقام آذار/ مارس 2016، نرى أن هناك انخفاضًا بمقدار 38 في المئة في عدد الجنرالات الذي كان آنذاك 325 جنرالًا في الأسلحة الثلاثة، و8 في المئة من 32451 ضابطًا، وليس هناك أي تغيير كبير في الرتب الأخرى[778].

بحسب أحدث الأرقام المتوافرة، فإن هناك أكثر من 7000 ضابط معتقل من رتب مختلفة و4800 ضابط مسرّح من القوات المسلحة، وهذه الأرقام توازي تقريبًا 325 جنرالًا و5000 ضابط، سرحوا في إثر انقلاب عام 1960. وهي تمثل نسبة كبيرة من الجنرالات والأميرالات في الجيش التركي. ويظهر الشكل (17 – 1) عدد الضباط وتلامذة الضباط المسرّحين من الجيش بعد كل انقلاب منذ عام 1960[779]. ولمعالجة النقص في عدد الجنرالات جرت ترقية عدد كبير من العقداء إلى جنرالات، وطلب منهم أن يقوموا بمهمات القيادة العسكرية المسرحة. وهكذا جرت ضمن سلسلة واحدة سريعة من الإجراءات ترقية 219 ضابطًا الى رتبة جنرال أو أميرال. وذلك أساسًا على قاعدة الولاء لأردوغان. وكذلك طُرِدَ عدد كبير من الضباط ذوي المهمات الحسّاسة مثل بعض الطيارين في سلاح الجو، ووعد

وزير الدفاع فكري إيشيق بحل مشكلة النقص الناجم عن هذا التطهير، إلا أنه لم يعط أي معلومات عن كيف سيتم ذلك.

الشكل (17 – 1)

عدد الضباط وتلامذة الضباط المسرحين من الجيش بعد كل انقلاب منذ عام 1960



المصدر: Ömer Aslan, «Turkey's 'Fractured Military' in Historical Perspective and Recommendations for a Military Reform Agenda,» Research Paper, Al Sharq Forum, September 2016, at: https://bit.ly/2UtPmH0

من أهم الأمور الداعية إلى القلق جرّاء عملية التطهير، الخشية من فقدان الجيش التركي قدراته القتالية المؤسسية، خصوصًا في قتاله تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وحزب العمال الكردستاني. وإذ يتمثّل الخطر الأوّل في الخارج، فإن التهديد الثاني جزء من الخلاف الداخلي. وهناك أيضًا أمر آخر مثير للقلق ويتمثّل في كيفية تأثّر مرحلة التطهير في العلاقة العسكرية الأميركية مع تركيا، خصوصًا موقع تركيا، في بنية حلف شمال الأطلسي العسكرية. ومع ذلك، هناك بعض الشك في أن مرحلة التطهير ستؤدي إلى

تسييس الجيش في المستقبل وتحويله إلى جهاز بيد الحكومة أو أردوغان بدلًا من الدولة.

للرد على هذه المخاوف، يمكن القول إن هناك إجماعًا مهمًا بين الجنرالات المتقاعدين، خصوصًا أولئك الذين سجنوا بفعل محاكمات أرجنكون، على أن تخليص الدولة من الغولنية هو واحد من الإجراءات الاحترازية التي لا بد من اتخاذها. وهو إجراءٍ ضروري بوصفه ردة فعل أولية من الحكومة. وكذلك، فإنه من المقبول عَدّ تطهير الجيش من الانقلابيين إجراءً ضروريًا. وذلك، ببساطة، لأنهم مسؤولون عن قتل 290 شخصًا معظمهم من المدنيين. كما أن تعريف الجيش للانقلابيين مهم في هذا السياق. ذلك أن الجيش والحكومة وأحزابًا معارضة أخرى وصفت عمل الانقلابيين بأنه إرهابي، ليس ضد حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة ديمقراطيًا فحسب، بل أيضًا ضد الدولة والديمقراطية. بناء عليه، عُرِّف الانقلابيون بأنهم إرهابيون يرتدون الزي العسكري. كذلك، من المتّفق عليه أن طرد الحكومة تلامذة الضباط كان قرارًا صائبًا في حال كان لهم ارتباط بالغولنيين أو دعم محاولة الانقلاب على نحو فاعل، أو تورطوا باستخدام العنف ضد المدنيين.

إضافة إلى أن هناك أيضًا إجماعًا على أن القوّة العسكرية التركية من حيث عدد الضباط والجنود، ومن حيث قدرتها الردعية في مواجهة تهديدات «داعش»، وحزب العمال الكردستاني يجب ألا تتأثّر بالتطهيرات، ويمكن عدّ نزاع تركيا الحالي مع حزب العمال الكردستاني، وعملية درع الفرات؛ مثالًا على قدرة الجيش التركي على الرد الفاعل على هذه التهديدات. ويعتقد كثيرون أيضًا، بمن فيهم الجيش نفسه، أن عملية درع الفرات يجب أن تعدَّ فرصة في وقت يمر الجيش بحالة تحوّل بعد محاولة الانقلاب الدموية. فقد ارتفعت معنويات الجيش ودافعيته بعد بدء عملية درع الفرات في 24 آب/ أغسطس. باختصار، فإن النقص في القدرة القتالية الجوية والقوات الخاصة أثّر سلبيًا في القدرة القتالية للجيش التركي. ولكن يسود شعور عامّ أن الجنود الباقين قادرون في تعويض النقص. ولكن الجيش يبقى في حاجة إلى سنتين في الأقل ليعوّض النقص الذي أصابه جرّاء محاولة الانقلاب والتطهير اللاحق لها[780].

إن الادعاء بأن التطورات ستؤثّر في العلاقات العسكرية التركية - الأميركية، وأن الروابط العسكرية والسياسية بين تركيا وحلف شمال الأطلسي سوف تتضرر جراء طرد عدد كبير من الجنرالات ذوي الرتب العالية، ليس غير صحيح فحسب، ولكنه غير أخلاقي أيضًا في روايته لمرحلة ما بعد محاولة الانقلاب. وتجدر الملاحظة أن لتركيا علاقات عسكرية مؤسسية بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وليست اتصالات شخصية بالبنتاغون أو بروكسل. ومن ثمّ، يجب النظر إلى التطهير بوصفه خطوة حيوية كانت هناك حاجة إليها لإعادة إنعاش العلاقات التركية - الأميركية. إلا أن الأهم من هذه النقطة (المتصلة بتأثير التطهير في العلاقات التركية - الأميركية) هو أن الحكومة والشعب التركيين غير متأكدين في قرارة أنفسهما ما إذا كانت الولايات المتحدة أو أي وكالة/ مجموعة/ شخص فيها إما وراء محاولة الانقلاب، أو أنهم أعدّوه ونسّقوا خطواته. ومن ثمّ، إن على الولايات المتحدة، بدلًا من التركيز على مسألة استنزاف الجيش التركي بعد التطهير، أن تهتم بكيف ولماذا تنمو المشاعر المعادية لأميركا في تركيا؟

2 - إعادة تأهيل الجيش وإعادة اكتساب الشرعية الاجتماعية

إن إعادة التأهيل وإعادة اكتساب الشرعية الاجتماعية للجيش أمران مهمان في تطبيع العلاقات المدنية - العسكرية. ففي السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الجيش بوصفه مؤسسة على رأس القائمة من حيث صدقيته وموثوقيته بين الناس، كما أظهرت استطلاعات الرأي. إذًا، فللجيش ميزات عدة يتفوق فيها على المؤسسات العامة وغيرها من المؤسسات الحكومية في تقديم نفسه حاميًا للنظام وقيمه. ولكن مع عملية أرجنكون بدأ الجيش يفقد صدقيته، ثم جاءت محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو لتؤثّر دراميًا في نظرة الناس إلى الجيش، على الرغم من أن كثيرين في تركيا يعتقدون أن محاولة الانقلاب خطط لها الغولنيون. ومن ثمّ، هناك مشكلة لدى الجيش تتمثّل في الشرعية الاجتماعية بين الناس بعد محاولة الانقلاب. ثانيًا، تأثّرت الديناميات الداخلية الاجتماعية - النفسية للجيش جراء عملية أرجنكون ومحاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو. فإذا كان الجيش قد بدأ في خلال

محاكمات أرجنكون يتسيس ويدخل في محاور، فإنه بعد 15 تموز/ يوليو أخذ يفقد تماسكه، من حيث ثقة الضباط بعضهم ببعض. بناء عليه، على الرغم من أن «إجهاض» محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو كان انتصارًا كبيرًا للديمقراطية في التاريخ السياسي لتركيا، فإن محاولة الانقلاب نفسها شكّلت تحدّيًا بعيد الأمد. إن البعد الأهم في هذا التحدي هو الهشاشة التي يعانيها الجيش التركي حاليًا؛ ذلك أنه إذا أخذنا في الاعتبار أن القوات المسلحة التركية تمر بوصفها مؤسسة بمرحلة اضطراب منذ محاكمات أرجنكون، فإن ما حدث في 15 تموز/ يوليو زاد هشاشة المؤسسة وأضر بصدقية الجيش في نظر المجتمع. من ناحية أخرى، يلاحظ أن القوات المسلحة التركية تعاني تصدّعًا كبيرًا في ما يتصل بالنفسية الاجتماعية المؤسسية، بسبب الذعر الذي أحدثته محاولة الانقلاب. ويمكن أن نتوقع أن القوات المسلحة التركية ستدخل في مرحلة محدّدة من إعادة التأهيل كي تعيد بناء نفسها. وفي هذا الإطار، عليها أن تجعل في مقدم أولوياتها استعادة ثقة الناس بينما تعيد هي رسم استراتيجية إعادة البناء داخليًا.

القاعدة الثانية لعملية إعادة التأهيل تقوم على استعادة الثقة المتضائلة في المجتمع على مستوى إدارة الأمن. وستجري هذه العملية التطهيرية بسهولة أشدّ، مستفيدة من الإجماع السياسي - المجتمعي المناهض للانقلاب، الذي ظهر خلال الجهد الذي بُذل في التصدّي له وبعدَه. فضلًا عن تحويل المناخ القومي الإيجابي إلى أجندة سياسية ديمقراطية. وقد شهدت الاستراتيجية الديمقراطية التي اتّبعتها الحكومة والأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام كيف كان الضباط الموالون والقوات المسلحة - بوصفها مؤسسة - منفصلين بوضوح عن الانقلابيين[781]. وكانت هذه أول مرة في تاريخ تركيا يلقي فيها رئيس أركان الجيش خطبة في مهرجان سياسي في يني كابي، في إسطنبول، حيث اشتركت فيه المعارضة أيضًا، وذلك بعد محاولة الانقلاب. ألقى الجنرال خلوصي أكار اللوم على الغولنيين، وطلب من الناس أن يقوموا بالتفرقة الضرورية بين الخَونة والجنود المُخلصين الحقيقيين حتى يساندوا القوات المسلحة[782]. ومن ثمّ، فإن فصل الجيش عن الانقلابيين الغولنيين، وعدم تحميل الجيش كله تبعة الانقلاب سيساعدان في إعادة الشرعية الاجتماعية.

3 – إعادة بناء الجيش التركي

إن المرحلة الاستراتيجية الثالثة في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب هي مرحلة إعادة البناء الشاملة للجيش التركي. ويُلاحظ أنه بالنظر إلى نزعة تكرار محاولات الانقلاب العسكرية كل عشر سنوات تقريبًا، فإنه لم يتم التغلب بعد على المشكلات البنيوية المتّصلة بدمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية. إن استمرار المشكلات البنيوية، على الرغم من الخطوات الكثيرة من التي اتخذتها في هذه الحقبة حكومة حزب العدالة والتنمية لدمقرطة العلاقات العسكرية – المدنية، يحثّ على إدخال سلسلة من الإصلاحات لضبط الديمقراطية الأمنية، خصوصًا مراجعة البنية المؤسسية للقوات المسلحة. لهذا السبب، يجب عدُّ محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو نقطة مفصلية وفرصة لتعزيز الديمقراطية بدلًا من اللجوء إلى الحلول الآنية. ومن المحتّم أن يُعلن عن رؤية قومية استراتيجية شاملة للبدء في مرحلة تاريخية جديدة، حيث تكون المرحلة التاريخية الجديدة مرحلة إعادة بناء. ومن ثمّ يجب على تركيا أن تسمح للحكومة بالتعامل مع العلاقات العسكرية – المدنية بمزيد من الحرية، وأن تقر سياسات جديدة لتنظيم القوات المسلحة كلها.

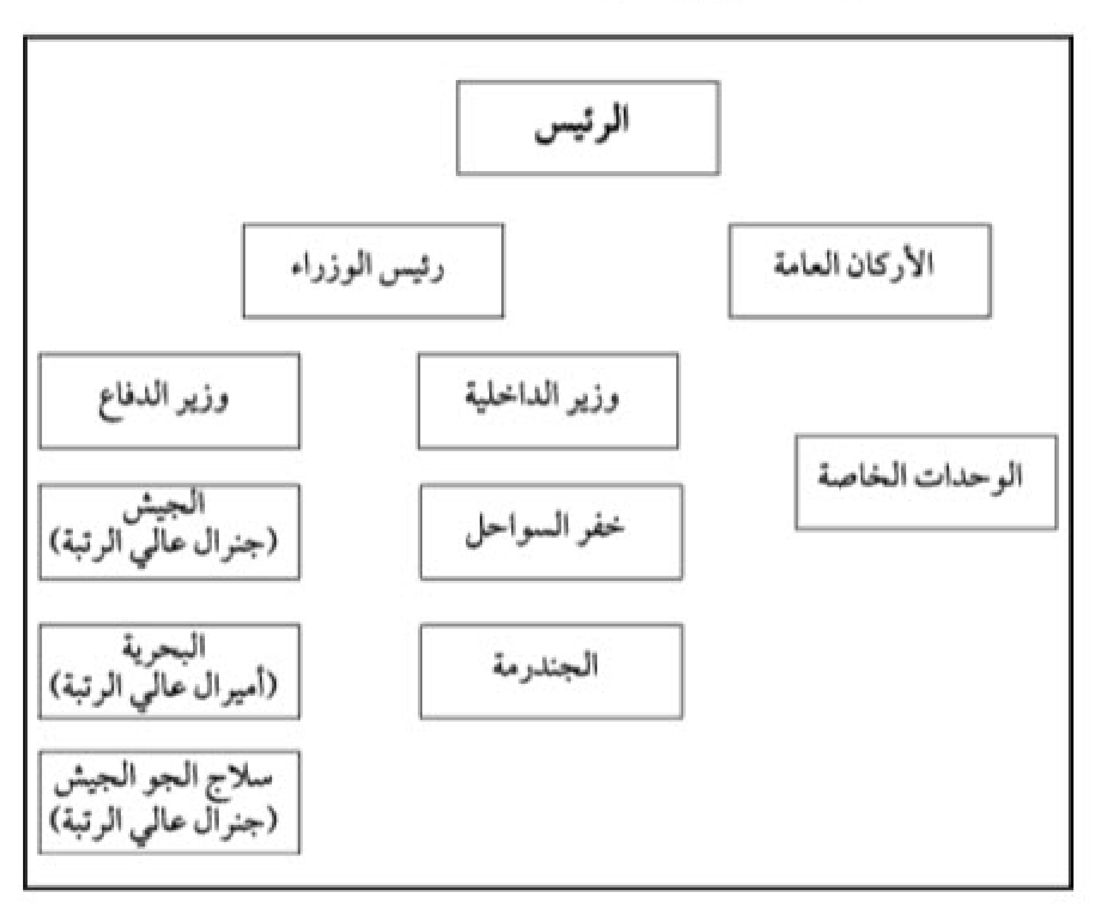
4 – أبعاد إعادة بناء الجيش التركي الإشراف المدني الديمقراطي والفاعلية العمَلانية وكفاية المؤسسات الأمنية

في هذا الإطار، تمثّلت الخطوة الأولى التي اتّخذتها الحكومة في إصلاح العلاقة بين الجيش والحكومة، من خلال إعادة تصميم الاجتماع السنوي للمجلس العسكري الأعلى الذي يهدف إلى نقاش ترفيع العسكريين وتقاعدهم. فقد أُقيمَ بخطوة رمزية تمثّلت في تغيير مكان الاجتماع، فبدلًا من أن يتم هذا الاجتماع في مقر الأركان العامة الذي تعرّض للخطر خلال الانقلاب، عُقد الاجتماع في قصر تشانكايا، مقر إقامة رئيس الوزراء. وأصبحت قيادة الجندرمة وخفر السواحل تحت سلطة وزارة الداخلية، وباتت القوات البرية والبحرية والجوية تحت سلطة وزارة الدفاع. والأهم من

ذلك أن تركيبة المجلس العسكري الأعلى باتت تضم العدد الأكبر من الممثّلين المدنيين، بمن فيهم نواب رئيس الوزراء ووزراء العدل والخارجية والداخلية، بينما أُخرج عدد من الضباط العسكريين. والخطوة الثانية التي اتخذتها الحكومة تمثّلت في إعادة هيكلة وزارة الدفاع بما يتّفق مع مبادئ السيادة المدنية. وفي هذا السياق، أعطي الرئيس ورئيس الوزراء حق الاطّلاع على المعلومات مباشرة، وإصدار الأوامر إلى قادة القوات كي تنفّذ على الفور، ومن دون الحاجة إلى أي موافقة أخرى.

الشكل (17 – 2)

البنية الحالية للجيش التركي في ظل السلطة المدنية بعد 15 تموز/ يوليو 2016



علاوة على ذلك، نصّت التنظيمات الجديدة على إنشاء جامعة الدفاع الوطني لتكون مظلة تنضوي تحت لوائها المؤسسات التعليمية للجيش. ومع إنشاء هذه الجامعة، أُغلِقت الأكاديميات العسكرية الحالية، وبات التعليم العسكري كله يتم من خلال هذه المؤسسة المنشأة حديثًا[783]. وستوفّر هذه الجامعة أيضًا مؤسسات حديثة لتدريب ضباط الأركان، كما توفّر الدراسات

العليا، وتضم أيضًا المدارس الحربية والمدارس المهنية لضباط الصف[784].

نفذّت الحكومة أيضًا بعد محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو مشروعًا لتوسيع سلطة المدنيين على العسكر، ونقل القواعد العسكرية. فالثكنات التي تحوي دبابات وعربات مدرّعة، والكائنة في المدن الكبرى، خصوصًا إسطنبول، والعاصمة التركية أنقرة، نقلت إلى الضواحي إنفاذًا لقرار اتّخذ في أعقاب الانقلاب[785]. وكانت ثكنة باشطابيا التابعة لقيادة فرقة المشاة الممكننة 66 أول قاعدة تنقل من إسطنبول، حيث قواعد عسكرية كثيرة في قلب المدينة التي تضم العدد الأكبر من السكّان في تركيا. وفي مدينة أنقرة، نُقلت قاعدة إتمسغوت للوحدات المدرّعة إلى شرفليكوش حصار التي تبعد 148 كلم جنوب العاصمة. وقد أعلن رئيس الوزراء بن علي يلدريم، أن الثكنات كلها التي استخدمها المخطّطون سيتم نقلها، وستغلق قاعدة آكينجي الجوية التي احتجز فيها الانقلابيون رئيس الأركان مدة قصيرة[786].

رابعًا: النتائج المُحتملة ماذا ستكون ردات فعل المؤسسات العسكرية على عملية الإصلاحات؟

تتعلق إحدى النتائج المحتملة المهمّة لعملية الإصلاح بكيفية رد العسكر على عملية الإصلاح والتحوّل الاستراتيجي في الأمد البعيد. إن تأثيرات محاولة الانقلاب تنال ما هو أبعد جدًا من العلاقات المدنية - العسكرية؛ ففي مواجهة عدد من التهديدات، من قتال «داعش» وحزب العمال الكردستاني وتأمين الحدود السورية - التركية، تكتسب الالتحامات العسكرية التي تخوضها القوات المسلحة أهمية كبيرة. فهي - بوصفها عضوًا في حلف شمال الأطلسي تتحمّل مسؤوليات عسكرية دولية أخرى كتدريب [جيوش] بلدان أخرى عدة من البلقان إلى أفغانستان - من الضروري أن تحافظ على التزاماتها الدولية، مع تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية وعملية تحويل الجيش. إذًا، فمسألة كيفية تعامل تركيا مع تحويل الجيش وتعزيز ديمقراطيته هي جزء لا يتجزّأ من النتائج الممكنة في المستقبل القريب.

كذلك، على حكومة حزب العدالة والتنمية أن تدرس السرديات المضادّة التي تبنتها المؤسسات الأمنية، ومن ضمنها الجنرالات والضباط الذين كانوا في الخدمة الفعلية، والجنرالات المتقاعدين، خصوصًا الذين سُجنوا في الماضي جراء محاكمات أرجنكون و«باليوز»، فقد باتت لسردياتهم المضادّة جاذبية للمشكّكين في أجندة الحكومة الإصلاحية الثورية، وهم يقترحون تحوّلًا تدرجيًا؛ إذ ادّعى أخيرًا رؤساء أركان سابقون وجنرالات متقاعدون أن محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو لا يمكن عدّها محاولة انقلاب، وأنها كانت محاولة ضدّ الجيش [ولم تكن] ضد الحكومة. بناء عليه، فإن الموازنة بين هاتين السرديتين أمر حيوي جدًا لإصلاح العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا.

من الشائع الحديث عن كون العسكر في تركيا أدّى دورًا اجتماعيًا - سياسيًا حيويًا على مسرح الحياة السياسية في تركيا. والقوة الدافعة الرئيسة خلف هذا الدور هي الأيديولوجيا الكمالية التي يؤدّي فيها العسكر الدور الرئيس في قلب المجتمع. ويرى الجيش أن الكمالية - حال كونها أيديولوجيا متميّزة - هي علة وجوده؛ فهو يقارب دوره السياسي والسياسة والناس وبيئته الداخلية والإقليمية من منظور أيديولوجيته في السياسة، وبالدور الذي يرى أن تلك الأيديولوجيا تخصّه به. والأهم من ذلك أن الثقافة العسكرية في تركيا تتمحور أساسًا حول الحفاظ على دور الجيش بوصفه المؤسسة التدخلية الرئيسة، والتي يرى فيها الجنرالات أنفسهم، على العموم، فوق السياسة. ومن ثمّ، فإن السؤال هو كيف ستؤثّر ردة فعل المؤسسة العلمانية في عملية الإصلاح ومقاومتهم إياها على أفعال الحكومة؟ ذلك أن ادّعاءهم الرئيس يتلخّص في أن السلطة المدنية تضعف العسكر لتعزيز السلطة المدنية وتوسيعها. وعلى الرغم من أن هناك إجماعًا كبيرًا على أن هناك حاجة إلى إصلاح العسكر، فإن ردة فعل الحكومة الثورية في مرحلة ما بعد الانقلاب ربما كانت موضع شك لدى العسكر والدوائر العلمانية.

يتعين علينا كي نفهم العلاقات المدنية - العسكرية القائمة منذ وقت طويل أن نركّز على المعايير الثقافية والقيم والعوامل المجتمعية المؤثرة في العسكر التركي والعلاقة بين الجندي والمجتمع والمدنيين.

المراجع

Aslan, Ömer. «Turkey's 'Fractured Military' in Historical Perspective and Recommendations for a Military Reform Agenda.» Research Paper. Al Sharq Forum, September 2016, https://bit.ly/2UtPmH0

Aydinli, Ersel, Nihat Ali Ozcan & Dogan Akyaz. «The Turkish Military's March Toward Europe.» *Foreign Affairs*. vol. 85, no. 1 (January - February 2006), at: https://fam.ag/2UpoSSe

Cizre - Sakallioglu, Umit. «The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy.» *Comparative Politics*. vol. 29, no. 2 (January 1997).

________. «Problems of Democratic Governance of Civil - Military Relations in Turkey and the European Union Enlargement Zone.» *European Journal of Political Research*. vol. 43, no. 1 (January 2004).

Gülener, Serdar. «Dünyada Arındırma Politikaları ve Devletin FETÖ'den Arındırılması.» SETA Foundation for Political, Economic and Social Research. 8/9/2016, at: https://bit.ly/2HAtS56

Gurcan, Metin. «How Post - coup Purges Depleted Turkey's Military.» *Al - Monitor*. 16/9/2016, at: https://bit.ly/2COoHsF

Gürsoy, Yaprak. «The Changing Role of the Military in Turkish Politics: Democratization through Coup Plots?.» *Democratization*. vol. 19. issue 4 (2012).

________. «Türkiye'de Sivil - Asker İlişkilerinin Dönüşümünün Sebepleri.» *Journal of International Relations/Uluslararasi Iliskiler*. vol. 11, no. 43 (2014).

Heper, Metin. *The State Tradition in Turkey*. Beverley, North Humberside: Eothen Press, 1985.

Jenkins, Gareth. «Continuity and Change: Prospects for Civil - Military Relations in Turkey.» *International Affairs*. vol. 83, no. 2 (March 2007).

Kadercan, Pelin Telseren & Burak Kadercan. «The Turkish Military as a Political Actor: Its Rise and Fall.» *Middle East Policy*. vol. 23. no. 3 (Fall 2016).

Michaud - Emin, Linda. «The Restructuring of the Military High Command in the Seventh Harmonization Package and Its Ramifications for Civil - Military Relations in Turkey.» *Turkish Studies*. vol. 8, no. 1 (2007).

Mis, Nebi et al. *Democracy Watch: Social Perception of 15 July Coup Attempt.* Ankara: Seta, 2016.

Toktas, Sule. «The Impact of EU Reform Process on Civil - Military Relations in Turkey.» SETA Foundation for Political, Economic, and Social Research. 1/10/2008.

(768) «أرجنكون» (Ergenekon)، منظمة سرية متهمة بتدبير أعمال فوضى ومحاولة تنظيم انقلاب على الحكومة، بينما يدافع المتهمون بالانتماء إليها أنهم ضحية مؤامرة من طرف الحزب الحاكم وحليفه آنذاك جماعة فتح الله غولن. أما خطة المطرقة أو «باليوز» (Balyoz) بالتركية، فهي تعبر عن تهمة موجهة إلى جماعات علمانية في الجيش بالتخطيط لانقلاب.

(769) Ersel Aydinli, Nihat Ali Ozcan & Dogan Akyaz, «The Turkish Military's March Toward Europe,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 1 (January - February 2006), at: https://fam.ag/2UpoSSe; Gareth Jenkins, «Continuity and Change: Prospects for Civil - Military Relations in Turkey,» *International Affairs*, vol. 83, no. 2 (March 2007), pp. 339 - 355; Sule Toktas, «The Impact of EU Reform Process on Civil - Military Relations in Turkey,» SETA Foundation for Political, Economic, and Social Research, 1/10/2008; Umit Cizre Sakallioglu, «The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 2 (January 1997), pp. 151 - 166; Yaprak Gursoy, «Türkiye'de Sivil - Asker İlişkilerinin Dönüşümünün Sebepleri,» *Journal of International Relations/Uluslararasi Iliskiler*, vol. 11, no. 43 (2014).

(770) Yaprak Gürsoy, «The Changing Role of the Military in Turkish Politics: Democratization through Coup Plots?,» *Democratization*, vol. 19, no. 4 (2012), pp. 742 - 748;

عن الضغوط الخارجية للإصلاح في العلاقات المدنية – العسكرية:

Umit Cizre - Sakallioglu, «Problems of Democratic Governance of Civil - Military Relations in Turkey and the European Union Enlargement Zone,» *European Journal of*

Political Research, vol. 43, no. 1 (January 2004), pp. 107 - 125.

(771) Linda Michaud - Emin, «The Restructuring of the Military High Command in the Seventh Harmonization Package and Its Ramifications for Civil - Military Relations in Turkey,» *Turkish Studies*, vol. 8, no. 1 (2007), p. 38.

(772) Pelin Telseren Kadercan & Burak Kadercan, «The Turkish Military as a Political Actor: Its Rise and Fall,» *Middle East Policy*, vol. 23, no. 3 (Fall 2016).

(773) في هذه الحقبة طُرد 400 ضابط تركي بمن فيهم 37 جنرالًا وأميرالًا بجرم الاشتراك المزعوم بالانقلابات بين عامي 2007 و2010.

(774) Metin Heper, *The State Tradition in Turkey* (Beverley, North Humberside: Eothen Press, 1985).

(775) Serdar Gülener, «Dünyada Arındırma Politikaları ve Devletin FETÖ'den Arındırılması,» SETA Foundation for Political, Economic and Social Research, 8/9/2016, at: https://bit.ly/2HAtS56

(776) Burhanettin Duran, «FETÖ Tasfiyesinde İki Kritik Husus,» *Sabah*, 23/7/2016, at: https://bit.ly/2G61568

(777) «Başbakan Yıldırım'dan açıklama: Kalkışma bastırıldı, 161 şehit var,» *NTV*, 16/7/2016, at: https://bit.ly/2UpZxYy

(778) Metin Gürcan, «How Post - coup Purges Depleted Turkey's Mlitary,» *Al - Monitor*, 16/9/2016, at: https://bit.ly/2SdhDj0

(779) Ömer Aslan, «Turkey's 'Fractured Military' in Historical Perspective and Recommendations for a Military

Reform Agenda,» Research Paper, Al Sharq Forum, September 2016: https://bit.ly/2UtPmH0

(780) Gurcan.

(781) Nebi Mis et al., *Democracy Watch: Social Perception of 15 July Coup Attempt* (Ankara: Seta, 2016), at: www.setav.org

(782) Haber Merkezi, «Hulusi Akar'dan Yenikapı'da tarihi mesajlar,» *Yeni Şafak*, 7/8/2016, at: https://bit.ly/2UndKp9

(783) «Turkish Gov't Introduces New Decree Law to Overhaul Army,» *Daily News*, 31/7/2016, at: https://bit.ly/2HMn9AN

(784) «Turkey: More Military Expelled, Military Schools Closed,» *AA*, 31/7/2016, at: https://bit.ly/2RUvnzH

(785) «Main Military Bases to be Located Outside Cities,» *Yeni Şafak*, 22/8/2016, at: https://bit.ly/2HG6gfs

(786) «Next Step in Turkey's Post - coup Military Overhaul is Relocation of Bases,» *Daily Sabah Istanbul*, 22/8/2016, at: https://bit.ly/2B7poNS

القسم الخامس

الجيش والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي حالات مقارنة

الفصل الثامن عشر
المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية .... العربي العربي

تعد المؤسسة العسكرية إحدى مؤسسات الدولة الحديثة وليست جهازًا تحت إمرة السلطة. ويكمن دورها في إعادة الضبط المدني في حالة اختلاله وانخفاضه، حفاظًا على الأمن بمستوييه الداخلي والخارجي، وإعادة التوازن إلى الحياة السياسية بين المتغيرات المختلفة المكونةِ نسيجها، وتفادي الصدامات التي تؤدي إلى انهيار المؤسسات، وزوال الدولة وأركانها.

كان للمؤسسة العسكرية في الدول العربية، دورٌ محوري في استرجاع هذه الدول استقلالها من خلال محاربتها الوجود الاستعماري، ما جعل رصيدها معبأ بشرعية جعلتها تتربع على السلطة السياسية وتوظّفها لمصلحتها فترة زمنية امتدَّت عقودًا، بل كانت حافزًا لظاهرة الانقلابات التي انتشرت كالفِطر، وتحكَّمت في صنع القرار في معظم الدول العربية، وإن كانت بأشكال مختلفة.

برز هذا الدور مرة أخرى في سلوك هذه المؤسسة من خلال ضبط أزمات الأمن الداخلي ابتداء من أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، تزامنًا مع ما عُرف بـ «ثورات الربيع العربي» التي تميَّزت بخاصية الانتشار والمَدّ الجغرافي بدرجات متفاوتة، محُدِثة تغييرًا كبيرًا في المنطقة العربية من خلال إسقاطها الأنظمة السياسية، وهروب بعض رؤساء هذه الدول وزعمائها.

إن تناول موضوع المؤسسة العسكرية وإدخالها إلى دائرة التداول والمناقشة، بعد أن كان موضوعًا ممنوعًا أو مسكوتًا عنه، يمثل صعيدًا جديدًا من صُعد الاهتمام بمسألة التحول الديمقراطي في الدول العربية؛ نظرًا إلى

المؤشرات العلائقية بين هذا المشهد، وتطور دور المؤسسة العسكرية السياسي. وبناء عليه، تحاول هذه الدراسة رصد الدور المحوري للمؤسسة العسكرية في تحريك مسار الثورتين التونسية والليبية، وموقع كل منهما في رسم الخريطة العامة للمشهدين السياسي والأمني في خلال الثورة وما تمخّض عنها، مع استشرافٍ لسيناريوات المستقبل وموقع المؤسسة فيها.

أولًا: منهجية الدراسة

1 - إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة حول الأسئلة الآتية: عاشت تونس وليبيا حراكًا قويًا أحدث ارتباكات أمنية زعزعت مؤسسات الدولة كلها، بل أدّت إلى انهيارها بالكامل في ليبيا، وأذكت نيران التصادم بين أطيافها المتباينة. فما الاستراتيجية التي انتهجتها المؤسستان العسكريتان في تونس وليبيا في إدارة الأزمة لمصلحة الأمن والاستقرار؟ وما العوامل المتحكمة في هذا الدور؟

تخرج من رحم هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، أهمّها:

- ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في تونس وليبيا قبل الأزمة؟ وما أثر ذلك في الارتباكات الأمنية بعد الأزمة؟

- ما أوجه الاختلاف والتشابه بين أزمة الأمن الداخلي في تونس وليبيا، من حيث الطبيعة والنتائج؟ وما المتغير التفسيري لهذا التباين والاختلاف؟

- ما طبيعة العلاقة بين العسكري والسياسي قبل الأزمة وبعدها؟

- ما التحدّيات التي واجهت كلا البلدين بعد الثورة؟ وما هي استراتيجيات المواجهة؟

2 - أهداف الدراسة

أمّا أهداف الدراسة فهي:

- البحث في أسباب الحراك الذي عرفته تونس وليبيا، والنتائج المرتقبة لهذه الاهتزازات، ومحاولة استقراء انعكاساتها على المنطقة المغاربية على الأمدين القصير والمتوسط.

- إجراء مقارنة بين المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية ونظيراتها في الدول المغاربية المعنية بالدراسة، قصد معرفة مكامن الاختلال وزوايا الانحراف، بهدف وصف العلاج والعمل على صلاحها وإعادتها إلى وضعها الطبيعي بوصفها مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وظيفتها الحفاظ على الاستقرار.

- الاعتماد على التحليل الواقعي، مع إبراز البعدين الاستراتيجي والجيوسياسي لهاتين الوحدتين ووزنهما في الشمال الأفريقي والمجال الحيوي المغاربي.

- أداء الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي عبر النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة.

- أهمية الفصل بين دور المؤسسة العسكرية والنشاط السياسي.

- إعادة المؤسسة العسكرية إلى موقعها الطبيعي، وقيامها بالدور المنوط بها.

كما تتطلع الدراسة إلى:

- العمل على انتفاء الشروط المساعدة لحدوث الانقلابات العسكرية.

- تكثيف الجهد لتجسيد الدولة المدنية.

- إنجاح التحول الديمقراطي.

3 - مجال الدراسة وحدودها

تبحث هذه الدراسة تونس وليبيا، وذلك بالتركيز على المدة بين عامي 2011 و2015، مع التعرض لمدد زمنية قبلها لضرورة فهم الخلفية التاريخية.

4 – فرضيات الدراسة

أما الفرضية الجوهرية، فإنه كلما زادت درجة الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية، زادت فاعليتها في إدارة الأزمات الداخلية. وأما الفرضيات الفرعية، فهي:

– كلما كانت العوامل البيئية مُحْتَضِنة المؤسسة العسكرية، كان دورها سلبيًا.

– كلما كان التنسيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية كبيرًا، كان الصدام بين السلطة العسكرية والسلطة السياسية مُستبعدًا.

– كلما كان التزام الدور المحدَّد للجيش دستوريًا مُحتَرَمًا، كان التحول الديمقراطي ناجحًا.

5 – منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على توظيف جهاز مفاهيمي يعتمد على مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعدد في المناهج، بهدف توضيح الصورة والاقتراب من الحقائق الخفية في إشكالية هذه الدراسة. وتجلت هذه المناهج في المنهج التاريخي والمقارن ودراسة الحالة، والاقتراب المؤسساتي، مع العمل على اقتراب الاتصال وأهميته في التعامل مع المعلومة.

6 – الدراسات السابقة

هناك كمٌ هائل من المراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذه الدراسة، وأهمها الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية لأحمد ولد داداه وآخرين بعنوان **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، الصادر في عام 2002 الذي شرّح المؤسسة العسكرية وفكّك مفاصلها، بصورة أكاديمية وعلمية واضحة، إلى جانب كتاب يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة**

وتحديات بناء الدولة، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، في عام 2013، وغوصه في تفاصيل جزئية تخص الدولة الليبية، إلى جانب كتب باللغة الأجنبية مثل:

Zartman, William. *Political Elites in Arab North Africa (Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt)*, USA: Longman Inc., 2003.

Moncef, Ouannes. *Elites et modernisation dans la Lybie contemporaine.* Paris: L'Harmatan, 2009.

إضافة إلى مقالات في دوريات علمية، ودراسات في مراكز بحوث دولية باللغات الأجنبية الثلاث: الفرنسية، والإنكليزية والإسبانية.

ثانيًا: المؤسسة العسكرية بين النظم الديمقراطية والأنظمة العربية

1 - المؤسسة العسكرية: تعريف ومفهوم

تعدُّ دراسة المؤسسات على اختلاف أنواعها أحد اهتمامات علم الاجتماع بفروعه المعاصرة. وبناء عليه، فإن «المؤسسة هي مفهوم تصوري لأحد عناصر النظام الاجتماعي بصفتها تحتوي على أجهزة عدة وأجزاء متساندة تقوم بوظائف داخل المجتمع»[787].

أما مفهوم المؤسسة العسكرية من وجهة نظر عسكرية فهو «مجموعة القوات المسلحة العسكرية الدائمة منها وشبه الدائمة، والقوات النظامية شبه العسكرية. تضم هذه المؤسسة قيادات ودوائر، ومديريات ومؤسسات، ومراكز وكليات عسكرية متنوعة، إلى جانب مصانع ومنشآت قد تكون عسكرية بحتة، أو مرتبطة بجهات مدنية. وتضم قوات برية وبحرية وجوية».

إن مفهوم المؤسسة العسكرية بوصفها نسقًا في علاقتها بالبناء الاجتماعي من خلال تفاعل الأدوار ضَمِنَ البناءات الفرعية المرتبط بعضها ببعض بطريقة هرمية منظمة وتكامل في الأدوار الوظيفية، أصبغ عليها التماسك إلى

درجة عالية، فغدت بناء اجتماعيًا مميزًا، من خلال التدرج الهرمي أو التسلسل القيادي (Chain of Command)[788] القائم على الرتبة العسكرية والمنصب، وهو الذي حقّق الفاعلية والانضباط في النسق العسكري. ضَمِنَ هذا التسلسل وصول الأوامر إلى أدنى المستويات، مع قدرة القيادة المركزية الموحدة على السيطرة التامة من غير أيّ إشكال. وبإسقاط خصائص النظام البيروقراطي التي حدّدها ماكس فيبر على النسق العسكري، يتضح في جلاء أن التخصص الوظيفي العسكري هو أساس البناء البيروقراطي العسكري، وأن كل مؤسسة تؤدي وظائفها المحدّدة.

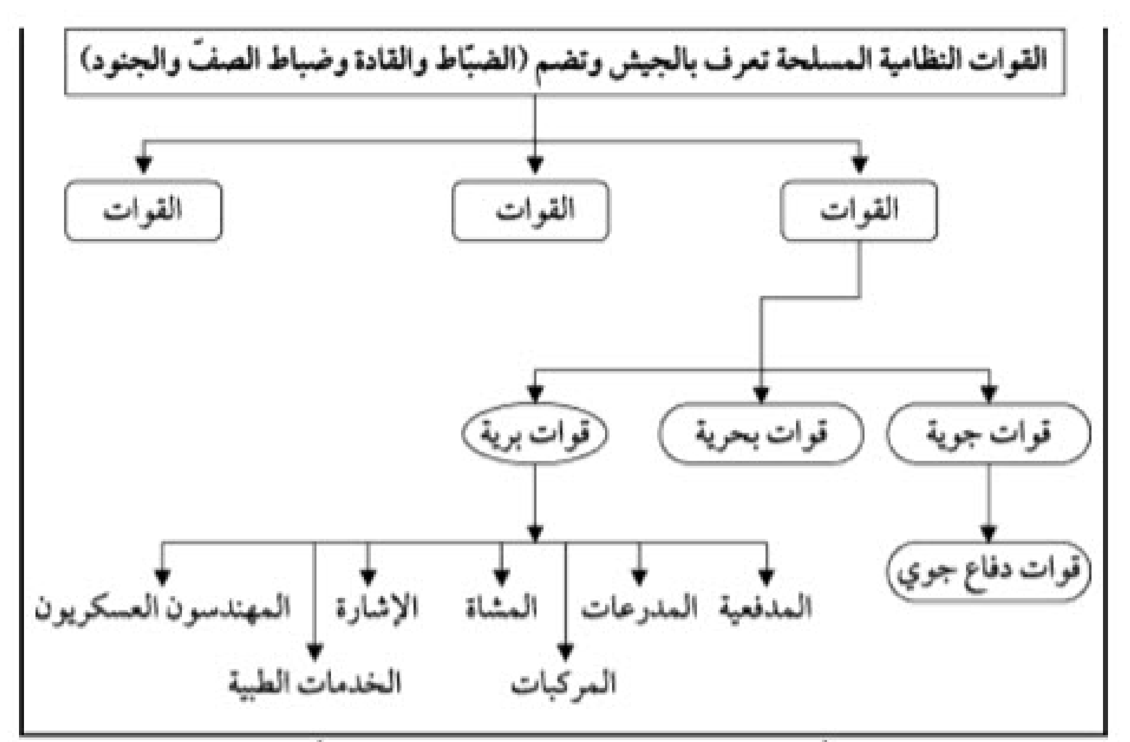
يرى محمد طه بدوي[789] أن الدولة الحديثة تنقسم إلى مؤسسات رسمية سياسية وأخرى غير سياسية، وهذا بحسب اختصاص كل منها. ويؤكد موقع المؤسسة العسكرية بوصفها مؤسسة رسمية لكنها غير سياسية، لقيامها بأدوارٍ دفاعية في تأمين الدولة من الأخطار التي تهدد استقرارها سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، فهي مؤسسة إدارية بحت دورها الأساس إدارة الحروب من دون اتخاذها قرار الحرب. ويرى ماكس فيبر أن البناء الديمقراطي لأي دولة يقتضي الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والسياق السياسي التنافسي، وهو ما يعبَّر عنه بدرجة الضبط المدني فوق القوات المسلحة.

إن عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هو أحد مؤشرات قياس درجة الديمقراطية في الدولة. كما أن تدخلها من دون الاستيلاء على السلطة هو إحدى تقنيات إدارة الأزمة.

تعمد أغلبية دول العالم بحسب الموسوعات العسكرية إلى النظام الهيكلي للمؤسسة العسكرية (يُنظر الشكل (18 – 1))[790].

الشكل (18 – 1)

النظام الهيكلي للمؤسسة العسكرية



يجب الإشارة إلى أن القوات البرية هي قوام أي مؤسسة عسكرية في العالم. كما يمكننا الإشارة إلى الفرق بين المفاهيم الآتية:

- **الجيش**: هو جهاز مسلح يحتكر العنف في الدولة، ويلتزم استراتيجيا ترسمها قيادة سياسية منتخبة تتصل حصرًا بمصالح الدولة العليا. وهي القوات المسلحة المنتشرة في معسكراتٍ بعيدة من المناطق المدنية، وخاضعة لوزارة الدفاع ومؤسساتها.

- **المؤسسة العسكرية**: هي جهاز مسلح حاكم عدوه داخل الدولة، فهو الذي يختار الحاكمين، ويرسم لهم الاستراتيجيات والسياسات التي يجب اتباعها، عكس الجيش الذي عدوّه خارج وطنه؛ ففي الدول العربية مؤسسات عسكرية وليس جيوشًا.

أما المؤسسة الأمنية، فينصّبُ اهتمامها أكثر على المجال الداخلي؛ فالشرطة تخضع لوزارة الداخلية، وتابعة لها في مهماتها وهياكلها.

يمكن أن يؤدي تدخل الجيش في الشؤون الداخلية إلى تسييس المؤسسة العسكرية، والميل للدفاع عن المصالح الفئوية والمكاسب التنظيمية. لذلك، على السلطات المدنية، أن تبذل الجهد لتزويد الجيش وإصلاح الاختلالات الهيكلية، والضعف التشغيلي لقوى الأمن الداخلي، مع تحديد لأدوار الجيش وقوى الأمن الداخلي عبر وسائل ملائمة لبيئة التهديدات الجديدة، من دون

المساس بمبادئ المهنية والمساءلة، والتصدي للدعم الدولي لهذه الممارسات، والحرص على الرقابة الديمقراطية الصارمة. وهي معايير يجب أن ترسمها الحكومة، لئلا تتجاوز مخرجات هذه المؤسسة إطار وظيفتها الطبيعي، بعيدًا من الهيمنة والسيطرة.

2 - جدلية العلاقة بين الجيش والسلطة في النظم الديمقراطية

تُعد المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية، مؤسسة سيادية على غرار المؤسسات الأخرى المنصوص عليها دستوريًا مثل البرلمان والقضاء ورئاسة الدولة. وتتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي القائم؛ ما يجعل الساحة السياسية في هذه الدول لا تعرف الانقلابات العسكرية، أو تدخل الجيش في الأنظمة السياسية والسيطرة عليها.

يقتضي البناء الديمقراطي في الدول الغربية الفصل بين المؤسسة العسكرية ومجال التنافس السياسي، بل يفرض خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية والرقابة البرلمانية والربط بين المجالين المدني والعسكري، من خلال وزارة الدفاع. وفي هذا الشأن، قال صامويل هنتنغتون: «من المفروض أن القوات المسلحة موجودة خارج نطاق السلطة المباشرة للزعماء السياسيين المدنيين [...] وإلا فإن الجيش يستبدل الاستقلالية الوظيفية بالتأثير السياسي»[791]. لذلك فظاهرة الانقلابات العسكرية، تكاد تكون منعدمة في الأنظمة الديمقراطية، لأن الجيش يبقى بعيدًا من التجاذبات السياسية تجاوبًا مع العوامل الآتية[792]:

- يتمثل العامل الأول في ارتكاز المجال السياسي على قاعدة تحييد العنف من حقل الممارسة السياسية، وانتهاج السلوك السلمي في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي من خلال العملية الانتخابية.

- يتمثل العامل الثاني في احتكار الدولة العنف غير الثوري بحسب ماكس فيبر، وأن الجيش يترجم القوة التي تتوخى الدفاع عن السيادة الوطنية، وسمو القانون فيها؛ فالجيش هو المؤسسة الحارسة للبلاد.

لكن، لا يعني هذا قطعًا الانفصال الصلب والحياد التام في استقلالية المؤسسة العسكرية عن المؤسسة السياسية في الدول الغربية[793]، وإنما تبرز عاملَ تنافس اجتماعي وسياسي من خلال ممثليها وحلفائها بطريقة مباشرة. ولعل المجمع العسكري في الولايات المتحدة الأميركية، ودوره في إعلان الحرب على العراق أبرز مثال على ذلك.

3 - المؤسسة العسكرية بين النظري والممارسة في الواقع السياسي الغربي

منذ العهد اليوناني، كان ينظر إلى المؤسسة العسكرية بعين الريبة والحذر؛ ففي هذا الشأن قال مكيافيلي: «إن العسكري لا يمكنه أن يكون رجلًا صالحًا»[794]، أما فولتير فقال: «إنها مظهر من مظاهر القوة الغاشمة، لكن في مظهر رشيد». في حين رأى صامويل آدم «أن الجيش دائمًا يُمثّل خطرًا على حريات الشعوب». لكن، تغيرت نظرة الأكاديميين بعد الحرب العالمية الثانية تجاه المؤسسة العسكرية، وإعادة النظر في أحكامها القديمة حول علاقاتها بالمؤسسات المدنية، وعدّها مؤسسة إلى جانب المؤسسات الأخرى.

أشار الباحثون في علم السياسة إلى الأهمية العلمية والعملية للحيز الفاصل بين الدولة والسلطة، وأهميتها في تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل مؤسسة ووظائفها، تفاديًا للتداخل وشرعنة الهيمنة والسيطرة من خلال تمازج الوظائف بالأدوار وصعوبة الفصل بينها.

إن الدولة[795] عنصر التنسيق الأساس للمجتمع، وهي بمنزلة الكيان الأم الذي تتمازج وتتفاعل في داخله الكيانات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية، وتتكامل فيه نشاطات المجتمع المختلفة. كما أنها[796] كيان مجرد ومتعالٍ عن مجال المنافسة، لأنها تمثيل للإرادة والمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة عكس السلطة؛ فالسلطة هي تعبير عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن برنامج مُصوَّت له، مقارنة ببرامج أخرى. تتغير السلطة بتغير ميزان القوى والخيارات السياسية، أما الدولة فلا تتغير، ولا تتغير ثوابتها، لأنها محطّ إجماع، ولا تقبل الانتهاك، أما السلطة فتتحرك في

دائرة الممكن السياسي. إن الدولة لا يمكنها التخلي عن سيادة أراضيها وسيادة رعاياها، لأنها تقع في دائرة الواجب السياسي؛ فالمعارضة في الدول الغربية، تكون للسلطة وليس للدولة.

أما الجيش في الدول الغربية فهو حيادي حياد الدولة، لا يتدخل في الصراعات ولا ينتصر لجهة معينة. ولا يتدخل في صنع القرار، ولا إدارة السلطة، لأن المجتمع لا يحتاج إلى تدخّله في الصراع السياسي بهدف تحقيق الاستقرار؛ فالدول الديمقراطية في الغرب ترفض الانقلابات العسكرية. والسياسة في عرفهم لعبة مدنية خالصة، ومجال مفتوح يتنافس فيه المواطنون محتكمين للدستور والقانون. فالقضاء يفصل بين المنازعات، والجيش بوصفه مؤسسة لا يتجاوز الصلاحيات المخوّلة له دستوريًا، وهو حفظ كيان الدولة من الأخطار الخارجية التي تهدِّده. ولا يمكنه نقل جنوده إلى الداخل إلا في حالات نادرة، أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة.

ساعد على ترسيخ هذا الدور للجيش وجود حقيقتين سياسيتين في العرف السياسي الغربي[797]: **أولاهما** أن مجال المنافسة والسياسة، مستقل عن مجال السيادة. و**ثانيتهما**، أن العنف ليس وسيلة من وسائل التغيير؛ فالمجال الأول هو تعبير عن المصالح المختلفة، والتباين في استراتيجيات تجسيدها اعتمادًا على المشاركة والتمثيل والرقابة.

أما مجال السيادة فليس مجالًا للمنافسة، إنما هو مجال للإجماع عليه، وفيه تفويض الشعب لرئيس الدولة. وتفويض الجيش بالدفاع عن السيادة، والتزام الوظيفة الدستورية والحفاظ على السيادة الوطنية.

أما العنصر الثاني فهو تحييد العنف من الحياة السياسية؛ فالدولة بحسب ماكس فيبر هي الوحيدة التي تحتكر العنف المشروع، في مقابل العنف غير المشروع (الميليشيات والعنف الأهلي). أما العنف المشروع، فهو حصرًا للدفاع عن الحدود والسيادة حتى تحظى بتقدير المجتمع المدني. وترتكز التنشئة السياسية على ضرورة الفصل بين التغيير السياسي بالقوة والعنف، لأن الأنظمة الديمقراطية ليست في حاجة إلى العنف من أجل إنجاز التغيير، لأنه مكفول بوسائط سلمية من خلال آلية الاقتراع الحر النزيه؛ فالأحزاب لا تحتاج إلى جيش من أجل الوصول إلى السلطة، والجيش لا يحتاج إلى أحزاب

سياسية ليكسب الشرعية، لأنها مكفولة من المجتمع ما دام بعيدًا من لعبة السياسة والسلطة.

ثالثًا: زوايا الاستملاك والاستعمال الوظيفي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية

تقوم علاقة الجيش بالسلطة في الدول العربية على ثلاثة أشكال، يمكننا تفصيلها على النحو الآتي[798]:

- **جيش السلطة:** هو جيش للسلطة وليس جيشًا للدولة، ويعاين ذلك من خلال:

• **الزاوية الاستعمالاتية والوظيفية:** أداة في يد النخبة والنظام السياسي، تستخدم من أجل قمع المجتمع وقوى المعارضة، وضمان بقاء النظام الحاكم. فالجيش في دول عربية كثيرة (الثورات العربية) وُظِّف لقمع التظاهرات، والاعتداء على الحريات وحقوق الإنسان، ودخل ساحة المواجهة مع المواطنين. فحصد نتائج وخيمة من وراء هذا التصادم، فكانت تكلفة المواطنين مرتفعة، وانهارت صورة الجيش أفقيًا وعموديًا.

• **الزاوية الاستملاكية للجيش:** أخذ شكل مؤسسة خاصة تملكها النخبة الحاكمة، وليس ملكية عامة للدولة والأمة؛ فالنخبة الحاكمة تنفق على الجيش من تجهيزات وتحفيزات، وتستثمر في قوته لتثبيت سلطانها. فتكون العائدات ضعيفة وهزيلة؛ لأنه استثمار في غير محله، في مقابل أموال طائلة، وتجاوزات غير قانونية.

• **الزاوية التحويرية لنصابه في المجتمع:** يتأسس في شكل فريق سياسي في مواجهة فرق سياسية أخرى؛ لأن انتقاله من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، يدخله في صدام مع المجتمع المدني الذي يراه في غير موقعه المحدد له دستوريًا. فيتحول من جيش للشعب إلى جيش النخبة الحاكمة، ومن جيش نخبة إلى جيش جماعة أو شخص معين. ويتدرج الولاء من الدولة إلى السلطة، ثم إلى الجماعة ثم إلى الفرد. فتستولي السلطة على الجيش وتُحوِّله إلى أداة تحت

إمرتها، ومن ثمّ فهي تفيض عن حدود جغرافيتها السياسية الطبيعية وتتماهى مع الدولة أو تؤول إلى دولة. وهذا النمط، هو الغالب على المشهد السياسي العربي.

– **سلطة الجيش**: يَشقُّ فيها الجيش عصا الطاعة على السلطة، ويعلو كعبه عليها من خلال التسلط ثمرة للانقلاب العسكري، ومنه يتحول:

• **نخبة سياسية ثم حاكمة**: فيتحول العسكريون سياسيين ثم مدنيين. وتدير النخبة العسكرية السلطة بطريقتين: إما بطريقة مباشرة، وفرض الأحكام على الحياة العامة، وإما من وراء ستار بتعيين واجهة، وإمساك الجنرالات بمفاتيح القرار.

• **السلطة أداة في يد الجيش**: تعمل على بقاء الحكم العسكري، ويقتضي ذلك وضع بعض المساحيق التجميلية، كإقرار دستور، وانتخابات برلمانية، والسماح لأحزاب المعارضة المساندة ومنع قوى المعارضة المدنية من ممارسة نشاطها بدعوى تهديد أمن الدولة.

• **سلطة عسكرتارية شديدة**: إفراز لعلاقة قوية بين الجيش والسلطة، تدوس الحريات وحقوق الإنسان، تُعطِّل العمل بالقانون، وتعلن حالة الطوارئ، وتُدخل الحياة السياسية في حلقة من الاحتقان والتدحرج نحو توظيف العنف، ويستولي الجيش على السلطة بالانقلاب العسكري.

– **الجيش الأهلي**: هو وليد صراعات قبلية وإثنية، حيث تكون الدولة ضعيفة. فلا يغدو الجيش للدولة، وإنما لعصبيات وطوائف إثنية معينة. فتنتقل من مشهد احتكار الدولة للعنف، إلى خصخصة هذا العنف. فلكل عصبية جيشها الذي تذود به عن كينونتها، وتناضل على مكانة لها في السلطة؛ فرابطة الولاء تغدو للأهل والعشيرة، أكثر منها للدولة والأمة. وينقسم الجيش إلى عصبيات، ويتماهى معها ويتحول ميليشيا أو امتدادًا لها (كالمشهد الليبي مثلًا). وهو بذلك لا يتخلى عن وظيفة الدفاع عن الوطن بل يساهم في تمزيقه من خلال الإقحام في الحروب الأهلية، ومن ثمّ الاستماتة في الدفاع عن الأهل والعُصْبة بدلًا من الوطن والأمة.

إن قدرة الدولة في المجتمعات العربية سجَّلت تراجعًا[799]؛ ما منح أجهزة الشرطة والأمن القوة قصد المساعدة في الحفاظ على النظامين الاجتماعي الأخلاقي والاقتصادي. إن حجَّة محاربة الإرهاب كثّفت أنماطًا من السلوك العنيف، والإفلات من العقاب في قطاع الأمن منذ أمد بعيد. وأثار تراجع موارد الدولة، والاقتصاد غير الرسمي، تسهيل الطريق لتورط في الفساد، وتشنجٍ في القطاعات الأمنية المقاومة للإصلاح.

رابعًا: مجالات التقاطع بين العسكري والسياسي في الدول العربية

خرجت هذه العلاقة عن القاعدة الأصلية المتمثلة في عدم تدخل المؤسسة العسكرية في صناعة الحياة السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية على غرار الأنظمة السياسية العربية. ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بالمؤسسة وأخرى خارجية ترتبط بالمحيط الذي توجد فيه[800]:

- **العوامل الداخلية**: تظهر سماتها من خلال البناء التنظيمي للقوات المسلحة، ودرجة الوعي السياسي (Political Awareness). يرى برانسون (branson) وفاينر (Finer) أنه كلما كان الوعي السياسي منخفضًا، قلت احتمالات التدخل العسكري المباشر. أما هنتنغتون[801]، فيرى أن مُسبِّبات التدخل العسكري في السياسة ليست عسكرية بقدر ما هي سياسية، ولا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، بقدر ما تعكس البنية السياسية والمؤسساتية للمجتمع.

- **العوامل الخارجية**: وتتمثل في محاور عدة، منها:

• غياب ميكانزمات واضحة، وأسس شرعية تحكم عملية انتقال السلطة [802]، ما يجعل المجال متاحًا للعسكريين والوصول إلى السلطة السياسية، عكس الدول الغربية التي تحتكم دائمًا إلى نظام الانتخابات بوصفه أسلوبًا دستوريًا، يتيح للجميع حرية اختيار حكامهم.

• الصراعات السياسية بين النخبة الحاكمة، وما تُحدثُه من انشقاقات في هرم السلطة، وانعكاسات ذلك على استقرار الدولة ومؤسساتها؛ ما يدفع بالعسكريين إلى التدخل بحجة إعادة الاستقرار، ومنه الاستيلاء على مقاليد الحكم والسيطرة عليها.

• ضعف الممارسة السياسية، وغياب هيئات المجتمع المدني، ومن هنا، صعوبة تعبئة الجماهير وهيكلتها سياسيًا، ما يؤدي إلى ظاهرة الاستتباع السياسي للنخبة الحاكمة أو لأطرافٍ خارجية. كذلك وَهَنُ الممارسة السياسية وفسادها، يطرح التدخل العسكري بديلًا في فشل النخب المدنية وعجزها.

• التركيبة الاجتماعية الضعيفة، والصراعات العرقية والقبلية والدينية، وما أنتجته من أزمات حادّة، جعلت المؤسسة العسكرية تتدخل بحجة إعادة التماسك إلى النسيج الاجتماعي الممزَّق داخل الدولة.

• إلى جانب عوامل أخرى غير مباشرة لا يمكن حصرها تدفع بتدخل العسكريين في الشؤون السياسية[803]، وهي مرتبطة بديناميات العلاقة بين مؤسسات الدولة المختلفة، ودرجة المرونة في التنافس السياسي.

صاحب الانقلابات العسكرية في الدول العربية تغيرٌ في التوافقات ولوحات التعارض بين الدول العربية، بل إن العلاقات تغيَّرت؛ ففي البلد الواحد بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية من جهة، والسلطة الانقلابية من جهة أخرى، وبسيطرة الجيش على الحكم[804]، برزت ظاهرة عسكرة الحياة السياسية، حيث قُلص المجال السياسي وبات مطابقًا للمجال الخاص من خلال نزع السياسة من المجتمع أولًا، ثم عسكرة مجال الدولة ذاته ثانيًا.

عند الوصول إلى السلطة يُحَل البرلمان، ويُعطَّل العمل بالدستور والقوانين، وتُفرَض حالة الطوارئ، ويُضَيَّقُ على الصحافة، ويُحظر نشاط الأحزاب إلا الموالية للسلطة، وتُلغى المعارضة، وتُربط المؤسسات التي تؤطر المجتمع المدني بالسلطة، وتُلغى وظيفتها الأصلية (المهنية، والتضامنية) إلى وظيفة مصطنعة، تروم الولاء للسلطة. فتغدو العملية السياسية ضمن إطار[805]:

* **الطابع اللامؤسساتي**: أي إن القرارات تصنع خارج الأطر المؤسسية؛

نظرًا إلى هيمنة المؤسسات السلطوية، وضعف المؤسسات التمثيلية والوسيطة.

* **الطابع اللانظامي**: أي إن النشاط السياسي وعملياته، تجري خارج القواعد الدستورية، وفي منأى عن الأطُر القانونية؛ فالنخبة العسكرية الحاكمة لا تعترف بوجود قواعد تحدِّد سلطاتها وصلاحياتها في إصدار القرارات.

* **الطابع الشخصاني**: أي اتخاذ القادة القرارات السياسية الاستراتيجية والتكتيكية في إطار نمط ضيِّق من العلاقات. فقد كان الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين يضرب بيده على الطاولة بقوة، ويقول «قرَّرْنا»، وفي الحقيقة قرَّر وحده من دون استشارة غيره.

من نافلة القول، إنه كلما زادت شرعية النظام وتعزَّزت الدولة المدنية، ضاق مجال تحرك المؤسسة العسكرية سياسيًا ووسائل عملها، كالضغوط والمساومات. ويبقى مؤشّر الديمقراطية هو الذي يحدِّد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية من جهة، كما أن طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية هي أحد مؤشرات قياس الديمقراطية في الدولة.

خامسًا: موقع المؤسسة العسكرية في الهندسة السياسية للنظامين التونسي والليبي

1 - الجيش والنزعة الحداثية في التوجهات السياسية لبورقيبة

كان عام 1955 عامًا لفكّ الارتباط القانوني بالدولة الفرنسية[806]، وبداية تاريخ توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي الذي أُعلن في عام 1956. وتولى الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية في إطار نظام جمهوري رئاسي ودستور عصري ينشد مؤسسات النظام الديمقراطي.

يعدُّ الجيش التونسي سليل الجيش الفرنسي[807]، حيث يعود أصله إلى زمن الحماية الفرنسية (1881 - 1956)، كما لجأ الجيش الفرنسي إلى توظيف عدد كبير من التونسيين في الحربين العالميتين، وتدريبهم على الطريقة الأوروبية، فكان متطورًا من حيث العُدَّة وطريقة التسيير. وأُسّست اللجنة الوطنية التونسية للجيش في عام 1956، عقب استقلال تونس عن فرنسا، ما جعل الجيش التونسي يستقل نهائيًا عن الجيش الفرنسي في عام 1958، وغدا رمزًا من رموز السيادة الوطنية. وأُسّست البحرية التونسية في عام 1959، والقوات الجوية في عام 1960.

يَعُدُّ مهتمّون كثر بالشأن التونسي خطاب 14 تشرين الأول/أكتوبر 1965 الذي ألقاه الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، مرجعًا أساسيًا في فهم ملامح دور الجيش ومحدِّدات السياسة الدفاعية التونسية، حيث دعا إلى ضرورة تلاحمه مع الشعب، والتنسيق مع الغرب. إلا أن تعامله مع الجيش في فترة حكمه تميّزَ بالحيطة والحذر، فعمل على تقليص دوره في العُدَّة والعتاد، حتى لا تكبر تطلعات العسكريين وتغريهم بالتدخل في الحياة السياسية[808]. كما عمل على إحداث توازن بين مراكز السلطة السياسية من خلال الاعتماد على دور أجهزة الأمن الداخلي، وإعطائها أهمية. إن الضعف السياسي للممارسين العسكريين في تونس عكس نظرائهم في الجزائر أو مصر، جعل احتمالات دخولهم المعترك السياسي مستبعدة. فبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 1962 لِلَزْهر الشرايطي[809]، لجأ بورقيبة إلى إعدام الضباط المتورطين. كما عمل على تقزيم دور الجيش منذ عام 1968 من خلال مؤسسات شبه عسكرية كالحرس الوطني، حتى يتفادى أي تهديد مستقبلي يتضمن التفكير في انقلاب عسكري يطيح السلطة القائمة.

يبدو أن تدخل الجيش في قمع التظاهرات كان نسبيًا[810]، مقارنة بتدخّل الأجهزة الأمنية؛ إذ تعرّضت حركة النهضة للملاحقة والقمع من جانب أجهزة الأمن الداخلي التي كانت مكلفة أيضًا بمراقبة تحركات كبار العسكريين، ورصد اختراق الإسلاميين مؤسسة الجيش.

تميَّزت فترة بورقيبة ببناء هياكل للدولة الحديثة مع عصرنةٍ على الأصعدة المختلفة[811]، لكن في إطار شخصنة للحكم وغلق للمجال السياسي، مع

تقليص في فضاء المشاركة السياسية وغياب للتعددية الحزبية، وتقليص دور وسائل الإعلام وجعلها بوقًا لأجهزة النظام وديماغوجيته، وقمع علني لأشكال المعارضة المختلفة، ولا سيما حركة النهضة الإسلامية.

2 - المؤسسة العسكرية في ليبيا: خلفية وسلوك

تكونت النواة الأولى للجيش الليبي في عام 1940، في إثر اتفاق بين القيادة البريطانية[812] والملك محمد إدريس السنوسي، من خلال الاستعانة بالمهاجرين والأسرى الليبيين لمحاربة الألمان والإيطاليين، وأطلق عليه اسم القوة العربية الليبية أو الجيش المرابط. وفي 24 كانون الأول/ ديسمبر 1951، نالت ليبيا استقلالها، وبدأت في تأسيس جيشها، ودأبت على إرسال بعثات عسكرية إلى الخارج، وأنشئت مدرسة عسكرية في عام 1953 لتخريج الضباط، وأسندت قيادة الجيش إلى ضباط إنكليز، كما اختيرت المملكة العراقية لتدريب الجيش الذي بدأ يزداد عددًا بعدما أصبح الالتحاق به إلزاميًا بعد عام[813] 1976 تحت حكم معمر القذافي (1969 - 2011).

يكاد يكون دور المؤسسة العسكرية في ليبيا منعدمًا في فترة الحكم الملكي الممتدة بين عامي 1951 و1969، سواء كان على المستوى الداخلي، إذ لم يوظف في قمع التظاهرات أو إخمادها، أم على المستوى الخارجي، حيث عرف نوعًا من الاستقرار مع الجيران، إلى جانب صغر حجمها ووجود قوة الأمن الداخلي إلى جانبها[814]. لكن دور الجيش يكمن في إطاحة النظام الملكي، عبر انقلاب عسكري لجيش ذي تركيبة بدوية، قاده ملازم أول هو معمر القذافي؛ تذمرًا من السقوط في أحضان المملكة البريطانية، وخضوعها للمصالح السياسية الأميركية، وتجاوبًا مع المد الثوري للحركة الناصرية. فكان الجيش البديل الوحيد في إنجاز التغيير وإنقاذ البلاد.

من خلال مقارنةٍ بسيطة، يتضح أن الجيشين التونسي في مرحلة بورقيبة والليبي في مرحلة الملك إدريس السنوسي يتقاطعان في الاعتماد على أجهزة الأمن الداخلي، ويتفقان على تقزيم دور الجيش وعزله في خانة بقي فيها بعيدًا من أي تطلع إلى الممارسة السياسية.

3 - المؤسسة العسكرية في الاستراتيجية الأمنية للرئيسين زين العابدين بن علي ومعمر القذافي

أ - الجيش في تونس: من التوافق إلى التقليص

إن مسار الرئيس زين العابدين بن علي العسكري، ومعرفته بالتيارات السائدة داخل الجيش، جعلاه يستميل المؤسسة العسكرية من خلال وعود بإعادة الاعتبار لها ظرفيًا قصد مساعدته على إنهاء فترة حكم بورقيبة. واستغل استياء كبار بعض الجنرالات من سياسة التهميش المنتهجة من النظام السابق ضدّ العسكريين داخل سلم النخب العسكرية، مقارنة بأجهزة الأمن الداخلية.

إن تربّع بن علي على كرسي السلطة بين عامي 1987 و2011، مكّنه من نسج علاقات بالمؤسسات الأمنية كلها، حيث ساعده في ذلك تخصصه في قضايا الأمن الداخلي[815]، ومتابعته ملف الإسلاميين في توظيف هذه العلاقات، بهدف جلب دعم المؤسسة الأمنية من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى، لإزاحة بورقيبة عن السلطة.

إن تحكُّم بن علي في مفاتيح الأمور، مكّنه من الاستيلاء على السلطة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، وأصبح رئيسًا بمقتضى الفصل 75 من الدستور، وبدعم من المؤسسات الأمنية التي كان يتحكم فيها، ورغبة العسكريين في التّخلص من بورقيبة، وسلوكه المرفوض. فنُظِّمت انتخابات شكلية كانت محور التوافق بين الجيش والمؤسسة الأمنية، بل إنها حُبكت بين الوزير الأول بن علي، ورئيس الحرس الرئاسي الحبيب عمار، ورئيس هيئة الأركان عبد الحميد الشيخ. ويبرز ذلك في التركيبة الحكومية بعد الانقلاب؛ إذ تقلد عبد الحميد الشيخ مناصب وزارية ودبلوماسية عدّة، وعُيِّن عسكريون في مناصب ولائية.

إلا أن هذا التوجه لم يدم طويلًا، فغدت تونس دولة بوليسية[816]، تعتمد على جهاز أمني مكوّن من 120 ألف فرد؛ بمعدل 1.3 من عناصر الأمن

لكل 100 تونسي، وغدا للشرطة السرية دور في ملاحقة الناشطين السياسيين والنقابيين. وعمل على تكريس سلوك بورقيبة تجاه المؤسسة العسكرية، وحصَر دورها في قضايا الدفاع، نظرًا إلى خبرته في مرحلة بورقيبة، واحتلال المنهج الأمني المكتسب مركزًا في نسقه الأمني، ورؤيته في القضايا المتعلقة بالاستقرار والتغيير السياسي.

على الرغم من إدخاله بعض الإصلاحات، أثبت الواقع السياسي سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجريات النشاط السياسي في تونس[817]، وسيطرته على أغلبية المقاعد في مجلس النواب (أكثر من 80 في المئة من المقاعد)؛ ما جعل التشريعات تصب في مصلحة النظام الحاكم، كالتعديلات الدستورية في 1998 التي أزاحت العهدات الرئاسية، وبقائها مفتوحة حتى يظل زين العابدين بن علي رئيسًا إلى الأبد. وفي تعديلات عام 2002[818]، رُفِعَت سن الترشح للرؤساء إلى ما بين 40 و75 سنة، ما جعل الطريق ممهدًا أمام فوز مرشح حزب التجمع الدستوري الديمقراطي زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية للأعوام 1989، 1994، 1999 و2004 بنسبة 90 في المئة. وظل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي محور الحياة السياسية في تونس، محاطًا ببعض الأحزاب الموالية مع تصفية للقوى المعارضة الرئيسة، وفي مقدمها حركة النهضة التي تعرّض أعضاؤها لشتى أنواع القمع والإقصاء، ومنعت من ممارسة النشاط السياسي منذ انتخابات عام 1989.

لم يكن انتماء بن علي إلى المؤسسة العسكرية[819] معوقًا أمامه لاتهام مجموعة من الضباط في عام 1991 بمحاولتهم إطاحة نظامه. فَسُجِن عسكريون كثر، كما أقيل بعضهم، ووُجِّهَت ضربة قاسية زعزعت أركان الجيش، واتهم بعض الضباط بالانتماء إلى التيار الإسلامي، في حين اتُهم آخرون بالتحضير لانقلاب عسكري. ثم فُرِضَ التقاعد الإجباري على عدد منهم، بينما حُكِم على آخرين بالسجن والإقامة الجبرية.

تواصلت عمليات تهميش الجيش الذي بلغ عدده بين عامي 1991 و2011، 40 ألف جندي وضابط. فحدَّ ميزانية وزارة الدفاع، وعطّل ترقيات الضباط، وفَرض التقاعد الإجباري على عدد من الضباط، خصوصًا

الأكفاء منهم. وحُدد الدور العسكري للجيش في مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية، وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة؛ ما فتح المجال أمام بن علي للاستفراد بالسلطة، فكان التهميش والإضعاف والإقصاء التام للمؤسسة العسكرية من الساحة السياسية هدفه الأساس.

اعتمد بن علي استراتيجية في التعامل مع الجيش ترتكز على اثنين من التكتيكات التكميلية[820]:

- يشمل **الأول** تهميش دور القادة العسكريين في مؤسسات الدولة، وصعوبة حصولهم على الموارد، ومن ثمّ ابتعادهم من الحياة السياسية.

- أما **الثاني** فهو إبعاد الجيش كلية من القضايا الأمنية اليومية، وجعل هذا الملف بين أيدي وزارة الداخلية.

إن ارتباط قضايا الفساد بعائلة الرئيس وعائلة زوجته، كان من المؤشرات المؤجِجة لفتيل الثورة في تونس، وبقاء الجيش نظيفًا وعدم اتهامه بالفساد والتورط في الصفقات المشبوهة، جعلاه محل احترام الرأي العام التونسي.

ب – الجيش وثنائية النظام العسكري في استراتيجية معمر القذافي

على الرغم من كون القذافي عسكريًا وامتلاك ليبيا قدرات مالية عالية[821]، فإنه لم يعمد لبناء جيش قوي يتجانس مع حجم الأسلحة المتنوعة وغير المتناسقة المكدسة في المستودعات التي تأكّلت بسبب غياب الاحترافية والمهنية المقصودة. فلم يكن الجيش الليبي جيشًا يُحسب له حساب في مواجهة العدو الخارجي، أو ذا نفوذ في السياسة، ولا سيما في العقد الثاني من مرحلة حكم القذافي. ويرجع ذلك إلى انتفاء التهديد الخارجي المباشر، وبُعد ليبيا من خط المواجهة مع إسرائيل الذي لم يتعدَّ مجال الاحتدام والصراعات اللفظية. كما أن تخوّف القذافي من وجود جيش قوي يغري ضباطه بالانقلاب وإطاحة حكمه[822]، جعله ذلك كله يتعامل مع الجيش النظامي بأسلوب التهميش وعدم التمكين، ولا سيما بعد التجارب الفاشلة التي كان الإعدام حليفًا

لروادها؛ إذ انسحب بعض رفقائه من المجلس الثوري، كعبد السلام جلود، وحوكم العقيد محمد المقريف في ظروف مشكوك فيها، واغتيل بشير هوادي وعواد حمزة في عام 1975[823]، وعمر المعايشي في عام 1984. كما ألغى في عام 1977 نظام صنع القرار الجماعي الذي أنشأه مجلس قيادة الثورة؛ فمن نحو اثني عشر عضوًا لم يبقَ منهم إلا ثلاثة، نتيجة الممارسات القمعية التي انتهجها القذافي، والأحادية في النظرة والسلوك؛ فالنظام السياسي في ليبيا كان نظامًا شموليًا مغلقًا ارتكز على أيديولوجيا وأفكار ومعتقدات رسمية ومؤممة، مصدرها إيحاءات الكتاب الأخضر.

لذلك، لا عجب أن يقف الجيش من النظام السياسي موقف المتفرج، فقام المرتزقة وبعض المتعاقدين من دول أفريقية مختلفة، بالوقوف إلى جانب القذافي وقمع المتظاهرين[824]، نتيجة مقاربة بناء القوى العسكرية الرديفة والبديلة أو الأمنية الدفاعية التي يكون الولاء فيها للقرابة القبلية والعشيرة التي تدين بالانصياع للرئيس. ولم يعمل يومًا على بناء مؤسسات حكومية مستقلة وقوية، بل عزَّزَ حكمه من خلال القمع والمتابعات، وبناء التحالفات القوية. فظهرت في ليبيا في فترة القذافي ثنائية النظام العسكري[825]:

- **إطار عسكري تقليدي**: أي وجود جيش مهمته الدفاع عن الوطن ومواجهة التهديدات الخارجية. وعلى الرغم من توافر السلاح بين يديه، فهو ضعيف لانعدام التدريب وطرائق التنظيم الحديثة.

- **إطار غير تقليدي**: يضم مجموعة من الوكالات الأمنية، هدفها الحفاظ على القذافي ونظامه. ويتكون من الكتائب والأفواج الخاصة التي يقودها أقارب القذافي والأوفياء له، تتسم بالتنظيم العالي، والأسلحة المتطورة. وكلها تحت قيادة القذافي، عبر أقارب له من قبائل تدين له بالولاء[826]، نجد في مقدمها اللواء أحمد قذاف الدم القائد الأعلى السابق لبرقة، ثم العقيد عبد الله السنوسي الذي ينتمي إلى قبيلة المقارحة والرائد مسعود عبد الحفيظ أحمد.

لكن أبرز هذه الكتائب وأفضلها تدريبًا كان الفيلق 32، أو كتيبة خميس التي ضمَّتْ نحو 10,000 رجل، وامتلكت أسلحة ثقيلة ودبابات حربية، وراجمات صواريخ. كما أوكلت إلى أبنائه الآخرين قيادة وحدات عسكرية

خاصة. وساند هذا الإطار، إطار ثالث يتمثل في الميليشيا الشعبية والقوى شبه العسكرية التي تضُم مواطنين ومرتزقة أجانب ضمن مسميات «الحرس الثوري الليبي» و«الجيش الإسلامي الأفريقي»، والتي كانت ترفض نظام الجيش التقليدي، وفقًا لاعتقاد القذافي بأهمية الدفاع الشعبي ضمن المنظومة القيمية القبلية.

استغل القذافي هذا التمايز القبلي[827]، حيث أكد في **الكتاب الأخضر** أن القبيلة هي شكل مصغر من الأمة، وأنها رابطة اجتماعية يجب الحفاظ عليها من دون إدخالها في السياسة. لكن النسيج القبلي فرض نفسه في الممارسة السياسية من خلال تقسيم العمل السياسي، وتوزيع الوظائف وفقًا لآليات الهوية القبلية. وساعد في ذلك تأطير الحركة السنوسية المجال الاجتماعي في ليبيا قبل عام 1969 في إطار ديني وحَّد المجتمع في أربع مقاطعات، ضمَّت مجموعات قبلية مركزية.

تمتَّع النظام الليبي بخصائص انفرد بها عن الدول العربية كونه جماهيريًا. والتزم توجيهات **الكتاب الأخضر** في تنظيم القوى العسكرية داخل ليبيا، من خلال إلزام كل المواطنين التدريب على السلاح واستخدامه. فعوضًا عن جيش منظم[828]، يوجد شعب مسلح، بلغت ميليشياته نحو مليون ونصف المليون من المواطنين المدرَّبين على مختلف أنواع الأسلحة، إلى جانب الدفاع المحلي المكوَّن من الليبيين الذين تجاوزت أعمارهم الخمسين سنة، وهم مكلفون حراسة المرافق العمومية كالمباني الحكومية، ومحطات الوقود، وغير ذلك، والتدرب على السلاح واجب على كل مواطن ومواطنة طبقًا لمبدأ الدفاع عن الوطن مسؤولية المواطنين[829]. فأُنشئت الأكاديمية العسكرية للنساء في عام 1979، وكليات النساء لضباط الشرطة في عام 1993، وصولًا إلى اللجان الثورية النسائية.

شارك الجيش الليبي في محطات خارجية ما عادت على ليبيا إلا بالوبال؛ فكانت محطَّاتٍ غير مدروسة، بل تدفعها نوازع شخصية ودوافع أيديولوجية واهية[830]، أما على المستوى الداخلي، فكانت اللجان الثورية تصول وتجول. وتمثَّل دورها في توجيه الجماهير على أدنى المستويات وصنع اختياراتها؛ إذ لم تكن سوى أجهزة أمنية سرية تدين بالولاء للقذافي، وعدت نفسها سليلة

الضباط الأحرار، وملهمة من أفكار القائد الذي عدّها الإطارين السياسي والعملي لقوة ثورة الفاتح «العظيمة». وعادة ما تقوم هذه اللجان بعمليات اغتيال للمعارضين في الداخل والخارج تحت الإشراف المباشر للقذافي.

عمد القذافي مع بداية عام 1988 إلى تغيير مؤسسة الجيش بمؤسسة حراس الجماهيرية، رأستها لجنة الدفاع الشعبية. ورأى خطورة استيلاء الجيوش النظامية على القوة العسكرية وتوظيفها في السيطرة على الشعوب؛ ما يعني استبعاد الجيش من المجتمع والسياسة، واستبداله بقوات شبه نظامية، وتقوية سلطانها[831]. كما عمد إلى تخفيض ميزانية الدفاع من 1.3 مليون دولار في 1998 إلى 1.2 مليون دولار في 2000. فشهدت المؤسسة العسكرية انخفاضًا حادًا في مجال التسلح والعتاد والعنصر البشري.

ظل الجيش الليبي قرابة عشرة أعوام منذ 1969 بعيدًا من تجربة اللجان الثورية، إلى أن بدأ القذافي في أواسط الثمانينيات يتحدث عن إلغاء الجيش النظامي واستبداله بقوى شعبية، مقاربة في الإصلاح السياسي، بعد انتقادات المجتمع الدولي اللاذعة، كون النظام نظامًا شموليًا، فألغي جهاز الاستخبارات في عام[832] 1989.

أطلق القذافي عقيدة «الجيش المسلح»[833]، وهي نظرية تنادي بزوال الجيوش النظامية، والعمل على تسليح الشعب وانتهاج الحرب الشعبية، بديلًا من الحرب التقليدية. فعمد إلى تجييش الجامعات والمدارس والمدن، وتكوين كتائب المناوبة الشعبية المسلحة التي وصلت إلى أكثر من 400 كتيبة[834]، ومن ثم تذويب الجيش داخل الشعب. كما عمل على تأهيل أبنائه عسكريًا وأكاديميًا، وتكليفهم رئاسة الألوية والكتائب التي فصلها تنظيميًا وإداريًا عن المؤسسة الدفاعية، وضمان جاهزيتها لقمع أي تظاهرة أو محاولة انقلابية. وهي كتائب موالية للقذافي تدافع عنه ويقودها أبناؤه. لكن الاحتجاجات التي طالبت بالإصلاحات السياسية في البداية، ثم تغيير النظام كان حجمها ثقيلًا، أدَّت إلى مقتله على يد ثوار الشعب المسلح نفسه.

اللجان الثورية ذات أصول عسكرية لكنها تحولت إلى أجهزة أمن داخلي؛ ما يجعل النظامين التونسي والليبي يتقاطعان في تغلغل أجهزة الأمن داخل

تكوينات المجتمع، وممارستها القمع والمراقبة السياسية. ولذلك، يُعدّ النظام الليبي نظامًا عسكريًا بامتياز[835]، ليس لكونه نتج من انقلاب عسكري، بل في اعتماده على وسائل عسكرية في تسيير المجتمع.

بعد اندلاع الاحتجاجات، بقي الجيش التقليدي في البداية على الحياد، وعدّها فرصة للانتقام ممّن همّشوه وأذلوه[836]. وبعد أن اشتد وطيس الاحتجاجات، بدأ في التسلل فرديًا، ثم بالتشكيلات الجماعية إلى جانب الثوار في بدايات الثورة، وإعادة تنظيم المعارك وقيادتها ضد كتائب القذافي في المنطقة الشرقية، وفي الجبل الغربي وفي مصراتة، إلى أن انتهى بانضمام الأغلبية إلى الشعب، ولا سيما بعد أن انتقل الملف الليبي إلى المجتمع الدولي، وتدخّل حلف شمال الأطلسي (الناتو). أما القوى غير التقليدية فالتفّت حول القائد، وأظهرت استماتة شرسة في مواجهة القوى الشعبية المطالبة بالتغيير. وعدّت ذلك معركة شخصية كونها مهددة في دائرة المصالح المنتفعة بالسلطة، خصوصًا بعد أن وصف القذافي[837] المنشقين بالكلاب الضَّالة أحيانًا، وبالفئران والصراصير أحيانًا أخرى، يجب القضاء عليهم وإبادتهم.

كان للعامل الخارجي دور في إطاحة نظام القذافي[838]، حيث أصرَّت فرنسا تحت مظلة حلف الناتو على ضرب النظام الليبي وإسقاطه، مُستعملة القرار الأممي غطاء يمنحها شرعية التدخل، كون ليبيا دولة نفطية زادها موقعها الجيوسياسي أهمية في حسابات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي الجيوستراتيجية. كان هذا التدخل الفيصل في إدارة المعركة بين الفريقين وتوجيه بوصلتها، وفقًا للمصالح الاقتصادية لهذه الدول وحساباتها الاستراتيجية. قال السفير الأميركي جين كريتز (Gene A. Cretz) «نحن نعلم أن النفط هو جوهرة في تاج الموارد الطبيعية الليبية، فيجب على الشركات الأميركية أن تستغل الفرص المتاحة لبناء البنية التحتية من الألف إلى الياء، على غرار الفترة الأخيرة من مرحلة القذافي»[839].

سبقت التدخّل حملة إعلامية ضخمة[840] قصد تهيئة الجو لتدخّل الحلف تحت دواعي التدخل الإنساني. كما أتاحت الأسلحة والتدريب العسكري لقوات المتمردين مع ضمان الغارات الجوية. ويدخل تصريح كل من ديفيد كاميرون ونيكولا ساركوزي وباراك أوباما، في هذا الإطار قولهم إنه من

الصعب تخيل مستقبل ليبيا والقذافي لا يزال على رأس السلطة. فقتل القذافي في اليوم التالي لزيارة هيلاري كلينتون ليبيا[841]؛ استجابة لقولها الصريح بوجوب قتله أو القبض عليه لمحاكمته. وتمَّ ذلك فعلاً في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 خارج مدينة سرت مسقط رأسه، حيث قُتل بطريقة بشعة، وملاحقة شرسة له من القوى المعارضة، بعد أن هرب من طرابلس واحتمى بقبيلته في سِرت[842]. لكن لم يشفع له ذلك على الرغم من المناجاة والندم، فلم يرحمه الثوار وعدّوه غنيمة حيًا أو ميتًا، وأفرغوا فيه جام غضبهم، وعرض جسده المشوّه مدة خمسة أيام[843]، مع ابنه ثم دُفن بعد ذلك في مكان سري. وأعلن المجلس الوطني الانتقالي، المنظمة السياسية العسكرية المسؤولة عن جمع القوى المعارضة للقذافي بعد دخوله مدينة طرابلس أواخر آب/ أغسطس 2011، تحرير البلاد. ولم يكن القذافي في أيامه الأخيرة إلا حليفًا للقوى الكبرى وفيًّا لها بعد تخليه عن المشروع النووي، وتسليمه ترسانته إلى الولايات المتحدة[844]، أسابيع قليلة وانقلبت عليه وفقًا لمبدأ لا صداقة ولا عداوة دائمة تقف أمام المصالح القومية والاستراتيجية.

يرجع تباين موقف الجيش الليبي من الأحداث في ليبيا إلى العوامل الآتية[845]:

- خروج الشعب عن النظام، يعني فقده شرعيته.
- ميل الجيش إلى الانتقام من القذافي.
- تأكد الجيش من استحالة النصر لنظام القذافي بعد التدخل العسكري لحلف الناتو وفقًا لقرار مجلس الأمن 1973.

خلاصة القول إن تهميش الجيش في مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي، ومقاربة العقيد القذافي من انتهاج ثنائية النظام العسكري وعزل الجيش وعدم التمكين له كان لغرض واحد وهو إبعاده من الحياة السياسية، وضمان نأيه عن المطالبة بالسلطة، أو التفكير في تزعّم انقلاب عسكري ينهي فترة تربعهما على كرسي السلطة، ومنعهما من التمتع بالامتيازات المصاحبة له.

4 - الجيش في ميزان الثورة التونسية، من الحياد إلى إدارة الأزمة

إن الانتفاضة الشعبية التي اندلعت عقب إشعال الشاب البوعزيزي النار في جسده في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 عقب إهانته من جانب عون للأمن[846]، جعلت مدينة سيدي بوزيد تشتعل على آخرها بداية من 24 كانون الأول/ ديسمبر 2010، إلى جانب الولايات المجاورة على غرار القصرين، ووصولها إلى العاصمة تونس في 12 كانون الثاني/ يناير 2011.

بدأت الفوضى المدنية وأزمة الأمن الداخلي في تونس في إثر الاحتجاجات الشعبية[847] التي كانت سلمية في بدايتها، وفرضت على السلطات توظيف أجهزة الأمن الداخلي لقمع هذه الاحتجاجات. لكن انتشار هذه التظاهرات وتوسّع مجالاتها[848]، وعجز قوى الأمن عن مواجهتها، استوجب الاستنجاد بالجيش للوقوف أمامها وفقًا لما يخوّله الدستور. فأعلن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي حالة الطوارئ مدة ستة أشهر، امتدَّت بعدها إلى غاية 2011. ثم أصدر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة دستوريًا أمرًا إلى الجيش البرّي بالنزول إلى الشارع ومواجهة الاحتجاجات. لكن الجيش مبدئيًا التزم الحياد[849]، ولم يطلق الرصاص على المتظاهرين، بل رام الحفاظ على المؤسسات وتفادي انهيار الدولة. إلا أن ارتفاع درجة الاحتجاجات، جعل الجيش يميل إلى الشعب ويقف إلى جانبه.

حاول الرئيس امتصاص الغضب، فأعلن عبر الشاشة في 13 كانون الثاني/ يناير عن نيَّته تجسيد حزمة من الإصلاحات السياسية[850]؛ كإجراء انتخابات برلمانية نزيهة، وعدم ترشحه لعهدة رئاسية مقبلة. لكن ارتفاع حدَّة الغضب الشعبي دفع إلى إخراج قوات الأمن إلى الشارع، مع منحها الضوء الأخضر لإطلاق النار على المتظاهرين.

إن رفض الجنرال رشيد عمار الخضوع لأوامر الرئيس بن علي كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، إطلاق النار، وإبلاغه الرئيس منذ الأسبوع الثاني «أنه غير مستعد مطلقًا لإطلاق النار على المتظاهرين»، كان عنوانًا لموقف المؤسسة العسكرية مما يجري في تونس. وعندما تعاظم الحراك، واستحالت السيطرة عليه وبات الانهيار وشيكًا، تدخّل الجيش في صورة مهذبة مع الرئيس من دون استعمال القوة والعنف، قصد إقناع الرئيس بضرورة المغادرة ولا جدوى من البقاء، فساهم ذلك في تسريع سقوط نظام بن علي وهروبه.

إن قرار رئيس هيئة أركان الجيش البري الجنرال رشيد عمار في 13 كانون الثاني/ يناير عدم الوقوف أمام المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، وحصاره قصر قرطاج، دفع بالرئيس التونسي إلى الاستسلام ومغادرة البلاد، وأسقط النظام. كان هذا الموقف نتاج قناعة عسكرية عبَّر عنها الجنرال في 24 كانون الثاني/ يناير 2011[851] بأن مهمة الجيش هي الحفاظ على الثورة، مع حماية الشعب والدولة، فالجيش حامٍ للدستور، ولا يخرج عن هذا الإطار.

لم يبدِ الجيش رغبته في الاستيلاء على السلطة على الرغم من شغور منصب الرئاسة، ولم يقبل بانهيار مؤسسات الدولة، وساهم في التأسيس للتحول من نظام استبدادي إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، وحماية الحالة المتشكلة مدنيًا بتأثير الحراك الشعبي، ما أكسبه صدقية وشعبية خوّلتاه ترتيب المرحلة الانتقالية[852] التي بدأت بتعيين محمد الغنوشي رئيسًا للدولة بمقتضى الفصل 56 من الدستور، ثم نقل السلطة الرئاسية إلى رئيس البرلمان فؤاد المبزع، تبعًا للفصل 57 من الوثيقة الدستورية. إن تفسير موقف الجيش هذه السلوكات يمكن تلخيصه في النقاط الآتية[853]:

– التهميش والفتور في العلاقة بين المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية، والصراع الخفي مع جهاز الحرس الرئاسي.

– إدراك المؤسسة العسكرية انتهاء مرحلة بن علي، وضرورة الحفاظ على الدولة ومؤسساتها، وتفادي المواجهة مع الشعب للحفاظ على الصدقية.

– سلمية الاحتجاجات، واستحالة تبرير اللجوء إلى الأسلحة النارية.

– مهنية التكوين، وارتباط الضباط بالنظام الجمهوري، واحترام الدستور.

– موقفه الوسطي من إشكالية الإسلام والعلمانية، ومحاولة إيجاد الحلول العقلانية لها وليس الصراع، وقدَّم نفسه الحامي للنظام الديمقراطي الجمهوري الذي يستوعب الجميع.

– أحقية المطالب الرافضة للفساد والإقصاء، فهي انتفاضة شعبية تقارب في تصنيفها الثورات.

– الخوف من التدخل الأجنبي الذي كان مستعدًا لإرسال قوات لحماية

نظام بن علي.

كان موقف الجيش واضحًا، ببعده من الرغبة في الاستيلاء على السلطة، بل عمل على تهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار إلى مؤسسات الدولة، ودعم الشرعية الدستورية لهذا التحول، خصوصًا بعد صدور القائمة التي أعلنها الصحافي المعارض سليم بقة[854]، والتي تحتوي على 133 شخصية من النظام السابق تقلدت مناصب جديدة، أربع عشرة شخصية منها عُيِّنت في مناصب عليا في الدولة، إضافة إلى تعيين ولاة جدد على مستوى 24 ولاية في تونس، ما أثار امتعاضًا كبيرًا واحتجاجات دفعت بالجيش إلى التدخل قصد تهدئة الوضع. كما عمل الجيش على التنسيق مع الشرطة ولجان أهلية لحماية الأرواح والممتلكات[855]، ومراقبة الحدود البرية مع ليبيا (459 كلم) والجزائر (965 كلم)، وحركة الأشخاص والتصدّي للإرهاب، تماشيًا مع مطالب الانتفاضة الشعبية التونسية المتمثلة في بناء مجتمع ديمقراطي قائم على القانون، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية المفقودة. ومن مصلحة الجيش أن يتحقق انتقال سلس للسلطة السياسية وليس عنيفًا، يمنحه هيبة وصدقية أكبر؛ كون الجيش التونسي لم يكن تعداده يزيد على 35 ألف مجند، واعتماده بدرجة أكبر على جنود الاحتياط، ولا يستفيد بأكثر من 1.4 في المئة من الناتج المحلي الخام الموجّه لقطاع الدفاع.

إن عدّ الجيش التونسي جيشًا للدولة والوطن[856] يكمن في طاعته وانصياعه للسلطة السياسية، من دون أن يتحول إلى جيش شخص أو فئة، هو الذي صنع هذا السلوك تجاه الحوادث في تونس؛ إذ تشبّع بالمبادئ الفرنسية منذ إنشائه. وهي مبادئ قائمة على الولاء للوطن والاحترافية والانضباط، قصد المحافظة على المصلحة الوطنية من دون الاهتمام بالتوجهات القومية أو الدينية[857].

جعلت مغادرة بن علي البلاد القوات المسلحة تتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن، وزاد شعبيتها عدم تلَطُّخ أيادي جنودها بدماء التونسيين ولا ممارسة القمع ضدّهم[858]. كما أنها لم ترَ فائدة في الحفاظ على نظام بن علي، والصور النمطية السلبية لأجهزة الأمن ودفاعها عن مصالح بن علي وعائلته.

لم يكن المجتمع المدني مرتاحًا للحكومتين اللتين رأسهما محمد الغنوشي لوجود عدد من وزراء النظام السابق فيهما، فأدَّت الاحتجاجات إلى حلهما. كما أن حكومة الباجي قايد السبسي لم تستطع الإجابة عن سقف المطالب الجماهيرية. ولم يتدخل الجيش في هذه التجاذبات السياسية، بل عمل على حماية المواطنين، والحفاظ على مؤسسات الدولة. وجاء على لسان ممثل وزارة الدفاع أن هدفها حماية المسار السلمي للتحول الديمقراطي[859]، وليس فرض القوانين العسكرية، ولا سيما بعد أن طُرح تساؤل عقب الثورة، حول طبيعة العلاقات الجديدة العسكرية المدنية.

في أول خطاب رسمي وجّهه رئيس أركان الجيش التونسي رشيد عمار إلى الشعب، في إثر التظاهرات المطالبة بإسقاط حكومة الغنوشي، أكد المبادئ الأساسية التي تؤطر عمل المؤسسة العسكرية، وهي[860]: التزام الدستور، وحماية الثورة وضمان سلميتها، وعدم قمع المتظاهرين السلميين، مع السماح لهذه الحكومة أو غيرها من الحكومات بمواصلة العمل والاهتمام بشؤون المواطنين. بناءً عليه، فإن الجيش هو حامي الديمقراطية والشرعية الدستورية، وحامي البلاد والشعب. وفندت الفرضيات التي كانت تدور في الساحة السياسية التونسية على أن الجيش سيستولي على السلطة. لقد طرح وزير الداخلية في الحكومة الموقتة التي رأسها الباجي قايد السبسي[861]، فرضية تقديم الجيش بديلًا علمانيًا لتيار الإسلام السياسي الممثل في حركة النهضة من خلال انقلاب عسكري. لكن جاء النفي سريعًا من وزارة الدفاع من خلال التزامها البقاء على الحياد، فهي فوق التجاذبات السياسية والتحالفات المصلحية للأحزاب. وتجسَّد ذلك في نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وفوز حركة النهضة بالمركز الأول، ونأي الجيش عن أيّ تدخّل أو تزوير.

حاولت الجبهة استغلال الوضع الإقليمي الذي أدى في 3 تموز/ يوليو 2013 إلى إطاحة الإخوان المسلمين في مصر[862]. فحاولت توظيف الاحتجاجات من خلال حشد الشارع في صيف 2013 في إطار ما سمي «اعتصام الرحيل»، لتأليب الرأي العام ضد النهضة والائتلاف الحاكم معها. وتأييدًا للنواب الستين المنسحبين من المجلس التأسيسي، والمحتجّين على

اغتيال محمد براهمي وشكري بلعيد، طالبوا الحكومة الائتلافية بالاستقالة الفورية. وحاولوا استمالة الجيش ورجال الأمن من خلال دعوتهم إلى مساندة الحراك الاحتجاجي، والاستيلاء على السلطة. لكن الجيش حافظ على الحياد، والتزم الوقوف على مسافة واحدة من الفرقاء السياسيين رافضًا الدخول في معترك السلطة، ما جعل احتمال دخول تونس حربًا أهلية مستبعدًا[863]، كون بقاء الجيش بعيدًا من الساحة السياسية، وترك المجال للأحزاب السياسية، ولا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل لتسيير المرحلة الانتقالية. واستطاع هذا الاتحاد أن يقنع أغلبية الفاعلين السياسيين في الساحة التونسية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات قصد غلق ملف الأزمة السياسية، والانتهاء من تنقيح الدستور الجديد الذي حَظِي بتصويت الأغلبية في 27 كانون الثاني/ يناير 2014.

رأى الباحث التونسي عبد السلام مغراوي[864] أن دور المؤسسة العسكرية اقتصر على تأمين الانتقال السياسي والحياد إزاء العملية السياسية وفقًا لما يقتضيه الدستور. ولم يحدث في تاريخ المؤسسة العسكرية في تونس أن تدخّلت في الشأن السياسي بطريقة مباشرة، بل تدخّلت في الأزمات الاجتماعية، كالاضطرابات العمالية في عام 1978، وأزمة الخبز في عام 1984. أحدث هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية انطباعًا إيجابيًا دفع شبانًا كثرًا إلى الانضمام طوعيًا، حيث زاد عدد المجندين طوعيًا بعد عام 2011 أكثر من خمسة أضعاف، ولجوء حكومة النهضة إلى التقليل من حيز سلطات أجهزة الأمن الداخلي لمصلحة المؤسسة العسكرية.

لهذه العوامل والأسباب، ونتيجة للمواقف الإيجابية للمؤسسة العسكرية لم توضع في خانة التهديدات في عملية التحول الديمقراطي في تونس، بل عُدّت من الآليات الضامنة لإنجاح هذا التغيير، حيث ساعدت القوى السياسية والنقابية والمدنية على تحريك المشهد السياسي في إطار سلمي بعيد من العنف؛ إذ عمل على إنجاح امتحانات البكالوريا، والانتخابات من خلال وجود ما يفوق 20 ألف عسكري لضمان المسار السلمي لهذه المحطات، وعلى الجيش العودة إلى الثكنات، فهي موقعه الطبيعي الذي يجب ألا يحيد عنه.

إن ابتعاد الجيش من السياسة في تونس ترك المجال لتحرّك المجتمع المدني

وتكثيف نشاطه، حيث شكَّل مع الأحزاب السياسية يوم 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 المجلس الوطني لحماية الثورة المكوّن من 28 جمعية، كالاتحاد العام التونسي للشغل، وجمعية القضاة ونقابة المحامين[865]، إلى جانب مؤسسات انتقالية أخرى، كالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

أجري استطلاع للرأي العام مطلع كانون الثاني/ يناير 2012[866]، أعرب فيه 73 في المئة من التونسيين عن ثقتهم في الجيش الوطني التونسي، في مقابل 4 في المئة فقط أبدوا الارتياب في المقام الأول. وفي عام 2014، أبدى أربعة من كل خمسة تونسيين ثقة أكبر في المؤسسة العسكرية في مقابل المؤسسات الأخرى، وهي ثقة تقارب الثقة الأسرية، خصوصًا بعد تحمّل الجيش أعباء جديدة بعد رحيل بن علي، كقضايا الأمن الداخلي، ومحاربة الإرهاب على الحدود الجزائرية منذ عام 2013.

وفقًا لدراسة حديثة أنجزتها جامعة ميريلاند الأميركية[867]، فإن نحو 22 في المئة من التونسيين يثقون في الأحزاب السياسية، في حين يحظى الجيش الوطني بثقة أكثر من 90 في المئة، وذلك في الفترة بين عامي 2013 و2015. لذلك غدت المؤسسة العسكرية في تونس بمنزلة العمود الفقري في الحفاظ على استقرار البلاد والمؤسسات[868]، ولم تطرح إشكالية موقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي الجديد، بل واجهت إكراهات المؤسسة الأمنية وضغوطها.

إن الجيش اليوم مكوّن من أبناء الفقراء الموجودين في الأرياف، ومستواهم التعليمي منخفض، ما يستدعي إعادة النظر في تشكيلة الجيش؛ إذ ما عاد بوتقة للمجتمع، يلتقي فيه الفقراء بالأغنياء، والجامعيون بذوي المستوى المحدود، ما اضطر الجيش إلى النظر في السبل الملائمة لجعل الخدمة العسكرية أكثر جاذبية، وتقديم مناصب شغل ملائمة. إلا أن الإكراهات المالية تعوق إصلاحًا عميقًا؛ ففي ميزانية عام 2015، فُتح 7000 منصب، لكنها تتعلق بالذين أنهوا الخدمة والمتعاقدين. وبدأ بعض أعضاء اللجنة البرلمانية للأمن والدفاع، في المطالبة بإصلاح التجنيد وفقًا لسياق إعادة تنظيم كامل لسياسة الدفاع التونسي.

على الرغم من الانضباط والاحترافية[869]، جعلت هذه التحديات الجيش التونسي يعجز عن إيجاد الحلول الملائمة لهذه الإكراهات، من حفظ النظام ومواجهة الاحتجاجات، وذلك لانعدام الموارد العسكرية اللازمة. لذلك، ارتفعت ميزانية الدفاع من 719.7 مليون دولار في عام 2013 إلى 901.1 مليون دولار في عام 2014. إلا أنها لا تزال غير كافية، مقارنة بالتحديات الجديدة. كما قدّمت الولايات المتحدة زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف من المساعدات العسكرية لتونس في عام 2015، وذلك إلى جانب المشاركة السنوية في اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة، والتدريبات العادية[870]، واستفادة المؤسسة العسكرية التونسية من المساعدات المالية في إطار التمويل العسكري الخارجي (Foreign Military Financing)، والتعليم العسكري الدولي والتدريب (International Military Education and Training) الذي قارب 17 مليون دولار.

إن التحدي الآخر الذي يواجه المؤسسة العسكرية هو تجنب التطفل على النشاطات المحفوظة تقليديًا لقوى الأمن الداخلي[871]، مع الحفاظ على تقسيم واضح للعمل، والتنسيق بين الوحدات الأمنية المختلفة؛ إذ لم يسجل أيّ فاعلية، كونه اقتصر على التدابير الأساسية كالدوريات المشتركة. إن تبادل المعلومات الاستخبارية حول الجماعات المتطرفة لا يزال ضعيفًا ويفتقر إلى الدقة، ولا يمكن أحيانًا الاعتماد عليه. هذا الضعف التشغيلي في قوى الأمن الداخلي والنقص في التعاون والتشرذم، دفع بالجيش إلى تكوين مصالح استخبارية خاصة به، بعد فشل المحاولات الكثيرة في عام 2014 التنسيق بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والشؤون الخارجية، بل إنه يواجه ضغوطًا عدة قصد إنشاء وحدات لمكافحة التمرد في المناطق الحضرية والريفية، كون الجيش أفضل هذه المؤسسات تنظيمًا في الأوضاع الحالية.

نظرًا إلى الاضطرابات التنظيمية المستمرة في الشرطة وغيرها من قوات الأمن الداخلي المرتبطة بها، دعا بعض ضباط الجيش إلى وضع ترسيم جديد للأدوار الخارجية والداخلية للمؤسسات الأمنية، وتوسيع مجال الجيش في جمع المعلومات الاستخبارية المحلية، ومن ثمّ التقاطع مع صلاحيات الشرطة القضائية.

إن الأوضاع الأمنية الهشَّة التي تعيشها تونس، ولا سيما تهديد الحركات الإرهابية[872]، لم تجعل المؤسسة العسكرية ترتكب أي تجاوز، عكس المؤسسة الأمنية التي ارتكبت بعض التجاوزات؛ كالهجوم الذي قام به عشرات ضباط الشرطة الذين ينتمون إلى الاتحاد الوطني لقوى الأمن الداخلي، وهو اتحاد الشرطة الأبرز الذي أُنشئ بعد انتفاضة 2011. كان هذا الهجوم على مقر المحكمة الإقليمية للمقاطعة الشرقية لمدينة سوسة؛ لأنها دانت شرطيًا بالقتل العمدي لمواطن أثناء قيامه بعمله، ما دفع زملاءه للمطالبة بالإفراج الفوري عنه. وحوصرت المحكمة مدة ثلاثة أيام بالسلاح والمركبات الحكومية، ودخلوا على القاضي في مقر عمله. إلى جانب هجوم الوحدة نفسها في آذار/ مارس 2014 على بناية المقر الإقليمي للجنة العليا للانتخابات في تونس بعد رفض الوالي منحهم إياها لاستعمالها مقرًّا للشرطة.

إن التحول نحو الديمقراطية في تونس[873]، حمل تطلعات كثيرة لعدد كبير من التونسيين متمثّلة في ملفات مهمة جدًا كالتنمية والشغل والعدالة الاجتماعية. لكن الحكومات المختلفة التي مرَّت على تونس بعد ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، منها حكومتا محمد الغنوشي، وحكومة الباجي قايد السبسي، وحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي والثانية بقيادة علي العريض، لم تنجح كلها في حل المشاكل ورفع التحديات التي تبنتها الثورة[874]. ولم تستطع أن تجد حلولًا لهذه الإكراهات كلها، ما رفع حدة التوتر السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبية. ولم يُسجَّل على المؤسسة العسكرية أي تجاوز، على الرغم من الهزَّات العنيفة التي مرّت بها البلاد، ما جعل هذه المؤسسة محل احترام وتقدير تحظى بهما لدى جميع مكونات الطيف السياسي.

إن الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية[875] التي طالب بها المحتجون منذ خمس سنوات لا تزال قضايا معلقة يمكنها أن تؤدي إلى موجة ثورية ثانية، يزيد تأجيجها الاستياء العميق من النخب الحاكمة الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق لتعبئة شعبية جديدة.

كان لتهميش الجيش في تونس أثرًا سلبيًا في صانعي القرار الذين أبعدوه، حيث انقلب السحر على الساحر؛ فهو الذي أطاح الرئيس بورقيبة وبعده

الرئيس بن علي[876]، من دون رغبة في الاستيلاء على السلطة واحتكارها، لكن وفقًا لقواعد الانتقال السلمي للسلطة، وضمان استمرار مؤسسات الدولة وعدم انهيارها. وهي تجربة من التجارب الفريدة في الدول العربية.

5 - ما بعد الثورة في ليبيا وإشكالية بناء الجيش

فرض الوضع بعد الثورة الحديث عن مشروع بناء المؤسسة العسكرية الغائبة وإصلاحها ضمن إطار أي تحوّل أو إصلاح سياسي جديد، حيث تفكَّك الجيش إلى ميليشيات تتجاذبها التركيبات القبلية، وعجزت السلطة السياسية ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي عن السيطرة عليها؛ فلم تقبل التخلي عن السلاح، ورأت فيه الضامن الوحيد للحصول على السلطة. وتقوم هذه الميليشيات المسلحة بدوريات في الشوارع بحجة حماية البلاد وضمان الأمن منتهكة حقوق الإنسان، غير آبهة بقرارات الحكومة الموقتة، بل تمتعت بسلطات أكبر من سلطة حكام ليبيا الرسميين. وشجعتها حصانتها من العقاب على المزيد من الانتهاكات، وأدّت إلى استمرار انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا[877].

إن ضعف المجلس الوطني الانتقالي الليبي وعدم امتلاكه جيشًا قويًا، أضعفا موقفه التفاوضي مع الميليشيات على غرار كتائب مصراتة والزنتان[878]، وغرفة عمليات ثوار ليبيا التي أنشأها المؤتمر الوطني العام لضمان الأمن في طرابلس في عام 2013 وصعوبة صد تجاوزاتها، حيث اختطفت عناصر غرفة عمليات ثوار ليبيا رئيس الوزراء علي زيدان في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ثم أطلقت سراحه بعد ضغط من ميليشيا الزنتان. كما قام عناصر من غرفة ثوار ليبيا باختطاف عدد من أعضاء السفارة المصرية بعد اعتقال شعبان الهدية في مصر، والذي كان يشغل منصب رئيس غرفة عمليات ثوار ليبيا.

يكمن الإشكال العويص في كيفية توحيد الجهد بين الكتائب المتعددة كالتي سبق ذكرها، وغيرها مثل كتيبة راف الله السحاتي[879]، أو كتيبة شهداء 17 فبراير، وكتيبة الشهيد أبو سليم، وأنصار الشريعة في بنغازي، وبناء

مؤسسة عسكرية موحدة وضبط علاقاتها المدنية في إطار الدولة الديمقراطية.

جَندت ليبيا أعدادًا من الذين ساهموا في إطاحة القذافي، وطلبت من المحيطين الإقليمي والدولي تقديم يد العون والمساعدة. فأعلنت الجزائر قبولها المساعدة في تشكيل الجيش وتدريب الشرطة. كما ساهمت مصر في تدريب القوات الجوية والعتاد الجوي. ووقّعت عقود تدريب للقوات الجوية الليبية في بريطانيا وفرنسا. كما حاولت تركيا، كونها أول دولة أقامت علاقات دبلوماسية مع المجلس الانتقالي، تقديم الدعمين العسكري والفني قصد إنجاح المرحلة الانتقالية. لكن هذا التهافت لتكوين الجيش الليبي، يرى بعض المتخصصين في الشأن الأمني أنه ينشئ مؤسسة عسكرية يغيب فيها الولاء القبلي، لكنها تؤسس لعلاقات يحكمها الولاء الأجنبي.

إن تشكيل مؤسسة عسكرية لا تتدخل في الحياة السياسية، وتعمل على حماية الحدود والدفاع عنها، يُعدّ تحدّيًا يعترض قيام دولة ليبية ديمقراطية فيها اختلاف في التيارات السياسية وتنوّع في توجهاتها، وتهديدات أمنية تقليدية، وأخرى لاتماثلية جديدة، فرضها الانفلات الأمني على دول الجوار: الساحل الأفريقي والمنطقة المتوسطية.

أدى تدهور الوضع الأمني[880] وتأخّر بناء مؤسسات أمنية بهذه الميليشيات إلى السيطرة على أرض الواقع، والتحدي الصارخ للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرّض للاقتحام وتعطيل أعماله بصورة متواصلة، ما دفع ببعض أعضائه إلى تقديم استقالاتهم خوفًا على حياتهم. أما مؤسسات الحكومة فكانت مسرحًا للإقفال والاقتحام، ومُنع الموظفون من الدخول إليها، كما تعرّض وزراؤها للاعتداء وممتلكاتها للنهب والتدمير، إلى جانب الارتباط الوثيق بينها وبين الإرهاب والأعمال الإجرامية.

منذ سقوط نظام القذافي، انتفى الإجماع حول أي شيء، وارتفعت النزعة القبلية الجهوية والإثنية، وبرز الاقتتال، واتخذ الصراع طابعًا إثنيًا، ولا سيما ما جرى في أواخر عام 2012 وفي عام 2013. وأصبح بناء الجيش مجالًا للتنافس والصراع وتبادل الاتهامات بالعمالة للخارج، بينما ازداد عدد التشكيلات والكتائب المسلحة. كما أن عملية إدماج المسلحين في الجيش

والسلطة، واجهت عددًا من التساؤلات: هل تتم بطريقة منفردة؟ أم هل بجماعات كاملة؟ وما يحمل ذلك من تهديدات لتماسك بنية المؤسسة العسكرية والأمنية وتمثيلها للوطن، وخضوعها للعرف العسكري. إلى جانب التخوف من تسرب عناصر متطرفة، وتأثيرها في مؤسسات الجيش والأمن لمصلحة قوى سياسية أو مناطقية معينة.

ربما كان أنموذج السيسي مغريًا لبعض الأطراف في ليبيا[881]؛ فالأوضاع ازدادت سوءًا؛ ففي منطقة سرت حاولت الكتيبة 166، وهي قوات عسكرية وموظفون موالون لحكومة طرابلس إلى جانب أعضاء من الإخوان المسلمين، السيطرة على وسط مدينة سرت، والجامعة وغيرها من المناطق الموالية، مستعملة نحو 300 مدرعة عسكرية، بحسب محمد عبد الله عضو المؤتمر الوطني العام، كان الهدف منها القضاء على المعارضة، ما يُعزّز الحرب الأهلية في ليبيا، ويزيدها تأجيجًا. فليبيا اليوم تواجه مؤسستها العسكرية عراقيل وتحدّيات[882]، يمكن إجمالها في التحديين التاليين:

- **التحدّي الأول**: وجود عدد كبير ممن يرغبون في الانضمام إلى الجيش والمؤسسة الأمنية، ولهم ولاءات قبلية ومناطقية ضيقة، ولم يبدوا رغبة في التنازل عن أسلحتهم، بل أعلن بعضهم تشكيل أحزاب سياسية مسلحة معلنًا عدم تسليم أسلحته حتى إقرار الدستور الجديد. ولم تنجح المؤسسات الرسمية الموقتة في إنهاء فوضى السلاح، وسحبه من الكتائب والمدن، بل أرادت فرض توجهاتها على صانعي القرار، ضاربة عرض الحائط رفض الرأي العام كل هذه المظاهر، ودعوته إلى حل التشكيلات المسلحة كلها وحصر السلاح في الجيش والأمن.

- **التحدي الثاني**: إشكالية ضمّ المحترفين في النظام السابق، حتى إن كانت أياديهم نظيفة، وبروز الاختلافات السياسية والمناطقية حول هذه المسألة وكيفية حلها، ولا سيما بعد لجوء بعض القادة السياسيين إلى تشكيل مجموعات مسلحة تحت قيادتهم، أو تأييدهم قوى عسكرية قائمة. فنجح بعضها في فرض إرادته على المؤتمر الوطني؛ قصد إصدار تشريعات تحت تهديد السلاح. إلا أن قرارات المؤتمر الوطني للمصالحة المنعقد ببنغازي في 28 تموز/ يوليو 2011 رفضت أيّ حوار أو مشاركة لمن عمل في النظام

السابق، حتى وإن شارك في الثورة ضدَّه، وتجسيد نظام العزل السياسي.

إن المؤسسة العسكرية في ليبيا عكس نظيرتها في دول عدة من «الربيع العربي» لم تكتفِ بإسقاط النظام ورئيسه، بل أحدثت تغييرًا جذريًا في النظام السياسي[883]، حيث نجحت القوات الموالية للثورة من آب/ أغسطس 2011 إلى أيار/ مايو 2014 في إحداث تغييرات كبيرة في الوضع الراهن، آخرها إعلان خليفة حفتر في أيار/ مايو 2014 انقلابه عبر وسائل الإعلام. فزادت حدّة الصراعات المتعددة البعد، وجعلت الخيار المسلح في المقام الأول لبدائلها. فكان الانقسام، وظهور حكومة في طبرق تتكون من تحالف غير متجانس لفصائل مسلحة وقوات جهوية، وعناصر مؤيدة للثورة مع فصيل عسكري بقيادة خليفة حفتر.

كما أن قوات «فجر ليبيا» وحلفاءَها قامت بهجوم في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2014 على منطقة السرير، وهي أكبر محطة نفطية في ليبيا، وعلى أكبر مصفاة في منطقة راس لانوف. وهي أكبر معركة بين الحكومتين المتنافستين؛ إذ استخدمت قوات «فجر ليبيا» ما يقارب 300 مدرعة حربية، بغية السيطرة على المصدر الوحيد للصادرات الليبية وعوائدها من الريع. جعل هذا الصراع الكبير في خضم التجاذبات السياسية التي تتحكم فيها النزعات القبلية، الجلوس إلى مائدة التفاوض والاتفاق على خريطة طريق بين الفصائل المختلفة أمرًا ليس من الهيّن تجاوزه في الساحة السياسية الليبية، وسلاسة الحلول فيها.

حاول مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون (Bernardino Leon) أن يجمع مرّة ثانية في 5 كانون الثاني/ يناير 2015، كلًا من ممثلي «فجر ليبيا» (يضم كتائب مصراتة، وغرفة عمليات ثوار ليبيا، وقوات درع وسط ليبيا، وميليشيات الزاوية، وفرقة فرسان الجنزور) ومجلس النواب في طبرق، وأعضاء المؤتمر الوطني العام لمناقشة ثلاثة عناصر حيوية لخريطة الطريق الليبية من أجل السلام: حكومة وحدة وطنية، وتحقيق الاستقرار في البلاد من خلال وقف إطلاق النار من الميليشيات، ووضع دستور جديد. إلا أن هذه المحاولات لم تنجُ من القنابل الموقوتة، والملفات الشائكة والمعقدة، وفي مقدمها ملف الكتائب والميليشيات وكيفية قيام مؤسسة عسكرية تنضوي تحت راية واحدة لجيش وطني يروم الدفاع عن الوطن واحترام الدستور.

ظل الجيش في تونس مؤسسة تحمي الدستور وترعى الانتقال الديمقراطي، على العكس من المؤسسة العسكرية في ليبيا التي شاركت في إطاحة النظام، وما زالت تقوم بدور تفكيكي بانضوائها تحت قبعات كتائب وميليشيات تعمل على إيجاد مكان لها، بهدف اقتسام كعكة المكاسب السياسية، ولا تتوافر لديها الرغبة في العودة إلى الثكنة المكان الطبيعي لوجودها.

خاتمة

على الرغم من الاختلاف في المحدِّدات الاجتماعية والاقتصادية، فهناك تشابه في الأنظمة السياسية بين تونس وليبيا يتمثل في تضييق الحريات وانخفاض مستوى الممارسة الديمقراطية.

غدا الجيش في تونس على الرغم من صغر حجمه، مؤسسة عسكرية على الشاكلة الأوروبية وقام بدور إيجابي في المرحلة الانتقالية؛ حيث لم يجنح إلى الاستيلاء على السلطة بل حاول مواكبة التغيير، فكان بمنزلة الحامي لمرحلة التحول الديمقراطي، عكس المؤسسة العسكرية الليبية التي غاب دورها وتلاشت قوّتها أمام اللجان الثورية والقوات الخاصة وميليشيات النظام.

إن غياب جيش نظامي في مرحلة القذافي جعل الأمور تزيد تعقيدًا، وفسح المجال أمام الكتائب والميليشيات لتكون حاجزًا أمام التحول الديمقراطي، وغدا بناء جيش حديث أمرًا ليس من السهل تجاوزه؛ فبناء دولة ديمقراطية، يعني بناء مؤسسة عسكرية بمواصفات حديثة تنأى عن التناحر السياسي، وتروم الحفاظ على مؤسسات الدولة من الانهيار وتدافع عن الحدود ضد التهديدات الخارجية.

إن الانضباط والاحترافية في الجيش التونسي لم يقدرا على منحه مفاتيح إيجاد حلول ملائمة لبعض التحديات التي يطرحها المشهد التونسي من تحديات إقليمية، وأخرى لا تماثلية جديدة، ومواجهة الاحتجاجات المتكرّرة لانعدام الموارد العسكرية اللازمة. أما التحدّي الأكبر بالنسبة إلى الجيش

الليبي فيكمن في الطريقة المثلى لبناء جيش لا يتدخل في السياسة من خلال توحيد كل الميليشيات والكتائب، والقضاء على التجاذبات السياسية التي تتحكم فيها النزعات القبلية. وبناءً عليه، يمكن تقديم بعض التوصيات قصد تفادي الصدام بين العسكري والسياسي، وهي كالآتي:

- ضرورة تجنب إنشاء جيش الشخص أو الفئة أو الحزب أو الطائفة، بل جيش يدافع عن الدولة ويصون الوطن. فيجسد الاستقرار في المؤسسة العسكرية، ويجعل قوتها تراكمية لا تجهضها أي عملية تغيير سياسي.

- السهر على تحييد العمل السياسي عن المؤسسة العسكرية، وفصل كل من تَحَزَّب أو تَمَذْهب.

- استقلالية المؤسسة العسكرية في تسيير شؤونها، وضبط علاقتها بالسلطة السياسية.

- تفادي استبعاد المكونات الشعبية والشرائح المجتمعية في نسيج المؤسسة العسكرية.

- وضع كوتا، حيث لا تتجاوز نسبة أي طائفة أو قبيلة نسبة معينة في المؤسسة العسكرية وفقًا لعدد السكان العام، ما يؤدي إلى إيجاد نوع من الحياد نسبيًا.

- خروج العسكريين من جميع الوظائف المدنية للدولة، قصد تعزيز مدنية الدولة.

- تحدي التداخل بين الجيش والمؤسسات الأمنية، وضرورة التنسيق بين الوحدات المختلفة.

- ترسيم جديد للأدوار الخارجية والداخلية للمؤسسات الأمنية، وتحديد مجالات التقاطع بين الجيش و الأجهزة الأمنية المختلفة.

المراجع

1 - العربية

الآغا، فؤاد. **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

إسماعيل، أحمد. «الجيش في ليبيا بعد الثورة». **الأهرام العربي** (28 نيسان/ أبريل 2012).

أوين، روجر. **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الوهاب علوب. المشروع القومي للترجمة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

بدوي، محمد طه. **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1991.

بلقزيز، عبد الإله (محرر). **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

بن يونسن، كمال. «الدور القادم للمؤسسة العسكرية في تونس». مركز الجزيرة للدراسات. 25 شباط/ فبراير2011، شوهد 2014/ 5/ 17، في: https://bit.ly/2HJa4MU

الجمعاوي، أنور. «المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق». **سياسات عربية**. العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

حرب، علي. **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

الرميحي، محمد. **أولويات العرب.. قراءة في المعكوس: خمسون مقالًا يبحث عن الحقيقة**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

الصواني، يوسف محمد جمعة. **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

الطيب، حسن أبشر. **الدولة العصرية: دولة مؤسسات**. القاهرة: الدار الثقافية

للنشر، 2000.

عبد الله، ثناء فؤاد. **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

عبد الفتاح، بشير. «'الأدوار المتغيرة' للجيوش في مرحلة الثورات العربية». **السياسة الدولية** (آب/ أغسطس 2011).

عبيدات، أحمد [وآخرون]. **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق**. عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (محرران). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

غابريال، أشرف سليمان. **علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

قعلول، بدرة. «الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية». مركز كارنيغي، 3/ 11/ 2011. شوهد في 13/ 12/ 2015، في: https://bit.ly/2HGfTdZ

الكواري، علي خليفة وعبد الفتاح ماضي (محرران). **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**. الإسكندرية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.

المخادمي، عبد القادر رزيق. **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

منيسي، أحمد [وآخرون]. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

مهري، عبد الحميد. «الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي». **دراسات استراتيجية**. العدد 5 (2008).

هنتنجتون، صمويل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، 1993.

ولد داداه، أحمد [وآخرون]. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2 - الأجنبية

Álvarez - Ossorio, Ignacio. «Primavera árabe: esperanzas frustradas.» *El País*. 23/12/2014. accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2sWgEWb

Arieff, Alexis. «Political Transition in Tunisia.» Congressional Research Service. 4/3/2011. accessed on 7/10/2015, at: https://bit.ly/2URCpGj

Ashour, Omar. «Between ISIS and a Failed State: The Saga of Libyan Islamists.» Working Paper. Rethinking Political Islam Series. Brookings Institution, Washington, August 2015.

Bhardwaj, Maya. «Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War.» accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2Me0yTi

Boukhars, Anouar. «Strengthen Tunisia's Army, But Keep It Out of Politics.» Carnegie Middle East Center. 20/10/2015. accessed on 12/04/2016, at: https://bit.ly/2MIt3pQ

Brooks, Risa. «Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011.» *Journal of Strategic Studies*. vol. 36, no. 2 (April 2013).

Cordesman, Anthony H. «The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb.» Center for Strategic and International Studies, 28 March 2005.

Dahl, Robert. *De la démocratie*. Paris: Nouveaux horizons, 1999.

Darwisheh, Housem. «Trajectories and Outcomes of the Arab Spring: Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria.» Institute of Developing Economies, Wakaba, Japan, March 2014.

Dorsey, James M. «Role of Arab Militaries in Popular Uprisings.» *Middle East Journal.* vol. 3, no. 6 (2011).

Douglas - Bowers, Devon. «Arab Spring: Revolutions, Lies, and Intervention.» Global Research Center for Research and Globalization. 31/8/2011. accessed on 26/03/2016, at: https://bit.ly/2sX1vE6

Gaaloul, Badra. «Back to the Barracks: The Tunisian Army Post - Revolution.Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 3/11/2011.

Haddadt, Said. «The Role of the Libyan Army in the Revolt against Gaddafi's Regime.» Aljazeera Center for Studies. 16 March 2011. accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2/reSFz

Hopmann, Terrence & I. William Zartman (eds.). «Tunisia: Understanding Conflict 2012.» Johns Hopkins University, Washington, accessed on 12/4/2016, at: https://bit.ly/2RZX8XX

I Lecha, De Eduard Soler. «Fuerzas de seguridad y revueltas árabes.» *Primaveraarabe.* 28/3/2011, accessed on 1/4/2016, at: https://bit.ly/2sUadCT

Jesús, Carlos Echeverría. «Las Fuerzas Armadas y de Seguridad y las revueltas en Túnez y Egipto.» Real instituto Elcano. 8/2/2011, accessed on 19/9/2015, at: https://bit.ly/2Rp5Jy8

Karabelias, Gerassimos. «Civil - Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post - War Turkey and Greece 1980 - 1995.» Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998.

Khechana, Rachid. «How Revolution Became the Only Possibility in Libya.» Middle East on Line. 20/4/2011, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2TkY71h

«La Primavera Árabe, martes, 2 de febrero de 2016.» accessed on 2/2/2016, at: http://www.ecured.cu/Primavera_%C3%81rabe

Lutterbeck, Derek. *Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance.* Geneva: The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2011.

Maio, Paola De. «From Soldiers to Policemen: Gaddafi Army in the New Century.» *Journal of Middle Eastern Geopolitics*. vol. 2, no. 3 (2006), at: https://bit.ly/2CXBN6P

Meddeb, Hamza. «Conscription Reform Will Shape Tunisia's Future Civil Military Relations.» Carnegie Middle East Center. 21/10/2015, accessed on 25/1/2016, at: https://bit.ly/2RYLi03

Mitchell, John. «War in Libya and its Futures: State of Play - Islamist & Misrata Forces (1).» *The Red Team Analasis Society*. 5/1/2015, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2CReo72

________. «War in Libya and its Futures: State of Play - Islamist & Misrata Forces (2).» *The Red Team Analasis Society*. 26/1/2015, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2RtLXRU

Navarro, José María Blanco. «Primavera Árabe y revueltas, Análisis de factores.» Instituto Español de estudios estratégicos. *Documento Opinión*. no. 52 (July 2011).

Ouannes, Moncef. *Elites et modernisation dans la Lybie contemporaine*. Paris: L'Harmatan, 2009.

Parker, Emily. Tunisia's Military: Striving to Sidestep Politics as Challenges Mount, Tunisia Live, 25 June 2013, accessed on 12/4/2016, https://bit.ly/2VDK4VH

Plattner, Marc F. et al. «Comparing the Arab Revolts: The Global Context.» *Journal of Dempcracy*. vol. 22, no. 4 (October 2011).

«Primavera Árabe: causas y consecuencias.» Grupo de estudios internacionales (GEIC). 4 June 2014.

Rivas, Francisco. «El factor militar en la Primavera Árabe.» Centro de geopolítica y relaciones internacionales, 12 April 2016.

Roberts, Adam. «Por qué fracasó la Primavera Árabe.» *eldiario.es*. 16/1/2016, accessed on 10/4/2016, at: https://bit.ly/2HK6thI

Salah, Omar Belhaj. «Liberty and Security in Tunisia.» *Cairo Review of Global Affairs*. 24/9/2014, accessed on 13/4/2016, at: https://bit.ly/2Sg6IFd

Sayigh, Yezid. «Dilemmas of Reform: Policing in Arab Transitions.» Carnegie Middle East Center. 30/3/2016, at: https://bit.ly/1Npmqab

________. «The Tunisian Army—A New Political Role?.» Carnegie Middle East Center. 31/10/2011, accessed on 12/4/2016, at: https://bit.ly/2FZfXEf

Selfa, Lance. «Libya's Revolution, U.S. Intervention, and the Left.» *International Socialist Review*. no. 77 (May 2011), at: https://bit.ly/2UsF31h

Signé, Landry. «The Army's Decision to Repress: A Turning Point in Tunisia's Regime Change.» Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, April 2014.

Steiman, Daniel. «Military Decision - Making During the Arab Spring.» *Muftah*. 29/5/2012, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2GjlyBD

Who Protects the Jamahiriya System?. Tripoli: World Center for Researches and Studies of the Green Book, 1983.

Woods, Alan. «After the Death of Gaddafi: Revolution and Counter - revolution in Libya.» *Marxism*. 21/10/2011, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2MKIIVO

Zartman, I. William. Political Elites in Arab North Africa. Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt, USA: Longman Inc, 2003.

(787) أشرف سليمان غابريال، **علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 85.

(788) فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 48.

(789) محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1991)، ص 218.

(790) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (الإسكندرية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ج 4، مادة القوات المسلحة، ص 820.

(791) صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 281.

(792) Robert Dahl, *De la démocratie* (Paris: Nouveaux horizons, 1999), p. 75.

(793) عبد الحميد مهري، «الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي»، **دراسات استراتيجية**، العدد 5، (2008)، ص 23 – 24.

(794) Gerassimos Karabelias, «Civil - Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post - War Turkey and Greece 1980 - 1995,» Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998, p. 7.

(795) حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية: دولة مؤسسات** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص 40.

(796) أحمد ولد داداه [وآخرون]، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 17.

(797) المرجع نفسه، ص 18.

(798) المرجع نفسه، ص 20 – 24.

(799) Yezid Sayigh, «Dilemmas of Reform: Policing in Arab Transitions,» Carnegie Middle East Center, 30/3/2016, at: https://bit.ly/1Npmqab

(800) الآغا، ص 49 – 51.

(801) هنتنجتون، ص 192 – 193.

(802) عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص 133.

(803) عبد الإله بلقزيز (محرر)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 39.

(804) روجر أوين، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 247.

(805) محمد الرميحي، **أولويات العرب.. قراءة في المعكوس: خمسون مقالًا يبحث عن الحقيقة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 64.

(806) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 182.

(807) علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 203.

(808) إبراهيم السعيدي، «دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس»، شوهد في 2016/ 3/ 27، في:

https://bit.ly/2RpHqQG

(809) Badra Gaaloul, «Back to the Barracks: The Tunisian Army Post - Revolution,» Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 3/11/2011.

(810) Emily Parker, Tunisia’s Military: Striving to Sidestep Politics as Challenges Mount, Tunisia Live, 25 June 2013, accessed on 12/04/2016, at: https://bit.ly/2VDK4VH

(811) واجه النقابيين في عام 1978، فضلًا عن تدخله العنيف لصد الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها البلاد في عامي 1981 و1984.

(812) العربي صديقي، «تونس الثورة والمواطنة»، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/ 7/ 25، ص 13.

(813) السعيدي.

(814) Anthony H. Cordesman, «The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb,» Center for Strategic and International Studies, 28 March 2005, pp. 58 - 59.

(815) Moncef Ouannes, *Elites et modernisation dans la Lybie contemporaine* (Paris: L’Harmatan, 2009), pp. 90 - 100.

(816) كان مديرًا للأمن الوطني بين 1977 و1980، ثم بين 1984 و1986 عيّن وزيرًا للداخلية، ثم أصبح بعد ذلك وزيرًا أوّل محتفظًا بحقيبة الداخلية في عام 1987.

(817) أحمد منيسي [وآخرون]، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 192.

(818) المرجع نفسه، ص 188.

(819) صديقي، ص 14 – 15.

(820) بدرة قعلول، «الجيش يعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية»، مركز كارنيغي، 2011/ 11/ 3، شوهد في 2015/ 12/ 13، في: https://bit.ly/2HGfTdZ

(821) Risa Brooks, «Abandoned at the Palace: Why the

Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (April 2013), p. 208.

(822) أحمد عبيدات [وآخرون]، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق**، عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (محرران) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 231.

(823) De Eduard Soler i Lecha, «Fuerzas de seguridad y revueltas árabes,» *Primaveraarabe*, 28/3/2011, accessed on 1/4/2016, at: https://bit.ly/2sUadCT

(824) Rachid Khechana, «How Revolution Became the Only Possibility in Libya,» Middle East on line, 20/4/2011, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2TkY71h

(825) Daniel Steiman, «Military Decision - Making During the Arab Spring,» *Muftah*, 29/5/2012, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2GjlyBD

(826) Derek Lutterbeck, *Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance* (Geneva: The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2011), pp. 32 - 33.

(827) Said Haddadt, «The Role of the Libyan Army in the Revolt against Gaddafi's Regime,» Al Jazeera Centre for Studies, 16 March 2011, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/21reSFz

(828) منيسي [وآخرون]، ص 214.

(829) *Who Protects the Jamahiriya System?* (Tripoli: World

Center for Researches and Studies of the Green Book, 1983), p. 44.
(830) Ouannes, p. 136.

(831) قصف المدفعيات الليبية مدينة السلوم المصرية في عام 1977، وما أفرزه من ردات فعل قوية أدت بمصر إلى تدمير قاعدة طبرق الجوية، ومشاركة الجيش الليبي في عام 1979 لدعم المنشق التشادي كوكني ودادي ضدَّ حسين حبري المدعوم من فرنسا، فخرج من تشاد يجر أذيال الخيبة والفشل، واشتباكات جوية في الثمانينيات مع سلاح الجو الأميركي، حيث لاحقت الطائرات الأميركية طائرتين من الطائرات المقاتلة الليبية خلال مناورات بحرية في خليج سرت، وفي 15 نيسان/ أبريل 1986 هاجمت 100 طائرة أميركية مجمعين عسكريين، وقاعدتين جويتين، ومنفذًا في ليبيا، فأطلقت زوارق دورية ليبية صاروخين على باخرة للاتصالات البحرية الأميركية الموجودة في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، ولم تصبها بأي أضرار تُذكر.

(832) Paola De Maio, «From Soldiers to Policemen: Gaddafi Army in the New Century,» *Journal of Middle Eastern Geopolitics*, vol. 2, no. 3 (2006), p. 7, at: https://bit.ly/2CXBN6P

(833) منيسي [وآخرون]، ص 238.

(834) عبيدات [وآخرون]، ص 247.

(835) James M. Dorsey, «Role of Arab Militaries in Popular Uprisings,» *Middle East Journal*, vol. 3, no. 6 (2011), p. 475.
(836) Ouannes, p. 136.

(837) عبيدات [وآخرون]، ص 232.

(838) Maya Bhardwaj, «Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War,» p. 82, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2Me0yTi
(839) Francisco Rivas, «El factor militar en la Primavera

Árabe,» Centro de geopolítica y relaciones internacionales, 12 April 2016. p. 2, 19/4/2016, at: https://ginrevista.com/2011/09/09/el - factor - militar - en - la - primavera - arabe/

(840) Alan Woods, «After the Death of Gaddafi: Revolution and Counter - revolution in Libya,» *Marxism*, 21/10/2011, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2MKIIVO

(841) Devon Douglas - Bowers, «Arab Spring: Revolutions, Lies, and Intervention,» Global Research Center for Research and Globalization, 31/8/2011, accessed on 26/3/2016, at: https://bit.ly/2sX1vE6

(842) «La Primavera Árabe, martes, 2 de febrero de 2016. 02/2/2016,» accessed on 02/2/2016 at: http://www.ecured.cu/Primavera_%C3%81rabe

(843) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 90.

(844) «Las cuatro caras de la Primavera Árabe,» *ELMUNDO*, 24/11/2011, accessed on 16/9/2015, at: https://bit.ly/2FWEtpj

(845) Lance Selfa, «Libya's Revolution, U.S. Intervention, and the Left,» *International Socialist Review*, no. 77 (May 2011), at: https://bit.ly/2UsF31h

(846) عبيدات [وآخرون]، ص 233.

(847) Adam Roberts, «Por qué fracasó la Primavera Árabe,» *eldiario.es*, 16/1/2016, p. 2, accessed on 10/4/2016, at: https://bit.ly/2HK6thI

(848) في مدينة سيدي بوزيد تضامنًا مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي قام بإحراق نفسه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 احتجاجًا على مصادرة سلعته، وتعرضه لإهانة اجتماعية تمثلت بصفعة من أحد أعوان الأمن، وإغلاق كل الأبواب أمام سماع شكواه، فكانت القطرة التي أسالت الكأس، وانفجار الوضع.

(849) صديقي، ص 30.

(850) بشير عبد الفتاح، «'الأدوار المتغيرة' للجيوش في مرحلة الثورات العربية»، **السياسة الدولية** (آب/ أغسطس 2011)، ص 22.

(851) Alexis Arieff, «Political Transition in Tunisia,» Congressional Research Service, 4/3/2011, p. 3, accessed on 7/10/2015, at: https://bit.ly/2URCpGj

(852) Carlos Echeverría Jesús, «Las Fuerzas Armadas y de Seguridad y las revueltas en Túnez y Egipto,» Real instituto Elcano, 8/2/2011, p. 1, accessed on 19/9/2015, at: https://bit.ly/2Rp5Jy8

(853) السعيدي.

(854) عبيدات [وآخرون]، ص 226.

(855) Jesús, p. 2.

(856) منيسي [وآخرون]، ص 192.

(857) عبيدات [وآخرون]، ص 223.

(858) تنقسم الجيوش على صعيد العقيدة والتأهيل إلى جيش عقائدي وآخر غير عقائدي؛ فالعقائدي هو الجيش الذي ينشأ ويدرب على عقيدة وطنية، تشمل عقيدة قتالية هي العقيدة العسكرية، وعقيدة سياسية تحاكي الأهداف الاستراتيجية الكبرى عبر سلطتها السياسية، كالجيش السوري والعراقي والمصري. أما الجيش غير العقائدي فهو مرتبط بشخص أو فئة، ويتأثر بمراحل قوة الأشخاص وضعفهم. فيزيد انضباطه عندما يحس باتساع دائرة المغريات المقدمة له، ويتشظى إذا وجد ضعفًا في الحاكم وانحسارًا في دائرة المصالح، مثل الجيش الليبي، للمزيد يُنظر: المرجع

نفسه، ص 221.

(859) Brooks, p. 207.

(860) Yezid Sayigh, «The Tunisian Army - A New Political Role?,» Carnegie Middle East Center, 31/10/2011, accessed on 12/04/2016, at: https://bit.ly/2FZfXEf

(861) Terrence Hopmann & I. William Zartman (eds.), «Tunisia: Understanding Conflict 2012,» Johns Hopkins University, Washington, p. 145, accessed on 12/4/2016, at: https://bit.ly/2RZX8XX

(862) المنجي السعيداني، «تونس: المؤسسة العسكرية تنفي نيتها التدخل في الشأن السياسي»، **الشرق الأوسط**، 2012/ 4/ 4، ص 17.

(863) أنور الجمعاوي، «المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق»، **سياسات عربية**، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 6.

(864) Landry Signé, «The Army's Decision to Repress: A Turning Point in Tunisia's Regime Change,» Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, April 2014, p. 24.

(865) كمال بن يونس، «الدور القادم للمؤسسة العسكرية في تونس»، مركز الجزيرة للدراسات، 25 شباط/ فبراير 2011، شوهد في 2014/ 5/ 17، في:

https://bit.ly/2HJa4MU

(866) Housem Darwisheh, «Trajectories and Outcomes of the Arab Spring: Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria,» Institute of Developing Economies, Wakaba, Japan, March 2014, p. 6.

(867) Hamza Meddeb, «Conscription Reform Will Shape

Tunisia's Future Civil - Military Relations,» Carnegie Middle East Center, 21/10/2015, accessed on 25/1/2016, at: https://bit.ly/2RYLi03

(868) «في أرقام.. التونسيون ومدى ثقتهم في المؤسسة العسكرية ورئاستي الجمهورية والحكومة»، نشر في **الصباح نيوز**، 2016/1/5. شوهد في 2016/4/13، على:

http://www.turess.com/tuniscope/85859

(869) Marc F. Plattner et al., «Comparing the Arab Revolts: The Global Context,» *Journal of Dempcracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), p. 32.

(870) Anouar Boukhars, «Strengthen Tunisia's Army, But Keep It Out of Politics,» Carnegie Middle East Center, 20/10/2015, accessed on 12/4/2016, at: https://bit.ly/2MIt3pQ

(871) Brooks, p. 214.

(872) Boukhars.

(873) Omar Belhaj Salah, «Liberty and Security in Tunisia,» *Cairo Review of Global Affairs*, 24/9/2014, accessed on 13/4/2016, at: https://bit.ly/2Sg6IFd

(874) «Primavera Árabe: causas y consecuencias,» Grupo de estudios internacionales (GEIC), 4 June de 2014, accessed on 3/10/2015, at: http://www.equilibriointernacional.com/2014/06/primavera-arabe-causas-y-consecuencias.html

(875) الجمعاوي، ص 28.

(876) Ignacio Álvarez - Ossorio, «Primavera árabe:

esperanzas frustradas,» *El País*, 23/12/2014, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2sWgEWb

(877) José María Blanco Navarro, «Primavera Árabe y revueltas, Análisis de factores,» Instituto Español de estudios estratégicos, *Documento Opinión*, no. 52 (July 2011), p. 5.

(878) أحمد إسماعيل، «الجيش في ليبيا بعد الثورة»، **الأهرام العربي** (2 نيسان/ إبريل 2012)، ص 19.

(879) John Mitchell, «War in Libya and its Futures: State of Play - Islamist & Misrata Fosrces (1),» *The Red Team Analasis Society*, 5/1/2015, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2CReo72

(880) John Mitchell, «War in Libya and its Futures: State of Play - Islamist & Misrata Forces (2),» *The Red Team Analasis Society*, 26/1/2015, accessed on 14/4/2016, at: https://bit.ly/2RtLXRU

(881) يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 211.

(882) Omar Ashour, «Between ISIS and a Failed State: The Saga of Libyan Islamists,» Working Paper, Rethinking Political Islam Series, Brookings Institution, Washington, August 2015, p. 9.

(883) .Mitchell, «War in Libya and its Futures: State of Play - Islamit & Misrata Forces (1)»

الفصل التاسع عشر
الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية ...... حمزة المصطفى

مثّل الربيع العربي نقطة تحول فارقة في تاريخ المنطقة، وتجاوزت آثاره المحيط الجغرافي القريب إلى «العالم». طرح فشلُ التنبؤ بالثورات العربية أسئلة كثيرة حول نظريات التحول الديمقراطي وقدرتها التحليلية والاستشرافية، وكذلك حول مخرجات برامج دراسات الشرق الأوسط «المتخصصة» وتحليلاتها الرغائبية المنحازة[884]. من جهة أخرى، لفت الانتباه إلى متغير ظل غائبًا في الأدبيات الأكاديمية الغربية أو حضر حضورًا ثانويًا، ويتمثل في دور المؤسسة العسكرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وانشغلت أغلبية الدراسات، بما فيها التي تصدت لتفسير غياب الديمقراطية بالبعد الثقافي، بتفنيد معوقات أخرى مهمة مثل التنمية الاقتصادية، والمجتمع المدني، والطبقة الوسطى، والبعد الجغرافي من محيط ديمقراطي، وسياسات التكيف السلطوي، والاقتصاد الريعي ...إلخ[885].

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أنه لا يوجد متغير واحد يعوق/ يحفز التحول الديمقراطي، بل متغيرات عدة تمثل في تفاعلاتها وتشابكاتها قوة جاذبة/ نابذة للحكم السلطوي في المنطقة العربية، لكن دور المؤسسة العسكرية يعد الأهم مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي ترتبط به. ولإثبات الفرضية السابقة، تقدم الدراسة مراجعة نقدية لبعض الأدبيات

السابقة، وتقارن في ضوئها بين تجارب ثلاث دول عربية (تونس ومصر وسورية) عصفت بها رياح الثورات وأفرزت نتائج مختلفة في كل منها.

أولًا: الجيوش والتحول الديمقراطي إطار نظري

يعد كتاب صامويل هنتنغتون **الجندي والدولة** (*Soldier and the State*) الصادر في عام 1957 باكورة النصوص التأسيسية في تشريح العلاقة المدنية - العسكرية، وكيفية جعل العسكر «الأقوياء» تحت السيطرة المدنية. وبحسب هنتنغتون، فإن منح العسكر استقلالية في تدبير شؤون مؤسستهم يساهم في صناعة جيش قوي ومحايد يقوم على مبدأ «احترافية الضباط»، وانصياعهم طوعًا لحكم المدنيين[886]. وعلى هديه، سار كثيرون لعل أبرزهم روبرت دال (Robert A. Dahl)، إذ ربط في كتابه **الديمقراطية ونقادها** (*Democracy and its Critics*) الصادر في عام 1989، بين سيطرة المسؤولين المنتخبين على سياسات الحكومة وقراراتها وفقًا لما تكفله الدساتير من جهة، وتبعية القوات المسلحة تبعية كاملة وطوعية للسلطات المدنية المنتخبة من جهة أخرى[887]. إذًا، فإن حماية الديمقراطية، وصيانة كفاءة الجيوش، والحفاظ على مهنيتها وحرفيتها، تتطلب إبعاد العسكر عن السياسة، وإخضاعهم للسلطة المدنية.

وُجهت انتقادات عدة لنظرية هنتنغتون، كونها تنطلق من نظرة سكونية عن علاقة الجيش والمدنيين من دون أن تشرح دينامية التفاعل والتشابك بين المجالين العسكري والمدني، على نحو يجعل معادلة الاستقلالية والاحتراف والحياد أقرب إلى أن تكون أفكارًا مثالية[888]. لقد انطلق هنتنغتون ومن سار على هديه من واقع الدول الديمقراطية، ومن ثم جاءت أطروحاتهم لترسيخ هذا الواقع وتأكيده، أكثر من تحليل أسباب تشكله. كما أن فكرة الإبعاد والحياد يصعب تطبيقها في الدول غير الديمقراطية، وهذا ما ذهب إليه صامويل فاينر (Samuel Finer)، الذي ركز على دراسة مسببات تدخل الجيش ومستوياته ونتائجه، وذلك بهدف توفير الأدوات النظرية اللازمة لتحليل الانقلابات التي شهدتها دول كثيرة في الشرق الأوسط في خمسينيات القرن المنصرم وستينياته[889]. ومايزَ فاينر بين أدوار الجيش في الدول الديمقراطية

المتقدمة والدول غير الديمقراطية، ففي الأولى تنحصر مهمة الجيش بـ «الحارس» أو «الشرطي»، أما في الثانية فقد ارتبط دوره تاريخيًا بالتحرر من الاستعمار وإعادة بناء الدولة[890].

أفسح تشابكُ المدني والعسكري في الأنظمة السلطوية، إضافة إلى موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أميركا اللاتينية وأفريقيا، ولاحقًا دول أوروبا الشرقية، المجالَ لتجاوز السؤال البدهي عن علاقة المدني بالعسكري إلى تساؤل أكثر تحديدًا يتعلق بمدى تقليل الآثار السلبية لتدخل العسكر بالسياسة، وكذلك مساهمة الجيش في تسهيل/ تعويق التحول الديمقراطي. وإذا كانت الأطروحات النظرية الأولى عن حياد الجيش واستقلاليته استلهمت مقولة مكيافيلي المعروفة عن «أن العسكري لا يمكن أن يكون رجلًا صالحًا»[891]، فإن مقولة لينين عن أنه «لا يمكن ثورة جماهيرية أن تنتصر من دون مساعدة قطاع من القوات المسلحة الداعمة للنظام القديم» أضحت أشد حضورًا[892]، وصيغت على أساسها الأطروحات الأساسية عن دور الجيوش في الثورات والتحول الديمقراطي كما جرى مع ثيدا سكوكبل (Theda Skocpol)؛ إذ رأت أن نجاح ثورة ضد نظام ما لا يرتبط بالسخط الاجتماعي، إنما بقوة جهاز الدولة القسري وتماسكه وفاعليته في قمع المعارضين أو قابليته للاستجابة لهم[893]. وتأسيسًا على ما سبق، عالجت إيفا بيلين (Eva Bellin) متانة السلطوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتطرقت إلى أربعة متغيرات تحدد استجابة الجهاز القسري للتغيير[894]، حيث يصبح التحول أيسر وأسرع بتضافرها واجتماعها[895]؛ **أولها** يتعلق بقدرة الجهاز القسري على تمويل نشاطاته وأفراده. و**ثانيها** شبكة الدعم الدولي. و**ثالثها** بناؤه المؤسساتي وقابليته للإصلاح أو مقاومته لذلك عبر بناء قاعدة موالية عبر المحسوبية الانتقائية والتقديرية، وكذلك الشبكات القرابية والزبونية، واللعب على وتر الانتماءات العرقية والطائفية. أما **رابعها**، فيتمثل في وجود تعبئة شعبية للتغيير والإصلاح.

على أهمية دراسة بيلين، فإن غموضًا إجرائيًا اكتنف مصطلح «الجهاز القسري»؛ أهو الجيش (أو قوات الأمن) أم «الجيش الخاص»؟ وما طبيعة أدوار كليهما؟ وكيف يتفاعلان في ما بينهما؟ أيتفقان أم يتعارضان في

التوجهات؟ وقد حاول زولتان باراني (Zoltan Barany) حل الإشكاليات السابقة بالتركيز على موقف الجيوش خلال الثورات فحسب، وخلص إلى أن سلوك الجيش يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل وفق الآتي:

- مصادر المعلومات التي يحصل عليها الجيش عن الثورة، وحددها بأربعة مصادر، هي المؤسسة العسكرية والدولة والمجتمع والمحيط الخارجي[896].

- العوامل العسكرية: وقصد بها التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية أو انقساماتها: العرقية - الدينية، والاجتماعية والسياسية بين النخبة العسكرية، والانقسامات بين وحدات النخبة والوحدات النظامية، والانقسامات بين الجيش وأجهزة الدولة الأمنية الأخرى، والانقسامات بين الأجيال، والانقسامات بين الجنود المحترفين والمجندين إلزاميًا، والانقسامات بين فروع القوات المسلحة[897].

- العوامل المتعلقة بالدولة: ترتبط بمعاملة النظام للجيش (جيدة = يسانده، سيئة = يقف ضده) ماليًا وتسليحًا، نظرة الجنرالات إلى النظام، وتوجيهات النظام للجيش واحترامه مبدأ الأقدمية وعدم توريطه في مهمات متهورة[898].

- العوامل المجتمعية: حجم التظاهرات، ومكانة الجيش وشعبيته، وشعبية الثورة، وسعي الثوار للحصول على دعم الجيش[899].

- العوامل الخارجية: تتعلق باحتمال حدوث تدخل خارجي، وانفتاح الضباط على الخارج.

في ضوء ما تقدم، فإن تقديم معالجة أكثر شمولية لدور المؤسسة العسكرية في النماذج المراد دارستها يفرض علينا تناول علاقتها بالدولة (على المستوى المؤسساتي)، والنظام، والمجتمع للوقوف على مدى اقترابها أو ابتعادها من الأنظمة الحاكمة، وإمكان التحامها أو اقترابها مع المطالب الديمقراطية، وكذلك على مكانتها وحظوتها في المجتمع وحيادها أو تماهيها مع مكوناته. وإذا كان التاريخ يخبرنا عن حالات قليلة لأنظمة استبدادية

تحولت إلى الديمقراطية بقرار ذاتي من الطبقة الحاكمة كما في إسبانيا[900]، أو نتيجة عملية التحديث الاقتصادي والتنمية كما في كوريا الجنوبية وتايوان[901]، فإن دراسة دور الجيش في التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يعني، على نحو مباشر، دراسة دوافع موقفه من الثورات وأسباب ذلك، والمرحلة الانتقالية ...إلخ.

ثانيًا: الجيش التونسي «قوة شرطية» محايدة

تكاد تونس تكون الحالة الوحيدة من دول الثورات العربية التي وقف فيها الجيش إلى جانب المحتجين خلال الثورة؛ ما رجح الموازين لمصلحتهم، ونأى بالمؤسسة العسكرية عن تجاذبات السياسة ومتاهاتها في المرحلة الانتقالية [902]، وكذلك في المرحلة ما بعد الانتقالية إذا ما استعرنا توصيف فيليب أغويرو (Felipe Agüero)[903]. وإذا تجاوزنا الأحكام المعيارية (الإيجابية) في تقييم سلوك الجيش التونسي (بمعنى أن الجيش التونسي لم يكن راغبًا في الوقوف مع النظام ضد الثورة)، فإن تحليلنا يركز على مجموعة من العوامل والمحددات، أنتجت في سيرورة تفاعلاتها التاريخية والسياقية جيشًا «محايدًا» يُعنَى بوظائفه التقليدية «الدفاعية».

حصلت تونس على استقلالها في عام 1956 بعد مفاوضات مع فرنسا قادتها الحركة الوطنية بزعامة الحبيب بورقيبة الذي انتخب رئيسًا في عام 1957، بعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، ونجحت بعد عامين من الاستقلال في كتابة أول دستور مدني[904]. حرص بورقيبة في مسعاه لتأسيس دولة حديثة تستنسخ الأنموذج الغربي على إبعاد الجيش من السياسة والاقتصاد[905]. ولتخوفه من «الانقلابات الثورية أو التقدمية» التي اجتاحت دول العالم الثالث في خمسينيات القرن الماضي وستينياته[906]، ركز على بناء جيش قليل العدد والتسليح، ومحايد أيديولوجيًا، بما يلجم طموحات العسكريين ونزوعهم للتدخل في السياسة[907]. وتعزز هذا النهج بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 1962 أو ما عرف بانقلاب «الزهر الشرايطي»، حيث سعى بورقيبة إلى كبح قوة الجيش ومنعه من اكتساب أي

خبرة مؤسسية في أجهزة الدولة[908]. وبدأ، بعد إعدامه جميع الضباط المتورطين في المحاولة الانقلابية، بإنشاء فرقة عسكرية «خاصة» موالية له، سميت «الحرس الوطني»، ليتجنب أي سيناريو مشابه في المستقبل[909]. ومع أن الجيش التونسي استجاب لطلب بورقيبة لضبط الأمن في ضبط الاستقرار ووأد الاحتجاجات العمالية في عام 1978، وانتفاضة الخبز في عام 1984، فإن دوره ومكانته لم يتغيرا[910]، وبقيت سياسة التهميش قائمة تجاهه في مقابل إيلاء الجهاز الأمني (قوات الأمن المركزي) اهتمامًا كبيرًا. المفارقة، أن عملية إزاحة بورقيبة عن السلطة في عام 1987 لم تحصل نتيجة انقلاب عسكري، بل صممها ونفذها رئيس وزرائه زين العابدين بن علي، وهو شخصية نشأت في المؤسسة العسكرية، لكنها خرجت منها إلى الجهاز الأمني (تسلم منصب وزارة الداخلية) بسبب ضعف تأثيرها من جهة، وسطوة الجهاز الأمني من جهة أخرى[911].

تحولت تونس، نتيجة تحكم بن علي في مفاصل الجهاز الأمني، إلى دولة بوليسية. واستمرت سياسة إبعاد الجيش وتهميشه التي كانت سائدة. وبنظرة كمية بحت، فإن عدد الجيش التونسي لم يتجاوز، بحسب أحد الإحصاءات طوال العقود الثلاثة الماضية 44 ألف شخص[912]، في حين أن قوات الأمن المركزي بلغ عددها في عام 2011 نحو 49 ألفًا بحسب تصريحات رسمية، وهو رقم يختلف عن تقديرات دولية وحقوقية تحدثت عن أكثر من 100 ألف منتسب[913]، لكنه يبقى ضخمًا مقارنة بالجيش. أضف إلى ذلك، عانى الجيش في عهد بن علي ندرةَ التسليح وشح التمويل؛ إذ تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن الإنفاق على الجيش حتى في مرحلة ما بعد الثورة لم يتجاوز 1.4 في المئة من الناتج القومي الإجمالي (القليل أصلًا) ليكون الأقل إنفاقًا مقارنة بجيوش أخرى في دول الجوار أو المحيط القريب[914]. وبخلاف ضباط الأمن الذين كان بن علي يرسلهم إلى فرنسا للتدريب، أرسل ضباط الجيش إلى الولايات المتحدة من أجل تلقي دورات تدريبية ومناهج أكاديمية تستقي الأدبيات الفكرية حول العلاقات المدنية - العسكرية التي تركز على «حياد» الجيش والتزامه بأوامر السلطة السياسية[915]. وبناء عليه، حصرت وظيفة الجيش التونسي في مرحلة ما قبل الثورة في مهماته الدفاعية التقليدية، والتي لم تكن

تتطلب جهدًا كبيرًا بحكم الواقع الجيوسياسي «الثابت» نوعًا ما، وأنيطت به وظائف أخرى «متغيرة»؛ مثل مواجهة الكوارث الطبيعية، وضبط الحدود ومكافحة التهريب[916]. وبتوصيف آخر، أضحى الجيش التونسي «قوة شرطية» مدربة على التعامل مع أزمات طارئة تعجز قوات الأمن عن معالجتها. ونتيجة ذلك، ولعوامل أخرى كعدم تورطه في ملفات الفساد، وعدم امتلاكه سجلًا قمعيًا منذ تأسيسه، حظي الجيش باحترام أغلبية التونسيين، على الرغم من وجود خلل يتمثل في تميز الضباط المتحدرين من تونس العاصمة والساحل (المنستير، المهدية، سوسة) في الترقيات وداخل المجلس الأعلى وهيئة الأركان[917].

يمكن القول في ضوء ما تقدم، إن أغلبية العوامل التي أشار إليها زولتان باراني وجدت في الجيش التونسي عند اندلاع الثورة، لذلك رفض قائده الجنرال رشيد عمار أوامر بن علي بإطلاق النار على المحتجين، بل سُجل للجيش في حالات عدة تدخله لمنع قوات الأمن من قمع المحتجين[918]؛ الأمر الذي وفر تربة خصبة لتعبئة الشارع ضد النظام، وانتقال الحراك الاحتجاجي من سيدي بوزيد والقصرين إلى المحافظات الكبرى قبل أن يتوطن في العاصمة، ويجبر بن علي على الهروب في 14 كانون الثاني/ يناير 2011. وبعد ذلك، دخلت تونس مرحلة انتقالية، استمرت زهاء أربعة أعوام، شهدت اضطرابات وانقسامات حادة، وهددت أكثر من مرة التجربة الديمقراطية الفتية قبل أن تطويها الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة، وتشرع الأبواب لمرحلة ثانية من الانتقال (المرحلة ما بعد الانتقالية) أهدأ، وأشد استقرارًا وانفتاحًا، جعلت تونس قريبة من إكمال التحول الديمقراطي وترسيخه[919].

ربما تفسر المتغيرات التي تطرقت إليها إيفا بيلين (التمويل والتسليح والمأسسة وشبكة الدعم الدولي والتعبئة الشعبية) أسباب انكفاء الجيش التونسي عن أداء دور فاعل في ترتيب المشهد السياسي في المرحلة الانتقالية، أو عرقلة مسار التحول الديمقراطي. لكن، إذا انتقلنا إلى جانب آخر من الصورة، فإن رغبة قادته ووعيهم بمخاطر تدخل الجيش، ساهما في تجاوز المرحلة الانتقالية؛ فمع أن الجيش اضطلع بمهمات جسام خلالها في حفظ الأمن، والحد من الفوضى، ومواجهة التهديدات الإرهابية، وحماية مؤسسات

الدولة، ودوام انتظام عملها، فإنه أحجم عن أداء أي دور خارج مهماته التقليدية على التأييد الشعبي العام[920]، ولم يطالب حتى بتعزيز مكانته وموقعه في النظام السياسي إبان صياغة الدستور. أضف إلى ذلك، تجاهل الجيش نداءات قوى سياسية تونسية ليبرالية ويسارية دعت لاستنساخ سيناريو «3 تموز/ يوليو 2013» في مصر، على نحو سمح بإنجاح مهمة رباعية الحوار التونسي بإقناع الفرقاء السياسيين بتجاوز الاستقطاب السياسي والفكري، والوصول إلى تسويات شاملة جعلت ثورة تونس «الاستثناء» في ربيع عربي مُدمًى[921].

ثالثًا: مصر - جيش الدولة أم دولة الجيش؟

تُعَد المؤسسة العسكرية ركيزة من ركائز الدولة المصرية الحديثة «المركزية» منذ تأسيسها في عهد محمد علي باشا وأسرته من بعده[922]، حتى وقتنا الراهن؛ فمنذ انقلاب 23 تموز/ يوليو 1952 الذي أطاح الملكَ فاروق، تعاقب على حكم مصر خمسة رؤساء ينتمي أربعة منهم إلى المؤسسة العسكرية، في حين أن الرئيس المدني الوحيد محمد مرسي لم يستمر في السلطة إلا عامًا واحدًا حتى انقلب عليه الجيش في عام 2013. توصف دراسة الجيش المصري بأنها بالغة التعقيد والتشابك، فبغض النظر عن حجمه الكبير (470 ألف رجل دائم، و800 ألف رجل احتياطي) الذي يجعله في قمة قائمة ترتيب الجيوش عربيًا، والثاني عشر عالميًا[923]، يتداخل في سلوكه العسكري مع السياسي، والاقتصادي، والدولي (الخارجي). بتوصيف آخر، لا يمكن البتة دراسة المؤسسة العسكرية انطلاقًا من وظائفها التقليدية «الحارسة»، وربما هذا ما دفع بالباحث يزيد صايغ إلى تسمية دراسته حول الجيش المصري «جمهورية الضباط» والتي تتبوأ مكانة «فوق الدولة»[924].

إلى جانب الحضور السياسي لقادتها ضمن «مجلس قيادة الثورة»، أنيطت بالمؤسسة العسكرية أدوارٌ متعددة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1956 - 1970)، إذ وجهت موارد الدولة نحوها بوصفها الضامن الرئيس للأمن القومي المصري في مواجهة التحديات الخارجية (الصراع مع إسرائيل) من

جهة[925]، ولكونها الفاعل الأساس في عملية التنمية والتحديث من جهة أخرى. بناء عليه، أضحت قاطرةَ الاقتصاد في المجالات الزراعية والصناعية والخدمات العامة، وتولت إنشاء المشاريع القومية الكبرى، وإقامة البنى التحتية، وتوفير السلع الأساسية ...إلخ[926]. وبعد وفاة عبد الناصر، حاول خلفه ورفيقه في مجلس قيادة الثورة أنور السادات تحجيم النفوذ السياسي للجيش، بهدف اتباع سياسات أشد انفتاحا داخليًا (المنابر في الاتحاد الاشتراكي العربي 1976)، وخارجيًا (اتفاق السلام مع إسرائيل 1978)، وكذلك نزع الصبغة العسكرية أو تحكم الضباط في مؤسسة رئاسة الوزراء [927]. ولتحقيق ذلك، مع ضمان استمرارية ولاء الجيش للنظام؛ كان لا بد من تعويض أفراده بالعلاوات وزيادة الرواتب، وتوسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي بمنحه الامتيازات والاستثمارات، ابتداء من التصنيع العسكري وصولًا إلى الزراعة والسياحة، وانتهاء بصناعة الأدوات المنزلية، وكانت جميع هذه الإيرادات تذهب إلى خزائنه من دون أي رقابة من الدولة، فضلًا عن المساعدة السنوية الأميركية[928]. طبقت هذه الوصفة الناجحة في عهد السادات وتوسعت أكثر في عهد مبارك، ويعاد تطبيقها بفاعلية في عهد السيسي[929]. لكن، إذا كان نظام مبارك قد حرص على ضمان مصالح الجيش في مقابل دوام الولاء، فما الأسباب التي دفعت بالجيش إلى التخلي عن مبارك إبان «ثورة يناير 2011»؟

عالجت دراسات كثيرة هذا الجانب وخلصت إلى أسباب وجيهة بلا شك، مثل معارضة الجيش توريث الحكم لجمال مبارك المتحالف مع رجال الأعمال الجدد، وتحجيم نفوذ وزارة الداخلية التي تعاظم عددها ودورها في العقدين الأخيرين من حكم مبارك، والعلاقة الإيجابية مع المجتمع، وتخوفه من انشقاقات في صفوفه إذا ما انحاز إلى النظام[930]. لكن ما سبق لا يشرح السبب الجوهري، ففي رأي الباحث، جاء إجبار الجيش مبارك على التنحي لحماية نفسه والسلطة التي أنشأها بعد فشل النظام في قمع الثورة في ميدان التحرير؛ فلم ينحَز الجيش المصري إلى أي طرف، على الرغم من الاندفاع الشعبي العارم لاستمالته. وتؤكد مجريات ما بات يعرف بـ «موقعة الجمل» في 2 شباط/ فبراير 2011 الحياد السلبي للجيش؛ إذ ظلت قواته تراقب

المواجهة، وتنتظر المنتصر، في مشهد يناقض بيانه الأول الذي تعهد فيه بحماية المحتجين[931]. ولما عجز النظام عن وأد الثورة، وتصاعدت المواقف الدولية المنادية برحيل رأس الهرم فيه[932]، قرر المجلس العسكري إقصاء مبارك لتحقيق بعض مطالب المحتجين وامتصاص غضبهم واحتواء تصعيد محتمل، وفي الوقت ذاته إنهاء ثورتهم بإفراغ الميادين وتسلم الحكم لترتيب المرحلة الانتقالية بما يضمن مكانته وامتيازاته[933]. وبتوصيف آخر، استمال المجلس العسكري المحتجين لتحقيق أهدافه بدلًا من الانحياز إليهم لتحقيق أهداف الثورة. ونجح في الالتفاف على مطالبهم بالتغيير الديمقراطي الشامل والعدالة الاجتماعية، بمنحهم جرعات جزئية تحفيزية (تعديلات دستورية طفيفة، ومحاكمة النظام السابق، وإطلاق الحريات) لتجنب أي نقاش حول موقعه، ونشاطه، ودوره[934]. وضمن السياق ذاته، نجح الجيش خلال المرحلة الانتقالية في إيجاد تسويات مع قوى سياسية تقليدية «معارضة»، على نحوٍ خلخل تحالفات الثورة (الميدان)، وأحدث شرخًا بين الشباب وهذه القوى، ونقل الثورة إلى صراع وتنافس سياسي على السلطة (البرلمان، والرئاسة). وتحولت الثورة في مصر من خلال ترتيبات الجيش في المرحلة الانتقالية من ثورة ديمقراطية إلى ثورة انتخابية (Electoral Revolutions)[935]. وكان من الطبيعي في ظل الواقع أن تحاول القوى السياسية المتنافسة على السلطة استمالة الجيش أو التفاهم معه، بل إن بعضها دعا إلى استمرارية حكم المجلس العسكري. بناء عليه، ما عاد الجيش مهتمًا بمن يصل إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات عام 2012 ما دام حصن دوره ونفوذه في وثيقة المبادئ الدستورية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، وأضحى الرئيس المقبل بحاجة إلى دعم الجيش أكثر من حاجة الجيش إليه، وهذا ما حصل إبان حكم مرسي[936]. فمع أن مرسي حاول كبح النفوذ العسكري في بيروقراطية الدولة، وإحالة قادته السابقين إلى التقاعد، فإنه وافق على تأصيل امتيازات الجيش في الدستور[937]. وانطلاقًا مما سبق، فإن انقلاب الجيش على مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013، ربما لا تكون دوافعه تهديدات تنال موقعه ومكانته، على الرغم من انزعاجه من أن معظم التعيينات (المحافظين ونوابهم) كانت على حساب حصته، بما فيها محافظات كانت محرمة على المدنيين مثل شمال سيناء والإسماعيلية والسويس[938]، أو معارضته بعض ملفات السياسة

الخارجية (سورية)، وإنما نتيجة الرغبة في انتزاع السلطة التي تخلى عنها مكرهًا للمدنيين، مستغلًا الاستقطاب الحاد وتراجع الثقة الشعبية في الرئيس المنتخب وفي الأحزاب السياسية. وقد بدا ذلك جليًا في مرحلة ما بعد مرسي؛ إذ تخلى الجيش عن وعوده بعدم التنافس على السلطة، ودفع بشخصية عسكرية إلى منصب رئيس الجمهورية، وأحكم سيطرته على مفاصل الدولة جميعها، وأخفت أصوات المعارضين بالقوة، بمن فيهم من وقف معه. وفي الحصيلة، لم ينحز الجيش المصري إلى «ثورة يناير» ومطالبها بالتحول الديمقراطي، بل قام باحتوائها على طريقة «عناق الدب»، ليعيد ترسيخ حكم العسكر والدولة العميقة بوجوه جديدة أو متجددة.

رابعًا: سورية - جيش العائلة/ الطائفة

بعد أسبوعين من اندلاع الاحتجاجات في سورية، وقبل بدء الجيش عملياته العسكرية الأولى في درعا يوم 25 نيسان/ أبريل 2011، طرحت «صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد» في موقع فيسبوك على متابعيها (100 ألف متابع حينذاك) السؤال هل تعتقد أن الجيش سيقف إلى جانب الشعب على غرار تونس ومصر؟ جاءت النتيجة كما هو متوقع؛ لا (70 في المئة)، نعم (30 في المئة)[939]. ومع استبيانات كهذه لا يعتد بها علميًا، فإنها عكست في وقت مبكر معرفة المناوئين لنظام الأسد بطبيعة المؤسسة العسكرية وسلوكها المستقبلي تجاههم. بناء عليه، يركز سؤالنا المركزي على تحولات الجيش السوري منذ الاستقلال حتى اليوم، والتي جعلته يستقر في الوجدان الشعبي لشرائح اجتماعية عريضة بوصفه جيشًا للنظام لا الدولة.

تختلف نشأة الجيش السوري عن نظيريْه في تونس ومصر؛ فهو ليس سليل الحركة الوطنية ضد الاستعمار، كما أنه حديث النشأة مقارنة بالجيش المصري «العتيق». وقد ورث هذا الجيش الذي تأسس بعد الاستقلال في عام 1946 في هيكليته وضباطه وأفراده جيش الشرق الذي شكلته فرنسا على ركائز أقلوية إثنية (طائفية، وأقوامية) لمساعدتها في التصدي للمقاومة الوطنية في سورية[940]. شكلت المسألة (الأقلوية) علة دائمة للجيش السوري على الرغم

من سعي الضباط الجدد (كتلة الضباط «الشوام»، والناصريين، والشيوعيين) لتصحيح هذا الخلل قبل انقلاب البعث في عام 1963. لكن العلة الأخطر تمثلت في الطموحات السلطوية للضباط؛ فتاريخ سورية في المرحلة الممتدة بين عامي 1946 و1970 حافل بالانقلابات العسكرية[941]. وكان انقلاب البعث في عام 1963 أخطر هذه الانقلابات؛ إذ دأبت اللجنة العسكرية البعثية السرية المسيطرة على إدارة شؤون الضباط في الجيش في مسعاها لتشكيل جيش عقائدي «بعثي» من أبناء الريف على استبعاد كتلة الضباط الشوام، والناصريين[942]، الذين صودف أن معظمهم كانوا من «السُنّة» المتحدرين من المدن الكبرى. ومع أن حافظ الأسد سعى بعد انقلابه في عام 1970 إلى تصحيح (سُمي الحركة التصحيحية) نهج صلاح جديد باجتذاب بعض الضباط الذين أُقصوا سابقًا، فإنه أعاد «تطييف» الجيش بعد المواجهة مع الإخوان المسلمين ومجزرة حماة في عام 1982، تحت مظلة «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل، وفي الفترة الممتدة بين عامي 1983 و2000، أعاد الأسد الأب هندسة الجيش والمؤسسات الأمنية، ونتج من ذلك تكريس تفوق «العلويين» المتحدرين من أصول عشائرية معينة، والتوسع بالاعتماد عليهم في فرق «الجيش الخاص» الذي أسسه الأسد باسم «الحرس الجمهوري»، والذي كان جيشًا موازيًا وإن خضع رسميًا لقيادة الجيش الرسمية[943] للوقوف إلى جانب النظام ضد أي تمرد محتمل[944]. ليس هذا فحسب، فقد أُدخلت في عقيدة الجيش شعارات تحصر ولاءه وتبعيته بالزعيم الأوحد والأب القائد مثل «قائدنا إلى الأبد، الأمين حافظ الأسد»[945]، والتي تبناها وجال بها القطعات العسكرية نائب القائد العام يومذاك ووزير الدفاع مصطفى طلاس حوالى نيسان/ أبريل 1984. وتسلم أبناء الرئيس وأقاربه، والمتحدرون من منطقته (جبلة - القرداحة) المناصب العليا. باختصار، شهد الجيش السوري منذ تأسيسه تحولات بنيوية عميقة قلبته من جيش وطني (1946 - 1963) إلى جيش بعثي عقائدي تموه عقائديته تنامي النزعات الطائفية التكتلية وقد سار الرئيس الوريث بشار الأسد على نهج والده في هندسة الجيش وهيكلتِه. لكن، في عهده برزت في إطار نهج «اللبرلة الاقتصادية»، ظاهرة سورية على الطريقة المصرية، وتتمثل في اندماج الضباط وأبنائهم في السوق بحصولهم على امتيازات اقتصادية، أو تشجيع رجال

الأعمال الجدد على بناء شركات تجارية معهم، وزيادة رواتب العسكريين على نحو متكرر لضمان الولاء التام[946]، وهو ما تحقق له خلال الثورة. على الرغم من الانشقاقات الأفقية الكبيرة (المجندين)، فإن البناء الهيكلي للجيش ظل متماسكًا عصيًا عن أي انشقاقات عمودية مؤثرة، من شأنها أن تترك تأثيرًا كبيرًا. كما استفاد الجيش من شبكة الدعم الإقليمية (حزب الله - العراق - إيران) والدولية (روسيا) لضمان استمرارية تفوقه في حربه ضد الثورة وفصائل المعارضة.

خلاصة تركيبية

يوضح لنا العرض السابق لدور المؤسسة العسكرية في النماذج المدروسة أن موقفها كان العامل الرئيس في تسهيل/تعويق التحول الديمقراطي. وبتفصيل أكثر، إن استجابتها إيجابيًا للتحول الديمقراطي كانت تزداد كلما ركزت على وظائفها الدفاعية التقليدية، واستقلت ببنائها المؤسساتي وضباطها عن تجاذبات السياسة والاقتصاد، وحافظت على مسافة فاصلة مع النظام السياسي القائم، ولم تستنهض عصبويات مجتمعية (طائفية، وإثنية، وعرقية، وقبلية) أو سياسية (حزبية وعقائدية) سواء كان ذلك على مستوى العضوية والانتساب أم على مستوى الترقيات.

على الرغم من المأساة الإنسانية المتفاقمة، فإن الجيش السوري، لم يتخلَّ عن بشار الأسد. فالأخير ماهى بين العائلة والنظام، وبين النظام والدولة على المستوى المؤسساتي، وبين النظام وشرائح مجتمعية طائفية (الطائفة العلوية). لذلك، لم يكن في قدرة الجيش (أو أي مؤسسة أخرى) أن يستقل أو يأخذ مسافة فاصلة عن النظام؛ لأن الخروج على النظام كان بمنزلة الخروج على الدولة والمجتمع. أما في مصر، فقد عد الجيش نفسه «فوق الدولة» مؤسساتيًا، وأصّل دوره ومكانته بوصفهما مبادئ «فوق دستورية»، لا تخضع للرقابة البرلمانية أو المساءلة الشعبية، بل احتكر حق تقديم المدنيين إلى «محاكمه». لذلك، لم يربطه ولاء مطلق للنظام، ولم يخضع لأي التزام قانوني أو مؤسسي، واعتمد على رمزيته الوجدانية «الشعبية»، وتماسكه البنيوي، في واقع تهشمت

مؤسسات الدولة الأخرى، للتصرف بالدولة والمجتمع كما يريد. وبخلاف الحالتين السابقتين، ساهمت استقلالية الجيش التونسي عن النظام، وحياده تجاه مؤسسات الدولة في توفير الأوضاع الملائمة لبدء التحول الديمقراطي المستدام.

إن ما لا شك فيه أن وجود مجتمع سياسي قوي، وطبقة وسطى في تونس مقارنة بمصر ترك تأثيره الإيجابي في المسار الديمقراطي. كما ساهم وجود أحزاب إسلامية مثل حركة النهضة، اتسم سلوكها بالبراغماتية والواقعية السياسية والابتعاد من الأيديولوجيا والالتزام العقائدي، في تذليل عقبات كثيرة لحماية التجربة الديمقراطية الفتية، وتجاوز الاستقطابين الفكري والسياسي الحادين مع الأحزاب المختلفة عنها أيديولوجيًا، أو المناوئة لها من تركة النظام القديم، وذلك بخلاف أخطاء حركة «الإخوان المسلمون» في مصر التي أبرزت في سلوكها قدرًا كبيرًا من السذاجة السياسية وسوء التقدير[947]. ولا شطط في القول إن عوامل مثل الموقع الجيوسياسي المهم، والثقل المركزي لمصر في النظام الإقليمي العربي، وقربها من «إسرائيل»، ألقت - بخلاف تونس - بتداعياتها السلبية على المسار الديمقراطي هناك، ودفعت بقوى إقليمية وعربية متضررة أو متخوفة إلى إجهاضه. لكن دور المؤسسة العسكرية يبقى بمنزلة حلقة الوصل في سلسلة العوامل السابقة؛ إذ لا يمكننا الجزم بالنتائج ذاتها في تونس، لو قرر الجيش التونسي الاستجابة لحركة «تمرد»، أو استدعاء القوى الليبرالية واليسارية وتركة النظام القديم له للتدخل ضد حكم الترويكا[948]. في المقابل، كان من المرجح أن يؤدي «انعزال» الجيش عن حسم مشهد 30 حزيران/ يونيو 2013 بتلك الطريقة إلى نتائج مغايرة لما تعيشه مصر حاليًا. وتُعد التظاهرات التي أعقبت الإعلان الدستوري (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) مثالًا إجرائيًا على نجاح الضغط الشعبي على السلطة المدنية المنتخبة ديمقراطيًا، وذلك بخلاف نتائج تظاهرات «ماسبيرو» إبان حكم المجلس العسكري أو تظاهرات ميدانَيْ رابعة والنهضة بعد الانقلاب.

في الختام، إن الثورة والتحول الديمقراطي عملية مستمرة تتقدم حينًا وتتعثر أحيانًا، ويخبرنا التاريخ عن تجارب مماثلة لمصر مثل تشيلي[949] وفنزويلا[950] (إلى حد ما)، تعثر مسارها نتيجة دور المؤسسة العسكرية،

ووصلت في نهاية الأمر إلى تسويات تاريخية، تفضي إلى نظام حكم ديمقراطي. وقد تحدث صامويل هنتنغتون في كتابه **الموجة الثالثة**، عند عرضه أنماط التحول الديمقراطي، عن نمط ترددي «يتأرجح ما بين النظم السلطوية والديمقراطية، حيث يبلغ الفساد أو الفوضى درجة تدفع الجيش للتدخل للتخلص من الوضع القائم. لكن النظام العسكري يفشل في التعامل مع المشاكل الاقتصادية ليعود مرة أخرى إلى ثكناته بعض فشله وتفاقم السخط الشعبي عليه فاتحا الباب لعودة الديمقراطية»[951]، وهذا ما نرجح حصوله في مصر على الأمد المتوسط؛ إذ لا مستقبل للنظام العسكري الحالي، لأنه يقوم على الإقصاء التام والقمع الشامل في مجتمع لا يزال يعيش في حالة ثورية. أما في سورية، فإن أي تسوية قد تفتح بابًا للإصلاح أو التغيير ربما تؤدي إلى تفكك النظام، كونه يشبه في درجة انغلاقه وقمعه النظام السوفياتي سابقا، والذي لم تنفع فيه التحسينات الشكلية التجميلية، بل قادت إلى انهياره. وفي الضفة المقابلة، تعد تونس تجربة فريدة ومميزة في العالم العربي، لكن ترسيخها يتطلب تنمية اقتصادية وطنية تنقذها من أزمتها العضال، ويفرض على الأطراف المختلفة تقديم تنازلات فكرية وسياسية، تنبذ نيات التغلب أو تصفية الخصومات عبر «استدعاء» قوى غير ديمقراطية، يشكل حضورها في المشهد السياسي تهديدًا للديمقراطية.

المراجع

1 – العربية

أبو زيد، هيثم. «[مراجعة كتاب]: **التجربة التشيلية.. من بينوشيه إلى الديمقراطية، محمد صادق إسماعيل**». الجزيرة.نت، 15/ 1/ 2016، في: https://bit.ly/2WDIGn6

الأفندي، عبد الوهاب. «كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي». **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

الأيوبي، نزيه نصيف. **الدولة المركزية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. **ثورة مصر**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016. 2 ج في 2 مج. ج 1: **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**. ج 2: **من الثورة إلى الانقلاب**.

______. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

«تونس تبدأ عهد جمهوريتها الثانية». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **وحدة تحليل السياسات**، كانون الثاني/ يناير 2014، في: https://bit.ly/2SmuCyP

الجمعاوي، أنور. «حركة تمرد التونسية: الحدود والآفاق». **سياسات عربية**. العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

حامدي، زهير. «انقلاب مصر: مقارنة تاريخية بتجارب أخرى». **سياسات عربية**. العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011**. ط 2. بيروت: دار النهار، 2012.

الريسي، حمادي. «تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة». **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

سليمان، هاني. **العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت؛ واشطن، آب أغسطس 2012، في: https://bit.ly/2iDLujm

عبد الفتاح، بشير. «بين يناير 2011 ويوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة». **سياسات عربية**. العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

عطا الله، آية إبراهيم. «العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002 – 2013)». المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية. 5 تموز/ يوليو 2015، في: https://bit.ly/2S81kVi

العناني، خليل. «الإسلاميون بعد خمس سنوات على الثورات العربية: أسئلة المشروع والتنظيم والأيديولوجيا». **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

عواد، هاني. «من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو». **سياسات عربية**. العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

قعلول، بدرة. «الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية». مركز كارنيغي. 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، في: https://bit.ly/2kl5MOh

مارشال، شانا. «الجيش المصري وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 15 نيسان/ ابريل 2015، في: https://bit.ly/2kBge2o

ماضي، عبد الفتاح. «تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات». **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام العربي. «المؤشر العربي2014». أيلول/ سبتمبر 2014، في: https://bit.ly/2m8nabH

المصطفى، حمزة. **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص – الاتجاهات – آليات صنع الرأي العام**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ميلر، لوريل إي وجيفري مارتيني. «التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم». راند – معهد أبحاث الدفاع الوطني (RAND)، 2013، https://bit.ly/2SglHzd

هينبوش، رايموند. **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**. تقديم رضوان زيادة. ترجمة وتحقيق حازم نهار ورضوان زيادة. بيروت: دار رياض الريس، 2014.

ووديز، جاك. **الجيوش والسياسة**. ترجمة عبد الحميد عبد الله. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.

2 – الأجنبية

Barany, Zoltan. «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military.» *Journal of Democracy*. vol. 22, no. 2 (October 2011).

________. «Explaining Military Response to Revolution.» Research Paper. The Arab Center for Research and Policy Studies. June 2013, accessed on 25/5/2016, at: https://bit.ly/2DYRXzO

Bellin, Eva. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*. vol. 36, no. 2 (January 2004).

«Current Military Capabilities and Available Firepower for 2016 Detailed.» Global Fire Power, 2016. http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=tunisia

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press, 1989.

Grewal, Sharan. «A Quiet Revolution: The Tunisian Military After Ben Ali.» Carnegie Middle East Center.24/4/2014, at: https://bit.ly/1QHjbvw

Hopmann, Terrence & William Zartman. *Tunisia: Understanding Conflict 2012*. Baltimore: Johns Hopkins University, 2012.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

Jensen, Carsten. *Developments in Civil - Military Relations in the Middle East.* Denmark: Royal Danish Defence College, 2008, at: https://bit.ly/2UyOgp1

Karabelias, Gerassimos. «Civil - Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post - War Turkey and Greece 1980 - 1995.» Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO). June 1998, at: https://bit.ly/1xDQ7f6

Mannheimer, Edgar. «Why Egypt, but not Tunisia? Comparing Transitions in Egypt and Tunisia.» Master Dissertation, Lund University, Lund, Sweden, 2014, at: https://bit.ly/2kkQ8m2

Ohl, Dorothy, Holger Albrechtand & Kevin Koehler. «For Money or Liberty? The Political Economy of Military Desertion and Rebel Recruitment in the Syrian Civil War.» Carnegie Endowment for International Peace. 24/11/2015, at: https://bit.ly/1YtzX1y

«Tunisia Military Strength.» Global Fire Power. 2016, at: https://bit.ly/2Gc7L3F

Voogd - El Mhamdi, Lebna de. «Serving in Uniform during the Spring: A Case Study of the Role of the Egyptian Military in the Transition.» at: https://bit.ly/2kB9jWW

(884) عبد الوهاب الأفندي، «كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي»، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 178.

(885) تعد مجلة **الديمقراطية** (*Journal of Democracy*) التي يرأس تحريرها لاري دايموند، وهي من أكثر المجلات التي عُنيت بتقديم دراسات تتجاوز البعد الثقافي في تحليل غياب الديمقراطية عربيًا.

(886) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957), pp. 82 - 83, at: https://bit.ly/2Wzvgbs

(887) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 221.

(888) Gerassimos Karabelias, «Civil - Military Relations: A Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transformation of Post - War Turkey and Greece 1980 - 1995,» Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998, p. 11, at: https://bit.ly/1xDQ7f6

(889) Carsten Jensen, *Developments in Civil - Military Relations in the Middle East* (Denmark: Royal Danish Defence College, 2008), pp. 8 - 9, at: https://bit.ly/2UyOgp1

(890) بشير عبد الفتاح، «بين يناير 2011 - ويوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة»، **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 80.

(891) Karabelias, p. 6.

(892) Zoltan Barany, «Explaining Military Response to

Revolution,» Research Paper, The Arab Center for Research and Policy Studies, June 2013, Accessed on 25/5/2016, at: https://bit.ly/2DYRXzO

(893) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), p. 142.

(894) Ibid., pp. 143 - 146.

(895) في مراجعته لمختلف الأدبيات الأكاديمية الغربية التي تناولت غياب الديمقراطية في العالم العربي، يقر عبد الوهاب الأفندي بأن مجريات الربيع العربي صدقت تحليل بيلين وتوقعاتها؛ إذ استشهدت بمقالاتها معظم الكتب بعد الربيع العربي، وبخاصة مقالتها التي نشرت استدراكًا بعد الثورات. يُنظر: الأفندي، ص 180.

(896) Barany, «Explaining Military Response,» p. 2.

(897) Ibid., pp. 4 - 8.

(898) Ibid., pp. 9 - 11.

(899) Ibid., pp. 15 - 16.

(900) لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، «التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم»، راند - معهد أبحاث الدفاع الوطني (RAND، 2013)، ص 12، في:

https://bit.ly/2SglHzd

(901) المرجع نفسه، ص 14.

(902) Zoltan Barany, «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military,» *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 2 (October 2011), p. 31.

(903) استخدم فيليب أغويرو هذا المصطلح في دراسته عن دور الجيش في إسبانيا بعد فرانكو، وكذلك لدراسة العلاقة بين الجيوش والديمقراطية في أميركا اللاتينية بوصفها المرحلة

التي تسبق ترسخ الديمقراطية، يُنظر: Lebna de Voogd - el Mhamdi, «Serving in Uniform during the Spring: A Case Study of the Role of the Egyptian Military in the Transition,» p. 9, at: https://bit.ly/2kB9jWW

(904) Edgar Mannheimer, «Why Egypt, but not Tunisia? Comparing Transitions in Egypt and Tunisia» (Master Dissertation, Lund University, Lund, Sweden, 2014), pp. 11 - 12, at: https://bit.ly/2kkQ8m2

(905) Ibid., p. 19.

(906) جاك ووديز، **الجيوش والسياسة**، ترجمة عبد الحميد عبد الله (الدوحة/ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982) ص 84 - 85.

(907) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص 297 - 298.

(908) Bryan Frederick, «The Role of the Military in Post - Ben Ali Tunisia,» in: Terrence Hopmann & William Zartman (eds.), *Tunisia: Understanding Conflict 2012* (Baltimore: Johns Hopkins University, 2012) p. 143, at: https://bit.ly/2liAvtN

(909) بدرة قعلول، «الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية»، مركز كارنيغي، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر2011، في:
https://bit.ly/2kl5MOh

(910) Frederick, pp. 143 - 144.

(911) بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ص 84.

(912) «Tunisia Military Strength,» *Global Fire Power*, 2016, at: https://bit.ly/2Gc7L3F

(913) في مقابلة تلفزيونية، تحدث فرحات الراجحي وزير الداخلية التونسية السابق في أول حكومة بعد رحيل بن علي؛ عن أن عدد قوات الأمن لا يتجاوز 50 ألفًا، بخلاف ما تردده

المنظمات الحقوقية. وإذا ما تجاوزنا المبالغات فإن هذا الرقم لا يشمل بحسب منظمات حقوقية «الشرطة السرية»، و«المخبرين»، وهي ظاهرة كانت متفشية ومعروفة في تونس قبل أن تتلاشى بعد الثورة، يُنظر: «وزير الداخلية التونسي الجديد: عدد أفراد الأمن لا يتجاوز 50 ألفًا»، **تورس**، 5/ 2/ 2011، في:

https://bit.ly/2MOj16z

(914) في عام 2012 أنفقت الجزائر 3.3 في المئة، ومصر 3.4 في المئة، وليبيا 3.9 في المئة، والمغرب 5 في المئة من الناتج القومي على الجيش بحسب صندوق النقد الدولي، يُنظر:

Frederick, p. 144.

(915) Barany, «Comparing the Arab Revolts,» p. 31.

(916) Sharan Grewal, «A Quiet Revolution: The Tunisian Military After Ben Ali,» Carnegie Middle East Center, 24/2/2014, at: https://bit.ly/1QHjbvw

(917) Ibid.

(918) بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ص 290 – 291.

(919) حمادي الريسي، «تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة»، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 9 – 10.

(920) تُظهر نتائج المؤشر العربي أن ثقة التونسيين بمؤسسة الجيش في ارتفاع دائم، وقد بلغت نحو 70 في المئة عام 2011، وارتفعت إلى 76 في المئة عامَي 2012 و2013، ووصلت إلى رقم قياسي عام 2014، وبلغت نسبة 91 في المئة، من دون أن يعني ذلك أن النسب الباقية لا تثق بالجيش بل معظمها رفض الإجابة وبقيت نسبة عدم الثقة من 2 – 10 في المئة، يُنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام العربي، «المؤشر العربي 2014»، ايلول/ سبتمبر 2014، ص 41، 42، في:

https://bit.ly/2m8nabH

(921) «تونس تبدأ عهد جمهوريتها الثانية»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل اساسيات، كانون الثاني/ يناير 2014، في:

https://bit.ly/2SmuCyP

(922) نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 47.

(923) «Current Military Capabilities and Available Firepower for 2016 Detailed», Global Fire Power, 2016: http:///www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=egyp

(924) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت؛ واشنطن، آب أغسطس 2012، في:

https://bit.ly/2iDLujm

(925) Mannheimer, p. 11.

(926) شانا مارشال، «الجيش المصري وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 15نيسان/ أبريل 2015، في:

https://bit.ly/2kBge2o

(927) صايغ.

(928) Barany, «Comparing the Arab Revolts,» p. 32.

(929) يُنظر على سبيل المثال: سعيد عبد الرحيم، «السيسي يقرر زيادة رواتب العسكريين للمرة السادسة»، **العربي الجديد**، 2016/ 3/ 9، في:

https://bit.ly/2lep0H3

(930) Barany, «Comparing the Arab Revolts,» pp. 33 - 34.

(931) عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 51 – 52.

(932) في رأي البحث؛ إن ما حسم موقف الجيش ضد مبارك هو تصاعد المواقف الدولية، خاصة الموقف الأميركي ضده، ومن ثم ما عاد الجيش يخشى على شبكة الدعم الدولي والمساعدات المالية السنوية.

(933) يذهب عبد الفتاح ماضي إلى أبعد من ذلك، ويرى أن المؤسسة العسكرية نجحت

خلال ثورة يناير في «استعادة الحكم» إليها من جديد، بعد حكم ثلاثة رؤساء خرجوا منها، يُنظر: عبد الفتاح ماضي، «تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات»، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 24.

(934) المرجع نفسه.

(935) المرجع نفسه، ص 25.

(936) هاني سليمان، **العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 60 - 61.

(937) هاني عواد، «من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو»، **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 35.

(938) المرجع نفسه.

(939) حمزة المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 25 - 53.

(940) رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، تقديم رضوان زيادة، ترجمة وتحقيق حازم نهار ورضوان زيادة (بيروت: دار رياض الريس، 2014)، ص 144.

(941) انقلاب حسني الزعيم (1949)، وانقلاب سامي الحناوي (1949)، وانقلاب أديب الشيشكلي (1949 - 1954)، وانقلاب عبد الكريم النحلاوي (1961)، وانقلاب حزب البعث (1963)، وحركة 23 شباط 1966، وانقلاب حافظ الأسد أو الحركة التصحيحية (1970). هذا عدا المحاولات الانقلابية الفاشلة التي استتبعتها بالضرورة عمليات تصفية وإعادة هيكلة جزئية للجيش.

(942) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2012)، ص 263 - 270.

(943) جرى استبعاد عشائر معينة ينحدر منها صلاح جديد ومحمد عمران وبعض الضباط العلويين الذي اعتقلهم أو نفاهم حافظ الأسد بعد عام 1970.

(944) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 292.

(945) المرجع نفسه.

(946) Dorothy Ohl, Holger Albrechtand & Kevin Koehler, «For Money or Liberty? The Political Economy of Military Desertion and Rebel Recruitment in the Syrian Civil War,» Carnegie Endowment for International Peace, 24/11/2015, at: https://bit.ly/1YtzX1y

(947) خليل العناني، «الإسلاميون بعد خمس سنوات على الثورات العربية: أسئلة المشروع والتنظيم والأيديولوجيا»، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 43 – 44.

(948) أنور الجمعاوي، «حركة تمرد التونسية: الحدود والآفاق»، **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 88.

(949) هيثم أبو زيد، «[مراجعة كتاب]: التجربة التشيلية.. من بينوشيه إلى الديمقراطية، محمد صادق إسماعيل»، مراجعة كتاب، الجزيرة.نت، 16/ 1/ 2016، في:

https://bit.ly/2WDIGn6

(950) للتوسع في المقارنة في أوجه الاختلاف والتشابه بين الحالتين المصرية والفنزويلية، يُنظر: زهير حامدي، «انقلاب مصر: مقارنة تاريخية بتجارب أخرى»، **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 96 – 70.

(951) آية إبراهيم عطا لله، «العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002 – 2013)»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 5/ 7/ 2015، في:

https://bit.ly/2S81kVi

الفصل العشرون
الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية الجيش والسلطة في السودان ...... حسن الحاج علي أحمد

مثّل انقلاب الفريق إبراهيم عبود في السودان في عام 1958، أول انقلاب عسكري في أفريقيا جنوب الصحراء. وعُدّ ذلك خرقًا للتقاليد البريطانية التي نشأ عليها الجيش السوداني، فقد أثّر هذا الانقلاب في العلاقات العسكرية - المدنية لاحقًا. لكن الانقلابات العسكرية في السودان توالت بعد ذلك في أيار/مايو 1969 وفي حزيران/يونيو 1989، عدا المحاولات الانقلابية الأخرى التي لم تنجح. استمر الحكم العسكري الأول ست سنوات بينما ظل الحكم العسكري الثاني في السلطة ستة عشر عامًا؛ أي حتى نيسان/أبريل 1985، في حين تجاوزت فترة الحكم الثالث خمسة وعشرين عامًا. صبغ تداول المدنيين والعسكريين السلطة، أو ما عُرف بظاهرة الباب الدوار، الحكم في السودان في فترة ما بعد الاستقلال. تبدأ الحكومات، ما عدا الحكم العسكري الأول، عسكريةَ الطابع والتكوين، لكنها تبدأ في التحوّل المتدرج نحو التكوين المدني مع استمرار قائد الانقلاب في التفرّد بالسلطة.

شغل استيلاء العسكريين على السلطة بال الدارسين والباحثين. غير أن هذه الدراسة تنطلق من فرضية أن أسباب تدخّل العسكريين في السلطة في السودان تعود إلى الاستقطاب السياسي المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية؛ حيث أصبح العسكريون امتدادًا للمدنيين داخلها، وغدا الانقلاب العسكري استمرارًا للعملية السياسية بوسائل أخرى. ومن قبل

قال الكاتب العسكري المعروف كارل فون كلاوزفيتز عن الحرب إنها امتداد للعملية السياسية بوسائل أخرى.

ستقارن الدراسة بين ثلاثة انقلابات حدثت في السودان: انقلاب عبود (1958) وانقلاب نميري (1969) وانقلاب البشير (1989). في هذه الحالات الثلاث، كان الانقلاب استمرارًا للعملية السياسية؛ فعندما يخسر السياسيون المدنيون في الميدان السياسي، فإنهم يلجأون إلى حلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعًا جديدًا. ويهدف الواقع الجديد إما إلى إضعاف الخصوم السياسيين، وإما إلى الاستمرار في برنامج سياسي بوجوه جديدة. وترى الدراسة أن الاستقطاب السياسي الحاد ساهم في صعود الأنظمة العسكرية في السودان، كما ساهم في زوالها.

تتيح الحالة السودانية مجالًا مواتيًا لبحث الانقلاب بوصفه عملية سياسية؛ إذ إنها تتيح مقارنة ثلاثة انقلابات تنوعت في التوجهات السياسية للضباط، وفي البيئة التي صاحبت استلامهم السلطة؛ إذ جاءت الانقلابات الثلاثة بعد فترات ديمقراطية. كما أن الحالة السودانية تتيح إلى جانب ذلك تناول معضلة استدامة الديمقراطية في ظل تسييس المؤسسة العسكرية، وكيفية فك الارتباط بين المدنيين والعسكريين المتماهين سياسيًا. ولا تتطرق هذه الدراسة إلى أداء الأنظمة العسكرية، بل تركّز على العلاقة بين المدنيين والعسكريين التي دفعت بالعسكريين إلى استلام السلطة. وتحلل الدراسة البيئة التي مكّنت الأنظمة العسكرية الثلاثة من الوصول إلى السلطة. ثم تتناول سمات هذه الأنظمة بالتركيز على الزبونية وتقدّم تصنيفًا مقارنًا للضباط المشاركين فيها. بعد ذلك، تتناول الحالة السودانية من منظور مقارن.

يشير عدد من الدراسات، إضافة إلى السلوك العملي، إلى أن انخراط العسكريين في العمل السياسي في السودان صاحب تكوين المؤسسة العسكرية السودانية منذ نشأتها. وظهرت الروح الوطنية بقوة وسط الضباط السودانيين في الجيش المصري. كما تكوّنت الجمعيات السرية مثل جمعيتي الاتحاد السوداني واللواء الأبيض. وتجلت تلك الروح في ثورة 1924[952]. إلا أن تأسيس قوة دفاع السودان وقيام الكلية الحربية كان على أسس بريطانية وثقافة تنظيمية تفرّق بين المجالين السياسي والعسكري. وترعرع الجيل الأول الذي تلقّى

تدريبه على أيدي ضباط بريطانيين في ظل هذه الثقافة. لذا، جاءت ملابسات الانقلاب الأول في عام 1958 مفارقة لهذه التقاليد البريطانية. وأشار رَث فرست إلى هذه المفارقة حين تناول دور عبد الله خليل في الانقلاب، فكتب: عبد الله خليل ركيزة تقاليد المؤسسة البريطانية في السودان والعضو الرائد في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية ثم البرلمان بعد ذلك، والذي تبوأ المناصب العالية في فترتي الحكم الذاتي والاستقلال، استخدم جيشًا بريطاني التدريب ليهدم البنيان كله، بما فيه التقليد البريطاني المتّبع والقاضي بعدم تدخّل العسكريين في السياسة[953].

أولًا: منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة منهج المقارنة عبر الزمان، ومقارنة حقب تاريخية مختلفة. وبصورة أكثر تحديدًا، فإن ما نفهمه من حقبة تاريخية معينة يمكن أن يكون مفيدًا إذا ما ضاهيناه وقارناه بوقائع حقبة أخرى. أو ما عُرف باستخدام الحقب التاريخية بوصفها حالات واستخدام التتابع لحل المشكلات البحثية[954]. هنا، يتبدى لنا كيف يمكن الماضي أن يضيء الحاضرَ. بمعنى آخر كيف يمكن معلومات من حقبة تاريخية سابقة أن تقود إلى مزيد من الفهم لحالة حقبة تاريخية أخرى. يبدو منهج الحقب التاريخية هذا ملائمًا لحالات الانقلابات في السودان؛ فالحالات الثلاث امتدت نحو ثلاثة عقود من أواخر الخمسينيات إلى أواخر الثمانينيات. ونسبة إلى أهمية تبعية المسار (Path Dependence) الذي يشير إلى أهمية التاريخ وصعوبة التغيير في السياسات بعد أن اتخذت مسارًا راسخًا، تأتي أهمية مقارنة الحقب التاريخية، ومعرفة تأثير الحقب السابقة في اللاحقة واستخدامها لمعرفة البيئة التي تساهم في قيام الانقلاب. كما يمكّننا المنهج من المقارنة عبر المكان بحالات متشابهة؛ فعربيًا، كانت الحالة السورية حتى عام 1970 تشبه الحالة السودانية، وأفريقيًا، تتشابه الحالات السودانية والنيجيرية والغانية من حيث التعاقب المدني العسكري.

ثانيًا: الحكم العسكري الأول

تعدّ الانتخابات التي أُجريت في عام 1958 أول انتخابات بعد الاستقلال. شهدت هذه الانتخابات إلغاء دوائر الخريجين وزيادة مقاعد مجلس النواب من 97 إلى 173 مقعدًا. وكان من نتائجها بروز كتلة جنوبية سياسية متحدة هي كتلة [حزب] الأحرار الجنوبي. كما شاركت فيها الجبهة المعادية للاستعمار، واجهة الحزب الشيوعي. لم يتمكن أي حزب من إحراز أغلبية في الانتخابات. وجاءت نتائج الانتخابات على النحو الآتي: حزب الأمة 67 مقعدًا، وحزب الشعب الديمقراطي 32 مقعدًا، والحزب الوطني الاتحادي 46 مقعدًا، وكتلة الأحرار الجنوبي 24 مقعدًا. وحصل المستقلون على 4 مقاعد. أما في مجلس الشيوخ المكوّن من ثلاثين مقعدًا فتوزّعت المقاعد على النحو الآتي: الأمة 14 مقعدًا، والشعب الديمقراطي 4 مقاعد، والوطني الاتحادي 5 مقاعد، والأحرار الجنوبي 7 مقاعد(955). وعقب الانتخابات، تكوّنت حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي. وألقى التنافس الحاد بين طائفتي الختمية والأنصار بظلاله على عمل الحكومة؛ إذ جعل التعاون بين الوزارات صعب التحقق(956). في هذا الشأن، يشير هولت إلى أن التحالف بين الحزبين كان في طبيعته مصطنعًا وانتهازيًا، وما جمع بينهما هو إزاحة الأزهري والوطني الاتحادي عن السلطة. وفي السياسات الرئيسة كلها، كان الحزبان على طرفي نقيض منها(957).

يقول السفير الأميركي في الخرطوم في رسالة بعث بها بعد مقابلته مبارك زروق، زعيم المعارضة، إن زروق متشكك في نيات عبد الله خليل بتوسيع حكومته. ويضيف أن زروق قال له إن عبد الله خليل كلما أحس بأن وزارته آمنة، تملّص من مفاوضات الحكومة القومية. وكلما أحس بأن حكومته ضعيفة، جاء إلى الاتحاديين للتفاوض. ولا يتفاوض معهم لإدخالهم الوزارة بالضرورة، ولكن نكاية في حزب الشعب الديمقراطي. وذكر السفير الأميركي في فرنسا في رسالة إلى الخارجية الأميركية أن وكيل وزارة الخارجية السوداني محمد عثمان ذكر في زيارة له إلى فرنسا أن حزب الشعب الديمقراطي يضغط على الحكومة لتتبع السياسة المصرية وذلك بقبول مساعدات روسية. ولمقابلة هذه الضغوط، يخطط عبد الله خليل للقيام بانقلاب عسكري، حيث بدأ اتصالات مع قادة القوات المسلحة ووصلت إلى الخرطوم جماهير من

الأنصار لدعم الانقلاب[958]. وورد في تقرير للاستخبارات البريطانية أُرسل في يوم الانقلاب نفسه، أن عبد الله خليل ذكر لصحافي بريطاني أنه أمر الجيش باستلام السلطة قبل شهرين[959]، وذلك بعد تسرّب أخبار أن هناك اجتماعات سرية بين حزبي الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لتكوين حكومة ائتلافية جديدة وإقصاء حزب الأمة. ورجح أن الدورة البرلمانية الجديدة التي كان من المزمع عقدها في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 ستشهد ولادة حكومة جديدة مكوّنة من الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي. ولمنع حدوث ذلك، تحرّك رئيس الوزراء عبد الله خليل وطلب من الفريق إبراهيم عبود، قائد القوات المسلحة وصديقه منذ مرحلة الدراسة، استلام السلطة.

مثّلت الصعوبات الاقتصادية وانخفاض احتياط العملات الأجنبية وقيام عدد من الإضرابات في المصانع المنشأة حديثًا، والمناورات السياسية بين الأحزاب السياسية، ولا سيما تلك المكوّنة الحكومة الائتلافية الهشة، بيئة ملائمة للقوات المسلحة لتتدخل لاستلام السلطة. فقد كان التنافس السياسي حادًا بين الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، وكان له أثرٌ سلبي في الاستقرار السياسي بصورة عامة. ولم تستقر الحكومات المدنية التي تكوّنت بعد الاستقلال. وكما يوضح الجدول (20 – 1) فإن أطول حكومة لم يتجاوز عمرها العامين مع وجود حكومات بضعة شهور فقط.

الجدول (20 – 1)

التغيير في الحكومات في الديمقراطية الأولى (1956 – 1958)

التاريخ	الحكومة
شباط/ فبراير 1956	حكومة جديدة برئاسة إسماعيل الأزهري
تموز/ يوليو 1956	حكومة ائتلافية مكونة من أحزاب الأمة والشعب الديمقراطي والأحرار الجنوبي برئاسة عبد الله خليل
آذار/ مارس 1958	حكومة جديدة بعد الانتخابات العامة من أحزاب الأمة والشعب

	الديمقراطي برئاسة عبد الله خليل
تشرين الثاني/ نوفمبر 1958	الانقلاب العسكري

المصدر: أعده الباحث، استنادًا إلى: محمد أحمد كرار، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية** (الخرطوم: دار الفكر، 1985)، ص 53 - 57.

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، وعبر انقلاب عسكري، استلم الجيش السلطة وفقًا لرغبة رئيس الوزراء. وقد أكّد الفريق عبود دور عبد الله خليل في الترتيب للانقلاب في إفادته للجنة التحقيق في انقلاب عام 1958، حين قال: «قبل أيام قليلة من موعد افتتاح الدورة البرلمانية اتصل بي عبد الله خليل، رئيس الوزراء، وأخبرني أن الوضع السياسي ينتقل من سيئ إلى أسوأ، وأن أحداثًا جسيمة وخطيرة قد تنجم عن هذا الوضع، وليس هناك مخرج غير أن يستلم الجيش السلطة»[960]. وردت روايتان في تفسير طلب عبد الله خليل من الجيش استلام السلطة؛ **الأولى** عكسها الشيخ علي عبد الرحمن زعيم حزب الشعب الديمقراطي، ووزير الخارجية في الحكومة الائتلافية قبل الانقلاب، حين ذكر أن خليل خطا هذه الخطوة بعد أن حصل على موافقة من الزعيم الروحي لطائفة الأنصار عبد الرحمن المهدي بعد أن أدرك أن حكومة ائتلافية جديدة ستشكل من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي واستبعاد حزب الأمة. أما الرواية **الثانية** فيرويها كلٌّ من عبد الماجد أبو حسبو، أحد زعماء الحزب الوطني الاتحادي، وأمين التوم، أحد زعماء حزب الأمة، وكانا وزيرَيْن قبل الانقلاب، حيث أشارا إلى أن زعيم حزب الأمة، الصدّيق المهدي، قد عرض حكومة ائتلافية مع الحزب الوطني الاتحادي، غير أن عبد الله خليل رفض ذلك، وطلب من الفريق عبود أن يستلم السلطة[961].

يمكن أن نصنّف الضباط الذين استلموا السلطة بعد انقلاب عام 1958 بأنهم محافظون، فقد كانوا يمثّلون قيادة القوات المسلحة، وتلقَّوا تدريبهم العسكري على أيدي ضباط بريطانيين إبّان الإدارة الاستعمارية، وكانوا عرضة للثقافة التنظيمية والسياسية البريطانية التي كانت تعدّ الجيش بمنزلة منظمة غير مسيسة وعالية الانضباط. وصنف اللواء أحمد عبد الوهاب، نائب القائد،

بأنه ينتمي إلى طائفة الأنصار بينما يميل الفريق عبود إلى طائفة الختمية[962]. وركّز هؤلاء الضباط المحافظون في التنمية الاقتصادية.

ثالثًا: الحكم العسكري الثاني (1969 – 1985)

جاء الانقلاب العسكري الثاني وسط حالة من التنافس السياسي الحاد والاستقطاب الشديدين والمناورات السياسية داخل الأحزاب وبينها. وقد عكس بيتر بيكتولد هذا الوضع بدقة حين ذكر أن «الستة أو السبعة أشهر التي سبقت انقلاب أيار/مايو 1969 كانت مليئة بالكيد والكيد المضاد وبالتواصل مع أحزاب وتحركات خلف الكواليس قامت بها الأغلبية العظمى من الشخصيات السياسية الرئيسة في البلاد. [...] إن الجانب الكارثي في هذه الصراعات هو تجاهلها التام مشاكل البلاد الوطنية. ولا يوجد متسعٌ من الوقت، كما بدا، للاهتمام بتناقص احتياط العملة الأجنبية، وزيادة البطالة، والشح في السلع الأساسية، واستمرار التمرد في الجنوب»[963]. ولعل واحدًا من أكبر أحداث العزل السياسي التي شهدتها تلك المدة هو ما حدث للحزب الشيوعي السوداني في عام 1965 عندما صدر قرار بحلّه وطرد أعضائه من البرلمان[964]. وكان لهذ القرار تأثيرٌ مهم في تأييد الحزب انقلاب أيار/مايو 1969 لاحقًا. ويشير الجدول (20 – 2) إلى التغيير المتسارع في الحكومات، الأمر الذي يعكس عدم الاستقرار السياسي والتحولات السريعة في التحالفات السياسية؛ فأغلبية حكومات الفترة الديمقراطية الثانية لم تكمل سنة.

الجدول (20 – 2)

التغير في الحكومات خلال الديمقراطية الثانية (1964 – 1969)

التاريخ	الحكومة
تشرين الأول/ أكتوبر 1964	حكومة انتقالية
شباط/ فبراير 1965	حكومة انتقالية جديدة

تموز/ يوليو 1965	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة والوطني الاتحادي، برئاسة محمد أحمد محجوب
تموز/ يوليو 1966	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة (جناح الصادق) والوطني الاتحادي، برئاسة الصادق المهدي
أيار/ مايو 1967	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة (جناح الهادي) والوطني الاتحادي، برئاسة محمد أحمد محجوب
شباط/ فبراير 1968	هزيمة حكومة المحجوب في البرلمان وحل البرلمان
أيار/ مايو 1968	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة (جناح الهادي) والاتحادي الديمقراطي، برئاسة محمد أحمد محجوب
نيسان/ أبريل 1969	حكومة المحجوب تقدم استقالتها ويطلب منها الاستمرار
أيار/ مايو 1969	الانقلاب العسكري بقيادة جعفر نميري

المصدر: أعده الباحث، استنادًا إلى: Mohamed Omer Bashir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Rex Collings, 1974), pp. 217 - 226.

في 25 أيار/ مايو 1969، قام عدد من ضباط القوات المسلحة بقيادة العقيد جعفر نميري أطلقوا على أنفسهم اسم «الضباط الأحرار» بانقلاب عسكري أعلنوا فيه تعليق الدستور وحلّ البرلمان ومجلسي السيادة والوزراء ومنع الأحزاب السياسية. كان جلّ الضباط الأحرار من الرتب الوسيطة الذين تلقوا تدريبهم في الكلية الحربية السودانية في الأعوام الأولى للاستقلال. وقد شهدوا الكفاح من أجل الحكم الذاتي والاستقلال. وكانت المدارس الثانوية والكلية الحربية التي درسوا وتدربوا فيها مكانًا للتجنيد السياسي[965]. وكان تنظيم الضباط الأحرار قد توسّع في نهاية عام 1968 حيث كان الضباط القوميون العرب يمثّلون التيار الأكبر فيه. وفكّر التنظيم في تولي السلطة في الربع الأخير من عام 1968 لتنفيذ برامج الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كان يؤيد خطها السياسي[966]. وكان التيار القومي الداعم

الرئيس لاختيار العقيد جعفر نميري لقيادة الانقلاب[967].

على عكس الضباط الذين حكموا البلاد في الحكم العسكري الأول، بادر ضباط الحكم العسكري الثاني إلى إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة في البلاد. رأس مجلس الوزراء الجديد بابكر عوض الله، رئيس القضاء الأسبق، وهيمن الشيوعيون والاشتراكيون على تكوين المجلس[968]. من القرارات الأولى التي أصدرتها الحكومة الجديدة، إلغاء الإدارة الأهلية وهي من نظار القبائل وعمدها ومشايخها الذين رأت فيهم الحكومة الجديدة رافدًا مغذيًا للأحزاب التقليدية. وفي مجال السياسة الخارجية، أعلنت الحكومة اعترافها بألمانيا الشرقية وبحكومة الفيت كونغ الموقتة في فيتنام الجنوبية.

سعى النظام العسكري في عامه الأول، لتوطيد توجهه اليساري. فحدثت مواجهة عسكرية مع طائفة الأنصار في معقلها في الجزيرة أبا. وقد بدأت المواجهات في ودنوباوي في 31 آذار/ مارس 1970. واستخدمت الحكومة الطائرات في مواجهتها العسكرية مع الأنصار، الأمر الذي أوقع أعدادًا كبيرة من القتلى، وقتل إمام الأنصار الهادي المهدي وهو في طريقه إلى إثيوبيا. عزز النظام العسكري توجهه اليساري عندما قام بعد نحو عام من الانقلاب بمصادرة نحو 17 شركة وتأميم نحو 37 أخرى و7 مصارف. وفي نهاية حزيران/ يونيو 1970، تمكّن النظام العسكري من السيطرة على قطاع التجارة الخارجية وعلى القطاع المالي[969].

شاب موقف الحزب الشيوعي السوداني من الانقلاب والمشاركة فيه لغطٌ واسع؛ فعلى الرغم من مشاركة عدد من الضباط الشيوعيين في الانقلاب، مثل بابكر النور وهاشم العطا، ترى رواية أن الأمر عُرض على اللجنة المركزية للحزب في آذار/ مارس 1969، ورفضت اللجنة المشاركة فيه. وبعد ذلك، قام كلٌ من بابكر عوض الله وفاروق حمد الله بمقابلة سكرتير الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب وعرضا عليه المشاركة في الانقلاب. وقد طرح عبد الخالق الأمر على المكتب السياسي للحزب الذي رفض المشاركة. غير أن محمد محجوب عثمان يشير إلى مشاركة العسكريين الشيوعيين «في العملية الانقلابية بتوجيه من الحزب، ودخلوا في ساعات الصباح الأولى القيادة

العامة وقاموا بتأمينها والاستيلاء عليها بجسارة أذهلت بقية الانقلابيين الآخرين»[970]. كما أن الحزب يرى أن البرجوازية الصغيرة قامت بالانقلاب لكن تطويعه ممكن عبر توجيهات الشيوعيين ليتحوّل ثورة اشتراكية.

برز انقسامٌ داخل الحزب الشيوعي حيال التعاون مع النظام العسكري؛ إذ رأى تيار داخل اللجنة المركزية يقوده معاوية إبراهيم التعاون مع النظام بسبب سياساته المناوئة للإمبريالية، ووجّه انتقادات لموقف سكرتير الحزب ومجموعته الذين كان تعاونهم محدودًا مع النظام[971]. لكن نميري كان في حاجة إلى دعم الشيوعيين لمجابهة القوى التقليدية المحافظة. وقد أتاحت شبكة الحزب الفاعلة وسط الطلاب والعمال والمهنيين قاعدة شعبية لدعم النظام. لكن وتيرة التعاون بين الطرفين بدأت في التراخي عندما أحس عبد الخالق سكرتير الحزب الشيوعي أن نميري قام بتعيين وزراء شيوعيين في مجلس الوزراء من دون مشاورة الحزب في ذلك، الأمر الذي عدّه محاولة من نميري لإضعاف سلطة اللجنة المركزية[972].

شملت الخلافات بين الحزب الشيوعي والنظام المجالين الخارجي والداخلي؛ فعلى صعيد السياسة الخارجية، عارض الحزب محاولات نميري الانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وليبيا الذي أعلن عنه في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1969 في طرابلس. وعلى الصعيد الداخلي رفض الحزب حل نفسه والانخراط مع القوى التقدمية الأخرى في التنظيم السياسي الجديد الاتحاد الاشتراكي السوداني[973]. نجم عن تصاعد الخلاف بين الجانبين قيام نميري بفصل اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة الشيوعيين: العقيد بابكر النور والرائد هاشم العطا مع عضو ثالث متعاطف معهما هو الرائد فاروق حمد الله. وشهدت المدة بين شباط/ فبراير وتموز/ يوليو 1971، حملة تطهير للشيوعيين من المؤسسات الحكومية، بينما جرى اعتقال قيادات الحزب في أنحاء البلاد.

في 19 تموز/ يوليو 1971، قام الأعضاء المفصولون من مجلس قيادة الثورة بمحاولة انقلابية بقيادة الرائد هاشم العطا. استمرت المحاولة الانقلابية ثلاثة أيام تمكّن بعدها نميري من العودة بمساعدة من مصر وليبيا. بعد فشل المحاولة الانقلابية، أعدم قادة الانقلاب إضافة إلى أربعة من قادة

الحزب الشيوعي، كما اعتقل المئات من أعضاء الحزب. وجرى تعقّب أعضاء الحزب في ما وصفه بيكتولد بأنه أكبر ملاحقة للشيوعيين شهدتها منطقة الشرق الأوسط[974]. وهكذا انتهت العلاقة التي بدأت بالتعاون بين الحزب الشيوعي والنظام العسكري بأكبر أزمة واجهت الحزب الشيوعي السوداني في تاريخه. دفعت هذه الحال فؤاد مطر ليكون عنوان كتابه حول هذه الحادثة: **الحزب الشيوعي السوداني: نحروه أم انتحر؟**[975].

رابعًا: الطريق إلى الانقلاب الثالث الدور المتنامي للقوات المسلحة

ظل دور القوات المسلحة منذ نيل الاستقلال، يتأرجح بين الاستلام المباشر للسلطة والامتناع عن التأثير المباشر في السياسة. لكنْ، طرأ تطور على هذا الدور في أثناء فترة الديمقراطية الثالثة؛ فقد بدأت قيادة القوات المسلحة في استخدام الفيتو ضد بعض الممارسات الحزبية، وتشترط وفقًا لذلك القيام بخطوات سياسية محددة. وربما كان للدور الحاسم الذي قامت به القوات المسلحة في إطاحة حكم نميري في نيسان/ أبريل 1985 بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، والدور السياسي الذي قامت به أثناء الفترة الانتقالية، أثرٌ في بروز هذا التوجه الجديد. وقد تجلى هذا الدور بعد أن قام الحزب الاتحادي الديمقراطي بتوقيع اتفاق مع الحركة الشعبية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 تضمّن، ضمن نقاط أخرى، تجميد قوانين الشريعة التي أصدرها الرئيس نميري في أيلول/ سبتمبر 1983، ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء الاتفاقيات والمواثيق العسكرية كلها مع الدول الأخرى. ورفض كلٌّ من حزبَي الأمة والجبهة الإسلامية اتفاق الاتحادي والحركة الشعبية. وفي ردة فعل على هذا الرفض، قرر الحزب الاتحادي الديمقراطي الانسحاب من الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 1988.

نتيجة هذا الوضع السياسي، أصدرت القوات المسلحة مذكرة وقّعها نحو 150 ضابطًا في مقدمهم القائد العام الفريق فتحي أحمد علي. وطالبت المذكرة بالتركيز على الأولويات الآتية[976]: **أولًا**، السياسة الخارجية وأثرها في القضايا

الوطنية؛ **ثانيًا**، التدهور الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار؛ **ثالثًا**، الميليشيات والانفلات الأمني؛ **رابعًا**، تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد؛ **خامسًا**، تأثير الصراع المسلح في دارفور؛ **سادسًا**، توسيع الحكومة.

بعد أسبوع، في 28 شباط/ فبراير، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا أكدت فيه النقاط التي وردت في المذكرة. وتبعًا لذلك، اجتمع عدد من الأحزاب والنقابات في 10 آذار/ مارس 1989 ووقعوا برنامجًا من سبع نقاط يشتمل على تكوين حكومة جديدة، وإعلان وطني للسلام. كما بعثت هذه المنظمات في اليوم نفسه مذكرة إلى مجلس رأس الدولة تطالب باستقالة الحكومة في غضون أربع وعشرين ساعة. وفي اليوم التالي، ولممارسة مزيد من الضغط، أرسلت القوات المسلحة استفسارًا إلى مجلس رأس الدولة حول موقف الحكومة من الوضع السياسي. نتيجة ذلك وفي يوم 12 آذار/ مارس، قدّم الوزراء استقالاتهم لرئيس الوزراء. وتعدّ مطالب الجيش وتحركاته السياسية تحوّلًا مهمًا في العلاقات المدنية – العسكرية في السودان؛ إذ تعدّ هذه التحركات الأولى من نوعها من حيث التدخل العسكري العلني والمباشر في الشؤون السياسية في فترة ديمقراطية منذ قيام الحكم الوطني بعد الاستقلال.

شُكّلت حكومة جديدة في 22 آذار/ مارس من الأحزاب السياسية الرئيسة، ما عدا الجبهة الإسلامية القومية ومن بعض النقابات. وعدّت الجبهة هذه الخطوة تراجعًا عن تطبيق الشريعة الإسلامية. ووافقت الحكومة الجديدة على اتفاقية السلام الموقّعة بين الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، وهي الاتفاقية التي سبق أن عارضها كلٌّ من حزبي الأمة والجبهة الإسلامية. وفي الأول من نيسان/ أبريل، قررت الجمعية التأسيسية بالأغلبية وقف التداول والنقاش حول مشروع القانون الجنائي المستند إلى الشريعة الإسلامية. وعدّت الجبهة الإسلامية، عبر جريدتها **الراية**، هذا القرار تزويرًا وخطوة سياسية قذرة تعكس استسلام الحكومة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من المفترض أن يلتقي وفدٌ من الحركة الشعبية الحكومة الجديدة في الرابع من تموز/ يوليو 1989 لتحديد مستقبل قوانين الشريعة. غير أن الاجتماع لم يُعقد لأن انقلابًا بقيادة العميد عمر حسن البشير وقع في 30

حزيران/ يونيو 1989.

خامسًا: الحكم العسكري الثالث

جاء الانقلاب الذي وقع في الثلاثين من حزيران/ يونيو 1989 وسط حالة من الحراك السياسي والمناورات السياسية بعد مذكرة الجيش. واستمرت فترة الديمقراطية الثالثة ثلاث سنوات، كأنها تكرار لفترة الديمقراطية الثانية. غير أن فترة الديمقراطية الثالثة شهدت بروز الحركة الشعبية فاعلًا مهمًا في الساحتين السياسية والعسكرية مع اشتداد الحرب الأهلية في الجنوب. وكما يوضح الجدول (20 – 3)، فإن وتيرة تغيير الحكومات في فترة الديمقراطية الثالثة تشير إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى التحولات السريعة في التحالفات الحزبية كما حدث في فترتي الديمقراطية الأولى والثانية.

الجدول (20 – 3)

التغير في الحكومات في الديمقراطية الثالثة (1985 – 1989)

التاريخ	الحكومة
6 أيار/ مايو 1986	حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي
3 حزيران/ يونيو 1987	حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي
21 آب/ أغسطس 1987	الاتحادي الديمقراطي يقرر الانسحاب من الحكومة
4 تشرين الأول/ أكتوبر 1987	الأمة والاتحادي الديمقراطي يقرران الاستمرار في الائتلاف
16 أيار/ مايو 1988	حكومة ائتلافية جديدة من أحزاب الأمة والاتحادي والجبهة الإسلامية وأحزاب أخرى
28 كانون الأول/ ديسمبر 1988	الاتحادي الديمقراطي يقرر الانسحاب من الحكومة

1 شباط/ فبراير 1989	تعديل وزاري من أحزاب الأمة والجبهة والحزب القومي وأحزاب جنوبية
22 آذار/ مارس 1989	حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب القومي وأحزاب جنوبية
30 حزيران/ يونيو 1989	الانقلاب العسكري

المصدر: أعده الباحث استنادًا إلى أعدادٍ متفرقة من: ;*Middle East Journal* (1986 - 1989) and *Africa Research Bulletin* (1986 - 1989).

بدأت الملامح الإسلامية للنظام العسكري الجديد تتضح بالتدرج. ودانت الأحزاب السياسية كلها الانقلاب ما عدا الجبهة الإسلامية. وبعد فترة من التمويه، تبيّن أن الجبهة الإسلامية القومية هي وراء الانقلاب[977]. ويرى الطيب زين العابدين أن التفكير في انقلاب 30 حزيران/ يونيو عند الجبهة الإسلامية مرّ بمرحلتين؛ **الأولى** مرحلة الاستعداد وقد استغرقت وقتًا طويلًا بحسبان أن الأحزاب السياسية السودانية كلها تفكر في الانقلاب. و**الثانية** اتخاذ القرار. ويضيف زين العابدين أن الحركة الإسلامية وافقت على قيام الانقلاب في إثر سقوط حسن الترابي في الانتخابات التي أُجريت في عام 1986 بعد أن تكتلت الأحزاب السياسية ضده[978].

بدأ النظام العسكري بتعليق الدستور وحل الأحزاب السياسية وحل المؤسسات السياسية الرسمية القائمة. وقام بحملة تطهير في الخدمتين المدنية والعسكرية للمناوئين للجبهة وإدخال عناصر مؤيدة لها في ما عُرف بسياسة التمكين. كما قام بالتصعيد العسكري في الجنوب أملًا بحسم الحرب عسكريًا. وقد دفع النظام الآلاف من أنصاره من خلال قوات الدفاع الشعبي للمشاركة في القتال في الجنوب. كما قام بتغييرات اقتصادية كبيرة عبر اتّباع سياسة الخصخصة والتحرير الاقتصادي.

سادسًا: الأنظمة العسكرية والزبونية

جنحت الأنظمة العسكرية الثلاثة في السودان نحو الزبونية، والتي تعدّ مركز النظام أو القائد الشخصية المحورية والمهيمنة، بينما تقوم الشخصيات الأخرى بدور ثانوي. يضاف إلى ذلك أن نظامًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا برز وتطور، ومهمته ربط الحاكم والزبائن معًا. لقد أشار كلٌ من بيل ولايدن في دراستهما عن الشرق الأوسط إلى انتشار الأنظمة الأبوية في المنطقة. وعكسا الدور المركزي الذي يقوم به القائد في إصدار الاستراتيجيات والسياسات والقوانين[979]. وتعرّض باش وغازيبو للأبوية الجديدة في أفريقيا، وهو مفهوم أثار نقاشًا واسعًا لكنه يشير ضمن أشياء أخرى إلى الاستمرار في السلطة والمحسوبية والرأسمالية الطفيلية وارتباط الفساد ببناء الشرعية السياسية[980]. ويرى نورث وآخرون أن قيام ما سمّوه الأنظمة المقيدة، وهي ترتيبات سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم بها النخب في المجتمعات النامية لاستخلاص ريع تجعل مراكز القوى المهيمنة من الجماعات والأفراد تدرك أن بقاء الترتيبات الحالية والامتناع عن استخدام العنف من مصلحتهم. وهناك قيود مفروضة على آليات الوصول إلى إنتاج الريع وهيكلتها[981].

يتبدى أثر الزبونية بصورة أكبر في النظامين العسكريين الذين طالت أوقاتهما في السلطة؛ أي نظامي «مايو» و«الإنقاذ». في الحكم العسكري الأول، نجد أن النظام دار حول شخصية الفريق عبود، بينما هيمن المشير جعفر نميري على الحكم العسكري الثاني. أما في الحكم العسكري الثالث، فقد برزت هيمنة المشير عمر البشير بعد الانشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطني والإسلاميين في عام 1998 وأدى إلى مفاصلة بين قائدي الظل والعلن حسن الترابي وعمر البشير. ظهرت الزبونية بصورة أوضح في حكم نميري وفي النصف الثاني من حكم البشير. اعتمد نميري في بقائه في السلطة على بناء تحالفات مع جماعات وشخصيات نافذة. وقد أقرّت القوى التي تحالفت معه بدور نميري الحاسم في تحديد هيكل الممارسة السياسية وحدودها وقوانينها. واتخذ نميري بمفرده قرارات كبرى ومهمة مثل تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم في حزيران/ يونيو 1983 بعد أن كانت إقليمًا واحدًا في أعقاب اتفاقية أديس أبابا، الأمر الذي ولّد شكوكًا عند الجنوبيين، وإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر 1983. وبرزت هيمنته على

القوات المسلحة عندما أطاح نائبه الفريق عبد الماجد حامد خليل ومعظم قادة القوات المسلحة في كانون الثاني/ يناير 1982. أما البشير فقد أصبح الشخصية المركزية في النظام بعد غياب الترابي. وأصبح المؤتمر الوطني تنظيمًا فضفاضًا تجمعت في داخله مجموعات من أصحاب المصالح. وقام البشير بمفرده باتخاذ عدد من القرارات المهمة، مثل إلغاء اتفاق نافع عقار الذي وُقّع في أديس أبابا، وقطع العلاقات مع إيران.

على الرغم من أن الأنظمة المدنية والعسكرية التي حكمت البلاد تتشابه في أنها عانت مشاكل الهشاشة وعدم الاستقرار السياسي، فهي تأتي إلى السلطة في أوضاع مختلفة؛ فحين يستلم العسكريون السلطة، فإنهم يفعلون ذلك وسط حالة من الانقسام والتصدع السياسي، وهو ما حدث في الفترات التي سبقت انقلابات 1958 و1969 و1989. أما المدنيون فيأتون إلى السلطة في بيئة من التوافق النسبي على هيكل العمل السياسي وقواعده. يستغل العسكريون حالة التصدع السياسي وتعاقب الحكومات الائتلافية لعكس فشل المدنيين وتبرير الانقلاب على أنه عمل وطني يرمي إلى إنقاذ البلاد من حالة الفوضى والتفكك. يتسلّم المدنيون الحكم، في الأغلب، بعد أن يعزل النظام العسكري نفسه من حلفائه المدنيين. ويصل معظم الفاعلين السياسيين إلى نتيجة مفادها أن النظام العسكري ليس آلية فاعلة لتحقيق مصالحهم، وينبني ما يشبه الإجماع السياسي بينهم على أن إزالة النظام العسكري أفضل الطرائق لخدمة مصالحهم.

سابعًا: العسكريون السياسيون محافظون وضباط برنامج وحكام

تستخدم هذه الدراسة التصنيف الذي قدّمه إريك نوردلينغر حين قسّم العسكريين الذين يحكمون إلى ثلاثة أنواع: **الأول** هم ضباط البرنامج (Moderators)، وهم ضباط محافظون لا يرغبون في التدخل لاستلام السلطة، وإذا تدخلوا فإنهم يفعلون ذلك بهدف إحلال نظام مدني محل آخر، لكنهم يفضلون البقاء قوة ضغط سياسية تستخدم إن أرادت فيتو بشأن سياسات

حكومية. **والثاني** هم الضباط المحافظون (Guardians)، وهم الضباط الذين يستلمون السلطة لمنع تغييرات سياسية ويسعون للمحافظة على الوضع السياسي القائم. وفي أثناء ذلك، يركزون في التنمية الاقتصادية. أما الضباط الحكام (Rulers) وهم الصنف **الثالث**، فهم المتطلعون إلى السلطة ويريدون البقاء فيها والقيام بتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة[982].

في الحالة السودانية، نجد أن للتوجهات السياسية للضباط الذين قاموا بالانقلاب تأثيرًا مباشرًا في طبيعة الدور السياسي الذي اضطلعوا به؛ فالعسكريون الذين استلموا السلطة في عام 1958 كانوا من كبار الضباط الذين يشكّلون قيادة القوات المسلحة، وكان توجههم محافظًا، حيث عملوا على المحافظة على الوضع الراهن ولم يحدثوا أي تغيير في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم يختلف الفريق عبود ورفاقه عن السياسيين المدنيين الذين كانوا يباشرون السلطة مثل عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن. ويصحّ عليهم تصنيف نوردلينغر للضباط المحافظين. ووفقًا لهذه التوجهات المحافظة لم يُجرِ نظام الفريق عبود تعديلاتٍ جذرية على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية.

يأتي الضباط الذين استلموا السلطة في أيار/ مايو 1969 على النقيض من العسكريين الذين سبقوهم في الحكم؛ إذ كانوا من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا، وبادروا بعد تولّيهم الحكم إلى إحداث تغييرات كبيرة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أعلنت الحكومة العسكرية في أيار/ مايو 1970 مصادرة شركات خاصة عدة مملوكة لسودانيين وأجانب وتأميمها. وانحازت في سياستها الخارجية، في بدء عهدها، إلى المعسكر الشرقي. لكن، مع ابتعاد النظام عن التوجه اليساري، وبروز نميري بمنزلة شخصية مركزية، تحوَّل النظام نحو الوسط، ثم اليمين ويصحّ تصنيف الضباط الذين حكموا بأنهم ضباط حكام. أما ضباط النظام العسكري الثالث، نظام الإنقاذ الذي تولى السلطة بعد انقلاب حزيران/ يونيو 1989، ونسبة إلى ما قاموا به من تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ومحاولتهم تطبيق برنامج الجبهة الإسلامية، فإنهم كذلك من صنف الضباط الحكام. ولعلّ الضباط الذين أطاحوا نميري بقيادة الفريق سوار الذهب

واستمروا في السلطة فترة انتقالية دامت عامًا واحدًا فقط، هم الذين يصحّ عليهم وصف ضباط البرنامج.

ثامنًا: الحالة السودانية من منظور مقارن

تتشابه الحالة السودانية في العلاقات العسكرية - المدنية، أفريقيًا، مع حالتي نيجيريا وغانا وعربيًا، مع الحالة السورية. وتتعرض الدراسة في أفريقيا للحالة النيجيرية بإيجاز؛ ففي نيجيريا، استمرت فترة الحكم العسكري الأول منذ الانقلاب على رئيس الوزراء أبو بكر تفاوا بيلو في عام 1966 حتى عام 1979 وتخلّله انقلاب عام 1975. عاد العسكر إلى الحكم مرة أخرى بعد انقلاب 1983 الذي قاده محمدو بهاري، واستمروا في الحكم حتى عام 1999 وتخلل هذه المدة انقلابان في عامي 1985 و1993. بعد الحكم العسكري الثاني الطويل، عاد الحكم المدني في عام 1999 ليستمر حتى الآن في ما عُرف بالجمهورية الرابعة. وعلى الرغم من التشابه بين السودان ونيجيريا في تعاقب الحكمين المدني والعسكري، فالاختلاف الرئيس بينهما هو غياب التواطؤ والتنسيق بين السياسيين والعسكريين في الحالة النيجيرية؛ ففي معظم الانقلابات النيجيرية، كان الطموح الشخصي والأبعاد الإثنية والجهوية والأوضاع التنظيمية داخل الجيش هي الأسباب الرئيسة للانقلابات، بينما نجد أن الضباط المسيّسين يتحركون بعد توافر أسباب سياسية واقتصادية ملائمة. أما في سورية فقد شهدت البلاد بين عامي 1949 و1970 نحو واحد وعشرين انقلابًا ومحاولة انقلابية وحركة تمرد. وتتشابه الحالتان السورية والسودانية في التسييس الكبير للضباط وفي استخدام الانقلاب آلية سياسية لتحقيق المصالح الحزبية.

خاتمة

تخلص الدراسة إلى أن الأنظمة العسكرية الثلاثة التي استلمت السلطة عبر انقلابات عسكرية، قد قامت بذلك بتواطؤ مع قوى سياسية مدنية؛

فحزب الأمة واليساريون والجبهة الإسلامية تحالفوا، بدرجات متفاوتة، مع عسكريين لخدمة مصالحهم السياسية لتجاوز العمل السياسي المدني ولاختصار الطريق للوصول إلى السلطة. ويشير التحليل إلى أن الأنظمة المدنية والعسكرية تجابه عوامل تفتت القوى الاجتماعية واستقطابها، كما أن الفاعلين المدنيين والعسكريين هما وجهان لعملة واحدة. وعندما يصل العسكريون إلى السلطة، تجب ألا يُنظر إليهم بمعزل عن الأوضاع المجتمعية السائدة؛ فالقوى المجتمعية كلها، كما يقول صامويل هنتنغتون، منخرطة في العمل السياسي، والعسكريون ليسوا استثناء في هذا الصدد. وعندما يقوم العسكريون بانقلاب، فإنهم في الأغلب يسعون لتحقيق ما فشل فيه المدنيون في الساحة السياسية؛ فالانقلاب العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى.

يمكن أن نوجز الدلالات المهمة التي نستخلصها من هذه الدراسة على النحو الآتي:

- لن يتحقق الاستقرار السياسي والتحوّل نحو الديمقراطية في ظل عزل قوى سياسية واستبعادها، وهذا ما عانته البلاد بعد حل الحزب الشيوعي واستبعاد الجبهة الإسلامية بعد مذكرة الجيش.

- يحتدّ الصراع حول السلطة السياسية بمقدار ما تهيمن هذه السلطة على المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتربوية. فإذا كانت السلطة أخطبوطًا يهيمن على مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها، فإن البقاء بعيدًا منها يعني التهميش والإقصاء. ويترتب على ذلك أن يكون الصراع حول الوصول إلى السلطة محمومًا. وللتعامل مع هذا التحدي، يجب أن تسعى القوى المختلفة إلى توسيع أدوار المجتمع في مقابل دور السلطة السياسية.

- دفع شيوع ثقافة أهمية التغيير الفوقي قوى سياسية، خصوصًا القومية واليسارية والإسلامية نحو اختراق القوات المسلحة، بحسبانها الأكثر تنظيمًا واحتكارًا للسلاح، لتكون الوسيلة الأسهل في الوصول إلى السلطة وإحداث التغيير من أعلى. ويتبدى هذا الاهتمام في الأدبيات السياسية للاتجاهات المذكورة، وفي الممارسة العملية. وربما تطلب معالجة هذا التحدي العمل على

تقوية منظمات المجتمع المدني لتكون وسيلة لتغيير المجتمع من القواعد.

المراجع

1 - العربية

أبو شوك، أحمد إبراهيم والفاتح عبد الله عبد السلام. **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 - 1986): مقاربة تاريخية - تحليلية**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008.

التوم، أمين. **ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية، 1914 - 1969**. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1987.

حمد، عادل إبراهيم. **15 نوفمبر 1965: يوم له ما بعده في أعقاب حل الحزب الشيوعي**. الخرطوم: مركز دانا كوم للخدمات الإعلامية، 2016.

خوجلي، عبد الرحمن. **الجيش والسياسة**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2012.

طه، عصام الدين ميرغني. **الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2002.

الفكي، عبد الرحمن. **تاريخ قوة دفاع السودان**. الخرطوم: الدار السودانية، 1971.

قلندر، محمود. **السودان ونظام الفريق عبود (17 نوفمبر 58 - 21 أكتوبر 64): مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهاليز السياسة السودانية**. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012.

كرار، محمد أحمد. **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية**. الخرطوم: دار الفكر، 1985.

مطر، فؤاد. **الحزب الشيوعي السوداني: نحروه أم انتحر؟**. بيروت: دار النهار، 1971.

نورث، دوغلاس سي [وآخرون]. **في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية.** ترجمة كمال المصري. سلسلة عالم المعرفة 433. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016.

2 - الأجنبية

Abdel - Rahim, Muddathir. *Changing Patterns of Civilian - Military Relations in the Sudan*. Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, 1978.

Bach, Daniel C. & Mamoudou Gazibo (eds.). *Neopatrimonialism in Africa and Beyond*. New York: Routledge, 2012.

Bashir, Mohamed Omer. *Revolution and Nationalism in the Sudan*. London: Rex Collings, 1974.

Bechtold, Peter K. «The Military in Sudanese Politics.» *Africa Today*. vol. 15, no. 2 (1968).

Bill, James A. & Carl Leiden. *Politics in the Middle East.* Boston: Little, Brown and Company, 1979.

First, Ruth. *Power in Africa*. New York: Pantheon, 1970.

Haydu, Jeffrey. «Making Use of the Past: Time Periods as Cases to Compare and as Sequences of Problem Solving.» *American Journal of Sociology*. vol. 104, no. 2 (September 1998).

Holt, P. M. *A Modern History of the Sudan*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1972.

Niblock, Timothy. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898 - 1985.* Albany: State University of New York Press, 1987.

Nordlinger, Eric. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall, 1976.

Warburg, Gabriel R. *Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan*. London: Cass, 1978.

Woodward, Peter. *Sudan 1898 - 1985: The Unstable State*. Boulder: Lynne

Rienner, 1990.

(952) لمزيد من المعلومات عن الأبعاد السياسية لتكوين قوة دفاع السودان، يُنظر: عبد الرحمن الفكي، **تاريخ قوة دفاع السودان** (الخرطوم: الدار السودانية، 1971)، ص 21 – 36؛ محمود قلندر، **السودان ونظام الفريق عبود (17 نوفمبر 58 – 21 أكتوبر 64): مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهاليز السياسة السودانية** (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 19 – 21.

(953) Ruth First, *Power in Africa* (New York: Pantheon, 1970), p. 230.

(954) Jeffrey Haydu, «Making Use of the Past: Time Periods as Cases to Compare and as Sequences of Problem Solving,» *American Journal of Sociology*, vol. 104, no. 2 (September 1998), pp. 339 - 371.

(955) أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986): مقاربة تاريخية – تحليلية** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008)، ص 100 – 102.

(956) Mohamed Omer Bashir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Rex Collings, 1974), p. 204.

(957) P. M. Holt, *A Modern History of the Sudan* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1972), p. 176.

(958) رسالة السفير الأميركي في فرنسا إلى الخارجية الأميركية، بتاريخ 1958/ 11/ 5 كما وردت في ترجمة محمد علي صالح، في: "وثائق أمريكية عن السودان"، **موقع النيلين**، 2013/ 6/ 3، شوهد في 2016/ 12/ 29، في:

https://bit.ly/2Bjpnq5

(959) قلندر، ص 73.

(960) نقلًا عن:

Bashir, p. 207;

ولمزيد من المعلومات بخصوص دور عبد الله خليل في انقلاب 1958، يُنظر: قلندر، ص 67 – 83.

(961) لمزيد من المعلومات، يُنظر: محمد أحمد كرار، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية** (الخرطوم: دار الفكر، 1985) ص 61 – 62؛ أمين التوم، **ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية، 1914 – 1969** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1987)، ص 157.

(962) First, p. 229.

(963) Peter K. Bechtold, «The Military in Sudanese Politics,» *Africa Today*, vol. 15, no. 2 (1968), pp. 23 - 25.

(964) لمزيد من المعلومات بخصوص حلّ الحزب الشيوعي السوداني والوثائق المرتبطة بذلك، يُنظر: عادل إبراهيم حمد، **15 نوفمبر 1965: يوم له ما بعده في أعقاب حل الحزب الشيوعي** (الخرطوم: مركز دانا كوم للخدمات الإعلامية، 2016).

(965) Peter Woodward, *Sudan 1898 - 1989: The Unstable State* (Boulder: Lynne Rienner, 1990), p. 244.

(966) عصام الدين ميرغني طه، **الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2002)، ص 53.

(967) المرجع نفسه، ص 56.

(968) Bechtold, p. 25.

(969) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898 - 1985* (Albany: State University of New York Press, 1987), pp. 243 - 244.

(970) نقلًا عن: طه، **الجيش السوداني والسياسة**، ص 60.

(971) Niblock, p. 253.

(972) Gabriel R. Warburg, *Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan* (London: Cass, 1978), p. 123.

(973) Niblock, p. 255.

(974) Bechtold, p. 25.

(975) فؤاد مطر، **الحزب الشيوعي السوداني: نحروه أم انتحر؟** (بيروت: دار النهار، 1971).

(976) يُنظر نص المذكرة في: بكري الصائغ، «20 فبراير: 26 عامًا على مذكرة ضباط القوات المسلحة»، **سودارس**، 20/2/2015، شوهد في 15/1/2017، في:

https://bit.ly/2TqkzpQ

(977) لمزيد من المعلومات حول خطة الجبهة الإسلامية ودورها في تنفيذ الانقلاب، يُنظر: عصام الدين ميرغني طه، «الطريق إلى الانقلاب»، في: **الجيش السوداني والسياسة**، ص 257 – 284؛ عبد الرحمن خوجلي، **الجيش والسياسة** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2012)، ص 102 – 104.

(978) عثمان ميرغني [وآخرون]، «هل هؤلاء الرجال.. جبهة؟»، جريدة **التيار**، شوهد في 25/1/2017، في:

http://www.altayar.sd/play.php?catsmktba=417

(979) James A. Bill & Carl Leiden, *Politics in the Middle East* (Boston: Little, Brown and Company, 1979).

(980) Daniel C. Bach & Mamoudou Gazibo (eds.), *Neopatrimonialism in Africa and Beyond* (New York: Routledge, 2012).

(981) دوغلاس سي. نورث [وآخرون]، **في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية**، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة 433 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 13.

（982）Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall, 1976).

الفصل الحادي والعشرون
الجيوش والانتقال السياسي أبعاد تدخّل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011 ...... محمود جمال

فرض العسكريّون أنفسهم على الثورات العربية، وفي القلب منها ثورة 25 يناير 2011 في مصر. ويعود ذلك إلى عوامل عدة، أهمها ترسّخ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مراحل ما بعد الاستقلال. فبرزت هيمنتهم على المجالين السياسي والاقتصادي على مدار أكثر من ستين عامًا، بعد حركة الجيش في تموز/ يوليو 1952، فاعتمد عبد الناصر على عنصر الجيش في تحقيق أنموذج التنمية المركزي الذي اعتمده إبان سقوط برجوازية ما قبل تموز/ يوليو. واستمر في هذا الصدد الرئيس السادات بإصداره قانونًا يسمح للقوات المسلحة بالمساهمة في خطط التنمية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، كما استمر في ذلك الرئيس الأسبق مبارك بمنح المؤسسة العسكرية مزيدًا من الأدوار الاقتصادية من أجل إبعادها من العملية السياسية وضمان ولاء أبنائها وقادتها. فأبرزت سياسات إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير للشؤون السياسية، ضرورة إعادة النظر في أطر تفسير موقفه من الثورة، حيث عملت المؤسسة العسكرية طوال فترة إدارتها البلاد بعد كانون الثاني/ يناير، على تأمين مصالحها وامتيازاتها المكتَسبة منذ تموز/ يوليو 1952 وتعزيزها.

أدّت هذه الهيمنة إلى تجريف الحياة السياسية من النخب المدنية؛ سواء على مستوى الأحزاب (باتت لسان حال الحزب الحاكم)، أو النقابات (جرت مأسستها لتتماشى مع سياسات الدولة)، أو حتى الجامعات. ويُعدّ ذلك من

أهم أسباب تعثّر الثورة في مصر؛ إذ لم تستطع تقديم البديل المدني القادر على منافسة نفوذ دولة ما قبل 25 كانون الثاني/ يناير 2011. وانحصرت البدائل بين نخب جديدة لا تمتلك الخبرة، أو قديمة (محسوبة على نظام مبارك). وبين هذا وذاك، ظلت المؤسسة العسكرية محتفظة بكوادرها ومكانتها طوال هذه الفترة.

تدور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة، أساسًا، حول أبعاد تدخّل الجيش المصري في عملية الانتقال السياسي إبان ثورة 25 يناير، ومدى تأثير المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في قرارها الانحياز إلى مطالب الشارع المتمثّلة في رحيل نظام الرئيس الأسبق مبارك. وتسعى الدراسة كذلك لاختبار فرضية صامويل فاينر الذي يرى أن إحساس العسكريين بشعور الترابط المهني (Syndicalism) يولّد عندهم الاتجاه بالتدخل لحماية مصالحهم. ويأتي في مقدم هذه المصالح الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق العسكري والتدريب والتسليح والاستقلالية في الشؤون التنظيمية. ويختلف هذا الطرح تمامًا مع صامويل هنتنغتون الذي يرى أن الاحترافية العسكريةمن أهم آليات منع تدخل العسكريين في السياسة[983].

تنطلق الدراسة من مقاربة المنهج المؤسسي في تفسيره سلوك القوات المسلحة؛، حيث يعدّها مؤسسة قائمة على هيكل تنظيمي يبحث عن مصلحته، ومن ثمّ تفترض النظرية المؤسسية أن تدخل الجيش في السياسة نابع، أساسًا، من مصلحته.

تستند هذه المقاربة إلى افتراض التوحد الكامل للكتلة الحرجة من أبناء المؤسسة تجاه هذه السياسة، وذلك بحكم التنشئة الخاصة بهم التي تقوم خصوصًا على التلقين وطاعة الأوامر[984]. وتظهر هنا إشكالية حول ثنائية المؤسسة والفرد، وارتباط ذلك بمدى نجاح القيادة العسكرية في إقناع الكتلة الحرجة من رجال الجيش بأن ما يُتخذ من قرارات هو في مصلحة المؤسسة بعيدًا من المصالح الفردية للقادة.

أولًا: اتجاهات أدبيات العلاقات المدنية – العسكرية في

حالة مصر

تتركز المراجعة التالية للأدبيات على ما توصّلت إليه في إطار الاتجاهات التي ترتبط بعلاقة الجيش بالعملية السياسية وتأثير محدّدَي المصالح الاقتصادية والمتطلبات المهنية في ذلك.

عمومًا، تدور اتجاهات دراسة العلاقات المدنية - العسكرية في مصر حول النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية المصرية، ولحظية الدور الذي مارسته القوات المسلحة في التاريخ المصري المعاصر؛ مثل دورها في تأمين جلاء القوات البريطانية عن مصر في عام 1956، وتأسيس الجمهورية، وإنجاز الثورة الاجتماعية في مرحلة ما بعد تموز/ يوليو 1952، وتأميم قناة السويس، والانتصار في حرب أكتوبر 1973. ويذهب هذا الاتجاه إلى الدور السلبي الذي مثّله غياب الجيش بوصفه قوة حامية للدولة بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، ما يعكس مركزية وجوده على الرغم من التحفظات التي تشوب هذا الدور[985]. يخرج هذا الاتجاه بنتيجة حول محورية تلك النشأة، في فاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ومكانتها في مخيلة المجتمع المصري. وعلى الرغم مما في هذا الاتجاه من حقائق وواقع حول مركزية دور الجيش في الدولة المصرية، فإن ما يؤاخذ به هو تخندقه في دائرة التاريخ من دون الإشارة إلى أهمية صوغ عقد جديد بين الجيش والسياسة يضمن عملية انتقال ديمقراطي تكون المؤسسة العسكرية جزءًا منها.

يدور الاتجاه الثاني من الأدبيات حول الدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في مصر، ومدى تأثير ذلك في طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، خصوصًا ما يتعلق بالرقابة على الموازنة والتسليح ونشاطات المؤسسة بمساعدة الأجهزة الرقابية والسلطات المدنية المنتَخبة. فيتناول محمد عبد الله يونس دور العسكريين في عمليات التنمية، ومدى انعكاس ذلك على عملية التحول السياسي[986]. ويخلص يونس إلى أن الجدل حول الدور التنموي للعسكريين لا يزال مستمرًا، ولكنه انتهى إلى عدّه أحد أهم المعوقات أمام عملية الانتقال الديمقراطي. ولم يمنعه هذا من نعت هذا الدور بالإيجابية

في ما يرتبط بمجالات التنمية والبنية التحتية والعائدات الاجتماعية التي تكفل الاستقرار السياسي، فضلًا عن ربطه المصالح الاقتصادية بتراجع الانقلابات العسكرية. ولكن هذا الطرح يؤاخذ بأن الفاعلية الاقتصادية للمؤسسة العسكرية عمومًا والحالة المصرية على وجه الخصوص، يصاحبهما انتشار نوع من الفساد والزبونية (Clientelism)، ولا سيما في ظل ضعف/ حذر الدور الرقابي للسلطات المدنية على ما يخصّ النشاط العسكري. وأغفل الباحث جانبًا أصيلًا في هذا الاتجاه يرتبط بالمنافسة غير المتكافئة بين القطاعات المدنية الاقتصادية (التي تستوعب أكبر نسبة من البطالة وسوق العمل) والقطاعات الاقتصادية التابعة للقوات المسلحة التي تحظى بامتيازات، كالإعفاء من الضرائب والجمارك، فضلًا عن اعتمادها على العمالة المجانية والشابة. ويضاف إلى ذلك عدم توضيحه حالة اللبس بين الدور التنموي للعسكريين والدور الاقتصادي، فقد لا يؤدي الدور الاقتصادي إلى حالة من التنمية المستدامة، ولا سيما عند أخذنا في الحسبان توسع هذا الدور وتشعب شبكة العلاقات المستفيدة منه.

أما حازم قنديل فينطلق من مقاربة اقتصادية تتعلق بمهنية الجيش المصري واحترافيته وتدني الإنفاق العسكري خلال حقبة الرئيس الأسبق مبارك[987]. وترتبط هذه الفرضية مباشرة بإشكالية الدراسة، خصوصًا في ما يتعلق بمهنية الجيش المصري. وجدير بالذكر أن ميزانية المؤسسة العسكرية وتسليحها، يشوبها تكتم وسرية كبيران لأسباب تتعلق بـ «الأمن القومي». لذلك، تُعدّ تقديرات قنديل حول معدلات الإنفاق العسكري في عهد مبارك اجتهادية، فضلًا عن تركيزها على الجانب الرسمي وإغفالها ما يدرّه النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بوصفه مصدر دخل إضافيًا لها. ولكن، إلى حد كبير، ثبتت جدية هذه الحجة في اتجاه القيادة العسكرية في مصر نحو تنويع مصادر التسليح، خصوصًا بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 عند الأخذ في الحسبان حالة التعثر الاقتصادي الذي تمر به مصر منذ ثورة 25 يناير 2011، وكذلك تهديد المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية قبل ذلك، ولا سيما مع تزايد الدور الاقتصادي والسياسي لرجال أعمال الحزب الوطني الديمقراطي، وهذا من شأنه أن يفتح آفاقًا للتفكير حول أطروحة اعتراض المؤسسة العسكرية في

مصر على سيناريو التوريث لعوامل تتجاوز الخلفية المدنية لجمال مبارك إلى تأثيرات ذلك في مصالحها الاقتصادية، خصوصًا أن مبارك الابن اعتمد بصورة أساسية على دعم مجموعة من رجال الأعمال انخرطت معه في ما بعد في الحزب الوطني الديمقراطي، وفي لجنة السياسات تحديدًا. وفي الأحوال كلها ينال هذا الطرح إلى حدٍ بعيد من مبدأ مهنية الجيوش، فلا يمكن تحقيق التوازن بين أن يكون الجيش مهنيًا ومؤسسة تجارية ذات مصالح اقتصادية في الوقت نفسه، خصوصًا إذا فصلنا بين القيادات العسكرية التي تحتكر الجانب الأكبر من الامتيازات الاقتصادية، والكتلة الحرجة من صغار الرُتب التي تمثّل جوهر مهنية الجيش.

تتناول زينب أبو المجد تطور الدورين الاقتصادي والسياسي للعسكريين منذ عهد عبد الناصر، حيث كانوا يمثلون طليعة مشروعه نحو التقدم الوطني، وتطور هذا الدور في عهد السادات لتتبلور الاستراتيجية الاقتصادية واستغلال حالة الانفتاح الاقتصادي التي اتّبعها السادات، ووصل الأمر إلى إمبراطورية اقتصادية في عهد مبارك، مستفيدين من حالة السلم التي أعقبت اتفاقية كامب ديفيد 1979[988]. وتتناول الباحثة انعكاس المصالح الاقتصادية على تفاعل المؤسسة العسكرية مع الأحداث السياسية منذ 25 يناير 2011 ومدى انعكاس هذه الأحداث على المصالح الاقتصادية.

من جهة أخرى، يرى أنور عبد الملك أن إمبراطورية الجيش الاقتصادية لها جذور تاريخية، تمتد إلى أعقاب ثورة تموز/ يوليو 1952 وتوجّه الدولة نحو التأميم من خلال العمل على تفكيك برجوازية ما قبل ثورة تموز/ يوليو. فاستطاعت الدولة أن تنتقل بهذه البرجوازية إلى دولاب الدولة البيروقراطي الذي مثّلت القوات المسلحة قوامه، وذلك من خلال تعيين زهاء 500 ضابط تركوا الخدمة العسكرية بين عامي 1952 و1964 في المناصب القيادية العليا في المؤسسات غير العسكرية[989].

يدور الاتجاه الثالث في العلاقات المدنية – العسكرية حول علاقة الجيش بالتطور الديمقراطي والعملية السياسية عمومًا. وتشير أدبيات ما بعد ثورة يوليو 1952 إلى العلاقة بين المشير (المؤسسة العسكرية) والرئيس (مؤسسة الرئاسة). وترصد هذه الأدبيات العلاقة بينهما؛ سواء في إطار التوافق التام أو

التنافر كما في حالتي «الشاذلي/ السادات» أو «مبارك/ أبو غزالة». ولكن إلى حدٍ بعيد، يؤاخذ هذا الاتجاه بأنه ينظر إلى الرئيس، بسبب خلفيته العسكرية، نظرة مثالية تتغافل عن صراع النفوذ بين الرئاسة والقوات المسلحة، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان الاختلاف بين اهتمامات/ مصالح الرئيس التي ترتبط بظهيره السياسي (الحزب الحاكم غالبًا) وكذلك محاولاته اكتساب رضا مجموعة رجال المال والأعمال المحيطة به. فنكون بصدد رئيس خلع بزّته العسكرية وأضحى يسعى لبناء تحالفات سياسية، وقائد عسكري (وزير الدفاع) يدافع أساسًا عن مصالح الفئة والمؤسسة[990].

ختامًا في ما يتعلق بجانب المهنية، تندر الأدبيات التي تتناول تأثير الاحترافية العسكرية والمتطلبات المهنية للجيش على تدخّله في العملية السياسية، خصوصًا عند أخذنا في الحسبان توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام 1979 وما تلاها من مرحلة سلام. وبالتزامن مع استراتيجية القوات المسلحة لتطوير الجيش، خصوصًا بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، ظهرت اهتمامات البحث حول تسليح الجيش المصري وربطه كذلك بالعملية السياسية.

بالنسبة إلى الاتجاهات النظرية للعلاقات المدنية - العسكرية حول الدور السياسي للعسكريين من ناحية، والتداخل المدني العسكري من ناحية أخرى، ترى الدراسات الغربية العسكريين بمنزلة تهديد للديمقراطية، خصوصًا في حالات تضخم القوات البرية التي ربما تُستخدم في عمليات القمع لدعم الأنظمة السلطوية، أو حتى حالات الانقلاب على النظام السياسي القائم، وذلك لأسباب تتعلق باحتكارهم القوة العسكرية[991]. لذا، كرّست الدراسات الغربية جهدها لضمان الحياد السياسي للعسكريين. ويؤاخذ هذا الاتجاه بمركزيته الغربية التي انطلقت منها هذه الأطروحات، بل سعت إلى تعميمها من دون النظر إلى أوجه الاختلاف وخصوصية حالات الشرق الأوسط على سبيل المثال.

يرى صامويل هنتنغتون في كتابه **الجندي والدولة**[992]، أن نظرية العلاقات المدنية - العسكرية تقوم أساسًا على ضرورة الفصل بين ما هو مدني وما هو عسكري، وتعزيز مأسسة الجيش، وضمان تخصّص الجيش في الشؤون

العسكرية في مقابل خضوعه لأدوات المحاسبة والمراقبة من السلطة المدنية المنتخبة شرعيًّا. ويعكس طرح هنتنغتون حول السيطرة المدنية على الشؤون العسكرية، على نحوٍ أكبر واقع العلاقات المدنية - العسكرية في الدول الغربية، بخلاف دولِ العالم الثالث التي ارتبط فيها العسكريون بالتداخل مع المجتمع سواء كان ذلك في الشؤون السياسية أو الاقتصادية. من ناحية أخرى، يركّز موريس جانويتز على أهمية التنشئة السياسية المدنية للعسكريين، وإعادة تعريف دورهم ليكونوا قوة شُرطية مُخَوَّلة لها حفظ الأمن، وقد أطلق عليه (Constabulary Army)، وذلك انطلاقًا من تساؤله عن الأسباب التي تجعل العسكريين طيّعين للإدارة المدنية المنتَخبة شرعيًا[993]. ولكن، يؤاخذ هذا الطرح بأنه لم يراعِ بؤر النزاعات الحدودية (كحالة وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط) وتأثيرها في أهمية وجود قوات مسلحة احترافية من ناحية التسليح والتدريب تتجاوز عمليات حفظ الأمن.

ثانيًا: تطور وضع الجيش في الدساتير المصرية

تبرز أهمية دراسة الوضع القانوني للمؤسسة العسكرية المصرية وتطوره انطلاقًا من أن التشريع الدستوري يقر نتائج الصراعات الاجتماعية والسياسية ويكون، كما يتفق عليه أهل الفقه الدستوري، نصًا كاشفًا بأكثر مما هو نص مؤسس أو نتاج للمحاجّات التشريعية[994]. ويتسم موقع القوات المسلحة في المرحلة الملكية وتحت «دولة يوليو» بسمات دستورية واضحة؛ أبرزها حالة من التحصين والاعتراف بمكانة للمؤسسة العسكرية ومزاياها، تدفع بها لوضعية تعلو غيرها من مكونات السلطة التنفيذية، وإن كان هذا الأمر في الحقبة الملكية أقل منه كثيرًا مقارنةً بما شهدته دساتير حقبة تموز/يوليو.

1 - قبل تموز/يوليو 1952

يُعدّ دستور عام 1923 بداية التشريع الدستوري لوضعية الجيش المصري

في الحياة السياسية المصرية. ولكن، يمكن عدّ ذلك ترجمة واقعية للأحداث التاريخية التي جرى فيها كتابة هذا الدستور. فارتبط هذا الدستور بثورة عام 1919، وما لحقها من بداية مرحلة الاستقلال التي بدأت بتصريح 28 شباط/ فبراير 1922. وأشار الدستور في مواده إلى عدّ الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة وإلى أن له حق منح الرتب العسكرية، وكذلك إعلان الحرب بعد موافقة البرلمان[995]. ويعزز دستور 1923 إلى حدٍ بعيد، أطروحة خضوع العسكريين للسلطة المدنية ممثلة في البرلمان والملك.

2 – الحقبة الناصرية

شهدت المرحلة الناصريّة بداية التمكين السياسي للجيش، ولكن يُعدّ الإعلان الدستوري الصادر في عام 1953 أول اتصال مباشر للجيش بالسياسة، فضلًا عن كونه رسَّخ التغول العسكري في مؤسّسات الدولة، ونصّ هذا الإعلان على أن السيادة العليا للدولة من اختصاص مجلس قيادة الثورة (ذي التشكيلة العسكرية)، وكفل للمجلس اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الثورة[996].

استن دستور عام 1956 في المادة الرقم 167، إنشاء مجلس الدفاع الوطني، برئاسة رئيس الجمهورية[997]، وعملت بعد ذلك الدساتير المتعاقبة على تفصيل تشكيلة هذا المجلس وصلاحياته. وإلى درجة بعيدة، يميل في تشكيله للغلبة العسكرية على ما هو مدني، وذلك لضمان تمرير مناقشة الميزانية أو ما يتعلق بالأمور العسكرية بعيدًا من الأجهزة الرقابية.

3 – دستور 1971

احتفظ دستور عام 1971 بالوضع القائم للقوات المسلحة سواء في ما يتعلق بالتعيين والترقية أو التجنيد الإجباري، أو عدّ رئيس الجمهورية قائدًا أعلى للقوات المسلحة[998]. وربما تمثل أوضاع إقرار هذا الدستور (تبني الرئيس السادات ما أطلق عليه ثورة التصحيح 1971) بيئةً ملائمة لإحكام

القبضة السياسية على المؤسسة العسكرية التي مثّلت مع قائدها العام الفريق محمد فوزي أحد أهم مراكز القوى في وجه الرئيس السادات بعد وفاة عبد الناصر، مستخدمًا في ذلك أداة التعديلات الدستورية بهدف تعزيز مبدأ الحرفية العسكرية لتجهيز القوات المسلحة لخوض حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973[999]، وما صحب ذلك من تعيين الفريق سعد الدين الشاذلي رئيسًا للأركان بوصفه أصغر قائد عسكري آنذاك، وكذلك استدعاء المشير أحمد إسماعيل من التقاعد ليصبح وزيرًا للدفاع. على الجانب الآخر، لم يقترب مبارك طوال فترة حكمه من المواد التي ترتبط بالمؤسسة العسكرية؛ سواء كان ذلك في التعديلات الدستورية لعام 2005 أو عام 2007.

4 - مرحلة ما بعد 25 يناير

أدّت القوات المسلحة دورًا فاعلًا في العمل على تنحّي الرئيس الأسبق مبارك، وضمنت بذلك انتقال سلطة إدارة المرحلة الانتقالية لها، والسيطرة العسكرية التامة على الشؤون المدنية. فما أشبه الليلة بالبارحة، حيث عُهد إلى المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد بصلاحيات رئيس الجمهورية. وكان ذلك وضعًا مماثلًا لما حدث بعد ثورة تموز/ يوليو 1952، فاختلف الأشخاص وتشابهت السياسات والنتائج، فكلاهما ضمن لنفسه إدارة مرحلة انتقالية بسلطة مطلقة في الحكم والإدارة، تضمَّنت حرية إصدار القوانين والإعلانات الدستورية الحاكمة، وكلاهما أطال أمد المرحلة الانتقالية أطول فترة ممكنة، وكلا المجلسين لم يقد مصر إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، إضافة إلى تشابههما؛ سواء في انتقال السلطة إلى أحد أعضاء المجلس أو حتى تعمدهم شيطنة السياسة، ومن ثم تأميمها لمصلحتهم. ويظل الفارق بينهما أن سلطة إدارة البلاد بعد 1952 كانت لما اصطُلح عليه بـ «مجلس قيادة الثورة»، أمّا في 2011 فعُهد بها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة[1000]، مع ضرورة الأخذ في الحسبان أن ثورة تموز/ يوليو نتاج تحرّك واضح لقوات الجيش وليس الشعب، بعكس حالة ثورة يناير 2011.

بقراءة دستورَي 2012، و2012 المعدَّل، نلاحظ تعمّق الفجوة في

العلاقات المدنية - العسكرية، ولا سيما بعد ثورة شعبية أطاحت الرئيس الأسبق مبارك، وتتمثل أهم هذه الملاحظات في[1001]:

- أقرَّت المادة 201 من دستور عام 2012 ضرورة تعيين وزير الدفاع من بين أبناء القوات المسلحة، وتم الاحتفاظ بهذه الصياغة في المادة 195 من دستور 2012 المُعَدَّل، فأغلقت هذه المادة الجدل الذي ثار بعد 25 يناير حول إمكانيّة تعيين شخصيّة مدنيّة في منصب وزير الدفاع، تماشيًا مع الأدبيّات الحديثة في إدارة العلاقات المدنية - العسكرية.

- أثارت المادة 234 (الانتقاليّة) في دستور عام 2012 المعدَّل جدلًا واسعًا في ما يتعلق بتحصين منصب وزير الدفاع دورتين رئاسيتين، ونزع سلطة تعيينه من سلطات رئيس الجمهورية وتخويلها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ حيث عُدّت هذه المادة بمنزلة إنشاء سلطة مستقلة غير خاضعة للإدارة المدنية المنتَخبة، ولا سيما عند أخذنا في الحسبان تشكيلة مجلس الدفاع الوطني (الموكلة له إدارة شؤون القوات المسلحة ورقابتها) ذي الغلبة العسكرية.

شهدت هذه المادة انقسامًا حول عدم جدوى دسترتها؛ فمن ناحية جرى العُرف في القوات المسلحة على استطلاع رأي المجلس الأعلى في ما يتعلق بطرح اسم وزير الدفاع من بين أعضاء المجلس، ومن ناحية أخرى توضح المادة عدم خضوع إدارة القوات المسلحة للسلطة المدنية. في حين يرى آخرون[1002] أن المادة جاءت ضرورية نظرًا إلى ما أُطلق عليه إعلاميًا «محاولات أخونة» القوات المسلحة في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي، وعدم ضمان الخلفيات السياسية والأيديولوجية لرؤساء مصر المقبلين، ولا سيما عند أخذنا في الحسبان تدخّل القوات المسلحة في رسم المشهد السياسي بعد 25 يناير 2011. وعُدّ ذلك محاولة لضمان تحييد القوات المسلحة عن الشأن السياسي. ولكن على العكس من ذلك، ووفقًا لطرح ريبيكا شيف، فإن مسألة عدّ المؤسسة العسكرية منفصلة ومحايدة سياسيًا تزيد محاولات تدخّلها في الشأن السياسي بوصفها فوق مؤسسات الدولة[1003].

- أثارت تشكيلة مجلس الدفاع الوطني في دستور 2012، و2012

المعدَّل الريبة حول طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في مرحلة ما بعد 25 يناير؛ فنصّت المادة 197 في دستور عام 2012 على تشكيلة مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية 14 آخرين، منهم ثمانية عسكريين[1004]. فضلًا عن اشتراط عدم صحة اجتماعات المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه، وبهذا يكون بمنزلة مجلس عسكري مصغر[1005]. وأضيفت إلى اختصاصات هذا المجلس في دستور عام 2012 المعدَّل، مناقشة الموازنة العامة للقوات المسلحة تفصيلًا[1006]. تمثّل مناقشة الموازنة العامة للدولة بما فيها القوات المسلحة حقًا أصيلًا لممثّلي الشعب المنتَخبين في مجلس النواب، لكن هذه المادة ووفقًا لدستوري 2012، و2012 المعدَّل، حصرت هذه المناقشة في مجلس الدفاع الوطني ذي الغلبة العسكرية. يتنافى ذلك مع أطروحة هنتنغتون في كتابه **الجندي والدولة** حول العلاقات المدنية – العسكرية؛ إذ يرى أن ضمان الحياد السياسي للعسكريين يستلزم ضرورة الفصل بين المؤسسات السياسية والاحترافية العسكرية، وكذلك ضمان خضوع الإنفاق العسكري لرقابة المؤسسات السياسية[1007].

يتوضح لنا أن دستور عام 1923 كان أول بداية عملية لدسترة وضعية القوات المسلحة وتقنينها، ولكن من أجل إحكام السيطرة المدنية عليها وليس العكس. على النقيض من ذلك، ارتبطت حركة الجيش في تموز/ يوليو 1952 بمزيد من اللبس بين ما هو عسكري وما هو مدني، لأسباب تتعلق بالخلفيات العسكرية لقادة هذه الحركة. وأتاحت هزيمة حزيران/ يونيو 1967 الفرصة للقيادة السياسية لإعادة ضبط العلاقة بينهما، خصوصًا في عهد الرئيس السادات[1008]. في هذا الإطار، لا يمكن تجاهل أهمية الخلفية العسكرية للرؤساء التي ضمنت تحقيق ذلك.

تجدر الإشارة إلى ثبات وضعية الجيش في الدساتير المصرية بعد عام 1952؛ إذ تطورت هذه الوضعية في الدساتير اللاحقة ولكنها لم تتراجع، حيث باتت حقوقًا مكتسبة، خصوصًا بعد دسترتها وتقنينها في مراحل لاحقة. وتشعّبت مصالح المؤسسة العسكرية، ولا سيما بعد الانفتاح الاقتصادي، وبات قرارها وتدخّلها في السياسة مرتبطًا إلى حدٍ بعيد بهذه المصالح. لذا، تجدر الإشارة إلى ضرورة العمل على مأسسة كيانات مدنية موازية للرقابة على

نشاطات المؤسسة العسكرية، مع أخذنا في الحسبان ضرورة أن تكون القوات المسلحة ممثلة في هذه المجالس ولكن بصيغة استشارية (دعمًا لمبدأ الحرفية) وليس من طريق فرض الغلبة كما في حالة مجلس الدفاع الوطني بتركيبته الحالية.

ثالثًا: الجيش والعملية السياسية بعد ثورة 25 يناير

ضمنت الخلفيات العسكرية لرؤساء مصر بعد تموز/يوليو 1952، الانتقال السلس للسلطة من ناحية، وتقديم الدعم للقيادة السياسية من ناحية أخرى، مثل أحداث 1977 (انتفاضة الخبز) في عهد الرئيس السادات، وأحداث 1986 (تظاهرات الأمن المركزي) في عهد الرئيس الأسبق مبارك، أو حتى في بداية أحداث 25 يناير التي سعت من خلالها القوات المسلحة لتأمين انتقال سلس للسلطة، لا سيّما مع وعود الرئيس الأسبق مبارك بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة وكذلك تعيينه اللواء عمر سليمان نائبًا له. ومع استمرار الضغط الشعبي في الشوارع والميادين، لم تجد القوات المسلحة مفرًا من تحقيق مطلب الثورة الرئيس؛ وهو رحيل مبارك، وذلك خوفًا من تفاقم الأمور التي قد تصل إلى انهيار النظام. ومع هذا لم يكن في نية القوات المسلحة التخلي عن مبارك، بل تم إظهاره في صورة الرجل الوطني الذي تخلّى طواعيةً عن الحكم لمصلحة بلاده، وهذا ما أظهره البيان العسكري الرقم 3 الذي جاء فيه «يتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على ما قدّمه في مسيرة العمل الوطني، حربًا وسلمًا، وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن»[1009]. يُضاف إلى ذلك، غياب جدية محاكمته التي تمت نتيجة ضغط شارعي عنيف[1010].

ويبدو أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أراد من ذلك توجيه رسالة لقوى السياسة والثورة مفادها أن القوات المسلحة ضحّت بمبارك بوصفه رئيسًا، ولكنها ضد محاكمته أو الإساءة إليه بوصفه رمزًا من أبنائها الذين قادوا حرب أكتوبر 1973. ولم تُدرك القوى الثورية والشبابية طبيعة هذه الرسالة، ولربما يكون ذلك أحد الأسباب التي عكّرت صفو العلاقة بين

المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقوى الثورة المختلفة، خصوصًا عند الأخذ في الحسبان أن هذا المطلب كان مقدمة الخلاف بين المجلس العسكري الحاكم وقوى الميدان التي شاركت في الثورة.

تجدر الإشارة إلى أن القوات المسلحة المصرية قبل ثورة 25 يناير، كانت بعيدة من معترك العملية السياسية؛ فلم تكن ذات أيديولوجية أو توجّه سياسي بعينه. وهذا لا يمنع أنها كانت جزءًا من نظام مبارك لارتباطها بمصالح أغلبيتها اقتصادية. وعلى الرغم من أهمية ذلك، فإنها لم تقبل سيناريو التوريث الذي كان يعدّ له سلفًا وكانت تتحين الفرصة لإفشاله، وهذا ما أتاحته ثورة يناير[1011]. يتجه بعض التفسيرات إلى أن سيناريو التوريث لم يكن وحده أداة كافية لتفسير موقف القوات المسلحة من ثورة 25 يناير، وأعادت في ذلك الاعتبار للكتابات الكلاسيكية في العلاقات المدنية - العسكرية التي تتعلق بمهنية القوات المسلحة وحرفيتها إلى جانب المصالح الاقتصادية بوصفها محددات لتفسير سلوكها تجاه القضايا السياسية[1012].

يمكن تقييم تدخّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في العملية السياسية بعد ثورة 25 يناير من خلال هتاف «الجيش والشعب إيد واحدة». واستمرّ هذا الهتاف طوال ثمانية عشر يومًا حتى إعلان نتائج الاستفتاء الدستوري آذار/ مارس 2011، حيث اتسم دوره في هذه الفترة بالحياد وعدم الانحياز إلى أيّ قوة من القوى السياسية وإعلان نفسه أنه مختص بالإدارة فحسب، لا الحكم. وانقلب هذا الهتاف إلى «يسقط حكم العسكر» خصوصًا بعد مجموعة من التحولات التي شهدتها الثورة المصرية، مثل الصدام مع مطالب الميدان، وبروز أحداث أهمها محمد محمود، وماسبيرو، ومجلس الوزراء. وهي أحداث وصلت إلى حد تضارب في الدور وتهديد الوجود[1013]؛ فأصبح المجلس العسكري في موقف المدافع عن سياساته. وتنوّعت أدواته في ذلك بين استخدام العنف تارة والسعي لبناء التحالفات السياسية تارة أخرى، وذلك سواء مع القوى الإسلامية أو الأحزاب المحسوبة على التيار المدني. جاء ذلك في إطار سعيه للبحث عن الشرعية التي افتقدها، حيث إنه جاء بشرعية الانحياز إلى الثورة متمثلة في قوى الميدان التي سرعان ما انقلبت على أسلوبه في الإدارة، ما اضطره إلى بناء تحالفات جديدة (مهتزة وموقتة في تركيبتها)

لتفادي ما يمكن تسميته «الشرعية المنقوصة»[1014]. طرح هذا تساؤلًا حول رغبة القوات المسلحة في أداء دور سياسي في نظام ما بعد يناير، فعلى الرغم من تصريحها أكثر من مرة بأنها لا تطمح إلى أي دور سياسي، استطاعت أن تحتفظ لنفسها بالخصوصية والاستقلالية طوال المرحلة الانتقالية[1015] فضلًا عن ترسيخ استقلاليتها في دساتير ما بعد ثورة يناير 2011.

يتطلب فشل إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية من الباحثين مجهودًا مضاعفًا لفهم ميكانيزمات هذا الفشل، وإن كان هذا الفشل نتيجة نقص الخبرة والدراية بالعملية السياسية أو أنه تدخّل من باب احتواء هوجة الغضب، ومن ثم القضاء عليها. فبعد مرحلة انتقالية، بدأت باستفتاء آذار/ مارس 2011 ثم انتخابات مجلسَي الشعب والشورى وتشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وجد المصريون أنفسهم بعد عام ونصف العام من التخبط في المربع الأول للثورة بعد مرحلة انتقالية فارغة من مضامينها كلها، خصوصًا بعد حل مجلس الشعب والجمعية التأسيسية بأحكام قضائية نهائية واقتراب حل مجلس الشورى للأسباب ذاتها التي حلّت مجلس الشعب. واختلفت العودة هذه المرة من كونها عودة تحمل مزيدًا من الضحايا والمظلوميات إضافة إلى الانقسامات السياسية الحادة؛ فوفقًا لإحصائية مشروع «ويكي ثورة» التي قام عليها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عدد وقائع المواجهات العنيفة بين السلطة السياسية والشارع 125 واقعة، أسفرت عن زهاء 15,848 مصابًا و235 قتيلًا.

الجدول (21 – 1)

تقرير شامل بأعداد القتلى في عهد المجلس العسكري

(من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 إلى حزيران/ يونيو 2012)

المدة	الظرف السياسي	أعداد الضحايا
تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	التجهيز وبدء انتخابات مجلسَي الشعب والشورى	76

كانون الأول/ ديسمبر 2011		33
كانون الثاني/ يناير 2012		10
شباط/ فبراير 2012	بدء جلسات انعقاد مجلس الشعب	102 منهم 72 في مذبحة استاد بورسعيد الشهيرة
نيسان/ أبريل 2012	تجهيز وبدء انتخابات رئاسة الجمهورية	12
أيار/ مايو 2012		27
حزيران/ يونيو 2012		13

المصدر: «حصر قتلى عهد المجلس العسكرى تفصيليًا»، **ويكي الثورة**، 2013/ 9/ 24، شوهد في 2017/ 10/ 15، في: https://bit.ly/2Gd6FUY

إذا ربطنا بين عاملي الزمن والحدث السياسي في تحليل هذه الأرقام، فإننا نلاحظ حالة ارتباطية كاملة بين ارتفاع أعداد ضحايا العنف السياسي من ناحية، وتنفيذ الاستحقاقات الدستورية التي من شأنها ضمان استكمال انتقال السلطة من المجلس العسكري إلى الإدارة المدنية المنتخبة، ما يطرح علامات استفهام كبيرة تتعلق بجدية المجلس في نقل السلطة، وهو ما يرتبط مباشرة بأبعاد انحياز الجيش إلى ثورة 25 يناير، ولا سيما عند قراءة مشهد يناير بصورته الكاملة[1016].

ساهمت سياسات المجلس العسكري في بثّ روح التشرذم والفرقة بين قوى الميدان الرئيسة. بدأ ذلك من تشكيل لجنة التعديلات الدستورية في آذار/ مارس 2011 التي بدت أنها تفاهمات بين المجلس العسكري والتيار الإسلامي ممثلًا في جماعة الإخوان المسلمين التي حشدت للتصويت لمصلحة التعديلات الدستورية، فضلًا عن عدم اعتراضها على المواد الدستورية التي

تتعلق بتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية[1017]. عزّز ذلك كله غياب حالة التوافق وبروز التشرذم والاستقطاب الحاد بين القوى السياسية المختلفة، ما يعظم أطروحة تقديم القوات المسلحة نفسها طرفًا في العملية السياسية للفصل بين الفرقاء السياسيين لتجنب الحرب الأهلية[1018]، ولا سيما مع استمرار هذه الحالة في فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي التي انتهت بتدخل الجيش للانحياز إلى طرف على حساب الآخر في حزيران/ يونيو 2013. يشجع ذلك بدرجة كبيرة إعادة التفكير في الأهداف الحقيقية لإصرار المؤسسة العسكرية على احتكار السلطة بعد ثورة 25 يناير، خصوصًا مع أخذنا في الحسبان إصدار الإعلان الدستوري المكمّل قبيل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2012 الذي كان بمنزلة تأسيس لوصاية المجلس العسكري على العملية السياسية، خصوصًا مع رفضه أن يحذو حذو الجيش التونسي الذي نأى بنفسه تمامًا عن إدارة العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية[1019].

رابعًا: محددات التدخل في عملية الانتقال السياسي في 25 كانون الثاني/ يناير

أبرزت سياسات إدارة المجلس العسكري المرحلة الانتقاليّة بعد ثورة 25 يناير للشؤون السياسية، ضرورة إعادة النظر في أطر تفسير موقفه من الثورة، حيث عملت المؤسسة العسكرية طوال فترة إدارتها البلاد بعد كانون الثاني/ يناير، على تأمين مصالحها وامتيازاتها المكتسبة منذ تموز/ يوليو 1952 وتعزيزها. في هذا الإطار، سنحاول فتح الآفاق لتنميط هذا الدور وفقًا لأطروحتي الامتيازات الاقتصادية والمتطلبات المهنية أدوات تحليل ربما تساهم في محاولات تفسير هذا السلوك وتنميطه.

1 - المحدد الاقتصادي: تصاعد في الدور وتمدد في المصالح

تنطلق أدبيات دراسة علاقة الجيش بالسياسة في مصر من قرار الرئيس الراحل أنور السادات الرقم 32 لعام 1979 الذي أنشأ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في وزارة الدفاع، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة والاهتمام بأبنائها، والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن ينبغي لها أن تتوقف كثيرًا أمام قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي الرقم 446 لعام 2015[1020]. فهذان القانونان يلخصان تطور وضع الجيش اقتصاديًا؛ إذ انتقل من مرحلة تحقيق الاكتفاء الذاتي بالقرار 32 إلى إمكانية تأسيس شركات سواء برأس المال الوطني (رجال الأعمال) أو الأجنبي (دخول دول من داخل الإقليم وخارجه في مشاريع اقتصادية كبرى مثل مشروع ازدواج قناة السويس وتنميتها أو حتى مشروع العاصمة الإدارية الجديدة). تمنح هذا القرارات مشروعات القوات المسلحة امتيازات كبيرة تتعلق بالإعفاءات من الرسوم الضريبية والجمارك، فضلًا عن امتلاك القوات المسلحة العمالة المجانية من جنود الخدمة العسكرية الإجبارية[1021].

تنطلق التحليلات لقرار الرئيس السادات من مقالة للخبير العسكري إبراهيم شكيب في تموز/ يوليو 1984، حيث تسند تفسير ذلك إلى استراتيجية الدولة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة انطلاقًا من فكر عسكري يسعى لتجنيب القوات المسلحة تحكم قوى السوق، ولا سيما مع مرحلة اللبرلة الاقتصادية والانفتاح التي شهدتها البلاد في عهد الرئيس السادات[1022]. ولكن، تجدر الإشارة هنا إلى أن القوات المسلحة تجاوزت تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى ما يتعلق بإدخال منتجاتها إلى القطاعات المدنية، بل توسّع دورها في مجالات البنية التحتية مثل الطرق والكباري [الجسور] واستصلاح الأراضي الزراعية. ويبرز في هذا الإطار اتجاهان حول الدور الاقتصادي للجيش في عهد الرئيس الأسبق مبارك. فيرى بعضهم أهمية الدور الاقتصادي للجيش المصري؛ إذ بلغ نحو أربعة مليارات جنيه في عام 2008، مثّل أكثر من ضعفها منتجات مدنية. اشتملت كذلك على مشاركة القوات المسلحة في قطاعات الإنشاء والبناء والتعمير والاتصالات وإدارة الأندية والفندقة والقطاع الطبي[1023]. لذا، يتجه أولئك في تفسيرهم موقف الجيش طوال ثلاثين عامًا من حكم مبارك على أنه نوع من الزبونية وتبادل المصالح

. وبناء على ذلك، يفسر هؤلاء موقف الجيش من نظام مبارك أنه جاء من مبدأ إنقاذ النظام من طريق إبعاد بعض رموزه وكبار معاونيه خوفًا من انهياره، ولا سيما أنه امتداد لـ «جمهورية يوليو» التي أسسها الجيش في عام 1952[1025].[1024]

على الرغم من حالة الاتفاق بين التحليلات حول أهمية المحدد الاقتصادي لرصد تحرّك القوات المسلحة في عام 2011، فإنه يمكننا التمييز بين نظام مبارك قبل عام 2001 وبعده؛ إذ شهد بروز نجم جمال مبارك ومجموعته من رجال أعمال الحزب الوطني الذين أُطلق عليهم «النخبة الجديدة». لذا، ينطلق تفسيرنا لموقف القوات المسلحة بتجاوز سيناريو التوريث في ذاته والتمحيص أكثر في فاتورته ومستحقيها من رجال الأعمال الذين سينازعون الإمبراطورية الاقتصادية التي تسعى قيادات الجيش لتوسيعها والحفاظ على ما اكتسبته من امتيازات طوال الفترات السابقة[1026]. ويعزز هذا الطرح اتجاه القوات المسلحة للإشراف المباشر على المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تنفّذها الدولة خصوصًا بعد إطاحة الرئيس الأسبق محمد مرسي تموز/ يوليو 2013، وتولّي الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي (ذي الخلفية العسكرية) رئاسة البلاد في تموز/ يوليو 2014.

تُظهر المؤشرات تصاعد الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بعد حزيران/ يونيو 2013، حيث تجاوزت عقود المقاولات الحكومية حاجز سبعة مليارات جنيه حتى عام 2014، وهي تتضمن المشروعات العملاقة؛ كمشاريع ازدواج قناة السويس وما يرتبط بها من نشاطات تهدف إلى تنمية منطقة القناة، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومشاريع بناء الوحدات السكنية، وتنمية بعض المناطق العشوائية، واستصلاح الأراضي الزراعية[1027]، إضافة إلى إسناد مشاريع البنية التحتية الخاصة بالطرق و«الكباري»، سواء الإنشاء والصيانة أم الخدمات اللوجيستية كمحطات الوقود وغيرها، إلى الشركة الوطنية لإنشاء الطرق وتنميتها، وهي شركة تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في وزارة الدفاع بالتعاون مع باقي أجهزة القوات المسلحة متمثلة في وزارة الإنتاج الحربي والهيئة الهندسية للقوات المسلحة والهيئة العربية للتصنيع.

من ناحية أخرى، يتجه بعض التحليلات إلى تضرر المصالح الاقتصادية للجيش في عهد مبارك تضررًا كبيرًا. وتعتمد هذه التحليلات على تصريحات المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع الأسبق حول احتمالية تأثير تناقص ميزانية القوات المسلحة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المرتبات العسكرية[1028]. ويذهب يزيد صايغ إلى هذا الطرح؛ إذ أكد أن المستوى المعيشي للضباط أواخر عهد مبارك تأثّر ببرامج الخصخصة والتضخم الذي قوّض القيمة الشرائية للمرتبات الحكومية. ورأى صايغ أن قلة صغيرة من القادة هي التي استفادت من إمبراطورية الجيش الاقتصادية[1029]. ويعزز هذا الطرح اتجاه القيادة العسكرية لمضاعفة الرواتب والمعاشات العسكرية سواء بعد ثورة 25 يناير 2011 أو انقلاب حزيران/ يونيو 2013.

يُضاف إلى ذلك، تدني المشروعات الاقتصادية للجيش أواخر الثمانينيات تمهيدًا لبرامج الخصخصة التي اتبعتها الدولة في ما بعد. وجدير بالملاحظة أن هذه الإجراءات تمت في عهد الرئيس مبارك نفسه (ذي الخلفية العسكرية وأحد أبناء القوات المسلحة). ومن ثم، يمكننا تأكيد المنحى التفسيري الذي يتعلق بالتفاهمات التي كانت تبرم بين مبارك وقادة القوات المسلحة في إطار انتمائهم إلى مؤسسة واحدة (القوات المسلحة)، وهذا ما كان سيحدث مع جمال مبارك ذي الخلفية المدنية، والمدعوم أساسًا من شبكة كبيرة من رجال الأعمال (ذات المصالح الاقتصادية) والحزب الوطني الحاكم الذين يُمثّلون عماده. انطلاقًا مما تقدم، يرى الباحث أن الإمبراطورية الاقتصادية التي سعت قيادة الجيش لتوسيعها تأثّرت سلبيًا أواخر عهد الرئيس الأسبق مبارك، وكان من المتوقع أن تزداد هذه الفجوة مع وصول مبارك الابن إلى سدة الحكم.

على غرار حال موازنات الجيوش في العالم الثالث، يظل اقتصاد الجيش وموازنته محل عدم يقين؛ فهناك تقديرات تصنفه ما بين 30 و 40 في المئة من النشاطات الاقتصادية للدولة، وهو ما نفاه الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ إذ قدّره بنسب تراوح بين 1 و 1.5 في المئة من الاقتصاد الوطني[1030]. وفي ما يتعلق بالضرائب، لا تدفع القوات المسلحة الضرائب وفقًا لقرار الإعفاء الذي أصدره وزير الدفاع، واشتمل على 574 منشأة عسكرية[1031]، ما بين ساحات وأندية رياضية ومنافذ بيع وفنادق ودور سينما ومسارح، ويُضاف إلى الإعفاء

من الضرائب، إعفاؤها أيضًا من الخضوع للمحاسبة والمراقبة من أجهزة الدولة الرقابية والاكتفاء بالرقابة الداخلية لوزارة الدفاع. ونخرج من ذلك بعدد من النتائج بخصوص توسع نشاط القوات المسلحة الاقتصادي:

– توسّع دور المؤسسة العسكرية في المكون الاقتصادي المصري بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، خصوصًا مع قرار رئيس الجمهورية تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، حيث يصل بنا ذلك كله في الأخير إلى صعوبة التمييز بين اقتصاد الجيش واقتصاد الدولة.

– على الرغم من تنوّع المشاريع الكبرى كالطرق و«الكباري» واستصلاح الأراضي، فإنها لم تنعكس على الاقتصاد وموازنة الدولة، ما يفتح المجال للتفكير في مآلات مكاسب هذه المشاريع. وفتح ذلك آفاقًا للتفكير في أن تحقيق المصالح الاقتصادية بعد حزيران/ يونيو 2013، كان لمصلحة الشركاء (شركات الجيش ورجال الأعمال) أكثر من طبقات الفقراء أو حتى موازنة الدولة.

– أهمية النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة بوصفه محددًا حاكمًا لقراراتها وتحركاتها تجاه العملية السياسية. وهذا من شأنه أن يفتح مجالًا للفساد والزبونية، ولا سيما مع غلّ يد أجهزة الرقابة عن ممارسة دورها الوظيفي في الرقابة والإشراف على نشاط القوات المسلحة.

2 – محدد الاحترافية العسكرية

تتعدد مؤشرات قياس الاحترافية العسكرية في أدبيات العلاقات المدنية – العسكرية؛ إذ يلخصها هنتنغتون في ثلاثة مؤشرات[1032]:

– الإحساس بالمهنية التقنية والالتزام الاجتماعي تجاه المجتمع بقدسية الدور.

– مستوى الخبرة الوظيفية وبرامج التعليم الطويلة التي يحصل عليها أبناء الجيش.

– الشعور بالوحدة الوظيفية في تنفيذ معايير المسؤولية المهنية.

يضاف إلى ذلك، درجة الاحتكاك بالسياسة؛ فالأكثر احترافية هم الأقل احتكاكًا بالسياسة وشؤونها[1033]. من ناحية أخرى، ترتبط الاحترافية العسكرية بدرجات السيطرة الموضوعية[1034]، بمعنى تعزيز تخصص العسكريين في الشؤون العسكرية في مقابل خضوعهم للسلطة المدنية التي يختارها الشعب، وكذلك خضوع الإنفاق العسكري لمؤسسات الرقابة المجتمعية.

انطلاقًا من فرضية فاينر حول أهمية عنصر الترابط المهني، وتحقيق مصلحة المؤسسة الاحترافية بوصفها من أهم محددات التدخل السياسي لضمان هذه المصالح[1035]، ذهب محللون كثر مثل قنديل لاختبار هذه الفرضية من خلال رصده ميزانية القوات المسلحة قبل تولّي مبارك إدارة البلاد وبعده[1036]. وخلص إلى نتيجة مفادها أن القوات المسلحة تأثّرت سلبًا على مستويات التسليح والإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع أخذنا في الحسبان (كما ذكرنا من قبل) إغفال قنديل مصادر دخل القوات المسلحة الإضافية التي يدرّها نشاطها الاقتصادي، إضافة إلى حالة السرية والكتمان التي تحيط بصفقات تسليح الجيوش، ولا سيما في دول العالم الثالث. إلا أننا في هذه الحالة، نتّجه إلى قراءة الأرقام الرسمية وتغيراتها منذ عام 1980 حتى عام 2010 بعيدًا ممّا هو غير رسمي.

يوضح الجدول (21 – 2) حدوث تراجع مطّرد في معدل الإنفاق العسكري، مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مع أخذنا في الحسبان تضخم الأسعار وارتفاع أسعار الأسلحة، وانعكاس ذلك على انخفاض القوة الشرائية الحقيقية لهذه النسبة. وهو ما مثّل سببًا للإحباط المؤسسي لدى الكتلة الحرجة من ضباط وأفراد في القوات المسلحة، ولا سيما عند استحضار مستويات التسليح المرتفعة لدول المنطقة، مثل إسرائيل وتركيا وإيران[1037]. وتعبّر عن هذا الاتجاه تصريحات للواء محمود نصر مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية والإدارية إبان ثورة يناير، حيث أعلن سخطه على تضاؤل نسب الإنفاق العسكري التي لا تتجاوز 4.2 في المئة من الموازنة العامة، ورأى أن هذه النسبة محدودة، خصوصًا إذا قورنت بدول أخرى في المنطقة[1038]. ويعزز ذلك إلى حدٍ بعيد التقييم المسرَّب من موظفي السفارة الأميركية

التي رأت أن جاهزية القوات المسلحة في عهد المشير طنطاوي تراجعت، حيث تعاني افتقارها إلى الصيانة، فضلًا عن اعتمادها بصورة أساسية على المعونة الأميركية لسد احتياجاتها من السلاح، وكذلك أوردت أن الجيش المصري يعاني حالة ترهل ترتبط بنظام المحسوبيات الذي عززه الرئيس مبارك الذي كان يسعى دائمًا لئلّا يجازف بصعود رجل عسكري ربما يهدد سلطته مثلما فعل مع المشير أبو غزالة 1989[1039].

الجدول (21 – 2)

الإنفاق العسكري في مصر ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

عام	إجمالي الناتج المحلي (بالمليار دولار)	الإنفاق العسكري (بالمليار دولار)	الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
1980	17.82	3.47	19.47
1985	31.75	3.71	11.68
1990	34.00	4.30	12.64
2000	92.40	2.39	2.58
2005	93.20	2.76	2.96
2010	188.40	4.10	2.20

المصدر: حازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين»، في: بهجت قرني (محرر)، **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 230.

ثبُتت صحة فرضية فاينر إلى حد بعيد بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 الذي تزامن مع وصول شخصية من قلب المؤسسة العسكرية إلى سدة الحكم في تموز/ يوليو 2014، فازداد الإنفاق العسكري باطّراد على الرغم من الأزمة الاقتصادية الدولارية الطاحنة التي يعانيها الاقتصاد المصري. يدعو ذلك إلى فتح الآفاق حول جدوى هذه الصفقات خصوصًا في ظل حالة

السلام التي تعيشها مصر مع إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام في عام 1979، ما يفتح المجال أمام الأطر التفسيرية التي ترتبط بحقيقة هذه الصفقات ما بين عدّها نوعًا من شراء الاعتراف الدولي لخريطة طريق ما بعد الثالث من تموز/ يوليو 2013 التي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع آنذاك أو حتى حاجة القوات المسلحة الفعلية إلى هذه الصفقات. وسنوجز في ما يلي صفقات التسليح والتحديث التي مرّت بها القوات المسلحة المصرية بعد 30 حزيران/ يونيو 2013.

وصلت صفقات تسليح الجيش المصري إلى أوجها في أواخر 2014، حيث تنوعت بين التسليح من الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها[1040]. وشملت صفقات التسليح مع روسيا، محاولات لتعزيز قوة سلاح الدفاع الجوي الذي كان له دور حاسم في تحقيق نصر أكتوبر 1973. وتجاوزت الصفقات مع روسيا تسع صفقات لدعم أسلحة القوات المسلحة المختلفة مثل المدرعات والمشاة والدفاع الجوي والقوات الجوية.

مثّلت صفقات التسليح مع فرنسا النقلة النوعية للجيش المصري؛ إذ برزت أهداف استراتيجية جديدة لعقيدة القوات المسلحة، اشتملت على دخول طائرات الرفال الفرنسية، وحاملات الطائرات. فمثّلت حاملة الطائرات الفرنسية «الميسترال» (Mistral) دعمًا للقوات الجوية والبحرية[1041]. وتُعدّ القوات البحرية المصرية الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك حاملة الطائرات. ترتبط هذه الصفقة[1042] بصفة خاصة بما عبّر عنه الفريق أسامة منير قائد القوات البحرية حول ارتباط هذا الدور بالمصالح الاقتصادية لمصر، وكذلك بما سمّاه الأمن القومي العربي[1043].

تدور التقارير حول ارتباط هذا الدور بمجالات الحرب على الإرهاب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط، وكذلك صراع النفوذ الجاري في منطقة البحر الأحمر بين المملكة العربية السعودية وإيران، واتصال ذلك ببسط النفوذ العربي في منطقة البحر الأحمر، لتحقيق توازن القوى مع البحرية الإيرانية، وذلك كله في إطار ما يُسمى الأمن القومي العربي[1044]، ويفسِّر ذلك بدرجة كبيرة مساهمة المملكة العربية السعودية في تمويل صفقات

«الميسترال» لمصلحة مصر[1045]، ما يثير بطبيعة الحال الريبة لدى قطاع عريض من المصريين من أن تتحول قواته المسلحة إلى ما يمكن تسميته «شرطي المنطقة»؛ إذ أصبحت متطلبات تسليحها خاضعة للقوى العالمية والإقليمية، ما قد يؤثّر في أولويات دورها الوطني وأبعاده. لكن من ناحية أخرى من الضروري أن نأخذ في الحسبان حاجة مصر إلى هذه الصفقات، ولا سيما مع تصاعد خطر أزمة سد النهضة الإثيوبي، وترسيم مصر حدودها البحرية مع قبرص واليونان[1046] نتيجة ظهور كشوفات الغاز في البحر المتوسط، إضافة إلى الرغبة في تحقيق التوازن النوعي مع إسرائيل التي تزاحم مصر في ثروات المتوسط.

إن عملية فتح آفاق جديدة للتسليح لم تكن لتؤثر في أهمية الحفاظ على صفقات التسليح مع الولايات المتحدة لما يحيط بذلك من المعونة العسكرية منذ عام 1979، فضلًا عن ارتباط الترسانة العسكرية المصرية بشركات الأسلحة الأميركية، سواء في قطع الغيار أو حتى التدريب. فمثّلت الصفقات مع الولايات المتحدة دعمًا للقوات الجوية، حين دخلت طائرات إف – 16 (F 16 -)، والأباتشي اللازمة لحرب الجيش مع الحركات الإرهابية في سيناء، إضافة إلى صفقات تتعلق بأنظمة المراقبة، لتأمين الحدود الغربية التي تشهد فوضى وحالة من الانفلات الأمني، منذ إطاحة نظام العقيد الليبي معمر القذافي[1047].

نخلص مما سبق إلى أنه، على الرغم من اختلاف الدور الأمني الذي تقوم به القوات المسلحة، ولا سيما بعد الربيع العربي، فإنها كانت في حاجة كبيرة إلى عمليات تحديثية على مستوى المعدات والعتاد؛ إذ لم تشهد عملية تحديث شاملة على مستوى أسلحتها بهذه الدرجة منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام 1979. وفي الأحوال كلها، ربما لا تكون هذه الأرقام والفرضيات جازمة لتفسير سلوك القيادة العسكرية تجاه الرئيس الأسبق مبارك، بقدر كونها كاشفة تفسير سلوك الكتلة الحرجة من الضباط والجنود الذين يعملون من منطلق المهنية والاحترافية اللتين افترضهما فاينر، وانعكاس ذلك على مواقفهم من القرارات التي تتخذها القيادة العسكرية. فقد ظهرت المهنية لدى هذه الكتلة في تنوع المناورات العسكرية ومشاريع الحرب التي

تُعدّها القوات المسلحة من أجل التدريب الميداني ورفع الكفاءة لدى القوات[1048]. وما يؤكد ذلك تصريحات وزير الدفاع الحالي الفريق أول صدقي صبحي عند حضوره ختام تفتيش الحرب للفرقة الرابعة مدرع بالجيش الثالث الميداني؛ إذ أورد أن الفرقة الرابعة شهدت آخر مرحلة في إطار عملية إعادة التسليح التي انتهجتها القوات المسلحة بعد 30 حزيران/ يونيو 2013[1049]، والتي تجاوزت حاجز 13 مليار دولار في أقل من ثلاثة أعوام، تُضاف إليها المعونة العسكرية الأميركية (يُنظر الجدول (21 – 3)).

الجدول (21 – 3)

مشتريات مصر للسلاح (حزيران/ يونيو 2013 – حزيران/ يونيو 2016)

الدولة	النوع	القيمة المالية
فرنسا	– 24 طائرة من طراز رفال – فرقاطة من طراز فريم – صواريخ من إنتاج شركة (MBDA) – حاملتا الطائرات؛ جمال عبد الناصر وأنور السادات «الميسترال»	7 مليارات دولار
روسيا	اتفاقية لاستيراد أسلحة روسية تشتمل على استيراد مروحيات عسكرية، ومقاتلات من طراز «ميغ – 29 إم» (Mig - 29M) وأنظمة دفاع جوي متطورة، وصواريخ كورنيت مضادة للدبابات	3.5 مليارات دولار
بريطانيا	مكونات المركبات القتالية العسكرية	48.8 مليون جنيه استرليني (ما يعادل 64 مليون دولار)
ألمانيا	أربع غواصات هجومية «type 209»	2 مليار يورو (ما يعادل 2300 مليار دولار)
صفقات أخرى	5 غواصات صغيرة طراز «Drakon - 220» من كرواتيا و24 طائرة نقل عسكرية «كاسا 295 – C» وتم طلب التعاقد على 12 طائرة نقل عسكرية استراتيجية «A - 400M»	

المصدر: من جمع الباحث استنادًا إلى مصادر متنوعة، مع تقريب القيمة المالية بسعر الدولار الأميركي (السعر الرسمي) في مطلع عام 2016.

يُبرز ذلك أن القيادة العسكرية في مصر كانت تعي تمامًا حاجة القوات إلى التسليح، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك في عهد الرئيس الأسبق مبارك، لا سيما في ظل التراجع المطرد في ميزانيتها ونفوذها بعد ظهور ما سُمي في «النخبة الجديدة» عام 2001 في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك، حيث تراجعت نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي إلى أدنى مستوياتها في عامي 2000 و2010[1050].

خاتمة

نستطيع أن نخرج بمجموعة من النتائج التي تتعلق بصدقية فروض الدراسة حول مدى أهمية المحدد الاقتصادي، وموازنة القوات المسلحة، وتشعّب مصالحها بوصفها أسسًا رئيسة لتفسير موقف الجيش من التدخّل السياسي في كانون الثاني/ يناير 2011. ويبرهن ذلك سيطرة القوات المسلحة على جلّ المشروعات الاقتصادية التي جرت خلال العامين الماضيين بخلاف أواخر فترتي الرئيس مبارك، ومحمد مرسي. وكذلك قيامها بفتح المجال أمام عمليات التحديث الشامل لقطاع التسليح على مدار ثلاثة أعوام، لتشمل الأسلحة سواء الجوية أو البرية أو البحرية أو الدفاع الجوي، ما يعني أهمية المتطلبات المهنية، في الأقل، لدى الكتلة الحرجة من الضباط والجنود، محددًا لسلوك القوات المسلحة بوصفها إطارًا تنظيميًا تجاه السياسة. وعلى الرغم من تأكيدنا أهمية النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة بوصفه محددًا حاكمًا لقراراتها وتحركاتها تجاه العملية السياسية، وهذا من شأنه فتح مجال للفساد والزبونية، ما يبدو تناقضًا مع خلاصة الدراسة حول أهمية المهنية والمتطلبات العسكرية، ولا سيما إذا أغفلنا محدد الكتلة الحرجة الذي افترضته منهجية الدراسة.

لا يمكن أن نغفل فاعلية «الكتلة الحرجة» لأبناء المؤسسة العسكرية وضباطها من صغار الرتب، وهم ميدانيون أساسًا، تشغلهم الاحترافية والمتطلبات المهنية، وغير مكترثين بالنشاط الاقتصادي إلى حد بعيد؛ لأنهم لن

يستطيعوا الانخراط فيه قبل تجاوزهم رتبًا أعلى. ويدل على ذلك الدور الذي قامت به هذه الكتلة سواء في ثورة يوليو حيث كانت طليعتها، حسم صراع الرئيس عبد الناصر وقادة القوات المسلحة بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، أو الانحياز إلى القيادة السياسية، كما في حالة الرئيس السادات، للقضاء على مراكز القوى التي كان على رأسها القيادة العامة للقوات المسلحة التي استطاعت في ما بعد استعادة دورها العسكري في عام 1973 تحت قيادة مهنية غير مسيسة. وستحدد هذه الكتلة أيّ دور مستقبلي للقوات المسلحة، ولكن ذلك كلّه يرتهن بعدم تسيّسها أو انخراطها في النشاط الاقتصادي؛ سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

المراجع

1 - العربية

الأيوبي، نزيه نصيف. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

______. **الدولة المركزية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

حماد، مجدي [وآخرون]. **الجيش والديمقراطية في مصر**. تحرير أحمد عبد الله. القاهرة: سيناء للنشر، 1990.

رمضان، عبد العظيم. **الجيش المصري في السياسة 1882 - 1936**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

سليمان، هاني. **العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 1 آب/ أغسطس 2012، شوهد في 5/ 7/ 2016، في: https://bit.ly/2iDLujm

عبد الفتاح، بشير. «بين يناير 2011 ويوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة». **سياسات عربية**. العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش (1952 - 1977)**. ط 2. القاهرة: دار المحروسة، 2005.

فهمي، خالد. **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، 2001.

قرني، بهجت (محرر). **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

ليلة، علي [وآخرون]. **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

مجموعة الدساتير المصرية 1824 - 1971. ط 3. القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الشعب، 2008.

مصطفى، نادية [وآخرون]. **الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية: أعمال مؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس 14 - 15 يونيه 2011**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

معوض، علي جلال. «فرص وتهديدات: العلاقات الارتباطية بين عدم الاستقرار والمراحل الانتقالية». **السياسة الدولية**. العدد 197 (تموز/ يوليو 2014).

هلال، علي الدين ومازن حسن ومي مجيب. **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

يونس، محمد عبد الله. «اندماج متصاعد: إشكاليات العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل». **السياسة الدولية**. العدد 190 (تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

______. «التحولات الراهنة للعلاقات المدنية العسكرية في مصر»، في: مهند شادي (محرر)، **مصر منذ 30 يونيو: تحولات الدولة والمجتمع**، سلسلة الملف الساخن (الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014).

______. «منفعة مُتبادلة: دور العسكريين في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي». **السياسة الدولية**. العدد 191 (كانون الثاني/ يناير 2013).

2 - الأجنبية

Abdul - Magd, Zeinab. «Egypt's Adaptable Officers: Business, Nationalism, and Discontent,» in: Zeinab Abdul - Magd & Elke Grawert (eds.), *Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region.* Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield Education, 2016.

Anderson, Lisa. «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya.» *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 3 (May - June 2011).

Boix, Carles & Susan C. Stokes. *The Oxford Handbook of Comparative Politics*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Cordesman, Anthony H. *Arab - Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars.* Westport: Praeger Security International and Center for Strategic and International Studies, 2006.

Feaver, Peter. «The Civil - Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control.» *Armed Forces and Society*. vol. 23, no. 2 (1996).

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of Military in Politics*. 5th ed. U.S.A: New Brunswick, 2009.

Harb, Imad. «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?.» *Middle East Journal*. vol. 57, no. 2 (Spring 2003).

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

Sahliyeh, Emile. «The Limits of State Power in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly*. vol. 22, no. 4 (Fall 2000).

Sirivunnabood, Punchada & Jacob Isaac Ricks. «Professionals and Soldiers: Measuring Professionalism in the Thai Military.» *Pacific Affairs*. vol. 89, no. 1 (March 2016).

(983) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of Military in Politics*, 5th ed. (U.S.A: New Brunswick, 2009), pp. 24 - 27.

(984) حازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين»، في: بهجت قرني (محرر)، **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 217 – 219.

(985) للمزيد، يُنظر: عبد العظيم رمضان، **الجيش المصري في السياسة 1882 – 1936** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)؛ خالد فهمي، **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2001)؛ أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش (1952 – 1977)**، ط 2 (القاهرة: دار المحروسة، 2005)؛ نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)؛
Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?,» *Middle East Journal*. vol. 57, no. 2 (Spring 2003), pp. 269 - 290.

(986) محمد عبد الله يونس، «منفعة متبادلة: دور العسكريين في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي»، **السياسة الدولية**، العدد 191 (كانون الثاني/ يناير 2013)، ص 23 – 28.

(987) قنديل، ص 217 – 246.

(988) Zeinab Abdul - Magd, «Egypt's Adaptable Officers: Business, Nationalism, and Discontent,» in: Zeinab Abdul - Magd & Elke Grawert (eds.), *Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region* (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield Education, 2016), pp. 23 - 42.

(989) عبد الملك، ص 16 – 19.

(990) يُنظر في هذا الصدد: مجدي حماد [وآخرون]، **الجيش والديمقراطية في مصر**، تحرير

أحمد عبد الله (القاهرة: سيناء للنشر، 1990)، ص 29 – 91.

(991) Hendrik Spruyt, «War, Trade and State Formation,» in: Carles Boix & Susan C. Stokes, *The Oxford Handbook of Comparative Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 220 - 221.

(992) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil - Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

(993) Peter Feaver, «The Civil - Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control,» *Armed Forces and Society*, vol. 23, no. 2 (1996), pp. 149 - 178.

(994) على الرغم من أهمية دراسة الوضع الدستوري للقوات المسلّحة، تظل إدارة العلاقات المدنية العسكرية، ولا سيّما في الأنظمة غير الديمقراطية على غرار النظام تحت «دولة يوليو»، أمرًا يتجاوز نصوص هذه الدساتير والقوانين. وتبقى المواءمات السياسية محددًا رئيسًا في هذه العلاقة، يجعل من الخلفية العسكرية لرؤساء مصر (والتي ضمنت علاقة وثيقة بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية) تيسر ما يبينه التاريخ من انتقال سلس للسلطة منذ قيام دولة يوليو وحتى تولي مبارك. هذا إضافةً إلى أثر القرب والولاء الذي تمثّله حالة المشير عبد الحكيم عامر في عهد عبد الناصر، وحالة المشير طنطاوي الذي قبع في منصب القائد العام للقوات المسلحة منذ 1991 حتى عزلِه في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي 2012.

(995) **مجموعة الدساتير المصرية 1824 – 1971**، ط 3 (القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الشعب، 2008)، ص 150 – 151.

(996) المرجع نفسه، ص 224.

(997) المرجع نفسه، ص 253.

(998) المرجع نفسه، ص 345 – 352.

(999) Harb, p. 282.

(1000) الإعلان الدستوري لمصر، آذار/ مارس 2011.

(1001) يُنظر في هذا الإطار دستور 2012، ودستور 2012 المعدَّل.

(1002) خاصة مؤيدي توسيع صلاحيات الجيش في الدستور.

(1003) محمد عبد الله يونس، «العسكريون والثورة: مراجعة في الأدبيات النظرية»، في: نادية مصطفى [وآخرون]، **الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية: أعمال مؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس 14 – 15 يونيه 2011** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 286 – 288.

(1004) نصّت المادة 197 من دستور عام 2012 على تشكيلة مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية 14 آخرين منهم ثمانية عسكريين وهم (وزير الدفاع، ورئيس المخابرات العامة، وقائد المخابرات الحربية والاستطلاع، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات الجوية والبحرية، والدفاع الجوي، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، إضافة إلى عضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشورى، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية).

(1005) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 آب/ أغسطس 2012، شوهد في 2016/ 7/ 5، في:

https://bit.ly/2iDLujm

(1006) بعد إلغاء مجلس الشورى في دستور 2012 المعدل، أصبح مجلس الدفاع الوطني يتكوّن من رئيس الجمهورية وعضوية 13 آخرين، منهم ثمانية عسكريين.

(1007) Huntington, pp. 82 - 83.

(1008) نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 519.

(1009) «بيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة من 1 إلى 4»، **الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية**، 2011/ 2/ 13، شوهد في 2016/ 8/ 25، في:

http://goo.gl/gQBGnE

(1010) «جمعة الخلاص تطالب بإسقاط حكومة شفيق ومحاكمة مبارك»، **بوابة الوطن** (السعودية)، 2011/ 2/ 26، شوهد في 2016/ 2/ 12، في:

https://goo.gl/dcmJ0N

(1011) هاني سليمان، **العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 52.

(1012) قنديل، ص 224 - 234.

(1013) باكينام الشرقاوي، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكمًا سياسيًا»، في: علي ليلة [وآخرون]، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 512 - 520.

(1014) علي الدين هلال ومازن حسن ومي مجيب، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، ص 92 - 95.

(1015) بشير عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة»، **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 80.

(1016) المقصود بمشهد يناير بصورته الكاملة هنا، ما آلت إليه الثورة طوال الست سنوات السابقة، بحيث لا يمكننا قراءة مشهد انحياز القوات المسلحة إلى ثورة يناير من دون قراءة الأحداث كلها سواء تلك التي تلت تنحّي مبارك أو حتى الأحداث التي تلت عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي. فالقوات المسلحة التي انحازت للديمقراطية في يناير، وقفت أمامها حجر عثرة بعد ذلك، والقوات المسلحة التي لم تمارس العنف ضد المتظاهرين في يناير مارسته في ما بعد.

(1017) Omar Ashour, «Collusion to Crackdown: Islamist - Military Relations in Egypt,» Brookings, 3/5/2015, accessed on 31/7/2016, at: https://brook.gs/2RF7pn4

(1018) علي جلال معوض، «فرص وتهديدات: العلاقات الارتباطية بين عدم الاستقرار والمراحل الانتقالية»، **السياسة الدولية**، العدد 197 (تموز/ يوليو 2014)، ص 15.

(1019) صايغ.

(1020) **الجريدة الرسمية** (القاهرة)، العدد (48) مكرر (ب) (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

(1021) في هذا السياق لا يمكن تجاوز تصريحات اللواء كامل الوزير رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بشأن اقتصار دور القوات المسلحة في هذه المشاريع على التخطيط والإشراف،

وتنفيذ جزء من الأعمال وليس كلها، بحيث أورد أن مشروع حفر قناة السويس الجديدة عمل به أكثر من 84 شركة مدنية مصرية، ونسبة الهيئة الهندسية لا تتجاوز 5 في المئة من مجموع الأعمال، يُنظر حوار اللواء كامل الوزير مع جريدة المصري اليوم: محمد البحراوي، «اللواء كامل الوزير رئيس أركان الهيئة الهندسية للقوات المسلحة لـ «المصري اليوم»: السيسى حسم مشروع «القناة الجديدة» قبل توليه الرئاسة»، **المصري اليوم**، 2015/ 3/ 1، في:

https://bit.ly/2UC56TG

(1022) قنديل، ص 227.

(1023) Harb, pp. 285 - 286.

(1024) يونس، «العسكريون والثورة»، ص 302 – 303.

(1025) قنديل، ص 226.

(1026) Lisa Anderson, «Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May - June 2011), p. 4.

(1027) محمد عبد الله يونس، «التحولات الراهنة للعلاقات المدنية العسكرية في مصر»، في: مهند شادي (محرر)، **مصر منذ 30 يونيو: تحولات الدولة والمجتمع**، سلسلة الملف الساخن (الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014)، ص 16.

(1028) قنديل، ص 228.

(1029) Yezid Sayigh, «Egypt's Army Looks beyond Mubarak,» *Financial Times*, 2/2/2011, accessed on 1/6/2016, at: https://on.ft.com/2DTpWsh

(1030) Mohamed Hamama, «Sisi Says Military Economy is 1.5% of Egypt's GDP, but How Accurate is this?,» *Mada masr*, 2/11/2016, accessed on 22/12/2016, at: https://bit.ly/2UMRc1t

(1031) **الجريدة الرسمية** (القاهرة)، قرار رقم 68 لسنة 2015، في: «بقرار من وزير

الدفاع: إعفاء 574 منشأة تابعة للجيش من الضريبة العقارية «وفقًا لما تقتضيه اعتبارات الأمن القومي»، **البداية**، 2015/ 7/ 3، في:

https://bit.ly/2G91Xrv

(1032) Huntington, pp. 8 - 15.

(1033) Ibid., pp. 80 - 82.

(1034) يونس، «العسكريون والثورة»، ص 287.

(1035) Finer, pp. 24 - 25.

(1036) قنديل، ص 230.

(1037) Emile Sahliyeh, «The Limits of State Power in the Middle East,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 22, no. 4 (Fall 2000), pp. 24 - 25.

(1038) وائل جمال، «العسكري: مشروعاتنا (عرق) وزارة الدفاع.. ولن نسمح للدولة بالتدخل فيها»، **الشروق**، 2012/ 3/ 27، شوهد في 2016/ 8/ 31، في:

https://bit.ly/1fUzvHi

(1039) صايغ.

(1040) سماح عاشور وسارة الشلقاني، «2015 عام التسليح: 16 صفقة عسكرية للجيش المصري أرضًا وبحرًا وجوًا»، **الدستور**، 2015/ 12/ 21، شوهد في 2016/ 5/ 26، في:

https://bit.ly/2GmmgAS

(1041) المرجع نفسه.

(1042) تتعدد إمكانات «الميسترال»، فلها القدرة على حمل من 450 إلى 700 فرد بكامل عتادهم، وقدرة استخدامها مركزًا متقدمًا للقيادة لتوجيه العمليات العسكرية وتنسيقها بين قيادات الأسلحة المختلفة، إضافةً إلى إمكانية استخدامها في عمليات الإنزال السريع، يُنظر: هيثم غنيم، «مصر: صفقة الميسترال... القدرات والأدوار»، **بحوث**، المعهد المصري للدراسات، 2016/ 6/ 22، في:

https://bit.ly/2RFU4ej

(1043) «قائد القوات البحرية يكشف أسرار التسليح والصفقات ومناورات روسيا»، **الأهرام**، 2015/ 10/ 20، شوهد في 2016/ 6/ 25، في:

http://goo.gl/SJPSdv

(1044) Mathew Ribar, «Egypt Purchases Mistral - class Assault Ships: Problems and Possibilities,» *Forein Affairs Review*, 12/11/2015, accessed on 21/6/2015, at: https://bit.ly/2ScgDwc

(1045) «Mistral Assault Ships,» *Global Security*, accessed on 15/5/2016, at: https://bit.ly/2GoCpGc

(1046) Ahmed Abbas, «Egypt, Greece, Cyprus: Partnership amid Economic Political Difficulties?,» *Daily News Egypt*, 12/12/2015, accessed 25/5/2016, at: https://bit.ly/2t7ZnJM

(1047) عاشور والشلقاني.

(1048) «حصاد الجيش في 2015.. تسليح وتدريب وتنمية وتأمين والمقاتل المصري يتصدر المشهد»، **الأهرام**، 2015/ 12/ 30، شوهد في 2016/ 7/ 1، في:

http://goo.gl/JEJyRH

(1049) «الفريق أول صدقي صبحي يتفقد إجراءات تفتيش الحرب لإحدى تشكيلات الجيش الثالث الميداني» **يوتيوب**، 2016/ 5/ 29، شوهد في 2016/ 6/ 2، في:

https://goo.gl/glBnce

(1050) قنديل، ص 230.

الفصل الثاني والعشرون
أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر
...... الطاهر سعود

يتبدّى واضحًا للمهتم بالتاريخ السياسي الجزائري المعاصر الدور المحوري الذي قام به الجيش الوطني الشعبي، وهو دور حُظي به لعدد من العوامل في مرحلة الثورة؛ إذ برز بوصفه كيانًا عسكريًا مع كيان سياسي هو جبهة التحرير الوطني وقادا معًا المعركة ضد النظام الكولونيالي.

عبر محطات الاطّراد الثوري استطاع بعض قيادات هذا الجيش التغلغل في جسم الثورة وتحسين مواقعه فيه إزاء القادة السياسيين والتاريخيين. بدا ذلك واضحًا مع لجنة تنظيم الجيش على الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين، حيث تمكنت من استحداث جهاز منظم وبيروقراطي تسوده روح الخضوع الكلي للقرارات، ويخضع أعضاؤه لانضباطية قاسية[1051]. سيمثّل هذا التنظيم العسكري، لاحقًا، النواة الصلبة لقوة جديدة هي هيئة الأركان العامة وجيش الحدود التي ستبرز مع اقتراب الاستقلال مؤسسة لها دورها الترجيحي في المشهد السياسي، خصوصًا بعد تحالفها الظرفي مع بعض الزعامات السياسية، في مقابل إضعاف النخب السياسية والثقافية الأخرى (بالتضييق أو المراقبة أو السجن أو النفي).

لم تكد تمرّ ثلاث سنوات على الاستقلال حتى برز الجيش والمؤسسة العسكرية الأكثر قوة واقتدارًا في البلاد. وبمرور الوقت تحوّلت إلى المؤسسة الراعية والمؤتمنة (Dépositaire) على سيادة البلاد، حيث أصبح لها كامل الصلاحية في استبعاد أي منافس على مقاليد السلطة أو تحييده.

استمر هذا الدور إلى فترة متأخرة، تعزّزه مواثيق الدولة الوليدة التي

نصّت على أن الجيش الوطني «جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة، [...] وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية، ويساهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب»[1052]، أو هو «أداة الثورة في التغيير الاجتماعي مكلفة بالمساهمة في تنمية البلاد وتوطيد الاشتراكية»[1053]، ليقتصر دوره في مرحلة الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية بموجب دستور عام 1989 على المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسيادتها وحرمتها الترابية.

لكن، أيعني هذا أن الثقل السياسي للمؤسسة العسكرية ليس مثلما كان، أم إنها ستضطلع بالدور التقليدي الذي يقوم به جميع الجيوش في الديمقراطيات الناشئة؟

العكس طبعًا هو الصحيح؛ فابتعاد الجيش من الحياة السياسية لم يكن سوى ابتعاد شكلي، وممارسته نوعًا من الحياد في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي لم تكن سوى مراقبة للمشهد من بعد؛ فنتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991 وفوز الإسلاميين بها استدعت تدخّل هذه المؤسسة بكل ثقلها في الساحة السياسية، وأعلنت عن وقف المسار الانتخابي، واستحدثت واجهات سياسية انتقالية، متعاونة في ذلك مع بعض الوجوه التاريخية والسياسية والحزبية، لتعيد من جديد تأكيد قاعدة «الدور الفاعل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية».

لكن إذا كان الثقل السياسي للجيش قد بدا متكاملًا داخل النظام السياسي في السبعينيات والثمانينيات، حيث وزّع الدستور الصلاحيات يومذاك على جهات مختلفة، وكان الجيش طرفًا في الحكم[1054]، فإنه غدا بعد نهاية الأحادية الحزبية وحده في الميدان. لذا، فإن تورطه في بعض القرارات الخطرة، منها إلغاء المسار الانتخابي، كان يُنظر إليه بوصفه تدخلًا سافرًا في الشأن السياسي، وهو تواصل مع الدور الذي أدّاه في بعض المحطات التاريخية مع التكتل البنبلي[1055] الذي نفّذ حركته الانقلابية على المؤسسات الشرعية للدولة الجزائرية (المجلس الوطني للثورة، والحكومة الموقتة)، مدشنًا بذلك عهد الانقلابات العسكرية في تاريخ الجزائر المستقلة، ولِيَسُن مسلكًا وتقليدًا

سياسيًا سلبيًا سيتحكم مستقبلًا في مسار التغيير السياسي في الجزائر وعملياته.

لكن هذه التسوية المرحلية التي فرضها منطق الغلبة والقهر لم تحل المشكلة، بل ستكون سببًا في اندلاع أزمة داخل الطبقة السياسية الجزائرية، وداخل المجتمع، نجم عنها تزعزع استقرار البلاد، وخفوت وهجها السياسي على الصعد العربي والإقليمي والدولي، ودخل الجميع في مرحلة من الاهتلاك الذاتي والاقتتال الداخلي والتدمير الذاتي الذي كاد يقضي على الجميع.

أمام هذا الوضع، قُدّمت مجموعة من التدابير حيّز التنفيذ لحل ما أصبح يُسمّى «الأزمة الجزائرية»؛ فبعدما فشلت «سياسة الكل – أمني» (Le tout - sécuritaire) التي اتبعها الجيش في التعامل مع الجماعات المسلحة التي رفعت السلاح بعد إلغاء المسار الانتخابي، وبالنظر إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، اقتنع الفاعلون في الجيش بضرورة البحث عن حلول، كان آخرها مشروع المصالحة الوطنية الذي استطاع معالجة جوانب مهمة من الأزمة، إلى حدٍ كبير.

استنادًا إلى ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الدور الذي قامت به مؤسسة الجيش في مراحل الانتقال الأساسية التي مرّ بها المجتمع الجزائري؟ وما علاقتها وعلاقة الفاعلين فيها بسيرورة تدبير الوئام والمصالحة الوطنية؟ وما دورها عبر مسار حل الأزمة؟ هل كان دورها تزكية المبادرة ودعمها أم إن الفاعلين في المؤسسة كانوا سباقين إلى مباشرة نشاط ميداني انتهى بإقرار إجراءات قانونية لمصلحة المتورطين في المأساة الوطنية، ولم يكن دور السياسيين سوى حشد التأييد الشعبي للمبادرة؟ بناء على ما سبق، هل يمكن التنبؤ بمستقبل علاقة الجيش بالفعل السياسي في الجزائر؟

تروم هذه الدراسة تحقيق ما يأتي من أهداف:

– تتبع مسارات تطور مؤسسة الجيش وعلاقة ذلك بسلوكها خلال مراحل الانتقال الأساسية في التاريخ الجزائري المعاصر.

– رصد دور مؤسسة الجيش في مسار (الأزمة – حل الأزمة) الجزائرية.

– تتبع مراحل المصالحة الوطنية الجزائرية وسيرورتها ودور مؤسسة

الجيش في إقرارها ودعمها.

- تقديم رؤية استشرافية لمستقبل علاقة الجيش بالفعل السياسي في الجزائر.

تتطلب الدراسة تشكيلة منهجية تجمع بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، إضافة إلى المنهج الوصفي، مع التنبيه إلى بعض الصعوبات البحثية، وفي مقدمها ستار السرية والكتمان الذي يحيط به الجيش الجزائري مؤسساته لعوامل أمنية واستراتيجية بما يجعل الحديث عن هذا الجيش في غياب المعلومات المؤكدة محاولة لا تدّعي أبدًا تملك الحقيقة، أو التعبير عن الوقائع كما حصلت بالفعل. وهي مسألة أشار إليها بعض الباحثين عندما شبّهوا محاولة إدراك ما يحصل داخل الجيش - الدولة بحالة من يحاول التكهن بأحوال الطقس[1056]. لكن هذا لن يمنعنا من محاولة رسم صورة قريبة من واقع الحال في حدود ما توافر لنا من البيانات والمعلومات.

أولًا: مؤسسة الجيش في الجزائر محاولة في التأصيل التاريخي لمراحل التكوّن وسياقاته

إن كل حديث عن مؤسسة الجيش في الجزائر، وعن دورها في العشريتين الأخيرتين بالتحديد، يتطلب تأطيرًا تاريخيًا يبيّن عوامل نشأتها التاريخية؛ ذلك أن بعض الأدوار والخصائص التي صبغت هذه المؤسسة وأعطتها شكلها النهائي ترجع بالأساس إلى لحظة ميلادها، ولا يمكن فهم ما اضطلعت به في التسعينيات، من دون فهم ملابسات لحظة تكوّنها وتطوّرها. وهي مسألة يشدّد عليها غير واحد من المهتمين بالموضوع[1057].

يكشف الحفر التاريخي أن الإرهاصات الممهدة لولادة هذه المؤسسة تعود إلى فترة ما قبل الثورة عندما اقتنعت الحركة الوطنية ممثلة في حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (PPA - MTLD) بعدم فاعلية النضال السياسي وحده في تحقيق مطلب الاستقلال، وضرورة فتح الطريق أمام النضال الثوري المسلح.

1 – المنظمة الخاصة السلف التاريخي لجيش التحرير الوطني

كان الشقاق الذي حصل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فرصة لتيار من المناضلين الشبان الذين تجاوزوا ثنائية الصراع بين قيادة الحزب (مصاليين/ مركزيين)، للمبادرة إلى القيام بعمل عسكري يقطع مع الأساليب الإصلاحية، والنضال السياسي الذي أثبت فشله عشية عام 1945، ومع الممارسة السياسية التي أوصلت أبناء الحركة الوطنية الجزائرية إلى صراع حزبي هامشي.

إن هذه المجموعة الشبابية، وإن كانت من صفوة شبان الحزب، ومارست العمل السياسي، فهي اكتسبت مع ذلك خبرة في العمل السري، إذ كانت أغلبية أعضائها من ناشطي المنظمة الخاصة (L'OS) شبه العسكرية، وهي منظمة أُنشئت بموجب قرارات الحزب في عام 1947، وأُسندت إليها مهمة الإعداد للثورة المسلحة، وإنضاج شروط إعلان الكفاح المسلح.

منذ عام 1947 وحتى اكتشافها وتفكيكها من الإدارة الفرنسية في آذار/ مارس 1950، اضطلعت هذه المنظمة بمهمات التجنيد والتدريب القتالي، وتهيئة بنية تحتية من العتاد والتسليح، وإنشاء الخلايا عبر مناطق القطر[1058].

على الرغم من حلها، واصل من نجا من أعضائها من الاعتقال دورهم في الإعداد للثورة، ومنهم انبثقت اللجان والمجموعات المعروفة: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومجموعة 22، ومجموعة 5، ومجموعة 6، ثم مجموعة 9 التي وُلدت منها جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

يصرّ مهتمون كثر على أن هذه اللحظة التأسيسية التي تؤرخ لميلاد جيش التحرير الوطني هي لحظة حاسمة، ذلك أنها ستضع هذا التنظيم الوليد (الجيش) أو بعض مكوناته، في صراع يكاد يكون مستمرًا مع الساحة السياسية منذ النشأة إلى اليوم[1059]، ومع المنظمة الخاصة التي اختير أعضاؤها ممّن لهم خبرة عسكرية اكتسبوها جراء التحاقهم بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي[1060]، إضافة إلى معايير السرية والكتمان والالتزام والروح النضالية العالية، وسيبدأ التنافس واضحًا بين أعضائها وأعضاء الحزب السياسيين،

يقول حربي: «إن الحركة [حركة الانتصار] والمنظمة الخاصة المتكاملتين نظريًا، بدتا تدريجيًا متنافستين. [...] خلق هذا الوضع احتكاكات مستمرة بين حاملي رايات كل من المنظمتين»[1061]. وإذا كانت سنوات الثورة قد أفرزت ثنائية العسكري/ السياسي، فإن هذه الثنائية يمكن تحسّسها منذ هذه اللحظة، وستأتي الحوادث اللاحقة لتكرّسها، وتحوّلها إلى لازمة ثابتة ارتبطت بمجمل تاريخنا السياسي المعاصر. فعندما لم تُجدِ مساعي قدماء المنظمة الخاصة ومحاولاتهم الحثيثة لحل الخلاف الناشب في صفوف قيادة الحزب، انصرف هؤلاء لإعادة تنظيم صفوفهم، وتسريع إعلان الثورة، وهو ما حدا ببعض الملاحظين إلى تفسير ذلك بأنه «كان يحمل معنى وضع الأطراف السياسية كلها أمام الأمر الواقع، ويكرّس في نظر كثير من المناضلين انتصار الحسم العسكري في مواجهة التردد السياسي»[1062].

2 - مرحلة التأسيس أو ولادة جيش التحرير الوطني

بدأت هذه المرحلة عندما تحوّلت فكرة الثورة من فكرة ماثلة في أذهان نخبة الناشطين في المنظمة الخاصة إلى واقع فعلي عقب إعلان تفجير الثورة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، وولادة جيش التحرير الرسمية.

منذ تلك اللحظة، أصبح هذا الجيش الذراع العسكرية لجبهة التحرير الوطني، وخضع لمبدأين[1063]: مبدأ اللامركزية، لاستحالة أن يقود الكفاح المسلح أي جسم ممركز، لذلك تركت حرية العمل والمبادرة لكل جهة؛ ومبدأ أولوية الداخل على الخارج[1064]؛ أي إنه لا يمكن فعل أي شيء من دون الرجوع إلى أولئك الذين يقاتلون على الأرض؛ القادة العسكريين.

تستمر هذه المرحلة طوال فترة الثورة. وفيها استفاد جيش التحرير الوطني من اندماج عناصر عدة في تركيبته، من الفلاحين والطبقات الشعبية الهشة، وتدعّم بعناصر مدربة عسكريًا من الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال الحربين العالميتين. ومدّ هؤلاء الجيش ببعض خبراتهم القتالية. كما تدعّم في فترة متأخرة من الثورة بنخبة من القيادات العسكرية الجزائرية المتوسطة الرتب من الفارّين من الجيش الفرنسي (DAF)[1065]، كما كان

للمبتعثين الجزائريين إلى البلدان العربية من ذوي التكوين العسكري دورٌ في تطوير هذا الجيش وتنظيمه حين التحقوا بصفوفه.

ظل جيش التحرير في هذه الفترة يطوّر مهاراته على طريقة التجربة والخطأ، من دون أن يمنع ذلك ظهور ثنائية السياسي/ العسكري. وعلى الرغم من أن القيادة الأولى للثورة كانت تجمع بين الوظائف السياسية والعسكرية، فقد ظلت الفروق قائمة بين السياسيين والعسكريين، و«لم تمنع هذه الصيغة في تنظيم قيادات الثورة من ظهور خلافات حادة، وأزمات متعددة طوال مرحلة الكفاح المسلح»[1066].

إذا كانت جبهة التحرير المعلن عن ميلادها هي الغطاء السياسي الذي تجمّع حوله الثوار، فإنهم أسسوا معها «جيشًا سمّوه جيش التحرير، حيث اختلط العسكري بالسياسي، فالمقاتل عضو في الحزب وكذلك قائده، وتراوح المسؤوليات بين سياسية وعسكرية بحسب الحاجة»[1067]. وفي هذا السياق، لم تكن جبهة التحرير بَعدُ أكثرَ من حروف أولى، لأن مؤسسيها كانوا جميعهم تقريبًا على رأس أقاليم عسكرية. هكذا، منذ البدء كانت السلطة بين يدي جيش التحرير الوطني[1068].

كان لمؤتمر «الصومام» (آب/ أغسطس 1956) أثره الإيجابي في اتجاه تنظيم قوات جيش التحرير، باستحداث هيئات مسؤولة، وتنظيم الرتب العسكرية، وإنشاء تنظيم إداري جديد[1069]، ثم تغذية الثورة وهيئاتها المستحدثة بفاعليات جديدة، حيث لم تبقَ جبهة التحرير حكرًا على القدامى من ناشطي حركة الانتصار والمنظمة الخاصة، بل تحوّلت مع عبان رمضان مهندس المؤتمر إلى ما يشبه التجمع الوطني الواسع عندما التحقت التيارات الوطنية الأخرى (المركزيون والاتحاد الديمقراطي والعلماء) بالثورة. بيد أن قرارات المؤتمر بقدر ما أعطت للثورة بعدها المؤسسي وهيراركيتها وملمحها التنظيمي الواضح، أخرجت إلى السطح حزازات بين قياداتها وزعمائها، وفتحت عهدًا جديدًا للسجالات والصراعات في ما بينهم.

إن مبدأَي «أولوية الداخل على الخارج» و«أولوية السياسي على العسكري» كما نصّت عليهما أرضية المؤتمر لن يمرّا من دون أن يثيرا ردات

فعل شديدة، حدت ببعضهم إلى شجب هذه القرارات، وعدّها انحرافًا عن خط الثورة.

باغتيال عبان في المغرب (كانون الأول/ ديسمبر 1957) انتهت أطروحة تفضيل السياسي على العسكري، وانتصر الجناحُ العسكري انتصارًا نهائيًا تواصل إلى اليوم[1070]. أما محاولات السياسيين اللاحقة فكان مآلها الفشل. ومنذ هذا المؤتمر إلى عشية وقف إطلاق النار، ستعرف مرحلة الكفاح خمس أزمات كبرى في العلاقة بين قيادة الثورة السياسية والعسكرية[1071]، كانت كلها تعكس جدلية الصراع بين السياسي والعسكري وتفوّق الثاني على الأول، نجمل أهمها في ما يأتي[1072]:

- السجال الذي وقع في أثناء مؤتمر الصومام حول العلاقة بين النشاطات العسكرية والأهداف السياسية بين عبان رمضان وقادة الجيش (بن طوبال، وكريم ...)؛ إذ رأى عبان أن بعض المبادرات العسكرية التي دشنها هؤلاء القادة غير مجدية سياسيًا، بينما لم يقبل بعض القادة العسكريين في قرارة أنفسهم هذه الدروس من هذا الطارئ الذي مثّله عبان. ويخلص حربي إلى أن «الجبهة - جيش التحرير [...] لم تتوصل إلى تجاوز مكامن ضعفها الأصلية، فخلف التمييز بين سياسيين وعسكريين كان يختفي في الواقع الصراع بين خطين متخاصمين»[1073].

- أدّت تبعات معركة الجزائر إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ (وهي أعلى هيئة قيادية للثورة) إلى الخارج، ما أسفر عن اختلال ميزان القوى لمصلحة العسكريين، خصوصًا بعد آب/ أغسطس 1957 عندما طالب العسكريون بإلغاء مقررات مؤتمر الصومام، وانتخاب قيادة جديدة يستبعد منها بعض السياسيين. وانتهت هذه الأزمة بعدما أقرّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية الهيئات المنبثقة من المؤتمر، ولكن بإعادة النظر في تشكيلتها، وأن لا أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج. وعلى الرغم من أن الحاضرين من العسكريين كانوا أقلية في المجلس، فإنهم فرضوا وجهات نظرهم على السياسيين[1074].

- أزمة لجنة التنسيق والتنفيذ التي انتهت بتصفية عبان، وهي نتيجة

لاستعادة العسكريين وأسياد الحرب زمام سيطرتهم.

- نتيجة التضييق الذي شمل الثورة بسبب مدّ خطَّي شال وموريس، ناقشت لجنة التنسيق والتنفيذ مسألة توحيد جيش التحرير الوطني. وفي نيسان/ أبريل 1958 جرى تبني مقترح إنشاء لجنة تنظيم عسكرية تسهر على تنظيم الجيش الموجود على الحدود الشرقية والغربية. وأمام إخفاق هذه اللجنة جرى تجريد كل الضباط الكبار من الأهلية، خصوصًا ضباط لجنة التنظيم الشرقية التي قرر بعض قادتها إطاحة الحكومة الموقتة التي أصبحت منذ أيلول/ سبتمبر 1958، الإطار القيادي الجديد خلفًا للجنة التنسيق.

- أمام شلل الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية بعد مرور أقل من سنة على تأسيسها نتيجة غياب التجانس بين أعضائها المتحدرين من تيارات سياسية عدة، وبسبب ما عُرف بقضية انتحار الموظف عميرة، استدعي لحل هذه الأزمة القادة العسكريون (العقداء السبعة) الذين أصبحوا أعضاء في المجلس الوطني للثورة. وما إن اجتمع هؤلاء (صيف/ خريف 1959) حتى أصبحت السلطة بين أيديهم، وانتهى اجتماعهم إلى تعيين مجلس وطني جديد، كانت أغلبية أعضائه من جيش التحرير.

- لتوحيد القيادة العسكرية لجيش التحرير، قرّر المجلس الوطني الجديد في دورة كانون الأول/ ديسمبر 1959 - كانون الثاني/ يناير 1960، إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، لكن هذا الجهاز دخل في سجال وصراع مع الحكومة الموقتة لمناسبة المفاوضات الممهدة للاستقلال مع الطرف الفرنسي، انتهى بفشل هذه الأخيرة في إقالة هذه الهيئة، وتفجّر أزمة عميقة عُرفت بأزمة صائفة 1962 التي تحالف فيها قادة الجيش مع بعض السياسيين للانقلاب على المؤسسات الشرعية (الحكومة الموقتة، والمجلس الوطني للثورة) وانتزاع السلطة منها؛ ما جعل قادة الجيش وأسياد الحرب الذين نجحوا في رفع شعار الانتقال إلى الكفاح المسلح، ونجحوا في تطبيقه على أرض الواقع، يعتقدون أن الصواب هو دائمًا إلى جانب الذين يحملون السلاح، وأن تقويم السلطة السياسية عند اللزوم هو مهمتهم الثورية الأولى[1075]. وتحوّل ذلك إلى عقيدة لدى الجيش في مراحل لاحقة، غذّتها خلال كامل فترة الثورة خطاباتٌ تحرص دائمًا على الإعلاء من شأن «مقاتلي

ثورة نوفمبر»، و«المقاتل الأول، والملتحق في ما بعد».

خلاصة القول، إن الجيش هو الذي أنشأ الدولة، وليس العكس. وليست السياسة، كما يقول عبد الحميد مهري، وظيفة مستقلة عنه، بل هي وظيفة أصلية في تكوينه ومهمة أساسية من مهماته. وأصبح ذلك عقيدة راسخة لدى فئة عريضة من قيادات هذا الجيش عندما تحوّل إلى مسمى الجيش الوطني الشعبي عشية الاستقلال، ولأسباب تاريخية أصبح في قلب قضية بناء الدولة، وتحوّل قادته إلى أمناء أو مؤتمنين على الوطنية (dépositaires du nationalisme) وعلى هذه الدولة الوليدة[1076].

3 - مرحلة التحول من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي

هي المرحلة التي تمتد من لحظة الاستقلال إلى يومنا هذا، وإن كان في إمكاننا تأكيد أن بعض الخصائص والميزات التي طبعت الجيش عندما تحوّل إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الوليدة يرجع في الأساس إلى السنتين الأخيرتين من عمر الثورة، خصوصًا عندما أُنشئت هيئة الأركان العامة.

خلال هذه المرحلة، مثّل جيش الحدود مركز ثقل جيش التحرير الوطني، وتضافرت عوامل عدة لتجعل منه ركيزة جيش الدولة المستقبلي أو جنين الدولة القادمة بتعبير محمد حربي. كان هذا الجيش يتألف من 23 ألف رجل؛ 15 ألفًا منهم على الحدود التونسية، و8 آلاف على الحدود المغربية، وتحت تصرّفه المصالح التي تجعل منه جيشًا تقليديًا بامتياز؛ كمراكز التدريب، والمفوضية السياسية، والأمن العسكري، وما إلى ذلك[1077]. كان الجيش الأكثر تنظيمًا وتسليحًا إزاء جيش الداخل، القليل عدديًا (10 آلاف رجل)، والمنهك جراء سنوات الحرب العنيفة.

بعد إنشاء هيئة الأركان العامة، نجح بومدين الذي أصبح قائد هذا الجيش، في جعله جيشًا موحَّدًا يدين له بالطاعة، واستعان في الإشراف عليه وتنظيمه بالفارّين من الضباط من الجيش الفرنسي. ومثّل هؤلاء الرجال

المجردون من كل مشروعية سياسية، بسبب ماضيهم في الجيش الفرنسي، كتلة مفيدة تتحرك لخدمة طموحات بومدين[1078]، في القيام بدور فاعل في الدولة الجديدة التي أصبحت معالم استقلالها بادية للعيان.

يرى بعض الباحثين أن إنشاء هيئة الأركان كان سيسرّع عملية إحكام السيطرة على الثورة من جانب العسكريين[1079]، وبدا ذلك واضحًا حقًا عندما نشبت الأزمة داخل مؤسسات الثورة، إزاء مسألة تأسيس مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير يتمايز من الحكومة. وحصل حولها خلاف كبير بسبب تعدد المحاور والعصبيات، ومراكز القوى. وبحث كل طرف عن طريقة للتموقع ضمن خريطة الوضع الجديد. وبدا ذلك واضحًا أكثر بين كتلة السياسيين المتموقعين في الجهاز الحكومي، وكتلة العسكريين في هيئة الأركان. وعندما وصلت النقاشات في اجتماع طرابلس إلى طريق مسدود، اختار ضباط هيئة الأركان بزعامة بومدين الاصطفاف إلى جانب أحمد بن بلة بعد أن كانوا قد عقدوا معه ما يشبه الاتفاق قبل ذلك عندما كان سجينًا مع الزعماء الخمسة، لينتصر بعد مدة منطق القوة في حسم هذا الصراع الذي كان بلا منازع في اتجاه ما قرره الجيش. وفي 9 أيلول/ سبتمبر بعد حوادث مؤلمة، تحوّل جيش الحدود إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير تبعًا للشعار الذي سيتم تكريسه[1080].

ثانيًا: أدوار الجيش في التاريخ الجزائري المعاصر

يشدّد عديد الباحثين على أن العسكر كانت لهم دائمًا تأثيراتهم الواضحة في مسار المجتمع والدولة في السياق الجزائري منذ فترة مبكرة، يرجعها بعضهم إلى الفترة العثمانية، وهو ما حدا بواحد منهم للحديث عمّا سمّاه «وجهًا لوجه بين الثكنة والمجتمع»؛ إذ أطلق هذه الثنائية على مجمل تاريخ الجزائر منذ الفترة العثمانية إلى اليوم[1081].

أنتج تاريخ الجزائر الحديث في الأغلب قادة وسلطات تفرض نفسها على الهياكل المعترف بها، فهو «تاريخ الانقلاب المستمر على الشرعية (التاريخية، أو الثورية، أو الحزبية، أو الشعبية – الانتخابية)، بالطرائق السلمية أو العنيفة.

وقد نجد سوابق في عمق التاريخ الجزائري منذ تأسيس إيالة الجزائر في القرن السادس عشر [...] إن تاريخ الحركة الوطنية بعد ذلك عرف نماذج إعادة النظر في النظام القائم والسطو على السلطة الشرعية بطرق مختلفة»[1082].

على هذا المنوال في التحليل السوسيوتاريخي، يستعين لويس مارتيناز بمفهوم «مخيال الحرب» لتفسير ظاهرة العنف التي اتسع نطاقها في جزائر التسعينيات، بالعودة إلى تاريخ الفترة العثمانية والاستعمارية؛ إذ يرى أن هذا «المخيال المشترك للحرب» يساهم في جعل العنف طريقة لتكديس الثروة وتحقيق الشهرة، ويرى أن «رياس البحر» و«القياد» و«العقداء» هم نماذج تاريخية تميزت في مختلف الفترات بترقيتها الاجتماعية بفضل الحروب؛ وفي هذا يقول «إن القرصان في العهد العثماني والقايد (موظف أهلي) في العهد الاستعماري أو العقيد (ضابط في جيش التحرير) أثناء حرب التحرير، قد عرفوا مساراتٍ أفضت إلى وظائف المسؤول السياسي. إن هذا المسار من الترقية قد سجّل العنف في السجل الثقافي للترقية الاجتماعية؛ حيث تطغى صورة قُطّاع الطرق السياسيين»[1083].

يقترب هذا التحليل كثيرًا مما سجّله محمد حربي في معرض جهده النقدي لجبهة التحرير الوطني، نازعًا عنها طابعها الأسطوري الذي كرسته الكتابة الرسمية للتاريخ، عندما أكّد أن الأنموذج الذي كان يتمثّله قادة جبهة التحرير الثوريون لم يكن أنموذج الموظف أو المعمّر، بل القايد والوجيه الريفي (الأعيان) بما هم رمز لسلطة تمدّ جذورها في التراث الوطني، وقد شجع ذلك هؤلاء القادة على إعادة إنتاج مِلاك سياسي تذكّر ممارساته بممارسة البلاط والسراي أكثر مما تذكّر بالروح النضالية[1084].

تبعًا لما سبق، هل في وسعنا القول إن رمزية العسكري لا يزال لها حضورها في السياق الجزائري الراهن، ذلك ما تؤكده شواهد واقعية كثيرة. إن مقولة «الرياس»، «القياد»، «العقداء»، «الجنرالات» هي مقولة تفسيرية تبرز لنا إلى أي حد يشغل العسكري ومعه المؤسسة العسكرية، دورًا في إدارة الشأن العام، وممارسة سلطانهم عبر أساليب الإكراه والعنف.

1 - أدوار الجيش في مرحلة الثورة

تعدّ هذه المرحلة مرحلة تأسيسية بامتياز لما طبعته من خصائص على مؤسسة الجيش لا يزال بعضها مستمرًا معها إلى اليوم. إن الجيش اضطلع في فترة الثورة بالمقاومة المسلحة مُنهيًا بذلك 130 عامًا من الاستيطان الكولونيالي، لكنه وهو يمارس هذا الدور الثوري والتحريري الأساسي، مارس أيضًا أدوارًا ملحقة به، اضطرته إليها أوضاع الثورة، أو دفعته إليها طموحات بعض قادته وحساباتهم، كما عزز بعضها خصوصًا تدخّله في الشأن السياس، صراعات السياسيين من قادة الثورة وتشظّيهم، حتى إن هذا الوضع أرسى مبدأ تكرّس منذ تلك الفترة مفاده أنه «حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة، على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور ويتخذوا القرارات الحاسمة»[1085]. ولم يفتأ الجيش، منذ اغتيال عبان رمضان يواصل توسيع سلطته؛ ومنحه نيْل الاستقلال فرصًا ليتشكّل قوة مهيمنة قبل أن يتولى لحسابه الخاص مصائر البلاد[1086]، مدفوعًا بقوته وتنظيمه وانضباطه وشخصية قائده الكاريزمية، ومستثمرًا حالة التشتت التي ميزت القيادات السياسية والقيادات التاريخية وصراعاتهم حول من يكون القائد الأول للثورة، قبل وقف إطلاق النار وعشيته (19 آذار/ مارس 1962)، ليهيمن الجيش بالتدرج ويفرض نفسه على الساحة.

2 - أدوار الجيش في مرحلة الاستقلال

يمكن تقسيم مرحلة الاستقلال نظريًا إلى مرحلتين أساسيتين؛ مرحلة الأحادية الحزبية، ومرحلة التعددية السياسية والحزبية. ويحيلنا الحفر عن أدوار الجيش في هذه المرحلة على مجموعة من الخصائص التي ميزت سلوك هذه المؤسسة. وعبر هذه المراحل نرقب أشكالًا وطرائق عدة للانتقال السياسي قام فيها الجيش بدورٍ ما، إما بصورة ظاهرة، وإما بصورة خفية.

أ - الاستعانة الظرفية بالسياسي

يمكن أن نصطلح على الفترة بعد 19 آذار/ مارس 1962 بفترة الانتقال السياسي الأولى في تاريخ الجزائر؛ وفيها تخرج البلاد من مرحلة النظام الاستعماري إلى مرحلة الدولة الوطنية. ولعله من الموجب للعبرة أن تكون هذه اللحظة الانتقالية لحظة أزمة، فقد اصطلح عليها بعضهم بـ «أزمة صائفة 1962»؛ لأنه لم تجْرِ فيها عملية نقل سلس للسلطة بين الهيئات التي واكبت الثورة والهيئات التي كانت ستضطلع بهذا الدور لاحقًا.

كان الجيش يطمح إلى القيام بدورٍ في هذه المرحلة. ولأنه لم يكن قادرًا على استلام زمام السلطة بمفرده لعواملَ تاريخية وظرفية، ترجع في الأساس إلى صغر سن قادته، وعدم انتمائهم إلى القادة الأوائل من مؤسسي جبهة التحرير؛ إذ لم تكن لهم الشرعية التاريخية اللازمة التي تخوّلهم استلام السلطة[1087]، يتحالف مع العنصر السياسي والمدني، ويوظفه بذكاء في خطة استيلائه على السلطة السياسية للتفرغ لإدارتها بمفرده حينما تحين الفرصة.

هكذا، إذًا، قرر الجيش بزعامة قائده الاحتماء ببُرْنس الزعيم بن بلة لما له من رمزية تاريخية وشرعية ثورية، وتشكيل تحالف مدني - عسكري مكّنه من السيطرة على مقاليد الحكم[1088]. كان على الجيش، كما يقول حربي، أن يتفاهم مع الشرائح المدينية لأنه لم يكن منظمًا بعد ليضطلع وحده بالسلطة، ولكن في الوقت نفسه يقاتل في داخل هذه الشرائح كل من لا يقبلون بهيمنته[1089].

إن الجيش بهذه المسلكية، يجدد العمل بهذه القاعدة التي وظّفها قبله جيش التحرير الذي تحالف «عام 1956 مع قوى مدنية لأسباب ظرفية تتعلق بعجزه عن أن يضمن وحده كامل السلطة، لكن ما إن اعترضت تلك القوى على دوره كعامل السلطة الرئيس عمد إلى تصفيتها كما يشهد على ذلك إخفاق عبان»[1090]. ويخلص محمد حربي إلى نتيجة هي بمنزلة القاعدة التي حكمت سلوك الجيش، مفادها أنه لم يُستبعد يومًا التحالف مع القوى المدنية، لكن جرى إخضاع هذا التحالف دائمًا لمبدأ رجحان جانب الجيش[1091].

ارتبط الجيش الجزائري منذ تلك اللحظة ارتباطًا وثيقًا بالسلطة السياسية، فعلاوة على أنه محرّكها الأساس بمعية بعض السياسيين والمدنيين الذين تحالف معهم ظرفيًا، تحوّل إلى المالك الأساس لهذه السلطة السياسية[1092]، حين

استقل بإدارة القرار السياسي بعد حين.

ب - التوسّل بالعنف

لم يلامس مارتيناز مسألة دور الجيش بدقة؛ إذ لم تكن بؤرة لبحثه لأنه كان منشغلًا بمحاولة تفسير الميكانيزمات التي تحكم ظاهرة العنف السياسي، وتعيد تشغيلها في السياق الجزائري ضمن ما سمّاه «الحرب الأهلية»، لكنه وُفّق، في رأينا، في شرح العنف بوصفه ميكانيزمَ يجري تشغيله لتحقيق الارتقاء، وإشباع طموح النخب الفاعلة في القبض على مصادر الوجاهة والسيطرة. ونجد هذا الميكانيزم حاضرًا بقوة في تجربة الانتقال السياسي في الجزائر عشية وقف إطلاق النار. وقد جرى تشغيله عبر جيش الحدود عندما استولى على السلطة موظفًا في ذلك موارده الرمزية والمادية، وسقط بضع مئات من الجزائريين ضحايا العنف الجزئي الذي جرى استخدامه في حصاره للعاصمة، وصراعه مع قوات الولاية الرابعة التي رفضت قيادتها التجاوب مع ما عدّته انقلابًا على الهيئات الشرعية للثورة[1093].

إن التداول على السلطة في الجزائر الحديثة تميّز منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساسًا بقوة نخبة السلطة العسكرية[1094]. وهو مبدأ جرى تشغيله والاحتكام إليه في لحظات تاريخية عدة؛ فعندما تحسّ النخبة العسكرية التي هيمنت على السلطة جزئيًا عقب الاستقلال، ثم كليًا بعد انقلاب عام 1965، بأن مصالحها مهددة، تشغّل آليات الضبط للحفاظ على التوازن لمصلحتها.

ج - احتكار الشرعية التاريخية وتوظيفها

برّر كل الذين تداولوا الحكم في الجزائر إلى اليوم ذلك بالشرعية الثورية والتاريخية. ولا يزال جيل الثورة يرى نفسه على الرغم من مرور خمسة عقود على الاستقلال، بمنزلة الوصيّ على هذه الدولة. ولا تشذّ المؤسسة العسكرية عن هذه القاعدة؛ حيث ترسَّخ لديها اعتقاد بأنها يجب أن تكون المالك الوحيد للدولة، وممثل الشرعية الأحق بتسيير شؤونها. وتجد هذه الشرعية التاريخية

والثورية تبريرها في المشاركة الفعلية والمسلحة في الثورة التحريرية. بيد أن هذا المنحى تعرّض لنقد شديد من بعض الباحثين لما رأوه مبالغة غير مبررة في ربط هذه الشرعية وقصرها حصرًا على النضال المسلح؛ إذ جرى التركيز، كما يقول لونيسي، «على فكرة أن الجيش هو الذي حرّر البلاد، دون أي تمييز بين جيش الداخل الذي اكتوى بنار الحرب ودفع الثمن غاليًا، وجيش الحدود الذي كانت قياداته تناور للاستفادة من تضحيات جيش الداخل». ويرى لونيسي أن هذا المسعى الهادف لإعطاء قيادات هذا الجيش الذي تولى مقاليد السلطة بعد الاستقلال شرعية تاريخية «رسّخ في أذهان الجزائريين عمومًا بأن هذا الجيش هو سليل جيش التحرير الوطني، وأنه حرّر البلاد بالعمل المسلح من دون أن يميز بين الدور الكبير وتضحيات مجاهدي الداخل [...] وجيش الحدود الذي لم يعرف كثير من أعضائه حرب التحرير»[1095].

هذا إذا ضربنا صفحًا عن مسعى كثر من هؤلاء الأعضاء خصوصًا من الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان هدفهم واضحًا منذ البداية في اتجاه النفاذ إلى مؤسسات الثورة، ولا سيما مؤسسة الجيش. وعندما فشلت محاولتهم مع كريم بلقاسم الوزير المسؤول عن الجيش، اتجهوا لعرض خدماتهم إلى المسؤول الجديد الذي نصّب رئيسًا لهيئة الأركان العامة؛ إذ منحهم امتياز النفاذ إلى مراكز متقدمة في مختلف مصالح جيش الحدود، ومنحهم بذلك الغطاء والشرعية التي كانوا يبحثون عنها لينفذوا بالتدرج عبر الترقيات إلى مناصب قيادية متقدمة في الجيش الوطني الشعبي مستقبلًا[1096]، في مقابل مشاركتهم في تسهيل السيطرة على السلطة لمصلحة التحالف البنبلي.

أما فرنسوا جيز فيرى أن مصادرة الشرعية من جانب أقلية متحكمة ستطبع بعمق الجزائر المستقلة؛ إذ عمد «التاريخ الرسمي» إلى محو أي دور قام به الفعل والنشاط السياسيان في تحرير الجزائر وإخفائه كليًا، قاصرًا إياه حصرًا على النضال الثوري المسلح[1097].

منذ تلك الفترة، ترسّخ الحكم نهائيًا في أيدي العسكر. وأصبحت الثقافة العسكرية مهيمنة على الجزائر؛ وذلك بعد أن عدّت إرثًا وطنيًا ومكسبًا تاريخيًا[1098]، ويجري تشغيل مقولات وتوظيفها، من قبيل «الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني»، ويجري استغلال رمزية الثورة

وتوظيفها للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

د – حراسة الثورة وتصحيح مسارها

أصبح الجيش المؤسسة الأكثر قوة واقتدارًا في البلاد التي تحوّلت بمرور الوقت إلى المؤسسة الراعية والمؤتمنة على سيادة البلاد[1099]. وتوخت المنوال السابق الذي أقصت به خصومها من السياسيين والقادة التاريخيين في صيف 1962 لتقصي أول رئيس مدني (بن بلة) ويتولى الجيش إدارة شؤون البلاد بصلاحيات كاملة بدل البقاء خلف الواجهة، مكرّسًا بذلك أسلوب الانقلابات العسكرية تقليدًا سيئًا في تاريخ الجزائر المستقلة، طبع عمليات التغيير السياسي في الجزائر مذّاك، تحت شعارات «التصحيح الثوري» ومسمياته. ومنذ تلك الفترة، يجري تبرير الإجراءات الاستثنائية والعقابية والانقلابية، بمقولات شعبوية؛ كمقولة «الحفاظ على وحدة الصف»، و«المصلحة العليا للبلاد»، و«تطهير الصفوف»، و«الوفاء للخط الأصيل للثورة»، و«حماية المسار الديمقراطي»، وغيرها. ومثلما يقول الباحث بابا عربي، فإن «الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة»[1100].

هـ – منع إرساء إطار سياسي للمعارضة

جرى شطب كل تعدد سياسي ومنعه من النشاط، بحجة الأحادية الحزبية، ليبقى الجيش القوة السياسية الأساسية والوحيدة في البلاد. هكذا مُسحت تقاليد عقود من النشاط السياسي التعددي خبرها الجزائريون في ظل الإدارة الفرنسية. كما همّش حزب جبهة التحرير الوطني الذي عُدّ الحزب الطليعي في البلاد، ولا سيما بعد انقلاب عام 1965 وتحويله إلى امتداد سياسي للجيش، وإلى جهاز ينظم الحملات الدعائية لمصلحة سياسات قائده

واختياراته، بينما تحوّل الأمن العسكري إلى نظام سياسي حقيقي يشتغل ميدانيًا كمنظمة لتأطير قطاعات النشاط في البلد[1101]، ويراقب الجميع.

باستناده إلى تراث الثورة وذاكرتها، حيث يثير التعدد حساسية مستدامة تأبى الاعتراف بالمختلف السياسي، يبرز الجيش في هذه المرحلة كما يقول لهواري عدي بوصفه روح الأمة والوصي على الدولة. وبمعارضته ترسيم أحزاب، أصبح حزب الأمة الملتزم الدفاع عنها ضد أعداء الداخل والخارج[1102].

شمل هذا المنع وغلق المجال السياسي الأحزاب كلها التي أسسها آباء الثورة الذي اختلفوا مع نظام بن بلة - بومدين. وتكرّس هذا المنع لاحقًا بشكل مبرم. لقد أصبحت الدولة، مثلما يقول حربي «الحائل دون إرساء إطار سياسي، بحيث يكون في وسع التيارات الاجتماعية والأيديولوجية أن تعبّر عن نفسها مباشرة»[1103].

إضافة إلى ما سبق الحديث عنه، يشدّد بعض الباحثين على جملة من الأدوار التي مارسها الجيش خلال هذه المرحلة، بالاستناد إلى النصوص القانونية والدستورية التي جرى فيها التنصيص على ما ينبغي أن تضطلع به هذه المؤسسة وبالاستناد أيضًا إلى تحليل تجربتها وممارساتها الميدانية خلال مختلف مراحل تطور البلاد. ومن هذه الأدوار، نذكر:

- **الدفاع الوطني**: هي المهمة الدستورية الأولى للجيش كما نص عليها دستور عام 1976، والمحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسيادتها وحرمتها الترابية، وحماية مجالها الإقليمي البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية كما نص عليه دستور عام 1989، وكما أكده دستور عام 1996.

- **المساهمة في التنمية**: بموجب دستور عام 1963 أصبح الجيش الوطني الشعبي أداة للثورة مكلفة بالمساهمة في تنمية البلاد، والمشاركة في مناحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي المختلفة[1104]. ولعل المساهمات الكبيرة للجيش في عمليات تحديث المجتمع كانت مصدرًا آخر لتحقيق مزيد من المشروعية، حيث جرى إشراكه في الورشات الكبرى التي أطلقها النظام

السياسي في الستينيات والسبعينيات.

لم يكن الجيش، بين عامي 1962 و1978، على الرغم من تنظيمه ومركزيته، كتلة صمّاء لا تقبل التغيير، بل عرف عددًا من التغييرات، وحتى بعض الصدمات والتصفيات التي يفسرها بعضهم بأنها صراع حول مراكز النفوذ داخله أو للاستئثار بمطلق السلطة كما هي الحال بالنسبة إلى قائده. وكما يؤكد رياض الصيداوي[1105]، شهد الجيش خلال هذه المدة تحولاتٍ عميقة يأتي في مقدمها مغادرة ضباط كثر من جيش التحرير صفوفه، وفي مقابل ذلك تواصل نفاذ الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، حيث احتلوا فيه مراكز القيادة، ودافع بومدين عنهم من قبْل حين ارتفعت أصوات المجتمعين في مؤتمر جبهة التحرير في عام 1964 مطالبة إياه بتطهير الجيش[1106]، بموجب افتقاد الجيش إطارات في مستواهم، وأكّد أن مهمة هؤلاء الضباط هي تقنية في الأساس، وأنه لا يرى فرقًا بين موزع بريد أو موظف أو ضابط عمل مع فرنسا.

في هذه المرحلة، حصلت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها قائد أركان الجيش العقيد الطاهر زبيري في كانون الأول/ ديسمبر 1967. لكن، كما يرى بعضهم، أعطت هذه الحادثة فرصة لمصالح الأمن العسكري كي تقوى وتصبح ركيزة أساسية ينهض عليها النظام البومديني، وتقوم بدور متزايد في المجال السياسي، وفي تصفية الخصوم ومواجهة حركات المعارضة ومراقبة المجتمع عمومًا[1107].

على الرغم من محاولة تقنين الدور السياسي للجيش الذي عُدّ بموجب نصوص ميثاق ودستور عام 1976 جزءًا من نظام شمولي يضم جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية[1108]، لم يمنع هذا أن يبقى الجيش سيد المشهد، على الرغم من محاولات بومدين أن يظهر نظامه بمظهر الشرعية المؤسساتية بعد أن قام بتنظيم انتخابات بلدية وولائية ورئاسية ثم تشريعية. كما ساهمت هذه المرحلة، خصوصًا مع ارتفاع عائدات الريع النفطي، في إفراز ما سمّاه محمد حربي بيروقراطية الدولة[1109]، حيث حصل تزاوج بين المدني والعسكري، وسمح التواطؤ بين الجانبين عبر مختلف هياكل الدولة (علاقات شخصية، وعائلية، وقبلية، وتزاوج سياسي، وفساد) بولادة برجوازية طفيلية

أكثر منها إنتاجية[1110]. وعندما أزف موعد الانتقال السياسي الثاني في تاريخ الجزائر بعد وفاة بومدين، كان الجيش في الموعد مرة أخرى ليضع على رأس الدولة قائد الناحية العسكرية الثانية العقيد الشاذلي بن جديد بوصفه «أقدم ضابط في أعلى رتبة»[1111].

مرة أخرى يتأكد حرص مؤسسة الجيش والفاعلين فيها على أن يبقى الجيش سيد اللعبة السياسية والمراقب للدولة عبر منصب الرئيس الذي يجمع في سلطاته رئاسة الحزب والدولة والجيش.

في الفترة بين عامي 1979 و1988، انسحب الجيش بطريقة حذرة من الساحة، ولكن الأمن العسكري الذي تمت إعادة هيكلته وتنظيمه بقي الذراع التي يدير بها الأمور من بعيد. ولأن الرئيس الجديد كان حريصًا على إعادة التوازن بين الجناح العسكري والجناح السياسي، اضطلع بتقوية حزب جبهة التحرير الوطني على غير ما كانت عليه الحال مع سابقه، ولكن من دون المساس بموقع الجيش داخله؛ إذ يمثّل الضباط السامون[1112] نسبة 20 في المئة من أعضاء اللجنة المركزية[1113].

علاوة على ذلك، عمد بن جديد إلى إحداث تغييرات في التركة البومدينية شملت نظام تسيير المؤسسة التنفيذية ليعطي النظام وجهًا جديدًا، حيث استحدث منصب الوزير الأول، وكان ينتظر من المجلس الشعبي الوطني أن يقوم بدور شبيه بذلك الذي تقوم به هذه المؤسسة في النظم البرلمانية؛ أي الرقابة على الحكومة. وبالموازاة مع، ذلك أدخل تغييراتٍ واضحة على هيكلية الجيش، وعلى الهيراركية العسكرية إلى الحد الذي ابتدع فيه رتبة جنرال[1114]، كما عمد إلى إبعاد بعض رموز مراكز القوى داخل الجيش، لجهة دعم مركزه في السلطة.

بيد أن الوضع الجديد الذي مُنح للحزب لم يمنع بروز صراع خفي بين مؤسسة الجيش والمؤسسة الحزبية في بداية الثمانينيات انتهى بسيطرة الجيش على الحزب مرة أخرى؛ فتمّ إحداث تغيير في قانونه الأساس بمناورة من العسكريين وفيه تمّ تخويل أمينه العام، أي رئيس الجمهورية، صلاحياتٍ واسعة، وبذلك كما يقول لونيسي عاد الجيش ليتحكم في جهاز الحزب بواسطة

الرئيس الذي عيّنه الجيش[1115].

عرف نظام بن جديد هزاتٍ عنيفة انتهت بأحداث عام 1988 التي طوت مرحلة الحزب الواحد وأدخلت الجزائر إلى مرحلة التعددية الحزبية. وترجع هذه الهزات لأسباب متعلقة بشخصية الرئيس الجديد؛ إذ لم تكن له الكاريزما التي كانت لسابقه. ولعوامل تتعلق بصعوبات كان قد عرفها أنموذج التنمية المتبع، خصوصًا تدهور منظومة الاقتصاد التابع والمرتهن للريع البترولي الذي عرف انهيارًا سريعًا في السوق الدولية بدءًا من منتصف الثمانينيات.

خلال هذه المرحلة، كان قادة الجيش من الفارّين من الجيش الفرنسي يحسّنون مواقعهم ليتولوا المناصب الحساسة في تراتبيته العامة، على حساب العناصر المحسوبة على قدماء جيش التحرير، أو تلك التي تلقّت تكوينًا في البلاد العربية. ويشير بعض الباحثين[1116] إلى الدور الذي قام به العربي بلخير بعد تعيينه في منصب أمين عام الرئاسة، ثم مدير ديوانها، في التمكين لجماعة الفارّين من الجيش الفرنسي من تبوّؤ المناصب الحساسة في مؤسسة الجيش، «لقد حاز ممثل عصبة فرنسا العربي بلخير [كما يسميه عبد الحميد إبراهيمي الوزير الأول السابق في عهد بن جديد] ثقة الرئيس بن جديد وبالمراكز الاستراتيجية التي شغلها بوصفه أمينًا عامًا للرئاسة بين 1980 و1984 ثم بين 1989 و1991 ومدير ديوان رئيس الدولة بين 1984 و1989 ليضع موضع التنفيذ وبطريقة متأنية ومنهجية ثابتة استراتيجية الاستيلاء على السلطة»[1117]، بموقعة عناصر عصبته في وزارات الدفاع ومصالح الأمن وغيرها من المواقع الحساسة للدولة، وبالتدرج والهدوء اللازمَين.

ثالثًا: الجيش وسياقات الأزمة وحلها من الانقلاب إلى المصالحة الوطنية

مثّلت حوادث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 محطة فارقة في تاريخ الجزائر المعاصرة، لأنها أدخلت المجتمع الجزائري في مرحلة التعددية الحزبية والممارسة الديمقراطية، بيد أن هذه المرحلة هي أشبه بالمعترضة (Parenthèse)، لأنها لم تدم

أكثر من ثلاث سنوات انتهت بانقلاب عسكري على السلطة الشرعية بعد الانتخابات التعددية التي فاز فيها الإسلاميون في كانون الأول/ ديسمبر 1991 بنتيجة كاسحة.

بعد أن اعتقد بعضهم أن «ثورة أكتوبر» ستكون فاتحة لعهد جديد من استرجاع الشعب لسيادته في انتخاب من يمثّله بكل ديمقراطية، وانسحاب مؤسسة الجيش للقيام بدورها الذي حدده لها دستور عام 1989، عاد الجيش المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية منذ الاستقلال إلى الواجهة من جديد بصورة غير مسبوقة. وبعد أن كان قد أعرب عن حياده السياسي في مرحلة التعددية الحزبية امتثالاً لما أملاه الوضع الدستوري الجديد (دستور عام 1989) من خلال انسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، عاد الجيش ليتدخل في مرات كثيرة (حزيران/ يونيو 1991، كانون الأول/ ديسمبر 1991).

يمكن القول إن تدخّل الجيش وسقوط مئات القتلى (لمناسبة تظاهرات تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وإضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حزيران/ يونيو 1991) مثّلت صدمة كبيرة؛ إذ أول مرة على هذا المستوى، منذ عام 1962 يطلق الجيش، ببرودة، الرصاص على الشعب، فاتحًا بذلك ثغرة جديدة وعميقة في أسطورة وحدة الجيش - الأمة[1118].

تمزقت الصورة الأسطورية للجيش التي عمل على ترسيخها طوال ثلاثة عقود كاملة، لتبدأ مرحلة جديدة من تدخّله السافر في الشأن السياسي عندما دشّنها بانقلاب كانون الثاني/ يناير 1992.

1 - الجيش الجزائري في أتون الأزمة السياسية والأمنية

في جو من الترقب والخوف، وعند إعلان نتائج الاقتراع التشريعي، باشرت الصحافة الفرنكوفونية والطبقة السياسية المحسوبة على التيار الديمقراطي حملة من الدعاية والتحريض ضد الحزب الفائز، أعقبها تأسيس ما سُمي «لجنة إنقاذ الجزائر» التي دعت بمعية بعض الأحزاب السياسية

(التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الطليعة الاشتراكية) إلى تدخّل الجيش بغية الحفاظ على الجمهورية، وإلغاء المسار الانتخابي، لأنه سيؤدي في حال استكماله إلى الإضرار بالطابع الجمهوري للدولة وتكوين دولة ثيوقراطية. في غضون ذلك، كانت النخبة العسكرية قد عقدت اجتماعًا موسعًا لإطاراتها العليا، واتخذت قرارها بإلغاء المسار الانتخابي، والتحضير لاستقالة الرئيس بن جديد[1119].

بما أن سلطة إدارة الدولة تعود دستوريًا إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) الذي أصبح هيئة منحلة بقرار رئيس الجمهورية المستقيل، ابتدعت النخبة العسكرية توليفة «قانونية» و«دستورية» لتسيير المرحلة المتبقية من الولاية الرئاسية، بعد رفض رئيس المجلس الدستوري تولي إدارة شؤون الدولة بوصفه المخوّل لذلك دستوريًا بعد رئيس البرلمان. وتمثلت هذه التوليفة في هيئة جماعية هي المجلس الأعلى للدولة الذي انبثق عن مداولات المجلس الأعلى للأمن[1120] يوم 14 كانون الثاني/ يناير 1992؛ أسندت رئاسته للشخصية التاريخية محمد بوضياف بعد استقدامه من منفاه في المملكة المغربية، وعضوية أربعة أعضاء آخرين.

إن هذا الاستدعاء والتوسل بالجيش من بعض السياسيين والقوى المدنية، إذا ضربنا صفحًا عن الرأي القائل بأن كثيرًا منهم يمثّل أذرعًا مدنية لأجهزة الاستخبارات[1121]، لإعادة توجيه المشهد السياسي، يؤكدان من جديد قاعدة ظلت تحكم سلوك المؤسسة العسكرية في الجزائر في مراحل الانتقال، وهي التحالف مع بعض المدنيين؛ أو بالأحرى استخدامهم وتوظيفهم لجهة إقرار وضع تحافظ فيه هذه المؤسسة على رجحان خياراتها، وعلى وضعها بوصفها «المؤسسة فوق المؤسسات». كما تبيّن من جهة أخرى هشاشة الطبقة السياسية وتشظّيها، وهي وضعية لم يستفد منها تاريخيًا سوى الطرف العسكري، ليعيد توظيفها لجهة بقائه حكمًا أعلى أو سيدًا مطلقًا لكل الوضعيات. كما تؤكد قراءة المشهد المتشكّل في عقب الانقلاب تشبّث النخبة العسكرية بغطاء «الشرعية التاريخية» لتسويغ خياراتها وإعطائها المشروعية اللازمة، لذا يدخل استنجادها بمحمد بوضياف (ثم علي كافي في ما بعد) وهو أحد الوجوه التاريخية لثورة التحرير، ووضعه على رأس المجلس الأعلى للدولة، ضمن هذا السياق، تمامًا

مثلما جرت الاستعانة ببن بلة عشية الاستقلال لوصول الجيش إلى السلطة ولو بطريقة جزئية.

بعد أكثر من ثلاثين عامًا، يعاود قادة الجيش تكرار السيناريو نفسه لتبرير بقائهم فاعلين، ولكن من خلف حجاب؛ أي من خلف واجهة سياسية ومدنية، ستكون أكثر فاعلية إذا كانت تحوز «صك» المشروعية التاريخية والثورية.

رافق الترتيبات «القانونية» التي أقرّها الانقلابيون استقطابٌ حادّ داخل الطبقة السياسية وداخل صفوف أنصار الحزب الفائز. لكن التطويق الأمني الذي باشره الجيش، خصوصًا بعد إعلان حالة الطوارئ في شباط/ فبراير 1992 أحبط التحركات الشعبية (تظاهرات، ومسيرات ...)، وانتهى بعشرات منهم في السجون والمعتقلات؛ وباءت أشكال النشاط السياسي السلمي الأخرى (الاتصال السياسي، والبيانات، والتنسيق الحزبي الداخلي، والوفد البرلماني...) بالفشل الذريع.

بدأت فصول الأزمة السياسية تتعقد بعدما شملت الاعتقالات قياديي الحزب الفائز ومنتخبيه ومناضليه، ثم حل الحزب، وحل المجالس البلدية والولائية المنتخبة، وإقرار مجموعة من الترتيبات الأخرى (إنشاء مجلس استشاري وطني، وتعويض المجالس المحلية المنتخبة بمندوبيات معينة). عندذاك، كانت الفعاليات الجهادية التي تكوَّنَ بعضها في مرحلة سابقة لتأسيس جبهة الإنقاذ نفسها، قد بدأت تنشط على الأرض، لإعلان حربها على النظام، بعدما استقر في قناعاتها عدم جدوى التغيير عبر المسارَين السياسي والانتخابي.

2 – سياسة الاستئصال والكل الأمني وإخفاقاتها من الأزمة الانتخابية والسياسية إلى الأزمة الأمنية

في لقاء مع قناة (+ Canal) الفرنسية، صرّح علي هارون عضو المجلس الأعلى للدولة أن انقلاب عام 1992 هو عمل غير ديمقراطي لكنه لمصلحة

الديمقراطية. بيد أن واقع الحال والسياسات التي جرى اعتمادها على الأرض منذ إعلان الاستقالة الرئاسية كانت تنحو في اتجاه استحداث وضع أكثر راديكالية. بالفعل، أُخلي المكان التدريج لآليات الاستبعاد والنزاع المسلح، والعنف، والعنف المضاد الذي ما انفكت وتائرها تتصاعد كمًّا وكيفًا خلال عقد التسعينيات. وخلال السنتين اللاحقتين (1994 و1995)، وصلت معدلات العنف إلى عتباتها القصوى، ودخلت البلاد في حرب أهلية حقيقية؛ إذ أدّت سياسة الاستئصال والكل الأمني والكل القمعي التي اعتمدها النظام الموجّه من النخبة العسكرية أسلوبًا في المواجهة المبرمة للجماعات المسلحة، إلى ظهور شرخ في المجتمع الجزائري امّحى معه كل فضاء وسط، وأُرغم كل واحد من المواطنين على تحديد موقعٍ لنفسه بين معسكر الجيش ومعسكر الإسلاميين[1122].

في المقابل، سلكت الجماعات الإرهابية استراتيجيات جديدة تقوم على إنهاك الخصم وإلحاق أكبر الأضرار الممكنة به. ثم عمدت في مرحلة لاحقة إلى توجيه عنفها ليشمل رجال الشرطة والدرك والعسكريين المثقفين وأساتذة الجامعات والأطباء والصحافيين، ثم الرعايا الأجانب. ثم جرى الانتقال إلى أسلوب يحتكم إلى منطق يمكن تسميته «الرعب غير المفهوم» ممثلًا في المجازر الجماعية التي ذهب ضحيتها مئات المدنيين غير المعنيين بالمواجهة المسلحة. وهو ما أفقدها حضورها الشعبي، وأدى إلى ازدياد منسوب معاداتها من جانب شرائح وطبقات متوسطة وبرجوازية صغيرة بقيت إلى فترة قريبة مصدرًا مهمًا للضرائب المالية؛ إذ هربًا من الابتزاز المالي الواقع عليها من هذه الجماعات، اضطرت في الأخير إلى ترك أحيائها أو البدء في التقرب من النظام[1123].

خلال السنتين اللتين أعقبتا الانقلاب، كان رجحان كفة الحرب لمصلحة الجماعات المسلحة التي أصبحت مقتنعة بأن نصرها بات قريبًا. في المقابل، طوّر الجيش استراتيجياته وقدراته القتالية، واستحدث هيئات متخصصة في تنسيق مكافحة الإرهاب، وأنشأ قوات رسمية وشعبية جديدة للتصدي له (مجموعات الحرس البلدي، وقوات الدفاع الذاتي الشعبية، وتسليح السكان المدنيين)، وأصبح أقدر على التحكم في زمام المعركة. لكن سياسة «توازن

الرعب ونقله إلى المعسكر الآخر» استراتيجية جرى العمل بها في فترة رئاسة رضا مالك للحكومة، حققت بعض المكاسب للمؤسسة الأمنية، لكنها لم تحسم المعركة لمصلحتها؛ فالإرهاب الذي كان يجري التبشير الرسمي في كل مرة بأنه في آخر أيامه، كان يُحدث خسائرَ ضخمة في صفوف المدنيين عبر «المجازر الجماعية» التي باتت تتكرر، بما أثبت أن المواجهة الأمنية الصرف قاصرة عن تحقيق الأمن، ما عرّض الجيش لحملة دولية لثنيه عن مواصلة هذه السياسة[1124].

3 - الرئيس الجنرال زروال ومسارات التسوية

على الرغم من محاولة النخبة العسكرية التستر وراء واجهة مدنية جرى ابتداعها، وجهدها لإعطائها طابع المشروعية القانونية هي المجلس الأعلى للدولة، كانت الممارسة الميدانية والتوجّه الحقيقي للسياسات والاستراتيجيات المتبعة بوحي من المتحكمين في زمام المبادرة الذين اصطلح عليهم في تلك الفترة بأصحاب القرار. هذا ما أكّده بلعيد عبد السلام نفسه، وهو رئيس الحكومة الأولى بعد الانقلاب، حين صرّح أن قبوله قيادة الحكومة كان التزامًا إزاء الجيش، وأن واقع السلطة وقراراتها كانت تتم على مستوى قيادة هذا الجيش. ولم يكن المجلس الأعلى للدولة في رأيه، ولا سيما بعد اغتيال بوضياف سوى «غرفة تسجيل وجهاز للصدور الرسمي لقرارات متخذة في مكان آخر. ثم إن الرئيس علي كافي ذاته قال لي [يقول بلعيد عبد السلام] في العديد من لقاءاتنا، أنه وأنا لم نكن إلا 'خضرة فوق عشا' [...]، من ناحية حيازة السلطة الفعلية وممارستها»[1125]. ويقول بطريقة أكثر وضوحًا إن «جميع المبادرات لم يكن لها في الواقع مصدر آخر غير حاشية وزير الدفاع؛ أي القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي التي كانت في نهاية الأمر هي مصدر القرارات المتصلة بمصير البلاد في تلك المرحلة العصيبة»[1126].

احتكمت هذه الطريقة التي اشتغل بها الجيش في تسييره الأزمات، والتي يشرحها بلعيد عبد السلام، لما سمّاه بعض الباحثين نظرية «الطوق العازل» أو «القوابس والقواطع الكهربائية»[1127]؛ أو «كاظم الصدمات». إن الجيش لا

يظهر بمقتضاها بطريقة مباشرة، وإنما يدير الوضع عبر واجهات مدنية يختفي وراءها. وكان الرؤساء منذ بن بلة ثم بن جديد وبوضياف وكافي، ومختلف رؤساء الحكومات (غزالي، وبلعيد، ومالك ...) قوابس يجري «حرقها» بهذه الكيفية أو تلك ليبقى الجهاز الخفيّ بعيدًا من الاحتراق. وعندما لم تفلح هذه الأطواق العازلة (الواجهات المدنية) التي جرى تنصيبها بعد الانقلاب، راهنت النخبة العسكرية على شخص الجنرال اليمين زروال العائد من التقاعد، لتدفع به وزيرًا للدفاع. ثم بدعم وتأييد واضحين منها تحوّل إلى رئيس الدولة بعد ندوة الوفاق الوطني التي أعقبت انتهاء عهدة المجلس الأعلى للدولة، ثم إلى رئيس للجمهورية بعد انتخابات عام 1995 ليقود بالتدرج مسار حل الأزمة، قبل أن يُستخدم هو الآخر طوقًا عازلًا بـ «فترة صلاحية معينة»، ثم التخلص منه واستبداله بمن يقوم بالمهمة بطريقة أفضل، ويحفظ للمؤسسة العسكرية وجاهتها.

أ - قانون الرحمة ثغرة في الطريق المسدود

إذا كانت الفترة الأولى من الأزمة هي فترة تسيير النزاعين السياسي والأمني المندلقين بسبب الأزمة الانتخابية، فإن المرحلة اللاحقة كانت مجالًا لتعقّد هذا الصراع وخطورة تداعياته؛ بحيث بقي كل طرف مصمّمًا على إنهاء الآخر بقوة العنف والسلاح، وعزّز هذا الوضع متطرفون في كلا الجانبين؛ التيار الاستئصالي في معسكر السلطة، قبالة أمراء الحرب وجماعات الإرهاب المتطرف الذين كانوا يسعون لتأسيس دولة إسلامية ولو على جماجم الجزائريين. كما عزّز هذا الوضع أن كل طرف من هذه الأطراف كان يتغذى «من نفس الميراث النفسي والتاريخي والاجتماعي المؤسس على الهيام بالحرية، والاعتداد بالنفس، والتمرد على الضبط الاجتماعي القسري، وعلى شحنات ليست يسيرة من روح 'تغنانت' أو العناد الحاد، ورفض الحقرة، وسرعة الانفعال وحدّته، والاعتداد غير العادي بالأبعاد المادية للبطولة والفحولة»[1128]. وهو مخزون جرى استرجاعه وتوظيفه، ما أطال عمر الأزمة وعمّق آثارها المأساوية. يقول الصيداوي «إن ثقافة الكفاح التي اكتسبها الجزائريون أثناء حرب التحرير الوطني (1954 - 1962) تميزت بتمجيد

البطولة وتثمين مفهوم الشهادة و«الصعود إلى الجبل» احتجاجًا على جور المستعمر وظلمه، [سيعاد استرجاعها من طرف إسلاميي الإنقاذ بالعودة] إلى هذا المخزون الجماعي الحي في ذاكرة الجزائريين ليعيدوا إحياءه لدى مجموعة من الناس مستخدمين خطابًا تعبويًا يطابق بين المستعمر بالأمس وقادة الجيش اليوم الذين يوصفون بـ 'حزب فرنسا'»[1129]. ولكن لم ينهر النظام، ولم تنتصر الجماعات المسلحة. غير أن الوضع آل إلى مزيد من هدر الإمكان الحضاري والمادي والسيكولوجي للمجتمع، وإلى تضعضعٍ في مكانة الجزائر وانغلاقها على نفسها في ظل شبه مقاطعة دولية.

أمام ما بدا أنه حرب أهلية كانت تتسع، كان الشعور بالعجز واضحًا تجاه العنف الناجم عنها وخروجه عن السيطرة؛ عنف بدت السلطة غير قادرة على إحلال السلم المدني بديلًا منه. أمام هذا الوضع، كانت تنطلق بعض المبادرات الحوارية، ثم سرعان ما تنتهي بنتائج لا ترقى إلى مستوى إيجاد حلٍ مبرم للأزمة المتصاعدة. ومن أهم تلك المبادرات مسعى الوفاق الوطنيٍ الذي أشرف عليه الرئيس زروال مع قيادة جبهة الإنقاذ، والذي استغرق سنة كاملة لم يسفر فيها عن تقدّم في اتجاه الحل؛ وانتهى هذا المسار في صيف 1995 بإعلان الرئيس نفسه غلق ملف الحوار، وملف الجبهة وعدّهما ملفّين مطويين.

في تلك الفترة، أعلن الرئيس اليمين زروال (في شباط/ فبراير 1995) عن سلسلة تدابير تتيح للمسلحين العودة إلى أحضان المجتمع، ونبذ العمل المسلح، وتسليم أنفسهم للجيش في مقابل تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم، اصطلح عليها بـ «قانون الرحمة»[1130]. لكن هذا القانون على الرغم من أنه كان ثغرة في الطريق المسدود، وفتح مجالًا لإمكانية وجود خط رجعة للذين انتهى بهم الأمر إلى العمل المسلح، لم يكن يسعى إلى تحويل النزاع القائم من مستواه الأمني إلى مستواه السياسي، ومعالجة الأسباب العميقة والحقيقية للأزمة، بل اكتفى بالمحافظة على مقاربة أمنية تعالج بعض أعراض الأزمة وليس أسبابها. ويفسر ذلك هيمنة الجناح الاستئصالي في الجيش الذي كان يعتقد حتى تلك اللحظة إمكانية القضاء على الإرهاب باستعمال القوة وحدها؛ ما جعل نتائج «قانون الرحمة» ضعيفة، وإن أقنعت بعض المسلحين بالتراجع عن النشاط المسلح[1131].

مهما يكن، فإن تدابير الرحمة تعدّ مبادرة التسامح الأولى التي جرى تبنيها، حتى إن كانت «تقع ضمن إطار التوبة والعفو الذي يتبناه معظم التشريعات لمن تخلى عن الجريمة وساعد على الكشف عنها؛ أي إنها إطار ضيق جدًا من سياسة تعتمد على تشديد العقوبات في مواجهة الجريمة الإرهابية»[1132]، ولم تتجه إلى ما يسميه رجال القانون نحو المصالحة التي تبحث في سبلٍ وإجراءاتٍ بديلة، غير العقاب، وهي إجراءات العفو والتسامح.

مع إقرار هذه الإجراءات، اتجهت السلطة إلى اتباع استراتيجيتين متوازيتين؛ تقوم **الأولى** على الاستمرار في محاربة الإرهاب بكل حزم، أما **الثانية** فتسعى إلى إعادة بناء «الصرح المؤسساتي» وتنصيب مؤسسات منتخبة؛ إذ نُظّمت انتخابات رئاسية تعددية أعيد فيها انتخاب الرئيس زروال في نيسان/ أبريل 1995، ثم أجريت انتخابات تشريعية في عام 1997 شاركت فيها الأحزاب السياسية المختلفة.

ب - مسار التفاوض مع المسلحين أو إعلان الهدنة ودور الجيش

عدّت المكاسب المحققة في مجال إعادة تأهيل واجهات النظام السياسية عبر الانتخابات مؤشرًا على بداية نهاية الأزمة، ومنحت له بعض الشرعية الشعبية المفقودة، وأخرجته من أزمة الفراغ الدستوري الذي عاشته البلاد منذ استقالة الرئيس بن جديد. أما في الجبال فقد أدّى بعض الأعمال الإرهابية إلى انقسامات وصراعات في صفوف الجماعات المسلحة، انتهت في الأخير إلى إضعافها وإفقادها سندها الشعبي. في مقابل ذلك، أصبح الجيش أكثر اقتدارًا وتأهيلًا في حربه ضد هذه الجماعات، وبات يحقق انتصارات واضحة على الأرض.

لكن رجحان الخيار التفاوضي أملته في رأينا عوامل عدة؛ فجنوح الجيش إلى هذا الخيار لم يتأتّ من ضعفٍ كان قد بدأ يلحق هذه الجماعات على صعيد وحدتها التنظيمية و/ أو فاعليتها الميدانية فقد بقيت هذه الجماعات تمارس ما سماه بعض الدارسين «العنف غير المفهوم»، وازدادت حصيلة المجازر المروعة التي باتت ترتكبها في كل مكان، خصوصًا في أماكن قريبة من ثكنات الجيش وحول المدن، أو بسبب تحسّن قدراته على مباداة هذه الجماعات وكسر

شوكتها. ولكنه يتأتى خصوصًا من العامل الخارجي الذي أصبح يتساءل عن وتائر العنف، وعمّن يقتل من. من هنا، يضغط في اتجاه حل للأزمة؛ والعامل الداخلي ويتعلق بما يسميه بعضهم الجناح المعتدل داخل مؤسسة الحكم - الجيش الذي وجد الفرصة مواتية لقبول سلسلة من الوساطات، أفضت في الأخير إلى التفاوض والهدنة[1133] مع الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي كان هو الآخر يبحث عن محاولة تسوية سلمية للأزمة بعدما رآها بعض قيادته انحرافًا بالعمل المسلح (الجهادي) عن أهدافه الحقيقية كانت قد بدأت تمارسه أطراف أخرى من الجماعات الإرهابية وفي مقدمها الجماعة الإسلامية المسلحة[1134].

بادر قادة تنظيم الجيش الإسلامي إلى مسار من الاتصالات والوساطات بدأ بلقاءات مباشرة جمعت قادة في الجيش الوطني الشعبي وقيادات في الجيش الإسلامي للإنقاذ، وانتهت بإعلان الأخير هدنة من جانب واحد في تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

من اللافت أن تقود مسار التفاوض مع جيش الإنقاذ شخصية عسكرية مركزية هي الجنرال إسماعيل العماري، مع ما عرف عن هذا العسكري من اندفاع شديد تجاه القطع الحاسم مع الإسلاميين غداة انقلاب 1992. ولكن، يبدو أن العماري كان يعبّر بمسعاه هذا عن اتجاه بدأ يتغلب لدى «صناع القرار» للبحث عن تسوية للأزمة، ولو بالتفاوض مع مسلحين رفعوا السلاح ضد الدولة.

بيد أن هذا المسعى بقدر ما ساهم في التعجيل بالخروج من وضعية الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية لأنه استطاع تحييد مئات المسلحين، وبضع جماعات استجابت لنداء الهدنة[1135]، فجّر أزمة داخل معسكر الجيش - السلطة انتهت بإعلان الرئيس زروال في أيلول/ سبتمبر 1998 عن إجراء انتخابات رئاسية قبل انقضاء عهدته الرئاسية، وهو ما فسّره بعض الملاحظين بخلافات عميقة بينه وبين القيادة العليا للجيش إزاء مسألة الحوار السياسي مع الإسلاميين، واستراتيجيات التعامل مع الجماعات المسلحة[1136].

ج - رئيس مدني لأجل وئام مدني

يذهب لهواري عدي إلى أن تنحية الرئيس زروال من منصبه جرت بسبب رفضه الموافقة على الاتفاق الذي ظل سريًا بين قوات الأمن العسكرية والجيش الإسلامي للإنقاذ[1137]. لذلك، كانت مؤسسة الجيش، وهي تؤدي دورها القديم الجديد في حاجة ماسّة إلى واجهة جديدة في مستطاعها تأمين غطاء سياسي فاعل للاتفاق.

بناءً عليه، ستؤدي استقالة الرئيس زروال وانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 إلى تفعيل قانون الرحمة، ولكن بآليات جديدة ونَفَسٍ مختلف، بمسمى الوئام المدني.

يجب الإشارة هنا إلى الدور الفاعل الذي ستقوم به مؤسسة الجيش مجددًا، بما هي صانعة الرؤساء، في اعتلاء الرئيس الجديد سدة الحكم؛ فعلى الرغم من أنه جاء إليها عبر أسلوب الانتخاب، لم يكن خافيًا الدور الذي مارسته اليد الخفية لمؤسسة الأمن العسكري في توجيه عملائها في الأوساط الحزبية والصحافية والنقابية والجمعوية[1138] لتأييد ما يسمى «مرشح الإجماع». وبحسب لهواري عدي، فإن العودة لاختيار رئيس مدني تندرج ضمن دينامية الانسحاب المشروط للجيش من الحياة السياسية[1139]، وتعبّر عن إرادة الجيش في التغيير، أي عن إرادة نفي الطابع العسكري عن النظام، ذلك الذي أصبح لصيقًا به منذ استقالة بن جديد.

يُعدّ قانون الوئام المدني الذي يمثّل الحلقة الثانية في تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية تتويجًا لجهد الهدنة والتهدئة اللتين باشرهما، مثلما ذكرنا، بعض القادة العسكريين والأمنيين للجيش بمعية قادة في الجيش الإسلامي للإنقاذ؛ إذ مثّلتأ مخرجًا للمسلحين ممّن اقتنعوا بعد سنوات من النزاع بأن العمل المسلح عديم الجدوى، خصوصًا بعد ما انتهى إليه من مآلات خطرة.

إن هذا القانون الذي يندرج «في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، الذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في

المجتمع»[1140]، لم يجرِ إقراره بأوامر رئاسية، مثلما كانت حال قانون الرحمة، بل تمت تزكيته عبر الهيئات التشريعية، وتحصينه بإرادة شعبية من خلال عرضه على الاستفتاء الشعبي؛ إذ حظي بتأييد أكثر من 85 في المئة من أصوات الناخبين، وإن كان الرئيس بوتفليقة قد أخذ على عاتقه العمل على التسويق السياسي له بعد أن ظل اتفاقًا سريًا بين الجيش الوطني وجيش الإنقاذ[1141].

أما حصيلة ما أسفر عنه تدبير الوئام المدني من حيث عدد المسلحين الذين عبّروا عن إرادتهم في التوقف عن نشاطاتهم المسلحة لجهة إعادة اندماجهم المدني، فقد وصلت، بين فترة إقراره وانتهاء مدته التي قُدرت بموجب نصوص القانون بستة أشهر (من 13 تموز/يوليو 1999 إلى 13 كانون الثاني/يناير 2000)، إلى حدود 6000 و6500 مسلح، وهو رقم مهمّ، ضيّق بوضوح جبهة الصراع المسلح الناشب منذ سنوات[1142]. على الرغم من ذلك، وُجّه بعض الانتقادات لتدبير الوئام المدني، فنتائجه كانت بحسب بعضهم معروفة، وكان الهدف منها هو المناورة واكتساب الشرعية، خصوصًا لرئيس «منتخب» وصل إلى كرسي الرئاسة منقوص الشرعية بعد انسحاب جميع المترشحين الآخرين، لمّا تأكّد لهم أن السلطة الفعلية عازمة على تزوير الانتخابات لمصلحة مرشحها المعروف. كما أن هذا الإجراء (أي قانون الوئام المدني) استنكف عن معالجة الأزمة في جانبها السياسي، واكتفى بمعالجة بعض الظواهر الأمنية المحدودة ليطيل بذلك عمرها وتستمر ذهنية الهروب إلى الأمام[1143].

مهما يكن، فقد استطاع هذا التدبير الجديد، وإن لم يقضِ على الظاهرة الإرهابية نهائيًا حيث استمرت أعمال القتل والتخريب، أن يدخل الدولة والمجتمع في مرحلة جديدة بدت فيها ملامح السلم والتعايش أشدّ وضوحًا. كما أن استراتيجية النشاط المسلح والأعمال الإرهابية لم تحظَ بالتأييد، وزاد عزلتها وانغلاق أفقها، الحرب العالمية على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأميركية بعد أيلول/سبتمبر 2001، حيث تفهّم الجميع مسعى النظام الجزائري في مكافحته الإرهاب، وحظي بالتأييد والمساعدة، بل أصبحت الجزائر شريكًا مميزًا في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لِما تراكم لديها من مخزون خبرة في هذا الصدد.

رابعًا: الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الخطوة الثالثة في مسار المصالحة الجزائرية

ما عادت الجماعات المسلحة تمثّل تهديدًا للدولة والمجتمع كما كان الأمر في السابق بعد تطبيق تدبير الوئام المدني، ولكن هذا لا يعني، مثلما ذكرنا، أن هذه الجماعات تلاشت من الوجود، بل يوجد دائمًا ما يسمّى «بقايا الإرهاب». وقد كان يعلن عبر بعض الأعمال الاستعراضية أنه «لا يزال موجودًا»، ولكن من غير أفق سياسي أو استراتيجي، سوى المضي في مشروع القتل والإجرام العبثي.

أمام النجاح الملحوظ الذي أعقب تطبيق ترتيبات تدبير الوئام المدني على الصعيدين الداخلي والخارجي خلال العهدة الأولى لحكم الرئيس بوتفليقة، كان من المحتّم تكريس خيار الانتقال النهائي إلى مرحلة ما بعد الأزمة، وتدعيم الاستقرار المحقق بصورة أكثر انغراسًا واستدامة. وهو ما كان يتطلب خطوة لاحقة أشار إليها الرئيس نفسه في عدد من خطاباته، هي «المصالحة الشاملة».

كانت مناسبة ترشحه لولاية ثانية فرصة لإطلاق هذا المشروع، لأن السلم يلزم في رأيه أن يتجاوز مرحلة ما سماه «سلم السلاح»، إلى «سلم الرجال، وسلم القلوب، وسلم العقول»[1144]، بما هو الحل المبرم لأزمة الوطن. ومن هذا المنظور أكدّ أنه «لا يمكن الاستغناء عن أيّ فرصة. يجب تشجيع كل عمل من شأنه أن يدفع حركية السلم، كما يجب أن تباشر هذه الحركية، وتواصل إلى نهايتها»[1145]. إنها «المصالحة الشاملة» التي جرى التبشير بها طويلًا، وأصبحت فعلًا ناجزًا عندما طرحت بوصفها مشروع ميثاق لاستفتاء الجزائريين عليه. وبالفعل، حظي هذا المشروع بموافقة شعبية وصلت إلى 97.36 في المئة من الأصوات في 29 أيلول/ سبتمبر 2005، وبدأ تنفيذ هذا الميثاق بوصفه قانونًا في 27 شباط/ فبراير [1146]2006.

كانت مسألة الذهاب إلى مصالحة وطنية وتطوير بدائل أخرى أمرًا تفرضه مقتضيات المرحلة الجديدة، في مقدمها تسوية بعض المظالم والتجاوزات

والآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة الأمنية التي لم تحظَ بعناية كبيرة في نصوص قانونَي الرحمة والوئام المدني. هذا إضافة إلى بعض التطورات الحاصلة على الصعيد الأمني؛ بحيث انقضت الآجال القانونية لقانون الوئام، لكن استمرار تدفّق أعداد أخرى من التائبين كان يستدعي ترتيباتٍ قانونية ومدنية جديدة.

أمام وضع كهذا، أصبح من اللازم الذهاب إلى طورٍ جديد في تجربة التصالح والوفاق الوطني، خصوصًا أن صوت الاستئصال الذي كانت تدعمه بعض الجهات في مؤسسة الجيش، وبعض أذرعها المدنية من الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، قد انتهى أمام منجزات مبادرات السلم واسترجاع الأمن.

إن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة، وإن كان عالج جوانب عدة كمسائل من قبيل التكفّل بملف المفقودين في بعديه الاجتماعي والسياسي؛ أو بقضايا الأشخاص الذين سلموا أنفسهم وألقوا السلاح؛ أو بعائلات الإرهابيين؛ أو بإعادة إدماج المفصولين بسبب المأساة وتعويضهم[1147]، لا يشغلنا هنا على أهميته، بل سنركز على ما له صلة بموضوع الجيش.

1 - الجيش عرّابٌ للمصالحة

يبدو أن مؤسسة الجيش أو في الأقل تيارًا مهمًا من الفاعلين فيها أصبح مقتنعًا بجدوى الجنوح إلى السلم، ومعالجة الأزمة بعيدًا من سياسات الكل الأمني التي وإن أفضت إلى الحد الجزئي من ظاهرة الإرهاب، فإنها لم تقضِ عليه. وبغض النظر عن بعض الآراء التي تؤكد وجود اتجاهين داخل هذه المؤسسة؛ اتجاه راديكالي يؤمن بتجفيف منابع الإرهاب، والقضاء المبرم عليه وعلى حوامله عبر المكافحة الأمنية، يتزعمه قائد أركان الجيش الجنرال محمد العماري، واتجاه تصالحي يميل إلى التوافقات السلمية عبر التفاوض والحوار يتزعمه قائد الاستخبارات الجنرال توفيق مدين[1148]، فإن الاتجاه الذي يبدو أنه تغلب في الأخير ومنذ إقرار الهدنة مع جيش الإنقاذ هو معسكر المصالحة.

ينبغي الالتفات إلى أن قادة أمنيين كُثرًا بقوا في الواجهة منذ إلغاء المسار الانتخابي، ففي مقابل خمسة رؤساء دولة وستة رؤساء حكومات تعاقبوا على السلطة بقي كبار الضباط أنفسهم في مراكزهم، أو هم احتفظوا بفاعليتهم، بما يؤكد قاعدة ثبات العسكريين في مقابل تغيّر المدنيين[1149].

لا يمكن تفسير هذا الثبات إلا بقوة المؤسسة العسكرية، خصوصًا قوة النخبة القيادية التي تولت إدارة المرحلة من 1992 إلى ما بعد 2000. ومن نافلة القول إن أغلبية هؤلاء كانت من جناح الفارّين من الجيش الفرنسي، وبغض النظر عن التغييرات التي لحقت جسمهم العسكري خلال هذه الفترة، حيث أحيل بعضهم على التقاعد، فإن بعض العناصر فرضت وجودها مدة أطول، ولم تغادر مراكزها القيادية لأكثر من عشريتين كاملتين.

لعل هذه الاستمرارية للنخبة العسكرية القيادية التي باشرت تطبيق تدابير الهدنة، وساعدت في إنجاحها، ثم ضمنت تطويرها في شكل تدابير الوئام المدني عندما حيّدت الرئيس زروال وساهمت في مجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم، هي نفسها تقريبًا التي زكّت مسعى المصالحة قبل أن يحيلها زخم حركية الرئيس الجديد، خصوصًا بعد عهدته الرئاسية الثالثة، إلى مؤخر المشهد.

أوضح رشيد تلمساني في إطار ما سمّاه «استعادة السلطة المدنية»، جهد الرئيس بوتفليقة في هذا الصدد؛ إذ يرى أنه خاض، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، صراعًا على جميع الجبهات لقطع العلاقة التقليدية بين الحكومة والجيش، عندما أحل بالتدرج ضباطًا موالين له محل الضباط الكبار، وخفّض الدور السياسي للجيش. وقد أظهرت نتائج انتخابات نيسان/ أبريل 2004 أنه نجح إلى حدٍ كبير في هذا المسعى؛ ففي آب/ أغسطس 2004، أجبر الجنرال محمد العماري (المحسوب على التيار الاستئصالي) على الاستقالة بوصفه رئيسًا للأركان، ليعيّن بدله حليفه وصديقه أحمد صلاح قايد. ويقيّم تلمساني ذلك كله بتأكيده أن بوتفليقة نجح ولو جزئيًا في معركته لاستعادة السلطة المدنية، وفي الحدّ من دور الجيش في السياسة، لكن سلطته لم تمتد إلى الأجهزة الأمنية[1150]. وهي المعركة التي يبدو أن الرئيس ومحيطه بدأ يخوضانها منذ عام 2014، عندما صدرت قرارات

بإعادة هيكلة مديرية الاستعلامات والأمن وإحالة قائدها الجنرال توفيق مدين على التقاعد.

2 - الجيش في نصوص مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة

إذا كان تصميم مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة قد اتجه مثلما هو معلوم لمعالجة الآثار السلبية «للعشرية الحمراء»، وطيّ صفحة طويلة ومؤلمة من تاريخ الجزائر المعاصر، فإنه صمّم أيضًا «لوقف ادعاءات ومحاولات تشويه سمعة الجيش»[1151].

إن قراءة متأنية لهذا الميثاق تبرز مركزية موضوعة الجيش ضمن نصوص مواده، فعلى الرغم من أن الجيش ساهم في صنع مسار المصالحة الوطنية عبر مراحلها المختلفة وفي الشكل والهيئة اللذين أرادهما، عندما اقتنع تيار واسع من قادته بجدوى هذا المسعى في حل الأزمة الناجمة عن إلغاء المسار الانتخابي، لم يُعفِ ذلك محرري هذا الميثاق من إدراج نصوص وفقرات كثيرة، لا لتأكيد الدور الريادي لمؤسسة الجيش في الانتصار لخيار التصالح فحسب، بل بإدراج مضامين تكتسي طابع النزعة الدفاعية والحمائية تجاه هذه المؤسسة.

معلوم أن السياق الذي جاءت فيه هذه النصوص تميز على أصعدة كثيرة باتهامات خطرة في مجال انتهاك حقوق الإنسان، كانت قد بدأت توجَّه إلى الجيش الجزائري والأجهزة الأمنية بعد توسّع دائرة العنف والرعب غير المفهوم، خصوصًا بين عامي 1997 و1999؛ وعبّر عنها بعض التصريحات والكتابات[1152]، ووصل بعض الملاحظات التي قدّمها بعض الجهات والمنظمات غير الحكومية، إلى حدّ المطالبة باستنطاق الجنرال محمد العماري وتوفيق مدين وإسماعيل العماري حول «اختفاءات» وإعدامات لم تخضع للإجراءات القضائية[1153].

ضمن مسعى حماية مؤسسات الجمهورية، ولا سيما في دولة قامت على إرث تاريخي يُعلي شأن الإجماع الوطني ويكافح للمحافظة عليه، ويتحسس من أي محاولة يقيّمها على أنها تدخّل في الشأن الداخلي، ويرفض أيّ شكل من أشكال تدويل الصراع الجزائري، بل وصل الحد إلى تخوين قادةٍ تاريخيين أمثال

مهري وبن بلة وآيت أحمد لأنهم شاركوا في اجتماع سانت إيجيديو في روما وأصدروا ما سُمي «بيان العقد الوطني» في عام 1995، ليس غريبًا إذًا أن يتم التنصيص في هذا الميثاق على جملة من المسائل الهادفة بالإجمال إلى تحصين مؤسسة الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى من الوقوع تحت طائلة أيّ مساءلة بخصوص وقائع الحرب. نذكر من هذه النصوص ما يأتي:

أ - عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في هذا المحور الذي يرد بعد ديباجة مشروع الميثاق مباشرة، جرت الإشادة بدور الجيش والأسلاك الأمنية وتضحياتها كلها لإنقاذ الجمهورية، وتأكيد عدم السماح بمسّ مؤسسات الجمهورية تحت طائلة التذرّع بما خلفته المأساة الوطنية. وقبلها لم ينسَ محررو الديباجة التشديد على أن نجاة الجزائر «كانت بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن»[1154].

ب - تكريس الحصانة القانونية للأسلاك الأمنية المختلفة

هو إجراء يسعى إلى تحصين المؤسسات الأمنية من أي متابعات محتملة أمام الجهات القضائية داخل الوطن أو خارجه، حيث جرى النص بموجب المادة 45 من الأمر الرقم 01/ 06 على أنه «لا يجوز الشروع في أيّ متابعة، بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها، بسبب أعمال نُفّذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمّة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية».

ينبغي التنبيه إلى أن بعض القادة أقرّ بإمكانية وقوع حوادث ربما لجأ إليها عناصر الأمن أو الجيش، ومن ثم ألحقت أضرارًا مادية ببعض المواطنين في إطار عمليات مكافحة الإرهاب، لكنهم يقرّون في الوقت نفسه بأنها حوادث فردية ومعزولة، ولا تعبّر عن تبني المؤسسة الأمنية لها، أو أنها تأتي في سياق

يعطي هذه الحوادث طابعًا مؤسسيًا.

على سبيل الختام أو نحو أفق يستشرف دور الجيش الجزائري

يشير باحثون كثر إلى بعض أوجه التميز والفرادة التي تطبع النظام السياسي الجزائري، ومعه مؤسسة الجيش بما هي المؤسسة الأكثر تنظيمًا وقوة؛ إذ على عكس جيوش العالم فإن هذا الجيش لم تصنعه دولة، بل هو الذي صنع دولته[1155]، وميزت هذه القاعدة مجرى تاريخ الجزائر المعاصر في قسم كبير منه، وحددته.

دفع منطق تطور هذا الجيش بوصفه جهازًا ليشرف شيئًا فشيئًا على كامل المجتمع، وليغدو منذ أول ساعة مالك الدولة وسيّدها، ومصدر السلطة والحكم بين الصراعات الناشبة فيها، ليشرط بذلك على كامل تاريخ الجزائر؛ فأي مرحلة من مراحله لا نرقب فيها أثرًا لقادته أو أجهزته؟

إن هذا الحضور الدائم، سواء كان باقتناع من قادته أم انصياعًا لتحريض عارض، أم نتيجة تراكمات تاريخية، جعله يقتنع بأن له دورًا سياسيًا يسمو على السلطة السياسية التقليدية، ويجعل تدخّله في الشأن السياسي وظيفة شبه دائمة[1156]؛ فالجيش الجزائري من هذه الزاوية ليس جيشًا يمارس دوره الدفاعي لحراسة الحدود فحسب كما هي حال الجيوش التقليدية، بل هو جيش مسيّس إلى أقصى الحدود، مارس السياسة من خلال توظيفه حق الاعتراض أو النقض في الأزمات، أو عبر الاختيار أو التزكية للقيادة السياسية في أوضاع السلم[1157]، لذلك لم يتوانَ باحثون كثر عن تأكيد أن الهيئات والحكومات والواجهات السياسية المختلفة التي حكمت في الجزائر كانت أقرب إلى الخدعة التي تختبئ وراءها في النهاية سلطة العقداء والجنرالات، كان آخرها انقلاب 1992 الذي كان موجّهًا لقطع الطريق أمام كل دمقرطة سياسية منفلتة من رقابة الجيش[1158].

لكن السؤال المطروح اليوم هو: هل من أفق جديد للجيش الجزائري؟

إن التغييرات التي باتت ملموسة على صعيد مؤسسة الجيش منذ مدة غير

يسيرة أصبحت أكثر من ملحوظة، فعلى الرغم من أن الجيش لم ينسحب بالكامل من نطاق المجال السياسي، حيث لا تزال «لوثة» التسييس التي علقت به منذ عقود الثورة والاستقلال الأولى تستهوي بعض قادته، بدأنا نرقب عهدًا جديدًا سمّاه أحد المتابعين نهاية الجنرالات أو أفولهم، وذلك عندما كتب «وإذا كان من غير الوارد الاعتقاد بأن الجيش لم يعد بمستطاعه التأثير في الأحداث، فينبغي القبول بأننا نشهد نهاية حقبة الجنرالات»[1159].

يبدو أن الجيش الجزائري يتعلم من ماضيه، ويتعلم من متطلبات المرحلة الجديدة، ولعل الدور الذي قامت به مؤسسة الرئاسة بين عامي 1999 و2016 في الحدّ من دور الجيش في السياسة، وتوجيهه للاضطلاع بمهماته الأساسية، وتحديث بنيته ووسائله، واتجاهه نحو التخصص والاحترافية، دور ملحوظ تؤكده القرارات الأخيرة في اتجاه إعادة هيكلة بعض مصالحه، وإحالة بعض قادته التاريخيين على التقاعد.

إن التراكمات السابقة التي ميّزت هذه المؤسسة بسبب تنوع موردها البشري (ضباط جيش التحرير، والضباط الفارين من الجيش الفرنسي، والضباط الذين تخرجوا في مدارس عسكرية في المشرق) قد أصبح بعضها شيئًا من ماضٍ يبدو أنه ولى، لأن عامل الزمن كان كفيلًا بإحالة هؤلاء كلهم إلى التاريخ.

أمام الجيش اليوم، قيادة شابة من جيل الاستقلال بعيدة من التجاذبات الأيديولوجية والتاريخية التي كانت تميز القيادات المسنة فيه، بوصفها عايشت تلك الأوضاع التاريخية (الثورة، والاستقلال، والاندراج ضمن مشروع المجتمع الاشتراكي، والأحادية الحزبية). وفي إمكان هذه القيادة الشابة أن تجعل في الجيش تلك المؤسسة القوية التي تساهم في دفع التقدم المجتمعي في مرحلة تاريخية أصبحت المحافظة على مكسب الدولة الوطنية، وعلى وحدة الشعب فيها رهانًا كبيرًا في ظل منطق التفتيت والتدمير الذي تعيشه المنطقة العربية. فهل في وسعنا أن نرى جيش الجزائر يتحوّل إلى جيش محترف بعيد من تجاذبات الساسة وصراعاتهم؟ ذلك ما يمكن أن نرقبه في العقد المقبل في الأقل.

المراجع

1 – العربية

بابا عربي، مسلم. «المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر». **مجلة علوم إنسانية الإلكترونية**. العدد 35 (خريف 2007).

باخالد، عبد الرزاق. «المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية». رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم القانونية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 – 2010.

برغوث، الطيب. **إطلالة على تجربة جماعة البناء الحضاري الإسلامية**. طبعة تجريبية. الجزائر: [د.ن.، د.ت.].

بورقعة، لخضر. **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال ثورة**. ط 2. الجزائر: دار الحكمة، 2000.

بوكراع، لياس. **الجزائر: الرعب المقدس**. تقديم إرفيه بورج. ترجمة خليل أحمد خليل. الجزائر: ANEP ؛ بيروت: دار الفارابي، 2003.

جابي، عبد الناصر. **الانتخابات: الدولة والمجتمع**. الجزائر: دار القصبة للنشر، [د.ت.].

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مشروع ميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية. الجزائر: [د. ن.]، 2005.

حربي، محمد. **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

خبابة، نور الدين. **المصالحة الوطنية: مشروع نهضة شاملة**. فرنسا: مؤسسة المصالحة الوطنية، 2014.

الزبيري، محمد العربي. **تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

سعود، الطاهر. «تدبير المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية». ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني حول: صناعة التطرف: قراءة في تدابير المواجهة الفكرية مكتبة الإسكندرية، مصر، 3 – 5 كانون الثاني/ يناير 2016.

الصيداوي، رياض. «سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 1». **الحوار المتمدن**، 2007/ 4/ 16، في: http://bit.ly/2UWZJCn

______. «صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 20». **الحوار المتمدن**. 2007/ 5/ 4، في: http://bit.ly/2jsoGC5

______. **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

الطويل، كميل. **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة**. بيروت: دار النهار للنشر، 1998.

قيرة، إسماعيل [وآخرون]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

كليمنصو، فرانسوا [وآخرون]. **الجماعات الإسلامية المسلحة**. ترجمة عبد الرحيم حزل. بيروت؛ المغرب: أفريقيا الشرق، 2003.

لونيسي، رابح. «علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة». **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد 29 (كانون الثاني/ يناير 2011) في: http://bit.ly/2j4ByQq

مارتيناز، لويس. **الحرب الأهلية في الجزائر**. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: منشورات مرسى، 2005.

مجلة الجيش. (الجزائر). العدد 4/ 1 (تموز/ يوليو 2012).

منصوري، عبد النور. «المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني». مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 – 2010.

النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس). الجزائر: منشورات ANEP، 2005.

ولد داداه، أحمد [وآخرون]. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2 – الأجنبية

Addi, Lahouari. «L'Armée, la nation et l'Etat en Algérie.» *Confluences en Méditerranée*. no. 29 (1999), at: http://bit.ly/2k3hPQh

_______. «L'Armée, La nation et l'Etat en Algérie.» *Algeria - Watch* (Octobre 2000), at: http://bit.ly/2jRDRDx

_______. «La Guerre continue en Algérie.» *Le Monde diplomatique* (Avril 2001).

Aït Kaki, Maxime. «Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie.» *Politique étrangère*. vol. 69, no. 2 (2004), at: http://bit.ly/2ksJCuu

Alilat, Farid. «Algérie: Le Crépuscule des généraux.» Afrique magazine (10 Mars, 2009), sur: http://bit.ly/2jhFokp

Brahimi, Abdelhamid. *Aux origines de la tragédie Algérienne (1958 - 2000): Témoignage sur Hizb França*. Genève, Suisse: Hoggar; The Center for Maghreb Studies, 2000, at: www.hoggar.org

Enhaili Aziz & Oumelkheir Adda, «État & Islamisme au Maghreb,» *MERIA,* vol. 7, no. 1 (Mars 2003), sur: http://bit.ly/2k6fYuo

Gèze, François. «Armée et nation en Algérie: l'Irrémédiable divorce.» *Hérodote*. no. 116 (2005), sur: http://bit.ly/2j49LzE

Samraoui, Mohammed. *Chronique des années de sang Algérie: Comment les services secrets ont manipulé les groupes islamistes*. Paris: Éditions Denoël, 2003.

Tlemçani, Rachid. «Algeria under Bouteflika: Civil Strife and National Reconciliation.» Carnegie Middle East Center, February 2008, at: http://ceip.org/1JZU265

Yefsah, Abdelkader. «L'Armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992.» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*. vol. 65, no. 1 (1992), sur: http://bit.ly/2jdHPoe

---

(1051) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983)، ص 182.

(1052) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** 1963، المادة 8، شوهد في 25/ 1/ 2017، في:

http://bit.ly/2jdId6b

(1053) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** 1976، الفصل السادس، المادة 82، شوهد في 25/ 1/ 2017، في:

http://bit.ly/2joUqIF

(1054) رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص 57.

(1055) التكتل أو التحالف البنبلي: نسبة إلى بن بلة؛ هم الفاعلون العسكريون والسياسيون الذين التفوا حول الرئيس أحمد بن بلة عشية الاستقلال وانقلبوا على السلطة الشرعية ممثلة في الحكومة الموقتة ليستأثروا بالسلطة.

(1056) المرجع نفسه، ص 10.

(1057) François Gèze, «Armée et nation en Algérie: l'Irrémédiable divorce?,» *Hérodote*, no. 116 (2005), p. 176, Consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2j49LzE;

يُنظر أيضًا: عبد الحميد مهري، «الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي: تجربة الجزائر»، في: أحمد ولد داداه [وآخرون]، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 57 – 70.

(1058) يُنظر: محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ج 1، ص 181 وما بعدها.

(1059) مهري، ص 63.

(1060) كانت خدمة إجبارية على كل الجزائريين، وليس معناها ولاء للنظام الاستعماري.

(1061) حربي، ص 49.

(1062) مهري، ص 65.

(1063) حربي، ص 110 – 111.

(1064) المقصود بالخارج الوفد السياسي للجبهة الموجود في القاهرة الذي ضمّ أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر.

(1065) يرى فرانسوا جيز أن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي (Déserteurs de l'Armée Française) ألفوا ثلاث فئات رئيسة؛ تتكوّن الأولى ممّن فرّوا إلى جيش التحرير الوطني في 1958 – 1959 عن قناعة وطنية حقيقية، يأتي بعدها من لم يلتحقوا به إلا في الشهور الأخيرة من الثورة لأغراض انتهازية أكثر منها وطنية، ثم فئة الذين حُوِّلوا مباشرة من الجيش الفرنسي إلى الجيش الشعبي الوطني بعد الاستقلال، يقدَّر عدد هؤلاء بنحو 200 عنصر التحقوا بجيش التحرير بعد عام 1961، يُنظر:

Gèze, p. 177; Abdelhamid Brahimi, *Aux Origines de la tragédie Algérienne (1958 - 2000): Témoignage sur Hizb França* (Genève, Suisse: Hoggar; The Center for Maghreb Studies, 2000).

(1066) مهري، ص 65.

(1067) رياض الصيداوي، «سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك1»، **الحوار المتمدن**، 2007/ 4/ 16، ص 3، شوهد في 2017/ 1/ 25، في:

http://bit.ly/2UWZJCn

(1068) حربي، ص 112.

(1069) يُنظر: **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)** (الجزائر: منشورات ANEP، 2005).

(1070) الصيداوي، «سوسيولوجيا الجيش الجزائري»، ص 3.

(1071) مهري، ص 67.

(1072) يُنظر: المرجع نفسه، ص 65 - 67؛ حربي، ص 155 - 156، ص 181 وما بعدها، ص 201 - 211، 216 وما بعدها؛

Brahimi, pp. 58 - 75.

(1073) حربي، ص 156.

(1074) المرجع نفسه، ص 169 - 170.

(1075) مهري، ص 66.

(1076) Lahouari Addi, «L'Armée, la nation et l'Etat en Algérie,» *Confluences en Méditerranée*, no. 29 (1999), pp. 39 - 46, consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2ksoSyU

(1077) حربي، ص 219.

(1078) Gèze, p. 177.

(1079) Abdelkader Yefsah, «L'Armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 65, no. 1 (1992), p. 80, consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2jdHPoe

(1080) Ibid., p. 81.

(1081) إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 100.

(1082) المرجع نفسه، ص 91.

(1083) لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: منشورات مرسى، 2005)، ص 27.

(1084) حربي، ص 20.

(1085) مسلم بابا عربي، «المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر»، **مجلة علوم إنسانية الإلكترونية**، العدد 35 (خريف 2007)، ص 4.

(1086) Yefsah, p. 80.

(1087) الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، ص 39.

(1088) تسمى هذه العصبية بمجموعة وجدة أو مجموعة تلمسان التي كان على رأسها أحمد بن بلة وهيئة الأركان والولايات الأولى والخامسة والسادسة، مدعومة ببعض العناصر السياسية مثل محمد خيضر وعباس فرحات وأحمد فرنسيس.

(1089) حربي، ص 266.

(1090) المرجع نفسه، ص 305.

(1091) المرجع نفسه.

(1092) Yefsah, p. 80.

(1093) يُنظر: لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة**، ط 2 (الجزائر: دار الحكمة، 2000)، ص 121 - 152؛ حربي، ص 302 - 304.

(1094) قيرة [وآخرون]، ص 92.

(1095) رابح لونيسي، «علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29 (كانون الثاني/ يناير 2011)، ص 69، شوهد في 25/ 1/ 2017، في:

http://bit.ly/2j4ByQq

(1096) Brahimi, pp. 59 - 76.

(1097) Gèze, p. 177.

(1098) الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، ص 45.

(1099) Aziz Enhaili & Oumelkheir Adda, «État & Islamisme au Maghreb,» *MERIA*, vol. 7, no. 1 (Mars 2003),consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2j4E894

(1100) بابا عربي، ص 2.

(1101) Yefsah, pp. 83 - 84.

(1102) Gèze, p. 178.

(1103) حربي، ص 305.

(1104) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 8؛ المادة 82.

(1105) الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، ص 44، 47.

(1106) بورقعة، ص 172.

(1107) مهري، ص 68؛

Yefsah, p. 84.

(1108) مهري، ص 68.

(1109) حربي، ص 309 وما بعدها.

(1110) Yefsah, p. 84.

(1111) جرى إقرار تولي بن جديد منصب الرئاسة بعد لقاء جمع عقداء الجيش (لأن رتبة جنرال لم تنشأ في هرمية الجيش إلا بعد عام 1980) في مدرسة عليا للجيش يرئسها العربي بلخير شارك فيه المديرون المركزيون لوزارة الدفاع وقادة النواحي العسكرية الستة، يُنظر:

Maxime Aït Kaki, «Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie,» *Politique étrangère*, vol. 69, no. 2 (2004), pp. 427 - 439, consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2ksJCuu

(1112) الضباط ذوو الرتب العليا في الجيش الذين كانوا أعضاءً في الهيئات القيادية (اللجنة المركزية) لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم.

(1113) الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، ص 50.

(1114) Lahouari Addi, «L'Armée, la nation et l'état en Algérie,» *Algeria - Watch* (Octobre 2000), consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2jRDRDx

(1115) لونيسي، ص 62 – 63.

(1116) Brahimi, pp. 197 - 222; Gèze, pp. 183 - 185.

(1117) Brahini, p. 198.

(1118) Ibid., p. 185.

(1119) جرى بثّها من مقر المجلس الدستوري عبر التلفزيون الوطني في 11 كانون الثاني/ يناير 1992. لمزيد من التفصيل حول الأوضاع التي سبقت التحضير لإلغاء المسار الانتخابي، واجتماعات القيادات العسكرية، يُنظر:

Mohammed Samraoui, *Chronique des années de sang Algérie: Comment les services secrets ont manipulé les groupes islamistes* (Paris: Éditions Denoël, 2003), pp. 127 - 140.

(1120) المجلس الأعلى للأمن هو هيئة دستورية يرئسها رئيس الجمهورية وتتكوّن من عضوية رئيس الحكومة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والاقتصاد والعدل ورئيس أركان الجيش الشعبي الوطني.

(1121) Ibid., p. 129; Aït Kaki, p. 435.

(1122) محمد مداوي، «الدولة والجيش والعنف في الجزائر»، في: فرانسوا كليمنصو [وآخرون]، **الجماعات الإسلامية المسلحة**، ترجمة عبد الرحيم حزل (بيروت؛ المغرب: أفريقيا الشرق، 2003)، ص 39.

(1123) المرجع نفسه، ص 43.

(1124) عبد النور منصوري، «المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني» (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 – 2010)، ص 120.

(1125) يُنظر: بلعيد عبد السلام، «مذكرات رئيس الحكومة الجزائري السابق، كما نشرتها صحيفة **الشروق** مترجمة عن المذكرات الأصلية»، ص 25، 26، 58، 62، شوهد في 25/1/2017، في:

http://bit.ly/2ji4xeJ

(1126) المرجع نفسه، ص 58.

(1127) قيرة [وآخرون]، ص 98 - 99.

(1128) الطيب برغوث، **إطلالة على تجربة جماعة البناء الحضاري الإسلامية**، طبعة تجريبية (الجزائر: [د.ن.، د.ت])، ص 169، وتعني عبارة «تغنانت» العناد السلبي والتمسك بالرأي.

(1129) رياض الصيداوي، «صراع العسكر والإسلاميين في الجزائر: من العجز إلى الانتصار»، **مدونة الكاتب الإلكترونية**، 2009/4/7 في:

http://bit.ly/2kmgbY0

(1130) صدر بناءً على الأمر رقم 95/12 المؤرخ في 25 شباط/ فبراير 1995.

(1131) يذكر بعض المصادر أن مجموع من استجابوا لقانون الرحمة لا يتجاوز 500 مسلح.

(1132) عبد الرزاق، باخالد «المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية» رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم القانونية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2009 - 2010، ص 54.

(1133) لمزيد عن هذه الوساطات، يُنظر: كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة** (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، ص 291 - 337.

(1134) ذلك ما صرّح به مدني مزراق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ في حصة «الحلقة المفقودة»، قناة الشروق.

(1135) كالرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، والحركة الإسلامية للدعوة والجهاد.

(1136) مداوي، ص 48.

(1137) Lahouari Addi, «La guerre continue en Algérie,» *Le Monde diplomatique* (Avril 2001), consulté le 25/1/2017, sur: https://bit.ly/2G.EOAc

(1138) المرجع نفسه، ص 3.

(1139) Addi, «L'Armée, la nation et l'Etat en Algérie» (2000) p. 7.

(1140) يُنظر النص الكامل لقانون الوئام المدني على موقع **رئاسة الجمهورية**، في:

http://bit.ly/2kvSuj5

(1141) Addi, «La Guerre».

(1142) يراوح عدد المسلحين في الفترة بين عامي 1993 و1996 بين 25,000 و30,000 مسلح تقريبًا، وبحسب تقرير أعدّته خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة التي أنشئت في حزيران/ يونيو 2006، فإن عدد الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم منذ عام 1992 حتى عام 2006 قُدّر بناءً على قائمة وطنية للإرهابيين تم إعدادها بنحو 17,000 إرهابي، بينما تبقى أعداد الذين قضوا من قوات الأمن والجيش أحد أسرار الدولة، أما المجموعات التي تدخل ضمن مسمى بقايا الإرهاب فهناك مؤشرات تؤكد أن بعضها غادر البلاد ليواصل نشاطه في العراق وفي أماكن أخرى. وفي عام 2003 قدّرت الحكومة الجزائرية أعدادهم بين 600 و1000 عنصر جزائري كانوا ينشطون في شبكات إرهابية عابرة للدول، يُنظر:

Rachid Tlemçani, «Algeria under Bouteflika: Civil Strife and National Reconciliation,» Carnegie Middle East Center, February 2008, p. 11, accessed on 25/1/2017, at: http://ceip.org/1JZU265

(1143) نور الدين خبابة، **المصالحة الوطنية: مشروع نهضة شاملة** (مؤسسة المصالحة، 2014)، ص 37.

(1144) يُنظر خطاب الرئيس لدى استدعائه الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 أيلول/ سبتمبر يوم 2 آب/ أغسطس 1999، **موقع رئاسة الجمهورية**، شوهد في 25/ 1/ 2017، في:

http://bit.ly/2kmBj07

(1145) الخطاب نفسه.

(1146) صدر برقم 06 – 01 مؤرخ في 28 محرّم عام 1427 الموافق 27 شباط/ فبراير 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطني.

(1147) يُنظر: الطاهر سعود، «تدبير المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية»، ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني حول: صناعة التطرف: قراءة في تدابير المواجهة الفكرية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 3 – 5 كانون الثاني/ يناير 2016.

(1148) نجد هذا التقسيم في الدراسات والتحليلات المنجزة عن الجيش الجزائري.

(1149) Addi, «La Guerre».

رياض الصيداوي، «صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 20»، **الحوار المتمدن**، 2007/ 4/ 5، شوهد في 2017/ 1/ 25، في:

http://bit.ly/2jsoGC5

(1150) Tlemçani, pp. 12 - 13.

(1151) Ibid., p. 9.

(1152) منها على الخصوص كتابات: سليمة ملاح ونصر الله يوس في كتابهما **من قتل في بن طلحة؟**، وكتاب **الحرب القذرة** لحبيب سوايدية، وكتاب محمد سمراوي **حول وقائع سنوات الدم في الجزائر: كيف تلاعبت المخابرات بالجماعات الإسلامية؟**، وغيرها.

(1153) Addi, «La Guerre».

(1154) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية** (الجزائر: د.ن.، 2005)، ص 6.

(1155) حربي، ص 304.

(1156) مهري، ص 59 – 60.

(1157) بابا عربي، ص 4 – 5.

(1158) Yefsah, pp. 91 - 92.

(1159) Farid Alilat, «Algérie: Le Crépuscule des généraux,» *Afrique magazine* (10 Mars 2009), p. 59, consulté le 25/1/2017, sur: http://bit.ly/2jhFokp